



[7]

۲

امام

در

قیمت غرض

دود

الا ابرام بحسن الامام

امام بحسن الامام

..

28° YAH-MS.AR.530 (2)

7

5167

81305/

127

فصل بئر باب التيم باب المسح على الخفين باب الحيض باب نظار النجاس

فصل في الاستنباط كتاب

باب الاذان بأشروط الصلوة ما وصف الصلوة فصل الامام مجبر في الصلوة بأحد

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها باب الوتر والنوافل باب ادراك الفريضة باب النوافل

باب صلوة المريض ما صلوة على الدابة باب الصلوة في السفينة ما صلوة المسافر

باب صلوة الجمع باب العيدين باب صلوة الكسوف والخسوف والاستسقاء والخوف

باب الصلاة في الكعبة باب سجود السهو باب سجود النواوة باب الجنائز باب الشهيد

باب زكوة السوام باب زكوة المال باب العاشر باب الركاز باب العشر

المصارف الزكوة ما صدقه الفطر

باب الإفشاء فصل الحامل والمرضع باب الاعتكاف

اد القرآن والتبني ماب الحجاب ماب الاحصار

كتاب المغنم وقسمته باد استاذ الكزار ١١٢
كتاب القصاص ١١٣ كتاب الربا ١١٥ كتاب حجاج ١١٧

باب النفاة ٩٠ باب الوطاف ٩١ باب النفاة ٩٢

الحبيب المتي

فصل في الشرب

فصل في فضل الأكل فصل لا يلبس على غيرنا فصل ينظر الرجل إلى الرجل إلا العورة

فصل ومن ذلك المنة يلزم الاستبراء
فصل في صفه الامان
فصل في الفتاوى

١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦

باب الورع والفقو باب المهر باب تكاثر الرفق والكافر باب القسم

باب النكاح والطلاق

باب طلاق الفأر ١٢٥ باب الرجوع ١٢٧ باب الإيلاء ١٢٩ باب الخلع ١٣١ باب الطلاق واللذان

باب العنق ١٤٢ باب العدة ١٤٣ فصل في الاحداد ١٤٤ باب ثبوت النسب ١٤٥ باب الحضانة ١٤٦

باب النطق ١٤٢ باب عنوان العض ١٥٠

باب العشق على جبل ١٥٧
باب العبد ١٥٨
باب العبد ١٥٩

في تصرف المكاتب ما كان به العبد المذرك ما بالوقوف والغنى كان الولد

مار حلف النعل مار حلف النول كتاب ١٦٨

ما روى أبو جبر الحذاء أبو جبر
ما شهد الزنا والرجوع عن

باب حد القذف ١٨١ فصل في القذف ١٨٥

فصل في طمع البدن باب فتح الطريق كتاب

191

الديانة

كتاب المعامل ٢١٠ كتاب الدين ٢١١ كتاب المفقود ٢١٢ كتاب القسط ٢١٣

فصل فيما دخل في البيع ما من خيار الشرط والتعقيد ما من خيار الرؤيه

باب الرجوع عنها فصل وهب لامة الاحمالها

باعتهم رهنه والامره
الرهن

باب من يوضع عند عدل
ما التفرقة في الرهن

فصل غیب و غصب

کما
کما

فصل چهارم در علی آخر

ماري المضارب ابوال

كتاب المساقاة

ماردعوى الاجلانى

۳۳۶

٣٤٤

فصل عرفاوت

وقت الحان

باب الرجوع عن

کتاب الفاضل
۳۶۴

باب الوصية بالثلث باب الوصية في المرض باب الوصية للوقارب

باب الوصية بالخزنة والكنة والتمرة فصل في وصية الذمي فصل في جعل الغير وصيًا تنبيه في الوصية

لناظم الفقه

طهارتيله صلوة وزكوة وصوم الله حج
كراهيته لكاح ورضاع طلاق وعناق
اشربه المجنانيات وديات وعاقل
وقف وبيع كتاب شفعه وشرهيه
وديعت ايله من غضب وبعده اكره
حواله ايله مضارب كلور صوبي شركت
كلور اقراره شهادات ايله كلور صلحه
اولور آخرده وصاياتك مالنهم
كان هذا في العدد خمس وخمسين كتاب

ضحى وصيد وذباح جهاد وشم مواس
كنايت ايله ولد يمين حد و سرقات
آبق ومفقود لقط ولقطه في القلوا
هم احاره كلور آذن عاربه قيد حيا
حج ومادون وكالدر كفالت بالذات
مزار عيله سافات بعده دعوات
هم قضا ايله كتابي قسم في الزكا
قوية خيرات بوله مغفر في العرشا
ان نظمي كان عقد اللول بالذات

[5]

واما ختان المرأة فاعلم ان شفرتها بحيطان
بثلاثة اشياء ثقبه في مسفل الفرج وهو مدخل
الذكر ومخرج الحيض والولد وثقبه اخري فوق
هذا مثل حليل الذكر وهي مخرج البول لا غير والثالث
فوق ثقبه البول من موضع ختانها وهناك جلد
رقيقة قائمة مثل عرف الديك وقطع هذه الجلدة هو ختانها
فاذا غابت الحشفة حاذي ختانه ختانها فيكون التقاء
الختانين كناية لطيفة عن معنى اللابلاج وكذا اللابلاج
في الدبر حتى ان بعض الفسقة يرجحون قضاء الشهوة
منه من القبل لما تدعون فيه من الحرارة واللين والضييق
وعن هذا ذهب بعضهم الى ان محاذاة الامر في الصلوة
تفد الصلوة غيره كالمرأة

شرح صدر
الشرع الحسن
جلي

تعالى و دعاه الى عبده الحق
عبد الكرم الشير نجو بديك زاده
البولوي عم تولا و سحنا
تمت عندها



6 2 III III 9 6 4 " " r III 0

رقیب قند کورم کوزلم اول سرور عتای
 قیامت علامت از خروج چونکه دجال
 کوردم رقیب او تورمش اول کلفداره قرشو
 بردا العوزه بکنز اول بهاره قرشو



Yah. Ms. Ar. 530



الدين والذين يتخذون بالذات والمختلفات
بالاعتبار فان الشرع من حيث انما اطلع به
ربنا ومن حيث انما اطلع به من
حيث انما اطلع به من حيث انما اطلع به

الفرق بين الله والذين والمذهب الذي
منسوب الى الله تعالى والذين منسوب الى الرسول
والذين منسوب الى المجتهد

الحكم بالبرائة عن احتمال النسخ
والتبديل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي احكم احكام الشريعة القويم بحكم كتابه . واعلى اعلام الدين المستقيم بحفظ خطابه
والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله واصحابه . المتطهرين عن النقائص بنبتم
منح وجوبهم بصعيد باب **اما بعد** فان من المقدمات المقررة عند اولي البصائر
والمستلزمات المحترمة لدى ذوي الاستبصار . ان شرع الان في الدارين . وتبليغ
الكمال في الكونين . انما هو بتجليته الظاهر بالاعمال الصالحة الدينية بعد تزكية الباطن
بالعقائد الاسلامية البقية . فاعلم المتكفل بتعريف الاول وببيانها . والمتخصص من بين
العلوم بالاهتمام بشانها . يكون من اولي العلوم بالاشغال . وآخرها للفرع عليه و
عقد البال . وهو علم الفقه الذي اعتنى بشانه علماء الامة النقية . وبذل العرس في تشييد
اركانه عظماء الملوك للشفقة . فان الله لما جعل نبيا صلوا خاتم الانبياء والرسول . و
الموضع لا يقوم للناس . وكانت حوادث الالام خارجة عن التعداد . ومعرفة احكامها
لازمة الى يوم القيامة . ولم يبق ظواهر النصوص بيانها قبل لابد من طريق لها وافي بشانها .
افضيت لكلمة الالائية جعل مثل هذه الامة مع علمهم كمثل بني اسرائيل مع انبيائهم . فحصل
في قوما هذه الامة ائمة كالاعلام . منهم يوم قواعد الشرع وشية بنيان الاسلام ووضح
بارائهم معضلات الاحكام . ليتنا الفلاح من اتباعهم الى يوم القيام اتفانهم
حجة قاطعة . واختلافهم رحمة واسعة . يرضى القلوب بانوار افكارهم . وتسعد
النفوس باتباع آفانهم . وخص من بينهم . نفرا باعلام اقدارهم ومناصبهم . و
البعاء اذكارهم ومذايبرهم . اذ على قواهم مدار الاحكام . وبمذايبرهم نفق ففراء

الاسلام

الاسلام وخص منهم الامام الاعظم . والرهام الاقدم . سراج الملة والدين الثابت الامام
ابا جعفر نعمان بن ثابت . بوآه الله تعالى اعلى غرف الجنان . واقاض على مرقده
الشريف سجال الففران بكثرة المجتهدين في المتكئين بمذهبه . وعزارة مستبطلاته
وعذوبة مشربه فان ما آفاه من الاحكام تحرمت لا طم الامواج . بل لا ماطة ظلمة الضلال
سراج وتاج . وفقدت في ايمان الامر . وعنفوان العمر . مغترق من ذلك البحر واصوله .
منفصلا عن مسايل ابوابه وفصول بالاستفادة عن المنسويين اليه . والافادة على الطالين
المكئين عليه . وابليت في انشاء ببلاء القضاء بلا رغبة فيه ولا رضاء . واعده
ما مضى فيه من عمرى عبثا . ومخاطبة الصوام ومخاطبة غير اهل الاسلام جناسا . حتى
كان يحظر في خلدي دأبما انه غير لايحى الى . وكنت اسئل الله ان يبذل بالخير تعالى
ومع ذلك لم يكن ذلك الابتلاء خائبا عن حكمه . ولا عاريا عن فائدة ومصليته . حيث كان
سببا لتبضع احكام جزئيات الوقايح . والتوازن . والغفور على تعبد طلاق التلون
في تقرير تلك البل فصار باعنا الى على كتب من حاد للفوائد وخاوع عن الزوايد موصوف
بصفات مذكورة في خطبة . داعية كيمي الرجال الى خطبة . مرغى في ترتيب كتب الفقه . على
النظم الاخرى والوجه الاحسن . فاختلست فريضة بين الاشغال . وانتهزت نهارا مع
البال . وحين قرت تمامه . وان يفض بالاختتام ختامة خلق الله تعالى من بلاء القضاء .
اذ بعد حصول المراد بالابتلاء . فخلص عن البلاء . فوجب على شكر نعمتي اتمامه . واصل
التخليص عن البلاء . وانفامه فشرعت في شرحه شكر الشفيعين . الموصلين لصاحبهما
الى الدولتين . راجيا من الله تعالى ان يوفقني لتمامه . ودرر الحكام في شرح غير الاحكام . انه
ما ختمه . وعانني ان اسميته بعد الاتمام . ودرر الحكام في شرح غير الاحكام . انه
قريب حبيب عليه توكلت واليه انيب . بسم الله الرحمن الرحيم الباء للمداينة والظرف
مستقر حال من ضمير ابتداء الكتاب كما في دخلت عليه بشياب السفر او لك استعانة

الاسلام وخص منهم الامام الاعظم . والرهام الاقدم . سراج الملة والدين الثابت الامام
ابا جعفر نعمان بن ثابت . بوآه الله تعالى اعلى غرف الجنان . واقاض على مرقده
الشريف سجال الففران بكثرة المجتهدين في المتكئين بمذهبه . وعزارة مستبطلاته
وعذوبة مشربه فان ما آفاه من الاحكام تحرمت لا طم الامواج . بل لا ماطة ظلمة الضلال
سراج وتاج . وفقدت في ايمان الامر . وعنفوان العمر . مغترق من ذلك البحر واصوله .
منفصلا عن مسايل ابوابه وفصول بالاستفادة عن المنسويين اليه . والافادة على الطالين
المكئين عليه . وابليت في انشاء ببلاء القضاء بلا رغبة فيه ولا رضاء . واعده
ما مضى فيه من عمرى عبثا . ومخاطبة الصوام ومخاطبة غير اهل الاسلام جناسا . حتى
كان يحظر في خلدي دأبما انه غير لايحى الى . وكنت اسئل الله ان يبذل بالخير تعالى
ومع ذلك لم يكن ذلك الابتلاء خائبا عن حكمه . ولا عاريا عن فائدة ومصليته . حيث كان
سببا لتبضع احكام جزئيات الوقايح . والتوازن . والغفور على تعبد طلاق التلون
في تقرير تلك البل فصار باعنا الى على كتب من حاد للفوائد وخاوع عن الزوايد موصوف
بصفات مذكورة في خطبة . داعية كيمي الرجال الى خطبة . مرغى في ترتيب كتب الفقه . على
النظم الاخرى والوجه الاحسن . فاختلست فريضة بين الاشغال . وانتهزت نهارا مع
البال . وحين قرت تمامه . وان يفض بالاختتام ختامة خلق الله تعالى من بلاء القضاء .
اذ بعد حصول المراد بالابتلاء . فخلص عن البلاء . فوجب على شكر نعمتي اتمامه . واصل
التخليص عن البلاء . وانفامه فشرعت في شرحه شكر الشفيعين . الموصلين لصاحبهما
الى الدولتين . راجيا من الله تعالى ان يوفقني لتمامه . ودرر الحكام في شرح غير الاحكام . انه
ما ختمه . وعانني ان اسميته بعد الاتمام . ودرر الحكام في شرح غير الاحكام . انه
قريب حبيب عليه توكلت واليه انيب . بسم الله الرحمن الرحيم الباء للمداينة والظرف
مستقر حال من ضمير ابتداء الكتاب كما في دخلت عليه بشياب السفر او لك استعانة

الاسلام

والظرف لظرفي في كذا بالفتح من اخرا الاول نظر الى ان ادخل في التفضيل ومن اخرا الثاني نظر الى ان
 بان الفعل لا يتم ما لم يصدر باسمه واذا فاعلم ان كان لا اختصاص وضعا لانه
 المتصرف بالصفات الجميلة اختص بلفظ الله تعالى للوقوف على ان ما سواه معان وصفات
 قوة التبرك بالاسم والاستعانة به كمال التفضيل المستثنى فلا يدل على انهما بل ربما يستدل بالاضافة
 على تفايرهما والرحمن والرحيم اسمان بنيا للمبالغة من رحم كالغضبان من غضب
 والعليم من علم والاول بلوغ لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وتختص برفع
 لانه من الصفات الغالبة لانه يقتضي حوازا استعماله في غيره كما جرت العادة وليس
 كذلك بل لان معناه المنعم الحقيقي بالرفع والرحمة غائبة وتعليقه بالرحيم من قبيل
 التميم فانه لما دل على جلال النعم واصولها بذكر الرحيم ليتنازل ما خرج منها لحدثة
 جمع بين التسمية والتجديد لانه جريا على قضية الامر في كل امر ذي بال فان الابتداء
 يفترق في العرف عند من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث فيقارن التسمية
 والتجديد ونحوهما ولهذا يقرر الفعل المحذوف في اوائل التصانيف ابتداء سواء اعتبر
 الظرف مستقرا او لفظا لانه في امتثال الحديث لفظا ومعنى ورفق بغيره معنى
 فقط وقدم التسمية اقتفاء بما نطق به الكتاب واتفق عليه اولوا الالباب والحمد
 هو الشئ باللسان على الجليل الاختيار من انعام او غيره والمدح هو الشئ باللسان
 على الجليل مطلقا والشكر مقابل النعمة بالقول والفعل او الاعتقاد فترادفهما
 بحسب المورد واخصر كسب المتعلق فينبه بينهما عموم وخصوص من وجه وما يقع
 في اوائل الكتب يكون في مقابلة النعمة غالبا واللام للاختصاص لا للخصر ذكره ابن
 في معنى التبيين والتحصيل استفاد من حمل لام الحمد على الاستفاد بقرينة المقام الذي فقه
 اي جعل فقيرا من فقه الرجل بالضم فقاهة اي صار فقيرا ويقال فقه بكسر الفاء فقهها
 وفقته اي فهم الجليل والمصلي الجليل من اقراس السباق هو السابق والمصلي

هو الذي يتلوه لان راسه عند صلوة والمراد بهما كثرة الممارسة والمداولة في حلية بالجليلين
 والمصليين ومن يفتح الحياء وسكون اللام خيل تجمع للسباق من كل جانب التسمية
 للمضمار حلية العالمين المتقين وهو هذيب الظاهر بالاعمال الصالحة والباطن بالاحكام
 العملية ولكم النظرية يعني ان من مارس وسعى في تحصيل هذين الامرين الى ان
 يحصل له ملكة استنباط الاحكام الشرعية والعمل بموجبها فقد رزقه الله تعالى مرتبة الفقه
 التي هي عبارة عن العلم بالاحكام المذكورة مع العمل كما اختاره الامام فخر الاسلام و
 حقه في شرح اصوله بما لا مزيد عليه وظهر من عظمة اي قصده بفتح اي اصابة متعلق
 بتميمه انما لا يترتب اليه التضرع هو الانف وادناه الانف اليه لادني ملازمة فان
 اول ما يصل الى الارض حال السجدة للتضرع هو الانف واليمين عطف على الانف على
 ارض الذلة متعلق بفتح وهذه الاضافة ايضا لما ذكر عن اجناس متعلق بظهر الخياش
 الخمس ضد السعد كالخوسه ضد السعادة والمراد بها الافعال القبيحة والصفات الذميمة
 والعقائد الباطلة وبانجاسها المهلكات منها بحيث لو لم تنزل لافضت الى الخلود في النار
 للماردين اي العائدين الى جحيم عن طاعة الله تعالى والصلوة والسلام جمع بينهما
 امتثال القول كما صلوا عليه وسلموا تسليما على سيدنا محمد المكي اي المطهر عن
 الشقايق لصايم اي ممسك قبله عن متعلق بصايم ان يحج اي يقصد مكوى الاسلام
 من دين بيان لما وعلى له واصحابه المجاهدين في رفع رايات ايات لدقايق
 حقايق الحق المبين الحق المبين هو الشريعة المصطفوية وحقايقها الاحكام المنسوبة
 اليها من العمليات والاعتقادات والوجدانيات ودقايق حقايقها الادلة التفصيلية
 المفيدة لها وايات تلك الدقايق طرق الاستدلال بها من العبارة والاشارة والدلالة
 والاقضاء ورفع راياتها اظهرها تلك الطرق للمستبينين وافشائها بين المستبطين
 حتى قدروا على استخراج مالم يظهر منهم ولا يخفى ما في قوله فقه والمصليين ويتممه ونحو ذلك

هو الذي

والظرف لظرفي في كذا بالفتح من اخرا الاول نظر الى ان ادخل في التفضيل ومن اخرا الثاني نظر الى ان
 بان الفعل لا يتم ما لم يصدر باسمه واذا فاعلم ان كان لا اختصاص وضعا لانه
 المتصرف بالصفات الجميلة اختص بلفظ الله تعالى للوقوف على ان ما سواه معان وصفات
 قوة التبرك بالاسم والاستعانة به كمال التفضيل المستثنى فلا يدل على انهما بل ربما يستدل بالاضافة
 على تفايرهما والرحمن والرحيم اسمان بنيا للمبالغة من رحم كالغضبان من غضب
 والعليم من علم والاول بلوغ لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وتختص برفع
 لانه من الصفات الغالبة لانه يقتضي حوازا استعماله في غيره كما جرت العادة وليس
 كذلك بل لان معناه المنعم الحقيقي بالرفع والرحمة غائبة وتعليقه بالرحيم من قبيل
 التميم فانه لما دل على جلال النعم واصولها بذكر الرحيم ليتنازل ما خرج منها لحدثة
 جمع بين التسمية والتجديد لانه جريا على قضية الامر في كل امر ذي بال فان الابتداء
 يفترق في العرف عند من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث فيقارن التسمية
 والتجديد ونحوهما ولهذا يقرر الفعل المحذوف في اوائل التصانيف ابتداء سواء اعتبر
 الظرف مستقرا او لفظا لانه في امتثال الحديث لفظا ومعنى ورفق بغيره معنى
 فقط وقدم التسمية اقتفاء بما نطق به الكتاب واتفق عليه اولوا الالباب والحمد
 هو الشئ باللسان على الجليل الاختيار من انعام او غيره والمدح هو الشئ باللسان
 على الجليل مطلقا والشكر مقابل النعمة بالقول والفعل او الاعتقاد فترادفهما
 بحسب المورد واخصر كسب المتعلق فينبه بينهما عموم وخصوص من وجه وما يقع
 في اوائل الكتب يكون في مقابلة النعمة غالبا واللام للاختصاص لا للخصر ذكره ابن
 في معنى التبيين والتحصيل استفاد من حمل لام الحمد على الاستفاد بقرينة المقام الذي فقه
 اي جعل فقيرا من فقه الرجل بالضم فقاهة اي صار فقيرا ويقال فقه بكسر الفاء فقهها
 وفقته اي فهم الجليل والمصلي الجليل من اقراس السباق هو السابق والمصلي

الملكات نسخ

من رعاية بدو الاستعمال والاستشارة الى انواع العبادات التي لها بعد
فان من اتم المطالب السنية الى العلية وانما المآرب جمع مآرب بمعنى الحاجة
السنية اي الرفعة التي تجب ان يوجه تلقاها اي جهتها عنان العناية و
يصرف اليها اعمار اهل الهداية في البداية والنهاية علم الفقه اسم ان في قوله فان
الذي هو سبب النظام المصالح ونجاة المصالح وفلاح العباد وبنيان المراد يوم
التنادي يوم القيامة تفاعل من النداء يسمى به لانه يوم ينادي اصحاب الجنة
اصحاب النار وبالعكس وقد كنت صرحت بشيء في بيان سبب الاقدام على التصنيف
شظا اي بعضا من عنفوان الشباب الى تدبر اي تفكر لطيفة وتدرج اي
اعتناء والتفكير تقول تفكرت الشيء اذا نظرت في صفة ما فيه من الكتب والآداب
حتى اتجلى ان الكتب فيه متناكبا في الاصول وهو مرفقات الوصول الى علم
الاصول بيد اي الا ان عوايق الدبر عاقتني اي كتبت المتن عن الحصول
حتى ساقني زمان حين رمان بما راني اشارة الى ان عرض لي من مرض الطاعون
عام الوباء الاكبر وهو سنة اثنين وسبعين وثمانمائة وهو من قبيل
الاسناد المجازي الى ان عذمت متعلق بقوله ساقني على انه كان شانه عظم
سلطان ان خلصني من هذه الآفة بحيث اقدر على قطع المسافة في مهامه
المعارف والعلوم ومفاوز الادراكات والفهوم الملهمة جمع ملة بمعنى
الصحاء والمفاوز جمع مفازة بمعنى موضع الفوز يسمى به الصحاء تفعالا
اصرف جزاء لقوله ان خلصني خلاصة من بقية العمى الموهوبة الى
ابرار ما في خلدي اي قلبي بطريق مندية ودية بينها بقوله بان احسن فيه
اي الفقه متناكبا اي قويا رقيقا اي معجبا نظامه اي ترتيبه وارصيف
اي ارتب وهو في الاصل عقد للجماعة بعضها ببعض للاحكام بنينا وهو

ما ركب

ما ركب وسوى كالحايط رصينا اي محكما ايضا هو ايضا بمعنى معجبا انتظامه خاليا
اي سالما عن الروايات الضعيفة خاليا من مزينا بالقبول المذكورة في الشروح
والفتاوى لاطلاقات المتنون والاستشارات الى ما وقع في المتنون من المسائل
والمساهاة الشريفة اللطيفة من قبيل اللطف والنشر محتويا على ما ينيل من
خلت عنها المتنون المشهورة ومنطويا على احكام قضايا مستكنا اي و
قايح لم تكن تلك الاحكام فيها اي في المتنون المشهورة مسطورة معجبا تنظيمه
الاديب اي الما يبرز في علم العربية ومؤلفا فحواه الفقيه الاربابى العاقل والخير
ما في لطف توصيف الفصيح بالاديب والفقيه بالاديب فلما احسن الله تعالى
باماطة اي ازالة ما بين من السقامة والبسني من خزاين رافقة حلة السادة
شرعت فيما اردت وبدأت بما قصدت وراعت ما ذكرت من انصاف المتن
بالصفات المذكورة بقدر الامكان مستعينا في ذلك بالملك المتين وعزمت ان
تسميته بغير الاحكام بعد ان ربي الله تعالى للاختتام بتميزها اليه تعالى ان يجعله خالصا
لوجه الكريم وان يوفقني لاختتامه اذ هو البشير الرحيم الحمد لله الذي وفقني لاختتامه
وقرر عني العوايق عن انما مع ابتلاي بكثرة المشاهدة والمشاعل
وتفانم الموانع عني والشواغل والمسؤول من لطفه تعالى ان يوفقني لاختتامه
هذا الشرح ايضا فانه ان تبتلى لم يكن الا من اثار تخليصه اياي من
تلك الموانع مخضرا واليه التضرع ان يقبل بفضل دعوت
ويطفيئ سيجال زلال لطفه لوعتي انه على ما يشاء
فديروا باجابه رجاء المؤمنين جدير وبعبادة لطيف خبير
كتاب الطهارة الكتاب لغة اما مصدر بمعنى الجمع يسمى به المفعول للمبالغة او
فقال بني المفعول كالبس وعلى التقديرين يكون بمعنى الجمع واصطلاحا

التي هي

بجانب كتابي جليلي وثنائي
صوت بهي

مسائل كثيرة مستقلة شملت أنواعاً أولاً والطهارة مصدر طهر الشيء بفتح الهاء ومضيتها
والأول فصح وبفتح الفاء وظنوا في خلافها الدرس وشرعاً النظافة المخصوصة المستقلة إلى
وضوءه وغسله وتيمم وغسل البدن والثوب ونحوه وإنما وجدنا لا يراها في الأصل مصدر
يتناول القليل والكثير ومن جملتها قصد التصريح به فرض الوضوء وضوءه نظافة
وشرعاً غسل الوجه والبدن والرجلين ومسح الرأس والوضوء لغة القطع والتقدير
وشرعاً حكم لنرم بديل قطعي وحكم إن يستحق العقاب تاركه بلا عذر ويكفر جاهده وقد
يقال لما يغتسل الجوار يغتسل كالوتر يغتسل بغتة جواز صلوة الفجر للمسنن كثره والاول
يسمى فرضاً اعتقادياً والثاني فرضاً عملياً والمراد ههنا المعنى الاول ثبوتاً بالتواتر
فان قيل آية الوضوء مدنية بالاتفاق والصلوة فرضت بحكمة فيلزم كون الصلوة
بلا وضوء الى حين نزولها قلنا لا يلزم لما ثبت في صحيح مسلم وغيره عن جابر رضي
الله عنه انه توضأ ومسح على خفيه فقبل له اتفق هذا فيلزم ان المسح وقيل
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح قالوا انما كان ذلك قبل نزول آية المائدة قال ما كنت
الا بعد نزول المائدة وليا قال في جمع البيان روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا احش
امتنع من الاعمال كلها حتى انه لا يرد جواب السؤال حتى يتطهر للصلوة الى ان
نزلت هذه الآية فيجوز ان يثبت الوضوء بالوحى الغير المشكوك والاخذ من الشريعة
الابنية كما يدل عليها ما روى انه عم حين توضأ ثلثاً ثلثاً قال هذا وضوء وضوء
الانبياء من قبلي فان قيل اذا ثبت الوضوء بهذه الطريقة فما فائدة نزول الآية قلنا
اعلمنا تقريراً أمر الوضوء وتثبيتاً فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعا
للصلوة احتمل ان لا يتم الا بتمامه وبتمامه يلو في مراعات شرائطه و
اركانه بطول العهد عن زمن الوحى وانتفاص الناقصين يوماً فيوماً بخلاف
ما اذا ثبت بالنقل المتواتر الباقي في كل زمان على كل حال وايضا اذا اورد

هذا هو الوجه الذي عليه الجمهور في ان الوضوء هو غسل الوجه واليدين والرجلين ومسح الرأس والوضوء لغة القطع والتقدير

هذا هو الوجه الذي عليه الجمهور في ان الوضوء هو غسل الوجه واليدين والرجلين ومسح الرأس والوضوء لغة القطع والتقدير

الوحى

الوحى المتواتر في اختلاف العلماء الذي هو حجة وتحقيق هذا المقام على هذا الأسلوب
مما تفرقت به غسل الوجه مرة لان امرنا غسلوا الايدى على التكرار وهو الوجه ما بين
منبت الشعر غالباً هذا القيد يخرج الفترتين ويجاهاً الجبهة ينحصر الشعر عنهما فانه لا يجب
غسلهما في الوضوء لان المراد بمنبت الشعر محل نباته غالباً سواء ثبت او لا وبين اسفل
والاذنين وبينهم كحد الوجه في الطول والعرض ولما اقتضى هذا الحد بعد قوله فرض الوضوء
غسل الوجه ان يجب على الملتحي المتوضي غسل ما تحت العذار والشارب والواجب في الوجه
الذي من مع ان كتب الفقهاء مشهوراً بان غسل ما تحته لا يجب ايراد قوله والعذار العذار
التي جابتها بالشارب من عذارى الدابة وهما ما على خديها من اللحم لا يسقط حكمها وراه
وهو يباحض بين العذار والاذنين يسمى العارض وحكمه وجوب غسله فان العذار لا يسقط
خلافاً لابن يوسف بل يتقبل حكم ما تحته وهو وجوب الغسل اليها الى العذار حتى يجب غسله
كالشارب والواجب حيث ينقلان حكم ما تحتهما اليها حتى يجب غسلهما ولا يجب ايهما الماء
ان ما تحتهما والوجه يتقبل اي حكم ما تحتهما الى ملا في البشرة منها اي من اللحية وهو ظاهر الروايات عن
ابن حنيفة واخشان في المحيط والبدائع قال في مخرج الدابة وهو الصحيح وفي الفتوى النظرية
وبه يفتى اولاً لا تنقل بل تبدل مسيح اي مسح ملا في البشرة قال قاض خان وفي شهر الروايات
عن ابن حنيفة مسح ما يسر البشرة فرض وهو الاصح المختار او مسح ربيعاً اي ربع الملقى وهو
رواية الحسن عن ابن حنيفة قال في المحيط بعد كبد الوجه فان كان امره غسل جميعه وان كان
ملاحيماً لا يجب غسل ما تحته وقال الشافعي يجب ان كانت اللحية خفيفة وكذا لا يجب ايهما
الماء الى ما تحت الشارب والواجب خلافاً له والتصحيح قولنا لان محل الفرض استبرأ بالجل
وصار جال لا يواجه الناظر ليقط الفرض عنه وتحويل الى اليد كشره الرأس ثم قال و
البياض الذي هو بين العذار والاذنين يجب غسله عندهما وعند ابن يوسف لا يجب خلاف
يجل العذار لانه استبرأ بشعره ثبت عليه فقام مقامه واليدين عطف على الوجه فارد

منه ما

الوجه

وكيفية على ما في الكافي وغيره ان ياخذ الينا بشماله ويصب على يمينه ثلثاً ثم ياخذ بيمينه
ويصب على اليسرى كذلك وكذا اذا كان كبيراً ومعه صفيحة لا يتعدى اصابع يده اليسرى مضمومة
في الينا ويصب على كفه اليمنى ويترك الاصابع بعضها ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في
الينا ويغسل اليسرى وجهه ماء كثر في شرج تاج الشريعة ان نقل اليك في الوضوء من
احدى اليدين او الرجلين الى الاخرى لم يجز وجاز في الغسل لان اعضاء الوضوء مختلفة حقيقة
وعرفنا حقيقة نظايرها واما عرفنا فلانها لا تغسل مرة واحدة وتغسل واحدة وحكمنا نظر الى
الدخول تحت خطاب واحد فتفاضل الاختلاف الحقيقي مع الاتحاد الحكمي في شرج الاختلاف
الحقيقي بالعرف ولا كذلك الغسل فان جميع الاعضاء متحدة حكماً وعرفنا شرج الاتحاد الحكمي
بالعرف وبه يظهر فساده ما قيل لا حاجة الى الصب على كل واحد من كفيه على حدة لانه يمكن
غسل الكفين بالماء التي صببت على الكف اليمنى كما هو العادة فان فيه ترجيحاً لعادة العوام
على عرف الشرع فليتأمل مرة لما مر بالمرفقين هو ملتقى عظم القصد والذراع والرجلين
مرة بالكعبين وهو العظم التي المتصل بعظم الساق من طرفي القدم لا ماروي هشام
عن حمادة المفصل الذي في وسط القدم عند مفصل الشكر لانه في كل رجل واحد كما عرف في اليد
وقد ثبت الكعب في الآية فتبين ان المراد ما ذكرنا والالم يظهر للعدول الى التثنية فابدية فان
قبل مقابلة الجمع بالجمع في الآية يقتضي كون الواجب على كل واحد غسل يده ورجل فليكن جواز
غسل الاخرى بدلالة النص او فصل الرسول عم المنقول عنه بالتواتر لا لاجماع لانه ثابت
في عهد الرسول صلى الله عليه والاجماع بعده فان قيل فارة الجهر في ارجلكم متواترة ايضاً فمقتضى
الجمع بين القرائين اما التخيير بين الغسل والمسح كما قال بعضهم او حمل الصب على حالة
التخفيف والجهر على حالة التخفيف كما قال بعضهم فلان فارة الجهر ظاهر في متروك الاجماع
لان من قال بالمسح لم يجعل مقتضى الكعب وقد ردت الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل
والوعيد على التردد كان هذا اوفى بما عليه الاكثرون واو في تحصيل الطهارة المقصودة
عقاب

بالوضوء

والاعمال بالاقوال

بالوضوء واقرب الى الاحتياط طمناً في الغسل من المسح فتبين الرجوع اليه فيكون الجواب كما
في غزوات يوم حيط وحيث ضرب وتطير في القرآن والشعر وهو في المعنى معطوف
على معنول وفائدة صورة الجهر التثنية على انه ينبغي ان يقصر في صب الماء عليها وتغسل
غسلاً خفيفاً شبيهاً بالمسح لا يقال الجهر بالجار لم يجز مع الالباس وهرنا ملبس لان
نقول ضرب الفاية بقوله الى الكعبين دفع الالباس كما ذكرنا هكذا يجب ان يعلم هذا
المقام والذين اى الوسخ الحاصل في اعضاء الوضوء والونيم وهو ما يحصل من
الذباب والبرص والخبث والنجاسة لونه او جرمه كالطين لا يمنع الطهارة كطعام بين الانسان
وضوء كانت او غسلاً لانها لا تمنع نفوذ الماء واختلاف في مثل العجين والطين بناء على
الاختلاف في منع نفوذ الماء وعدمه والناظر الصبيح ينزع او يخرج كالمسح الى موضع
اللقية ومسح عطف على غسل رجب الرايس مرة في رواية الطحاوي والكثير عن ابي جعفر او قدر
ثلاث اصابع اليد في رواية هشام عن ابي جعفر جدياً او باو بعد غسل عضو لا تحل الا
ان ينقاط الماء لا مأخوذة عطف على باو اي لا يماخذ من عضو سواء كان ذلك العضو
مفسولاً او ممسوحاً ولا يحد المسح كالحق الرايس كما لا يحد الغسل كالحق الحاجب وقص
الشرب وقلم الظفر ويستثنى من تفاوت انواعها ما يجوز على فله ويكره على تركه
والمتحجب ما يجوز على فله ولا يكتم على تركه ابتداء بالثنية اي قصد القلب بالوضوء او رفع اليدين
او امتثال الامر في ابتداء الوضوء والبدء بالتسمية بان يقول قبل الوضوء بسم الله العظيم
ولحمد لله على دين الاسلام اختياراً كونها سنة وان قال في الهداية والاصح انها مستحبة لان
ختم مختار القدوري والطحاوي وصاحب الكافي قبل التسمية لانه من مقدمات الوضوء
وبعد لانه حال بكثرة الوضوء احتياطاً لانه عند بعض المشايخ قبل وعند بعضهم بعد
فالاحتياط ان يجمع بينهما كما هو الحال الانكشاف والبدء بغسل اليدين الى المرفقين
سواء استبقظ من النوم او لا وهو ينوب الغرض فلا يلزم اعادته اذا غسل اليدين الى

ما ذكرناه من كيفية فدية كنية
في ان كنية الدين الى الشكر
فان كنية الدين الى الشكر
فان كنية الدين الى الشكر
فان كنية الدين الى الشكر

فان ما يوازي الدم من اعلى البرج مكانه ومنه يعلم ان الخروج من غير السبلين عين السبلان
ويظهر ضعف ما قال صدر الشريعة ان قوله الى ما يظهر يجب ان يكون متعلق بقوله ما خرج لا
بقوله سال فانه اذا قصد خروج دم كثير وسال بحيث لم يتلطف بالرجوع فانه لا شك في
الانتقاض عندنا مع انه لم يسأل الى موضع بل حقه حكم التطهير بل خرج الى موضع بل حقه حكم التطهير
ثم سال فان السبلان الى موضع بل حقه حكم التطهير قد وجد في هذه الصورة وان لم يوجد
السبلان عليه فليست اتمل ونصف ما قال فالعبارة الحسنه ان يقول ما خرج من السبلين
او غيره الى ما يظهر ان كان تجسبا سال لان مبنيا يكون الخروج مغايرا للسبلان وقد بينت
فساده فيكون قوله سال حشوا بعد قوله خرج بل العبارة الحسنه ما اخترناه بعون الله
قوله خرج نجس اذا خرجت ابرة في رتق الدم على رأس الرج كمن لم يسأل فانه غير ناقض
لان ليس بنجس كونه غير منقوع وقوله الى ما يظهر احتمل انما اذا وصل البول الى قبضة الذكر
ولم يظهر واما اذا كان في عينه قد حقه وصل من ماله الى جانب آخر من عينه واما اذا سال الدم الى ما
فوق ما رن الانف بخلاف ما اذا سال الى الما من لان الكنتشاق في الجذابة فخرج وخروج
رج او دودة او حصة من الدم في ذكر الرج لان ما خرج منه وليس بنجس مع انه ناقض بمجاورة
النجس وذكر الاخيرين لان ما معهما من النجس وان قل حدث في السبلين لا يخرج رج من قبل
والذكر لانه لا ينقض عن محل النجس ولا خروج دودة من البرج لان ما عليها من النجس قليل
وهو ليس بحدث في غير السبلين كذا لا ينقض لم سقط منه الى البرج وملاء الغم عطف على خروج نجس
وهو ان ينقض بتكلف حتى اذ لم يتكلف لخرج وقيل ان يمنع من الكلام في قبح مرة الى
صفراء او علقه وهو لغة دم منعقد كونه هنا سقودا ولذا اعتبر فيه ملاء الغم او قبح طعام
او ماء واما اعتبر فيه ذلك لما قال في الهداية ان الخروج الى خروج النجس من غير السبلين يتحقق
بالسبلان الى موضع بل حقه حكم التطهير وملاء الغم في القى ثم قال وملاء الغم ان يكون بحال
لا يمكن ضبطه الا بتكلف لانه يخرج ظاهرا فاعبر خارجا واعتبر من على قوله لانه يخرج ظاهرا
لانه في ملاء الغم

فانما

فانما خارجا بان جعل الظاهر الغالب كالمحقق انما يكون فيما لا ينضبط فيه الاصل كالسبلان
مقام المشقة او لا ينطق عليه لابلان القابم مقام الانزال واما في المنضبط الظاهر
فلا كما في محضنا فان خروج القى من الغم لا يتعسر الاطلاع عليه فكيف اقيم ملاء الغم مقامه
كيف وفي الصورة التي يكون القى ملاء الغم ثم منع من الخروج بالتكلف عدم الخروج متيقن من ان
حكم بالانتقاض وفي الصورة التي يكون القى اقل من ملاء الغم ولكن خرج من الغم لخروج متيقن
فالقول بقدم الانتقاض نقض للحكمة اقول مبناه جعل غير لانه راجعا الى القى وليس كذلك بل هو
راجع الى النجس وقوله لانه لا دليل لقوله وملاء الغم في القى فالمعنى ان خروج النجس متحقق بملاء الغم
في القى لان النجس يخرج ظاهرا لان هذا القى ليس من قعر المعدة فالظاهر انه مستحب للنجس
بخلاف القليل لانه من اعلى المعدة فلا يستحب به كذا يجب ان يعلم هذا الحد فان شأنا لا يتغير ضوارة
مع انه واجب للحكم كذا اي كما ينقض ملاء الغم في حق ما ذكره ينقض دم في فيه بلا شرط ملاء الغم لظهور
كونه نجس كونه ما يثا وقبح ولو كان مخلوطا بينه وبين لكان غلبا به او ساويا له اي الدم والنجس
ساويا بالبرزاق حتى لو كانا مخلوطين لم ينقضوا والبلف لا ينقض مطلقا اي سواء نزل من الرأس
او صعد من الجوف وسواء كان ملاء الغم او لا لانه لا يخرج الا من النجس الا عندنا في بعض
ملاء اي الغم النجس من المجاورة وان اختلط البلف بالطعام اعتبر الغالب فان غلب الطعام
وملاء القى الغم نقض وان غلب البلف لا ينقض الا عندنا في بعض املاء الغم والمجان يتحقق
اي القى عنده اي عندنا في بعض السبب في جمع متفرقة عند محمد يعني لوقا متفرقا بحيث لو جمع صار ملاء الغم
فا بويوس يعتبر اتحاد المجلس فان حصل ملاء الغم في مجلس واحد نقض عنده وان تعدد الغنيان
ومحمد يعتبر اتحاد السبب وهو الغنيان فان حصل ملاء الغم بغنيان واحد نقض عنده وان اختلف
المجلس وما ليس بحدث من قبي وكهه ليس بنجس اما القى فلما عرفت ان قليلا يخرج من اعلى
وهو ليس بنجس النجاسة واما الدم فلان قليلا غير مسفوح فلا يكون محرما لانه فلا يكون نجسا
واما حرمة غير المسفوح في الاوى بناء على حرمة لحمه فلا يوجب نجاسة اذ هذه الحرمة للحرمة

من الضبط

ملاء

لا ينبغي أن يغلب المفسر في الآتي يكون على طهارة الأصلية مع كونها محتاجة وناقضة أيضا لتمام
 ينزل مسكته أي قوة التماسك وهو النوم بحيث يزول مقتضاه عن الأرض وهو النوم مضطجعا
 أي واضحا أحد جنبه على الأرض أو متينا على أحد رجليه أو مستلقيا على قفاه أو مكينا على
 وجهه فاق المسكة إذا زالت لا يعبر عن خروج شيء عادة والثابت عادة كالمستيقظ به و
 الآي وان لم ينزل النوم مسكته بان كان حال القيام أو القعود أو الركوع أو السجود إذا
 رفع يده عن فخذه أو بعد عصبه عن جنبه فلا أي لا ينقض الوضوء مطلقا خلافا للشافعي
 وأن تعذر نام قصد في الصلوة خلافا لابي يوسف وأخيه في نوم مستند إلى ما لو انزل السقط
 قال في الهداية عند عدة النواقض أو مستند إلى شيء لو انزل السقط وقال شراجه هذا ما اختار
 الطحاوي وتبين أصل رواية الميسر وفي المحيط ان لم يكن مستقرا على الأرض كان حدثا و
 ان كان مستقرا لا وهو الأصح وفيه لو نام قائما أو قاعدا فسقط ان ثبت قبل السقوط أو حاله
 أو سقط نائما فثبت من ساعته لم ينقض وان استقر نائما ثم انبت استقض لو نام على آية من
 عريان ان كان حال السقوط أو الاستواء لم يكن حدثا وفي حال الهبوط حدث وناقضه أيضا
 الاغماء والسكدة الذي حصل به في المشية تمايزا للجنون اما لو انزل السكدة أو المسكة بهما اما الثالث
 فلم يدر بجسده حدث عن غيره وناقضه أيضا في طهارة بالغ وهي ما يكون سموعا ولجرا
 واما الضحك المسموح له فقط فلا يبطل الوضوء بل الصلوة والتبسم لا يبطل شيئا منهما يعقلان
 في صلوة يصلي بالتوضؤ مباشرة الوضوء فيكون احتراز عن الوضوء في ضمن الفصل صلوة
 كاملة أي ذات ركوع وسجود وذلك لان الفصل الوارد فيه وهو قوله عم الأمر فيحكم منكم ثمرة فليعد
 الوضوء والصلوة ورد في صلوة مطلقة فيقتصر عليها فلا ينقض غير الطهارة وقهارة الصبي
 والنائم والمفتل وقهارة خارج الصلوة ولا في صلوة الجنابة وتجدد التلاوة وان افسدتها
 ولو كانت الطهارة عند السلام إلى قبل وبعد التشهد لا يباح تكون في الصلوة الا ان يتعدى
 المصية في الطهارة لا يباح تكون خروجها بغيره وسبب ان الصلوة يتم به كيف كان فإذا

في الصلاة
 إذا كان المستند إلى الأرض
 أو إلى شيء من الأرض
 أو إلى شيء من جسده
 أو إلى شيء من ثيابه
 أو إلى شيء من أعضائه
 أو إلى شيء من آلاته
 أو إلى شيء من مواضعه
 أو إلى شيء من أحواله
 أو إلى شيء من أحوال غيره
 أو إلى شيء من أحوال الملائكة
 أو إلى شيء من أحوال الجن
 أو إلى شيء من أحوال الشياطين
 أو إلى شيء من أحوال المجرمين
 أو إلى شيء من أحوال الكافرين
 أو إلى شيء من أحوال المنافقين
 أو إلى شيء من أحوال المنافقين
 أو إلى شيء من أحوال المنافقين

في الصلاة
 إذا كان المستند إلى الأرض
 أو إلى شيء من الأرض
 أو إلى شيء من جسده
 أو إلى شيء من ثيابه
 أو إلى شيء من أعضائه
 أو إلى شيء من آلاته
 أو إلى شيء من مواضعه
 أو إلى شيء من أحواله
 أو إلى شيء من أحوال غيره
 أو إلى شيء من أحوال الملائكة
 أو إلى شيء من أحوال الجن
 أو إلى شيء من أحوال الشياطين
 أو إلى شيء من أحوال المجرمين
 أو إلى شيء من أحوال الكافرين
 أو إلى شيء من أحوال المنافقين
 أو إلى شيء من أحوال المنافقين
 أو إلى شيء من أحوال المنافقين

خرج الامام عن الصلوة بأي بعد الطهارة فنهضة المأموم لم ينقض وضوءه لان خروج الامام
 خروج له الا ان يكون مسبوقا فانه يخرج في اثنا صلواته وناقضه ايضا المباشرة
 الفاحشة وهي ان يبشر امرأة محرمة وانتشر الكثرة واصحاب فرجها للحيين
 أي ينقض وضوء الرجل والمرأة لا محسن الذكر والمرأة فانه غير ناقض عندنا خلافا للشافعي
 فبشرت نطفة فسال ماء أو نحوه كالقديد والدم ينقض وان علما على السن للرجل فزبل لو كان
 بحيث اذا تكرر سال ينقض والا فلا ينقض خرج من اذنه قبح أو خرج بوجع ينقض لانه يكون من
 الجراحة والا فلا ينقض في عنبه رمد أو غش ينقض اليم ضعف البصر صبران الدمع في اكثر
 الاوقات ان خرج منها الدمع ينقض وان اتم صار صاحب عذر وسبب ان بيانه كما اذا
 كان بها أي بالعين عتب ينقض العين المجنة وسكون الرأع في العين يسقي ولا
 ينقطع الحديث البالغ لا يتصل مصحفا ولو بياضه الخالي عن الخط لا يبطل فيه ولو منفصلا
 وهو المشرد وقبل منفصلا كالخبطة وكذا الأول هو الأصح صرح به في المحيط والكافي واختار
 في الهداية السالك ولم يكروهه بالكلمة وقبل بكروه قال في المحيط كرهه بعض مشايخنا من المصنفين
 بالكلمة للحياض وقال عامتهم لا بكروه لان المستحرم وهو اسم للمباشرة باليد بلا حائل واختاره
 في الكافي ايضا واختار في الهداية الثاني ورخص المتن باليد في الكتب الشرعية الا التفسير ذكره
 في مجمع الفناوي وغيره ولا يمس رجا فيه سورة قالوا المراد بها الآية لا بصرته وان جاز
 قرأته قرأ في الحديث بين القراءة والمس لان الحدث حل اليد دون الغم حتى يجب غسل اليد
 لا الغم وتشتوي في الجنب والى يفض لان الجنابة والحيض حلا للغم واليد حتى يجب غسلها فاما اليد والارض
 بالعين لان الجنب حل نظره المصحف بلا قراءة كذا في الكافي وكروه ويخوله أي الحدث مسجد
 من المساجد وطوافه بالكعبة كذا في التناظر خائفة وانما لم يحرمها لان حرمتها من احكام الحدث
 الاكبر كالجنب والجنابة فرض الفصل المراد به ما يتناول الفضل الاعتقادي والعلوي وهو من العلى
 ما يفوت الجواز بقوته غسل الغم والائف وسائر البدن حتى داخل الثقلية في الاصح وغسل
 اليد والرجل

في الصلاة
 إذا كان المستند إلى الأرض
 أو إلى شيء من الأرض
 أو إلى شيء من جسده
 أو إلى شيء من ثيابه
 أو إلى شيء من أعضائه
 أو إلى شيء من آلاته
 أو إلى شيء من مواضعه
 أو إلى شيء من أحواله
 أو إلى شيء من أحوال غيره
 أو إلى شيء من أحوال الملائكة
 أو إلى شيء من أحوال الجن
 أو إلى شيء من أحوال الشياطين
 أو إلى شيء من أحوال المجرمين
 أو إلى شيء من أحوال الكافرين
 أو إلى شيء من أحوال المنافقين
 أو إلى شيء من أحوال المنافقين
 أو إلى شيء من أحوال المنافقين

السرة والشباب والحاجب وجميع اللحية أي يجب إبطالها إلى أن ينبت اللحية كما يجب إبطالها إذا
خرج فيه كذا في الحيط والفرج الخارج وكثره في الخلصة وذلك لأن قوله كما فاطر وأصيفه للمبالغة
يتقضى وجوب غسل ما يكون من ظاهر البدن ولون وجهه كالشباب المذكورة لا غسل ما خرج
كله من وجهه ^{منه} انقسم لأنه خرج بقوله كما وما جعل عليكم في الدين من حرج في الحيط أن كان لا يصل
الماء إلى ثقب القرمط لا يتكلف لا يتكلف وكذا إن انقسم بعد نزول القرمط وصارت تحت لا يدخل القرمط فيه
الآن يتكلف لا يتكلف أيضا كذا أي كالعين في الحرج نقض ضيقها وبها في إشارة إلى أنها لو
منقوضة يجب غسلها ولو كان أصلها دونهما لا يخرج لا نقض ضيقها حيث يجب احتياطاً كذا في الكافة
وسنة أي الفصل البداء بما ذكر في الوضوء من النية والتسمية وغسل اليدين وغسل فرجه
وجنب بدنه إن كان فيه خبث والتوضوء استعمال الماء في جميع أعضاء الوضوء والآرجلية وهذا
التقرير حسن مما قيل أي أن يغسل جميع أعضاء الوضوء والآرجلية لأن جميع أعضاء ليست
بمفسولة بل بعضها ممسوحة وفي لفظ التوضوء إشارة إلى أنه مسح برأسه كما في وضوء الصلوة
وهو ظاهر الرواية لو كان رجلاه يستنقع أي يخرج ماء حتى لو كان على سطح يغسلهما ثم ثلث
صبي حتى لو لم يصب لم يكن الغسل مستنقحاً وأن زال الخبث مسح جميع البدن حال كونه
بأيد في الغسل فكيف لا يمين ثم الأيسر ثم رأسه في الحج احترازاً عما قال في معراج التدرية وقيل
يبدأ باليمين ثلثاً ثم باليسر وقيل يبدأ بالرأس ثم يمينه بدنه وبعده أي بعد الصب
المستوجب بغسل رجله تكبيلاً للوضوء وتنظيفاً لها عن الماء المستعمل لم يغسل ثم غسل رجله
بالجاء لا يخرج يكون في سبيل قوله بأيدياً وليس معنى وسنة أيضاً كذا لأن السنة
أكمال الغسل في محله وهو كذلك وصح نقل بلبته عضو إلى آخره أي في الغسل إذا تقاطرت
البلبه دون الوضوء لما بيننا سابقاً وفرض أي الغسل عند خروج مني ولو في نوم
منفصل عن موضعه بشهوة قبيحة لا شيء إذا خرج يحمل شيء ثقيل وكفه لم يفرض
خلافاً للشافعي وأن لم يخرج إلى ظاهر البدن بها أي بشهوة يحمل شيء ثقيل وكفه لم يفرض

الدفع لأنه ليس بشئ شرط عند أبي حنيفة وفرض عند إيلاج أي إدخال أي احترازاً عن الحيثية في الحيط
لوقالت امرأة يبيع حتى يأتيني فأجدني نفسي ما أجداً إذا جاء معني زوجي لا غسل عليها لا لعدم
سببه وهو الإيلاج أو الاحتلام ^{حشيشة} أو قدراً من مقطوعها متعلق بقدر ثا في أحد
متعلق بإيلاج سبيل أي احترازاً عن سائر الحيوانات فإن إدخالها في أحد سبيل البرهان لا
يوجب غسل القدر الرغبة حتى احترازاً عن إدخالها في أحد سبيل ميت فإنه أيضاً لا يوجب غسلها
على مكلفها متعلق بفرض مقدر في إيلاج وأن لم ينزل ميتاً لأن الغالب في مثل الانزال
فيجب احتياطاً وعند رؤية مستيقظ ميتاً أو ميتاً يسكون الذال المجمع ماء رقيق أبيض يخرج
عند ملاعبة الرجل أهله وإن لم يتذكر حكماً لأن الظاهر أنه متى رقبها أو أصابه لا يفرض أن
تذكره أي الحلم وتذكر اللذة والانزال ولم يبر بطلان لأنه تذكر في النوم كما في البيضة بل الانزال في
الخير إذا استيقظ من النوم فوجد على فخذه أو فرشه بطلاً أن تذكر احتلاماً ويتقن أنه متى
أومئى أو شك أنه متى أومئى فعليه الغسل وإن يتقن أنه ودى فلا غسل عليه وإن لم يتذكر
احتلاماً ويتقن أنه ودى فلا غسل عليه وإن يتقن أنه متى فعليه الغسل وإن شك أنه متى أومئى
ودى فذكر كذا عندهما وقال أبو يوسف لا يجب عليه حتى يتذكر الاحتلام لأن الأصل مرة الزمة فلا يجب إلا
يتقن وهو القيس وهما أخذ بالاحتياط لأن النائم غاف والمني قد يخرج كبراً فيفريه مثل
الذي فيجب عليه احتياطاً كذا المرأة في الأصح احترازاً عما قيل لو احتلت المرأة ولم يخرج منها المني أن
وجدت لذة الانزال فعليه الغسل لأن ماء ما ينزل من صدرها إلى جوفها بخلاف الرجل حيث يشترط
الظهور في حق الغسل كذا في المال الذي يلي أو لم يأتى الشفة ملفوفة بخرقه وجب الغسل إن وجد لذة
الجماع وفرض عند انقطاع حيض ونفاس عند خروج مذي وودي يكون الدال لاملح ماء
سليط يعقب البول وحقنة عطف على خروج مذي ولا عند إدخال الصبي وكفه في الدبر ويطلى
للجماع بل الانزال القدر الرغبة كما مر أي غير مذي ولم ينزل عذرها يعني رجله امرأة عذراء فأنما
ولم ينزل عذرها لا غسل عليها ما لم ينزل لأن العذرة تمنع من التقاء الختانين كذا في المتن

تفكر

وجب الغسل للميت اي وجب على الحي ان يغسل الميت وجوبا بطريق الكفاية حتى لو فعل البعض سقط عن الكل والا تم الكل وعلى من اسلم ميتا او جازيا يغسله ويغسله ويغسله
 لا يستلزم بل بالانزال مرة الاصح فيه للجمهور وقيل لا يجب في البلوغ لان الوجوب بعد البلوغ
 والبلوغ بعد الانزال فلو وجب به لم تقدم الحكم على التعليل لانزاله دليل على كمال القوى
 فيكون منظر الوجوب لا يثبت لغيره ذلك او دللت ولم ترد في انزاله لو كانت في فرض لا اذا
 كذا في الظاهرية ومن الصلوة للجمعة هو الصحيح لما قبل يوم الجمعة ولعيد واعياد وعرفة
 اعادة اللام لئلا يفهم كونه سنة للصلوة العيد ونسب من اسلم طاهرا او بلغ بين جميع
 في كتاب الحج ان الفتوى على ان يستلزم البلوغ في الصغير والصغيرة خمسة سنة وانما
 عن حجة وبكثرة ومزدلفة وكسوف واستسفا، اختلف في وجوب ثمن ماء غسله على جوار
 خشيته كانت او فقيرة وحرم على الميت دخول المسجد ولو لم يعبور خلفا لثمنه فحق لقوله عليه
 الصلوة والسلام في لا اجل للميت طاهر ولا يجب الا للضرورة كان يكون باب
 بينه الى المسجد وحرم عليه الطواف بالكعبة لانه في المسجد واجتنب الى ذكره بعد قوله وحرم
 على الميت دخول المسجد لئلا يتوهم انه لما جاز له الوقوف مع ائمة ائمة اركان الحج فلا بد
 بجواز الطواف اولى كذا في الكافي ولان المسجد الحرام امر عارض لا يرى انه لم يكن في زمن
 ابراهيم عمه ولو قد رآه لم يكن المسجد الحرام لا يجوز لها الطواف كذا في المستصفى ونؤيده
 ما ذكره في غاية الامام السرخسي ولهذا وجب عليها الجأز لدخول النقص في الطواف
 لا لدخولها المسجد وقراءة القرآن اختلف في قدره فقيل الآية وقيل ما دونها ايضا
 بقصده واما قرائته بقصد التذكروا الشان فهو بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين
 وتعليق القرآن حرقا حرقا لا بأس به اتفاقا كذا في المحيط ومن ساء ما هو في القرآن
 فيه كاللوح والاوراق وحملها في حمل ما هو فيه ولا بأس في قراءة الادعية وسماها وحملها
 وذكر اسم الله تعالى والتسبيح والاكل والشرب بعد المضغ وغسل يديه والاقبال للنوم

تقدم الحكم

كذا

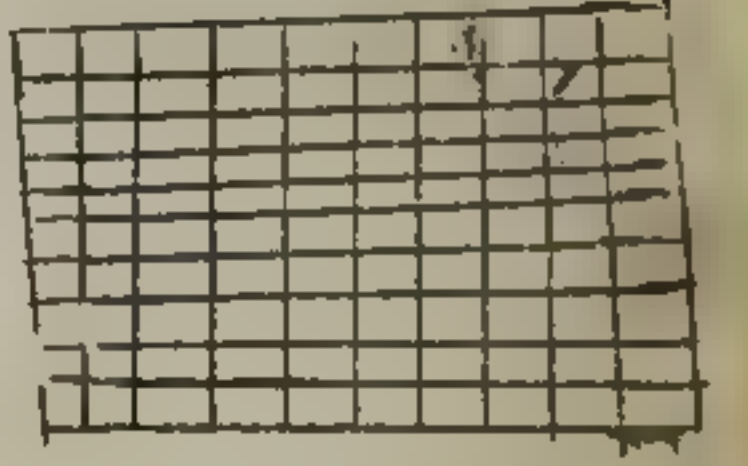
ومعاودة اهل قبل الاغتسال الا اذا احتلم لم يات اهل قبل الاغتسال كذا في المتن
 ويكره له اي الجنب كتابته في القرآن في الايضاح لا بأس للجنب ان يكتب القرآن اذا
 كانت الصحيفة او اللوح او الوسادة على الارض عند ابي يوسف لانه ليس بحامل
 والكتبه وجبت حرقا حرقا وان لم يكتبه وقال محمد احب ان لا يكتب لان كتبته لم يجرى
 جري القرآنة ويكره له قراءة التوراة والذبور والابجيل لا قراءة الفتيوت لانه كسائر الادعية
 ولا يكره مثل القرآن بالكم على مكسوف ودفع المصحف للصبي لان في تكليفهم بالوضوء حرجا بهم
 وفي تأخيرهم الى البلوغ تقليل حفظ القرآن فخرقت للضرورة ثم تفرغ من الوضوء والغسل
 شرع في بيان ما يحصل له فقال ويجوز ان اي الوضوء والغسل بماء البخر والعين والبيرق
 المطر والثلج والذباب وبماء قصب شمس اي تسخينه بالشمس وقيل بغيره قائله الشافعية وابو
 النبي وفي قوله فقيد شارة الى انه لو لم يقصد بغيره اتفاقا ويجوز ان يما ينقذ به الملح كذا في عيون
 المذاهب لا بما يلحق اي حاصل بذويان الملح كذا في الخصال لعل الفرق بينهما ان الاول جاز على
 طبيعة الاصلية وانقلب الى طبيعة اخرى وان مات اي تجوز ان بالمياه المذكورة على
 تقديم ان يموت فيه اي في واحد من تلك المياه غير موصى اي ما لا دم له سائلا كانه نبور و
 العقرب والبق والذباب وقولنا او مائي المولى كالتسليم والسرطان والصفير وكونوا والصفير
 البحري والبري سواء وقيل البري يفد او خارجة عطف على فيه اي وان مات خارجة
 فالق في معنى لافرق في الفهم بين ان يموت في الماء او خارجة فالق في فيه لاما في المعاش وبير
 المولى عطف على مائي المولى كالبط والاورقان يموت في الماء يفد وكذا اي كالماء سائر
 المايعات في الحكم المذكور او غير عطف على مات او صاوي اي اوصاف واحد من تلك المياه
 وهي اللون والطعم والرائحة مكث او طاهر جامد احترار عن المايعة وسبائي بيانه فوفقت
 عبارة كثيرة من المشايخ هكذا او غير احترار او صاوي طاهر فتوهم بعض شراح الهداية ان
 لفظ الاحترار عموما فوفقت حتى قال اذا غير الوصفين لم يجز الوضوء به وليس كذلك لما قال

تعطلت الوضوء على العساة
 او الارض او على الارض او الوسادة
 الا ان يكون الوضوء مما يكتب
 عليه كاللوح وهذا مستند

في غسل الميت
 في السرى
 يتكلم

في السابغ لو وقع الخوض والبقا لا يتغير لونه وطعمه وريحه يجوز به الوضوء وقال في النهاية المنقول
من الاساتذة جوازها حتى ان اوراق الشجر وقت الحزف يقع في الجياض فتغير ما بها
من حيث اللون والطعم والرائحة ثم انهم يتوضئون منها من غير تكبير واشارة في شجر
الطحاوي اليه ولكن شرط ان يكون باقيا على رقيقته اما اذا غلب عليه غيره وصار به
تجنى فلا يجوز كجسائى كاشناب وعفراى وفكرته وورق في الاصح اشارة الى ما نقل
من السابغ والنهية ان بقى رقيقته لا مثله المذكورة وقوله خلاف متعلق بقوله او
غيره او صاف ما غير احد اى احد اوصافه فيجب ان المراد بالموصول في قوله صلوة الماء
طهور لا ينحس الى ما غير لونه او طعمه او ريحه هو النجس لان الطاهر لا ينحس طاهر اى نجس
عطف على ما يفقد واختلف في تفسير الجارى فاختير هنا اختيار الهداية والكافي
وهو ما يذهب اليه في موضع فيه جسد لم يدر اى لم يدر كاشناب وهو اللون والطعم والرائحة
حتى ان رأى لم يجز استعماله او ما في حكمه اى الجارى وهو عشر في عشر اى عشرة ازرع
في عشرة بذراع الكبر ليس بحسب الطول والعرض واختلف في قدر العمق والصحيح ان يكون تحت
لا ينحس الى انكشف ارضه بالغرق للتوضي وقيل للاغتسال واذا لم يتنجس كله لم يتنجس
موضع الوقوع ان كانت مرتبة يتنجس والا فلا وعند شيخ العراق يتنجس في كل ما وقع فيه
ما هو بقدره بان يكون له طول وعمق ولا عرض له لكن لو وسطا صاعدا في عشر لم يترك
حكمه في ظاهر الرواية بل قال ابو سليمان لا يتوضا به لان النجاسة تصل الى العرض
وقال ابو نصر يتوضا لان اعتبار العرض وان اوجب التجسس اعتبار الطول لا وجه
فلا يتنجس اى كونه طاهرا به هو المختار لا ما قال ابو سليمان كذا في عيون المذاهب والظاهر
لخوض اذا كان اقل من عشر في عشر لكنه عيى فوقه في النجاسة حتى يتنجس
ابسطا وصاعدا في عشر فهو نجس ولو وقع في النجاسة وهو عشر في عشر ثم
اجتمع الماء فصار اقل من عشر في عشر فهو طاهر كذا في التناخاينة الخوض المذكور

النجس
صلى



يعبر فيه

النجس

يعبر فيه ستة وثلاثون ذراعا هو الصحيح فان هذه المقدار اذا رجع كان عشر في عشر لان الدائرة
اوسع الاشكال وهو مبسوط عند الحسا كذا في الظاهر لا اى لا يجوز ان بما الترواية بالفضل
على انها موصولة اعتصر من شجر واختلف في القاطر من الشجر في الهداية ما يقطرون كهم
يجوز الوضوء به وفي المحيط لا يتوضا بما يسيل من الكرم كحال الامتناع او اعتصر من شجر لان
كل امرئ ما ليس به ماء مطلق او لا يتبادر اليه الذين عند الاطلاق ولا يجوز ان ايضا بما بالمدة
زال طبعه وهو التسليلان ولا يروى الا بالنبط كثر اى بالديس مثل ما اعتصر من شجر و
هذه العبارة احسن مما قيل كالاشارة فانه على عمومته شكل والحل مثال لما اعتصر من شجر و
والمرق مثال لما زال طبعه بالنبط او بقلبه غيره عليه ولم يمتل لانه عجزت القوم فيه
مختلفة ورواياتهم في الظاهر متخالفه فلا بد من مخاطبة يعرف بها حقيقة الى ان فاستمع بما يتجلى
عليك من المقال وبيان المطهر هو الماء المطلق فزوال الطلقة اى بكمال الامتناع او بقلبه
المتنزع الاول اى بالنبط بطاهر لا يقصد به التنظيف او تشب التنبس بحيث لا يخرج بلا علاج
واكت اما ان يكون النجس طاهرا او ما يباعا فالاول ان جرى على الاعضاء فالغالب الماء
واكت اما ان لا يخالط الماء في صفة من اللون والطعم والرائحة اى في جسيما اى بعضا
فالاول كالماء المستعمل على قول من قال بطهارته والمستخرج من البث بالقطيرة يعتبر فيه الغلبة
بالاجزاء واكت ان غير الثلث او اثنين لم يجز الوضوء به والا جاز وان خالفه في صفة او صفتين
يعتبر الغلبة من ذلك الوجه كاللبن مثلا نجس في اللون والطعم فان كان لونه وطعمه غلبا
فيه لم يجز الوضوء به والا جاز وكذا ما بالنبط وكفه يعتبر فيه الغلبة بالطعم فعلى هذا يشق ان
يجمع جميع ما جاء منهم على ما يكون به او بما يستعمل لقرينة او رفع حدث الماء يصير مستعملا
عند ائح وابي يوسف كل من القرية وازالة الحدث فاذا توضا المحدث وضوء غير متوضي يصير
مستعملا ولو توضا غير المحدث وضوء متوضيا يصير مستعملا ايضا وعند محمد باين فقط وان كان
الماء المستعمل طاهرا في الصحيح اهتار عن ابي الحسن عن ابي جريح النجس في سعة غليظة وعما قال

الدساسيات قسنت
بر الشجر او ندور

ما من نجاسة او دجاجة فاربعون دلو او سطا الى ستين الاربعون بطريق الوجوب والعشرون
 بطريق الاحتياط وان مات نحو قارة او عصفور عشرون الى ثلثين هو ايضا كما مر وما جاز
 الوسط احتسب ثم ما بين القارة والحامة كالقارة فيخرج عشرون للثلثين وما بين
 الدجاجة والشاء كالدجاجة فيخرج اربعون الستين كذا قال الزيلعي ولو وجع اكثر من قارة
 فاقبى الاربع فيخرج عشرون ولو وجعاً فاربعون الى التسع ولو وجعاً فجميع الماء ولو كانت قارناً
 كهيئة الدجاج فاربعون وفي السورين يخرج كلها كذا في الظاهرية ونجسها الى البئر وقت
 الوقوع ان علم ذلك الوقت والا فمذنب يوم وليلة ان لم يتبع في حق الوضوء حتى يلزمهم إعادة
 الصلوة اذا توضؤوا منها واما في حق غيره فيحكم بنجاستها في الحال لانه من باب وجود النجاسة
 في الثوب حتى اذا غسلوا الشاة بها لم يلزم الاغسلها هو الصحيح كذا قال الزيلعي يؤيده ما قال
 في معراج الدراية ان الضبي كان يغتسل بهذا وان انتفع او تفسخ فمذاي نجسها ثلثة ايام ولها
 فكم هذا التفسخ لان حكمه هنا لا يفهم من الانتفاخ لان التفسخ اكثر افساداً والماء من الانتفاخ فكان في
 ان يكون ما قدر له من المدة اكثر مما قدر للانتفاخ فلو اقم في تقدير هذه المدة على الانتفاخ لثبتم ان
 التفسخ يقتضي مدة اكثر من مدة الانتفاخ ولو عكس لثبتم ان الانتفاخ يقتضي اقل من هذه المدة
 فجمع بينهما في الحكم ودفعاً للوهم فظهر ان عبارة الوقاية ليست مما ينبغي جمع في الاول بين
 الانتفاخ والتفسخ واقصر في ذلك على الانتفاخ وكان الواجب العكس ولا ينبغي ما مذ وجدي
 لا يلزم إعادة شيء من الصلوات بل غسل ما اصابه ماؤنا ولو اخرج الحيوان الواقع في البئر
 حال كونه غير حي العين اي غير النضر والكليبت عندهم يقول نجاسة عينه ولا يجب الا نجسها حتى
 اذا كان طاهر كالشاء ونحوها ونجسها لا الهية كالحمار والبغل والهريرة وسائر السباع ولم يكن
 في بدنه نجاسة فاخرجه حيلاً لا نجسها بالتمام الطاهر فطاهر واما النجاسة عينه فلما قال في الحيوان
 كان حيواناً لا يؤكل لحمه سباع الوحش والطيور اختلفوا فيه والصحيح انه لا نجس وكذا كل طائر
 البغل لا ينجس لانه مشكوك فيه لان بدن هذه الحيوانا طاهر لانها مخلوقة من استواء لا يقصير

نجسة بالموت

نجسة بالموت الا ان يدخل فيه اي منه قباى الماء فيكون حكمه حكم لقابله فان كان له طاهر
 فالما طاهر وان كان نجس فالما نجس يخرج كله وان كان مشكوكاً فالما مشكوك يخرج كله
 وان كان مشكوكاً فمكروه فيجب نزعها وسور الادنى الطاهر الغيم سواء كان جنباً او حائضاً
 او نفاساً او صغيراً او كافراً وسور كل ما كوى كذا في طاهر الغيم طاهر لان له طاهر متولد من
 لم طاهر فيكون المخلوط به مثله وسور الخنزير والكليب وسباع البهائم والهريرة فيؤكل الفارة
 فينبه لان سوريات قبل اكلها وبعد اكلها ومضق ساعة او ساعتين ليس بنجس بل مكروه
 فقيل لحمه لحمها وقيل لعدم نجاستها التماساً وهذا يشير الى التنزه والاول الى القرب من الحرمه
 وشارب للمر فوشربها نجس اما سور الثلثة الاول فلا خطا له ليعاب النجس واما سور الخنزير
 فلا خطا له بنجس الغيم وسور الدجاجة الخلاء اي لبايكة في عذرات الناس وسباع الطير وسواك
 البيوت كالجنية والعقرب والفأرة والورغ مكره لاما الدجاجة الخلاء فلا نهيها لخطا الجنية
 حتى لو كانت مجوسه بحيث لا يصل منقارها الى تحت قدمها لا يكره واما سباع الطير فلا نهيها
 تاكل الميتة فاشبهت الخلاء حتى لو جئت وعلم صاحبها خلوه منقارها عن النجس العذرة لا يكره
 واما سواك البيوت فمكره لمها اوجبت نجاسة سورياتها سقطت لعلية الطواف فيقرب الحرمه
 وسور الحمار والبغل مشكوك هذه عبارة اكثر المشايخ وبعضهم انكر كون شيء من احكام الله
 مشكوكاً فيه وقال سور الحمار طاهر لو غتس فيه النجس جازت الصلوة فيه لا ينقضها به حال
 الاختيار واذا لم يجد غيره جمع بينه وبين النجس والتمسح بالواحد بالمشكوك التوقف لتعارض
 الدلالة والقرينة في الضرورة فقيل الشك في طهارته وقيل في طهوريته وهو الصحيح وعليه الفتوى
 كذا في الكافي وقين في الهداية والبغل متولد من طاهر فاخذ حكمه وقال الزيلعي هذا اذا كانت
 أمه آناً لان الام هي المعبرة في الحكم وان كانت فرساً فغير اشكال بما ذكر ان العبرة للام
 الا يرى ان الذئب لو نثر على الشاة فولدت ذئباً حل اكله ويجزئ في الاضحية فكان
 ينبغي ان يكون ما كوى لا عند طاهر او عند ابى ح اعتبرا للام في غاية السروج اذا

والماء

ينعاب

ان اجبت الام كالحمار
 ان اجبت الام كالحمار

للمار على التيمكة لا يكره لم البطل المتولد بينهما عند محمد صلى الله عليه وسلم مشكوكا واذا كان مشكوكا
 يتوضأ ويقيم ان عدم خيرة من الماء الطاهر المراد ان لا يخرج الصلوة الواحدة عنهما دون
الجمع في حالة واحدة حتى لو توضأ بسورة جارية فصل في ثم احدث وتيمم واعاد الصلوة خرج عن
العهدة بيقين كذا في الكفاية وشرح الزاهد في خلاف نبيذ التمر حيث يتوضأ به عند ابي حنيفة وان قال
 ابو يوسف بالتيمم فقط ومحمد جمع بينهما والمراد بخلو ريق يسيل كالما اما اذا اشتد وصار سكر الا يتوضأ
 به اتفاقا قال قاض خان بيبر بالوعة جعلوا يميز ماء وان جعلت اوسع واعنى مقدار ما لا يصل
 اليه النجاسة كان طاهرا وان خفت اعمق ولم يحصل اوسع من الاول في جوارها نجس وقولنا طاهر يميز
 نجس فغار الماء ثم عاد التيمم طاهرا ويكون ذلك منزلة النزع وكذا يميز وجب فيها نزع عشرين
 دلو فنزع عشرة فلم يبق فيه الماء ثم عاد لا ينزع منه شيء ويتيقن ان يكون بين يميز بالوعة
 وبين يميز الماء مقدار ما لا يصل اليه النجاسة الى يميز الماء وقد في الكتاب نجاسة اذرع او سبعة وذلك
 غير لازم انما المعتبر عدم وصول النجاسة وذلك بخلاف بصلابة الارض ورحاوتها فاما بين احكام
 السور وكان احكام العرق ايضا محتاجا الى البيان قال العرق كالسور في الاحكام المذكورة لانها متولد
 من اللحم فاخذ احكامها كما صاحبه لا يرد علينا كون سور الحمار والبطل مشكوكا مع ان عرق الحمار
 طاهر لان حكم العرق ثبت بالحديث الخالف للقياس وتعاون النبي عليه السلام اركب الحمار معروبا وكذا
 والحرم حر الحمار والشغل نقل النبوة وانما قلنا انه مخالف للقياس ينبغي ان يكون عرق نجسا لقوله
 من اللحم نجس فيحكم في غيره على اصل القياس على ما نقول ان سورة طاهر ايضا على ما هو الاصح
 من الرواية كذا في غاية البيان فان قيل قد سبق كون طاهر البدر طاهر احكاما بمعنى ان ما يات
 من المباح لا يكون نجسا لفروقه استعمال هو لا ينافي كون باطنها نجسا لانقاء الفروقة
 بالنظر اليه **باب التيمم هو لغة القصد ونزعا استعمال الصبيح بقصد التطهير جاز ولو قيل**
الوقت خلاف للشا في ولا اكثر من فرض واحد وغيره يعني يصلي فيه ماشا من الفرائض المتوافر
 وعند الشافعي تيمم لكل فرض يصلي من النقل ماشا في حديث متعلق بجاز وجنب وحائض ونفساء

في قوله لا يكره لم البطل المتولد بينهما عند محمد صلى الله عليه وسلم مشكوكا
 يعني في قوله لا يكره لم البطل المتولد بينهما عند محمد صلى الله عليه وسلم مشكوكا

في قوله لا يكره لم البطل المتولد بينهما عند محمد صلى الله عليه وسلم مشكوكا
 يعني في قوله لا يكره لم البطل المتولد بينهما عند محمد صلى الله عليه وسلم مشكوكا

خروا عن

يخرجوا عن الماء اي ماء يكفي لمبارته حتى ان رجلا اتيت من النوم محتلا وكان له ماء يكفي للوضوء لا غسل
 تيمم ولم يجز عليه الوضوء عندنا خلافا للشافعي اما اذا كان مع الجنابة حدث بوجوب الوضوء بان حدث
 بعد التيمم فوجب عليه الوضوء فالتيمم للجنابة بالاتفاق واذا كان للحديث ماء يكفي لغسل بعض اعضائه
 فهو ايضا على خلاف بعده الى الماء متعلق بجوار اميد لا وهو ثلث الفرسح اربعة الا في خطوة او مخرج لا يقدّر
 على استعمال الماء وان استعمل شتمه وضوءه ولا يشرط خوف التلف خلافا للشافعي او يرد يودي الى الهلاك او
 المرض ولو في المصخر خلافا لهما او عدوا او سبع بينه وبين الماء والقضاء النفس الممكنة حرام فيتحقق
 او عطف حصل له اولاد ابنة او عدم اليه كالدول والجلل او خوف فوت صلوة الجنابة ان تستفل
 بالوضوء لغيره الاول يعني اذا خاف غير الاول بالامامة وهو من لا يكون سلطانا اوقضيا او
 والى او امام الخ فوات صلوة الجنابة ان تستفل بالوضوء جاز له التيمم وعبرة الاولى اولي
 من الولي كما لا يخفى او خوف فوت صلوة العيدين ولو بنا اي ولو كان التيمم للبناء يعني اذا اشرف
 في صلوة العيدين متوضئا ثم سبق له حدث وخاف انه لو توضأ فاته الصلوة جاز له التيمم للبناء
 لا اي لم يجز التيمم لغوت الوقتية والجمعة لان فوتها الى خلف وهو الظاهر والقضاء بنية الصلوة
 او حجة الشكوة متعلق بقوله جاز فالمعتبر ان ينوي عبادة مقصودة لا تنقح الا بالطهارة حتى
 لو تيمم عند فقد الماء لدخول المسجد او الاذان والاقامة لا يودي به الصلوة فلفا الى اذ اشترط فيه
 النية لغايتهم كافر لا وضوء لان الكافر ليس باهل للنية والوضوء غير مشروط بها فلو توضأ بنية
 ثم اسلم جازت صلوة به بغير نية متعلق ايضا بجاز ان يستوعبنا الى الضربان والمراد اليدين
 المضروبان على الارض وان لم يكن فيهما نفع وجهه ويديه برفقة حتى لو بقي شيء قليل لا يجزيه
 والا اي وان لم يستوعبنا فثالثه اي يلزم ضربة ثالثة ليحصل الاستيعاب بالنقع واليد المضروبة على
 الارض ان لم يكن وعلى هذا لا يرد ما يرد على قول صدر الشريعة ثم اذا لم يدخل الغبار بين اصابعه
 فله ان يخلط اصابعه فيحتاج الى ضربة ثالثة لخليلها من هذا يقتضي اشتراط النقع و
 قد قل المص بعده ولو بلا نفع فله على طاهر متعلق بغير نية من جف الارض كالشراب الرمل

ونحن

والجواهر والزرنيخ والذهب الفضة المختلطين بالتراب وحفظه وشعره ما غبار وتخرج عنه اللعاب
 الماء لانه ليس من جنس الارض وهو لا يطبع اي لانه ليس من جنس الارض والذهب والفضة والديد ونحوها
 ولا ينزح على الارض مما لا يحترق كالشجر وذلك لان الصبيد اسم لوج الارض باجماع اهل اللغة
 فلا يتناول ما ليس من جنسها او يطبع او ينزح ولو كان ذلك الطاهر لما نفع اي غبار عليه عطف
 على قوله على طاهر الغبار للنفع اي وبغيره ينفع على النفع بلا عجز عن الصبيد كما اذا غسل اوكاهم
 حايطا او كالحنطة فاصاب وجهه وذراعيه غبار فمسح حتى اذا لم يمسح لم يجز ويطلب اي الماء غلوة
 وهي مقدار ثلثمائة ذراع يبلغ مائة وعن ابن يونس انه اذا كان الماء بحيث لو ذهب اليه وتوضا ذهب
 القافلة وتغيرت بصره كان بعيدا جاز له التيمم واتخذته صاحب المخطوط ان طعن في اي الماء والا
 فلا يجب طلبه ويترك لراجه اي الماء الصلوة آخر الوقت فلو صلى بالتيمم في اول الوقت ثم وجد الماء
 والوقت باق لا يعيد ما وضعه اي الماء في رجله او امر غيره بما يوضو فيه ويصلي به اي بالتيمم
 لم يعد الصلوة الا عند ان يوس ولو وضو غيره بلا علم فقبل جاز التيمم وفيما قيل هو ايضا مختلف
 فيه طلبه من ريقه فان منه او اعطاه باكثر من ثمن المشل او اعطاه به ثمن المشل وهو ليس
 عنده تيمم والا اي ان لم يمنعه او اعطاه ثمن المشل وهو عنده فلا تيمم وقبل اي قبل طلبه منه
 قبل جاز التيمم اختاره في الهداية وقبل لا اختاره في المبسوط ولم يجز التيمم على ارض تحت وراى
 اثره لانها لم يكن طيبة وان طهرت تجل في الصلوة اذا الطهارة كافية فيها وناقض ناقض الوضوء
 لانه خلفه والقدرة على ما يكفي لطهره لان الحدث السابق يظهر في شتمه طهورة التراب
 لانه من اسباب النقص لانه ليس من جنس الارض للاحقية ولا حكما فاذا قدر على الماء ولم يتوضا
 ثم عدوه اعاد التيمم واذا اغتسل الجنب ولم يصل الماء طهارة مثلا وفي الماء واحد حدثا وجب الوضوء
 فتم لهما ثم وجد من الماء ما يكفيهما بطل تيمم في كل واحد منهما وان لم يكن لاحد منهما بقى
 في كل واحد وان كفى لاحدهما بغير غسل ويبقى التيمم في حق الآخر وان كفى لكل منهما منفردا
 غسل للمعة لان الجنابة اغلظ فصل عن حاجته فانه لو كان مشغولا بالكدغ العطش

هذا هو الوجه في ما ذكره من ان الماء اذا كان بحيث لو ذهب اليه وتوضا ذهب القافلة وتغيرت بصره كان بعيدا جاز له التيمم واتخذته صاحب المخطوط ان طعن في اي الماء والا فلا يجب طلبه ويترك لراجه اي الماء الصلوة آخر الوقت فلو صلى بالتيمم في اول الوقت ثم وجد الماء والوقت باق لا يعيد ما وضعه اي الماء في رجله او امر غيره بما يوضو فيه ويصلي به اي بالتيمم لم يعد الصلوة الا عند ان يوس ولو وضو غيره بلا علم فقبل جاز التيمم وفيما قيل هو ايضا مختلف فيه طلبه من ريقه فان منه او اعطاه باكثر من ثمن المشل او اعطاه به ثمن المشل وهو ليس عنده تيمم والا اي ان لم يمنعه او اعطاه ثمن المشل وهو عنده فلا تيمم وقبل اي قبل طلبه منه قبل جاز التيمم اختاره في الهداية وقبل لا اختاره في المبسوط ولم يجز التيمم على ارض تحت وراى اثره لانها لم يكن طيبة وان طهرت تجل في الصلوة اذا الطهارة كافية فيها وناقض ناقض الوضوء لانه خلفه والقدرة على ما يكفي لطهره لان الحدث السابق يظهر في شتمه طهورة التراب لانه من اسباب النقص لانه ليس من جنس الارض للاحقية ولا حكما فاذا قدر على الماء ولم يتوضا ثم عدوه اعاد التيمم واذا اغتسل الجنب ولم يصل الماء طهارة مثلا وفي الماء واحد حدثا وجب الوضوء فتم لهما ثم وجد من الماء ما يكفيهما بطل تيمم في كل واحد منهما وان لم يكن لاحد منهما بقى في كل واحد وان كفى لاحدهما بغير غسل ويبقى التيمم في حق الآخر وان كفى لكل منهما منفردا غسل للمعة لان الجنابة اغلظ فصل عن حاجته فانه لو كان مشغولا بالكدغ العطش

افضل الاما ان يحدوها

كان في حكم العدم وناقض ايضا مرور النسيان على التيمم على الماء حتى لو مر به النسيان بتقصن تيمم بالنوم
 لا بالمرور على الماء كما سبق في كونه ناقضا لم يبرور الماء بقطابه على الماء لا الشرقة فانها لا تنقض
 حتى اذا تيمم المسلم ثم ارتد الصبا بالدم منه ثم اسلم صح صلوة به جرح اكثره اي اكثر اعضاء
 الوضوء منه مجروح في الحدث الاصفر او اكثر جميع بدنه في الحدث الاكبر تيمم لان الاكثر حكم الكل
 والا اي وان لم يكن اكثره مجروح غسل الاعضاء في الوضوء والغسل والجمع بينهما ان بين
 التيمم والغسل لان فيه جمعا بين البدل والمبدل لا نظيره في الشئ ولو كان باكثر مواضع
 الوضوء جرحه بضر الماء وبكثر مواضع التيمم جرحه بضر الماء لا يصح وقال ابو يوسف
 يغسل ما قدر عليه ويصلي ويصلي ويصلي كذا قال الزيلعي المانع من الوضوء لو كان من قبل الجهاد
 كما سببه الكفار من الوضوء ومجوس في السجن ومن قيل له ان توضا فقلت جاز
 له التيمم ويصلي ما في الصلوة اذا زال المانع **باب المسح** المسح على الخفين جاز بالسنة
 المشهورة فيجوز بها الزيادة على الكتاب فان موجبه غسل الرجلين ويكون من لم يره
 مبتدعا لكن من رآه ولم يمسح اخذنا بالعزيمة كان منابا قال في الكافي فان قلت هذه رخصة
 اسقاط لما عرفت في اصول الفقه فينبغي ان لا يثبت بانها العزيمة اذا لا تبقى العزيمة مشروعة
 اذا كانت الرخصة للاسقاط كما في قصر الصلوة قلنا العزيمة لم تبقى مشروعة ما دام مخففا
 والثواب باعتبار النزاع والغسل واذا نزع صلا مشروعة وقال الزيلعي هذا هو قول الكافي
 الفصل مشروع وان لم ينزع خفيه ولا جلد ذكركم يطل مسح اذا خاض الماء ودخل في الخف حتى انفس
 اكثر رجله ولو لا ان الفصل مشروع لما بطل بفصل البعض من غير نزع ولذا لو تكلف وغسل جلده
 من غير نزع الخف اجزاه عن الفصل حتى لا يبطل بالتقصا **اقول** القول بان هذا هو قول الزيلعي
 سهو لان مراد صاحب الكافي بالمشروعية الجواز في نظر الشارع بحيث يترتب عليه الثواب لا ان
 يترتب عليه حكم من الاحكام الشرعية يدل عليه تنظيره بقصر الصلوة فان العامل بالعزيمة
 غمته بان صلى اربعاء وقعد على الركعتين يا ثم مع ان فرضه تيمم وتحقق جوابه ان المترخص

مادام من خفها لا يجوز له العمل بالعمامة فاذا زال الترخص جاز له ذلك فان المسافر مادام مسافرا
 لا يجوز له الاتمام حتى اذا افتتحها بنية الرابع يجب قطعها والافتتاح بالركعتين كما سبقت في صلوة المسافر
 واذا افتتحها بنية الثنتين ونوى الاقامة اثنا الصلوة تحولت الى الرابع فالمتخفف مادام متخففا
 لا يجوز له الفصل حتى اذا اكلف وغسل جليده من غير نزاع ثم وان اجزءه عن الغسل واذا نزع
 الخف وزال الترخص صار الفصل مشروعا ثانيا عليه والعجائب من هذا مع وضوءه من تدب في كتب
 الاصول كيف خفي على من العلم الفحول مرة اذ لم يتن في المسح التكرار لانه في الفصل للبالغة
 في التطيف والمسح ليس له ولو كان المسح امرأة لان دليل جوازها لم يفرق بينها وبين الرجل مع ذلك
 في عموم الخطا لا يجب لان المسح ثبت على خلاف القياس فلا يقاس عليه الجنابة ولان
 صيغة المبالغة اعني فطرها واجبت كمال التطهير كما سبق وفي المسح يفتى ذلك في قالوا الموضع
 موضع النفي فلا يحتاج الى التصوير فان من اجب بعد لب الخف على طهارة كاملة لا يجوز له المسح
 لعدم الدليل لكن قيل صورته ان يلبس خفيه على وضوء ثم يجنب في مدة المسح فانه ينزع خفيه ويفصل جليده
 وكذا المسافر اذا اجنب في المدة وليس عليه ما فيتم ثم أحدث ووجد من الماء ما يكفي وضوءه لا يجوز له المسح
 ملبوسين على طهر تام عند الحدث هذا حسن مما قيل ان البسهما على طهر تام عند الحدث لان المقصود
 اننا الاشارة الى خلاف الشافعي فانه يقول لا بد من لبسهما على وضوء تام ابتداء حتى يغسل جليده
 فليخفف ثم اتم وضوءه لم يجز المسح ونحن نقول يكفي كون وضوءه واللبس مع جودين وقت الحدث باي طريق
 كان وظاهر ان ذلك الوقت زمان بقاء اللبس لازمان حدوثه والمفيد للبقاء والاستمرار هو الاقام
 لان الفصل بعيد التجدد وانما قلنا احسن لجواز توجيه عبارة القوم بان يجعل على طهر تام حالاً صحيح
 لبس وعند الحدث متعلق بنام والمعنى اذا البسهما كائنا على طهر هو تام عند الحدث فيكون مآل العبارة
 واحداً للمقيم متعلق بقوله جاز يوماً وليلة والمسافر ثلاثة ايام وثلاثة ايام ولياها القول صلى الله وسلم
 بالمسح يوماً وليلة والمسافر ثلاثة ايام وثلاثة ايام حين الحدث لا حين اللبس ولا المسح لان الزمان
 الذي يحتاج فيه الى المسح هو وقت الحدث على ظاهر خفيه متعلق ايضا بقوله جاز الخف ما يستركب

او يكون الظاهر من ذلك من ثلاثة اصابع الرجل اصغر تاما لو ظهر قدر ثلثها لا يجوز لانه بمنزلة الخرق ولا يلبس
 بان يكون واسعا بحيث يرى رجله من اعلى الخف قيد بالظاهر اذ لا يجوز على باطنه وعقبه وساقه
 لان المسح معدول به عن سنن القبل فبما عني فيه جميع ما ورد به الشرع او جزم موقفه بما خفان يلبس
 فوق الخف وقاية لهما الملبوسين على الخف قبل الحدث حتى لو لبسهما عليه بعد الحدث لم يجز المسح عليهما
 وقال الشافعي لا يجوز المسح عليهما لان البدل لا يكون له بدل بالرأى ولنا ما روى عن عمر رضي الله عنه
 قال ايت النبي مع مسح على الجرموقين ثم انه ليس بدل عن الخف وان كان تحية بل عن الرجل كانه ليس
 عليهما الا الجرموق لان الوظيفة كانت بالرجل ولم يكن بالخف وظيفة ليصير من اعضاء وضوءه فيصير
 الجرموق بدلا ما نفاه سرية الحدث اليه بل يمنع السرية الى الرجل ولذا قلنا اذا حدث ومسح بالخف اولم
 يمسح فلبس الجرموق لا يمسح عليه لان حكم المسح يستقر بالخف فصارت اعضاء وضوءه حكما فلو مسح
 على الجرموق يكون بدلا عنه وهذا لا يجوز كذا قال مشايخنا **افول** يعلم منه جواز المسح على خف لبس فوق
 فخط من كبر باس وجوب او نحوها بما لا يجوز المسح عليه لان الجرموق اذا كان بدلا من الرجل وجعل
 الخف مع جواز المسح عليه في حكم العدم فلان يكون الخف بدلا من الرجل ويجعل ما لا يجوز المسح عليه
 حكم العدم اولى كما في اللقافة ويؤيده ان الامام الفراء في الوجيز والرافعي في شرحه لم يمسح التماسهما
 بذكر خلاف الامام ابي حنيفة في المسائل اورد هذه المسئلة في صورة الاتفاق وكان في مشايخنا انما
 لم يصح جوابه فيما اشهر من كتبهم اكتفاء بما قالوا في مسئلة الجرموق من كونه خلفا عن الرجل وجوبه
 التخييل اي بحيث يستمسك على الساق بلا شد كان الامام لا يجوز المسح عليهما ويجوزه صاحباه
 ثم رجع الى قولهما وبه يفتي او المنقلبين المنقل ما وضع الجلد على اسفله كالتعل فان لم يكن
 مواظبة المشي عليه فيصير كخف او الجلدين وهو ما وضع الجلد على اعلى واسفله فيكون الخف لا يجوز
 للمسح على عمامة وقلنسوة وبرقع بضم القاف وفتح الخاء وفتح الزين ما يجعل للبدين لدفع البرد
 او مخالب الصقر وانما لم يجز عليهما لانه لدفع الخرج في نزعها لكن لو مسحت على خمارها ونفذ
 البدة الى اسفلهما حتى اجتمع قدر الربع جاز كذا في معراج الدراية وفرضه اي فرض المسح على الخطين

عقبه

قد رثلاث اصابع اليد من كل رجل على حدة حتى لو مسح على احدى رجله مقدار اصبعين وعلى الاخرى
مقدار خنثى اصابع لم يجز ولو مسح باصبع واحد ثلث مرات بمياه جديدة جاز لخصو المقصود
وبلا تجديلا ولو اصاب موضع المسح ماء مطر قدر ثلث اصابع جاز كذا لو مشى في حشيش
مبتل بالمطر او الطل او اصاب الخف طلق قدر الواجب وذكر اليد احراز عن اصابع الرجل كما روى
الكوفي وسنة مدناى لا اصابع حال كونها مفترجة من اصابع القدم الى الساق هذه العبارة
منقولة عن المشايخ يشهد به التبع فلا وجه لما قاله صاحب الشريعة ما زاد على مقدار ثلث اصابع انما
هو بما يستعمل في اعتبارها وذكرنا في هذه الاصابع الى الساق اذا كان سنة لم يحصل الا بالما المظهر وقد
اتفقوا ان الماء المستعمل في طهر وايضا اتفقوا ان الماء مادام في القفص لم يكن مستعملا فكيف يصح
ما ذكره خرق قدر ثلثها اي ثلث اصابع القدم الاضامن بمسح المسح وهو خبر قوله خرق اعتبر اصابع
القدم لانها الاصل في القدم حتى يمسح باليد بقطرها بالاكف ولا اكثر حكم الكل والنها المنكشفة واعتبر الاصابع
لما احتياط بهذا اذا كان خرق الخف غير مقابل للاصابع وفي غير موضع العقب اما اذا كان مقابلا لها
فالمعتبر ظهور ثلث اصابع مما وقعت في مقابلة الخرق لان كل اصبع احصل في موضعها واذا كان
في موضع العقب لا يمنع ما لم يظهر اكثر من الخرق فوق الكعب لا يمنع اذا لا عبرة لللب وطهره لا نامل لا يمنع
في الاتح بل المانع ظهور قدر ثلث اصابع بكمالها وانما يمنع الخرق الكبير اذا كان متفرجا بذكره
فان لم يبر ما تحته فان لم يبر لثلاثة الخف كنه اذا دخل فيه الاصابع دخلت لا يمنع ولو بر حال المشي
لا حال وضع القدم يمنع لانه ليس بلبس مجمع الخرق في خف لا يبر ما يعني اذا كان في خف واحد خرق
كثيرة تحت الساق بحيث لو تحفت بيد ومنه القدر المذكور منع المسح لانه يمنع السفر به وكان
هذا القدر خفيف لم يمنع لانتفاء المانع عن السفر والخرق المعبر ما يدخل فيه مسيل وما دونها
كالعدم بخلاف الخامسة المتفرقة حيث تجزى وان كانت خفيفة او ثوب او بدنه او مكانه او في
المجموع وكذا في الانكشاف اي انكشاف العورة بالتفرق كالكشف شئ من فخذ المرأة وشئ
من ظهرها وشئ من بطنها وشئ من فخذا وشئ من ساقها حيث يجزى يمنع جواز الصلوة

المعذور وسيأتي تفسيره بمسح في الوقت لا بعد خلافه لانه اذا انقطع عنه وقت الوضوء واللبس
حتى اذا وجب حال الوضوء لا اللبس وبالعكس الحالين لم يمسح بعده ونا فقه اي المسح ناقض الوضوء
لاية بعضه ونزع الخف لسراية لث الى القدم حيث زال المانع فيجب نزع الاخر اذا لا يمنع الفصل
والمسح في وظيفة واحدة ولو كان النزع بخروج اكثر القدم الى الساق لان موضع المسح فارغ مكانه
كحالة ظهر رجله هو الصحيح لان لا اكثر حكم الكل كذا في الكافي والاحراز عن خروج القليل منقذ لانه
ربما يحصل بلا قصد فيلزم الخرج وقيل اكثر العقب وهو قول ابن يونس وعن ابن بقر من ظهر القدم
في موضع المسح قدر ثلث اصابع لم يبطل مسحه وعليه اكثر المشايخ وان كان اكثر القدم في موضع
العقب يخرج ويدخل لم يبطل مسحه كذا في الكافي ونا فقه ايضا مقتضى المدة لما روي ان لم يخف ذهاب
رجله يعني اذا انتقضت مدة المسح وهو مسافر ويخاف ذهاب رجله من البرد او نزع خفيه جاز للمسح
كذا في الكافي وعيون المذاهب وبعد ما اى بعد النزع والمقتضى غسل رجله فقط لسراية لث السابق
اليهمادون باقى الاعضاء قبل وبلوغ الماء الكعب وقيل اصابة اكثر القدم قال في الفتاوى الثانية
اذا مسح على الخفين ثم دخل الماء الخف ابتل من رجله قدر ثلث اصابع او اقل لا يبطل مسحه ولو
ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب يبطل المسح روى ذلك عن ابن ج وكجب غسل الرجل الاخرى ذكره
في زخيرة الفقهاء وعن الشيخ الامام ابن جعفر اذا اصاب الماء اكثر احدى رجله ينقض مسحه ويكون بمنزلة
الفصل وبه قال بعض المشايخ وفي الزخيرة هو الصحيح وبعض مشايخنا قالوا لا ينقض المسح على كل حال
وقد اقرروا في الكتب المشهورة على النواقض الثلاثة المشهورة المذكورة فكانهم اختاروا الرواية
الاخيرة نزع جرمه فبمسح على خفيه لان المسح عليه ليس مسحا على الخفين لان انقضاءهما عن الخفين
بخلاف المسح على خف ذي طاقين لو نزع احد طاقيه او بشره جل ظاهر الخفين حيث لا يعيد المسح على ما
تحته لان الجميع شئ واحد والاتصال فصار ككل واحد بعد المسح ولو نزع احدهما يبطل مسحه فانه يعيد مسحه
للمسح الاخر ومسح الخف لان الانتقاض في الوظيفة الواحدة لا يتجزى فاذا انتقض في احداهما انتقض
في الاخر وقيل بنزع الجرمين الاخر لان نزع احدهما كمنعهما لعدم التجزى والاول اصح مصحح

مسح مسافراً قبل تمام يوم وليلة أو قبل تمام يوم وليلة أو قبل تمام يوم وليلة أو قبل تمام يوم وليلة
 أيام وليلتهما أو كوسا فريدهما أي بعد يوم وليلة نزع لأن الحدث سوي إلى القدم والسفر لا يرفع
 ومسافر أقام بعد نزع وقبل ما بينهما أي اليوم والليلتين لأن رخصة السفر لا تبقى بدونيه
 فإلى مثل أنهما ان سافر المقيم أو قديم المسافر وكل منهما إما قبل تمام يوم وليلة أو بعده المسح على
 الجيرة وهي غود يجير العظم المكسور وخرقة القرحه وهي ما يوضع على القرحه وموضع العصب والعصا
 ما يشد به الخرقه إلى السقط كالغسل لما تحتمل فلا يرفع قفيمه كالغسل وتجمع به أي بالغسل ولو كان
 مسحاً حكماً لما جمع به كغسل أحد قدميه ومسح أحد خفيه وجاز أي المسح على الجيرة ولو شدت الجيرة بلا
 وضوء لأن في اعتباره في تلك الحالة خرجاً وترك المسح على الجيرة إن خروا أو افلأ ينترك وإنما يجوز مسح
 على الجيرة إذا جرح مسح الموضع أي موضع الجيرة بأن كان بقرة الماء أو كانت مشدودة بفرد حل
 أما إذا كان قادراً على مسحه فلا يجوز مسح الجيرة وفي المحيط ينبغي أن يحفظ هذا فان السائل عنه فلو كان
 ولا يبطل أي المسح سقوطها أي الجيرة إلا عن برء فأن سقطت في الصلوة عنه أي عن برء يبطل المسح والصلوة
 الصلوة والآي وان لم تسقط عن برء أو ما بان لا يسقط أو يسقط لكل من برء فإما أي فلا يبطل
 المسح ولا يستأنف الصلوة ولا يستتر في مسحا أي مسح الجيرة والخرقة والعصا بالثبوت والنية
 قال الزاهد لا يشترط فيها النية في جميع الروايات ويستثنى التثنية عند البعض إذا لم يكن عن البرء
 وكيف المسح على أكثر العصاب ولا يشترط فيه الاستيقاظ هو الصحيح كذا في الكافي فصد وضوء خرقه وشدة
 العصابة قبل الجوز المسح عليها بل على الخرقه وقيل إن أمكنه شد العصابة بلا عانة لم يجز
 والأجاز وقيل إن كان حل العصابة وغسل ما تحتمل بضر الجراحه جاز والآفا وكذا الكم في كل
 خرقه جاوزت موضع القرحه وان لم يضر حلها بل نزعها عن موضع الجراحه يضر حلها وبغسل
 ما تحتمل إلى موضع الجراحه في شدتها وبمسح موضع الجراحه وعامة المشايخ على جواز مسح عصابة
 المقصود وأما موضع الظاهر من اليد ما يلي بين العقدين من العصابة فالراجح أنه يكفي مسح
 إذا غسّل تبلى العصابة فربما يصل الماء إلى موضع الفصد **باب دماء الجنين بالنساء**

فلا يتوقف

وهي ثلاثة

وهي ثلاثة حيض ونفاس وانحاضة الحيض ثم ينفضه رحم بالغة أي بنت تسع سنين احتراز
 بالرحم عن انحاضه لأنه دم خرق لا دم رحم وعن الرخايق والماء الخارجة عن الجراحات
 وعن تراه الحامل فانه لا يخرج من الرحم لأن آيته بها أجرى عادة أن المرأة إذا جلت
 ينسد فم الرحم فلا يخرج منه شيء لا إذا برها احتراز عما ينفضه الرحم بمرض كالولادة ونحوها
 فان النفاس في حكم المريضة حتى تعتبر عاقلها من الثلث لم يقل ولا يأس لأنه مختلف
 فيكماسيات فلا وجه لاختاره في حد الحيض وأقله يعني أقل مدة الحيض ثلاثة أيام بلياليها
 يعني ثلاث ليال كما هو ظاهر الرواية وفي رواية الحسن ثلثة أيام وما يتخللها من لياليتين
 عشرة لقوله عليه السلام أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام وهو حجة على الشافعي في
 تقدير الأقل بيوم وأكثره ثمانية عشر يوماً ولون رأيه في مدة أي الحيض سوى البياس وظاهر
 مختل في أي في تلك المدة حيض يعني إذا احاط الدم طرف في مدة الحيض كان كالدّم المتوال في
 رواية محمد بن أبي جريح ووجهه أن سيقا الدم مدة الحيض ليس بشرط بالاجماع فيعتبر أول وآخره
 كأنفصاً في باب الكهولة وأقل الظاهر الذي يكون بين الحيضين خمسة عشر يوماً لا جماع الصحاح
 عليه ولأنه مدة التزويج فكان مدة الإقامة فان قبل قد تقرر أن أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره
 عشرة فان كان أقل الظاهر خمسة عشر يوماً لم يكن في الشهر يوماً من ليس بها حيض ولا
 طهر قلنا هذا إنما يلزم إذا وجب أن يكون الطهر الواحد والحيض الواحد في شهر واحد وليس
 كذلك ولذا قال في البدائع إن المرأة لا تحيض في الشهر عشرة لآحالة ولو ضمت فلا طهر
 عشرين لآحالة بل تحيض ثلاثة ونظر عشرين وقد تحيض عشرة ونظر خمسة عشرة
 وسبب في زيادة تحقيقه ان شاء الله تعالى ولا حد لاكثره لأنه قد يمتد إلى سنة وستين
 وقد لا ترى الحيض أبداً فلا يمكن تقديره إلا عند نصب العادة إذا انقطع الدم فيكون
 لاكثره عادة واختلفوا في تقدير مدته والراجح أنه مقدّر ستة أشهر لا ساعة لأن
 العادة نقصان طهر غير الحامل عن طهر الحامل وأقل مدة الحمل ستة أشهر فانتقصت

فان كانه نزع

يتمد

وغلالتہ تطمثم یومادح

[illegible]

وان كان الانقطاع على رأس عاديها او اكثر او كانت مبتدأة فتؤخر الغتسل استحبابا وان انقطع
 لاقل من ثلثة آخرت الصلوة الى اخر الوقت فاذا خافت الفوت توضأت وصليت ثم في الصور
 المذكورة اذا عاد الدم في العشرة بطل حكم بطهارتها مبتدأة كانت او معتادة واذا انقطع العشرة
 او اكثر فتمضي العشرة بحكم بطهارتها ويجب عليها الاغتسال وقد ذكر ان من عادتها ان ترى يوما دما
 ويوما طهر هكذا الى عشرة ايام فاذا رأت الدم تركت الصلوة والصوم واذا ظهرت في الكثرة
 وصلت ثم في الثالث يتركها وفي الرابع اغتسلت وصلت هكذا الى العشرة ويكفر مستحلا اي
 وطى الحايض لان حرمة ثبت بنقص قطعي والناقص مبتدأة خبره قوله الان تخافه عن اقل
 الحيض الى الثلثة والرابع على الاكثر الى العشرة وعلى النفس ان اربعين او على عادة عرفت
 وجاوز اكثرهما اي عادة عرفت بحيض وجاوز العشرة او نفاس وجاوز الاربعين فاذا كانت
 لها عادة في الحيض كسبعة مثلاً فترات الدم اثني عشر يوما فمخف ايام بعد السبع تخافه واذا
 كانت لها عادة في النفاس وهي ثلثون يوما مثلاً فترات الدم خمسين يوما فالعشرة من التبع
 الثلاثين تخافه هذا حكم المعتادة ثم اراد ان يبين حكم المبتدأة فقال وعلى عشرة حيض من
 بلغت مستحاة او على اربعين نفاسها وما رأت حامل من الدم مستحاة اما الثلثة الاول
 فلان الشرع لما بين اقل للحيض والكثرة واكثر النفاس علم ان الناقص على الاقل والنزايدي على
 الاكثر لا يكون حيضا ولا نفاسا فيكون استحاضة بالضرورة واما الرابع فلما ورد فيه من لاهيا
 بان تدفع الصلوة ايام اقربها وتصل في غيرها فعلم ان النزايدي على ايام اقربها استحاضة واما الخامس
 والسادس فلان جميع حكم المبتدأة التي بلغت مستحاة جفها من كل شهر عشرة ايام وما زاد
 عليها استحاضة فيكون طهرنا عشرون يوما واما الثقل فاذا لم يكن للمرأة فيه عادة فنفاها
 اربعين يوما والنزايدي عليها استحاضة واما التساج فلما عرفت في اول البين ثم حكم الاثني عشر
 فقال لا يمنع صلوة وصوما وطى القول عدم استحاضة توضأت وصليت وان قطر الدم على الحصى
 فيثبت به حكم الصلوة عبارة وحكم الوطى والصوم دلالة لانقطاع الاجماع على ان دم الرحم

يمنع الصلوة

يمنع الصوم والصلوة والوطى ودم الرحم لا يمنع شيئا منها فلما لم يمنع هذا الدم الصلوة علم انه دم عروق لا دم
 رحم فيثبت الحكم الاخران دلالة والنفس لاق التوهمين هما ولدان من بطن يكون بين ولادتهما
 اقل من ستة اشهر من الولد الاول خلا للثاني ومحمد وزفر وانقضاء العدة من الاخر وفاقا
 لهم انها حامل به فلا يكون دهرها من الرحم ولذا لا تنقض العدة الا بوضع كذا ولنا ان النفس هو الذي
 الخارج عقيب الولادة وهو كذلك فصار كالدم الخارج عقيب الولد الواحد وانقضاء العدة متعلق بوضع
 حمل مضى اليها فثبتنا والجميع وسقط في بعض خلفه كيد ورجل واصبع او ظفر او شعر ولد فتكون
 به نفسا وتنقض العدة وتعتبر الامة ام ولد ويكف لو كان علق يمينه بالولادة واما الاياس
 فقبل الحيض بمدة بل هو ان تبلغ من السن مما لا تحيض منها فاذا بلغت هذا المبلغ وانقطع دمها
 يحكم باياسها فان رأت بعد الانقطاع حيضا اذ لم تكن فان رأت بعد ذلك مكان حيضا فبطل الا
 بالاشهر ونفسه لا تكفي وقيل كذا واختلف فيه فقيل بحسب سنة وهو مذموم عاينته رضي الله عنها
 وفي الحجة اسم كذا منه اليوم يعني بتفسيره على من ابتلى بارتفاع الحيض بطول العدة وقيل كذا خمس
 وخمسين وبه ائقي مشايخنا في وحوارهم وقيل كذا بستين سنة وهو مرفوع عن محمد بن ابي
 عند اكثر المشايخ واختلف فيما رآه بعد ايام مدة الاياس وظاهر المذهب انه لا يكون حيضا انما
 انها ان رأت وما فوقها كالاسود والاحمر القاني كان حيضا ويطلق به الاعتداد بالاشهر قبل تمام
 وبعد لا وان رأت اصفر او اخضر او ترى بياضا واستحاضة صاحب العذر ابتداء من استوعب عذره
 تمام وقت صلوة ولو حكما بان لا يكون وقت زمانا يتوضأ ويصلي فيه خالفنا عن الحديث وفي البقاء
 كفي وجوده في جزم من الوقت في الزوال شرط استيعاب الانقطاع حقيقة قال الفاضل السروي
 في النهاية ذكر في الذخيرة والفناوي المغربانية والواقعة والحادى وغير مطلوب وجامع الخاطي و
 المنافع والمواشي لا يثبت حكم الاستحاضة فيها حتى يسميها الدم وقت صلوة كاملا وتوجب الوقت
 كله ويكون الشك في الانقطاع في شرط الاستيعاب قال النزلي بعد ما اطلع على كلام الغاية و
 نقله في الكافي في انقطاع الدين وانما يصير صاحب عذر اذا لم يجد في وقت الصلوة زمانا يتوضأ

مقول القول

سقط
 ما فهم من سقط
 وبالله مصدر

ويصل فيه خالي من الحدث ثم قال فمنه عامة كتب الحنفية كما تراه فكان هو الظاهر وادبه الرد على الكافي
 بان كلامه في الفلك الكسبي قول لا يخفى لانه بينهما لان المراد ما ذكره في تلك الكتب من استصحاب ثبوت
 العذر تمام وقت الصلوة عين ما ذكره الكافي بدليل ان شرح الجامع الخاطي قالوا في شرح قوله
 لان زوال العذر باستصحاب الوقت كالثبوت ان الانقطاع الكامل معتبر في ابطال رخصة العذر
 والقاصر غير معتبر اجماعا فاجب الى حد فاصل فقد رتب وقت الصلوة كما قدرناه ثبوت العذر
 ابتداء فانه يشترط ثبوت في الابتداء واما السبيل من اول الوقت الى اخره لانه انما يصير صاحب العذر
 ابتداء اذا لم يجد في وقت صلوة زمانا يتوضأ فيه ويصل خالي من الحدث الذي ابتلى به و
 للاشارة الى دفع هذا الاعتراض قلت اولاً وكوكتاً و آخر حقيقة وهو ان صاحب العذر
 يتوضأ ولو قبل كل فرض ويصل به اي بذكر الوضوء فيه اي في ذلك الوقت ما شاء من فرض وتغسل
 وغيره الشافعي يتوضأ لكل فرض ويصل التوافل بتعبية الفرض وينقذه اي وضوء المفسر
 خروج الوقت لا دخوله وعند زفر دخوله وعند ان يوس كلاهما فيصل المتوضئ قبل الزوال اخذت
 الظاهر خلافا لهما لوجود دخول الوقت لاخرجه ولا يصل بعد طلوع الشمس من توضع قبل طلوعها
 وبعد طلوع الغروب لوجود الخروج لا الدخول **باب تطهير النجاسة** تطهير النجاسة لو كان او غيره
 عن نجاسة مبرئة بزوال غبارها وزوال اثرها كاللون والرائحة ان لم يشق زواله بان لا يحتاج الى
 الصابون وكفه فان الالة المعدة لقلع النجاسة هي الماء فاذا احتجبت الى شئ آخر مشق عليه ذلك
 بالماء متعلق بقوله بزوال وبما يجزئ من شئ الازالة بان يكون اذا عصر انقصر كالحل و
 نحوه كماء الورد كالحل كالحل فان فيه دسومة لا ينقص عن الثوب فيبقى في الثوب
 ولا يزيل عنه وبطهر المتنجس عن غير ما اى غير المبرئة الى غلبة طين الطهارة فان غلبت الظن من الالة الشرعية
 وقدره وبالفصل والعصر ثلاثا في المنع من ما من شأنه ان ينقص الثوب ونحوه بالغا في الترت
 الثالثة بحيث لو عصر بقدر طاقته لا يسيل من الماء ولو لم يبالغ فيه صيانة للثوب لا بطهر وتثليث
 للفا في عطف على العصر وقدره وبالفصل وتثليث النجاسة في غير ما اى غير المنع والامر بالمحافظة

انقطاع

انقطاع التقاطر لا يفسد قما انقطاع التقاطر مقام العصر كما ان مواجرا الماء مقام الغسل ثانيا كما بيان
 اعلم ان ما لا ينقص اذا تجل لا يطهر عند مجدا لانه النجاسة يزيل بالعصر ولم يوجد وعند ان يوس طهر
 بغسله وتجهيزه ثلث مرات بحيث لا يبقى له لون ولا رائحة وبه يفتى فاذا كانت النجاسة متنجسة والنجاسة
 بالماء التي فطر بها غسل وتجهيزه ان شقق النجاسة في الماء الطاهر حتى تشرب ثم يجفف ويغسل اللحم في
 الماء الطاهر ثم يبرد ويغسل في ماء ثلث مرات ولو كان السكين مسيق بالماء النجس في الماء الطاهر ثلاث
 مرات ولو تجل القسل فطهره ان يصيب فيه ماء بقدره فيغسل حتى يعود الى مكانه والدم من يصيب عليه
 للماء فيغسل فيصلى الدهن الماء فرج يثني هكذا يغسل ثلث مرات ثم ان المعبر ان كان غلبت الظن بالطهارة
 وكان حصولها مختلفا باختلاف الحال وبين بعضها اذا ان يبين بعضها اخر فقال وعن المسني
 اي بطهر المتنجس بالمتى لو كان او بدنا يغسل رطباً كان او يلب او فرك يابس بان طهره بالمشقة او ذكر
 حتى انه ان لم يكن طاهر لم يكف الفكر بل يكره الفسل ولا فرق في بين الثوب والبدن في ظاهر الرواية
 وفي رواية الحسن لا يطهر البدن بالفكر وبطهر الخلف عن نجس ذي جرم جفف عليه اي على الخلف باليد
 بالارض كذا رطباً اي بطهر الخلف ايضا عن نجس ذي جرم رطباً على الخلف باليد كذا ابو لغ فيه اي في ذلك
 وبطهر الخلف عن غيره اي نجس ذي جرم بالفصل وبطهر المصيف كالمراة والسيف والسكين
 ونحوها بالمسح وانما اعتبر بالمصيف لانه ان كان خشنا او منقوشا لا يطهر بالمسح وبطهر البسطة
 بحرك الماء عليه في يوم واحد كذا في التاتارخانية وقيل اكثر يوم وليك كذا في الجوه وقيل ليك كذا في
 الوقاية تجعق طرافه اي البسطة يصل على الطرف الطاهر منه مطلقا اي سواء تحرك طرفه الاخر
 او لا وفي رد على من قال انما يصل على الطرف الاخر اذا لم يتحرك احد طرفي يتحرك الاخر وبطهر الارض
 باليسب وذا بالاشارة للصلوة لا للتيتم لان التيمم يقتضي صعيدا طيبا وفي الصلوة يكف الطهارة
 وكذا الاثر المفروش والخشب وهو الستره التي يكون على السطوح من القصب وشجر وكلاء قايما
 في الارض فانها تطهر باليسب وذا بالاشارة للمقطوع من الشجر والكلاء يغسل ولا يكف فيها
 اليسب وذا بالاشارة لما فرغ عن تطهير النجاسة شرع في تقبيلها الى القليظة والخفيقة

ثبوت

في التطهير

فكر

الكلاء
ادت

وإذا ما هو عفو منهما فقال وعفو قدر الدرهم وهو متقال في الجلس الشيف يعني إذا المراد بالدرهم
الدرهم الكبير وهو المتقال كما ذكر في الهداية لا ما يكون عشرة مذسبة مثاقيل كما هو المشهور
وعرض مقعر الكف وهو داخل مفاصل الأصابع في النجس فيقول روى عن حمزة أنه تارة اعتبر
من حيث الوزن وهو قدر الدرهم الكبير تارة اعتبر من حيث المساحة وهو قدر عرض مقعر الكف فوقف
أبو جعفر الهندواني بينهما بما ذكر مما غلط متعلق بقدر الدرهم كقول ما لا يؤكل ولا يؤكل ولو من صغير
دفع لتوهم أن بول صغير لم يطعم يكون طاهراً أو غايط ودم وخمر وخر وجاج وروث وخنثى
مادون ربع ثوب قيل المراد به ربع أدنى ثوب يجوز فيه الصلوة وقيل ربع موضع أصابع الخمس
كالزبل والخرير يصح وقدره أبو يوسف شبر في شبر مما خف كقول فرس وبول ما يؤكل وخر وطير لا يؤكل
كذا أي عفى بول أي بول ما لا يؤكل فإن بول ما يؤكل يختلف فيه انشراح كروث الأبر وما زاد
عليهما أي على قدر الدرهم من الغليظ ومادون الربع من الخفيف لا يعفى الوارد أي الماء الذي
يرد على النجس كالمرور أي كالماء الذي يرد عليه النجس لاشتركا في علو النجاسة وهي
اختلاط النجس بالماء لا ما قد يور وهو ضد النظافة ولا ملح كان حماراً فانهما ليسا بنجس
للحقيقة فيهما فإن الأعيان تطهر بالاحالة كالميتة إذا صارت ملأ والعذرة إذا صارت راباً
والمرحلاً ونحو ذلك يصل على ثوب غير مضر بطلان نجاسة حتى لو كان مضرباً لم يضر وعند
أبي س لم يضر مطلقاً كما يصل في ثوب أي كما جاز أن يصل من لبث في ظاهر فيه بول ثوب
نجس بهذا الثوب النجس في أي الثوب الأول لكن لا يكون ظهور البله فيه كما لو غمر الثوب فطرت تلك
البله منه فإنه إذا كان كذلك لم يضر الصلوة فيه كذا أي كالثوب الملقوف فيه في جواز الصلوة فيه
لو وضع الثوب حال كونه رطباً على جدار يابس طين بما فيه سريق أو نجس عطف على وضع
طريق منه أي من ذلك الثوب فتنسب أي وقع النسيان وغسل طرف آخر منه بلا تحريم كما لو بول حمز
على ما تدور من الخطه ونحو ما قسم وغسل بعضه حيث يظهر الباقي وأن لم يوجد النجس غسل
النجاسة المبرئة عن الثوب حال إجابته حتى زالت النجاسة أو غير ثلثا أي غسل غير المرئية

غير مضر
بطلان
نجاسة

سنة ١١٥٦

سنة ١١٥٦

من النجاسة

من النجاسة ثلث مرات في ثلث أجات أو واحدة بعد غسلها مرتين وغمر كما ترى ثلثاً متتابعاً
في الثالثة ظهر الثوب أحسن وأما كان القيسل لا يطهر إلا بصب الماء عليه أو الغسل
في الماء الجاري تحت الماء بأول الملاقات ثم الإجابة والمياه التي غسل بها الثوب نجسة لا تنقل
النجاسة من الثوب إلى الماء لكن تترك المياه في النجاسة كالحل حال اللقاء أي عند ملاق الماء
أي به واتصاله به لا حال الانفصال عنه في الأظهر أحسن إذا ذهب اليه البعض وهو رواية عن
الطحاوي أن نجس الماء نجس المحل عند انفصال الماء عنه فيظهر لنا على الأظهر النجاسة الأولى
المتنجس بالنجاسة الأولى التي انتقلت إلى الماء بأول الغسل فيها إذا أضأ ذلك الماء ثوباً أو عضواً
بالثلاث أي بالغسل ثلاث مرات والوسطى بينهما أي المتنجس بالنجاسة التي انتقلت إلى الماء بالغسل
الثانية يظهر بالغسل مرتين ولا يحرى بمرارة أي يظهر المتنجس بالنجاسة التي انتقلت إلى الماء بالغسل
الأخيرة بالغسل مرة واحدة كما هو حكم المحل عند ملاقات الماء وهكذا لا يطهر الإجابة الأولى لا
بالغسل ثلاثاً والثانية بمرتين والثالثة بمرة وعلى غير الأظهر يظهر ما نتج بالماء الأول بالغسل مرتين
وبالماء الك بالغسل مرة وبالماء الثالث بمرة العصر على ما هو حكم المغسول عند الانفصال وكذا
يطهر الإجابة الأولى بمرتين والثانية بمرة والثالثة بالاراقه **فصل في استنجاء في مجمل**
اللفظ ما يخرج من البطن والانتجاع طلب الفراغ عنه وعن أثره بما أو تراب من مجمل يخرج من
البطن كالبول والغايط والمذي والمني والدم الخارج من أحد السبيلين كذا في التاتارخانية
فلا يستنجى من المني لأنه ليس بنجس وأن خرج من البطن ولا يسمى تطهيراً ما يخرج من غير
السبيلين استنجاء بنحو حصى كبد وخشب وتراب لا أي لم يسس العدد بل يذب قال في الوقاية
بعد قوله بل بعد يدير بالبحر الأول لا في غير عليه غير تبط بما قبله لأن العدد إذا أتى وأن
أبعد كان المراد نقي سنية لم يناسب بعده ذكر العدد بقوله ويدير بالبحر الأول لا ولهذا قال ههنا
لأنه أضرب بقوله بل نجس ثم قال يدير بالاول ويقبل بالثاني لا بدار الذهاب إلى جانب
الدبر والاقبال ضده ويدير بالثالث ضيقاً ويقبل بالاول والثالث ويدير بالثالث فأن

في المسح قبل الا وادبارا مبالغة في التقيية وفي الصبغ يدبر بالاول لان الحظية فيه ملائمة فلا يقبل الحذر اذا
عن تلويثها ثم يقبل ثم يدبر مبالغة في التنظيف ولا تذكر في الشك فيقبل بالاول لانه ابلغ في التقيية ثم يدبر
ثم يقبل للمبالغة والمرأة في الوقتين اي الصيف والشتا مثل صيفا يعني تدبر بالاول ابد الابل
يتلوث فخرجها والفعل من اي الجأول ان امكن بكاشف العورة فيفعل يديه ثم يخرج المخرج بمباعدة
ان لم يكن صاميا كذا في الظهيرة ويفعل بطن الصبح واجدان حصل الانقاء او اصبعين ان احتج
الى زيادة او ثلثا ان احتج الى زينة يصعد الرجل صوب الوسط على سائر الاصابع صعودا قليلا في
ابتداء الاجزاء ويفعل موصوف ثم يصعد يصره اذا غسل مرات ثم يصعد خصره ثم سبابة ويفعل موصوف
حتى يطبق قلبه والمرأة تصعد يصرها ووسطها جميعا مصاع ثم تفعل كما يفعل الرجل لانها لو بدأت
باصبع واحدة كالرجل عسى يقع اصبعها فتلذذ فيجب عليها الفسل وهي لا تشتر كذا في الظهيرة
ويفعل يديه ثانيا ويكرى غسل المخرج بجائزة ما فوق الدرهم من الخس المخرج مفعول المجاوزة
الان ينبغي متعلق بجيب لو بما اي ولو كان الفسل بمقدار فوق الثلث فان المعتبر هو الانقاء لا
العدد حتى لو حصل بواحد كفي ولو لم يحصل بثلاثة زاد عليها بفعل المستبحي المدبر او لا كند
اي ع وعند ثانيا ويكره بغيره لانه اذا لم ينجس كما ورد في الحديث وطعام للانسان مما
فيه من تحقير المال المحترم شرعا وللبرهان كالحشيش لما فيه من نجاسة الطاهر بلا ضرورة وروث لانه
مجنس فينا في التقيية واجبر وخفي وشم وشئ محترم بين الناس كقوة الديباج ونحوه لانه ينافي
الاحترام مع ورود النهي عن الاشياء المذكورة ويمن للنهي عنه ايضا الا ضرورة بان يكون يصره
مقطوعة او بها جراحة ولو انجس بالاشياء المذكورة جاز لان النهي معني في غيره فلا ينافي في الضرورة
في الجملة ويكره استقبال القبلة في البول والغايطة كذا استدبارا لكن لا مطلقا بل بكشف العورة
لقوله عليه السلام اذا اتيتم الغايطة فغطوا قبله الله لا تستقبلوا وانا ولا تستدبروا وانا ولكن
شبرقوا او غرتوا وفيه إشارة الى ما ذكره الاجناس انه اذا لم يكن للحدث بل لا ان لم يكن مكرهنا
ولو في النيات لان الدليل لم يفرق ويكره فعلهما اي البول والغايطة في الماء والظل ان ظل

قوم يسترحون فيه والطريق وتحت شجر ثم يخرج في غير المثل للنهي عن الجميع في الحديث والسر ظاهر
والكتم عليه ما للنهي عنه ايضا والبول قايما لا العذر كذا في التناخانية ويكره الاستبراء بالمش
او التسخن او النوم اي الاضطجاع على شقة الابس حتى يستقر قلبه على انقطاع العود كذا في الظاهر
وقيل يكتفى بمسح الذكر واجتزائه ثلثا مرات والصحيح ان طباع الناس وعاداتهم مختلفة فمن
في قبله انه صار طاهر جاز له ان يستنجي لان كل احد علم كذا في التناخانية ومع طهارة القول
بطلان كذا في المتنقط والله اعلم **كتاب الصلوة** بشرط افضيتها بالاسلام والعقل والبلوغ
لما تقر في الاصول ان مدار التكليف بالفروع هذه الثلاثة وان وجب برباين عشر اى مائة
عشر سنين عليها اي على تركها لما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مروا اولادكم بالصلوة
وهم ابنا سبع واضربوهم عليها وهم ابنا عشر سنين ومنكر نأى منك الصلوة المكتوبة بمعنى
منكر فرضيتها كما قرئتونها بالاولاء القطعية التي لا احتمال فيها في حكم المردة وتاركها عدا
جانه ان تكاسل فاسق كجست بصلته لانه يحبس في العبد في الله احق به وقيل يضرب
حتى يسيل منه الدم مبالغة في التجرع وحكمه بالسلام فاعلمها بالجماعة يعني ان الكافر اذا صلى
بجماعة نكح بالسلام عندنا خلافا للشافعي لانها خصوصية بهذه الامة بخلاف الصلوة منفردا
وساير العبادات لوجودنا في ساير الامم قالوا السلام من صلى صلواتنا واستقبل قبلتنا
فهو منا قالوا المراد بقوله صلواتنا الصلوة بالجماعة على الهيئة المخصوصة لوجود الصلوة
بدون الجماعة في الكفرة ايضا ولا يجزى فيها النيابة اصلها اي لا بالنفك كما صحت في الحج
ولا بالمال كما صحت في الصوم بالغدية في حق الشيخ الفاني لانها انما يجوز باذن الشرع
ولم يوجد وجوب بالاول الوقت على غير معذور لوجود السبب كما تقرر في الاصول ويجب عليه
اي على المعذور كصبي بلغ وكافر اسلم ومجنون ومغفل عليه افاقا وحايا ونفسا طهرا
بآخه لانه السبب حقه ولا يجوز قبله لا امتناع تقدم المسبب على السبب فوفت الفجر
قدمه لانه اول اليوم ومن قدم الظاهر نظر الى ان الصلوة فيه اول الواجب من طلوع

الصباح وهو البياض المنتشر في الافق المسمى بالصبح الصادق الى طلوع الشمس على ان
 جبرائيل عليه السلام امم برسول الله صلى الله عليه وسلم فيها حين طلوع الفجر في اليوم الاول وفي
 اليوم الثاني حين اصفر جرد وكاد الشمس تطلع ثم قال ما بين هذين الوقتين وقت نكس
 لا تمكروا وقت الظهر من زوالها الى الشمس الى بلوغ الظل مثليه اما الاول فلفقوه بها ثم القوه
 لدلو الشمس الى زوالها وعليه الاكثر ولا مامة جبرائيل عليه السلام في اليوم الاول وقت الزوال
 واما الثاني فلما مامة عليه السلام في اليوم الثاني في ذلك الوقت وعندها اخره اذا صار الظل
 مثله سوى الفجر في الزوال الفجر الرجوع وعرفا ظل راجع من المغرب الى المشرق حين
 يقع على خط نصف النهار واصله الى الزوال لادنى مثل حصوله عند الزوال فلما بعد
 ووقت العصر منه اي بلوغ الظل مثليه الى غروبها اي الشمس اولا فاما ذكره رونا قولنا
 وعندها اذا صار الظل مثله دخل وقت العصر وهو مبني على خروج وقت الظهر على القولين
 واما اخره فلفقوه عليه السلام من ادرك كونه من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر
 رواه البخاري ومسلم ووقت المغرب منه اي غروبها الى غروب الشفق وهو عند ان
 البياض الذي يعقب المشرق وعندها الحيرة وبقية اطباء اهل اللسان عليه حتى نقل ان
 الامام رجع اليه لما ثبت عنده من حمل عامة الصحابة الشفق على الحيرة وفي المبسوط قولها
 اوسع وقول احوط ووقت العشاء والوتر منه اي غروب الشفق الى الصبح اما اوله فقد
 اجمعوا انه يدخل عقيب الشفق على اختلافهم بالتبديل قبل طلوع الفجر فيه واما اخره فلا جاع
 السلف انه يبقى الى طلوع الفجر الا يرى ان الحايض اذا طهر بالليل قبل طلوع الفجر يجب عليها
 قضاء العشاء بالاجماع فلو ان الوقت باق لما وجب عليه هذا عندنا في حقه وعندها
 وقت الوتر بعد العشاء بلا خلاف في الاخر وهذا الخلاف مبني على ان الوتر فرض عند
 عندها كما يجب وفي اية الخلاف نظر في موضعين احدهما انه لو صلى الوتر قبل العشاء
 ناسبا او صلها فظهر نسا والعشاء لا الوتر فان الوتر يصح وبعيد العشاء وحدها

اول وقت المغرب
 ما لم يغرب الشمس
 واصلها البياض الذي
 يعقب المشرق
 وقت العصر منه اي
 بلوغ الظل مثليه
 الى غروبها اي الشمس
 اولا فاما ذكره رونا
 قولنا وقت العصر
 منه اي بلوغ الظل
 مثليه الى غروبها
 اي الشمس اولا
 فاما ذكره رونا
 قولنا وقت العصر
 منه اي بلوغ الظل
 مثليه الى غروبها
 اي الشمس اولا

عنده لان الترتيب يقطع بمنزلة العذر وعند ما يعيد الوتر ايضا لانه تابع لها فلما مضى قبلها وكان
 ان الترتيب واجب بينه وبين غيره من الفرائض حتى لا يجوز صلوة الفجر ما لم يصل الوتر عنده
 وعند ما يجوز ان لا ترتب بين الفرائض والسنن ولا يجبان اي العشاء والوتر لفاقد
 وقتها اي من لم يجد وقت العشاء والوتر بان كان في بلد طلع الفجر فيه كما يغرب الشمس
 قبل ان يغيب الشفق لم يجب عليه احد السبب وهو الوقت ووقت التراجع بعد العشاء الى الفجر
 قبل الوتر وبعده لانها نوافل سنة بعد العشاء وهو الصحيح وقبل بين العشاء والوتر حتى
 لو صلها قبل العشاء او بعد الوتر لم يؤد ثانيا في وقتها وقبل الليل كل قبل العشاء وبعدها وقبل
 الوتر وبعدها لانها قيام الليل لما فرغ عن بيان اصل او فاق الصلوة اشترع في بيان الاوقات المستحبة
 فقال ويستحب تأخير الفجر الى ما يمكن فيه ترتيب اربعين آية ثم اعادته ان لم تمت بان ظهر فساد
 وضوئه قال عليه السلام اسبقوا بالفجر فانه اعظم الاجر ويستحب تأخير ظهر الصيف لاجل وقوعه لم يردوا
 بالظهر فان شدة الحر من فحج جهنم وتأخير العشاء الى آخر ثلث الليل بان يكون ابتداء وقبل
 اخر الثلث وانتهى ثانيا في اخر الثلث ولو بالتخمين وبه توقف بين قول القدرى ان ما قبل
 ثلث الليل وقول صاحب الكنى ان ثلث الليل وتأخير الوتر الى الفجر اللواتي بالانتباه وان لم
 يشق به او تر قبل النوم لقوله عليه السلام من خاف ان لا يقوم آخر الليل فليوتر او لم ومن
 طمع ان يقوم فليوتر آخره ويستحب تعجيل ظهر الشتاء لما روى عن انس رضي الله عنه انه
 عليه السلام كان يصل الظهر في ايام الشتاء ما يتركها اما وبيت النهار اكثر او ما بقي منه
 رواه احمد وتعجيل المغرب لما روى انه عم كان يصل المغرب اذا غابت الشمس وتوارت النجوم
 رواه البخاري ومسلم وبوم عجم يعجل العصر والعشاء لان في تأخير العصر احتمال وقوعه في
 الوقت المكروه وفي تأخير العشاء تقليل الجأ على اعتبار المطر والطين وتأخير غيرها يعني
 الفجر والظهر والمغرب لان الفجر والظهر لا كراهة في تأخيرهما والمغرب مخاف وقوعها قبل
 الغروب لشدة الالتهاس لانتصاف صلوة وسجدة تلاوة كانت تلك التداوة في الوقت الكامل

وصلوة جنازة حضرت قبل أي قبل الأوقات التي ذكرت بقوله حال الطلوع والاستواء والغروب وهو
ظرف لقوله لا يصح إلا العصر يوم السبت من قول لا يصح صلوة فان أدانها لا يكره وقت
الغروب لأنه أدانها وجبت لأن سبب وجوب آخر الوقت ان لم يؤد قبل فاذا أدانها كما وجبت لم يكره
فصلها فيه وإنما يكره تأخيرها إليه كالقضاء لا يكره فعله بعد خروج الوقت وإنما يحرم تقوية قائلها
المراد بسجدة التلاوة ما تلاها قبل هذه الأوقات لأنها وجبت كاملة فلا يتأدى بان نقص وإنما اذا
تلاها فيها فجاز إذا وثق بما يكرهه لكن الأفضل تأخيرها في الوقت المستحب لأنها لا يفوت بان غير خلاف
العصر وكذا المراد بصلوة الجنازة ما حضرت قبل هذه الأوقات فان حضرت فيها جاز بأكبره لأنها
أدبت كما وجبت إذ الوجوب بالحضور وهو أفضل والتأخير مكره وإنما لم يحجز المذكور في هذه
الأوقات للنهي الوارد عنها في الحديث بناء على أنها أوقاف يقيد فيها عبدة الشمس كذا في كمال جاز العقر
الغروب جاز تطوع بدائه فيها أي في تلك الأوقات أو نذر أدائه فيها وقضا تطوع بدائه فيها فافسد
لما تقرر ان ما وجبت ناقصا يؤدى ناقصا والافضل في الأولين يعني تطوعا بدائه فيها أو نذر
ادائه فيها القطع والقضاء في الوقت الكامل ذكره الزيلعي وكره بعد طلوع الفجر واداء صلوة العصر
في أداء المغرب النفل سوى سنة الفجر فانها لا تكرر وكره المنذور وركعتا الطلوع وما بدا به في
لا يكره الغايبة في هذين الوقتين إلا في وقت الاحمرار فان القضاء فيه مكره ولا صلوة
لجنازة وسجدة التلاوة فيها وكره ما سوى الغايبة عند خروج الامام أي صعوده
إلى المنبر للخطبة اطلقا بالتناول جميع الخطب كخطبة الجمعة والعيد والخطب في الحج وغيره ذكره
الزيلعي وشرح الهداية حتى يغيب عن الصلوة لاس من مجرد الخطبة ويباني تحقيقه في باب صلوة الجمعة
ان نشاء الله تعالى وإنما كرهه لما فيه من اشتغال عن تسماع الخطبة قال صدر الشريعة بكرة الغوايت
وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة اذا خرج الامام للخطبة وقال صاحب الزماني الغايبة يجوز
وقت الخطبة من غير كراهة واختير هنا قوله لكون الاعتماد عليه أكثر لا يجمع فمرضاه
في وقت العذر خلافا للشافعي فإنه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعد

المطر والمطر والسفر بلحج فان الحاج يجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر فعرفة وبين المغرب
والعشاء في وقت العشاء في مزدلفة طهرت في وقت عصر أو عشاء يقضيهما فقط
وعند الشافعي يقضى الظهر مع العصر والمغرب مع العشاء بناء على ان وقت الظهر والعصر
واحد وكذا وقت المغرب والعشاء ولهذا يجوز الجمع بالعذر كما مر صارا أهل في آخر الوقت
تقصيه لاس من حاضرت فيه أو غفست المعصية في السببية آخر الوقت عندنا وعند الشافعي
أوله حتى لو أسلم الكافر أو بلغ الصبي أو ظهرت الحائض منهم فرض الوقت عندنا وأما
فيعندنا لا تقضية خلافا له وقد تقرر في الأصول **باب الأذان** هو لغة الأعلام وشرا
اعلام وقت الصلوة بوجه مخصوص ويطلق على الألفاظ الخمسة ست متعقدة
للفرائض وهي الرواتب الخمس وقضاؤها بالجمعة كحل الأوتر وصلوة العيدين والكسوف
والخسوف والجنازة والاستسقاء والسنن والنوافل في وقتها أي لا قبل ولا بعد إلا للقضاء
لأن وقت القضاء وإن تأخر وقت الأداء لقوله صلى الله عليه وسلم فليصلها إذا ذكرها فان ذكرها
أي وقت قضاها يقضها ولو أذن قبل أي قبل وقتها بترجيع التكبير متعلق بقوله بتدويره بان يقول
في ابتداء الأذان الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر بالحق وهو التفتي ولا ترجيع وهو ان
يخفض بالشهادتين صوته ثم يرجع فيرفع بهما صوته بضع المؤذن أصبعه وراز
وضع يديه في أذنيه لما روى صلعم قال البلال اجعل أصبعيك في أذنيك فانه ارفع لصوتك
وان ترك فلا بأس لأنه ليس أصلية ويترسل أي يتمثل ولا يسرع ولا يفت في الجملتين
يمينا ويسارا ان امكن الاجتماع بالبيت في مكانه لما روى ان بلال الأرضي قد بلغ حتى
على الصلوة حتى على الفلاح حول وجهه يمينا ويسارا ثم يتدبر وكيفيته ان يكون الصلوة في
اليمن والفلاح في اليسار وقيل الصلوة في اليمن واليسار والفلاح كذلك والصحيح الأول
كذا قال الزيلعي والاشعث في موضعين اذا كان المؤذن بحيث لو حول وجهه مع ثبات
قدميه لا يحصل الا علام استدراجه فيخرج رأسه من الكوة اليمن ويقول حتى على الصلوة ثم يذرب

الى الكوفة يسري ويخرج رأسه ويقول حي على الفلاح ويقول بعد فلاح اذان الصلوة خير من النوم مرتين
لما روي ان بلال الاجاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد نائما فقال الصلوة خير من النوم فقال النبي
ما احسن هذا اجعل في اذانك وخص الغيبة لانه يؤدى في حال النوم والغفلة فخص بزيادة
الاعلان كما خص بتطويل القراءة كذا في الاذان والاقامة في عدد الكلمات لكن فرق بينهما بان
الاقامة بلا وصف اصبع في اذنيه ويكون تحذيره وهو الاسرع ضد الترسيل وبزيادة وقامت الصلوة
بعد فلاحها اي بعد قوله حي على الفلاح مرتين وانما لم يقل وبلا التفتا في الجملتين فانه لو قال
كذلك لغيرهم عدم جوازه اصلا وقد قال الامام الترمذي في الحديث وجها في الاقامة الا لئلا يناس
ينتظرون ويستقبلون فيهما اي في الاذان والاقامة قبلية ولا يتكلم في اثناهما وينوب اي
العود الى الاعلان بعد الاعلان وتنوب كل كلمة على متعارف ههنا ويجلس بينهما اي بين الاذان
والاقامة الا في المغرب يستثنى من قوله وينوب ويجلس بينهما اما الاول فلان التنوب لاعلام
للجماعة وهم في المغرب جاخرون لضيق وقتها واليك فلان التأخير مكروه فيمكن في بادئ
الفصل احراز اعني وباقى المصلي هما اي الاذان والاقامة لغاية واحدة واول الفوايت
خير في اي الاذان للباقي من الفوايت وفيه اشارة الى انه لا يجزى في الاقامة بدائي بها في كل حال
الاذان للحديث والصبى المراهق والعبد وولد الزنا والاعمى والاعرج وكراه للجنب وصبي العقل
والمرأة والمجنون والسكران والفاسق والقاعد اي من يؤذن قاعدا الا ان يؤذن لنفسه
مراعاة لسنة الاذان وعدم الاحتياج الى الاعلان وبعد اذ لاخير من وهما الفاسق والقاعد
كذا في كراهه اذان السبعة المذكورين كراهه فقامتهم وقامت الحجة لكن لا تعاد اقامتهم لعدم
شعيرة تكرار الاقامة ويأتى بهما اي الاذان والاقامة للمسافر والمصلي في المسجد جماعة وفي
بعض كراهه للاول اي المسافر تركها اي الاقامة وكلت اي المصلي في المسجد تركه اي الاذان ايضا
كالاقامة بخلاف الثالث اي المصلي في البيت بمحض حيث لا يكره تركهما قال في الوقاية وباقى بهما
المسافر والمصلي في المسجد جماعة او في بيته في معركه تركهما للاولين وللثالث وانما خير بان المعنوم

منه كراهه ترك كل واحد منهما للمسافر والمصلي في المسجد جماعة واما ترك واحد منهما فلم يثبت منه ولذا خبرت
عبارة ههنا انما ترك اي الاذان والاقامة للنساء لانها من سنن الجماعة المستحقة اقام
غير من اذن بغيبته اي غيبة المؤذن لم يكره وان اقام بحضوره كراهه ان لحقه بها باقامة وحشة
للسامع للاذان والاقامة يقول ما قال المؤذن الا ليعلمين فان معناه الشروع الى الصلوة
واسرعوا الى ما فيه نجاتكم فيثابرة عاداته الاستمرار وقوله الصلوة خير من النوم فانه ايضا كذلك
بل يقول في الاول لاحول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله كان وفي الثاني صدقت وبررت
ويقول عند قوله قد قامت الصلوة اقامها الله وادامها الله الى يوم القيامة رجل في الخبر
يقراء القرآن فسمع الاذان لا يترك القراءة لانه اجابته بالحضور ولو كان في منزله يترك القراءة ويجيب كذا
في الظهيرة **باب شرط التسوية** الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ولا يدخل فيه لم يقل التي
يتقدمها لان من قال جعله صفة كاشفة لا ممتيزة اذ ليس من الشرط ما لا يكون مقدما حتى يكون
احراز اعني منها طهر ثوبه ومكانه من خبث وطهر يديه منه ومن حدث هذه العبارة احسن
من عبارة الكثرة والوقاية كما لا يخفى على اهل الدراية عا دهم ثوب صحت صلوة قابلا بكونه سجدة
لان في القعود ستر العورة الغليظة وعدم اداء الاركان وفي القيام كشفها واداء الاركان
فيميل الى ايها شاء ونذبت قاعدا موميا بهما لان الستر واجب في الصلوة وحق الناس الكراهة
والسجود لم يجز الا لحق الصلوة وكيفية القعود ان يقعد ما دارجليه الى القبلة ليكن استرو
واجب ما كل كجبل اقل من ربع طاهر ثوب صلوة فيه لانه فرض الستر عام لا يختص بالصلوة
وفرض الطهارة يختص بها وواجب ما ربع طاهر لا يصلح عريانا لان ربع الثوب يقوم مقام كله
كما في الاحرام فيجعل كان كل طاهر في موضع الضرورة بشوئية كجبل مانع عن الصلوة بان يكون
شوب مثل الجبل في رده من شوب ثوب ثلثة دراهم اقلهما اي ايها اقل ثوب اجزاء الصلوة
فيه وان بلغ الخنجر اربعة اعمام تعين الاخر للصلوة فيه لان للربع حكم الكل كما مر ولو صلى احدهما جسا
الاخر طاهر تعين الاخر كما مر ايضا وجبت عريانه ثوبا يسرها بدنها وربع راسها يجب سترها حتى

ولو ملئ
دخل من القبلة وهو الداخل
سكانه بصلته نارا

لو تركت ستر الرأس لم يجز صلواتها لما عرفت ان للربح حكم الكل فصارت كركبة ستر الرأس مع الامكان ولا يجب
 الستر في اقل من ربع الرأس حتى لو تركت ستر الرأس جازت صلواتها اذ ليس لها دون الربح حكم الكل ولكن
 الستر اولي تغلبا لانكشاف عظامهم من زيل الجسد كان في بدنه او ثوبه او مكانه يصل مع الجسد ولا يعيد الصلوة
 لان التكليف في السجود ومنها اي من الشروط ستر العورة وهي في العورة للرجل ما تحت سترته فالستر لستر
 بعورة التي تحت ركبتك فالكربة عورة وكهوه الامة اي ما يكون عورة من الرجل يكون عورة من الامة
 مع ظهرها وبطنها فانها في الرجل ليس بعورة وفيها عورة وكذا في الامة المكاتبه وطلعتهم للبدن
 وام الولد كون ظاهره وبطنه ايضا عورة لانه في جميع اعضائها عورة الا وجهها وكفها وقدميها
 فانها لا تجزئ من مزاوله الاشياء بيديها وكفها زيادة ضرورة ومن الحاجة ان كشف وجهها
 خصوصا في الشهادة والمحاكمة والنكاح وتقطر الى المشي في الطريق وظهور قدميها خصوصا الفقير
 منهن وهو معنى قوله على ما قالوا الا ما ظهر منهن اي ما جرت العادة والجلب على ظهوره
 ويروي ان القدم عورة يفسد الصلوة كشف ربع عظميها عورة غليظة كالقبيل والدير وخفيفة
 كما عدا ما من البطن والفخذ وعندنا يفسد كاشف نصف ذك العورتين اشارة الى التسوية بينهما
 في الحكم ولهذا قال صاحب الهداية والعورة الغليظة على هذا الظاهر بعد ذكره الحاشي في الكشف لما عرفت
 مقدار الربح او النصف وكل من ذكره وان شئبه آخر ان عاقل بعضهم الذكر والانس عضو واحد
 ورأسها وشعره اي شعر رأسها مطلقا الى النازل وغيره واذا زلها المتدلي اخر ان
 الناهض فانه تابع للصدر وهو خير لقوله وكل انكشفت العورة اوقام المصلي على وجهه من
 جوار الصلوة اوقام في صف النساء قد اذ اركن اي زمان يمكن في اداء ركعتين من اركان الصلوة
 ففسد صلوة عندنا ليس لان المفسد فيها وعند محمد لا يفسد ما لم يؤده الى الركعتين لان المفسد اركن
 من الصلوة معه ولم يوجد فيه بقدر الاداء اذ لو ادى ركعتين مع الانكشاف ففسد اتفاقا ولو لم يلبث
 جاز اتفاقا ومنها اي من الشروط استقبال عين الكعبة للمكي اجماعا حتى لو صلى في بيته يجب ان يصلي
 بحيث لو ازيل الخدر ان وقع استقبال على عين الكعبة واستقبال جهتها الفيرة وهو الاتفاق في قال

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه
 في هذه المسئلة

الموانع لو ازيلت لم يجب ان يقع استقبال على عينها بل على جهتها في الصحيح التكليف الاكبر توسع وقيل
 يجب على الاقارب ايضا استقبال عينها قالوا فائدة ذلك ان تظهر في شتر اذ يتعين الكعبة ففقدت
 وعند غيره لا وجهتها ان يصل الخط لان من جهته المصلي الى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث
 يحصل قايما وان يقول بوان تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان الى العين في
 مثل ذلك قال النجاشي في شرح الكشاف فيعلم من ذلك ان الوجه في العين انحرافا لا بزوايا المقابلة
 بالكلية جاز يورثه ما قال في الظاهرة اذ انما من اوتيا ستر يجوز لان وجه الانسان مقوس فهند النيران
 والتبا ستر يكون احد جوانبه الى القبلة وعن بعض العارفين ان قال قبله البشر الكعبة واهل السماء
 البيت المهور وقبله الكوفيين الكرسي وقبله حلة العرش العرش مطلوب الكل وجهه كذا في الظاهر
 وقيل العاجز عن التوجه الى القبلة مع علمه بجهتها بان خاف من عدو او كسح او مرض ولا يجد من
 يحول اليها او كان على خشب في البحر جهته قد رتب الى يمينه الى جهة قد رتب عليه ويحكي المصلي التحري بذكر
 المجهول ليس المقصود للاتباع الى شتبه القبلة عليه بانظر الى الاعلى او ستر الظلم او يطام الغمام
 وعدم الخبز فان المصحى وجهه تحروا وصلوا ولم ينكر عليهم رسول الله السلام والتقير دليل الجواز ولم
 بعد الصلوة ان اخطأ لان التكليف كسب الواسع والواسع في اصابة الجهة حقيقة فصارت جهة
 اخرى من جهة الكعبة للغياب منها وقد قيل قوله كذا فابنما تولوا فثم وجه الله الى القبلة التي نزلت في
 الصلوة حال التبتاه وفسد ان شرع فيها بل تحريم لان قبله جهة تحريم ولم يوجد وان علم فيها اي
 في الصلوة اصابة لان بناء القوي على الضعيف فاسد وحاله بعد العلم اقوى من حاله قبله ولو لم
 اصابة بعد ما في بعد الصلوة صحت صلوة حصول المقصود لان ما وجب فيه لا يغير حصوله بل
 حصول الفكرة السليمة الى الجهة ولو علم خطاؤه فيما في الصلوة او تحول اليه بعد الشروع بالتحريم ففسد
 في الاول الى جهة الصلوة وانك الى جهة تحول اليه بها تحرك كل من المصلين جهة يعني ان رجلا ام قوما
 في قبله مظلمة فخري وصلى الى جهة وتحرك القوم وصلى كل منهم الى جهة ان لم يعلم المقصد في الفة امامه و
 لم يتقدم اي المقصد في الاسام في الواقع جاز فعل كل واحد لان قبلتهم جهات تحريم ولم يقصر الى الفة

في هذا الظاهر انما هو الوجه الذي ذهب اليه
 في هذه المسئلة

كجوف الكعبة والآي لم انه مخالف لما هو عليه في الواقع فلا يجوز فقل اما الاول فلانه اعتقد
 على الخطاء كجوف الكعبة لان الكعبة قبله والى فليتركه فرض المقام كما اذا وقع في جوف الكعبة
 والظاهر ان مراد صاحب العروة بقوله وهم خلفه بيان كونهم خلفه في الواقع لا انهم يعلمون انهم
 خلفه ليجعل قوله على التمسك بما حمل صدر الشريعة عليه نعم في قوله لا لمن علم حاله ان علمه ان علمه
 لا ينبغي عدم الجواز بل لا بد ان يعلم مخالفة الامام وهذا غير ثابت العبارة الى ما ترى ومنها اني مراد
 اي من الشروط النية لقوله عليه السلام انما الاعمال بالنية وبها زيادة وهي صفة من شأنها ترجيح احد
 المتساويين على الآخر لا العلم قال في مجمع الفتاوى قال عبد الواحد في صلوة اذا علم اية صلوة يصليها
 قال محمد بن كريمة هذا القدرية وكذا في الصوم والاحكام لا يكون نية لانه غير العلم لا يرى ان من علم الكفر
 لا يكفر ولو نواه يكفر والمس من اذا علم الاقامة لا يصير مقبلا ولو نواه لا يصير مقبلا وفي الهداية النية
 هي الارادة والشروط ان يعلم بقراءة صلوة يصليها اما الذكر باللسان فلا يعتبر به وبذلك لا يجزئ
 سجدة واعترض عليه بان هذا نزع الى النية بالعلم وهو غير صحيح واجيب بان مراده ان يحرم
 بتخفيف الصلوة التي يدخل فيها وتبين بان فعل العادة ان كانت نفلا وعملا تركها في اخص
 اوصافها وهو الفرضية ان كانت فرضا لان التحفيز والتميز بدون العلم لا يتصور **قوله** هذا
 الجواز يقوى الاعتراض ولا يرد عليه لان الجزم علم خاص بالصلاة في الجواز ان مراده بيان ان
 المعنى في النية التي هي الارادة عمل القلب اللازم للارادة وهو ان يعلم بداهة اية صلوة يصليها
 وان لم يقدر على الجواز الا بتأمل لم يجز صلوة ولا عجرة بذكر اللسان فبني كل من الاعتراض والجواز
 الفقل عن قوله اما الذكر باللسان فلا يعتبر به والتلفظ مستحب لما فيه من اخضرار القلب
 لاجتماع القرينة ولا يفصل بينهما اي النية وبين التحريم بغير لا يباح الصلوة كالاكل والشرب
 وكذا ما هو اما كذا الوضوء والمشي الى المسجد فلا يضره ووقتها لا يفضل ان يقارن الشروع
 بان يتصل بالتحريم هذا رواية وقيل نفع النية ما دام المصلي في الثناء وقيل نفع قبل
 الركوع وقيل نفع قبل رفع راسه عن الركوع وقاعدة هذه الروايات ان المصلي اذا غفل عن

في النية
 في النية
 في النية

النية

النية امكن له التذكر فانه احسن من ابطال الصلوة لانه لم يصلي الفرض كالرواية الحسن والواجب
 كالوتر وصلوة العبد والجنارة وكذا من تعيينه كمن تارك كل منها عما يشركه في اخصل اوصافه
 وهو الفرضية او الوجوب دون تعيين عدد الركعات لانه لما نوى الظهر مثلا فقد نوى عدد الركعات
 والخطا في عدد ركعاته لا يضر حتى لو نوى الفجر اربعا او الظهر ركعتين او ثلثا ناجزا ويلفون في التعيين
 كذا في الثانية بخلاف المتفصل متعلق بقوله المصلي الفرض فان مطلق النية كافي فيه لانه ان انواع
 الصلوة فينصرف مطلق النية اليه ولو كان ذلك النفل تراوح والسنة المتوكة فان مطلق
 النية كافي فيهما ايضا عند الجمهور لانها توافق في الاصل في الفرض تفصيل لقوله لا بد لمصلي الفرض
 الى يعني ينوي في الفرض ظهر اليوم مثلا ولو نوى ظهر الوقت والوقت باق جاز لوجود التعيين
 ولو كان الوقت قد خرج وهو لا يعلم لم يجز لان فرض الوقت في غير الظهر ولو نوى فرض الوقت
 جاز الا في الجمعة للاختلاف في فرض الوقت فيها فغيرها صلواتها أي ينوي في الجمعة صلوة الجمعة
 والاصح ان يصلي بعد الظهر أي بعد صلوة الجمعة قبل سترها فابا نويت آخر ظهر ادرت وقته
 ولم أصلي بعد لان الجمعة التي صلانا ان لم تجز فصلية الظهر وان جازت اجزائه الرابع عن ظهر
 فانت عليه ثم يصلي اربعا ايضا بنية السنة لانها احسن من مطلق النية وينوي في الوتر
 صلوة أي الوتر الواجب للاختلاف في وجوبه وينوي في الجنارة الصلوة لله والركاء
 لهذا الميت وان ثبت انه ذكر او انشئ قال نويت ان اصلي مع الامام الصلوة على من يصلي
 عليه وينوي في قضاء النفل الذي شرع فيه فافسد وقضاؤه أي قضاء نفل نفسه وينوي في العبد
 صلوة أي صلوة العبد المقتدى بالامام ينوي صلوة أي صلوة نفسه وينوي اقتداءه بالامام
 انه يلزم الفساد من جهة امامه فلا بد من التزامه ولو نواه حين وقف اماما موقفا لانه
 جاز عند عامة المشايخ ولو نوى الاقتداء به ولم يصلي الظهر ونوى الشروع في صلوة الامام
 الاصح انه يجزئه وينصرف الى صلوة الامام والافضل للمقتدى ان يقول اقتدي بمن هو امامي او
 بهذا الامام قال الزبيدي الافضل ان ينوي الاقتداء بعد تكبير الامام ليكون مقتديا بالمصلي **قوله**

في النية
 في النية
 في النية

فبحث لان الافضل اذا كان ان ينوي لا يقتد به تكبير الامام ان لم يكن الافضل تكبير المقتدي بعد
 تكبير الامام لان التكبير لما مقارن بالنية او يتأخر عنه وسواء في ان الافضل ان تكبير القوم مع
 الامام وينوي الامام صلوة فقط لا امامة المقتدي اذ اتم الرجال واختلف في النساء
 اذ لم يقتد بحازية واما اذا اقتدت محازية لرجل فلا يصح اقتداؤها الا ان ينوي الامام امامتها
 وسواء في هذا زيادة تحقيق في مسألة الحازية ان شاء الله **باب صفة الصلوة لها**
 فافرض منها التسمية وجعل الشئ محرمًا والهاء لتحقيق التسمية وحقت التكبير الاول بها لانها
 تحرم المشايخ للمباحة قبل الشروع بخلاف التكبير وهي التكبير الوصف بالكبرياء بقول الله اكبر
 بالحق وهو ان لا يأتى بالمد في حمزة الله ولا في باء الكبر بعد رفع يديه هو الاصح لان في هذا نفي
 عن غير الله كما ونفي مقدم خذ اذنية اي رفع حتى يحاذي بابها مية شتمى اذنية كذا في الهداية وقال
 قاضي خان ويثبت في بابها مية شتمى اذنية وبعد رفع المراء يد بها خذ اذنية من كبريتها هو الصحيح لانه
 كثر لها وعلى هذا كبرية القنوت والاعباد والنجاة والاصابع كالحا اي غير مفرجة ولا مضومة بل
 منشورة وجاز التسمية بما يدل على التقويم كوالله اجل واعظم او الرحمن اكبر والتسبيح نحو سبحان
 والتهليل كوالله الا الله وبالفارسية كخدای بزرگ است كما لو قرأ بها اودج وسمي بها لا بما يدل
 على الدعاء كخورت اغفر في صلواته يجوز ان يبذل بكبر يد على محبة التقويم ولا يشوب بالدعاء
 وجهر به اي بالتكبير لا امامًا وكبر معه الموضع ستر الافضل عند اي حال ان يكبر المقتدي مع الامام لانه
 شريك في الصلوة وحقيقة المشاركة في المقارنة وعندهما الافضل ان يكبر بعده لانه تبع للامام
 وفي التسليم عنه روايتان كذا في الكفا ولو قال الموضع اكبر قبل قول الامام ذكركم الاصح انه لا يكون
 شرا في الصلوة عند عدم واجبه اعل انه لو فرغ من قوله الله اكبر قبل فرغ الامام لا يكون
 كذا في الثانية وهي في التسمية شرط عندنا وعندنا في كسر وفائدة الحذف في جوار بناء النفل
 على تحريمه الفرض حتى لو صلى الظاهر يصح ان يقوم الى النفل بلا احرام جديد وعندنا لا يصح الا باحرام
 جديد ووجه البناء انها اذا كانت بشرط كان مؤديا النفل بشرط ادق به الفرض وهو جاز

في قوله لا يأتى بالمد في حمزة الله ولا في باء الكبر بعد رفع يديه هو الاصح لان في هذا نفي عن غير الله كما ونفي مقدم خذ اذنية اي رفع حتى يحاذي بابها مية شتمى اذنية كذا في الهداية وقال قاضي خان ويثبت في بابها مية شتمى اذنية وبعد رفع المراء يد بها خذ اذنية من كبريتها هو الصحيح لانه كثر لها وعلى هذا كبرية القنوت والاعباد والنجاة والاصابع كالحا اي غير مفرجة ولا مضومة بل منشورة وجاز التسمية بما يدل على التقويم كوالله اجل واعظم او الرحمن اكبر والتسبيح نحو سبحان والتهليل كوالله الا الله وبالفارسية كخدای بزرگ است كما لو قرأ بها اودج وسمي بها لا بما يدل على الدعاء كخورت اغفر في صلواته يجوز ان يبذل بكبر يد على محبة التقويم ولا يشوب بالدعاء وجهر به اي بالتكبير لا امامًا وكبر معه الموضع ستر الافضل عند اي حال ان يكبر المقتدي مع الامام لانه شريك في الصلوة وحقيقة المشاركة في المقارنة وعندهما الافضل ان يكبر بعده لانه تبع للامام وفي التسليم عنه روايتان كذا في الكفا ولو قال الموضع اكبر قبل قول الامام ذكركم الاصح انه لا يكون شرا في الصلوة عند عدم واجبه اعل انه لو فرغ من قوله الله اكبر قبل فرغ الامام لا يكون كذا في الثانية وهي في التسمية شرط عندنا وعندنا في كسر وفائدة الحذف في جوار بناء النفل على تحريمه الفرض حتى لو صلى الظاهر يصح ان يقوم الى النفل بلا احرام جديد وعندنا لا يصح الا باحرام جديد ووجه البناء انها اذا كانت بشرط كان مؤديا النفل بشرط ادق به الفرض وهو جاز

كما لو توضع

كما لو توضع للفرض وادق به النفل واذا كانت ركن كان مؤديا النفل بركن الفرض وهذا لا يجوز المذكور
 سنن يعني رفع اليدين للتسمية ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير ومنها اي الفرائض القيام في
 الفرض يعني ان فرضية القيام مخصوصة بالصلوة المفروضة ولا يكون فرضا في النفل حتى جاز
 ادائه بدون كسبان في باب وفيه يضع يمينه على يساره تحت ستره وعند الشافعي يضع على
 صدره وصفة الوضع ان يضع باطن كفة اليمنى على ظهر كفة اليسرى ويحلق بالخنفر والابهام
 على الرنق ويبرسل يديه في قومة الركوع وبين تكبيرات العيد في اصل ان كل قيام فيه تكبير مستنون
 ففيه الوضع وكل قيام ليس فيه تكبير في الارسل ولا يثنى اي يقرأ بحا كذا الله الى قوله وجل ثنا وك
 فلا ياتي به في الفرائض لانه لم يأت به في المشاهير ستر الام او انفردوا اقتدي بمشاهير او مجاهر قبل
 للهر حتى اذا اقتدي حين يجهر لا يثنى ولا يوجه الى الشاء قوله اي وجهت وجهي لا
 خلافا لابي س فان عنده اذا فرغ من التكبير يقول وعندنا لوقا قبل التكبير لاحضار القلب
 فهو حسن ويتفق ستر للقرآن لا للشاء فيتنقذ المسبوق في قضاء ما سبق للمؤمن
 لان المسبوق يقرأ ولا يثنى لانه اثنى حال اقتدائه فيتنقذ والمؤمن اثنى ولا يقرأ فلا يتفق
 ويؤخره اي التنقذ عن تكبيرات العيد لانها بعد الشاء فينبغي ان يكون التنقذ متصلا بالقراءة
 لا بالشاء وهي اي المذكور ايضا سنن يعني وضع اليدين على اليسر والارسل في قومة الركوع
 وبين تكبيرات العيد والشاء والتنقذ ومنها اي من الفرائض القراءة فرضا اية لقوله
 فاقروا ما تيسر منه وما دونها خارج بالاجماع وعندنا ثلثا ايات قصار او اية طويلة
 والمكتفي بها متى لم يسي في ان قراءة الفاتحة وضم سورة او مقدارها اليها واجبه فيه
 تركه ويقرأ الفاتحة ويسمي اي يقرأ باسم الله الرحمن الرحيم ستر ايتها فقط اي لا يسمي
 في سورة بعدنا ويؤمن اي يقول امين بعدنا اي بعد الفاتحة ستر اسواء كان اماما
 او مأثوما او منفردا او يقرأ اي الفاتحة سورة او ثلثها من اي سورة شاء
 وما سوى الفاتحة والضم سنة فيكون التسمية سنة يؤيده ما قال في معراج الدراية

اي اذ في مقدار ما لا يجوز الصلوة الا به من اية واحدة طويلة كانت او قصيرة غير انها ان كانت كلتا فصلها فاختلا بين المشايخ اذ كانت كلتا واحدة ككبرهاتان او فاكه فغيره اختلاهم

كراهية الاكل والشراب في الصلاة والركوع والسجود فانه جازع عند الله مع كراهية
جمل الجبهة فان السجود عليها وحدها من غير ركوع عند الله كراهية كراهية البدائع والتخفة فيقول
صاحب الكفر وكراهية باحدها منظورية وبطريق في السجود مسحا اي قابلا لاجان نقي الاعلى مرات
ثلاثا اي دناه لما روي في الركوع ونزل ان يترك على الشك في الركوع والسجود ويحكم بالوتر كالمس
والسبع لانه عليه الصلوة والسلام كان يحتم بالوتر وان لم لا يطول على وجهه من القوم وقالوا
ينبغي للامام ان يقول خمس ليتمكن القوم من التثاوير راسه بكبر المارة عم كان يكبره عند كل خفض ورفع
قبل في مقدار الرفعة اذا كان الى السجود اقرب لم يحجز لانه بعد ساجدا اذا قرب الشئ باخذ حكمه وان
كان الى الجلوس اقرب جاز لانه بعد جالساً فيتحقق السجدة الثانية وقيل اذا ابلت جهته الارض
بحث بحري المزج بين جهته وبين الارض جاز عن السجدين ويجلس مطمئناً بقرينة وكبيرة
وسجدة مطمئناً فان قيل فرضية الركوع والسجود ثبتت بقوله اركعوا واسجدوا والامر لا يجبر
ولذا لم يجب تكرار الركوع فيما ثبت فرضية تكرار السجود ولما ذكرنا قلنا قد تقرر ان اية الصلوة
بجملته وبيان الجمل قد يكون بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم وقد يكون بقوله وفرضية تكراره ثبتت بفعله المنقول
عنه تواتر الاكل من نقل صلوة الرسول عن نقل تكرار سجوده واما وجه تكراره فمقتضى ان تعبد لا يطلب
فيه المعنى كاعداد الكثرة وقيل ان الشيطان امر سجدة ولم يفصل سجدة من ترغيبه وقيل الاولى الشيطان
الا ان خلقنا من الارض والثانية الى ان نفاذ اليها قال الله تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم ثم نكرم
للقيام ويرفع راسه ثم يديه ثم ركبته على عكس السجود ويقوم مستقبلاً بلاء اعتماده على الارض كما ذهب
اليه الشافعي ولا تفرد قبل القيام بسجدة الاستراحة كما ذهب اليه الشافعي والركعة الثانية
كالاولى لكن لا ثناء ولا تعوذ ولا رفع يديه اي يفصل ذلك في الركعة الثانية كما يفصل في الاولى لكن لا
يستفتح ولا يعوذ لانها لم يشرع الامر ولا رفع يديه كما رفع في الاولى وفيه اشارة الى ان يأتي
بالسجدة ترك السجدة الثانية فتذكر قبل السلام او بعده وقبل التكلم قضايا في الصلوة يعني
اذا ترك سجدة ثم تذكرها قبل ان يسلم او بعده ما سلكه وقبل ان يكلم سجدة يسألوا علم انها من الركعة

باب في سجدة الاستراحة

الاولى او غيرها لانهما كانت عن محبتها الاصلية ولم تقصد الصلوة بفواتها عند لوجود المحل في الجمل لقيام الخيرية
فلا بد من قضاها لانهما كن لولم يقضي حتى خرج عن الصلوة فثبتت وبثبتت عقوبة السجدة لان
الوقوف الى السجدة الاصلية يرفع الشبهة لانهما كانت في غير محل فلا بد من التثنية ولو تكررت
لم تجز صلوة لان القعدة الاخيرة فرضت تشهد بوسم في سجدة يسألون ثم تشهد ثم يسلم كذا في البدائع
وبعد سجدة يقرأ بقرآن رجل اليسرى ويجلس على يمينها ناصباً يمينه واضعاً يمينه سوطاً يمينه على خذيه
موجهها اصابع يده ورجلها القبلة لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه عليه السلام كان يفرد القعدة
على هذا ويشهد بكاتب مسعود رضي الله عنه وهو النجاشي لله والصلوة والطيبا السلام عليكما
النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا
الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله النجاشي جمع تحية وهي الملك وقيل البقاء الدوام وقيل
العهدة وقيل السلامة اي السلامة من الاقا وتجميع وجوه النقص قال ابن قتيبة انما جمعت
النجاشي لان كل واحد من ملكهم كان له تحية تحبها فقولوا النجاشي لله اي الالفاظ الدالة
على الملك مستحقة لله والصلوة قال ابن منذر وبعض الشافعية هي الصلوة الخ وقيل كل
الصلوة وقيل الرحمة وقيل الادعية وقال الزهري الصلوة والطيبا قال الاكثر من الكلمات
الطيبا وهي ذكر الله تعالى وما وآلاه وقيل الاعمال الصالحة ويقصر عليه هنا اي في القعدة
الاولى يعني لما ياتي بالصلوة ويكتفي بالفاضة فيما بعد الاولين عبرة به ليتناول صلوة
المغرب وان سج فيه او سكت جاز لكنه ان سكت عمدا ساء وان سهوا وجب عليه سجود
السهو في رواية الحسن بن احمد قال لا يحط ان لا يتركها وان كان الصبي ان لم يسجد بواجب
وما سوى وضع الرجلين وتعيين الاولين للقرأة والاطمينان في السجود والقعدة
الاولى والتشهد فيما اي التثنية والاقصا عليه في الاولى اي ترك الصلوة على
النبي عليه السلام سبحة اراد بما سوى المذكورات تكبير السجود وتسبيح ثلثا ووضع
يديه على ركبتيه وافتراس رجل اليسرى ونصب اليمنى والقومة والجلوس فانها سنن

والا اولى وضع الرجلين فرض في رواية وهو رواية القدوة حتى اذا سجد ورفع اصابع رجله عن الارض
لم يجز كذا ذكره كثر في بعض النسخ ولو وضع احد يدهما جاز قال قاضي خان وبكره وذكر الامام القزويني
ان اليدين والقدمين سواء في عدم الغرضية وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الاسلام في مبسوط
وهو الحق كذا في العناية والبواقي واجبة وهي تعيين الاوليين الى اخر القيام الى الثالثة
بزيادة على التشهد قدر ما يؤدي فيه ركن وقيل حرف عند النسخ او سهوا سجد ومنها في الغرض
العقدة الاخيرة قدر ما يقرأ فيه التشهد العبد ورسوله لقوله لابن مسعود رضي الله عنه حين علمه
التشهد اذا قلت هذا افعلت هذا فقد تمت صلواتك على التمام بالفصل فقرأ اوله بقراءة لان معنى قوله
اذا قلت هذا اى قرات التشهد وانت قاعد لان قراءة التشهد لم تشرع الا في القعود وقوله افعلت
هذا اى فعلت ولم يقرأ شيئا فصار التحسين في القول لا الفصل لانه ثابت في الحالين كما بيناه والمعلق
بالشرط عدم قبل وجود الشرط لان الصلوة متناهية والتناهي لا يكون الا بالتمام والتمام لا يكون
الا بالاتمام وهذا مما يعلم بسبب الشارع وقديين فيكون فرضا فان قيل لا يثبت الغرضية بخبر الواحد
قلنا نعم لا يثبت به ابتداء اما اذا بين المجل فيه ثبت كما مر ثم قيل القدر المفروض من العقدة ما ياتي
فيه بالشهادتين والاصح ما اخبر به الكافي وذكره هنا اذ التشهد عند الاطلاق ينصرف اليه وادى الى
العقدة الاخيرة كالاولى في افتراض جملته ونصب المعنى لكنه يزيد هنا الصلوة على النبي
وهي سنة عندنا وفرض عند الشافعي وكيفية الصلوة ان يقول اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما
صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
انك خير مجيد وكره بعضهم ان يقال اللهم ارحم محمد الخ لانه يوم تفضي الانبياء عليهم السلام اذ الرحمة
يكون بائنان ما يلام عليه والصحيح ان لا يكره كذا قال الربيعي ويدعون لغيره من المؤمنين
وهذا اولى مما قيل ودعا لنفسه لانه من السنة ان لا يخص نفسه بالدعاء يشبه القرآن اى بما يشبهه
لتظاوم معنى كان يقول اللهم اغفر لي ولوالدي او يقول اغفر لاني او الماتور عطف على تشبه القرآن
اى المروي عن رسول الله منه ان يقول اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا فانه لا يفر الذنوب الا انت

فاغفر

فاغفر مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم لا كلام الناس الى لا يدعون بما يشبه كلام الناس
لانه يفسد الصلوة الاصل فيه ان كل ما لا يستحيل سؤاله من العباد فهو كمالهم وما يستحيل فليست
ثم المفرد انما ينفذ اذا لم يقصد به التشهد في اخر الصلوة وانما اذا قصد فصلوة تامة لوجود الخروج منه
كما سبقت ولكن المرأة تنوزل اى تخرج بجلبها من الجانب الايمن وتكمن وبركها من الارض لانه
استلها ومبنى حالها على السجدة فيهما اى القعدتين والصلوة والدعاء سنتان الاول فرض
عند الشافعي ومنها في الغرض ترتيب القيام اى تقديمه بقصد الترتيب على الكوع والسجود على السجود
حتى لو ركع قبل القيام او سجد قبل الكوع لم يجز لان الصلوة لا توجد الا بذلك كذا في الكافي وخبره
ان الصلوة من الافعال الشرعية فلها ما هيته مركبة شرعا من اجزاء مادية هي القيام والكوع
والسجود وجزء صورتي هي الهيئة الى اصله من تقديم القيام على الكوع والكوع على السجود ولم يذكر
القراءة مع انها من الاجزاء المادية ايضا اذ لا دخل لها في حصول الجزاء صورتي لان الشرع لم
يعين له محلا مخصوصا بطريق الغرضية كما عين لها في الاركان بل جعلها فرضا في الصلوة مطلقا
حتى لو تركت في الاوليين ووجدت في الآخرين صحت الصلوة وانما لا تصح لو تركت بالكلية
فهذا السر الذي جعلوا امر اعادة الترتيب بين القراءة والكوع من الواجبات لا الغرضية واقترعوا
في التمثيل لوجوب رعاية الترتيب في الاركان على هذا المثال يؤيده ما قال اى صاحب الكافي في اخر
باب الحديث في الصلوة ان ما احدث شرعية يراعى وجوده صورة ومعنى في محله لانه كذلك شرع
فلا يخفى ففقد قلب الفصل وعكس قلب المشروع باطل ومنه يعلم تحقيق ما قال صاحب الهداية
عند عقد الواجبات ومراعاة الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال فانه اراد بما شرع مكررا ما شرع
مكررا في الكوع الواحدة لسجدة فان من ترك الثانية ساهيا وقام واتم صلوته فقد كسر
وفعليه ان يسجد السجدة المتروكة ويسجد للسجدة كما مر واحترز به عما شرع غير مكرر فيها كالركوع فانه
اذا وقع بعد السجود لا يقع تلك الركعة معتد بها بالاجماع ذكره شرح الهداية حتى قال في الجملة
الترتيب فرض فيما احدث شرعية في كل ركعة كالقيام والكوع وليس فرض فيما تعددت شرعية في

كل ركعة كالسجدة حتى لو تكررت في ركعة الركعة الثانية انه ترك سجدة من الركعة الاولى فلنخطئ من ركوعه بنا
لا يلزم عليه اعادة الركوع فان قيل السجدة الثانية فرض كالاولى ومن الاجزاء المادية فاني ستر
في جعل مراعاة الترتيب بينهما واجبا لا فرضا قلنا البتة في ان اصل السجدة ثابت بقوله تعالى
اسجدوا وتكررت بفعل الرسول صلواته كما سبق فاذا وجد الاولى في محلهما فقد حصل الترتيب المفروض
لوجود مقتضى النص ولو فرض الترتيب بين السجدين لزم مساواة ما ثبت بالفعل بما ثبت بالنقص
مع ان الاصل على رتبة من اكتم وبعلم ايضا تحقيق ما قال في الذخيرة اما تقديم الركن نحو ان يركع قبل
القرآن فلان مراعاة الترتيب واجبة عند اصحابنا الشافعية خلافا لغيره فان معناه ان مراعات
الترتيب في هذه الصورة خاصة واجبة عندهم وفرض عنده فانه يقي على الاركان المربعة
كالقيام والركوع والسجود وهم يفرقون بينها وبين تلك الاركان بما ذكرناه وبعلم من جميع ما ذكر
في هذا المحل ان كلام صدر الشريعة هنا محتمل اما اولاه لان قوله فيما ذكره ليس قبله مخالفا لما ذكره
شرح الهداية من انه احتراز عما شرع غير مكررة في الركعة الواحدة كالركوع فانه اذا وقع
بعد السجود لا يقع معتد به واما ثانيا فلان ايرادهم لتقدير تقديم الركن الركوع قبل القراءة لا يتعلق
بما نحن فيه لما عرفت ان القراءة ليست من الاركان التي لها مدخل في الترتيب واما ثالثا
فلان قوله فصل ان رعاية الترتيب واجب مطلقا غير مطابق للواقع اذ لا يلزم من وجوب رعاية
الترتيب في صورة مخصوصها وجوب رعاية في صورة خالية عن ذلك الخصوص واما رابعا فلان
المفهوم من قوله ويحظر بالي لانه لا ينبغي ان يحظر بالي لان الكلام هنا كما اعتبر نفسه
في مراعاة الترتيب في الاركان وتكبير الافتتاح قد مر انه ليس بركن بل هو شرط والعقدة الاخيرة
سببا في انها ايضا ليست بركن ولو سلم فمراعاة الترتيب بين الشيئين انما يكون فرضا اذا
امكن فكذلك الترتيب بينهما انما يكون مقدورا فيكون فرضا والعقدة الاخيرة من حيث هي
اخيرة وتكبير الافتتاح من حيث هو تكبير لا افتتاح لا يقبل فكذلك الترتيب بينهما فكيف يمتنع
ان يكون ما ذكره توجيهها الكلام الهداية الحمد لله على توفيقه لكشف اسرار هذا المقام وتحقيقه

وقد وقع بهنا من بعض اهل السلف ومن له حرص على تكلام المجتهدين وشغف ما يتبع
الناظر فيه من حاله ويقع عليه سياير ما صدر عنه من مقال ومنها اي من الفرائض المخرج من
الصلوة بصفة اي فعل الاختيارى باي وجه كان فانه فرض عنده لا عندهما لهما ما روينا
حديث ابن مسعود رضي الله عنه ولان المخرج من الصلوة بصفة الصلوة فلا يكون من جملتها وله
ان للصلوة تحريما وتحليلا فلا يخرج منها الا بصفة كالحج والامة لا يمكن اداء صلوة اخرى الا
بالخروج من هذه وكل ما لا يوصل الى الفرض الا به يكون فرضا مثله كذا قال الزياتي اقول في قوله
ولان المخرج من الصلوة لا يحجب لانه يفيد عدم الركنية وهو لا ينافي في الفرضية لجواز ان
يكون كالتحريمية كما يشهد به استدلال الامام بقوله ان للصلوة تحريما وتحليلا وبيان كيفية
المخرج بقوله بسم المصلي مع الامام اي مقارنا سلامه بسلام الامام كما في التحريمية وفي رواية
عنه بعد الامام كما مر وعندهما بسم بعد كما يكبر للتحريمية بعد عن يمينه ويساره فيقول السلام
عليكم ورحمة الله الى جانبه لانه عم كان بسم عن يمينه حتى يرى بياض خده الايمن وعن
يساره حتى يرى بياض خده الايسر ناويا بخطا السلام عليكم القوا والحفظة من الملائكة
اذا ينوي بالتسليم الاول من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وقيل لا ينوي النساء
في زماننا لانهن لا يحضرن المسجد غالبا وبالثانية من عن يساره منهم لانه يستقبلهم بوجوه
وبخاطبهم بلسانه فينوبهم بخبائه اذ السلام قربة والاعمال بالنسبة وناويا الامام في جانبه
وفيها ان حاذاه يعني ينوي امامه لانه الحاضرين وهو احق منهم لانه احسن اليهم بالترام
صلواتهم محبة ونسأدا فان كان الامام في الجانب الايمن نواه فيهم ولو في الايسر نواه فيهم ولو
نحو انه نواه بالاولى عندنا في سائر التعارض الجانبين فيخرج اليمنى وعند محمد وهو رواية عن ابي ج
ينوي في التسليمتين لان الجمع عند التعارض يمكن فلا يصر الى الترجيح وبسم الامام ناويا
بهما اي التسليمتين والمراد خطابهما القوم والحفظة وبسم المنفرد ناويا بهما الحفظة فقط اذ
ليس سواهم لا يسمع خطا الفايه وهو لفظ السلام واجب والبواقي سنن وهو ظاهر ولها اي

للصلوة واجبا آخر كناية الترتيب فيما تكرر في ركعة كالسجدة وقد تربية وترك التكبير فيما فرض
 غير تكرر كالركوع حتى لو كثره عند النعم أو سهوا وجبت السجدة وقنوت الوتر وتكبير الصلوة والظهر
 والاسرار فيما يجهر ويستبرق ما يجوز به الصلوة وقيل هما سنن حتى لا يجب سجود السهو لهما
 ولها اداب هي نظره الى موضع سجوده حال القيام والى ظهر قدميه حال الركوع والى اربعة احوال السجود
 والى حجره في قعوده والى منكبيه اليمين حال التسليم الاولى والى الاربعة الثانية لان المفصول للثبوت
 وترك التكلف فاذا تكرر وقع به في هذه المواضع فقد اولم بقصد كذا قال الزيلعي وكظم في عند التشاؤ
 ايسره لقوله عليه السلام التشاؤ في الصلوة من الشيطان فاذا تكرر واحدكم فليكن من استطاع فخرج
 كفي من كية عند التكبير لانه اقرب الى التواضع وابتعد من التشبب بالجباية ورفع السوف الى استطاع لانه
 مع كونه ليس انفصال الصلوة لو كان بغير غير يفسد ما يجنبه ما امكن والقيام عند حتى على الاولى
 يعني حين يقال حي على الصلوة لانه امر به اذ معناه هلم واقبل فسبح المساحة اليه والشرع عند
 قد قامت الصلوة لان المؤذن امين وقد اجتمع قيام الصلوة فيشرع عنده صوتا كلاما عن الكذب
 والله اعلم **فصل** في الامام يجهر في الفجر واوي العشاء اداء وقضاء والجمعة والعيد والترحيل
 ووتر بعد لانه المأثور المتوارث من رضى النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا لا في قنوته لانه ايضا كذلك المنفرد
 تجزئة الصلوة للجمعة ان ادى الى اداء المنفرد الا اذا خیر ان شاء جهر لكونه اماما ثم وهو افضل
 فيكون الا اذا على جهة الجماعة ويروى ان من صلى على تلك الهيئة صلت بصلوة صفوف من الملائكة
 وان شاء خافت اذ ليس خلفه من يسمعه فيد بالجمعة لانه لا يجزئ في غير ما يخاف فيه جتما هو الصحيح
 بالليل فانه يجزئ بين الجهر والمخافة والجهر افضل قبل ويخاف المنفرد ان قضى للجمعة مستغفلا بالنهار في
 الهداية من فانية العشاء فقصاها بعد طلوع الشمس ان ام فيها جهر وان كان وحده خافت جتما واجبا
 ولا يجزئ وهو الصحيح لان الجهر مختص اما بالجما حتما او بالوقت في حق المنفرد على وجه التحريم ولم يوجد
 احدهما وقيل تجزئ في كل قضاء العشاء نهارا ان ام جهر واذا كان وحده خیر للجهر افضل
 يكون القضاء على حسب الاداء قال صاحب النهاية قول المصنف هو الصحيح مخالف لما ذكره شمس الائمة

الشرعي

الاخرى وفخر الاسلام وقاض خا والامام القمياشي والامام المحبوني في شروهم للجامع الصفي واجبا
 عنه بان ما ذكره المصنف من سبب الجهر ثابت بالاجماع وقد انتفى كل منهما فينتفى الحكم واما
 موافقة القضاء الاداء فليست على سببيتها اجماعا ولا نص في جعلها سببا يكون اثبات
 سبب بالراي ابتداء وهو باطل ولعل هذا حمل صاحب الهداية على حصر الصحة فيه فيكون مراده
 الصحة دراية لا رواية اقوال وفيه بحث لان الحكم انما ينتفى اذا كان الاجماع على حصر السببية في
 المذكورين وليس كذلك كيف ولو كان على الحصر اجماعا لما حصل الذبول على هؤلاء الفحول بل
 الاجماع على كون كل منهما سببا للجهر وقد تقرر في الاصول ان ما ثبت بالاجماع يجوز تعجيله
 والمخاف غيره به لوجود العلة فيه وجواز الجهر في الوقت في حق المنفرد بل افضل منه معلق بما يفهم
 من الحديث المذكور فان الجماعة كما هي مشروعة في الاداء مشروعة ايضا في القضاء فينبغي ان
 يكون الجهر في قضاء المنفرد للجمعة ايضا افضل لانه الحديث فظهر انه ليس بصحيح رواية ايضا
 ولذا اختاره صاحب الكافي للجمعة سماع غيره والمخافة اسمع نف هذا اختيار الهندواني قال الكوفي
 للجمعة سماع نف والمخافة تصحح الجهر لان القراءة فصل اللسان لا البصاغ والاوالمح لان مجرد
 حركة اللسان لا يسمى قراءة بلا صوت وعلى هذا لا كل ما يتعلق بالنطق كالسمية بالذبيحة
 وجوب السجدة في التلاوة والطلاء والعشاء والاستسنا، تكرر سورة اوي العشاء وقراءة
 الفاتحة قرأنا اي السورة بالفاتحة جهر في الاخيرين ولو ترك الفاتحة في الاوليين لا اي لا يفتي
 في الاخيرين لانه يقرأ فاتحة الاخيرين فلو قضى فيها فاتحة الاوليين يلزم تكرار الفاتحة في ركعة
 واحدة وهو غير مشروع وتطال اول الفجر على الثانية فقط اى لا يولى سائر الصلوة لانه لانه
 في الفجر اجماعا ليدرك الناس الجماعة كونه الفجر لانه وقت غفلة تجلسا سائرنا والتطويل معتبر من
 حيث الاي ان كانت متقاربة في الطول والقصر وان كانت متفاوتة اعتبر الكل والمخوف
 وينبغي ان يكون التفاضل بقدر الثلث والثلثين الثلثان في الاولى والثالث في الثانية
 وهذا بيان الاحكام اما بيان الحكم فالتفاضل وان كان فاحشا لا يابس به لورود الاثر وطال الثانية

على الاولى نكره اجماعا وانما نكره التفاتنا لآيات وان كان آية واتيين لا يكره لانه عليه السلام قرأ في
المغرب الموقوتين واخرهما اطول من الاولى باية كذا في الكافي ولم يتعين سورة لجواز الصلوة
بغير تعيينها لجواز الصلوة بحيث لو لم يقرأ فسدت الصلوة لا طلاق قوله فافترس
من القرآن وقال الشافعي في سورة الفاتحة متعينة للجواز لقوله عم لا صلوة الا بقراءة الكتاب
قلنا النص مطلق وخبر الواحد لا يقيده لانه نسخ وكسر تعيينها اي سورة لها اي الصلوة
مثل ان يقرأ الم تنزل السجدة وهل في في صلوة الفجر يوم الجمعة وسورة الجمعة والمنافقون
في صلوة الجمعة وانما نكره لما فيه من مجازاة قالوا هذا اذا رآه حتما بحيث لا يجوز غير ما اورد
غير ما كرهنا اما لو قرأنا بغيره او بغيره بقرآنه عم فلا كراهة فيه لكن بشرط ان يقرأ غير ما
اجبنا لئلا يظن الجاهل ان غير ما لا يجوز سوى الفاتحة فانها متعينة للقراءة في كل صلوة بلا كراهة
وان لم يتعين يجوزنا المؤتم لا يقرأ خلف الامام بل يسمع وينصت وان قرأ الامام آية شريفة
او ترهيبية قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فان اكثر اهل التفسير على انه خطاب
للمؤمنين ومنهم من حمل على حالة الخطبة ولا تنافي بينهما فانما امروا بهما فلهما فيهما من
قراءة القرآن كذا الخطبة اي المؤتم يسمع الخطبة وينصت وان صلى الخطيب على النبي عليه السلام
الا اذا قرأ صلوا عليه فيصلي المستمع سراً أو قف العبادة في الكثرة والوقاية هكذا لا يقرأ المؤتم
بل يسمع وينصت وان قرأ امامه آية ترغيبية وترهيبية او خطبة او صلى على النبي عم فاعتذر عن عليه
الزلبق بان ظاهر قوله او خطب معطوف على قرأ فلا يستقيم في المعنى لانه يقتضي ان يكون الانشاء
واجبا قبل الخطبة والصلوة على النبي عم وهذا الاعتراض كان ممكن الدفع بان يكون المؤتم
بمعنى من من شأنه ان يأتيه ويجهل قوله او خطب عطفاً على قرأ المحذوف بعد قوله لا يقرأ المؤتم
فان المعنى لا يقرأ المؤتم اذا قرأ امامه بل يسمع وينصت وان قرأ آية ترغيبية وترهيبية
او لا يقرأ المؤتم اذا خطب امامه او صلى على النبي عم بل يسمع وينصت لكن غيرت العبارة
فقلت كذا الخطبة الخ لئلا يرد من اول الامر والبعيد عن الخطيب كالتقريب في وجوب الاجتماع وانما

الشيخ
المرئي

الجماعة سنة مؤكدة وقيل فرض للمجالس ان جماعة النساء مكروه ولا يكره للمجالس في مسجد
باذان واقامة يعني اذا كان مسجد امام وجاعة معلومان فصل بعضهم باذان واقامة
لا يباح لباقيهم تكرارها بها لكن لو كان مسجد الطريق يباح تكرارها ولو كرر اهل بيته وبناتها جاز
الا اذا صلى بها اي باذان واقامة فيه او لا غير اهل لان حقهم لا يسقط بفعل غيرهم او صلى بها
اولاً اهل لكن مخافة الاذان لان مخافتهم يكون عذراً لباقيهم واللاحق بالامامة بين
الحاضرين الا علم اي اعلمهم باحكام الصلوة صحيحة ونفساً وبعدها يباح من القراءة قد رما
يجوز به الصلوة لان الحاجة الى العلم اكثر بالنظر الى غيره فالأقراء اي فان تساؤوا في العلم
فالا حجة بها اي بالامامة اكثرهم قرآن وتجويد للقراءة لانه ركن في الصلوة فالأقراء اي تساؤوا
فيه فاللاحق اشدهم خوفاً من الله واجتنباً من الشبهات قال عليه السلام من صلى خلف
عالم نفي فكأنما صلى خلفي فالأحسن اي تساؤوا فيه فاللاحق اكثرهم سنن لما روي انه عم قال لا ينبغي
ان يتركه فليؤتم كما اكثرهم سنناً فالأحسن خلفاً اي ان تساؤوا فيه فاللاحق احسنهم
بالناس فالأحسن وجهها اي اكثرهم صلوة بالدليل لما روي انه عم قال من كثر صلوة بالدليل حسن
وجهه بالنهار فالأشرف نسباً فالأناطف ثوباً لان في هذه الصفات ثلثة للجماعة وان استتوا
يقرب اولياي الى القوم كذا في معراج الدراية وكره امامة عبد الله لا ينبغي فقلت عليه السلام
واخرى وهو الذي يكن البادية عتيقاً كان او عتيقاً لان الغالب الجاهل وفاسق لانه لا يهتم
لامر دينه واعى لانه لا يتبع النجاسة ولا يهتدي الى القبلة بنفـ ولا يقدر على استيعاب الوعد
غالباً ومبتدع اي صاحب هوى لا يكره صاحبه حتى اذا كفر به لم يجر اصلاً وولد الزنا اذ ليس له بؤنة
فيقلب عليه الجمل وان تقدموا جازع الكراهة لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل نبي وفاجر وكره
تطويل اي الامام الصلوة لقوله عم من أتى قوماً فيصل بهم صلوة أضعفهم فان غيرهم المريض
والكبير وذو الحاجة وكره جماعة النساء ووجدت من أذيلن منهن احد الخطوبين قيام الامام وسط
الصف وهو مكروه او تقدم الامام وهو ايضا مكروه في حق من ولو فعلن لم تقدم الامام بل يبق

وسطره من بعض الشرايين من بعض كالعراة جمع عارفانهم اذا صلوا لم يتقدم امامهم وكمره حضور
الشابة كل جماعة في الصلوة الخمس والجمعة لما فيه من خوف الفتنة وكمره حضور العجز الظاهر في اي
الظهور والعصر والجمعة لان الفتنة يجتنبون في اوقاتها وقطر شبقهم قد يكلمهم على رغبة العجايز
وفي العجز والعشاء ينامون وفي المغرب بالطعام مشغولون وفي صلوة الجبابة لا يتكلمة متسعة
فيمكنها الاعتزال عن الرجال فلا يكبره في الكفاية الفتوى اليوم على الكراهة في كل الصلوة لظهور الفاسد
ويقف الواحد عن يمينه أي يمين الامام لانه عم صلى بابين عباس رضي فاقامه عن يمينه ولا يتأخر
عن الامام في ظاهر الرواية وعن حمادة بن عيسى عن عقيب الامام وان كان المتقدم أطول فوقع
سجوده امام الامام لم يفرقة لان العبرة بوضع الوقوف لا مكان السجود وان صلى في يساره او خلفه جاز
واساء فيهما في الاصح في الفقه السنة ويقف الماشان خلفه لانه عم فعل كذا كذا يقتدى متوضن يتم
لان التيم طهارة مطلقة عندنا كالوضوء ولهذا لا يتقدم بقدر الحاجة ويقف غاسل يمسح بالاناء
ما منع سرية الحدث الى القوم وما حجب بالحقين بغير المسح وقايم بقا عدا لانه عم صلى اخر صلوة قائل
والقوم خلفه قيام وموم بموم كسواينهما في الحال الا ان يوصى الموم قاعدا والامام مضطجعا متنفلا
بمفترض لان الحاجة في حق الاصل الصلوة وهو موجود في حق الامام فيتحقق البناء وبمتنفل كذا
في حال وحالف كالف يقف خلف رجلان كل منهما ان يصلي ركعتين فاقته احدهما بالآخر مع كافتاء
المتنفل بالمتنفل وحالف بناذير يعني نذر رجل ان يصلي ركعتين وآخر خلفه بالثبته لاصليتين ركعتين
واقته الى الف بالناذير جاز لانه كافتاء المتنفل بالمفترض لا يحكم في لا يقتدى ناذر جاز لانه كافتاء
المفترض بالمتنفل لاناذير بناذير يعني نذر رجل ان يصلي ركعتين وآخر كذا كذا فاقته احدهما بالآخر لا
يجوز لان كل منهما كمفترض فرضا اخر الا ان ينوي تلك المنذورة بان نذر رجل ان يصلي ركعتين
وقال اخر انه على ان اصل تلك المنذورة ثم اقتدى احدهما بالآخر جاز لوجود الاشتراك ولا رجل بامرة
او صبي اما المرأة فلقول الله عليه وسلم اخرهن من حيث اخرهن الله فلا يجوز تقديمها واما الصبي
فلانه متنفل فلا يجوز اقتداء المفترض به ولا طاهر بمفترض ولا قارئ بأي ولا لا يبرهن بغير موم بموم

الصلوة

منه في حق من لا يقرأ في الصلاة

ولا مفترض

ولا مفترض متنفلا لان في كل منهما بناء القوي على الضعيف وهذا يجوز وبمفترض فرض آخر لا تنافي الاشتراك
ولا مفترض بعد الوقت فيما يتغير بالسفر كالظهور والعصر والعشاء سواء كانت تحريمه المقيم ايضا
بعد الوقت او كانت في الوقت فخرج الوقت فاقته المسافر بخلاف ما اذا كان تحريمها في الوقت
فخرج وبها في الصلوة او كانت الصلوة مما لا يتغير كالغز والمغرب فانه يصح وانما لم ينع فيما ذكر لان
فيه بناء الفرض على غير الفرض حكم اما في القعدة ان اقتدى به في الشفع الاول اذ القعدة فرض
عليه لا على الامام او في حق القراءة لواقته به في الشفع الثاني فان القراءة في فعل على الامام
فرض على المتقدم بل في الوقت اي يقتدى المسافر بالمقيم فيما يتغير في الوقت لا في حالهما في الاخر فرض
والمتنفل اذ يجب على المسافر تكميل الصلاة الرابعة حال الاقامة بالمقيم لانه بمنزلة نية الاقامة لانه يصير مقبلا
من حق هذه الصلوة تبعا لامامه فلم يلزم اقتداء المفترض بصغير المفترض في حق القعدة الاولى وفي
حق القراءة في الاخيرين اذا القراءة فرض في ركعتي النفل كسائر الركعات لانه زيادة تحقيق في باب صلوة المسافر
ان شاء الله تعالى ان امامه محدث اعدا فاقته في امام ثم ظهر ان امامه محدث اعدا المتنفل صلوة
لقوله عم اتمار جل صلى يقوم ثم تذكر جانا بنية اعدا واعدوا اقتدى اي وقارئ باي او تخلف
اميا في الاخيرين فسدت صلواتهم اما صلوة القارئ فلانه نكر القراءة مع القدرة عليها واما
صلوة الاتيين فلانهما لما رغبا في الجنازة وجب ان يقتديا بالقارئ ليكون قراءتهما قرا
القراءة التعديرية مع القدرة عليها ولو تخلف القارئ اميا في الاخيرين فسدت لكل لان القراءة
وجبت في كل الصلوة تحقيقا او تقدير او لم توجه خص الاخيرين بالذكر لرفع توهم ان يصلي الاخر
في الاخيرين كالتخلف لعدم وجوب القراءة فيها وبصرف الرجال خلف الامام لقوله لم يلزم منكم
اولوا الاحكام والنهي اي ليقر مني بالالفون فالصبي فالحائض فيفتح الحائض جمع الحائضات كالحائض
جمع الجنات قدم الصبي لتحضرهم في الذكورة فالنساء اجازته قدر كبره اعلم ان يكون حي اذ المرأة
مفسدة للصلوة مشروطة بامور الاول المكث في مكان الحيا اذ قد راد اركب حتى لا يفسد
مادونه استكون الحي اذية مشهورة بان كانت ضمنية فابله للجمع هو الصحيح والمراد كونها من

فيها

اهل الشهادة في الجبل حتى لو كانت مجنونة او صغيرة لا تشترط الاغتسال ولو كانت عرجا او مجنونة
تفترع عنها الطبع نفس الثالث كون صلواتها ذات ركوع وسجود وان كانا متصلين بالايام
حتى ان المجازاة في صلوة الجنادة لا تغتسل الرابع كون الصلوة مشتركة بينهما مأدبة بان
يكون احدهما اماما للآخر فيما يؤدبانه او يكون لهما امام فيما يؤدبانه فيشمل الشكر بين الامام
والمأموم وبين المأمومين ثم ان شترهما في الصلوة قد يكون حقيقة كما في المدرك وقد يكون
كلما كما في الآحق فانه فيما يقضى كانه خلف الامام كما سباني وايضا انه اعم من الاداء والقضاء
والغرض وغيرنا كصلوة العيد والسر اوج والوتر في رمضان فان المجازاة في جميع ذلك مفيدة
كونها في مكان واحد بلا حائل لانه في المجازاة وادناه قدر مؤخره الرجل لان ادنى الاحوال
فقد ادناه به وعظمت كلفه الا يصعب والفرجة تقوم مقام الحائل ولهذا لم يؤدبانه بالركعة وادناه
قد ما يقوم فيه الرجل كذا قال الربيع السادس كون جهتهما متحدة حتى لو اختلفت لا تغتسل ولا
اختل الجبهة الا في جوف الكعبة او في ليلة مظلمة وصلى كل من بالبحر كذا قال السروجي في الفتا
في باب الصلوة في الكعبة السابع ان ينوي امامتها او امامة النساء وقت الشروع لا بعد
ثم ان المجازاة لا تجب كونها ببعضها قال ابو علي النخعي حدة المجازاة ان يجازي عضو منها عضو
منه حتى لو كانت المرأة على الظلة والرجل يخطاها اسفل منها ان كان يجازي الرجل شيئا
منها تفصلته وقال الربيع المصنف في المجازاة الساق والكعب على الصحيح وبعضهم اعتبر
القدم اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله مشتهرة فاعل حادثة اي حادثة مشتهرة بجل مقدار
ما يؤدى فيه ركن من اركان الصلوة ولو كانت تلك المجازاة بعضها واحد فيكون قوله قد ذكرنا
الشرط الاول وقوله مشتهرة ولو محرمه بان تكون اخت او ابنة او نحو ذلك اشارة الى الشرط الثاني
وقوله صلواتها الكاملة اشارة الى الثالث وقوله المشتركة تأدية اشارة الى الشرط الرابع
ولم يقل ادائها لانه يتوهم مقابل القضاء وقوله في مكان بلا حائل متعلق بقوله حادثة وانشارة
الشرط الخامس وقوله واحد جهتهما اشارة الى الشرط السادس وقوله فسد صلواته جزاء

الفرجة
كذلك
وودوار
بالق

لغول

لغول لو حاذته وقوله ان نوى امامتها والافسد صلواتها الى الشرط السابع قوم صلواتها على ظهر
ظلة في المسجد وحشيتهم نساء او طريق لم يجز صلواتهم لان الطريق وصف السلام
من الاقدار كذا في الثانية ولو جازهم من تحتهم نساء جازت صلوة من كان على الظلة
ليس بينهم وبين الامام نساء فلا مجازاة ههنا بمكان الحائل فلا تغتسل صلواتهم كرجل
وامرأة صلياً صلوة واحدة وبينهما حائط المصلي على فوق المسجد وجد في صحته
كراهه والا فلا يمنع الاقدار الطريق الواسع بين الامام والمقدي وهو الذي يجري فيه
النجاسة واللاوقار والنهر الكبير هو الذي يجري فيه الزور في المسجد حال من الطريق والنهر
لا يلا يمنع الاقدار الواسع فيه المسجد كذا في الثانية وقيل يمنع الاقدار ايضا
يمكن الاصطفاق فيه حال كونه في الصحراء وقيل يمنع الاقدار فرجة قدر ثلاثة اذرع في الصحراء
الجبانة عند صلوة العيد كما مسجد القاضى خان اوصلى بان من صلوة العيد في الجبانة
جازت صلواتهم وان كانوا بين الصفوف فضاء او الشارع لان الجبانة عند اداء الصلوة
لها حكم المسجد الحائل بينهما اي الامام والمقدي لو كان بحيث يشبهه بآي يشبه حال الامام
يمنع اي الاقدار والآي وان لم يشبه فلا يمنع الا ان يختلف المكان قال قاضى خان ان قام
على الدار الذي يكون بين داره وبين المسجد ولا يشبه عليه حال الامام يصح الاقدار وان قام على
سطح داره وداره متصل بالمسجد لا يصح الاقدار بالمسجد وان كان لا يشبه عليه حال الامام لان
بين المسجد وبين سطح داره كثر المتخلف فصار المكان مختلفا اما في البيت مع المسجد لم يتخلر
الا لابط ولم يتخلر المكان وعند اتى المكان يصح الاقدار الا اذا اشبه عليه حال الامام فقال ايضا
الامام اذا فرغ من الصلوة يستحب ان يتحول الى بين القبلة وبين القبلة ما يكون خاليا
المتقبل ويسار القبلة ما يكون خاليا بين المتقبل وبين مباحث الاقدار المدرك
في الاصطلاح من صلى الكعبة مع الامام والمسبق من سبقه الامام بها اي بالركعة كلها
بان ادرك الامام بعد رفع من الركعة الاخيرة او في الشهادتين وبعضها بان ادركه بعد الركعة الاولى

اشارة

اللاوقار هو وقار
في النهر كركبة
الزور في كل صيف

منه الشائبة او الثانية او الثالثة في الركعة واللاحق من فائدها اي كل ركعة او بعضها بعد الاقامة
بان ادرك الامام في الركعة الاولى فسبقت له الركعة فذهب وتوضا وجاء بعد فراغ الامام فشرع يصلي الاربع
بالتمام او بسبقت له الركعة او ركعتين او ثلثا فشرع يصلي ما فات وسباني بيان حكمه المسبوق
فيما يقضي له جهتان جهة الانفراد حقيقة فان ما يصلي ليحس التمام مع الامام وجهة الاقامة صورة
حيث بني تحريمه على تحريمه الامام بالنظر الى الجهة الاولى كان كالمنفرد حتى ينشئ اي ياتي بالشاء
اذا قام الى قضاء مكسب به اذا ادرك الامام في الركعة التي يجزئها ويتعذر ويقرأ ويفسد ما يقضي
بترك الركعة الا بالحاجة وبغيره الى الاربع ما يقضي به الاقامة ويلزمه السجدة بالسهو في اي فيما
يقضي وكل ذلك من احكام المنفرد بالنظر الى الجهة الثانية كان كالمقصد حتى لا يؤتم اي لا يجوز الاقله
به لانه بان في حق التحريم بطل المنفرد وان صلح للتحليل اي بان يجعله امامه خليفة له اذا احتج ويقطع
تكبير الافتتاح تحريمه اي لو كبر ناويا يستينا في صلوة وقطعا يصير مستانفا وقاطعا لكل المنفرد
ويلزمه السجدة بسهو امامه يعني لوقام الى قضاء مكسب به وعلى الامام سجدة تاسروا فليد ان
يعود ولو لم يعد كان عليه ان يسجد آخر صلوة بخلاف المنفرد حيث لا يلزمه السجدة بسهوة وان لم يحضر
المسبوق في سهوه اي سهو امامه وياتي المسبوق في تكبير التثنية بخلاف المنفرد واللاحق ان لا يثبت
بل هو كانه خلف الامام حتى لا يتغير فرضه في الاقامة ولا ياتي بقراءة القرآن ولا سهواى سجدة سهو
اذا سهوا ولا بما كثره اي لا ياتي بما كثره امامه بالسهو ويفسد ما يقضي بالحاجة وعلم بخطا القبلة
امامه وكل ذلك من احكام المقصد المسبوق يقضي اول صلوة في حق الركعة واخرها في حق الشاهد حتى
لو ادرك ركعة من المغرب مع الامام قضى بعده ركعتين وفصل بقعدة للركعة بقضى ركعة فكانه صلى
ركعتين بالنظر الى الشاهد وقراء في كل من الركعتين الفاتحة وسورة لان ما يقضي كانه اول صلوة ولو
ترك الركعة في احداهما ففسدت صلوة ولو ادركها اي ركعة من ذوات الاربع صلى ركعة اخرى وقراء
اي الفاتحة وسورة وشاهد لانه كان صلى ركعتين بالنظر الى الشاهد صلى ركعة اخرى وقراء اي
الفاتحة وسورة لان ما يقضي اول صلوة بالنظر الى الركعة ولا يشهد لان ما يقضي اخر صلوة بالنظر الى

الشاهد وخبره الثالث بين الركعة والركعة والافضل القراءة **باب في صلاة الصلوة امام مسبوق غير متبع**
للبن والابن من هذا القيد لان المطلق كما في اكثر النسخ غير صحيح كما سيظهر وتوأي ولو كان سبق
للشاهد بعد الشاهد قبل السلام اذ لم يتم صلوة لما عرفت ان الخروج بنفسه فرض عند اي لم يوجد
يستخلف خبر لقول امام اي يجب تخلافا اذ خلوا مكان الامام عن الامام بنفسه صلوة المقصد حتى لو
الامام فلم يقدم احد حتى خرج من المسجد ففسدت صلوة القوم كذا في الكافي صورة الاختلاف ان يتأخر عن
تخروجا واضعا يده على انفه يوم لم يغف فيقطع عنه الظنون ويقدم من الصف الذي يليه بالكلية
ولو حكم بطلت صلواتهم وله ان يستخلف ما لم يجاوز الصف وفي الصحاح وما لم يخرج من المسجد فليد
لم يستخلف حتى جاوز هذا الحد بطلت صلوة القوم وفي صلوة الامام رويان كما اذا حضر الامام عن
القراءة اي قبل ان يقرأ ما يجوز به الصلوة فانه يستخلفه ايضا عنده خلافا لما لو قرأ ذلك القدر لم
يجز الاختلاف بل خلافا لعدم الاحتياج اليه فيوضا الامام وينبغي باقية ما مضى ويتم صلوة ثم
اي مكان التوضي ويعود الى مكانه ان فرغ امامه اي الذي استخلفه متصل بقوله يتم ثم اوجود
كالمنفرد فانه ايضا يخير بين التمام ثم والهود ووجه التحسين في الاول فلكه المشي في ان
اداء الصلوة في مكان واحد فيجوز رايانها والا اي وان لم يفرغ امامه عاد الى مكانه قطعا
كذا اي كالا امام المقصد اذ سبقه حدث والافضل للمنفرد ومقتد فرغ امامه الاستيناف ليكون
ابعد عن شبهة الخلاف فيتحقق الاداء بلا خلل وينبغي الامام والمقصد احراز الفضيلة للبيعة
ولو استخلف الامام مسبوقا جاز لوجود المشاركة في التحريم والا في له ان يقدم مدير كالاتي
اقر على تمام صلوة وينبغي لهذا المسبوق ان لا يتقدم لعجزه عن التسليم ولو تقدم اتم صلوة
الامام او لا بان ابتداء من حيث انتهى اليه الامام لقيامه مقامه وانتهى الى السلام قدم مركزا
ليسلم بهم وحينئذها المسبوق صلوة الامام بان فقد قدر الشاهد بغيره اي المسبوق والمراد
صلوة المنا في الصلوة كالقراءة والكلام وكجهما ويضرب الامام الاول فيوجد اثنا صلواتهما
الا عند فرغ اي الامام الاول بان توضا وادرك خليفة بحيث لم يسبقه شيء واتم صلوة خلف

خليفة لا تقوم الا بغير المنا في القوم اذ قد تمت صلواتهم وان لم يسبقوا الامام الاول حدث وتعددت
 الشبهة فتمنع او احدث عند فساد صلوة المسبوق لوجود المنا في خلاها وان تكلم او خرج من
 المسجد لا اي لفساد صلوة المسبوق لان التفرقة مفقودة للجزء الذي يتلوا فيه من صلوة الامام نفسه
 مثل من صلوة المقتدى الا ان الامام لا يحتاج الى البناء والمسبوق يحتاج اليه والمبنى على الفاء
 فاسد بخلاف الكلام لانه في معنى السلام فاية منه لا مانع ولهذا لا يفوت به شرط الصلوة وهو
 الطهارة فاذا صادف جزاء لم يفسد في غير ذلك حتى المسبوق ولكنه يقطع في آوانه لا في غير آوانه و
 الكلام في معناه من حيث انه لا يبطل شرط الصلوة وهو الطهارة بخلاف التفرقة ولدت العذر وكذا
 الخروج من المسجد قاطع لا مفرد وما نفعه اي مانع البناء لحدث العذر والجنون والاعذار والامتناء
 بالاحتلام بان نام في صلوة فاما لا ينقض وضوءه فاحتمل او غيره كذكر أو تسن شهوة كذا في
 الظهيرة والعرقمة واصابة بول كثير جاوز قدر الدرهم وسيلان شحبة وظهور العورة في الاستنجاء
 الا ان يضطر كذا المرأة اي عورتها في الاستنجاء يمنع البناء الا ان يضطر ايضا والقراءة ذاهبا
 وجائنا قيل لو قرأ ذاهبا تنف وائتيا لا وقيل بالعكس الصحيح الفساد فيهما لانه في الاول ادى كذا
 مع الحدث وفي الثاني مع المشي بخلاف السجود والتمهيد في الاصح اذ ليس فيهما اركان وطلب الماء
 بالاشارة عطف على الحدث العمد والقراءة وشراؤه بالتعاطي قيد بظهور فساد الصلوة
 بصريح الابحاث والقبول والمكث قد راد اركان بعد سبق الحدث الا اذا كان اي الحدث والمكث
 نائما اي في حال نوم الحدث فان ذلك لا يمنع البناء والخروج من المسجد وتجاوز الصفوف في غيره
 كالخروج بعد ما ظن انه حدث ثم ظهر ظهره ولو عمل عمدا بعد التشهد منا في الصلوة تمت الصلوة
 لوجود الخروج بصنفه ولو وجد منا في الصلوة بعده بلا صنفه بطلت الصلوة لوجود المنا في قبل
 تمامها خلافا لهما فبطلت الصلوة بعدة المنيتم في الصلوة على استعمال الماء ودروية اي
 وتبطل ايضا بروية المتوضي المقتدى بالمنيتم الماء قال في الكنتز وبطلت ان دأى منيتم ماء قال
 الزيلعي الملو بالروية القدرة على الاستعمال حتى لو آراه ولم يقدر على استعماله لا يبطل ولو قدر بلا روية

بطلت

بطلت فذا الامر على القدرة لما غير تقييده بالمنيتم لبطلت الصلوة عند روية الماء غير مفيدة
 لو كان متوضي يصلي خلف منيتم قرأ المقتدى الماء بطلت صلوة لعله ان الامام قادر على
 الماء باخباره وصلوة الامام تامة لعدم قدرته ولهذا غيرت تلك العبارة الى ما سري وبنبر
 المسح خلفه بعمل سريان كان واسعا لا يحتاج الى المصاحبة في النزوع وان كان النزوع بفعل
 عفيف تمت صلوة لوجود الخروج بصنفه ومضى مدة مسي ان وجد الماء وقيل مطلقا وتعلم الا ان
 آية اي تذكره او حفظه بالسمع من غيره بلا استئصال التعلم والا تمت صلوة لوجود الخروج بصنفه
 وقع في المتن المشهورة لفظ سورة مكان آية ولا يستقيم الا على قولها ونيل القاري ثوبا يجوز فيه
 الصلوة وقدرة المومي على الاركان فان آخر صلوة فوكي فلا يجوز بناؤه على الضعيف وذكر
 فاية عليه وهو صاحب الترتيب وكذا اذا كانت فاية على الامام فتذكرها المؤتم بطلت صلوة
 المؤتم وحده كذا قال الزيلعي وتقديم القاري امتيا وطلوع الشمس في الجوف ودخول وقت العصر في الجمعة
 وزوال عذر المعذور وسقوط الجيرة عن برء وجدان المصلي بالنجس ما يزيله ودخول الوقت
 المكروه على مصلي القضاء وعدم ستر الجارية عورتها اذا كانت تصلي بغير ثياب فاعتقت
 فان هذه الاشياء مفردة للصلوة بلا صنفه عنده خلافا لهما وهو مبني على ان الخروج بصنفه
 فرض عنده لا عندهما كما مر ذكره او سجد فحدث او ذكر سجدة فسجدا فان بني اعدا ما حدث
 فيه قطعاً وما ذكر فيه ندباً يعني ان من حدث في ركوع او سجدة وتوضاء وبني فلا بد ان يعيد
 والسجود الذي حدث فيه لان اتمام الكركن انما هو بالانتقال وهو مع الحدث لا يتحقق فلا بد من
 الاعادة ولو كان اماما فقدم غيره وامم المقدم على الركوع والسجود لا مكان الا تمام بالاستدانة
 وان تذكر في ركوعه وسجوده انه ترك سجدة في الركعة الاولى فقتضانا لا يجب عليه اعادة الركوع
 والسجود لكن ان اعاد يكون مندوبا لتقع الصلوة مرتبة بقدر الامكان ام واحدا فحدث
 الامام فلو كان المقتدى رجلا فامام اي فذلك المقتدى امام بلا اية اي متعين في لاف
 الاول وان لم ينو لما فيه من صيانة الصلوة كما مر في اول الباب وتبين الامام لقطع المراجعة

ما يكون المقدم على غيره في الصلاة الى اعادة
 ما حدث الامام فيه بالركوع والسجود لا مكان الا تمام بالاستدانة
 الامام لا يملك المقدم فامامه ان تمام

عند الكثرة ولا يخرج منها ويتم الاصل صلوته مقدية كما اذا اختلف حقيقة والاي وان لم يكن ذلك
 الواحد رجلا بل صبي او امرأة او خنثى فسد صلوته في رواية لا تخلافه من لا يصلح للامامة وقيل
 لا تغاير بوجوده من الاختلاف قصدوا كذا الحكم فيما اذا كان ذلك الواحد اميا او مستغلا خلف المقترض
 ومقيم خلف المسافر في القضاء اخذ رعا في مكث الى انقطاع ثم نوضا وبني لا يجزئ الاكتفاء
باب ما في الصلوة وما يكره فيها في باب ما في الصلوة وما يكره فيها من غير ما لا بد من
 الاذكار في غير العزيم كذا وفي العمد كما وردة لم يقيده بالعدالة ليس من الاذكار بل هو كلام
 وتخطي وبقي الكلام مطلقا اي سواء كان عند الوضوء او نسيانا او قليلا او كثيرا والدعاء بما
 يشبه كلامنا هو اللهم البسني ثوبا كذا اللهم زدني فلانة وعند الشافعي لا يفسد والاثنين وهو ان
 يقول له في الكافي عن ابي سنان آه لا يفسد سواء كان من وجع او من ذكر حنة او نار والتأوه وهو
 ان يقول آوه نفسه فيها في التناثر خاتمة مسلم عن محمد بن سلمة عن ذلك فقال لا يقطع وفي
 الغياثية قالوا لا اخذ بهذا الحاشي للفتوى لانه مما يثبت في المرض اذا اشتد مرضه والتأفف هو
 ان يقول آي وبكاء بصوت لوجه او مصيبة لا تذكر الجنة والنار لان الاثنين وكفه اذا كان من
 ذكرها صا كانه يقول اللهم اني اسألك الجنة واعوذ بك من النار ولو صرح به نفسه كذا في الكافي وتخرج بلا
 عذر بان لم يكن مدفوعا اليه اي مضطرا بل كان تخشى الصلوة ان ظهر به حرف نحو اخ بالفتح او بالضم
 عند ابي ج ومحمد وان كان مضطرا لاجتماع البراء في حلقه لا تقف كالعطاس فانه لا يقطع وان
 حصل كحل لانه مدفوع اليه طبعا واما الجشاء فان حصل به حرف نحو اخ بالفتح او بالضم ولم يكن
 مدفوعا اليه يقطع عندها وان كان مدفوعا اليه لا يقطع كذا في الكافي وتسمية العطاس بالسن
 والشين والافصح وهو ان يقول يرحمك الله وجه افساده انه من كلام الناس في يقع به التحليل
 بينهم ولو قال العطاس السامع الحمد لله لا تقف لانه ليس جوازا عرفا ولو قال العطاس لنفسه
 يرحمك الله لا تقف لانه بمنزلة قوله يرحمك الله وبه لا تقف كذا في الظاهرية وجواز تسمية العطاس بالسن
 بان يقول اتالله واتا اليه راجعون وسار بالحمد لله بان يقول الحمد لله وعجب بالسبح لله بان
 بان قال قدم جيبك

سواء

في حديثه في الصلاة
 في حديثه في الصلاة
 في حديثه في الصلاة
 في حديثه في الصلاة

سبح الله والحمد لله بان يقول لا اله الا الله ذكره الجواز لانه لو لم يرد بالتحديد وكفه الجواز بل اعلامه بانه
 في الصلوة جاز صلوته اتفاقا وقبده بالتحديد وكفه لان الجواز بما ليس بشئ مفسد اتفاقا
 وفي رواية من مصحف لانه يتلقت من المصحف فاشبه التلقين من غيره وفيه على غيره
 امامه لانه تعليم وتعلم وكان من كلام الناس قوله على غير امامه يشترط للمقتدي على المقتدي
 وعلى غيره المصلي وعلى المصلي وحده وفيه الامام والمنفرد على اي شخص كان وكل ذلك فسد
 الا اذا قصد به التلاوة دون الفتح نظيره ما لو قيل له ما يكره فقال الخيل والبغال والحمير
 تفسد صلوته ان اراد به جوابا والا فلا وان فتح على امامه لا تغتصب حسنا وقبلا ان قرأ قدر
 ما يجوز به الصلوة تغل لانه لا ضرورة اليه وقيل ان انتقل الى اية اخرى ففتح عليه نفسه صلوته
 الفتح وكذا صلوته الامام ان اخذ بقوله لعدم الحاجة اليه ويشفي للمقتدي ان لا يعجل بالفتح
 اذ ربما يتذكر الامام فيكون التلقين بلا حاجة وللإمام ان لا يلجأهم اليه بل يترك اذا قرأ
 قدر الغرض والا انتقل الى اية اخرى واكمل وشربه لانهما بيان الصلوة ولا فرق بين العبد
 والنبي لان حالة الصلوة مذكورة هذا اذا لم يكن بين كونه مأكولا اما اذا كان قاتلا
 لا تغتصب صلوته كالمسكين وسجوده على تحس وعن ابي سنان السجدة لا الصلوة حتى لو اعداها
 على موضع طاهر صح لان ادائها على النجاسة كالعدم لهما ان الصلوة لا تخبرني فاذا فسدها
 فسدها بخلاف وضع يديه وركبتيه عليه فان صلوته تجوز لان وضعهما عليه كثر الوضع وترك
 وضعهما لا يمنع الجواز بخلاف الوجه فان ترك وضع يمينه واداه ركن او مكانه بكشف عورة
 او نجاسة لو انكشف عورته في الصلوة فسدت بالابتن جاز صلوته اجماعا لان الكثرة في الكثرة
 في الزمان اليسير كالانكشاف اليسير الزمان الكثير وهذا لا يمنع فكذا هذا فان ادى ركنا مع
 الانكشاف او مكث بقدر ما يتمكن فيه من ادائه ركن فسد وكذا لو قام على موضع خيل او اصاب ثوبه نجاسة
 اكثر من قدر الدرهم او وقع في صف النساء للزحمة فاذا ادى او مكث فسدت عند ابي سنان وعند محمد
 لا يفسد كشف العورة وملاحظة النجاسة بالمكن ما لم يؤده اي الركن يعني انه لا يفسد قدر اداء الركن

اصلا

سواء

بحقيقة ادائه واخلاقه من خارج المسجد يعني اذا كان المسجد مكان من القوم والصفوف مستقلة
 بهم خارج المسجد فسبق الامام حدث فخرج من المسجد وتختلف رجلا من خارج المسجد صلاة
 الكل بما رآه فلو كان الامام عنده الصلوة لكنه مادام في المسجد لم يكن مكانه و
 عند محمد لا يفسد لان لموضع الصفوف حكم المسجد كما في الصحراء ولا يفسد الا في خلاف
 الامام امرأة وقد سبق حدث وخلفه رجال ونساء ففسد صلوته وصلوة القوم لا يستفاد به بخلاف ما من
 لا يصلح خليفة له ففسد صلوته وفساد ما تنفصله صلوته القوم وكل عمل كثير اختلف في تفسيره وعادة
 المشايخ على انه ما يعلم ناظرة ان عاملا غير هذين وقيل ما يستكنه المصلي قال الامام الشريفي
 هذا اقرب الى ما ذهب اليه فان رايه التفويض الى راي المبطل به وقبل ما يحتاج الى اليدين لا نظره
 عطف على قرأته الى مكتوب وفيه قرأنا كان او غيره او اكل ما بين اسنانه فانه لا يفسد لانه تبع
 لربه ولهذا لا تفسد صلوته واذا كان اكثر منه تفكر في النهاية او مروا في الصحراء بموضع
 سجوده تكلموا في الموضع الذي يكبره المرو فيه والصح ان موضع صلوة في الصحراء وهو من قدر
 الى موضع سجوده فانه لا يفسد الصلوة وان اتم المار وبغير المصلي امامه فيه اي الصحرا المسترة
 ان طعن المروز ويدفعه اي المروز بالاشارة او السبج لانهما تحترزا عن العمل الكثير ان عدنا
 الى المسترة متصل بقوله ويدفعه او ممر بينهما الى المصلي والمسترة ان وجدت وكفى للجماعة مسترة
 الامام وان اتم المار في المسجد الصغير بالمروزيين يد يد مطلقا اي سواء كان ما بينهما من قدر الصغير
 او اكثر بل احاي بينهما والمسجد الكبير كالصغير وقيل كالصحراء لما فرغ من بيان ما يفسد
 وما لا يفسد شرع في بيان ما يكبره فيها وما لا يكبره فقال ذكره تشاؤبه لانه من التكامل
 والامتلاء فان غلبه فيلكن ما استطاع وان زاد وضع يده او كتمه على فيه وتمطية لانه ايضا
 من الكسل وتغيض عينه للنهي عنك ثوبه اي رفع ثوبه من بين يديه اذا اراد السجود فانه
 نوع تجبر وسد له وهو ان يجعل ثوبه على راسه وتغيبه ثم يبرز اطرافه من جوانبه فانه تشبه
 باهل الكتاب وعنه اي لعنه اي بنو به ومبذنه لانه خارج الصلوة منتهى عن فاطمته فيها

في سجود الامام
 في سجود الامام
 في سجود الامام

وعن شعرة للنهي عنه وهو ان يجمع شعرة على ثامنه ويشده بخيط او صمغ لينبذ وفرقه اصابعه
 للنهي عنه ايضا والتفاته بان يكون عنقه لا حاجة للنهي عنه ايضا فلو نظر مؤخر عن يمينه ويساره
 من غير ان يلقى عنقه او يلقى حاجته لا يكبره ولو حول صدره عن القبلة ففسد صلوته
 ورفع بصره الى السماء للنهي عنه ايضا واقفاؤه للنهي عنه ايضا وهو ان يقف على البيت ويصوب
 ركبته ويضع يديه على الارض فانه يشبه اقهاء الكلب او فتر يش ذراعيه للنهي عنه ايضا وترقبه
 لان فيه ترك سنة القعود للتشهد بلا عذر فلو كان بعذر لم يكبره وتحرره للنهي عنه ايضا
 وهو وضع اليد على الخاصرة وقبيل الحص الامرة اي وكبره قلب الحص ليتمكن من السجود الا
 ان يقلب مرة للنهي عنه ايضا والمرحضة في المرة قال عليه السلام يا ابا ذر مرة او ذر
 وعدا الا يجمع اية والتسبيح باليد للنهي عنه ايضا فلو كان بها فلا يكبره عدما بالقلب ولا
 باليد خارج الصلوة وقيام الامام في المحراب او على دكان او الارض وحده هذا فيه للصور
 المذكورة يعني يكبره قيام الامام في المحراب وحده لانه تشبه باهل الكنائس لا قيامه في الخارج
 وسجوده فيه لانه تشبه سبب الكبرية وكذا يكبره قيامه على دكان وحده والقوم على الارض للنهي
 عنه وللتشبه وكذا سبب اللعنة لانه يشبه اختلاف المكانين فكان تشبها ولان فيه اذراء بالامام
 ثم قدر الارتفاع قامة ولا يكمن بما ذكره الطحاوي ورواية عن ابي س وقيل مقدار
 ذراع وعليه الاعتماد وان كان مع الامام بعض القوم لا يكبره في الصحيح لانه في المعنى
 الموجب للكبرية والقيام خلفه في اي في ذلك الصف فرجة للنهي عنه والتوسل فيه
 نصا وبه لانه يشبه حامل الصنم وان يكون بين يديه يتوز او كانوا في ثوبه تار تشبه به
 المجوسي لانهم يعبدون الحجر او يكون فوق راسه او خلفه او بين يديه او تحذاه صورة حديث
 جبرائيل عليه السلام لانه خربيت فيه كلب صورة واشتد كبره ان يكون امام المصلي ثم
 فوق راسه ثم على يمينه ثم على يساره ثم خلفه وفي الغاية ان كان التمثال في مؤخر الظهر لا
 يكبره لانه لا يشبه عبادة وفي الجامع الصغير اطلق الكبرية الا ان يكون صغيرا او مقطوعا

وسبق في سجود الامام
 في سجود الامام
 في سجود الامام

المجوس

الرأس أو غير ذي روح فإنها إذا كانت كذلك لا تعبد فلا يكبره وصلوته جارية رأسه للثبوت وعدم المبالاة
 للثبوت لئلا يحوط لو كان له كبره وصلوته ووجوده في الأجناس أي البول والفايط وهو جملته حالته
 أي صلوته حال مدافعة لها والبرق للثبوت عنه وصلوته في ثياب بيضاء وهي ثياب البيت ولا
 يخرج بها إلى الكاظم وسبح جبهته من التراب الذي عنه أيضا لا إلى الكبره وقتل حية أو عقرب في الصلوة
 حديث ابن هريرة رضي الله عنه أنه عليه السلام أمر بقتل الماسودين في الصلوة لليلة والعقرب ثم قيل إنما
 يقتل إذا تمكن من قتلها بفعل سيرة كالعقرب وأما إذا احتج إلى المعالجة والمشقة فذكر
 في الميسرة أنه لا تفصيل فيه لأنه رخصته كالمشي في الخشب والاستسقاء من البرق والصلوة التي ظهر
 قاعدتها تحت وقيل كبره والصحيح ما ذكرنا لما روي أنه عم إذا أراد أن يصلي في العجاء أمره بغيره أن يجلس
 بين يديه ويصلي إلى مصحف أو سيف حلقين لأنهما لا يعبدان والكراهية باعتبارها وإن قال بعض
 بكلمتهما أو إلى سراج لأن الجوس لا يعبد إلا الله بل الجوس أو على باب فيه تصاوير لانه أمانة وخفية للصورة
 وليس بتعظيم إن لم يسجد عليها أي على الصورة بأن كانت في موضع جلوسه وقيامه فإن السجود عليها
 شبهة بعدة الاوثان كذا لفظ كذا هي هنا كالفصل في عبارة الكثرة ووجه الفصل بين الكلامين
 أن الكثرة متعلقة بالصلوة بكبره الوطني والبول والتخلي إلى التفوط فوق مسجد لانه ينافي احترامه
 لأن سطح المسجد حتى لو قام عليه مقدرا لا يمازج ولو قصد إليه المتكبر لم يفسد اعتكافه ولم يجل
 للحائض واللبث الوقوف عليه لا فوق بيت في مسجد والمراد ما أعيد للصلوة في البيت بأن كان له
 محراب لانه ليس مسجد حتى جاز به فلو لم يكن له حرمة المساجد كذا في الكافي وكبره غلق باب لانه
 مهمل المسلمين فلا يصح منعه عنهم قالوا هذا في زمانهم وفي زماننا لا بأس فيه بخبره والصلوة
 إذا لا يؤمن على مناع المسجد لا إلى الكبره تزيينه بالجص والساج هو خشب مقوم يجلب من
 الهند وماء الذهب بماله أي مال الباني وأما المتول فجمع فيه ما رتبته به إذا فصل ذلك
 من مال الوقف فقرأ بعد الفاتحة من وسط السورة لا يكبره وقيل بكبره قراءة خاتمة السورة
 في ركعتين وكذا خاتمة سورة في ركعة أو سورتين في ركعتين وقيل لا يكبره فيها جمع بين سور

هذا هو الوجه الصحيح في الصلاة

في ركعة

في ركعة لا يكبره وقيل بكبره وكثر سورة في الركعتين بكبره الآتي النفل وينبغي أن لا يفصل بين
 الركعتين بسورة أو سورتين وإنما يفصل سور كذا في القنية قراءة في الركعة الأولى المقفولة
 قال بعضهم بقراءة في الثانية بغائنه وشئ من البقرة وقال بعضهم بعيد قبل أعوذ برب الناس
 في الثانية كذا في الثانية قراءة في الأولى قبل أعوذ برب الناس قراءة في الثانية أيضا أو بعض
 السورة في كل ركعة قيل بكبره وقيل لا وهو الصحيح قراءة سورة فقرأ في الثانية سورة فوقها بكبره
 والآية كالسورة كذا في مجمع الفتاوى سقطت قلنسوة أو عمامة في الصلوة فرفع قلنسوة
 بيده واحدة أفضل من الصلوة بكشف الرأس وأما العمامة فإن أمكنه رفعها ووضعها
 على الرأس بيده واحدة معقودة كما كانت فستر الرأس ولي وإن انحلت واحتاج إلى تكويرها
 فصلوة بكشف الرأس ولي من عقدتها وقطع الصلوة كذا في التنازع خاتمة لوصلي رافعا بكبره
 إلى المرفقين بكبره ولو صلى مع السراويل والقميص عنده بكبره المصلي إذا كان لا بأس بشقته
 أو فترجى ولم يدخل بيدها خالف المتأخرون في الكراهية والخيار أنه لا يكبره كذا في الخلاصة
باب الوتر والنوافل الوتر فرض على الاعتقادى وقد مر الفرق بينهما وهو المراد لما روي
 أنه واجب في الظاهرة أنه فرض على علماء وأولئك علماء وهو سنة مؤكدة عندهما فلا يكفر
 بجاهد تفرع على كونه غير اعتقادى ونقيض تفرع على كونه فرضا إذا لو كان سنة لم يقض
 وكذا قوله وتذكره في الصلوة المكتوبة يفسد ما ولو كان سنة لما أفسد ما وقوله وتذكره فانية
 فيه يفسد ما ولو كان سنة لما أفسد ما وقوله ولا يجاد الوتر لا عادة العشاء ولو كان سنة
 لما عيبد بها للفرض وهو ثلث ركعات بتسليمه لما روي أنه من كان يومئذ ركعتين لا يسلم
 إلا في آخرهن رواه أبي جعفر من الصحابة يقرأ المصلي في كل من الركعتين الفاتحة وسورة
 لانه المروي عن النبي عليه السلام كما سيأتي ولأن وجوب ما كان بالسنة وجب القراءة في جميعها
 وقبل ركوع الثالثة يكبر رافعا يديه فيقفن فيه أي فيما قبل الركوع لما روي أن النبي عليه السلام
 أوثر بثلاث ركعات فقرأ في الأولى سج اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة

هذا هو الوجه الصحيح في الصلاة

رشد بالضم طون بارس والكبريس
 يعني قطعة الثوب

قل هو الله احد وقت قبل الركوع وعند الشافعي بعد فيقول اللهم اني استغفرك وتستغفرني استغفرك
وتستغفر ليك وتؤمن بك وتؤمن كل عليك ونسئ عليك الخير كله شكرك لا تكفر ولا تخرج وتترك
من ينجرك اللهم اياك نعبدوك اياك نستعبد ونسئ اليك تسبيحا ونسئ اليك تسجيلا ونسئ اليك تسجيلا ونسئ اليك تسجيلا
عذابك بكفار حتى روي بك الحارثي واكثرها والكسبي والقوم يتابعون الامام اليه ما داموا شرا
الامام في الدعاء قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ونسئ اليك تسبيحا ونسئ اليك تسجيلا ونسئ اليك تسجيلا ونسئ اليك تسجيلا
والدعاء اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيمن باركت
وقنا يا ربنا شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك ان لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تبارك
ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت ونستغفر الله ونسئ اليك تسبيحا ونسئ اليك تسجيلا ونسئ اليك تسجيلا ونسئ اليك تسجيلا
الراجحين قايما اي في السنة وقال الشافعي لا يفتي في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان دون
غيره وقال الشافعي يفتي في صلاة الفجر ايضا في الركعة الثانية بعد الركوع لحديث ابن مسعود رضي الله عنه انه قال
كان يفتي في صلاة الفجر الى ان فارق الدنيا ولما حدث ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه السلام قنت
في صلاة الفجر شرا يدعوه على من احبب العرب ثم تركه والشرك ليس الشك والترحيل بقوله الراوي
او بالمروي فانه حاجر فيخرج على الميعاد ويتبع قانت الوتر اي يتبع في قراءة القنوت حتى شافعي
يفتت بعد الركوع لان اختلافهم في الفجر كما سياتي مع كونه منسوخا لدليل على انه يتابع في قنوت الوتر
ككونه ثابتا بيقين فصار كالشأن والشهد والدعاء بعد تسبيح الركوع والسجود لا يجوز الا لا يتبع
شافعي يفتي في الفجر عند اليم ومحمد وعندهما يفتي بغيره لانه مقتد للامام والقنوت مجتهد فيه
فصار ككبريات العيدين والقنوت في الوتر بعد الركوع ولما انه منسوخ لما روي في الامتداحة في المنسوخ
فصار كما لو كبر خمس في الجارة حيث لا يتبعه بل يسكت قايما ليتابعه فيما يجب متابعه وقيل يفتي
تحقيقا للمخالف لان السكوت شريك الداعي والاول اظهر لوجوب المتابعة في غير القنوت ومن لم يحسن
الى القنوت يستحب ان يقول اللهم اغفر لي مرات ثلثا وهو اختيار الامام ابى الليث او يقول اللهم
ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وهو اختيار سائر المشايخ كذا في

في المعراج تذكر ان ترك القنوت في الركوع متعلق بتذكر او القيام منه اي الركوع لم يفت في اي الركوع
لانه ايجل للقنوت ولو قنت في القيام بعد الركوع لم يفت الركوع لان الركوع فرض والقنوت
واجب لا يجوز رفض الفرض لما قام الواجب وسجد للسهو ولو ان القنوت عن محله الاضطرار
الامام قبل فراغ المقدى منه اي القنوت تابو اي قطع المقدى القنوت وتابع الامام لان
ترك المتابعة بفساد الصلوة دون ترك القنوت خلا للشهد يعني اذا سلم الامام قبل فراغ المقدى
من التشهد لا يقطع التشهد ولا يثبت بعد في السلام اذ لا يلزم منه من تركه فساد الصلوة اذ ترك
المقدى الامام في الركوع من ثالثة اي الركعة الثالثة من وتر رمضان كان المقدى مدركا
للقنوت لان ادراكه في الركوع ادراكه في القيام قنت في الركعة الاولى والثانية سهوا لم يفت
في الثالثة لان تكمل القنوت غير مشروع لما فرغ من احوال الوتر مشروع في بيان احوال النوافل
فقال سن سنة مؤكدة ركعتان قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشا وسنة اربع تسليمية
حتى اذا تاب تسليمين لا يكون معتد بها ولهذا لو نذر ان يصل اربع تسليمية فصل اربع تسليمين
لا يخرج عن النذر وبالعكس يخرج كذا في الكافي قبل الظهر والجمعة وبعد ثلثي الجمعة والاصل فيه قوله
عليه السلام من صابر على ثلث عشرة ركعة في اليوم والليله بنى الله بيته في الجنة وفتره ذكر صلى الله
عليه وسلم على نحو ما ذكره ونذ بربع قبل العصر والعشا وبعد الى العشاء تسليمية وست بعد المغرب
تسليمية وكسوزيادة نفل النهار على اربع تسليمية والليل على ثمان لان السنة وردت في صلوة الليل
الى الثمان وفي صلوة النهار الى الاربع ولم ترد بالزيادة فيكون لان ما لا دليل عليه لا يثبت والا فضل
اي الليل والنهار ربيع اي اربعة اربعة وعندهما في النهار ربيع وفي الليل ثلثي وعند الشافعي فيهما
ثلثي لا يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في الفقرة الاولى في اربع قبل الظهر والجمعة وبعد ثلثي الجمعة واذا قام الى
الثالثة من ذوات الاربع المذكورة لا يستفتح اي لا يقرأ سبحانك اللهم لانها كانت كذا اشبهت الفرائض
ولهذا اختلف في وجوب سجدة على من زاد على التشهد فيها وفي البواق من ذوات الاربع وهي ما سئلوا
يعلم ويستفتح لان كل منفع منها صلوة مستقلة لا تشاء شبه الفريضة فيها هو طول القيام

في المعراج

اولى من كثرة السجود لقوله عليه السلام افضل الصلوة طول القنوت الى القيام ولان القراءة تكثر بطول القيام
وكثرة الركوع والسجود يكسر التسبيح والقراءة افضل من تسبيح المسجد وهي ركعتان قبل القنوت لقوله
اذا دخل احدكم المسجد فلما جلس حتى يمر ركعتين واداء الفرض بنحوها كذا قال الزبيدي ونزب ركعتان
بعد الوضوء لقوله من ما من احد يتوضا فيجئ الوضوء ويصلي ركعتين يقبل بقلبه ووجهه عليهما الا وجبت
للجنة واربع فصاعدا في الضحى لما روت عائشة رضي الله عنها انه لم يكن يصلي الفريضة الا ركعتين ثم يركع ركعتين
فرض القراءة في ركعتي الفرض يعني ان القراءة فرض في ركعتين من الفرض غير متعينين حتى لو لم يقرأ في الركعتين
ركعتي فقط فسد صلوة واجب في الاوليين حتى لو تركهما فيهما وقرا في الاخيرين جاز صلوته ويجب
عليه سجود السهو ان سهر وياثم ان عمد وفرضت في كل النفل والوتر اما النفل فلان كل شفيع من صلوة
على حدة والقيام منه الى الثالثة بمنزلة تحريمه مبتدأة ولهذا لا يجب بالتحريم الاولى الا ركعتان في المشهورين
احيانا ولما الوتر فلا احتياط كما لم يزم النفل بالشروع قصد الاحتراز عن الشروع ظنا كما اذا ظن
انه لم يصلي فرض الظهر فشرع فيه فتذكر انه قد صلاه صلاته في نفل لا يجزئ له حتى لو نفضه لا يجب
القضاء ولو عند الطلوع والغروب والاستواء فيجب القضاء بالاوتة وقد مر تحقيقه في اول كتابنا الصلوة
ثاني الاربع قضى ركعتين لو قضى الشفع الاول والركعتين اذا شرع في اربع ركعات من النفل وفسد الشفع
الاول بقضية فقط لانه افسده ولم يشرع في ان تكمل شفيع من النفل صلوة على حدة وان لم يفسده وقعد
على الركعتين وقام الى الثالثة وفسد قضى الشفع الاول فقط لان الاول قد تم وفسد كل فليز قضاؤه اولم
يقرأ بهما اي الشفعين لان الاصل عندنا ان ترك القراءة في الركعتين تبطل التحريم وفي احدهما لا بل
يُفسد الا اذا لم يقرأ في الشفع الاول بطلت التحريم فلم يفسد قضاء الشفع الاول صحى الشروع فيه الا ان لفساد
الشروع لبطان التحريم او لم يقرأ في الشفع الاول فانح يفسد ويبطل التحريم فلفساده يلزم قضاؤه
ولبطان التحريم يفسد الشروع في ان اوفى الشفع الاول لان الشفع الاول قد تم وفسد فليز قضاؤه
او في احدى الركعتين من الشفع الاول لانه فسد فلم يفسد قضاؤه وبقي التحريم فصح ان اوفى احدى الركعتين
من الشفع الاول لان الاول قد تم وفسد فليز قضاؤه ولم يقرأ في الشفع الاول في احدى الركعتين

من الشفع

من الشفع الاول لان الاول بطل بعد الركوع فلم يفسد قضاؤه ولم يفسد الشروع في ان اوفى الشفع الاول لان الشفع الاول قد تم وفسد فليز قضاؤه
اربعان لم يقرأ في احدى ركعتين من الشفعين لانه اذا لم يقرأ في احدى كل واحد منهما فسد الاكل مع صحة
الشروع فلم يفسد قضاؤه الركعتين او ترك القراءة في الشفع الاول في احدى ركعتي الاول لانه لما ترك في احدى
الاولى فسد الاول وبقي التحريم فصح الشروع في ان اوفى الشفع الاول في ان اوفى ركعتي الاول لانه لما ترك في احدى
ان لم يفسد بينهما اي اذا صلى اربع ركعات من النفل لم يقصد بين الشفعين كان ينبغي ان يفسد الشفع
الاول ويجب قضاؤه لان كل شفيع من النفل صلوة ومع ذلك لا يفسد قضاؤه على الفرض كما سياتي
تحقيقه ان شاء الله تعالى في باب سجود السهو او نقص بعد التشهد او لا اي نوى اربع ركعات من النفل
وقعد على الركعتين بعد التشهد ثم نقص لا قضاء لان ما وجب عليه اناه ولم يشرع في الشفع
الركعتين قضاؤه ويتقبل قاعدا مع قدرة القيام ابتداء وكبره بقاؤا لا بعد راي ان قدر على القيام
جاز ان يشرع في النفل قاعدا وان شرع فيه قايما كره ان يقعد فيه مع القدرة على القيام و
اذا عجز لعذر لم يكره ويتقبل ركبا خارج المص وهو كل موضع يجوز للمسلم فيه الصلوة فيسبغ
والتيقيد به ينبغي اشتراط السفل والجواز في المصوميا ويكون سجوده اخفض من ركوعه ولو كان
الغير القبله لان النوافل غير مختصة بوقت فلو التزموا الشرع واستقبلوا القبلة انقطع عنه القائل
بخلاف الغرض فانها مختصة بوقت فلا يجوز على الدابة الا للضرورة وكذا الواجب من الوتر والمنذور
وما يشرع فيه فافسده وصلوة الجنائز وسجدة ثلث على الارض واما السنن الرواتب فنوافل
وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه سئل عن رجل سجد على الارض وركب الدابة في ركعتي الوتر لم يركب الدابة
اذا افتتح غير ركب ثم ركب لا ينبغي لانه افسد ما شرع فيه لان في الاول يؤديه اكمل ما وجب عليه وفي ان
انقضى التحريم موجه للركوع والسجود فلا يجوز ادائه بالاباء وسباني زيادة كمالا فيه في باب الصلوة
على الدابة ان شاء الله تعالى التراويح جمع تروكية وهي في الاصل اسم للجلسة وسميت بالتروكية لانها
الناس بعد اربع ركعات بالجلسة ثم سميت كل اربع ركعات تروكية مجازا في اخرها من التروكية وهي
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قد صرح انه عم اقامها في بعض الليالي وبين العذر في ترك الواجبة

من الشفع

مطلقا أي سواء أدرك ركعة منه أو لا إذ ليس الظاهر في سنة الفرض حتى قالوا لو كان العالم مرجعا للفتوى
 له ترك سائر السنن الأربعة كذا في الكافي وقضاها قبل شفعه أي الركعتين اللتين بعد الفرض وعند
 أبي حمزة ومثناها ونقل صدر الشهيد باختلاف على العكس فلا يقضى غيرهما من السنن فإنها
 لا تقضى بعد الوقت وحدها إجماعا واختلاف في قضائها تبعا للفرض والاصح أنها لا تقضى وفي الخلاف
 لو صلى سنة العجوة الأربع قبل الظهر ثم اشتغل بالبيع أو الشراء أو الأكل فإنه يعيد السنة أما بكل لغة أو
 بشرية بما فلا يبطل السنة وقيل الظاهر أنه لا يعيد ترك سنن الصلوات الخمس لأن لم يتركها كركعة ولا
 أنتم كذا في الكافي مدركة من ذوات الأربع كالظهر والعصر والعشاء مدركة فضل الجأ لا مصلية بها واختلاف
 في ذكر الشك واللاحق يعني من أدرك ركعة منها أدرك فضل الجأ لوجود الشك مع عدم مصلية ركعة
 إذ فاته الأكثر ولهذا لو حلف لا يصلي الظهر مع الإمام ولم يدرك الشك لا يحنث لأن شرطه أن يصلي
 الظهر مع الإمام وقد انفرد عنه بركعة واحدة وأدرك معه ثلاث ركعات فانه ركعة فصلها بغير الجواز
 لا يحنث لأنه لا يحنث ببعض المحل بخلافه الآخر لأنه خلف الإمام حكما ولهذا لا يقرأ فيمكس به
 وذكر المصنف في لانه يحنث لأن الأكثر حكم الكل وروى عن أبي سنان الآخر أيضا لا يحنث إلا أن يقول
 إن صليت بصلوة الإمام وهو القيس كذا قالوا ولم يقرضوا المذكر كغيره فعمل وجه عدم التفضل
 أن حكمه بغيرهم من حكم الطرفين فإن مدركة ركعة إذا أدرك فضل الجأ عفا ولى أن يدرك ركعتين وإذا
 اختلف في كون مدركة الثلاث مصلية بالجأ فاولى أن لا يصلي بها مدركة الركعتين فتدبر من أمين
 فوت الوقت يتطوع قبل الفرض يعني أن من فاتته الجأ فإراد أن يصلي الفرض منفردا قبل يأتي
 بالسنن قال بعض مشايخنا لا يأتي بها لأنها المتأخر بها إذا أدى الفرض بالجأ عفا عنه الأصح أن
 يأتي بها وإن فاتته الجأ إلا إذا ضاقت الوقت فخير أن يدرك ركعة فوقف حتى رُفِعَ رأسه فانه
 الركعة يعني اقتدى بإمام ركع فوقف حتى رفع الإمام رأسه لم يدرك ركعة لفوت المراكعة في المستلزم
 لفوت الركعة بخلاف ركع طاعة أمامة يعني اقتدى بإمام فركع قبل الإمام فوقف حتى لحقه أمامة
 جاز خلافا لغيره لوجود المراكعة في الجأ **باب في ترتيب الفوائت** الترتيب بين فروض السنة

والوتر لاداء وقضاء فرض على معنى ما يفوت الجواز بفوته وقد مراراً يعني أن الكل إن كان فاتا
 لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض الخمس وكذا بينها وبين الوتر وكذا أن كان البعض فإيتا
 والبعض وقتا لا بد من رعاية الترتيب ويقضى الغاية قبل الوقية وعندها لا ترتيب بين
 الفروض والوتر لأنه سنة عندها ولا ترتيب بين الفروض والسنن والاصل في لزوم الترتيب في
 من نام عن صلوة أو غيرها فلم يذكرها إلا وهو يصلي مع الإمام فليصلي التي موفيتا ثم يقضى التي
 تتركها ثم يعيد التي صلى مع الإمام وقد صرح شرح الهداية بأنه خبر مشهور لتسقية العلماء بالقبول
 فثبت به الفرض العملي كما في الحديث الوارد في الإذاعة فإن صلى تفرج على قوله الترتيب بين الفروض
 فرض خمسة من الفروض ذكره فرضا فإيتا فسد السنة فسادا موقوفا عند ذلك وفسد
 عندها بلا توقف لكن عند أبي يوسف فسد وصف الفريضة وعند محمد اصل الصلوة إن أدى فرضا
 سادسا صح لكل أي السنة عنده مع وصف الفريضة وإن قضاه أي ذلك الغاية قبل السادس
 بطل فرضيته للمنة وتفسيره فلا عند أبي محمد كما كانت كذلك عند أبي سنان قبل قضاء لهما أن للمنة
 أدت مع قلبها بلا ترتيب ففسدت فلا ينقلب صحبة والكثرة الحاصلة بالتسديد إنما يؤثر
 فيه وفيما بعده حيث يصحان اتفاقا لا في المنع الماضية كما أن الحكم إذا ترك الأكل ثلاث
 مرات يثبت الحلق فيما بعد النكاح لا فيها ولا في القول بفناء المنع ملاحظة وجوب الترتيب فيما
 دون السنة وفي القول بالتوقف أن وجوب الترتيب إنما هو في القليل دون الكثير فلما احتمل أن
 يؤدي إلى السدس فيبلغ إلى الكثرة فلا يراعى الترتيب فيصح للمنة وإن يقضى الغاية قبل السادس
 ويبقى قليلا فيراعى الترتيب فيفسد قطعا لم يصح الجزم بالف مع أن الكثرة الموجبة لسقوط الترتيب
 قائمة لمجموع السنة مستندة إلى أولها كسائر المستندة فكانه صلى للمنة حال سقوط الترتيب
 فوقف صححي وإنما لم يبطل الأصل عند أبي سنان لأن بطلان الوصف بما يخصه لا يوجب
 بطلان الأصل كما في صوم كفارة معصية إذا ابرحت لا يقع كفارة بل بفعل ولم يخبر في من ذكره
 أنه لم يؤثر تفرج على قوله بين الفروض والوتر وفيه خلاف لهما بناء على أن الوتر واجب عند

المتنج من كثر الوتر

عندما سقط الترتيب بفوت سنة من الفروض فإن الغايته يبلغ حد الخروج وقت السكس حتى يكون
 واحد من الفروض مكرراً فيصالح ان يكون سبباً للتخفيف بسقوط الترتيب الواجب بينها وبينها وبين
 اغيارها والاصل في القضاء بالاغناء حيث ان علياً رضي الله عنه اعني عليه اقل من يوم وليد نقضي
 الصلوة وعمار بن يسار رضي الله عنه اعني عليه يوماً وليد نقضاهن وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما اكثر
 من يوم وليد فلم يقضيهن فدل ان التكرار معتبر في التخفيف ويسقط ايضا بضيق الوقت فان بقي من اى
 الوقت ما يسع بعض الغوايت مع الوقتية يقضى ما يسع من الغوايت معها اى الوقتية كما اذا فاتت الغشا
 والوتر ولم يبق من وقت الفجر الا ما يسع ركعتين يقضى الوتر ويؤدى الفجر عند اى وقت وكذا اذا فاتت الظهر
 والعصر لم يسع من وقت المغرب الا ما يصلى فيه سبع ركعات يصلى الظهر والمغرب ويسقط ايضا بالنسيان فيعيد
 الغشا والسنة لا الوتر من علم انه صلى الغشا بلا وضوء والاخيرين به يعني ان من تذكر في الوقت
 انه صلى الغشا بلا وضوء والسنة والوتر به يعني الغشا والسنة اذ لم يصح اداء السنة مع انها اتمت
 بالوضوء لا انها تبع الفرض اما الوتر فصلوة مستقلة عنده فتصح ادائه لان الترتيب بينه وبين الغشا
 فرض كذا أدى الوتر يزعم انه صلى الغشا بالوضوء فكان ناسياً ان الغشا في ذمته فسقط الترتيب
 وغداً يقضى الوتر ايضا انه سنة عندما يسقط ايضا بالظن المعبر فاذا صلى الظهر ذكر الترتيب في الغشا
 فاذا قضى الفجر صلى العصر ذكر الترتيب جاز العصر تفرج على قوله والظن المعبر فانه اذا صلى الظهر وهو
 انه لم يصل الفجر ففسد ظهره فاذا قضى الفجر صلى العصر وهو ذكر الترتيب جاز العصر اذا فاتت عليه فظنة
 حال اداء العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد فيه ذكره الترتيب اجتمعت الحديثة والقديمة جاز الوقتية
 بتذكر الحديثة ولا يعود الترتيب بعد الكثرة الى القلة فيصح الى اخره تفرج وتفرج من ترك صلوة شهر مثلاً
 حتى سقط الترتيب فاجتهد في الوقتية فترك فرضاً قوله فيصح الى اخره تفرج على قوله اجتمعت الحديثة
 والقديمة لانه اذا اخذ بذكر الوقتية صار غوايت الشر القديمة وهي سقطت للترتيب فاذا تركه فضايجوز
 ذكره اداء وقتي او قضي صلوة شهر الا واحدة او اثنتين عطف على قوله ترك صلوة شهر وتفرج على قوله
 ولا يعود الترتيب الاى ويصح وقتي من قضي صلوة شهر الا واحدة او اثنتين فانه اذا قضاهما تركه فقلت الغوايت

اجتمعت بيان

ولا يعود

ولا يعود الترتيب فيصح اداء الوقتية وعن بعض المشايخ ان قلت بعد الكثرة عاد الترتيب زجر على التهاون
 بالصلوة والاول اختياراً ثم للمعية وفخر الاسلام وقال ابو حفص الكبير وعليه الفتوى اذا كثرت الغوايت
 فاشتغل بالقضاء محتاجاً الى تعيين الظهر والعصر وكونها وينوي ايضا ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا
 اذ عند اجتماع الظهرين في الذمة لا يتعين احدهما فاختلاف الوقت كاختلاف السبب واختلاف الصلوة
 فان اراد تسهيل الامر عليه نوى اول ظهر عليه واخره اى اخر ظهر عليه فاذا نوى الاول وصلى فيما يليه
 يصير اولاً وكذا لو نوى اخر ظهر عليه وصلى فيما قبلها يصير اخر اخصم التعيين كذا الصوم اى كما يجزى
 الى التعيين في الصلوة يحتاج ايضا اليه في الصوم لو كان ما عليه من القضاء من رمضان فينوي
 اول صوم عليه من رمضان الاول او اى اخر صوم عليه من رمضان الاول او اى وان لم
 يكن من رمضان فلا يحتاج الى التعيين حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضان واحد نقضى
 يوماً ولم يبق جاز لان السبب في الصوم واحد وهو الشهر وكان الواجب عليه اكمال العدد والسبب
 في الصلوة مختلف وهو الوقت وباختلاف السبب يختلف الواجب فلما لم يكن من التعيين كذا في الصلاة
 قال في النصا وفي مجمع الفتاوى اذا قضى الغايته ينبغي ان يقضيها في بيته لاني المسجل لا يقف الناس
 على ذلك لان تأخير الصلوة عن الوقت معصية فلا ينبغي ان يطالع عليه غيره وفي الصلاة رجل فاته
 صلوات كثيرة في حالة الصحة ثم مرض مرضاً يضره الوضوء فكان يصلى بالنيم ولا يقدر على الركوع والسجود
 السجود من يصلى بالايما فادى الغوايت في المرض بهذه الصفة جاز ولو صح وقد روي على القضاء يسقط
 القضاء **باب صليته المريض** اذا تعذر القيام لمريض حصل قبلها الى الصلوة او فيها او خاف زيادة
 الى المريض او خاف بطو البسوة اى بسبب القيام او خاف دوران الرسا ويجب للقيام المأثراً بقدر
 جواب اذا تعذر كيف شاء من التبرع وغيره وصلى قاعداً بركوع وسجود وان قدر على بعض القيام
 قام بان كان قادراً على التكبير قايماً او على التكبير وبعض القراءة فانه يؤمر بالقيام قال شمس المنة هو
 المذهب الصحيح وترك هذا خيف ان لا يجوز وان تعذر الركوع والسجود لا القيام اوى قاعداً
 وهو افضل من الايما قايماً ولكن سجوده اخفض من ركوعه لان الايما قايماً مقامهما فاخذ حكمهما

والأشرف البشري سجد عليه بقوله لم يرض عايدان قدر ان تسجد على الارض فانسجوا الا قاوم ولورفع اليه
 وحفظ راسه او سجد على ما لا يجرح ولا يضر عليه جبرته جاز لوجود الایما والافلا وان تغذر
 اي القعود او سجدت عليه ورجلاه نحو القبلة لقوله لم يرض عايدان قدر ان تسجد على الارض فانسجوا الا قاوم ولورفع اليه
 فان لم يستطع فصل قفاه بوي يما فان لم يستطع فالله احق بقبول العذر منه وينبغي ان يوضع
 تحت راسه وسادة يشبه القاعد ويتمكن من الایما اذ حقيقة الاستلقاء يمنع الایما للصحيح فكيف
 للمريض كذا في الكافي وان تغذر الایما اخبر الصلوة في اشارة الى انه لا يسقط ولا يؤم بعينه وباجابة
 وقيل لما روينا وفيه خلاف من مرض في صلوة يتم بما قدره على صلى صحيح بعض صلوة قائما ثم مرض بها
 فاعدا ركوعه وسجدته او يوي ان لم يقدر او سجدت ان لم يقدر لانه بناء الادنى على الاعلى كاقراء المولى
 صح فيها الى الصلوة ركع وساجد قاعد يعني ان مرضا عجز عن القيام فصل على قاعد ركع وسجد اذا
 صح فيها ينبغي قائما لان البناء كالاقراء والقيام يقدر بالقاعد فكذا المنفرد ينبغي خضوعه على اولها
 وموم كذا في صح في الصلوة لا ينبغي ان يستلحق ان اقتداء الركع والساجد بالموم لم يجز فكذا البناء
 للمتطوع القيام يجوز ان يسكن على كعص او حائط او يقعد ان اغشى لانه عذر من استلحق ان
 مسئلة الاتكاء وسئل القعود وكل على نوعين بعذر وبلا عذر اما الاتكاء بعذر فغير مكروه وبغير عذر
 جاز وكمره اجماعا وبغير عذر كذلك عندنا وعندهما بكمه واما القعود بعذر فغير مكروه وبغير عذر
 جاز وكمره عنده ولم يجز عندنا حتى لو اغشى عليه يوما وليلة ففنى اليه وان زاد وقت صلوة لاما
 ذكرنا في بآقضا والقوايت ان عليا رضي الله عنه اغشى عليه اقل من يوم وليلة ففضا من وعبد الله بن
 عمر رضي الله عنهما اغشى عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقض من قدر ان التكرار معتبر في تخفيف الجنون
 كالانما فيمارواه ابو سليمان هو الصحيح لاما نقل عن ابى سنان المعبر الزيادة من حيث الساعات الى الامنة
 لاما يستعد فيها من الخوف زال عقله بالبنج او لمز لزمه القضاء وان طال اي زال العقل لان سقوط القضاء
 عرف بالاشارة اذا حصل بآفة سماوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعل قطعت يده ورجلاه من المرفق
 والكعب لانه لا يشر للصلاة عليه كذا في الكافي وقيل ان وجد من يؤذيه بامر ليفسل وجهه وموضع القطع

بدر ثمانف
 سان

ويصح راسه والا وضع راسه ووجهه في الماء او يمسح وجهه وموضع القطع على جدار ففصل كذا في الثاني
 باب السجدة على الدابة كل موضع يجوز للفقير الصلوة فيه اي في ذلك الموضع وهو خارج
 عمران مقامه سواء مقامه مصر او قرية كما سياتي في صلوة المسافر جاز فيه اي في ذلك المكان
 التطوع له اي للمسافر ولغيره عليها اي الدابة بايما حيث توجهت الدابة قبله كان او لا ولو
 بلا عذر اي جاز التطوع فيه على تقدير عدم العذر وجاز فيه المكتوبة به اي بعذر قال قاضي خان اذا
 صلى على الدابة بعذر ان لم يقدر على ايافها جاز الایما عليها وان كانت شربة ولم يقدر لم يجز الا
 لكان يسيرا وفي التقنية اذا سترنا ركبا لا يجزيه الفرض ولا التطوع وهو ان العذر ان كان في
 النزول على نف او دابة من سبع او لعل او كان في طين لا يجز مكانا جافا او كان عاجزا اكبر منه
 او ضعف مزاجه او نحو ذلك او دابة جوح لو نزل لا يركب بلامعين كذا في الظيرية او كان في البادية
 على الرحل والقافل تسير فانه يجازي على نف وثيا لو نزل كذا في الكافي وينزل للوتر وعندهما لا
 كالسنن **باب الصلوة في السفينة** الاصل فيها ما روى انه عزم بها بعث جعفر بن ابى طالب رضي الله
 الى الجبل احمر ان يصل في السفينة قائما الا ان يجازي الفرق وعن مسويد بن علفه قال سالت ابا
 بكر وعمر رضي الله عنهما الصلوة فيها فقالا ان كانت جارية فصل على قاعد وان كانت راسية فصل عليها
 يتوجه المصل في القبلة بان يدور اليها كيف ما دار السفينة عند الافتتاح في الصلوة لانه يمكنه
 الاستقبال من غير مشقة بجل الدابة اذا لا يمكنه الاستقبال مع سير الدابة القادر على القيام في السفينة
 والقادر على الخروج عنها صلى قاعدا فيها فقد وثق القادر على القيام فيها صلى قاعدا والقادر
 على الخروج عنها صلى فيها جازت تلك الصلوة بمقتضى القضاء لا يلزم لان الغالب العجز وسواء العجز
 والغالب كالكاين لكنه ترك الافضل والافضل القيام في الاول والخروج في الثاني لا يجوز الصلوة قاعدا
 في المربوط في الشط بالاجماع الا ان يدور راسه في الجوز لا يقدر اهل سفينة بامام في سفينة
 اخرى لا خلاف في مكان الا ان يقترن في الجوز لا يخفى والكان حكما يخالف ما اذا كانا على الدابتين
 المقترن على الشط والامام في السفينة او بالعكس لو كان بينهما مانع من الاقتران كالطريق

والنهر لم يحجز الاقراء والاحزاب **باب** في موضع اقامة اعم من البلد
والقرية فان الخارج من قرية للسفر في ايضاً هذه العبارة احسن من قولهم يبيت بلده
بجمع البيوت اذ لو بقي امامه بيت لا يكون مسافراً قاصداً قطع مسافة فمن جاوز ولم يقصد الاقراء
ولم يجاوز لم يكن مسافراً قطع اي من شأن تلك المسافة ان يقطع بغير وسط اعتبر في الوسط للبر
سيرة الليل والليل والليل واعتدال الرجوع والجليل ما يليق به في ثلاثة ايام مع الاستراحة معنى قول علماء ائمة
مدة السفر سيرة ثلاثة ايام ولياليها السيرة الذي يكون في ثلاثة ايام ولياليها مع الاستراحة التي يكون
في خلال ذلك لان المسافر لا يمكن ان يمشي دليلاً بل يمشي في بعض الاوقات ويستريح في بعضها وبأكل وشرب
كذا في المحيط وكون الليالي من اوقات الاستراحة تركت في بعض الكتب وذكر في بعضها ما يخص له اي
للمسافر ولو كان عاصياً في اي سفره كقطع الطريق وبعثوا الوالدين وسفر المرأة للرجع بالاعرج وسفر
سفر العبد لأبيه من مولاه وعند الشافعي هذا السفر لا يفيد الخمسة قصر الفرض الرباعي فاعل خبر
يقيد بالفرض اذا قصر في السنن وباليه باي يخرج الفرض والمغرب لما روي عن عايشة رضي الله عنها ان
الصلوة فرضت في الاصل ركعتين فلما قدم النبي المدينة ختم الى كل صلاة مثلها غير المغرب فانها
وتر ثم زيدت في الظهر والفجر في السفر حتى يدخل مقامه غاية لقوله وبغير خلق او بنو اقامة نصف
شهر او اكثر ببلد او قرية بتعيينها اشعار بان نية الاقامة لا يبعث في المفارز كما ذكره في الهداية
كن قال في الكافي قالوا اذا سار ثلاثة ايام ثم نوى الاقامة في غير موضعها فان لم يسلم ثلاثة ايام
تصح فيقصر اي اذا كان مدة الاقامة مقدرة بنصف شهر لم يصح نية الاقامة فيما دونه فيقصر
ان نوى الاقامة في اقل منه اي من نصف شهر او فيه لكن بموضعين مستقلين مكنته ومنى عمر الله
فانه لا يصح مقبلاً فاما اذا اتبع احدهما الاخر بان كانت القرية قريبة من المصير حيث تجب الحجة
على ساكنها فانه يصح مقبلاً بنية الاقامة فيها فيقيم بدخول احدهما لانها في الحكم كوضع واحد
كذا في التحفة لو دخل بلدًا ولم ينو اى الاقامة ثم بلى على عزم ان يخرج غداً او بعد غد ويقيم
فانه ايضا يقصر وعسكر عطف على ضمير يقصر اي يقصر عسكر دخل دار الحرب ونوياً الى الاقامة

بدار الحرب

بدار الحرب بنصف شهر او اكثر وان حاصر حصناً فيما اى دار الحرب لانه ليست موضع الاقامة لانهم
بين القرار والغاركن من دخل فيها بامان ونوى الاقامة في موضع الاقامة صح كذا في الثانية
او نواها بدارنا وحاصر البقاة في غير موضعها اي موضع الاقامة فانهم ايضا يقصرون ولا يجوز
اقامتهم لاهل اخبية عطف على ضمير يقصر اي لا يقصر الصلوة اهل اخبية كالاعراب والاشراك
هو جمع خباء وهو بيت من وبر او صوف ونوياً الى الاقامة في موضع خيمه عشر يوماً في الصحاح اخر
عنا قيل لا يجوز اقامتهم بل يقصرون لانها لا يصح الا في الامصار والقرى والصحاح المعنى به ما روي عن
ابي يوسف ان الرعاة اذا كانوا في ترحال في المفارز كانوا مسافرين الا اذا سركوا امرهم وعزموا على
الاقامة فيه خيمه عشر يوماً فان استأنس اجهلهم مقيم وان لم يقصر عطف على قوله فيقصر الضمير
للمسافر اي ان لم يقصر المسافر بل اتم الاربع فان قصر الاولى ثم فرضه لان فرضه ثنتان فالقعدة
الاولى فرض عليه فاذا وجدت يتم فرضه ولكنه أساء لتأخير السلام وتركه واجب تكبير الافتتاح في
النفل وشبهه عدم قبول صدقة الله والآن القصر عندنا رخصة اسقاط وحكم ان ياتم العامل بالقرية
وما زاد على الركعتين نفل والاى وان لم يقصر الاولى بطل فرضه وانقلب التكبير نفلًا لما عرفت انه ترك الفرض
عن الحسن بن حي انتخبها المسافر بنية الاربع اعداد حتى يقتضيها بنية الركعتين قال الرازي
قولنا لانه اذا نوى اربعاً فقد خالف فرضه كنية الفجر اربعاً ولو نواها ركعتين ثم نواها اربعاً بعد الافتتاح
فهي ملغاة كمن افتتح الظهر ثم نوى العصر كذا في شرح الترمذي واختلف في السنن فقيل الافضل هو
الترك تركها وقيل الفجر تركها وقال الهندواني الفعل حال النزول والترك حال التيسير يصلح في
الفجر خاصة وقيل سنة المغرب ايضا كذا في المحيط اقتدى بما فرمى في الوقت صح اقتدوا به وانما ما شرع
فيه لان قصد الاقراء من المسافر بالمقيم يكون بمنزلة نية الاقامة في حق وجوب التكميل لا بعد فيها
يتغير اي لا يقتدى المسافر بالمقيم بعد الوقت في فرض يتغير السفر وهو الرباعي أحسن من غير
والمغرب فان اقتدى به فيها يصح في الوقت وبعده وانما لم يصح بعد الوقت فيما يتغير الاستلزام
بناء الفرض على غير الفرض حكماً اما في القعدة ان اقتدى به في الشفع الاول اذا القعدة فرض عليه

والمسافر في نية السنن عند البعض
وقال الشيخ الامام محمد ابو بكر في الفصل
لا يفتقر له نية السنن ولا قصرها
فانما هي في التيسير والاحتياط
انه ان كان حالاً من وقار ياتي
بالسنن وان كان حال خوف
لابايتها بحمد الله

لا على الامام او في حق القراءة ان اقتدى به في الشفع كذا فان القراءة فيه فعل على الامام فرض على المقتدى
 وتام تحقيقه في شروح تلخيص الجامع الكبير وحكى ان اقتدى المقيم بالمسافر حتى يفرجها الى الوقت ويعد
 لان حال المقيم لا يتغير عما كان في الوقت فانه لو اقتدى بالمسافر في الوقت كان في حق القعدة اقتداء
 المستعمل بالمفسر كذا لو اقتدى بعد الوقت ثم ان المقيم المقتدى بالمسافر اذا قام الى التمام لا يقرأ
 في الاصل لانه كالاتي حيث ادرك اول صلوة مع الامام وفرض القراءة صار مؤدعي بقراءة امامه بخلاف
 المسبوق بشفع الاول فانه يقرأ فيه وان قراء الامام في الشفع كالاتي ادركه قراءة نافذة وان المقيم
 للمقتدى بالمسافر لانه عليه السلام صلى في سفره بالناس وقال حين سلم اتوا صلواتكم يا اهل مكة فانا
 قوم سفر وندين يقول الامام المسافر اتوا صلواتكم فان مسافر كما قال اعم السفر والخضر لا يغير
 الا الغاية اي اذا قضى غايته السفر في السفر بقصر واذا قضى غايته الحضر في السفر في الحضر في تغير النقص
 بآخر الوقت فان كان في اخره مسافر اوجب عليه ركعتان وان كان مقيماً وجب عليه اربع لان المعتمد في
 السببية عند عدم الاداء قبل كماله كالتحريم الاصل بطل الوطن الاصل بمثل فقط وبطل الوطن الاقامة
 بمثل السفر والاصل في الوطن الاصل هو السكن ووطن الاقامة موضع نوى ان يتمكن فيه عشرة
 يوماً او اكثر من غير ان يتخذ سكناً فاذا كان لشخص وطن اصلي فان اخذ وطن اصلياً آخر سواء
 بينهما مدة السفر او لا بطل الوطن الاصل الا ان اذن لو دخل لا يصير مقيماً الا بالنية ولا يبطل الاصل
 بالسفر حتى لو قدم المسافر اليه بغير مقيماً يجد الدخول والتما وطن الاقامة فيبطل بمثل حتى لو دخل
 وطن اقامة اخذه وطنه بعد الاول بسبب ما مدة السفر لا يتغير الا بالنية وكذا اذا سافر عن
 انتقل الى وطن الاصل العبرة بنية الاصل لا التبع يعني اذا نوى الاصل السفر او الاقامة يكون التبع
 كذلك لا يحتاج الى ائنة مستقلة كالمرأة مع زوجها فانها تكون تبعاً له اذا كانت مستوفية
 لمهرها والا يعبر بينهما كذا في المحيط والعبد مع مولاه والجندي مع العير الذي يلب عليه ورزقته
 ومثل الامير مع الخليفة والاجر مع من استأجره ورزقته السلطان اذا سافر قصر الا اذا
 كان في ولاية من غير ان يقصد ما يصل اليه في مدة السفر فانه لا يكون مسافراً او طلب العدة

ولم يعلم ابن يركه فانه ايضا لا يكون في مسافر ذكره قاضي خان وفي الرجوع يتصرح كان بينه وبين
 منزله مسير مسافر كافر وصبي مع ابيه اي خرجا قاصدين مسيراً ثلاث ايام فصاعداً قلتم
 الكافر وبلغ الصبي وبينهما وبين منزلهما اي مقصدهما بالسفر اقل من المدة قالوا اي عامة
 المشايخ المسلم يقصر فيما بقي من السفر والصبي يتم لان بنية الكافر معتبرة فكان مسافراً من
 الاول كخلاف الصبي فانه من هذا الوقت يكون مسافراً والفضلان الباقي ليشمل السفر وقيل نعمان
 بناء على عدم العبرة بنية الكافر ايضا وقيل يتصرح بناء على تبعية الابن لآبائه المسافر **بالجمعة**
 ومن فرقة لقوله فاسعوا الى ذكر الله والامر بالسعي الى الشيء خالياً عن الصارفة لا يكون الا
 لا يجابه بشرط صحته بالمسافر لا يجوز في القرى خلافاً للشافعي وهو ما لا يسع اكبر ما جره اهل اليمن
 من يجب عليه الجمعة للسكان مطلقاً او ماله مقبلة ذكره قاضي خان وامير وقاضي بنفذاً لاحكام
 ويقوم الحدود على المصنيين منقول عن ابن سبويه والاول اختيار الكوفي والاختيار النجاشي او فناءه
 عطف على المصروفين وهو ما اتصل به اي المصروفين المصالح كمن في الدواوين وجمع العسكر والفرج
 للرمي ودفن الموتى وصلوة الجنازة وكذا في شرط صحته ايضا السلطان او من امره
 السلطان باقامة الجمعة ما واني المصنف جمع اي اقام الجمعة بهم خليفة اي الميث او صاحب
 الشريعة الشيخين والراعي بمعنى الصلوات وهو الذي يقال له شيخه يسمى بالامام جعلوا لانفسهم
 علامة يعرفون بها او القاضي جاز لان امر العامة مفوض اليهم ذكره قاضي خان ولا يخفى
 العامة الا اذا لم يوجد من ذلك من خليفة الميث او صاحب الشرط او القاضي وجازت الجمعة
 بمنته في الموسم للخليفة او امير الحجاز وهو السلطان بمكة فقط قيد للجميع اي لا يجوز بعزفاته
 ولا بمنته في غير موسم ولا بمنته في الموسم لامي الموسم وشرط الصحة ايضا وقت الظاهر فيبطل الجمعة
 اي وقت الظاهر فيقضي الظاهر ولا يقيم الجمعة وشرط الصحة ايضا الخطبة كالتسبيح وعندهما
 لا بد من ذكر طويل يستحق خطبة وعند الشافعي لا بد من خطبتين يشمل كل منهما على التمجيد والصلوة
 والوصية بالتقوى والاولى على القراءة والنية على الدعاء للمؤمنين قبلها اي الجمعة في

كرضي الله عنه
 كرضي الله عنه

وقتها فلو صلوا بها بعد الصلوة او قبل الوقت بطلت الجمعة فتعذر في وقتها وشرط صحتها ايضا الجماعة
واقدمها ثلثة رجال سوى الامام فان نفروا الى تفرق الجماعة قبل سجوده الى الامام بطلت الجمعة
لان شرطها وزم البداء بالظهور وان بقي ثلثه او نفروا بعد سجوده انما لان الجملة شرط لانها
وقد انعقدت فلا يشترط دوامها لانها ليست شرطاً لشرطها وشرطها ايضا لان العام اي ان
ياذن الامير للناس ان ناعا ما حتى يخلو بآفقره وصلى باصحابه لم يجز لانها من شعائر الاسلام وخصائص
الدين فوجب قائلها على سبيل التمام وان فتح بآفقره واذن للناس بالدخول جاز وكره لانه لم يقض
من المسجد الجامع وشرط وجوبها عطف على قول شرط صحتها بالاقامة بمصر والصحة والحرية والذكورة
والبلوغ والعقل وسلامة العين والرجل فافقدنا في هذه الشروط نحوها كما يمنع من السلطان
الظالم والسجون ان يصل ما يقع فرضا لان السقوط لاجل تخفيفها فاذا انجم جاز عن فرض الوقت كما
اذا اصام جاز للجمعة في مواضع من مروج وهو قول الشيخ ومحمد وهو الصحيح لان في الاجتماع في موضع واحد
في مدينة كبيرة حرجا كبيرا وهو مرفوع الصالح للامامة في غير ما يصح فيها في جاز للسائر والعبد المريض
وقال في الجوز لانها غير واجبة عليهم كالصبي والمرأة ولنا انهم اهل الامامة وانما سقط عنهم الوجوب
تخفيفا للخدمة فاذا حضروا وقع فرضا كالمسلم اذا اصام بخلاف الصبي لانه غير اهل والمرأة لانها لا تطلع
امام للرجال وتتفقد الجمعة بهم اي بحضورهم حتى لو لم يجز غيرهم جازت لانهم صلوا للامامة فاولى ان
يصلوا الا اقترا وكره بومها الى الجمعة بمجر اجزاء عن السواد وظهر معذور ومسجون ومسافر واهل
فانهم للجمعة بغير متعلق بقول ظاهر معذور وانما كره لما فيه من الاختلاف بالجمعة لانها جامعة للجماعة
اهل السواد اذا اجتمع عليهم ولو صلوا اجزاء بهم لا يجتمع شرط ومنه يعلم كراهية ظاهر غير المعذور
بطريق الاول وكره ظاهر غيرهم الى غير المعذور والمسجون والمسلم فبقيلها الى الجمعة لما تتر من الاختلاف
فان ندوم واراد ان يحضر ما وسقى اليها والامام فيها الى الصلوة بطلت ظهره بحج كسبه اليها سواء
ادركها او لا وقال لا يبطل حتى يرفع مع الامام لان السعي دون الظاهر فلا ينقض بعد تمامه والجمعة
فوق ينقضه فصار كالمعزوم بعد فراغ الامام وله ان السعي الى الجمعة من خصائص غير المنزلة

في حق انتفاض الظاهر احتياطا بخلاف ما بعد الفراغ منها لانه ليس في اليها ولا بمكانه ومذكرها في التشهد
سجود السهو يثبت لان من ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادركه في عليه الجمعة عند بقوله
ما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا وقال محمد ان ادرك معه اكثر الكعة الثانية يثني عليه بالجمعة
وان ادرك قبلها يثني عليه بالظهور لا بخلاف الامام للخطبة اصلها والصلوة بداء يعني ان الاختلاف للخطبة
لا يجوز اصلا ولا للصلوة ابتداء بل يجوز بعد ما حدث الامام وهذا معنى ما قال في الهداية في كتاب ادب
القاضي فخلل المأمور باقامة الجمعة حيث يستخلف لانه على شرف القنوت لتوقه وكان الامر به اذنا
بالاختلاف وقال شرعا يجوز له ان يستخلف لان اداء الجمعة على شرف القنوت لتوقه بوقت يفوت الا اذا كان
تكان الامر به من الخليفة اذنا بالاختلاف لانه كمن انما يجوز اذا كان ذلك الغير سميع الخطبة لانها من
شرائط افتتاح الجمعة ووجوبها للخطبة والامامة بعد ثبوتها من انزال السلطان كالقضاة فلم يجز غيره
الا باذنه فاذا لم يوجد لم يجز وتحقق ما قال الشيخ ابو المعين في شرح الكبير للجوز استخلف القاضي الا
اذا فوض السلطان ذلك اليه لانه استفاد القضاة بالاذن في حق ماله يؤذن بغيره على ما كان قبل
الاذن ويكون استخلافه بعد ما فوض اليه لانه يمكن تاذن السلطان كما يمكن القضاة بنفسه بين
الناس واعتبر هذا بالوكيل بالبيع اذا وكل غيره بخلاف المستعير حيث كان له ان يعير لان المنافع
تحدث على ملكه فيمكن تمليك ذلك من غيره فيكون متصرفا بحكم المالك بخلاف ما نحن فيه فانه متصرف بحكم الاذن
فيملك بقدر ما اذن له ثم قال وعبرنا بخلافنا عن هذا وقالوا من قام مقام غيره لغيره لا يكون له ان يعير
غيره مقام نفسه ومن قام مقام غيره لنفسه كان له ان يعير غيره مقام نفسه والقفة ما بينه فان قيل
يجوز خطبة النائب بحضور الاصل عند عدم الاذن كما جاز حكم النائب تصرفا لو كسب عند حضور
القاضي والموكل عند عدم الاذن قلنا لا لان مدارجها حضور الراي فاذا وجد جاز في الجمعة
اذا لم يدخل الراي في اقامتها الا اذا اذن اي لا يجوز استخلافها الا اذا كان ما دونها من سلطان استخلف
فجوز ذلك وهذا مما يجب حفظه فان الناس عند غفلتهم بالاذن الاول وجب السعي وكراهية البيع
لقوله اذا نوي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله ووزرو البيع وقيل بالاذن الكس

لأنه الأول لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا بعده عند الأذان كان لم يكن من السنة قبلها ومن
استماع الخطبة بل تحس عليه فوات الجمعة ولم يقل وحرم البيع وأن قال في الهداية في وجوب البيع
وحرم البيع لأن البيع وقت الأذان جائز ولكنه مكروه كما تقرره كتب الفروع والأصول وهذا
أورد بعض الشراح لفظاً بديل الحزمة ومخرج الإمام إلى صعوده إلى المنبر حرم الصلوة والكلام إلى تمام
الصلوة لم يقل إلى تمام الخطبة كما قال في الهداية لما صرح في المحيط وخاتمة البيهقي أنها بكراً من حين
يخرج الإمام إلى أن يفرغ من الصلوة ومن كان في صلوة وأنه كان سنة الجمعة بقطع على رأس
الركعتين فإن صلى ركعة ثم أتمها ركعة أخرى وسلم وإن كان في الثالثة أتم الأربع فإذا جلس
على المنبر أذن بين يديه ومن أن يخطب خطبتين بينهما جلة قايماً طائراً لالة المأثور المتواتر
وأقيم بعد تمامها لا ينبغي أن يصلي غير الخطبة لأن الجمعة مع الخطبة كشيء واحد فلا ينبغي أن يغيرها
أثنان وإن فصل جاز خطب صبي بأذن السلطان وصلى بالغ جاز كذا في الهداية لا بأس في
السفر يومها إذا خرج من عمران البلد قبل خروج الوقت أي وقت الظهر لأن الجمعة إنما تجب في آخر الوقت
وهو ما في القروى إذا دخل يوم الجمعة المصرا نوى أن يكمل يوم الجمعة يلزم الجمعة وإن نوى أن
يخرج في ذلك اليوم قبل الوقت أو بعد الجمعة عليه لأنه في الأول صار كواحد من أهل المصرفة ذلك اليوم
وفي الثاني لم يخرج وإذا أقدم المسافر المصروف الجمعة شأله نوا الأقامة تحت عشرة يوماً قال قاض خان كل
بلدة فتح بالسيف غنوة فخطب الخطيب على منبره بالسيف ليرى أنها فتحت بالسيف فإذا رجعهم
السلام فذلك ما في أيدي المسلمين فقاتلواكم حتى ترجعوا إلى الإسلام وكل بلدة أهلها مسلم طوعاً
خطب الخطيب بالسيف ومدينة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فتح بالسيف فخطب الخطيب بالسيف ومكة فتح
بالسيف فخطبوا بالسيف كذا في التاتارخانية **باب العيد** تجب صلواتها على من تجب الجمعة عليه
بشرطها وجوبها رواية عن أبي جعفر وهو الصحيح وما نقل عن محمد أنه قال عيدان اجتماع في يوم واحد
فالأول سنة والثاني فريضة مؤتيان وجوبها ثبت بالسنة سوى الخطبة فإنها ليست من شرائط
العيد بل سنة وهي تخالف خطبة الجمعة بأن الجمعة لا تصح بدونها بخلاف العيد وبأن الخطبة في الجمعة

الذكرية
الشكرية

لم تجب عليه الجمعة

شبه

أخيراً

متقدمة على الصلوة كحل العيد ولو قدمها في العيد جاز ولا يعاد الخطبة بعد الصلوة كذا في الهداية
ويقدم على صلوة الجنائز إذا اجتمعوا وإن كان العيد بخلافه وتقدم صلوة الجنائز على الخطبة
كذا في القنية ونذير يوم الفطر المأكول قبل الصلوة والائتيك والاعتك والالتطير لربح من الثياب
لأنه عليه السلام كان يفصل كذلك وفي يوم النحر لا ياكل حتى يرجع فياكل من أضحية وأداء الفطرة ثم الخروج
إلى الجبابة لقوله لم يغتفرهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم وفي التجليل تؤرخ قلب الفقير للصلوة
الخروج إليها سنة وإن معهم المسجد فلا بأس باخراج المنبر إليها وما نكنا كذا في الاختيار ولا تكبير
جهراً في طريقها خلافاً لها ونقل الزبيدي عن أبي جعفر أنه قال لا ينبغي أن يمنع العامة من ذلك فقل غيبتهم
في الخير ولا يتفصل قبل صلوة لأنه لم يفصل مع صر على الصلوة ولو جاز لفصل تعليم الجواز
وقتها من ارتفاع الشمس إلى الزوال لأنه لم يفصل مع صر على الصلوة ولو جاز لفصل تعليم الجواز
فوما شهدوا بغيره في الصلاة بعد الزوال فامرهم بالخروج من العذر ولو جاز الأداء بعد الزوال لما أخره
يصلونهم الإمام ركعتين مكبراً ومثنياً قبل تكبير الأولى من ثلثي كل ركعة ويؤان بين القرائتين
أن الإمام يكبر للافتتاح ثم يستفتح ثم يكبر ثلاثاً ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر للركوع فإذا قام إلى الثانية
يقرأ الفاتحة وسورة أولاً ثم يكبر ثلاثاً ثم يكبر للركوع ويرفع يديه في الزوايد لقوله لم لا يرفع الأيدي إلا
في سبع مواطن وذكر في تكبير العيد ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلثي شبيح لأنها تقام بجمع
عظيم وبالموا لالة يشبه على من كان بعيداً لو خطب بعد نا خطبتين لأنه لم يفصل بينهما بخلاف الجمعة
فإن الخطبة فيها قبل الصلوة لأنها شرطها والشرط يقدم يعلم فيها أحكام الفطرة لأنها شرعت
لأجله فإن قيل قد سبق أن المندوب أداء الفطرة قبل الخروج إلى الجبابة وأدائها قبل العلم محال والخطبة ليست
الأبعد الخروج إليها فيبين الكلامين تنافقاً لأن الثاني في أن مندوبية تقديم الفطرة على الخروج ولا بأس
جواز تأخير عن الخروج فيما زان لا يعلم بعض الناس كيفية أدائها فيعيد التعليم بالنظر إليهم فانت مع
الإمام لا يقضي يعني أن الإمام صلياً مع جماعة وقامت بعض الناس لا يقضها في الوقت وبعضها
بصفة كونها صلوة العيد يعرفون الأبرار لا يتم المنفرد ويؤخره بعد إلى الفداء يؤخر صلوة عيد الفطرة

مقدمة

انما شرعت بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم وهذا المعنى انعم بعد وجواز ثلث
الصحيحة رضا قاموا بعد عم وسبب الخوف وهو تحقيق بعده ايضا فاذا حيف من عدوا وسبب حزين
اشارة الى ما قالوا الخوف الذي يجوز الصلوة على الوجه الذي قلنا اذا كان العدو يقرضهم بطريق
الحقيقة وبمقابلتهم فاما اذا كانوا بعد منهم او ظنوا عدوا بان رأوا اسودا او غبارا فصلوا صلوة
لخوف فظهر ذلك في خبر صلواتهم جعل الامام طائفة باذا الخوف وصلى باخرى ركعة لو كان مسافرا
او في الجوار في الجمعة في العيدين وصل ركعتين لو كان في غير الثنائي هكذا قال الشافعي والصلوة للمغرب
فان حكمها حكم الرباعي ومضوا الى الخوف وجاء الاخرى وصل بها من ركعتين في الرباعي وركعة
في الثنائي وسلم الامام وحده وذهبوا الى هذه الطائفة اليه الى الخوف وجاء الطائفة الاولى وانما صلواتهم
بلا قرة وسلموا لانهم لاحقون فكانهم خلف الامام ثم جاء الاخرى وانما صلواتهم بغرة لانهم يسبقون وان
اشتد خوفهم صلوا ركبا ثانيا بالاياء الى جهة قدرتهم فان قدروا على توجع القبلة توجهوا اليها والا
فال ما يقدرون على التوجه اليه خوفهم وتقصير صلواتهم بالقتال والمشى والركوب لانه عمل شريف **باب الصلاة**
في الكعبة صح فيها النفل وفاقوا الفرض خلافا للثاني منفردا ومجاعة وان اختلف وجوبهم الا ان
تفاه الى وجه الامام فانها لا يجوز لانه تقدم امامه ومن سواه لم يتقدم وتوجه الى القبلة كذا لو
تخلقوا الى صلواتهم فيها ولو كان بعضهم قد اتم الامام مستقبلا بوجهه اليه اقتدوا من الجوانب
لو بعضهم قرب اليها الى الكعبة من الامام جاز اقتداه الآمين في جانب تقدمه على الامام بخلاف
من في جانب اخر لانه خلف الامام حكما فلا يفرق اليها اقتدوا من خارج بامام فيها والباب
مفتوح جاز اقتداهم لان وقوف الامام فيها وبارها مفتوح كوقوفه في الحرات في سائر المساجد
كبريت الصلوة فوقها وان جازت لانه بنا في تعظيمها **باب سجود السهو** **الفصل في سجود السهو**
وقبل تسن والصحيح الاول بعد تسليمين اختاره صاحب الهداية وشتم الآئمة والامام ابو اليسر الامام
ظهير الدين المرعشي في اوله اختاره صاحب الكافي وفيه الاسلام ثم خرج الاسلام خواهر زاده صاحب
الابضاح قال تاج الشريعة في شرح الهداية ذكره شتم الآئمة انه يسلم تسليمين وهو الصحيح لانه قول كبار

مفاهيم

الصالح

الصحيح وهو على ما بين مسعود وجمهور العلماء والآخر رواية صحابة كانوا اقربا من رسول الله صلى الله عليه وسلم او الرواية
الاخرى من عارضة روى عارضة كانت في صف النساء وسعد كان من الصبيان فيجمل انهما لم يسعا
للتسليم الثانية لانه عليه السلام كان يسلم الثانية اخفض من الاول هذا هو المستطوع في الكتب
للمشورة وسوق كلام الفريقين يدل على ان القولين للامام الاعظم وفي الجمع بين الامام والحمد الاول
اليها ومباو جوده في كتاب الاما نقل صاحب معراج الدراية بغيره وعلى كونهما قولين مناسب ما قيل في اختيار
للمنفرد تسليمين وللامام تسليمين لانه اذا سلم تسليتين ربما يشتغل بعض ما بينا في الصلوة سجدة ثان
فاعلم يجب في تشهد وسلام يمينا ويسارا بترك واجبه هو الذي في العهد بانهم ولا يجب سجدة كركوع قبل القراءة
فان تقديمها على الكركوع واجب لا يفسد خلافا لغيره واما تقديم القيام على الكركوع والكركوع على السجود ففرض
كما سبق تحقيقه في باب صفة الصلوة بملازمة عليه وتأخير القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد فيلحق
والسجود بقدر ما يؤدي فيه ركوعا فاقصر على الواحد واجب في الزيادة عليه تركه واليه
فيما تجافى وعكس واختلاف في مقداره والاصل قد ما يجوز به الصلوة في الفصلين وترك القعود الاول
وساير الواجبات المذكورة في باب صفة الصلوة وان تكرر ترك الواجب يعني سجدة واحدة على تقدير
تكرر الواجب على منفرد متعلق يجب وعلى مقتضى سهو امامه ان يسجد امامه وان لم يسجد لم يسجد للمؤمن
بخلاف تكرر الترخيب كما ترقى باليسوء الى الوجوب على المقتضى بسهوه اذ لو سجده وحده خالف امامه
وان يسجد معه الامام انقلب الامامة اقتداء ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد والاحوط التصليته
فيها الى التشهدين كذا في الظاهرة المسبوق بسجدة امامه وان كان سهوه فيما فاعنه ثم يقضى ما
فاو الاول ان لا يقوم قبل سجود الامام ولو قام قبل سجوده فعليه ان يعود ليسجد من لم يقيد الركعة
بالسجود وان قيدناه باليهود واليهودية في اي فيما يقضى سجدة ثانيا لهذا السهو كذا الاحق بغير يجب
عليه سجود السهو لسهوه امامه بان سهي حال نوم المقتضى او ذنابه الى الوضوء لانه بمنزلة المصلي
خلفه سهي عن القعود الاول في دوات الاربع او الثلث من الفرض احترزه عن النفل لان القعود
الاول في القعدة الثانية من الفرض حتى يعود اليها لا محالة وان استوى قايما وذكره في القعود

تكره

الاول وهو اليه القعود اقرب بان لم يرفع ركبته عاد ولا سهوا والاقام وسجد للسهو وقيل يعود الى
القعود ما لم يستقيم قايما وهو الاصح كذا قال الترمذي وان سهو عن الاخير حتى قام الى الخامسة في
الرابعة والرابعة في الثالثة والثالثة في الثانية عاد ما لم يسجد لان فيه اصلاح صلوة
وامكن ذلك لان ما دون الركعة ليحل الفرض وسجد للسهو لانه اخر فرض وان سجد مرتبط بقوله ما لم
يسجد صار فرضه نفلا وصح في الرابع ركعة سادسة ان شاء الله تعالى لانه نفل ما شرع فيه قصدا
فلم يجب عليه تمامه وفي الثلثين الصابرا ربعا لا يحتاج الى الضم اذ الركعتان الثلاثان بضم الرابعة
ايها تحول الى النفل فحصلت الصلوة التامة وفي الثلثين الصابرا ثلثا وهو الفجر لا بضم رابعة ليكون
الكمل نفل لان التنفل بعد طلوع الفجر باكثر من سنة الفجر مكروه وان قصد الاخير عطف على قوله وان سهو
عن الاخير ثم قام سهوا ولم يسلم عاد وسلم الا ان يسجد للنجاسة في الرابع والرابعة في الثلثين فيتم
فرضه لوجود القعود الاخير وبضم سادسة في الرابع لم يقل هنا ان شاء الله تعالى لانه لو لم
لا قضاء في صورتين لان ضم السادسة هنا اكثر من غيرها هنا لان فرضه قدم هنا لكن بتأخير السلام
بجسود السهو فلو قطع ثابتن الركعتين بان لا يسجد للسهو لزم ترك الواجب ولو جلس من القيام
وسجد للسهو لم يؤد سجود السهو على الوجه المنسوخ فلما ثبت ان بضم سادسة ويجلس على الركعتين وسجد
للسهو بخلاف المسئلة الاولى فان الفرضية ثم لم تتبع كيجتاج الى تذكير نقصانها ولو علم اشارة
الى ضعف ما قبل لا بضم في العصر كراهية التنفل بعد ثابته وقيل بضم لان هذا المقصود والنهي عن التنفل
بعد العصر يتناول المقصود فلا يكبره بدونه وهو الاصح كذا قال الترمذي وبضم خامسة في الثلثين ليصير
في صورتين نفلا وان تنوب بالنية الظهر والعشاء والمغرب لان مواظبة النبي عليه كانت
تحرمة مبتدأ وسجد عطف على قوله وبضم السهو لانه اخر السلام ومقتضى فيها اي الركعتين الرابعتين
في صورتين صلاهما بتبعية الامام وقضاهما ان افسد لانه شرع قصدا وفي الفجر الصابرا ثلثا لا بضم
رابعة كراهية التنفل بعده كما كره قبل مطلقا وفي العصر بكبره بعده اذا شرع بالقصد لا قبله مطلقا
تمامه عن بيان حال الغرض بالنظر الى السهو في القعود اذ بيان حال التنفل فيه تيمنا لانه

ان
بضمه

ترك القعود الاول في النفل سهوا يسجد ولم يفسد وكان القياس ان يفسد وهو قول زفر ورواية عن محمد
وفي الاستحسان لا يفسد ويجب سجدة السهو بشرطها ساهبا لان التطوع كما شرع ركعتين شرع
اربعا فاذا ترك القعدة وقام الى الشفع اكتملت ان يجعل الكل صلوة واحدة وفي الواحدة من ذوات
الاربعة لم يفسد الا القعدة الاخيرة وهي قعدة الختم والتخل كما في الظهر بخلاف صلوة الفجر لانه شرعت ركعتين
لا غير وبضم الشفع اكتمل لا يصير لكل صلوة واحدة وهذا الفقد وهو ان القعدة الاخيرة ليست من الاكتمال
وكنها فرضت للختم لان ختم المفروض فرض ولا الم يكن القعدة الاولى فرضا فاذا قام الى الثالثة ههنا
صار الصلوة من ذوات الاربعة فلم يكن القعدة الاولى بضم فلم يتبع فرضا كما في الفرض كذا في معراج
الدراية تنفل ركعتين وسهوا يسجد لا يبيح اي لا يصلح بهن التحريم صلوة بلا تجديده تحريمه لان سجود
السهو وقع في خلال الصلوة ولو بني صح لبقاء التحريم ولكن اعاده الى سجود السهو لان ما اتى من
السجود وقع في خلال الصلوة فلا يعتد به سلام من عليه السهو يخرج موقوفا لا قطعاً حتى يشرع
الاقتداء به ويبطل وضوءه بالقرينة ويعبر عنه اربعا بنية الاقامة ان يسجد شرط القول بهج والا
اي وان لم يسجد فلا يترتب عليه الاحكام المذكورة وسلامه اي سلام من عليه السهو للقطع اي بنية
قطع الصلوة لا بقطع لان نية تنقيح المشروع فيلغوا كما لو نوى الظهر شتا بل عليه ان يسجد للسهو
لبقاء التحريم بخلاف ما اذا سلم وهو ذكر للسجدة الصليبية نفس صلوة والفرض ان يسجد
يؤتي في حرمة الصلوة وهي باقية والصليبية يؤتي بها في حقيقتها وقد بطل بالسلام ما لم
يحول عن القبلة او يتكلم فانها يبطلان التحريم وقيل لا يقطع بالتحول ما لم يتكلم او لم يخرج من
المسجد والاصل ان يسجد قبل ان يتكلم او يخرج وان مشى واخرق عن القبلة وبه قال بعض المشايخ
كذا في النهاية مصلى الظهر سلم على الركعتين يتوهم الا تمام اي توهم انه اتمها اي اتم الظهر اربعا
وسجد للسهو لما روي انه عليه السلام فعل كذا في كل صلاة ما لم يسلم على ظن انه مسافر او انها الجملة او كان
المصلي قريبا لغيره بالسلام فظن ان الظهر اربعة ركعتان ان كان في العشاء فظن انها التراويح
حيث تبطل صلوة في جميع هذه الصور لانه سلم عامدا لا يسجد للسهو للجمعة والعيدين فشكل

من الشك عاده وقع في عبارة الفقهاء شك في ان الكافي معناه ان الشك ليس بعادة لانه
لم يكتف به غيره وقطاعه صلى الله عليه وسلم متعلق بشك استئناف وان كثر الشك على بطلان وان لم يغلط
اخذ بالاقول وقد وكل ما ظنه آخر تاى الصلوة شك فيها الى صلوة فتفكر في ذلك حتى استيقن ان
ان طال تفكره قد ما يمكن ادا ركع من اركان الصلوة وجب السجدة عليه ولو لم يكن طول تفكره
القدر بركان دونه لا تجب السجدة لان الفكر الطويل مما يؤثر الاركان عن مواضعها والفكر القليل
مما لا يمكن الاحتراز عنه فحصل ان لم يكن كذا في تحفة الفقهاء **باب سجود التلاوة** تجب موسعا
عند أبي سري في رواية عن الامام الاعظم وفورا عند محمد وفي رواية عنه كذا في الفصاية سجدة قال
تجب فيها اي في تلك السجدة تسبيح السجود يعني سجدة لا على شروط الصلوة وقد تقدمت
بين تكبيرين متعلقين سجدة بلا رفع يد يعني ان من اراد سجودا كبره ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع
رأسه اعتبارا بسجدة الصلوة وهو المروي عنه ولا تشهد ولا سلام لان ذلك للتخلف وهو يستدعي
سبق التيمم وعدمه من تلامذة متعلقين **باب سجود التلاوة** تجب وبالفارسية ذكره قاضي خان من الاربع
المعروفة وهي في اخر الاعراف في الرد والنمرو بنى اسرائيل ومريم واولي الحج والفرقان والنحل والسجدة
وص وحم السجدة والنجم واشتفت واقراء ممن بيان لمن في قوله على من يعني اذا تلا الآية السجدة من
يلزمه الصلوة ادا وقضا وجب عليه السجدة فوجب على الاثم اذا تلا الآية اهل الاداء والجنب والحديث
والسكران اذا تلو الاثم اهل القضاء لا على الكافر والمجنون والصبي والعاقر والنفس لا اثم
اذا تلاها او سمعها عطف على قوله تلا آية وان لم يقصده اي السماع منهم ولم يفهم اذا اخبر انه قراء آية سجدة
ذكره قاضي خان ممن ذكره متعلق بسمعها ومن ذكره هو الاثم لا وسمع من النائم قال قاضي خان وان
سمعها من نائم اختلفوا فيه الصحيح الوجوب ولا على من سمعها من الطير والمجنون والمطبق والعمدة
والمؤتم لعدم اهليتهم للقراءة فالقراءة منهم كلا قراءة والسموع كلا سموع اما الثلاثة الاولى فظاهرة
واما الرابع فلان المؤتم مجبور عن القراءة لنفاذ تصرف الامام عليه وتصرف المجبور لاحكامه لا لطلب
والنايض وكيفية لانهم مناهيون والنهي لا في تخفيض الجامع الكبير السموع من المؤتم كهو من

المجنون

المجنون والطير والصدى لا يوجب شيئا وقال قاضي خان يجب على من يجلي عليه الصلوة ادا قرأ آية السجدة
او سمعها ممن يجب عليه الصلوة اذ لا يجب بحض او نفاس او جنون او كفر او صغر وبينهما
مخالفة ظاهرة في حق المجنون اقول وجه التوفيق ان مراد قاضي خان بالمجنون الجنون البغير
المطبق ومراد صاحب التلخيص المجنون المطبق يؤيده ما نقلت من احدى عن النوادر ان الجنون اذا انفك
وكان يوما وليلا او اقل يلزمه تلاوة او سماعها فالتحقيق ان الجنون على ثلاث مراتب قاصر كحاضر
وكامل غير مطبق وهو الذي يكون اكثر من ذلك كونه قد يزول وكامل مطبق وهو الذي لا يزول
والاثنان ايضا بالنظر الى سجدة التلاوة على ثلاث مراتب احدها من يلزم بتلاوة عليه وسماعها منه
على غيره سجدة ومنه المجنون القاصر وهو المذكور في النوادر وثانيها من لا يلزم بتلاوة عليه سجدة لكن
يلزم بسماعها منه على غيره ومنه المجنون الكامل الغير المطبق وهو الذي ذكره قاضي خان وثالثها
من لا يلزم بتلاوة شيء لا عليه ولا على غيره بالسماع منه وهو الذي ذكره صاحب التلخيص هذا
ما يتسرى في هذا المقام يعون الله الملك العالم الحمد لله لهم الصلوة واليه المرجع والمآب ويؤدي الى
سجود التلاوة بركوع وسجود غير ركوع الصلوة وسجود كائنين في الصلوة لها في التلاوة ويؤدي
بركوع الصلوة اذا كان الركوع على الفور اي عقيبه في الآية ان نواه ان يكون الركوع بسجود
التلاوة ويؤدي ايضا بسجود تاى الصلوة كذا في على الفور وان لم ينو يعني لو تلا في صلوة
ان شاء ركع لها وان شاء سجد ثم قام فقرأ لان المقصود من السجدة اظهار الخضوع للمعبود
وذلك حصل بالركوع ايضا ويتأدى بالسجدة الصليبية لانها توافقتا من كل وجه كذا في المحيط وقال
في اللام اجتمعوا ان سجدة التلاوة يتأدى بسجدة الصلوة وان لم ينو للتلاوة واختلفوا في الركوع قال
الشيخ الامام المعروف بخوام زاده لانه الركوع من النية حتى ينوب عن التلاوة نض عليه سجدة
المؤتم بتلاوة الامام وان لم يسمع لانه متابعه ولو تلا المؤتم لم يسجد اي الامام والمؤتم لما عرفت
ان المؤتم مجبور فلا حكم لفصل اصله الى لا في الصلوة ولا بعد تأجيل الخارج من الصلوة اذ سمع من
المؤتم حيث يجب عليه لان الاجتزاء في حق المصلين فلا يبعد لو سمع المصل آية من غير ان يسجد فيها

لأنها ليست بصلوة لأن سماعهم هذه السجدة ليست من أفعال الصلوة بل سجدة بعد الصلاة ليعقبا
سببها ولو سجد فيها لم يجز لأنه منقذ عن ادخالها في الصلوة فيها وقد وجبت السجدة كاملة
بسبب خارج الصلوة فلو أدى فيها يقع ناقضا فلا يخرج به عن العهدة بل أعاده أي السجود دونها أي
الصلوة لأن سجدة السجود لا ينافي أحرام الصلوة سمع رجل من أمامه ليس معه في الصلوة ولم يأت به
اصلا أو يأت في ركعة أخرى سجد خارجها أي خارج الصلوة لوجود السبب وعدم الاداء وان انتم فيها أي
في الركعة التي سمعها فيها قبل سجود امامه سجدة لأنه لو لم يكن سمعها سجدت معه كما مر فلهذا أول وان انتم
فيها بعد أي بعد سجود امامه لا تسجد مطلقا أي لا في الصلوة ولا خارجها لأنه منكرها بأدائها في تلك الركعة و
سجدة حكمها الصلوة لا يقض خارجها لأنها صلوة ولها مزية الصلوة فلا ينادى بالناس في سجدة لم يقض
وجبت في الصلوة احترازا عما وجبت فيها وحمل ادائها خارجها كما لا يسمع المصلح من ليس معه أو سمع من
امامه واقتدى به في ركعة أخرى فلا خارجها أي الصلوة فسجد وأعاد فيها سجدة أخرى لأنه إذا سجد قبل الصلوة
لا يقع عما وجبت في الصلوة وان لم يسجد أو لا كفت واحدة لأن الصلوة استتبت غير ما وان لم يسجد
المجلس كثر مرات في مجلس حيث كفت واحدة سواء قرأ مرتين ثم سجدة أو قرأ وسجدة ثم قرأ في ذلك المجلس
لا يجلس في تكرارها فيها بوجوب سجدين ولو بدلهما أي قرأ بدلا للآية الأولى أي أخرى في مجلس كفت واحدة
بل وجب سجدة واحدة منى السجدة على التداخل دفع الحج وهو تداخل في السبب لا الحكم وهو البوي
بالعبادة الاحتياط والاك بالعقوبة لاظهار كرم صاحب الشرع وامكان التداخل عند ادائها في المجلس
جامعا للمنفعة فإذا اختلف عادلكم إلى الاصل واسد الثوب والانتقال من غصن إلى غصن
تبدل الوجود الاختلاف حقيقة وعدم الجامع حكما بخلاف زوايا المسجد والبيت فانها في حكم مكان واحد
بل هي واحدة لا تعدل الفصل القليل يعني أنه ليس بك القيام حيث كفت سجدة واحدة سواء وقعت
بعد الفصل كان تلاما فقام ثم ثني فسجد وقبله كان تلاما فسجد ثم قام ثني ومشى خطوة أو خطوتين
وأكل لقمية وشرب شربة أو الشك بكلام يسير وتكونا مما لا يتبدل بالمجلس كالقعود والانتكاس والكروب والنزول
بخلاف ما إذا تلاما سجدة أخرى أو ثني بعد فصل كثير كشيء خطو فانها لا تكفي كترارها كما لو كانت غير مصلية

بكر السجدة

يكثر السجدة لأن سبب الدابة تضاعف إلى ركبها حتى يجز عليه ضمان ما تلف الدابة فاعثر مكانه الأرض
الدابة وانما قال غير مصلية لأن حرمة الصلوة تجعل الامكنة مكانا واحدا ولو لاه لما حثت صلوة
اذا اختلف المكان يمنع صحتها وفي فلكي ركعة وركعتين لا يعني لو كثر في فلكي لا يكثر السجدة
وأن لم يكن في الصلوة لأن الفلك كالبيت اذ جريانها لا يضاف اليها بل لله وجوبهم ولو كثر في
في ركعة كفت سجدة قياسا واحسانا لا اتحادا والمجد ولو في ركعتين فذكر عند أبي سبيل بدل السجدة
لأنه لا يوجب سجدة أخرى عليه أي السمع لا على أي تبدل بدل التالى لا يوجب سجدة أخرى على السمع
ولا يرفع السمع رأسه قبل التالى لأنه كالامام وكمره قراءة امام يخاف أن يكره للامام ان يقرأ
في صلوة يخاف فيها لأنه يؤدي إلى استنباء الامر على القوم الا ان ينوي في ركوعه على الفور وكمره
ايضا ترك ايها وقراءة الباقي لأنه يومهم الاستنكاف والفرار عن لزوم السجدة عليه ونزب ضم آية
او اكثر اليها دفعا لوم التفضيل واخفاؤها عن السمع شفقة عليه والقيام ثم السجود يروي
ذلك عن عائشة رضي الله عنها ولان الحزب في كل مجلس يجمع جنازة وهي بالفتح الميت بكسر
السرير تن توجبه المحضر أي من حضر الموت إلى القبلة مع شقة الامين اعتبارا بحال الوضع
في القبلة لأنه أشرف عليه وجاز الاستلقاء وقد جاء اليها إلى القبلة لأنه ليس منزع الترح والاول
هو السنة ويرفع رأسه قليلا ليدير وجهه إلى القبلة لا السماء ويلقن بذكر الشهادتين عنده
لأن الاول لا يقبل بدون الثانية ولا يقرأ بها مخافة ان يتفجر ويردنا وبعد موته يشد جباة و
يغض عيناه بذلك جرت التوارث وفيه تحسنة فيسحق والآن بالنسب باعلام الناس موته ويجعل
في مجازة فيوضع على تحت ويجترأ ترأ ككفته لما فيه من تعظيم الميت واختيار الوتر لقوله عم الله
وترحب الوتر وتجر عن ثيابه ويستعورته الفليضة وقبل مطلقا ويؤضاه بلا مضفة وتنشأ
لتغذ اخراج الماء ويصب عليه ما يفعل بسند وحرص وهو الثن من مبالغة في التنظيف والآي و
ان لم يوجد ما وكذلك في الصلاة فيصبت عليه ما خالص لوصول اصل المقصود ونفسه
ولحيته بالخطمي لأنه يبلغ في استخراج الوحش وان لم يوجد في الصابون وكونه ثم يفتح على يساره

الاعلى للاعلى والاقل للاقل

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is arranged in several lines, with some characters appearing to be in a different script or dialect, possibly indicating a specific dialect or a mix of languages. The ink is dark, and the paper shows signs of age and wear.

۲۰

و شاہدنا
وغایبنا صح

[illegible]

واذا سلم الامام قضى ثلاثا كبرها كما لو كان حاضرا خلف الامام ولم يكبر حتى كبر الامام الرابعة والصحيح قولها
 اذا لا وجه لان يكبر واحدة لان كل كبر منها كركعة واحدة من سائر الصلوة والامام لا يكبر بعد
 ليشابهه والاصل في البناء عندهما ان المقتدى يدخل في تكبيرة الامام فاذا فرغ الامام من الرابعة
 تعذر عليه الدخول وعند ابي س يدخل اذا بقيت التحريم كذا في البدائع الاولى بالامامة السلطان او
 نائبه وهو امير البلد وقال ابو س ول الميت اولى وجه الاول ان الحسين بن علي رضي الله عنهما ماتا
 الحسن رضي الله عنه قد علم عبيد بن العاص فقال لولا السنة لما قدمت وكان سعيدا الى المدينة يومئذ
 قالوا في فامام الحق قالوا لا بأس باذن الاول وليا كان او غيره لان التقدم حقه فيملك ابطاله
 غيره لم يقل الولي لينا وال السلطان وغيره فليس في الصلوة فان صلى غيره الى غير الاول بعد
 الى الولي ان شاء الله في غير حقه وان صلى الاول لا يصلي غيره بعده لان الفرض يتأدى بالاولى
 والتفعل بها غير مشروع ودفن بلا صلوة صلى على قبره ما لم يظن تغشى والمصطفى في اكثر الراي على
 الصحيح لانه يختلف باختلاف الزمان والمكان والخاص وقيل قد يشك في ايام ولم يحجر صلواتها راجعا
 اخسانا بمن مع القدرة على النول وايضا لم يصلوا اعداء مع القدرة على القيام والقياس للحوادث
 لانه دعاء وكرمت في مسجد يروي كرامته تحريم في رواية وتنزيه في اخرى اما الذي بني لصلوة الجنائز
 فلا يكره فيه واختلف في الخارج بناء على اختلافهم ان الكرامات لاجل التلويح لولان المسجد
 لا الصلوة للجنائز ولقد مات ان استمال الاستعمال ان يكون منه ما يدل على الحيوة من بكاء او
 حركت عضوا يسمى وغسل وصلى عليه وال آي وان لم يستعمل غسل في ظاهر الرواية وادرج في حقه
 ودفن ولم يصل عليه كصبي ياحيا يويه وكوفي يدويه فاسلم هو او الصبي صلى عليه لانه مسلم
 حكما كافر مات عبدا كان او حرا اقبل عليه المسلم من مولاه او اقرب له لا كالمسلم الي غلاما
 كفل المسلم وبكفة خرقه ويدفنه في حفرة كحل الجنائز بوضع مقدمته ثم مؤخرته على الكتف اليمنى
 كذا ابي ربيعة في محل موضع مقدمته ثم مؤخرته على الكتف اليسرى كذا ابي ربيعة في محل موضع مقدمته
 ثم مؤخرته على الكتف اليسرى وسوى بها لا يجب ان يكون بها مسرعين بلا عذر وكره الجكون

وهو امير البلد وقال ابو س ول الميت اولى وجه الاول ان الحسين بن علي رضي الله عنهما ماتا الحسن رضي الله عنه قد علم عبيد بن العاص فقال لولا السنة لما قدمت وكان سعيدا الى المدينة يومئذ قالوا في فامام الحق قالوا لا بأس باذن الاول وليا كان او غيره لان التقدم حقه فيملك ابطاله غيره لم يقل الولي لينا وال السلطان وغيره فليس في الصلوة فان صلى غيره الى غير الاول بعد الى الولي ان شاء الله في غير حقه وان صلى الاول لا يصلي غيره بعده لان الفرض يتأدى بالاولى والتفعل بها غير مشروع ودفن بلا صلوة صلى على قبره ما لم يظن تغشى والمصطفى في اكثر الراي على الصحيح لانه يختلف باختلاف الزمان والمكان والخاص وقيل قد يشك في ايام ولم يحجر صلواتها راجعا اخسانا بمن مع القدرة على النول وايضا لم يصلوا اعداء مع القدرة على القيام والقياس للحوادث لانه دعاء وكرمت في مسجد يروي كرامته تحريم في رواية وتنزيه في اخرى اما الذي بني لصلوة الجنائز فلا يكره فيه واختلف في الخارج بناء على اختلافهم ان الكرامات لاجل التلويح لولان المسجد لا الصلوة للجنائز ولقد مات ان استمال الاستعمال ان يكون منه ما يدل على الحيوة من بكاء او حركت عضوا يسمى وغسل وصلى عليه وال آي وان لم يستعمل غسل في ظاهر الرواية وادرج في حقه ودفن ولم يصل عليه كصبي ياحيا يويه وكوفي يدويه فاسلم هو او الصبي صلى عليه لانه مسلم حكما كافر مات عبدا كان او حرا اقبل عليه المسلم من مولاه او اقرب له لا كالمسلم الي غلاما كفل المسلم وبكفة خرقه ويدفنه في حفرة كحل الجنائز بوضع مقدمته ثم مؤخرته على الكتف اليمنى كذا ابي ربيعة في محل موضع مقدمته ثم مؤخرته على الكتف اليسرى كذا ابي ربيعة في محل موضع مقدمته ثم مؤخرته على الكتف اليسرى وسوى بها لا يجب ان يكون بها مسرعين بلا عذر وكره الجكون

وهو ضرب من العذر وفرضه

قبل

قبل وضعها عن اليمين في لقوله عليه السلام من تبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع وثوب المشي خلفها لما
 رويناه ولقوله عم الجنائز متبوعة ولانه يبلغ في الاعتاط بها والتعاون في حملها ان احتيج اليه
 ويجوز القبر ولا يشهد لقوله عم المتعد لنا والشفقة لغيره في الا في ارض رخصة فلا بأس بالشفقة وانما
 تابو من جوار حديد ويغفر شئ فيه التراب ويدخل من قبل القبلة ويقول واصفهم الله الى وحنفك
 ملتبى بن بام الله وعلى ملكه رسول الله اي سلمناك على ملكه عليه السلام ويوجه اليها الى
 القبلة اذ به امر النبي عم ويجعل العقدة التي على الكفن لحوق الانتشار لانه عم امر به ولا من
 من الانتشار ويسوي اللين والعصب للخشيب والاجرة وجوز في ارض رخصة كذا في الكافي ووجه
 قبره لا يقبره لان حاله على الاستنار بخلافهم ويهايل التراب عليه للتواضع وبسم القبر ولا يرفع
 ولا يجفص للنهي عنهما ولا يخرج الميت منه الى القبلة لان يكون الارض مقصودة او اخذت
 بالشفقة وطلب المالك في يخرج ما في السفينة بفعل ويكفن ويصلى عليه ويرى به في البحر
 كذا في الظاهرة ماتت حاصروا ولدنا حتى يشق بطنا من جنبها الايسر ويخرج ولذا كذا
 في الثانية وفيها ايضا ويستحب في القبر والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر اولئك
 المسلمين وان نقل قبل الدفن الى قدر ميل او ميلين فلا بأس به وكذا لو مات في غير بلد ينجى
 فخره فان نقل الى مصر اخر لا بأس به الا بكسر عظام اليهود وكهولهم اذا وجد في قبورهم وبكره القصور
 على القبور وقلع الشجر والشيئ من المقبرة ولا بأس في اليابس **الشجر** يسمى به لانه
 له بالجنة بالنص ولان الملائكة يشهدون موته اكراما لاولاد حتى عند الله حاضرا
 اعلم ان الاصل في هذا الباب شهداء اجد فانهم كفنوا وصلى عليهم ولم يفسلوا لانه صلحهم قال
 في حقهم زملوهم بكفورهم ودمائهم ولا تفسلهم الحديث وكلم من بمصنام ملحق بهم في عدم
 الفصل ومن ليس بمصنام وكلمه قتل ظلم او ما حرقا او غرقا او مبطونا فلم يثواب شهداء
 انهم يفسلون ومن شهداء على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يري ان عمر وعلي بن ابي
 حملا الى بيتيها بعد الطعن وغسلهما وكانا شهيدين بقوله عم كذا في الكافي والمقصود هو ان

في كتاب التراب من المشقة

وشق البطن ليس بملحق
 بل هو سؤال من القفايل
 من تعيش هذا الولد

ان المراد من القصور ان يفسدوا
 لان القصور من القفايل
 او النقص في القفايل

الشهيد فقبل بعضه مفقود وعلى
 الوجهين من الشهادة وهي الاخبار
 او بمعنى فاعل وهو على الوجه الثالث
 من الشهداء

قول بقوله عليه السلام من صدق النبي
 وابوكم وعمر وعثمان وعلى بن ابي
 حمزة بن محمد واصطرب فقال النبي
 انهم فان عليكم رسول الله
 وادعاهم وشهدوا بالمراد بالشهيد
 ثم وعلى رضي الله عنهما

شهادته هو معنى شهادة الجاني في ترك الفعل ولهذا قال موسى طاهر احتراز عن وجوب عليه القتل كالجنب
والخائض والنفساء بالغ احتراز عن الصبي قتل ظلما احتراز عن قتل حيا او قصاصا ولم
يجب بنفس القتل مال احتراز عن قتل وجب به مال وانما قال بنفس القتل لان الابدان اقل ابناء الجدير
ظلميا يكون الابن شهيدا لان المال مان وجب له بنفس القتل بان سقوط القصاص بشبهة الابوة
ولم يثبت على البناء للمفصول يقال ارثت الجرح الى حمل من المعركة وبه يرفع الارث في الشريعة ان
يرتفع شيء من مرفعة الحيوة اذ ثبت له حكم من الاحياء كما سياتي بيانه سواء قتل باغ
او حرقي او قطع الطريق ولو بغيلة جازية لان الاصل في شهادة احد كما عرفت ولم يكن كلامه قتيلا
السيف والسيلاح فيهم من دفع راسه بالحجر وفيهم من قتل بالعصا وقد علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامر
بترك النفس او قتل غيرهم بها اي بجارحة فان مسلما قتل مسلما غير باغ وغير قاطع الطريق ومسلما قتل
ذوق بجارحة ظلما يكون شهيدا او وجب عطف على قتل ظلما جرحا ميتا في معركتهم اي معركة الباغين او نحو
واشترط الجرح ان يعلم انه قتل لا ميت خفف انفه فيمنعه عنه غير الصالح للكفن كالغزو والشنو والقتل
والسيلاح والخلف فانه تشريع ويترادف ان نقص وينقص اذا دلتم الكفن ولا يفصل للمني عنه كما مر
ويصل عليه كراما له ونهظما ويدين بدمه لانه في معنى شهيد او جرحا قد مر انه عليه السلام نهى عن
والشافعي في الغنا في الصلوة بفصل من وجد قتيلا في موضع غير ما في موضع جرح او جرح في القتل
القائمة احتراز عن الجاني والشارع ولم يعلم قاتله قاتله الهداية ومن وجد قتيلا في المعركة لان
الواجب فيه القامة والدية خفف اثر الظلم اذا علم انه قتل بحدة ظلما لان الواجب فيه القصاص
قال صدر الشريعة اقول هذه الرواية مخالفة لما ذكره في الزخيرة لان رواية الهداية فيما اذا لم يعلم قاتله لانه
عقل بوجوب القامة والاقامة اذا لم يعلم القاتل في صفة عدم العلم بالقاتل اذا علم ان
القتل بالحدية ففي رواية الهداية لا يفصل لان نفس القتل واجب القصاص اما وجوب الدية
والقامة فلعارض الجرح عن اقامة القصاص فلما خرج هذا العارض عن ان يكون شهيدا
واما على رواية الزخيرة يفصل وعبرة الزخيرة هذا وان حصل القتل بحدة فان لم يعلم قاتله

هذا هو معنى شهادة الجاني في ترك الفعل ولهذا قال موسى طاهر احتراز عن وجوب عليه القتل كالجنب والخائض والنفساء بالغ احتراز عن الصبي قتل ظلما احتراز عن قتل حيا او قصاصا ولم يجب بنفس القتل مال احتراز عن قتل وجب به مال وانما قال بنفس القتل لان الابدان اقل ابناء الجدير ظلميا يكون الابن شهيدا لان المال مان وجب له بنفس القتل بان سقوط القصاص بشبهة الابوة ولم يثبت على البناء للمفصول يقال ارثت الجرح الى حمل من المعركة وبه يرفع الارث في الشريعة ان يرتفع شيء من مرفعة الحيوة اذ ثبت له حكم من الاحياء كما سياتي بيانه سواء قتل باغ او حرقي او قطع الطريق ولو بغيلة جازية لان الاصل في شهادة احد كما عرفت ولم يكن كلامه قتيلا السيف والسيلاح فيهم من دفع راسه بالحجر وفيهم من قتل بالعصا وقد علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامر بترك النفس او قتل غيرهم بها اي بجارحة فان مسلما قتل مسلما غير باغ وغير قاطع الطريق ومسلما قتل ذوق بجارحة ظلما يكون شهيدا او وجب عطف على قتل ظلما جرحا ميتا في معركتهم اي معركة الباغين او نحو واشترط الجرح ان يعلم انه قتل لا ميت خفف انفه فيمنعه عنه غير الصالح للكفن كالغزو والشنو والقتل والسيلاح والخلف فانه تشريع ويترادف ان نقص وينقص اذا دلتم الكفن ولا يفصل للمني عنه كما مر ويصل عليه كراما له ونهظما ويدين بدمه لانه في معنى شهيد او جرحا قد مر انه عليه السلام نهى عن والشافعي في الغنا في الصلوة بفصل من وجد قتيلا في موضع غير ما في موضع جرح او جرح في القتل القائمة احتراز عن الجاني والشارع ولم يعلم قاتله قاتله الهداية ومن وجد قتيلا في المعركة لان الواجب فيه القصاص والدية خفف اثر الظلم اذا علم انه قتل بحدة ظلما لان الواجب فيه القصاص قال صدر الشريعة اقول هذه الرواية مخالفة لما ذكره في الزخيرة لان رواية الهداية فيما اذا لم يعلم قاتله لانه عقل بوجوب القامة والاقامة اذا لم يعلم القاتل في صفة عدم العلم بالقاتل اذا علم ان القتل بالحدية ففي رواية الهداية لا يفصل لان نفس القتل واجب القصاص اما وجوب الدية والقامة فلعارض الجرح عن اقامة القصاص فلما خرج هذا العارض عن ان يكون شهيدا واما على رواية الزخيرة يفصل وعبرة الزخيرة هذا وان حصل القتل بحدة فان لم يعلم قاتله

هذا هو معنى شهادة الجاني في ترك الفعل ولهذا قال موسى طاهر احتراز عن وجوب عليه القتل كالجنب والخائض والنفساء بالغ احتراز عن الصبي قتل ظلما احتراز عن قتل حيا او قصاصا ولم يجب بنفس القتل مال احتراز عن قتل وجب به مال وانما قال بنفس القتل لان الابدان اقل ابناء الجدير ظلميا يكون الابن شهيدا لان المال مان وجب له بنفس القتل بان سقوط القصاص بشبهة الابوة ولم يثبت على البناء للمفصول يقال ارثت الجرح الى حمل من المعركة وبه يرفع الارث في الشريعة ان يرتفع شيء من مرفعة الحيوة اذ ثبت له حكم من الاحياء كما سياتي بيانه سواء قتل باغ او حرقي او قطع الطريق ولو بغيلة جازية لان الاصل في شهادة احد كما عرفت ولم يكن كلامه قتيلا السيف والسيلاح فيهم من دفع راسه بالحجر وفيهم من قتل بالعصا وقد علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامر بترك النفس او قتل غيرهم بها اي بجارحة فان مسلما قتل مسلما غير باغ وغير قاطع الطريق ومسلما قتل ذوق بجارحة ظلما يكون شهيدا او وجب عطف على قتل ظلما جرحا ميتا في معركتهم اي معركة الباغين او نحو واشترط الجرح ان يعلم انه قتل لا ميت خفف انفه فيمنعه عنه غير الصالح للكفن كالغزو والشنو والقتل والسيلاح والخلف فانه تشريع ويترادف ان نقص وينقص اذا دلتم الكفن ولا يفصل للمني عنه كما مر ويصل عليه كراما له ونهظما ويدين بدمه لانه في معنى شهيد او جرحا قد مر انه عليه السلام نهى عن والشافعي في الغنا في الصلوة بفصل من وجد قتيلا في موضع غير ما في موضع جرح او جرح في القتل القائمة احتراز عن الجاني والشارع ولم يعلم قاتله قاتله الهداية ومن وجد قتيلا في المعركة لان الواجب فيه القصاص والدية خفف اثر الظلم اذا علم انه قتل بحدة ظلما لان الواجب فيه القصاص قال صدر الشريعة اقول هذه الرواية مخالفة لما ذكره في الزخيرة لان رواية الهداية فيما اذا لم يعلم قاتله لانه عقل بوجوب القامة والاقامة اذا لم يعلم القاتل في صفة عدم العلم بالقاتل اذا علم ان القتل بالحدية ففي رواية الهداية لا يفصل لان نفس القتل واجب القصاص اما وجوب الدية والقامة فلعارض الجرح عن اقامة القصاص فلما خرج هذا العارض عن ان يكون شهيدا واما على رواية الزخيرة يفصل وعبرة الزخيرة هذا وان حصل القتل بحدة فان لم يعلم قاتله

يجب الدية والقامة على اهل المحل فيفصل وان علم قاتله لم يفصل عندنا في الزخيرة لم يعتبر نفس القتل
فوجب الدية وان كان بالعارض اخرج عن الشهادة ففي المتن اخذ بهذه الرواية اقول كانت رواية
في عبارة الهداية ولم ينظر في شروحه فانهم صرحوا بان قوله الا اذا علم انه قتل بحدة ظلما محمول
على ما اذا علم قاتله عينا وان لفظ الكفا يشير اليه لانه قال الواجب فيه القصاص ولا قصاص يجب
الا على القاتل المعلوم وقال تاج الشريعة جرح صدر الشريعة في شرحه قوله ظلما اي قاتله وفي الكتاب
اشارة اليه لانه لما كان ظلما اذا كان القاتل معلوما حتى لو لم يعلم جاز ان يكون هو متقدرا فلما
يكون القتل ظلما واما قول صاحب الهداية او لا من وجد قتيلا في المعركة على ما عرفت به صدر الشريعة
ومن وجد قتيلا في المعركة لم يعلم قاتله بدليل قوله لان الواجب فيه القامة والدية والواجب يعتبر
في الاول قيد الانغماس من الدليل ولا يعتبر في الثاني قيد الانغماس من الدليل ايضا فسلم ان كلام الهداية و
الزخيرة في المال واحد ولا اختلاف في رواية ههنا ومن ثمة تواتر ما ذكره في الزخيرة الى سواء السبيل وهو جرح
بين ما ذكره في الهداية قبل الا وبين ما ذكره بعده فثبت انهما لا يمتدان الى سواء السبيل وهو جرح ونعم
الوكيل او قتل حيا او قصاصا فانه بنفسه لان هذا القتل ليس بظلم او جرح وارث بان اكل او شرب
لوانام او تدوى او اواه خيمة او مضى وقت صلوة وهو يعقل ويقرر على الاداء حتى يبي عليه القضاء بتركها
فيكون بذلك من احكام الدنيا او نقل من المعركة الى الحرف وطى الجبل فيكون القتل منافيا للشهادة هذا
الاستثنا وذكره الزيلعي او اوصى بامور الدنيا او الاخرة وهو قول ابي حنيفة في الاختلاف بينهما في
الوصية بامور الدنيا وفي الوصية بامور الاخرة لا يكون مرتبا بالاجماع او باجاء او استثنى او حكم كثر او قيل
بكلية وكل ذلك ينقص معنى الشهادة بفصل لانه يصير بذلك خلفا في حكم الشهادة وينال شيئا من مرفعة
الحيوة فلا يكون في معنى شهيد او جرح لانهم ما تواعظا للكائنات يدركهم خوفا من نقصان الشهادة
هذا اي كون ما ذكره في بيان الارثاث موجبا للفصل اذا وجد ما ذكره بعد انقضاء الحرب ولو فيها لا اي لو
وجد ما ذكره في الحرب لا يكون مرتبا بشئ من ذلك لانما قال الزيلعي ويصل عليهم عطف على قوله ويفصل
من وجد ما ذكره بالوصية **كتاب الزكوة** عقب الصلوة بالزكوة لقوله تعالى افيموا الصلوة

هذا هو معنى شهادة الجاني في ترك الفعل ولهذا قال موسى طاهر احتراز عن وجوب عليه القتل كالجنب والخائض والنفساء بالغ احتراز عن الصبي قتل ظلما احتراز عن قتل حيا او قصاصا ولم يجب بنفس القتل مال احتراز عن قتل وجب به مال وانما قال بنفس القتل لان الابدان اقل ابناء الجدير ظلميا يكون الابن شهيدا لان المال مان وجب له بنفس القتل بان سقوط القصاص بشبهة الابوة ولم يثبت على البناء للمفصول يقال ارثت الجرح الى حمل من المعركة وبه يرفع الارث في الشريعة ان يرتفع شيء من مرفعة الحيوة اذ ثبت له حكم من الاحياء كما سياتي بيانه سواء قتل باغ او حرقي او قطع الطريق ولو بغيلة جازية لان الاصل في شهادة احد كما عرفت ولم يكن كلامه قتيلا السيف والسيلاح فيهم من دفع راسه بالحجر وفيهم من قتل بالعصا وقد علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامر بترك النفس او قتل غيرهم بها اي بجارحة فان مسلما قتل مسلما غير باغ وغير قاطع الطريق ومسلما قتل ذوق بجارحة ظلما يكون شهيدا او وجب عطف على قتل ظلما جرحا ميتا في معركتهم اي معركة الباغين او نحو واشترط الجرح ان يعلم انه قتل لا ميت خفف انفه فيمنعه عنه غير الصالح للكفن كالغزو والشنو والقتل والسيلاح والخلف فانه تشريع ويترادف ان نقص وينقص اذا دلتم الكفن ولا يفصل للمني عنه كما مر ويصل عليه كراما له ونهظما ويدين بدمه لانه في معنى شهيد او جرحا قد مر انه عليه السلام نهى عن والشافعي في الغنا في الصلوة بفصل من وجد قتيلا في موضع غير ما في موضع جرح او جرح في القتل القائمة احتراز عن الجاني والشارع ولم يعلم قاتله قاتله الهداية ومن وجد قتيلا في المعركة لان الواجب فيه القصاص والدية خفف اثر الظلم اذا علم انه قتل بحدة ظلما لان الواجب فيه القصاص قال صدر الشريعة اقول هذه الرواية مخالفة لما ذكره في الزخيرة لان رواية الهداية فيما اذا لم يعلم قاتله لانه عقل بوجوب القامة والاقامة اذا لم يعلم القاتل في صفة عدم العلم بالقاتل اذا علم ان القتل بالحدية ففي رواية الهداية لا يفصل لان نفس القتل واجب القصاص اما وجوب الدية والقامة فلعارض الجرح عن اقامة القصاص فلما خرج هذا العارض عن ان يكون شهيدا واما على رواية الزخيرة يفصل وعبرة الزخيرة هذا وان حصل القتل بحدة فان لم يعلم قاتله

واتوا الزكوة وقولوا بصدقهم وقيمون الصلوة وعمار زقناهم ينفقون تملك بعض ما في خزائنا حتى ان ذلك البعض
 الشارح قال في الكفر من تملك المال من فقير مسلم غير تاشي الى اخره اقول هذا التعريف يتناول مطلقا
 الصدقة ولا يختص بالزكوة بخلاف ما اخبر بهنا وان قوله عينه الشارح بقيد التحصيل اذ لا يتحقق
 في الصدقة وايضا قال الزليقي يرد عليه الكفارة اذا ملكت لان التملك بالوصف المذكور موجود فيها ولو قال
 تملك المال على وجه لا بد له منه لا تفصل عنه لان الزكوة تجب فيها تملك المال فقلت جزمنا التاكيد عليه
 فان مضاهما بل احتمال في نفسه لغير التملك كالباحه فان الكفارة في نفسه لا يقتضي التملك ولا يجب
 تخل الزكوة لان ثبوتها بقولها اتوا الزكوة والابناء كما قالوا يقتضي التملك ولا يتأدى بالباحه حتى
 كوفل شيئا فانفق عليه ثوبا بالزكوة لا يجزئ كالكفارة ولو كساه بخرية لوجود التملك لفقير متعلق
 بالتملك لم غير تاشي ولا مولا احتراز عن الفتي والكافر الهاشمي ومولاه فان دفع الزكوة اليهم
 مع العلم لا يجوز كسبا في مع قطع النفع عن المالك من كل وجه احتراز عن الدفع الى فروعه وان
 سفلوا او اصوله وان علوا ومكاتبه ودفع واحد الزوجين الى الاخر كسبا في ذلك لان الزكوة
 عبادة فلا بد فيها من الاخلاص لله لقوله وما امرنا الا لعباده والتخلص من الدين وشرط
 وجوبها العقل والبلوغ اذ لا تكليف بدونها والاسلام لانه شرط الصحة العبادا وكلها والحريه
 بتحقيق التملك لان الرقيق لا يملك لملكه وسببه في سبب وجوبها الملك التام بان لا يكون يد فقط
 كملكه مال المكاتب فان ملك المولى حقيقة قد تقرر في كتب الاصول بسبب وجوبها الملك المذكور وان
 في الكفر شرط لوجوبها ايضا اعتبر النصاب لانه عليه السلام قد رتب سبب به فارغ عن الدين المراد
 دين لم يطلب من جهة العباد حتى لا يمنع دين النذر والكفارة وينبغي دين الزكوة حال قضاء النصاب
 وكذا بعد الاستهلاك لان الامام يطالب به الاموال الظاهرة ونواحيه في الاموال الباطنة وهم المالك فان
 الامام كان ياخذنا الى زمن عثمان رضي الله عنه وهو فوضها الى اربابها في الاموال الباطنة قطعا
 الظاهر فيها فكان ذلك توكيلا منه لاربابها ولا فرق بين ان يكون الدين بطريق الاصل او الكفالة
 وهو مخالف للمداية وغيره فكانه سهو من النسخ الاول وعن الحاجة الاصلية كدور الكسنة ونحوها

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢

وسباني نام ولو تقدير النماء اما تحقيقه يكون بالتوالد والتناسل والتجارات او تقديره يكون
 بالتملك من الاستثناء بان يكون في يده او يدنايه فاذا افقد يجب الزكوة فلا تجب تفرغ على
 قوله الملك التام على مكاتب لانه لا يملك من كل وجه بل يد فقط ومديون للعبدة تفرغ على قوله فارغ
 عن الدين بقدر دينه متعلق بقوله فلا تجب فانه اذا كان له اربع مائة درهم وعليه دين كذلك لا يجب
 عليه الزكوة ولو كان دينه مائتين تجب زكوة مائتين ولا في دور الكسنة تفرغ والحاجة الاصلية و
 نحو كتاب الدين واثبات المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وكتب العلم لاهل وآلات المحترفين
 والواصل من مال الضار تفرغ على قوله نام ولو تقدير او الضار مال تضرر الوصل اليه مع قيام
 كآب ومفقود ومفصوب اذ لم يكن عليه دين ومال ساقط في البحر ومدفون في مغارة
 شئ مكاتبه وما اخذه السلطان مضادة ووديعة شئ المدفوع وهو ليس بمعاريفه
 ودين مجبور لم يكن عليه دين ثم صار له بعد سنين بان اقر عند الناس فانه اذا وصل اليه بعد
 سنين لا تجب زكوة للسنين الماضية لان انتفاء النماء ولو تقدير اختلاف ما على مقره ولو كان
 معرا اذ يمكن الوصول اليه ابتداء او بواسطة التحصيل او مفسدا اي محكوما با فلاسه او
 على جاهد عليه بنية او علمه قاض فان هذه الاموال اذا وصلت الى ما كرها يجب زكوة للسنين
 الماضية ولا تجب ايضا في دور الكسنة تفرغ ايضا على قوله نام ولو تقدير او نحو كتاب لا يلبس
 واثاث الاستعمال ودواب لا يركب وعبيد لا يستخدم وكتب العلم بغير اهلها ونحو ذلك لم ينو التجارة
 لان انتفاء النماء التقدير في الهداية وعلى هذا كتب العلم لاهلها وقال في النهاية لاهلها من غير
 مفيد لما انه ان لم يكن من اهلها وليست هي للتجارة لا تجب فيها الزكوة ايضا وان كثر لعدم
 التمام وانما يعيد ذكر الاهل في حق مصرف الزكوة فانه اذا كانت له كتب ساوي ما في درهم وهو
 محتاج اليها للتدريس وغيره يجوز صرف الزكوة اليه واما اذا لم يجز اليها وهي ساوي ما في درهم
 لا يجوز صرف الزكوة وكذلك الامت المحترفين وسبب وجوب اذ اربابها توجه لظننا يعني قوله اتوا الزكوة
 وهو عقيب حولان المولى عند من يقول ان وجوبه فوري وفي اخر العمر عند من يقول انه عمرى وسباني

الاصل الحارثي

بيان ونشر اي شرط وجوب ائنها لحوالان اي حوالان الحولان ثمانية المال كالدراهم والدينار والسوم او
 بنية التجارة او مال يوجد هذه الاشياء لم يتوجه الخطأ فلا يانم بالترك ونظر اذ انما اى كونها مؤداة بنية
 لانها عبادة فلا تفتح بناية مقارنة لاي لاداء بالمعنى المصدري او مقارنة لعزل ما وجب فانه
 اذا عزل عن النصاب قدر الواجب نوايا للزكاة ونصدق الفقراء بناية سقطت زكوة او تصدق كله
 عطف على بنية فانه اذا تصدق بكل دخل للزكاة الواجب فيه فلا حاجة الي التبيين احسانا وان تصدق ببعضه
 سقطت زكوة عند محمد وعند ابن الاواما وجوبها بقيل عمرى اى يجب على التراضي لان جميع العرف وقت الاداء
 ولهذا لا يفي بملك النصاب بعد التقريط وقيل فوري اى واجب على الفور لانه مقتضى الامر للمطلق وهو في
 فانه قال بانم بنية الزكاة بعد التمكن وروى عن محمد بن ابي بكر الزكاة من غير عذر لم تقبل شهادة لا يبيح للتجارة
 كما شره لها فنوى خدمته ثم لا يصير للتجارة وان نواه لها ما دام لم يبعه مثل اشترى له للتجارة فنوايا للخدمة
 الزكاة لاتصال النية بالامساك للاختدام وان نوى التجارة بعد لم تكن للتجارة حتى يبيعها فيكون في ثمنها زكاة
 ان كان دراهم او دينار لعدم اتصال النية بالعمل لانه لم يجز فلم يعتبر بنية ولهذا يصير المسافر مقبلا بنية
 ولا يكون المقيم مسافرا بالاسفر ما ورثه لا يكون للتجارة بالنية لان النية لم يتصل بالعمل لان المورد
 يصير ملكا للوارث جبرا بلا صنف ولهذا يثبت للجنين وان لم يتصور منه العمل حتى يتصرف فيه لا قدر ان النية بالعمل
 الا الذنوب والفضة كذا في غاية البيان وما ملكه بهيمة او وصية او كساح او خلع او صلح عن قود كان لها
 اى للتجارة بالنية لا قدر انما يعمل هو قبول العقد من عند ان يسر واما عند محمد فلا يصير للتجارة لانها لا تعان
 عليها وقيل الخلاف على الحكم للزكاة في الآل والجواهر كالتعلل والياقوت والزمرد واما كذا الكافي الا ان
 يكون للتجارة كذا في التارخانية **باب صدقة السوايه** هي جميع سايمه هي المكتفية بالبرعى بالكسركلاء
 واما بالفن مصدره اكثر السنة حتى لو غلفا نصف المول لا يكون سايمه فلا يجب فيها الزكاة نفسا الا بال
 خمس كل خمس من الخمس عشر من ثمن حتى وهو المتولد بين العرق والعجمي ذوات النعم من سواي
 نصر او عجمي عرق شاة عليه انفق الآثا وشره كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما بين النصابين
 عطفوا كذا الحكم في سايمه النصب الانية وفيها اى في خمس وعشرين بنت مخاض هي التي طفت في الثانية

هذا هو
 ما ذكره
 في كتاب
 الزكاة
 من سوايه
 ذوالسايمين
 كذا في
 كتاب
 النكاح

سميت لان ائها يكون مخاض اى حامل باخرى عادة وفي ست وثلاثين بنت لبون هي التي طفت في الثالثة
 سميت لان ائها تكون اخرى ويكون ذات لبن غالب وفي ست واربعين حقة هي التي طفت في الرابعة سميت
 به لانها حقة الحبل والكروبة والضراب وفي احدى وستين جذعة وهي التي طفت في الخامسة سميت به
 لمعنى في اسنانها يعرف ارباب الابرة وفي ست وسبعين بنت لبون وفي احدى وتسعين حقتان الانية وعشرين
 ثم تسنان الفريضة في كل خمس عشرة بالمقتين وفي مائة وخمس واربعين بنت مخاض وحقتان وفي مائة
 وخمسين ثلاث حقات ثم تسنان الفريضة في كل خمس عشرة بنتا احقاق وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست
 وثلاثين بنت لبون وفي مائة وست وتسعين اربع حقات ال مائتين ثم تسنان الفريضة ابد كماله للمائتين
 الية بعد المائة والمائتين حتى تجب في كل خمس حقة فية بذلك احتراز عن الاستئناف الاول اذ ليس فيه
 ايجاب بنت لبون ولا ايجاب اربع حقات لعدم نصابها لانه لا زاد خمسين على المائة والعشرين
 صار كل النصاب مائة وخمسة واربعين فهو نصاب بنت المخاض مع المقتين فلما زاد عليها خمس صار
 مائة وخمسين وجب ثلاث حقات ونصاب البقر والجاموس جميع بينهما لان حكمهما واحد حتى قالوا ان البقر
 يتناولها ثلثون ولب فيها دونها صدقة وفيها تباع وهو مائة المول عليه او تبعة هي انثى تباع وفي
 اربعين مسن وهو مائة عليه لحوالان او مسنة من نشاء وما بين النصابين عطفوا وفي الزايد على
 الاربعين لا يكون عطفوا بل كالمسنة في الواحدة الزايدة ربع عشر مسنة وفي الثلثين نصف عشر
 مسنة وهذه رواية الاصل لان العفو ثب نصابا في القيلس ولا نقص منا وفيها نصف ما في الثلثين
 اى في ستين تبعا ثم في كل ثمانين تبعا وفي كل اربعين مسنة وفي سبعين تبعا ومسنة وفي
 ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثا تبعة ثم في مائة تبعا ومسنة وفي مائة وعشرة تبعا
 ومسنتان وفي مائة وعشرين اربع تبعة او ثلاثا مسنة هكذا الى غير النهاية ونصاب الفهم ضاها
 او مائة الاربعون وفيها شاة ومائة واحدة وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاثا شاة
 كذا ورد البشير في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتاب ابي بكر رضي الله عنه وعليه انعقد الاجماع
 وفي اربع مائة اربع ثم في كل مائة شاة ويؤخذ فيها الثمن وهو مائة مسنة لا لغيره وهو اى عليه

والفهم اسم جمع يطلق
 على الفهم والمهر

هذا هو
 ما ذكره
 في كتاب
 الزكاة
 من سوايه
 ذوالسايمين
 كذا في
 كتاب
 النكاح

ثم وثم إلى ان يتقوا كماله من اربعين بعير عشرون فاربعه ثمن في العفو واحد عشر ان نصيب العفو
 النصيب على هذا النصيب حتى يبقى اربع شياه وقيل عليه اذ اسلك ختمه وعشرون او ثلثون او خمسة وثلثون
 اخذ البغاة زكوة السوايم والعشر والخراج يعاد غير الخراج ان لم يصرف في حقه فان ولاية اخذ
 الخراج للامام وكذا اخذ الزكوة في الاموال الظاهرة وهي عشر الخراج وزكوة السوايم وزكوة
 التجارة ما دامت تحت حماية العسكر فان اخذ البغاة او سلاطين زماننا الخراج فلما اعاد على
 المالكات مصرف الخراج المقاتلة وهم منهم لانهم يحاربون الكفار وان اخذوا الزكوة المذكورة فان
 صرفوا الى مصارفها الا في ذكرها فلما اعاد عليهم والافعليهم للاعادة الى مستحقها فيما بينهم وبين
 الله غضب سلطان ما لا يخلط بالاصار ملكا حتى وجب عليه الزكوة وورث عنه كذا الكفار تجل
 ذنوبه السنين او نصيب جاز قد عرف ان سبب وجوب الزكوة للمال ان يملكه الانسان بشرط وجوب
 الاداء وقد تقرر في الاصول ان السبب وجوب الاداء وان لم يجب فاذا وجد النصيب صح الاداء قبل اللول
 فاذا كان نصيبا واحدا كماله درهم مثالا فادى السنين جاز حتى اذا ملكه كلها من ماضيا با اجزاء ما
 ادنى من قبل وكذا اذا كان نصيبا واحدا فادى نصيب جاز حتى اذا ملك النصيب اثنا العشر لم يعد له اللول
 اجزاء ما ادنى من قبل لا يضمن مفرط غير متلف اي ان يقر من عليه الزكوة في الاداء حتى لو ملك النصيب
 سقط عنه الزكوة ولا يضمن قدر ثا وقال الشافعي لا يسقط ويضمن ولو استملك يضمن لان النصيب صح
 في حق الواجب حقا لصاحب الحق نصيبا المستمكن متعديا فيضمن **باب زكوة المال المراد من المال**
 غير السوايم والامام اشارة الى المذكور في قوله عليه السلام يا نوا ربع عشر امواكم فان المراد به غير
 السبايم اذ زكوة السبايم غير مقررة بربع العشر نصيبا الذهب عشرون مثقالا والفضة مائة
 درهم وزن سبعة اي يكون كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل والمثقال عشرون قيراطا
 والدرهم اربعة عشر قيراطا والقيراط خمس عشر اعم ان الدرهم قد كانت على عهد عمر في مختلف
 فنزها عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل
 فاخذ عمر من كل نوع ثلثا كبرا يظهر للضرورة في الاخذ والاعطاء ثلث عشرة ثلث ثلث ثلث

هذا هو النصيب المستحق للامام
 في كل سنة من كل نوع ثلثا
 كبرا يظهر للضرورة في الاخذ
 والاعطاء ثلث عشرة ثلث ثلث
 ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث

هذا هو النصيب المستحق للامام
 في كل سنة من كل نوع ثلثا
 كبرا يظهر للضرورة في الاخذ
 والاعطاء ثلث عشرة ثلث ثلث
 ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث

ثالث
 ثلث
 ثلث

سنة اثنا وخمسة درهم وثلثان فالجموع سبعة وان شئت فاجمع المجموع فيكون احدى عشر ثلث
 المجموع سبعة ولذا سمي الدرهم وزن سبعة وفي مصروب كل خمسين درهم وهو قوله الا في ربع عشر
 معوله ولو حليا وما يتجلى به من الذهب والفضة مطلقا اي سواء كان مباح الاستعمال او لا وعند
 الشافعي لا يجب في حل النسيب وخاتم الفضة للرجال لانه مباح الاستعمال فاشبهه نسيب البذلة ولنا ما
 روى انه عليه السلام قال لا امرأتين في ايديهما سواران من ذهب او ثوبان زكوة قالتا لا فقال
 ادبار زكوة وتبيرة وعرض تجارة قيمته هو مع ما بعده صفة عرض وهو يسكون الرأسمال لا
 يدخل كبير ولا وزن ولا يكون حيوان ولا عقار كذا في الصحيح واما العرض ففتح الرأسمال الدنيا
 ويتناول جميع الاموال فلا وجه له هنا لجعله مقابل للذهب والفضة نصيبا من احوال الذهب
 والفضة قال الزبيدي قوله عرض التجارة ليس تجر على اطلاقه فانه لو اشترى ارض خراج ونوى التجارة
 لم تكن للتجارة لان الخراج واجب فيها وكذا اذا اشترى ارض عشر وزرعها واشترى بذر للتجارة
 وزرعها فانه يجب فيه العشر ولا يجب فيه الزكوة لانها لا يجتمعان اقول هذا الكلام منه في غاية الاستبعاد
 اما لو افلما عرفت ان الارض غير الفرض لانها من العقار والعرض يقابل العقار واما ثانيا فلان
 وجوب الزكوة في البذر لما حدث بعد الزراعة وذلك لا يضر لان مجرد نية لزومه اذا سقط وجوب الزكوة
 في العبد المشتري للتجارة كما ترفلان يسقط النصف الاقوى من النية او مقوما بالانفع للفقير ربع عشر اي
 ان كان التقويم بالدرهم انفع للفقير فقوم عرض التجارة بها وان كان بالدنانير انفع فقوم بها ثم في كل قسم
 زاد على النصيب ربع عشر بحسبه فان الزكوة في الكسور لا يجب عندنا الا اذا بلغ ثلث النصيب فاذا زاد على
 ما في درهم اربعون درهما زاد في الزكوة درهم وفي ثمانين درهما ولا شيء في الاقل ما غلب خالص
 الذي حكم له من ذهب او فضة وما غلب نسيب يقوم لانه في حكم العروض واختلف في المساوي يعني ان
 كان الغش والفضة سواء ذكر او نسيب ان يجب فيه الزكوة احتياطا وقيل لا يجب قيل يجب في مائة ونصف
 نقصان النصيب اثناء الحل لانه لا ينفق الا على النصيب ولا يجب الزكوة الا في النصيب فلا
 منه في البداية والنهاية ولا تجزئة لما بينهما اذ قلما يبقى المال حولا على حاله كذا لا بد من بقائه شيء من

هذا هو النصيب المستحق للامام
 في كل سنة من كل نوع ثلثا
 كبرا يظهر للضرورة في الاخذ
 والاعطاء ثلث عشرة ثلث ثلث
 ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث ثلث

والجبال فلو اوجد حرا كان او عبدا مسلما او ذميا صغيرا او كبيرا اغنيا او فقيرا لانهم من اهل الغنمة
غير الطريق المستأمن فان الواجد اذا كان حربيا مستائما يسترد منه ما اخذ الا اذا عمل في المعاد
بالاذن من الامام على شرط فله المشروط وان خلا عنها الى الصلابة قيل يعتبر جاهليا لان الكفر
غالب من الكفرة وقيل في زماننا هو كاللغة اذ طال عهد الاسلام رجل دار الحرب وجذر كازا
في صحراء دار الحرب فله ولا حشره دخل يمان او لا وانما كان له سببه يده على مال مباح وانما لم يجب
للملك لانه اخذه متلفضا غير جابر ولو دخل جماعة متشبهون اي لهم منفعة وعلية وظفر واعلى كنوزهم
وان وجد الى الكرك مستائمين في ارض مملوكة لاهل الحرب ردة الى مالها حذر اعن العذر والبيان
ولو لم يرد واخرجه منها الى دار الاسلام ملكا غير طيب كالمملوك بشرافا فاسدا وجد الكرك في ارض
مملوكة من دار الحرب غيره اي غير مستائمين لم يرد ولا حشره لانه اخذه متلفضا كذا غاية البيان
وجدت عليهم في ارضنا غير مملوكة تحت ياقية الواجد قال في الوقاية وان وجد كاز متاعهم في ارض
منهم لم يملك تحت ياقية الواجد للظاهر ان مراده نقل مسئلة ذكرته في الهداية في اخر الباب بقوله متاع
وجد كازا فهو للذي وجده وفيه لك لکن عبارة لا تساعد ذلك لان الظاهر ان لفظ وجد على صيغة
المبني للفاعل والضمير راجع الى المستأمن بدليل السباق والسباق وضمير من راجع الى دار الحرب المعنى
ان وجد المستأمن ركاز متاعهم في ارض من دار الحرب غير مملوكة تحت ياقية الواجد وهذا مع
كونه غير مطابق لعبارة الهداية غير صحيح في لغة الاول فظاهر واما انك قلنا صرح شراح الهداية
وغيرهم ان المستأمن يجب ان يكون في معنى الغنمة وهو فيما كان في يد اهل الحرب ووقع في ايدي
المسلمين باي حال في الليل والنهار والمذكور في الوقاية كذلك لان المستأمن كالمملوك والارض
من دار الحرب لم يقع في ايدي المسلمين فالصواب ان يطلع وجد عما قبله ونفرا على البناء المجهول وتذكر لفظ
منها ويضاف للارض الى المسلمين ولهذا غيرت العبارة الى ما ترى **باب العشرة** يجب العشرة
على ارض عشرة وسباني بيانها في كتاب الجهاد او تحت جبل وان قل العسل وثمره وفي
الثمرات ما يوجد في الجبال والبراري والموات من العسل والفكر ان لم يجد الامام فهو كالصيد
خالي عما يوزن

باب العشرة
في الجبال والبراري
والموات من العسل
والفكر

باب العشرة
في الجبال والبراري
والموات من العسل
والفكر

وان حماه

وان حماه فقيه العشرة لانه مال مقصود وعن ابي الحسن لا عشرة فيه لانه باق على الاباحة وفي مسقطي مطر اوج
الكماء ولو نية بك شرط نصا وهو من اوسق والوسق ستون صاعا والصاع ثمانية ارطال و
الرطل اثنتي عشرة اوقية والواقية اربعون درهما ولا شرط فيها يعني سنة حتى يجب في الحضر
وقال لا يجب الا فيما ثمة باقية بلغ خفة اوسق الا في نحو الطب كالحشيش والقصب ونصف
عطف على ضمير يجب وجار للفصل اي وجب نصف العشرة مستقي غيب او والية بل ارفع المؤمن الى
يجب العشرة في الاول ونصف في الثاني بل ارفع اجرة العمال ونفقة البقر وكري الارها واجر الحافظ
وكذا ذلك بل اخرج البذر فان شراح الهداية وغيرهم صرحوا بوجوب العشرة في كل الخارج
يجب ضعفه في عشرة تغلبي ولو طفلا او انثى او اسلم او اشترى بها منه مسلم او ذمي فان العشرة
بواحد من ارضي اطفالنا فيؤخذ ضعفه من ارضي اطفالهم ولا يسقط عنهم العشرة المضاعف
بالاسلام ويجب الخراج في عشرة مسلم اشترى اذ ذمي وقبض لم يذكر في الوقاية والكنز القبض بشرط
في الهداية لان الخراج لا يجب الا بالتمكن من الزراعة وذلك بالقبض ويجب العشرة على مسلم اخذ ثمنه
بشفعة اوردت عليه لفاد البيع او خيار الشراء او الرؤية او العيب بقضا متعلق بقوله
ردت يعني اذ اشترى ذمي من مسلم عشرة ثم اخذ ثمنه مسلم بالشفعة اوردت عليه لفاد
خيار البيع او خيار معاودة عشرة كما كانت وعلى ذمي جعل داره بيتا خراج كذا المسلم اذا
خيار بمائة ولو سقانا ماء الف عشرة وسباني بيان المياه ايضا في كتاب الجهاد ولا شيء في عين
غيره ونقطه مطلقا الى سواء كان العين في ارض عشرة او خارجة وفي حريمها الصالح للزراعة خراج
لو كان حريمها خارجة ووقته اي وقت اخذ العشرة عند ظهور الثمر هذا عند ابي حنيفة واما عند ابي
نوفلة وقت ادراكه وعند محمد عند حصوله في الحصة وثمره الاختلاف في ظاهره وجوب الضمان
بالانكاذ قال الزبلي **باب العشرة** هم الفقير هو من له مال دون النصاب والمكسب هو من
لا شيء له والعامل اه عامل الصدقة فيعطى بقدر عمله وهو ما يكفيه واعوانه غير مقدرا للثمن
وان استوفت كفاية الزكوة لا شرا على النصف قال الزبلي والمكاتب كالعامل من لم يزره

باب العشرة
في الجبال والبراري
والموات من العسل
والفكر

باب العشرة
في الجبال والبراري
والموات من العسل
والفكر

باب العشرة
في الجبال والبراري
والموات من العسل
والفكر

باب العشرة
في الجبال والبراري
والموات من العسل
والفكر

باب العشرة
في الجبال والبراري
والموات من العسل
والفكر

باب العشرة
في الجبال والبراري
والموات من العسل
والفكر

باب العشرة
في الجبال والبراري
والموات من العسل
والفكر

باب العشرة
في الجبال والبراري
والموات من العسل
والفكر

باب العشرة
في الجبال والبراري
والموات من العسل
والفكر

باب العشرة
في الجبال والبراري
والموات من العسل
والفكر

باب العشرة
في الجبال والبراري
والموات من العسل
والفكر

باب العشرة
في الجبال والبراري
والموات من العسل
والفكر

باب العشرة
في الجبال والبراري
والموات من العسل
والفكر

ودين ولا يمكن نصيبا فاضلا عن دينه او كان له على ان لا يمكن اخذه في سبيل الله هو منقطع الفقهاء
 عندنا في سبيل الفقهاء منهم ومنقطع الحاج عند حجة اي الفقهاء منهم وانما افرده بالذكر مع دخول في
 الفقير او المسكين لزيادة حاجته بسبب الانقطاع وابن السبيل المسافر يستحق به لزومه الطريق
 في زلزال الاخذ من الزكوة قد حاجته وان كان له مال في بلده ولم يقدر عليه في الحال ولا يحل له ان يأخذ
 اكثر من حاجته فاجتبه بغير كل من غنا عن ماله وان كان في بلده ويصرف الى كل من او بعضهم ملكا
 اي لا بطريق الاباحة وقال الشافعي لا يجوز الا ان يصرف الى ثلثه من حصة الابناء مسجرا لا
 يجوز ان يبنى بالزكوة مسجد لان التملك شرط فيها ولم يوجد وكذا ابنا الفقهاء واصلاح الفقهاء
 وكروى الانهار والحدود وكل مال لا يملك في كنف ميت وقضاء دينه ولو قضى دين حي ومديون فقير فان
 قضى بغير امره كان متبرعا ولا يجزئ من زكوة ماله ولو قضى بامر جاز كان تصدق على الفقير
 القابض كالوكيل في قبض الصدقة وثمن ما يفتق اي لا يشتري به رتبة يعقوب لانعدام التملك فيها
 والا ان من بينهما ولا اى اصله وان غلوا فرعه وان سفلوا رجبته اي لا ينطى زوجه ولا
 زوجة زوجها كالمشتركة في المنافع عادة ومملوك المزدكي اي مدبره ومكاتبه وام ولد وعبد اعتق
 المزدكي بعضه لانه بمنزلة مكاتبه وعبد اعتق الشريك المقتصة يعني اذا كان العبد بين اثنين فاعتق
 احدهما وهو مفسر بغيره لم يجز الشريك الاخر دفع زكوة اليه لانه يبيع لغيره مكاتبه وقال لا يجوز لانه
 حر مديون عندهما قال في الهداية ولا اى عبد قد اعتق بعضه عند ان له لانه بمنزلة المكاتب عند
 وقال لا يدفع اليه لانه مديون وانفق شرأه على ان يقول اعتق بعضه لا يجوز ان يكون مبنيا
 للفا على ويرجع ضميره الى المذكي لانه لا يناسب قوله وقال لا يدفع اليه لانه حر مديون عندهما قال في العبد
 اذا كان كله له فاعتق بعضه كان كله حرا بلا دين بل يجب ان يكون على البناء للمفعول ونظير المسئلة
 في عبيدين اثنين احدهما نصيب وهو مفسر حتى ياتي هذا التعليل ولما كان كون اعتق مبنيا للفا
 صحيحا في نفسه وان لم يصح التعليل وكان دلاله قوله قد اعتق بعضه على الصورة المذكورة في غاية
 الحفا كما لا يخفى ذكر كثر المسئلة الاولى في المتن ودليلها في الشرح غير ما ذكره الهداية

في سبيل الفقهاء منهم ومنقطع الحاج عند حجة اي الفقهاء منهم

والثانية

والثانية بعبارة تدل ظاهر على المذكورة ودليلها ما مثل المذكور في الهداية وغنى ومملوكة لان
 الملك واقع لمولاه وطفله لانه غنى بمال ابيه بخلاف الكبير وان كان نفقة عليه كذا امر الله الانا
 اذا كانت فقيرة لا تغد غنية بيسا الزوج وبقدرة النفقة لا تفسد مكررة وبني تاشم وهم
 آل علي وآل عباس وجعفر وعقيل والشارع ابن عبد المطيب لقوله عليه السلام يا بني تاشم ان
 الله كرهتم عليكم غشاله اموال الناس واولادهم ومواليهم اي معتق بني تاشم لما تقرر
 ان موال القوم منهم وان جاز النطوعا من الصدقة والاوقاف لهم اي بني تاشم ومواليهم لانها
 العكة المذكورة فيها ولا ذم لقوله عليه السلام لا تخذ ثمن من اغنيائهم وردوا الى فقرائهم يعني
 المسلمين وان جاز غير ثمن اي صدقة غير الزكوة كذا في الحديث وكذا العشر والخارج لا يجوز له
 دفع بخر اي بطن انه مفسر فظهر انه عبده او مكاتبه يعيد لانه لا بدفع اليه عبده لم يخرج عن
 ملكه والتملك كمن وانه كسب مكاتبه حتى فلم يتم التملك ولو ظهر غناه او كفره او انه ابوه او ابنة
 او كاشم لا يعيد لانه الوقوف على هذه الاشياء بالاجتهاد لا القطع فينبى الامر على ما يقع عنده
 كما اذا اشتبهت عليه القبلة ولو اشر بالاعادة لكان مجتهدا فيه ايضا فلا فائدة فيه وفي قوله
 دفع بخر اشارة الى انه اذا دفع بلا تحرر واخطا لا يجزيه وكثر الاغناء اي جاز اعطاء
 مالي درهم فضا بعد اجمع الكراهية لانه الاداء يلا في الفقر لان الزكوة انما يتم بالتمليك و
 المدفوع اليه في حالة التملك فقير وانما يصير غنيا بعد تمام التملك فيتأخر الفنى عن التملك
 ضرورة كذا يكره لقرب الفنى منه كما يصل ويقر به بخلاف ونقلها الى بلد اخر لان فيه تفويت
 حق الجوار غير قريب واحوج يعني لا يكره اذا نقلها الى قريبه او الى قوم هم اخوة من اهل
 بلده لما فيه من الصلة او زيادة لدفع الحاجة ولو نقل الى غيرهم جاز وان كره لان الصرف
 مطلق الفقهاء ونذب دفع مقبضية عن سؤال يوم ولا يثبت من له قوت يومه بل
 انما في اي صدقة الفطر تجب على حر مسلم ولو صغير ان نصيب الزكوة فاضلا عن
 حاجته الاصلية وان لم يتم وقد مر بيان وبه اي بهذا النص يحرم الصدقة وقد سبق

وقت رسالة الى البين

لانه انما يكون بعد التملك كالتملك بخر

لانه انما يكره في ثوب جاكس

اعتق

كيفية الصوم

فان النهار الشرعي من الصبح الى الغروب والضحوة الكسوة مستصفة فوجب ان توجد النية قبلها ليكون
موجودة في اكثر النهار فتوجد في كل حكم وهذا هو الاصح لما قيل في الزوال لانه مستصفة تمامها
من طلوع الشمس الى غروبها وفتح الصوم بطلوعها الى النية وبنية النفل وخطاها والوصف في اداء رمضان
لما قرر في الاصول ان الوقت متعين لصوم رمضان والاطلاق في المتعين تعيين والخطا
في الوصف لما بطل بقاء اصل النية فكان في حكم المطلق نظيره المتوجدة في الدار فانه اذا نوى بياض
او باسم غير اسمه يراى به ذلك بخلاف قضاء رمضان حيث لا تعين في وقت الا اذا وقع النية من
مرضى او ما فترحت يحتاج الى التعيين ولا يقع من رمضان بل يقع عما نوى لعدم التعيين
في الوقت بالنظر اليهما والنذر المعين يقع عن واجب نواه مطلقا اي اذا نذر صوم يوم معين فنوى
في ذلك اليوم واجبا اخر يقع عن ذلك الواجب سواء كان مسافرا او مقبلا صحيحا او مريضا وشراطة
وهو قضاء رمضان والنذر المطلق والكفارة التبييت من البيتوت والمراد النية من الليل
والتعيين اذ ليس وقت معين فلما بد من التعيين من الابتداء ولا يصام يوم الشك الا تطوعا
وهو اخر يوم من شعبان احتمل ان يكون اول يوم من رمضان وانما كره غير التطوع لما روى صاحب
السنن عن ابن عباس لا تصوم في شهر رمضان الا ان يكون بشئ يصومه احدكم قال الزبيدي
ومارواه صاحب البداية بين صام يوم الشك فقد عصى بالقاسم ومن قوله لا يصوم اليوم الذي شك
فيه الا تطوعا لا اجبارا وكره فيه الواجب لما روينا ويقع عنه في الاحقة وقيل يقع تطوعا لان غيره من
عنه فلا ينادى بنية الواجب فان صام تطوعا او واجبا فظهر رمضان نية فيهما اي التطوع والواجب
يقع عن اي رمضان والا اي وان لم يظهر فيما نوى اي يقع عما نوى من التطوع والواجب ونذر
النفل ان وافق معتاده بان يعتاد صيام يوم الجمعة او الاثنين او الاثنين فوافقه يوم الشك وكذا اذا
صام شعبان كله او نصفه الاخير او عشرة من اخره او ثلثه منه ويصوم في الفواص كالمنقذ والقاضي
اخذا بالاحتياط ويفطر غيرهم بعد الزوال فثبت ان ركاب النهي لا يصوم ان نوى ان يصام ان كان
الغرض من رمضان والا فلا يصوم في العزم فلما يوجد النية كذا ان نوى ان لم يجد غدا فانما يصام

في شهر رمضان لا يصوم في شهر رمضان الا ان يكون بشئ يصومه احدكم قال الزبيدي

ومارواه صاحب البداية بين صام يوم الشك فقد عصى بالقاسم ومن قوله لا يصوم اليوم الذي شك فيه الا تطوعا لا اجبارا

والا ففطر وكره ان قال ناصيا ان كان الغرض من رمضان والافعه واجب آخر لتردد بين امرين
نية الغرض ونية واجبا اخر او قال ناصيا ان كان الغرض من رمضان والافعه نفل وانما
كره لانه ناول للغرض من وجه فان ظهر رمضان نية ففطر لوجود مطلق النية والافعه نفل فيهما
الواجب والنفل اما الاول فلانه متردد في الواجب الاخر فلا يقع عنه فيبقى مطلق النية فيقع عن
النفل واما في الك فلو جود مطلق النية ايضا غير مضمون عليه بالقضاء لعدم الشروع في النفل
تصديرا لمسقط الواجب ذمته لا يبطل النية ضم ان شاء الله يعني اذا قال نويت ان أصوم
غدا ان شاء الله عن شئ لا يبيد النية كذا في الحديث رآي صلا رمضان او صلا انظر
وحدود قوله اي ورده الحكم لان غدا صام في الاول والاخر اما الاول فنحوه عليه السلام صوموا
برؤية وانظر وبرؤية وقدره ظاهر او لما كك فلا احتياط فيه ان يصوم ولا يفطر الا مع الناس
لقوله صومكم يوم يصومون وفطركم يوم يفطرون وان افطر في الوقتين قضى بقا كفا
لان القاضي رده شهادة بدليل شرعي وهو تهمة الخلط فاوثر بشبهة وهذه الكفارة تنذر
بالشبهات ولو افطر قبل ردة القاضي شهادة اختلفوا فيه والصحيح عدم الكفارة ونواكرا في الجلال
رمضان ثلاثين يوما لم يفطر الا مع القاضي ولو افطر لا كفارة عليه وقيل بل ادعوى ولفظ
اشهد للصوم بعلة اي اذا كان بالسما علة كقيم وغير خبر عدل فاعل قبل ولو كان قنا
او انني او محدودا في قذف تاب لانه امر ديني فان شئت بغير الاخبار ولهذا لا يخص بلفظ الشهادة
وبشرط العدة لان قول القاضي لا يقبل في الديانة وشروط للفطر اذا كان بالسما علة بغير
الشهادة وهو رجلان او رجل وامرأتان ولفظ اشهد لانه يتعلق به نفع العبد وهو الفطر فانه
سائر حقوقه لا الدعوى لانه كعتق الامة وطلاق الحرة ولا تقبل في شهادة محدود في قذف تاكفو
شهادة وبلا علة بالسما بشرط فيما اي الصوم والفطر جمع عظيم يحصل العلم بخبرهم ويحكم العقل
بعدم نواظهم على الكذب ويعد صوم ثلثين بقول عدلين حل الفطر لوجود نصا بالشهادة
ولا يقول عدل واحد لان الفطر لا يثبت بقول واحد خلافا للحمد والاضحى كالفطرة الاحكام

انما خالف في الاول وهو انظر

لان الكفارة تارة تكون مجاهرة وتكون عتوبة باخرى لان كفارة رمضان عتوبة لان لا يحصل بالقضاء والكفارة عتوبة فقط واما الكفارة في القتل فليست عتوبة فقط

رواية الاخبار روي رواية اخرى

فيلقد جئتمون رجلا وهم اسلحهم

أختلف في اختلاف المطالع يعني قال بعض المشايخ فيعتبر وقتان بعضهم لا يعتبر متناه إذا رأى الهلال
 أهل بلدة ولم يزل أهل بلدة أخرى يجب أن يصوموا برؤية أو ليكن كيف ما كان على قول من قال لا يغير
 باختلاف المطالع وعلى قول من اعتبره ينظر أن كان بينهما تقارب بحيث لا يختلف المطالع يجب
 وأن كان بحيث يختلف لا يجب وأكثر المشايخ على أنه لا يعتبر قال الزيلعي والاشبه أن يعتبر لأن كل قوم
 مخاطب لمعندهم وانفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما ان دخول الوقت
 وخروجه يختلف باختلافها **أقول** يؤيده ما مر في أول كتاب الصلوة ان صلوة الفاء والوتر
 لا يجزئ لغيره وقتها **باب ما في وجوب الافساد** أي ما يوجب الافساد من الأسباب كالأكل
 والشرب وكحما وموجبه أي ما يوجب الافساد من الأحكام كالقضاء والكفارة والقضاء فقط
 اعلم ان الأفعال الصادرة من الصائم فيما يتعلق بهذا الباب ثلاثة أقسام الأول ما يتوهم أنه
 مفسد وانفسد وذاك ما يفسده ولا يوجب الكفارة والثالث ما يفسده ويوجب الكفارة
 فقد بين القسم بالترتيب وذكر الأول بقوله أن أكل أو شرب أو جامع ناسيا قيد للثلاثة
 المذكورة أو احتلم أو انزل منظر أو ادب من أو اكل أو اجتمع أو اغتسل من الغيبة أو دخل في حلقه
 غبارا أو دخان أو دبا ولو كان ذاكرا للصوم أو أصبح جنباً أو صبى في حليله من أو ما ذكره
 الزيلعي أو في أدنه ماء احتراز عن الدمن فإن صبى فيها مفطر نقل الزيلعي عن غفرانه الأكل أو دخل في
 حلقه فاستسنة فادخل حلقه ولو عمد كذا في الحاشية لم يفسد صومه جزاء لقوله أن أكل الخ وذكر أن يقول
 أفطر خطأ وهو يكون ذاكراً للصوم فافطر من غير قصد كما إذا مضى فدخل الماء في حلقه أو مكنه في لفظ
 أفطر إشارة إلى فساد صومه أو أكل ناسيا وظن أنه فطره فأكلم عدداً أو احتقن أو سعط أي صبى الدواء أو فطر
 في أنفه فوصل إلى قصبته أو أفطر في أدنه أي ذرنا أو دوى جافية أي جراحة بلغت الجوف أو أمتة من شجرة
 بلغت ثم الدماغ فوصل إلى الدوا إلى جوفه أو دماغه أو ابتلع حصاة أو لم ينو رمضان كله صوماً
 ولا فطراً أو أصبح غير نائم للصوم فأكلم ودخل في حلقه مطراً أو تلج أو وطئ امرأة ميتة أو برية أو فخذ
 أي شيء في الفخذ أو بطن أي شيء في البطن أو قبل أو أنزل قيد لقوله وطئ الخ حتى لو لم ينزل في هذه

هذا هو الصحيح وهو الذي عليه الجمهور
 في وجوب الكفارة في كل واحد من هذه الأفعال
 المذكورة ما يفسده ولا يوجب الكفارة

هذا هو الصحيح وهو الذي عليه الجمهور
 في وجوب الكفارة في كل واحد من هذه الأفعال
 المذكورة ما يفسده ولا يوجب الكفارة

لم يلزم

لم يلزم القضاء أو افساد غير صوم رمضان يعني أو أكل أو حتى لو افسد قضاء أو أكل أو غير رمضان لم يجب الكفارة
 لأنها وردت في تكثير حرمه رمضان أو لا يجوز إخلاله عن الصوم بخلاف غيره من الزمان أو فطنت
 بجنونه بأن نوت الصوم ليلاً ثم جئت في النهار ومن صامته في معمار جراً ولا تكليف يكون صامته
 وهي بجنونه أو نامة أو سحر أي أكل السحور أو أفطر في آخر النهار بظن اليوم ليلاً أي فعل من فعلين
 بظن الوقت ليلاً والجرح طالع في الأول الشمس لم تغرب في ذلك قضى فقط جزاء لقوله وان أفطر خطأ الخ
 والآخر أن أي من سحر ومن أفطر بظن اليوم ليلاً بمسكان بقية يومها كما فراقم وحايض ونفس
 طهرت ومجنون أفاق ومرضى صح وصبى بلغ وكافر أسلم وكلهم يقضون إلا الآخرين يعني صبي بلغ
 وكافر أسلم الاصل أن من صار على حاله في آخر النهار لو كان عليه ما في أول النهار يلزم الصوم لزم
 الأسك قضاء لحق الوقت وتشبه بالصائم كما لو شهد الشهود برؤية الهلال في بعض اليوم كذا
 في غيبة البيان وإنما لم يقض الآخرين وأن أفطر إلا أن السبب للصوم هو ليلة الأول من اليوم والاسلية
 معدومة عنده بخلاف الصلوة فإن السبب هو ليلة المقارن بالاداء أو جزاء يسع ما بعد الطهارة
 والتحرية وذكر الثالث بقوله وان جامع في أدنه رمضان احتراز عن قضاء أو جامع في أحد السبيلين
 أو أكل أو شرب غداً أو دوا أو احتراز عن كونه التراب والجرى قيد لما ذكر من قوله جامع الينها أو اجتمع
 فظن أنه فطره وأكل عند أقصى كفر جزاء لقوله وان جامع الخ وإنما وجب الكفارة في صورة الاجتماع لأن
 فساد الصوم بوصول الشيء إلى بطنه لقوله عليه السلام الفطر مما دخل ولم يوجر إلا إذا افتناه مفت نفص
 في الكفارة عليه لأن الواجب على العاقب الأخذ بقنوى الفتق فيصير الفتق شربة في حقه وأن كانت خطاه
 في نفسها وان كان سمع الحديث وهو قوله عليه السلام أفطر الحاجم والمحجوم واعتد على ظاهره قال محمد لا يجب
 الكفارة لأن قول الرسول لا يكون أدنى درجة من قول المفتي وهو إذا صلى عذراً فقول الرسول أول ولما
 الحديث فقد أقره بأنه عليه السلام مرهما وما يغتفر بأن آخر فقال عليه السلام ذكرا أي إذا ذهب
 صومهما بالغيبة يدل عليه بأنه عليه السلام سوى بين الحاجم والمحجوم ولا خلاف في أنه لا يفسد صوم
 الحاجم كالمطهر وكفارة اعتناق رقية وان عجز عنه فصوم شهرين متتابعين وان عجز عنه فاطعام

الفتن بعد كل الفطر وهذا الاجتهاد
 ليس على خلافه

والسبب في فطر صوم الحاجم والمحجوم
 أنهما يفسدان الصوم

قيل ان من ذرعه ما خوذ
للزواج وذكر خرج زائد بشرط
ط
قوله عدا تأكيد والا ان استقاء
اي تعذر الاستقاء

ستين مسكيناً ذرعه اي غلبه بغيره طعام او حلة او غيره وخرج لم يغير ملاء اول القول من ذرعه القى
فليس عليه قضاء ومن استقاء عدا فليقض ويستوى فيه ملاء الغم ومادونه فان ملاءه الى الغم وعاد
وهو ذكر ان صيام لم يغيره الصحيح وهو قول محمد كذا في النهاية اذ لم يوجد صورة الاطعام وهو الا
والامتناع اذ لا يتعدى عادة او اعادة اظطر بالاجماع لوجوده الا خالفه المزني فيتحقق صورة الا
وان لم يملأه لم يغير كما رويناه وان اعاد في الصحيح فانه اي ان اعاد القليل فسد صومه عند محمد لوجود
الصنع ولا يغيره في سبب عدم المزني وهو الصحيح ذكره الزبيدي استقاء ملاء الغم اظطر بالاجماع بل
روى ناه فلا يتأتى فيه تفريع الصود والاعادة لانه اظطر بالقي او اقل من ملاء فيه اظطر عند محمد
لاطلاق ما روينا فلا يتأتى على قول التفريع المذكور ولا يغيره الصحيح وهو قول ابي سبب عدم المزني و
يأتي التفريع على قول ولذا قال فان عاد القى نفسه لم يغير لما ذكره او اعادة فغيره روايتان في رواية لم يغير
لعدم المزني وفي اخرى يغير لكثرة الصنع واما البليغ فلا يغير عند ابي سبب عدم المزني اذ كان
ملاء الغم بناء على الاختلاف في انتقاض الطهارة اكل لحما بين سنتين مثل حصية قضى والكفارة
وفي الاقل لا الا اذا اخرجها فاكل اكله مثل سبعة يغير الا اذا مضى بحيث تلاشت كرهه دون شيء
ومضى بلا عذر اما كراهية الذوق فلا تعريض لافس صومه وذكر بعضهم ان زواج المرأة اذا
كان سبب الخلق لا بأس بزوقها بلسانها قالوا هذا في العرض واما في التطوع فلا يكره واما كراهية
المضغ فليما فيه ايضا من التعريض لافس وان كان بعد زواج لم تجز المرأة من مضغ لصبينها
الطعام ممن لا يصوم ولا تجز طبعها ولا لبنا حليبا فلا بأس به للمضغ ولو كان للمضغ
عليها فان فيه ايضا تعريضا ولا يترتب بالافطار فان من رآه من بعيد فظنه اكله فغير هذا
اذا كان بمضغ اذا لا ينفصل منه شيء وان كان غير مضغ يفسد لانه يتفتت ويصل منه شيء الى
جوفه وكره القبلة ان لم يأت من لادهن الشرب والسواك ولو كان السواك عشا وعشا في
يكره عشا لانه يزيل خلوف الغم **فصل** حامل او مرضع خافت على نفسها او ولدها ومرضع خاف
من الزيادة والمسافر اظطر وهذا خبر لقوله حامل الزيادة وانما جاز الاطعام لوجود العذر وقضوا

قوله عدا تأكيد والا ان استقاء
اي تعذر الاستقاء

كتاب الصوم
باب ما يفسد الصوم

ما قدر واي لهم عليهم قضاء صوم ايام مفت بقدر ما ذكره ايام زوال العذر وفائدة لزوم القضاء
وجوب الوصية بالا طعام عند فقد القضاء بالكفارة لانه اظطر بعذر ولا فدية لانها وردت في الشيخ
الفاطمي كذا القياس فغيره لا يقياس عليه والفدية نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير ونحوه
صوم مسافر لا يغير لقوله وان تصوموا خير لكم واما قوله عليه السلام ليس من البر الصيام في السفر فيحمل
على حالة المشقة فان ما توافيه في ذلك العذر فلا فدية اي لا يجب الوصية ولو ما توافيه زواله الى العذر
فدى عنه اي عن الميت وليه بقدر ما قدر عليه الميت وفي آتية فان الغاية اذا كان عشرة ايام فاقام
بعده رمضان خمسة ايام ثم ما كان كان صحيحا في ايام الاقامة فعليه فدية تلك الايام دون ما سواها
ان اوصى الميت متعلق بقوله فدى عنه فيكون اي ما فدى الوارث من الثلث وان تبرع وليه اي بما فداه
وان تصام اوصى عنه لا لقوله لا يصوم احد من احد ولا يصلي احد من احد ولكن يطعم عنه رواه الشافعي
كذا كفارة اليمين والقيل بغير الاعتقاد فيمن اذا تبرع بالا طعام والكسوة في كفارة اليمين والقيل جاز
ولم تجز التبرع بالاعتقاد لما فيه من الزام الولا للميت بغير قضاء يقضي رمضان ولو تبصر يصلي يجوز فيه
الوصل والفصل والمسحج الوصل مسارعة الى اسقاط الواجب وان جاز رمضان اخر صامه لانه
وقته ثم قضى الاول لانه وقت القضاء بلا فدية لانه وجوب القضاء على التراخي حتى كان لانه ينطق
وعند الشافعي يجب الفدية وفدية كل صلاة حتى الوتر كهصوم يوم واحد هو الصحيح وقيل فدية صلاة يوم
واحد كفدية صوم يوم والشيخ الفاني الذي لا يغير على الصوم اظطر وفي اي اطعم كل يوم مسكينا كما
يطعم في الكفارة وقضى ان قدر على الصوم اذ يبطل حكم الغداء جئنا لان شرط الفدية استمرار العمل بطرح
نقل شرع فيه قصد اقد سبق تحقيقه في صلاة النفل اداء وقضاء اي يجب انما عليه فان افسد فعليه
القضاء الا في الايام المنهية فان الشروع فيها غير ملزم ومن خمسة ايام عيد الفطر والاضحى مع ثلاثة بعد
الاضحى ولا يغير الشارع في النفل بلا عذر في رواية لانه ابطال العمل وقد قال الله ولا تبطلوا اعمالكم
وفي رواية اخرى يجوز لان القضاء خلفه فلا ابطال والاضحية عذر يعني على الاظهر وروى الحسن بن
انه ليس بعذر وهذا الحكم يشمل المضيق والمضيق هو المسافر الاطعام واقام فتوى للصوم في وقتها

لان الشيخ راى ان من ذرعه ما خوذ
للزواج وذكر خرج زائد بشرط
ط
قوله عدا تأكيد والا ان استقاء
اي تعذر الاستقاء

ما

في وقت النية وهو النية الكبرى لا قبل الزوال والمعاد بالصوم اعم من الفرض والنفل ولذا قال صح لانها لا تختلف في الصحة وانما تختلف في الوجوب وعدمه واذا كان ذلك في رمضان يجب الصوم لان الشغل لا ينافي وجوب الصوم كما يجب على مقيم تمام صوم يومه من اي رمضان سافر فيه اي في ذلك اليوم ولا كفارة فيه ما في اقامة المسافر وسفر المقيم بالافطار لوجوب الشهية وهو السفر في اوله واخره كما يسقط عنه بالكسح الفاسد للشبهة فيقضي ايام الاغنى ولو كانت كل الشهادة نوع مرض يهفف القوى ولا يزيل العقل فلا ينافي الوجوب ولا الاداء الا بما حدث الاتفاق فيه او في ليلة فانه لا يقضي لوجوب الصوم فيه اذ الظاهر انه ينوي من الليل حمل احوال المسلم على الصلوات حتى لو كان مترجعا بعد الاكل في شعبان فطر رمضان كله لعدم النية ووجوب السبب ويقضي ايام جنون افاقا بعد ما في الوقت لان السبب وهو الشر قد وجد واهلية نفس الوجوب بالذمة وهي متحققة بلا مانع واذا تحقق الوجوب بلا مانع تعين القضاء ولا يقضي كل الشهر المستوعب به اي بالجنون لانه يقضي الى المخرج بخلاف الاغنى لانه لا يستوعب الشهر عادة والجنون يستوعب كل مطلقا الى سواء بلغ جنونا او عاقلنا من جنون نذر صوم الايام المنبهة او السنن صح لانه نذر لصوم مشروع والنهي لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله سبحانه ونذره ولكنها افطرنا احتراز عن المعصية المجاورة وقضاء استسقاط اللواجب ان صار ما اجراه وخرج على العدة لانه اذا حكمنا الشر منه فان لم ينو شيئا اي بقوله انه على صوم هذا الايام او السنة وهذه المسئلة على وجوب سنة امتان لا ينوي شيئا او ينوي النذر فقط دون اليقين او النذر ونوى ان لا يكون يمينا كان نذرا فقط لانه نذر بيمينه وقد قرر بغيره وان نوى اليقين وان لا يكون نذرا كان يمينا لان اليقين محتمل كلامه وعينه ونفى غيره وعليه الكفارة ان افطر كما هو حكم اليقين وان نواه ما او اليقين بل انفى النذر كان نذرا ويمينا حتى لو افطر بيمينه

في وقت النية وهو النية الكبرى لا قبل الزوال والمعاد بالصوم اعم من الفرض والنفل ولذا قال صح لانها لا تختلف في الصحة وانما تختلف في الوجوب وعدمه واذا كان ذلك في رمضان يجب الصوم لان الشغل لا ينافي وجوب الصوم كما يجب على مقيم تمام صوم يومه من اي رمضان سافر فيه اي في ذلك اليوم ولا كفارة فيه ما في اقامة المسافر وسفر المقيم بالافطار لوجوب الشهية وهو السفر في اوله واخره كما يسقط عنه بالكسح الفاسد للشبهة فيقضي ايام الاغنى ولو كانت كل الشهادة نوع مرض يهفف القوى ولا يزيل العقل فلا ينافي الوجوب ولا الاداء الا بما حدث الاتفاق فيه او في ليلة فانه لا يقضي لوجوب الصوم فيه اذ الظاهر انه ينوي من الليل حمل احوال المسلم على الصلوات حتى لو كان مترجعا بعد الاكل في شعبان فطر رمضان كله لعدم النية ووجوب السبب ويقضي ايام جنون افاقا بعد ما في الوقت لان السبب وهو الشر قد وجد واهلية نفس الوجوب بالذمة وهي متحققة بلا مانع واذا تحقق الوجوب بلا مانع تعين القضاء ولا يقضي كل الشهر المستوعب به اي بالجنون لانه يقضي الى المخرج بخلاف الاغنى لانه لا يستوعب الشهر عادة والجنون يستوعب كل مطلقا الى سواء بلغ جنونا او عاقلنا من جنون نذر صوم الايام المنبهة او السنن صح لانه نذر لصوم مشروع والنهي لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله سبحانه ونذره ولكنها افطرنا احتراز عن المعصية المجاورة وقضاء استسقاط اللواجب ان صار ما اجراه وخرج على العدة لانه اذا حكمنا الشر منه فان لم ينو شيئا اي بقوله انه على صوم هذا الايام او السنة وهذه المسئلة على وجوب سنة امتان لا ينوي شيئا او ينوي النذر فقط دون اليقين او النذر ونوى ان لا يكون يمينا كان نذرا فقط لانه نذر بيمينه وقد قرر بغيره وان نوى اليقين وان لا يكون نذرا كان يمينا لان اليقين محتمل كلامه وعينه ونفى غيره وعليه الكفارة ان افطر كما هو حكم اليقين وان نواه ما او اليقين بل انفى النذر كان نذرا ويمينا حتى لو افطر بيمينه

اي وقت النية وهو النية الكبرى لا قبل الزوال والمعاد بالصوم اعم من الفرض والنفل ولذا قال صح لانها لا تختلف في الصحة وانما تختلف في الوجوب وعدمه واذا كان ذلك في رمضان يجب الصوم لان الشغل لا ينافي وجوب الصوم كما يجب على مقيم تمام صوم يومه من اي رمضان سافر فيه اي في ذلك اليوم ولا كفارة فيه ما في اقامة المسافر وسفر المقيم بالافطار لوجوب الشهية وهو السفر في اوله واخره كما يسقط عنه بالكسح الفاسد للشبهة فيقضي ايام الاغنى ولو كانت كل الشهادة نوع مرض يهفف القوى ولا يزيل العقل فلا ينافي الوجوب ولا الاداء الا بما حدث الاتفاق فيه او في ليلة فانه لا يقضي لوجوب الصوم فيه اذ الظاهر انه ينوي من الليل حمل احوال المسلم على الصلوات حتى لو كان مترجعا بعد الاكل في شعبان فطر رمضان كله لعدم النية ووجوب السبب ويقضي ايام جنون افاقا بعد ما في الوقت لان السبب وهو الشر قد وجد واهلية نفس الوجوب بالذمة وهي متحققة بلا مانع واذا تحقق الوجوب بلا مانع تعين القضاء ولا يقضي كل الشهر المستوعب به اي بالجنون لانه يقضي الى المخرج بخلاف الاغنى لانه لا يستوعب الشهر عادة والجنون يستوعب كل مطلقا الى سواء بلغ جنونا او عاقلنا من جنون نذر صوم الايام المنبهة او السنن صح لانه نذر لصوم مشروع والنهي لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله سبحانه ونذره ولكنها افطرنا احتراز عن المعصية المجاورة وقضاء استسقاط اللواجب ان صار ما اجراه وخرج على العدة لانه اذا حكمنا الشر منه فان لم ينو شيئا اي بقوله انه على صوم هذا الايام او السنة وهذه المسئلة على وجوب سنة امتان لا ينوي شيئا او ينوي النذر فقط دون اليقين او النذر ونوى ان لا يكون يمينا كان نذرا فقط لانه نذر بيمينه وقد قرر بغيره وان نوى اليقين وان لا يكون نذرا كان يمينا لان اليقين محتمل كلامه وعينه ونفى غيره وعليه الكفارة ان افطر كما هو حكم اليقين وان نواه ما او اليقين بل انفى النذر كان نذرا ويمينا حتى لو افطر بيمينه

اي وقت النية وهو النية الكبرى لا قبل الزوال والمعاد بالصوم اعم من الفرض والنفل ولذا قال صح لانها لا تختلف في الصحة وانما تختلف في الوجوب وعدمه واذا كان ذلك في رمضان يجب الصوم لان الشغل لا ينافي وجوب الصوم كما يجب على مقيم تمام صوم يومه من اي رمضان سافر فيه اي في ذلك اليوم ولا كفارة فيه ما في اقامة المسافر وسفر المقيم بالافطار لوجوب الشهية وهو السفر في اوله واخره كما يسقط عنه بالكسح الفاسد للشبهة فيقضي ايام الاغنى ولو كانت كل الشهادة نوع مرض يهفف القوى ولا يزيل العقل فلا ينافي الوجوب ولا الاداء الا بما حدث الاتفاق فيه او في ليلة فانه لا يقضي لوجوب الصوم فيه اذ الظاهر انه ينوي من الليل حمل احوال المسلم على الصلوات حتى لو كان مترجعا بعد الاكل في شعبان فطر رمضان كله لعدم النية ووجوب السبب ويقضي ايام جنون افاقا بعد ما في الوقت لان السبب وهو الشر قد وجد واهلية نفس الوجوب بالذمة وهي متحققة بلا مانع واذا تحقق الوجوب بلا مانع تعين القضاء ولا يقضي كل الشهر المستوعب به اي بالجنون لانه يقضي الى المخرج بخلاف الاغنى لانه لا يستوعب الشهر عادة والجنون يستوعب كل مطلقا الى سواء بلغ جنونا او عاقلنا من جنون نذر صوم الايام المنبهة او السنن صح لانه نذر لصوم مشروع والنهي لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله سبحانه ونذره ولكنها افطرنا احتراز عن المعصية المجاورة وقضاء استسقاط اللواجب ان صار ما اجراه وخرج على العدة لانه اذا حكمنا الشر منه فان لم ينو شيئا اي بقوله انه على صوم هذا الايام او السنة وهذه المسئلة على وجوب سنة امتان لا ينوي شيئا او ينوي النذر فقط دون اليقين او النذر ونوى ان لا يكون يمينا كان نذرا فقط لانه نذر بيمينه وقد قرر بغيره وان نوى اليقين وان لا يكون نذرا كان يمينا لان اليقين محتمل كلامه وعينه ونفى غيره وعليه الكفارة ان افطر كما هو حكم اليقين وان نواه ما او اليقين بل انفى النذر كان نذرا ويمينا حتى لو افطر بيمينه

لا يخص نذر غير معلق بزمان ومكان ومهم وفقر اما الزمان فبان بقوله على ان اصوم رجبا او اعتكف رجبا فصام او اعتكف شهر اقبل او ذكر الصلوة على هذا الوجه جاز عن النذر وقال آخر ونذر لا يجوز ولو قال الله على ان اتصدق بكذا اعتكف بكذا فصدق به اليوم جاز عندنا خلافا لغيره واما المكان فانه لو نذر ان يصلي او يعتكف او يصوم او يتصدق بمكة ففصل في غير ما جاز عندنا خلافا لغيره واما الدرهم والفقر فبان بقوله على ان اتصدق بهذا الدرهم او على هذا الفقير فتصدق بغيره او على غيره جاز عندنا خلافا لغيره كما لا نذر المعلق يعني لو قال ان جاء فلان فليدفع علي ان اتصدق او اصوم او اصلي او اعتكف ففصل قبل لم يجز والفرق ان النذر سبب في الحال والداخل تحت النذر ما هو قربة وهو اصل التصديق والتعدين ولزمت القرية بخلاف المعلق لان التعليق يمنع كونه سببا فامحج التحجيل قبل نذر صوم يجب قدره جاز وهو مريض لا يستطيع اي الصوم الا بغير افطر وقضى الصوم رمضان اي بوصول او بفصل **باب الاعتكاف** هو لغة اللبس والدوام على الشيء وشرعا لبس رجل في مسجد جماعة او المرأة في بيتها بنية اي بنية الاعتكاف وهو واجب المنذور سنة مؤكدة في العشرة الاخير من رمضان وسحب قبل ماواه الى العشرة الاخير والصوم شرط للصحة الا ان كان في الواجب الثالث يعني للسبب فافله اي اقل الاعتكاف المستحب على عدم اشتراط الصوم وهو ظاهر الرواية عن الامام ومختارهما ساعة واللبس لا بد من معين حتى لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف لان يخرج منه صح لان مبنى النفل على المساهلة وقيل الصوم شرط فيه ايضا وهو رواية للشيخ عن ابي حنيفة فافله يوم من قطعه فيه اي في اليوم يقضي لانه شرع فيه فهدوا وابطل لا يخرج من المسجد الا حاجة الانسان كما يقول والضايف لان الثابت بالضرورة يتقدر بقدرنا او بجمعة لانها اتم حاجة فيباح له الخروج لاجلها ضرورة وقت الزوال ان كان معتكفا قريبا من الجامع بحيث لو انتشر زوال الشمس لا ينفوته الخطبة ومن بعد منزهة فافله يدركها الى الجمعة يعني لا ينتظر زوال الشمس بل يخرج في وقت يمكنه ان يصل للجامع ويصلي ركعتين تحته المسجد واربع ركعات سنة وبعد الجمعة يمكنه ان يصل السنن على الكفاي اي على اربع ركعات سنة عند ابي حنيفة عندهما ولا يمكنه اكثر من ذلك لان الخارج للحاجة وهي باقية في حق السنة لانها تابعة للفرض والحاجة بعد الفراغ منها ولا يفسد كونه اكثر منه ولو يوم ما ولبس لان المفسد له الخروج من المسجد الا لكثرة فيه لكنه

اي وقت النية وهو النية الكبرى لا قبل الزوال والمعاد بالصوم اعم من الفرض والنفل ولذا قال صح لانها لا تختلف في الصحة وانما تختلف في الوجوب وعدمه واذا كان ذلك في رمضان يجب الصوم لان الشغل لا ينافي وجوب الصوم كما يجب على مقيم تمام صوم يومه من اي رمضان سافر فيه اي في ذلك اليوم ولا كفارة فيه ما في اقامة المسافر وسفر المقيم بالافطار لوجوب الشهية وهو السفر في اوله واخره كما يسقط عنه بالكسح الفاسد للشبهة فيقضي ايام الاغنى ولو كانت كل الشهادة نوع مرض يهفف القوى ولا يزيل العقل فلا ينافي الوجوب ولا الاداء الا بما حدث الاتفاق فيه او في ليلة فانه لا يقضي لوجوب الصوم فيه اذ الظاهر انه ينوي من الليل حمل احوال المسلم على الصلوات حتى لو كان مترجعا بعد الاكل في شعبان فطر رمضان كله لعدم النية ووجوب السبب ويقضي ايام جنون افاقا بعد ما في الوقت لان السبب وهو الشر قد وجد واهلية نفس الوجوب بالذمة وهي متحققة بلا مانع واذا تحقق الوجوب بلا مانع تعين القضاء ولا يقضي كل الشهر المستوعب به اي بالجنون لانه يقضي الى المخرج بخلاف الاغنى لانه لا يستوعب الشهر عادة والجنون يستوعب كل مطلقا الى سواء بلغ جنونا او عاقلنا من جنون نذر صوم الايام المنبهة او السنن صح لانه نذر لصوم مشروع والنهي لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله سبحانه ونذره ولكنها افطرنا احتراز عن المعصية المجاورة وقضاء استسقاط اللواجب ان صار ما اجراه وخرج على العدة لانه اذا حكمنا الشر منه فان لم ينو شيئا اي بقوله انه على صوم هذا الايام او السنة وهذه المسئلة على وجوب سنة امتان لا ينوي شيئا او ينوي النذر فقط دون اليقين او النذر ونوى ان لا يكون يمينا كان نذرا فقط لانه نذر بيمينه وقد قرر بغيره وان نوى اليقين وان لا يكون نذرا كان يمينا لان اليقين محتمل كلامه وعينه ونفى غيره وعليه الكفارة ان افطر كما هو حكم اليقين وان نواه ما او اليقين بل انفى النذر كان نذرا ويمينا حتى لو افطر بيمينه

1841

[illegible][illegible][illegible]

وحجته للشاشي وقرن في المغرب يكون الرأوي في الصحاح فيخرجها المجتهد ويحكم لم يبق لاهلها الى لاهل هذه
 المواضع ولبس مرتبها من اهل خارجها وجاز تقديمه الى الاحرام عليها الى المواقيت لانا جرحنا عنها
 لقصد متعلق بقوله جاز في دخول مكة ولو لم يكن في الحج او العمرة او الحاجة اخرى فيد بقصد الدخول
 لانه لو لم يقصد ذلك ليس عليه ان يحرم قارن الزمان اعلم ان البيت لما كان معظما مشرفا جعل حصن وهو مكة
 وعي وهو الحرم والحرم حرمة وهو المواقيت حتى لا يجوز لمن وصل اليها ان يتجاوزها بالاحرام الا ان يكون القاصد
 من داخل الميقات الى اى اذ كان من داخل الميقات وخارج مكة فالميقات الحظر الذي بين المواقيت وبين الحرم
 ومن مكة للحج والحرم وللعمرة للحج في العرفات ومن الحظ فاحرام من الحرم والعمرة في الحرم فاحرامها
 من الحظ يحصل نوع سفر من ارض احرامه الى كونه محرما توفضا وغسل احب ولبس ابر او رداء ظاهرين و
 تطيب وتطيق شفا وقال المفرد في الحج اللهم اني اريد الحج فبشره اني مقبل في ثم لبي يوي بها الحج وهي التلبية ان
 يقول لبيك ورد بلفظ التلبية والمراد تكثير الاجابة مرة بعد اخرى ومعناها انا اقيم في طاعتك اقامة بعد
 اقامة من البت بالمكان ولت في اقامه ولم يفرق الله بين لبيك لبيك لبيك لبيك ان الحمد والثناء
 لك والملك لا شريك لك لا ينقض منها وان زاد جاز وعمر حتى الله عنه ان كان يقول لبيك ان الشعا والغسل
 لمن لبيك رغوبا وهو لبيك اذا لبيك ناديا للحج والعمرة او قل بدنة نفل التقليد ان يربط قلادة على
 عنق البدنة فيعبر به محرما كما بالتلبية او بدنة نذر او جوا صيدا وخوه كالدما الواجبة بسبب النية
 في السنة الماضية وتوجه معها الى مع البدنة يربط في حال من غير توجه او بعثا ثم توجه ولحقها او بعثا
 لمسه وتوجه بنية الاحرام وان لم يخرجها فاحرام جرحه لقوله واذا لبيك ناديا اصل ذلك ان الشروع في الحج لا
 يحصل بمجرد النية لانها انما تصح اذا صادفت فعلا واذا صادفت التلبية محت فصار محرما واذا اصدقت
 التقليد مع التوجه صار شارعا لان اتصال النية بفعل هو من خصائص الاحرام لان التقليد مع السوء
 من افعال الحج لا يورث صاحب الوقاية قوله او بدنة نفل في افران ولا في كل موضع المنكح لا يجزئ ولو كان
 الى شق منها يعلم انها هتدي او جعلها الى القى يجر على ظهرها او بعثا غير مشقة ولم يلحقها او قل
 شاة لا يكون محرما وبعد الى الاحرام يبقى الرفث وهو الجماع قال الله تعالى فاحرم لكم ما لم يلبس به الصلابة

نكره

لان

الى نسائك وقيل الكلام الفاحش لانه من دواعيه فحرم كالجاء والغسوق يعني المناسي وهو الحرام مطلقا
 لكن الحرم في الاحرام اشبه كل بس الحر في الصلوة والتطير بقراءة القرآن والجلال وهو امر مع الر فقاء
 والحرم والمكاريين وقيل صيدا لانه لا يجوز لقوله تعالى وحرم عليكم صيدا البر ما ذمتهم حرما والاشارة
 اليه والدلالة عليه الاشارة يقتضي الحضور والدلالة الضمنية والتطيب وقيل النظرة واستر الوجه والرس
 وغسل الرأس والحية بالخطي وقيل به لان له راحة طيبة عند ان فيهما طيبا وعند ما يقتل الهموم فحسبته
 وثمره الخلق في طهره وجوب الدم فحرمه بدمه لانه طيب وعند ما الصدقة ويتق قسما الى اليمين
 وحلق الرأس وشعر يديه والقبض وسراويل وقبا وعمامة وخفين الا ان لا يجزئ خلعين فيقطع
 من الكعب ثوبا يصنع بما يطيب لا بعد زوال الا الى لا يبق الا الحجام والاستظلال سبت ومحمل بفتح الهم
 الاول والثانية وبالعكس المروج وشدة ايمان في وسطه يعني انه مع كونه مخيطا لا باس به بشدة
 على حقوة واكثر التلبية برفع الصوت متى صلى وعلا شرفا او هبط واديا ولقي ركبا او اوحدا
 واذا دخل مكة براه بالمسجد وحسبته الى البيت كبره وحلته مستقبل للحج مكنته امره بذكره رافعا يديه كالمسلو
 واستلم الى تتناول بيده او بالقبلة او مسحة بالكف ان قدر بها ايداه مسك براحه والا فليطعن في يده
 فيقبل وان عجز عنها الى الاستسلام والامساك مستقبل مكنته امره بذكره حامدا لله تعالى ومصليا على النبي
 وطاف بالمقدوم مضطجعا الى جباله رداءه تحت ابطه ملقيا طرفه على كف اليسرى وراى الخطيم هو
 قطع جدار في طرف الميزاب من الخطيم يعني الكسرة يسمى به لانه حطيم من البيت فانه كان في الاول
 من البيت واذا كان كذلك يطاف وراة حتى لو دخل الفرجة لم يجز الواحد احسبا طاكلكم استقبال
 المصل الخطيم وحده لم يجز لان فرضية التوجه ثبتت بقص الكفا فلا ينادي بما ثبت بجمل الواحد
 احسبا اخذ عن يمينه بما يلي البيت الى يمين الطائف والطائف المستقبل للحج يكون يمينه الى
 جانب البيت فيبدأ من الجوزا من الميزاب الى الميزاب من الجوزا الى البيت هو المكنته سبعة اشواط
 الى سبع مرات متعلق بقوله طاف زمكة الثلاثة الاولى فقط من الحج الى الحج المبرور ان يات
 مشية الكسفين كالمبارزة فيجتر بين الصفيين مع الاضطجاع وكان سببه اظهار الجلالة

الميزاب
 الميزاب
 الميزاب

نہایت

الفاس في

الجميع وذو الإطلوغ الفجر فإذا أتم الجميع بسقط القضاء، لأنه إن وجب فاما إن يجزئ قضاء فضيلة الجميع فذا
 الصلوة في حال وأما إن يجزئ قضاء، فنفث قد أتم في الوقت فلا وجه للقضاء، وصلى الجوزي قبل هو النكاح في آخر
 الليل ثم وقف وكبر وهلل ولبي وصلى ودعا هذا الوقوف بمنزلة واجب حتى يجب تركه بلا عذر دم
 وإذا استفرغ في بني وري حجرة العقبة من بطن الوادي سبعا الحاسب حصاة خذ فاباني، والبحرين
 الحاصب بالصابع وفي المضرب هو أن يضع طرفه للأبرام على طرف السبابة السرى وكبر بكلية يقول اللهم
 والله أكبر ربنا للثبطان وحزبه اللهم اجعل حجتي مبرورا وسعي مسكورا وذنبني مغفورا وقطع تلبسته
 ثم دح إن شاء، وأما قال لأن الدم الذي يأتي به المنفرد تطوع والكلام في المفرد ثم قم وحلق أفضل
 له غيرك، وخطب الإمام كما في السابع هذه هي الخطبة الثالثة يعلم فيها التفرد وهو خروج الحاج من منى
 وطواف الصدر ثم طواف للزيارة وقد مر أنه الفرض يوم ما من أيام النحر سبعة أي سبعة اشواط بلا رمل وحي أن
 نقل إلى الري في السعي قبل والأجزاء فان آخره أي طواف الزيارة عنها أي أيام وجب دم وتشتين في الجنايات
 أن شاء الله وأول وقته أي وقت طواف الزيارة بعد طلوع فجر يوم النحر وهو أي الطواف فيه أي يوم أفضل وجه
 أي بالطواف حل النساء ثم أتى إلى منى وري الجمار الثالث بعد زواله ثانيا لنحر سيدنا وما يلي مسجد الحيف ثم بما
 يليه ثم بالعقبة سبعا وكبر بكلية الحاصب رما نكح وقف أي وقف فجد الله بك وانته عليه وهلل وكبر
 وصلى على النبي ثم بعد ربي بعده ربي فقط أي بعد السرى الأول والثلث والابعد يوم النحر ودعا حاجته رافعا
 يديه ثم غدا كذلك وبعد كذلك مكث وهو أي المكث أحب وإن ربي قبل الزوال منه أي في يوم جاز له
 النحر أي الخروج إلى منى قبل فجره أي اليوم الرابع لا بعده فانه إن وقف حتى طلعت الفجر وجب عليه ربي الجمار وجاز
 السرى راكبا وفي الأولين أي ما يلي مسجد الحيف ثم ما يليه شيئا أفضل من العقبة بل عطف على الأولين وكبر
 أن لا يبيت بمنى ليلي السرى لأن النبي صلى الله عليه وسلم بأبها وعمر كان يؤذ على ترك المقام بها وكبره أيضا تقديم نقل إلى
 وجوب الجمار وأقامته بمنى للسرى لأنه يوجب شغل قلبه وإذا رجع إلى مكة نزل بالمحصب اسم موضع يقال له الأبطح نزل
 به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم طاف الصدر وهو واجب على كل من سبعا أي سبعة اشواط بلا رمل وسعي ثم شرب من زمزم
 وقبل العقبة أي عتبة الكعبة ووضع صدره وجهه على الملتزم وهو ما بين الحجر والباب وتشت إلى تسكن بالشارع

اولاد فاضل

٢٢١

ط
اول ليل الهمى وهي ليل المداوى عشر
والث عشر والاربع عشر خمسة وقال
الشافعي يجب جعة لولمتر ليلت في
سكرا بلا عذر يلزم دم وان تركه
ليلت يلزم ثلث دم وفي ليلتين ثلثان دم
وكذا في البيت عند جعة داف ليلت العبد
ولو تركه يلزم دم له ما روى ان النبي صلى
الله عليه وسلم

الى استار الكعبة سنة وودعا جنتها وكبي على ارض الكعبة وخرج فمقرى حتى خرج من المسجد جاز شوطا قدم
للموقف بعرفا قبل دخول مكة ولا شيء عليه بتركه لانه سنة من وقف على اي بقية ساعة من رزاقه الى
صباح يوم النحر واجتاز بالوقوف او الاغتناء او جهرتها الى تلك الارض عرفات صح ووقوفه لان ما هو مكن
قد وجد وهو الوقوف كذا في صحيح ايضا لو اهل ريفه عنه بالاجل لانه لما عاقدتهم عقدا ريفه فقد استعاضوا عنهم
فيما يجتمع من مكثه بنف والا حرام مقصود بهذا السفر فكان الاذن به ثابتا لانه اذا اذن انسان بان
يحرع عنه اذا اغنى عليه او نام فاحرم عنه صح بالوقوف فكذا هذا اذا افاق واستيقظ وان بانفاله الجاز
فيصير محرما عن منف الاصله وعنه بالنسبة ومن لم يقف بها في عرفات حجة فطاف وحسب
تملك وقضى من قابر الى عام قابل بعد والمراة في جميع ما ذكره كالمجرى كنها تكشف وجهرها الارها
ولا تلبس جوار ولا تملو ولا تسبي بين المبلين ولا تكلف وتقص وتلبس الخيط ولا تقرب الحجر في الذحام وحسبها
لا يمنع نكاحا غير الطواف لانه في المسجد لا يجوز دخوله الى يضر وهو اي يضر بعد ركبة اي الوقوف بعرفة وطواف
الزيارة يسقط الصدر وهو طواف الوداع البدن جمع بدنه من الابد والبقرة والهدى من هذا ومن الغنم
كما ساق ان شاء الله **باب التمتع والقران** ان يهل الاصلان رفع الصوت بالتكبير في
وعرفة معاقا في الكثرة وهو ان يهل بالعمرة والتمتع من الميثاق وقال النبي اشترط الاصلان من الميثاق وقع
اتفاقا حتى لو احرم بهما من دويرة اصله وبعد ما خرج من بلدة قبل ان يصل الى الميثاق جاز ونهارا
ولهذا قلت انهما من الميثاق او قبله في شهر الحج او قبلها كذا في الكافي ويقول بعد الصلوة يعني الشفع الذي يصلي به
الاحرام اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلهما مني فطاف للعمرة سبعة يرمي للثلاث الاول يعني بالاحرام
بخلا التمتع ثم حج اي يغسل بالتمتع فيطوف طواف القدوم ويسعى كما تراه في المفرد وكثره طوافان وسعيان لهما
بان طواف الوداع عشرة شوطا سبعة للعمرة وسبعة للطواف القدوم والحج ويسعى لهما وانما كثره لانه آخر سعي للعمرة
وقدم طواف القدوم وخرج للقران بعد رمي يوم النحر وان عجز عن الذبح صام ثلاثة ايام اخر عرفة وسبعة
بعد ايام التشريق ابن شاذان سواء صام بمكة او غير ما فان فالت ثلاثة تعين الدم وبالوقوف
قبل العمرة بطلت وقضيت في العمرة ووجب الفرض وسقط دم القران قوله والتمتع عطف على قوله القران

بجوز

الجمع بين الحج والعمرة في شهره في سنة واحدة بلا المام باهل المام صحيح ابنه ما قال في الهداية التمتع
الترفيع باء التمكن في سفر واحد من غير ان يتم باهلها بينهما المام صحيح وقال في غاية البيا
الذي قال صاحب الهداية لا يتم به معنى التمتع لان الترفيع باء التمكن اذا حصل من غير المام باهل
المام صحيح لا يتم تمتعا اذا كان احدهما في غير شهر الحج والاخر فيها وكذا لا يستمتع اذا كان النكاح
في شهر الحج لكن احدهما حصل في شهر الحج من هذه السنة والاخر من السنة الاخرى ولم يوجد المام باهل
للمام صحيح وايقده بكلام الامام ابي بكر الرازي ثم قال فاذن لا بد من التقيد بان قال التمتع الجمع بين الحج
والعمرة في شهر الحج في سنة واحدة من غير المام باهل بينهما المام صحيح واجاب عنه صاحب العناية
بان مذكوره النص هو تفسيره واما كون الترفيع في شهر الحج من عام واحد فهو شرط وسنذكره **اقول**
في بحث لان تعريف اللفظ حسب الاصطلاح لا يكون الا تعريفه استيفاء فيكون جامعها مانعا كما تقول في منعه
فاذا دخل في ما ليس من افراد المجرود لم يكن مانعا فلا يكون صحيحا فلا بد ان اخبرت من هناك العبادة
فيحرم من الميثاق في الاشر بعمرة فيطوف بها قاطعا للتلبية او طوافه العمرة ويسعى ويحلق او يقصر
فبعد ما حل منها احرم من الحرم كونه من المسجد بشرط بلح يوم التروية وقبله افضل وحج كالمفرد
لكنه يرمي في طواف الزيارة ويسعى بعده لانه اول طوافي الحج بخلاف المفرد لانه قد يسعى مرة وفيه وهو دم
التمتع ولم نثبت الاضحية عنه وان عجز عن الذبح صام كالقران اي ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع وجاز
صوم الثلاثة بعد احرامها في العمرة لا قبلها في الاحرام ونوب تاخيرها الى عرفة فان اشهر الحج وقت لصوم
الثلاثة لكن بعد تحقق السبب في الاحرام وكذا الطائر في القران لكن التأخير افضل وهو ان يصوم ثلاثة ايام
متابعة اخر عرفة لان الصوم بدل عن الهدى فيسحب تأخيرها الى اخر وقت رجاء ان يقدر على الاصل وان
شاء التمتع سوى هديه احرم وساقية وهو افضل من فريضة الا اذا كانت لا تتقاضي فيعقد ما وفقد بدنه
وهو اولى من التجليل اي القاء الحجر على ظهره لان ذكره في القران حيث قال الله والهدى والقلائد وذكر
اشهارا وهو شق بينهما من الايسر هو الايسر بالصوت قال النبي عم قد طعن في جانب اليا رقصا
ومن جانب اليمين اتفاقا وابوح اتفاقه هذا الصنع لانه مثله وانما فصل النبي عم لان المشركين لا يتفقوا

الذاة الحيوان

بنف وليس من جنس ما ينبت الانسان ويستوى فيه ان يكون مملوكا للانسان بان ينبت في ملكه او لم يكن حتى
 قالوا في رجل شئت في ملكه ام غيبا ان تقطعها الانسان فبقيتها المالكها وعليه قيمته اخرى في حق الشرع
 الا ما جف حيث يجوز قطعه بلا غرم ولا صوم في الاربعه اى لا يصوم في ذبح اللسان صيد الحرم وحلبه و
 قطع حشيشه ونحوه بدل القيمة لان ما وجب من ثمنها من القيمة غرامة وليس بكفارة فاشبه ضمان الاموال فلا
 يتأدى بالصوم وانما قال ذبح اللسان لان الذبح لو كان محرما يأتى ككفارة بالصوم ذكره في النهاية و
 لا يبرى الحشيش من الحرم ولا يقطع الا الاذخر لقوله عليه السلام لا تخجل خلايا ولا ابعض شعوكا واما الاذخر
 فقد استشهاده رسول الله صلى الله عليه وسلم فحرم قطعه ورعيه والكلمات فبما ليست من جملة النبات وجب
 صدقة وان قتل قطة او جرادة ولائى بقتل غراب وجرادة وحيته وفارعة وكلاب عقور قد ذكره النبي في
 الروايات وقيل المراد بالكلب العقور الذئب ويعوض ويغوث وجراد وسلفا وله ذبح البقر والشاة والبعير
 الذجاج والبط الا اهلى واكثر ما صدق حلالا ونحوه بلاد لاله وامره به حلالا دخل الحرم قار في البداية ومن
 دخل الحرم بصيد الحرم وقال صاحب النهاية وهو حلال حتى يظهر خلاف الشافعي فانه في الحرم لا يتوقف في وجوب
 الارسال على دخول الحرم فانه يجب عليه الارسال بمجرد الاحرام بالاتفاق ولهذا قلت حلالا دخل الحرم بصيد
 يده اى بد الحقيقة التي هي الجارحة حتى اذا كان في رجل او في ففصه لا يجب عليه الارسال كرهه نكاح الشريعة
 ارسله اى عليه ان يرسله ورد بيقه اى البيع الذي اى به بعد دخوله الحرم ان بقي في يد المشتري والاذخر
 اى اعطى قيمته كبيع الحرم صيد اى يرد الحرم البيع ان كان قابلا ووجب القيمة ان كان فائدا سواء باعه من محرم
 او حلال لا يصيد عطف على ضمير رسله في بيته او ففص مع ان احرم اى ان احرم في بيته او في ففصه صيد ليس
 عليه ان يرسله لان الاحرام لا ينافى ما كونه الصيد ومحافظة بخله في المسئلة الاولى فان الصيد في احواله
 صيد الحرم فيجب ترك التعرض له ارسل صيد الحرم ان اخذه حلالا ومن والا فلا قتل محرم صيد مثل بنه غافرا
 تجزى كل لانه الاخذ متعرض للصيد بتقويت الامن والقائم مقرر بذلك والتقرير كالابتداء في حق النعمان
 كشهود الطلاق قبل الدخول اذ ارجعوا ويرجع اخذ على قاتله لانه بالقتل جعل الاخذ علة فيكون
 في معنى مباشرة علة العلة فيحال بالظمان عليه ما به دم على الفرد قتل القارن دمان دم لحمه ودم غيره

بقتل

الاجواز الميثاق غير محرم فان الواجب عليه عند الميثاق احرام واحد نقل النبي عن شيخ الاسلام ان
 وجوب الدين على القارن فيما اذا كان قبل الوقوف بعرفة اما بعده ففي البيع يجب عليه
 دمان وفي غيره من الخطورات دم واحد يثني جزاء صيد قتل حرمان فانه جزاء الفعل وهو
 متعة وويجى لو قتل صيد الحرم حلالا ان كان جزاء صيد الحرم جزاء المحل وهو واحد بطلان بيع الحرم
 صيدا وشروءه وحرم ذبحه وغرم قيمته ما اكل لا محرم لم يذبح اى لو اكل محرم اخر لم يغرم فقوله
 لا محرم عطف على ضمير غرم وجاز للفصل ولدت ظلية اخرجت من الحرم ومانى يؤمها الى الظبية
 والولد لان الصيد بعد الافراج من الحرم بقى مستحقا لامن شرعا ولهذا وجب ردّه الى صاحبه
 وهذه صفة شريعة فتشترى الى الاولاد كما في الحرية والرقية والكتابة ونحوها وان اذى جزاء المان ولدت
 لم تجزى ما اى ليس عليه جزاء الولد بعد اذ اوجزوا الامنة لان وصول الخلف كوصول الاصل افا في
 اراد الحج او العمرة قيد بارادتهما اذ لو لم يبرئها منهما لا يجب عليه شئ لمجازاة الميثاق وجاوز ميثاقه لزم
 دم فان عاد فاحرم او حرما اى ان عاد الى الميثاق حال كونه محرما في الطريق لم يشع في شكري وانما
 قال ولبي احترار اعن قولهما فان العود الى الميثاق محرما كما في لسقوط الدم عندهما واما عنده فلا
 بد من العود محرما لم يثب سقطة اى الدم اللازم والا فلا اى وان لم يعد الى الميثاق او عاد ولكن بعد
 ما شنع في شكك ان ابتداء بالطواف اذا استلم الحجر فلا يسقط الدم مكي يبريد الحج وتمتع فخرج من مكة
 وخرج من الحرم واخر ما تشبه بالمسئلة المتقدمة في لزوم فاق احرام المكى من الحرم والمتمتع بالعمرة
 لما دخل مكة واى بالعمرة صار مكيا واحرامه من الحرم فيجب عليه ما دم لمجازاة الميثاق بلا احرام دخل
 كوفي البستان الحاجة فله دخول مكة بلا احرام وميثاقه البستان كالبستان في بستان بين عامر
 موضع داخل الميثاق خارج الحرم فاذا دخل الحاجة لا يجب عليه الاحرام كونه غير واجب التعظيم فاذا
 دخل التحق باهل ويجوز لاهله دخول مكة غير محرم لكن اراد الحج فيقائه البستان اى جميع الحلال
 الذي بين البستان والحرم كالبستان في ولائى عليهما اى على البستان ومن دخل ان احراما من
 الحرم وقفا بعرفات لانها احراما من ميثاقهما دخل مكة بلا احرام لزمه الحج او العمرة وصح منه

الدم

اي مما لم يبيح دخول مكة بغير احرام لو خرج في عامه ذلك الميعاد واحرم حج عما عليه ذلك العام لا
بعده وقال لا يبيح ولا يبيح ولا يبيح اعتبارا بالزمانه بسبب التذرع وصار كما اذا تحولت السنة ولنا انه
تذكر المنزلة في وقتها فان الواجب عليه ان يكون محرما عند دخول مكة تعظيما لهذه التبعة لا
ان يكون احرامه لدخول مكة على التعميم بكونها اذا تحولت السنة لانه صار دينيا في ذمته فلا يتاخر
الا بالاحرام مقصودا كما في الاعتكاف المنذور فان ياتي بصوم رمضان من هذه السنة دون
العام الك كما تر جاوز ميقانه بل احرام فاحرم لعمرة وفسد ما مضى وقضى لترك ميقانه لانه يصير
قاضيا حتى الميقات بل احرام منه في القضاء متى طاف لعمرة شوطا فاحرم بالحج وقضى اي عليه ان
يرفض الحج عند ان يبا على ان الكتي من حق بلع بين الاحرامين وعند ما يرفض لعمرة وعليه دم
لاجل الرفض وحج وعمرة لانه كفائت للحج من حيث انه عجز عن المضي في الحج بعد شروعه وعلى فائت
حج وعمرة ولو اتمها صح لانه اذا اتمها كما التزمها لكانت منتهى عنه والنهي عن الافعال الشرعية كحقوق
المشروعية ولكن ذبح للنقصان وهذا دم جبر وفي الاتفاق في دم يسكن من احرام بالحج وحج ثم احرم يوم
الخرابا في الحج اخر فان حلق لما اول لزمه الاخر حتى يقضى في العام القابل لبلادهم واللاي وان
لم يحلق لما اول في اي لزمه الاخر بالدم فصر بعد الاحرام كما اول اصل هذا ان الجمع بين احرام الحج
والعمرة بدعي فاذا حلق في الاحرام الاول انتهى الاحرام الاول فلم يجر جامع بين الحجين فلا يجب عليه
دم الحج فاذا لم يحلق في الاول صار جامع بين احرام الحج والعمرة فبعد هذا ان حلق تحلل عن الاول
حتى يحكي على ان لانه في اخر اوانه فلم يجر دم اجماعا وان لم يحلق حتى حج في العام الك فعليه دم عند الحج
لان الخلل عن الاحرام الاول في هذا معنى قوله والا فبصر فيه اولا اني بعمرة اي بافعال بالاطلاق
فاحرم باخرى في الحج لانه جمع بين احرام العمرة وهو مكروه فلم يجر دم افاق احرام به اي بالحج ثم بها
اي بالعمرة لزمها لان الجمع بينهما مشروع للاتفاق كما قران وبطلت العمرة بالوقوف قبل افعالها
لا بالتوجه الى عرفات وان طاف له اي للحج يعني طواف القدوم ثم احرم بها اي بالعمرة فمضى عليها
فدفع لانه بان افعال العمرة على افعال الحج وندب رفضها لانه احرام بالحج كما كثر في من اعمال التحلل

للجمع
وجب

اي في حكم

هو
طواف
القدوم

ما اذا لم يطف بالحج فان رفض وقضى لصحة الشروع فيها ودفع لزمها حج فاحرم بعمرة يوم النحر وفي ثلثه
لزمته لان الجمع بين احرام الحج والعمرة صحيح ورفضت اي يلزمه الرفض لانه قد ادى ركن الحج وهو الوقوف
فيصير بان افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمرة في هذه الايام وقضيت مع
دم للرفض وان مضى صح ويجب دم لارتكاب فعل مكروه فائت بالحج اتم بعمرة او برفض وقضى ودفع اي فائت
الحج اذا احرم بحج او عمرة يجب ان يرفض الاحرام ويحلل بافعال العمرة لانه فائت بالحج لا يجب عليه هذا
ثم يقضى ما احرم به لصحة الشروع ويذبح وانما يرفض احرام الحج لانه يصير جامع بين احرام الحج فيرفض الك
وانما يرفض احرام العمرة لانه يجب عليه عمرة لغو الحج لا يصير بالاحرام جامع بين العمرة فيرفض
الثانية وانما يجب عليه التحلل قبل اوانه بالرفض **باب يحرم احصاء اللفظة المنع مطلقا**
بقال حصره العدو واحصره المرض وفي الشرع منع الخوف والمرض من وصول الحرم الى تمام حجة او عمرة
فاذا احصر عدوا او مرضا جاز له التحلل في يبعث المفرد وما والقارن ومين لاحتياجه لا التحلل
عن احرامين وعين يوم النحر اي يستمر من يبعث يوما بعينه يذبح فيه اي في الحرم لا الطلوكا
يوم النحر قبل يوم النحر وعند هذا ان كان محصرا بالعمرة فكذا ان كان محصرا بالحج لم يجر له
الاني يوم النحر ويذبح بحكم بالاحلق وتقصير فهذا اولى من قول الوقاية قبل حلق او تقصير وعليه ان حل
من حج حج وعمرة لزمه الحج بان شروعه والعمرة للتحلل لانه في معنى فائت الحج ومن عمرة عمرة فاضا
ومن قران حجة وعمرتان اجماعا واحدا بهما فله في معنى فائت الحج كما مر في المفرد واما الثانية فلخروج
منها بعد صحة الشروع واذا زال احصاره اي القارن وامكنه ادراك الهدى والحج توجه الى لزمه
التوجه لاداء الحج والليل ان تحلل لانه كان حجة عن ادراك الهدى فكان في حكم البديل وقد قدر على الاصل
قبل حصول المقصود بالبديل فيسقط اعتبار اذ كثر بالبصوم لغيره عن العتق اذا قدر على فية
فبذل ان يفرغ عن الصوم فانه عليه العتق كذا هذا ويضع بالهدى ماشاء لانه ملكه وقد كان بوجه لحيته
فانشق ومن احدها فقطوبه ونها لان يحل فان ادرك الهدى لا يفتحل لانه عجز عن الاصل وكذا لو ادرك
الحج لا الهدى اخسنا لانه لو لم يتحلل يضيع ماله بجانا وحرمة المال كحرمة النفس فتحل كما اذا خاف على نفسه

احرام بعمرة

وكذا لو لم يركب واحد منهما الفوا المقصود ومنه ان يمنع الحرام بكلمة عن ركني الطواف والوقوف عرفا احصا
 اذ تعذر عليه الوصول الى الافعال فكان محظرا كما اذا كان في الخلل لاعتن احد هاتين اذ اقدر على احدهما لا يكون
 محظرا اما على الطواف فبأن قايما للنجس بالدم بدل عن النجس والما على الوقوف فلو وقع الامن
 على الفوايت عجز عن النجس فاجاز اي امر غير ما بان نجح عنه صح عنه ان ما مستمر العجز ونواه اي المأمور
 عن العاجز فاذا وجد الشيطان صح الاجحاج والافلا قال قاضي خان هذا اذا كان الامر عاجزا غير
 زواله كالمريض والجس وكذا فان كان لا يجرى زواله كالتيمانه والعم جازان بامر غيره بالنجح عن الميت بالامر
 يقع عنه اي الميت في الصحيح وقيل لا يقع عنه ويكون له ثواب النفقة والصحيح هو الاول لان الآثار تدل عليه ولهذا
 بشرط انه عن المحجوز عنه وبذكره الحاج في التلبية فيقول اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبل مني ومن
 واذا مرض المأمور بالهجرة الطريق اليه دفع المال الى غيره ليحج ذلك الغير عن الميت لا اذا قيل له اي المأمور وقت
 الدفع اصنع ما شئت من جاز دفعه ضرا ولا لاله صار كايلا مطلقا خرج الحج وما في الطريق وادعى الحج
 ان فسروا لا فعند اني حج عنه من بلدان وفيه ثلثه وعند حاج من حيث ما هذه المسائل من
 فتاوى قاضي خان اوصى بالنجس فلو وقع عنه رجل لم يحج كذا في التجريد ومن حج عن امره بغير رجل امره رجلا
 بان حج عنه لم يقع عنها بل وقع عنه اي المأمور ومن مالها ان تنفق لانه من نفقة
 الامر الحج نفق ولا يجعل اي لا يقدر المأمور ان يجعل الحج احد هاتين جاز عن احد ابويه فانه ان
 حج عنهما جاز له ان يجعل عن ايهما شاء لانه يترفع بجعل ثواب عمله اولهما وفي الاول نفق حكم الامر
 وقد خالفه فيقع عنه ودم الاحصاء على الامر وفي مال ميتا لانه الذي ادخل في هذه الوطة فيجب عليه
 تخليصه ودم القران والبناء على الحاج اما دم القران فله وجب شكر الما ونفقة الله من الجمع بين
 النكبين والمأمور مختص بهذه النعمة لان حقيقة الفعل منه هذا اذا اذن له الامر بالقران والانيصير
 مخالفا فيضمن النفقة واما دم البناء فله ان يفي عليه كفارة وضمن الحاج عن الغير النفقة ان جاز
 قبل وقوفه وعليه الحج فيا بغير انما الحاج عن الغير وسرى نفقة في الطريق من حج عن منزله امره
 بثلث ما بقي من ماله وعنه على من المال المدفوع اليه المقر للحج ان بقي شيء والابطالت الوجبة اعتبارا

شأنه فلا يفسر
 على ما فسر

القسمه الوحي بقسمه الوحي فانه لو قدر في حياته مالا ودفعه للرجل للجنة ومات فلهك المال في الدنيا لا يؤخذ
 غيره هكذا اذا قدره الوحي لانه قايم مقامه وعند اني حج عنه ما بقي من الثلث الاول لان محل نفاد الوحي
 الثلث فميتي بقى منه شيء بنفذ ولا بد ان قسمه الوحي وعزله المال لا يصح الا بالتسليم الى الوجه الذي بينه
 للموصي ولم يسلم اليه كمال الوجه لان ذلك الما فرضا فينفذ وصيته بثلث ما بقي لامن حيث مات ما هو قوامها
 وهو عطف على قوله عن منزل امره ووجهه وهو الاحتساب ان سفره لم يبطل بقوله كما ومن يخرج من بيته
 مهاجرا الى الله ورسوله لاله وقا عليه السلام من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة و
 اذا لم يبطل اعطيت الوجبة من ذلك المكان ووجه قوله وهو القيل ان القدر الموجود من السفر قد
 بطل في حق احكام الدنيا قال عليه السلام اذا مات ابن آدم انقطع عمله عن الحربة وتنفيذ الوصية
 من احكام الدنيا فبقيت الوجبة من وطنه فان لم يفرج لم يوجد الهدى وهو ما يهدي الى الحرم ليقرب
 به فيه من ابل وبقر وغنم ولا يجب تعريضه اي الذئب به العرفا وقيل المراد الاعلام كالنقل ولم يحز فيه
 الاجابة السطحية وبسبب بيانها عن قرب وجار الغنم في كل شيء لاني طوافي فرض جنبا ووطئه بعد
 الوقوف حيث لا يجوز فيها الا البدنة اكمل اي جاز الاكل بل يجب من هدي تطوع ومنه وفيه ان نفق لانه
 دم نسك فيجوز الاكل منها بمنزلة الاضحية بخلاف سائر الهدايا لانها دماء وكفار اشترعت جزاء الجنابة
 فيتعلى بها اللحمان عن الانتفاع بها لزيادة الزجر وقد صح عن النبي عن اكلها وينزع الاخيرين يوم
 النحر اي يقين يوم النحر لبعدهما وينزع غيرهما متى شاء وتعين الحرم للكر من الهدايا لا لغيره لصدقة
 اي لا يتعين نفق الحرم لصدقة قال في الوقاية وتعين يوم النحر لبعدهما وينزع غيرهما متى شاء وكما تعين الحرم
 للكر لا لغيره لصدقة اقوال ربط وغيرهما متى شاء الى ما قبله يحتاج الى الكفا واعتساف كما لا يخفى على
 اهل معرفة واتصاف والعبارة المختارة هي انها انفقوا اذ اكل على المقصود منها ونفد في حله وخطا
 ولم يخطأ بجزاير منه ولا يكره الاضرورة ولا يجلب لئلا يباع لقطع منضج فخره بماء بارد عطف
 او تعيب بغاش في واجب ابله والمصيب له وفيه لاني عليه وخبر بدينه بالنقل ان عطيت اي قربت الى الهلاك
 في الطريق صبغ نعلها الى قلاوتها بدمها وضرب سيفه سنما بالكل الفقير فقط شتمه وادبوته في وقت

حديث من مات في طريق الحج

مطلوب اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا ما كان
 الاضحية جارية او علمه او ما كان
 يدعوا في ذلك الصالح لان الاجر يحصل
 من غيره

لا تقبل ولو شهدوا بوفورهم قبل ان يلقوا وقت قبل ان احسن التذكار عن انهم وقفوا يوم شهد قوم بآتهم وقفوا بعد يوم
الوقوف اي وقفوا يوم الخ لا تقبل ويجوز ان لا يقبلوا لان الجرح بهم لانه عرف عبادة مختصة بهم
وسكان فلا يكون عبادة دونها فصارت كما لو وقفوا يوم التروية او غير عرفات وجه الاحسان ان هذه شراوة
على النفي لان غرضهم نفي حجتهم فلا يقبل لان الاحترار عن الخطا غير ممكن والتذكار مستعذر في الامر بالاعادة
خرج ظاهر فوجب ان يكفى به عن كثرة التذكار كما اذا وقفوا يوم التروية فان التذكار ممكن في اليوم
الكن من ايام النحر لغير الواسطى الثالث وشر الاول فان قصد التكبير والاول فقط جاز لحصول الكل ولو
بلا ترتيب لانه ليس شرط اولي الكل بالترتيب حسن لرعاية الترتيب المسنون نذرجا مشيئا مشيئا حتى يطوف الرض
يعني اوجب على نفسه ان يحج ما شيا فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة بشرط جارية احرمت بالاذن الى اذن
مولانا حتى لو احرمت بدونه لا تكون محرمه الى التذكار ان يجعلها بقصد شهره او قلم ظفر انجي معها فاولي
من التحليل بالجماع تقطعا لا بالجماع **باب الاضحية** وجب من سببه هذا الكتاب بكتا بالجماع والاضحية في
ايامه وهي اسمها يضحي بها ويجمع على اضاحي على وزن افاعيل من اضحى يضحي اذا دخل في الضحى ويسمى ما يذبح
ايام النحر لانه يذبح في وقت الضحى تسمية له باسم وقته وفي الشرع اسم لحيوان مخصوص من مخصوص
بنية القرية في يوم مخصوص عند وجود شرائطها وسببها وشرائطها الاسلام والاقامة واليبس الى يعلق
وجوب صدقة الفطر وسببها الوقت وهو ايام النحر وكنهاذبح ما يجوز ذبحها وهي شاة من فرد وبذرة
هي بقرة او بعير حار منه اي من واحد الى سبعة والقبيل ان يجوز البذرة كلها الا عن واحد لان الاراقة
قرية واحدة وهي لا يتجزأ الا ان تتركناه بالاشروهي مروي عن جابر رضي الله عنه انه قال خمرنا مع رسول الله
صلواته عليه وسلم البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة والاضحية عن سبعة فبقيت على اصل القياس ويجوز عن ستة
اخرى او ثلثة ذكره محمد بن الاسود وانما يجوز عن سبعة ان لم يكن لاحد من اقل من سبعة اذا صار جاز لانه
ابن وامرأة وبقرة وضحية ويجوز ذبحها من ايها ايضا الفوا وصف القرية في البعض وعدم تجزئ هذا الفعل في كونه
قرية كذا في الكافي ووجه لو احدهم اشترى كسبه الى جعلهم شركاء في بدنة مشتركة اشترى ذلك الواحد الاضحية
استحسانا وفي القياس لا يجوز وهو قول زرارة انه اذا اشترى القرية فلا يجوز ذبحها وجه الاحسان انه قد جاز بقره

ولا تجزئ لشركه وقت البشر انفس الحاجة الى هذا ونزب كونه الى الاشتراك قبل الشراء ليكون ابعدها الخلاف و
عن صورة الرجوع في القرية وينقسم اللحم وزنا لا جزا ايا الا اذا قسم معه من اكارعه او جلدته اي يكون في كل
جانب شئ من اللحم ومن الكراع او يكون في كل جانب من اللحم وبعض الجلد او يكون في جانبهم واكل
وفي اخره لم وجلد في يجوز صرفا للجانبين خلاف الجنس ويجوز للجوارح عن ابن سنان اشترى وهو قول الشافعي
وذكر الطحاوي انه اشترى موكدة على قول ابن سنان ووجه الوجوب قوله من وجد حبة فلم يضحي فلا يقرب
مصلان رواه احمد وابن ماجه ومثل هذا الوعيد لا يلحق الا بشرط الواجب على حرقاتها قرية مائة فلان
الا بالملك والالك هو المحرم مسلم فان القرية لا يتصور الا من المسلم مقيم فان ادواته يخص بلسان
تضييق على المال فترتفع بمضي الوقت فلا تجب عليه دفعا للخرج عنه كالجدة موسر بسا الفطرة
فان العبادة لا تجب الا على القادر وهو الضحي بمقدار ما يجب بصدقة الفطر لنفسه متعلق بحج للطفل
اي لا تجب عليه لا ولادة الصغار لانها قرية محضة والاصل في العبادة ان لا تجب على احد بغيره بجملة صدقة
الفطر فان فيها معنى المؤنة والشباب الشكوة ويكفي عليه وهذا المعنى تحقق في حق الولد وروى الحسن بن
ان الاضحية تجب على ولد الصغير لانه في معنى نف بل يضحي ابو عنه عن ماله اي عن مال الطفل ان كان له
مال ويضحي وصية بعد الاب واكل الطفل وباقيه بعد الاكل يتبدل بما ينتفع به منه من آلات البيت
اخره في الهداية الاصح انه يضحي من ماله ويأكل منه ما تمكن ويبقى ما ينتفع به منه وفي الكافي الاصح
انه لا تجب ذلك للاب ان يفعل من ماله اي مال الصغير لا تزح الاضحية في المص قبل الصلوة اي
صلوة العيد وينزع في غيره بعد طلوع فجر يوم النحر الى غروب اليوم الثالث فان اول وقت التضحية بعد
في حق المصري وبعد طلوع فجر يوم النحر في حق غيره واخر قيل غروب الشمس في اليوم الثالث من ايام النحر
الاخير للفقير والغني والولادة والموت فانه اذا كان غنيا في اول ايام النحر فقيرا في اخرها لا تجب عليه
وفي العكس وان ولد في اليوم الاخير تجب عليه وان مات في اليوم الاخير لم يجز له ان يذبح كذا وان جاز لاحتمال الغلط
في ظلمة الليل ترك التضحية ومضت ايامها علم ان ايام النحر ثلثة واما يوم التشرية ايضا ثلثة والكل يضحي
باربعة اولا نحر لا غير واخره تشرية لا غير والمتوسطان نحر وتشرية والتضحية فيها افضل من التضيق بمن

الاشحبة لازها تقع واجبة كونه والتصدق تطوع واذا تركت حتى مضت ايام الشحبة تصدق بها الى الاشحبة فترى
حية يادربعنه اي من كان في ملكه شاة وقال الله على ان اشحبه هذه الشاة وتصدق بها ايضا فقير ثم انما
الاشحبة لها اي للشحبة فانها تجب على الفقير بالشرع بنية الشحبة عندنا وتصدق بغيرها عنى شرعا اولا
يعني ان كان غنيا تصدق بغيره الاشحبة اشترى اوله يشتر لازها واجبة على الغني فاذا افاقت الوقت وجبت
عليه التصديق اخرجنا عن العمد كالمدة يقضى بعد فواتها او الصوم بعد الفجر فبدية الشحبة للشحبة الجزع
من الضان كما يكون له الية والجزع شاة له ستة اشهر وحق الشحبة فضا عدا من الابل والبقر والغنم وهو
اي الشحبة من خمسة الاول الى الابل وحولين من الابل البقر وحول من الثالث الى الغنم فلما اصاب الشحبة فضا عدا
يجزى من ذلك كله الا الضان فان الجزع منه يجزى لقوله عليه السلام ضحوا بالثنا يا ايها الذين آمنوا على احكم فليجز الجزع
من الضان وحق الجزع الى القرن لها والحقى والقولاء الى الجنون لا العيا والعوراء اي ذات عين واحدة
والعجفاء بحيث لا يخرج عظامها وعرجاء لا تمشي المنسك مقطوع يدا او رجلا وما ذهب الاكثر من ثلث
اذن او ذنبها او عينها او ايتها وقيل الثلث وقيل الربع وعندنا ان بقى اكثر من النصف اجزأها
احد سبعة اشهر وابقرة الاشحبة وقال ورثة الستة الباقية اذ كانوا عنه وعكهم صح والقبيل ان لا يصح لانه يبرأ
بالانفاق فلا يجوز عن الفقير كالاغنى عن الميت وجه الاحتساق ان القرية قد يقع عن الميت كالتصدق بخلاف
الاعتاق لان فيه الزام الاولاد على الميت وايضا البقرة تجوز عن سبعة لكن بشرط ان يكون تصد الكمل القرية
وان اختلف جهازا بكفرة عن اشحبة ومتعة وقران فانها يجوز عنه لانه المقصود وهو القرية ولو كان
احد من كافر او كافرا تصد لان الكافر ليس بالقرية وكذا في هذا الجهم بناتها وبها كل من لم تصدق وبها كل
غير من الاغنيا، والفقراء، وبها كل ميت، ولا يعطى اجر الجزع منها لانه عنى ونزب التصديق بثلثها لان
بها ثلث الاكل والادخار والاطعام ونزب تركه اي ترك التصديق لدى عيال فهو سعة عليهم والذبح بيده احسن
ان احسن والا امر غيره وكما في كتابي لانه قرية وهو ليس من اهلها ولو امره فخرج جاز لانه من اهل القرية
والقرية حصلت بانابته ونيت بخلاف الجوس لانه ليس من اهلها ويتصدق بثلثه ويجعل له اجر الجواب وخلافه
فرواويته بما ينفع به باقيا لا يستهلكها كالاطعمة وهو ياتي في القرية فان بيع الجهم او الجمل به اي بائنته
بما ينفع به

لحيته

الضان

التحج

المحج

عندنا

مستهلكا تصدق بثلثه لان القرية انتقلت الى بدله غلطا واذبح كرشاة صاحبه بلا غرم احتساقا
والقبيل ان لا يصح ويغرم لانه ذبح شاة غيره بغير امره وجه الاحتساق انها تعينت للذبح لتعينها
عليه الاشحبة حتى وجب ان تصدق بها بعينها في ايام الفرض للمالك مستعينا بكم من مواهل الذبح اذ قاله
دلالة لانه ينفوت بمضى هذه الايام ويحتمل ان يعجز عن اقامتها للمنافع واذا غلطا ياخذ كل واحد منهما ثلثه
عن صاحبه ولا يصح لانه وكيد فيما فعله دلالة وان كان اكله ثم علم اكله كل صاحبه وان شاحا فكل
منهما ان يرض صاحبه قيمة لحمه ثم يتصدق بثلث القيمة لازها بدل عن اللحم وصحت الشحبة بنية الفص
لا الودعة وضمها وجه الصحة في الاول الا ان الملك في الفص ثبت من وقت الفص وفي الودعة
بغير غصبا بالذبح فيقع الذبح في غير الملك كمن في الهداية والكافي وسائر الكتب المعتمدة قال صدر الشريعة
بغير غصبا بمقدما الذبح كالاضجاع وشدة الجمل فيكون غاصبا قبل الذبح اقول حقيقة الفص كما تقرر
في موضعه ازالة اليد المحقة وابناء اليد المبطلين وغاية ما يوجب في الاضجاع وشدة الجمل البطلان
لا يحصل به ان اليد المحقة وانما يحصل ذلك بالذبح كما ذهب اليه الجمهور **في الصيد** اوردته من هذا الكتاب
في كتاب الحج وهو لغة الاصطلاح ويسمى الصيد تسمية للمفعول بالمصدر كقرب الامير بحل بكذا في كتاب
من السباع ومخالب الطيور والخبط الطيور وفي المبسوط المراد من ذى نأ الذي يصيد بنابه ومن
ذى مخالب الذي يصيد بمخالبه لانه ذى نأ ومخالب فان الحمامة لها مخالب البعير نأ الاول مقلب فمذوقه
كبار ونحوه من السباع والطيور ويشترط لما يؤكل اي يجوز اكلها يؤكل من الصيد مؤخر في مال
يؤكل فان شيا منها ليس طافي جوار صيده كما سياتي منها علمها اي علم ذى نأ وذى مخالب كغنية الصيد
لقوله وما علمتم من الجوارح مكلين تعلمون ان مما علمكم الله ولقوله عليه السلام لشعبة ما حصيد
بكلمك للمعلم فذكرت اسم الله تعالى على كل ما حصيد بكلمك عن المعلم فادركت زكوة فكل رواه البخاري
ومسلم ومنها جرحها اي موضع شدة وهو ظاهر الرواية حتى لو خيف الكلب الصيد ولم يجره لم يؤكل وعن
ابن ابي شيبة ورواه لا يشترط ومنها ارسل مسلم او كتابي اياها الى ارسل من له ملكة التوحيد دعوى واعتقاد
كالمسلم او دعوى الاعتقاد كالكفاي وسياتي في الذبايح فان انبثت الكلب او الباري على الصيد فغير

اليد
الاشحبة
الاصحاح

راي صاحب

ارسل فاخذه وقتله بكل واحد منها التسمية اشار اليه بقوله مستمعا الى غير تارك التسمية عند الاصل فيه قوله
لعدي بن حاتم اذا ارسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله عليه فكل وان اكل منه فلا يأكل ومنها ان يكون
الصيد مستمعا متوقفا اشار اليه بقوله على منتهى ما كثر من شأنه ان يؤكل ومنها عدم
مشاركة كلب لا يحل كلب غيره معلم او كلب المجوسي او كلب لم يرسل للصيد وارسل وترك التسمية عند او من علم
طويل وقفية بعد ارساله فان لم يكن الا اصطبا ومضافا الى الارسال الا اذا كان من غير
فانه حيلة في الاصطبا فيكون مضافا الى الارسال قال الامام شمس الميمية الخسري ناقلا عن شيخه
الامام شمس الميمية الحلواني للفرقة بين كلب عاقل ان ياخذ منه اية يكن للصيد حتى يتمكن منه ومن
حيلة منه للصيد فينبغي للعاقل ان يجابره بالثبوت عدوه ولكن يطلب الفرصة حتى يحصل مقصوده من
غير انساب نفه عنها انه لا يتعلم بالضرب ولكن يضرب بجر يريه اذا اكل من الصيد فيتعلم بذلك وهكذا
ينبغي للعاقل ان يتعظ بغيره كما قيل السعيرين وعضا بغيره ومنها انه لا يتناول اللبنيث وانما يطلب
من صاحبه اللحم الطيب وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يتناول الا الطيب منها انه يثبث ثلثا او خستا فان
تمكن من الضيعة لا تتركه ويقول لا اقتله نفسي اعلم الغيرة وهكذا ينبغي لكل عاقل يعلم المعلم بتركه
الاكل ثلاثا وجوع البازي بدعاية وهو مروي عن ابن عباس والآن بدن الكلب تحمل الضرب فيمكن
الضرب بتركه الاكل وبدن البازي لا يتحمل فكيف بغيره وبما يدل على التعلم فان في طبعه نفور او يعلم
ذواله يرجوعه بالعداء والفرار وكفه بهما يعني ان الغيرة وكفه يتحمل الضرب وعادة الافتراس والنفور
في ترك الاكل والاجابة جميعا كذا في الاختيار والابوك ما اكل الكلب الغيرة لا تتركه فعرفت ان تعلم بترك
الاكل وسباني انه اذا اكل علم انه لم يتعلم فيجزم صيده بخلاف البازي لما عرفت ان تعلمه ليس يكون حذره
دليل الجلس والابوك ايضا ما اكل الكلب الغيرة منه بعد تركه ثلاث مرات لانه علامة للرجل الا ياكل ايضا ما
صاوده بعده الى بعد ما اكل بعد تركه ثلاث مرات حتى يعلم او قبله الى الا ياكل ما صاوده قبل ما اكل بعد الترك اذا
يتقي ملكه فان ما تلف لا يظفر فيه الحمة لانعدام الحمية وما لبس مخربان كان في المغارة بعد ان يصاد
يثبت فيه الحمة اتفاقا والمحرز في بيته بجرم عنده خلافا لما اشتهر بالحج بالرمي التسمية وعدم تركه بعدا

سكن الغيرة
في خفي
سكن الغيرة

يكن
الوكيل

سكن الغيرة
في خفي

والجرح لقوله عليه السلام لعدي بن حاتم اذا رميت سهمك فاذا رسم الله عليه فان وجدته فقتل فكل
الا ان تجده قد وقع في ماء فانك لا تدري الماء قتل او سبك وعدم القعود عن طلبه لو غاب مخاضا
سهمك اي ترى فغاب عن بصره مخاضا سهمك فان ادرك من شافان لم يفعد عن طلبه حل اكله ليدل
ونسوان فعد عنه حرم اذا كان في موضعان بطريق وقد قال عليه السلام اصل هوام الارض قتلته فان ادرك
المرسال او الرامي حيا حيوة اقوى للمذبوح حل بالثبوت ولو مثلها حل بدونها لو كان حيوة مثل
المذبوح لا يجب تذكيره بل كجر بدونها ولا عبرة لتلك الحيوة وانما المتدنية والموقودة والمنحقة والنطيحة
وما يفر ذئب بطنه وبه حيوة والنشاة المرضية فالفتوى على ان الحيوة وان قلت معتبرة حتى لو ذكنا
وفيها حيوة قليلة بكل لقوله الامام ذكيتم وحرم عطف على حل بالثبوت اي حرم الصيد ان تتركها الى الزكوة
عند امع القدرة عليها فان كانت حيوة تملك كانت اقوى مما للمذبوح كان ذكوة واجبة فان تركت حرم
وكذا ان يحرم ايضا اذا عجز عن التذكية في ظاهر الرواية لان الحجر في مثل هذا الاجل الحرام وقيل حل وهو
رواية عن ابن حبان وقول الشافعي وارسل عطف على تركها مجوسي وارسل كلبه فترجمه سلم فانما جرح
اي اخواه بالصبيح فاشتهد او قتل معارض تعرضه وهو السهم لا يثبت بسمي به لانه يصيب الشئ بعرضه
فاذا كان في السجدة فاصابة بجل او يندقة تغيلة ذات جدة انما حرم لاحتمال قتلها بشفها حتى
لو كانت حقيفة باحدة بكل لينق الموت بالجرع او رمي صيدا فوقه في ماء لاحتمال ان الماء قتل كما
ورد في الحديث او وقع على سطح او جبل فتدري من الارض لانه المتدنية واكل اذا وقع ابتداء على الارض لا
الاحترار عنه وكذا الوقوع على السطح او الجبل او الصخرة ان لم يترد او ارسل مسلما كلبه فاخاه مجوسي فاخذ
اولم يرسل الكلب فاخاه سلم فاخذ الحاصلة اذا اجتمع الارسال والاخوة فالعبرة بالارسال وان كان
من المجوسي والاخوة من مسلم كما سبق وفي العكس وان لم يوجد الارسال ولا الاخوة فان كان من المسلم
حزوا من المجوسي حرم واخذ اي اكل ان اخذ الكلب غير ما ارسل عليه لا امتناع التعليم بحيث ياخذ ما عينه ولا
ارسل فقتل صيدا ثم اكل كما لو رمي سهمه الى صيد فاصابه واصاب اخر وكذا لو ارسل على صيد كلبه ثم رمي
واحدة بخلاف في الشاين بتسمية واحدة كذا يؤكل صيد ذي قطع عضوه لا العضو لقوله عم ما بين

و

من الحي فموت وكذا يؤكل ما قطع اثنتان وأكثر مع عجزه أي قطعه قطعتين بحيث يكون الثلث في طرف الرأس
والثلثان في طرف العجز أو قطع نصف رأسه أو أكثره أو قطع نصفين فإن كل يؤكل لا يمكن في هذا
الصورة فوق حيوة المذبوح فلم يتناوله قوله ما بين من الحي فموت بخلاف ما إذا كان الثلثان في
طرف الرأس والثلث في طرف العجز لا يمكن الحيوة في الثلثين فعلى حيوة المذبوح بخلاف ما إذا قطع أقل من نصف
الرأس لا يمكن المذكور من صيد أو رماه آخر فقتل الأخر فإن الخنزير الأول إلى آخره من حيث الامتناع فهو له
أي ذلك الأول وحرم من الثاني ومن كان له قيمة حال كونه مجزأ من اللؤلؤ والآلوان لم يخرجه الأول
فذلك لأنه صاده وحل لأن ذكوة اضطرارية كسبائي ويصاوي مجزأ صيد ما يؤكل ويصاد وغيره لأن صيد
سبب الانتفاع بجلده وشعره أو ريشه أو استنفاع بشرة وكل ذلك مشروع وبذلك بالصيد بطريق غير العين
لأنه ذكوة حكمه كجور صلوة حامل ولا ينجس طهره وإن لم يؤكل ويطهر جلده أيضا حتى يجوز الصلوة عليه
كتاب الذبح جمع ذبيحة وهي حيوان من شأنه أن يذبح فخرج السمك والبراد ليس من شأنهما الذبح
فيحلتان بلا ذكوة ويدخل المذبوح والنطيحة ونحوهما فلا يحل نفقة الذكوة الذكوة محل المأكول أي من شأنه
أن يؤكل لقوله لا تأكلوا مما ذكبتهم ولا تأكلوا مما لم يذكر الله من ذلك طاهر ونظير غير العين فإنها كما تقيد للكل
تقيد طهارة المأكول وغيره فالأدوية التي تميز بها أنواع ضرورية واختيارية وحرورية بها جرح عضو سبائي
والاختيارية ذبح في الحل وهو بين اللبنة واللحمين واللبنة موضع العقادة من الصدر ولو كان الذبح
فوق العقدة لكان في أصل اللحم وقيل لا أي لو كان فوقها لم يكن ذكوة في الجامع الصغير لا يذبح في الحل
وسطه وأعلى وأسفله الأصل فيه قوله عليه السلام الذكوة ما بين اللبنة واللحمين وهو يقتضي جواز الذبح
فوق اللحم قبل العقدة لأنه وإن كان قبلها فهو بين اللبنة واللحمين وهو دليل ظاهر من يقول بالحل فيما
إذا بقي عقدة اللحم قبلها إلى الصدر ورواية للبسة أيضا أبعده ولكن صرح في ذباح الذبيحة إذا
وقع على اللحم لا يحل ولا ذكوة فتاوى أهل سمرقند لا ذبح في غير الذبح وهو مخالف بظاهر الحديث كما ترى
لأن ما بين اللبنة واللحمين جمع العروق والمجرى فيحصل بالفصل فيها أنها بالدم على البليغ الوجوه فكان حكم
الكل سواء والاعبرة بالعقدة كذا في العناية وعرفه الحلقوم والمرعى والودجان في المغر الحلقوم مجرى

قد

فأما الذبح

وجمع الأوداج تغليب
على سائر الأجزاء

والمرعى مجرى العروق في الهدية بالعكس وكل يقطع ثلثيها إلى العروق الأربعة أي ثلثها كان
أقامته للأكثر مقام بكل متعلق يقطع ما قطع الأوداج وأسأل الدم ولو فسر العصب
وحجر فيه جرة الأسن أو ظفر أو قايين لقوله عدم ما خلا الظفر والسن فإنها من مذكور للثنية
وبالمنزوعين بكثرة وعند الشافعي محرم لما روي أني نخل على غير المنزوعين فإنه
الصادر من الجبنة وذبح أحد شفرته قبل الإضجاع وكسره بعديه كورود الأثر فيها وإفرا
للمذبوح وكسره بالمزج إليها إلى المنزوع وذبحها من فغانا فإن بقي حية يقطع عروقها لوجود
للموت بما هو ذكوة فيحل ويكره لأن فيه زيادة الألم بلا حاجة فصاكرها إذا جرحها ثم
قطع الأوداج والآلوان لم تبس حية قبل قطع العروق حرمت لوجود الموت باليس
بذكوة وكسره النخع أي الذبح الشديد حتى يبلغ النخع وهو بالفارسية حرام مفر والسيل قبل
أن يبرأ أي يسكن من الاضطراب وكسره ترك التوج إلى القبلة وحلت كذا في الذبيحة وشيئا من
حل المذبوح كون الذبح مسلما حلالا خارج الحرم أن كان صيدا أو كتابيا لأنه يدعى التوحيد والأكل
فيه قوله لا تأكلوا مما ذكبتهم وقوله طعام الذين أوتوا الكتاب وكل لكم والمراد به طعام بلغة الذكوة
من جهتهم لأنه خصل من الكتاب بالذكور وفيما لا يلحقه الذكوة يستوي الكتابي والمجوسي كالسمك
وغيره ذميا أو حرييا والمذكور من كتابي بكل صيده وذبيحة لأن الولد يتبع خيرة الأبوين ودينه
كذا في الكفاية يعقل التسمية أي يعلم أن حل الذبيحة يتعلق بذكر اسم الله تعالى عليها والذبح أي يعلم
شرط الذبح من مجرى الأوداج ونحوه ويقور على مجرى الأوداج وحسن القيام به ولو كان الذبح غنونا
أو حبشيا فإنها إذا انفصل التسمية والذبح وقد رآها كأنها كالعاقلة البليغ أو امرأة أو أفلح أو
أخر من فحرم ذبيحة وثني ومجوسي ومردا لا ملة له لأنه ترك ما عليه وما انتقل إليه لا يغير
عليه بخلاف الكتاب إذا تحول إلى غير دينه لأنه يفر عليه عند بيعه ما هو عليه عند الذبح حتى
لو تبنى يهودي أو نصراني لم يكل صيده ولا ذبيحته لأنه بمنزلة ما كان مجوسيا في الأصل وإن
عكس كل كذا لو كان عليه في الأصل كذا في الكافي ويحرم ذبيحة تارك تارك التسمية عند أول ذبحها

المدى جمع مدية ومن سكن القضاة مؤبدا

الاضجاع بائنه ياطير قوم

فإن بقيت سائر الأجزاء

عروقه أيضا يغظم

وغير كتابي

29

عن الجراد يأخذ الجراد من الأرض وفيها الميت وغيره فقال كل كرم وهذا من فصاحته وحل غراب الذرع
والأرنب في العقق بها أي بالذكوة فخرج سقاء لم يعلم حيواتها فخرجت أو خرج الدم حل والأفلاوان
علمت حيواتها جلت الشاة وأن عدما أي الحركة وخرج الدم لأن المقصود منها استدلال على الطوبة
فإذا علمت لم يخرج اليها **فأما الجراد** لما فرغ من العبادات الأربع التي أخرجها إلى غير سبب من العجبة
والصيد والذبايح شرع الآن في خامسة العبادات وهي الجهاد فقال هو فرض كفاية يبدأ أي ابتداء يعني
يجب علينا أن يبدأ هم بالقتال وإن لم يقاتلونا فإن الرسول عليه السلام كان مأمورا في ابتداء الأمر
بالصريح والأعرض عن المشركين كما قال الله فاصنع الصغ الجليل وقوله وأعرض عن المشركين ثم أمر
بالدعاء إلى الدين بأنواع من الطرق المستحقة حيث قال الله ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة
وجادلهم بالتي هي أحسن ثم أمر بالقتال إذا كانت البداية منهم بقوله أذن للذين يقاتلون بأنهم
ظلموا أي أذن لهم في الدفع ثم أمر بالقتال ابتداء في بعض الأزمان بقوله فإذا انسحبت الأسنة لرحم فاقبلوا
للمشركين حيث وجدتمهم ثم أمر بالقتال مطلقا في الأزمان كلها والأماكن كلها بقوله وقاتلوهم حتى
لا تكون فتنة وقاتلوا المشركين كافة وقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر غير ذلك من
الآيات وجه كونه فرض كفاية أنه لم يشترع لعينه لانه قتل وفساد في نفسه شرع لأعداء كل الله وأغزاز
دينه ورفع الفساد عن العباد فخرج أن قام به البعض في كل زمان سقط الفرض عن الكل بحصول المقصود
بذلك كصلوة الجنائزة ودفنها ورثة السلام فإن واحد منها إذا حصل من بعض الجماعة سقط الفرض
عن باقيها والآي وإن لم يتم به بعض من خلا عن الجهاد الزمان في ديار الإسلام أمموا إلى المسلمون كلامهم
فتركم فرض عليهم كما إذا ترك الجماعة كلهم صلوته الجنائزة أو دفنها أو رد السلام أمموا الأعلى حتى
وامرأة واعى ومقعد واقطع لأنهم عاجزون والتكليف بالقدره وفرض عين أن يجموا أي يجمع الكفاية
على غير من نفور الإسلام فيصير فرض عين على من قربه وهم بقدره على الجهاد وتتر صاحب
الزمانية عن الذخيرة أن الجهاد إذا اجابا الغير إنما يصير فرض عين على من يقرب من العدو وقاما
من دارهم بعد من العدو فهو فرض كفاية عليهم حتى يسعهم تركه إذا لم يجتج بهم فإذا اجتج

هذا هو الجهاد الذي هو فرض كفاية على الأمة كلها
وإذا جاهدوا المشركين فقاتلوا المشركين كافة
ولا يقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر
ولا يقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر
ولا يقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر

اليهم بان عجز من كان يقرب من العدو من المقاتلة مع العدو ولم يعجزوا عنها لكنهم تكاسلوا ولم يجاهدوا
فانه يفترض على من يليهم فرض عين كالصلوة والصوم لا يسعهم تركه ثم ونم إلى أن يفرض الجميع أهل
الإسلام شرقا وغربا على هذا التدرج وتظهير الصلوة على الجنائزة فإن من مات في ناحية من نواحي
البلدة فعلى جيرانه وأهل محلة أن يقوموا بالعبادة وليس على من كان بعيد من الميت أن يقوم بذلك
وإن كان الذي بعده من الميت يعلم أن أهل المحلة يضيقون حقوقه أو يعجزون عنه كان عليه أن
يقوم بحقوقه كما من أن يخرج المرأة والعبد بلا إذن من الزوج والمولى لأن المقصود لا يحصل إلا بالقبول
الكل فوجب عليهم وحق الزوج والمولى لا يظهر فرض فرض عين كالصلوة والصوم بخلاف ما قبل الغير
أو غيرهم كفاية فلا ضرورة في إبطال حقهما كونه الجهل وهو ما يجعل للعامل في عمله والمراوم ما يجعل
الامام على أرباب الأموال بل يطلب أنفسهم ليتقوا به الغزاة فانه مكروه مع في أي مع وجود شيء في
المال ويدونه أي إذا لم يوجد في الأكره الجهل فإن حاصرناهم ودعوناهم إلى الإسلام فإن أبوا
أي متفوعا عن الإسلام قال في فتاوىهم إلى الجزية فانه قبلوا الجزية فلم مانا وعليهم ما علينا
هذا الحكم ليس على عموم المسلمين لا يصح في حق العباد بل المراد أن كانت شتر فرض لمائهم وعلوهم قبل قولهم
الجزية فبعد ما قبلوها إذا تعرضنا لهم أو تعرضوا لنا يجب لهم علينا وبجلبنا عليهم ما يجب علينا على
بعض عند الفرض يؤتد استدلالهم عليه يقول على في أنما بذلوا الجزية ليكون دماؤهم كدماؤنا وأموالهم
كأموالنا ولا تفاضل بين من لم يتلغى الدعوة إلى الإسلام ومن قاتلهم قبلها ثم للزمن عنه ولم يغرم لأنهم
غير معصومين ونزب يجدير باليمن بكفته فإن أبوا حاربناهم بتجنيبهم وتخريبهم وتخريبهم
لومهم سلم أو شتر سواب أي بالمسلم بينهم متعلق بالمرى لا يشترط كبرهم لأنهم وإن أصابوا منه فلا دية
ولا كفارة وقطع خبرهم وفساد زرع بلادهم وغلول لا تدم نهى عنهم ما كراهنا في كذا الغلول في
المفتم خاصة والقدر اعتم بشمل فضل العدو منتهية اسم من مثل به مثل لا يقتل يقتل أي بكل به
يعني جعله كالأوعية كقطع الأعضاء وتسويد الوجه وفي شرح البخاري المشقة منتهية بعد
الظفر بهم ولا بأس بها قبل لانه البلوغ إذا لاهم قال الزبلي وهذا حسن وتظهير الاضرار بالنار وبما نكر

يتقوى شدة
صفة لشعهم

إذا تعادضا

غير مكلف كالصبي والمجانين وشيوخ فان اوعى ومعه امرأة للنهي عن كل ما في الحرب الا ان يكون احدهم متقيا
او ذاميا لثبته او ذاريا في الحرب او مكافئ يقتل ويقتل بغير اهل ولا يجوز للابن ان يقتل ابيه
الكافر ابتداء لقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا وليست البداية بالقتل من المعروف ولا بسبب حيوة
فلا يكون هو كالاقتناء وانما قال براءة الابن قصد قتل الابن ولم يمكن دفعه الا بقتله جاز قتل الابن
ودفع مضرة عن نفسه فان اباه المسلم اذ قصد قتل جاز قتل الكافر ولو قتل غير ابنه وابنه لا ينعونه وبما اخرج
مصحف الا تخاف المرأة على الضيق والفتنة ويصلح الامام اهل الحرب ان كان الصالح خير للمسلمين
والامير لا يترك الجهاد بصورة ومعه ولو بمال ياخذ المسلم منهم لانه اذا جاز بل ما في اول ان يجتنب
وان لم يخرج لم يخرج لانه ترك الجهاد صورة ومعه والمأخوذ من المال يعرف مصارف الجزية لانه مأخوذ بقوة الاسلام
كلية الا اذا نزلوا ابرارهم للحرب فمخ يكون غنيمة لكونه مأخوذا بالقر والحكم معروف ولو جاز للمسلمين
وطلبوا الصلح بمال ياخذونه من المسلمين لا يفعل الامام لان فيه لما في المذلة للمسلمين في الحرب ليس
للمؤمن ان يترك نفسه الا اذا خاف الهلاك لان دفعه بآي طريق امكن واجب وينبذ ان خير اى لو صلحهم
الامام لم يرضى بقتل الصلح بغير اهلهم اى اهلهم خبر النقص فقاتل وقبل نيل لو خانوا ابتداء لقوله
قبل ارسال خبر النقص ان بدوا بالجنة ويصلح المرتدين والبايعين حتى ينظر في مودعهم لانه ترك القتال
لمصلحة في الجاهل حتى اهل الحرب بالمال لان اخذ المال منهم تقريرهم على ذلك ولا يجوز ولا ان
اخذت لانه الرد عليهم مهونة لهم على القتال لا يباع سلاح وخيل وحديد منهم ولو بعد صلح لمانه
من مهونتهم على الحرب امان حروجه من المسلمين كافر او كفارا او اهل جنة او مدينية
حتى لم يخرج لاحد من المسلمين قتلهم فان كان الصلح شر ائبدا الامان واوجب تعطى الامان لا يبيع
في لانه منهم بهم وكذا لا ولاية على المسلمين الا ان ياتوا امير العسكر بان يؤمنهم في جاز ذكره النقص
ولا امان اسيرهم معهم وتاجرهم معهم لانها مضمونة ان تحت ايديهم فلا يجازي فونها والامان
يحل للوفى ولا امان من اسلمت ولم يهاجر اليها لما ذكرنا وصحى وعبد مجبورين ويجوز انما الشبهة
فاذا لم يعقل بطل امانه كالمجنون وان عقله لم يجز عن القتال كذا عن ابن ج خلافا لمحمد وان

في حكمه من غير
بما في قوله
ويصلحهم اى

بني

مادونا

مادونا له في القتال قالوا لا يصح ان يصح بالاتفاق واما العبد فاذا جرح عن القتال لم يصح امانه عند خلاف
لمحمد وان اذن له فيه صح امانه **باب المقتل** اذ افتح الامام بلدة صلى على من كان في الامام على وجه
لا يغيره هو ولا من بعده من الامراء واراضها بشي على ملكهم ولو فتحها عنوة اى قهر او فوجها بخير
ان شاء ختم ما تم قسمها بيننا بين الغنائين فيكون مكانا كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير
عليها العشرة الا يجوز وضع الخراج ابتداء على المسلمين كاسياى او اقر اهلها عليها اى ان شاء من على
اهل وكرهم اصرار الاصل فدمه للمسلمين والاراضى ملكه لهم الجزية اى بوضع جزية عليهم ووضع خراج على اراهم
كما فعل عمر حين فتح سواد العراق حيث من على اهلها وتركهم وعقارهم في ايديهم وقرب الجزيرة
على رؤسهم والخراج على اراضهم ولم يقسمها بين الغنائين قالوا الاول اولى عند حاجة الغنائين والى
عند عدمها ليكون ذخيرة لهم كذا من الزمان او تقام منها وانزلها بقوما آخرين ووضع عليهم
الخراج لو كانوا كفارا كذا في النخبة يعني وضع عليهم خراج الارض على انفسهم الجزية وقوله لو كانوا كفارا
اشارة الى ان القوم الاخرين لو كانوا مسلمين لا يوضع عليهم الا العشرة ابتداء وضع على المسلمين
والامام فحق اهلها فتح ايضا بخير ان شاء قتل الاسرى لانه عليه السلام قتلهم ولان فيه ختم ما دونه
لشكره او شرهم قوم توفير المنفعة على المسلمين او شرهم اصرار اذمة لنا الا مشرك العرب والمتردين
اذ لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف حرم منهم وهو ان يترك الكافر لاسير بل اخذنى وقد اؤتمهم وهو
ان يتركه وياخذ منهم مالا او اسير لمسلماني مقابلته وفي المس من خلاف الشافعي واما الفداء
فقبل الفراغ من الحرب جاز بالمال الالمية المسلم وبعده لا يجوز بالمال عند علمائنا وبالنفس عند اهل
ويعجز عند محمد وعن ابن يوسف روايتان وعند الشافعي يجوز مطلقا وروى عن ابي دارهم كان فيه تقوية
لهم على المسلمين وحرم عقوبة اية شق تقبلها يعني اذا اراد الامام العود الى دار الاسلام وهو موافق ولم
يقدر على تقبلها الا دار الاسلام لا يعرفها خلافا لما ذكره لا يتركها خلافا للشافعي فتدبر وحرق اما الذي ذكره
جابر بن عبد الله والحق الضيق اهلهم من اقوى المصالح واما الذي ذكره لا ينعفع بها الكفار فصار كتحريم النبي
وقطع الاشجار ولا يجوز قبل الدخول الا بعدت بان رأت ربتها وتحرق الاسلحة ايضا وما لا يخرق كالحديد

للمقاتل او هم يقتلون برأيه او يقول عطف على قوله فيقول ان يقول للمام سيرة ومن اراد ان يقاتل
 من المقاتلة لا عسكر جعلت لكم الكل او قد رآته تغلب في النهاية عن السير الكبير ان الامام اذا
 قال لا احد العسكر جميعا ما احبتم فلكم تغلبا بالسوية بعد الخس في هذا لا يجوز ذلك كما قال ما احبتم فلكم
 ولم يقل بعد الخس وان فصل مع السيرة جاز وذلك لان المقصود من التسهيل التبرع على القتال وانما
 تحصل ذلك بتخصيص البعض من شيء وفي التعيم ابطال تفصيل الفارس على الرجل او ابطال الجيش ايضا اذا لم يشأ
 لا بعد الاحراز من الامن الحرس لا يجوز ان يتفصل بعد احراز الغنيمة بدار الاسلام لئلا يخلو الكفار للقتال
 الا في الحرس لان الغنائم قد تاركه فيه بالاحراز بالدار ولهذا يورث عنه لو ما فلا يجوز ابطال حرمه
 مما معه من شيا وسلاحه وما على وسطه حتى تركه وما عليه من السرج والآلة وحقيقة مع ما فيه
 من ماله وهو اى السلب للكل اى جميع الجنان لم ينقل الامام والقاتل وغيره فيه سواء **باب**
الكفار اهل الجلب استولوا اهل الذمة من دار الاسلام لا يمكنهم ان يملكون اهل الذمة في دار الاسلام ولا يملكون اهل الذمة في دار الاسلام
 بعضهم بعضا واخذوا اموالهم او غير ذلك اياهم او غلبوا على ماله او حرزوه بدارهم مكنوه او كان
 عبدا مومنا او امة مؤمنة ذكره الكافي وغيره في شرح المسئلة الآتية ومن ما اذا ابتاع مستان من عبدا
 مسلما واخذوا دارهم الى وانما قالوا حرزوه بدارهم لانهم قبل الاحراز بها لا يملكون شيئا من ارضه اذا اشترى
 منهم تاجر شيئا مما اخذوا قبل احرازهم بها ووجد ما كسبه فيه اخذه بملكه لا يخرجنا المحض ومديرنا وام
 ولدنا ومكانتنا حتى لو كان اهل الجلب اخذوا من دارنا وحرزوه بدارهم ثم ظهرنا عليهم فمما ملكهم قبل
 الغنمة وبعدنا بملكنا وذلك لان الاستيلاء انما يكون سببا للملك اذا لا في محلا قابلا للملك وهو المال الملبس
 والحرز ليس هو للملك وكذلك من سواه غيرهم من وجهه وعبدا نأى عبدا من دارنا سوا كان مسلما او ذميا
 ذكره شرآه الهداية وابقاد خال البرهم احراز عن ابي مترد في دار الاسلام فانهم يملكون اذا استولوا عليه
 وانما قالوا ان اخذوه اشارة لاختلاف الاما بين فانهم اذا اخذوه وقيدوه مكنوه عندنا خلافا لما
 ان العسك لم يملك لقيام به وقد رآه ولهذا لو اخذوه من دار الاسلام مكنوه كما مر وان يده ظلت
 على نفسه بالخروج من دارنا لان سقوط اعتباره يستحق بدلول عليه فكيف ناله من الانتقال به وقد رآه

الاستيلاء
 او القالب

ظهرت يده على نفسه وصار محصوا بنفسي بغير محلا للملك في المنة ولان بدلول باقية عليه كما انما
 اهل الدار عليه فتعظم بوزيرة ملكهم ولهذا لو وهب لابنه الصغير ملكه ولو وهب بعد خولان الملك لا يملك
 وملكه بالقبلة عليهم حرمهم ومديرهم له وامه ولدهم ومكاتبهم وملكهم فان اشترى اسقط بعضهم
 على جنائهم فانهم انكروا وصداقة الله كما شكفوا عن عبادته جانيهم الله عليه بان جعلهم
 عبيد عبيده وتبع ماله رقباهم ثم ان الكفار بعد ما غلبوا علينا واخذوا ماله اذا غلبنا عليهم واخذوا
 لغنائم منهم ما اخذوا من افس وجدها ماله في الغنائم اخذها جانا قبل قسمت الغنيمة بين الغنائم
 واخذوا بالقيمة بعد ما اجد القسمة لما روى ابن عباس ان المشركين اخذوا ناقة كره من المسلمين
 بدارهم ثم وقعت في الغنيمة فقام بها المالك القديم فقال عليه السلام ان وجدتها قبل القسمة اخذها
 بغير شيء وان وجدتها بعد القسمة اخذتها بالقيمة ان ثبتت وانما فرق بين الحالين لان المالك القديم يحرز
 بزوال ملكه عنه بدار صا به ومن وقع العين في غيبه يفر بالادمنه جانا لانه اخذ عوضا عن سهمه في الغنيمة
 فقلنا بحق الاخذ بالقيمة جبر الضررين بالقدركم من قبل القسمة المكنية للعامة فلا يجب كل فرد منهم
 ما يبال ببقوة فلا يلحق الضرر وانما قلنا قبل قسمتنا لرد ما وقع في الجمع وشرحه للمصنف في قوله وانما قلنا
 عليهم قبل القسمة حلت لاربها بالبعدنا اخذوا بالقيمة ان شأنا وفي الشرح اذا ظهر المسلمون على الكفار
 فوجدوا اموالهم ما يدبرهم قبل ان يقسموا فانها لاربها بغير شيء وان وجدوا بعد ان يقسموا اخذوا بالقيمة
 ان اختاروا فان حمل القسمة على قسمة الكفار مخالفا لجميع الكتب كما لا يخفى على ذوي الابصار واخذوا بالقيمة
 ان اختاروا منهم في دار الحرب تاجر واخرجوا الى دارنا فان المالك القديم ان وجد ما من ملكه خاص فان كان ذوا اليد
 ملكها وحده صحيح اخذ بمثل عوضه ان كان مثليا وقيمة ان كان قيميا لانه بالادمنه جانا يلحق
 الضرر لانه وقع الضرر بماله وان كان مثليا لا يخذله لانه لو اخذه اخذه بمثل فلما يفيد وان اخذوا
 عينه مفعولة يعني اذا اسروا عبدا في شراهم ثم واخرجوا الى دارنا ففقت عينه واخذ المسلم ارضا فاقبل
 القديم اخذ العبد بغير اخذه من العبد ولما مر من الفرق ولا يخذل الارش لان حقه في العبد يستول
 عليه ولم يرد الاستيلاء على الارش لم ينو له من العين فكذلك الاستيلاء بان استر الكفار عبدا في شراهم

وان كان ملكه بغيره فاستولوا عليه
 بان وهو لم يملك اخذ بغيره ماله
 ان كان قيميا م م م

رجل بالف درهم فاستدوه ثانيا في خلوه دار الحرب فاشتره آخر بالف درهم واخرجه الى دار الاسلام فليس للمالك القديم
اخذ من المشتري الا ان الاسم لم يرد على ملكه بل اخذه المشتري الاول من الكفاية لورود الاسم على
ثم اخذه المالك القديم من المشتري الاول بالتميز ان شاء لان العبد قام على المشتري الاول بالتميز
ولم يخط منه شيء حيازة الحق وقيل اخذ الاول من الكفاية لا باخذ المالك القديم من الكفاية وكذا اذا كان المالك
منه ان غايب المشتري اخذ اعتبارا بجان حضرته وان اثنى المشتري الاول لا باخذ المالك القديم لان حق
الاخذ بالتميز انما ثبت للمالك القديم في ضمن عود ملكه المشتري الاول فاذا لم يثبت للمشتري لا يثبت ما
الغنم اثنى عبيد متاع فاخذها الكفار فاشترها منهم رجل اخذ العبد مجابا لانهم لم يملكوه لانه وغيره بالتميز
لانهم ملكوه اثنى عبيد متاعا واخذوا دارهم ههنا خمس بل يعنى العبد في كل ما يلا اعتنا
احديها هذه فانه نحره دخول دار الحرب معتق اقامة لتباين الدارين مقام الاعتناء وذكره الثاني بقوله او
استولوا عليه واودخلوه فيها في دار الحرب فابق منهم وخرج الى دار الاسلام وذكره الثالث بقوله او اسلم
عبدته وجاءنا وذكره الرابع بقوله او ظهرنا عليهم وذكره الخامس بقوله او خرج الى العبد الى عسكر المسلمين
عنى العبد في جميع الصور ولا يثبت الولاء من احد لان هذا عتق حكيم كره في غاية البيان فقلنا من شره
الطحاوي **باب استئجار** من هو من يدخل في داره بامان مسلح كان او حرثيا لا يتفرق تاجرنا ثم لهم وماله
لان المسلمين عند شر وطهم وقد شرط بالاستئجار ان لا يتفرق من فالتعرض بعد عن غدر فخرج يملكه
اما الملك فلورود الاستئجار على مال مباح واما الحرة فالحصول الغدر لا يقتضي بغيره فلو ردت عنه
الا اذا اخذ يملكه ما كره استثناء من قوله لا يتفرق وجب هو او فعل في كثره عليه ولم يمنع لانهم بدوا
بنقض العهد والالتزام يكون مقيدا بهذا الشرط بخلاف الاستئجار لم يباح له التعرض ولا يكون غدا
وان اطلقوه طوعا لا غير ثامن ولم يوجد منه التزام ولا يستجيب فزوجهم لان الفرج لا يخل الا بالملك
ولا يملك قبل الا حاز كرامة الا اذا وجد امره الماسورة او ام ولد او مديونة لانهم ما يملكونه ولا يملكون
للمرأة اذ لو كانوا طوعا من ووطى المالك لم يشبه النسبة الماسورة مطلقا الى الاطلاق وان لم يطأها
لمرأة لانهم ملكوها اذ ان حرق اي جعل الحق المستامن مدبونا بغيره مما عكس على ان المستامن الحق
صديق

او غصب احد من الاخر وجاءنا وثمان من الحق لم يقض لاحد منهما شيء اما الاول فلان القضاء
بعقد العولاء ولا ولاية وقت الادانة اصلها لا وقت القضاء على المستامن لانه ما التزم حكم الاطام
فيما مضى من افعاله وانما التزمه في المستقبل واما الغصب فلانه صار ملكا للفاحش المستولى
عليه لمضاهاة ما لا غير معصوم كما ذكره اهر بياض فعلا ذكره وجاءت ثمانين لما ذكره فان جاء المسلمين
فقطي بغير ما بالدين لا الغصب اما الدين فلانه وقع صحيحا لوقوعه بالتراضي والولاية باقية حال القضاء لا سيما
الاحكام بالاسلام واما الغصب فلما ذكره ملكه ولا خبت في مسكن الحق ليوم بالرد قتل مسلم مستامن
مذاهب دار الحرب مثل ان سنا عدا او خطاء وودي يعطى الدية من مالهما اني العمد والخطاء وكر
الخطا اما الكفارة فلعقوا كدم من قتل مؤمنا خطاء فخير رقبته مؤمنة بلا تعذيب بدار الاسلام او للرب
واما تخصيصها بالخطا فلان الكفارة في العمد عندنا واما الدية فلان العمد الثابت بالاحراز بدارنا
لم تبطل بعرض الاستئجار واما عدم القود في العمد وهو ظاهر الرواية فان القود لا يمكن استيفاءه الا منعه
لان الواحد يقيم الواحد خالبا ولا منعه الا بالامام واسهل الامام ولم يوجد في دار الحرب فلما فائدة في
الوجوب فلا يجب كليلة واما وجوب الدية في مال في العمد فلان العواقل لا تعقل العمد كما تقر في موضوعه في
الخطا اذ لا قدرة لهم على الصيانة مع تباين الدارين والوجوب عليهم على اعتبار كبره وفي الاستئجار اذا
قتل احدهما الآخر كره فقط في الخطا الى لا حريق في الخطا ولا شئ في العمد اصله عندنا وكره اذا قتل مسلم
تاجر اسير اثنى فلا شئ عليه الا الكفارة في الخطا عندنا وقال في الاستئجار الدية في الخطا والعمد لان العمد
لا تبطل بعرض الاستئجار لا تبطل بعرض الاستئجار ولم تمنع الغصا ص عدم المنع وجب الدية في مال الماسورة
ان الاستئجار يتصل بالحيرة ومقتولا في ايديهم فلهذا يصير قيميا باقامتهم ومساقر اسيرهم فيبطل الاجاز
اصلا وحاصرا كالمسلم الذي لم يلمح اليه وحقق الخطا بالكفارة لما كره قتل مسلم من اسلم ثم جئت لا يخلص
بقتل الا الكفارة في الخطا فقط لا يمكن حرق دخل البيت مستامنا سنة ويقال ان اثنى من سنة
لو شره ارضع عليك الخزي فان رجع الى داره قبل ذلك القدر من السنة والاشهر فيها ونعت وجزاء
الشرط حذوف والديار كراهية اوجزة ليلها بغيرها ثم ونعتنا عليا ويكن من اقامة السيرة لان في
ان وان لم يرجع فهو في اسلم ان الحق لا يمكن من اقامة دايمة في دارنا الا ح

باب في العلي

منعها قطع جلب الخراج وست باب التجارة ففصل بين ما يستلزمها من دفع الجزية فيكون الاقامة
لمصلحة الجزية فان رجع بعد قول الامام قبل تمام السنة الى وطنه فلا يسئل عليه وان مكث سنة فوذي لانه
لما اقام سنة بعد قول الامام صار ملتزم بالجزية وللإمام ان يوقت ما دون السنة كالشهر والشهرين واذا
قام تلك المدة بعد مقال الامام يصير فيما ذكر لا يترك ان يرجع الى دار الحرب لان عقد الذمة لا ينقض لانه خلف
عن الاسلام والاسلام لا ينقض فكذلك خلفه كذا اي يصير فيما لا يترك ان يرجع اذا اقام هناك سنة قبل
التقديم الى تقديم الامام فانه اذا لم يقدر مدة فالمعتبر هو طول الالة لا ابتداء العقد والحول حسن لذلك كما
في تأجيل العتق كذا في الزمان فيقول عن الملبس وكذا في الجزية فوضع بعد السنة في الصور بين اي بعد التقديم و
قبول الامان يستلزم اخذ الجزية بعد ما في الصورة الاولى اي بعد التقديم ويقال وناخذ بعد السنة او
الشهر في اخذ ثمانية كانت السنة الاولى وكذا يصير فيما اذا اشترى ارضا فوضع عليه خراجها فيه اشارة الى انه لا يصير
فيما ينظم ارض الخراج حتى يوضع عليه الخراج فيكون المشتري فيما وضع عليه الخراج لزم عليه جزية سنة
من وقت الوضع فيكون سنة مستقلة او على غطف على شري ارضا اي يكون الجزية ذمته اذا انكف ذمته ما
لكونها تابعة لزوجها بلا عكس فيمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه مستأمن من اهل الحرب رجع اليهم حل ذمة
بالرجوع لانه باطل امانه وما في دار الاسلام من ماله على خطر فان استلتمت اموالهم فقتل سقط
دينهم كان له على معصوم مسلم او ذمي لان اثبات الدين عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت يده من عليه سبق
من يد العامة فيخص به فيسقط وان اقر في حصارها ودية له عنده اي معصوم لا يمان في يد تقديم الامان
يد الموعود كيد فيصير فيما تبقي نفسه وعن ابن ابي سنان الوديعة تصير للموعود لان يده بها سبق قبو
تها واخذ المرتين الرهن بدية عند ان يسويها ويوفي ثمنه الدين والفاصل بين بيت المال عند ذكره
الزبقي وان ما او قتل بل عليه عليهم فالدين والوديعة لورثة لان حكم الامان باق لعدم بطلانه في
على ورثة لقيام مقامه حرقي من لا يملكه عرس واولاد ووديعته مع معصوم وغيره فاقسم فظاهر عليهم
في امانه سنة واولاده الكبار وما في بطنها وعقاره فليذكر في باب الفنايم واما اولاده الصغار
فلان الصغير انما يتبع ابيه ويصير مسلما باسلامه اذا كان في يده وحيت ولا يتركه مع تبان الدارين

لا يظهر العذر

للجرح

للجرح ذكروا ماله لم يضر حرزه باحراز نفسه للاختلاف الدارين فيبقى الكفر فينا وغنيمة وكسب الصبي في
منه المسئلة وجاء بدار الاسلام كان مسلما تبعا لابييه لا اجتماعها في دار واحدة بخلاف ما قبل
اخراجها الى دار الاسلام للاختلاف الدارين ثم هو في على حاله ما ذكره وكونه مسلما لا يمان في الرق لما عرفت
في موضعه ذكره الزبقي وان اسلم ثم وجاء منها وظهر عليهم فطفل حر مسلم لانه اسلم في دار الحرب
طفل لاني الدارين ووديعته مع معصوم مسلم او ذمي يكون له لانه في يد صحيحة محرمة فكأنه في يده
وغيره في يده واولاده الكبار وعقاره ووديعته مع حرقي اسلم حرقي ثم في دار الحرب وله
ورثة مسلمون فيها يقتل مسلم فقتل عليه الا كفارة في الخطأ ولا شيء في العذر وقد علم وجهه باخذ الامان
ذمة مسلم الاولى له ودية مستأمن اسلم منها في دار الاسلام عن عاقلة فانه خطاء لانه قتل نفسا
معصومة فبئس اول النصوص الواردة في قتل الخطاء ومعنى قوله اخذ الامام ان الاخذ له بضمة بيت
المال لانه نصب ناظر المسلمين وهذا من النظر يقتل الامام او ياخذ الدية في عهده يعني ان كان القتل
عذرا فالامام بالخيار بين القود واخذ الدية بطريق الصلح لان موجب القود وولاية نظرية ينظر فيها
فاذا اراد الصلح فصل وظاهر ان الدية في هذه الصورة انفع من القود ولهذا لا يعفو لان الحق للعامة
وليس من النظر اسقاط حقهم بل اعوض عنه لهذا البحث تبين فيها كون دار الاسلام وحكم
دار الحرب يصير دار الاسلام باجرام احكام الاسلام فيها كاقامة الجمع والاعيان وان بقي فيها كافر اصله
لم يحصل بدار الاسلام بان كان بينهما وبين دار الاسلام محررا لا لاهل الحرب ويحكم اليه بدار الاسلام
دار الحرب باحراز ثلثه ذكر الاول يقول باجرام احكام الشريعة فيها والى بقوله وانها لا يمان دار الحرب بحيث لا يكون
بينها مع المسلمين والثالث يقول بان لا يبيع فيها مسلم او ذمي آمن بالامان الاول على ذكره في البئر الكبير
هذا عند ان رجوعه عند ما اذا اقر واقربا احكام الشريعة صارت دار الحرب سواء اتصلت بدار الحرب او لا يبق مسلم
او ذمي آمن بالامان الاول ولا با الفضل في جمع وظيفة وهو ما يقرر للانسان في كل يوم من طعام
او رزق والحمل واهلها الفشر والخراج فيكون مجازا من قبيل تسمية الشيء باعتبار ما يؤول اليه لا بالوجه
العشرية ارض العرب ومن ما بين الغزيب الى قصير حجرة باليمن بمجرة طولها واما العرض فمابين

الامام

بشرين ورمل على الحد الشام وما اسلم اهل طوعا فان المسلم لا يبداء بالخارج صيانة لعن الذل لما
 فيه من معنى الجدية وفي العشرة القرية او فتح عنوة وقسم بين الغزاة ولو سميها بينهم ووضع الخارج
 عليها يجوز اذا كانت تسقي بماء الخارج كذا في الجامع الصغير للفتاوى والبصرة لاجماع الصحابة على انها
 عشرة والقياس ان يكون خارجها لا تفتح عنوة واقرا اهلها عليها وهي من جملة اراضي العراق
 ولكن تترك كذلك لاجماعهم وبستان مسلم او كرم له كان دار لان الحاجة الى ابداء التوظيف على المسلم والعشر
 البقية بلان فيه معنى العبادات ولا اخذ بتعلق بنفس الخارج والاراضي الخارجية سواء العراق الى عراق
 العرب وهو ما بين الفريضة حلوان عرضا ومن التعلية ويقال من التعلية الى عبادان
 طولها ما فتح عنوة واقرا اهلها عليها وصالحهم الامام لان الحاجة الى ابداء التوظيف على الكافر والخارج
 البقية او اجلاهم الامام من ارضهم ونقل الربا قوما اخرين يعني كفار الماعز ان الخارج انما يوضع
 على القوم المنقولين اذا كانوا كفارا واما اذا كانوا مسلمين فيوضع عليهم العشر وماء عطف على ما فتح
 عنوة احياء الذي بالاذن اي اذن الامام فانه ايضا خارجي لان ابداء الوضع على الكافر او
 وضع له من الغنمة اذا قاتل مع المسلمين اهل الحرب فانه ايضا خارجي لما مر وما احياء المسلم
 يعتبر بغيره فان قرب من ارض الخارج فخارجي او ارض العشرة عشرى وكل منهما اي من الاراضي العشرة
 والخارجية ان تسقي بماء العشر يؤخذ منه الا ارض كافر تسقي بماء العشر حيث يؤخذ منها الخارج
 وان تسقي بماء الخارج يؤخذ منه الخارج قال في الجاه الصغير العشر والخارج متعلقان بالارض النامية و
 نماؤها بما بها فيعتبر السقي بماء العشر او بماء الخارج وقال الترمذي مراده في هذا التفصيل في حق المسلم
 الكافر فوجب عليه الخارج من اتي ما يسقي لان الكافر لا يبداء بالعشر فلما يتاخر في التفصيل في حالة ابداء
 اجماعا وانما الخلاف في حالة البقاء فيما اذا امك عشرة مملوكة عليه الخارج او العشر ثم لم يذكر الماء
 اراد ان يبينه فقال ماء السلي وماء بئر وعين في ارض عشرة عشرى وماء انهار جفرا العجم وماء
 بئر في ارض خارجية خارجي كذا في المحيط ولان المسلم والذبي سقاء مرة بماء العشر ومرة بماء الخارج
 فالمسلم الحق بالعشر والكافر الحق بالخارج كذا في عراج الدراية كذا في خارجي يسجون نهر خنجر وجسون نهر نهر

العشر

ودجلة نهر بغداد والفرات نهر كوفة عند ابن س وعشرى عند محمد وهو في الخارج نوعان احدهما خارج
 مقاسمة ان كان الواجب بعض الخارج كالتسوية والآخر وظيفه ان كان الواجب شيئا في
 الذمة يتعلق بالتسوية من الانتفاع بالارض كما وضع عمر رضي الله عنه لكل حريب وموسون ذراعا بذار
 كبر وهو سبع قبضات وذراع المساحة سبع قبضات قايمة وعند الحسن اربع وعشرون اصبعاً والاصبع
 ست شعيرات مضومة بطون بعضها الى بعض وقيل ما ذكره حبيب سواد العراق وفي غيره يعتبر للعتاد
 عندهم بلفظ الماء نصف جريب صاعاً مفصول وضع من بر او شعير ودرهما عطف صاعاً وجرير طرية
 خمسة دراهم وجرير الكرم والنخل مقصود بضعفها وبما سواها كثر غفران وبستان وهو ارض محوطها حائط
 وفيها نخيل متفرقة واشجار واعداً ويمكن ذراعتا ما بين الاشجار وان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن
 ذراعتا ارضها فمن كرم ما يطبق اذ ليس في توظيف عمر رضي الله عنه وقد اعترى الطائفة في ذلك فعتبرت بما في التوظيف
 فيه قالوا ونصف الخارج غاية الطاقة لا يزداد عليه لان التخصيف غاية الانصاف ومقتضى ان لم يطبق
 وتطيفتها بالاجماع ولا يزداد ان طافت عند ابن س وهو رواية عن ابن ج ويزاد عند محمد اعتباراً بالنقصان
 يجوز اجماعاً فلا بد من ان خارج التوظيف مقدر شرعا واتباع الصحابة فيه رضوان الله عليهم اجمعين واجب
 لان المقادير لا تعرف الا بتوقيفا والتقدير يمنع الزيادة لان النقصان يجوز اجماعاً فتبين منع الزيادة
 ولا يلحق التقدير عن الغاية ولا يخرج لو انقطع الماء عن ارضه او غلبت استفاة النماء التقدير بالمعتبر في
 الخارج وهو التمكن من الذراعت او احصاء الزرع آفة لان اصل اذا امكن بطل ما يتعلق به وقالوا انما يسقط
 اذا لم يبع من السنة مقدار ما يمكن ان يزرعه الارض ثانياً واما اذا بقي فلا يسقط وعجبا للخارج ان عطائها
 اي الارض ما كملها لان التمكن كان ثانياً وقد فوته ويبقى الخارج ان اسلم المالك لان فيه معنى المؤنة
 فيعتبر مؤنة في حالة البقاء فامكن ابقاؤه على المسلم او شراؤه من اهل الخارج مسلم لما ذكرنا وقد صح
 ان الصحابة اشتروا اراضي الخارج وكانوا يهودون خارجها ولا عشر في خارج ارضه اي ارض الخارج لقولهم
 لا يجمع عشر وخارج في ارض مسلم ولان احد من ائمة العدل والمجور لم يجمع بينهما وكفي باجماعهم حجة و
 وبكسر العشر بغير الخارج لان العشر لا يتحقق عشر الا بوجوده في كل الخارج لا الخارج الموطف فانه لا يتكرر

تسعين

واصبح
تسعين

لا لا تسوي

کون

فوکس ہے

بمعها من المسلم وقيل يجوز الشراء ولا يجزى على البيع الا اذا كثر ذلك كمر قاضي خان يثبته الدين في ربه
ومركبه وسرجه وسلاحه فلا يركب خيلا ولا يعين سلاحا ويظهر الكسبيح و٧٠ وخط غليظ بقدر
الاصبع من الصوف في الشعر يشده الذي على وسطه وهو غير الذنار فانه من الابريس و
يركب على سرجه كافيه وميزت نسائهم في الطريق والحمام ويصل على دورهم كيلا يستفروهم ونقض
عمره حتى استحق القتل ان غلب على موضع حربنا او حتى يدارهم لا نرم صاروا حربا علينا فيؤخذ
الذمة عن الفايضة وهو دفع شئ الحرام وصار كمر تد في الحكم بموته بها فانه لو اسير يستحق والموت يقتل لا
وسياق الان يرجع ويسلم لا ان لا ينقض عمره ان امتنع عن الجزية او زنا بمسلم او قتل مسلما او سب
النبي صلى الله عليه وسلم قال الشافعي سب النبي عليه السلام ينقض العهد لان عقد الذمة خلف عن الايمان
في افادة الايمان فاما ينقض الاصل الاقوى ينقض الخلف الا ان بطريق الاول ولنا ان ما ينهى به القتال
القرار الجزية وقبولها لا اداؤها والالتزام باق فيسقط القتال كذا في الردية والكتاب في اقوال فيه الشك
لان معنى الامتناع عن الجزية التصرح بغيرها كما كان يقول لا اعطى الجزية بعد هذا وظاهر ان بني بني
الالتزام اللهم الا ان يريدوا بالاشتغال تاخيرها والتعلل في اداؤها ولا يخفى بعد وسب النبي صلى الله عليه وسلم
كفر وكفر المغار لا يمنع عقد الذمة فالطاري كيف يرفع مع ان الرفع اسهل من الرفع وايضا قال هو ذلك
له رسول الله صلى الله عليه وسلم السام عليكم فقال اصحابه يقتل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رواه البخاري
واحد من الذين اسبهم كافرا وما اذا سبته او واحد من الانبياء صلوات الله عليهم مسلم فانه يقتل حدا
والا توبة له اصلا سواء بعد القدر عليه والشهادة او جبا نائبا من قبل نفسه كالتدبير لانه حذر
وجب فلا يسقط بالتوبة ولا بتصور خلاف لاحد لانه قد تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر
حقوق الاوميتين وكذا القدر لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى
لان النبي بشر والبشر جنس يلحقه المعصية الا ان كل من الله تعالى والباري تعالى منزلة عن جميع المعاصي
وبخلاف الاربعة لانه معصية يفرده المرتد وكنهه حق الغير قلنا اذا شتمه سكران لا يغني فيقتل ايضا هذا
وهذا مذهب ابن بكير الصديقي رحمه والامام الاعظم والهدى واصل الكوفة والمشهور من مذهب مالك

[illegible]

مالیہ

ما اورکے
فاخذ الامام
اليفلا
وقت

ولأن الاسترقاق للتوسل إلى الإسلام واسترقاق المرتد لا يقع وسيله كما تجل في المرتدة إذا لحقت بدار الإسلام
تسترد إذا لم يشترع قتلها ولا يجوز ابقاؤها الكافر على الكفر إلا مع الجارية أو العرق ولا جارية على النسوان
فكان بقاءها على الكفر مع الرق انفع للمسلمين مما بقاءها من غير شيء الكفر ملة واحدة خلافا لما في
قلوبهم يهودي أو عكس ترك على حاله ولم يجبر على العودة وردة أحد الزوجين فخرج للشكاح عند الله
وإن من إطلاق وعند محمد ردة الزوج طلاق قياسا على إباء الزوج ويزول ملكه عن ماله موقوف
فإن أسلم عاوان ما أوقعت أو طلق بدارهم وحكم بعقوبة مدبره وأم ولده وحل دين عليه فإنه في حكم الميت
والدين المؤجل يصير حالا بموت المديون وكسبه إسلامه لو ارتد المسلم فإن قبل المسلم لا يرث الكافر فكيف يرث
المسلم فإن ارتد ملكه في كسبه بعد الردة فإن لم يعرف أنه موقوف فينتقل كسبه إلى الإسلام إلى وراثته لا مكان استناده
لوجوده قبل الردة ولا يمكن الاستناد في كسبه لعدم قبلها ومن شرط الاستناد وجود الكسب قبل الردة فيكون
توريث المسلم من المسلم وكسبه ردة في وقضى دين كل حال من كسبه إلى دين حال الإسلام ينقض من كسبه حال
ودين حال الردة من كسبه حالها وصح طلاقه فإن النكاح لما انقضى بالردة كانت المرأة معتدة فإن طلقها
بمع وكذا إذا ارتد معها فطلقها فأسلم معافان النكاح لم ينفسخ فيقع الطلاق واستلادوه فإن أمته
إذا ولدت فادعى ثبت نسب ويرث مع ورثته ويكون الأم ولد لا ذكرا ولا دين له ويوقف مفارقة
لأنها تنقض المساواة في الدين وللا دين له لكنه يحتمل الرجوع وبعده وشراؤه وهبته وأجارته وتدينه كسبه
ووصيته لأنها تقتضي الملك المقررة وإن أسلم نفذ وان هلك أي قتل أو طلق بدار الحرب وحكم أي بلجوقه
بطل كل واحد من تلك الأحكام فإن جاء مسل قبله أي قبل الحكم فكان لم ير تدعى لا يصح مدبره وأم ولده
ويضمن الوارث ما تلفه فإن قضا القاضى شرط لبطلان هذه الأحكام لأن كون المرتد ميتا بالجوهر
للرب مجزئ فيه إذا شافعي في الغلابة من القضاء ولينا كد به وإن جاء أي مسل بعده وماله مع وراثته
أخذ لأن الوارث إنما يخلفه فيه لاستغنائه كونه كالميت وإذا عاد مسل احتاج إليه وإن ارتد عن
ملكه لا يأخذ أي قيمته إذا ضاع بانقضاء مال مباح ويقضى عبادا تركها في الإسلام قال شمس الدين
للألق عليه قضا لما ترك في الإسلام لأن ترك الصلوة والصيام والمعصية والمعصية بقى بعد الردة ذكره

[illegible]

قاضي خان وما أدى منها إلى العباد آفة أي الإسلام بطل ولا يقضى إلا بالحق فانه بالحق صار كأنه لم يكن كذا
فاسلم وهو غنى فضليه للرجل فله نصيبا من العباد كذا في الخلف من مسلم أصلا أو شيئا يجب به القصاص
أولاد والدية ثم ارتد أو أصابه وهو مرتد في دار الإسلام ثم لحق بدار الحرب وحارب المسلمين زمانا ثم جاء
مسلم أخذ بكلمة ولو أصاب بعد ما لحق مرتدا فاسلم لا أي لا يؤخذ بشيء من ذلك بل كل موضوع عنه لاذن أصاب
ذلك وهو مرتد في دار الحرب والحرق لا يؤخذ بعد الإسلام بما كان أصابه حال كونه محارب للمسلمين ذكره القاضي
فان أخرجت امرأة بارتداد زوجها فلها التزوج بأخر بعد العدة كما في الأخبار بموت وتطبيقه لا يقتل مرتدة
خلفا للشافعي وان قتلها أحد لا يجلد شيئا حرة كانت أو أمه قال في النهاية كذا في المبسوط وحجبت مسلم
لأنها امتنعت عن إيفاء حق الله تعالى بعد الإقرار فحجبت على بغاية بالجس في حقوق العباد حرة كانت أو أمه
والأمه تجبر بمولانا ويؤثر في ضرب في كل يوم مبالغة في الجمل على الإسلام وحق نصرها وكسبها لورثتها أي
كسب الإسلام والرقبة ولدت أمته مسلمة كانت أو نصرانية فادعاه فهو ابنه حر أيرث في المسلم مطلقا
سواء كان بين الارتداد والولادة أقل من ستة أشهر أو أكثر لأن الولد يتبع خير الأبوين ديننا فينتبع الأم
فكان مسلما والمسلم يرث المرتدان ما أوطق بدار الحرب كذا أمته النصرانية يعني إذا ولدت فادعاه فهو ابنه
حر أيرث إلا إذا جاء به ستة أشهر أو أكثر منذ ارتد فانها إذا جاء به لأقل من ستة أشهر كان العلق حلالا في
حالة الإسلام فيكون مسلما يرث المرتد وان جده لا أكثر منه كان العلق من ماء المرتد فينتبع المرتد لانه أقرب
للمسلم من الأم لانه بجبر فالظاهر من حاله ان يسلم فان كان مرتدا لا يرث من المرتد لحق بدار الحرب
بما لا أي مع ماله فظهر عليه فماله في أي لانه لا يرث المرتد لا يرث في الإسلام أو السيف يجوز
ان يكون للمال في دار دون النفس كسائر العرب وطعن بدونه أي بدون ماله وحكم القاضي بجاء فرجع إلى دار
الإسلام فالحق بدار الإسلام ثانيا أي مع ماله فظهر عليه فلو لوارثه قبل تسميته بين الفاتحين لأن الأول
لم يجز فيه الارث وآل انتقل إلى ورثته حكم القاضي بجاء فكان الوارث ما لكأ قد يفتى بعد مرتد
صفة عبد لحق صفة مرتد لانه متعلق ببعض يعني إذا لحق المرتد بدار الحرب ولم يفتى ففتى بالابن وكان
ابنه في المرتد مسلما فبذلها أي بدل الكتابة والولاء للاب إذا لوج لبطلان الكتابة لنفوذ ثابديل معتز

مضاف في

فجعل

فجعل الوارث الذي هو خلفه كالوكيل من جهته وحقوق العقد فيه ترجع إلى الموكل والوالد لمن يقع العقد
عنه قتل مرتد رجل خطأ وطعن أو قتل على ردة فدينه في كسب الإسلام لأن العواقب لا تقبل المرتد
لانعدام النصرة فتكون في ماله المكتسب في الإسلام لنفوذ نصرة دون المكتسب في الردة لتوقف نصرة
قطع يده أي يذل المسلم فارتد والعياذ بالله وما على ردة منه أي القطع أو لحق نقضه بجاء مسلما فماله
منه ضمن القاطع نصف الدية من ماله لوارثه لأن القطع حل حلالا معصوما والسرية حل حلالا
غير معصوم فاعبى القاطع لا السرية فيجوز نصف الدية ويجب في ماله لأن العاقب لا يحمل العدم كما لم يجب
القصاص شبهة الارتداد وان لم يلحق بالمقطوع يده بل اسلم فماله أي من القطع ضمن القاطع كلها
أي كل الدية لكونه معصوما وقت القطع ووقت السرية مكاتب ارتد فالحق واكتسب ما لا يأخذ به
وأبأن يسلم فقتل فبذلها أي بدل الكتابة لسيده والبيعة لوارثه لأن المكاتب لنا يملك كسابة بالكتابة
والردة لا يؤثر في الكتابة فكذا كسابة زوجان ارتدا فالحق بدار الحرب فجلت المرأة في دار الحرب فولدت
هي ولدا ثم ولد الولد فظهر عليهم أي الزوجين والولد وولد الولد جميعا فالولدان أي ولدهما في أي يكونان
رقيقين لأن المرتدة تسترق والولد يتبع الأم وكذا ولد الولد والولد الأول يجبر على الإسلام لاولد لأن
الاولاد يتبعون الآباء في الدين فيجبر على الإسلام كما يجبر أبوه عليه وقيل يجبران أي ولدهما وولد ولدهما
وهو رواية الحسن عن ابن عباس أنه يجبر للجد صحح ارتداد صبي يعقل وإسلامه فلا يرث أبوه الكافر من
ويجبر عليه أي الإسلام بلا قتل ابن عبد أبيه وم قال أبو بوسيد ارتداه غير معتبر وقال زفر والشافعي
رحمهما الله كلاهما غير معتبر ولنا ان علي بن رضى الله عنه اسلم في صبا ووالده النبي عم حج اسلامه وكان
عليه السلام مفتخر به حتى قال سبقتكم على الإسلام ثم أغلما ما بلفظ أو أن الخيم والله **بالبعث**
ثم قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام فبدعواهم إلى الصود ويكشف شبرهم فان حجة أو أي أخذوا
جزء أي مكانا يجمعهم فيه حل لنا فبذلها أي بدل الكتابة فقتل المسلم ابتداء لا يجوز ولنا ان الحكم
يدار على دليل وهو مقتضى وجها واجتماعهم فان صلب الامام إلى بذرهم تبعا لا يمكن دفع شبرهم ويعقل حرام
وفي خلافه ان في ان لم تكن لم تقبل ما ايضا ويتبع مولاهم أي مخرجهم لو كان لهم فيه أي جهة وفيه ايضا

خلاف ذلك في وان لم تكن لم تفعل ما ذكرنا لان جوار المتكلم لاجل الخوف وج لا خوف لعدم الفيت فلا
 تقتل لكونه مسلما ولا يشي في دينهم وجس ما لم حتى يتوبوا لان الاسلام بعصم النفس والمال والجس
 لرفع شرهم واستعمل الامام سلامهم وخيلهم عن الحاجة لان الامام ان يفصل في مال العادل عند الحاجة
 ففي مال الباغي او في الاشئ يقتل باغ مثل ان ظهر عليهم لا نقطاع ولاية الامام عنهم غلبوا على من يقتل مع
 مثل نظر على المصطفى القاتل في اي يقتل مثله اذا لم يحجره والى البقاء في اي المصرا حكمهم اذ لم يكن ولاية المالك
 منقطع عن المصطفى احكامه فكل ما اذا اجر وافيه احكامهم قتل عاوان باغي او قتل العادل باغ
 مدعي ذلك الباغ في حقيقة وورثة القاتل عاوان كان او باغيا يدعي الحقيقة اما الاول فلان العادل
 اذا تلف الباغي او ماله لا ياتى ولا يضمن لان الحاربة تبطل العصية وقد ائتمنا بمقاتلتهم لقول الله تعالى
 انما نقتل الباغين فقتلهم كقتل اهل الحرب فلو جرح ما ان الارث كما لو قتل مورثه بقوله عليه فان جرح
 الارث جرحا قبل مخطوفا لا يثبت بقتل مباح واما الثاني فلان الباغي اذا قتل العادل باغ فبايضمن
 عندنا والتاويل الغاصب ينزل الصريح في حق دفع الضمان اذا ختمت اليه المنفعة كقول اهل
 الحرب اذ لم يجب الضمان لم يجب بل لزمان والارث مستحق بالقرابة واذا قتل الباغي موقرا ببطالة
 لا اي لا يرث لانه اقر بالبطالة الضمان فيلزم لزمان كره بيع السلاح من اهل الفتنه لانه
 على العصية وان لم يدرانه منهم لا اي لا يكره لان الاصل عدم الكراهة ولا صارف عنه قال في جمع الفتاوى
 قال ابو حنيفة اذا اجتمع الناس من المسلمين وهم آمنون والسبيل آمنة خرج من المسلمين على امام
 الجماعة فينبغي للمسلم ان يعينهم ان قدروا عليه والا فالواجب على كل مسلم ان يهتزل الفتنه ويعتد
 في بيته **كتاب الجباة** انما فرغ من كتاب الجباة المذكور في بعض ابوابه احباء الملوأ عقبه به الملوأ
 لغة حيوان ما وهرنا مستعارو للتمار ارض لم يملك في الاسلام او ملك في ولا يعرف ما كلبها
 وتغذ رزعا بانقطاع الماء عنها او غلبته عليها او نحوها كما اذا نزلت او صار سبي وبهت من
 العالم بحيث لا يسمع صوت من اقصا ملكها اي تلك الارض يجبرها باذن الامام عند ارجع وعند
 بلا اذنه ولو كان مجبرها ذميا ولا يملكها تجرنا التجار من الجرب بفتح الجيم والجرب يسكونها يسمى به لانهم كانوا
 يجمعون الخمر

اذن
 على امام
 المسلمين

يغلبونه بوضع الاجار حولا او يعلون تجرهم عن احياءه ليقضي غير مملوك كما كان هو الصحيح ثم انه قد يكون
 بغير الجربان غير حولها اغصانا بايسة او نقي الارض واحرق ما فيها من الشوك او حصدها
 من الخشب ليس او الشوك وجعل حولها وجعل التراب عليها من غير ان يتم المسنات فلو جرح ما نزع
 على ان التجار لا يفيد المالك يعني اذا لم يملك الحجر لوجوهه وترك ثلاث سنين ومقها الامام ان غيره لقول عمر بن الخطاب
 ليس بحجر ثلاث سنين حتى قالوا هذا دابة فاما اذا احيا با غيره قبل مضي المدة ملكها لمحقق
 الاحياء منه دون الاول وما عدل عنه الماء اي موضع ما زال عنه الماء وانكشف الموضع وامتنع
 عوده اليه فوا ان لم يكن حريا بمجهور فان جاز عوده لم يحجر احياؤه لان حق المسلمين قائم فيه
 احيا موتا ثم احاط الاحياء بجوانب الاربعه بالمتعاقب فطريق الاول في الارض الرابعة على ما روى عن
 محمد لانه اذا سكنت عن الاول والى وان كانت صار البا في طريقه فاذا احياها لربع فقد احيا طريقه بحسب
 المعنى فيكون طريق حفرة ميتة مواتا بالاذن فله حريها للعطين وهو يبرئ من الاكل حولها وشقي النجس
 وهو يبرئ من سخر ما ونا بسير الابل ونحوه اربعون ذراعا في كل جانب في الصحاح انما قال في الصحاح احراز
 عما قيل اربعون من جميع الجوانب وللعيون خمسمائة كذا في كل جانب لقول عليه السلام حريم
 العين خمسمائة ذراع ولان العين يستخرج للزراعة فلما ابر من موضع بحري في الماء ومن حوض
 يجمع فيه الماء ومن موضع بحري في الارض فلهذا يقتدر بالزيادة والتقدير خمسمائة بالتوقيف
 والصحاح ان خمسمائة من كل جانب ومنع غيره من الحفر في الارض لانه صار ملكا لصاحب البئر ضرورة
 تمكنه من الانتفاع بها فكان مقتدا ببقية من ملكه فان حفر فلما اقول ان بسده ولا يضمنه النقصان
 وان ياخذ به بكنيسة احفره لان ازالة جناية حفرة به كانه كناية ببقية في الارض فلهذا يقتدر بالزيادة
 يضمنه النقصان ثم يكسبه كذا في الهمم جوار غيره وهذا هو الصحيح وان حفر كسب بئر بامر الامام في غير حريم
 الاول فخرج منه فذهب ماء البئر الاول وعرف ان ذنابه من حفر كسب فلا شيء عليه لانه غير متعبد بما صنع و
 الماء تحت الارض غير مملوك لاحد فليس له ان يحاصم في نحو ما يبرئ اي بئر كسب كان جارا اذا كان له حانوت
 فانه اذا جابه حانوتا بئرا بئرا فكل تجارة تجارة محرم البئر الاول بئرا بئرا لان يحاصم كذا

في الكافي ولذا في الذي حفر فيما وراء الحرم متصلا بحريم البئر الاولى الحريم من ثلاث اجانب سوى جانب الاول سبق يمكن
 الحافر اول فيه فان اراد ان التوسعة عليه حفر بعيدا من حريم البئر الاولى وللغنا حريم قدر ما يصلح الغنا
 بحري الماء تحت الارض ولم يقدح حريمه شي يمكن ضبطه وعن عمدة بمنزلة البئر استحقات الحريم وقيل هذا غنا
 وعندنا لا حريم لما لم يظهر على وجه الارض ولا حريم للنهر لا حجة يعني من كان له نهر في ارض غيره فليس حريم
 عندنا لان ان يعين بنية على ذلك وقال المسناة للنهر يحسب عليه ما يليقها طينه واذا لم يكن له حريم
 الا حجة مسناة مبتداه خبره قوله الان لصاحب قوله بين نهرين حصة مسناة وارض اخرى ليست يمكن
 المسناة في يد احد كالبئر لا حريمها عليه غرس او طيب حتى تكون تلك المسناة لصاحب الارض اما اذا كان
 لاحد شي ذلك فصاحب الشغل اول لانه صاحب **فصل الشرب** اعلم ان الماء نوعان احدهما شرب
 والاخر الشفة وقد خلط بينهما في الكتب وميز فبين اول الشرب واحكامه ثم الشفة واحكامه حيث قيل شرب
 نصيب الماء يشترك الكل في مياهه او دية غير مملوكة كدجلة ونحوها في عموم المنافع كسرى نهر ونصيب حتى اذا كان
 في ارضه ونهر ارض غيره لم يحجز بلا ضرر لهامة فانها مباحة في الاصل لكن اذا كان يضر بالعامه فليس له
 ذلك لان دفع الضر عنهم واجب وذلك بان يميل الماء الى هذا الجانب انما انكسر في النهر فيفرق القوي والضعف
 الارض حتى يدعوها الى الشرب الحجة بل ارض حتى انما لا يقدح بكون بدونها ارضا وقد يباع الارض ويبقى الشرب
 له وهو مرغوب فيه وتسمى الشرب بقدر راحتي قوم ختموا فيه يعني اذا كان نهر بين قوم واختصوا في الشرب
 ولم يحكم كيف اصل الشرب بينهم على قدر اراضيهم لان المقصود الانتفاع بغيرهم فيقدر بقدرنا بخلاف الطريق
 لان المقصود النظر في وهو في دار الواسعة والغنية على خط واحد ومنع الاعلى من سكر النهر الى سده بالاشهاد
 وان لم يشرب منه اى النهر بدو ذلك السكر يعني ان كان الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك لان
 فيه ابطال حتى الباقين فان تراصوا على ان يسكر الاعلى حتى يشرب من تحته او اصطلحوا على ان يسكر كل رجل على
 منهم في نوبته جاز لان الحق لهم وكل من هم عطف على الاعلى ان يمنع كل منهم من شق نهره حتى لا
 اصل النهر ونصيب حتى او دالية او جسر عليه بلا اذن شريكه لان فيه كسر طرف النهر وشغل موضع شريك
 بالبناء الا ان يكون رحي نصيب مملوكة غير بالنهر والماء لانه يفرق فيمكن نفسه ولا يفرق حتى غيره فيمنع من

مطلب نفس الماء للقربى

ينقسم

على طريق واحد

طرف
 توسيع ثم النهر الى نهره في ارضه لانه يكمل اصل النهر ويبرز على مقدار حقه في اخذ الماء فمنع ايضا من القسمة
 بالايام وقد كانت بالكوفة بكسر الكاف جمع قوة بفتحها وقد نظم الكافي في المفرد بفتحها وبزى وهي قوزن البيت
 استعيرت للشغب الذي تنقب في الششب يجري الماء فيه الى المزارع والجد اول وجه المنع ان القديم يترك على
 قدمه ومنع ايضا من سوق شربه الى ارضه اخرى ليس له منه شرب لان تقادم العهد دليل على حقه
 ويورث ويؤخذ بنفعه لا نفعه ولا يباع ولا يؤجر ولا يؤتب ولا يصدق به ولا يجعل مزارعا ولا يخلع
 وصلاح الفرق ان الورثة خلف الميت فيقومون مقامه في حقوقه واملاكه وجاز ان يتقوا موافقا
 فيما لا يجوز تملكه كالمعاوضات والنبع كالدين والقبضات والتمرها فانها يملك بالارث وكذا الشرب والوصية
 اخذ الميراث بخلاف البيع والاجارة والهبة والصدقة والوصية بنصف الشرب ونحو ما جرت الاجور للغير او
 للجهاالة او لعدم الملكية للحال او لانه ليس بان يتقوم ولو تزوج على شرب بغير ارضه فالكاح جاز ولا
 شرب له لانه بدون الارض لا يكتمل التملك بعقد المعاوضة ويجب من المثل لانه مجهول جهالة فاحتمل
 فلم يصح تسميته ولا يضمن من ماله ارضه فنزلت ارض جاره او غرق لانه مسبب غير متقد وكما في
 البئر وواضع الحجر فان فعله في ارضه مباح فلا يضمن قالوا هذا اذا سقى ارضه سقيا معتادا لا كتمه ارضه
 عادة واما اذا سقى سقيا لا يكتمل فيضمن لانه اجرى الماء الى ارض جاره تقدير الكافي والاعين
 ايضا من سقى من شرب غيره في رواية وهي رواية الاصل في رواية اخرى يضمن وهو مختار في الروايات
 ذكره في الكافي كمن نهر لم يملك من بيت المال لانه من حاجة العامة وان لم يوجد في بيت المال شي فعل
 العامة وللامام ان يحجز الناس على كربة لانه نصيب ناظر او في تركه مزارعهم وكثر النهر المملوك على اهل
 النهر المملوك الذي دخل ما وحت القسمة اما عام او خاص والفرق بينهما ان ما يستحق صاحب الشفعة
 كما ياتي في بابها فهو خاص وما لا يستحقها به فعام وكثر بها على اهلها الاعلى بيت المال لانه المنفعة
 تعود اليهم على الخصوص فيكون مؤنة الكرى عليهم كذلك على الخصوص لان الغرم بالغير مما فرغ
 من بيان الشرب واحكامه شرع في بيان الشفة واحكامها فقال الشفة شرب بني آدم
 والبرهائم وكل من بني آدم والبرهائم حفرها اى حفر الشفة في كل ماء لم يحزر بغير فيشتركون فيها

دور في البيت
 بهجرة

الغنى
 الدقيق

فمن

القبالة
كرز

اي الشفة فقط اي بلا اشتراك لهم في الشرب فان الاجل فيه قوة عليه السلام الناس شربوا في الثلث في الماء
والكساء والنار وهو يتناول الشفة والشرب ثم خص منه الشرب بعد دخول الماء في المقاسم بالاجماع
فيبقى الشفة ولان البئر وكيفية موضع الماء المباح لا يمكنه بكونه كالظلي اذا كانت في ارض وارثها
مملوكة وبئر وحوض وقناة ولما كانت الشفة متمناولة لشرب الدواب وكان القول بالاشتراك فيها
مقتضيا للقول بجواز سقي الدواب من هذا المياح يستدركه بقوله لكن لا يسقي دوابه من غير غرض وان
تخير بينه بكثرته الى الدواب ولا يسقي ارضه وشجره منه ومن قنائه وبئر والاباؤنه ويسقي شجره او حفره في
داره حراره اي حمله اجزاره في الارض وقال بعض ائمة بل ليس ذلك الا باذن صاحب النهر طالبت الشفة ان
لم يجر ماء الا في ملك شخص فلا ياذن ذلك الشخص الطالبي لياخذها واخرجه اليه يعني اذا كان البئر او
العين او الحوض او النهر في ملك رجل ان يمنع من يريده الشفة من الدخول في ملكه اذا كان يجر ماء اخر يرب
من هذا الماء وان لم يجد قبل صاحب النهر اما ان يعطيه الشفة او يتركه ياخذ بنفسه وانما قال في ملك شخص لانه
اذا احتقر في ارض موات ليس ان يمنع لان الموات كان مشتملا على الحفر لاجل احياء وحاشية مشتركة فلا يقطع
في الشفة فان امتنع صاحب الماء عن ملكه الى التخليد والاخراج وطالب الماء يخاف على نفسه فالتوا بالاسلام
لانه قد اتلف بمنع حقه وهو الشفة والماء في البئر مباح غير مملوك وفي ماء محرز في الاناء وكيفية ما لا يسلح
بل يصره وكيفية لانه ارتكبت معصية فقام ذلك مقام التعذيب كطعام عند المجنة فان اطال به ان يخام
بلا سلاح **كتاب الكراهية والاحتياط** لما فرغ من العبادات التي وما يتعلق بها عقوباتها هذا الكتاب
لان مسائلها بعضها بآثار القضاة وبعضها بآثار التجانس ما كره ما كره امة الترخيم اجماع عند محي
وتتفق **ع** ولم يلفظ به لعدم القاطع فاذا استعمل الكراهية في كسبه ارا دللوا وعندهما الى الحرام اقرب فبسته الحرام
كسبه الواجب الفرض واما الكراهية التنزيه في الحل اقرب **مسألة** فرض الاكل بقدر وقوع الهلاك
واستحب بقدر ما يقدره على صلوة قايما وصومه وايضا في الشبع ليزيد قوته وحرم ما فوقه لا المقصد
قوة الصوم القدر اول دفع استجابه وكرهه لم الاثان ولنهنا ومن انشئ الحمار الاحمى واللبن متولد من
الليم فصار مثل الحمار الوحش فانه ولنه حلال ولم يقل حرم لانه فيه خلاف ما كرهه الحرام الخيل والبيكة كره

عند ابي قبل كراهية تحريم وقيل كراهية تنزيه خلافها وحرم بول الابل اكل وشرب واذا كان وتطيب من انا
ذهب وفرضه للحرج والنساق قيل صورة الاذان ان ياخذ آنية الذهب والفضة ويصب الدمن
على الراس امكاد فليقع فيها واخذ الدمن ثم صبته على الراس من اليد فلا يكره كذلك في النهاية نقل عن
الذخيرة واعترض عليه بان يقتضيه بان لا يكره اذا اخذ الطعام من آنية الذهب والفضة بل يقتضيه
ثم اكل منها وكذلك لو اخذ بيده واكلم منها ينبغي ان لا يكره ثم قيل ولكن ينبغي ان لا يقتضي بهذه الرواية بل لا
يفتح بطلب استعمالها **اقول** منشأوه الفضلة عن معنى عبارة المشايخ وعدم الوقوف على مرادهم اما
الاول فلان من قولهم من انا ذهب ابتدائية واما الك فلا ان مرادهم ان الادوات المصنوعة من الخشب
انما تحرم استعمالها اذا استعملت فيما صنعت له بحسب تعارف الناس فان في الاولاني الكبيرة المصنوعة من
الذهب والفضة لاجل اكل الطعام انما يحرم استعمالها اذا اكل الطعام منها باليد او بالمعلقة لانها وضعت
لاجل ابتداء الاكل منها باليد او بالمعلقة في العرف واما اذا اخذ منها ووضع على موضع مباح فاكل منه لم يكره
لا شفاء ابتداء استعمالها كذلك الاواني الصغيرة المصنوعة لاجل الاكل منها كذلك الوجه واما اذا دخل
يده فيها واخذ الدمن وصبته على الراس فلا يكره لا شفاء استعمالها منها فطر مرات مرادهم ان يكون
ابتداء استعمال المتعارف من ذلك اللحم ويؤيد مسلمان من مسألة الاناء المفضض السري المفضض
مع ملاحظة قولهم متفقا موضع الفضة فتدبر كذا الاكل بل يقتضيه والاحتياط في البسها وكيفية ما من الاتفا
احل الاكل من انا رصاص ورجاج وبلور وعقيق وانا مفضض وحل جلوسه على سرير وسرج متفقا
موضع الفضة فان الاكل والشرب من الاناء المفضض والجلوس على الكرسي او السرج وكيفية مفضضا
كل اذا اتفق موضع الفضة بان لا يكون الفضة في موضع النعم عند الاكل والشرب وفي موضع اليد عند
الاخذ وفي موضع الجلوس على السرير فان لا يكون مستقلا لها على الوجه المذكور بخلاف ما اذا لم يتفق
موضعها وكذا الاناء المصنوب بالفضة والذهب والكرسي المصنوب باحدهما هذا عند ابي **ع** وقال ابو
بكره كره وقول محمد بن عيسى **ع** في هذا الاختلاف فيما اذا تخلص واما المفقود
فلان بالنسب بالاجماع سوى ان هذه المسئلة وقعت في مجلس جعفر الدواني وابو جهم وعمره جهم

وخصوصا انما يحرم استعمالها
اذا اخذ وصب منها
الذهب على الرأس لانتها
انما صنعت لاجل الادوية

المملوك بيان
المهود في ثمانية

حلل الرجال بالحيث وبالذهب والحرير والصفر حرام عليهم بالحيث وبالذهب والحرير والصفر حرام عليهم
والامام القاضي خان اخذ من قول الرسول عليه السلام وفعل لان حل العقيق لما ثبت بها حل
الاجار لعدم الفرق بين حجر وجوهر حرام على اختيار صاحب الهداية والكا في اخذ من ظاهر عبارة الجامع
الصغير المحتملة لان يكون القصر فيها باضافة الى الذهب واليا في ما بين المأخذين من النفاذ وتكرار
غير الحكم اولى لانه لما ثبتت حاجته الى الختم وغيره لا يحتاج اليه ولا يستدعيه الا بيقظة ان من تركه
يشد ثوبا بالفضة وعند محمد لا بأس بالذهب ايضا وكسر الباس الصبي ذبيبا او حريرا لان حرمة اللباس لما
ثبت في حق الذكور حرم الالباس كالحرم لما حرم شربها حرم سقرها وجره فلو ضوى وحى طوقها لان المسلمين
قد استعملوا في عامة البدن في غناء ذيل الوضوء والخرق للمحيط ومسح العرق وما آراه المسلمون حسنا
فهو عند الله حسن ولو جعلها بلا حاجة بكرة كالترج والانتكا والاكبران حاجة ويكرهان بدونها
التم وهو خيط التذكير فيفقد في الاصبع قال الشافعي اذا لم يكن حاجتنا في نفوسهم فليس من عيبك عند الربا
فصل في نظر الرجل الى الرجل والعورة وهي من تحت شترته الى تحت ركبتة فأكبر عورة لا السرة ثم حكم
العورة في الكربة اخف منه في النخذه وفي النخذه اخف منه في السوء حتى يكره عليه في كشف الكربة وفي النخذه يفتن
في السوء بفرض ان اقصر والمرأة للمرأة والرجل للرجل الى نظر المرأة الى المرأة والرجل للرجل
لا الرجل حتى يجوز للمرأة ان تنظر منهما الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل اذا امنت الشهوة لان
ما ليس بعورة لا يختلف بين النساء والرجال وينظر الرجل الى فرج زوجته وامته لقوله عليه السلام غرض
بصر كل لا عن امتك وامرأتك الى الخلل في ثيابه لانه اذا حرمت عليه كالأمة المجوسية او المشركه او كانت
امه او اخته من الرضاع او امه امراته او بنتها فلا يحل له النظر الى فرجها مطلقا اي بشهوة او بدونها
وينظر الرجل الى الوجه والراش والصدر والساق والعصية من محرمه لان البعض يدخل على البعض
بلا استئذان والمرأة في بيتها في ثياب يسترها عاده فلو حرم النظر لهذه المواضع ادنى الى الخرج وامته
غيره فان حكمها حكم المحرم لقوله في ثياب البزلة وتقول المدبرة وام الولد والمكاتبه انه
ان امن شهوته والا فلا ينظر الا الى النظر الى الظهر والبطن والفرج كامة غيره اذ لا ضرورة في ثيابها

بخلاف ما سبق وما حل نظره منها اي محرم وامه غيره حل مسية الحاجة اليه في السفر والمخاطبة وله
مسئد لكل اي عضو جاز النظر اليه من الامه ان اراد يسترها وان خاف شهوته للشهوة وامه تشترى
ويجاء من ثيابها لا تعرض على البيع في ازار واحد المراد به ما يستمر ما بين السرة والكربة لان ثيابها وبطنها
عورة ومنه يعلم حال البالغة وينظر الرجل الى وجه الاجنبية وكفها فقط لان في ايها الوجه والكف
ضرورة حاجتها الى المعاملة مع الرجل اخذ واعطاء ونحوها كذا في السيدة اي مملوكها الى ينظر الى
سيدة وكفها لا يقدمها وان خاف الى الرجل والمملوك الشهوة لا ينظر الى وجهها الا الحاجة لقوله عليه السلام
من نظر الى محاسن امرأة اجنبية عن شهوة ضيق في عينيه الا بذكر يوم القيامة فان خاف الشهوة لم ينظر
من غير حاجة تحرزا عن المحرم كقاض حكم عليها وشاهد يستر عليها فان نظر بها الى وجهها جاز
وان خاف الشهوة للحاجة الى احيا حقوق الناس بالقضاء واداء الشهاده ولكن ينبغي ان يقصده الحكم عليها
واداء الشهادة لا قضاء الشهوة تحرزا عن قصد القبيح ومن يبرئ كل امرأة حيث جاز ان ينظر اليها و
ان خاف الشهوة لما روي انه عليه السلام قال لمغيرة اذا اردت ان تتزوج امرأة ابصرها فان احرى ان يتزوج
ببكر رجل يدايرها فينظر الى موضع مرضها بقدر الضرورة وينبغي ان يعلم امرأة مداورتها لان نظر
الرجل الى الخصى الاثر في المرأة تفصل المرأة بعد موتها دون الرجل لخصي والمحبوب والمخت
في النظر الى الاجنبية كالفعل اما لخصي فلقول عائشة رضي الله عنها لخصيها مثلها فلا ينبغي ما كان
حر او قبل وقيل هو اشد الناس عالا لانه لا تقية بالانزال واما المحبوب فلا ينبغي
ينزل وان كان محبوبا قد جفت ماؤه فقد خفى مشايخنا اختلاط بالنساء في حق والاحتج انه
لا يحل ويعزل عن امته العزل ان يطا فاذا قرب الانزال خرج ولم ينزل في الفرج بلا ادنها
لقوله عليه السلام لمولى الامه اعزالي عن ان شئت ويعزل عن زوجته بآي باذنها الزينة عليه السلام
عن المرأة لا يباذنها **فصل في من ملك امه بشرا ونحوه كربة ووصية وميراث وخلق وصلاح**
نحو ذلك لو كانت الجارية بكرا او مشرقة من امرأة او عبدا اما اذا كان عبدا غير فظا هو واما
اذا كان عبدا فكذا اذا كان ما ذنبا مستقرا بالدين عنداني وعندهما لا يجب فان من

ابداه مان

الستران

اصل ان ان العبد اذا كان عليه دين مستغرق فامول لا يمكن كسبه وعندهما ملك وان اشترى من مكانه
 فكذا لا يمكن كسبه او شريه من محرمها او من مال الصبي بان باعه ابوه او وصيته وكذا الحكم اذا
 اشتراه من ماله ولده الصغير ذكره في غايه البيان حرم عليه اي على المالك وطهرها ودواعيه من اللبس
 والقبلة والنظر الى غيرها قال بعضهم لا يحرم الدواعي لان الوطى انما يحرم لئلا يختلط الماء بنسب
 وهذا معدوم في الدواعي وقد بان الوطى حرم لاحتمال وقوعه فيمكن الغير ايضا بان كانت حاملا عند
 البيع ويدعى البائع الولد فبشره فانما يظهر ان وطء صادف ملك الغير وهذا المعنى موجود في الدواعي حتى لا يفرق
 للمالك لا يتفرق براءه من كسبه فيمن يخفى وبشره في خدائنا الصغيرة والائسمة والمنقطعة والبيض
 فان الشرف مقام الخوض في العدة كذا في الاستبراء فاذا حاضت في اثناءه بطل الاستبراء بالايام لان القدرة
 على الاصل قبل حصول المقصود بالبدن فيطيل حكم البدن كالمعتدة بالشهر اذا حاضت وان ارتفع حيفها
 بان صارت ممتدة الطهر ومن ممن يخفى شرها حتى يبين انما ليست بحامل ثم وقع عليها وليست
 تقدر في ظاهر الرواية وقال سببريا بشره من وجبة ايام والفتوى عليه لان هذه من صلحت للتفرق
 عن شغل نفوتهم بالنكاح في الايام فلان التفرق عن شغل نفوتهم يمكن البين وهو دونه اولا كذا
 في الكافي وبوضع الحمل في الاصل في هذا الباب قوله عليه السلام في سببا يا اوطاس ليس الا لوطى الجاني
 حتى يضع حملهن ولا الحيا حتى يستبرئ بحبسه والحديث ورد في النسبة لكن سبب الاستبراء هو الملك
 والبدن لاية الموجود في المنصوص عليه والاستبراء لا يتفرق براءة الحرم لئلا يختلط ماؤه بها الغير اذ لو وطئها
 قبل ان يتفرق ماؤه حراما فجاء بولها فلا يدري انه منه او من غيره فوجب التفرق حيانه للمياه عن الاختلاط
 والانساء عن الاستبراء والاولاد عن النكاح لانه عند الاستبراء لا يدعى الولد فيمكن عدم من يقوم بشريته و
 ذلك حقيقة الشغل او نفوتهم لكنه امر في فادير الحكم على امر ظاهر وهو تحريم الملك وان كان عدم وطى
 المولى معلوما كما في الامور معدودة فان حكمه حكم شرعي في الجنس لا كماله فو فردي فان قيل اذا علم عدم
 وطى المولى كيف نفوتهم شغل الرحم ليلزم اختلاط الماء ونسبنا النسب فلما الشغل لا يلزم ان يكون من
 المولى لجواز ان يكون من غيره وكذا نفوتهم في البكر ثابت لان الشغل يتصور بدون زوال العدة كذا

والمنقطعة

يصلح

عذرة
تواقي

في الكافي **انقول** عليه ان الشغل اذا كان من غير المولى كان من الزنى وقد تقرر ان نكاح الزنية ووطئها
 جائز بلا استبراء عند ان ج واني يؤف فكيف يوجب نفوتهم الشغل من الزنا لا يثبت فيه دفعه بان الشغل
 اذا كان من غير المولى لا يجب كونه من الزنى لجواز ان يكون المولى زوجها باحترامها سببا في واعتراض
 على قولهم حكمه الحكم شرعي في الجنس لا في كل فرد ولكن شرعي في الانواع المضبوطة فاذا كانت الامة بكلمة
 او مشربة يمتنع لا يثبت نسب لدمانية بان يكون الولد ثابت بالنسب عن غيره بان زوج المولى امته
 من رجل فجلت منه ثم طلقها وبعد انقضائها باعها من رجل فكان ينبغي ان لا يجب الاستبراء على المشتري
 لان الحمل ثابت بالنسب فلا يلزم اختلاط المياه واستبراء الانساء واجيب بان انما يثبت بالحديث في سببا
 اوطاس كما عرفت ولا يخفى انها لم تخلو من ان يكون بكم الامرية عن امرأة ونحو ذلك ومع هذا حكم
 النبي عليه السلام حكما عاما فلا يختص بالحكمة كما انه تعالى في حرمه للمهر بقوله انما يريد الشيطان
 ان يوقع الالة فلا يمكن ان يقول احد استبراء بحيث لا يقع العداوة ولا يصدق عن الصلوة فاذا كانت
 للمصلحة غالبية في حرمانها فالشرع حررها على العموم لما ان في التخصيص ما لا يخفى من الجبوت وتجاوزنا من
 بحيث يرتفع حكمه فاذا ثبت الحكم في البيع على العموم ثبت في سبب اسبب الملك كذا قياسا فان العدة
 ثم يؤيد ذلك بالاجماع ولم يكف حيفه ملكا في المان الواجب عليها الحيفه وهي اسم لكاملة ولا التي بعد الملك
 قبل القبض لانها وجدت قبل عتقه وهي للملك واليد جميعا فلا يعبر احدما او بعد البيع وقبل الاجازة في بيع
 الفضولي وان كانت في يد المشتري او بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشتريها صحى ولا يملك كيف
 ايضا ولادة كذا في حصلت بعكس الملك قبل القبض لانقاء العدة كما سبق وكفت حيفه بعد القبض
 وهي جوسية او مكاتبه ثم اسلمت او عجزت يعني شترى تجوسية او سلمت فكانت بان يستبرئها ثم
 حاضت المكاتبه حال كذا بانها او حاضت المجوسية حيفه ثم عجزت المجوسية او اسلمت المجوسية
 اجزأتك الحيفه من الاستبراء لانها وجدت بعدي وحرمة الوطى مانع كما حاله في بعض اشترى من عبده المادون
 من حاضت عنده اي عند العبد ان لم يستغرق دينه كفت تلك الحيفه من الاستبراء لانها دخلت في
 ملك المولى وقبضه من وقت الشراء والاي وان استغرق دينه فلا يملك تلك الحيفه عند اني خلاف اراها

بانه الحكم لا شرعي في كل فرد

قبل

ويجب اليه ان يشترط من الجارية المشتري ان لا يسبقه في ذلك الوقت ولكم ببقاء التمام العلة لا
عند عود الالبقة وورد المفسرون والمشاورة وفق المروية لانتفاء الخرافات الملك وخص جيل السطوة
عند ان سخطا في المحرقة ونقطة بالاول ان علم عدم وطى بايعها في ذلك الطهر وبالكس ان وطى ووطى
الحيلة ان ينزوجهما المشتري قبل النكاح ان لم يكن كحة حرة حتى لو كانت لم يحجز النكاح كما سياتي في
كتاب النكاح ثم يشترطها اذا بالنكاح لا يجب الاستبراء ثم اذا اشترى زوجة بطل النكاح ويجعل الوطى وبسط
الاستبراء قار في الفتاوى الصغرى فالظاهر للدين رابث في كتاب الاستبراء ببعض المشايخ انه لما جيل للمشتري
وطى في هذه الصورة لو تزوجها ووطىها ثم اشترى اياها في بطنها ووطى في عدة لها اذا اشترىها
قبل ان يطأها فكما اشترى بطل النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك فوجب الاستبراء لتحقيق سببه وهو
حكم الوطى بمكة للمبين قال وهذا لم يذكر في الكتب ومذاقنا حسن لاننا لفظ الفتاوى الصغرى فان كانت كحة
حرة فهي الحيلة ان يسر زوجها الباع قبل البيع او ينزوجهما المشتري قبل القبض من يوثق به مفعول بزوجهما
ان يعتمد على انه بطلانها ثم يشترى بها المشتري ويغيبها ثم يطلق الزوج لا يجب الاستبراء لانه اشترى منكوبة
الغير ولا يجب وطىها فلا استبراء او يسر زوجها فاذا طلقها الزوج قبل الدخول حل على المشتري ووطى لم يوجد حدث
الملك لا استبراء او ينزوجهما المشتري قبل القبض من يوثق به ويغيب فيطلق الزوج فان الاستبراء يجب بعد القبض
وطى لا يجب الوطى واذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدث الملك فمفعول فيطلق الزوج متعلق بما قبله ايضا من فعل
بشهوة احدك ودواعي الوطى بامنية لا يجتمعان كما حاصفة امينة سواء كانتا اخنتين او امرأتين لا يجوز
البيع بينهما كما حرم عليه وطى واحدة منهما ودواعي محرم احدهما عليه يعني ان من لم اتمان كما ذكر
فقبلهما مثلاً بشهوة فانه لا يجمع واحدة منهما ولا يقبلهما ولا يستبرأ بهما بشهوة حتى يملك فرج الاخرى غيره
يمكن ان نكاح او يغيبها احد والاصل في مؤاكلة وان تجعوا بين الاختين عطفاً على امرائكم في قوله حرم
عليكم امرائكم وبناتكم ثم انما من تحريمين تحريمين في حق قضاء الشهوة والسباب بالاجماع ذكره تقبيل الرجل غناه
في ان واحد ولو عليه فحل وجبة لا يكبره ولكن عطف شيل ابن عباس عن المعانقة فقال او من عانق امرأته
خليل الرحمن كان بكية فاقبل اليها ذو القرنين فلما وصل بالابطح قيل ان هذه البلدة ابراهيم خليل الرحمن

فقال ذو القرنين لا ينبغي ان اترك في بلد فيها ابراهيم خليل الرحمن فنزل ذو القرنين ومشي الى ابراهيم
عليه السلام فسلم عليه ابراهيم واعنقه وكان هو اول من عانقه وقدر واحد في الزمان
عن المعانقة وتجويزنا والشج ابو منصور الماتريدي وفق بينهما فقال المكروه منها كما عانق
الشهوة واما على وجه البهر والكرامة فجازية ورخص الشيخ الامام شمس الدين المصنف وبعض المتأخرين
تقبيل يد العالم او المتفرد على سبيل التبرك كصالحته فانها لا يكبره لما روى انس انه قال قلنا رسول
الله عليه السلام انجي بعضنا لبعض قال لا قلنا ابعانق بعضنا بعضاً قال لا قلنا ابصافنا
بعضنا بعضاً قال نعم ويكره بيع العذرة صرفة وهي خمس حج الادنى ومصح في الصحيح مخلوطة بغيره
او رما وغالب عليها بيع السرفين حيث جاز في الصحيح ومصح الانتفاع بمخلوطها في الصحيح كذا في البداية
وقال الزيلعي الصحيح عن ابن عباس ان الانتفاع بالعذرة كذا في الصحيح كذا في البداية
خبره بخلاف المسلم يعني اذا كان دين المسلم على كافر فباع المديون حراً او اخذ ثمنها جاز للمسلم اخذ
لدينه وان كان الباع المديون مسلماً لم يحجز لانه لا يبيع باطل فالثمن حرام وجاز تحلية للصنف
لما فيه من تعظيمه وتعظيمه ونقط لان القراءة والآي توقيعه لا يدخل للمراي فيها في التفسير حفظ الآي
وبالنقط حفظ الاعراب ولان العجمي الذي لا يحفظ القرآن لا يقدر على القراءة الا بالنقط وما روى عن
ابن مسعود دوا القرآن فذكر في زمانهم لانهم ينقلونه عن النبي عليه السلام كما انزل وكانت
القراءة سهلاً عليهم ويرون النقطة تحل الحفظ الاعراب والتعظيم تحل الحفظ الآي ولا كذلك العجمي
في زماننا فسحق وعلى هذا لا بأس بكتابة اساس السور وعدد الآي وهو وان كان محدثاً
فستحسن وكمن شئ يختلف باختلاف الزمان والكان كذا قال الامام الترمذاني وجاز
دخول الدين المسجد ولا يكبره وعند ما كن ان شئ يكبره وجاز عبادته اذا عرض وحضاه
البراهيم واشترى المصنف للبلد والحقة وسفر الامة وام الولد والمكاتبه بلا حرم فان من اعطىها
في الاركاب كسحرم وفي الكفر في الاول هذا في زمانهم لغلبة اهل الضلال في زماننا
فلا لغلبة اهل الفساد وفيه ومثله في النهاية مفر باي منسب الى الشيخ الاسلام وشيخنا وعجم واهم

ومليقطينا لا بد من لطف في حجة اصل ان التمتع الصغير ثلاثة انواع نوع هو نوع محض فممكن
 هو في يد ولت كان او غير كقبول الهدية والصدقة وبذلك الصبي بنفسه اذ كان عيما او نوع هو
 ضرر محض كالعتاق والطلاق فلا يمكنه هو ولا احد عليه ونوع هو متعة ودين النفع والضرر كالبيع
 والاجارة كالاستئجار فلا يمكنه الا الايب والحيه ووصيته وان لم يكن الصغير ايد بهم لانهم متصرفون بحكم
 الولاية عليه لا يشترط كونه في ايديهم كذا في الكفا في استيحا الظاهر من النوع الاول وفيه نوع رابع وهو
 الانتكاح فيجوز من كل عصبه ومن ذوى الارحام عند عدمهم كما سبقت في كتاب النكاح ان شاء الله
 وجاز اجارة امية فقط دون المذكورين لانها تنكح لتمام منافع غير عوض بان تستخدمه ولا يمكنه
 وهذا رواية الجامع الصغير في شرح الطحاوي الولاية في مال الصغير الا بال وصية ثم الى وصية وصيته
 فان ما الا بال لم يصل احد فالولاية الى الاب ثم الى وصية ثم الى وصية فان لم يكن فالقاضي ومن
 نصبه له ولولاية التجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال
 جميعا وفي المنقول والعقارات جميعا فان كان بيعهم واجارهم بمنزل القيمة او باقل بمقدار ما يتغابن
 الناس فيه جاز والا فلا ولا يتوقف على الاجارة بعد الادراك لان هذا عقد لا يجيز له حال العقد وكذا
 استجارهم للصغيرة وشراؤهم له اذ كان على المعروف جاز على الصغير والصغيرة وان كان قد رما
 لا يتغابن الناس نفذ عليهم ولا يجوز عليهم واذا ادرك الصغير والصغيرة في مدة الاجارة وقبل
 انقضاء المدة فان كانت الاجارة على النفس فليخيار ان شاء ابطال الاجارة وان شاء مضاهوا
 ان كانت على املاك فلا خيار له وفي فوايد صاحب المحيط اذا اجر الاب والجد للقاضي الصغير في عمل
 الاعمال قبل انما يجوز اذ كانت الاجارة باجر للثلث حتى اذا اخذ احد منهم باقل منه لم يجز والصحيح انه يجوز
 الاجارة ولو باقل وذكره شمس الدين في كتاب الكوالة لابن عيمر ولله الصغير وليه ان يعيره له
 قال وتناول بل اذ كان ذلك في تعلم الحرفة بان دفعه الى سنان وليعلم الحرفة ويخدمه سنة اما اذا
 كان بخلاف ذلك لا يجوز كذا في الفصول الهادية وجاز بيع العبيد من يتخذ خيرا لان المعصية
 لا تقوم بعينه بل بعد تغيرها بخلاف بيع السلام من اهل الفتنة كما مر وجاز حمل غير ديني

في الاجارة

باجر خلافا لما لا يجوز اجارة بيت بالامصار وبقرنا لا يتخذ بيت نار للجوق او كنيست او بيعة
 لليهود والنصارى او يباع فيه الخمر وانما قال بقرنا اذ قد نقل عن ابن حبان انه يجوز ما ذكره في الروا
 لكن قالوا مراده سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الزمة واما في سواد بلادنا فاعلم السلام
 فيها ظاهرا فلا يمكنون فيها ايضا وهو الصحيح كذا في الكافي وجاز بيع بناء بيوت مكة بالايجل لانها
 ملك من بنائها لا يرى ان من بنى على الارض الوقف جاز بيعه فهو كذلك واختلاف في بيع ارضها
 يجوز ما يوسم وهو واحد في الروايتين عن ابن حبان وجاز بيع العبد حرة ارض عن الاباق
 والتمرد بخلاف الفلاني جعل الفل في عنق العبد في خانة العبد سادة الظلمة وفي القنية لا بال
 بوضع الرابية يعني الفل في عنق العبد في زمانا ليلية الاباق خصوصا في الهند وجاز
 قبول هدية تاجر او اجابة دعوة واستعارة دابة فالقياس ان لا يجوز الكفر لانه يتبرع العبد
 ليس من اهل كونه جوار في الشئ البليغ فهو مستحسانا لانه لا يجذب اذمنة كالضيافة ليجتمع اليه المجاهرون
 ويحبب قلوب العاملين فكان من ضرورات التجارة ومن ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته وكسره
 كسوة ثوبا واهداؤه النعدين لا تنافي الضرورة وكسره استخدام الخصى لان فيه تحريض الناس على الضم
 ولانه لا يبرى عن مخالطة النساء وكسره اقراض يقال درامم لياخذ منه ماشاء لانه قرض جبر نفعا وهو
 منتهى عنه وينبغي ان يستودعه درامم ياخذ منه جزء فجزء فانه ليس بقرض حتى لو ملك لاشيئا على اخذ
 وكسره الذهب بالشرط والتمرد وكسره لوقوله عليه السلام كل عبيد ادم حرام الا ثلاثة ملاعقة الرجل
 اهل وتاديب لفرسه ومناضلة لقوسه واباح الشافعي الشرط في الاقرار ولا اخلاص كحفظ النواحيات
 لان فيه تشجيع الخاطو والحج عليه ما روينا ولا باس بالمسابقة في الرمي والفرس والابل ان شرط المالك
 من جانب واحد بان يقول احدهما صاحبه ان مسبقني فلنك كذا وان مسبقني فلا شئ في لقوله عم لا يبيع
 الا في خفي يجر او نفل اي رمي او حاقق في فرس وحرم له شرط من الجانبين بان يقول ان سبق
 فرسك اعطيتك كذا وان سبق فرسي فاعطيتك كذا اذا دخلت الثانية بينهما وقال لا ثالث ان سبقنا
 فالمالان لك وان سبقناك فلما شئ لنا عليك لكن ايها سبق اخذ المال المشروط وكذا المتفق عليه اذا

ولا بأس ببيع بيت مكة بالايجل لانها ملك من بنائها لا يرى ان من بنى على الارض الوقف جاز بيعه فهو كذلك واختلاف في بيع ارضها
 يجوز ما يوسم وهو واحد في الروايتين عن ابن حبان وجاز بيع العبد حرة ارض عن الاباق
 والتمرد بخلاف الفلاني جعل الفل في عنق العبد في خانة العبد سادة الظلمة وفي القنية لا بال
 بوضع الرابية يعني الفل في عنق العبد في زمانا ليلية الاباق خصوصا في الهند وجاز
 قبول هدية تاجر او اجابة دعوة واستعارة دابة فالقياس ان لا يجوز الكفر لانه يتبرع العبد
 ليس من اهل كونه جوار في الشئ البليغ فهو مستحسانا لانه لا يجذب اذمنة كالضيافة ليجتمع اليه المجاهرون
 ويحبب قلوب العاملين فكان من ضرورات التجارة ومن ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته وكسره
 كسوة ثوبا واهداؤه النعدين لا تنافي الضرورة وكسره استخدام الخصى لان فيه تحريض الناس على الضم
 ولانه لا يبرى عن مخالطة النساء وكسره اقراض يقال درامم لياخذ منه ماشاء لانه قرض جبر نفعا وهو
 منتهى عنه وينبغي ان يستودعه درامم ياخذ منه جزء فجزء فانه ليس بقرض حتى لو ملك لاشيئا على اخذ
 وكسره الذهب بالشرط والتمرد وكسره لوقوله عليه السلام كل عبيد ادم حرام الا ثلاثة ملاعقة الرجل
 اهل وتاديب لفرسه ومناضلة لقوسه واباح الشافعي الشرط في الاقرار ولا اخلاص كحفظ النواحيات
 لان فيه تشجيع الخاطو والحج عليه ما روينا ولا باس بالمسابقة في الرمي والفرس والابل ان شرط المالك
 من جانب واحد بان يقول احدهما صاحبه ان مسبقني فلنك كذا وان مسبقني فلا شئ في لقوله عم لا يبيع
 الا في خفي يجر او نفل اي رمي او حاقق في فرس وحرم له شرط من الجانبين بان يقول ان سبق
 فرسك اعطيتك كذا وان سبق فرسي فاعطيتك كذا اذا دخلت الثانية بينهما وقال لا ثالث ان سبقنا
 فالمالان لك وان سبقناك فلما شئ لنا عليك لكن ايها سبق اخذ المال المشروط وكذا المتفق عليه اذا

الاغنياء
 التلخيص

شرط واحد من الذي هو الصواب وان شرطه كل واحد منهما على صاحبه لم يخرج كما في الآية
 وكمره قوله دعائهم ان اسئلكم بعد العز من عزكم تروى بصارتين الاولى من العقود
 الثانية من القعود ولا شك في كراهية الثانية لاختلاف معناها على الله وكذا الاولى لا يأتونهم
 تعلق عزهم بالعرش والعرش حادث وما تعلق بهذا الوجه يكون حادثا ضرورة وعز الله
 قديم لا يتغير عنه ازل ولا ابد او قال ابو سلاباس به وبه اخذ الفقيه ابو الليث لما روى انه عليه السلام
 كان من دعائهم ان اسئلكم بعد العز من عزكم ومنتهى الرحمة من كفا بك وجوك
 الاعلى وكلما تاملت في فعل السر في جوار جعل العز تحفة للعرش لان العرش موصوف في
 القرآن بالمجد والكرم فكذلك بالعرز ولا يخفى على احد انه موضع الريبة واظهار كمال القدرة وان كان الله
 مستغنيا عنه وكمره قوله دعائهم كونه فلان وكذا الحق انبياك واولياك وسوكتك وكفى البيت
 او المشهور ان لا حق للخلق على الله تعالى وانما يخص رحمة من يشاء بلا وجوب عليه ولو قال رجل
 لغيره كفى الله او بالله ان يفعل كذا لا يجب عليه ان ياتي به شرعا وان كان الاولان ياتي به وكمره
 احتكار قوت البشر والبرهان في بلديهم بانهما لقولهم الجالب من ذوق والمحتكر ملعون لانه تعلق
 به حق العامة وفي الامتناع عن البيع ابطال حقوقه ويجب ان يامر القاضى ببيع ما فضل عن قوته
 وقوت اهله فان لم يبيع عززه والصحيح ان القاضى يبيع اشتهاع اتفاقا ومدة الجبل قبل اربعين
 وقيل شره وهذا في حق المعاقبة في الدنيا لكن ياتى وان قلت المنة لا تعدل ارضه ومجملوه من بلده اخر لانه
 خالص حقه ولم يتعلق به حقا ولا يسمع حكم الا اذا تعدى الارباب من الغيبة تعديا فاحشا فيسفر مشرقة
 اهل الرأي كبره امسك لما ان كان يغير بان سكره قاض خان وفي الغيبة لم يمتا مملوكه بطرنا
 فوق السطح مطلقا على عدو المسلمين ويكره جاجا الناس برية تلك لما يعجز ويمنع اشتد
 كان يمتنع في محرم الحجة ويحجب قلم الظاهرة يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة
 واخره الى يومها ما خير افانها كان مكره حاله من كان ظفرا طويلا يكون رزق ضيقا فان
 لم يجاوز لحد اخره تبركا بالاجابة فهو مستحب لما روت عابثة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله

عليه

عليه وسلم انه قال من قلم الظاهرة يوم الجمعة اغاذه الله من البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلث
 ايام ويستحب حلق عاتقه وتنظيف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة في الغيبة الا فضل ان يغسل
 الظاهرة ونقص بشاربه ويحلق عاتقه وتنظف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة فان
 لم يفعل في كل خمسة عشر يوما ولا غزيرة تركه وراه الاربعين في كل اسبوع هو الافضل والثلث عشرة
 هو الاوسط والاربعون الا بعد ولا غزيرة وراه الاربعين ويستحب الوعيد وفي الحيطان تمرين
 الحائط كتبتك وقمرا الاظافر في ارض الصدوف ثلثها سلق وهذا مندوب اليه للمجيء منه دار
 الحرب وان كان قفص الاظافر من الفضة لانه اذا سقط السلك من يده وقرب الصدوف منه ربما
 يتمكن من دفعه باظافره وهو من نظير قفص الشاة فانه مستد وفي حق الغازي في دار الحرب ان تو
 فيرشابه مندوب اليه ليكون اصيل في اعين العدو ورجل تعلم علم الصلوة او نحوها ليعلم الناس
 وانه يعلم الا في الاصل لان منفعة تعليم اللغة اكثر جاز في الاثر ان ذكره العلم ساعة خير من
 احيا ليله كذا في فناء قاض خان وفيه رجل خرج في طلب العلم بغير اذن والديه فلما باس به ولم
 يكن معقولا قيل هذا اذا كان ملجئا واذا كان امره فلا بد ان يمنع من الخروج مراده بالعلم
 الشرعي وما ينتفع به دون علم الكلام وامثال ما روى عن الشافعي انه قال لان يلقى الله سبحانه
 باكثر الكبار خير من ان يلقاه بعلم الكلام فاذا كان حال علم الكلام المتداول في زمانهم هكذا فانك
 بالكلام المخلوط بهت ياتى الفلاسفة المغمورين اباطيلهم المزخرفة وفيها ايضا رجل عالم ان قدانا
 يتعاطى من المنكر هل ان يكتب اليه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب اليه يمتنع الاب من
 ذلك ويقد عليه يحل عليه ان يكتب اليه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب اليه يمتنع الاب من
 السلطان والرهبة والشم انما يجب الامر بالمعروف واذا علم انهم يسمعون الرجاء اذا كان بصوم وجعل
 ويقر باناس باليد واللسان فذكره بما فيه لا يكون غيبة وان اخبر السلطان بذلك لم يجره فلما
 انتم عليه رجل يذكركم مساوي اخيه المسلم على وجه الاحتمام لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة ان
 يذكركم على وجه الغضب بريد السبب حكى عن ان الليث لما فظ كفت افعى بشلالة انشياء

ويحجب بالجملة المصلحة

ورجعت كنت ان لا جعل للمعجم اخذ الاجرة على تعليم القرآن وكنت اتي ان لا ينبغي للعالم ان يدخل على
وكنت اتي ان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم ليجمعوا له شيئا فخرجت عن ذلك كما صلت
الرحم واجبه ولو بسلام وتحيية ومهادنة ومن معاونة الاقارب والاحسان اليهم والتخلف بهم والمجالسة
اليهم والكتابة معهم ونيزور ذوى الارحام غنيا فان ذلك يزيل البغضاء وحبنا بغيره وراقبنا به كل جمعة او شهر
ويكون كل قبيلة وعشيرة يدأ واحدة في التناحر والتظاهر على من يسواهم في اظهار الحق ولا يبرء بعضهم
حاجة بعض لان من القطيعة في الحديث صلوا الرحم تزيده العرو في حديث اخر لا ينزل المداكية على قوم
قاطع الرحم وفي بعض الاحاديث ان الله يصل من وصل رحمه ويقطع من قطعهما **فصل في الخبر**
ان يعلم صفة الايمان للناس وبيان خصائص اهل السنة والجماعة من اتم الامور والسلف في ذلك نصيب
والخبر ان يقول ما امرني الله به وما نهى عن ان يثبت عنه فاذا اعتقد ذلك بقلبه واقرب بلسانه كان
ايمانه صحيحا وكان مؤمنا بالكفر وفيه اذا قال الرجل لا ادري اصبحت ايماني ام لا فهذا خطأ والا اذا ادنى
الشك في قول النبي نفي لا ادري اخرج من الدنيا مؤمنا في لا يكون كفرا وفي المحيط من ان يلفظ الكفر
مع علمها ان الكفر ان كان عن اعتقاد لا شك في كفره وان لم يقتضه او لم يعلم انها لفظ الكفر ولكن ان بها عن
اختيار فقد كفر عند عامة العلماء ولا يعذر بل يجهل وان لم يكن قاصدا في ذلك بان اراد ان يلفظ آخر في
على لسانه لفظ الكفر نحو ان اراد ان يقول محي انك توفدي وما تبذ كان توفدي على سبيلك فلا
يكفر وفي الاجناس عن محمد بن الحسن ان يقول كبرت انه لا يكفر قالوا هذا محمول على ما بينه
وبين الله تعالى واما انه يصدقه ومن اخر الكفر او يتم به فهو كافر ومن كفر بلسانه طائعا وقلبه
مطمئنا بالايمان فهو كافر ولا ينفقه ما في قلبه لان الكافر يعرف بما ينطق فاذا نطق بالكفر كان قرا عندنا
وعند الله تعالى كذا في المحيط وفي سيرة الاجناس من عزيم على ان يا عتبة بالكفر كان يعزمه كافرا ومن
تكلم بكلمة الكفر ونطق بكفر الفضا حلا ان يكون الصحيح ضروريا بان يكون الكلام متصفا بالوكل
بها ككبر وفيه اعظم ذلك من فقد كفر والرضا بالكفر كفا بالانفاق والامانة بغيره واما ان
بكفر غيره فقد اختلف فيه وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في شرحه ان الرضا بكفر الغير انما يكون كفرا

ايرغب فيه احرام لا ومن شكك
في ايمانه او قال انا مؤمن
الله تعالى فهو كافر الا ان يشوبها
فقال لا بد من ذلك
واما حال حكمه فله
ان يكون كافرا او يجهل
بما بينه وبين الله تعالى
بما بينه وبين الله تعالى

اذا كان يستجرك الكفر ويحسد ايمانه اذ لم يكن كذلك ولكن اجبت الموت او القتل على الكفر ان كان يشترط الموت
حتى ينتم اليه من هذا لا يكون كفرا او من تأمل قوله ربنا اطع على الموالاة واشدد على قلوبهم فلا يثبتون
بظهره صحة ما ادعينا وعلى هذا اذا دعا على ظالم وقال ما تكلمت على الكفر او قال تسببت لك في
الايمان ونحوه فلا يبرء ان كان مراده ان ينتم الله تعالى على ظلمه وايضا في الخطي قال صاحب الزيفرة
وقد نشرنا على الرواية عن ابي حنيفة ان الرضا بكفر الغير كفر من غير تفصيل ومن خطبنا الاشياء وهو
توجب الكفر ان تكلم بها وهو كارة لذلك لا يبرء وهو محض الايمان ومن اعتقد الحلال حراما او بالعكس
يكفر اذا كان حراما لعينه واما اذا كان حراما لغيره لا يكفر وان اعتقد وانا يكفر اذا حرمة ثابتة بديل
واما لو كان باخبار الاحاد فلا وقد استوفى الكلام في هذا الباب في الفتاوى فعلى الطالب ان يرجع
وينبغي المسلم ان يتقو هذا الدعاء صباحا ومساء فاربب العزة على الكفر يدع عاصية البشر عليه
والسلام اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وان اعلم واستغفر كما لا اعلم انك انت علام الغيوب
ثم اذا كان في المسئلة وجوه توجب الكفر ووجه واحد منه ميل العالم الى ما ييلق ولا يخرج الوجه
على الواحد لان الترجيح لا يقع بكثرة الادلة والاحتمال انه اراد الوجه الذي لا يوجب الكفر ثم المسطر
في الفتاوى ان توبة الياس مقبولة دون ايمان الياس لان الكافر اجنبي غير عارف بالبدء والابتداء
وعرفا والفاسق عارف وحاله حال البقاء والبقاء اسهل من الابتداء والدليل على قبولها مطلقا
اطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده **فصل** وفي الفتاوى من يقر بالتوحيد ويحده
بالرسالة اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما واذا قال محمد رسول الله يصير مسلما كذا لو قال ابتداء
محمد رسول الله او قال دخلت في دين الاسلام واما اليهودي والنصراني اذا قالما اليوم لا اله الا الله
لانهم يقولون ذلك فاذا استغفرت يقول محمد رسول الله اليكم فلا يدل هذا على ايمانه ما لم ينضم اليه
النبي مما هو عليه واذا قال النصراني اني اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا من المرسلين لا يكتم باسلامه
لجواز دخوله في اليهودية او اليهودية يقول ذلك ايضا وان زاد وقال دخل في دين الاسلام زال الاحتمال
وكذا اذا قال انا مسلم لم يكن مسلما لان معناه المستسلم للحق وكل ذي دين يبرئ من ان يكون من الامم

اذا قال نصراني او يهودي انا مسلم او لمسلم قيل اني شريدي ان قال اردت بغيرك من النصارى او اليهودية او الفحول
 في دين الاسلام صوابا وان قال انا مسلم في دين الحق لم يكن مسلما وان لم يسأل حتى يصلي فليكن مسلما وان
 مسلما وان مات قبل ان يسأل او يصلي لم يكن مسلما وان قال الوثني اشهد ان لا اله الا الله او
 قال اشهد ان محمدا رسول الله صوابا لان منكم الاميرين جميعا في دينهم شهدوا دخل في دين الاسلام مسلم و
 نصراني شاذ في شراعيه فيقبل ان يبيع من المسلم الامن النصارى فقال النصراني انا مسلم لا يعير مسلما
 الا اذا قال انا مسلم منك قالوا ينبغي ان يصير مسلما لانه اخرج الكلام جوابا لكلام غيره وعن الامام انه يهين
 باننا مسلم شهد نصرانيا على نصراني انه مسلم وهو يكره ان يقبل شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان من
 المسلمين ويترك على دينه وجميع اهل الكفر في سواه ولو شهد نصرانيان على نصرانية بانها مسلمت جازت
 واجبرت على الاسلام وهذا كله قول الامام في النواذر تقبل شهادته رجل وامرأتين على الاسلام
 نصرانيين على نصراني بانه مسلم **كتاب النكاح** لما فرغ من الكراهية والاحتسان شرعي في النكاح
 لانه تارة يستحسن واخرى يكره واختلف في معناه فلهذا اختار صاحب المحیط ونبه صاحب الكافي
 وسائر المحققين انه القم والجمع قال الشافعي في العيون في النكاح الايام في النسوة الارامل واليتامى الى
 تضم وتجمع الى نفسها سمي النكاح نكاحا لما فيه من ضم احد الزوجين الى الآخر شرعا اما وطأ او عقد
 صارا فيه كقصر في باب وزوجي خفي ومعناه شرعا عقد موضوع ملك المتعة الى رجل استمتع
 الرجل من المرأة وهو احراز عن البيع فانه عقد موضوع ملك البين وان تبعه في بعض الصور ملك المتعة
 فلما حجة الى زينة قولنا في حكايا كازيرة النهاية احراز عن بيع العلمان واليهام فان تملكها
 ليس بملك المتعة التي هي الوطى المراد بالعقد الحاصل بالمصدر وهو ارتباط اجزاء التعريف الشرعي
 بل الاجزاء المترتبة كزوجت وتزوجت وكذا بيعت وكنت بيت فان الشارع قد جعل بعض الكبريات
 الاخبارية ان شاء بحيث اذا وجد وجهه من شرعي يترتب عليه حكم شرعي مثلا اذا قيل زوجت و
 وتزوجت وجد من شرعي هو النكاح ويترتب عليه حكم شرعي وهو ملك المتعة وكذا اذا قيل بيعت و
 اشتريت وجد من شرعي هو البيع يترتب عليه حكم شرعي وهو ملك البين وانما كان بين اللفظ والاشارة

اشياء

ومعناه من العلاقة القوية حيث لا يتخلف عنه المعنى لانه الاشياء ايجاد مع بلفظ يقارنه في الوجود
 سميت الالفاظ الاشائية باسماي معانيها حيث ذكر البيع والنكاح واريدهما الايجاب والقبول
 لانه اطلاق النكاح هنا على العقد مع ان العقد موضوع للنكاح شرعا كما عرفت فلهذا لا يام في ملك
 المتعة البتة للوضع بل للغاية فمكانه قبل عقد موضوع لمعنى ليرتبط بملك المتعة وان مهننا جملنا اربعا
 الغاوية المتعاقدان والمادية الايجاب والقبول والصوره الارتباط والغاية الامتناع هذا التحقيق
 ما ذكره حيدر الشريعة وان كان عبارة قاصرة عن افادته ويندفع به ما يرد عليه من انه فسرنا
 النكاح بعقد موضوع لملك المتعة وصح بان النكاح هو الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط فلهذا
 ان يكون الايجاب والقبول مع الارتباط معنى النكاح ثم فهم من قوله فان الشرع يحكم بان الايجاب
 والقبول الموجودين حستان يرتبطان ارتباطا حكما فيحصل معنى شرعي يكون ملكا لشيء اخر
 فذلك المعنى هو البيع ان يكون النكاح معنى الايجاب والقبول مع الهية وبينهما في ثم المفهوم من قوله
 فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع للركبتين الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط الشرعي ان
 متحدين لان يكون احدهما معنى للآخر وهو منافي للتناقضين ووجه الاندفاع ظاهر بما قد تاملنا حل
 سن النكاح حال الاعتدال الى اعتدال المزايا بين الشوق القوي الى الجاه وبين الغيرة وعنه ويجب
 الاتقان وهو الشوق القوي ويكره خوف الجور الى عدم رعاية حقوق الزوجية وينتفع النكاح الى
 يحصل ويتحقق بايجاب وقبول الباء للملكية كما في نيت البيت بالجر والمدرك للاستحسان كما في كتب بالقلم
 لانه بناء على كون الايجاب والقبول اجزاء مادية والمراد بالايجاب ما تقدم من كلام العاقدين يسمى به لانه
 موجب وجود العقد اذا اتصل بالقبول او ثبت للآخر خيرا والقبول وضعفا في اصل اللفظ الذي لا يخفى
 عما حدث في الزمان الماضي وانما اشتراط ذلك لان البيع انشاء وتعريف شرعي والنكاح كذلك التعريف شرعي
 لا يعرف الا بالشرع والشرع قد استعمل اللفظ الموضوع للاخبار عن الماضي لغته في الانشاء البديل على التحقيق
 والشبوت فيكون على قضاء الحاجة فقيده اشارة الى انه لا ينفق بالكتابة في الحاضر فانه لو كتب على شئ
 لاحقة زوجتي فكتب المرأة على ذلك غيب زوجته فمضى منك لا ينفق النكاح كذا في مواج الدراية

التفسير والتفريع

كزوجه اي نفس من صدر من المرأة او بنتي او نحوها ان صدر من الرجل وتزوجت في عقد ايضا وصفا الى
لفظين وضع احدهما الى المضي والآخر للاستقبال يعني الامر متوضوحي للاستقبال كزوجه اي وتزوجت وانما
عطف قولها وصفا على الاجاب والقبول اشارة الى ان ما وضع للاستقبال ليس من الاجاب والقبول
فان صاحب الهداية قال النكاح يقع بالاجاب والقبول بلفظين يعتبر بهما عن الماضي ثم قال وينعقد بلفظين
يعتبر بهما عن الماضي وبالأخر للمستقبل واعاد اللفظ ليعقد بلفظين يتبينها على ان اللفظين اللذين
احدهما ماضي والاخر مستقبل السابجا وقبول بل قوله زوجه في تكويل وقوله زوجت ايجا وقبول حكما
فان الواحد يتولى طرفي النكاح بخلاف البيع كما سيأتي في موهون شاة الله تعالى وما صاحب الوقاية كلفه
كأنهما زجا ان قوله ثانيا وينعقد بلفظين غير محتاج اليه بناء على ما تقدم ان ما وضع الماضي والمستقبل
ايجا وقبول ففقد الاختصاص فقال الاول في عقد بايجا وقبول لفظا ماضي كزوجه وتزوجت او ماضي
ومستقبل كزوجه فقال زوجت وقال النكاح وينعقد بايجا وقبول وصفا للماضي او احدهما وقال شارح
الزبلي ان ينعقد النكاح بالاجاب والقبول وصفا للمضي او وضع احدهما للماضي والاخر للمستقبل
ما وضع للمستقبل من الاجاب والقبول وهو مخالف للكتب العجيب ان الزبلي قال بعد ذلك وهذا المعنى
موجود ايضا فيما اذا كان احدهما ماضيا والاخر مستقبلا مثل ان يجوز زوجه فيقول زوجه فيقول ان قوله
زوجه في تكويل وانما به وقوله زوجت امتثال للمادة فيعقد به النكاح فان المضي جعل زوجه في شرط العقد
وبوافق الشارع ثم جعل تكويل وانما به واجبة في ذلك ان صاحب الهداية بعد ما تبين على هذه المروية
كيف لم يثبت لها هؤلاء الا فاضل للملك لم يثبتهم الصدوق واليه المرجع والمآب ويجوز ان يراد بالاستقبال
ما يتنازل المضي لما قبل من عراج الدراية عن الشيخ حميد الدين انه قال نظير الانعقاد بالماضي والمستقبل
ان يقول الرجل ان امرؤك من قول زوجت نفس متكلمة النكاح وان لم يتكلم معناه قال في الفتاوى
رجل تزوج امرأة بالعربية او باللفظ لا يعرف معناه لم تزوجت نفسها به ان علما ان هذا اللفظ ينعقد
يكون نكاحا عند الكل وان لم يتكلم معناه فان لم يتكلم باللفظ ينعقد به النكاح فلهذا جازة مسائل
الطلاق والعنق والتبدير واقع فيكم ذكره في سنن الاصل واذا عرف الجواب في الطلاق والعنق

في النكاح
بلفظين
احدهما ماضي
والآخر مستقبل
فان النكاح
ينعقد بهما
عن الماضي
وبالأخر
للمستقبل

والتبدير ينبغي ان يكون النكاح كذلك لان العلم بالمضمون للفظ انما يعتبر لاجل العقد فلا يشترط فيما يتولى فيه
اليد والسر بل بخلاف البيع وكيفية وينعقد ايضا بقول جاد او بغيره كزوجه بل ما يم بعد ادبي و بغيره
يعني اذا قيل للمرأة خويشتن بزن فلان واذي فقالا في ثم قيل للرجل بغيره في فقال بغيره بل ما يم
ينصح النكاح ببيان العرف به وفي المفترقات الاحتمال ان يقول باليم وعن نجم الدين النسفي انه كان يقول ينبغي
ان يقول الخاطب خويشتن بزن واذي ويقول المرأة خويشتن بزن واذم لان في انعقاد النكاح بدون
ذكر بزن اختلاف المشايخ فلا بد من ذكره ليكون المسئلة متفق عليها كذا في ذخيرة كسب وشرا لى اذا قل
للبيع فزوجه فقال فزوجه ثم قيل للثبتي ضربتي فقال خويشتن بزن بغيره واذي لم يقول افر وضم وخرينم لما ذكرنا
لا ينعقد بقوله ما عند الشهود ما زنت وشويعم وكذا لو قال لامرأة هذه امراتي وقالت المرأة هذا زوجي من الشهود
لا يكون نكاحا قال الامام قاض خان ينبغي ان يكون الجواز على التفصيل ان اقر بعقد ماض وكم يكن بينهما
عقد لا يكون نكاحا وان اقرت المرأة انه زوجها وافر الرجل بها امراته يكون نكاحا ويتضمن اقرارها
بذلك ان شاء النكاح بغير ما تجل في ما اذا اقر بعقد لم يكن فانه كذب محض ولا ينعقد ايضا بالتعاطي
وهو ان لا يذكر العاقدان شيئا من الاجاب والقبول بلفظين بل تراخيا على قدر من المهر وينعقد الزوج او
وكيل وناخذه المرأة او وكيلها وتسلم المرأة نفسها وانما لم ينعقد به مباينة في صيانة الابيض عن التمسك
واحدة لما شازها وينعقد به البيع اذ ليس فيه هذا المعنى ولو قال بعضهم ينعقد به في الخيل النفس
وانما يصح بلفظ النكاح والتزويج وما وضع لتكليف العين كبدت وتلكيك وصدق وبيع وشراء فلا يصح
بلفظ الاجارة والاعارة لانها وصفا لتكليف المنفعة في الحال فلا يصح بلفظ الوصية لانها وصفت لتكليف
العين بعد الموت وفي كتابه البيان هذا اذا قيدت الوصية بما بعد الموت او اطلقت واما قبل الموت اذا
قال لو صحت بائتي فلانة كل الآن بخبر من الشهود وقال الرجل قبلت يكون نكاحا وفي النكاح خاتمة
ان كل لفظ مضموع لتكليف العين ينعقد به النكاح ان ذكر المهر والا فبالبينة وشروط سماع كل من العاقدين
لفظ الآخر اذ لو لاها لم تحقق الرضا من الطرفين فلا ينعقد النكاح وقد عرفت انه لا ينعقد بالكتابة
في الحاضرة فلا بد من سماع العبارة وبشرط ايضا حضور طرفين او حرمين مكلفين سماعين معا

في النكاح

بعد الصحيح
منه
دون المني

قولهما وقيل الشطر حضور الشاهدين لاسماعهما والصحيح هو الاول فلا ينعقد بحضور الاخيرين وهنئذ لا ينعقد
كلامهما وينعقد بحضور السكاري اذا فهموا وان لم يتكلموا بعد الصحو وان سمع احدا من هذين فاعيد
على الآخر فسمعه دون الآخر لم ينعقد الا في رواية عن ابن سنان استحسانا اذا اتخذ المجلس ولو كان احدهما
اصم فاعاد عليه صاحبه حتى يسمع ولو سمع احدهما كلام الزوج والآخر كلام المرأة ثم اعيد وانعكس السماع
لم يحجز عند العامة واجاز ابو سنان ان اتخذ المجلس فقل قولهما الى قول العاقدين اولى من قول الوقاية
لفظ الزوجين فانه لا يتناول قول الكيليين مطلقا الى سواء كان شهادتهما للكنح مسلم او كافر ومسلمين
مسلمة اذا لا شهادة للكنح على المسلم ولو كانا فاسقين او محدودين في قدره او عيبين او ابني الزوجين
او ابني احدهما لان كلا منهما اصل الولايه فيكون اهل الشهادة ثم لا ينافي ثمة الاداء فلا يباين
بشوازيها وان لم يثبت النكاح بهما اي ابني الزوجين او ابني احدهما ان ادعى القرابة لان الشهادة للقرابة لا يجوز بخلاف
الشهادة عليه فاذا انكح بحضور ابني الزوج فان ادعى لم تقبل شهادته ابنيه له وان ادعت تقبل شهادتهما
وان انكح عند ابني الزوجية فان ادعت لا تقبل شهادتهما لهما وان ادعى تقبل كما صح نكاح مسلمة
عند ذميين وان لم يثبت ان اكثر اذ لا تقبل شهادتهما الكفار على المسلم وان ادعى المسلم تقبل له امر الابل
شخصا اخر ان يزوج حفلة فانه لا ينعقد عند رجل وامرأتين ان حفرة الابل مع النكاح والا فلا فان الابل اذا حضر اشتمل
سبارة الوكيل اليه مضارعا قد احكاما والوكيل مع الرجل والمرأتين شاهدين كاب زوج بالهنة عند رجل
حفرت مع النكاح والا فلا فصار بالبالة كانه عاقرة والابل وذلك الرجل شاهدان حرم على الرجل
نزوح اصله وان سلت وفرعه وان سلت وابنته وان سلت وابنتها وان سلت وابنته
وخالته باي جهة كانت وامامنا العم والعمة والخال والخاله في مال لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ومن
غير مذكورة للحرمان وبنت زوجة ابني وطئت وام زوجة وان لم يوطئ الاثم ما تقران وطئ الامهات
يحرم البنت والنكاح البنت تحرم الامهات وزوج اصله وان علا وفرعه وان سفلوا وكل ضاعا الى حرم
نزوح كل ما ذكر من الاصل والفرع وغيرهما من جهة الرضا والرضا والرضا والرضا والرضا والرضا
مثلا يشتمل البنت الرضا عليه للاخت النسبية والبنت النسبية للاخت الرضا عليه والبنت الرضا عليه

لا

لاخت الرضا عليه وحرم ايضا تزوج اصل من زنته وان سلت واصل مسومة بشهوة ومساومة
الا كبره والمنظور بشهوة الفرجه الداخل وكذا كان نظره من زجاج او ماء حتى الى المرأة فيه الى الماء
وحرم ايضا تزوج فرجه من اذ باله نائيت حرمه المصاهرة عندنا خلافا للثاني لا الى الا حرم
نزوح اصل المنظور الفرجه الداخل من مزارت او ماء بالانعكاس يعني اذا نظر الى فرجه الداخل من زجاج او
ماء فيه حرم له مني واما اذا نظر الى امرأة او ماء فزنى فرجه الداخل بالانعكاس لا حرم كذا في فتاوى قاضي
خان والخصامة قبل ام امرأته حرم امرأته ما لم يظهر عدم الشهوة وفي المسكن اذا امتسك لم امرأته لا
حرم ما لم يعلم الشهوة لان تقبيل النساء غالبا يكون عن شهوة والمصاهرة بمنزلة التقبيل كذا في
فتاوى قاضي خان وما دون تسع سنين ليست بمشترط فان بنت تسع سنين قد يكون مشترطه وقولا
يكون فانه يختلف بعظم البنت وصغرها واما قبل بلوغها تسع سنين فلا يكون مشترطه وبه يفتي كذا
اي كما حرم تزوج اصل من زنته ونحوها كذا حرم الجمع نكاحا وعدة اي في النكاح والعدة ولو كانت
العدة من طلاق باين وفي خلاف الثاني والجمع وطنا بلكي يبين قوله بين امرأتين متعلق بالجمع بينهما
فرضت ذكر لم تحل له الاخرى يعني يحرم ان يجمع بين نائتين المرأتين في النكاح بان ينزوجهما احدهما في عدة
الاخرى سواء كانت العدة من باين او رجعي وان بطائنها مملوكتين لان الجمع بينهما يفضي قطعية الرجم
او المعاداة معناه بين الفرأثير فجاز الجمع بين امرأة وبنت زوجها الذي كان لهما من قبل اولا
قربة بينهما ولا رضاع فان بنت الزوج لو فرضت ذكر كان ابن الزوج وهو حرام واما المرأة
الاخرى لو فرضت ذكر فلا تحرم عليه تلك المرأة فان تزوج اخت امه وطئها مع النكاح لصدوره عن
اهله مضافا الى محله كمن لا يطاق واحدة من المنكوبة والموطوءة حتى يحرم احدهما عليه لانه لو وطئ
المنكوبة صار جامع بينهما وطئا حقيقا ولو جامع المنكوبة صار جامع بينهما وطئا حكما لان
المنكوبة موطوءة حكما واذا حرم المنكوبة على نفسه سبب من الهباء كالبيع والتهزيج والرهبة مع التسليم
والاعتناق والكتبة حل وطئ المنكوبة واذا اطلق المنكوبة حل وطئ المنكوبة وبطلت المنكوبة ان
لم يكن وطئ المنكوبة لعدم الجمع وطئا لا حقيقة ولا حكما وان تزوجهما اي الاختين بعقدتين فبطلت لانه

قولهما وقيل الشطر حضور الشاهدين لاسماعهما والصحيح هو الاول فلا ينعقد بحضور الاخيرين وهنئذ لا ينعقد
كلامهما وينعقد بحضور السكاري اذا فهموا وان لم يتكلموا بعد الصحو وان سمع احدا من هذين فاعيد
على الآخر فسمعه دون الآخر لم ينعقد الا في رواية عن ابن سنان استحسانا اذا اتخذ المجلس ولو كان احدهما
اصم فاعاد عليه صاحبه حتى يسمع ولو سمع احدهما كلام الزوج والآخر كلام المرأة ثم اعيد وانعكس السماع
لم يحجز عند العامة واجاز ابو سنان ان اتخذ المجلس فقل قولهما الى قول العاقدين اولى من قول الوقاية
لفظ الزوجين فانه لا يتناول قول الكيليين مطلقا الى سواء كان شهادتهما للكنح مسلم او كافر ومسلمين
مسلمة اذا لا شهادة للكنح على المسلم ولو كانا فاسقين او محدودين في قدره او عيبين او ابني الزوجين
او ابني احدهما لان كلا منهما اصل الولايه فيكون اهل الشهادة ثم لا ينافي ثمة الاداء فلا يباين
بشوازيها وان لم يثبت النكاح بهما اي ابني الزوجين او ابني احدهما ان ادعى القرابة لان الشهادة للقرابة لا يجوز بخلاف
الشهادة عليه فاذا انكح بحضور ابني الزوج فان ادعى لم تقبل شهادته ابنيه له وان ادعت تقبل شهادتهما
وان انكح عند ابني الزوجية فان ادعت لا تقبل شهادتهما لهما وان ادعى تقبل كما صح نكاح مسلمة
عند ذميين وان لم يثبت ان اكثر اذ لا تقبل شهادتهما الكفار على المسلم وان ادعى المسلم تقبل له امر الابل
شخصا اخر ان يزوج حفلة فانه لا ينعقد عند رجل وامرأتين ان حفرة الابل مع النكاح والا فلا فان الابل اذا حضر اشتمل
سبارة الوكيل اليه مضارعا قد احكاما والوكيل مع الرجل والمرأتين شاهدين كاب زوج بالهنة عند رجل
حفرت مع النكاح والا فلا فصار بالبالة كانه عاقرة والابل وذلك الرجل شاهدان حرم على الرجل
نزوح اصله وان سلت وفرعه وان سلت وابنته وان سلت وابنتها وان سلت وابنته
وخالته باي جهة كانت وامامنا العم والعمة والخال والخاله في مال لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ومن
غير مذكورة للحرمان وبنت زوجة ابني وطئت وام زوجة وان لم يوطئ الاثم ما تقران وطئ الامهات
يحرم البنت والنكاح البنت تحرم الامهات وزوج اصله وان علا وفرعه وان سفلوا وكل ضاعا الى حرم
نزوح كل ما ذكر من الاصل والفرع وغيرهما من جهة الرضا والرضا والرضا والرضا والرضا والرضا
مثلا يشتمل البنت الرضا عليه للاخت النسبية والبنت النسبية للاخت الرضا عليه والبنت الرضا عليه

ثم تحل الاخرى

لو تزوجها بعقد واحد كان النكاح باطلا لا يبين الاختين فلا يستحقان شيئا من المهر ولو كان الأول قديرا
لأنه لو سلم ذلك بطلت الثانية ففرق بينه وبينهما لأن نكاح احدهما باطل يبين ولا وجه للتعيين
لعدم الاولوية والترتيب بل اخرج باطلا ولا الى التقييد بل بالعدم الفريدة لا يمكن الاستماع
بواحدة منهما ولو لم يضر عليها وعليه بالزمام النفقة والكسوة من غير قضاء حاجته ومهره المرافة
كالمعلقة ومن التي لها زوج وقد اعرض عنها ولا يجوز التحري في الفروج فتعين التعريف فان طلبت
المهر وقالت لا تدري الاولى لا تقضي لها بشئ من المهر لان بطلانها لا يوجب للمهر ما لم يكن
دعوى الاولى او الاصطلاح وصورة ان تقول لا عند القاضي فاعلى المهر وهو لا يبعد فانما يفسط على
اخذ نصف المهر فيقضي القاضي وان ادعته الى الاولى كل منهما بلا بينة فلهما تمام المهرين ان فرق
بعد الدخول لما يستقر بالدخول فلا يسقط منه شئ ونصف هر لو قبل وتساوى مستبهما بالان
النكاح الآخر باطل غير موجب للمهر والنكاح الاول صحيح وقد فارق الاولى قبل الوطى فيجب نصف
المهر ولا يدرى لمن هو فنصف بينهما وان اختلفا الى مستبهما فان علقا الى المستبان بان
ايرهما الغلظة وارتبها الاخرى فكل منهما ربع مهرها المستب والآخرى وان لم يعلم المستبان فنصف
ان فكل منهما نصف قبل التسمين لانه متيقن وان لم يتبين لهما فلهما متعة واحدة بدل نصف
الحكم في سائر المحرم جمعها في النكاح من المحرم صحيح نكاح الكتابية المقرقة بنبي عليه السلام فلا حاجة
الى ذكر الصابية لانها ان كانت كتابية مقرقة بنبي صار ذكرها عيبا والافسيان ذكرها ونكاح
المحرمة لا يجوز ولو كان نكاحا محرما فان الاحرام لا يمنع صحة النكاح ونكاح الامة ولو كانت
كتابية او مع طول الحرة خلافا للشافعي فيها فانه لا يجوز للمسلم ان يتزوج امة كتابية
ويجوز بالمسلم بشرط عدم طول الحرة والمهراد بطول الحرة القدرة على نكاحها بان يكون له
الحرة ونفقته ونكاح الحرة عليها الى الامة لا يمكن لا يجوز نكاح الامة على الحرة ولو كان نكاحا
في عدة الحرة لبقاء اثر النكاح المانع من العقد ونكاح اربع من خمر او امانة فقط للمهر الى
لا يجوز له ان يزوجه الا اربع نفقته فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع والتقييد

لان الحق للمهر

ان يزوجه

على العدد يمنع الزيادة عليه وعند الشافعي لا يزوج الامة واحدة ونصفها للعبد ونكاح جلي من
الزنا له دخولها تحت قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذكركم ولكن لا تنوطوا قبل وضوءها بل لا يسبق ما وراء
ذنه غيره للاحترام الزاني هذا اذا كان النكاح غير الزاني واما اذا كان ذكرا في النكاح صحيح عند الكل
وسحق النفقة عند الكل ويجل له وطئها عند الكل كذا في النهاية ونكاح الموطوءة بمكثت بين
بان وطئها مولاها ويدخل فيه ام الولد ما لم يكن جلي لان فرائضها ضعيف ولها ذينة ولو لم يتزوج
نفقها ويستحب للمولى ان يسهر بها صيانة لملاي اوزنانا صحيح نكاح الموطوءة بزوج حتى لو راي امرأه
تزوج فترت زوجها جاز وان بطلا فاطلاقا محمدا ونكاح المضمونة الى محرمه فانه اذا تزوج امرأتين
لا تحل له نكاح احدهما بان كانت له محرما او ذات زوج او وثنية ويجل له نكاح الاخرى صح من
محل وبطل نكاح الاخرى لان المبطل في احدهما فيقسم عليها بخلاف البيع لان غير المبيع اذا ضم اليه
يكون قبول غير المبيع شرطا لقبول المبيع وهو فاسد والبيع يفسد بالفساد بخلاف النكاح
وما سمي من المهر كله فلها وقال لا يقسم على مهر مثلها في الاصطلاح المضمونة لغيره وما اصابه الاخرى
لا يلزمه لانكاح امة وسيدة الى لا يقع نكاح المولى امة سواء كانت مدبرة او امة او مكاتبه او
مشتركة ولا نكاح عبد سيدة الاجماع على بطلانها ولا نكاح المجوسية والوثنية لانها من المشركات
وقد قال الله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن وصابية عابدة كوكب لاكتب لها اختلاف في تفسير
الصابية فعند ما عبدة الاوثان وانهم يعبدون النجوم وعند ابي حنيفة ليسوا بعبدة الاوثان وانما
يعظمون النجوم كعظيم المسلم الكعبة وان كان كفارة الامامة صحيح بالاجماع لانهم اهل الكتاب فدخل
فيهم ليعلم وان كان كفارة لم يصح بالاجماع لانهم مشركون ولهذا قيدت بهما بما ذكره وكذا لا يجوز وطئ المتكبر
بملك العيين لان النكاح محمول على الوطى او نقول هو في موضع النفي في تناول الوطى ذكره للزينة والاكتمال
خامسة في عدة رابعة للمهر وثلاثة في عدة ثمانية للعبد فان طلق الحرة احدى نساء الاربع طلاقا
باين لم يجز له ان يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها وفي خلاف ذلك فقي وهو نظير نكاح الاخت في عدة
الاخت ولا نكاح جلي يثبت نسب حملها كما ملكت فان النسب يثبت في واحد كما يثبت

في دارنا وهذه العبارة احسن من قولهم كما مل من سبي لان المتبادر منه حصول الجن بعد السبي وهو باطل
 اوضح لا يثبت النسب او حامل من مولانا بان ادعى ان حملها منه او حامل من زوجها مولانا اياه فانه
 ايضا ثابت النسب والافكاح المتعة وهو ان يقول لامرأة اتمتع بك كذا مدة بكذا من المال ولا النكاح
 للموت مثل ان يزوج امرأة بشهادة شاعدين عشرة ايام لم يقل والموت لئلا يفهم منه عطفه على
 المتعة فانه مع عدم معناه مخالف للبداية حيث قال والنكاح الموت به هتت امرأة عليا على الجبل
 انه تزوجها وقضى به ولم يكن يزوجها حل له وطهرها ولا يحكيه في عكس هذا عندنا وهو قول ابو يوسف
 الاول في قوله الآخر وهو قول محمد لا يسه الوطى وهو قول الشافعي لان القاضي اخطأ بالحجة اذا التزم
 كذبة فصارت كما اذا ظهر انهم عبيد او كفار ولا يرجح ما روى ان رجلا اقام بيته على امرأة ايتها زوجته
 بين يدي على نقض على بذكر فقال المرأة ان لم يكن لي عنه بذر فزوجني اياه فقال على الله عند شاعرك
 زوجا كولو لم ينقد النكاح لاجابها بما طلبت لا يصح تعليق النكاح بالشروط مثل ان يقول لبيته ان دخلت
 الدار زوجتك فلانا فقال فلان تزوجتها فان التعليق لا يصح وان صح النكاح لما تقرر ان التعليق
 بالشروط يخفى بالاستسقاط المحضة التي يختلفها كالطلاق والعناق ولا يتصدق بها والنكاح ليس منها
 والاضافة الى امر المتقبل مثل ان يقول في المحرم مثل ان تزوجتها فلانا في الصغير وقال فلان مثلها
 لا يصح النكاح ويطل الشرط دون اي دون النكاح الا ان يكون الشرط كائنا نقل في العمادية عن
 مجموع النوازل ان تعليق النكاح بشرط معلوم الحال يجوز ويكون تحقيقا بان قال لآخر زوجتي
 انك تقول تزوجتها قبل هذا من فلان فلم يصدر له الطاب فقال ابو البيث ان لم يكن تزوجتها من
 فلان فقد تزوجتها منك وقيل الآخر وظاهره ان لم يكن زوجها ينقد هذا النكاح لان التعليق
 بشرط كائنه تحقيق فيكون تنجيزا او با في تحقيقه في آخر البيوع ان شاء الله **باب الوطى**
المكره الاول شرط صحة النكاح في الصغير والمجنون والرفيق لان علمه الاحتياج اليه العجز وهو موجود
 فيهم ولما علم من كون الوطى شرطا لصحة النكاح في الصغير ونحوه عدم بشرطه في صحة انعقاد النكاح
 عند ادعاهم فترفع عليه قوله فينقد نكاح حرمة مكافئة اي عاقلة بالغة بغير كانت او ثيبا بلان

فان الحرة المكافئة اذا زوجت نفسها فنفذوا في رواية عن ابن سنان بنفذا لا يبول
 وعند محمد بنفذا موقفا على اجازة الوطى وعند مالك وعندهما لا ينفذ ولا يبول الا بعد
 في غير الكفو ان شاء فسخ وان شاء اجاز ما لم تكن منه واما اذا ولدت منه فليلا وليا حق الفسخ
 كيلا يصح الولد بعين مرتبة كذا في الثانية والخلاصة ولكن ذكر في مبسوط شيخ الاسلام ان المرأة اذا
 زوجت نفسها من غير كفوفهم الوطى بذكر فسكت حتى ولدت اولاد ثم بدله ان يخي هم في ذكره
 ان يفرق بينهما لان السكوت انما جعل رضائي حق النكاح في حق البكر بخلاف الثيب كذا في الزهراء
 وروى عدم جواز رواه الحسن عن ابن لان كثير من الاشياء لا يمكن رفعه بعد الوقوع وبه يفتي
 لف والزمنا ورضا البعض كالكمل اي رضا بعض الاولاد كالكمل حتى اذا عقد واحد منهم لم يغير
 الباقي على فسخه لو استواء في الدرجة واما اذا كان بعضهم اقرب من العاقد فله فسخه وقضى الوطى
 للمهر ونحوه اي نحو قبض المهر كتحريمه تامنه ومباشرة سببا الوليمة رضا لانه تقرير حكم العقد وان ختم
 الزوج في المهر والنفقة ففي القياس لا يكون رضا وفي الاحسان يكون ذكره قاضي خان لا سكوت
 لان السكوت عن المطالبة تحتفل فلا يجعل رضا في مواضع مخصوصة ولا يملكها لا تجبر بكبر بالغة على
 النكاح اي لا تنكح بمارضا تا بل تجبر الصغيرة عندنا ولو ثبتا وتجبر البكر عندنا فتق ولو بالغة فالبكر
 الصغيرة تجبر اتفاقا والشيب بالغة لا تجبر اتفاقا ثم عندنا كل في فله الاجبار وعندنا في ليس
 الا للاب والجد اب الاب فان استاذنها الى البالغة هو اي الوطى نفه او وكيله او رسول او زوجها
 الى الوطى فعملت به وصول خبر الزوج اليها فسكت او ضحكت غير مستهزئة لا يكون رضا واذا تبست فان ضحكها مستهزئة
 فهو رضا هو الصحيح كذا في النهاية او بكت بلا صوت كذا في ناسط ان يعلم الزوج حتى ان سكوتها
 وما عطف عليه ان يكون اذا نكحها ان علمت الزوج انه من يوليها رغبتا غدا حتى لو قال لها فيه من دبرها
 اريد ان زوجك من رجل فسكت لا يكون رضا لعدم العلم به ولو قال من فلان او فلان وذكر جماعة
 فسكت فهو رضا بزوجها ايا شاء ذكره الزبيدي لا المهر اي علمها المهر ليس بشرط لان للنكاح صحة
 بدونه وان كان المبلغ فضوليا يشترط فيه العدا والعدالة عندنا في خلافهما كذا في كذا ان يكون

نقضاء

فان ضحكها مستهزئة

المذكور في ذلك ان زوجها لو كانت سكوتت يكون سكوتها اذنا في الاصح ذكره الزبلي وان سكتت اذنا
 الوتي الاقرب الى الاجنبى او الى بعيد فاذن لا يكون بالسكوت بل بالقول لان هذا السكوت لقلة الانتفا
 في الكلام فلم يدل على الرضا بخلاف الرسول فانه قائم مقام القول كالتيب لقوله عليه السلام التيب شئ اوروان
 النطق لا يعبر عيبا منها اذ قل الجيا بالماست فلما منع من النطق وفي الكافي اذا وجد فعل يدل على الرضا
 فهو كالقول كتمكينها نفسها او مطايتها من رثا ونفقة لان الدلالة تعمل على الصريح وفي المحيط لو قبلت
 الهدية او ختمت الزوج او اكلت من طعامه لا يكون رضا ويشترط في استئذان غير الاقرب اعلامها الى
 المهر والزوج وقيل لا بد من تسمية المهر في استئذان الاب والجدة وغيرهما لان رغبتها المزوج يمكن ان يختلف
 باختلاف قلة الصداق وكثرة والصحيح ان المزوج اذا كان ابا او جدا فذكر الزوج يكفي لانه لا ينقص عن
 المهر الا بغيره فلو كان غيرهما فلا بد من تسمية الزوج والمهر كذا في الكافي الزايل بكارها بوثية
 او خيضر او جارية او غيبس هو طول كتمانها واهلها بعد اذ كرها حتى خرجت من عدله الابكار او زنا
 بغير حكم الى ما حكم البكر في ان سكوتها رضا والقول قولها ان اختلاف في السكوت اذا قال الزوج البكر
 البالغة بلفظ النكاح فسكت وقالت بل قد وثقت في القول قولها لانه يدعى لزوم العقد وتلك البضع
 والمرأة تدفعه وتقبل بيته على سكوتها ولا تخلف عن عدمها اي بيته هذا عندنا في بناء على عدم
 الخلف عنده في النكاح خلافا لما للولي النكاح الصغير والصغيرة ولو كانت الصغيرة ثيبا خلافا
 وقد مر بغيره فاحش وهو ما لا يتحايين الناس فيه بان زوج بنته الصغيرة ونقص مهرها نقصا
 فاحشا او لغيره فبان زوج بنته الصغيرة بعد او زوج ابنة امه ان كان اي الوتي ابا او جدا اب
 خلافا لما قاله الخلف فيما اذا كان الاب صاحبا ولو كان سكران لا يصح اتفاقا وكذا لو عرف منه
 سوء الاختيار لطفا او سفه لا يصح اتفاقا لهما ان ولايتهما نظرية فاذا تضمن ضرر الزوج ولو كان
 وافر والظان هذا القرع في مقابله فوايد اخر من كون الزوج حسن الخلق والآفة سواء
 النفقة والعنف والظاهر انهما قصدا بالبعد فلا ضرر ولا الى ان لم يكن الولي ابا او جدا فلا الى
 لا يصح نكاحه بغيره فاحش او لغيره فوافقا لفقده على الصحيح في الغير في عقدها الى عقد الاب

الوثبة مجرى وقال القمى
 نقل من نسخة لغيري

نهر

والحد اذا كان ذلك العقد به المثل او كفو لزم اي العقد والا خيار لو احدى من بعد البلوغ وفي عقد غيرها
 من الاوليا وخيار فسخ بالبلوغ او العلم بالنكاح بعده اي بعد البلوغ يعني اذا كانا عاقلين قبل البلوغ
 بالعقد فكل منهما الفسخ عند البلوغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ عند البلوغ وم
 والا فكل منهما الفسخ اذا علم بعد البلوغ قوله غيرهما يتناول القاض والام حتى اذا تزوج احد منهما ثبت
 الخيار هو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي بشرط القضا يعني اذا اختار الصغير والصغيرة الفرقة بعد البلوغ
 لا تثبت الفرقة مما لم يفسخ القاض النكاح بينهما بخلاف خيار العتق حيث لا يكتفي فيه في القضا وبخلاف
 خيار الخيرة فانها اذا اختارت نفسها وقعت الفرقة بلا قضا وفيه توارثان قبل اي اذا اشترط الفرقة
 بالقضا ومات احد ما قبل القضا ببلغ او اولا ورثة الاخر لبقاء النكاح قبل القضا وسكوت البكر منها
 اي عنو البلوغ العلم بالنكاح بعد البلوغ رضا وخيار لا يمتد الاخر للمجل وان جهلت به اي بالحي فان
 البكر اذا سكنت منها بناء على ان لم تعلم ان لها الخيار بطل خيارها ولا تغد بل يجهل وينبغي ان تختار نفسها
 مع روية وان رايه بالليل تختار بلسانها فيقول فختت نكاحي وشترت اذا اصبحت ونقول رايه الدم الان فان
 قالت الحمد لا اخترت فمن على خيار ثا فان بعثت خادما حيا من حاضرت فداشروا فلم يقدر عليهم وهي في
 مكان فينقطع لزمها النكاح ولم تغد ولو سالت عن اسم الزوج او عن المهر لم يسمي او سلمت على الشهود
 بطل خيارها ولو اختاروا شهداء ولم يتقدم الى القاضي بشهرين فمن على خيارها كخيار العيب ذكره الزبلي
 خلافا لمعتقة اي اذا اعتقت امه ولها زوج ثبت لها الخيار وان لم تعلم ان لها الخيار فجهلها عند لان
 خدمة المولى تمنع التعلم بخلاف الحرة فان طلب العلم فريضة على كل مسلم مسلمة وامر الصبي والصبيبة فاذا
 راعها يجب عليها تعلم الابيان واحكامه او وجب على وليها التسليم ولا ينبغي ان يتركها سدى قال عليه
 الصلوة والسلام مروا صبيانكم بالصلوة اذا بلغوا سبعا واضربوهم اذا بلغوا عشرة او خيار الصغير في خيار
 المجلس الصغير والشيخ اذا بلغا لا يبطل ما خرج رضا بان يقول رضى او قبلت او دلالة بان يفصل ما يدل
 على الرضا كالقبول والتسليم واعطاء السلام للمهر وقبول الشبهاء ولا بقياسهما عن المجلس لان خيار
 البلوغ ثبت بعدم الرضا لتوهم الخلل وما ثبت بعدم الرضا يبطل بالرضا الا ان سكوت البكر

منقطع

رضا فلما يمتد الى اخر المجلس فليعلم ان لا يبطل خبره بالقيام المستلزم للمسكوت وانما عدم
بطلان خبر الثيب بقيامها عند فلان خبر بلوغها لم يثبت باثبات النوح فهو ظاهر وما لم يثبت بالانتماء
على المجلس فان التقويض هو المقصود عليه كما سيأتي في موضعنا شاء الله العليم في الكفاية لا النقص في مثل
الصغيرة فان الابن ثم الابية ثم الوصية ثم العصبية بنفسه وهو ذكر يتصل بالابية بل انما سطر انما احترز عن
العصبية بالفكر البتة اذا صار عصبية بالابن فلما ولايتها على اتمها الجنونة وعلى العصبية مع الغير
كالاخت مع البنت حيث لا ولايتها على اخوها الجنونة على ترتيب الارث اى تقدم للزوجة وان سفلت الامل
وهو الاب والجد لزوجته وان علمت الاب والجد ثم الاب والجد ثم الاب والجد ثم الاب والجد ثم الاب والجد
العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم وام ثم ابن العم وام ثم ابن العم وام ثم ابن العم وام ثم ابن العم وام
وجود الاب والجد لزوجته الابن محجوب بالاقرب بشرط حرية وتكليف فلا ولاية لعهد صغير ومجنون على غيرهم
اذ الولاية على الغير فرع الولاية على النفس والولاية لهم على انفسهم فلا ولاية لهم على غيرهم واسلام في حق
مسلمه ارادة التزويج في ذمهم لقوله ولو لم يحصل ذلك لكان من على المؤمنين سبيلا وكذا لا ولاية لمسلم
على كافرة وينبغي ان يقال ان يكون المسلم بدمية كافرة او سلطان ذكره الزبيري ثم اى الولي بعد
العصبية المذكورة الام ثم الاخت ثم الاب وام ثم الاب ثم الام ثم زوى الارحام الاقرب فالاقرب ثم مولى
الموالات وهو من لا وارث له والى غيرهم على ان جننى فابنه عليه وان ما فبرانه ثم السلطان
لقوله عليه السلام السلطان والى من لا وارث له ثم قاض كتب في مشوره اى مكتوبه المقتضى من قبل
السلطان ذلك اى تزويج من لا ولى لها الا بعد اى يجوز للولى الا بعد التزوج بعقبة الاقرب بنسبة
منقطعة ونسب بعضهم بان يكون في بلد لا تصل اليه القوافل في السنة الامرة وهو اختيار
القذورى وقيل مدة السفر بمعنى مسافة القصر الى القصر مدة السفر بها فاعقبه الادنى وهو
القاضى ابن على النسقى وسعد بن معاذ المروزي وصدر الاسلام البزدوى والصدور شهيد وعليه القوي
كذا في الكفاية وقيل ما لم ينظر الكفو الى اطلب الخبر منه اختار الامام شمس الدين الشافعى حيث قال لا صح
انه اذا كان في موضع لو انظر حضوره او سطر اع رايه ينفو الكفو الذى حضره القيبة منقطعة

ونتم

والا فلان ولاية نظرية ولا نظرية ابقاء ولا يتبع ولا يبطل بغيره مما ثبت الولاية لا بعد اذ انما
ثم حضر الاقرب لئلا ينسخ لان العقد عقد بولاية تامة وقد حصلت القدرة على الاصل بعد حصول
للقصود بالخلف اقر ولي صغير او صغيرة او وكيل رجل او امرأة او مولى العبد بالنكاح لم يقصد واحد
منهم عند ذلك كونه اقرارا على الغير لان يشهد بالشهود بالنكاح او يدرك الصغير والصغيرة فيصدق
او يصدر الموكل والعبد وعند ما يصدر بلا شهود وتصديق صورة ان يدعى عند القاضي رجل على
اب الصغيرة انه تزوجها منه واقر الاب به بين يدى القاضي فانه لا يقضى بالنكاح ما لم يأت الزوج
ببينة يشهدون على ما ادعاه وينصب ناسا عن الصغيرة حتى ينكح النكاح فيقيم عليه البينة او يدرك
الصغيرة فتصدق الرجل والاب فينقض بالنكاح بخلاف الامة فانهم اجمعون ان المولى اذا اقر بجماع
امته بعد ما اتى رجل بجماعها فينقض نكاحها بلا تصديق وبينة لان مقدر على نفسه لا يمكن لنفسه الحاربة
وبغيرها بخلاف العبد فانه يمكنه فقط لما فرغ عن الولاية شرع في الكفو فقال الكفاية هو لغة كون
الشئ نظرا آخر وهي تعبير في النكاح بين الرجل والنساء للنزوم النكاح خلافا لما لك نسيان العربان
الجم ضيقوا النساء بمقر بيش كفا اى بعضهم كفوا لبعض العرب يعني ما سوى قرين كفا قبيلة
قبيلة وليسوا بكفو بقرين المولى يعني الجم متواين كذا فيهم نكحوا العرب على قتال اسلح الرب والناس
يسمى مولى قال الله تعالى وان الكافر من المولى كفا اى لا يعبر بسبهم وليسوا بكفو بغير
ايضا اسلاما فليس كفوا لذي اب واحد في الاسلام والابوان فيه كالاباء يعني من كان
له ابوان في الاسلام فهو كفول من له ابا وفيه لان التعريف يقع بالابوين فلا يعبر الزايد ويعبر حرية بغير
او معق ككفو الحرية اصلية ولا معق ابوه كفوا لذي ابوين حريين ويعبر ايضا بيانة فليس
فاستق كفوا الصالحة او بنت صالحة ويعبر ايضا مالا وسوان يكون ما كفا للمهر والنفقة وهو المعبر
في ظاهر الرواية فالعاجز عن المهر المعجل والنفقة ككفو الفقيرة واما المهر فلا بد عوضا بغيرها
فلا بد من تسليمه لان المراد بالمهر قدر ما تعارفوا به لانه وراه مؤجل عرفا واما النفقة فلان
قوام الازواج ودوامها لا ينفى في الاصح قال شمس الدين الشافعى وصاحب الترغيب والترهيب انه لا يعبر

لان كثرة المار مفرومة في الاصل قال عليه السلام مكر المكثر من الامن قال ماله هكذا وهكذا تصرف
 قالوا في عليم اي المهر والنفقة كقولنا ان اموال عظام لعدم العبرة بالغنى تعتبر ايضا جرة
 لان التقاضي يقع بها فمثلها كذا ودخاقي ونحوهما كغير المثل عطار كبر في العطار و
 البزار كقولنا العليم كقولنا الجاهل لان شرف العلم يقاوم شرف النسب في العالم الفقير اي
 غير الغنى لما عرفت ان يجر ان يقدر على المهر المعجل والنفقة كقولنا الجاهل الغنى لما عرفت ان الغنى غير معتبر و
 للعالم لما عرفت ان شرف العلم يقاوم شرف النسب والقروى للمدق نقصت اي تزوجت امرأة ونقصت
 عن مهر مثلها للولى ان يتم المهر او يفرق بينهما لانها الحقت العار بالاوليا ولا يتم يتفخرون لمهر المثل
 ويعتبرون بالنقصان فكان لهم حق الاعتراض اقل من رجل شخصاً بتزويج امرأة فترجوا امته جاز لان
 هذا الكلام محذور مطلقا فيرى على اطلاقه في غير موضع التهمة كما اذا تزوج امته ولم يكن مانع كما اذا كانت
 تحت حرة او امرأتين لا يعني اذا تزوج المأمور امرأتين بعقد واحد لا يجوز اذ لا وجه الى الزام كليهما لانه خلاف
 امره ولا الى الزام احدهما بعينه لعدم الاولوية ولا الى الزام احدهما بالبعينه لان النكاح لا يجتمع الا
 للجهولة لتقطيعها هو المقصود منه وهو الوطى لا تحال وطى غير المعينة تزوجت نفسها عن غيبان
 قالت اشهدوا اني تزوجت نفسي من فلان فاجاز له اي اجاز الغيب التزويج ببلوغ خبره اليه فان
 كان قبله عنه اي عن طرف الغيب في المجلس واحد سواء كان فضولاً او كيداً جاز النكاح والا فلا لان ما صدر
 المرأة شرط العقد وشطره لا يتوقف على قبول نكاح غيب بل يتوقف على القبول في المجلس ولان فضولي يتحقق
 صورة العقد ويتوقف تمامه على اجازة الغيب يتولى طرف النكاح يعني الايجاب والقبول واحداً ليس
 من جانب لا يشترط ان يتكلم بهما الى بطرف العقد بل الواحد اذا كان وكيداً منهما فقال تزوجتها ياها
 كان كافياً له اقسام اما اصيل وولي كابين العم يزوج بنت عمه الصغيرة او اصيل وكيل كما اذا
 وكلت رجلاً ان يزوجهما نفه او وليا من الجانبين او وكيلاً منهما او ولياً من جانب وكيلاً من
 آخر ولا يجوز ان يكون فضولاً كما اذا كان اصيلاً وفضولياً او ولياً من آخر وفضولياً من الجانبين
 اذنت امرأة لرجل ان يزوجهما ففقد اي تزوج ذلك الرجل تلك المرأة لنفسه عند ساهدين جاز النكاح

تزوجت نفسها من نفسها عند العقد
 وتجب ان يدعى الاخص من عند الاجازة في وقت
 ولا عند التوكيل كما في ر

من جانب

لانه اذا تولى طرفة فكونه غير فضولي من جانب فقولنا تزوجت يتحقق بالشرطين فلا يحتاج الى القبول كما ان تم
 زوج بنت عمه من نفه اي يصح هذا التزويج ايضاً لكونه ولياً ليس فضولاً من جانب ولو وكلت
 رجلاً بزوجها فترجوا بها لم يجز لانها نصبت من زوجها الامتنع وجا **باب المهر** صرح النكاح بلام
 تسمية وبغية لقوله واحل لكم ما وراءكم ان يتفقوا باموالكم فان الباء لفظ خاص معناه الا لصاق
 فيذكر قطعاً على امتناع انفكاك لا بتفاه والعقد الصحيح عن المال فان قبل لا يتفاه ورو مطلقاً
 عن الاصل ان المار في قوله فاكحو اما طاكم من النكاح والمطلق لا يجزى على المقيد عندنا و
 ايضاً محصور الاستدلال بان النكاح احل لا بتفاه الصحيح ملصقاً بالمال فيقتضي هذا ان لا يكون لا بتفاه
 المنفك عن المال صحيحاً لان يكون صحيحاً ومستوجبا للثبوت مانعاً لو سكنت عنه من المهر قلنا
 عن الاول ان المطلق يجزى على المقيد عندنا اي اذا التحككم بالحادثة ودخل المطلق والمقيد على
 الحكم ثبت كما تقرره الاصول ومهرنا كذلك وعن ابي ان قوله لا جناح عليكم ان طلقتم النساء
 ما لم تمسوهن او تفرضوهن فريضة دل على تحقق الطلاق بدون سبق فرض المهر وهو انما يشترط
 على النكاح الشرعي فاذا صح النكاح بدون تسمية المهر وجب ان يحمل الاية المذكورة على ما حملنا
 ثا عليها واقله قدر عشرة دراهم فضة وزن سبعة اى وزن كل عشرة سبعة مثاقيل سواء كان
 مضروبة او غير مضروبة او وزن عشرة تبراً وان كان قيمته اقل فخالف نصاب السرة ذكره النبي
 ووجبت اى العشرة ان سمي وزناً ووجب الاكثر سمي اى الاكثر عند الوطى متعلق بالوجوب او
 الخلوة الصحيحة وسيأتي بيانها او موت احد ما فانه ايضاً موكد للمهر ونصفه اى يجب نصف المسمى
 بطلاق قبل الوطى او للخلوة ووجب المثل عند ملكة من الوطى والخلوة والموت في الشغار وهو
 ان يزوج كل من الرجلين بنتاً او اختاً للآخر بشرط ان يزوجه الآخر بنتاً او اختاً فانه صحيح
 وكل منهما مهر المثل وانما سمي به لانه الشفور هو الزوج والا فلا يتكاهنهما بهذا الشرط فاعلم المهر واجب
 البعض عنه ووجب المثل ايضاً فيما لم يسم او تسمى اذ المهر اصيل على شئ والاى وان تزوجها
 على شئ فذلك هو الواجب او سمي عطف على ما لم يسم فاعلم اي وجب المثل فيما يسمي فخر المهر

او هذا الظل وهو حر او هذا العبد وهو حر او ثوب او دابة لم يتيم جنتهما او تعليم القرآن او خدمة الزوج
لها ستة لان المشروع هو الابتعا بالمال المتقوم والتعليم ليس بالفضل من المتقوم وكذا المنافع على
اصلها ولو تزوجها على حدة حر آخر فقبل لا تحي الحزمة والصحيح انما يتحقق ويرجع على الزوج بقية حزمة
ولو نكحها على رعي الغنم او الزراعة لم يجز على رواية الاصل والقصاص ان يسلم لها اجماعا لا يفتقر بموسم
وشعير فان شربوا من ثقلان شربوا من اذ افتقد الله تعالى او رسول الله صلى الله عليه وسلم انكارا كذا في وكذا الزوج
عبد او الحزمة اي فالحزمة واجبة فان خدمة العبد ابتعا بالمال المتقوم تسليم رقية ولا كذلك لغيره عطف
على مهر المثل اي وجب متعة بمفوضة بكسر الواو وهي التي روجت بلا ذكر مهر او على ان لا مهر لها طلق قبل الوطى
وهي اي المتعة ذرع وخمار ومحفة لا تزيد على نصفه اي نصف مهر المثل ولو كان الزوج غنيا ولا ينقص عن
خمة اي خمسة دراهم ولو كان فقيرا او تعذر اي المتعة بحال لاحالها قال صاحب الهداية هو الصحيح علما
بالنقص وهو قوله تعالى وعلى الموس قدره وعلى المقتر قدره وقيل تعذر حالها حكاها صاحب الباري وفي الآية
اشارة اليه وهو قوله تعالى بالمعروف وهذا القول شبه بالنقص كما قلنا في النفقة لانها لو اعتبرت بحال واحد
ليست بين الزوجين والشرقة في المتعة وذلك غير معروف بين الناس بل هو منكم ذكره الزيلعي وسجى
المتعة لمن سوانا اي سوى مفوضة طلق قبل الوطى الا ان سمي لها المهر وطلقت قبل الوطى فالباقي بعد
الاستثناء مطلقه وطئت ولم يسم لها مهر ومطلقه وطئت وسمي لها مهر فمهر من المطلق اربع مطلقه لم
لم توطى ولم يسم لها مهر وتجب المتعة والمطلق لم توطى وسمي لها مهر وهي التي لم تجب لها المتعة ومطلقه
طئت ولم يسم لها مهر ومطلقه وطئت وسمي لها مهر فمهر فان سجد لها المتعة فالباقي اذان وظاهرها
لها المتعة سواء سمي لها المهر او لا لانه اوجرها بالطلاق بعد ما سلمت اليه المعقود عليه وهو البضع
ان يعطيه شيئا زائدا على الواجب وهو المسمى في صورة التسمية ومهر المثل في صورة عدمها وان لم توطى ففي صورة
التسمية ياخذ النصف المسمى بغير تسليم البضع فلا يتجرب الاشياء وفي صورة عدم التسمية تجب المتعة لانها لا تجز
شياء وابتعا البضع لا ينفك عن المال ما فرض بعد العقد او زيد لا ينصف يعني اذا تزوجها ولم يسم لها
مهر او نفاه ثم تزوجها على تسمية ويسمى لها بعد العقد او تزوجها على مهر سمي ثم زادها بعد ذلك ثم طلقها

قبل

قبل الدخول لا ينصف المسمى بعد العقد ولا الزايد المسمى بعده بانحى المتعة في الاول ونصف المسمى عند العقد في الثاني
ويسقط الزايد بالطلاق قبل الوطى متعلق بقوله لا ينصف وانما لا ينصف لانه تعيين للواجب بالعقد وهو
مهر المثل وذلك لا ينصف فكذا ما شرب من منزلة وانما يسقط زائده لكون الطلاق قبل الدخول فان كل
ما لم يسم لهما بعد نكاح الطلاق حتى لو كان بعده وجب الزيادة مع المسمى صحح خطها اي خط المرأة من
مثليها عند اي عن زوجها لان المهر بما احتارها والخط يلاقيه حاله البقاء والخلوة مبتدأ خبره قوله اللقي
كالوطى والمهر لهما اجتماعهما بحيث لا يكون معهما عاقل في مكان لا يطلع عليهما احد بغير اذنها او
لا يطلع عليهما احد لظلمة ويكون الزوج عالما بانها امراته بلا مانع وطى حث او طبعا او شرعا الاول
نحو مرض لاحدهما يمنع الوطى وان كان نحو حيض ونفاس ولا ينافيه كونه مانعا شرعا ايضا والثالث نحو
احرام الفرض او نفل وصوم فرض وهو صوم مضى كالوطى في كونها متوكدة للمهر ولو كان الزوج مجنونا
او خبيثا او عتينا او صابيا قضاه في النكاح او صابيا نذر في رواية والصلوة كالصوم فرضا ونفلا ان لا يكون
للخلوة صحبة مع الصلوة الفرض كما في الصوم الفرض ويكون صحبة مع الصلوة النفل كما في الصوم
النفل وتجب العدة في الكل ان كل ما ذكر من اقسام الخلوة صحبة كانت او فاسدة احتياطاً لتوهم التشفل
قبضت الفل المهر فهو مبتدأ وطلقت قبل الوطى رجوع بنصفه يعني تزوج امرأة على الف فقبضت وهو
لي ثم طلقها قبل الدخول رجوع عليها بخمسة اذ لم يصل الى الزوج عين ما يستوجب به الطلاق قبل الدخول
لانها يستحق به نصف المهر والمقبوض ليس بمهر بل عوض عنه لانه المهر دين في الذمة والمقبوض عين فصار دين
المقبوض كدينه مال آخر وحق الزوج في سلامة نصف المهر ولم يسم له ان يرجع وكذا اذا كان المهر مكيلا
او موزونا آخر في ذمة لانها ايضا دين غير عين وان لم يقبضه او قبضت نصفه فمهرت ككل او ما بقى لو عرض
قبل القبض او بعد فلا يعني ان مهرت قبل ان تقبض شيئا منه ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع الزوج عليها
بشيء اذ سلم له عين ما يستحق به الطلاق قبل الدخول فلا يستوجب عليها شيئا آخر غايته ان هذه السلامة حصلت
بسبب غير الطلاق فلا يبالى باختلاف الكتاب عند سلامة المقصود وكذا لو قبضت خمسة امان ثم مهرت لان كل
المقبوض وغيره او مهرت الباقي في ذمة الزوج ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشيء ايضا اذ حصل اليه عين

ما يتحقق كونه ولو ثبتت أكثر من النصف كسماة ووجهه الباقى ثم طلقها قبل الدخول فعنده يزوج عليها
 بماية وتوعد بما يشاء ثمانية ولو ثبتت أقل من النصف كما تبين مثلاً لا يزوج بشئ عليها عنده وعند ما يزوج
 كذلك ولو تزوجها على ما يتعين بالتعيين كالعرض فثبت النصف أو كله قبضته أو لا ثم طلقها قبل الدخول لم يزوج
 عليها بشئ لأن حق سلامة نصف المقبوض بلا عوض من جهتها بالطلاق قبل الدخول وقد وصل إليها
 يتعين فكان الموهوب له عين المهر فستتم المقصود بكل حال فلا يزوج بشئ غيرها بالف على أن لا يخرج
 من مقامها ولا لا يتزوج عليها ولو غيرها على الفان أقام بها وعلى الفين أن يخرجها فان وفي أي غيرها
 عليها أن لا يخرجها ولا لا يتزوج عليها وأقام أي فيما غيرها على الف وعلى الفين أن يخرجها فلا الف والآخر
 المثل أم لا الف في صورة الوفا وهو المثل في صورة عدمه فدان المستحق للمهر وقد تم رضاها به وأما مهر
 المثل في عدمه فلا يسمي ما لها فيه نفع فعنده فواته ينعدم رضاها بالالف فيمكن مهرها هذا عند أن في
 فعنده الشرط الأول صحيح لا الكس وعند ما الشرطان صحيحان وعند نفر فاسدان لكن لا يترد المهر في المسئلة
 الأخيرة وفي قوله وبالطلاق أقام بلقاء إذا أخرجا وجب المثل كنه إذا كان أكثر من الفين لم يجب
 الزيادة وإن كان أقل من الالف يجب الالف ولا ينقص من شئ لا تفاقم على أن المهر لا يزيد على الفين فلا
 ينقص من الالف نكح بهذا العبد أو بهذا العبد واحد مما أو كس أي أقل قيمة من الآخر حكم به المثل أي جعل
 المثل حكماً فان كان أقل من أو كسهما فلها الأوكس وإن كان أكثر من أرفعها فلها الارتفاع وإن كان
 بينهما فلها من المثل وهذا عند أبي ج وعندهما إذا كس في ذلك كل فان طلق قبل وطى فنصف الأوكس
 فلها نصف الأوكس في ذلك كله بالاجماع أم عديدين واحد مما أخرجهما العبدان سواء في عشرة أو الأكل
 لها عشرة ذكره الزبلي شرط البكارة ووجهه ثابتاً لزمه الكل أي كل مهر ولا عبرة بالشرط صح أم لا فمهر
 أو ثوب عروتي وإن لم يبالغ في وصفه ومكس وموزون بين جنس لاصفته لزم الوسط أو قيمة وإن بينها
 أي صفته أيضاً أي كما بين جنس فله الموصوف أي اللازم هو وجوب النكاح الفاسد بالوطى لا بالخلو مخرج
 يعني أن مهر المثل في النكاح الفاسد ما يجب بالوطى لأن المهر لما يجب فيه يستيف منافع البضع بالجمرة العقد ولا بالخلو
 لوجود المانع من مهرها وهو الخلو فإن الخلو أنما قيمت مقام الوطى للمتمكن منه ولا يمكن مع الحرمة وهذا لأب

لها حرمة

لها حرمة المصاهرة والاعداء وكل من فيها فغير محرم من صاحبها وقيل ليس ذلك بعد الدخول لا بحرفة من صاحبها
 كما في البيع الفاسد بعد القبض ولا يترد على المستحق أن زاد مهر مثلها على المستحق الزيادة عليه رضاها بدونها
 وإن كان أقل من المستحق وجب المثل لعدم صحة التسمية بخلاف البيع لأنه مال مقوم في نفسه فيستقدر بدله بقيمة
 وإن لم يكن المهر مستحقاً أو كان مجهولاً وجب بالف ما بلغ اتفاق ذكره الزبلي والعدة يجب الحاقاً للشبهة بالحقيقة في
 موضع الاحتياط ومخرجاً عن شبهة النسب بغير ابتداء من وقت التزويج لأن أثر الوطى هو الصحيح لا أنما يجب
 عتبات شبهة النكاح ورفعها بالنكاح والنسب ثبتت لأنه تعالى طاقاً في نسب أحماء الولد فيثبت على الثابت من
 وجهه ويعتبر مدة النسب من الوطى فان كان من وقت الوطى إلى وقت الوضع ستة أشهر ثبت وإن كان أقل
 هذا عند محمد وبني وعنده أبي ج وأبي إسحق وغيرهم من وقت النكاح كما في النكاح ومهر مثلها في اصطلاح الفقهاء ومهر
 أي مهر امرأة تماثلها من قوم أبيها لأن الإنسان من جنس قوم أبيه وقيمة الشئ إنما تعرف بالنظر إلى قيمة جنس ولا
 يعتبر بآثارها إلا أن يكون من قوم أبيها كأن يكون بنت عمه وبنت مافيه لما نكح بقوله بنتاً وماله لا مالاً
 وعقل أو ديانة أو ولد أبان يكون من بلد واحد وعصر أو بكاراة وثيوبة وعقده ذكره في الهداية وعلى ولو كان
 وكما خلق ذكره هذه الثلاثة التزويج وفي المنتقى بشرط أن يكون المخرج للمهر مثل رجلين أو رجل واحد أو رجلين أو رجل واحد
 الشبهة فان لم يوجد من قبيلة أبيها من مهر مثلها فغير مهر مثلها من الأجانب من قبيلة من قبل أبيها فغير مهر
 الوطى مهر ما لا من أهل الأترام وقد أضافه إلى ما قبله فيجوز لو كانت موهبة لانه جعل نفسه زعيماً وأمرهم يكون
 الواحد مطالباً ومطالب كمن لا عبرة لهذا النوع لأن حقوق العقد من راجحة إلى المائيل والوطى سفيرة ومعتبر
 نكاحاً للبيع فان لا بد أن يباع مال الصفة لا يجوز أن يضمن الثمن لأن الحقوق راجحة إلى العاقبة ومطالب إلى الشاء
 عن نوجها ووليها اعتباراً بأب الكفا لا وأن أدنى الوطى رجع على الزوج أن أمر الزوج الوطى كما هو الرسم
 في الكفا له لها منه أي يجوز للمرأة أن تمنع زوجها من الوطى والسفيرة أي بعد الوطى ولو الخلو رخصته إلى وطئها
 أو طئها بها بوضاها وهذا الرفع إذا رخصت بالوطى أو الخلو لم يوجب لها حق المانع لأنها سلمت إليه المعقود عليه فلا يكون
 لها حق الاعتراض أو وجب الرفع أن كل وطئ معقود عليها فاستلزم البطلان لا يوجب تسليم الباقي لأخذ متعلق المانع
 ما بين تعجيل من المهر كذا أو بعضاً أو أخذ قدماً ما يقع مثلها أن مهر مثلها غير مقدر بالبيع أو بالخمس أو بوجز

تزوجت في النكاح الفاسد

تزوجت في النكاح الفاسد

تزوجت في النكاح الفاسد

كل وان اجل كل او عجل فهو على ما شرط طاحي كان لها ان تجلس اليه استيفاء كذا فيما اذا عجل كل وليه ان تجلس اذا
اجل كل لان النص اقول من الدلالة والنفقة عطف على قوله من اهلها النفقة بعد المنع والسفر والخروج من
بيت زوجها الى الحاجة ولها زيارة اهلها بلا اذن من قبله والسفر الى ما لم يقبله لان طاحي لا يجلس
المستحق والى حق الاستيفاء قبل الايفاء وسافر بها بلا رضا تا بعد اذ اياها ما بين تجليل او قدر ما يجلي بمثلها
لقوله كما لو تم من حيث سكنتم وقيل لا لا يسافر بها الا بغيره بل لا لان الغربة يورث ويغيب في النفقة ابو البرك
واختاره ابو القاسم الصغار ومن بعده ونقلها فيما دون مدة الى مدة السفر اتفاقا اذ في قري المهر القريب لا يخفى
اعلم ان المهر المذكور من هنا ما تقور في تجليل حتى لا يكون لها ان تجلس فيما تقور في تأخير الى الميسرة او الموت
او الطلاق لان المتعارف كالمهر وطود ذلك يختلف باختلاف البلدان والاشخاص من اذ ينص على تجليل
او التاجيل واما اذا انصت على تجليل جميع المهر او تاجيل فهو على ما شرط طاحي ذكره الزيلعي اختلاف في المهر
ففي اصله يجب المهر لغيره قال احد الزوجين لم يهر وقال الاخر قد سمي فان اقام البينة قبلت والاشكاف
فان تكلمت دعوى التسمية فان خلف يجب المهر قال احد الزوجين واما عند ان ينعى ان يكلف لانه لا
يختلف في النكاح فيجب المهر **انما اقول** لان من لم يهر في النكاح بل في مسد المهر وفيه خلاف
بالاجماع والوجوب المهر قال ابو بكر بن الدعي وكذا في النكاح اذا ادعت مهرها وقال الشارح شاك اذا
ادعت المرأة النكاح وطلبت المال كما للمهر والنفقة فانكلم الزوج فيختلف فان تكلم بلزم المهر فاذا صح ذلك
لم يهر مما ذكره من هنا وفي قدره ان كان اختلافا في قدره فادعى انه تزوجها بالف وادعت انه بالفين حكم
المشتر في ان قام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المهر بيمينته ان كان مهر المهر مساويا لما يدرى الزوج لو اقر
منه فان القول له مع يمينته وان كان مساويا لما يدرى المرأة او اكثر منه فالقول لها مع يمينته وان كان يمينه يسوا
شهد مهر المهر لاولها لان المرأة تدعى الزيادة فان اقامت بينة قبلت وادعى الزوج قبلت ايضا لان البينة تقبل
بما يدرى من كذا اذا اقام المهر بينة على الزيادة او دعيه الى الماك فيقول بان مهرها بيمينته من لا يشهد له فيقبل بيمينتها
ان شهد مهر المهر له وبينة ان شهد لها لان البينة شرعت لاثبات خلاف الظاهر واليمين لابقاء الاصل
الاصل في النكاح كونه مهر المهر فمن ادعى خلاف بيمينته اولى وان كان مهر المهر بينهما في الفان خلفا او مهرها

قضى

قضى به ان مهر المهر وان يهر من احد ما قبل بانه وان طلق قبل الوطى عطف على قوله ان قام النكاح حكم متعة المهر ان
ان كان متعة المهر مساوية لنصف ما يدرى الرجل او قل منه فالقول له وان كانت مساوية لنصف ما يدرى المرأة
منه او اكثر فالقول لها وان اقام بينة قبلت فان اقام ما يبينها ان شهد له وبينة ان شهد لها وان كانت في متعة
المهر بينهما في الفان وبعد ما يدرى في الفان وجمعت ان متعة المهر موت احد ما كيو تم ملكا الى الحيوان في كالجوا في
حال حيوانها حال قيام النكاح في الاصل والعدل لان مهر المهر لا يسقط اعتبارا بموت احد ما الا يدرى ان المتوفى
مهر المهر ان ما احد ما وبعد موتها في الاختلاف في العدل والقول لورثته عند ابي حنيفة ولا يكتم مهر المهر لان اعتبارا
يسقط عند بعد موتها وفي الاختلاف في اصل القول انكر التسمية عنده ولا يقضى بشي الا ان يقوم بينة على مهر
مستحقا لا حكم مهر المهر عنده بعد موتها وعند ما قضى مهر المهر في حال الحيوة وبيني قال شافعي هذا
كل اذا لم يشهد مهرها فان سلمت ثم وقع الاختلاف في الحيوة او بعد فانه لا حكم مهر المهر بل يقال لها ان
تقرري بما اخذت والا حكمنا عليك بالمهر في المعجل ثم يعمل الباقي كما ذكرنا لانها لا تشهد نفسها الا بعد قبض
شئ في المهر عاذا ذكره الزيلعي بعث اليها شيئا ثم اختلفا فقالت هدية وقال من قال قول لم يمينته ان يكون
لها بينة لانه المهر فكان اعرف بيمينته التملك كما لو انكر التملك اصلا وكذا اذا قال او دعوى هذا الشئ فقالت
بل وبينة ولان ادعى المهر واجب والاهداء تبرع والظاهر انه يسقط الواجب من ذمة الايمان في المهر
فان الطهر المهرية لا اكل كل بغيره والجم المشعوي لا يكون مهر الجال لان الظاهر يكذب فالقول فيه قولها فاما سائر
الدعوى فمعد يكون مهر او قد يكون هدية قاله البيان خطبت بنت رجل وبعت اليها شيئا ولم يهر بها او يها في بيعت
للمهر ستره اى عينة فيما وان تغير بالاستعمال لانه مسلط عليه من قبل الماك فلا يلزم في مقابلة ما انتقص استعمال
شئ او قيمته فاكما لانه معاوضة ولم تقم فجاز اكثر داد وكذا اكثر من بعث هدية وهو قائم دون الماك في التملك
لان فيه معنى الهبة رجل تزوج ابنته وجزءا فانت فرج ابوتان ما دفع اليها من الجهار امانة وانه لم يهر بها
وانما اعارة منها فالقول قول الزوج وعلى الاب البينة لان الظاهر ما شهد للزوج لان في الظاهر ان الاب في الزوج ابنته
يدفع اليها بطريق التملك البينة الصحيحة في ذلك ان يهر من عند التملك لا البينة اى انما اعطيت هذه الاشياء
لابنتي عارية او يكتسب شئ معلومة وشهد لابنته على قرارها ان جميع ما في هذه النسخة ملكي والى

الظاهر مهر الامة

عارية منه فيكون هذا بيعا للنفقة لا لاحتياط الجواز انه اشترى هذه الاشياء في حاله الصغر في هذا الاقرار لا يصح
فيما بينه وبين الله والاحتياط ان يشترى ما في هذا النسخة من ماله ثم ان البنت تبهره عن النكاح كذا في العارية
نكح في ذمته او حرره حرة في ذمته او دارا لربيه او دم او نحوها او بلامر يكتسب في المهر ويحمل السكوت عنه في كل
منها يرجع الى اعتقاده وموافقا الى ان النكاح في هذه الصورة جائز عند من طوطبوا وطلقت قبل
قبل الوطى او ما الزوج عنها فلا مهر لها في النكاح صحيح ولا يجب له عندنا ج وهو قولهما في الحرين واما في المتيقن
فلها مهر مثلها ان دخل بها او ما غيرها زوجها والمتقنه ان طلقها قبل الدخول ما هو قولنا في نفي ايضاً قال
زفر لها مهر مثلها في الحرين ايضا لان النكاح عام النكاح لم يشترع بغير مال ولها ان اهل المهر غير ملتزمين احكام
الاسلام وولاية التزام منقطع بالنسبة للدارين بخلاف الذمة فان احكام الاسلام جارية عليهم والى
ان المهر حق الله والكافر غير مخاطب بخلاف سائر الاحكام فصح النكاح لانا امرنا ان نتركهم وما يثبتون
وام يجب له لها ذلك وان نكحها بخر او خسر يبرع في فاسدا او اسلم احدهما قلها هو المتيقن وفي غير المتيقن
قيمة المهر فيها اي في المهر يعني اذا كان المستحرم او مهر المثل في اي المهر لان المهر عندهم مثل كل شيء عندنا فلا
يحمل اخذها فاجبا القيمة يكون اعراضا عن المهر واما المهر فممن ذوات القيمة عندهم كانت سنة فاجاب
القيمة لا يكون اعراضا عنه فيجب المثل اعراضا عن المهر بغير باب نكاح الرقيق والكافر وقوف نكاح
الرق الرقيق وهو المملوك كالأبعض والرق هو المملوك كالأبعض والرق هو المملوك كالأبعض والرق هو المملوك كالأبعض
لقوله في هذه العبارة أحسن من عبارة الكثر وهي لم يجر نكاح العبد لانه جائز لكنه موقوف على اجازة
اي المولى فعلى النكاح وان رتبة بطلان نكاحه بالاذن فالمرء والنفقة عليهم اي على الرقيق وغيره وبموتهم
يسقطان اي المهر والنفقة لقوا محل الاستيفاء والمهر على الرقيق بعد العتق ان كان العتق بغير الاذن وان كان
بأي بالاذن فعلق المهر برتبة الرقيق دفعا للفرع عنها فان ذمته ضعيفة فلم يتعلق بقرينة نصرت بخلاف ما اذا
تزوجت بلا اذن مولاه ودخل بها جث لا يباع به بل يطالب بعد العتق كما اذا تزمت الدين بقرينة نكاح
اي المهر مرة فان لم يفرق بينهما لم يبع ثانيا بل يطالب بغيره بعد العتق لانه يبيع بجميع المهر وبيعها اي النفقة
مرارا لانه يجب ساعته فمساءة فلم يبع بالبيع بل يبيع بهذا اذا تزوج العبد باجنيته واما اذا تزوج المولى

امتد فاختلف المشايخ فيه منهم من قال يجب المهر ثم يسقط لان وجوبه حتى الشرع ومنهم من قال لا يجب شيئا له وجوب
المولى على عتده لا نقضه ايجابا بل عليه قوله بغير العتق لان النكاح المقيّد لوجوب المهر لا يتناول العتق وهو قوله
واصلكم ما وادكم ان تبشروا بما مواكم فان هذا خطاب لارباب اموال والعبد ليس له مال الا ان
اي الكتاب مذهب سعيان في المهر والنفقة لانهما لا يجتمعان النقل من مكان الى مكان مع بقاء الكتابة والتبشير
وبسبب على قوله بغيره بعد ما فضل من دين التجارة فان دينها يقدم على دين المهر ان ثبت المهر باقرار المولى
وان ثبت بالبيينة تبوي المرأة الغرماء في مراكذا في التحفة قوله اي قول المولى العتده الذي تزوج به الا انه
طلوها رجعية اجازة لان الطلاق الرجعي لا يكون الا في نكاح صحيح فيكون اجازة لا قول طلقها او فارقها اي لا
اجازة يكون لاحتمال العتق لان هذا العقد مشترك بين طلاق ومفارقة وهو البيع بحال العتق المبرم او هو ادنى
فكان المهر على المولى والاذن للعبد بالنكاح يتناول الفاسد ايضا اي كائنا من الصبي فما عندنا في وقال
لا يتناول الفاسد وثمة خلاف يظهر للمهرين ذكر الاول يقول في بيع المهر بان وطئها يعني اذا تزوج امرأه
نكاحا فاسدا ودخل بالنزوة العقد عنده في الحايث يباع فيه وعندنا لا يباطل الا بعد العتق وذكرنا بقوله ولو
نكحها ثانيا او اخرى بعد ولو صحح وقف على الاذن يعني اذا تزوج امرأه نكاحا فاسدا ودخل بها بشرا الاذن
عنده لا عند صاحبه لو نكحها ثانيا او نكح اخرى بعد ما صحح وقف على الاذن ولو وقف على الاذن زوج
عبد المأذون ما يزوجها صح وسائر المرأة غير مائة اي غير مائة العتق من مهر مثلها اما صحة النكاح فلانه يبين على
ملك الرقبة فيجوز تحصيله واما المهر فلانه لم يرد له وهو تحت النكاح لانه غير مشروع بلامر مثل
هذه الصورة ولو تزوج المولى على اكثر من مهر مثلها ليطالب بغيره استيفاء الغرماء كدين الصحة مع دين الرض
من زوج امته لا على التبتوتية وهو ان يكتل بينها وبين زوجها ولا يستخرجها التبتوتية مصدر تزوج من لا و
بوت له من لا للمولى وان لم يره له من لا يستند اليه التبتوتية لتمكنه منها ولا يلزمه ان يزوجها مولانا وان لم يجب
لان حق المولى ان يزوج من لا يملكه ارضا ومنافعه بخلاف الزوج ولو وجب التبتوتية لبطل حقها في استخدام
وحق الزوج من الوطى لا يبطل بالاستخدام اذ يطاق الزوج ان يظفرها بكون يجب اليه بالتبتوتية النفقة والسكنة
على الزوج لان ذلك جزء الاحتباس وصح الرجوع بعد ان اراد اخذها بعد التبتوتية فلو كان حق الاستيفاء

اذا امتنعت له من الزنا

كما لا يسقط بالنكاح وسقطت النفقة بغير الرجوع على ما مر من جزاء الاحتباس فاذا زال سقطت وانقضت بذلك
اي لو خدعت المولى بالاختراع بعد التوبة لا يسقط النفقة عن الزوج ولا اجبا عليه وامية على النكاح مع الا
هو من انفاذ ككاحه عليه بما بارضا مما عندك في الاجابة العبد وهو رواية عن ابى حنيفة والى سبيلها جاز
لانه مملوك قبله ويؤاخذ بملكه عليه كل شيء حتى حياته يملكه ويسقط المهر بقوله المولى امية قبل الوطى متعلق بالقتل
هذا عند ابى حنيفة ولا لا يسقط اعتبارا بغير ما حنف انهما فان المقتول ميت باجله ولا بد ان المولى المتلف المقتول عليه
قبل تيممه بوصول الزوج اليها فلا يجب عليه شيء لياخذ المولى كما لو باعها وذهب بها المشتري من المهر او اعتقها
قبل الدخول فاخذت الزوجة او غيبها الموضع لا يصل اليها الزوج والقتل جعل اتفاقا في حق احكام الدنيا
حتى وجب القصاص والدية والحرمان من الارث كذا في الهداية والكافي وغيرهما وقال صدر الشريعة لانه تجل بالقتل
اخذ المهر فجوز في الحرمان **اقول** في بحث لانه على سقوط المهر لو كان حرمان المولى من الارث كونه قاتلا يلزم
لا ياخذ المهر اذا قتلها بعد الدخول وقد قال بعد هذا وانما قال قبل الوطى لان بعد الوطى المهر واجب في الصورين لا
اي لا يسقط بقتل المرأة نفسها قبل الوطى خلافا لغيره وهو يقول انما فوت المهر قبل التيمم فيقول المهر
كقتل المولى امية ولان جنابة المرأة على غير محبة اصلها في احكام الدنيا وهذا اذا قتل نفيسا وبغض عليه
وكذا المولى الاذن في العود للامانة لانه منع عن حدوث الولد فهو حق المولى وخيرت امية ومكاتبته وكذا ما مر في
وام ولد عتقت ولو كانت تحت حر سواء كان النكاح به حاشا او لا فان كانت تحت عبيد فلا نكاح اتفاقا ودفع
وهو كون المرأة فرأى العبد ان كانت تحت الحر ففدية خلاقا في نكاح عبيد الا اذن فحق نكاح النكاح وكذا الو
فاجاز المشتري كذا في النهاية كذا الامانة اذا زوجت نفسها بلا اذن مولانا عتقت نكاحا حاشا لانها من اجل
العبارة وامتناع النفقة للمولى وقد زال باخبارنا لان النكاح بعد العقد وبعد النفاذ لم يرد عليها
ملك فلم يوجب سبب التبرار فلا يثبت كما لو تزوجت بعد العقد فلو وطى اي الزوج الامانة قبل اي العقد فالمتى من
المهر وان كان ازيد من مهر مثلها لا يلى للمولى او وطى بعد راي بعد العقد فمهر المولى المستمى للامانة يعني تزوجت بلا
اذنه على الف ومهر مثلها مائة مثالا فدخل بها زوجها ثم اعتقها بعد ما قال الف للمولى لانه يستوفى منفعة مملوك
لو ان لم يدخل بها حتى اعتقها فالمرء لانه يستوفى منفعة مملوكه لها فوجب البذل لها اعلم ان من لا يملك

فقرها

اعتاق العبد يملك تزوجه بخلاف الامانة فالاب والجد والمولى والقاضي والوصي والمكاتب والشرع لم يملكوا
تزوج الامانة العبد المملوك المأذون والصبى المأذون والشرع يملكه عنان لا يملكون تزوجها ايضا من
وطى امية بامنه فتولد منه فادعاه ثبت نسبه ام ولد له وعليه قيمتها لاسرها اي عقرها ولا قيمة الولد سواء
لدى الاب شهية او لا صدق الابن في ذلك ولا وانما ثبت النسب ان كانت في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوى لان
المكاتب لا يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق فيستدعي قيام ولاية التملك من وقت العلوق الى وقت الدعوى وذلك لان
للا ولاية تملك مال الابن عند الحاجة الى حياته فلو اقر عليه السمانات وما كان لا يملك وما واه جزوه فوجب صونه عن
الغيبه بالابن وذا يملك جارية لتصح فعل الاستيلاء ولان اذا خلا عن التملك لغا اذا امتلكها غرم قيمتها لابنه لان
حاجة ليست بكاملة لانها ليست من ضروراته البقاء وهذا لا يجبر على ان يعطى اياه امه يستولى بها فقيام الحاجة او
جنبا لا يملك ولعم الغرض وجبنا القيمة حيانه لما للمولود وللمعقر لان الوطى وقع في ملكه ولم يضمن قيمته الولد
لانه جزؤه متعلق جزؤه المست التملك ما قبل الاستيلاء كذا في كالاتي للاحكام المذكورة بعد موت الاب لزوجها
لانما جارية اياه فولدت منه فمهر ام ولد لان انتقالها الى ملك الاب لصيانة ماله وقصا مهنونا بدونه فلا حاجة
اليه ونكاح المهر لا التزامه بالنكاح لا القيمة لعدم ملك الرقية وولدنا حر لان اخاه يملك فحق عليه حرة قال المولى ابو حنيفة
اعتقته عن بائنا فاعتق ففسد النكاح وكذا لو قال رجل حرة امه لمولانا اعتقها عتقت بالنفقة عتقت الامانة ففسد
النكاح ويسقط في المسئلة الاولى المهر المستحقة وجوب على عبده ولا يسقط في الثانية وعند زفر لا يفسد النكاح لعدم
تملكه فحقه في الخلاء البذل كذا في التمسك بالنكاح باعتقاف عندنا فصار كما لو قال بعتني بكذا ثم اعتقته عن قول المولى
بمنزله فليدعه منكر واعتقته عنك فاذا ثبت التملك ففسد النكاح وزفر لا يقول بالانقضاء فلا يثبت التملك فلا يفسد
النكاح وتام تحقيقه في الاصول والاولاها يقع عن كفارتها ان نوت كنوزها موقوفة ولو تركت لغيره لم يملك لا تقول
بالعلم بفسد النكاح لعدم التملك لولا ان الامانة لا يملك هذا عند ابى حنيفة ومحمد ثم لما فرغ عن نكاح الرقيق شبه في نكاح
الكافر فقال اسلم المشتري وجان بلا شهوة فوقعه كافر معتقدين ذلك امر عليه ولو كانا الى المشتري وجان اللذان
اسلم احدهما او اسلم احدهما لم يحرر من او تزوجا اي عرضا امهما اليها ومما على الكفر في بينهما لعدم الحلية للحرية و
ما يرجع الى الحلق يستوفى لابتداء البقاء بخلاف ما مر وبمرفعه احداهما لا اي لا يفرق اذ لم يفرق احداهما لا يبطل حتى

او في ص

والثابت على ان ثبت طلاق او موثق كما قلت ثم تزوجها فزعموا ان اقرب ثم اكرهت نفسها وقالوا اخطأت
وتزوجها جاز وكذا اذا تزوجها قبل ان يكرهت نفسها جاز ولو اقر اجمعا بذلك كذا بانفسها وقالوا
اخطأنا ثم تزوجها جاز وكذا في النسب بلزوم الاما ثبت عليه حتى لو قال هذه اختي او اختي لغيري
موقوف ثم قال وصحت صحتها وان ثبت عليه فزعموا كذا في الكافي وثبتت في الرضا عينا ثبتت للملك كالبينة اي
شهادة الجليلين او رجلين او اثنين والتصادق وثبوت هذا لا ينافي في ارتفاع حكمه بالنكاح كما عرفت **كتاب الطلاق**
هو لغة رفع القيود مطلقا يقال طلق الرجل الاسير فكأن يستعمل في النكاح بالتفصيل كالسلام والرساء بمعنى التسليم التبرع
ومنه قولك طلاق امرأتان وفي غيره بالانفصال ولهذا اذا قال لامرأته انت مطلقة ينشئ بذلك لانما لا يحتاج الى البينة و
تخفيفها يحتاج الى البينة كذا في النكاح فثبتت ثم عاخرت به فثبتت حيثما كان النكاح جاز في العتق
لا في رفع قيد ثابت ثم عاخرت كذا في النكاح كذا في النكاح كذا في النكاح كذا في النكاح كذا في النكاح كذا في النكاح
ولهذا ردت قول من يزعم ان ذلك يقع من واحد الى الثلاثة فخرج النكاح اذا عاخرت في العلم ان الطلاق ثلاثة اشخاص
يطلق وحسن ويدعي كذا في الاول بقوله طلق في طهر لاوطي فيه احسن طلقه مبتدأ واخسن خبره يعني ان احسن
الطلاق تطبيقه طلقه واحدة في طهر لاوطي فيه وتكررها حتى تنقضي عدتها لما روي ان احسن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كانوا يفعلون كذا وكذا ولا بد بعد من النكاح كذا في التذكر كذا في قوله طلاق غير موطوءة مبتدأ وخبر
قوله لا ان حسن ولو كان ذلك الطلاق في حيض وطلاق موطوءة بغزير الثلاث متعلق بالطلاق في اطهارا لا
وطي فيها متعلق بالتفريق فيمن تحيض متعلق بالطلاق بعد التقييد بتفريق الثلاث واشهر عطف على اطهارا
في حق الابنة والصغيرة والحامل حسن وسعي يعني ان تطبيق غير موطوءة واحدة او تطبيق موطوءة ثلثة متفرقة
في ثلثة اطهارا واشهر حسن كذا في ما ذكرنا كذا في ثلثة لان الطلاق خطوط فلا يباح الا الحاجة للحاصل وهي
ينفع بالواحدة ولنا قولنا على السلام لعرضي الله عنك فليزجها ثم يدعيها حتى تحيض وتطهر ثم يطبقها ثم تحيض
وتطهر ثم يطبقها ان احب وقال على السلام لا بد من طهر في كل خطا السنة مما هكذا امر الله ان يطبقها
من السنة ان تستقبل الطهر استقبالا او تطهر بكل مرة واحدة فتلك العدة التي امر الله ان يطبقها بالانفصال
بغير قولها فطلق من بعد ذلك ويظهر وجه تسميتها وحل طلاقها من الابنة والصغيرة والحامل عقيب

الاول لان الكراهة في ذوات الحيض غلبة لميلها وهو مفقود منها وذكرنا في الثالث بقوله وثلاثا مبتدأ خبره قوله لا ان يدعي
او ثلثان بمره او مرتين في طهر لا رجعة فيه او واحدة في طهر وطقت فيه او واحدة في حيض موطوءة بغيره لانه
في الفتح والاحسن فلا بد ان يكون بدعيها قبيحا والاحسن وجوب رجعة في الاخير قال المطلق في حاله ليس
عملا بحقيقة الامر فعلا المحصنة بالقدر الممكن برفع اشراكه وهو العدة وعند بعض من يخاف من سببها اذا ظهرت
طلقها ان شاء والا امسكها قال الموطوءة حال كون من يحض انت طالق ثلثا السنة بلا بينة او نوى ان
يقع عند كل طهر طلقه يقع عند كل طهر طلقه لانه مطلق بنية والاحسن وانما قال من يحض لانها كانت من ثلث
الاشهر يقع في طهره وبعد شهر اخرى وكذا في النكاح ان لم يكن له نوى كذا وان كانت غير موطوءة وقعت في طهره
ثم لا يقع عليه قبل التزوج شي لان تقدير هذا الكلام ان طالق ثلثا الوقت السنة لم يقع في حقها وقت السنة لعدم
العدة الا ان ينوي النكاح اي وقوع النكاح الآن او ينوي واحدة عند كل شهر فيقع ما نوى لانه تحت كل كلامه لانه
سني وقوعه اذا وقع الثلث اجماعا يعرف بالسنة لا ايقاعا فليزجها وادع طلق كلامه لانه يعرف في الكلام كذا وهو
السعي وقوعه ايقاعا يقع طلاق كل زوج عاقل بالغ حر او عبد لقوله عليه السلام ولا يملك العبد ولا المكاتب الا
الطلاق ولو كرهنا فان طلاقه صحيح لا اقراره بالطلاق لو كان لا وهو الذي لا يقصد حقيقة كلامه او سغيرها في خفي
العقل او سكران زائل العقل فان طلاقه واقع وكذا اخلعه واستأق او اخرس في السنة ببيع هذا اذا اولد اخرس
او طرأ عليه ودام وان لم يدم لا يقع طلاقه بشارته المعهودة فانه اذا كان لاشارة تعرف في نكاحه وطلاقه بعده
وشهر في كل البشارة من الناطق اخسا ناكذا في الكافي او ساهبا بان اراد ان يقول كحان الله مثلا فخرى
على لسانه انت طالق لانه صريح لا يحتاج الى البينة فلا يقع طلاق المولى اي تطبيق امرأة عبده لانه ليس زوج
والجنون والصبي لقوله عليه السلام كل طلاق جايه الا طلاق الصبي والجنون والمبرم من البهائم كالبهائم
عذر معروفه كالجنون والمفق عليه والمعتوه من الفسقة وهو اختلال في العقل بحيث ينطق كلامه في غير ملة
كلام العقل او مرة كلام الجنين والنائم وانما يقع طلاقه لعدم التمييز والعقل فهم اذا امسك احد هما الى احد
الزوجين الاخر كذا او بعضه بطل النكاح لان الماكدة متنافية ابتداء النكاح فتقع بقاءه ولو حررتة اي
للمرأة زوجها المملوك حين ملكته فطلقها في العدة او خرجت من حرة من دار الحرب لم يمت ثم خرج زوجها

مسما مطلقا في عدتها انما هو في الابطاع الطلاق في السنتين واوله في الطلاق محرم في عدتها
ان الطلاق المحرم او عدده بالنسبة لطلاق المرأة اجمع طلاقا ثلثا كان زوجها او غيرها او طلاقا لامة
حرم كان زوجها او غيرها او وقع الطلاق بانفسه العتق بلا عتق يعني اذا قال لامرأته اعتقتك تطلقين او دل عليه
لن او اذا قال لامة طلقك لا تعتقك لان ازالة الملك ولو من القيد وليست الاول لامة للثانية فطلاق استفارة
الثانية للاولى ووجه العكس **الابطاع** الطلاق نوعان صريح مكنون في الصريح عند الاصوليين ما ظهر للمرأة
منه ظهورا بينا حتى صار مكشوف المراد بحيث يسمع في فهم السامع مجرد السماع حقيقة كانت او مجازا حرم على ما في الغلظ
لم يستعمل الا في كطائف من طلاق وطلاقا ان عرفان طلاقا او طلاقا غميمة فان هذه الالفاظ لم تستعمل
الا في الطلاق ويقع به في الصريح واحد اما قوله انت طالق فيما قال في الهداية انه نعت فمدح في قول طلاقا و
طوا او فلا يحتمل العبد لانه حرة وذكر الطلاق كغيره لطلاق هو وصف المرأة لا يطلق هو تطلق والعبد الذي يؤمن به نعت
مخروف عنه طلاقا ثلثا وتوضيحه ما قال صاحب التوضيح ان قوله انت طالق يدل على الطلاق الذي هو وصف المرأة
لغة ويدل على التطبيق الذي هو وصف الرجل اقتضاء والذي هو وصف المرأة لا يصح فيه نية الشك لان غير مقدر في ذاته وانما
التقدير في التطبيق حقيقة وباعتبار تعدده بعدد الازمة الذي هو وصف المرأة فلا يصح فيه نية الشك واما الذي هو وصف الرجل
فلا يصح فيه نية الشك ايضا لانه ثابت اقتضاء وبنية صاحب التلويح بما لا يرد عليه وبظاهر ان قول الزبيري قول صاحب الهداية
انه غير في الاستيعام لان الكلام في الطلاق لا يستقيم فليتأمل واما البواني فلانها لا اخبار لغة ولا في نعتها
الى الاشياء لكنه لم يستطع من الاخبار بالكتابة لانه في جميع اوضاعه اعتبر معنى اللفظية حتى اختار الاشياء الفاظا تدل
على ثبوت معانيها في الحاشية اذا كان طلاقا وهو في اللفظ لا اخبار وجب كون المرأة موصوفة به في الخارج
فيثبت الشرع الا بتمام من جهة المتكلم اقتضاء ليعلم هذا الكلام فيكون الطلاق ثابت اقتضاء فلا يصح فيه نية الشك
اذا لا عموم للمقتضى ولان نية الشك انما تلحق بطريق الجواز يكون الشك واحدا اعتبارا وبالجملة لا يصح فيه نية الجواز الا في اللفظية لا في
رجعي لقوله الطلاق مرتان فاما كونه مذكورا في الاحكام فكيف يعرف في اللفظية مطلقا في سواء
نوى واحدا باين او اكثر منه او لم ينو شيئا لانه ظاهر المراد فخلق الحكم بعين الكلام وقام مقام معناه فاستغنى عن النية
وبنية الابانة قصد تمييز ما علقه الشرع بانقضاء العدة فيلحقه قصد كما اذا سلم بغيره قطع الصلوة وعليه

وكذا نية الشك بتفسير مقتضى اللفظ كما سبقت فيلحقه ولا يمنع ان الطلاق الرجعي لا يصلح الا في الصحة ولان المرض صريح
في نية الوثاق وديانة يعني اذا قال انت طالق نوى به الطلاق عن الوثاق لم يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر والمرأة
كالقاضي لا يجزى لها ان يمكن اذا سمعت منه ذلك او شهد به بشا من عدل لكن بتفسير نية بينه وبين الله تعالى ولو صرح
بذلك قال انت طالق عن وثاق صدق مطلقا الى يقع في العتق شيئا ايضا لانه صرح بما يحتمل اللفظ فيصدق في قضاء
وديانة وفي نية العمل بالصدق اصل الادبانية ولا يقتضيه لانه رفع القيد والمرأة غير مقيدة بالعتق كذا في كسر في الصورة
في وقوع الطلاق وانت الطلاق او طالق الطلاق او طالق طلاق او طالق تطبيقه لكن يقع بها في هذه الصور واحدة حتى
ان لم ينو او نوى واحدة لانه ظاهر المراد او ستمين طاعة عدد محض فلا يتناول المفرد وان نوى تمام العدد و
هو الشك في طلاقه والثنان في الصريح صريح فيما تقرر في الاصول ان لفظ المصدر مفرد لا يدل على العدد والثنان واحد
اعتبارا ككود تمام الجنس وكذا الثناتان في صوح الامة واما في صوح المرأة فعدد محض فلا يصح فيها ان اضاف الطلاق
اليها في المرأة وقال انت طالق مثل انما يصح عنها كما في قوله كذا في تحرير رتبة والعنف لقوله فقلت
لها خاضعين والروح يقال هكذا والبدن والجسد والفرد لقوله عليه السلام لعن الله الفروج على السروج
والوجه يقال يا وجه العرب والرسول قال فلان راس القوم لولا لجزء شايح كضيقها وتلثمها ووقع في الطلاق خبر القول
ان اضاف في الخبر الشايح محل السابغ التفرقا كالبيع وغيره فيكون محلا للطلاق لكنه لا يخرجه في صوح الطلاق لان
في الكلام ضرورة وان اضاف الى اليد والرجل والظهر والبطن والقلب لا في الطلاق اذ لا يصح بها عن الكل في **فيل**
اليد والقلب غيرهما عن الجميع لقوله تعالى ثبت يدك الى لب وقوله عم على اليد اخذت وقوله فان اثم قلبه وقوله
مما لفت بين قلوبهم اي بينهم ولهذا قال الله ولكن الله اعلم فيما هم باين لا يعرف اسم استعمال لفظ ولا
عرفا وانما جاء على وجه التذكرة حتى اذا كان عند قوم يعتبرون به عن الجملد وقع به الطلاق اي عضو كان ذكره في التطبيق
ويقع بنصف طلاق او ثلثها وفاعل يقع المقدر قوله الا في واحدة يعني اذا طلقها نصف التطبيق او ثلثها وقع
واحدة وكذا كل جزء شايح لان ذكر بعض ما لا يخرجه في كسر كل وقع ايضا بقوله انت طالق من واحدة الى اثنين او
ما بين واحد الى اثنين واحدة والى ثلثا اي يقع بقوله انت طالق من واحدة الى ثلثا او ما بين واحدة الى
ثلثا ثناتان هذا عند ارباب في فان الفاية الاولى عند تدخل تحت المصيبة الثانية وعند ما تدخل الفاية الثانية حتى

عند ما

يقع في الاول ثنتان وفي الثانية ثلثا وعند زفر لا يدخل الغائبان حتى يقع في الاول ثنتان وفي الثانية ثلثا
 انصاف تطبيقين ثلثان لان نصف التطبيقين ثلثا وان جمع بين ثلثانه انصاف يكون ثلثان تطبيق آخر يقع
 ثلثانه انصاف تطبيقين ثلثان لان ثلثانه انصاف يكون ثلثان تطبيقين ثلثان لان ثلثانه انصاف يكون ثلثان تطبيقين ثلثان
 لان كل نصفين حاصل ثلثا واحدة بالنصف اي يقع بقوله انت طالق واحدة في ثنتين واحدة وان لم يكون
 مري او نوي الغرض لا يبرئ شيئا في المصوب وان نوي واحدة وثلثين ثلثا لان محتمل اللفظ هذا الذي ذكرنا كان في
 الموطوءة وفي غير الموطوءة اي اذا قال الغريم الموطوءة انت طالق واحدة في ثنتين ونوي ثنتين يقع واحدة كواحدة و
 ثنتين كما اذا قال الغريم الموطوءة انت طالق واحدة وثلثين حيث يقع واحدة ولا يقع للثنتين محله وان نوي ثنتين
 ثلثا لان محتمل اللفظ يقع ثنتين اي بقوله انت طالق ثنتين في ثنتين ونوي الغرض ثنتين لما عرفت انه لا يبرئ المصوب
 شيئا الا لم يكن لثنتين وان نوي ثنتين مع ثنتين او ثنتين ونوي ثنتين وهي مدخولة بها فهي ثلثا للمعنى محتمل اللفظ يقع
 بمن اي بقوله انت طالق من هذا الالف واحد وجهه وقال زفر في بابه لانه نصف الطلاق بالطلاق كان قال ان طلاق
 طويل ولو قال كذلك كان بانه اذا قلنا لا يبرئ نصفه بالغير لانه اذا وقع وقع بالامكان كلها ونفس الطلاق لا يحتمل
 لانه ليس بحسب وقته حكمه يكون وجهه وبقوله انت طالق بمكة لو في مكة وفي الدار تحجر يقع للحال لان الطلاق لا يخفى مكانه و
 لو عني به التطبيق صدق ديانته لاقتضاها لان الاضمار خلاف الظاهر وكذا قوله انظر الشمس وقوله انت طالق اذا قلنا
 مكة وقوله انت طالق في دخول الدار تطبيقا اما الاول فلا يعلق بال دخول اما الثاني فلا في ظرف والفعل اي صلح
 للظرف حقيقة فيحمل على معنى الشرطية بينهما كقول كل منهما لا يقع المظروف بحاجب المظروف ولا يوجد به وذلك
 الشرط بحاجب الشرط ولا يوجد به الشرط يكون سابقا على الشرط ولو كان كذلك لكان سابقا على المظروف
 فتقاربنا في الاستعارة وبانت اي بقوله انت طالق غدا او في غدا يقع اي الطلاق عند الصبح لوجود المعلق به في
 ان اي قوله غدا غداية الغرض يعني اخر النهار ومراعاة في القضاء واما ديانته فيصدق فيها هذا عندنا في واما عندنا
 فلا يصدق فيها قضاء ويصدق فيها ديانته واذ قال طالق اليوم غدا او غدا اليوم يعني الاول ويلحق به تطبيق
 في الصورة الاولى اليوم ويلحق به الغد وفي الثانية تطبيق في الغد ويلحق به اليوم فانه اذا ذكر ثلث حكيم تطبيقا
 او تحجيرا فلا يحتمل التغير بذكر ان لان المعلق لا يعقل التغير والمنجز لا يعقل التطبيق بخلاف ما اذا قال انت طالق

يكون طلقة

ذكر ان قول انت طالق في نوي لا يبرئ المصوب ولا يبرئ الغريم

اليوم اذا جله غداية يقع قبل غدا لانه تعلق بحج غدا يقع قبله وذكر اليوم لبيان وقت التطبيق ان طالق واحدة
 او لا ومع موت او مع موت كذا هو اما الاول فلان الوصف متى قرين بالعدد كان الوقوع بذكر العدد كما سئل فيكون
 الشك واخلاق الا يقع فلا يقع واما الثاني فلان اضافة الطلاق الى حاله من فيه لانه موته في امهية الا يقع
 وموته في محبة الوقوع ولا بد من هذا ان طالق قبل ان تزوج او امسكها اليوم لانه اضافة الطلاق الى وقت
 لم يكن ما كالا في غدا كما اذا قال انت طالق قبل ان تزوج او امسكها وقدر ان تزوج او امسكها في يوم واحد
 اليوم حيث يقع عليه لانه لا يبرئ قبل مكة الا يبرئ ان من قال العبد الفير اعتقه مولاه ثم اشتراه يوقع عليه طلاقا
 ذكره الربيع وان تكلم قبل امسكها لان لا بد من احواله متناهية ولا يمكن تعجيل اخباره عن طلاق نوي لانه
 طلاق غيره لانهم ما فيه فيقع الا نشاء ولا قدرة له على السناد فيقع الا نشاء في الحال قال انت طالق قبل موت
 بشهرين او اكثر وما قبل مضي شهرين لا تطلق لانها الشرط وان متا بعد طلاق لوجود الشرط ولا ميراث لها لان
 العدة قد تنقضي شهرين بثلثا فيفضل في التحريم شرح الجامع الكبير قال انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او
 متى ما لم اطلقك وسكت طلقت لانه اضافة الطلاق الى زمان حال عن التطبيق وقد وجد سكت فان متى في
 الوقت يكونها من ظرف الزمان وما ايضا يستعمل فيه ولو قال انت طالق ان لم اطلقك لا اطلقك بالسكر بل بمدة
 الكحل حتى يموت احدكما قبل ان تطلق فيقع الطلاق قبيل الموت لان الشرط في تحققه واذا اذاعا بلانته كان عند
 ومتى عند ما قدم حكمها وان نوي الوقت او الشرط في كل الاحتمال اللفظ كذا من هذا في قوله انت طالق ما لم اطلقك
 انت طالق تطلق بالافرة معناه اذا قال ذلك مع صول او القياس لانه ثنتان ان كانت مدخولا بها وهو قول زفر
 لانه اضافة الطلاق الى زمان حال عن التطبيق وقد وجد ذلك وان كان قبله او هو زمان اشتقاه بالطلاق
 قبل ان يفرغ منه وجه الاحتمال ان يملك البتر غير داخل في البين وهو المقصود به ولا يمكن تحقيقه الا باخراج ذلك
 العدة عن البين واصل الخلاف فمن حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبس في نفسه كسبائي ان نشاء الله وقوله
 انت طالق يوم اتزوج وكذا في حديث جابر لا امر باليد **اعلم** ان اليوم اذا قرن بفصل معتد به الزمان
 واذا قرن بفصل غير معتد به مطلق الوقت لان ظرف الزمان اذا تعلق بالفصل لا لفظ فيكون معيار الوقت
 صحت السنة بخلاف صحت في السنة فان كان الفصل معتدا كالا امر باليد كان المعيار معتدا في الزمان وان كان

متخلف
 او طلقك وانما صبي لو نام ونكح ما كان صحيحا
 او طلقك وانما صبي لو نام ونكح ما كان صحيحا

غير متداول في الطلاق كان المعيار غير متداول في يوم مطلق الوقت وتم تحريم في التلويح وقد اوضحناه في حاشية في ان طلاق
 ثنتين مع عتق سبكر عتق سبكر في الزوج الرجعة يعني رجل تزوج امرأة غيره فقال يا هذه العجالة فاعتقها
 المولى فطلقت ثنتين وكان الظاهر ان لا يمكن الرجوع الرجعة لان الثنتين في حق الامانة كالانثى فكذلك يمكنه لان
 اعتاق المولى شرط التخليص ولا ينافي في قطع لانه يستعمل في معنى بعده كقولك في ان من العسر يسرف ابقدم عليه
 فيقع الطلاق وحرية فلما يكون تمام طلاقها ثنتين بل ثلثا فيمكن الرجعة بعد الثنتين ولو تعلق على البناء للمفعول
 عتقها وطلاقها بمجي العتق في قال المولى اذا جاء الغرافات حررة وقال الزوج اذا جاء الغرافات طالق ثنتين
 فجاء الغرافات الى الرجعة لان وقوع الطلاق مقارن لوقوع العتق فيقع الطلاق وهي امته في المسئلة الاولى
 فان العتق ينسك مقدم رتبة كما عرفت وعند محمد يمكن الرجعة لان العتق اسرع وقوعا لكونه رجوعا الى
 الحارة الاولى وهو امر مستحق في الطلاق فانه بافضل المباحات بل تفقد كلمة بالاتفاق للاحتياط في طلاق المرأة
 بان اي يقول الزوج انا منك يا بنة او عليك اثم ان نوى لا بانا منك طالق وان نوى لان الطلاق لازالة العتق وهو
 فيرادون الزوج ولو كان لازالة الملك فهو عليها لانه مملوكة له والزوج مالك لخلاف الابانة لانها لازالة
 الوصل وهي مشتركة بينهما وخلاف النكاح لان لزالة الخلع هو ايضا مشترك فصحت ايضا فيهما اليه مالا يفتح اضافة
 الطلاق الا اليها وانما لم يذكر ما قال في الوفاية والطلاق بعد ما ملك احد من صاحبه شقة كعتقها بما ذكره قبل
 باب بيع الطلاق فان احدهما اذا امكلا الاخر بطل النكاح فانه اذا بطل النكاح لم يمتل الوقوع ويقع بان طلاق
 مكررا يشترط بطل الاصح بعد متعلق ببيع المقدر المنشور في المنصوب من الاصح ويقع بمكررا مشير بغيره
 بعد المضموم فانه اذا اشير بالاصح المنشور فالعادة ان تكون بطن الكفة في جانب الخاطبة فيعبر عنه عند
 واذا اعتقد الاصح يكون بطن الكفة في جانب العاقبة فيعبر عنه المضموم اعتبارا بطريق الخسار وعرفهم ويقع
 بان طالق بائن او اشده الطلاق او اخصه او اجنبه او طلاق الشيطان او طلاق البعد او طلاق كالجبر
 او كالف او ملاء البست او طلاق شدة بدة او طويكية او عريضة بلانية ثلث شمس ما اذا لم ينعقد الوتوي
 واحدة او ثنتين وهذا في الحرة واما في الامانة ثنتين بمنزلة الثلث لم يذكر كعتقها بامانة واحدة بانه
 فاعلى يقع المقدرة لاول المسئلة يعني اذا اوصف الطلاق بغير من الزيادة او الشدة كان بائنا لانه وصف

التجريب

بما يحتمل فيكون هذا الوصف ليقين احد المحلين وينفع به الى بنية الثلاث فلا يمتد انما يتام في محل من اللفظ
 فيحل عليها بالنية قال غير الموطوءة انت طالق ثلاثا وقيل في الثلاث وقال في ان طالق ثلاثا
 وقعت واحدة واذا قال او وقع عليك ثلاث تطليقات وقيل لانهما يتبعان بقول انت طالق لا اربعة
 وقوله ثلاثا يصادفها وهي اجنبية فصارت كما لو عطف ثلاثا او وقع عليك ثلاثا تطليقات ولان انما يقع
 العدد كان الوقوع بالعدد كما سياتي بخلاف العطف وهذه العبارة احسن من عبارة الوقاية ولكن
 لان فيها اشارة الى الخلاف المذكور في انهما كما لا يخفى على ان ظنهما فليتأمل وان طلاق غير الموطوءة
 بان قال انت طالق واحدة واحدة او انت طالق طالق او انت طالق انت طالق بان
 بالاول لا اربعة كونهما غير مدخول بها ولم يقع الثانية لانها لم يقع في الطلاق بعد فممن به بالطلاق
 لا يعني اذا قال انت طالق واحدة يقع الطلاق بواحدة لا بان طالق لان صدر الكلام موقوف على ذكر العدد
 فلا يفيد الحكم قبله كما تقرره الاصول فلو مات قبل ذكر العدد لكان طلاقا فليقع الطلاق في
 بموتها فلو مات الزوج قبل ذكر العدد يقع واحدة لانه وصل ذكر الطلاق بذلك الطلاق بذكر العدد في موتها
 وذكر العدد حصل بموتها وفي موت الزوج ذكر لفظ الطلاق لم يتصل به ذكر العدد فيقول انت طالق
 وهو عام فيقع وقوع الطلاق الا يكر ان لو قال لاسرته انت طالق يريد ان يقول ثلاثا فاخذ رجل
 فاه فلم يقل شيئا بعد ذكر الطلاق يقع واحدة لان الوقوع بلفظ لا يقتضيه في معراج الدراية ويقع في غير
 الموطوءة بواحدة اي انت طالق واحدة واحدة او قبل واحدة او بعد واحدة واحدة اما الاول
 فظروا اما البواقي فلان الواحدة الاولى فيها وصفت بالقبلية فلما وقعت في الوتوية لم يبعث للشانية
 محل ويقع بواحدة اي انت طالق واحدة قبل واحدة او بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة طلقان ثنتين اما
 الاول فلان القبلية صفة لثانية لانها هي في كناية فاقضى ايقاعها في الماضي وابقاع الاول في الحال
 لكن لا يبقاع في الماضي ايقاع في الحال فتقتربان فيقعها واما الك فلان البعدية صفة لاول فاقضى ايقاع
 الواحدة في الحال وابقاع الاخرى قبل هذا فتقتربان واما انك والرابع فلان مع القرآن ويقع بان
 الدرافات طالق واحدة واحدة او واحدة طلق واحدة ادخلت لان المعلق بان شرطه كالتجربة عند وقوعه وفي

الاولى

المخرج يقع واحدة اذا لم يقع لك والثاني محل كذا ما شاء وان اختلفا في الموطوءة انت طالق وطالق ان
دخلت الدار فثنتان لان المخرجين يتعلقان بالشرط دفعه فيقعان كذا في الموطوءة ثنتان في كل ما يقع بالشرط
التكاح بوجود العدة هذا هو المحل هذه العبارة وقوتها في الوقاية في غير محله قال امرأتي طالق والامرأتان
او ثلثا طالق واحدة ولا يلزم من خيار التعيين هو الصحيح احسن من غير ما قيل يقع على كل واحدة منهن طلاق
والصحيح هو الاول كره الزنا في اخر باب الابل من طلق امرأته قبل الدخول ثلاثا وقص لان قوله انت طالق
ثلاثا ابتاع لمصدر محذوف تقديره طلاقا ثلاثا فيقع على كل واحد منهن طلاقا على حدة كذا في اختيار
لا يقال النقص في رد المدخول بها جرح قال حتى تنكح زوجا غيره لانا نقول فتعز في الاصول ان العبارة لعموم اللفظ
لا خصوص السبيل لانه في النقص على دخول الزوج الاول ولو قال النساء الاربع يمكن تطبيقه على كل واحدة
تطبيقه كذا لو قال لكل منهن تطليقتان او قال ثلثا اربع الا ان يكون سمة كل واحد منهن تطليقتان واحدة ثلثا
ولو قال منهن تطليقتان يقع على كل واحدة طلاقان هكذا ان ثمان تطليقتان فان زاد عليها طلاق كل واحدة
ثلاثا كذا في الثانية **وكنايته** وهي عند الاصوليين ما استمر المراءى حقيقة او مجازا وهو مناهما لم يوضع الى
للطلاق واحتمل وغيره فلا يقع بالطلاق الا بالنية او لا لانه لا يملك ما لم يوضع له واحتمل وغيره وجب التعيين
بالنية او لا لانه التعيين كما ان ذكره الطلاق وحال الفضب هو ان ما لم يوضع له ثلثا في قسم ذكره الاول قوله
اما صالح للجواب عن سؤال المرأة الطلاق فخطاى لا يكون رد الكلام بها ولا سبها لها ولا ثلثا كما عندك فانه
يحتمل ان يراد به اعتدي نعم الله او نعم عليك او اعتدي من التكاح فاذا اتى الاعتداد من التكاح زال الابهام
ووجب به الطلاق بعد الدخول اقتضا كما قال طلقته او انت طالق فاعتدي وقبل الدخول جعل مستعاضا
عن الطلاق لانه سبب في الجملة وان لم يكن سببا حقا وجوز استعاضة الحكم لسببه اذا اختص السبب كما تقرر
في الاصول استبرأ رجلا فان استبرأ يستعمل بمعنى الاعتداد لانه تخرج بما هو المقصود بالعدة فكان
بمنزلة ويحتمل الاستبرأ بطريق اخر فانما هو في براءة رجلا لا طلقته انت واحدة انت واحدة عندك
او منفردة عندك او ليس بممكن غيرك فاحتمل ان يكون نعتا لمصدر محذوف ولا عبرة بعبارة واحدة عند عامة
المشايخ لان عوام الاسرا لا يفقهون بين وجود الاعراض فاحتمل الجواب عن سؤال الطلاق لا الرد ولا السب

لم يكن يدرك عليك يدك كما في قوله وما امر فرعون برشيد ومحل ارادة الامر باليد في حق الطلاق سببا في اختيار
اي اختار في نفسه بالفراغ في التكاح او اختار في نفسه في امر آخر فارتبها لا يصلح ان للرد والشم فيكون
جوابا لسؤال الطلاق ومرادها من اي لغة كان وفي الاخيرين يعني قوله امرتك يدك اختار لا تطلق المرأة
ما لم تطلق نفسها كما سبقت في البنا الذي يليه وذكره الكافي بقوله واما صالح للجواب عن سؤال الطلاق والرد لسؤالها
كاخر من عندي لان طلقته او اخرجي ولا تطلق الطلاق وكذا اذا هبى وقوى واما تعني فاما من التعني و
هو الخار اي يستبرأ لان طلقته او من القناعة اي اوفى بما رزقك الله مني من المهر والمهر لا تطلق الطلاق وكذا
تجبري واستبرأ واما الخار فمن الغربة اي اختار الغربة لان طلقته او لست وري امك وقيل اغزني وهو ما من
الغربة وهي التجرة عن الزوج او بمعنى البعد اي اختار الغربة او البعد عنك لان طلقته او لست وري امك
ولا تطلق الطلاق تزوج اي تبيح الا زواج اي لان طلقته او اطلقى النساء اذا التزوج مشتمك من الرجل
ولا تطلق الطلاق الخار لان طلقته او لان اذنت كذا لا تطلق الطلاق فبذلك على غير ما بين السهام
والعنف اي اذ هي حيث ثبت لان طلقته او لا تطلق الطلاق وفي معناه ستم حاكم ولا يفر بالكره لا يسئل
اي عليك التكاح بيني وبينك لا يملك عليك اختيارها للطلاق ظاهر واما احتمال الرد فلان كلاهما محذور للتكاح
فلا يكون طلاقا بل كذا بما سبقت في وجه الحمل على الرد بابلغ وجه ومرادها من اي لغة كان وذكر الثالث بقوله
واما صالح للجواب والشم كناية وبهية بنية بنية بنية فارتبها حرام احتمالها بالطلاق ظاهر واما احتمال الشم
فلما كان يراد ان خلية عن الخيرة لا حياء لك بريبة عن الطاعة والحي امدية بنية بنية بنية كذا بمعنى المنقطعة
اي المنقطعة عن كل رشد او عن الاخلاق الحسنه فارتبها مفارقة صورة حرام الصبية والعشرة ثم
ان الاحوال ايضا كاحال الرضا وحال مذكرة الطلاق بان تان طلاقها او بئس الاجنبى و
حال الفضب في حال الرضا لا يقع الطلاق بشئ منها الا بالنية للاحتمال والقول له مع يمينه في عدم النية
ووجه حال مذكرة الطلاق يقع الطلاق بالصالح للجواب والرد بالنية لانه ما احتمال الجواب والرد ثبت لانه
بدون النية وهو الرد لانه باق ما كان على ما كان واذا وجدت تعين الجواب وتيق الطلاق بالباقي
وهما القسم الاول الصالح للجواب في ثلث الصالح للجواب والشم بدونها اي بالنية اما الاول فلان

الى حال الجواب فعمل عليه بدلالة الى انفسا طلاقا وكذا الثالث لان الى اليمين فموجب الجواب في حال الفسخ
 الطلاق بالصلح الى الجواب فقط بانيته لانه يصح للطلاق الذي يدل عليه القصد ولا يصح للرد والتميم ويصح بالباقي
 ومما القسم الصالح للجواب والرد والثالث الصالح للجواب والتميم بهما في بانيته لانه لما احتمل الجواب وغيره
 احتيج الى ما يبرر الجواب وهو البينة وطلاق المرأة بالثلاث الاول معنى اعترى سبتي رعتك واحدة واحدة وجوبها
 اعترى فلانه حقيقة الامر بالجواب ويحتمل ان يرد اعترى ثم الله او نعي عليك او اعترى من النكاح فاذا نوى
 الاخير زال البرهان ووقع به الطلاق بعد الدخول اقتضاء كما قال انت طالق فاعترى وقبل الدخول حصل سقيا
 استعانتم عن الطلاق لانه سبب ويجوز لكم السبب ان لكم ختمة كما تقر في الاصول والطلاق معقب للرجعة ولما سبتي
 فلانه يستعمل بمعنى الاعتداء لانه يخرج بما هو المقصود بالعدة فكان بمنزلة ويجعل الاستبراء ليطلقها في حال فرار
 رجها الى تفرق براءة رعتك لا طلقها واما انت واحدة فلانه يحتمل ان يرد به انت واحدة عند فوكيل او مفردة عند
 وليس يمكن غير ذلك وان يكون نعم المصدر محذوف الى انت طالق واحدة وقدر ان عولج الدعوى
 لا يفرق بين وجه الاعراب فاذا زال البرهان بالنية كان دلالة على العزم لا على ما يجوز به الرجوع بعقب الرجعة
 ولا يصح في هذه الثلاث نية التكاثر لان قول انت طالق ثبت اقتضاء في اعترى سبتي رعتك ومفرد في قول انت
 واحدة ولو كان محذوف لم يقع به الا واحدة فاذا كان مقتضى مفرد اول ان لا يقع به الا واحدة في قول المصدر
 كان مفرد في قول انت واحدة وجب ان يصح نية التكاثر **قلت** التخصيص على الواحدة تنافي في نية التكاثر كما
 وتطلق بغيره من الفاظ الكنايا طلاق واحدة بانيته وان نوى تبيين اما البيسونة فلانها لم تكن كناية عن
 مجرد الطلاق بل عن الطلاق على وجه البيسونة واما امتناع الشئين فلما تقر ان الطلاق مصدر لا يحتمل محض العدة
 وتصح نية التكاثر بغيره من الكنايات الا في اختار لما سبتي في الباب الذي يليه ان الاختيار لا يتوقف و
 هذا الاستثناء لا بد منه ولم يقع في كنهه قال اعترى فلانا الى قال اعترى اعترى وتوى الى قال نوتى الاول
 طلاقا وبان جيبا صدق في القضاء لانه نوى حقيقة كلامه وان لم ينو ان قال لم انوبى الى بالباقي وثالث
 لانه نوى بالاول الطلاق حال حال من كره الطلاق فتعين الباقي ان الطلاق فلا يصح في نية البينة
 لسبب بامارة يعني ان قول الزوج لأمه لست لي بامارة وكذا قوله لانا لست بك زوج طلاق باين

ان نوه وقال لا يكون طلاقا لانه نفي النكاح وهو لا يكون طلاقا بكون الزوجية مملوكة فيها كما قال
 لم اتزوجك ومنسل من كل امرأة فقال لا ونوى الطلاق لا يتبع كذا امرنا وكذا ان هذه الاقوال تصح النكاح
 النكاح وتصح لانشاء الطلاق لا يبركه يجوز ان يقول لست لي بامارة لان طلقها كما يجوز ان يقول
 لست لي بامارة لان ما تزوجتها فاذا نوى به الطلاق فمفرد محتمل لفظ فصح كما لو قال النكاح بيني وبينك فلانا
 واحدة فجعلها ثلثا صارت ثلثا وقال لا يكون الا واحدة لان الواحدة لا يتصور ان يكون ثلثا ولا ان الواحدة
 يكون ثلثا باضام الشئين اليها فيجوز على هذا تعجبي الكلامه طلقها رجعتا فجعلها في مكان قبل الرجعة الى
 جعلت ذلك الطلاق بانيته صار بانيته وعند محمد لا يبركه بانيته لان قصده تعين المشرع وهو ابطال الالة
 الرجعة بعد ثبوتها فيلغونها ولها ان ما لكل الطلاق بوصف البيسونة ابتداء لوجود الحاجة اليه فيقع الحاق
 هذا الوصف بتعجبي التفرقة وتخصيص الفرضه وانما قال قبل الرجعة لما قال في المحيط هذا اذا كان قبل
 الرجعة لانه لو رجعتا ثم قال جعلها بانيته لا يصح تيقا لانه بالرجعة ابطال عمل الطلاق فتعذر جعلها
 بانيته **المرج** يلحق العزم اي اذا قال انت طالق انت طالق او قال انت طالق وطالق تطلق شئين
 وهو ظاهر والمرج يلحق البايين اي اذا بانيته ثم قال انت طالق يقع الطلاق لانه كما قال لا يخرج عليها
 فيما امتدت به بعض الخلع ثم قال فان طلقها فلا تحل لى من بعد حتى تنكح رجعا غيرا والفاة للتعقيب القول
 فيكون هذا نصا في وقوع الثلاث بعد الخلع الذي هو الطلاق البايين وقد تحقق هذا في التلوة
 وادفعناه في حواشيه من ارادة فليبرج ثم والبايين يلحق العزم يعني اذا قال طوطوة انت طالق
 ثم قال انت بانيته يقع الطلاق البايين لا البايين اي لا يلحق البايين البايين الا اذا كان معلقا بان
 قال ان دخلت الدار فانت باين ثم قال انت بانيته ثم دخلت الدار في العدة فانها تطلق لانه لم ينفذ
 البايين العزم فظ لان العبد للكنى باين بقاء العدة واما عدم لحوق البايين البايين فلما كان جعل
 خبر عن الاول وهو صادق فيه فلا حاجة الى جعله انشاء لانه اقتضاء ضروري حتى لو قال غيبته لم ينعى مراد
 البيسونة الغليظة او الحمة الغليظة ينبغي ان ينفذ وتثبت به الحمة الغليظة لانها ليست بنباتة في
 المحل فلا يمكن جعله اخبارا عن ثابت فيجعل انشاء ضرورة وبهذا يقع المعلق كما ذكرنا اذا لا يمكن

صوفیانند ه الف ساعد
بقی عامیه مانع او رستی
حقدی مذکور یاری محاله تجدید
لدن محاله معین با عسکر جمادی
لویب بار ه ما مورن تسلیم

بقدر دولايت غريب جهن و اقبح

مير حمت اسكي خردن

حفر و خردن تكمه و مکه

ايكي طرف و بر جبه مشرو و تکه

افراط و لزوم او دمي پير

بعيد حفر و نقد نقد

مشهور و ارکان ها پير

بيگانه و مانع او کسي

جعل خبر الصبي التعليق قبل وجود الشرط من أجل اللطائف فيقع كذا في الكافي وغيره **اقول** قولهم حتى لو
 عني به البينونة الغليظة يدل قطعاً على انه اذا اباها ثم قال في العدة انت طالق ثلاثا يقع الثلاث
 لان لزمه الغليظة اذا ثبتت بمجره النية بلا ذكر الثلاث لعدم ثبوتها في المحل فلان ثبت اذا صرح بذلك
 اولى ويدل عليه ايضا ان الصريح يلحق البايين لان قول انت طالق ثلاثا صريح بباريت ومعنى قولهم انت
 طالق ثلاثا يفيد البينونة الغليظة انه يغبر لزمه الغليظة والفوقه كالكامله لا البينونة المستفاده من
 الكنايا طلق امراته قبل الدخول ثلاثا وقص لان قول انت طالق ثلاثا اجماع مصدر محذوف تقديره طلاقا
 ثلاثا فيقع جملته وليقول انت طالق ايقاعاً على حدة كذا في الاختيار **اقول** يظهر به ان ما نقل عن النكاح
 انه ان طلق امراته ثلاثا قبل الدخول لا يقع لان الآية نزلت في حق الموطوءة باطل محض شاذ الغلظة
 عن القاعدة المقررة في الاصول ان حصول سبب غير معتبر عندنا خلاف الثالث في **التفريق** اذا قال
 لامرأة طلق نفسك وانكرت بديك اختاري بنوي بهيلاي بالقولين الاخيرين الطلاق قيد بالانها من كذا
 الطلاق فلا يعملان بلانية لم يصح رجوعه الى لا يمكن الزوج عزها لانه تمليك لا توكيل امتناعه في حق نفسها
 وتقيده بغيرها فان كان تسمع بغير مجلسها ذلك لا يجلس بلوغ الخبر بها فان طلق في المجلس والافلاذ في
 خيار المجلس بالجماع الصحابة وان وصليه طلق المجلس ببيان لا اذا زاد على قوله طلق نفسك واخواته شتاء من
 قوله تقيده بغيرها من شئت او تمنا شئت او اذا شئت او اذا ما شئت امامتي ومما فلازها لعموم الاوقات
 كانه قال في اي وقت شئت فلا يقع على المجلس اما اذا اذما لم يسمى سواء عندهما واما عند من يستعمل الشرط
 كما يستعملان للظرف كمن الامر في يدنا فلا يرجع بانك وفي طلق فترك او طلق امراتي عنك يعني اذا
 قال لامرأة طلق فترك او قال لاجنبي طلق امراتي مع الرجوع لانه توكيل محض لا يشوب تمليك ولا يقيد بالمجلس كما
 هو حكم التوكيل المأذون اذ علقه بالمشيئة لم يقع الرجوع ويقصر على المجلس وقال في هو الاول سواء لانه توكيل لا اول
 وعامل غيره وبذكر المشيئة لا يكون عاملاً لنفسه كما لان التوكيل يتصرف عن مشيئة سواء ذكرها
 الموكل ولا مضار كما لو قيل بالبيع اذا قال له بعه ان شئت ولنا ان المأمور بهيل وكيل او ما كالا ان
 التوكيل من يتصرف به اي غيره والمالك يتصرف به اي نفسه او تصرف في نفسه او غيره فاذا قال طلقها

ان شئت كان عليك لانه فوض الامر الى يديه المالك هو الذي يتصرف عن مشيئة واما التوكيل فمطلوب منه الفصل فشا اولم
 وقوله لان التوكيل يتصرف عن مشيئة **قلنا** المراد بالمشيئة مشيئة تثبت بالصيغة وما ذكر من المشيئة ليست
 كذلك وانما ثبتت عن عدم القدرة على الالتزام وكلامنا في موجب الصيغة فان لم ينفي الاول متعلق بقول الكلام
 يعني اذا قال الزوج طلق نفسك فان لم ينشئ ان نوى طلقاً واحدة فطلقت ثلاثا وقص اي الثلاث لانه امر بالطلاق
 لغة فيقضي مصدره اجماعاً من حيث يقع على الادب مع احتمال الكل كس اسماء الاجناس وفي قوله اختاري ان اختار
 نفسها بان قالت اخترت نفسي بانه واحدة والقياس ان لا يقع به شيء وان نوى الزوج الطلاق لانه لا يمكن
 الا يقع بهذا اللفظ حتى لو قال اخترت من نفسي لا يقع شيء لكنهم اتخسروا اجماع الصحابة ووجه وقوعه
 البايين ان اختيارها بنفسها انما يكون ثبوت اختيارها بها وبوفى البايين اذ في الرجوع يمكن الزوج من جهة
 بلارضاً او قال اخترت نفسي والقياس ان لا يقع به شيء لانه مجرد وعده ويحكم لانه مشترك بين الزوج والامتنان
 فلا تطلق بانك كما اذا قال طلق نفسك قالت انا اطلق نفسي وجه الاحتمال ان هذه الصيغة غلبة الشق لها
 في الحكم كافي كلية الشهادة واداء الشاهد شهادة فبكون حكاية عن اختيارها في الغلب خلاف قولهم انا اطلق
 نفسي اذا لم يكن ان يجعل حكاية عن تطلقها في تلك الحالة لانه فصل اللسان ولم يوجد فيها ولم يصح نية الشك اي لا تطلق
 ثلاثا وان نوى الزوج لان الاختيار لا يتنوع لانه ينبغي من الخلوص وهو غير متنوع الى الغلظة والخفة كالطلاق
 خلاف البينونة وفي قوله انت طالق متى شئت او نحوها كى تمام شئت واذا شئت واذا ما شئت لا يقيده بالمجلس ولا يرجع
 الزوج ولا يبرئ الامر به بل تطلق المرأة نفسها متى شئت اما الاول لان فلما امرت بالانكاح فلما لم تكن الطلاق
 في الوقت الذي شئت فلما لم تكن قبل المشيئة لم يبرأ بالمد ولا تطلق نفسها الا واحدة فقط لانها تقيم الارمان لا
 الانفصال فيمكن التطلق في كل زمان لا تطلقا بعد تطلق وفي قوله طلق نفسك انت طالق كذا شئت تطلق
 المرأة نفسها الى الشك لان كلما تقيدهم بالانفصال بالتفريق لانها تقيدهم عموم الانفراد دون الاجتماع ولا تطلق
 المرأة نفسها بعد زوج آخر لان التعليق ينصرف الى الملك القائم فلا ينافي اول الملك لانه بعد زوج آخر وفي قوله انت
 طالق حيث شئت واين شئت لا تطلق من شئت وتقيده بالمجلس لان حيث واين من اسماء المكان
 والطلاق لا يتعلق بالمكان حتى اذا قال انت طالق في الشام تطلق الآن فيلغو فيبقى ذكر مطلق المشيئة

نفسه في اي المجلس وقعت طلقته
 رخصته لانه فوض اليها الصريح ولو نوى

اليوم او بعد غد لا يدخل فيه الليل حتى لا يكون لها الخيار بالليل لان كل واحد من اليومين ذكره فمردوا اليوم المفرد لا يتناول
 الليل ويبرد تام اليوم باختياره الزوج زرع امر اليوم لا الامر بعد غير يعني اذا ردت الامر في يومها بطل الامر
 فيه وكان امرها بيدنا بعد غد لا يتناول الليل حتى لا يكون لها الخيار بالليل لان كل واحد من اليومين ذكره فمردوا اليوم المفرد لا يتناول
 ليلة واحدة لا يبرده الا في اليومين في قول امرين بغيرك اليوم وغدا اذ لم يتخلل بين الوقتين وقت من جنسهما
 لم يتناول الامر فكان امر واحد او تخلل الليلة لا يفصلهما لان القوم قد يحسبون للمشورة فيهم الليل ولا يتقطع
 مشورتهم ويحلسم ويبرد تام اليوم باختياره الزوج زرع امر اليوم لا الامر بعد غير يعني اذا ردت الامر في يومها بطل الامر
 فلا يبقى لها الخيار بعد التوكيد اذا قال امرين بغيرك اليوم فمردوا في اول النهار لا يبقى لها الخيار في اخره قال في
 نفسك فطلقها ثلثا ان نواتي الزوج الثلثا وقين والا اي وان لم ينو ثلثا سوا لم ينو اصلا ونوى واحدة
 فرجعية ولا غانية الثنتين لان قوله طلق معناه افعلى طلاقا والطلاق لفظ فرد يحتمل الواحد الاعتباري وقد احتل
 الثلثا لانه تمام الجنس كما لا العدد المحض هو ثنتان كذا ان كما ينفوثة الثنتين بلفظ ايضا فلو اخبرته
 في جواب طلق نفسك حيث لا يقع بالطلاق لانه ليس من الفاظ يقع بانث نفسي رجعية لانها قالت في جواب
 طلق نفسك وليس لها ايقاع البين بل مطلق الطلاق فبطلت مطلق الابانة في قولها انث نفسي وتبين مطلق
 الطلاق وهو رجبى امرت بالثلاث اي قال الزوج لها طلق نفسك ثلثا فطلقت واحدة فواحدة لانها ملكك ايقاع
 الثلث فملكك ايقاع الواحدة ضرورة لان من ملك شيئا ملك كل جزء من اجزائه وانما عكس اذا قال لها طلق
 نفسك واحدة فطلقت ثلثا لا يقع في عندك وعند من تطلق واحدة امرت بالبين او الزوجي فكذلك قال
 لها الزوج طلق نفسك واحدا بانث فقال طلق نفسي واحد رجعي او قال لها الزوج طلق نفسك واحد رجعي فقال
 طلق نفسي واحدا بانث وتوع ما امر به الزوج وبلغوا وصفت لان الزوج فوثر لها ذات الطلاق مع الوصف
 وانما انت بذات ما فوثر اليها وخالف في الوصف فصارت مخالفة في الوصف موافقة في الاصل والاختلاف في الوصف
 الاصل بالوصف فيقع الاصل ويستتبع الوصف الذي ذكره الزوج ولا يقع الطلاق بطلق نفسك ثلثا ان ثبت لوقعت
 واحدة ولا يقع بعكس ايضا وهو ان يقال طلق نفسك واحدة فطلقت ثلثا اما الاول فلان معناه ان ثبت
 الثلث فصار مشية الثلث شرط لوقوع الثلث لان مثل هذا الكلام يفهم منه البينة على تعليق واذا انجبت ثلثين

ان ثلث طر مشية الثلث ولم يوجد الامنية الواحدة واجزاء الثلث لا يتصور على احد من الثلثين شيئا بخلاف المرسل
 وهي المسئلة المتقدمة لانه ملكها الثلث هناك ولم يعلق في بعضها بمشية الثلث فلها ان توقع بعض ما ملكت
 ولو قالت في هذه المسئلة ثبتت واحدة وواحدة وواحدة فان كان بعضها متصلا ببعض طلقنا
 دخل بها اولا لان مشية الثلث قد وجدت والطلاق لا يقع الا بمشية الثلث ومشيئتها لا توجد الا بعد الفراغ من
 الكل فوجدت مشية الثلث وهي في كذاه فبانت بطلان جملة وان كان بعضها منفصلا عن بعض بان
 سكنت عند الاول او الثانية ثم شئت البقية لا يقع شي اذ لم يوجد مشية الثلث لكون السكون فاصلا وانما
 فالمرسول منا قول من وعندهما تقع واحدة وهذا بناء على ما تقدم ان ايقاع الثلث ايقاع الواحدة
 عندهما وعنده لا ولا يقع ايضا بان طلق ان ثبتت ثلثا ان ثبتت ثلثا ان ثبتت ثلثا ان ثبتت ثلثا
 حيث يبطل الامر لانه علق طلاقها بالمشية المرسله وهي انت بالمصلحة فلم يوجد شرط وابانة بالمصلحة
 اشتغال بما لا يعينها فيوجب خروج الامر من يديها ولا يقع الطلاق بقوله ثبتت وان نواه اذ ليس في كلام المرأة
 ذكر الطلاق كيقول الزوج شيئا طلاقها والنية لا تعمل في غير المذكور حتى لو قال ثبتت طلاقك يقع اذا
 نوى لانه ايقاع بمشية الثلث تنبئ عن الوجود حقيقة القاضي في تفسيره قوله اردت طلاقك حيث لا
 ينشئ عن الوجود وكذا كل تعليق بمصداق كما اذا قال ثبتت ان شئت اني اوثقت ان كان كذا الامر فيجب
 لما امرت بالثلاث بمشية معقولة فلا يقع الطلاق ويبطل الامر بخلاف الوجود فانها لو قالت قد ثبتت ان
 كان كذا الامر مضى طلق لانه التعليق بشرط كالمين تخير **باب التعليق** شرط صحة الملك كقول الزوج
 لزوجتي ان ذهبت فانت طالق او الاضافة اليها التعليق بالملك كان تزوجتك فانت طالق
 فان الزوج ان يملك كونه سبب للملك اقيم مقامه وانما شرط واحد هما لان الاول لا بد من كونه في الحقيقة
 معنى البين وهو التقوى به على منع النفس ولولا الملك في الاول الاضافة الى الملك حتى يتردد عن تحصيل
 الملك فاذا لم يعد البين فايدتها لم ينعقد الاصل وفي كس خلاف الثاني فلا يطلق اجنبية قال لها ان يملك
 فانت طالق فكذلك يملك بالعدم الملك والاضافة اليه بغير شرط ان قال لزوجتي ثم كملها بالوجود
 للملك في التعليق او قال لاجنبية ان يملك فانت طالق فكذلك بالوجود الاضافة الى الملك ويبطل في البين

ولا اضافة اليها حصل الغاية للطلاق
 من البين او لا في ملكه الا في تزوجك

بذوالالحمل لازوال المكنت بخير الثلاث بطل تعليقها لا يتخير ما دونها يعني اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق
ثلاثا فطلقتها ثلاثا ثم تزوجت بزوجة اخرى ودخل بها ثم رجعت الى الاول فدخلت الدار لم يقع شيء لان الجراء
طلقات هذا المكنت لانها هي المانعة اذا انقطع ما يحرك واليمين تعقد للمنع او للحمل اذا كان الجراء
ما ذكرناه ووقفات يتخير الثلاث المبطل للحلية فلا يبقى لليمين بخلاف ما اذا اباها لان الجراء باق بعقلها
منها يعلم ان قول الوقاية والتخير بطل التعليق على اطلاقه لا يخلو مسامحة والفاظ الشرط اذا وان اذا
ما وكل وميزا بشرط حقيقة لان ما يليها اسم الشرط ما يتعلق به الجراء والاجرية يتعلق بالافعال لكنه
لحق بالشرط لتعلق الفصل باسم الذي يليها كقولك كل امرأة تزوجها فكذلك وكل من تزوجها فكلما نخل
اليمين اي يبطل اليمين ببطلان التعليق بعد وقوع الطلاق الثلاث يعني اذا قال له طوطة كل ما دخلت الدار فانت طالق
فدخلت في العدة ثم تراجعت فطلقت ثلاثا فلا يقع الطلاق ان نكحها بعد زواج آخر فدخلت الدار ببطلان اليمين الا اذا
دخلت اي كلما في التزوج بان قال كلما تزوجت فانت طالق فانها اذا اطلقت ثلاثا وتزوجها الزوج الاول فطلقت
فان كلما تغيب عوم الافعال كما ان كل تغيب عوم كسما وفيما سواها اي يسوي كلما من حروف الشرط اذا وجد
الشرط في المكنت اي اليمين الجزاء اي يبطل اليمين ويترتب عليه الجراء واذا وجد الشرط في غيره اي في غير المكنت نخل
اليمين لا اية الى الجزاء اي يبطل اليمين ولا يترتب عليه الجراء فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا
فاراد ان تدخل الدار لا يقع الثلاث فبطلت واحدة وتنعقد عدتها من دخل الدار حتى يبطل اليمين ولا يقع
الثلاث ثم تزوجها فان دخلت الدار لا يقع شيء ببطلان اليمين وانما قلنا وتنقض العدة لانها ان دخلت في العدة
تقع الثلاث اختلفا في وجود الشرط فالقول الاول ان يترتب على المرأة لانه يستكمل بالاصل وهو عدم شرط ولانه ينكح
وقوع الطلاق وزوال المكنت والمرأة تزوج في شرط لا يعلم الا منها كان حلفت فان طالق وفلان حلفت
حقا اذا قالت حلفت فخطاى لاني حق عزتها والقباس لان لا تصدق في حق نفسها ايضا لانه شرط فلا تصدق فيه
كما في الدخول وجه التحسين انها امينة في حق نفسها اذا لا يعلم ذلك الا من حلفتها فيقبل قولها كما في حق العدة و
الوطء كمنها شاهدة في حق عزتها بل من شرطه فلا تقبل قولها في حقها نقل في النهاية من شرح الطحاوي ان
هذا ليس بجري على عوم بل من انما اذا كذبها الزوج في قولها حلفت لاما اذا صدقها يقع الطلاق عليها جميعا
زوج، امرأة، امرأتين

ينكح بالطلاق بعد الدية ثلاثا ايا من اوتى بها يعني اذا ارث الدية لم يقع الطلاق حتى يستمر ثلاثا ايا من اوتى بها لان ما ينقطع دونها
لا يكون حيفا فاذا تمت الثلاث حكمتا بالطلاق من حين حاضت لانه بالامتناع وخوفه من الرجم فكان حيفا
من الابتداء وبان حلفت اي اذا قال ان حلفت حلفت فان طالق تطلق ان طهرت لان الحفظة بالانكاح كماله
منها وكما لها بانها بها وذلك بالبرهان بان حلفت يعني اذا قال ان حلفت يوم فان طالق تطلق اذا عرفت الشرط في
اليوم الذي تصوم فيه طاهر ان اليوم اذ قرن بفعل عمده يراه بياض النهار بخلاف ما اذا قيل ان حلفت ولم يفعل يوما
لانه لم يفعله بجوارقه وقد وجد الصوم بركته وهو الامساك بشرطه وهو النهار والنية علق بولادة ذكر وطلعتين
بانتي يعني اذا قال لامرأة ان ولدت غلاما فان طالق واحدة واذا ولدت جارية فان طالق شتين فلو ولدتها
ولم يعلم الاول طلقت واحدة وثنتين تشرتا اي احتياطا وانقضت العدة بالاخير من الولدين فانها لو ولدت الغلام
اولا ونقضت واحدة وتنقض عدتها بوضع الجارية ثم لا يقع به اخرى لانه حال انقضاء العدة ولو ولدت الجارية أولا
وقعت طلقتان وتنقض عدتها بوضع الغلام ثم لا يقع شيء اخر به لما مره حال انقضاء العدة فاذا يقع في حال واحدة
وفي حال اثنتين فلا يقع الثانية بالشك الاول ان يؤخذ بالنتين احتياطا حتى لو كان الزوج طلقها واحدة قبل اليمين
والراد ان يترجها قبل زوج اخر فالاحوط ان لا يترجها ليجوز ان يكون ولادة الجارية أولا علق الشك باليتين
يقع الشك ان وجدك في المكنت شمل ما اذا وجدك في المكنت وفيه فقط مثل ان يقول ان حلفت زيد او بكر فان
طالق ثلاثا فبانت وانقضت عدتها فكلمت زيد ثم تزوجها فكلمت بكر فزوي طالق ثلاثا والافلا شمل ما اذا لم يوجد
شي منهما في المكنت والاول وفيه لا شك وذلك لان محبة الكلام باصلية المتكلم لكن المكنت بشرط حال التعليق
لجاء غالب الجود يستحق ان فيصح اليمين ويشترط عن تمام الشرط ايضا لانه لا ينزل الا في المكنت
والى في يمينه ذلك حال قبض اليمين فيستغنى عن قيام المكنت بقاؤه بجمل وهو الذمة علقها هو الى الزوج
الثلاث او مولد الامة العتق بالوطء فقال الزوج ان وطلعتك فان طالق ثلاثا وقال المولى لامة ان وطلعتك
فانت حرة فزوج الى اى دخل الحشفة حتى تنقث الثلاثان طلقت المرأة ونقضت الامة لوجود الشرط ولست
بعد الا يلج ولم يخبر به بعد وقوع الثلاث فلا عقرو وهو من الشرط وقيل هو مقدار اجرة الوطء لو كان الزنا
حلالا اي باللبس عليه اي على كل من الزوج والمولى ولم يصح اي باللبس مراجع في الطلاق الرجعي

في البين واما في الرجعي فثمة مطلقا اذا ما تولى في العدة لبقا الزوجية بينهما فانها السبب لارتباطها في مرض موت
فان الزوج قصدا بطلان فدية عليه فبذلك يتاخير عمل الزمان انقطاع العدة لدفع الحرز عنها ولهذا في
هو اذا ماتت بخلاف البين لان الرجعي النكاح قد زال كذا ثبت طلبة رجعي طلفت ثلاثا لان الطلاق
الرجعي لا يزيل النكاح ولهذا اجل وطهرها ولا يحرم بالميراث فلم يكن بسؤالها اياه راضية بطلان حقها وكذا
تثبت لو طلقها واحدة بآية وكذا ثبت بماتة قبلت من زوجها يعني بان المرض امراته قبلت ابن زوجها
لا يمنع قبيلها الارث اذا البينونة وقعت بآية لا تقبلها بخلاف ما اذا بآيات بالتقبيل فانها لا تارث وكذا
تثبت من لا عنها او التي منها في المرض لما الاول وهو اذا اذنت امراته وهو صحيح ثم لاعت في المرض فانها تارث
وكذا ثبت اذا اذنت في المرض فان هذا مطلق بتعليق الطلاق بفصل الابد للمرأة منه كما سبقت اذ لا بد لها من النفقة
لدفع العار عن نفسها واما انك فتواد احلف في مرض موت ان لا يغربها اربعة اشهر فلم يغربها حتى مضت المدة
ووفقت البينونة ثم ماتت تارث المرأة ولو اتي في صحته وبانت بآي بالابلا في مرضه لآي لا تارث امراته وان كان
الابلا ايضا في المرض تارث لان الابلا في معنى تعليق الطلاق بمضي اربعة اشهر خالية عن الوقوع فيكون مطلقا
بالتعليق بمضي الوقت وسببها بآية بخلاف التي تتعلق بقوله كبري عن رجل من في صف القتال او حرم او جرح
او جرح او جرح فان المطلق لا تارث لان الرضا ليس بفعل فبذلك لا تارث المختلعة في مرضه ومخيرة اختا
نفسها فيه ومن طلقت ثلاثا بامر تام ثم ماتت وهي في العدة لانها راضية بطلان حقها والتاخير كان لحقها اولاه
اي وكذا لا تارث من طلقت ثلاثا بامر تام صح الزوج من مرضه ثم ماتت في العدة فانه لا يكون فارقا لانه لما صح تبين
انه ليس بمرض الموت ولهذا تعتبر بغيرها من جميع المال وكذا اذا اقر بالدين لا يقدم عليه غمما الصحيح تصادقا
على نكاح الصحيح في العدة او ابانها بامر تام فارقا بالاول او اوصى فلها الاقل منه من الارث اي قال في مرضه كانت
طالقت وانما صح فانقضت عند نكاح فدية ثم اقرها بما لاول او اوصى بها او ابانها بامر تام في مرضه فاقربها او اوصى
ثم مات فلها الاقل منه ومن غيرها من مرضه اذا اعلق المرض طلاقا بفصل اجنبى او بمضي الوقت والتعليق والشروط
ولما انما في مرضه او اعلق طلاقا بفصل نفسه بآية التعليق والشروط في المرض او الشوط فدية او اعلق طلاقا
بفعلها ولا بد لها منه كالاكل والشرب وكلام الابوين وقضاء الدين واستيفاء وبها في المرض او الشوط

فيه وجواب اذا قوله ورثت المرأة تكون الزوج فانها في غير ما في غير هذه الصورة المذكورة لآي لا تارث المرأة
وهو ما اذا كان التعليق والشروط في الصحة في الوجوه كلها او كان التعليق في الصحة في ما اذا اعلقه بفعل
الاجنبى او بمضي الوقت او كيف ما كان اذا اعلقه بفعلها الذي لها منه بد فانها لا تارث في هذه الصور
اعلم ان هذه المسئلة على اربعة اوجه اما ان اعلق الطلاق بمضي الزمان او بفصل اجنبى او بفعل
بفعل نفسه او بفصل المرأة وكل وجه على وجهين اما ان يكون التعليق في الصحة والشروط في المرض او كانا
في المرض اما الوجهان الاولان اعني ما اذا اعلق بمضي الزمان او بفصل الاجنبى فان كان التعليق والشروط
في المرض ورثت للفرار وان كان التعليق في الصحة والشروط في المرض لم تارث واما الوجه الثالث وهو ما
اذا اعلقه بفعل نفسه فثبت كيف ما كان اذا اوجب الشرط في المرض سواء كان التعليق في الصحة او في المرض وكان
الفعل عماله منه بد او لا لانه صار قاصدا ابطال حقها بالتعليق والشروط او بالشرط وحده لان الشرط بانها
بالعمل لان الوجود عنده فصار متعديا من وجه صيانة لحقها واضطرارة لا يبطل حق غيره كذا قال مال
الغير حال الاضطرار والنوم واما الوجه الرابع وهو ما اذا اعلقه بفعلها فان كان فعلها لها منه بد
لم تارث مطلقا سواء كان التعليق والشروط في المرض او كان التعليق في الصحة والشروط في المرض لانها
رضيت بالشرط والرضا به يكون رضا بالشرط ابانها في مرضه وقد دخل بها فصح نكاحا فانها تارثت
فاستلمت في الزوج لم تارث اما في الاول فلان الصحة تتخلل بين الطلاق والموت تبين انه ليس بفعل وانما
سنة الك فلان المرأة بار تدا دنا بطلت اهلية الارث لان المرتد لا يورث احدا فاذا استلمت بعده لا يمكن سبب
قال لمان مرضت فان طلق ثلاثا كان فارقا حتى اذا مرض وماتت تارثت قالت لزوجه المرض طلق
فطلقها ثلاثا ورثت لان مدلول طلق طلب الطلاق الرجعي ولا يلزم من الرضا به الرضا بالشرط فاذا
ليتها الزوج كان فارقا فورثت المرأة قال اجماع امراته تزوجها طلاقا ثلاثا فزوج امراته ثم ماتت
الزوج طلقت المرأة الاخرى عند الزوج فلا يصير الزوج فارقا فلما تارثت المرأة عنده وعند طلقت عند الموت
فيصير فارقا وتارثت المرأة لان الاخرية لا تتحقق الا بعد تزوج بغيرها واذن تحقق بالموت فكان الشرط
متحققا عند الموت فيبقى عليه وان الموت متعريف وانصافه بالاخرية من وقت الشرط فيثبت مستد ابل

الرجعة هي استدامة القيام في العدة أي بقاء النكاح على ما كان ما دامت في العدة فإن النكاح قائم فيها لقوله تعالى
 فما مسكوت به معروف فإن الاستدامة عبارة عن استدامة القيام بالسنن إعادة الزنايل فيلزم على صحة الرجعة
 بشرط بقاء العدة لأن الاستدامة إنما تحقق ما دامت العدة باقية إذ الملك ياتي في العدة زائلا بعد انقضاءها نحو
 الرجعة وما يوجب حرمت المصاهرة من الوطى وغيره على ما تروى في خلاف الشافعي فإن الرجعة عنده لا تكون إلا
 بالقول فلا يجوز عند الوطى قبل الرجعة بالقول وتصح إلى الرجعة فيما دون الثلاث من طلاق وظلقتين وحرارة
 المرأة والثمنان في الامة كالشأن في المرأة وقد مر مرارا وإن ابت المرأة عن الرجعة فإن الأمر بالامساك طلق فيشمل
 التقادير ونزولها كما في اعلام الزوج أي بانها بالرجعة لانه لو لم يعلم بالرجعة لم يقع المهر في المعصية لانه قد تفرق
 بناء على زعمها أن الزوج لم يراجعها وقد انقضت عدها وبطلان الزوج أن كانت عاصية وزوجها الذي أوقعها
 فيه سببا بترك الاعلام ولكن مع ذلك لم يعلم بها صحت الرجعة لأنها استدامة القيام وليست بانشاء فكان الزوج
 برجعة متصرفا في خالص حقه ونصرف الانسان في خالص حقه لا يتوقف على علم الغير **فان قيل** كيف يكون
 عاجزا بغير علم **اجيب** بانها اذا تزوجت بغير سؤال فقد تركت التثنية فوقيت في التثنية لان التثنية جارية من
 ونزولها ايضا اجازة من التراجع عن الوقوع في مواقع التهم لان التماس عرقه مطلقا لغيره بالقعود معها
 وان لم يشهد صحت ولذبح ايضا عدم دخول بلاؤها ان لم يقصد الرجعة أي يعلم بانها بدخول عليها بالنداء او التخيخ
 او صوت النعل ان شئ لدخول عليها ليلتها يقع نظره على ما لا يحل نظره فيه لانها مطلق في الجملة اذ هي بعد العدة
 الرجعة فيها ان صدق فرجعة لان النكاح ثبت بتصادق الزوجين فالرجعة اول وان كذبته فلا يكون
 رجعة لانه يدعي ولا يثبت له ولا يمكن انشاء في الحال وهي منكرة فالقول قول المنكر ولا يمين عليه بما يأتي في كتابه
 الدعوى ان الرجعة من الاشياء التي لا يمين فيها كما في راجعكم انما لا يكون رجعة اذ اقال راجعكم يرد
 الانشاء فقالت مجيبة لم يمت عدلي لان هذه الرجعة صادقة حال انقضاء العدة فلا يصح هذا لانها مينة
 في الاخبار فوجب قبول قولها فاذا اخبرته دل ذلك على سبب انقضاء العدة واقرب احوال قول الزوج راجعكم
 فيكون مقارنا لانقضاء العدة فلا يصح خلاف ما اذا سكنت ثم اخبرته بالانقضاء لان اقرب احوال فيها
 حال السكنة فيفسار اليه وكما في روي امية اخبر بعد أي بعد العدة بالرجعة وصحة سيرة وكذبته الامانة القول

استأب
 به القلق

قوله فان صحة الرجعة بناء على قيام العدة والقول في العدة قولها بقاء وانقضاء فكذا انما يبنى عليه اوقات الامة
 مضت عدلي وانكر أي الزوج والشهد مضى العدة في القول قولها لانها اعترف ببنائها فيقطع أي
 العدة اذا ظهرت من الحيض الاخر لعشرة وهو الحيض الثالث من المعقودة وان لم يغسل حتى لو بقي من
 الوقت بعد الانقطاع ما تمكن فيه من الاغتسال وتخرج للصلاة فذهب ذلك القدر حكيم بظاهرها لان
 الحيض لا يزيد على عشرة فيستقيم خروجها من الحيض بحجة الانقطاع فانقضت العدة وانقطعت الرجعة
 واذا ظهرت منه الاقل من عشرة فلا ياتي لانقطاع العدة حتى تغسل او يضي وقت صلوة او يتيم وتغسل
 مكتوبة او تطوعا فان اذا انقطع فيما دونها يجزئ عود الدم فلم يتيقن بخروجها من الحيض فيكون ذلك حضا
 لان مدة الاغتسال من الحيض اذا كانت اياما اقل من عشرة في الاغتسال من قبل لانقطاع وكذا مضى
 وقت الصلاة اذ يضي وقتها صارت الصلوة دينيا في وقتها وهو من احكام الطاهرات لانها لا تفسد
 الا على الطاهرة من الحيض واذا لم تغسل على الماء بعد ما طهرت واياها دون العشرة فيتمت وصلت فقد
 انقطعت الرجعة لانها حكمنا بظاهرها بانها جوز واصولها باليتم شئت غسل عضو راجع الزوج ونسيت مادونه
 الى مدون عضو لا يراجع وهذا الحسن والقياس في العضو الكامل ان لا تبقى الرجعة لانها غسلك
 أكثر البدن والقياس فيما دونه ان يبقى لان حكم الجنابة والحيض مما لا يجزئ وجه الاختسان وهو الفرقان مادونه
 العضو يسارع اليه الجفاف في الغلبة فلا يتيقن بعدم وصول الماء اليه فغلن بانه ينقطع الرجعة ولا يحل لها
 التزوج اخذ بالاحتياط في الرجعة والتزوج كجلاء العضو الكامل اذ لا يسارع اليه الجفاف ولا يغفل عنه
 عادة فافترقا طلقا حاصلا منكرا وطهرها فراجعها فولدت الاقل المدة فصاعدت الرجعة يعني له
 امرأة حامل طلقها وانكر وطهرها ثم راجعها ثم ولدت الاقل من مدة الحمل من وقت النكاح صحت رجعة
 ولا عبرة لانكاره الوطى لان الشرع كذب به لولد للفراش وهذه العبارة احسن من عبارة الوطى
 واكتفى لانها خالية عن مساحية ذكر ناصد شرعيه وطلق من ولدت الاقل المدة فصاعدت قبل أي
 قبل الطلاق منكرا وطهرها فله الرجعة يعني له امرأة ولدت الاقل المدة وانكر وطهرها جاز له ان يراجعها
 ولا عبرة لانكاره بانكران الشئ كذب وان خلاها بخلوة صحيحة فانكر الوطى فلا ياتي رجعة لانه

من المعقودة

راجع في المهر والنفقة
 في المهر والنفقة
 في المهر والنفقة

انكر الوطى ولم يكذب الشرع فيكون انكار حجة عليه فان طلقها اي بعد ما خلاها وانكر وطئها ان طلقها او
 فولدت لاقول من سنتين تحت الرجعة فانها اذا اولدت لاقول من مائة من وقت الطلاق ثبت نسب هذا الولد
 لانها لم تغرب بانقضاء العدة والولد يثبت في البطن هذه المدة فلا بد من ان يجعل الزوج واطلق قبل الطلاق
 تقع الرجعة اذا اولدت فافت طالق فولدت ولدا ثم ولدت ولدا آخر بطينين فهو رجعة المهر بطينين ان يكون
 بين الولادتين ستة اشهر او اكثر مما اذا كان اقل يكون بطين واحد وانما ثبت الرجعة لانها طلقت بالولادة الاولى
 ثم الولادة الثانية ولت على ان رجعت بعد الولادة الاولى ليكون الوطى حلالا اما اذا كانت الولادتان بطين واحد فلا
 تثبت الرجعة لان علوق الولد كان قبل الولادة الاولى وقال كلما ولدت فانت طالق فولدت ثلثة بطنون وقع
 طلقا فلا اثر للولادتين والثالث رجعة فانها طلقت بالولادة الاولى وصارت مخففة وبالولد الثاني صار رجعا في الطلاق
 الاول اذ يجعل العلوق بوطى حادث في العدة حلالا لمسلم على الصلح وطلقت ثانيا بالولادة الثانية لان اليمين
 عقدت بكلا وبالولادتين ان صار رجعا في الطلاق انما طلق ثانيا بالولادة الثانية فتعذر بالحيف لانها طلق
 من ذوات الافرء حين وقع الطلاق الرجعي من الطلاق لا يخرج الوطى لبقاء اصل النكاح كما حرر في الوطى لا يخرج
 العهر وقال ان تقع بغير طهر بغير طهر بغير طهر بغير طهر بغير طهر بغير طهر بغير طهر بغير طهر بغير طهر بغير طهر
 بلا اشهاد على رجعتها لقوله لا يخرج من من بيوتهن الاية نزلت في المعتدات من الرجعي لسياق قوله
 فاذا طلقتم ان وصحح الطلاق رجعي بالاجماع وينكح الزوج مائة بل انما في العدة وبعد ثلاث حمل الحية
 بان لا تزوايه مطلقا انما في العدة فيمنع فيها ومنع في العدة لانها في العدة والنسب ولا بناء في حقه لا مطلقا
 بها اي بالثلاث لو كان حرة وبالشنتين لو كانت حرة بغير طهر بغير طهر فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا
 غيره والمرد منه الطلقة الثالثة والثنتان في الامة كالثلاث في المرأة لان الرق منقصف محل الحية على ما عرفت و
 النكاح في الآية حمل على العقد والنوم الوطى بحديث مشهور يجوز به الزيادة على الكفا وهو حديث العسيلة وقد
 حقق هذا الحديث في كتاب الاصول او ضمنه بعون الله وتوفيقه في شرح المرقاة وحواش التلويح بما لا مزيد عليه
 ولو كان ذلك الغير مراحقا غير بالغ لانه في التحليل كالبالغ لان الشرط الايلان دون الاخر ان هو موجود فيه
 بنكاح صحيح متعلق بقوله بيطا ويطا في عطف على قوله بيطا بانه عطف على قوله بيطا بانه عطف على قوله بيطا

يعني ان وطئ السيد امته لا يكون محلا لتعيين مكن النكاح للتحليل بالنكاح كره كراه الزوج ان يشرط التحليل
 وان حلفت لا يان قال شرع وجب على ان اخلك او قالت المرأة ذكر او كيد لها اما لو اخر اذ كنت في بطنها
 فكيف فلا يكره عند عامة العلماء ويهدم الزوج ان ما دون الثلث اي حكم ايضا كما يهدم حكم الثلث يعني
 اذا طلق المرأة تطلق او تطلقين ومضت عذرها وتزوجت بزواج آخر ثم عاد الى الزوج الاول عاد
 بتلك التولية وهدم الزوج ان حكم ما دون الثلث من الحقة الخفيفة كما يهدم حكم الثلث من الحقة الخفيفة
 عند ابن ع وابي يوسف وعند محمد وزفر والشافعي لا يهدم ما دون الثلث وهذا البحث ايضا ذكره سوفي في الكتاب بين
 المذكورين مطلقا الثلث اخبرت بعضي المعتدين عدة من الزوج الاول وعدة من الزوج الثاني في المدة تجزئ
 مقبلة ما وسباني في اخر العدة ان مقبلة ما ان كان يحض فاقبل ما يصدق فيه عده شهران وعند ما تسعة
 وثلاثون يوما لا اي جاز الزوج الاول تصديقها ان طعن صدقها لانه اما من المصاحف لكون البضع مقبلا
 عند الدخول والديان تعلق الحان وقول الواحدة مقبولة في **باب الحلف** وهو لغة الحلف مطلقا او
 حلف على ترك فعل ما ينهاه مدية وكلمة طلاق بانه ان يترك الكفارة ويلزم ان حث واقبلها الحرة اربعة اشهر
 وللامة شهران ولا حد لاكثر فلا يلاها لو حلف على اقل من الاقلين بان قال الحرة والله لا اقر بغير شهرين او ثلاثة
 اشهر فلو قال والله لا اقر بغير شهرين او ثلاثة اشهر الا اقر بغير شهرين او ثلاثة اشهر او فانت طالق
 او عده حرة فاقربها في المدة حث ولذا حث في الحلف بالبدن وجبت الكفارة وفي غيره وجب الابل وسقط الابل والا
 الى وان لم يقربها بان واحدة وسقط الحلف الموقت فان كان موقفا بربعة اشهر ولم يقربها بان واحدة
 وسقط الحلف حتى لو تكبرها فلم يقربها بعد ذلك لا يمين الا في لا يسقط الحلف المؤبد ووقع عليه بقوله فلو تكبرها ولم
 يقربها اربعة اشهر ثنتين ثانيا ثم ان تكبرها ولم يقربها اربعة اشهر ثنتين ثالثا فان تكبرها بعد زوج اخر لم يطل
 بيع الابل وان وطئها كفر لبقاء اليمين ان كان الحلف بغير طلاق وان كان به لا يفي لما عرفت ان تجزئ الثلث بطل
 تعليلها قوله والله لا اقر بغير شهرين وشهرين بعد شهرين ايلان لانه يجمع بينهما بحرف في فصاحته بطل
 الجمع فيحقق المدة لا قوله بعد يوم والله لا اقر بغير شهرين وشهرين بعد شهرين الاولين لانه لما فصل بين
 الشهرين الاولين والشهرين الاخيرين بيوم لم يجمع مائة الابل وهي اربعة اشهر وكذا قوله والله لا اقر بغير

ثانيا والثالث ومضت الثلثان بلاني ايلان
 بان بغير شهرين او ثلثة اشهر

سنة الايام لا يكون ابداً لان المستثنى يوم منكم فلا يحل ان يكون يوماً من أيام السنة الا
ويمكن ان يحل المستثنى وكذا اذا قال لا يوماً اقر بك فيه لا يكون مولى لانه مستثنى كل يوم غير هذا فلا
يتصور ان يكون ممنوعاً ابداً ولو قر بها يوماً باق اربعة اشهر او اكثر صار مولى لسقوط الاستثناء لان
اليوم المستثنى لما مضى لا يمكن قربانها الا بكفارة وكذا قوله بالبصرة والله لا ادخل كوفه وامرته بها لا يكون
ابداً لانها لم تكن قرباناً بل الزوم شيء بان يخرجها من الكوفة المطلقة الرجعية كالزوجة في أي حيوان
ابقاء الزوجية بينهما كما حال المباشرة ولا اجنبية كحما بعدة كى بعد الايلاء فالتة لا يتصور في حقها لان حكمة
من يكون من نسبنا بالنقص وهي ليست منها فلم ينعقد موجباً للطلاق حتى لو تزوجها بعد ذلك لا يكون
مولى وتحقق ان الايلاء بمنزلة تعليق الطلاق بمعنى الزمان فلا يصح الا ان الميكاد مضاف الى
المكاد كسبوت بيان قال ان تزوجك في الا لا اقر بك لم يوجد ولو طرأ كقر عن يمينه لانها منعقدة في حق
وجوب الكفارة عند الحث عجز عن الوطى مرض باجرهما او صغرنا او ثقبها او مسافة اربعة اشهر بينهما
قوله فثبت انهما فلا تطلق بعده ان حث منه هو عاجز وان قدر على الجماع في المدة نفية الوطى لان الوطى
باللسان خلف عن الوطى بالجماع واذا قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل بطل كالميت اذا اراد ان يلقاها لانه
ان عظم حرام يلا ان نوى التحريم ولم ينو شيئاً فان هذا اللفظ محتمل لبيان الجليل فان قال ربه التحريم
لم ارد به شيئاً كان يميناً وجب به مولى لان تحريم الطلاق يمين وظاهر ان نوى في الظاهر حرمة فاذا نواه
لانه محتمل وعند محمد لا يكون ظاهراً لعدم كونه وهو شبه المحللة بالحرمة وهو ركن نوى الكذب لانه وصف المحللة
بالحللة بالحرمة فكان كذا حقيقة فاذا نوى حصة وتطبيقاً بانه ان نوى الطلاق ولم اقل ان نواته وقهر في
الكنائس والفتوى على ان طلاق وان لم ينوه وجعلنا ويا عرفاً ولهذا لا يختلف الا الرجال وعن هذا قالوا لو نوى غيره
لا يصدق قضاء ولو كانت له اربع نسوة والسند بجاءها تقع على كل واحدة منهن طلاقاً بانه وقبل تطلق
واحدة منهن والى البيان وهو الاظهر والاشبه ذكره الزبيدي كذا كل حل على حرام وهرج بدست راست كيرم بر دل
حرام الى الفتوى على ان طلاق وان لم ينوه ولو قال بدست كيرم لا يكون طلاق لعدم العرف ولو قال هرج بدست
كيرم كان طلاقاً كذا في الزمانيه **باب الخلع** والخلع بالضم والفتح لغة الازالة مطلقاً وبه تأييداً

الازالة المحضة هو فصل من كحل بمل بلفظ الخلع غالباً انما قال غالباً لانه قد يكون بلفظ البيع والشراء
ونحوهما كما سبقت ولا بأس بتعذر الحاجة لقوله فلا جناح عليهما فيما افدت به بما يصح للمهر لان ما يكون
عوضاً للمنفقة او ان يكون عوضاً لغير المنفقة كالحجاب ان يكون ما يصح لغير الخلع مهر في النكاح كما دون
العشرة ونفقة اليجاق وقبول كسائر العقود وهو في جانب الزوج يمين لانه تعليق الطلاق بشرط قبول المال
حتى لم يصح رجوعه قبل قبولها كما لا يصح الرجوع في اليمين ولم يطل بغيرها عن المجلس في قولها كما لا يبطل اليمين بل
يؤقف بيمين ان قبلت بوجوبها فلم يتوقف على حضورها في أي في الجاك لا ينفذ اليمين عليه بل يتوقف على علمها
فاذا ابتغها فلها قبول في مجلسها وجاهز تعليق بشرط او وقت كما جاز في اليمين لاني لم يجز شرط الخيار لاني
للزوج كما لا يجوز في اليمين وهو في جانبها اي المرأة عطف على قوله في جانبها كيرم يعني معاوضة لانها تبتذل بالانكاح
بها فشرها حتى انعكس الاحكام اي جاز رجوعها قبل قبول وبطل بغيرها عن مجلس علمها ولم يجز تعليق بشرط او وقت
وجاز شرط الخيار كما كان احكام المعاوضة وطرف الوعد العتاق كطرفها في الطلاق فيكون من طرف العبد معاوضة
ومن جانب المولى عتاقا وهو تعليق في العتاق بشرط قبول العبد فيستتب احكام المعاوضة في جانب العبد الاول
والخلع قد يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والمباشرة بان يقول الزوج خالعك على الف درهم او بعث
نفسك او طلاق على الف درهم او تقول المرأة ائتمرت بنفسى وطلاق منك الف او يقول الزوج طلقك على الف
درهم او باراك في فارتك فقبلت المرأة وقد يكون بالعتاق كما لو قال حل لامرأة خولت من اذن
خريدي فغالت خريدي فقال الزوج فروختم بانه اي تقع واحدة بانه ذكره قاضي خان والواقع به
اي الخلع وبالطلاق على مال وهو ان يقول الزوج طلقك او انت طالق على كذا من المال او تقول
المرأة طلقك على كذا او يقول الزوج طلقك عليك والفرق بينهما ان الطلاق على مال بمنزلة الخلع في الاحكام
الا ان بدل اذا بطل بق الطلاق بانياً وعوض الطلاق اذا بطل يقع رجوعاً كذا في المحيط وسائر النسخ
طلاقاً باني لانها لا تسلم الما الا بالنسب لانفسها وذلك بالبينونة وهو الخلع من الكنايا لاحتمال الطلاق
وغیره فيعتبر فيه ما يعتبر فيه من قرأين ترجح جانب الطلاق وان قال لم انوبه الطلاق فان ذكره بلا
لم يصدق في نفية شيء من الصور الاربع بل محتمل على الطلاق ويكون ذكره البديل مغنياً عن البينة واللا

اي وان لم يذكر بالاصح في الخلع والمباراة اي فيما وقع الخلع بلفظ الخلع او المبراة لانها كانتان فلا بد من التنية
او ما يقوم مقامها وهو ذكر البديل وقد انتفى ولا يصح في لفظ البيع والطلاق كونهما صريحا كذا في الكافي
واخره من عليه بان لفظ البيع غير صحيح في الطلاق وهو ظاهر **اقول** المراد بكونه صريحا فيه دلالة على قطعيته
لا يخالف عنه اصلا وذلك لان البيع وجب وان لم يكن المبيع فيلزم قطعا وان لم يكن المتعة ولهذا وقع الطلاق بلفظ الحق
لا الحق بلفظ الطلاق كما مر فليتأمل فانه دقيق وبالحق حقيقة وكمره اخذته في اخذ الزوج البذل ان يشترط في الزوج
لغيره وان اردتم استبدال زوج مكان زوج عاينتم احديهم قطعا فلا تأخذوا منه شيئا ولانه احسب بالاستبدال
فلا يرد في وحشها باخذ المار كمره اخذ الفضل المار على ما دفع اليها من المهر ان شئت وفي رواية للجامع الصغير
لا يكره ولا طلاق قوله فلا جناح عليكم فيما افترت به كمرها اي كمره الزوج المرأة على كل حال طلاق المرأة لان
طلاق الكمره واقع بلا مال اي بلا لزوم مال ان لم يكن لها عليه مال بل التزمت ان تعطيها الا ان تحضر او لا تستوف
ما اراد ان كان لها عليه مال كله ونحوه للمسا في ان الرضا شرط في لزوم المال واستوف والاكراه غيرهم الرضا ممكن
بدله في بدنا يعني خالف مع زوجها على مال فقبل ان تدفعه اليه ممكن المار او الحق فقبلها فيمضي ان كان قيمتها او كره
ان كان مثليا ولا يبطل الخلع لانه لا يقبل الفسخ بغير العمان عليها تحقيقا للمعاهدة خلع او طلاق امر الله
مخير او خسر او مبيتة وهو باعنا على مال وقع طلاق بآيتين في الخلع ورجعي في غيره مجانا اي بغير شيء لان الاعاين
مصلحة بالقبول وقد جرت في الخلع البابين وفي الطلاق الرجعي كما هو مقتضى اللفظ وقد قلنا من الخط
ولا يجب عليها شيء لانها لم تستم ما لا متقوما لتغيير غارقه وايضا لا وجه لاجاب المسمى للاسلام ولا لاجاب غيره
لعدم الالتمام كما في علمها في يدك ولا في يدك اي كما يقع الطلاق مجانا اذا قال خالفه علمها في يدك
وايشي يد ناشي فانها لم تستم ما لا متقوما فلم تغير غارقه والرجوع بالفرو والمراد باليد ههنا اليد
وان زادت على قولها خالفه علمها في يدك قولها من ميل او درهم فلم يكن في يد ناشي ردت عليه
في الاول مرارا الذي اخذته منه او دفعت اليه في الثانية ثلاثة دراهم وان كان في يد ناشي درهمان ثم
با تمام ثلاثة دراهم وان كان اكثر من ثلاثة دراهم فله ذلك كذا في النهاية اما ردتا اخذته في الاول فلان
لما سميت ما لا يمكن الزوج راضيا بزوال ملكه الا بعوض ولا وجه لاجاب المسمى وقيمة كونه مجرولا

ولا لاجاب قيمة البضع وهو المثل لا في غير متقوم حال الزوج فحين ايجبا ما قام به البضع على الزوج دفعا
للزوجه واما دفع ثلاثة دراهم في الثانية فلانها سميت بلفظ البيع واقله ثلاثة فوجب عليها التيقن بانها
كما لو اقر او اوصى بدرهم خالف على عبد ابيع لها على براتها من ضمانه لم يبرأ بل عليها تسليم عينه ان قدرت
وتسليم قيمته ان عجزت لانه عقد معاوضة فيقتضي سلامة العوض ونشر ابراءه عند شرط فاسد فيبطل هو
الخلع لانه لا يبطل بالشروط الفاسدة طلبت طلاقا ثلثا اي قلت طلقين ثلثا باي او على اية قطعتها واحدة
يقع في الاولى باينة بثلاث الالف في الثانية رجعية مجانا فانها اذا قالت طلقين ثلثا باي جعل الالف عوضا
ثلثا فان طلقها واحدة وجب ثلث الالف لان اجزاء العوض تقسم على اجزاء المعوض اما اذا قالت طلقين ثلثا على
فجعل على الشرط عند الرجوع والطلاق يصح تعليقه بالشرط واجزا الشرط لا يقسم على اجزاء الشرط فيقع رجعية بلا
عند ما يقع باينة بثلاث الالف لانها جعلت الالف على العوض يعني الباء كما في بيع عبد بالالف او على الف وانه البيع لا
يصح تعليقه بالشرط فجعل على العوض ضرورة ولا ضرورة في الطلاق لصحة تعليقه بالشرط وان قال طلقين ثلثا
بالف او على الف فطلقت واحدة لم تقع لانه لم يرض بالبينونة الا سلامة الالف كذا في خلاف قولها بالطلاق
ثلثا لانها لما رضت بالبينونة بالالف كانت ببعضها او ان ترضى وبانت اي اذا قالت طلق بالالف او على الف فقبلت
بانت المرأة ولمزم الالف لانه مبدول او تعليق فيقتضي سلامة البديلين او وجود الشرط وذكرنا كذا فيناه وبانت
طالق اي اذا قلنا امرت انت طالق وعليك الف قال العبد انت عرو عليك الف طلق المرأة وحقق العبد مجانا
سواء قبل او لا عنده وقال العبد كل واحد منهما الالف اقبلا ولا يقع الطلاق والعناق بلا قبول لان هذا الكلام
يستعمل للمعاوضة فيقال خلع من المتاع وكل على درهم ويكون بمنزلة قوله بدرهم ولانه جملة ثمانية فلا
ترتبط بما قبلها الا بدلا لانه اذا اصل فيها الاستقلال ولا دلالة من لالت الطلاق والعناق فيفكان عن المال
مخلاف البيع والاجارة فانها لا يوجدان بدونه قال طلقك اسر على الف فلم يقبل وقالت قبلت قال قول له وفي
البيع القول للمشتري يعني من قال الفيه بعث منك هذا العبد بالالف درهم اسر فلم يقبل فقال المشتري قبلت قال قول
للمشتري والفرق ان الطلاق باليمين من جانب الزوج والقبول شرط الخلع فيتم البين بلا قبول فلا يكون
الاقرار باليمين اقرار بشرط الخلع لصحتها بدونه فصار القول وقول لان الزوجين اذا اختلفا في وجود الشرط

فجعل على الشرط

فانقول قول الزوج لانه منكر فاما البيع فاجب وقبول ولا حجة لاحد مما يدون الاخر فصار الاقرار بالبيع اقرارا بالائتم
الاب فاذ انكره فخرج على اقرب فلا ينفذ ولا يثبت الخلع والمباراة بغير الزم جعل كل من جاز بها الاخر من
الدعوى عليه كل حق وكل من جازها على الاخر مما يتعلق بالنكاح كالمهر موقوف او غير موقوف قبل الدخول بها او بعد
فالنفقة المأجنية واما نفقة العدة فلا تسقط الا بالذكر فبذلك النكاح لانه لا يسقط ما لا يتعلق به كالمهر
ومن مكشرت ونحوها خلع الاب صغيره بما لها او مهرها طلق ولم يلم لم يملك المهر عليها ولم يسقط المهر
اما وقوع الطلاق على ما هو الاصح فلانه يتعلق بقبول الاب فيكون كتحليل بماله واما عدم وجوب المال على
فلان بدل الخلع تبرع ومال الصغير لا يقبل التبرع فان حكمها الى الاب صغيره ضامن له اي لبدل الخلع لم يرد
بالضمان الكفارة عن الصغيرة لان المال لا يلزمها بل المرد به التزم المال بالتبرع للخلع والمال على الاب لان اشهرها
بدل الخلع على الاجنبي صحيح فحل الاب ولي بلا سقوط المهر لانه لم يدخل تحت ولاية الاب وان شرط الزوج الفها عليها
اي الصغيرة فان قبلت ومن املا الى اهل القبول بان كانت تعقل ان الخلع سائب النكاح جالب طلق
لوجود الشرط بلا شيء لانها ليست من اهل القرابة قال الزوج خالعك ولم يذكر مالا فقبلت المرأة طلقت
لوجود الايجاب والقبول وبر عن المهر الموقوف لو كان عليه والا ان لم يكن عليه من الموقوف شيء ردت على الزوج
ماساق اليها من المهر المعلق فلما اذا قبلت الخلع فقد ثبت انه معاوضة في حقها فقد التزمته العوض وجب اعتبارها
بقدر الامكان خلع للريضة يعتبر من الثلث لكونه تبرعا لان البضع غير متقوم حال الخروج باب الطلاق وهو لغة
مقابلة الظاهر بالظهور فان الشخصين اذا كان بينهما عداوة يجعل كل منهما ظاهرا والآخر وشرا شبيهة
بضاهية الطلاق وهو كمال ما يعتبر به عن الكل او جزء من اجزائه من اهل البيت فلا يصح الظاهر من امته ولا
من نكحها بل امرنا ثم ظاهرها ثم اجازت بما يحرم النظر اليها متعلق بالشبهة من عقوبة محرمه بيان بالنسبة
او رضا ما يجبر عن محرمه وحكمه حرمة وطهرها وودايعه كالمس والقبلة حتى يفرقوا كذا والذين يظاهرون
من نسائهم ثم يهودون لما قالوا افتخروا بقرية من قبل ان يتناسا الآية للظهار والعود لنفسه بالعرف على
الوطي فان سبب وجوب التكفير هو الظهار لان الكفارة داية بين العقوبة والعبادة بالبيع والامانة
وسببها ايضا اتي بين الخطر والاباحة حتى يتصل العقوبة بالخطور والعبادة بالعبادة بالمباح وانما

جاء

جاء تقديم الكفارة على العود لانه واجب لرفع الحرمة الثابتة في الذات فجوز بعد ثبوت نكاح الحرمة لرفعها كما قلنا
في الظهارية انها تجوز قبل اعادة الصلوة مع ان سببها لانها شرعت لرفع الحيث فجوز بعد وجوده وهذا
جازت الكفارة بعد ما اباركها او بعد ما انفسخ العقد بالارادة او غيره لان هذه الحرمة لا تزول غير
من سبب الحث لكانت العين واصابة الزوج الزوج الك والامانة ان تطالب بالوطي وعليها ان تمنع من الاستمتاع
بما هي تكفر وعلى القاضي ان يجبره على التكفير فعلا للضرر عنهما ذكره الزبيدي ولو وطئ قبل ان يفسخ التكفير
الله وكفر للظهار فخطاى لا يجب عليه غير الكفارة الاولى وقال عبيد بن جبير يجب عليه كفارتان وذا في الظهار
كانت على كظهار او ارسكو نحوه يعني فبذلك وعنفك بما يعتبر به عن الكل او نصف كظهار او نحوه من الجوز
الشايح او كبطنها او فخرها او كظهار حتى او حتى وهي في الصور المذكورة فونظاير كظهار وان لم يزوج لان
الشبهة بما اتمها او ما يعتبر به عن اوجه وشايح منها وهو شرط في حق المرأة والشرط في جانب المحرم ان يكون
المشبهة عضوا لا يجوز النظر اليه كما ذكره وقوي وجوب الطلاق وان نوى ولا ايلاء لان اللفظ لا يجعلهما وقوله
انت على كافي او مثل اتي مانواه من الكفرامة والظهار والطلاق لان اللفظ يجعل كلا منهما مانوا فخرج بالنية
تعيين وان لم يولد لخصا من المعاد وعدم المخرج وفي قوله انت على حرام كافي مانواه من الظهار والطلاق
لان اللفظ يجعلهما مانوا متخرج بالنية تعيين وانت على حرام كظهار او طلاق او ايلاء لان ذكر
الظهار يخرج جانب الظهار وبانت عن على كظهار او ليس ان يكون ظاهرا من جميعا لاد اضا في الظهار اليقين
فصار كما اذا اضا في الطلاق فخرج كحل منهن عليه كفارة وهي عقوبة فان لم يجد فضايم منهن من ايتين
فان لم يستطع فاطعام تين مسكينا للنفل الوارد فيه وقصص ذلك بقوله وهي تحرير ربة مؤمنة كانت او
كافرة ذكر كانت او انثى صغيرة كانت او كبيرة لم يكن فايست جنس المنفعة وهو المانع اما اذا اختلفت
المنفعة فلا يمنع حتى جاز العودا ونحوها وجاز الاثم والقياس لان لا يجوز لانه الغايه جنس المنفعة لكن يتم
اكتسوا الجواز لان اصل المنفعة باق فاذ اخرج عليه سمح حتى لو كان كمال السمع بان ولا اثم مثلا
وهو كالاخر لا يجوز ولو كان ذلك التحريم بشرط او قربة بينت اي بنيت الكفارة وبينت فوت جنس المنفعة
بقوله كالاخر لا يجوز ولا يعقل لان الانقاع بالجوارح ليس بالعقل فكانت فايست المنافع

ومن الاختلاف

والتي هي من غير مجزئة لانه لا اختلاف في ما منع والمقطوع بزيادة فانه فابت منفعة البطش او ارباها لانه قوة البطش
بهما فيقولان انما تنفع منفعة البطش او رجله فانه فابت منفعة المشي او يده ورجل من جانب فانه ايضا منفعة
المشي لانه متخذ عليه كل في ما لو قطع من خلافه فانه فابت منفعة ولا مدبر اعطف على لم يكن فابت منفعة
او اتم ولا اختلاف في المجزئة فكان الرق فيهما ناقصا او مكاتب اذ في بعض بدله لا تحريم بعض وبه لا يتاكد الكفاية
لانها عبادة فلا بد ان يكون خالصا لاله وان كان بعضه لم يكن خالصا لانه يكون تجارة فان اعتنى مكاتباً
لم يؤد شيئا جازا وعبد الله كماله اعنى المكفر عن ظاهره نصفه وهو موسم اعنى عنه باقية بعد صلاته
الا اعتنى بغيره عن كماله والنقصان يكون في النصف الاخر بعد استدامة الرق فيه وهذا النقصان
حصل فيمكن غير كماله ثم انتقل اليه بالضم فلا يجوز به عن الكفاية او بعد اعنى نصفه عن كفاية ثم باقية بعد طي من ظاهرها
لان الاعتناء بغيره عن كماله والمأمور به العتق قبل المسيس فلو جاز لان النصف وقع بعده وان عجز عن العتق صام
شهرين ولا يفسر ما رمضان ولا الايام المزمومة الاولى السابغ وهو ثابت بالنقص وصوم رمضان لا يقع عن
غيره فلا يجوز التكفير به والصوم في الايام المذكورة منتهى عنه فيكون ناقصا فلا يتاكد به الواجب الكامل واذا لم يتاكد
يوما ولو بعد كماله من الصوم او ظهرها الى الله ظاهر منها في الشهرين متعلقا بافطارها عطف عليه ليعاود يوما
بسمه واستأنف الصوم اما في الاطهار فلا انقطاع السابغ بافطار وهو عذر يمكن الاجتهاد منه لانه في كل شهرين
لا عذر فيها واما في الوطى فلان الواجب عليه صوم شهرين متتابعين قبل التماس ومن عذرة كونهما قبل اخلاهما
عنه اما لو طوى غير الله ظاهر منها ناسيا فلا يفرقة كذا في النهاية لا الاطعام لم وطى حلا لانه لو طوى الله ظاهر منها في
خلال الاطعام لم يستأنف لان النقص في الاطعام مطلق لا مقيد بما قبل التماس وهو منصوص عليه في الاعتناء و
الصيام ولو قدر التكفير بالصوم على الاعتناء في آخر يوم الاحير الى قبل غروب الشمس من اليوم الاخير من الشهر لزم ان
الاعتناء ولو صح تكفيره بالصوم وكان صومه تطوعا والافضل ان يتم صوم اليوم الاخير وان افطاره فانه عليه ذكره الملتحق
وبل عجز اي المكفر عن اي الصوم اطعم عنه اي عن الظاهر وحوالي المظاهر او نايه يستين مسكينا يعني امره ان يطعم
عنه عن ظاهره ففصل اجره اي ان ما شرب بلفظ الاطعام او الطعام يجوز فيه التملك والاباحة وما شرب
بلفظ الايتاء والاداء يشترط فيه التملك فقد كره صورة التملك بقوله اطعم عنه هو او نايه يستين مسكينا

كلا قدر العطرة او قيمة وعند الشافعي لا يجوز دفع القيمة من غير المنصوحه الاشياء المنصوحه كالبيرة وبقية وسويق والتمر
والتمر والشعير وغيره كاللوز والعسل والزرة وكذا فان ربع صاع منه اذا ساء نصف صاع بتر او صاع
شعير قيمته لم يجز دفعه خلاف اللوز والعسل والزرة مثلا فان ربع صاع منه اذا ساء نصف صاع بتر او صاع شعير
قيمة جاز دفعه وهو مبني على اصل مقرر في شروح الجامع الكبير ان المنصوحه لا ينوب اخاه او اطعم واحدا شهرين
اي اعطى الطعام كماله مسكينا واحدا ستين يوما جاز عندنا لان المقصود سد حاجة خلقه المسكين وروى جوعته
وذا تجوز الايام فكانت هو في اليوم كماله مسكينا آخر لجملة سبب الاختلاف في يوم قدر شهرين الا ان يومه سواء كان
بدنوه او دفعا لان الواحد لا يستوفي في يوم واحد طعام ستين مسكينا فلم يوجد العدد المفروض حقيقة وحكم لعدم
جذبه الى الحاجة وذكر صورة الاباحة بقوله واذا اشبعهم اي ستين مسكينا وان قل ما اكملوا بالافطار وهو الطعام قبل
نصف النهار والعش وهو الطعام بعد نصف النهار او غداين اي اشبعهم بطعام قبل نصف النهار مرتين
او عشائين اي اشبعهم بطعام بعد نصف النهار مرتين قال في الاسلام طعام الاباحة اكلتان لكل مسكين غداء
وعشاء والغداء ان يجزئ والعشاء ان كذا كذا والعش والسحور كذا او فقهما واعداهما الغداء والعشاء
والمعتبر في الشبع لا القدر والمعتبر في التملك المقدار لا الشبع والسحور قد يصح لكسيفه فاقم مقام الغداء
وانما اعتبر الاكلتان لقوله في طعام ستين مسكينا والواجب منه الوسط وهو اكلتان لان الاكثر في العادة
ثلاث مرات والاقل مرة كذا في غاية البيان بجزئه فقط او جزمه شعير بالادام فانه لا يستوفي منه حاجة الا
بالادام بخلاف خبر البيرة او اعطى عطف على اشبعهم كذا ربع صاع بتر ونصف صاع شعير او بتر او من بتر ومنوى بتر
او شعير جاز جزا لقوله اذا اشبعهم وما عطف عليه فان ربع صاع بتر ونصف صاع شعير او بتر يبلغ بالكيل نصف
صاع بتر او صاع شعير وكره ان من بتر او منوى بتر وشعير يبلغ بالوزن نصف صاع بتر او صاع شعير او بتر
كان هذه الاشياء متحدة لانه لا يملك من حيث الاطعام جنس واحد جاز تكميل احدهما بالآخر ولا كذلك
القيمة كما عرفت بخلاف اعتناء نصف قيمة وصيام شهر بعد تكميل احدهما بالآخر لا اختلاف ما عرفت فان العتق
شريعة تخلص الرقبة والصوم تفريج النفس بخلاف اطعام نصف صاع بتر قيمة نصف صاع بتر كما عرفت من
عدم جواز اداء ما هو من الاعداد المنصوحه قيمة اذا كان اقل قدر اما قدره الشئ وان كان اكثر

اللحم بخلاف الغضب فان الغضب فرق القاض بينهما ولا يبين قبله حتى لو شأ احداهما قبل ورثة الآخر ولو زال اهلية
اللعان في هذه الحالة بان كذب نفسه او قذف نفسه او قذف نسبا فخره او قذف نسبا فخره او قذف نسبا فخره او قذف نسبا فخره
بانه وبانت بطلقة وشروط ان يكون العلوق حيا وان كان اللعان بينهما حتى لو علق امه او كافره ثم اعتق او
اسلمت لا ينفى ولا يلاعن لان شبهة كان ثابتة على وجه لا يمكن قطوعا بغيره فانه كذب نفسه حذر لافران بوجوب الخط
عليه فلا يبرأ منه جازا ان يزوجها ومع قوله المتأخر ان لا يجتمعان اريد انهما لا يجتمعان مادامتا متلازمان
يقال للمصلي لا يجتمعان لا يجتمعان مادام عليهما لان القذف غير تابعه الى بعد التمسك فخره او زنت فانه حذر العقوف لم يبرأ اهلا
لللعان وكذا المرأة بغير التمسك اهلان يزوجها والتمسك يلاعن او زنت فخره او زنت فخره او زنت فخره او زنت فخره
يسقط احصائها فلا حاجة الى ذكره بخلاف القذف لا يسقط به الاحصان حتى يزوجها عن الغيبة لكي لا كان يقول زنت
بتشديد النون الى ثبتت غير نكاح الزنا وهو القذف فعلم من يكون ذكره الحدية شرط كما ذكره ولا يفي الاكمال للعنف
الاخرس لانه قائم مقام حذر القذف وقذفه لا يعرض عن شيرته والحذر وتندر بها ولا يفي الحيل لان قيامه عند الحمل غير معلوم
لاحتمال كونه انتفاخا وان ولدت لاقبل المدة وقال لا يفي فيه اذا جاز به لاقفها وتلاعن بنزيت وهذا الحمل من وجوده القذف
منه مما يجوز ان يثبت ولا يفي القاضى للحمل الى سبب الحيل من القاذف لان تلاعنهما كان سبب في لزوم الحيل في الولد
عند التهنئة ومدة سبوا بام من حيث العادة كذا في النهاية او تدرأه الى الولادة مع بعده لان قول التهنئة لو سكوت عند
او شرا انه الولادة او سكوت عن النفي عند مضي ذلك الوقت اقرأه ان الولد لانه اذا لم يكن منه لم يحل له السكوت عن
نفيه بعد الولادة فلا يفي فيه بعد كماله او جازا فيهما الى فيما اذ لم يفي فيه بعد كماله او جازا فيهما الى فيما اذ لم يفي فيه بعد كماله
التوأمين وهما اللذان بين ولادتهما اقل من سنة الشهر او اقل من سنة لانه كذا في بعض النسخ وان عكس ان اقر بالاول ونفى
لا يفي لانه قاذف بنفى كل ولم يرجع عنه والامر بالعنف يسبق على القذف فصار كانه اقر بعقبتها ثم قذفها بالنكاح ليرى
الى النسب ليرى فيها الى في المستلثين لانها خلقت من ماء واحد فيشوب نسبها اليه لم يشوب نسب الاخر اجمع شرط
اللعان فيها الى في الزوجين ثم طلقها باينا او تلاها سقط الى اللعان ولم يجز الحذر لما عرفت ان شرط طلاق الزوجية فاذا
انتفىث انتفى كذا في التوأمين زوجها بعد ذلك لان الساقط لا يعود لوطئها رجعا لا يسقط لما عرفت من بقاء اصل الزوجية بسبب
العنف ونحوه كالجبوب والخصى هو الذي العنين من لا يورث على الجماع مطلقا او يصل النيب لا ابكارا ولا يصل الى المرأة

واحدة بعينها من عن اذا جرح في العتة وهي حفرة الابل وجرت نوحا بجوبا وهو مقطوع الذكر والخصى فرق بينهما
في الحال ان طلبت التعريف لانه حقا ولا فائدة في التمسك بخلاف العنين كما سبقت وفيه اشعار بان لا يوجب بعد ما وصل
اليها لا خيارا كما اذا صار عتيد بعده ولا فرق في هذا بين ان يكون الزوج مرضيا او صغيرا لما ذكره خلاف العنين
حيث ينظر بلوغه او برؤه لاحتمال الزوال كما اذا كانت المرأة صغيرة وهو مجبور بعين حيث ينظر بلوغها لاحتمال ان
ترضى به او وجرت زوجه عتيد او حصبها وهو مقطوع الخصيتين فخط فان اقر اي بغير ما وجرت عتيد او خصيت ان اقر
انه لم يصل اليها اجل الزوج مع جرح القاضى كذا كانت او ثبت سنة قمرية في الصحيح وهو اني عشر شهر او مائة شهر او ثمانية
واربعة وخمسون يوما وثلاث يوم وثلاث عشر يوم وفي رواية الحسن اربع انة يوجب سنة شمسية وهي مدة وصول
الشمل النقطه التي فارقتها من كذا المخرج وذلك في ثلثه وخمسة وعشرين يوما وربع يوم لان المرض من غير غلبا
فيها لانه يكون اقله البرودة او الحرارة او اليبوسة او الرطوبة وفصل السنة مشتملة عليه في السبع حار رطب
والصيف حار يابس والخريف بارد يابس والشتاء بارد رطب فاذا مضت السنة ولم يزل المرض ظاهره خلق تسوي مدة
مرضه ومضت خلاف مرضه ايام جفها فانها داخل في السنة ان لم تكن رتقا فيقول لا اجل فانه اذا كانت رتقا
لم يغير التأجيل كما اذا كان الزوج مجبورا فان وطئ فيها ونفث ولا الى وان لم يطلها بانت بالتقريب الى تقريبي القاضى
بينهما وكان تعريفه طلاقا باينا لان المقصود وهو دفع الظلم عنها لا يجهل بالرجوع ان طلبت طاعة حقا لها
كل المهر ان خلاها لان خلوة العنين صحه وبك العدة لا حيل لها وان اختلفت اعطى عاقولا وان اقر اي اختلف الزوجان
فاذعن المرأة عدم الوصول وانكر الزوج وكانت ثيبا او بكر افنظرت النساء فقل ثيب حلف ان الزوج ملك الشيابة ثبتت
بقولهن وان من ضرورة ثبوت الشيابة الوصول اليها لاحتمال زوالها بشي آخر فيحلف خلاف البكارة فان ثبوتها بنفى وصول
الزوج اليها ضرورة فخره بقران فان حلف الزوج بطل حقا فيكون امره كماله واختارته عند العقد او بعده فانها اذا
اختار زوجها بطل حقا في طلب التعريف لان الخبير بين الشئيين لا يكون الا احدهما وان نكل الزوج او قل انها
بكر اجل الزوج سنة فان اختلفت اي بعد التأجيل سنة ان ادعت المرأة عدم الوصول وانكر الزوج فاحكم كالاولى ان
صدفها خبرت وان انكر نظر اليها فان قلن بغير خبرت وان قلن ثبت فالقول للبيمين فان حلف في امره لكنها
خبرت منها حيث اجل الزوج سنة لان المقصود بالتأجيل في حصول العلم بالعدت لتخير المرأة وقد حصل العلم

بها ما فخرت ثم اذا قامت عن مجلسها او اقامها اخوان القاضى قبل ان تحتل شيئا بطل خيارها لان هذا بمنزلة تحريم الزوجة
فلا ينفذ على ما رواه المجلس بل بطل بالقيام واذا اختار الزوج امر القاضى في الزوج ان يطلقها طلقة بآية فان
ان فرق القاضى بينهما وقبل بيع الفرق بينهما باختيارها نفسها ولا يحتاج الى القضاء كسائر العقود ولو فرق
بينهما فزوجها ثانيا لم يكن لها خيار لرضاها حاله وان تزوج امرأة اخرى وهي عاتلة الى ذلك في الاصل انها
لا خيار لها عليها بالعيب وذكر الخصا فان لها الخيار لان العجز عن وطئ المرأة لا يترك على العجز عن غيرنا والعنوي
على الاول ولا يخبر احد من العيب الا بخلاف الشافعي في العيوب بطلت وهي الجنون والجزام والبصر والقرون وهو
ما يمنع سلوك الذكر في الفرج وهو ما عدا غليظة او طرية او مرقية او عظم والمثاق وهو التام وعندهم ان كان
بالزوج جنون اجرام او برص فالمرأة بائنا وان كان بالمرأة لا اذ يمكن للزوج دفع الفرس عن نفسه بالطلاق فله ان
الامة عتيقا فاجبار للمولى لان الحق له كما في العزل باب العدة هي لغة الاجزاء يقال عدة اشياء اي اجزائها
وشعر عاتر يعني انظار وتوقف يلزم للمرأة عدة معلومة سبلة بيانها بزوج وان متعلق بغيره ملك النكاح بآية كونه
ممكن بالموت والدخول ولو حكم اراد بالخلوة الصحيح ان يزول فراش معتبر احراز عن فراش امه موطوءة غير مستولدة
اذ لا عدة لها بخلاف ام ولد مات مولانا او اعتقها كسبلة ولا بد من هذا القيد والقوم لم يذكروه وهو على عطف على
بزوال شبهة النكاح كما سبلة بآية فلا عدة بالطلاق قبل الدخول لعدم تامة ملك النكاح ومن حكمها منع
جواز تزوج غيره الى غير زوجها ومنع جواز نكاح اخرها واربع سواها لما مر من بقاء اصل النكاح وحل الطلاق
فيها بالرفع عطف على منع جواز زوجة مائة ايضا وهي الى العدة في حق حرة تحيض للطلاق والفسخ كالفسخ
خيار البلوغ وعدم الكفاءة وممكن احد الزوجين للآخر وتعيينها ابن الزوج بشهوة وارادة احد الزوجين
كواصلة لو طلق في الحيض وجب تكميل تلك الحيضة ببعض الحيضة الرابعة لكنها تامة بخبر اعين عام كما تقدمت
كتب الاصول وانما وجبت بها لقوله والمطلقا يتبين بانفسه ثلثة قرو والفسخ في معنى الطلاق لان العدة
وجبت للنفقة عن امرأة الرجم في الفروع الطارئة على النكاح وهذا يتحقق فيها كذا ام ولد ما مولانا او اعتقها
فان عدتها ايضا اذا كانت ممن تحيض ثلاث حيض كواصل كذا موطوءة بشبهة كما اذا تزوج اليه امرأة وهو
لا يعرف موطؤها او نكاح فاسد كالنكاح الموقت في الموت والفرقة متعلق بالموطوءة بشبهة والنكاح القاسد

فان العدة فيما بين الاثني عشر شهرا او وقع بينهما فمدة فيمن طلق عن حرة الى العدة في حق حرة لم تحيض لغيره او
كبر او بلغت بسنتين ولم تحيض ثلثة اشهر لقوله واللاتي يا حسن من الحيض الآية وان طلق طلاقا لا عدة بالطلاق
قبل الدخول والموت عطف على قول للطلاق والفسخ اربعة اشهر وعشراى عشرة ايام مطلقا الى سواها وولدت والا فله
والذين يتوفون منهم وبزواج او اوجا في حق امه تحيض عطف على قوله في حرة تحيض يعني ان عدة امه تحيض للطلاق
والفسخ حيضتان لقوله عليه السلام طلاق الامة تطليقتان وعدتها جفتان ولان الرق منصف والحيضة لا تجزئ
فكملت فصارت حيضتين وفي حق امه تحيض اياما عشرة ايام من شهرها من الحيضة الاولى والفسخ شهر ونصف
شهر والموت شهران وخمس ايام لما عرفت ان الرق منصف في حق امه لانه لامة وان ما عرفت بان
حيضتي وان كان زوجها الميت صبياء وضع حملها لا طلاق لقوله واللاتي يا حسن من الحيض الآية وان طلق طلاقا لا عدة بالطلاق
فمن حملت بعد موت الصبي عدة الموت لانها لم تكن حاملة او وقت موت الصبي تعين عدة الموت ولا سبب فيهما
فيما جلت قبل موت الصبي وبعد لان الصبي لامة فلا يتصور منه العلوق والنكاح يقوم مقامه في موضع التطهر
وفي حق امرأة الغار للباين بعد الاجل من عدة الطلاق وعدة الوفاة فان انقضت عدة الطلاق وهي ثلاث
حيض مثلا ولم تنقض عدة الموت فلا بد ان تنقض عدة الموت وان انقضت عدة الموت دون عدة الطلاق
تنقض عدة الطلاق والرجوع بالموت لانها لما ورثت جعل النكاح قايما الى الوفاة لا الى الارث لانه لا ينفذ في حق
العدة بل الى لانها تجتمع الشك دون الارث فصارت كالمطلقة رجعا وفي حق امه اعنت في
عدة رجعي كعدة حرة لان النكاح باق في الرجوع فوجب انتقال عدتها الى عدة الحرة والعدة في حق امه اعنت
في عدة باين او موت كامة اي حرة امه لان الطلاق في الملك الناقص لا يوجب عدة الحرة فلا ينقل عدتها الى
رات الدم بعد عدة الاشهر ثلث نف بالرجوع يعني ان عدتها كانت اربعة اشهر فاعتدت بالشهور ثم رات الدم على
عادتها المعروفة انتقض ما مضى من عدتها وعليها ان تستأنف العدة بالحيض لان عدودها يبطل الا باس وهو
الصحيح فيظهر انه لم يكن خلفا لان شرط الخلفه يتحقق الا باس وذلك باستدامة العجز الى التام كالعدة في حق
الشيخ الغاني فعلم من هذا التقرير ان ما وقع في عبارة صدر الشريعة من ان قوله فقبل انقضائها بها
كانه سهو من الناسخ والصواب بعد انقضائها كانت ثلث بالشهور من حاضت حيضة او حاضيت

ثم استيعى ان من حاضرت حيفه او حيفتين ثم استيعى ان يمسك بالاباس تحت الشهور احرازه من المخرج
البدن المبدل منه كذا في النهاية فان العدة بالشهر ويدر من العدة بالحيض فلو جعل الحيض الذي رأت قبل الاباس مشتملا
على الوقت فيكون محسوبا من العدة من حيث انه وقت لم يجمع المخرج والعجز عن حمل الشريعة ان عبارة الهداية يعرفها
وقعت كما نعلمه كيف قال القول الاستيناف مشكلا لانه لو ظهر ان عدتها بالشهر من وقت الطلاق فلا حيفه التي رأت قبل
الاباس مشتملة على الوقت فيجب ان يكون محسوبا من العدة من حيث انه وقت معتدة طلاق وطئت بشبهة وقد رويها
وهو مبتدأ وغيره قوله عليها عدة اخرى لتجد السبب اختلفت الى العدة ان قامت اى اذا تداخلت يكون مائة من
الحيض بعد الوطى بشبهة من باب اى العدين واذا تمت العدة الاولى ولم تكمل الثانية انقضت بعض الثانية عليها فانها
اذا وجبت على المرأة عدتان فلما ان يكونا من الرجلين او رجل واحد فان كان كما اذا طلقها ثانيا وقال طنت انها تحل لي
او طلقها بالفاضا الكفاية فوطئها في العدة فلا شك ان العدين تداخلت وان كان الاولى فكانت من جنس كلتيه في انها
زوجها اذا وطئت بشبهة كما سيأتي او من جنس واحد كالمطقة اذا تزوجت فعدتها فوطئها كدفع بينهما تداخلت
عدتها ويكون مائة من العدة من الحيض محسوبا من جميعها واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعليها مائة
العدة الثانية وصورة ان الوطى ان كان بعد مائة حيفه عجب عليها بعد الوطى ان كانت حيف ايضا فالحيفه
الاولى من العدة الاولى حيفتان بعد ثمان من العدين فتم العدة الاولى وتجب حيفه رابعة لتمام العدة الثانية و
ان كان قبل ما لا حيفه فلا شيء عليها الا ثلاث حيف وهي ثوب عن ست حيف ومعتدة وفاة وطئت بها بشبهة
تعتد بالشهور وتجب ثمان من الحيض في الشهر قال في الميسر طوت زوجت في عدة الوفاة فوطئها
ففرق بينهما فعليها بقية عدتها من الاول تمام اربعة اشهر وعشر عليها ثلاث حيف في المأخر وتجب حاضنة بعد التفرق
من عدة الوفاة ايضا تحقيقا للتداخل بغير الامكان وهذا الشئ من العدة غير مذكورة في الوقاية واكثر وعدة
الطلاق والموت تنقضي وان جهلت المرأة بها الى الطلاق والموت حتى ان الزوج اذا كان غائبا عنها وبلغها ثم طلقها
ايابا بعد مائة ثلاث حيف او مائة بعد مائة اربعة اشهر وعشر كانت عدتها منقضية وابتداءا الى العدة عقبتها
الى عقبة الطلاق والموت لا عقبة عليها لانه لان الله اوجرها على المطلقة والمتوفى عنها زوجها وما يتصفان
بهما عقبتها وابتداءا في نكاح فاسد عقبة تفرقة الى تفرق القاض الزوج او عزمه على ترك الوطى بان يقول تركك

والهداية

في حيف

او طلق

او طلق سببكم في ذلك لا يجوز العزم ذكره الزهلي قال طنت عدتها فعدتها الزوج خلفت فان القول بها مع العيين
لانها امنية فيما تجزى وقد مر في باب اخر الرجعة نكح معتدة من يابن الى ابان امراته بآدون التلازم ثم زوجها في
العدة وطلق قبل الوطى وجب عليه مهر تمام وعليها عدة مبتدأة لانها مقبوضة في يده بالوطء الاول وبقي
اشهر وهو العدة فاذا جرد النكاح وهي مقبوضة نازك القبط عن القبض الواجب في هذا النكاح كالفاحش
او اشترى مقبوضا في يده فيصير قابضا بغير الرجعة العقد فيكون طلاقا بعد الدخول لعدة على سبب افرق بينا
الدارين لان العدة جت وجبت حقا للبعد والحرق ملحق بالجماع والبرهائم حتى صار حلا للتمكك فلا حرمه لغرضه
الا لحال لان في بطنها ولد ثابت النسب والاعلانية طلقها متى اذا اعتقدوا عدمها لان وجوب العدة لا يجوز
ان يكون لحق الشرع لانها غير مخاطبة لحقوق الشرع ولا لحق الزوج لانه خلاف معتدة وقد امرنا ان نذكرهم
وما يدينون ولا على حرية حرج البنا مسلم او ذمية او ستامة ثم اسلمت وصار ذمية لقوله لا جناح
عليكم ان تنكحوا من مطلقا باقير وما عرفت ان الحرج ملحق بالجماع والبرهائم فلا حرمه لغرضه الا للحال لما عرفت ان في
بطنها ولد ثابت النسب في الاحاد وهو ترك الزينة والطيب والمنع من عدة قبايل والموت اظها
للتاثير على فوت نية النكاح لم تقم بها بقاء النكاح الذي هو سبب لصونها كفاية مؤنتها ولهذا لا تحل المطلقة الرجعية
لان نية النكاح لم تقم بها بقاء النكاح ولهذا يحل وطئها ويجوز عليها احكام الزوجات حال كونها بكيرة مسلمة فان
الصغيرة والكافرة غير مخاطبتين بالفروج ولو كانت الكبيرة المسلمة امه لانها مخاطبة بحقوق الله
فيما ليس ابطال حق المولى بخلاف المنع من الفروج فان ابطال حق المولى وحق الصبي مقدم طاعة ترك الزينة
متعلق بقوله تحرون ترك المس عقر الى المصروع بالمعصية والمعصية الى المصروع بالعصية او تفوق نيتها
راحة الطيب والخنا والطيب والدم والكحل لا يعذر فان العذر لا يخرج من المخطورات لا الى لا تحل معتدة بمقتضى
وهي ام ولد اعتقها سولا ومعتدة نكاح فاسد لان الاحاد لا اظها لالتساقط على فوت نية النكاح ولم
تقم ما ذلك لا تخبط معتدة الا عريضا لقوله لا جناح عليكم فيما عقرتم من خطاة النساء الى ان قال
ولكن لا تواعدوهن الا سمن ان تقولوا اقولا معروفا قالوا التعريض ان يقول اني اريد ان اتزوج اكن طيبا
واكن لصاحبه ونحو ذلك مما يدل على ارادة التزوج بها والقول المعروف اني فيك لا اغيب اني اريد ان يجتمع

ونحو ذلك ولا يخرج معة الطلاق رجعي كان او بائنا من بينها ليل او نهارا وخرج معة الموت بها او بعض
الليل وبقيت في اي بيته فان نفقة معة الموت عليها فتخرج الى الخوف نهارا والكسب في معة الزمان
بهم الليل والمطلق ليست كذلك والنفقة عليها من مال زوجها وتعد ان معة الطلاق ومعة الموت
في بيت وجبت الى العدة فيه اي في بيت جنبا فيهما بالسكنى حال وقوع الفقرة والموت لقوله لا يخرج من بيتها
اي ببيت السكنى الا ان يظهر عزربان كان نصيبها من دار الميت لا يغيرها او اخبرها الورثة من نصيبهم او فاق
تلف ما لها او لغيرها لم اؤلم بذكر البيت لانه من سيرة بينهما في الطلاق البائن حتى لا يقع الخلوة بالاجنية ومعة
لا بأس ان يكونا في منزل واحد لانه معتد بلحمة فالظاهر انه اذا لم ير اياها ليل او نهارا وان ضاق المنزل عليها لو
كان الزوج فاسقا فالاول خروجها وان جاز خروجها ونزولها بجعل بينهما امرأة ثقة قادرة على الجلو لا اجتنابا
بانته او ما عجزها زوجها في سفر بينها وبين غيرها دون ثلاثة ايام جهت الامم لانه لا يثبت الخوف بل هو بناء
ولو بينهما ثلاثة حثرت بين المضي والرجوع سواء كان معا او لا ولا نذر الرجوع ليكون الاعتداد في منزل الزوج
منه اذا كان الى المقصد ايضا ثلاثة ايام وان كان اقل مضى الى مقصد ولم يذكر هذا الشيء اعتمادا لانها مع ما
قبل وهو ان الحكم في صورة التساوي الخيرو في صورة اقلية احدهما التعيين ولو في ممر عطف على قور في سفر الى بوايت
او ما عجزها زوجها في ممر من المصالح لا يخرج بل تعتد فيه فتخرج بحرم ان كان لها عزم من لم يخفض فاعتد بالامر
كذا من رات يوما ما فاقطع حتم معة لانه في حكم الاول واعتبار الشهر في العدة بالايام لا بالاجل كذا في
الصغرى طلقها فصالحة من نفقة العدة ولو بالشهر جاز الصغرى الثقات الشهر ولو بالحيض لا يكونا مجموعا فثبت
المرأة بمضي عدة اي عدة الزوج الاول وعدة الحمل غلبة أي ظن الزوج الاول بصرفها والمدة بحمل ما اجرت
بنيها اي جاز ان ينكحها الزوج الاول مضيها اي العدة لو كان يحض فاقبل ما أي مدة تصدق المرأة فيه شهر ان
عند ليل وعند ما تسعة وتكون يوما لا احتمال يقع الطلاق قبل اول حيضة فتكون مدة ثلاثة وظهر بعد
خمسة يوما ثم تحض ثلاثة وظهر خمسة عشر يوما ثم تحض فتكمل العدة وراي شيخ الاسلام ثلاثا لانه انشال
بناء على كون زمان الاغتسال من الحيض وان رويها مكنة نادرة فلا يبنى عليها الحكم الشريعي بل الامم
الاغلب فيعتبر اكثر مدة الحيض واقل مدة الطهر ليعتد لا فيكون ثلاثا فيض شهر والطهر بينهما شهر **باب النفقة**

ينقسم الى
بين

اكثر مدة الحمل شتان لقول عائشة رضي الله عنها الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين ولو بعكس مغل وانما
سنة اشهر لقوله ومحل ونصالة ثلثون شهرا ثم قال الله تعالى ونها في عامين فبقى للحمل ستة اشهر
فيثبت نسب ولد معة الرجعي وان ولدت لاكثر من سنتين ما لم تقر بمضي العدة لاحتمال العلوق
حال العدة لجواز كونها معة الطهر وبانت في الاقل يعني اذا جازت به الاقل من سنتين بانت من زوجها
لانقضاء العدة ويثبت نسب لوجود العلوق في النكاح لو في العدة ولا يصير ارجعا لانه يحتمل العلوق
قبل الطلاق ويحتمل بعد فلا يصير ارجعا بالشك وكان مراجعا في الاكثر يعني اذا جازت به لاكثر من سنتين
كان مراجعا لان العلوق بعد الطلاق والظاهر انه لا تنقضاء الزمان من المسئلة فيكون مراجعا كذا جئت
ولدت لاقل منها يعني ثبت نسب ولد ميتة اذا جازت به الاقل من سنتين بانه دعوة لاحتمال كون الولد
قائما وقت الطلاق فلا يثبت لزوال الفرائض ويثبت النسب باحيائها ولو لم يها لاي اذا جازت به تمام
سنتين من وقت الفقرة لم يثبت نسبة لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه حرمة الوطء الا بدعوة
لانه التزمه وايضا يحتمل ان يطرق في العدة وكذا امر امة اي حبيبة سنها تسع سنين فصاعدا لم يظهر فيها
امارات البلوغ يثبت نسب ولد اذا ولدت لاقل من تسعة اشهر منذ طلقها باين كان او رجعي لان
العلوق في يكون في العدة وتسعة لاي لو ولدت تسعة اشهر لا يثبت نسب ولد لان العلوق في يكون
خارج العدة وذلك لانها صغيرة يقيين واليقيين لا يزول بالاحتمال والصفير مناف للحمل فاذا بقي فيها صفير
الصفير حكم بمضي عدتها بثلاثة اشهر وحمل الحمل على انه حادث فلا يثبت النسب الا يري انها لو اقرت بمضي
العدة ثم ولدت بثلاثة اشهر لم يثبت النسب لوجود دليل الانقضاء وهو اقرارها فكذا امننا بالاولي بان اقرارها يحتمل
الكذب وحكم الشرع بالانقضاء لا ترد فيه وكذا معة طلاق اقرت بالمضي اي بمضي عدتها
وولدت لاقل من نصف سنتين من وقت الاقرار هذا هو المسطور في الهداية والكنز وغيرهما وهو هو الصواب اي
للعامة التحليل وقد وقع في عبارة **صحة الشبهة** الطلاق مكان الاقرار فكاه سهو من الشيخ الاول
يثبت نسب ولد لما ترات العلوق في يكون في العدة لظهور كذبها بيقين حيث اقرت بالانقضاء
ورجها مشغول بالماء ولتصفها لما ترات العلوق في يكون خارجها او ظهر عطف على اقرت انكنا

معتدة طلاق ظهر قبلها أو اقر الزوج به أي ثبت نسبه ولم يعتد به أو ادعى ولادته وانكر الزوج وقد كان قبل
 الولادة جيل ظاهر أو اقر الزوج بالجيل والآي وان لم يظهر قبلها أو اقر الزوج به فيثبت أي النسب إذا ثبتت
 ولادتها بحجة تامة أي بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين بان دخلت المرأة بيتا ولم يكن معها احد ولا في
 البيت والرجلان على الباطن ولدت فعلمت الولادة برؤية الولد وسماع صوته فيرجح بالتامة إذا
 لا يثبت النسب بشهادة امرأة واحدة على الولادة خلاف لما قاله المصنف إذا ولدت ولدا لم يثبت
 نسبه عندنا إلا أن يشهد بولادتها رجلان أو رجل وامرأتان إلا أن يكون منكر جيل ظاهر أو اعتراف
 من قبل الزوج فيثبت النسب بلا شهادة وعندنا يثبت في جميع شهادة امرأة واحدة مسلمة حرة عذراء
 كذا في الكافي وكذا معتدة وفاة ولدت لأقل من مائة سنة ذكرت في الهداية بقوله ويثبت نسبه
 المتوفى عنها زوجها أي ويثبت ولد معتدة وفاة يكون بين الموت والولادة أقل من سنتين وقال
 زفر إذا جازت بعد انقضاء عدة الوفاة سنة أشهر لا يثبت النسب الشريعة حكم بانقضاء عدتها بان يجرى
 لتعين الجهة فصار كما إذا اقرت بالانقضاء كما بين في الصغيرة ولأن الانقضاء عدتها بجملة أخرى
 وهو وضع الحمل بخلاف الصغيرة لأن الأصل فيها عدم الحمل لأنها قبل البلوغ ليست تحل في البلوغ منكر
 والصغر ثابت بيقين فلا يزول بالبشر أو ولدت عطف على قوله ولدت لأقل من مائة سنة ذكرت
 في الهداية ثانياً بقوله فإن كانت معتدة عن وفات وصدقها أي يثبت نسبه لمعتدة وفاة ولدت عدة
 وأقر الورثة بالولادة ولم يشهد على الولادة احد فمواصلة اتفاق وهذا في حق الارث ظاهر لأنه خالص حقهم
 فيقبل فيه تصديقهم أما في حق النسب فيثبت في حق غيرهم عن لم يصدقوا قالوا إذا كانوا من أهل الشهادة
 بان صدقها رجلان أو رجل وامرأتان من الورثة يثبت لغيرهم الحجية ولذا قيل بشرط لفظ الشهادة
 وقيل لا بشرط لأن الشك في حق غيرهم تبع للشك في حقهم بأقرارهم وما ثبتت شعلا ليراعى في شرط
 الأصل كالصديق المولى والجنه مع السلطان في حق الاقامة وهذا هو الصحيح كذا في الكافي وكذا منكوبة و
 كذا في نسخة أخرى إذا تزوج الرجل امرأة في بيت بولدت سنة أشهر فصاعداً ثبت نسبه منه سواء أقر
 الزوج أو سكت لأن الغرض قائم والمدة تامة فإن أنكر الزوج ولادتها ثبتت بشهادة امرأة واحدة فإن

نفاه تلاً عن أن النسب يثبت بالغرض القائم واللعنات بالقدف وهو موجود منها لأن قوله ليس
 منع قدفها بالنزاهة والقدف لا يستلزم وجود الولد فلم يعتد بالولد الثابت بشهادة القابلة ليكن من كون
 اللعان ثابت بشهادة القابلة بل أضيف اللعان إلى القدف مجرداً عنه **اقول** يرد على ظاهره أنما سئل أن
 القدف المطلق لا يقتضي وجود الولد لكن النسب ان القدف بالولد يقتضي وجوده والكلام فيه وقد يقال مراد القوم
 بالوجود الوجود الخارجي والقدف بالولد إنما يقتضي الوجود في العبارة دون الخارج مثلاً إذا سمع الزوج
 أن امرأته ولدت ولداً فقال ذلك الولد ليس مني كان قدفها بالنزاهة كذا قال زيني فحصل الولد منه وأن
 لم يكن الولد موجوداً في الخارج وإن ولدت لأقل من مائة سنة أشهر لا يثبت نسبه بغير العلوق على الكفاية
 فإن ولدت ثم اختلفت وأدعت نكاحاً من مائة سنة أشهر وأدعى الزوج الأقل صدق بلا يمين عنده
 خلاف لما حكى عياشي قال إن نكحها في طلاق ثم نكحها فولدت لنصف سنة من نكحها في الزوج نسبه
 نسب للولد وهو بالوجود العلوق في العدة على طلاقها بولادتها أي قال لامرأة إذا ولدت ولداً فافت
 طالق فثبت امرأته واحدة بها أي بالولادة لم يقع أي الطلاق عندنا في وعندهما يقع لأن الولادة
 تثبت بشهادة امرأة ثم يثبت الطلاق بالتبعية وكذا أن الولادة تثبت ضرورة فيصدق بقدرها فلا ينهدى
 إلى الطلاق وهو ليس تابع لها لأن كلاً منهما يوجد دون الآخر اعترض عليه بعض شراح الهداية بأن كل ما
 في الطلاق المعلق بالولادة والمعلق بالشئ لازم من لوازمه والولادة تثبت بشهادتها والشئ إذا ثبت
 ثبت بجميع لوازمه **اقول** قوله والشئ إذا ثبت ثبت بجميع لوازمه ليس على إطلاقه بل هو في موضع لا يتصور
 الاتصاف بين اللازم والمعلوم كما في لزوم العقل وقد استأثر إليه صاحب الهداية بقوله الطلاق ينكح
 عنها وقد تقرر في كتب الأصول في بحث الانقضاء أن قوله اعقب عبدك عني بالف يقتضي البيع ضرورة صحة
 العتق فصارت كانه قال بيع عبدك عني بالف وكفى بالاعتناء فيثبت البيع بقدر الضرورة حتى لا يثبت
 من الاركان والشروط إلا ما لا يكتمل سقوط اصلاً وان كان الزوج اقر بالجيل ثم علق طلاقها بولادة
 فقالت المرأة ولدت وكذبها بالزوج يقع الطلاق بلا شهادة عندنا في وعندهما يشترط شهادة
 القابلة لأنها تدعى حنثاً فلا بد من الحجية وله أن اقراره بالجيل اقرار بما يقتضي اليقين والولادة كرامة

فقطر ما فشا فان ولدت لاقل من ستة اشهر من ثمانية اشهر والاولى له المهر لان الولد في الوجه الاول ولد المهر اذ العاقبة
سابق على شراء وفي النكاح ولد المهر اذ لا يشترط في اقرب وقت فلا بد من الدعوة قال لامرته ان كان في بطنك ولد
فهو مني فشهدت امرأته على الولادة لاقل من ستة اشهر من ثمانية اشهر فقامت في امه ولدت لان سبب ثبوت النسب هو الدعوة وقد جرت
المواظبة فموتى وانما الحاجة الى تعيين الولد وهو يثبت بشهادة القابلة اتفاقا وانما قال لاقل من ستة اشهر من
اكثر لانها لو ولدت لست اشهر فصاعدا لا يثبت النسب لاحتمال انها جعلت بعد مقالة المولى فلم يكن مدعيها هذا الولد
بخلاف الاول لليقين لقيام الولد في البطن وقت القول فصحت الدعوة او لطف على عطفه على قول الامم ان لو قال لطف
هو ابني وما لم يقل امته ان امه الطفل هو ابني وانما زوجته بربانة اي بربك الطفل وامه من المهر لان النسب
فيما اذا كانت محررة بالحرية وبكونها ام الطفل ولا يسيل الى نكاحه الا بكتاب امه نكاحا صحيحا لانه الموضوع
للحل وان قال وارثه انت ام ولد وجعلت حرية لانه لا يثبت لان ظهور الحرية باعتبار الدارحة في رفع الرق لا استحقاق
الارث زوج امته من عبده في امه ولد فادعاه للمولى لم يثبت لان ثبوت النسب يقتضي فسخ النكاح وقد
ثبت ان النكاح بعد ما صح لا يقبل الفسخ بخلاف البيع فان المولى اذا باع امته وولدت عند المشتري
ثم ادعاه البائع ثبت نسب ويصح البيع وعقود الولد لانه مكمل للمولى واقرب بنوة فلم يحررته وان لم يثبت
المزوم كما اذا اقر بنوة عبد المهر والنسب لامي ام ولد له لاقرا به بذكر ولدت امته الموطوءة له
ولم يثبت نسبته بغيره فان الفرائش على ثلاث مرات قوي وهو فرائش النكاح وحكمه ان يثبت بالنسب
دعوة ولا يشترط مجرد النفي بل يشترط باللعان في النكاح الصحيح اذا لعان في القامد كاتم وضعيف وهو فرائش الامه
وحكمه ان لا يثبت بالنسب الدعوة لضعف ومتوسط وهو فرائش ام الولد وحكمه ان يثبت به بلا دعوة
ويشترط مجرد النفي لكن ثبوت بلا دعوة انما يكون اذا حل للمولى وطهرها واما اذا لم يحل فلا يثبت بلا دعوة كاتم
ولذا كانت احوالنا وامة مشتركة بين اثنين استوليا ثم جاء بولد لا يثبت نسبته بهما كذا في خزانة المفتين
باب الحضانة هي من حضن الطائر بضم الطاء اذا حتمت الى نفسه تحت جناحه وكذا المرأة اذا حضنت
ولدها هي الام ولو بعد الطلاق ما لم تزوج يعني تزوج آخر غير محرم للطفل كسبا وانما كانت لها لاجتماع الام
عليه ولانها اشفق من غيرها الا ان يكون مرثدا فانها تجوز فليس فلا تنزع للحضانة او فاجرة كذا في الكافي

بلا حرج

بلا حرج على اخذ الولد اذا ثبت او لم تطلب لاحتمال ان تقع عن الحضانة الا اذا تعينت بان لا يأخذ الولد ثري غير
اولا يكون له ذرهم محرم سوى الام فيجب على الحضانة اذا اجنبية لاشفقة لها عليه ثم امرها اي ام الام وان
علت لان هذه الولاية تستفاد من قبل الام ثم ام ابية اي اب الولد كذا في وان علت لانها من الام
ولهذا حرز ميراث الامم السدس ولانها لو شفقة لاجل الولادة ثم اخذت لاب وام لانها اشفق ثم اخذت لامي
لانها قربة لما قبلها في هذا الامر ثم اخذت لاب لان بنات الابوين اولى من بنات الاجداد ثم خالت لان قرابة الام ارحم
هذا الامر كذا في من كانت لاب وام اولى ثم لامي ثم لاب والى الى اولى من بنات الام لانها تلي بالام ولكن لا في
ثم عمته كذا في الترتيب والحق لست الامه والى الى في الحضانة لانها غير محرم بشرط حريرته بعجز الرقيق
عن الحضانة كاستفاد محرمه المولى ولان حق الحضانة نوع ولا ولاية للرقيق على غيره فضلا عن الولاية
على غيره فلا حق لامي وام ولد قبل غيرها بل الحق للمولى ان كان الصغير رقيقا ولا يفرق بينه وبين امه ان
كان في ملكه كما ياتي في البيوع ان شاء الله وان كان حرا فالحضانة لاقرباها الاخرى واذا اعتقت كان
لها حق الحضانة في اولادها الاحرار لانها ما اولادها احرار حال ثبوت الحق الذمى كالمسلمية يعني انها احق
بولد بالمسلم حتى يعقل الى الولد دين لان الحضانة تنسب على الشفقة وهي اشفق عليه فيكون الذمى بها
انظر ما لم يعقل دينا واذا عقل شزع منها لاحتمال الفرار ويجوز ان يالف الكفر فان تالف الكفر قبل نقل
الدين فاذا خيف هذا ينزع ايضا منها بسقط حقها اي حق الحضانة انما كانت او غير كالجدة بنكاح غير عمه
اي محرم الولد لانها تفضل للشفقة حتى اذا نكحت محرمه لاستسقاط كاتم نكح وعمه وجدة جد ويعود اي حقها بالفر
لان المانع اذا زال عاد المنوع فلم تطلب لام اجرا في النكاح او في عدة الزوجي لم يستحق الاجر لان الارضاع
مستحق عليه اذ انما وان لم يكن مستحقا دينا قال الله والوالدان يرضعن اولادهن لكنهما عندئذ لا
يخرجان فاذا اقدمت عليه بالاجر ظهر قدرته فان كان الفصل واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجر ولو طلبت بعد
عدة او فيها لكن لابنه من غير ما يستحق اما الاول فلان النكاح قد زال بالكلية فصارت كالاجنبية واما
الكل فلانه غير مستحق عليها لان الام اولى بارضاع الولد بعد انقضاء عدته ما لم يطلب
اكثر من اجرة الاجنبية لانها اشفق وانظر للصبي وفي الاخذ منها اخره فان التمس اكثر من ذلك

قد يكون

احتمال

ذلك

مخرج الاب عليها دفعاً للفرقة قال الله لا تضاروا الودع بولد له بولد له لا تضاروا باخذ الولد
منها ولا يضار هو بالزنا بكثرة من اجرة الاجنبية وان ضيقت الاجنبية ان ترضع بغير اجور لودون اج
المثل والام باجر المثل فالاجنبية منها اول لما قلنا ذكره الزهلي وفي المبسوطة روايتان في رواية جاز ايجاباً
لان النكاح قد زال فانتهت بالاجانب في اخرى لا لانه العقد من احكام النكاح ولهذا يجب فيه النفقة والسكنى
ولا يجوز دفع الزكوة اليها والشهادة لها قال الاب اجدر بصفته بما اجره من قال الام بعد العقد لا ارضع
الا بالاجر والاقول حين قال لا ارضع الا بكذا ليس له منه ولكن ترضع الظاهر في بيتها ما لم تنزع رعايته
للطرفين لا تخرج حبيته الى حبيته غير محرم كقول العقاد وابن القم لاحتمال الفاسد وجود محرم غير عصية كالحال
لعدم احتمال ولا تخرج ايضا الى فاسد ما حين وهو من لا يباين بالبيع فانه لا يجازي شاعراً فساد ولا يجير على
بين ابيه وامه وان كان عييراً او قال الشافعي خير اذ بلغ سن التمييز وبسمل الى من يخار له الام والجد احق به الى
بالصبي من ابيه حتى يستغنى عن الغير بان ياكل ويشرب ويلبس ويستغنى وحده لانه اذا استغنى يحتاج الى التاديب
ولتخليق باداب الرجال واخلاقهم والاب اقدر على ذلك وقد استغنوا بسبع سنين قدره الحنفى وبقيت كفاية
لكنه والام والجد احق بها الى بالصبيته من الاب حتى يحفل لانها بعد الاستغناء تحتاج الى معرفة اداب النساء
والمرأة على ذلك قدر بعد البلوغ يحتاج الى التحصين والحفظ والاب فيه اقدر وروى عن محمد بن شهاب عن ابي
تدفع الى الاب اذ بلغت حد الشهوة لتحقيق الحاجة الى الصيانة وهو الاحوط وفساد الزمان وغيرها
اي حاضنة غير الام والجد احق بها الى بالبيت منها حتى تستر الى ان الترك عند من تحضنها من اخذام
وغيرهما لا يقدرون على اخذامها وان المقصود هو التعليم هو يحصل بالانحزام وغيرهما لا يمكن ولهذا لا يجوزها
للخدمة فلا يحصل المقصود بخلاف الام والجد لقدرتها على شرعالات فمطلق بولد له الى بدون اذن ابيه
لما فيه من الاضرار بالولد الا في وطنها الذي نكحها فيه حتى لو وقع التزويج في بلد وليس بوطن لها ليس لها ان
تنقل اليه والا في وطنها لعدم الامر من في كل منهما وهو رواية كتاب الطلاق من الاصل وهو الاصح هذا اذا
كان بين الموضفين تفاوت وان تقارباً بحيث يتمكن من مطالعة ذلك فيقوم ويرجع الى اصله فيقبل الليل
جاز لها النقل اليه مطلقاً في دار السلام ولا يشترط فيه وقوع التزويج ولا الوطن الا في قرية من مهران

الانتقال

الانتقال الى قرية يمتنع له الانتقال من محله الى محله في بلدة واحدة لكن الانتقال من محله الى قرية بغير بولد
لانه يتخلل باخلان اهل القرى فلا يمكن ذلك الا ان يكون وطنها ووقع العقد فيها في الاصح لما بيننا وخص هذا
في السفر بالام وليس بغيره ان تنقل بلا اذن الاب حتى تجتهد للصغيرة عتية موسرة واب معسر اذ انت العتية
الولد يجازيها ولا يمتنع اي العتية الولد عن الام وهي الى الام تاتي الى تمنع من الحضانه وتطالب بالجره ونفقة
الولد فالصحيح ان يقال لها اما ان تمسك الولد جازا او تدفعه الى العتية كذا في الخلاصة باب النفقة هي اسم ينفق
الانفاق قال مشام سالت محمد بن الحسن النفقة فقال من الطعام والكسوة والسكنى كذا في الخلاصة وهي يجب
ياسباً منها الزوجية ومنها النسب ومنها الملك قدم الزوجية لانها اصل النسب بقوى من الملك فوجب
على الزوج ولو صغير لا يقدّر على الوطن او فقير العتية قدر النفقة للزوجية سواء كانت مسلمة او كافرة
كبيرة او صغيرة توطى الى من شأنها ان توطى حتى لو لم تكن كذلك كان المانع من جرته ما لم يوجد تسليم البضع
فلا يجب النفقة بخلاف ما اذا كان الزوج صغيراً لا يقدّر على الوطن فان المانع من جرته ولو كان صغيراً
لا يطيقان الجماع لان النفقة لها لان المانع من جها من قبلها فاية ما في البتة ان يجعل المانع من قبله كالمعذور
فالمنع من قبلها قائم ومع قيام المانع من قبلها لا تسحق النفقة كذا في النهاية فقيرة او عتية فان غناها لا يطر
منها في النفقة على زوجها موطوءة او لا كما اذا كان الزوج صغيراً لا يقدّر على الوطن وهي كبيرة بقدر حالها متعلق
بقوله فوجب وهو اختيار الحنفى وعليه الفتوى وبنيته بقوله وفي الموسر نفقة البسار والمعسر نفقة العسر
والمختلفين بان يكون احدهما موسراً والاخر معسراً او هو يتن اول صورتين احدهما ان تكون معسرة والزوج
موسر او الثانية عكسها بان يكون الى نفقة دون نفقة الموسر وفوق نفقة المعسر او قال الكرخي يعتبر
حال الزوج وهو قول الشافعي قال صاحب البدائع هو الصحيح وقال صاحب المبسوط المعسرة حاله الياس والهم
في ظاهر الرواية وكوفي في بيت ابيه قال في الهداية اذا سلمت نفسها الى من له نفقة بها وقال في النهاية هذا
الشرط ليس لازم في ظاهر الرواية فان ذكره المبسوط وفي ظاهر الرواية بعد صحة العقد النفقة واجبة لها وان لم تنقل
لا بيت الزوج ثم قال وقال بعض المتأخرين من ائمة بل لا تسحق النفقة اذا لم تنزل الى بيت زوجها او فتوى
على جواب الكتاب وهو وجوب النفقة وان لم تنزل او مرضت في بيت الزوج فان لها النفقة والعقبان عدمها

اذا كان معضا يمنع الجاهل من الاحتباس للاحتباس قائم فانه يستأنس بها
يتمسكها وتحفظ البيت والمنازل لخاصة فليس من ابي ان لا يسلط نفسه في النفقة لمحقق التمسك
ولو مضت ثم سلت لا تجب لان التمسك لا يبيح واخذت في الهداية لان لا تجب النفقة لانها بمنزلة بيتها بقوله خرجت
من بيتها اي بيت الزوج بلا حق حتى تعود الى منزلها لان فوت الاحتباس منها واذا عادت جاء الاحتباس في النفقة
بخلاف ما اذا امتنعت من التمكين في بيت الزوج لان الاحتباس قائم والنزوح قادر على الوطء جبر او قول بالحق
احترار عن خروجها كحق كما اذا لم يعطها المهر للعجل فخرجت من بيتها ومجوسه بغير لان الامتناع من قبلها بالمطالبة
وان لم يكن منها بان كانت عاجزة فليس من مخرجته لم تنزل الى منزل زوجها لعدم الاحتباس لاجل
الامتناع بها ومقصودها بغير اخذها بغيرها فان النفقة جاز الاحتباس في بيتها وفوت حاجته بغير
اي بلانزوج ولو مع عدم لان فوت الاحتباس منها ولو سافرت بغير الزوج نفقة للزواج الواجب لان الاحتباس
قائم لقيامها عليها لا غير لان نفقة السم والاكراه وبجاءها الواحد سقطت على فواته اول الباب لزوجته لو كان
الزوج موسرا لان كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها لا محض في الاصح لا يعرف بينهما الى الزوجين
لغيره اي الزوج عنهما الى النفقة والاعدم انما في الزوج حال كونه غائبا عنها فمفهومها انما لو كان
الزوج موسرا **اعلم** ان يجوز الفسخ عند انقضاء امر ان احدهما انفس الزوج فطريقه ان يثبت انفسه
عند الحاكم فيمهلك ثلاثة ايام فيمكنها منه صبيحة الرابع كذا في النظر غاية القصوى وثانيها عدم ابقاء الزوج
الغائب حقها من النفقة ولو موسرا قال في شرح الفاية القصوى ولو غاب الزوج حال كونه قادرا
على اداء النفقة لا يوفى حقها فاقول لو جهل انه لا فسخ فيها ولكن يثبت الحاكم ان الحاكم يملك لطلبه ان كان
موضوع معلوما او كذا ثبوت الفسخ **والله** مال جمع من اصحابنا واقتوا بذكر المصلحة وقال في شرح
الحادي وهو اختيار القاضي الطبري وابن الصباغ وعن الروماني وابن ابي صاحب العدة ان المصلحة
والفتوى به وقد اشار الى الخلاف الاول بقوله لغيره عنها ولا يملك بقوله ولا لعدم ابقاء **افقوا** علم
مما نقل عن كتب الشافعية الموثوق بها ان الحكم بالبحر عن النفقة عند انقضاء امره بالنظر الى اخر
واما الحكم بالنظر الى الغائب فبعدم الانفاق وكل من البحر وعدم الانفاق يكون معلوما بالضرورة

والله
سأله

ولا اوجه لما ذكره الرد على الشافعية في شرح الهداية وغيره ان البحر عن النفقة انما يظهر عند حضور الزوج
واما اذا كان غائبا غيبة منقطعة فلا يعرف البحر بجواز ان يكون قادرا فيكون هذا من الانفاقات
لا البحر عن الانفاق فان دفع هذا القضاء الى قاض اخر فاجاز قضاءه فالصحيح انه لا ينفذ لان
هذا القضاء ليس في مجتهدينا ذكرنا ان البحر لم يثبت نعم يرد هذا على من لا يعرف مذهبهم من الشافعية
ويحكم على الغائب بالبحر على الانفاق لا على الشافعية ولا على من يعمل بمذهب الشافعية فليتأمل وتوهم ان
المرأة بالاستدانة اي يقول بالقاضي استدني على زوجك الذي اشتري الطعام نسيته على ان تعفى الثمن من
ماله فرض نفقة القسار يكون ما مضى من فاية الزوج ثم كرها نفقة يساره ان طلبت لان النفقة
تختلف بحسب السرا والعسار وما يقضى به تقدير نفقة لم يوجب شيئا فلا تبدل حالها بالمطالبة
بتام حقها وهو مادون نفقة المهر سرات وفوق نفقة المعسرات وتسقط ما مضى من النفقة
الا اذا فرضت او ضياعا بشي الى صلي على شيء لانها صلبة وليست بهوض فلا يثبت الا بالاقضاء
كالربهة فانها لا توجب الملك لا بمؤبد وهو القبض والصالح كالعقضاء لان ولاية على نفقته اقوى من
ولاية القاضي بخلاف المهر فانه عوض عن الملك بموت احدهما او طلاقا او بسقط المفروضة يعني ان
مات احدهما بعد ما فرض عليه النفقة لكن لم تؤمر المرأة بالاستدانة ومضت شهور ولم تأخذ ما تسقط
المفروضة لما مر لانها صلبة والصلاة تسقط بالموت كالربهة تسقط بالموت قبل القبض الا اذا استند
بامر القاضي لانها تنكح كامة ولا تسترد المعجل يعني ان عجلها نفقة سنوية مثلام مات احدهما قبل
المدة لا تسترد شيئا منها لانها صلبة وقد انفصل بالقبض فلا رجوع في الصلابة بعد الموت لانها حكمها
كما في الربهة ببيع القن المأذون بالتحلل في نفقة زوجية لانه دين وجب في ذمته لوجوده بسبب وقد ظهر وجوبه
في حق الولي لان السكبان باذنه فيتعلم برقبته كدين التجارة في العبد التاجر والمولى ان يعرف لان حقها
في النفقة لا عين الرقية مرة بعد اخرى مثلا غيبته تزوج امرأة باذن المولى ففرض القاضي النفقة عليها فجمع
عليه الف درهم فبيع بمائة وهي قيمة والمشتري عالم ان عليه دين النفقة ببيع مرة اخرى بخلاف
ما اذا كان الف عليه سبب آخر فبيع بمائة فانه لا يبيع مرة اخرى وتسقط اي النفقة

لانها يجب

بموت أي العبد وقتله ولا يؤخذ المولى بشئ من النكاح إلا استيفاء وبيع في دين غير ما أي غير النفقة مرة فان لو في الغملة
فيها والاطول بعد الحرية والفرق أن دين النفقة يتجدد في كل زمان فيكون ديناً آخر حادثاً بعد البيع بخلاف
سائر الديون ولو كان مرتبة أو مكاناً لا يبيع بالنفقة لعدم جواز البيع لكن المكاتب إذا عجز بيع لأنه قبل
النقل بعد البيع نفقة الامة المنكحة انما تجب بالتبعية أي إذا تزوج امته لغيره فانما تجب عليه النفقة إذا أوتى ما سترها
أي خفي بينها وبين زوجها ولا يستخرجها لأن الاحتباس لا يتحقق إلا بها وعدم أخذها فان المعسر لا يستحق النفقة
توفرها لمصالح الزوج وقد ذكرنا كصل ما ذكره ولو أخذها المولى بعد ما أي بعد التوبة يسقط أي النفقة لزوال
الموجب فان خدمة أحياناً تابلأخذها لا تسقط لأن ما لم يستخرجها لم يكن مستراً ولا فرق فيه بين أن يكون الزوج
حرّاً أو عبداً أو مديراً أو مكاتباً لأن المعنى الموجب هو التوبة فلا يختلف باختلاف الأزواج كذا في كونه المديرة
وام الولد حتى لا تجب نفقة الأب بالتبعية بخلاف المكاتبه إذا تزوجت باذن المولى حيث تجب نفقتها قبل التوبة
كالزوجة إذا لم يولي أن يستخرجها لغيرها أحق لنفسها ومنافها وجب على الزوج السكنى لزوجته ولو كان
أسكنوه من من حيث سكنتم في بيت خال من أهل الزوجين لأنها يتفران بالسكنى مع الناس لأن ما
على من عهدها ويمنعان من الاجتماع والمعاشرة إلا أن تحتلها لأن لها فلهما أن يسكن معه ويتقاع عليه
ولا يصلح ما ينعى عمرها النظر إليها والحكام معها متى شاءوا ولا يمنعهم الزوج من ذلك ما فيه من قتلهم الرجم وليس عليه
في ذلك ضرر لا الدخول عليها بل إذا ذهبت لغيره لأن البيت مكمل للمنع من الدخول فيه الصحيح أن لا يخرج من خروجه
لا الولد من ولا من دخولا عليها كل حمية وحول حرم غير ما كل سنة قوله الصحيح احتراز عن قول محمد بن معاوية
فانه يقول لا يمنع الحرام من الزيارة في كل شهر نفرض لزوج الغائب وطفله وبويه في مال له في الغائب من
جنس حقه أي ذلهم أو دنائير أو طعام أو كسوة من جنس حقه بخلاف ما إذا كان من خلاف جنسه لا يخرج
بالإيقاع

بالمال وبالزوجة والولد أو علم أنه أي الغائب لم يعطها النفقة وكيف لا لأن من الناس من يعطى الكفيل
ولا يخلف ومنهم من يعكس فيجمع بينهما احتياطاً نظر الغائب لا بأقربة بنته عطف على قوله نفرض لزوجته
الغائب لا نفرض النفقة بأقربة الزوجة بنته على النكاح ولا نفرض أيضاً أن لم يترك في الغائب مالا فاقضها

أي أقامت

أي أقامت الزوجة البتة لنفرضها أي القاضى النفقة على أي على الغائب ويأمر بما يستدانه لأن فيه قضاء على
الغائب ولا يقضى به أي بالنكاح لأنه أيضاً قضاء على الغائب وقال زفر بن يحيى لا يبيع أي بالنفقة لا بالمال
لأن فيه نظراً إليها ولا ضرراً على الغائب فانه لو حضر وصدرها فقد أخذت حرمها وإن عجزت لم تأخذ
تكل فقر صدرها وإن أقامت بنته فقد ثبتت حرمها وإن عجزت يضمن الكفيل أو المرأة وبهذا أي بقول زفر
يعمل الحاجة إليها دون العلم أنه لا يقضى نفقة في مال الغائب إلا لزوجها المذكورين لأن القضاء على الغائب
لا يجوز نفقة بهؤلاء واجبة قبل القضاء فلما كان لم يأخذوا قبل القضاء بدون رضاه فيكون القضاء
في حقهم إعانة وقوى من القاضي بخلاف غيرهم من الأقارب لأن نفقتهم غير واجبة قبل القضاء ولهذا ليس
أن يأخذوا من ماله شيئاً قبل القضاء إذا ظفروا به فكان القضاء في حقهم ابتداءً أي لا يجوز ذلك على الغائب
وجب بمقتضى الظاهر رجحاً كان أو بائناً معتد به التفرق لا بمحضية كيار الحق والبلوغ أو
التفرق لعدم الكفاية النفقة والسكنى أما الرجعي فلأن النكاح بعده قائم لا يمتنع عندنا أن يترك الزوج
ولما البائن فلأن النفقة جزاء الاحتباس كما ذكره والاحتباس قائم في حق حكم مقصود بالنكاح وهو
الولد إذا العدة واجبة لصيانة الولد في النفقة ولهذا كان لها السكنى بالاجتماع لا الموت والمحضية
أي لا تجب النفقة لمصدر الموت والتفرق بمحضية كالردة وتقبل من الزوج أمّا الأول فلأن النفقة تجب
في ماله شيئاً فشيئاً ولا مال له بعد الموت ولا يمكن إيجابها في مال الورثة وأما الثاني فلأنها صارت حلية
نفسها بغير حق فصارت كالناشرة وسقط أي النفقة بارتداد معتدة الثلث لا يمكنها ابنه لأن الفروع تثبت
بالطلاق الثأر ولا عمل فيها للردة والتكفين إلا أن المرتدة تجب حتى تتوب ولا نفقة للمحبوسة والمكنتة لا تجس
ولها النفقة ومنها أي من أسباب وجوب النفقة النسب فوجب على الأب خاصة أي لا يشترك أحد غيرها بالنفقة
أبويه وزوجته أي كما لا يشترك أحد في نفقتهم ولو كان الأب فقيراً فقوله وعلى المولود رزق من و
كسوته والمولود له هو الأب ولده متعلق بقوله تجب الفقير حال كونه صغيراً حتى لو كان الصغير غنياً
فمن ماله أو كبراً عجزاً عن الكسب حتى لو لم يجر عنه لم تجب نفقة على أبيه وفي الخلاصة أنه إذا كان من
أبناء الكرم ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم إذا لم يمتدوا إلى الكسب لا يسقط نفقتهم

بالمال وبالزوجة والولد أو علم أنه أي الغائب لم يعطها النفقة وكيف لا لأن من الناس من يعطى الكفيل
ولا يخلف ومنهم من يعكس فيجمع بينهما احتياطاً نظر الغائب لا بأقربة بنته عطف على قوله نفرض لزوجته
الغائب لا نفرض النفقة بأقربة الزوجة بنته على النكاح ولا نفرض أيضاً أن لم يترك في الغائب مالا فاقضها

عن ابائهم وعطف على قوله على الابن تجب على المؤسفة اذا كان معسرا كان غائرا ولا نفقة على العاجز
بخلاف نفقة الزوج والاولاد الصغار لانه التزم به العقد فلا يسقط بالفقير واختلاف في البس والغنى على انه مقدر
بتملكه فاجاب ان النفقة اعني بس العشرة وقد تبيانه لاصوله اي ابويه واجرائه وجزائه لاما الابوان
فلقولك وصاحبهما في الدنيا معروف وفترتهما في حق العشرة بان يطعمهما اذا جاعا ويكسهما اذا برأ
نزل في حق الابوين الكافرين دليل ما قبلها فافادت وجوب النفقة في حق الكافر بعبارتها وفي حق المسلم
بطريق الاولوية واما الاجداد والجدات فلانهم من الاباء والاسماء ولهذا يقوم لهم مقام الاب عند عهدهم
قيده لانهم لو كانوا اغنياء فنفقتهم فما لهم ان قدروا على الكسب يضطرون به والولد ما مورثه عنهم
بالسوية بين الذكور والاناث في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان استحقاق الابوين انما هو كحق الكسب في مال الولد
بقوله نعم انت وما لك لا يبيك وهذا المعنى يشمل المذكور والانات ولهذا ثبت لهما هذا الاستحقاق مع اختلاف
وأن انعم التوارث وتغير في القرب والجيرة لا الارث كما ذكر في من له بنت وابن ابن النفقة على البنت مع
ان الارث بينهما نصفان وفي ولد بنت وان النفقة على ولد تابع ان الارث كله للاخ ولا شيء لولده بنت لانه
من ذوى الارحام وكل ذى رحم عطف على اصوله والفرق بين ذى الرحم وبين المحرم عموم وخصوص من
وجه لتصادقهما على البنت والاختصاص الاول على بنت العم دون ابنته لصحة نكاحها وصحة نكاح
على اخت الزوج لعدم صحة نكاحها دون الاول صغيرا وانثى بالغة او ذكرا عاجزا بان كان زنا او اعمى او
مجونا فحال من المجنون لو كانوا اغنياء لم يجب نفقتهم على غيرهم ولما وجبت لانه الصلة في القرابة القريبة
واجبة دون البعيدة والغايب ان يكون ذارح محرم وقيل قال الله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وفي قراءة
ابن مسعود رضى الله عنه وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك وقراءة مشهورة فصار بمنزلة الجدة المشهورة
كلما عرف في الاصول فاجاب تقييد اطلاق الكتاب بغيره لانه من الحاجة والضعف والانهوثة والرهانة والعلم امانة
لحاجة لتحقق العلم فان القادر على الكسب يكتسب بخلاف الابوين كما سبعة بقدر الارث متعلق بتجديد المقدار
وانما اعتبر قدره اخذ من قوله وعلى الوارث مثل ذلك فان ترتب الحكم على الوصف مشعر بعليته ولان
الفرق بالفرق وتجب عليه اي على الانفاق لا انفاقا حقيقيا فيجب نفقة البنت البالغة والابن الرزمن

البايع على ابويهما اثنا عشر على الاب الثلثان وعلى الام الثلث لان الميراث لهما على هذا المقدار وفي ظاهر
الرواية كثر النفقة على الاب لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن وفي غير الوالدين يعتبر قدر الميراث
رواية واحدة وقرع عليه بقوله نفقة من اي فقير له اخوات متفرقات موسرات عليهن انما سكا رته
ثلاثة انما سمرها على الاخت لاب وام وخمسها على الاخت لام وخمسها على الاخت لاب على قدر ميراثهن ويعتبر
فيه اي في ذى رحم المحرم اهلية الارث بان لا يكون محروما لا حقيقة بان يكون محروما للميراث لانه لا يعلم الا بعد
الموت وقرع عليه بقوله نفقة من اي فقير له خال وابن عم موسرات على الخال لا يمكن ان يموت ابن العم و
يكون الارث للخال فان ابن العم لم ينجح فلان نفقة عليه والخال محرم فيكون النفقة عليه لان نفقة مع الاختلاف دينيا
لان الاختلاف انما ثبت باسم الوارث واختلاف الدين يمنع التوارث فلا يجب على النعم ان نفقة اخيه المسلم وعلى
المسلم نفقة اخيه النعماني لان الزوجية لا توجب باعتبار الجنس بل بحسب العقد النكاح وذكر بعض مدعي العقد
لان النكاح حلال حتى لا يجب بالنكاح الفاسد ولا الوطى بشبهة والاصول لقوله وصاحبهما في الدنيا معروف
وفترتهما في حق العشرة وقد تبيانه واجداد والجدات كالابوين كما مر ولا يجبر المسلم على انفاق ابويه يمين
والاخرى على انفاق ابويه المسلم او الزمى لان الاستحقاق بطريق الصلة وطريق الاستحقاق للنعم عن يمينه بقوله
انما يربكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين ولهذا لا يجري الارث بين من هو في دارنا وبينهم وان ائتم بهم
والفروع لان الفروع جروءة ونفقة الجدة لا تمنع بالكلية كنفقة نساء الذين يمين قديرة احسن من طلاق والمستان
لما الاول فلاننا نهينا على البنت في حق من يقاتلنا كما مر واما انك فلو فترته ان يلحق بدار الحرب سبع الاب عرض
ابنه لاعتقاره لنفقة اي يجوز له نفقة لانه ولاية الحفظ في مال ولده الغايب للوصي ذكر في كتاب اول
لوفور شفعة وبيع المنقول من باب الحفظ الذي كسب عليه التلف ولا كذلك العقار لانه لا يحفظه بنفسه بخلاف
غيره لانه لا يقرب الا لولاية لهم اصل في التصرف على الصغر ليقبى اثره بعد البلوغ ولا في الحفظ بعد الكبر
بخلاف الاب واذ جاز بيعه فالتمس من جنس حقه وهو النفقة فلا يستيفه منه الا بالجزء سبع الاب عرض
ابنه لانه لا يملك على الابن غير ما اى من نفقة هذا عند ابن عمر واما عند ما فلا يجوز ذلك كله وهو
القياس في الاول لانه لا يملكها بالبلوغ ولهذا لا يملك حال حضرة ولا يملك البيع في دين سوى النفقة

فلان ضئيلة كح

مؤكد ان صحة دعوى المولى باعتبار الملك والحاجة للملك في النسب وقال في الكفاية قوله جليبا انما يصح اذا
كان جليبا غير ثابت النسب فمسقط راسه اي موضع الولادة اما اذا كان ثابت النسب في مولده فلا يثبت
نسبه من مولاه ولهذا قلت ههنا غير ثابت في مولده ولو قال العبد لله البنية لولامته هذه ابني قيل هو
على هذا الخلاف وقيل لا يثبت بالاجماع لان المثار اليه ليس من جنس المستكره الى كما يصدق بقوله هذا ابني على
الخلاف يصدق بقوله هذا ابني واثني بطريق المجاز كما ذكره لاجل هذا في حيث لا يصدق به في ظاهر الرواية يعني اذا وجه
الابوة او الامومة في الملك كانتا موجبتين للعتق بلا واسطة فيكون الحرية لازمة لهما فيصح المجاز بلا
ذكر الواسطة بخلاف الاخوة لانهما لا يكون الا بواسطة الاب او الام لانها عبارة عن مجاورة في صلب
او دم وهذا الواسطة غير مذكورة ولا موجبة لنبذ الكلمة في الملك بدون هذه الواسطة فاذا لم يذكر لها
الكلام لعدم صحة المجاز الا اذا قال من النسب لابي او الام قال في المبسوط ان اختلاف الروايتين
في الاخ انما كان اذا ذكره مطلقا بان قال هذا اخي فاما اذا ذكره مقيدا بان قال هذا اخي لاني واثني فيصدق
بلا تردد لان مطلق الاخوة مشتركة وقد ياد بها الاخوة في الدين قال الله تعالى انما المؤمنون اخوة والمشترك
لا يكون حجة فاما اذا قيد بما ذكره فثبتت المراد فان قيل السنوة ايضا مشتركة بين نسب ورضاع فكيف ثبت
العتق باطلاق قوله هذا ابني قلنا مثل هذا المجاز لا يعارض الحقيقة فاذا انتفت بهما والى المجاز يكون
بينه وبينها علاقة وهو هذا اخر فان الحرية لازمة للنبوة فيكون الانتقال من المملوك الى الحرية كذا في قوله
وهذا اخي هذا جدي حيث لا يصدق الا اذا قال ابني فان هذا الكلام لا يفيد العتق الا بواسطة اذ لا يوجب
له في الملك الا به كما سبق من ملك مندها خبره قوله الاثني عتق عليه دارم عزم الرجم في الاصل وعاد الولد
في بطن امه وسميت القرابة من جهة الولادة رعا ومنه ذو الرجم عزم الرجم الحرام شخصان لا يجوز التكلم
بينهما لو كان احدهما ذكرا والاخر انثى وهو صفة ذواته لا وجه للمجاز والاصل فيه قوله عزم من ملك دارم عزم
منه فوجز واللفظ مجموع بينا وكل قرابة مؤكدة بالمجتمعة ولا اذا كانت او غيره ولا فرق بين ما اذا كان للملك
مسلم او كافرا في دار الاسلام لعموم العتق والمكاتب اذا اشترى افاهه لا يكاتب عليه اذ ليس له ملك يقدّر
على الاعتاق والضرر عند القدرة ولو وصليته كان المالك حسيبا او مجنونا حتى يصدق القريب عليه ما عند

الملك ان يعلق بحق العبد فثبت النفقة او اعتق عتق على ملك لوجه الله او للشيطان او للمسلم فانه ايضا
يصدق لوجود ركن الاعتاق من اهل في محله ووصف القرابة في اللفظ الاول زيادة فلا يخل العتق من الاول
وفي الاخير من اهل به بل يكون المصدق عاصبا لان ذلك من فعل الكفرة وعبدة الاصنام او عتق
مكره او سكران فان اعتاقهما صحح لصدوره عن اهل مضاف الى محله فلا يشترط في الاسقاطا
الرضا وبالكراه ينعدم الرضا ولا ان يشر له لانعدام الحكم لا يري ان ياروي عنه ثم ثلاث جهات قد ظهر من
جهة التكلم والطلاق والعتاق والهازل لا يرضى بل حكم اواضاق عتق على عتق الى شرط
وجزائي الشرط بان قال ان دخلت الدار فانت حر فدخل عتق عليه اي على من ملك المذكور بعد كعبه
لاني خرج اليها مسلما فانه يصدق لقوله عزم في عبيد الطائيف حين خرجوا اليه مسلمين عتقا الله ولان اخر
نفع وهو مسلم ولا استرقاق على المسلم ابتداء ولا يخل يصدق بعتق امته بعتاها لا اتصال بها ولا يبيع بعه ولا
لان التسمية شرط في الهبة والقدرة عليه في البيع ولم يوجد بالاضافة الى المحل وشئ من مال ليس شرط في الاثني
ثم قيام الخلق في الاعتاق انما يعرف اذا ولدت بعد عتقها الاقل من ستة اشهر لانه اقل مدة الملك كما علم
ان المسطور في كتب القوم ان المحل يصدق باعتاق الام بعتاها مطلقا فان اعتقت وهي حامل فان
ولدت بعد عتقها الاقل من ستة اشهر يصدق للمحل ولا يجر ولاؤه الى مولى الام وان اعتقت وهي غير معلوم
لمحل بان ولدت لاكثر يصدق بعتا لأمه لكن يجر ولاؤه الى مولى الام كما مر وهذا يظهر ان في عبارة **مسألة**
حيث قال اعلم ان المحل يصدق بعتق امه لا بطريق التبعية بل بطريق الاصل حتى لا يجر ولاؤه الى مولى الاب
وهذا اذا ولدت بعد عتقها الاقل من ستة اشهر شيئا لان ظاهر ما في العبارة القوم حيث قالوا ان
اعتقت حامل اعتق حملها تبعا وايضا قوله اذا ولدت بعد عتقها الاقل من ستة اشهر قيد لقوله يصدق بعتق
امه ومتم لم يوقد فصل عنه بل حقه العبارة ان يكون هكذا اعلم ان المحل يصدق بعتق امه وهي حامل بان
ولدت الاقل من ستة اشهر حتى لا يجر ولاؤه الى مولى الاب فلما اصل المحل يصدق بعتق امه مطلقا فان
وقع العتق عليه قصدا بان ولدت الاقل من ستة اشهر يصدق ولا يستقل ولاؤه الى مولى امه وان وقع
بجر تبعية امه بان ولدت لاكثر يصدق ايضا لكن اذا عتق الاب بعد يجر ولاؤه الى مولى امه ويصل

تمام حقيقة في ذلك الولد ان شاء الله تعالى لا يمكن ان الام لا تعتق بعقوب الحامل فقط اذا لوج لا اعتاقها مقصودا
لهم الاضافه اليها ولا تبعاله لان فيه قلب لموضع الولد تبع الاب في النسب لانه التعريف والام لا شهر
وتبع الام في الملك حتى اذا كانت الام ملكا لم يولد له ولد وان كان الولد ابنا مكالا وان كانت مشتركة بينه
وبين غيره كان الولد كذلك والرق والفرق بين الملك والرق ان الرق هو الذي الذي ركبته الله على بعض
عباده جزاء استنكافهم عن طاعته وهو حق الله او حق العامة على الخلاف فيه والملك هو من كان الشخص
من التعريف فيه وهو حق واوان ما يؤخذ الماسور بوصف بالرق لا الملك لا بعد الاخراج الى دار الاسلام والملك
يوجد في الجماد والحيوان غير الادمي لا الرق وبالسبع يزول ملك الملك الرق وبالعقوب يزول ملكه فلهذا لا يمتنع
ويزول الرق ضمن ضرورة فرائض عن حقوق العباد وتبين كل الفرق بينهما في الحق والام الولد والمكاتب والمحرر
فان الرق والملك كمالان في الرقيق والرق وورق ام الولد والمحرر ناقص حتى لا يجوز اعتاقهما عن الكفارة و
الملك فيهما كامل والمكاتب رقه كامل حتى جاز اعتاقه عن الكفارة وملكه ناقص لوجوده عن المولى ولا يدخل
تحت قوله كل مملوك كما ذكره الزيلعي والعقوب وقوله كالتبدير والاستيلاء والكتابة بالاجماع عليه ولان
ماءه يكون مستهلكا بما يراها فترج جانبها ولا تامة متيقن به من جانبها ولذا ثبت نسب ولدا وولد المملوك
منها حتى ترثه وبغيرها ولا يثبت نسب لانها قبل الانفصال كعضو منها حتى يحكم حتى يفقد بغائها ويستقل بانتمائها
ويدخل في البيع والعقوب وغيرهما من التفرقات تبطلها فكان جانبها ارجح ولهذا يعتبر جانب الام في الرهايم
ايضا حتى اذا تولد بين الوحش والاهل او بين الماكول وغير الماكول يوكل اذا كانت امة مأكولة ذكره الزيلعي
وتبع الولد خيره في الدين رعاية لجانب الولد فولد الامت من زوجها ملك سيدا تفرج على كونه الولد
تابعا للام ولو كان الولد من سيدا فخر لانه مخلوق من ماءه فيعتق عليه ولا يهاضه ماء الامة لان مملوكا
مملوك سيدا بخلاف امة الغير لان ماءه مملوك سيدا فخر لانه مخلوق من ماءه فيعتق عليه ولا يهاضه ماء الامة لان مملوكا
به لعله وولد المهر وحر بالقيمة المفروزة رجل شتر امة على انها ملك البايع او كع امرأة على انها حرة
فولدت كل منهما ولدا فظهر ان الاول ملك لغير البايع والثانية امة فيكون كل من الولدين حرا
بالقيمة اما حرة فلان خلق من ماء المهر ولم يرص الولد بقرينة كمارضي في الاول فلا يتبعها

واما

واما القيمة فلعناية جانب النجاسة الاصلية **باب استيفاء الحق** يعتق بعض عبده لم يعتق كله خلافا
ولما في حيث يقولون يعتق كله وحاصل الخلاف ان اعتاق البعض يحل بوجوب زوال الرق عن الكل
كله ام لا فعندنا لا بوجوب بل يبقى الحقل رقيقا ولكن زوال الملك بقدره وعندهم بوجوب زوال الرق عن الكل
اثبت الحق الذي هو قوة حكمية واثبتها بازالة ضرتها الذي هو الرق وهما لا يتجزيان بالاتفاق
فكذا الاعتاق والالزيم تخلف المعلوم عن العلة او تجزى الحق لانه اذا تجزى فاما ان يثبت باعتاق
البعض اعتاق الكل او لا يثبت شيئا يثبت بعضه وعلى كل من الاولين يلزم تخلف المعلوم عن العلة
وعلى الآخر يلزم تجزى الحق فصار الاعتاق كالطلاق والعقوب عن القصاص والاستيلاء في عدم التجزى
ولان الاعتاق اما اثبات الحق بازالة الملك او ازالة الملك بانه لا يثبت الحق بازالة ضرته الذي هو
الرق ولا ازالة الرق ليلزم عدم التجزى وذلك لان الاعتاق تصرف وكل ما هو تصرف لا يتعدى ولاية
المصرف وولاية المصروف انما يكون على ما هو حق وحق الملك ولاية انما يكون على الملك والملك تجزى
بالاجماع لكن يتعلق به امر غير تجزى وهو الحق وتعلق به الاستيلاء تجزى كجواز الصلوة فانه امر غير تجزى
تعلق بتجزى وهو الاركان هذا المحقق ما ذكره القوم في هذا الحقل وانت خبير بانه لا يفيد الجواز عن دليلهم
الا تحقيق مرام الامام ودفع الاشكال الوارد على الامام في هذا المقام بان الحق مطاع للاعتاق فكيف
ينصهر تجزى الفعل وعدم تجزى فان اردت العثور على تحقيق المرام فاستمع لما اقول عليك من الكلام
فأقول وبالله التوفيق وبهذه مقاليده التحقيق ان المعنى الحقيقي للاعتاق اثبات العتق الذي هو
قوة شرعية كما قالوا من البين ان اثباته من حيث هو كذلك خارج عن قدرة البشر وانما هو مقدور
لخالق القوى والقدر فاذا امتنع المعنى الحقيقي وجب ان يصار الى الجواز كما هو القاعدة المقررة
واقرب المعاني المجازية الى الحقيقة بهما امران احدهما اثبات القوة الشرعية بازالة الملك بان يكون
الصادر من العبد ازالة الملك يترتب عليه ثبوت القوة ونظيره اكتساب الخلق في افعال العباد
فان الاول مقدور العبد به والثاني مقدور الله به والمعنى ان ازالة الملك هو ظاهره
بهذا يخرج الجواز عن دليلهم المذكور ويندفع ايضا الاشكال المشهور في الاول فبان بقال لانهم

مروني لا اختيار في الاب في ثبوته فالأثر اعتقه أو نسى أي إذا لم يكن لشريك المالك التفرع في حق له أحد الميراث
أما الاعتقاد أو الاستصحاب وقال لا في غير الميراث فمن نصف قيمة عينا وسعي له فقير لأن بشرى الغريب اعتقاد
فإن كان موسرا يجب الضمان وإن كان معسرا يسع العبد وأبوح يقول إنه رضي بأفساد نفسه فلا يضمن كما إذا
أذن باعتاق نفسه حيث شاركه في علة العتق وهو الشراء وإن جهل فالجمل لا يكون عذرا وإن تفرق جنتي ففقدت
اشترى المالك موسرا بغيره أي بالاجبة لأنه مريض بأفساد نفسه ونسعى الابن في نصف قيمة ما جالس ماله
عنده وهذا عند ابن عباس المصنف لا يمنع السعاية عنده وقال لا اختيار له ويضمن المالك بنصف قيمة لأن يسار
المصنف يمنع السعاية عندها وإن اشترى أي النصف الابن موسرا من مالك لم يضمن المالك له أي المالك كله لأنه رضي
بأفساد نفسه بغيره من الابن بغيره أحد الشراء واعتقد آخر وهو موسرا من من السكك مديرة فقولا المصنف ومن يملك
معتقه ثلثه مديرة لا ما جنته إذا كان العبد بين ثلثه بغيره أحد من ثم اعتقد الآخر وهو موسرا وإن كانت سكت
فأراد السكك والمدير الضمان فلا سكت إن يضمن المدير دون المصنف والمدير إن يضمن المصنف ثلث قيمة مديرة
ولا يضمن الثلث الذي يضمن وتوضيح أن قيمة العبد إذا كانت بسبعة وعشرين دينارا مثقالا فإن السكك يضمن المدير
تسعة والمدير يضمن المصنف تسعة وذلك لأن قيمة المدير ثلث قيمة العين فثلثا في ثلثه تسعة وتسعة وكذا
الاتفاق بالاعتقاد واقعا على قيمة المدير وهي ثلث قيمة العتق وهي ثمانية عشر وثلثها تسعة فيضمن المدير المصنف
تلك التسعة فقط ولا يضمن التسعة التي هي نصيب السكك مع تلك التسعة التي يضمنها أي ما جنته عند ابن عباس وقال العبد
للمدير يضمن ثلثي قيمة لشريكه موسرا كان أو معسرا إلا ضمان مملوك فلا يختلف بالسار والعسار بخلاف ضمان
فإنه ضمان جنابة قال ابن عباس ولا يشترط أن يكون عتقه أي خدم الجارية الشريك للشريك ومما يوقف يومه عند
لأن المقر آقران لاحقا له عليها فيؤخذ بقران والمنكر من غيرهما كما كانت فلا حرج له إلا في نصفها وعندهما
للمنكر أن يستسقي الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة لأن المالك يصدقه صاحب الجارية فقراره عليه كانه
استولى فافترق بالسعاية لا قيمة لأم ولد وقال الأثر القيمة لأنها مملوكة محررة منتفع بها ووطنها واجبا
وأنكر أن يكون مقومة كالمدة ولهذا لو قال كل مملوك كذا تدرخل أم الولد واستباحة الوطى دليل
المكمل لأن الأصل بالانكاح أو بملك الميراث والاول منتفع فحقين لك وبها المكمل ليس بقا المالية والتقوم

أو المملوكة في الادنى ليست غير المالية والتقوم وحق الحرية لا ينافي التقوم كالمدة ولهذا إذا سلمت أم ولد لغير
تسعي وهي التقوم ولا ينافي قوله على السلام اعتقها ولدا رواه ابن ماجه والدارقطني ومقتضى الحرية
زوال التقوم لكنه تقاصر عن افادة الحرية لمعارض وهو قوله أم ابنة امرأة ولدت من سيدنا فهي معتقة
من ذبيحة وفي رواية من بعده رواه احمد ولا معارض له في زوال التقوم فثبت فلا يضمن عن اعتقها
أي أم ولد حال كونها مشتركة بينه وبين غيره بان ولدت ولدا فادعاه فإنه لا يضمن حرة شريكه عند ابن
بناء على عدم تقومها وعند ما يضمن بناء على تقومها رجل له عتق ثلاث قال في صحته لاثنين عنده ^{تقارن} كذا
كما خرج واحد منهما ودخل آخر في عتق هذه الكلام فإن كان حيا أبر بالبيان وإن مات جازلا اعتق
ثلاثة أرباع الثابت ونصف كل من الآخرين عند ابن عباس وعند محمد ربيع من دخل وغيره كما قال الاوكل
لأن الأبي الأول وأبوين الخارج والثابت في نصف بينهما الأبي الكذا يبرهن الثابت والداخل فنصف
بينهما في النصف الذي أصاب الثابت شلح وما أصاب النصف الذي عتق بالأبي الأول لغا وما أصاب النصف
الخارج وهو المربع يفي ففحق منه ثلاثة أرباع وأما الداخل فحق منه ربع عند محمد لأن هذا الأبي لما وجب
عتق الربع من الثابت أوجب من الداخل أيضا لتسقف بينهما وما يقولان المانع من عتق النصف كخض الثابت
والمانع في الداخل فعتق نصفه ولو كان هذا القول منه في المرض وما قبل البيان وقيم العبد متساوية فإن
كان له مال جنته قدر المصنف من الثلث وذلك رتبة وثلاثة أرباع رتبة عند ما ورقت نصف رتبة عنده
وإن لم يجز له ولكن أجارة الورثة فالجواز كما ذكره وإن لم يكن له مال سوى العبد ولم يجز الورثة في الثلث
بينهم على هذا أي على ما وصفتنا وبما إذا حق الخارج في النصف وحق الثابت في ثلثه الأربعة وحق
الداخل عند ما يضمن النصف أيضا فحتاج الخارج لنصف وربع وثلثه الأربعة ويقول السبعة في حق الخارج
في سهمين وحق الثابت في ثلثه الأربعة وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة فيجعل ثلث
المالك سبعة لأن العتق في المرض وصية ومحل نفاذ الثلث وإذا صار ثلث المالك سبعة صار ثلث المال أربعة
عشر وصي سهام السعاية وصار جميع المال أحد وعشرين وما في ثلثه العبد فيصير كل عبد سبعة فيحقق
من الخارج سهمان وسعي في خمسة ويحقق من الداخل سهمان وسعي في خمسة ويحقق من الثابت

ثلاثة وسبعين سهم الوصية سبعة وسبعين السعاية اربعة عشر فاستقام الثلث والثلث وعند محمد حقا
الداخل في سهم وكان سهم العتق عند كسنة ويجعل كل رتبة ستة وسبعين السعاية اثني عشر وجميع المال ثمانية
سبعين فيعقد من الثابت ثلثه وسبعين ثلثه من الخارج سهمان وسبعين ثلثه من الداخل سهم وسبعين في خمسة
فيستقيم الثلث والثلثان **اقوال** يرد على ظاهره ان اربعة العراض هم جوابان الاربعة لا تقول بكيف يرد قوله
واقول اربعة فتقول السبعة ودفع ان مضاه على ما ذكره شرآج كلامهم لا يتصور في مسئلة قطا اجتماع نصفين و
ربع وهذا لا ينافي وقوع العول فيها بما سوى تسمية التركة ولو طلق كذلك قبل وطى يسقط اربع مائة من خرجت وثلاث
اثمان من ثبتت ومن دخلت يعني ان كانت له ثلثان وجا مائة من على السواء فطقتين قبل الوطى على الوجه
المذكور في الاربعة الاولى سقط نصف مائة الواحدة من نصفين الخارج والناثبة فسقط اربع مائة وكل واحدة
ثم بالاربعة السبعة سقط اربع مائة من نصفين الثابتة والداخلية فاصاب كل واحدة الثلث فسقط ثلثان اثمان مائة
الثابتة بالاربعة وسقط ثلث مائة الداخلية وانما فرضت المسئلة في الطلاق قبل الوطى ليكون الاربعة الاولى
موجبا للبينة فما احصا الاربعة الاولى لا يبقى حلا للاربعة السبعة في هذا المعنى كالعقد الوطى والموت بيان في
طلاق مبرم يعني اذا قال لامرأته احديكما طالق فوطى احدهما او مات فكل منهما بيان ان المراد من الاخرى
الوطى فلان الكحل عقد وضع لجل الوطى والطلاق وضع لان الازالة ممكنة النكاح ازاله حل الوطى اما في الحال او
بعد انقضاء العدة فالوطى دليل على ان الموطوءة لم تكن مرادة بالطلاق واما الموت فلي عرف ان البينة انما
من وجه فلا بد من محلي كسيع وموت وتبدير واستيلاد وصحة وصحة مستحتمين في عتق مبرم اذا قال
لعبد احكما فقبض احدهما او مائة احدهما او تبر ما واستولد احدا اميتة بعد ذلك القول او وصبا احدهما او عتقا
به وسلم فكل ذلك بيان المراد هو الاخر فان من حصل الانشاء لم يبق حلا للعقد اجمالا بالموت والعتق
من جهة البيع والعتق من كل وجه بالتبدير والاستيلاد فتحق الاخر والربط بالتسليم والصحة بمنزلة البيع
لانه يملك الوطى فيه اي لا يكون الوطى بيانا في عتق مبرم يعني لو قال لامرأته احديكما حر ثم جامع احدهما لم يكن
بيانا عنده وعندهما بيان لان الوطى لا يحل الا في الملك فصار الاقدام عليه دليل على كسيفاء وله ان الملكيات
فيهما ولهذا كان له ان يستخيرها وكان له الارش اذا جنى عليها والمراد من وطئ بشرة ما لا يتعلق بهم يتعلق

ان

بالبيان والمعلق بالشرط لا ينزل قبل وبأول ولذا بقوله لامة اول ولد تكملة لو كان ابنا اشرا من ابنا ولو
في العتق ان عبارة الوفاة لا تستقيم بدونها فان كانت حرة ان ولدت ابنا وبنتا ولم يدر الاول
عتق نصف الام ونصف البنت والابن عبد لان كلام الام والبنت يعق في حال وهو ما اذا ولدت الغلام
اول مرة الام بالشرط والبنت بتبعية ما يكونا حرة حين ولدتا وتبرق في حال وهو ما اذا ولدت البنت اولاً
لعدم الشرط فيعتق نصف كل واحدة وتسعى في النصف واما الابن فيبرق في الحال شرا من ابنا او ابنا من رجلان على ان
يعتق احد مملوكيه عشرين كانا او اميتين لغت الشهادة في الصورتين عند ان يبرق اما في الاول فلات
الشهادة على عتق العبد لا تقبل بلا دعوى العبد عند ولاد دعوى منه صحتها لكونه مجهولا وعندهما قبل
بلا دعوى فلا تخفى واما في الثانية فلان الدعوى وان لم يكن شرطا في حق الامة لكن الشهادة على العتق للمبرم
مردودة كما في احد العبدان الا ان يكون اى شهادتهما في وصية قال في الهداية اذا شهد انه اعتق احد عتبه
في مرض موته او شهدا على تبديره في صحة او مرضه واداء الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة تقبل أحسنا لان
التبدير جثما وقع وصية وكذا العتق في مرض موته وصية والخضم الوصية انما هو الموصى وهو معلوم وعنه
خلف وهو الوصى او الوارث **اقوال** اراده ان مقتضى القياس ان ينفق هذه الشهادة ايضا بحالة
المدعى كمنها تقبل أحسنا لوجود المدعى بتدبير المدعى عليه تحقيق لان هذا وصية والخضم الوصية هو الوصى
لان نفسه يهود اليه فيكون متعبا بتدبير او عنه خلف يقوم مقامه في المحل اصحا وغيره وهو الوارث او الوصى
فيكون كل منهما مدعى عليه تحقيقا فكان الموصى ادعى على احدهما حقه وانما الشاهدان فيكون الموصى
من وجه ومدعى عليه من آخر فمحل هذا الجدل ما قال صدر الشريعة الدليل الاول مشكل لان المتنازع فيه ما
اذا انكر المولى لتبدير احد عتبه او الوارث فيكره ذلك بعد موت المورث والعبدان يبرهان اثباته فكيف يجوز
ان يقال ان المدعى هو الموصى او نائبه لان الام ان المتنازع فيه ما ذكره بل انكار المولى بتدبير احد عتبه واداء
العبدان اثباته ليس الا فيما اذا شهدا في صحة المولى على انه اعتق احد عتبه كيف لا وقد قال في الهداية وهذا
كلمة اذا شهدا في صحة على انه اعتق احد عتبه وقال بعده اذا شهدا انه اعتق احد عتبه في مرض موته
لا وايضا لم يقل صاحب الهداية ان المدعى هو الموصى او نائبه بل جعل الموصى متعبا ونائبه مدعى عليه كما

باب

بيننا بغير ما ذكرنا من قبل في غاية البين وان كان العتق في مرض الموت او التبرير وصية كانه المقتضى لمحلومات
الحكم في تنفيذ الوصية هو الموصى وهو معلوم وعنه خلف والوصي او الوارث فقبلت الشهادة بخلاف حال
الحياة فان الشهادة للعبد للمولى لان المولى لا يتبع والعبد الذي وقعت الشهادة له مجهول والعجب من قول
صدر الشريعة ما قال في الكفا في تبعة المولى وجه الاتحسان ان العتق في مرض الموت وصية حتى اعتبر من الثلث و
التبرير وصية سواء كان في العتق او في مرض الموت والحكم في تنفيذ الوصية هو الموصى لان وجوب تنفيذ الوصية لحق
ونفذ بعمود اليدين وانكاره مردود لانه ينفذ وهو معلوم وعنه خلف وهو الموصى او الوارث فيحقق الدعوى من كل واحد
من وصية او وارثه فانه غير صحيح اما اولها فلان انكار المولى ليس في هذه الصورة بل فيما اذا شهد في صحة المولى
كلمة او اثباتا فلان تحقق الدعوى من الوارث في هذه الصورة غير مقبول اصلا لانه اذا قال اعتق مورثي احد
عبدية كان اقراره بالدعوى فلا يحتاج الى الشاهد فليتأمل في هذا المقام فانه من مزاحم الاقدام والله الهادي
الى سواء السبيل حسنا الله ونعم الوكيل او طلاق ميرهم بان قال الامر ايتها احديكما طالق فان الشهادة فيه تقبل
بلاد دعوى تنفيذ تحريم الغرة فيكون حقا لانه فلا يشترط فيه الدعوى اجماعا **باب الخلع بالعتق** قال في حاشية
هذه الدار فكل مملوك لي يومئذ حر اى يوم ادخله عتق من له وقت الدخول مطلقا اى سواء لم يكن له مملوك فانه
ثم دخل او كان في ملكه مملوك يوم خلع فيبقى على ملكه حتى يدخل لان المعتبر قيام الملك وقت الدخول وهو
حاصل فيهما وبلا يومئذ من له يوم خلع فقط الى ان لم يقبل في يمينه يومئذ بل قال ان دخلت الدار فكل مملوك
راحتر لا يعتق من ملكه بعد البين لان قول كل مملوك لي اى اى حرته المملوك في الحال لانه بدخول الشرط
عليه تاحتر الى وجود الشرط فيعتق اذا بقى على ملكه وجود الشرط وهو الدخول ولا يتناول من اشتراه
بعده لعدم الاضافة الى الملك اسببه كذا اى اذا قال كل مملوك لي اوقال كل ما املكه حر بغير دخل في
الصورتين مملوك فاشترى اخرهما بعد دخوله اى كل مملوك لي اى اى ملكه حر بغير مولى ولا مملوك فاشترى اخره حيث
العتق والتبرير من ملكه من خلف فقط ولا يتناول من يشترى بعد البين لان قول كل مملوك لي اى اى ملكه
كل مملوك املكه ولهذا يستعمل في بلاغية وفي الاستقبال فترية السبب او سوف فيصرف مطلق الى الحال كان
لجرا حرية المملوك ونهيه في الحال فلا يتناول ما يشترى بعد البين لكن بموت اى موت المولى عتقا الى من ملك

بعد البين وقبله من ثلثه وقال ابو يوسف لا يعتق من ملكه بعد البين لان اللفظ حقيقة للحال كما مر فلا يتناول
ملكه ولا اوصار من كان في ملكه وقت البين مبرأ دون الاخر ولما ان هذا الجواب عتق بطريق الوصية
حتى اعتبر من الثلث والوصية انما تنفع بعد الموت ويكون المقصود منها حال الموت لا يرى ان من اوصى بثلث
ماله وليس من مال وكان له مال وتحدث غيره تناولا بها اذا بقى في ملكه الى الموت المملوك الى لفظ المملوك لا يتناول
الحال لان متناوله المملوك المطلق والحال مملوك لانه ولذا لم يصح اعتناؤه عن كفارة البين ولانه عضو
من وجوههم المملوك تناوله لانفسه لا لا اعضاء فلا يعتق حال جارية من قال كل مملوك لي اى اى مملوك فاشترى
بالذكر لانه لو اطلق عتقت الام فيعتق المملوك لانه المملوك لا يتناول المكاتب ايضا لانه ليس بمملوك مطلق لانه
مالك **باب العتق بالاجل** هو بالضم ما يحصل للانسان من شئ يفصله وكذا الجحالة بالكتبة استعق عليه
على حاله وبه بان قال انت حر على الف درهم او بالف درهم فقبل العبد عتق لانه معاوضة المال ولو بغير المال
اذا العبد لا يملك نفسه ومقتضى المعاوضة بثبوت حكم قبول العوض كافي في البيع فاذا قبل ماله او المال الذي
دين صحيح عليه كونه ديناً على حتى يكفله ولو لم يكن صحيحاً لما صح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة
حيث لم يصح الكفالة به لانه يشترط مع المنافع وهو قيام الترق كاسياني والمال يتناول النقد والعرض والحيوان
وان لم يعين لانه لما كان معاوضة المال بغير ما يشاء النكاح والطلاق والصبي عن دم العبد وكذا الطعام
والكسب والموزون اذا علم جنس ولا يضر جهالة الوصف لانه سيرة والمعلق عتق بالاداء بان قال واولا
ان ادبت الى الف درهم فانت حر ما دون اى عبد ما دون لا يعتق الا باده المال للمكاتب لانه صريح في
تعلق العتق بالماداء وانما اوصار ما دون ما لان المولى رغبة في الاكتساب بطلبه الاداء منه ومراوده التجارة
لا يتكبري فكان اذا ناله دلاله فجاز بيعه اى اذا كان عبداً ما دوناً معلقاً عتق بالاداء لا مكاتباً جاز للمولى
ان يبيعه بخلاف المكاتب ولا يكون العبد احق به بما سبه حتى جاز للمولى اخذ ثمنه بلا رضاه بخلاف المكاتب
ولا يسرى اى حكمه الى الولد المولود قبل الاداء كما يسرى في المكاتب وعتق العبد باده كذا لوجود المعلق به
او لو كان اداة بالخلية بينه وبين المولى يعني ان العبد اذا احضر المالك حيث يتمكن المولى من قبضه وخلق بينه
وبين المال اجبه الحاكم ونزله قابضاً وحكم بعتق العبد قبضاً او لا ويبعض الى اداء بعض المال

على شئ به

لا يعتق لانتفاء المصلحة به ولو اجتمع المولى على القبول باعتبار الجبر بما يكمل فان كان المال الذي اذاه مما كسبه قبل التعليق
رجع بالمولى عليه لانه مكتسبه ولو كان مما كسبه بعد التعليق لا يرجع لانه ما دون من جهته بالاداءه وعقوب
في حاله الى حال اذ اذاه من كسبه قبل التعليق او بعده لوجود الشرط فان علق المولى بان فقال ان اذيت فلان فليعتق
اذا اذاه او العبد اذ اذاه المال بالجلد فان اذى فيه عتق والا فلا لانه كسبه في الطلاق وبذا لا يعتد به لانه يعمل
للوقت كمنى كما قال المولى انت حر بعد موتى بالف ان قبل العبد بعد اى جهزوه واعتقه الوارث عتقه به
اي بالالف والآي وان لم يقبل العبد العتق بالف بعد اى قبل ولم يعتقه الوارث فلما اى لا يعتق بالف وان جاز ان
يعتقه الوارث مجابا باعتباره القبول بعد الموت لان ايجاب العتق اضيف الى ما بعد الموت ولا يعتبر وجود القبول
قبل وجود ايجاب نصارى كقولك انت طالق غدا ان شئت حيث لا يعتبر مشيئا قبل غدا واعتباره اعتاق الوارث
حتى ان العبد ان قبل بعد غدا لا يعتق ما لم يعتق الوارث لان الميت ليس باهل للاعتاق لان العتق ليس بمعلق
بالموت وفي مثل لا يعتق الا باعتاق الوارث كما لو قال انت حر بعد موتى بشرط خلاف المدبر لان عتقه تعلق
بنفس الموت فلما بشرط اعتاق احد حرره على خدمته سنة فقبل عتق لان الاعتاق على شئ يقتضى وجود
القبول لا وجود للقبول كسائر العقود هورثه ان يقول اعتقتك على ان تجزى كذا سنة واما افاقا ان
خدمته كذا مدة فان حر لا يعتق حتى تجزى لانه معلق بالشرط والاول معاوضة ولم تدره اى لزم للخدمة
العبد اذا سلم المبدل فلم عليه تسليم المبدل فان ما هو اى العبد او ماله قبلها اى قبل الخدمة تجزى قيمته عليه
وتؤخذ من تركته ان كان الميت هو العبد عند اى وارى عن عند عتق عليه قيمة للخدمة في المدة كسبع عتق منه
بعض فملك العين تجزى قيمته اى قيمة العبد يعنى ان هذا خلافة مبدية على خلافة اخرى وهى ما لو قال العبد
بعث نفسك منى هذا العين فملك العين تجزى قيمة العبد عند ما وقيمة العين عند حرره انه معاوضة ما لم يفر
مالا لان نفس العبد ليس مال في حقه اذ لا يملك نفسه كما لو تزوج امرأه على عتقها فانه ما ترجع عليه
بقيمة البقية البقيع وهو من المثل ولها ان معاوضة مال بالان العبد مال في حق المولى وكذا المنافع صارت
مالا بالبراد العقد عليها فصار كما لو اشترى اياه بامه فملك قبل القبض او استحققت فان البايع يرجع عليه
بقيمة الاب لا بقيمة الامة قال جل لولا امة اعتقها بالف على ان تزوجها ان فعل الى اعتقها المولى وان

اي امتنعت الامة عن النكاح عتقت الامة ولا شئ عليه اى على القابل لان شرط البذل على الاجنبى جازى في الطلاق
لا الاعتاق كما هو ولو ظم القابل عتق وقال عتقها عتق بالف على ان تزوجها بامه الالف على قيمتها
ومثلها فحقت القيمة عليه وحقت المهر سقطا فاصاب القيمة اذاه الامر وما اصاب المهر سقط لانه لما
قال عتق فحق الشئ ايا قضا كما هو في آخر باب نكاح الرقيق فاذا كان كذلك فقد قابل الالف بالبرقة شرعا وبالبضع
نكاحا فانقسم عليها ما وجب عليه حقت ما سلم وهو الرقبة وبطل عنه حقت ما لم يسلم له وهو البضع ولم
يبطل البيع بغير اذ النكاح لانه مقتضى صحة العتق عنه فيكون مندرجا فيه فلا يبرى اى فيه شرط مقتضى وهو
العتق كما تقرره الاصول فلما وجب عليه حقت من الالف المستمى ولو كان فاسدا لوجب عليه القيمة فلم
تأنى الامة بل تزوجت من القابل فمهرها حقت من المثل من اى من الالف وهو ثلث الالف في صورتي
الضم اى ضم عتق وتكرره ولو اعتق امة على ان تزوجه نفسها فمهرها حقت نفسها كان لها مهرها عند اى
ومحمد لان العتق ليس مال فلما بيع للمهر وعند اى من يجوز لانه امة اعتق صفة ونكحها وجعل عتقها مهرها
فلان كان النسخ مخصصا بالنكاح بغير مهر فان ابت فغيرها قيمتها في قولهم جميعا وكذا لو عتقت
المرأة عبدا على ان يترجها فان فعل فلها مهرها وان ابن فغيرها قيمة **بالتدبير** هو لغة النظر الى عاقبة
الامر فكان المولى نظرا الى عاقبة امره فاخرجه عبده الى الحرية وشرعا يستعمل كل من لفظ التدبير والمدبر
في المطلق والمقيد والظاهر ان اشتراك بينهما مضمون لان اللفظ يحتاج الى تقدير الوضع وهو خلاف الظاهر
فلما بصار اليه بلا دليل وليس فليس فلا بد من بيان ذلك المعنى المشترك لولا انهم تقيدهم الى تبيين القسمين
وبيان احكام كل منهما كما وقع صرحا حيث قلت هو تعليق العتق بالموت اى تعليق المولى عتق مملوكه
بالموت سواء كان مولا او موت غيره كالميت في المدبر المقيد ثم قسمته الى قسمين وبينت احكامهما وما يؤيد
كون اشتراكهما مضمونا قول الامام شمس الائمة في المبسوط التدبير عبارة عن العتق الواقع في المملوك بعد موت
المالك فليعلم من هذا ان قول الكثر هو تعليق العتق بمطلق موته وقول شارح الزيلعي احقره الشيخ عن
المدبر المقيد بقوله بمطلق موت المولى ولفظ الوقاية من اعتق عن ذمير مطلقا وقول شارح **الشرع**
انما قال مطلقا احقره اذ اعلم المقيد ليس ينبغي نعم يرد على المبسوط ايضا ان قوله بعد موت المالك ليس كما ينبغي

خروج المعلن بموت الغير عن المقيد للتم الا ان يقال كلامه مبني على الاغلب وذكر نادر الوقوع وهو
ابن مطلق كذا تمت فانت حر اوانت حر يوم اموت اوانت حر عن ذير متى اوانت مديبر لو دبر
لوانت حر ان متت الى مائة سنة اي ان متت من هذا الوقت الى مائة سنة وعلمت موته قبلها بان يكون
ابن ثمانين سنة مثلاً فانه في الصورة مقيد وفي المعنى مطلق لان الغالب ان يموت قبل هذه المدة ثم بين
حكم المطلق بقوله فلا يرهن ولا يخرج من الملك ببيع او هبة او نحوها الا باعتاق او كتابة وهذا في
بجود انتقال من ملك الى ملك يستخدم ويستاجر والامة توطى وتزوج والمولى احق بكسبه وارشه وهر المديبر لبقا
الملك في المدة وبموت اي يموت المولى يعق المديبر من الثلث وسعى في ثلثه ان لم يكن المولى غيره من المال وله
وارث والى ان للمولى وارثا ولم تجزه الى التبرير حتى لو لم يكن له وارث او كان كذا جاز به يعق كله لانه في
حكم الوصية فيقدم على بيت المال ويجوز باجازه الوارث ويسعى في كل كل قيمة لو كان المولى مديبراً او لا يكن
نقض الحق فيجب في قيمته وولد المديبر مديبر لاجماع الصحابة ولانه يتبعها واما مقيد يحفظ على اطلاق
كان مت في سفرى هذا او مرضى هذا او ما قلنا او مت الى سنة او نحوها الى عشر سنين مثلاً مما يقع غالباً هذه
العبارة احسن من عبارة الوقاية مما يمكن غالباً فيبيع ويوجب ويرهن فان الموت على تلك الصفة
ليس كسائر الاحمال فلم يعقد سبباً في الحال او اذا انتفى معنى السببية لثبوته بين الثبوت والعدم بقى تعليقاً
كسائر التعلقات فلا يمنع البيع ونحوه قبل وجود الشرط ويعتق من الثلث ان وجد الشرط لان الصفة كما
متبقية في اخر جزء من اجزاء الحياة اخذ حكم المديبر المطلق لوجود الاضافة الى الموت وزوال التردد صحيح فلما
بعد انت حر قبل موته بشهر فانت بعد شهر انت من كل حال يعني رجل صحيح قال العبد هذا الكلام ثم مات
بعد شهر قال بعضهم يعق من ثلث ماله وقال بعضهم يعق من جميع ماله وهو الصحيح لان الحق على قول
لانه يستند الى اول الشهر قبل الموت وهو كان صحيحاً في ذلك الوقت كذا في الثانية ولو مات قبل شهر
لم يعق لانه مديبر مقيد والتقييد لم يوجد ولو قال انت حر بعد موته بشهر فانت بعد شهر لم يعق بالموت لعدم
اهلية المولى للاعتاق عند وجود المعلق به بل يعق الوصي والوارث والقاضي لان انتقال الولاية بعدهم
كذا في التحفة قيمة المديبر المطلق نصف قيمة لو كان قنا والمقيد يقوم قنا اختلفوا في قيمة المديبر قبل قيمة لو كان

قنا وقيل ثلثا قيمة لو كان قنا وقيل ينظر كيف استخدم مدة عمره من حيث الحرز وظن فيجعل قيمة ذلك وقال الفقيه
ابو الليث نصف قيمة لو كان قنا هكذا ذكره الشيخ الامام المعروف بخوارزمي لانه لا للفق منصفين منفعة
البيع وما يشاكله من التمليك بالدين والامهار وغير ذلك من المنفعة الاجارة والاختدام والتدبير فيقول
الاول ويبقى اليك فيكون قيمة نصف قيمة لو كان قنا ولو كان التدبير مقيداً يقوم قنا كذا في الثانية **باب**
الاستيلاء وهو طلب الولد ومشرعاً طلب المولى الولد من امته بالوطى امة مبتدأ خبره قوله لانه لم يملك ولدت
من مولانا باقراره اي باقرار المولى بان الولد منه ولو كان اقراره حاكماً كان باقراره بان يقول حمل هذه الامة
حتى او ولدت من زوجها بان زوجها المولى من رجل فولدت منه فاشترانا الزوج لم يملك اي لم تكن مملوكة
اي لم تكن مملوكة ملكاً تاماً وان بقي فيها الملك في الجمل وحكمها ان حكم المستولدة كالمديرة وقدرتها
لي تكن الفرق بينهما ان المستولدة تعق بموت من اكمل ولديته من الثلث ولم تسع لديه والمديرة تسعي
فان ولدت ولداً آخر ثبت نسبها لادعوا اذ بدعوة الاول تعاقب الولد مقصوداً امرها فان ربت
فراشاً كالمسكوة ولهذا نهى عنها بعد ثلاث حيض بعد العتق ولكن انتفى نفقه لان فراشها ضعيف حتى يملك
نقله بالتزويج بخلاف المسكوة حيث لا ينتفى بنفيه الا باللعان انك لا فراش حتى لا يملك بطاله بالتزويج وهذا
الذي ذكره حكم القضاء واما الديانة فان كان وطئها وحسنها ولم يعزل عنها يلزمه ان يعترف به ويدعى
لان الظان الولد منه وان عزالها لم يحسنها جاز ان ينفيه لان هذا الظاهر يقابل ظاهر اخر وان
زوجها نجأت بولده فوفى حكم امه لان حق الحرية يرسى الى الولد كالتدبير والنسب ثبت من الزوج لان الفراش
له ولو ادعاه المولى لا يثبت نسبه ويعق الولد نصير امه لم ولده لاقراره واداماً المولى عتقت
من جميع المال كذا في الهبة ام ولد الزنى اذا اسلمت غرض عليه الاسلام فان اسلم فباليه والا تسع
في قيمتها وعتقت بعد ثاى بعد السعاية ادعى ولداً مائة مشركه بينه وبين اخر ثبت نسبه لان النسب
اذا ثبت منه في نصفه لمصادفة مكشفت في الباقي ضرورة انه لا يخفى لما ان سببه وهو العلوق لا يخرج
اذ الولد الواحد لا يخلو من مائتين وهي ام ولده كات الاستيلاء لا يخرج عندهما وعند الزوج بغير نصيبه
ام ولده ثم يملك نصيب صاحبه لانه قابل للتملك اذ لم يحصل لها من اسباب الحرية شيء كالتدبير وغيره وعلمت

نصف قيمتها لانه تمكّن نصيب صاحب حين استكمل الاستيلاء ويعتبر قيمته يوم العلوق لا في مومية الولد ثبت من فكر
 الوقت سواء كان مؤسراً أو معسراً لانه ضمان تمكّن خلاف ضمان العتق كما تقرر في موضعه ونصف عقربا
 لانه وطي جارية مشتركة اذ ملكه ثبت بعد الوطي حكم الاستيلاء في عقبة المكنة نصيب صاحب بخلاف الاب اذا
 استولد جارية ابنه حيث لا يجب عليه العقر لاقبته ولد لا لانه علق حر الاصل اذ النسب ثبت مستند الى وقت
 العلوق والضمان يجب في ذلك الوقت فيحدث الولد على ملكه ويعلق شئ منه على ملكه شريكه وان اخرجها
 معاً فتمت اى الولد ثابت النسب معاً ومعناه اذا جعلت محرمات اذ اشتريا باجلى لا يختلف في حقا
 ثبوت النسب معاً وانما يختلف في حق وجوب العقر والعلاء وضمان قيمة ام الولد حتى لا يجب على كل واحد
 منهما العقر لصاحب لعدم الوطي في ملكه ويعلق نصف قيمة الولد ان كان المدعى واحداً وثبت لكل واحد
 منهما فيه الولد لانه حرير على ما عرفت وانما كان منهما لا استواءهما في سبب الاحتجاج فيستويان فيه وفي
 ولد لهما نصيب دعوة كل واحد منهما في نصيبه الولد فيصير نصيبه من امة ولد له نصيبها وعل كل منهما نصف
 عقرها نصيباً على الآخر ويرث الاب من كل من الشريكين ارث ابن كامل لانه اقر اربعه ارث كله وهو
 حجة في حقه وورثته ارث اب واحد لا استواءهما في السبب كما اذا اقامت البينة على البتة ادعى ولد امة
 مكاتبه يعني اذا وطي المولى جارية مكاتبه في مات بولده فادعاه وصدة اى المكاتب المولى لانه عقر بالانه وطي غير
 نكاح ولا يملك من وقد سقط عنه الحد للشبهة ولزم نسب الولد لنصاده وقها على ذلك فصار كما لو ادعى شريك جارية
 الاجنبى فصدقه وقيمة اى قيمة الولد لانه في معنى المفروض حيث اعتمد دليله وهو ان مكاتبه لم يكن من رقيقه فيكون
 حراً بالقيمة ثابت النسب معاً ان المفروض دليله وهو المكنة ظاهر وان لم يكن حقيقة لا الامة اذا
 ملكه فيها حقيقة وماله من الحق كافي لصحة الاستيلاء فلا حاجة الى النقل وتقرير المكنة كافي لانه الابن اذ يملك الاب
 فيها حقيقة المكنة والاحق وانما الحق التملك وهو غير كافي لصحة الاستيلاء فاحتجنا ان نقل الى المكنة الاب لتصلح الاستيلاء
 وان لم يثبت اى المكاتب المولى في دعوى فلا يثبت نسب الولد من وقل ان يوسن ثبت لان الجارية ثبتت
 كسبية فصار كجارية الابن بل اولى لان المولى في المكاتبه مكنة الرقبة بخلاف الابن وجا الفرق ان الابن يملك
 ماله لانه اذا احتج الى ولد لا يجب عليه عقر بالاقبته الولد وتقرير ولد له وليس للمولى ان يملك ماله كجارية

في ملكهما

لانه بالعقر حر على نفسه والحق بالاجنبى لانه لا يجب عليه عقر بالاقبته ولد له ولا تصير له ولد له فيشرط تصديق المولى اذا
 وطي المكاتب في مات بولده فادعاه حيث يشبه ولا يثبت طه تصديقاً لان رقبته مملوكة له الا اذا ملكه المولى
 يوم مات يثبت نسبته ويصير له ولد له ايضا اذ امكراه لان الاقرار بان وهو الموجب وزال حق المكاتب
 وهو المانع وطي جارية امرته او اولاده او جدته فولدت فادعاه لا يثبت نسبته ويدار عنه الحد للشبهة
 فان قال احلها الى المولى لا يثبت النسب لان يصدر الى المولى فيه وفي ان الولد منه ولو صدقه في احداهما فقط
 لا يثبت النسب وان كذب المولى ثم ملكها يوم ما ثبت النسب لابقا الاقرار كما ذكرنا في لينة **كتاب الكتابة**
 اورده ههنا لان الكتابة من توابع العتق كالتيدير والاستيلاء وهي لغة الضم والجمع ومنه الكتبية للجنس
 والكتب للجمع مطروقة في الخط وشراجه حرية الرقبة مما لا مع حرية اليد اذ ان المكاتب ما يكتبه او يملك
 رقبة وسبب بيانها وركنها الايجاب القبول كان يقول العبد اذ يثب الى الفانته حر او كاتبت على
 الف فقبل لانها معاً وضمة فلا بد من الايجاب والقبول وشروطها كون البذل معلوماً كما لا كان
 او عملاً وما يكون مجزاً او مؤجلاً فليس شرط حتى يجوز الكتابة على المار الى الابد والمجموع عند الشافعي لا
 يجوز الا مؤجلاً بنجدين وحكمها في جانب العبد انتقاء الحر وثبوت الحرية في حق اليد لا الرقبة حتى يكون
 احق بها فيه ومكاسبه لان الغرض من الكتابة وصول المولى الى بدنها والعبد الى الحرية باذنه وهذا لا
 يتحقق الا بذلك في جانب المولى بقا رقبته العبد على ملكه وثبوت حق المطالبة ببدنها متى شاء وان
 داهه الى ملكه اذا جرح اذ اكتب منه ولو صغيراً يعقل البيع والشراء فانه اذا عقل كان من اهل القبول
 والتصرف نافع في حقه فجوز بالمال او مؤجلاً سنة او سنتين مثلاً او مائة يوم موقت بازمعة معينة اخذ من
 التوقيت بطلوع النجم شاع في مطلق التوقيت او قال جعلت عليك الفاً تؤدونه نحو ما اولها كذا وآخرها
 كذا فان اذينة فانت حر وان عجزت فقم وقيل الى القرن عطف على قوله كاتبت شرط قبوله اذ يلزمه المانع لانه
 من التزامة صح جوابه اذ كان يباي صح عقد الكتابة سواء عتق بلفظ الكتابة او بما يؤدى مؤداه لوجود
 ركنه وهو الايجاب والقبول وعطف القرن ان ادنى كلمة وان وصلت لم يقبل اذ اذيتها فانت حر لان
 موجب الكتابة هو العتق عند الاداء لا تباي شئ عن جمع حرية اليد الى حرية الرقبة عند الاداء وفيه خلاف

الشأن فخرج عطف على صح وقرع الى اذ اصح عقد الكتابة خرج الكتاب من يده الى المولى لان مقتضى الكتابة ما كنية اليد
في حق الكتاب ولهذا لا يكون للمولى نعم من الخرج والسر لان من ملكه لانه عقد معاوضة فيبقى المساواة بين
المتعاقدين واصل البذل للمولى في ذمة بنفس العقد لكنه ضعيف لا يتم ملكه في الا في القبض لانه ثبت في
ذمة مع المولى اذ المولى يستوجب على عبده ديناً ولهذا لا يخرج الكفالة فيثبت للعبد بمعاذ ما كنية ما كنية ضعيفة
ايضا فاذا تم للمولى الملك بالقبض تم الملكية للعبد ايضا وتم الملكية لا يكون الا بالخر فيبقى لضرورة الملكية
فيستحق المساواة بذلك ابتداء وانتهى بها بوجوب حجاب الى بل ابل ان اعتق مولاه لا سقط حقه وغرم المولى للمعسر
ان وطى مكاتبته او ارش لثانية ان جنى عليها او على ولد تا او مثل المال وقيمة ان جنى على ملها لانه بعد
الكتابة خرجت من يد المولى فصار كالا جنى وصارت احق بنفسها وولد تا وما لها اذا كانت على قيمة
بان قال ان ادبت الى قيمتك فانت حر او كانتك على قيمتك او على عين لغيره بان قال كانتك على هذا العبد
وهو لغيره هذا في ظاهر الرواية وعن ابن حزم انهما تخرج حتى اذا ملكها وسلمها بعتق وان عجز رد الى الرقيق
بالتيقن احراز عن دراهم الفيرودنا نيه فان الكتابة عليها جازية لعدم تغيرها وعلى مائة من المثل
او الدنانير ليرة مولاه اليه وصيها الى خادما عبدا كان او امة حتى لو شرط ان يرد عبداً معيناً او امة معينة
صح او لم يصح عطف على غيره كاتب وجاز للفصل على حر او غيره قوله فسد جواب اذا كاتب المفسد العقد في هذه
العقد واما الاول فلان القيمة مجهولة قدر وجنساً وصفاً فتعاقبت الجاهل واما الثانية فليجوز
تسليم مكيل الغير واما الثالثة فلان هذا عقد يملك على بيع وكتابة لان ما كان من المايه بازا الوضيف الذي
يرده المولى في ما كان منها بازا رتبة المكاتب كناية فيكون صفقة فلا يجوز للشرعي كذا قال
ويرى عليه ان يقتضي عدم صحة العقد اذا شرط ان يرد عليه عبداً معيناً او امة معينة والقوم حواجلاً
فالصواب ما في الكفا في ان بدل الكتابة في هذه الصورة مجهول القدر فلا يصح كما لو كاتبه على قيمة الوضيف وهذا
لان العبد لا يمكن استغناؤه من الدنيا نيه وانما يستثنى قيمة والقيمة لا تصح ان يكون بدل الكتابة لجهازها
قد افقدنا التصحيح ان تكون مستثنى من بدل البذل واما الرابعة فلان الحر او الخنزير يبيع ليس في حق المسلم
فلا يصح العوض في عقد المعاوضة وعطف فيهما الى الحر والخنزير يعني في ادائها لانها مال في الجمل فافكن

اعتبار

اعتبار من العقد فيه وموجبه العتق عند اداء العوض المشروط ثم ان بعد ما عتق باء المسمى في قيمة نية
وقال لا يعتق الا باء قيمة نية لان البذل هو القيمة قال في الكفاية وفي نسخ الهداية لا يعتق الا باء قيمة
لحر وانما مشكل في الف لعمامة روايات الكتب فان فيها لا يعتق الا باء قيمة نية لا ينقض منه ويتراد
عليه هذه مسئلة لها نوع تعليل بما قبلها غير مختصة بها يعني ان القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس المسمى فان
كانت ناقصة عن المسمى لا ينقض منه وان كانت زائدة زبرت عليه لان الواجب عليه رد بقية لفساد العقد
قد عذر بالعقد فوجب رد قيمة بالغة بما بلغت لان المولى لم يرض بالنقصان والعبد رضى بالزيادة كيلا
يبطل حقه في العتق فوجب ذلك ولو على ميتة ونحوها بطل اي عقد الكتابة لانها ليست بماله فلا يلزم على
الكتاب شي وصحت الكتابة على حيوان ذكر جنس كالعبد فقط الى النوع وصحة ويؤدي الوسيط او قيمة ثانياً
كرواحد اصل من وجه لما الوسيط فظاهر واما قيمة فلان يعرف بالقيمة فصارت اصلاً في دفع القيمة فضاء
في مع الاداء كما تقرر في الاصول ومن كافر عطف على قوله على حيوان الى صحت الكتابة من كافر كاتب عبداً مثله
يعني كافر الخنزير مقدرة اعتبر التقدير ليعلم البذل وانما صحت لان مال عندهم بمنزلة الخبز عندنا واني من المولى
العبد اسلم للمولى قيمة لان المسلم ممنوع عن ملك الحر وتلك وعنف العبد بعض المولى لان العتق مطلق
لكن مع ذلك يجب عليه قيمة نفك حماره وخدمته شهر عطف على قوله على حيوان له اي للمولى او لغيره او
حفر بئر او بناء واراد ان يبين قدر المجهول والاجابة برفع النزاع لحصول التكرار والشرط والعقد على ان يورثها
الى غيره والعقد وصيغ والفق وخدمة سنة وخدمة ابد الا لا يجوز هذا الا في مقتضى العقد فان مقتضى
من الكتابة كون المملوك ما كاياد او لو في بعض الا زمان ليكون ما كاياد مطلقاً بعده كما في الكتابة على الخنزير
سنة وهذا نية لا لنفسه الكتابة بشرط الا ان يكون في الشرط في صلب العقد قال في الهداية الكتابة
تسبب البيع يعني انشاء لان مباداة المال بالمال انشاء وتسبب النكاح يعني ابتداء لانها مباداة المال بغير المال
وهو البضع ابتداء فالحقنا بالبيع في شرط يمكن في صلب العقد كما اذا شرط عليه خدمة مجهولة لانه في الجمل
وبالنكاح في شرط لم يمكن في صلب هذا هو الاصل والله اعلم **في بقره الكتاب** صح بقره وشره
ولو بالحيابة فانها من صنيع التجار فان التاجر قد يحل في صفقة ليربح في اخرى ومرة وان شرط حاكمه

الكتبة ويرى

يدفع

لا يشترط خالف لفقن العقد وهو مكتوب اليد والكتابة بمثل هذا الشرط لانه ليس بصلب العقد وتزوج امرته
 لانه يفيد المأوى وهو المهر لا تزوج عبده لانه تنقيص العبد وتعييبه وشغل ذمته بالمهر والنفقة ومع كتابه رقيقه لانه
 عقد الكتاب للمأوى فيملكه كزوج امرته والاولاى والاولاى لاني لا اول لان ادى اليه بعد عقد ان عتق الاول لان
 العاقبة من اصل ثبوت الولاء وهو الاصل فثبت له والاولاى وان لم يؤده بعد عتقه بل قبل فليؤده الى المالك الاول
 لان فيه نفع مذكور وتصح اضافته الاعتاق اليه في الجمله فاذا عتق اضافته الى المباشرة لعدم اهليته اذ
 اليه كما في العبد المأذون اذا اشترى شيئا وان ادى الى المكاتبان بدهما جميعا صحا ولهما للمولى ترجيحا
 للاصل وان عجز الاول عن اداء العبد ورد الى الرق ولم يؤده اليه كحكما فان ادى العبد للمولى
 عتق وان عجز الى الرق كالاول لا التزوج عطف على قوله بعد اى لا تصح تزوجه بلا اذنه الى المولى ولا التزوي
 وهو انما اذا اشترى بغيره جارية يستمتع بها وطى بها ولو لم يكن باذن المولى كذا المأذون والمذموم وان لم يكن
 على ملكه رقبه دون المنفعة فالرقيق وان كان مكاتب او ما ذونا او مذبذبا لا يملك شيئا من احكام ملك المالك
 لكون رقبته مملوكة ولا ينفع اذن المولى ولا الهبة ولو جوض والصدوق الابيسم والتكفل والاقراض واعتاق
 عبده ولو بمال وبمع نفع اى العبد من العبد لان هذه بترعات فلا يملكها المكاتب الاب والوصى في رقيق
 الصغير كالمكاتب كل تصرف يملكه المكاتب في عبده يملكه في رقيقه الصغير وما لا فلا فانها يملكها في نفسه
 يحصل له المال للصغير كالمكاتب يملك المالك في حكمها حكمه في مكاتبه كتابه عبده لا اعتاقه على مال وبمع عبده
 من نفسه ويملك تزويجه امنته لا اعتاقه على مال ولا يملك شيئا من مضايقه وشتره كمنه مضافه
 او عنان لانها لا يملكها الا بتجارة والتزويج والكتابة ليس منها ويكاتب عليه بالشر من بينهما والاول
 لان المكاتب من اصل ان يكاتب وان لم يكن اهلا للعتق فيجعل كل منهم مكاتباً معه حقيقة للصله بقدر
 الامكان واقوامه دخولا المولود في كتابته ثم المولود المشرى ثم الابواب وعن هذا يتفاوتون في الاحكام
 فان المولود في كتابته يكون حكمه حكم ابيه حتى اذا مات ابوه ولم يكن وفاء سعى على نجوم ابيه والمشرى يؤدى
 بدار الكتابه حالاً ولا رد الى الرق والابواب يردان الى الرق كحمايات ولا يؤدى حالاً ولا مؤجلاً وان
 كان كذلك لان الولد المولود في الكتابه تبعيته ثابتة بالملك والبعضيه الثابتة حقيقة وقت العقد

والولد

والولد المشرى تبعيته ثابتة بالملك والبعضيه بينهما حكم في حق العقد حقيقة في حواذ البعضيه بينهما
 حقيقة بعد الانفصال والولدان تبعيتهما باعتبار الملك والبعضيه فانها ليسا ببعض له فاختلف
 الاحكام بذلك لا غير ولو محرما كاللخ والعلم هذا عند ان ربه وقا لا يكاتب عليه لان وجوب الصلة
 يشمل القرابة المحرمية ولهذا يعتق على المهر كل ذى رحم محرم منه ويجب فقترهم عليه ولا يرجع فيما وجبه
 لهم ولا يقطع يده اذا سرق منهم اى غير ذلك من الاحكام وله ان المكاتب كسباً لا ميكافاً حقيقة لوجود
 ما ينافيه وهو المهر ولهذا لو اشترى امراته لا يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكوة اليه ولو وجب كثر الا ان
 الكسب للصلة في الولاد لا يبرئ ان القادر على الكسب يخاطب بنفقة الوالد ولا يكتفى في غيره باى طلب
 اخ في نفقة اخيه الا اذا كان موكراً والدخول في الكتابه بطريق الصلة فيختص الوجوب بحى حتى جاز لى
 للمكاتب بيعهم لانه لم يملكهم لم يمنع بيعهم كذا المكاتب اذا ادى البدر عتقوا لان كسب المكاتب موقوف بين
 ان يؤدى فيقر له وبين ان يعجز فينقر للمولى ومنه ان تقر له فعتقوا عليه ولا سعاية عليهم لانه صار
 القريب ابتداء اشترى المكاتب ام ولد ولو كانت معه اى مع ولده لم يجز بيعها لان الولد لما دخل في كتابته
 امتنع بعبده لما ذكر تبعيته امه فامتنع ببيعها لا يتبع له قال عليه السلام اعتقها ولدها والاى وان
 يكن معها ولدها جاز اى بيعها عند اى وعند ما لا يجوز الاتيان ام ولد فلا يجوز بيعه ولا ان القيد جواز
 بيعها وان كان معها ولدها فيمتنع ببيعها بتبعيته الولد الحديث وبدون الولد لو ثبت ثبت ابتداء الوفاى
 بنفيه زواج المكاتب امه من عبده فكاتبها فولدت منه ولدا دخل اى الولد في كتابتها وكسبه لا بتبعيته الام
 اخرج ولهذا يبيعها في الحرية والرق كما تم مكاتب وما ذون كبح بالاذن حره لان الواقع بل من عمار حيث قالت
 انا حره فولدت المنكوحه ولدا فما سخرت فولدتا عبدا عند اى وان سوا قال حره بالقيمة لانه يشترى له
 في سبب ثبوت هذا الحكم وهو المعروف فانه لم يرغب في نكاحها الا لئلا حرة الاولاد ولها ولدين رقيقين
 فيكون رقيقاً وقد مر ان الولد يتبع الام في الرق والحرية لكن ترك هذا الاصطلاح المفرد باجماع الصحابة
 وهذا ليس منه ليلحق به لان حق المولى من مكاتبه مجبور ببيعة ناجزة ومنه ببيعة متأخرة الى ما بعد العتق
 فبقى على الاصل ولم يلحق به وطى المكاتب لانه اشترى ناسدا فقدرت على مولانا او اشترى ناسدا فحققت

والولد

عقد المكاتب موقوف على الصلة بالاجل الفسخ انما اذا كان موكراً
 اى اذا ادا الكتابه

اى شراؤه فاسداً

ضمن عقرها حالاً أي يؤخذ حال الكتابة كالمأذون للتجارة فانه اذا فعل هكذا بمن عقرها حالاً لم يلزمها الاذن فثبت
ضمن العقر بعد عقره الفروع ان في الاول ظهر الذين في حق المولى لان التجارة وتوابعها داخل تحت الكتابة وهذا
العقر من توابعها اذ لو لا الشرع لما سقط الحد وما لم يسقط لم يجز العقر وفي كذا لم يظهر من حق المولى ان التكرار ليس
الاكتفاء فلا يدخل في الكتب **قال صدر شريعة** ولما قيل ان يقول ان العقر ثبت بالوطى لا بالبشرى والاذن بالبشرى
ليدفع بالوطى والوطى ليس من التجارة في شيء فلا يكون ثابتاً في حق المولى **قوله** في جوابه انما سلمنا ان العقر ثبت
بالوطى لا بالبشرى ابتداء لكن الوطى مستند الى الشرع اذ لو لاه كان الوطى حراماً بالبشرى فلا يثبت به العقر ويجوز
فيكون الاذن بالبشرى اذ بالبشرى والوطى نفساً ان لم يكن من التجارة ولكن الشرع فيها يكون ثابتاً في حق
المولى للمولى ان يديره اي يجوز لمولى المكاتب ان يديره فان عقره بغير مديرة او الاسرى في ثلثي قيمة او ثلثي البدن كونه
معسر اي ان المكاتب بعد التدبير بحرية اما ان يعترف بنفسه ويكون مديراً او يعضى على الكتب فان مرضى علمها في
المولى والامال ليسوا به فهو بالحي ايمان يسقى في ثلثي قيمة او ثلثي بدل الكتب وانما قال معسر الا اذا ما
موسراً بحيث يخرج القدر من ثلثه فانه يعتق بالتدبير ويسقط عنه بدل الكتب ويسقط عنه عطف على يدته اي
للمولى يجوز ان يستولم مكاتبته بان وطئها فولدت فالدعي الولد فغيره ثم ولد له ومضت عليها او عجزت وكانت
أم ولد له اي خبرت بين ان يعضى على الكتب وتؤدي البدل فتعصف قبل موت المولى وتأخذ العقر منه وبين
ان يعجز نفسه فتعصف بعد موت المولى ويكاتب عطف على يدته او على استولمها الى المولى ان يكاتب
أم ولد له وعطف بموت تعليف معتقاً بموت حيا نأى يسقط عنها بدل الكتب لان الغرض من ايجاب التعسف عند
الاداء فاذا اعتقت قبل لا يمكن توفير الغرض عليه ومديرة عطف على أم ولد اي يجوز له ان يكاتب مديرة ويسقى في
ثلثي قيمة او كل البدل بموت امه مولاة معسر هذا عند ابي وعنده من يسقى في الاقل منهما وعند محمد يسقى في الاقل
من ثلثي القيمة او ثلثي البدل والتجارة وعدمه فرع التجزى وعدمه كما مر ويصالح المولى مع مكاتبته من الغنم وجعل
على الف حال والقياس ان لا يجوز له ان يعتاض من الاجل بالمال وجه التحسين ان الاجل في حق المكاتب مال
من وجهه لا لا يقدر على الاداء الا به وبذلك لا يثبت له من وجهه حتى لا يبيع الكفالة به فاعتد الامامات مريض
كاتب عبده في مرضه وليس مال سوى العبد على ضعف قيمة بان كان قيمة الفاكاتبه على العين باجل ودرته

هذا

هذا التفرق في المكاتب ثلثي البدل حالاً وباقي موقفاً او استرقا يعني ان العبد مخير بين ان يؤدي ثلثي البدل حالاً او الباقي
موقفاً وبين ان ياتي فليسرق وهذا عند ابي وعنده من يؤدي ثلثي الالف حالاً او الباقي الى اجل لان المولى
ليس له التأجيل في ثلثي القيمة اذ لا حيلة فيه وفيما وراه يصلح له الشراء فيبيع التأخير ولما ان جميع الميسر
الرقبة وحق الورثة متعلق بالبدل فلا يجوز التأخير في ثلثه ولو كانت المديرة على نفسها اي نصف قيمة بان كانت
على الف وقيمة الغنم ادى ثلثها حالاً وسقط الباقي من القيمة او استرقا يعني ان مخير بين الامرين لان المالك باع
في المقدار وفي التأخير فينفذ بالثلث لا الثلثين حر كاتبت عن عبدك بائناً وادى له عتق العبد فلا يرجع المالك عليه وان
قبل العبد ثلثه صورة ان يقول حر لمولى العبد كاتبت عبدك عن الف درهم على ان ادى اليك الف درهم وكاتبه
المولى على ذلك يعتق بطله بكم الشرط واذا قبل العبد صار مكاتباً لان الكتب كانت موقوفه على اجازته وقبوله الاجازة
ولو لم يقبل على ان ادى اليك الف درهم فادى لا يعتق قياساً لان الشرط معلوم والعقد موقوف والموقوف لا
حكم له ويعتق كحسان اذ لا ضرر للعبد الغايب في تعليف عتقه باء الغايب فيبيع في حق هذا الحكم ويتوقف المزموم الالف
العبد ولو ادى له البدل لا يرجع العبد له مديرة كاتبت عبدك بائناً وادى له عتق العبد فلا يرجع المالك عليه
قبل المولى ذلك البدل جبراً وعتقاً صورة رجل عبدان قال احدهما كاتبتني بالف عن نفسي وعن فلان ففصل فلان
فالقياس ان يعضى في حصة الحاضر ويتوقف في حصة الغايب على قبول وجه الكتب ان الحاضر باضافه العقد انفساً
جعل نفسه اصبلاً او الغايب بغيره كاتبت كاتبت دخل اولادنا بعتا حتى عتقوا باءنا ولي عليهم من البدل شيء فان
صح عن الحاضر فلمولى ان يأخذه بكل البدل الاصاله فايرها ادى تجبر المولى على القبول اما الحاضر فمكاتبه العبد عليه اما
الغايب فلا ينال ثمنه في الحرية وان لم يكن البدل عليه وصار كغير الرهن اذ ادى الدين تجبر المولى على القبول واجبة الى
تخليص عنه وان لم يكن الدين عليه وايرها ادى لم يرجع على الاخر لانه متبوع في حق الاخر وقبول الغايب لغو فلا يؤخذ
بشيء لنفاذ العقد على الحاضر فان حرره اى اعتق المولى الغايب سقط عن الحاضر حصة من البدل لان الغايب دخل في
العقد مقصوداً فكان البدل منقسماً عليهم وان لم يكن مطالباً به بخلاف الولد المولود في الكتب به حيث لا يسقط عن
الامة شيء ثمن البدل يعتق لانه لم يدخل مقصوداً ولم يكن يوم العقد موجوداً وانما دخل في الكتب به بعتاً وكذا ولد له
المشترى وان حرره المولى المكاتب الحاضر ومات الحاضر سقطت حصته الى اخره ادى الغايب حصته حالاً او اكره

ادى

ويعتقد ان عقد الولد لانه داخل في كتابة وكسبه في خلافه في الاداء وصار كما اذا اشرك في مال غيره فاشترى بها الى
في كسبه ادى الولد البذل حاله اورد رقيقا عنده وعندهما يؤدونه الاجل اعتبارا بالمولود في الكتابة ولان
الاجل ثبت شرط في العقد فيدخل في حق من دخل تحت العقد والمنشئ لم يدخل في المضاف اليه العقد ولم يترك
اليه لانفسا بخلاف المولود في الكتابة لانه متصل وقتها في حكم اليه واذا دخل في حكمه سعى على غيره من ولد
من حرمة وديناني البذل في الولد وقضى به على موجب الجناية على عاقلة امه لم يكن نجس اليه لان هذا العقد
يقرر بالكتابة لانه لا ينفذ في الحال الولد مولد الام واجبا العقل عليهم كمن على وجهه يمتل ان يفتق فجاء الولد الى سوال
الاب والقضاء بما يقرر حكمها لا يكون تعجيرا وانما قال وديناني لانه ان كان عينا لا يتاثر القضاء بالاحاط بالام
لا مكان الوفا في الحال وان اختم قوم امه وابيه في ولاية تقضي في القوم امه فهو تعجير لان معنى القضاء يكون
ولاء الولد مولد الام ان الاب مات رقيقا وانفسخ الكتاب فيكون القضاء في محله فينفذ وينفسخ الكتاب بطلان
لمولاه صدقة اذ انما اليه يجر. يعني ان مولاه اذ لم يكن مخرقا للصدقة زكوة كانت او غير كافا فخذ الكتاب الزكوة مثلا
لكونه من المصارف واداه للمولود عن بدل الكتاب ثم عجز فظن ان المولود اخذ الزكوة غنيا ومع ذلك طاب له
لانه اخذه عوضا عن العتق زمان الاخذ والعبد قد اخذه صدقة ومن الاحوال المقررة ان تبدل المكمل
مقام تبدل الميزات اخذ من قولي عليه السلام ليرتفع في كسبه صدقة ولنا حديث جني الكتاب جناية او جناية حطما كان
عليه جالا اي على المكاتب في كسبه لانه مولد لان المكاتب مملوك للمولود رقة وذات حرية وانفسخ فابا اعتبارا مملوك
يكون موجب جناية على المولود وباعتبار انه حريرا وكسبه الجاني يكون موجب جناية عليه على المولى فجعل موجب جناية
في كسبه حتى يكون موجب جناية عليه لان له حقا في كسبه وقد تغرد في سبب الكتاب به وهي حقا فوجب القية في
مالها الاقل من قيمة ومن الارش لان المكاتب عبد كمن تغرد دفعه بسبب الكتاب ولو كان ممكن الدفع فخلص للمولود
بدفعه وان كان الارش اكثر من قيمة العبد فاذا اخذ دفعه فخلص بدفع قيمته كما في المذنب وان تكررت قبل القضاء
قيمة واحدة ولو جني فقتل عليه ثم جني فقتل عليه بعتية اخرى لان جناية المكاتب لا تقصر على الابا القضاء او الصلح
او الياس عن الدفع بان يعتق او يموت فيستوقف وجوب القيمة على ما يوجب توكيده باحد الاشياء الثلاثة
اقر بجناية خطا لزمته في كسبه معنى لو اقر المكاتب بجناية خطا لزمته وحكم بها عليه لان جناية مستحقة في

وهو اقر بكتابة فينفذ اقراره كالمولود اذ لم يحكم عليه حتى عجز بطلت كذا في القاعدية جني بكتابة مولاه جاهلا
بجنايته فجع او جني بكتابة فلم يقض به اي بموجب جناية فجع دفع المولود الصلح والى الجناية او في كسبه
الموجب بجناية العبد في الاصل ولم يكن عالما بالجناية حتى جبر تحت اللقضاء لكن الكتابية ما نهى للدفع
فاذا زال المانع عاد الحكم الاصل وان قضى عليه جاك لونه مكاتب فجع دفع في لانتقال الحكم من رقة لا قيمة
بالقضاء لا تنفسخ اى الكتابة بموت مولاه لانها سبب الحرية وسبب حق المهر حق وبودي البذل الى ورثة على غيره
لانه احق للحرية على هذا الوجه والسبب كذا في نفي هذه الصفة ولا يتغير كمن الورثة يملقونه في الاثبات
فان اعتقه بعضهم لا يعتق لانه لا يملك فان الكتاب لا يملك سبب من سبب المكاتب والورثة منها واذا اعتقه عتقا
جائزا والقبائل لا يعتق وجه الاحتكاك ان يجعل اليه عن بدل الكتاب فانه حقهم وقد جرى فيه الارش فيكون الاعتاق
منهم ايا اقتضاء او اقرارا بالاستيفاء منه فيسار ذمته فيعتق كما اذا ابراه المولود عن بدل الكتاب بطل وشرط
ان يعتقه في محله واحد حتى لو اعتقه متفرقا لم يعتق وقيل يعتق اذا اعتقه الباقيون ما لم يرجع الاول تحت
الى المكاتب امه طلقها شتين فخلصت حرمة غليظة فملكها لا يحل له اى لا يجوز ان يتكلمها حتى تنكح المرأة زوجها
غيره اى غير المكاتب لقوله فلا يحل له حتى تنكح زوجا غيره فان النكاح هو هنا محمول على العقد الصحيح وشرط
الدخول ثبت بحديث العبد كما تقرر في موضع **كتاب العتق** هو كفة من الولي بمعنى القرب وشرط عاقبة
حكمية حاصلة من العتق او المولاة الاولى الى الولاء الحاصل من العتق يكون لمعتق غير حرين يعني لو
اعتق حرين في دار الحرب عبدا لا ولا له عليه حتى اذا خرج اليها مسلمين لا يبرئه خلافا لادس كذا في الكافي و
قال الزهري الزمميون يتوارثون بالولاء كما مسلمين لانه احد سبب الارث ولو تبيد سبب او كتابا او ابا او ابا
جعل الامه ام ولد او مكره فيسلك بان يملك قريبه فان كذا من اعتبارا ثبت به الولاء لقوله عم الولاء
اعتق وان شرط عدمه يعني لو اعتق المولى عبدا وشرط ان لا يبرئه كان الشرط افوا لكونه مخالفا لحكم الشرع
فبرئه كما في النسب بشرط ان لا يبرئه واورديان الولاء بالتدبير او التمسك كيف يكون المولى وام الولد والمذنب انما
يعتق بعد موت المولى **باب ما يوجب توكيده** باحد الاشياء الثلاثة
وام ولد ثم جاء مسلما فمات مذبذبه وام ولد فلولاه والاحسن ان يقال المراد ان ثبوت الولاء

لعصبة المولود كما يكون بسبب ثبوت الولد فإنه لا يصدق له أصل الصدور بسبب الحق منه ثم يسرى منه إلى العصبة اعتقاداً
 روجها فنقول العبرة بهذه العبارة أحسن من عبارة الوقاية زوجها فنقول لا أقل من نصف حول ولاد الولد لا
 نقل عنه يعني إذا تزوج بعد رجل أمه لاخر فاعتق مولد الأمه وهي حامل عن العبد عتقت وعتق حملها
 وولاء الحمل لمولد الأم لا ينتقل عنه أبداً لأنه عتق على معتق الأم قصداً لأنه جزء منها يقبل الاعتاق قصداً
 لأن الجنين في حكم العتق كمن خص على حرة حيث يجوز انقلبه بالعتق فلا ينتقل ولاؤه عنه عاروناً وهذا
 إذا ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الاعتاق للثبوت بقيام الحمل وقت الاعتاق كذا في الولد ولدين أحدهما
 لأقل من أي من نصف حولين وقت الاعتاق ولا أثر لكثرته وبينهما إلى بين الولدين أقل من الأقل أي
 أقل من أقل مدة الحمل يعني أقل من نصف حول لا ينتقل عنه إلا أن الأول كان موجوداً وقت العتق وثبتت أمهات
 جملت بهما حمل لعدم تحمل أقل مدة الحمل بينهما فإذا تناول الاعتاق الأول تناول الآخر أيضاً ضرورة فصار معتقاً
 لهما ولا يؤثر لا ينتقل منه أبداً ولو ولدت ولداً بعد عتقها لكانت أمه لكثرته من ستة أشهر قولاً أي ولاد الولد
 لمولد الأم لا ينتقل عنه أبداً ولو ولدت ولداً بعد عتقها لكانت أمه لكثرته من ستة أشهر قولاً أي ولاد الولد
 إلى قوم لأن الولد بمنزلة النسب قالوا لا يمتد إلى النسب لا يورث ولا يوصى به النسب إلى الأب كذا
 الولد والنسب إلى مولد الأم كانت لعدم اهلية الأب ضرورة فإذا صار أصلاً عاد الولد إلى عتق أمه ولا يمتد إلى
 سواء كان معتقاً من العرب أو غيره فولدت ولداً فولد له ولاداً عنه بها وعندنا من حكمه أمه لأن النسب إلى
 الأب كما إذا كان الأب عربياً بخلاف ما إذا كان الأب عبداً لأنه لا يورث ولها ما أن ولاد العتاق قوي معتبر في حق
 الأحكام حتى اعتبر الكفاة فيه النسب في حق البعوض ضعيف لتضييعهم أنسابهم ولهذا لا تعتبر الكفاة بالنسب
 بينهم والضعيف لا يعارض القوي بخلاف ما إذا كان الأب عربياً لأن أنساب العرب قوية معتبرة في حق
 الكفاة والعقل من العاقل لكون تناجرهم بها فاعتقت عن الولد الأم إذا كانت حرة الأصل بمعنى عدم
 في أصلها فلا ولاد على ولادها والاب إذا كان كذلك فلو عربياً لا ولاد على مطلقاً ولو عتق لا ولاد على لقوم الأب
 ويرث معتق الأم وعصبة خلافاً لاصل علم أن لفظ حر الأصل يستعمل عند الفقهاء في معنيين أحدهما
 من لم يجر على نفسه رق قبل تولد من معتقة بعد مضي ستة أشهر من وقت النكاح والعلوق أو من في أصلها

وليس من لا يكون في أصله رق أصلاً وإن الولد كما صرح به صاحب البداية وغيره من على زوال الملك ولذا قالوا
 لا يقبل الشهادة بالنسب مع في الولد كما في العتق ونزوله في فرع ثبوتية وثبوتية على الولد يكون من قبل الأم
 لما قرآن الولد يتبع الأم في الرق والحرة ولا يسرى ملك الأب إلى الولد فلا يكون نزوله عن الولد الآمن قبل عتق
 الأم وعصبتها في حكمه فإذا لم يكن في جانب الأم رق لا يتصور على الولد ولاداً وإن اللفظ إذا كان قطعياً في معنى وجب
 أن يحمل عليه الظاهر المحتمل وغيره وإن المطلق يحمل على المقيد في الروايات إذا عرفت هذه المقدمات فاعلم أن صاحب
 البداية ذكر فيه أن من شرط ثبوت الولد أن لا تكون الأم حرة أصلية فإن كانت فلا ولاد ولا حرة ولداً وإن كان
 الأب معتقاً لما ذكرنا أن الولد يتبع الأم في الرق والحرة ولا ولاد ولا حرة على أمه فلا ولاد ولا حرة ولداً فإن أراد بملكية الأم
 الحرية الأصلية بالمعنى التي يعرفه قول ولا ولاد ولا حرة على أمه وقد عرفت أن الولد لا يمتد إلى زوال الملك ولو كانت
 لا يكون الآمن قبل الأم فإن كانت حرة الأصل لم يثبت على الولد ملك فلا يثبت عليه ولا ووافقه كلام
 الشيخ رشيد الدين محمد النيسابوري في شبه النكاح وكلام صاحب المحيط في مختصره المسمى بالمسعودي كلامه في صفة
 في الغرض من سماه بالكتابة وأما ما قاله في الميتة الولد وأن عتق حر الأصل بان كانت أمه حرة أصلية أو عارضة
 يجوز أن يثبت عليه ولاداً لولاء لقوم الأب لقيام الأم ثم قال إن كان الأب حر الأصل لا ولاد لقوم الأب وكذا
 إذا كانت الأم حرة الأصل لا ولاد لقوم الأم لأن حر الأصل لم يجر على عتقها فإلزاماً من ظاهره أن الأم إذا
 كانت حرة الأصل مطلقاً جاز أن يثبت على ولادها ولاداً ولا يكتفى بولده بالحرية الأصلية من الحرية الأصلية
 بالمعنى الأول فبرئته أنه جعل الولد المتولد من حرة عارضة ومع المعتقة حر الأصل لم يجعل لولادة الأصلية مقابلة
 للعارضة فلا يخالف بينهما وبين ما سبق من الحق بصورة كون الولد لقوم الأم ما إذا لم يكن في نسب الأب رقياً
 والولد ولد من معتقة أو من ولدت من معتقة بصورة كون الولد لقوم الأم ما إذا كان الأب شرطاً حر الأصل
 تزوج بمعتقة أنسان أو من ولدت من معتقة فإن ولاد الولد في الأول لقوم الأب اتفاقاً وإن كان لقوم الأم
 عندنا في وقت فالحاصل أن الأبوين إذا كانا حرة من أصلين بالمعنى الذي فلا ولاد على الولد لهما وإذا كانا
 معتقين أو في أصلهما معتق فالولاد لقوم الأب وإذا كان الأب معتقاً وفي أصله معتق والأم حرة
 الأصل فيكون للمعنى سواء كانت حرة أو لا فلا ولاد على الولد لقوم الأب إذا كانت الأم معتقة والأب

في مختصر المحيط وكلام الشيخ
 أبي محمد المسعودي بن حسين

حر الأصل بذكر المعنى وان كان عربيا فلا ولا على الولد لقوم اللام وان كان غير عربى فعندنا لا وهو يكون لقوم اللام
عليه ولا خلاف الا ان من وهما فوايد كثيرة ذكرنا في رسالتنا المعولة في الولاء فمن اراد ان يجمع ثم لم يوفق
عصبة أى شخص بأخذ ما بقى من صاحب الغرض وكل المال عند عدمه آخرت عن العصبة النسبية وهو على ما نرى
في علم الفرائض اما عصبة بنف أى ذكر لا فضل ولا يدخل في نسبة الملية انثى واما غيره وهى انثى فبعضها ذكر واما
مع غيره كالأخت لآب واهل آو لا بغيره عصبة بنت فكلهم مقدم على المصطفى وقدمت العصبة على الزم وهو
من لا فضل ولا يدخل في النسبة الملية انثى فان ما السيد ثم المصطفى فانه لا قرب عصبة سيدة الى ان ما السيد ثم المصطفى
ولا وارث له من النسبة لا قرب عصبة سيدة على الترتيب المعروف ويثبت به أى بالولاء العقل وهو من العاقلة كيانا
بيانها في كتاب المعاقلة وولاية النكاح وقدمت في كتابه دعيا الى الخصان والاملية وبرهن كل منهما انه اعترف
يقضيه بالولاء والميراث لهما بجواز الشتر اكرهما في كتابه في المكس ذكره في المنية لا ولا للام اما اعتنق كما في الميراث
وهو قوله لم يثبت النسب من الولاء الا ما اعتنق او اعتنق من اعتنق او كاتب من كاتبين كانين او دبرين
او دبرين من دبرين او جبر ولا معتنق من معتنق الى النسب من الولاء الاول من اعتنق او ولاء
من اعتنق اعتنقه واما ولاء المدبر فقد عرفت بيان بالوجهين وعرف ايضا سند جبر الولاء وان كان الولاء
الحاصل من الموالاة اذا وادى حر مكلف أى عاقل بالغ قدير بل عقد الموالاة تعرف ايرابن النفع والخر لان فيه
ايضا الارث والشر الم العقل فلا يصح بدونه ذلك الا باذن كاسيا في مجهول النسب قدير لان من عرف نسبته يكون
ان يوالى غيره غير عربى قدير بل تناصر العرب بالقبائل فاعنى من الولاء او والى صبي عاقل قدير لانه اذا لم يعقل
لم يعتبره قديرا اصلا باذن ابيه او وصيه لان الصبي من اهل ان يثبت وللم العتاق اذا ثبت نسبه بان مكس قدير
او كاتب ابوه او وصيه عبده وعق كان ولاؤه للصبي فجاز ان يثبت له ولاء الموالاة اذا احضر عنه عقد ثابالا
او والى العبد باذن سيده فانه يكون وكيدا من سيد لعقد الموالاة اخر مفعول والى على ان يرة متعلق بقوله
والى وبيان لعقد الموالاة اى ان ما الاسفل ورثه الاعلى ويعقل عنه اى ان جنى الاسفل فديته على الاعلى سواء
اسلم الاسفل في يده اى يد الاعلى او لا فان ما وقع في عبارة بعض الفقهاء من ذكره للاسلام في يده قد اخذ
خرج الغالب وهو ليس بشرط من هذا العقد خلافا للشافعي وعقل عليه وارثه في الاولين الى المالك المكلف للصبي

العاقلة

العاقلة لان كل ما منها اهل الارث والشر الم الى الولد السيد الاخير الى العبد لانه ليس له اهل بل وكيل من الاهل كما هو في الميراث
الولاء الموالاة من جبايين يتوارثان اذا ما منع من صحة خلاف وللا العتاق في جث لا يرث الا الاعلى واخر قوله
الموالاة عن ذى الرحم لان الموالاة عقد صلا فلا يلزم غيرهما وذا الرحم وارث شرعا فلا يمكن ابطال العقد
التعلق عنه غيره اى يجوز للاسفل ان يتقل وللا عنه عن الاعلى لا غيره مما يعقل عنه فانه اذا عقل عن العاقل ليس
ان يجوز ولاؤه لتعلق حق الغيرة او عن ولده فانهما في حق الولاء شخص واحد ولا على التبع عنه اى عن ولده
الاسفل بخلاف من لم يعقل قال في الهداية للاعلى ان يترك من ولايه لعدم لزوم الالة ليشترط في هذا ان يكون
مخفى من الآخر كما في عزل الوكيل قصد اختلف ما اذا عقد الاسفل مع غيره بغير محض من الاول لانه في حق من
العزل الحكم في الوكالة المصطفى لا يوالى احد الا ان وللا العتاق لازم لا يحتمل النقص والتمسرة اى عقدت عقد
وللا للموالاة مع شخص فولدت بمجهول النسب ولد لا يعرف لآب صحيح هذا العقد وتبعها ولدها ويصير من موز ذلك
الشخص كذا الوقت به اى بعقد الموالاة او انشاء وهو اى والحال ان ولد لا يجوز ان النسب مع ما فانه صحيح ايضا
ويتبعها ولد باعذلة 2 وقال لا يتبعه لان الام لا يوالى لها في مال فاولا ان لا يكون لها في نفسه لانه الولاء كات
وهو نفع محض في حق صغير لا يدرك له اب فتملك الام كقبول الربة قال في المحيط والى ذمى مسل او ذميا جاز
وهو موالاة لا يجوز ان يكون للذمى على المسلم وللا العتاق فكذا ذكر وللا الموالاة وان اسلم على يدى حرى وللا
يصح لم يذكر في الكتاب وفيه خلاف قيل يصح لانه يجوز ان يكون للحرى وللا العتاق وعلى المسلم فكذا وللا الموالاة كما
في الذمى وقيل لا يصح لان في عقد الموالاة مع الحرى تناقض للحرى وموالاة وقد بينا عنه خلافا للذمى اى ظاهره
مشكل لان الارث لازم للولاء وقد تقرر ان اختلفا الدين مانع من الارث اللهم الا ان يقال معناه ان لا يرث
يثبت في ذلك الوقت ولكن لا يظهر مادام على حالها فاذا زال المانع قبل الموت يعود المنع كما ان كفر
العصبة او صاحب الغرض مانع من الارث فاذا زال قبل الموت يعود المنع **كتاب الميراث** ذكرنا عقيب
العقاق لمن سبها في عدم تأثير الهزل الا كراهه فيها اليمين لغة القوة وشرعا تقوية التجربة ذكر اسم الله تعالى
نحو والله افعل كذا او والله لا افعل كذا او التعليل بعينه تعليل بشرط ان يخلو فصلت فكذا وان لم
افعل فكذا اذا المقصود منه تقوية عزم الى الف على الفصل او التمسك وهذا اليمين يمين وضعا وانما يسمى بها

عند النسخ حصول اليمين به وهو الحلف والمنع والمعتبرين القسم الأول ثلاثة أي الإيمان التي اعتبرها الشرع وترب
 عليها الأحكام ثلاثة أنواع والأصل في اليمين أكثر منها كاليمين على الفعل الماضي صادق والمعاد بترتب
 الأحكام عليها ترتب المؤاخذه الأخروية على الفحوس وعدمها على الفقه والكفارة على المنقذة أصراً باليمين
 للفحوس سميت بها لأنها تنفس صاحبها في الإيمان في الدنيا وفي النار في العقب وهي حلفه على كذب بيمينه حتى لو لم
 يحكم كذبه فظن صدقه يكون لغوا كما سياتي والله ما فعل كذا عالما بفعله والله ما فعل على دين علما بخلافه و
 والله أنه زعم المباد غير المشهور في عبارة القوم أن الفحوس حلف على فعل أو ترك على ماضٍ كاذباً أو قد
 صرح شرآج الهداية وغيرهم أن ذكر الفصل المضى ليس بطل موبناً على الغالب وإيراد المثالين الآخرين إشارة
 إلى هذا فلا حاجة إلى تكلف ارتكبه صدر الشرع حيث قال فان قلت إذا قيل والله إن هذا كذا كبريغ مع ان يقال
 هذا الحلف على الفعل قلت بقدر كونه كان أو يكون ان اريد في الزمان الماضي والمستقبل على اعتبار الحال
 والمستقبل في هذا الحلف باطل التحسين ارادة إلى أن قد تكرر بين حكم الفحوس بقوله وبأنهم بها إلى الف قوله من
 حلف كاذباً أدخل الله النار وتاثيرها باليمين اللغو سميت بها لأنها لا يعتبر بها فان اللغو اسم لما لا يعتد به يقال لغوا
 إذا أتى بشئ لا فائدة فيه وهي حلفه كاذباً بظنه صادقاً إذا حلف أن في هذا الكفر ما يؤمن به على أن رآه كذلك
 أربعاً ولم يعرفه بين حكمه بقوله ويرج عقوبة فان قيل ما معنى تعليق عدم المؤاخذه بالجاء وقد قال الله لا يؤاخذكم
 خذكم الله باللغو في أيمانكم قلنا نعم لا شئ في نفي المؤاخذه في اللغو المذكور في النص وإنما الشك في كون الصورة التي ذكرنا
 لغوا في اللغو عند الشافعي أن يجري على سائر ما قصد سواء كان في الماضي أو الآتي بان يقصد التسبيح في سائر
 اليمين مثلاً والثالث اليمين بالمنقذة وهي حلف على شئ آت في المستقبل فعلاً كان أو تركاً **قاف** أصدر الشرع
 فان قلت الحلف كما يكون على الماضي والآتي يكون على الحال أيضاً لم يذكره وهو من ألقام الحلف قلت إنما
 لم يذكره ليعني دقيق وهو أن الكلام يحصل أولاً في النفس فيعتبر عند ذلك انعقد اليمين فزمان الحال صار ماضياً
 بالنسبة إلى زمان انعقاد اليمين فإذا قال كذبت لأب من الكتابة قبل ابتداء الكلام وإذا قال سوف أكذب لأب من
 الكتابة بعد الفراغ من التكلم في الزمان الذي من ابتداء الكلام إلى آخره فهو زمان الحال العرف وهو ماضٍ
 بالنسبة إلى الآن الغرض وهو أن انعقاد اليمين فيكون الحلف عليه الحلف على الماضي **قاف** حاصل الجواب أن من ظن

في حلفه على ما لا يكون
 في حلفه على ما لا يكون
 في حلفه على ما لا يكون

من كون الحلف على الحال فهو في الحقيقة حلف على الماضي ولا يوجب الحلف على الحال حقيقة ولا لم يذكره وفي بحث الآن الحال
 للقبيل الماضي والمستقبل على ما ذكره رضي الدين ومن تبعه من بعده من المحققين إجماعاً من أواخر الماضي وأوائل
 المستقبل يعتبر امتداداً بحسب العرف حتى لو قالوا إن زيداً أصلي فهو في حالة الصلوة مادام مصلياً وإذا كتبت
 فهو في حال الكتابة مادام كاتباً فإذا قال زيد حين كنت كاتباً والله أني كاتب يكون يميناً على الحال بلا مبرية ولا
 يمكن اعتباره ماضياً في السؤال باق بل الصوت في الجواب إن يقال لا وجه لهذا السؤال بعد ما قلنا أن مطلقاً
 اليمين أكثر من الثلث فتدبر وبين حكم المنقذة بقوله وكفر في أي في هذا القسم فقط أي دون الأولين بقوله
 ولكن يؤخذكم بما عهذتم بالإيمان فكفرته الآية والمراد به اليمين على المستقبل بدليل قوله واحفظوا أيمانكم و
 لا تفسحوا لفظاً عن لفظ والتمسك باللفظ للمستقبل أن حلف الحالف وقوله فقط إشارة إلى خلاف الشافعي في الفحوس
 فإن الكفارة تجب فيها أيضاً عنده ولو كان الحالف مكرهاً أو ناسياً أو مخطئاً كما إذا ادان يقول استغنى الماء
 فقال والله لا أشرب الماء وقيل أصلاً عن التلغظ به بان قيل لا ألتأتينا فقال يلبي الله غيرة قاصد لليمين وإنا نوجب
 فيها الكفارة لقوله ثم لا تجد من جرد وعصر لمن جرد التكاح والطلاق واليمين في اليمين أو الحلف أي يجب الكفارة
 في المنقذة سواء كان الأكره أو النسيان في اليمين أو الحلف كيف كان من القسم لأن الفصل الحقيقي لا يعدم الأكره
 والنسيان وكذا الأعماء والجنون فتجب الكفارة بلحظ كيف مكان والقسم بالله أو باسم آخر من أسماء الله كالرحمن و
 الرحيم والحق وجميع أسماء الله في ذلك سواء تعارف الناس الحلف أو لا هو الظاهر من مذهب أصحابنا وهو
 الصحيح وقال بعضهم كل اسم لا يستعمل بغير الله كالتة والرحمن فهويين وما سمي بغيره كالعليم والعالم والعاذر
 فان أراد يميناً فهو يمين والآفة لا تارة الكافي والحق من أسماء الله قال الله ذلك بان الله هو الحق المبين أو
 بعينه يحلف بها من صفاته كعزة الله وجلاله وعظمته وقدرته فان الإيمان مبني على العرف فيما تعارف
 الناس الحلف به من صفاته كما يكون يميناً وما لا فلا لأن اليمين إنما تنقذ للحلف والمنع وهذا إنما
 يكون بعينه لا في تعظيمه وكل من مؤمن بعينه تعظيم الله وصفاته وهو جميع صفاته معظم فصار حرمته
 ذاتية وصفاته حاملاً إلى الحلف أو مانعاً وهذا إنما يكون إذا كان الحلف به متعارفاً وإما إذا لم يكن متعارفاً
 فلا لا أي لا يقسم بغير الله كالتة والنجيم والعنبر والكعبة لقوله عليه السلام من كان منكم حالفاً فليحلف بالله

من كونه

يحيى نوري غير تاجر امرها فليات باذي هو غير ثم ليكن لميمنة الكفارة في حلف كافر وان حنت مسلما لانه
لم يكن اصل الدين لانه تنقذ لتعظيم الله وكفوفنا في التعظيم ولا اعطى الكفارة لانه عبادة
وان تبعها معنى العقوبة من حرم ملكه لا حرم ان من حرم على نفسه شيئا مما يمكنه لم يعمرها عليه
وان استباحه اي عامل به معاملته لمباح كقر وقال الشافعي الكفارة عليه لانه ليس من الاتي النساء
والجوارى لان تحريم الحلال قبل المشروع واليهين عقد مشروع فلا ينقذ بالفظ هو قبل المشروع حكمه
وهو تحليل الام ولنا قوله يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك قوله قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم ثم قيل
حرم النبي عم الفصل على نفسه وقيل حرم ما ربه على نفسه والتمسك على الاول ظاهر وكذا لانه العبرة
لهم اللفظ لخصوص السبب كل حال اذا قال رجل كل رجل على حرام يحمل على الطعام والنشر الا
ان ينوي غير ذلك والقيل ان يحث عقيب فرائضه بمباشرة فعلها مباحا وهو النفل ونحوه كما ذهب
اليه زفر وجه الاحتساق المقصود وهو البشر لا يحصل مع اعتبار المعوم واذا سقط اعتباره يعمرو الى
الطعام والنشر المعروف والفقوى على بينونة امراته بلانية لقلبة الاستعمال فيه كذا قوله حلال برون
حرام لقلبة ايضا المنذور اذا كان له اصل في الفروض لزم ان ذكر الصوم والصلوة والاعتكاف
والصدقة وما لا اصل له في الفروض فلا يلزم الناذر كعبادة المريض ونسب الجنازة ودخول
المسجد وبناء القنطرة والرباط والسقاية ونحوها هذا هو الاصل الكلي نذر مطلقا كونه على صوم
هذا الشهر او مطلقا بشرط يبرده كونه على كذا ان قدم غايبي فوجد في الشهر وفي اي عليه الوفاء
به في صورتين لقولهم من نذر شيئا فعليه الوفاء بما سمي او نذر معلقا بما اي بشرط لا يبرده كان
زيت فعلى كذا وفي او كفرة وبه يعني ان علق نذر بشرط لا يبرده ثبوت كالتزامه ونحوه
فحث بين الكفارة وبين الوفاء بما التزم وهو قول الشافعي في الجديد وروى ان اباح
رجع اليه قبل موته سبعة ايام وبه كان يعني الامام شمس الائمة الحسن وغيره من كبار
الفقهاء وذلك لان كلامه نذر بظاهره يمين بمضاه لانه قصد به المنع عن ايجاد الشرط
فيميل الى التحريم في شأه بخلاف ما اذا علق بشرط يبرده ثبوت لانه معنى البيمنة

وهو قصد المنع غير موجود فيه لان قصده اظهار الرغبة فيما جعله شرط **قال** صدر الشريفة اقول ان
كان الشرط حراما كان زنيته مثله ينبغي ان لا يجزى لان التجيز تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف **قال**
ليس موجب التخفيف هو الحرام بل وجود دليل للتخفيف لان اللفظ لما كان نذرا من وجه وبمناحه
من وجه لزم ان يعمل بمقتضى الوجهين ولم يجز اصدار احد مما قلتم التجيز الموجب للتخفيف بالقرآن
فقد برهنته بقرينة يملكها وفيها والآية ولا يجزى القاضى يعني لو قال الله على ان اعتق
هذه الرقبة فهو يملكها فعليه ان يفي به ولو لم يفي به لم يكن لاي جهة القاضى نذر لفقراء مكة جاز الف
الى فقرائهم غير تالان المقصود التقرب الى الله برفع حاجه الفقير ولا مدخل فيه لخصوص المكان **قال**
الفقيه ابو الليث هو قول علمائنا الثلاثة وقال زفر لا يجوز الا ان يتصرف فقرا مكة نذر بصدق عشرة
درهم فبرهنته بقرينة مما يساوي عشرة دراهم او تصدق ثمنه جاز اما الاول فلان خصوصية
لا مدخل له في دفع الحاجة واما الثاني فلان الثمن انفع للفقير قال ابن بري من مرضى هذا بحث
شاة لا يلزم الا ان يقول قلنا على ان اذبحها لان اللزوم لا يكون الا بالنذر والذبح عليه لا الاول
نذر بصوم شهر بيمينه لزمه متباها كان اذا افطروا ما قضاه ولا يلزمه الاستقبال يعني لو قال الله
على ان اصوم شعبان مثلاً واقطروا يوما قضاه وحده ولا يستقبل وان قال في نذره متباها
لان شرط التتابع في شهر بيمينه لقولنا متتابع لتتابع الايام ايضا لا يمكن الاستقبال لانه معين
نذر بصدق الف درهم من مال وهو لا يملك الامانة لزمته فقط وهو الصحيح اذ فيما لا يملكه يوجد
النذر في المالك والمضاف الى سبب الملك فلا يصح كما لو قال مالي في المساكين صدقة وليس مال
لا يصح نذر ان يتصدق بهذه المائة يوم كذا على فلان مقصد بمانه اخرى قبل ذلك اليوم على
فقيه اخر جاز كما عرفت ان هذه الخصوصية لا تقبض بعد حصول دفع حاجه الفقير قال علي نذر
فسكت ولا يلية ليمنة كفارة يمين كذا في النوازل وصل خلفان شاء الله بطل الى خلفه يعني اذا
خلف على فعل او تركه قال بعد متصلا به ان شاء الله لا يحث لما روى العباد كونه التلابة موقفا
ومرفوعا من خلف على يمين وقال ابن شاة والله فقد استثنى ومن استثنى فلا حث عليه ولا كفارة

اي اذا نسبت

وكن لابد من الاتصال لان بعد الاتصال جوع ولا يبعث الرجوع في الايمان وعن ابن عباس رضي الله عنهما كان يجوز
 الاستثناء المنفصل لان استثناء اشهر لقوله واكثر تكراراً في الاستثناء المتصل والمستثنى مفصولا قال
 في تصحيح الاستثناء المنفصل اخرج العقود كلها من البيوع والا نكح وغيره ما كان يكون مكرمة ولا
 يحتاج الى الحل لان المطلق يستثنى اذا قدم واما قوله واكثر تكراراً في النسب ففناه اذا لم تذكر ان شاء الله
 في اول كلامه في ذكره في آخره موصولة وروى عن محمد بن اسحاق صاحب المغازي كان عند المنصور وكان عنده
 بقوله المغازي وابو جرح كان حاضر افارادان في المظيفة عليه فقال ان هذا الشيخ يخالف جرح في الاستثناء
 المنفصل فقال لا يخالف من قدر ان يخالف جرحي فقال ان هذا يريد ان يفيد عليك من كلامه اذا اجاز الاستثناء
 المنفصل فان سبب يبعثون ويكلفون ثم يخرجون ويستثنون ثم يخالفون ولا يخشون فقال نعم ما
 قلت وغضب علي محمد بن اسحاق واخرجه من عنده **باب حلف الفصل الاصل ان الالفاظ المستعملة**
 في الايمان مثبتة على العرف عندنا وعند الشافعي وعلى الحقيقة لا تراها حقيقة بان يرد دون الجازع عند
 ما كان على معاني كلام الله حلف لا يدخل بيتا بحيث يدخل ضربة لان البيت اسم لمبنى مستغرق فكل
 من جانب واحد بني للبيتوتة سواء كان محيطاً بها اربعة او ثلثة وهذا المعنى موجود في الصفة الا
 ان مدخلها اوسع فثبتت ولها اسم البيت فثبت بسكنها بالان ينوي ما سواها هو الصحيح احتراراً قبل ان تحت
 اذا كانت الصفة ذات حوايط اربعة وهكذا كانت صفات اهل كوفة لا يدخل الكعبة او مسجد او بيعة او بيعة
 وقد مر بيانها لان البيت كما عرفت ما ينسب للبيتوتة وهذه ليست كذلك او دخلت لان ايضا لم ينسب
 للبيتوتة في وقيل تحت اذ يضاف عادة **الفصل** هذا القدر لا يكفي في كونه بيتا بل لابد من كونه بناء للبيتوتة
 لما سبق **الفصل** ان البيت في عادة بناء للبيتوتة عادة لان الملازمة ممنوعة او طلبة بطلب داره وهي
 التي يكون على باب الدار ولا يكون فوقه بناء واذا كان على باب الدار يكون على السكة فلا يكون بيتا
 فلا يثبت وفي الحلف بانه لا يدخل دارا لم يثبت بدخلها خربة وفي هذا الدار كذا وان هاتين حوايط
 بنيت بعد ان هذا دارا اخرى لان الدار اسم العرصة عند العرب والعجم يقال دار عجمية ودار غامرة فربما
 وقد شهد اشعار العرب بذلك والبناء وصف فيهما غير ان الوصف في الآخر لغو وفي الغايب معتبر

دهليز
دار له باب
ما بينتده
اولا ان يرد

عبارة

عبارة الهداية وتحققها ان مراده بالوصف ليس صفة عرضية قابلية بالجوهر كالشباب والشخوة
 ونحوهما بل ما يتناولها وينشأ من جوهرها قابلية الجوهر بغير قيد قايمة به حسنة او كمال او بورت
 استحقاقه عند قبحه او نقصاناً حتى فرقوا بين الوصف والقدرة كما سبقت في اوائل البيوع
 ان شاء الله تعالى بان الاول ما يورث تشقيصاً لا اصله والى ما لا يورث ذكره وجعلوا ما يورث
 الذرع في المذروعة وصفاً وما يورث الكيل في المكسب اذ اذا كانت الدار اسماً للعرصة وكان البناء وصفاً
 وكانت الدار منكراً كانت غايبة فيعتبر فيها البناء واذا لم يوجد لم يثبت واذا كانت معرفة كانت حاضرة
 فلما يعتبر فيها البناء واذا لم يوجد كذا اذا عرفت هذا فاعلم ان ما صدر من **باب حلف** من هذا
 ايضا من الغرابة لا يخالف جمهور الامة بمرأى غير صائب حيث قالوا علم انهم قالوا في لا يدخل هذه الدار
 فدخلها من مدممة انه يثبت لان اسم الدار يطلق على الخربة فهذه الصلة توجب لثبوت في لا يدخل دارا فدخل
 دارا خربة ثم فرقه بان الوصف في الحاضر لغو فروع وان معناه انه اذا وصف المثلث بالبيتوتة
 مثل لا يحكم هذا البيت فكل شئ ينجس لان الوصف بالشباص لغيره او في قول لا يدخل هذه الدار
 الدار ولا يدخل دارا لان الوصف حتى يكون لغو في احد هما غير لغو في الاخر ثم هذا المعنى يوجب لثبوت
 في لا يدخل هذه البيت وعدمه في لا يدخل بيتا ان دخل من هذا ما صحرا لان البيتوتة وصف فيلغو
 في المثلث اليه فبما وال اسم للبيت ينفي ان لا يعتبر في المثلث اليه ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار
 فدخلها بعد ما بنيت حتماً انه لا يثبت لان لم يبق دارا فان ما قال فاسد اما اولاً فان قوله
 فهذه الصلة توجب لثبوت من الغلبة عن قول الهداية غير ان الوصف في الحاضر لغو وفي الغايب
 معتبر واما ثانياً فلان قوله لان معناه انه اذا وصف المثلث بالبيتوتة لا يثبت من الغلبة عن معنى
 الوصف وقد مر ان البناء وصف في الدار كما صرح به في الهداية واما ثانياً فلان قوله ثم هذا المعنى
 يوجب لثبوت محض ناشئ عن عدم التفرقة بين البيت والدار ايضا البيتوتة ليست بوصف
 للبيت لان كما عرفت عبارة عن امر زائد على الذات قابلية بها والبيتوتة ليست كذلك بل هي
 على غايته لئلا يخلو في الدار فان البناء زائد على الدار لانه في العرصة واما رابعا فلان

ان يقال ان الوصف لغيره لا يثبت
 مع جهالة الوصف لعدم الدار عليه
 الدار اذ يسمى الوصف فقط فاذ لم يثبت
 الوصف كيف يقدر الوصف في قولهم هذا البيت
 ان يقال ان المذروعة كما في قوله هذا البيت
 المثلث والبيت الذي يمكن ان يوصف
 الصفة فالشئ اذا ذكره على ان كان
 وعدم انصاف اذا ذكره يتوقف على ان كان
 الوصف لان حقيقة يتوقف على ان كان
 واذا ذكره مع قفا الظاهر ان كان
 الوصف في موجودا فلو غير معتبر
 التفرقة بين الوصف في بيت
 بعد ما ان في قوله هذا الدار
 فكلها مصطف

ان يقال ان الوصف لغيره لا يثبت مع جهالة الوصف لعدم الدار عليه الدار اذ يسمى الوصف فقط فاذ لم يثبت الوصف كيف يقدر الوصف في قولهم هذا البيت ان يقال ان المذروعة كما في قوله هذا البيت المثلث والبيت الذي يمكن ان يوصف الصفة فالشئ اذا ذكره على ان كان وعدم انصاف اذا ذكره يتوقف على ان كان الوصف لان حقيقة يتوقف على ان كان واذا ذكره مع قفا الظاهر ان كان الوصف في موجودا فلو غير معتبر التفرقة بين الوصف في بيت بعد ما ان في قوله هذا الدار فكلها مصطف

حاصل قوله ثم قالوا في الاصل هذه الدار ان الدار اذا كان عبارة عن العروة كان ينبغي ان يحث فيما اذا بنيت
 حتما لوجود العروة وهو في سدة الدار تطلق على العروة المجردة وعلى عروة مع ما يبنى عليها من بناء
 الدار وما اذا بنى عليها بناء غير الدار وتفرق فيها تفرقا بين اسم الدار من عروفا فلا يكون دارا كان هذا
 الفاضل في نظره الفاظ الهداية وعبارة فضلاء عن التامل والتفكير في عبارة الخليفة لمعلمهم الصواب
 واليه المرجع والمآب كذا الوقوف على سطره فانه ايضا يوجب الحث للكن السطح من الدار لا يرى ان الحث
 لا يفي بحكاه بالخروج الى سطح المسجد وقيل في عروفا لا يكون كما لو جعلت الدار مسجدا او حاما او بيتا او بيتا
 حيث لا يحث لانها لم تبن دارا لا غير اسم اخر عليها او دخلها بعد عدم الحام وشباها لان اسم الدار لا يوجب
 به وهكذا البيت يعني اذا حلف لا يدخل هذا البيت ودخل منه ما حرم او حث لئلا اسم البيت فانه لا يثبت
 فيه حتى لو بقيت للبطان وسقط السقف حث اذ يثبت في السقف وحذف فيه او دخل بعد ما بنى بيتا اخر لم
 يحث ايضا لان الحث لم يوجب بعد الانه دام او حلف لا يدخل هذه الدار فوقف في طاقا بدار لو اغلق الباب
 كان خارجا لم يحث لان البنا لا حراز الدار وما فيها فلم يكن الحث من الدار وحلف لا يسكنها الى
 هذه الدار وهو ساكنها او حلف لا يدخل اي هذه الثوب وهو لا يثبت حلف لا يسكنها الى هذه الدار وهو
 ساكنها فاحذف في النقلة من الدار في الاول ونزاع الثوب في ذلك ونزاع من الدار في الثالث بلا مكث قيد
 للثالث فانه لا يحث في شيء من الصور وقال في حث لوجود الشرط وان قل ولنا ان العيين تقدر
 لغيره يستثنى منه زمان تحقيقه فان ثبت على حاله ساعة حث لان هذه الافعال لها دوام بخلاف ما
 حث في زمانها مدة يقال بركت يوما وليست يوما بخلاف الدخول والاقبال ودخلت يوما بمعنى المدة
 يقال بركت والتوقيت وان جاز بمعنى النظر ولو نوى ابتداء اللبس مثل لا يصدق لانه يكتم كلامه فلا
 يحث باللبس او حلف لا يدخلها وهو فيها فثمة فانه لا يحث بالقصود الاجزوجة ثم دخول القياس
 ان يحث بالقصود لان الدوام حكم الابتداء ووجه التحسان ان الدخول لا دوام لان الانتقال
 من الخارج الى الداخل وفي لا يسكن هذه الدار او البيت او المحلة لا بد من خروج باجمل وجميع
 متابعه حتى لو بقي وتدرج في هذا عند ذلك ثم وقال ابو بصير غير نقل الاكثر لان الكل قد يهتدر

الصادق

وقال ثم نقل ما يقيم به كذا في لانه ما وراء ذلك ليس من السكنى قال هذا احسن وافصح بالناس
 بخلاف مصر والعقبة فان التبر لا يتوقف فيه على نقل المتاع والاصل لانه لا يبعد سكنى في الذي
 انتقل عنه عرفا بخلاف الاول وحث في الاجزوجة ان محل واحترج بامره لان نقل المتاع مضاف
 الى الامر فصار كما ركبت اية فخرجت به وبدونه اي بدون الامر بان يكمر عليه لا الى لا يحث لان الفعل
 يشتمل لعدم الامر ولو كان راضيا بالخروج لان الانتقال يكون بلا امر لا يخرج والخروج ومثله لا يدخل
 اقسامها وحكما في الاقسام ان يخرج بامره وبلا امره اما مكره او راضيا والحكم الحث في الاول
 وعنده في الاجزوجة ولا يحث في قوله والله لا يخرج من داره الا الى جنازة ان خرج اليها ثم انى
 لا امر اخر لان خروج لم يكن الا الى جنازة قال في الوقاية وان خرج اليها ثم انى امر اخر وكان سهو من
 السائح الاول لانه يقضي خروج الى غير جنازة فيبطل الحث ولا قلت ثم انى الى امر اخر كما في الهداية فخرج
 اليها ثم انى الى حاجه اخرى وحث في الاجزوجة الى مكة فخرج لها ورجع لوجود الخروج على قصد مكة وهو الشرط
 لا الى لا يحث في لا يات بها حتى يدخلها لان الايمان انما يكون بالدخول ودنا به كخروج على قصد مكة وهو الشرط
 الى مكة قبل هو كالتيان وقيل كالمخرج وهو الاصح لانه عبارة عن المزاولة وحث في لا يات بها فكم
 وياتها حتى ما حث في اخر جزء من اجزاء حيوة لان التبر قبل ذلك من وجوه الياس في يحصل وحث
 في لا يات بها عند استطاع ان لم يات بها بعد الاستطاع بعينه ما يحكمه في سلطان ودين بينه الحقيقة اي
 اذا قل اردت الاستطاعة الحقيقية المقارنة لتفعل كما تقر في الكتب الكلامية صدق ديانته لا قضاء
 لانها لا تطلق في العرف على سلامة الكسب والآلات والمعنى الآخر خلاف الظاهر حلف لا يدخل دار فلان
 به نسبة السكنى بدلالة العمدة ومعنى ان الدار لا يعادى ولا تهمل لدارها بل بفضل ساكنها لان السكنى
 قد تكون حقيقة وهو شرط وقد تكون دلالة بان يكون الدار ملكا فيتمكن من السكنى فيها فيحث
 بالدخول في دار يكون ملكا فلان فلا يكون هو ساكنها فيها سواء كان غيره ساكن فيها او لا القيام دليل
 السكنى التقديرى وهو للكن صريح في الثانية والظاهرة كمن ذكر شمس لاية ان غيره لو كان ساكنا
 فيها لا يحث في الانتطاع النسبة بفصل غيره او حلف لا يضع قدمه في دار فلان حث بدخولها مطلقا

في قوله ثم قالوا في الاصل هذه الدار ان الدار اذا كان عبارة عن العروة كان ينبغي ان يحث فيما اذا بنيت حتما لوجود العروة وهو في سدة الدار تطلق على العروة المجردة وعلى عروة مع ما يبنى عليها من بناء الدار وما اذا بنى عليها بناء غير الدار وتفرق فيها تفرقا بين اسم الدار من عروفا فلا يكون دارا كان هذا الفاضل في نظره الفاظ الهداية وعبارة فضلاء عن التامل والتفكير في عبارة الخليفة لمعلمهم الصواب واليه المرجع والمآب كذا الوقوف على سطره فانه ايضا يوجب الحث للكن السطح من الدار لا يرى ان الحث لا يفي بحكاه بالخروج الى سطح المسجد وقيل في عروفا لا يكون كما لو جعلت الدار مسجدا او حاما او بيتا او بيتا حيث لا يحث لانها لم تبن دارا لا غير اسم اخر عليها او دخلها بعد عدم الحام وشباها لان اسم الدار لا يوجب به وهكذا البيت يعني اذا حلف لا يدخل هذا البيت ودخل منه ما حرم او حث لئلا اسم البيت فانه لا يثبت فيه حتى لو بقيت للبطان وسقط السقف حث اذ يثبت في السقف وحذف فيه او دخل بعد ما بنى بيتا اخر لم يحث ايضا لان الحث لم يوجب بعد الانه دام او حلف لا يدخل هذه الدار فوقف في طاقا بدار لو اغلق الباب كان خارجا لم يحث لان البنا لا حراز الدار وما فيها فلم يكن الحث من الدار وحلف لا يسكنها الى هذه الدار وهو ساكنها او حلف لا يدخل اي هذه الثوب وهو لا يثبت حلف لا يسكنها الى هذه الدار وهو ساكنها فاحذف في النقلة من الدار في الاول ونزاع الثوب في ذلك ونزاع من الدار في الثالث بلا مكث قيد للثالث فانه لا يحث في شيء من الصور وقال في حث لوجود الشرط وان قل ولنا ان العيين تقدر لغيره يستثنى منه زمان تحقيقه فان ثبت على حاله ساعة حث لان هذه الافعال لها دوام بخلاف ما حث في زمانها مدة يقال بركت يوما وليست يوما بخلاف الدخول والاقبال ودخلت يوما بمعنى المدة يقال بركت والتوقيت وان جاز بمعنى النظر ولو نوى ابتداء اللبس مثل لا يصدق لانه يكتم كلامه فلا يحث باللبس او حلف لا يدخلها وهو فيها فثمة فانه لا يحث بالقصود الاجزوجة ثم دخول القياس ان يحث بالقصود لان الدوام حكم الابتداء ووجه التحسان ان الدخول لا دوام لان الانتقال من الخارج الى الداخل وفي لا يسكن هذه الدار او البيت او المحلة لا بد من خروج باجمل وجميع متابعه حتى لو بقي وتدرج في هذا عند ذلك ثم وقال ابو بصير غير نقل الاكثر لان الكل قد يهتدر

عزل لم يلزم الاطلاق والفرب والكسوة والكلام والدخول على مقيد بالحيوة يقع الحلف على ضرب فلان او كسوة او
الكلام مع اوله دخول عليه كان ذلك مقيد بالحيوة حتى لو فعل هذه الافعال بعد موته لا يكون باراً لان الفرب
اسم لفعل مؤنث يحصل بالبدن والابلام لا يتحقق في الميت ويغيب في قبره يوضع فيه قنطرة من الخوص وكذا
الكسوة اذ يراد به التكميل عند الاطلاق وهو في الميت لا يتحقق الا ان ينوي به المستر وكذا الكلام لان المقصود
الافهام والموت ينافي فيه وكذا الدخول فان المقصود منه زيارته وبعد الموت يزاري قبره لا يصح الدخول على
لو حلف على غسل فلان لا يقيد بحيوة لان الغسل هو الاسالة ومعناه التطهر وهو يتحقق في الميت والعرب
مقيد بمبادون الشهر في يقضين منه الى قبره بالشر وما زاد على عبده ولهذا يقال عند الملاقاة ما لقيتكم
منه شهر من شهرنا وختمها وعرضا كثر بها يعني لو حلف لا يفرب امرأة فمذ شربها او ختمها او عرضاها حث لا ان
لفعل مؤنث وقد يتحقق الابلام وقيل لا يحسن في حال الملاعبة لانه يستعمل عارضة لا امرأة ان لبست
غزلك فمذى اي فاللباس صدقة يتصدق بها في مكة فاشترى في الزوج فظن ففرد المرأة وشيخ خبط
وليس الزوج فهو اي اللبس صدقة عند ابى ج وقيل لا يحسن ان يهدى حتى تغفر له من قطن منك يوم حلف لان
النذر انما يقع في المكركب مضافا الى سببه ولم يوجد لان اللبس غزل المرأة ليس بسبابه ولا ان غزل المرأة
عادة يكون من قطن الزوج والمعتاد هو المراد وذلك سبب مكركب ولهذا يحسن اذا غزلت من قطن مملوك
له وقت النذر لان القطن لم يذكر حتى اذا ذكر بان اضاف الى نف وقال ان لبست من غزلك من قطن فمذى
بالاجماع واذا اضاف اليها وقال ان لبست من غزلك من قطن لم يكن هديا بالاجمال عقد ولو لم يصر
وخاتم ذهب حلي لا خاتم فضة يعني حلف لا يلبس حليا فلبس ولو لم يصر حتى لم يكن عند ابى ج
وقال لا يحسن لانه حلي حقيقة سمي به في ولا انه لا يحل به عرف الامر صفاً وبني الايمان على العرف وقيل
هذا اختلاف عمر وزمان ويعني بقوله لان التحلل به منفردا معتاد وان تختم بنجام ذهب حث
لان حلي ولهذا لا يحل استعمال اللجام ولو تختم بنجام فمذى لان لا يحل بحلي عرف ولا شرع حاجته
استعمال اللجام حلف لا يجلس على الارض يجلس على سباط او حصير او لا ينام على الفراش فنام على فراش فوقه
او لا يجلس على هذا السرير فجلس على سريره فوقه لم يحسن ولو حال بينه وبينها لباسه او جعل على الفراش قدامه او على

السرير سباط او حصيرة اما الاول فلانه لا يسمى جالسا على الارض واما الكسوة والثالث فلانه مثل
الشي لا يكون تبعاله فقطع النسبة عن الاول ولو حال بينه وبينها لباسه في الصورة الاولى او جعل
على الفراش قدامه او على السرير سباط او حصيرة في صورتين الاخرتين حث لانه في الاول فلان
لباسه سبط لا يبعد حايلا واما في الثانية فلان القرام تبع للفراش فيعدنا بما عليه واما في الثالثة
فلان الجلوس على سباط او حصيرة فوق السرير جلوس على سرير لان الجلوس عليه في العادة كذلك قوله
على هذا السرير اشارة الى ما وقع في الهداية والوقاية واكثر من تنكير سرير كان سهو من النسخ
اذ على هذا الاستقيم قول الهداية بخلاف ما اذا جعل فوقه سرير اخر لانه مثل الاول فان هذا لا يستقيم الا
في المعين بل الصورة ما لكافة من تعريف السرير فليست مما لا يفعل يقع على الابد يعني اذا قال والله لا
افعل كذا وجب لا يفصل ابد لانه في المعنى نكرة في سياق النفي وينبغي يقع على مرة لانه نكرة في سياق
الاثبات يعني المشي بقوله على المشي الى بيت الله والكعبة سواء كان فيها او في غير ما يجب عليه حج او
عمرة مكنتها ودم ان ركب في القيس الى الحج عليها التزاه ما ليس من واجب ولا مقصود في الاصل
كذلك مستحسن بالاشرفان منقول عن علي رضي الله عنه لا شيء يعلى الزوج او الذكرا الى بيت الله او المشي الى الحرم
او المسجد الحرام والصفاء والمرودة لان التزام هذه الافعال بهذه العبادات غير متعارف ولا يمكن اجابها
باعتبار حقيقة اللفظ لانه لا ليست بقرينة مقصودة قال بعده ان الحج العام فانت حرة شهدا
بخبره بكوفة لم يعتق العبد عندهما وقال محمد يعتق لانه شهادة على امر معلوم وهو التقني ومن
ضرورية انتفاء الحج فيتحقق الشرط ولما انها قامت على النفي لان المقصود من هنا نفي الحج لا اثبات النفي
اذ لا مطالبها فصار كما اذا شهد انه لم يحج العام غايته ان هذا النفي مما يحيط به علم الشاهد لكنه لم يميز
بين نفي ونفي تخمنا عليه ما حكم واحد تيسير الكراهية والكمافي وغيره من كتب الفروع لكنه خالف لما
تقرر في كتب الاصول ان النفي اذا كان محصورا احاط به علم الشاهد كان مثل الاثبات ولا يصوم حث بصوم
ساعة بنية يعني حلف بانه لا يصوم ففوى الصوم وصام ساعة ثم افطر من يومه حث لوجود الشرط
اذ الصوم هو الامسك عن المفطرات في النهار على قصد التعرب ولو صوم يوما او صوما لا يحسن حتى يتم

فلا يلا يفتق واحد منهم صلا لان الاول قد لا يكون غيره سابقا عليه ولا مقارنا له ولم يوجد فان ضم وصدة عتق
الثالث لوجود الاول فيه وفي آخر عتق اذ قال آخر عتق بشرية حر ان مات الى الف بعد شره عبد لاني
لان الآخر لا بد من الاول ولم يوجد وان شرى عبد آخر ثم مات عتق الآخر اتفاقا يوم شرى من الكل عنده
عند ما يوم مات من الثالث لان الاخرية تحققت بالموت فبعثت عند الموت فيكون من الثالث وله ان
كود اخر عند الشرية بالموث فيعتق من ذلك الوقت وبكل عتق بشرية بكذا فهو حر عتق اول ثلاثة بشرية
متفرقين لان البشارة اسم خبر بغير بشره الوجه ويشترط كونه سارا بالعرف وهذا انما تحققت من الاول
وعتق الكل اذ بشره محالة تحققت من الكل صح شره ابيه للكفارة يعني اذا اشترى اياه بنوى عن كفارة
يمينه اجزائه وكذا ابنه خلاف النفر والشافعي لا شره من خلف بعتق يعني اذا قال ان اشترى هذا العبد فهو
حر فاشتراه بنوى بكفارة يمينه لم يجز لان الشرط ان الشئ بعلة العتق وهي اليمين واما الشره بشرط
وهو مفقود فان العتق عند الشره انما يضيق باليمين السابقة ولم توجد بكفارة وقت اليمين ولا
شره مستولدة بنكاح على عتقها عن كفارة بشره اذ لا يفتق الا بالامنة قد استولدتا بالنكاح ان اشترى كفايت
حره عن كفارة يمينه ثم اشترى اياها تعاقب لوجود الشرط فلا يجزى عن كفارة لان حرته مستحقة بالامانة
فلا يضيق باليمين من كل وجه بخلاف ما اذا قال لعنه ان اشترى كفايت حره عن كفارة يمينه حيث يجزى عنها
اذا اشتراه لان حرته غير مستندة الى امر آخر وقد قارنته اليمة وبان تسرب فهي حره تعاقب من تسربها وتبقى
ملكه لان اليمين انقضت في حقها لمصادقها الملك لان شرائها فانه لا يفتق وقال في رقتق
لان التشرى لا يكون الا في الملك فكان ذكره ذكر الملك لانه او اضرار الالة لا يفتق بالانقضاء ولنا ان
الملك يصير مذكورا ضرورة التشرى فيقدر بقدره فلا يظهر في حق صحته الجراء وهو الحرية ويعتق بكل ملك
احر امها اولاده ومذنبوه وعبيد لوجود الاضافه المطلقة فيهم بثبوت الملك فيهم رتبة ويدا
للكاتبوه الا بغيرها لعدم ثبوت الملك بها ولها لا يمكن كسبه ولا جمل وطى مكاتبته ويعتق بهذا حر
او هذا وهذا العبيد الثلاثة ثلثهم في المال وخبر في الاولين لان سوق كلامه لا يجزى العتق في احد
الاولين وشرى الثالث له فيما سبق له الكلام كاحد ماهر وهذا فالمعطوف عليه هو الماء فخذ من

صدر الكلام

من صدر الكلام الاحد المذكورين بالتعيين ومنها ما بحث شرفه ذكرنا في مرقاة الاصول كالطلاق يعني اذا قال
ان لا يله هذا طالق او هذا طالق طلقت الاخرة وخبر في الاولين والاقرار يعني اذا قال فلان على
الف درهم او فلان وفلان كان للاخر خمسة وفي خمسة مخير بين الاولين ولان خلق مبتدأ وخبره
قوله الا ان يقتضى بفعل يقبل نية الفير كسج وشره واجارة وحياطة وصياغة وبناء يقتضى ان الام امره
اي امره ذلك الفير ليحكم بخصه اي ليفيد الام اختصاص ذلك الفعل بآى بذلك الغير لان وضع الام للاختصاص وهو
لا يتحقق منها الا بالامر المقيد للتوكيل فلم يجز في ان بعثت كذا ثوبا ان باعه بلا امر لا نقاء التوكيل سواء
ملكه او لم يملكه كل الثوب ولا بخلاف ما اذا قال ثوبا كذا فانه يقتضى كونه ملكا كالمساكن وان تعلق الام الى
قارن بعين او فعل لا يقبلها اي النيابة كاكل وشرب ودخول وضرب للولد احترازا عن ضرب الظلام فانه
يقبل نيابة الغير يقتضى ملكا اي ملكا لخاصة كمال الاختصاص في ان بعثت ثوبا كذا ان باعه اي
ثوب بلا امره علمه بالبيع او لا بان اخفى الحق عليه ثوبا في شيا لم يلف فباعه ولم يعلم هذا ينظر التعليق
بالعين واما نظير التعليق بفعل لا يقبل النيابة فمخوان اكلت كذا طعاما او شربت كذا شرابا او قضي
ان يكون الطعام والشراب ملكا لخاصة كذا فانه يفتق لان اكلت طعاما كذا او شربت شرابا كذا فانه وان
تعلق بالاكل صورة متعلق بالطعام معنى ولما ضرب الولد فلا يتصور في حقيقة الملك بل يرد
ص قالت اي امرأة لزوجها كذا على امره فقال الزوج كل امرأة في كذا طلقت القائلة لدخولها
تحت كل امرأة وصح نية غيرنا لانه انما قال هذا الكلام لارضائها وامراده غيرنا كذا خلاف الظاهر فيفتق
ديانة لاقتضا **كتاب الجور** والحد لفة المنع وشره عقوبة مقدرة خزانة به التعذيب او لا تعذيب
فيه اي ليس قد معين فان اكثره تسعة وثلاثون سنوفا واول ثلاثة كما سبقت بحج على الامام اقامتها
حقا لانه كذا فان العتق الاصل من شره الا ان جازما يتفرز به العباد خزانة به القصاص لانه حق
العبد والنزاع الموجب للحد وطى مكلف خزانة به وطى المجنون والصبي والوطى يتناول الايام
المجردة عن الانزال فانه ليس بشرط ملك كذا في الجنابة في قبل مشتهاة خزانة به وطى الغير المشتهاة
كصغيرة لا يشترى الميثة والبهائم فان وطى بها لا يجزى الخ خال عن الملك اعم من ملك النكاح وملك

اليمن وشبهه ويخل في شبهه التباين وسبب ما بانها عن طوع خرج بزنا المكروه فان الاكرام ليسقط الحد ويثبت
تفصيله في كتاب الاكرام هذا في حق الرجل وامتناع المرأة فعبارة عن تمكينها من هذا الفعل كذا في النهاية
ويثبت اي الزنا بشهادة اربعة من الرجال في مجلس واحد ولو شهدوا متفرقين لم يقبل ذكره الزيلعي بالزنا
متعلق بالشهادة اي شهادة ملبسته بلفظ الزنا لانه الدال على فعل الحرام او ما يفيد معناه وسبب ما بانها
لايجوز لفظ الوطى والجماع فانه لا يفيد فائدة في الهم الامام عنه ما هو اى عن ما فيه فانه يطلق
على كل وطى حرام ايضا اطلاق الشارع على غير هذا الفعل نحو العيوان تزني وكيف هو فان الوطى قد
يقع بلا التقابل لثانين وابن زني فان الزني في دار الحرب لا يوجب الحد ومنه زني فان المتقدم لا يوجب
الحد ومن زني فانها قد يكون في وطئها بشبهة فان بينوه وقالوا رايها وطئها في فرجها كما لميل
في المحلة بضمين وعاء الكل وعذر لو اسر وعلمنا ولم يكتف بظاهر عدلهم احتيا لا للدرء حكم
اي الامام به اي يثبت الزنا وبقاقر العاقل البالغ عطف على قوله بشهادة شتر العقل والبلوغ
اذ لا اعتبار بقول المجنون والصبي خصوصا في وجوب الحد لا الاسلام لان الذي جحد باقر اعندنا
خلاف المالك والحرية لان اقرار العبد بالزنا يوجب الحد عليه ما دون كان او مجوزا خلافا لغيره اربعة
اي اربع مرات عندنا وعند الشافعي حجة بالاقرار مرة كما في سائر الحقوق في اربعة مجالس من مجلس
المقر لا المالك لقصة ما عرفت فان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخره الاقامة عليه الى ان اقرار اربع مرات في اربع مجالس
فلو ظهر دونها اخره بالثبوت الوجوب رده كل مرة اربعة فانه اذا اقر مرة رابعة قبله الامام
ثم سألته عما قبل الامن السؤال عن من لانه لا حجة من عن التقدم وهو لا يثبت اقراره وقيل
يسأل عنه ايضا لاحتمال كونه في العجبة وان بينه وبينه ثوب ثخين رجوعه ببلع كل است او قبلت او
وطئت بشبهة فان رجوع قبل حدة او في وسط خل والاخت وهو اى حدة الزنا نوعان احدهما محض
وثانيهما احصان القذف وسبب ما في حدة القذف وقوله وهو المحض مبتدأ خبره قوله الاتي رجوعه
بأن المحض على وجه يعلم من احصان الزنا بقوله اى الحرة فان الاحصان يطلق عليها قال الله تعالى
من لم يستطع منكم ان ينجح المحصن الى الحرامير باجماع الامة المكافى العاقل البالغ فان غير المكلف

الامثلة

في الزنا
في الزنا
في الزنا

ليس من أهل العقوبة المسلم لقوله عليه السلام من اشرك بالله فليس يحسن الوطى بنكاح صحيح هذا متفق بين
النكاح والوطى به اشتراط الاول لان الاحصان يطلق عليه لقوله تعالى والمحصنات من النساء اي
المكسوحات وقال تعالى فاذا احصن اي تزوجن واشتراط ان لقوله عم الثيب بالثيب والثيب
لا يكون بلا دخول وهذا لا يكون على ما عليه اصل حال الادنى من الحرية الا بالنكاح ويجب ان يعلم ان
حصول الوطى بنكاح صحيح شرط حصول صفة الاحصان ولا يجب بقاؤه لبقاء الاحصان حتى
لو تزوج في عمره مرة بنكاح صحيح ودخل بها ثم زال النكاح وبقي مجردا وزني يجب عليه الرجم وما
اي والى ان الزوجين بصفة الاحصان والجملة حال عا فم يميزها من الوطى والموطوءة و
نظيره لعقبت زيدا راكبين وحاصل ان اشتراط صفة الاحصان فيهما عند الدخول حتى ان المملوكين
اذا كان بينهما وطى بنكاح صحيح حال الرق ثم عتقا لم يكونا محصنين وكذا الكافران وكذا الحر اذا
تزوج امته او صغيرة او مجنونة ووطئها وكذا المسلم اذا تزوج كتابية ووطئها وكذا الوكان الزوجة
موصوفا باحدى هذه الصفات ومن حرمة عاقلة بالغة مسلمة بان اسلمت قبل ان يطلقها الزوج
ثم وطئها الزوج الكافر قبل ان يفترق بينهما فانها لا يكون محصنة بهذا الدخول لان الدخول انما شرط كونه
مشبعاً عن الحرام وانما يكون مشبعاً اذا اخل العاقل بالغ بالبرغبة كالصبي والمجنون والهرق والكفر وجبة
القضاء حتى يموت يبداء به يهوده فان ابوا او غابوا او ماتوا سقط الحد ثم الامام ثم يرى النكاح
وفي المقر بقاء الامام ثم يرى الناس وعسل وكفن وصلى عليه وذكر النوع الك من حدة الزنا بقوله وغير
المحصن حال كونه خرا جلد مائة كقولها الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة لكنه نسخ في حق المحصن فبقى في حق غيره معولاه وسطا اي توسط بين المبرع وغير
المولم ايضا الاول الى الهلاك وخلوا كمن المقصود وهو الا ان جاز بسقوط العقوبة لان
عليه رضا الله عز وجل وان يعقبت كسر عقدة ونيزع ثيابه لانه يبلغ في افعال الام اليه ومنه
الحد على الشدة في الضرب لا ازاله لان فيه كشف العورة ويفرق الضرب على بدنه لان يبلغ في عقوبته
واحد قد يقضى اليه التلف وهذا الحد راجع لا متلف الاراسه وفرجه ووجهه لقوله عليه السلام الذي امره

ليس

ان يقرب الحدائق الوجه والمذكر قايما في كل حدائق من اقامة الحدائق على التفسير والقيام بالبلغ فيه بلا
مذيق بل هو ان يلقى على الارض ويمد كما يفعل في زماننا وقيل ان يمد السوط فيمده الضارب فوق
راسه وقيل ان يمد به ضربه وكل ذلك زيادة على المستحق فلا يفعل وعبد اعطف على مولا حرا
نصفها وهو مضمون سوطا لقوله فعليه نصف ما على المحصن من العذاب فزالت في حق اما
ولا تحده الى العبدية بل اذن الامام لان الحق الله لان المقصود اخلاء العالم عن الفساد وهذا
لا يسقط باسقاط العبدية فيستوفى القايمة عن الشرع وهو الامام وانا يوجب ان التعديل لانه حق العبد
يعزز الصبي وحق الشرع ساقط عنه ولا ينزع ثباتها الا في الغرور والشيء لان في جرد كاشف الصورة
والغرور والشو بمنع وصول الدم الى المفروب ويحجب السعة لانها استر بها وجاز الحزم لانه لا يرد
حق القامرية وعلى نفس الله الشريعة وان ترك لا بأس لانه لم يامر به وعلى سورة ثباتها لانها لا تهم
لما عرفت ولا يجمع في المحصن بين جلد ورجل لانه لم يجمع عزم ولا في البكر بين جلد ونفث وانما يجمع بينهما
في جلد مائة ويضرب سنة لقوله البكر بالبكر جلد مائة وتقرب عام ولنا في قوله فاجلدوا حيث لم
يذكر التقريب والسكوت في موضع الحاجة الى البيان تمام البيا كما تقر في الاصول وما رواه من في الآ
سياسة فان الامام اذا رأى فيه مصلحة غلبت بعد ما يرى لانه يفيد في بعض الاحوال ويرحم مرض
مخصص زنى لانه شرع اذ لا يمتنع بسبب المرض لا يجلد مرضه جلد غيره لانه شرع خارجا لا
متلفا والجلد في المرض ربما يكون متلفا وحاصل رنت لم تعد في نفع لانه فيه اضرار بالولد الذي لم يكن
والخلق من ماء الزنا محترم كغيره فان كان حرم الجرم ترحم حين وضعت لان التاخير لاجل الولد و
قد خفي المرض لا ينافي اقامة الجرم وان كان حرم الجلد جلد بعد النفاس لانه نوع مرض فيستقر البر منه
باب في وجوب الشهادة لا يوجب الشهادة دارية للحد لقوله عزم ادروا الحدود بابا ما استطعتم هذا
حديث تلقى الامة بالقبول وانما اختلفوا في ثبوت الشهادة وحدا فحتاج الى تحديد وتنويعها فنقول
الشبهة ما يشبه الثابت وليس ثابت وهي ثلاثة انواع احدها شبهة في الفصل ويسمى شبهة اشتباه
وهي اي شبهة اشتباه ثبت في الفصل بطلان دليل اي غير دليل الخ دليل او لم يتحقق في حق من شبهة

رجليه

لشبهة
سأه

عليه

عليه لانه لم يشبه عليه فلا بد من الظن ليحقق الاشتباه كقولهم سقوا خمر الخمر من علم منهم انه خمر لانه لم يعلم
فلم يحكم من ظن الخمر في ثمانية مواضع ذكرنا بقوله في وطن امة ابوية فان اتصال الاملاك بين الاصول
والعروق بعيد الظن ان للابن ولاية وطن جارية الاب كما في العكس وامة امرته فان غنى الزوج
بمال زوجته المستفاد من قوته ووجوب عايلها فان غنى اي بمال خديجة قد يورث شبهة ان مال الزوجة
ملك للزوج وامة سيده فان احتياج العبيد الى اموال المولى اذ ليس لهم مال يستفدون به مع كمال الاستيلاء
بين مما ليكن عليه واحد مع انهم معذورون بالجهل منطية لا اعتقادهم حل وطن اما المولى ووطن المرتبة
الامة المرحومة فان ما كنية المرتبة المرحومة يمكنه بغير ظن حل وطن المرحومة وبقاء اثر النكاح
وهو العدة لا يبعد ان يصير سببا لان يشبه عليه حل وطن المصلحة اي معدته بشا والمصلحة بطلان
على مال والمصلحة باعتبار ما وليه اي والحال ان المصلحة ام ولده والحد في هذا الموضع الثانية
ان قال الجاني ظننت انها حرة وان قال علمت انها حرة على وجب الحد وثاني انواع شبهة شبهة
في الظن وتسمى شبهة حكمية وهي تثبت في المحل بقيام دليل بنافي للحمة ذاتا اي اذا نظرنا الى الدليل مع قطع
النظر عن المانع يكون منافيا للحمة ولا يتوقف على ظن الجاني واعتقاده فلم يجد الجاني بهذا الشبهة
مطلقا اي ولو قال علمت انها حرة علمت اني في ستة مواضع ذكرنا بقوله بوطي امة ابوية فان الدليل ان في
الحمة في قوله علمت وما لك لا يكره ووطن معدته الكناية فان الدليل فيه قول بعض الصحابة الكناية
رواجع ووطن البائع الامة المبعة ووطن الزوج الامة الممورة اي التي جعلها صداقا لمرأة تزوجها
قبل تسليمها الى تسليم الاول الى المشتري والثانية الى الزوجة فان كون المبعة في يد البائع بحيث
لو ملك انتقض البيع دليل للملك في الاول كون المهر صلة اي غير مقابل بمال بل عدم زوال الملك
في ذلك ووطن الشريك اي احد الشريكين الجارية المشتركة فان للملك في الجارية المشتركة دليل جواز
الوطن واذا ادعى النسب ثبت اي النسب هنا اي شبهة المحل لا الاولة اي شبهة الفعل لان الفصل في الاول
تحقق زنا وان سقط الحد لامر ارجع اليه وعلى اشتباه الامر على خلاف الثانية وثالث انواع شبهة
شبهة العقد وهي تثبت بالعقد كاي عقد النكاح عنده اي عنداني في وطن محرم نكحها وادعى

ان

وان كان حرمه متفقا عليها وهو عالم به حيث لا حد عليه عندا ولكن يرجع عقوبة ان علم بذلك وعنده غيره
ان علم كذا والا فلا وسباني بياضه وحده بوطى امة اخيه او حجة او عمة وان قال طنت انما تحل
بذلك واساسا لم يحرم سوى الاول اذا لا بسوطة له في مال هؤلاء فلم يستند الى دليل فلم يعبر وحده بوطى
اجنبية وحده على فرشه وان قال حشرنا امرنا اذ بطل الصلح لا يشبه عليه امره ولو هو اعلى لانه يقرر
على التميز بالحرث والهرب كلما اذا دعا فاجابها اجنبية وقالت اننا زوجك فوطىها لان الاخبار دليل كذا
في الكل وحده اذا اجابت بالفعل ولم يقل فواقعها وجب عليه الحد كذا في الايضاح وذميمة عطف على ضمير حده
وجار للفصل زنى بها حرث وذم زنى جارية لكونها من اهل الذمة مخاطبين بالعقوبة بالحرث والوطى لانه
ليسوا مخاطبين بها ولا من وطى اجنبية زنت اليه وقل من وطى عسك وعلمه من وطى عسك وعلمه من وطى عسك
وحرثا كذا عندنا في فانه جعل شبهة في ذمة الحد كما سبق ولا من وطى بهيمة لانه ليس من هذه الزنى في كونه
ثم كانت مما لا يؤكل تنج ثم تحرق بالنار ولا تحرق قبل الذبح وضمن الفاعل قيمة الدابة ان كانت لغيره لانها
قتلت لاجل والاحراق بالنار ليس واجب وانما يفعل ذلك لانه لا يغير الجمل بها ان كانت باقية فنقطع
التحريم وان كانت مما يؤكل تنج فتؤكل عندنا في وعندنا من تحرق او اتى في ذمير عطف على وطى
فانه لا يحد عندنا في وعندنا وعندنا في معنى الزنا لانه قضاء الشهوة في محل مشتهى
على سبيل الكمال تحض حراما ولا لانه ليس من فانه الصحابة اختلفوا في وجوبه من الاحراق وحده الجوار
عليه التنكيب من محل مرتفع باتباع الحجارة وغير ذلك فعندنا في يفرز بامثال هذه الامور ورنى دار
الحرب والى دار البقي ثم خرج لانها لا تنضم هناك بالجديث والابعد ما خرج لانهم تنفرد بوجبه فلا تنقلب موجبه
ولا يبرز في غير مكلف مكلف مطلقا الى الاعلى الفاعل ولا المفعول به وفي عكس بان زنى مكلف بغير مكلف
حد هو فقط ولا بالنار بمسجدة لانه لا يبرز بان يستاجر امرأه ليزنى بها فزنى بها لم يحد عندنا في وقال
حد وهو قولان في ذمير ما يمكن ولا شبهة فكان زنى محضاً ولا ان امرأه سالت رجلا ما لا
فلان يعطيهما حتى يمكنه من نفسه باقرا عمره في الله عند الحد وقال هذا امرأه بالزنى باكره سواء كان
الكهنة زانيا او مصرية ولا باقرار بالزنا اربع مرات ان انكره الاخر هذه المسئلة على وجهين احدهما ان يقر

ان ع

اربعا بالنار بغيره وقالت انه تزوجني او اقرت اربعا بالنار مع فلان وقال فلان تزوجها لم يحد وفاقا
وثانيهما ان يقر اربعا زنى بغيره فقلت ما زنى به ولا اعرفه او اقرت اربعا بالنار مع فلان وقال
فلان ما زنت بها ولا اعرفها لا يحد المقر عندنا في فانه قتل امة بغيره يجب الحد والقيمة لانه جنة جنات
فيترب على كل منهما موجبه الحد بالنار والقيمة بالقتل والخليفة الى الامام الذي ليس فوقه امام
لا يحد لان الحد حق الله وواقمته اليه دون غيره ولا يمكن ان يقبل على نفسه ويقبض ويؤخذ بالمال
لانما من حقوق العباد ويستوفيه والحق لانهما من حقوق العباد ويستوفيه والحق امة
بتمكنه او بالشفاعة بمنفعة المسلمين **باب ما اذا زنى بالزنا والرجوع عنها** شهدها حتى متقادم بالحد
بان يكون قريبا من امامه بحيث يقدر على اقامة الشهادة بلا تاخير لم يقبل لان الشاهد في الحد
مختبر بين المستبين اداء الشهادة واسترقا في اخر ان كان لا اختيارا للمسلم فالأقدام على الاداء بعد
لسوءه بالظن من حقد او عداوة حركة فيتهم فيها والاصار فاسقا بخلاف الاقرار كما سبقت الا في حد قرف
لان الدعوى في شرط فيجل تاخيرها على انقضاء الدعوى فلا يوجب قبضهم ويعمن السرقه اي اذا شهد بعد
السرقه بعد التقادم بالحد السارق ويعمن ماسرق لان التقادم لا يغيره لانه حق العبد ولو اقر به
اي بالحد بعد التقادم كذا لا انتفاء تهمة الحد والعداوة الا في الشرب كما سبقت والتقادم في الشرب
بزوال الرجوع والتقادم لغيره بمضى شهر هو الصحيح وقبل سنة شهر شهدها بغيره وعلى غايته حد بغيره
عن غايب الا لان الدعوى ينعدم بالغيبة وعلى شرط في السرقه لا بالزنى كما سبقت ولو اختلفت اربعة
في زاويتي البيت او اقر بزره وجعلها حدا اما الاول فعناء ان يشهد من اثنين على الزنا في زاوية و
القياس ان لا يجب الحد لاختلاف المكان حقيقة وجه التحسين ان التوفيق يمكن بان يكون ابتداء الفعل في
زاوية والانتفاء في اخرى بالاضطرار وفي الكفاية هذا اذا كان البت صغيرا بحيث يحتمل ذلك ولما اذا كان
كبيرا فلا واما ان كان فلان جمل المقر لا يرفع الحد اذا لو كانت امرأته او امتهم تحف عليه وان شهدوا كذلك الى
شهدوا انه زنى بامرأه لا يرفعون او اختلفوا في طوعها اي شهدا فنان انه زنى فقلنا في كرهها واخران
انها طأ وعنه او اختلفوا في بلدنا اي شهدا انه زنى بامرأه بالكونه واخران انه زنى بالبيعة او اتفقوا

كندى وضاسل
اوله درلم

جما في وقت واحد واختلفا في بطلان او شهادته او بطلان او كبر او عدم قسمة او شهادته على شهود واحد الى الشاهد
عليهما ولا الشهود بسبب القذف وان شهد الاصول بعدم اي بعد الفروع اما عدم القذف في الاول المشهور
عليه فلان الظاهر ان زوجه او امته واما عدمه على الشهود فلان اتفاقهم على النسبة الى الزنا بلفظ
الشهادة اخرج كلامهم من ان يكون قذفا واما عدمه في ان فلان الفصل المشهور بان كان واحدا
فبعضهم كاذب لان الواحد لا يكون بطوعا وكرها والافلا نقسب الشهاده على كل منهما واما عدمه
على الشهود فلان انهم بلفظ الشهادة واما الثالث فلان الفصل الواحد لا يكون في موضعين ولا يكثر
الشهود ولما ذكرنا في الرابع فلان في الثالث واما في الثاني فلان لا يتحقق في البكارة فظهر كذبهم
فلا يجب الحجة عليهم لان قولهم حجة في اسقاط الحجة في ايجاب ولا على الشهود الكامل عددهم ولفظ الشهادة
وكذا اذا شهدوا على رجل بالزنا وهو محبوب فانه لا يكثر لظهور كذبهم ولا الشهود الكامل عددهم ولفظ
الشهادة كما اذا شهدوا على امرأة بالزنا فوجب رتقاء حيث لا حد عليها ولا عليهم واما السادس
فلان الفاسق من اصل التحمل والاداء وان كان في ذاته نوع مقصور لتهمة النفس ولهذا قضى القاضي
بشهادته فيقتضونه فيثبت بشهادتهم الزنا من وجه باعتبار الاهلية دون وجه باعتبار القصور فيسقط
الحرج عن المشهود عليهم باعتبار عدم الثبوت ويسقط من الشهود باعتبار الثبوت واما السابع
فلان في الشهادة على الشهادة زيادة الشبهة لان احتمال الكذب في موضعين في شهادة الاصول و
شهادة الفروع ولا يكثر الفروع لانهم ما نسبوا المشهود عليه بالزنا بل حكموا بشهادة الاصول وانما ردت
شهادتهم لنوع شبهة وهي كافيته لدرء الحجة لا لاثباته وان جاء الاصول وشهدوا على مصانين
ذلك الزنا بعينه لم تقبل ولم تحده ايضا لان شهادتهم قد ردت في تلك الحادثة بوجه بطلان الشهادة
لانهم قايوم مقامهم وشهادتهم شهادتهم وشهادتهم في حادثة اذ ردت لم تقبل فيها ابرار وان
بالزنا حال كونهم عيانا او محذوفين في قذف او ثلثة وقد وجب الاربعة او اربعة احدهم محذوف في قذف او
عبدلوه كذا اي محذوف في قذف او عبدلوه بعد الحجة حتى لا يثبتوا المشهود عليه وهو جواب قول
وان شهدوا وانما خصل الحجة بهم لعدم اهلية الشهادة فيهم او عدم النقص فلا يثبت الزنا ويجب الحجة كونهم

قذفة وارثن جرح جرحه يدرى شهد الشهود بزيته والزرارة غير محصن فيجوز في حقه الجرح ثم ظهر احدهم عبدا
او محذوف في قذف فارثن الجرح يدرى شهد الشهود خلافهما ودية رجمه في بيت المال اي شهدوا والزرارة محصن
فجرح ثم ظهر احدهم عبدا او محذوف في قذف في بيت المال واي رجع من الاربعة بعد جرح حد اي حد
الرجوع فقط حجة القذف خلاف الزفر وعزم رجع الدية خلاف الشافعي وقبل اي اتي رجع منهم قبل
الرجوع حد واي حد جرح الشهود حد القذف لان كلا منهما قذف في الاصل وانما يصير شهادة بانصال
القضاء فاذا لم يتصل بقذف فافترسوا في الشئ على خامس رجع اذ بقي من يثبت بشهادتهم كثر
الحق والاربعة فان رجع اخر جرحا وعزم المربع اي ربع الدية اذ بقي ثلثة ارباع الحق بقا الثلثة
على الشهادة لان كمال العدد ليس شرط للبقاء بل بقي بكل رجل قسط نصيبا عليها المربع وعلى كل واحد
من الاربعة حد كامل لان الحد لا يجزئ ضمن المربع دية المرحوم ان ظهر واعيد او كفا رابعي شهد
اربعة على رجل بالزنا فافترسوا فاذا شهدوا وكفارا وعبيد فالدية على المذنبين عنده وعندهما
على بيت المال قالوا معناه اذ ارجعوا عن التزكية وقالوا هم عبيد او كفار وقبل هذا اذا
قالوا اتعدنا بالتزكية مع علمنا باجالتهم كما لو قتل من امر بوجه فظهر وكذا لو كان معنى شهد اربعة على
رجل بالزنا فامر القاضي بوجه فمضب رجل غنقه ولم يرجع ثم وجد الشهود عبيد او كفار فاعل القاتل
الدية والعقيل ان يجب القصاص لانه قتل نفس محصومة بغير حق وجه الاحتجاج ان القضاء
صحيح ظاهر اوقت القتل فاوش شبهة بخلاف ما اذا قتل قبل القضاء لان الشهادة لم ترجح بعد
ويجب الدية في ماله لانه عمد كسائر ان العواقل لا تقبل دم العبد ومن بيت المال ان لم يترك فرجح
لانه امثل امر الامام فنقل فعلة اليه ولو باشر بنفسه يجب في بيت المال كذا هذا اقر شهود الزنا بنظر
قبلت لاجل النظر لهم ضرورة تحمل الشهادة بان انكر الاحصان بغير جود سائر الشريط فشهد
عليه رجل وامرأتان او ولدت زوجة منه رجم اما الاول ففيه خلاف زفر والشافعي فان زفر يقول
انه شرط في معية العلة فلا تقبل فيه شهادة النسب احتيا لا للدرك والشافعي يجري على اصله ان ثلثة
غير مقبول في غير الاموال لكن ان الاحصان عبارة عن الخصال الحسية وانما مانعة من الزنا

فلا يكون في معنى العلة لان ادنى درجة العلة ان تكون مفقودة الى المعلوم وهو في المانع غير معقول **باب**
حد الشرب اذا شرب حمر اجواب اذا قلنا ان حده يعني ان مجرد شرب الحمر ولو كان قطرة واحدة و
 اخذ به بها وان راى الى ربحا بعد الطريق او سكر عطف على شرب فزال عقله بحيث لا يميز بين
 الرجل والمرأة وهو عطف تفسير لقوله سكر فان المراد بالسكر عند اذنه في حق وجوب الحد هذا المعنى
 وفي حق حرمة الشربة ان يهذى وعند هذا ان يهذى مطلقا بمنزلة وكفه من المسكرات غير الحمر واقرب الى
 بشر الحمر او الكسر بغير تامة او شهيد به رجلا لا رجلا وامرأته فانها لا تقبل في الحدود وعلم شربه طوعا فان
 الشرب بالأكراه لا يوجب الحد صاحب البيت ادب به وينزجر لان الظاهر ان لا يأتى حال السكر ثمانين سوطا
 للحمر ونصف للعبد لاجتماع الصحابة عليه نيزع ثوبه يعني غير الازار ويفرق جلده كما في الزنا لما مرته وان
 اقرب الى شرب الحمر او شهيد عليه بعد زوال العقل في الجموع الاقرار والشهادة او ثوبا الى علم شربها بان ثوبا
 او وجد بها منه بلا اقرار او ثوبا او رجوع عن اقرار شرب الحمر وشرب السكر فتحتين عظيم الرطب اذا شربته
 وقيل بكون كل شرب مسكرا او سكران لا الى الاكراه اعمد الحد بعد زوال الرجوع فلاق حد الشرب ثبت باجماع
 الصحابة والاهل الا براهي بن مسعود وهو شرط قيام الرأية واما عدمه ببقيا ووجوبه رجما فلاق
 البراهي محتمل وكذا الشرب قد يقع عن اكراه واضطرار ولا حد السكران حتى يعلم انه سكر من البسند وشربه
 طوعا لان السكر من المباح لا يوجب الحد كالتبج ولبن الرماك وكذا شرب الكمره لا يوجب الحد واما
 عدمه بالرجوع عن اقراره فلاقه خالص حتى الله في فعله الرجوع واما عدمه في اقرار السكران
 فلم يرد احتمال الكذب في اقراره فيجوز الدلالة لانه خالص حتى الله بخلاف حد الغذف لان فيه
 حق العبد والسكران فيه كالصالح عقوبة عليه كما في سائر تصرفاته ولو ارتد السكران راي العقل
 لا يحرم عنه لان الكفر من باب الاعتقاد ولا يتحقق مع زوال العقل اقيم عليه بعض الحد فرب
 شرب ثانيا يستأنف الحد كما في الزنا لما سبب ان الحد اذا كانت من واحد تدخل **باب**
حد الغذف هو كحد الشرب كية اي عد او هو ثمانون جلدة الحمر ونصف الغير وثوبان حيث ثبت
 كل منهما بشهادة رجلين ولا تقبل فيه شهادة النساء كما في سائر الحدود واذا غذف محصنا او محصنة

الرمك
 جمع رمك
 الرمك
 قسرق
 كالتبج بيا

وما كان معنى الاحصان منها مفاير لمعنى الاحصان في الزنا فسر بقوله اي مكلفا يعني عاقلا بالغاه
 وانما شرط ذلك لان العار لا يلحق العصبى والمجنون لا انتفاء الزنا من حاله القول عدم من الشكر باله
 فليس محصن عفيفا من الزنا فان غير العفيف لا يلحقه العار وايضا القاذف صادق فيه وعفته
 اعم من ان وطى ببنكاح صحيح او لا وبهذا التعيم يميز عن احصان الزنا بمرجه متعلق بغذف اي بمرج
 الزنا بان يقول زنت او يارزنت وكذا ما اوزنات في الجبل معناه زنت فانه يحرم هموز ايضا
 وعند غير الجحزان المهور هو الصعود او مشرك في الشهادة دارية قلنا حال الغضب مخرج ذلك
 اولست لا بيلك اولست بابين فلان ابي اي قال است بابين زيد الذي هو اب المقذوف بقوله ابيه
 لنظر المص في عقيب متعلق بزنا والمخطوفين بعده ونفي النبوة في غير الغضب بجلل المعايبة
 حد القاذف بطلب المقذوف والمحصن وشروط طلبه لان فيه حد من حيث دفع العار عنه ولو كان
 المقذوف غايبا عن مجلس القاذف حال الغذف ذكر هذا التعيم في الثانية نقلا عن المفسر ولا يبرهن
 حفظه فانه كثر الوقوع بنزع الغزو والخسوف متعلق بحد يعني لا يحد كالا يحد في الزنا لان سبغير
 مقطوع لاحتمال كونه صادقا لكن بنزع الغزو والخسوف لا يمنع ابطال الالم اليه لا يستل اي لا
 يحد بقوله است بابين فلان حده بالجر صنف فلان او بدل منه وانما لم يحد لانه صادق في نفيه ونسبه اي
 ولا يحد ايضا بنسبه اليه اي حده اوال حاله او نعمة او رابة لان كلا منهم يستل ايا وليس باب حقيقة
 فلا يحد في نفيه ولا بقوله يا ابن ماء السماء فان في ظاهره نفي كونه ابنا لابي وليس المراد ذلك بل التشبيه
 في الجود والسماحة والصفاء لا بقوله يا بنطي لعرق فانهم جيل من الناس في سواد العراق وقال ابن
 ابي ليلى هو قذف فيجد لانه نسب الى غير ابيه والنج عليه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رجل قال
 لرجل يا بنطي فقال احده عليه وبطلب عطف على بطلب المقذوف من يقع القذف في نسبة بغيره كالأول
 وان علوا والولد وان سفل لان العار يلحق بهم بسبب الجزية فينتا اولهم القذف في معنى وعند ان في
 حد الغذف يورث فيثبت لكل وارث حق المطالبة ولو كان الطالب محروفا عن الميراث لا يقتل
 او الكفر او الرق فان المقذوف اذا كان محصنا جاز لابنة الكافر او العبد ان يطالب بالحد بخلاف

الرمك
 جمع رمك
 الرمك
 قسرق
 كالتبج بيا
 بقتل الميت بغير الاطلاق كحد القذف
 ثبت الا من يقع القذف في نسب

لم يثبت لولد الولد حال قيام الولد خلاف الزفر فيها او ولد بنت فان المطالبة لتحقيق الجزية وعند محمد
 لا يطالب الامن بربط بالعصوية قال بابن الزينين وقد سماه ابواه فله حصة واحدة لان الغالب في الخدم
 عندنا هو الامن فيستأخذ حتى لو قذف رجلا من اوجاعه كل واحد منهم لا يجب الاخذ واحد كما سار حكم
 عن ابن ابي ليلى كان قاضيا بالكوفة فسمع يوما رجلا يقول عند باب مسجد لرجل بابن الزينين فامر
 باخذه فادخل المسجد فخر به جرتين ثمانين ثمانين لقذف الوالد بن فبلغ ذلك ابا جعفر رحمه الله فقال للرجل من
 قاض بلنا قد اخطا في مسئلة واحدة من خمسة حصة من غير خصوصية المقذوف وخرجه جرتين ولا يجب عليه
 الاخذ واحد ولو قذف الغاو واثني بن الحسين والواجب بفصل بينهما يوم او اكثر وحده في المسجد
 وقد قال جبرئيل اجيبكم مساجدكم ومجانيبتكم وسبل سيوفكم واقامة حدودكم والامن من شقي ان يكشف
 ان المقذوفين حيوان او ميتان ليكون المقصود اليهما او الى ولدتهما وان اجتمعت على واحد اجناس مختلفة
 بان قذف وند وشرب وسرق بعام عليه الكحل ولا يوازي بينهما خيفة الهلاك بل ينظر في احوالهم من الاول
 لحدة القذف والاولان في حق العبد الامام بالخيار ان يشاء يبدل بحد الزنا وان شاء بالقطع استوائهما في العقوبة
 لشبهتهما بالكتاب وبخلاف الشرب لانه اخف منهما ذكره الزينين ولا يطالب احد من العبيد بدين ولا احد من
 الاولاد اباء بقذف امه الحرة المسلمة لان المولى لا يعاقب بسبب عبده والاب سبب ابنه فلو كان ابا ابن من
 غيره لم يطالب لوجود السبب انتفاء المانع ولو قذف ابا امة او امة المقذوف بطل الحد عندنا خلاف الشافعي
 لان الارث يجري حقوق العباد وانهما حق الشرب غالب عندنا ولا فيه رجوع بمعنى من اقر بقذف
 ثم رجح لا يقبل لان المقذوف فيه حقا فيكذب به الرجوع بخلاف حدود من خالص حق الله تعالى اذا لم يكن له
 فيها ولا اعتياض اى اخذ عوض عنه لانه ايضا يجري في حقوق العباد قال رجل لا يزالان فرد
 الاخر كلامه بلا اى بلا قوله بل انت حد الان معناه لا بل انت زان ولو قال له سب فرددت به حدت
 ولا لعان لان كلامهما قذف الاخر وقذفه بوجوب اللعان وقد فيها يوجب الحد فيبطل بالحد لان في بدية
 فابدا بابطال اللعان لان المحذور في القذف ليس بابطال اللعان ولا بطلان في عكس لان الملاعة في حد
 القذف لان احصاءه لا يبطل اللعان والمحذور في القذف لا تلاعن بسقوط الشهادة فيحتمل دفع اللعان

تعدى بعباده

في حد الزنا

لانه في حد الزنا وبزنيته بحد رابع اذا قال لها يا زانية فقاتل زنيته بحد واحد ولا لعان لو قذف
 في كل منهما لاحتمال زنا ارادت الزنا قبل النكاح في حد اللعان واحتمال زنا ارادت زنا في هو
 الذي كان معك بعد النكاح لانه ما مكنت احدا بذكر وهو المراد في مثل هذه الحالة وعلى هذا يلحق اللعان
 بالحد لوجود القذف منه لا من غير ان الشك لا يقر بولده فنفى لاعتن وان عكس حتى لان النسب ثبت باقراره ثم
 بالنفي صار قاذفا فوجب اللعان واذا انقاه ثم اقر فقذف بفسخ فوجب الحد والولد ان يقع ولدا
 اقر به ثم تغاه وولدا تغاه ثم اقر به لاي ثبت نسبهما منه لاقراره وقال لامرأة يا زانية حد ولرجل يا
 زانية لا كذا وكذا الفقهاء لا شئ بليس بنى ولا بابنك لان نفي الولادة ولا يصير قاذفا ولا حد بقذف
 من كرها ولذا لا بلى لقيام اماره الزنا منها وعلى ولادة ولد لاب فقاتل لعنة نظرا اليها او بقذف لا
 عنده بولد والولد اى او قذفها بعد موت الولد لقيام اماره الزنا منها كما تخرج خلاف الملاعة بل انفى الولد
 حيث جحد قاذف لا انتفاء الامارة او بقذف رجل وطئ في غير ملكه بكل وجه او بوجه كالامة المشتركة فان
 الوطئ في الصورتين حرام بعينه والاصل ان من وطئ وطئا حراما لعينه لا يجب له بقذف او وطئ في ملكه ثم
 ابد كامة هي اخت رضاعا او من زنت عطف على رجل وطئ اى لا يجزى بقذف من زنت في غير ملكه الزنا
 منها شرعا لانعدام الملك الزنا حرام في جميع الاديان او بقذف مكاتب مات عن وفاء لم يكن الشهادة في زنية
 لا اختلاف الصواب فيه وخر من من قذف مسلما من اى في دار الاسلام لان في حق العبد وقد اشرتم انما
 حقوق العباد وحق قاذف وطئ عرسه حايضا لكون الحرمة موقوفة او وطئ جارية مملوكة حرمت
 موقوفة كامة المجوسية او مكاتبية وقاذف مجوسي كامة فاسلم فانه جحد عندنا خلاف اهلنا وهذا
 مبنى على مكسب ان تزوج المجوسى بالمحرم له حكم الصبي فيما بينهم هذه خلاف اهلنا اذا اقر القاذف بالقذف
 يطلب اى القاذف بالبيينة على كون المقذوف زانيا فان اقام اربعة على زنا له او اقراره اى بالزنا كما
 اى اربعة في اربعة مجالس المقذوف وان عجز القاذف عن اقامة البيينة الى الزنا جحد لا حضارته هو
 في الامر بوجوب اقام المجلسان عجزا ولا يقبل ليدفع بطلانهم بل تجلس يقال انبعث اليهم من جعفر ثم كذا
 في تحفة الفقهاء كفى حد واحد بخلاف الحد جحد بخلاف ما اختلفت اى جنسه وقد مر تفصيله في النظر

لا يطلب الاقرار من المقذوف
 ولا يطلب الشهادة من القاذف
 على اقرار المقذوف
 قاذف مجوسى

ان ديب الكشف العز المنع ومنه التعزير لانه منع من معاودة الفجيع دون القدرة ان قدر من
لقد وهو قد يكون بالجس والضعف او تعزير الاذن او الكلام العنيف او نظر القاضي اليه بوجوب
او القرب في اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلثه لان التعزير ينبغي ان لا يبلغ حد الحد واقار بعون
وهو حد العبد في القذف والشرب وابوس اعتبر حد الاحرار الاصول وهو ثمانون ونقص عنها سوطا
في رواية وخمسة في اخرى وانما كان اقل ثلثه لان مادونا لا يقع به الزجر ولا يقع القرب على الاعضاء
مننا اي في التعزير كما يعرف في الحكماسية والتعزير على اربع مراتب تعزير اشرف الاشرف كالقذف والعلة
وتعزير الاشرف كالدانة وكبار التجار وتعزير اوساط الناس وتعزير الخسيس في الاول الاعلام و
هوان يقول القاضي بلفظ انك تفعل كذا وكذا والاعلام والجزا الى باب القاضي وتعزير الاوساط
وهم السوقة الاعلام والجزا الى باب القاضي والجزا الى باب القاضي والجزا الى باب القاضي
والقرب وجب مع ضرب كذا احتج الى زيادة تاويب وضرب اسد من ضرب لانه الخفيف جرت
من حيث العدد فلا يخفف من حيث الوصف لئلا يؤدي الى فوت المقصود ولذا لم يخفف من حيث التعزير على
الاعضاء ويضرب قايما في ازار واحد ثم الضرب للزنا اسد من البساق لانه ثابت بالكنة وحد الشرب ثبت باجماع
الهيابة رضي حيث قال علي اذا شرب سكره واذا سكره مذى واذا اشدى افسرى وعلى المقصر ثمانون جلدة
وعليه اجماع الصحابة ثم الشرب ثم القذف لان جنابة الشرب مقطوع به وجنابة القذف لا احتمال كون
القاذف صادقا في قذفه وعجزه عن اقامة البينة لا يدل على كذبه لاحتمال غيبة شهوده او ابايهم عن
ادائها ولان شارب الخمر قتلما يخلو عن القذف فيكون كل شارب جامعا بين الشرب والقذف فيحقق
منه جنائنا وعن القاذف جنابة واحدة فلذلك كان ضرب اخف من ضرب الشارب وان كان منصوصا
عليه كذا في الكافي فاحمل ما قال **الشيعة** اقول حد القذف ثابت بالنقص وهو قوته فاجلد وم
ثمانين جلدة وحد الشرب فيس على حد القذف لان حد الشرب لا يثبت بالقياس بل باجماع الصحابة
غاية ان سنده الاجماع هو القياس وقد تقررت الاصول ان الحكم يستدل الاجماع لا سنده وعذر
بغذف مملوك عبدا او امه لو اثم ولد او كافر بزنائه لانه جنابة قذف وقد امتنع وجوب الحد لانه

او غير القهر
+

فجر

فوجب التعزير ولان يبلغ في التعزير غاية وفي الصور الآتية التي الى الامام وصورتان اخرا يجب فيها البساق
في التعزير غاية احدهما ما اذا اصاب من الاجنبية كحل حرام غير الجاع وفي الثانية ما اذا اخذ السارق
بعد ما جمع المتاع قبل الاخراج كذا في الكافي وعزير يقذف مسلما قاسما الا ان يكون معلوم
الفسق في لا يعزركم قاضي خان قاله فاراد انبائه لدفع التعزير لا يسمع لانه شهادة على الجرح
الجرح بخلاف ما اذا قال يازنه فاراد انبائه حيث يسمع لانه يثبت عليه الحد وهو حق الله فلا يكون
جرحا مجردا كما ياق في كتاب الشهاداة وعزير يبا كافر يا حبيث يا سارق يا فاجر يا مخنث يا خاين
يا لوطي يازنه يوق بالصل الا ان يكون كذا في الثانية يادوت هو من لا يبار على زنى اهلها باق طبا هو
معرب فلبان مراد في دوت يا شارب الخمر يا كل الربوا يا ابن الفجيرة في الفتاوى الظهرية العجبة الزانية
المأخوذة من الفجاء وهو السعال وكانت الزانية في العرب اقربها رجل سعلت ليقتل منها حاجة فثبتت
الزانية لهذا العجبة وقيل من يكون يمتنها الزنا وقيل من الخش من الزانية لان الزانية قد تفعل سر او
تأنيق منه والعجبة من تجاها به بالاجرة **اقول** يرد على ظاهره ان مقتضى هذه المعنى ان يكون في العجبة
مع الزنا مع زيادة امر قبيح فينبغي ان يحجب فيه الحد كما وجب في باب الزانية كما مر اتم الان يقال ان
الحد المتأخر اذا زنى بغير الزنا او بما هو في حكمه بان يدل عليه اللفظ اقتضا كما اذا قال لست لابيك او
لست بابن فلان ابنة الغضب كما مر ولفظ العجبة لم توضع لمعنى الزانية بل لتعمل بعد وضوع معنى آخر
كما مر ولا يدل عليه اقتضا ايضا وهو ظاهر ويؤيد ما قال الزيلعي لا يقال يجب الحد بقوله الغيرة لست
لابيك وهو ليس بصرح في الزنا لاحتمال ان يكون من غير ما بالوطي بالشبهة لانا نقول فيه نسبة امة
لا الزنا اقتضا والمقتضى اذا ثبت ثبت بجميع لوازمه فيجب ان الثابت اقتضا كالثابت بالعباراة
هذا غاية ما يمكن في هذا المقام لكنه بعد موضع تأمل يا ابن الفاجرة فانها من يكثر كل معصية
فلا يكون في معنى الزانية ولا في حكمه انك ماوى للصوم انت ماوى الزواني يا من يلهب بالصبيان
يا حرام زاده معناه المتولد من الوطى الحرام وهو اعم من الزنا كالوطى حالة الخوض في العز ولا يرد
الاولد الزنا وكثير ما يرد به الحبس للقيم فلا حد فيه وانما عزير فيها لانه اذى سلبا والحق الشين ب

رأى جلالته بأمره أو امرأة جبره وهو محض نصاح به فلم يهرب ولم يتبع غير هذا الرض قلته فان قلته لا قصاص عليه وكذا رجل راحلا
سرق ماله نصاح به ولم يهرب أو رأى رجلا ينقب حائطه أو حائط غيره وهو مودع بالسرقه نصاح به ولم يهرب حمله قلته ولا قصاص عليه

ولا مدخل للقياس في الحدود فوجب التعزير لا في الجوارح بل في كل ما يتيسر باقره بما يحام بائنه
أي ابن الحجام وأبو لهيب كذلك بما جازف به يستعمل فيمن يواجر أهله بالنزاهة لئلا يفتنه الخبيث المتفاد
بل في المجرم فلا تعزير فيه يا بقاء فانه من شتم العوام ولا يقصد معنى معين يا تحفة بوزن النقطة من
يفتح عليه الناس وبوزن الرخصة من يفتح على الناس يا مسخرة وهو أيضا كذلك في غير ما يفرز
يا كلب يا جمار يا خنزير يا بقر يا ذئب يا شتم ويتأذون وقيل ان كان المسبوب من الاشراف كالنقطة و
العلوية يفرز لان الوحشة تخفهم بذلك وان كان من العامة لا يفرز للتيقن بكذبه وهذا احسن كذا في
الكفا أو عن عند القاضي على رجل سرق فجوع عن اثباتها لا يفرز لان مقصود المدعي تحصيل ماله لا السبب في شتم
بخلاف دعوى الزنا فانه اذا لم يثبت بحد كما مر وهو حق العبد على حاكمه في مجوز فيه الابراء و
العفو واليمين والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين بخلاف الذي هو خالص الله حيث
لم يجز فيه شيء من ذلك يفرز للولي عبده والنزوح زوجة على تركها الزنية وتركها غسل الخيانة وعلى
من المنزل وترك الاجابة الى الغرائش لا يفرز لان الزوجة على ترك الصلوة والاب يفرز لان عليه قارئة
النهاية انما يفرز بالمنفعة تعود اليه بالمنفعة تعود اليها الا يري انه لا يفرز بها على ترك الصلوة ولا ان يفرز بها
على ترك الزنية ونحوه من حد او عزومات هدر منه لانه فعل ما فعل بامر الله فيكون منسوب الى الامر كما
متأخف انما الامارة عزما وزوجها بمنزل ما ذكرنا فانه دمه لا يكون هدر لان تأديبه مباح في غير
بشرط السلامة او على زوجها فباقي احسن وثبت ذلك عليه يفرز وكذا المعلم اذا ضرب الصبي ضربا قاتلا
يفرز كذا في جميع الفتاوى رأى رجل مع امرأته او مع محرمه ومما مطاوعتان قتل الرجل والمرأة جميعا
في المينة **كتاب السرقه** على كفة اخذ الشيء من الغير خفية أي شئ كان وسرقا اخذ مكلف أي عاقل بالغ عتية
قد سرقه دراهم مغروبة جيدة محررا صنفه قدرا وحال عنه بكان او حائطه قد زير على المعنى اللغوي واصنافا
سرقا منها في السرقة وهو يكون مكلفا ومنها في السرقة وهو يكون مكلفا مقدر او منها في السرقة
منه وهو يكون محررا او مبيانا انشاء الله والمعنى اللغوي مراعى فيها اما ابتداء وانتهائها كما انما يشترط
الاخذ خفية واخذ خفية او ابتداء فقط كما اذا انقب الخبيث واخذ ثمنه من المالكين كما كبره على الجاهل ثم انما

الزوج ٤
فيلزم الدية
لا التقصير
عليه

المرأة والمرأة
المرأة والمرأة
المرأة والمرأة

اما صفوى ومن السرقة المشهورة وفيها مسارقة عين المالك او من يقوم مقامه واما كبرى وهي قطع الطريق
وفيها مسارقة عين الامام لانه المتصدي حفظ الطريق باعوانه وشترط كون السارق مكلفا لان
البناء لا يتحقق دون العقل والبلوغ والقطع جزءا للبناء وشترط كون المأخوذ عشرة دراهم مغروبة
جيدة فصاعدا او قدرا قيمة لان النقص الوارد في حق السرقة يحمل في حق قيمة المسموق وقد ورد في الحديث
في بناء حيث قال لم يقطع السارق الا في ثمن الجحش وقال الصحابي الجحش الذي قطعت اليد فيه على
النبي ثم كان عيسى بن عشرين دراهم رواه ابن عباس وابن عمر وشترط كونها وزن خمسة مثاقيل لانه
المعتبر في وزن الدراهم في غالب البلدان وكونها مغروبة لانها المتناول عرفا لاسم الدراهم وهو ظاهر
الرواية وهو الصحيح حتى لو سرق عشرة ثمرات الالبسة او عشرة مغروبة لا يقطع لان شروط العقوبة
يراعى في وجودها بصفة الكمال والتميز انقص من المضروب قيمة ولهذا شرط الجودا حتى لو سرق عشرة
ردية لم يقطع عندنا وزفر وشترط كون الاخذ من حرز لا شربة فيلان ما يدراء بالشبهة لا يستوي
بشبهة والحز قد يكون بالمكان وقد يكون بالحق فلفظ وشترط بيانها ان شاء الله تعالى فيقطع السارق
اي يمينه ان اقر مرة كما في القصاص وحد القذف ويبرى عن ابى من عدم القطع الا باقراره مرتين
او شهد رجلا ان كان في سائر الحقوق وسائر ما في الشاهد من الامام كيف جنى وما جنى ومنه على
ابن مولى ومولى وعن سرق وبيتا الزيادة الاحتياط كما مر في الحدود ويجب ان يسأل عن
الشهود دفعا للتمهة ثم يحكم بالقطع وان شارك جمع في السرقة واصحابا كذا قد نصا وهو شترط دراهم
قطعوا وان اخذ للمال كله من الحزب بعضهم لان المعتاد بين السرقة ان يتولى بعضهم الاخذ ويستعد
الباقون للرفع فلو امتنع للحد بمثل لا يمنع القطع في اكثر السرقات فيؤدي الى فتح باب الفساد ويقطع
بالسج هو خشب مقوم كجلب من الهند والقنا وهو خشب الريح والابنوس وهو خشب صلب في الصحراء
فيحط به الى ارجح والعود والكسك والادمان والورس نباتا كالمسمس لسان الباليين يزرع فيبقى عشرين
سنة كذا في القاموس والزعرعان والعنبر والفصوص الخضر كانها الزمر والياقوت والزمرد والؤلؤ
واللؤلؤ والغير وزنج وبالجمل كل ما هو من اعز الاموال وانفسها ولا يجوز دار الاسلحة مباحة الاصل

المرأة والمرأة
المرأة والمرأة
المرأة والمرأة

غير مغلوب وانما وبها من خيب فان الصفه فيها غلبت على اصل فالحقت بالاموال النقيه وانما يقطع في
الباب اذ كان حرزا غير منصوب على الخارج خارج البيت وكان خفيفا لا ينقل على الواحد حمل الا لا يقطع
بناؤه اي حفره فوجد ما في دارنا خفيفا خفيفا وقصبه سمكه وسيدور في حيزه ومعه في الطين الاحمر
ونوره والابا يفسد بها كلبين ولم يوافق كلبه رطبه ونهر على حجر لهم الاحراز ويطحن وزنج لم يفسد لهم الاحراز
فيها ايضا ولا في اشربة مطرية والآلات لهو وصليين ذبيح وسطر مخ ونير لان من اخذ بناؤه الكسر
بخلاف داعم عليها التمثال لانها ما اعدت للعبادة بل للتمول فلا يثبت فيها تاويل الكسر وبها يسجد لهم الاحراز
ومحرف لا ليس محرز للتمول واخذ بناؤه القراة منه وصحى حر لان للزليس مال ولو كان المصحف العتيق
مخلى لان ما فيه ما تاج لها فلا يعتبر وعبد كبير لان اخذه غصب اخذ لاسرقة ودفاية غير الخس لان
المقصود ما فيها وهو ليس مال ولا زنا ان كانت شرعية كتبت التفسير الحديث والفقه فحق المصحف
وان كانت اشياء مكروهة فحق المصنوع واما وفاتر لاس فالحذ كور في الكائن ان المراد وفاتر في
لان ما فيه لا يقصد بالاختذ وانما المقصود الكواخذ ويقطع ان بلغت نصابا وفي المحيط سرق دفا
حاشا انما صحى واستكملها يعين المالك فيمتد وهو ان ينظر كم يشترى ذلك وهو نظير من احرق صكك اشترى
قيمة الصك مكتوبا على قول اكثر المشايخ ولا ينظر الى المال وكلية فمد لانها يوجدان مباح اصل وجبانية
كان يكون الموضع ما فيه من الشئ المؤمن وخليس هو ان ياخذ من اليد سرقة ونهب هو ان ياخذ
على وجه العلانية قهرا من ظاهر بلده او قرية كذا في استهفي ونشئ لقوله عم لا قطع على الخلق وهو البناء
بلغ اهل المدينة ومال عامية كمال بيت المال ومال لشركه فيه ومثل حقه حالا او مؤجلا بان كان له على
اخر داعم حال او مؤجلا فسرقة منه مثلها لم يقطع لانه مستيف الحق والمال والمؤجل فيه سواء لان التاجيل
لنا غير المطالبة ولو اخذ بغيره على حقه لانه بمقدار حق يكون شركا فيه وهو شاي وان سرقة من عرضا تعطل
ليس ولاية الاستيفاء من الابعاء التراض وما قطع فيه ولم يتغير بغير من سرقة عينا فقطع فرة تام عاد
فسرقه ومن جالها لم يقطع لما يزل حتى اذا تغير فرة قطع ثانيا كقول قطع فرة شمس فرة ولا يقطع سرقة
من ذي رحم عزم منه ولو كان المسروق مال غيره يعني ان السرقة من ذي الرحم الحرام سواء كان المسروق مال

ذي الرحم او غيره لا يوجب القطع للشبهة في الحرز بخلاف مال الى مال الحرام اذ اسرق من بيت غيره حيث يقطع
لحرز وخلاف مال من صفة مطلقا اي سواء من بيتها او من بيت غيره حيث يقطع لتحقيق الحرز ولا يقطع من
زوج وعرس ولو كان سرقة العرس من حرز خاص له اي للزوج فان بسوطة اليد لكل منهما في مال الآخر
مانع من القطع ولا يقطع عبيد من سيده او عرسه اي عرس سيده او زوج سيده لوجود الاذن بالرجول
عادة في هذه الصور ولا يقطع المولى من مكانه لان له فكاسا جحا ولا يقطع الضيف من مضيفه لان البيت
لم يبيع حرزا في حقه لكونه ما دونه ودخوله ولا يقطع من مضيفه لان فيه مضيفا وجايمها لوجود الاذن
عادة في الاول حقيقة ذلك فاختل الحرز وكذا احوال التجار والى ان الاذ اسرق منها لابلان انما يثبت
لاحراز الاموال والاذن يخص بالنهار او سرقة شيئا ولم يخرج من الدار لا يقطع فيه ايضا لان الدار كلها
حرز واحد فلا يثبت من الاخراج منها او دخل بيتا وناول من هو خارج حيث لا قطع عليها لان الاول لم يخرج
لا عراضه بعبارة على المال قبل خروجه والكم لم يترك الحرز فلم تتم السرقة من كل واحد او ثقب بيتا فادخل
بده واخذ نصبا حيث لا يقطع لما روى عن علي بن ابي حمزة الا ان كان ظرفا لا يقطع وفرة هذا او طرفة
خارجة من كم غيره قال في النهاية العروة وعاء الدرام والمراد بها صحنها نفس الكم وانما كان الحكم هكذا
لان الرباط من خارج فباطر يتحقق الاخذ من الظاهر فلم يوجد منكم الحرز وان كانت القرعة داخلية فطرا
واخذنا قطع لان الرباط من داخل فباطر يبق القرعة داخل الكم فيوجد الاخذ من الداخل ولو كان مكان الطر
حل الرباط ينكس الحكم لانعكاس علته او سرقة جلال من قطار او جلا حيث لم يقطع سواء كان معه سابقا سرقة
او قايده يفرده او لا لان مقصود السابق والقايد السووق والقود وقطع المسافة لا الحفظ وقطع سابق
للحل والحل ان حفظ صاحبه او نام عليه فان النوم على الحل او يقرب منه حفظا او شق الحل واخذ منه شيئا
يلغى النصا فان الجوال حرزا او دخل بده في صندوق غيره او كبه او جيبه لاخذ واخذ النصا واخذ من
مقصورة داره فيها مقاصير الخيا او سرقة صاحب مقصورة من اخرى يعني دارا فيها جاسوس في كل منها
من لا تعلق له بالجرة التي يسكن فيها غيره لادار الواحدة بيوتها مستغفلة بتاعه وخرامه وبينهم انبساط
او ابقى شيئا من حرز الطريق ثم اخذ لان الرمي جيلة يعتادها السرقة لا غرض فاسدة فيه ولم يعرض

عليه بمعية فاعتبر الكل فعلا واحدا فقطع واذا اخرج ولم يخر فموضع السارق فلا يقطع او حمله على حماره
 فاخرج لان سيرة ضايق اليه سوقه في المنية للامام ان يقتل السارق سياسة لسعيه في الارض بالفساد
فمنه يقطع عين السارق اما القطع فبالنقض واليمين فلقراءة ابن مسعوده فاقطعوا ايما زنا والقرارة
 المشهورة تعقل ما عندنا من زنا لان النبي عم امر يقطع يد السارق من الزنا ويحكم بقوله عم فاقطعوا
 وحسنوا الا في خير ويبرئ من يدك لانه ربما يقضي التلف والحزاج لا متلف ثم رجل اليسرى فان عاد لا يقطع ^{ان عاد}
 وجس حتى يبوب وعز ايضا وقال الشافعي يقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى لقوله عم من سرق
 فاقطعوه فان عاد فاقطعوه وان عاد فاقطعوه وان عاد فاقطعوه وان اجماع الصحابة حين حرم على
 بقوله ان لا يجزي من الذبح ان لا ادخل به يربطش بها وجلابيشي بها ولم يحج احد منهم بالحديث فدل على عدمه
 وقال الامام الطحاوي سمعنا هذه الآثار فلم نجزم منها اصلا ولو صح حمل على سياسة او النسخ فان كان
 جواب هذا الشرط قوله لا يقطع اما عدم القطع فيما اذا كان بين اليسرى او ابرها او اصبعا او رجله
 اليمنى مقطوعة او شلأ فان فيه تقويت جنس المنفعة وهو البطش والمشى بخلاف ما اذا كانت اصبع واحدة
 سوى الابرهم مقطوعة او شلأ لان قوتها لا يمنع القطع في ظاهر الرواية ولما عدمه فيما ذكره بقوله او
 رد ان المالك قبل الخصومة فلان الدعوى لا يمكن فلا تظهر السرقة واما ما ذكره بقوله او ملكه به يتبع
 القبض او بيع او نقصت قيمته من النص قبل القطع هذا قيد للملك والنقصان معا فلان قيام الخصومة عند
 الاستيفاء شرط القطع وقد انتفى في الاول وقيام كمال النص عند الامتناع شرط القطع ايضا وقد انتفى في الثاني
 اما في ما ذكره بقوله او سرق وشهد عليه شاهدان فادعى كونه المسروق ملكه وان لم يبرهن فلان الشبهة
 دارية للحد ويثبت بحج الدعوى الاحتمال واما فيما ذكره بقوله واقرا الى السارق بالسرقه وادعاه الى الملك احد مما وان
 لم يبرهن حيث لا يقطع فلان الرجوع عامل في حق الرجوع ومورث للشبهة في حق الآخر لان السرقة تثبت باقرارها
 على الشكره قال في الوقاية او سرق فادعى ملكه واحد السارقين اقول فيه بحث لان المفهوم من العبارة
 غير المطلوب والمطلوب غير مفهوم منها لما الاول فلان قوله احد السارقين معطوف على غير فادعى فالغنى او
 سرق سارقان فادعى احدهما وليس المطلوب واما الثاني فلان المطلوب ان يقر السارقان وادعى الملك احدهما

كما هو المذكور في البداية والنهاية وهو ليس ملازم اذ لا اشعار في العبارة بالاقرار واما فيما ذكره بقوله او
 لم يطالب بالملك وان اقر السارق لم يقطع فلان الدعوى شرط فلا بد من المطالبة سرقا وغاب احد ما
 فبرهن على سرقة ما قطع لآخر لان السرقة اذا لم تثبت على الغائب كان اجنبيا وبهوى الاجنبى لا تثبت
 الشبهة والاحتمال دعوى الشبهة بشبهة الشبهة فلا تعتبر وقطع السارق خصومة ذي اليد لفظا كما
 ووجبت ومودع وشايب صاحب الربوا واستغفر واستاجر ومضارب وقايش على سوم الشرى ومزبن و
 مستبضع وخصومة المالك ايضا من سرقة من مفعول خصومة اما خصومة ذي اليد لفظا فلان السرقة
 موجبة للقطع ففسرها وقد ظهرت عند القاضي بحجة شرعية بناء على خصومة معتبرة فيستوفى القطع ولما
 يبرحى ومنه مقصودة كالمالك فاذا زالت كان لهم ان يجامعوا عن انفسهم لاسترداد احوالهم لا يابى
 لانه كان امينا لا يمكن من اداء الامانة الا بالان كان ضمنيا لا يمكن من اسقاط الضمان عن نفسه الا بان
 يقول سرق مني فان كان اصيله في الخصومة وجب التنبه عند الشوب باحضرة المالك لان القطع حق
 الله تعالى في القصاص واما خصومة المالك من سرقة من مفعول لان حقيقة الملك على اقوى من اليد لفظا
 فاذا اجازت بالثانية فلان يجوز بالاولى اولى لا يقطع من سرقة من سارق قطع يعني اذا سرق
 رجل شيئا فقطع به وبقي المسروق في يده وسرقه من السارق آخر لا يقطع اكل لاق السرقة انما توجب
 القطع اذا كانت من يد المالك او الامين او القيم لما مر آنفا ولم يوجد شيئا منها ماله اذا السارق الاول ليس
 بمالكه لا امن ولا ضمن حتى لو اتلف لا يضمن كما سينتج بخلاف ما اذا سرق قبل القطع حيث يكون له و
 لرب المال القطع لان في معنى الغاصب وقطع عبدا فسرقة لان اقراره صحيح من حيث انه ادعى لان الجاني
 انما يجب عليه بسبب الجناية وانما يتحقق بواسطة التكليف والتكليف انما يتحقق من حيث انه ادعى لا
 من حيث انه مال ثم يتصل الى المالية فيصح من حيث المالية اذ لا تهم فيه الاية ان قوله مقبول في مسائل
 لعدمها وما قطع به مطلقا اي سواء كان المقطوع حر او عبدا ان يقر الى صاحبه لتجارية على ملكه و
 الا لا يضمن وان اتلف لقوله عم لا يضمن على السارق بعد ما قطعت وان اتلف اشارة الى رد ما روى
 الحسن عن ابن ابي ان النعمان يجب بالامر لكان ولا من سرقة معطوف على ضمير لا يضمن وجاز للفصل مرات

حاصل قبله قلنا اليمين كانت

فقط ولو كان القطع ببعض السرق شيئا مفعول لا يفي منها أي من تلك السرق أي من سرق سرقا
خفروا أحد من أربابها وأدعى حقه فيقطع فيها فهو جميعها ولا يفي عند ذلك وإن حضر واجمعا فقطعت
يذهب خضوعهم لا يفي شيئا بالوفاء ولا أي ولا يفي أيضا فاطع يسار من أمر بقطع يمينه سرقة لأنه التلغ
واخلف من جنس ما هو خير منه فإن قيل اليمين لم تحصل بقطع اليسرى بل كانت مستحقة الألف بقطع اليسرى
سلمت فصارت كاليمين أصله به قال إن سارق هذا التوب قطع كونه أقرارا بالسرق ولو قال أنا سارق
هذا التوب بدونه أي بدون الألف بل يتوبين سارق لا أي لا يقطع كونه عدة لا أقرارا بقطع من سرق
ما سرق في الدار فخرجه وهو بعد السرق يساوي العشرة أي عشرة دراهم مضروبة في عدد يمينه إن يكون السرق
في الدار وإن يساوي السرق عشرة دراهم بعد السرق في الدار لأنه إذا أخرج غير مشقوق ويساوي عشرة دراهم
ثم شقة وانقص قيمة بالسرق من العشرة فإنه يقطع قولاً واحداً وإذا شق في الدار وانقص قيمة ثم أخرج لم يقطع
لأن السرقة تمت على النصف الكامل في الأول لأن نظره أن القيد لا يبرئ منه وكذا ذكر في الهداية والكاظمي وغيرهما
وشر في الوقاية ولكن لا يقطع من سرقة شاة فذبح في الحزق فخرج لأن السرقة تمت على اللحم وقد سبق أن
سرقة التوب بقطع ومن جعل سارق من الغنم والذهب والنساء دراهم ودنانير قطع السارق وزدت
الدراهم والدنانير إلى السرق منه عند أبي حنيفة وقال لا يبرئ بناء على أنها نصف متقومة عند مخالفا قالوا
إن حرره أي التوب سرقة فقطع فلارة والامتحان عند ما وقال محمد بن يوسف منه عتق التوب ويعطى ما زاد
الصبيغ فيه لأن عين ما لا يقيم من كل وجه وهو أصل الصبيغ تبع فكان اعتبار الأصل أولي ولهما أن
الصبيغ قايماً بصورة ومفعول صاحب التوب قايماً بصورة لا مفعول لزوالة النجوم بالقطع كما مر فكان حقا
السارق أحق بالترجيح وإن سود السارق التوب رده على السرق منه عند أبي حنيفة لأن السواد
نقص فلا يوجب انقطاع حق المالك سرقة في ولاية سلطان ليس سلطان آخر فقطع لولا ولاية على
من ليس تحت يده **باب قطع الطريق** كما فرغ عن بيان السرقة الصغرى شرع في بيان السرقة الكبرى
فقال من قصد أي قطع الطريق سواء جماعة تمتنعين عن طاعة الإمام فقصده أو واحداً أقرر
على الامتناع فقصده وهو مبتدأ خبره قوله الآية حبس معصوماً أي حال كون القاصد معصوماً الدم

بأن

بأن كان مسلماً أو ذمياً فإذا كان مستأمناً فإقامة الحد عليه لا فاعل معصوم متعلق بالخبر
البارز في قصده أي قصد القطع على مسلم أو ذمى حتى لو قصد على مستأمن لا يجزئ له إلا أخذ
أي أمسك قبل أخذه شيء من المارة وقبل قتل واحد منهم أو أكثر حبس بعد التعزير بثلثة أشهر
حتى يتوب لا يجزئ القول بل بأن يظهر فيه سبب الصلح وإن أخذه القاصد مالا ونصيب كل منهما
قطع يده ورجله من خلاف إن كان صحيح الاطراف كذا في حقه الغنم فإن قتل مالا أخذه مال قتل
حداً لا قصاصاً فلا يعقوبة ولا تغريم على كونه حداً ولو كان قصاصاً العني والقصاص وإن
قتل وأخذ قطع ثم قتل أو ضل عطف على قتل أو قتل عطف على قطع أي قتل ابتداءً بلا قطع ثم
قتل أو ضل حياً وبقي أي شقة بطنه برحمة حتى يموت والأصل فيه قوله تعالى أنما جزاء الذين يجربون
الله ورسوله الآية أي يجربون أولياء الله على حد في لسان أحد الأئمة لا يجازي الله ولا أن المسافر
في البراري والغيا في أمان الله وحفظه فالمعترض له كان يجازي الله فالمراد التوزيع على
الأحوال كأنه قال إن يقتلوا الخ لا التخية كما قال مالك تشبهاً بظاهره أو ثبت ذلك بقوله
من أخذ المال قطع ومن قتل قتل ومن أخذ المالا وقتل ضلبي وقدرى أن جبرئيل من نزل هذا
التقسيم في الصحاح ابن جرير ويترك صلواً ثلاثة أيام ليعتبر غيره لا أكثر منها لأنه بتفسير بعد
فتاوى الناس به وما أخذ بثلث وأتلف لا يفي يعني إذا قتل القاطع فلا ضمان عليه في مال
أخذه باعتبار السرق الصغرى وقدره يقتل أحدهم حداً لأنه جزء الحاربة وصح تحقيقه
بأن يكون البعض ردة للبعض حتى إذا زال أقامهم أعادوا إليهم والشرط هو القتل من أحدهم
منهم وقد وجد وجوه عصيهم كالسيف لأن قطع الطريق يحصل بالقتل بأي آلة كانت بل بخد
أخذ المال أو الإخافة وإن جرح وأخذ قطع أي قطع يده ورجله من خلاف وحدهم حراً لالة
للحد لما وجب حق الله سقطت عصمة النفس حقا لصحة ما يسقط عصمة المال لأن القطع
مع الثمان لا يجتمعان وإن جرح فقط أي لم يقتل ولم يأخذ مالا جزءاً هذا الشرط وقوله الآية
فلا حد أو قتل عمداً بجدية وأخذ المال قتالاً قبل أن أمسك أو كان منهم غير مكلف وذو رحم

التعبد في
أول الصحاح

حرم من المارة او قطع بعض المارة على البعض او قطع الطريق ليلوا زيارتها او مخرج من مقار بين فلا حرج
اما سقوط اذا جرح فقط فلا ان هذه الجنابة ليس فيها حرج فلا يسقط حق العبد اذا سقط في ضمن استغناء
لحرقه او جرحه في حق فلول القصاص كان الجراح مما فيه القصاص او الارش ان كان مما فيه الارش
في الاول من الصور المذكورة وعلى ما جرح فقط واما سقوط اذا اخذ بعد مائة وقد قتل عمدا واخذ المار
فلقولنا لا الذين تابوا من قبل ان يقدروا عليهم فاذا اسقط ظهروا حق العبد ويكون له كالمولى القود
اي قتل القاطع او العفو عنه غير عما من الصور المذكورة ولما اذا كان معهم غير مكلف او ذورهم عزم فلانه
جنابة واحدة قامت باكثر فاذا لم يقع فصل بعضهم موجبا كان فصل الباقيين بعض العلة وبه لا يثبت
لهم واذا اسقط الحصار القتل الى الاول ان شاءوا قتلوا وان شاءوا عفووا واما اذا قطع بعض المارة
على البعض فلان الحزب واحد فصار القافة كدار واحدة واما اذا قطع ليلوا زيارتها او مخرج من مقار بين فلا
الظاهر طوع الفوت الا انهم يؤخذون ببرد المار ايضا الى المار المستحق ويؤذون ويحبسون لا ان
الجنابة ولو قتلوا فالامر الى الاولياء ومن ابى من انهم لو كانوا في المصلي او فيما بينهم اقل من مسيرة سفر
يجري عليهم احكام قطع الطريق قال في الاختيار وعليه الفتوى لمصلحة الناس وعلى دفع شر المتقلبة
المتلصقة وفي الشئ بكسر النون مصدر خفف يعني اذا خفف رجلا حتى قتل فعليه دية وميل وجهه في الجنابة
ان شاء الله ومن اعتاده في الممر قتل ببلاده صار ساعيا في الاضرار بالفساد في دفع شره بالقتل
مع القطع عامرا فقتلت واخذت المار دون الرجال فقتل المرأة وقتل الرجال عشرة نسوة فقطع الطريق
واخذن المار وقتلن قتل ضمن المار كذا في المنية **كتاب الاشربة** لا يخفى مناسبتها هذا الكتاب لكونه
والقوم اخروا الى اخر الكتاب وعلى جميع شراب والشراب لغة كل ما يشرب سكر اكان لولا او شرعا ما جرم
اعلم ان جميع ما يخرج من الاشربة اربعة الغنم والزبيب والحبوب كالخنة والشعير والزرة ثم الماء
المستخرج منها حاله ان يثوم مطبوخ والمطبوخ قد يطبخ حتى يبقى ثلثه وقد يطبخ حتى يبقى ثلثاه و
قد يطبخ حتى يبقى نصفه والحرام من الاشربة ايضا اربعة والحلال اربعة اما الحرام فبين الاول منه بقوله حرم
الحمر وان قلت وعلى من ماء العنب اذا غلي وشند وقذف بالزبد يخص هذا الاسم بهذا الشراب باجماع

اهل اللغة وقيل كل مسكر اخر لانها انما هي خمر الخامة العقل وسائر المسكر كذا قلنا لا ان ذلك انما سميت به
لاختارنا قال ابن الاعراب سميت للخرم لانها تترك واختارت باختارنا تغيير زجرها كذا في الصحيح
ولو سلم فلان اسم ان رعاية المعنى سبب الاطلاق بل بسبب العوض وترجع الاسم على الغير فان القارورة سميت
بها لقرار الماء فيها ولا يطلع على الدن والكوز وقد تقرر في موضعه ان القياس لا يجري في اللغة ثم العذف
بالزبد شرط عنده وعندنا اذا اشرب مسكر اذف بالزبد او لا وبين ان يقول كذا الاطلاق وهو ما
طبع قد عذب اقل من ثلثه كذا في الهداية والكاف وقال في المحيط الطلاء اسم للثلث وهو ما يطبخ من ماء
العنب حتى ذنب ثلثاه وبقى ثلثه وصار مسكرا قال الزبيدي وهو الصواب الماروي ان كبار الصحابة كانوا
يشربون من الطلاء وهو ما ذنب ثلثاه وبقى ثلثه وعظما الى الخمر وما ذنب اقل من ثلثه نجاسة
اما الخمر فليس بها بالادلة القطعية حيث سماها الله كراجا وهو من الحرام النجس العين كذا في الكاف و
ورود الاحاديث المتواترة المعنى فيه واما ما ذنب اقل من ثلثه فلانه يكون في حكم الخمر وبين الثالث
بقوله وحرم السكر وهو الذي من ماء الزبيب كذا في الهداية والكاف وبين الرابع بقوله ونقيع الزبيب نباتا اذا
غلت اي الطلاء والسكر والنقيع وشند وقذف بالزبد فان هذه الاشربة انما حرم عندنا في اذا جعلت
لا هذه الصفة الثالثة عندنا كفي الشدة كما في الخمر وحرمة الخمر اقوى من حرمة الثلثة الباقية لثبوتها
بالادلة الكثيرة فيها اصلا كما حرم فيكم مستحلبا ولم يضمن منقلا الا ان يكون لذي وجع شاربها ولو فطره
وشاربه غيره ان سكر واما الحلال فبين الاول بقوله وحل الثلث العنبى وهو ما يطبخ من ماء العنب
حتى ذنب ثلثاه وبقى ثلثه وان غلي وشند وسكن من الغليان هذا عندنا في وادس وعندنا وما كثر
الشافعي رحمه الله قليل وكثيره حرام لئلا يوجب فضل الكبيره فقال لا يجل شره فقبل خالفت اياه واباس
فقال لا لانهما يحلان كالحرام الطعام والناس في زماننا يشربون الخمر والتقى فحرام الخلاف فيما
اذا قصد به التقوى واما اذا قصد به التلذذ فلا يجل اتعاقا والذي يثبت عليه الماء بماء ذنب ثلثاه بالطح
حتى يبرق ثم يطبخ طبخا حكم الثلث لان حب الماء عليه لا يبرده الا ضعفا لخالق ما اذا حب الماء على
العصير ثم يطبخ حتى يذنب ثلثه الكحل لان الماء يذم بالالطافة او يذمب نهما فلا يكون الزايب ثلثي ماء

العنب وبين الكتاب يقول وحل نبيذ التمر والزبيب مطبوخا أو نطبخا وأن غلب واشد سكر من الغلب عند ما عظم
والشافعي حرام والكلام كالقلام في المثلث المذكور وبين الثالث بقوله وحل الخليلان وهو أن يجمع بين
ماء التمر والزبيب مطبوخا أو نطبخا ويترك لئلا يغلي ويشد فانه اذا شرب ما لم يسكر بالهوى وطرب
بين الرابع بقوله وحل نبيذ العسل والبن والتمر والشعير والذرة وأن لم يطبخ ومن عجن في هذه الاشربة اذا سكر
منها قيل لا يجزى قالوا لا يجزى انما يجزى بالتفصيل بين المطبوخ والنقي لأن العسل يجمعون عليها في زماننا كما جمعوا
على سائر الاشربة المحرمة بل فوق ذلك وكذا المتخذ من البان اذا شرب اذا شرب قيد لقوله حل اي حل هذه الاشربة
الاربعة اذا شرب ما لم يسكر واذا سكر واحد منها كان القدر الاجزى اما لانه المفيد بالهوى وطرب يتعلق بقوله
شربت وهذه القيد غير تحقق هذه الاشربة بل اذا شرب الماء وغيره من المباحات بل هو وطرب على هيئة
النسبة حرمتا اعلم ان السكر حالة تعرض للانسان من امتلاء وما عده من الاجرة المتصاعدة اليه فيشغل
مع عقله المتميز بين الامور الحسنة والقبحة وهو حرام بالاجماع لكن الطريق المعقبة اليه قد يكون
كما في الاربعة السابقة وقد يكون مباحا كما في الاربعة اللاحقة وسكر المضطر لا يشرب لانه السكر
الحاصل من الادوية والاعذية المتخذة من غير العنب فان قيل الحل والامة من صفات الافعال
الاختيارية حتى ان الواجب ان يكون واجب التكرار السكر على ما ذكر ليس بفعل ففصل عن كونه اختياريا قلنا
حراما حرمة المباشرة لا التحصيل واكتفى اسباب حصوله كما قالوا في بيان وجوب البيان وحرمة الكفر
بانها من الكيفية النفسانية دون الافعال الاختيارية فتدبر وحل للسكر عطف على المثلث اي حل
حل السكر اي الحل الذي يتحول السكر اليه ولو كان تحول بجلان كالتقاء الملح او الخبز مثلا اليها ولا يكره
تحليلها وقال لا تقي بكمه ولا يحل الحل الحاصل ان كان بالقاء شي فيه قولوا واحدا وان كان بدو
فانه الحل قولان والاشبه اذ حل اتحاد البسطة الدباء وهو التبرع والختم وهو الجرة المحرمة
المشرفة وهو الطرف المطلق بالترتف والتبرع وهو طرف يكون من الخشب المنقوش فان هذا الظروف
كانت مخفية بالسكر فاذا حرمت حرمت النبي استعمال هذه الظروف اما لان فيه تشبيها بشرب الخمر
اما لان فيها اثر للسكر فلهذا مضى هذه آيات النبي استعمالها وايضا يابى في ابتداء تحريم شيء ويشد

المتن
جمع ختم
ختمه ياشل
برداق

المنقوش
بفتح

ليترك

منه نبيذ

ليترك الناس مرة فاذا تركوه وكنتم الامم من اول التشديد وكمره شرب درويش والاشربة طرية اراد
بالكرامة المحرمة لان فيها اجزاء الخمر وعبر بلهزم القاطع فيه كما ترقى اول كتاب الكرامة والاحسان
ولا يجزى شارب بالسكر لان وجوب الخمر في قليل الخمر لكونه داعيا الى الكثير والدردي ليس كمن فاعبر
حقيقة السكر **الباب الثاني** لا يخفى وجه مناسبة هذا الكتاب لكتاب الحدود والاشربة لثاني اسم
لفعل يحرم شرعا سواء تعلقت بما لا ونفس وفي اصطلاح الفقهاء خضعت بما يتعلق بالنفوس والاطراف
وخضعت النفس والسرة بما يتعلق بالاموال القتل وهو فصل مؤثر في ذناب الروح وهو على ما ذكر في
المبسوط ثلثة اقسام عمد وخطا وشبه عمد وكان ابو بكر الرزقي يقول هو مخفي اقسام عمد وشبه عمد
وجازي الخطا وقيل بالسبب اختار المتأخرون والمراد بيان انواع قتل يتعلق به الاحكام الالهية
والا فالقتل انواع كالجرم والعصا ص قتل الحرق والقتل صلبا في حق وقطاع الطريق بين الاولين
اما عمد وهو قتل آدمي قصد احرازه عن الخطا ولا يخفى ما في قول الوقاية ضرب قصد من التسامح
بمحو سلاح اي بسلاح ونحوه في تعريف الاجرة فان القصد فعل القلب لا يوقف عليه فاقم لتساق الالة
القاتلة غالبا مقام تيسر كما اقيم السفر مقام المشقة كطيط وناير وزجاج ومخدر وجر فان الالة
القاتلة غالبا من المدة لانها هي المعدة للقتل حتى لو ضرب بجر كبير وشبه كبير او بصنعة حديد او بالاسلح
القصاص عند ان يبين في شبه العمد وفي الثانية ان الجرح لا يشترط في الحديد وما يشبهه كالخماس
وبغيره في ظاهر الرواية وشروط اي شرط القتل العمد كون القاتل مكلفا اي عاقلا بالافعال كما ترقى اول
الحردان غير المكلف ليس له العقوبة وقار في الخلاصة ليس في المجنون عمد وهو خطا منها ما
كون المقتول معصوم الدم بان يكون مسلما او ذميا ابدا احرازه عن المستامن فان عصى ذم
موقت الى رجوعه بالنظر الى القاتل احرازه اذا قتل زيد بكمه اي اذ حجة وجب عليه القصاص ثم قتل بشر
زيدا فان زيد لم يكن معصوم الدم بالنظر الى اولياء بكمه لكنه كان معصوم الدم بالنظر الى اولياء بشر ابدا
وجب عليه القصاص ان كان قتل زيد اعم والدية ان كان خطا كالمسائة وان لا يكون بينهما بين
القاتل والمقتول شبهة ولاد وشبهة ملكا سيما ان القتل لا يكون عدا ليرتبه عليه القصاص

قوله كخطا
اللبط كخطا
بالجاء المحركة
قوله القصاص
بفتح

وحكمه لا ثم لقوله ومن قتل مؤمنا متقيا فله جنة خالدا فيها لا يورث فيها احد من قبله ولا يورثه احد من بعده
 عليه الاجماع والقود عينها وقال الشافعي مؤمنين بالوحي خير بينه وبين اخذ الدية ولنا قولنا
 كتب عليكم القصاص في القتل والحد في الزنا والحد في اللواط والحد في الفجور ومن قتل مؤمنا خطأ
 فنجزيه رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى اصل الآيات ولان قال عم القود اي موجبة القود فان نفس القود لا يكون قودا
 اقوال في كل من الدليلين كمالا في الاول فهو ان من القواعد المقررة في الاصول ان التحصيل بالذكر لا يدل
 على الصغر فتخصيص الخطا بالذكر لا يدل على قصر الدية على الخطا بل يجوز ان يكون الدية مشتركة بين العمد
 الخطا كما ذهب اليه الشافعي ولما كان من القواعد المقررة في الاصول ايضا ان تعقيب المطلق نسخ
 وهو لا يجوز بخلاف الواحد والظاهر ان هذا الحديث كذا في ادعي الشهرة فعليه البيان وان التحصيل عام الكتاب
 خبر الواحد قبل ان يخصص بكلام مستقل موصول لا يجوز ولفظ القتل في الآية اما مطلقا او عام وعلى التعقيب
 لا يجوز العمل بخلاف الواحد بل الوجه ان يقال ان الآية تفسر بعضها ببعض فقوله هوكم في القصاص حيوة
 يدل على ان موجب العمد هو القصاص فقط لان معنى الآية على ما ذكره التفسير وكتب المعاني ان القاتل اذا
 لاحظ ان قتل قتل ارتدع بالضرورة عن القتل واذا لم يقتل فبقيا على الحيوة وظاهر ان هذا يقتضي
 فان القاتل في الخطا لا يقتل بل يتخلص بالدية وبه يظهر الرد على الشافعي فيما ذهب اليه فليتأمل فانه مما
 نفردت به لحد ملهم الصوت واليه المرجع والتمسك لان ما كان يوجب بالبدل او بصلاح البدل لان الخطا وحكمه
 ايضا حرمات الارث لقوله عم الاميراث لقاتل ولا كفارة فيه في العمد عندنا سواء عدا يجب فيه القصاص
 او لا كما لا بد ان يقتل ابن عمه او رجل من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها كذا في النهاية وقال الشافعي
 يجب لكفارة لانها شرعت كاسما ما جازت للاثم في العمد اكثر من ان يكون ايجابا لكفارة ولنا ان الكفارة دائمة
 بين العباد والعبودية لما مر في البين الغفوس فلا يجب الاستبصار بين الخط والاباحة كخطا فانه بالنظر
 لاصل الفعل مباح وبالنظر الى المحل الذي احاط به جرم بسبب ترك التثبت وذكر الله بقوله واما شبه العمد وهو
 قتل قصدا غير ما ذكره العمد كالعضد الصغير والسوط واما الضرب باليد والشتب الكبير من شبه العمد ايضا
 عندنا في خلاف غيره يستعملان في هذا الفصل معنى العمدية باعتبار قصد الفاعل لا الضرب ومعنى الخطا

فان قيل قوله من قتل مؤمنا متقيا فله جنة خالدا فيها لا يورث فيها احد من قبله ولا يورثه احد من بعده
 فكيف يكون له جنة خالدا فيها لو كان قاتله كافرا او مشركا او يورثه احد من قبله او بعده
 الجواب ان قوله من قتل مؤمنا متقيا فله جنة خالدا فيها لا يورث فيها احد من قبله ولا يورثه احد من بعده
 هو من قول الله عز وجل ومن قتل مؤمنا متقيا فله جنة خالدا فيها لا يورث فيها احد من قبله ولا يورثه احد من بعده
 وهو من قول الله عز وجل ومن قتل مؤمنا متقيا فله جنة خالدا فيها لا يورث فيها احد من قبله ولا يورثه احد من بعده

باعتبار عدم قصده الى القتل لان الآيات التي قبلها ليست بالاعتبار القائل انما يقصد القتل فله جنة خالدا فيها لا يورث فيها احد من قبله ولا يورثه احد من بعده
 بفرض ان القتل دليل على عدم قصده اليه فكان خطا بمقتضى العمد وحكم الاثم لقصده ما هو جرم شرعا
 والكفارة لانه خطأ نظر الى الآيات فدخل تحت قوله ومن قتل مؤمنا خطأ الآية وبين الكفارة بقوله
 فنجزيه رقبته مؤمنة ان قدر عليه والآيات وان لم يقدر ففهيام شهرين متتابعين لقوله ومن قتل مؤمنا
 خطأ فنجزيه رقبته مؤمنة الآية والاطعام غير مشروع فيلانه غير منصوص عليه واشتبا الابدال بالمدى
 لا يجوز وبمجرد ضيق احد ابويه مسلم لانه مسلم التبعية خير الابوين ديننا والسلامة في اطراف ثابتة
 وغالبا ولا يجوز ما في البطن لانه عضو من وجوه فلم يدخل تحت اسم الرقبة ودية مغلظة على الآية
 وسبائتي بيانها ان شاء الله تعالى بل اقوداي لبني فقه شريعة بالخطا كما عرفت وهو ان شبه العمد
 فيما دون النفس في الاطراف عند بعض اذ اجزى عضو اياه جازية وجب فيه القصاص ان كان مما
 يبرأ في المماثلة كما سبقت فليدفع اي فيما دون النفس في اي شبهة العمد كما كان في النفس لان
 اتلاف النفس يختلف باختلاف الآلة ومادون النفس ليس كذلك وذكر الثالث بقوله واما الخطا وهو
 اثم في القصد كرمي مسلما ولو بعد ان يظن صيدا او حريتا فانه لم يخطا في الفعل حيث اصابت ما قصده رمية
 وانما الخطا في القصد في النظر حيث ظن الاثم صيدا او مسلما حريتا وانما قال ولو بعد الدفع
 توهم ان العبد مال وثمان الاموال لا يكون على العاقلة فان المعصية او ميتة لا ماليتها او خطا في
 الفعل كرمي غرضا فاصا او ميتا فانه اخطا في الفعل لا القصد فيكون معذورا لاختلاف المحل بخلاف
 ما اذا عمد القرب موضع من جسد فاصا موضع اخر منه فاجتنب القصاص اذ جميع البدن
 محل واحد فيما يرجع الى مقصوده فلا يعذر وانما صار الخطا نوعين لان الانسان يتصرف بفعل
 القلب والجوارح فيجوز في كل منهما الخطا على الاطلاق كما ذكره والاجماع بان يرمى او ميتا بطنية صيدا
 فاصا غير من الناس وذكره الرابع بقوله واما جاري الخطا كناية عن قلب على رجل او سقط
 من السطح عليه فقتله فان هذا ليس بخطا حقيقة لعدم قصد التام الى الشيء حتى يكون محظونا
 لكن لما وجد فعل حقيقة وجب عليه ضمان ما اتلفه فجعل كفصل الخطا لانه معذور كالخطا

حيث ان القصاص

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لأنه لا يستوجب لنفسه القصاص على نفسه ولا ولد عليه وغيره بعضه لأن القصاص لا يجزى ولا إى لا يقتل قاتل غيره
الرهن حتى يتجوع عاقده إى للرهن والمرتهن لأن المرتهن لا يمكنه فلا يملك القصاص والرهن لو وثقه لطل
حق المرتهن في الرهن فشرط اجتماعها ليطرح حق المرتهن برضاه وذكر في الصيوان والجامع الصغير
لنحر الاسلام وغيرهما ان القصاص لا يثبت لهما وإن اجتمعا كذا في الكفاة ولا قاتل مكاتب قتل عمدا عن وفاء
إى وقد ترك ما يفي ببدله وعن وارث وسيد وإن اجتمعا إى الوارث والسيد لأن الصحابة اختلفوا في موت
حر أو رقيقا فعلى الأول الولى هو الوارث وعلى الثاني المولى فاشتبه من له الحق وارتفع القصاص وإن لم
يترك وارثا غير سيده أو ترك ولا وفاء إى أدا سيده ليعينه لا فؤد يقتل مسلم مسلما ظنه مشركا بين الصنفين
بل يكفر ويذكر إى يعطى الدية لأنه ليس بعدل فظما ما شخص بفعل نفى بان شىء نفى وفعل زيد بان
شىء وأسديان عقوه وحية بان لو عتد ضمن زيد ثلث الدية لأن فعل الكسر والحية جنس واحد
كونه هدر في الدارين وفعل نفى هدر في الدنيا معتبرا بالعقبى حتى يانم بالاجماع وفعل الاجنبى
معتبرا في الدارين فصارت الافعال ثلاثة اجناس فيتوزع دية النفس ثلثا فيكون التسلف بفعل الاجنبى
ثلثا فيفيلزمه ثلث الدية لكن في ماله لأنه عدم والعاقلة لا يعقل العدم كاسب ثلثان شاء الله شربا
على المسلمين وجبت له لقوله من شرب على المسلمين سيفا فاحل دمه إى اهدره وانما وجب له دفع
واجب ولا شىء به إى يقتل وانما قال بعد القول بالوجوب لجواز ان يجب قتله لدفع الشر ويجب قتله لئلا يكثر
الصابيل والمجنون كذا إى يجب ايضا قتل شارب سلاح على رجل مطلقا إى ليللا ونهارا في مصر وغيره
أو شارب عصا ليللا في مصر ونهارا في غيره فقتل المشرك عليه عدا حيث لا يجب عليه شىء لا مخرج ساقطة
المخرج بسفرة ليللا أو جاز ولا يجب قتله شىء لقوله عم قاتل دون ما كذا اتفقنا إى القتل خلاص
ماله واذا لم يتبعين لم يجر وكذا اذا قتل قبل الاخذ اذا قصد الاخذ ولا يمكن من دفعه إلا بالقتل وكذا
اذا دخل دار رجل بالسلاح فقتل على ظن صاحب الدار انه قاصد لقتل حل قتله شارب عصا نهارا في مصر
قتل من قتل عمدا لأن العصا بكل سلاح والظاهر لحوق الفتوى نهارا في مصر فلا يفتى في القتل
شربا سلاحا فرب فانصر في قتل المذروب بقاد القاتل لأنه اذا انصر في عدا عجمته الزايلة

و قد نفع الخصال لان الاستغناء قد تم
بالانكشاف فكيف يعجز قضاة كسوط حقدكم
الحارب عن ان الاستغناء لا يفتقر الى خصال
الافعال ارجى بالصلح او بغيره الشبهة في القتل
خطا فانه الكفاية ارجى
فجسيم

بالقرب فاذ قتل آخر قتل معصوما فقله القود ومن قاتل مخنونا وصبي من أهله ولو كان قتلها
 غير الدية مفعول ضمن في مال المأمر أن القوا قاتل لا يضمن القود ومن قاتل جرحا على القيمة وذكر أن قتل
 المجنون والجنون والدية غير متصف بالخط فلم يقع بغيره فلا تسقط العتمة ومقتضى قتل النفس
 المعصومة في الآدمي وجوب القصاص لكنه امتنع لوجود المبيع وهو دفع الشر فنجب الدية فيه القيمة
 في الدية يقتضيه جرح ثبت عينا أو بشهادة جرح أو ما في الشئ من ما يعني أن طريق ثبوت القصاص
 سوى الأقرار من أحد ما ان يخرج رجل جلا بجرح جماعة فاعلمنا ذلك ان يشهد رجلان ان جعل جرحا
 وذا فرأى شئ مما ولو كان جرحا يراه بنحو مسكة بكسر الهمزة وتشديد اللام ابرة عظيمة يقال لها بالفارسية
 جواز لا بخا ابرة وأن تعدل لأنها ليست في معنى السلاح الا ان يفرز الأبرة في مقتدى أي موضع يقتل بغير الأبرة
 فيخرج القصاص كذا في الكافي وجدير عطف على مسكة أي يقتضيه أيضا بجرح جدير وهو بالفارسية كلك
 لأنه في معنى السلاح لا ظهره لأنه كذا في الكافي وروى عنه اذا جرح وجب بالقصاص ولا عودا ومقتضى اوصاف
 وهو كالتشون مصدر فلو كان خنقة خنقة كذا في الصحاح او فريحي او سوطا والى في ضرب فمات لانه وجوب
 القصاص مختص بالحد الحضر وذا بان بياض القتل بالتهمة والى الالة الجارحة لانه الجرح يعمل في
 نقص النية ظاهرا وباطنا وغيره ينقصها باطنا لا ظاهرا وقوامها بالظاهر والباطن كل ما هو جرح
 كالصفر والنحاس والبرص والذهب والفضة والاكثر كالحديد كان له حدة تفرق لانه يكون في معنى السلاح
 رماه بمقدار حد يدر يقتل أي من شأنه ان يقتل به فخرج اولاً فمات منه قتل كذا لو ضرب بعصا راسه فمات
 بالحديد وقدر اصابه بالحديد فخرج اولاً او ضرب بعصا راسه فمات منه قتل كذا في المبسوط وروى
 عن لانه ان لا يجزى القصاص اذا لم يجرح كالجرح بالعض الكبير الجرح المدور ولم يخرج لاجل القصاص في قول
 انه قال قاتل خان وفي ظاهر الرواية في الحديد وما يشبهه كالتخاس وغيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص
 قتل من له ولي واحد فله أي ذلك الولي قتل القاتل قصاصا قبل قضا العاقبة بالقصاص منفعة متعلق بقوله
 قتل القاتل او امر الفير ولا ضمان عليه أي على ذلك الفير اذا كان الامر ظاهرا من هذا فجميع ما سبق يعني اذا
 قتل رجل جلا بجرح جماعة وكان له ولي واحد جاز لقتل القاتل منفعة لو كان متعدد فان اتفقوا كانوا

كالواحد والآن بجرح القتل جاز ايضا ان يامر بقتل امه كونه قيد الجوار القصاص قبل القضاء
 فلما مر من جوار القصاص بجرح ثبت عينا او امه كونه قيد الجوار الامر به فلما جاز له جاز
 انابه الفير مائة واما كونه قيد العدم الضمان عليه فلان جوار القتل لظهور الامر وهو في القاتل
 واما اذا قتل اي الجنين وقال الولي امرته لم يصدق ويقتل الاجنبي لا يستفاد شرط جوار القتل
 وظهور الامر وبلى القصاص من يرث اي كل من يرث المقتول قبل ولاية ولو كان زوجا او
 زوجة كذا الدية اي يستحق الدية كل من يستحق الارث ولي بعض الورثة استيفاءه اذا كانوا
 كبارا حتى يجتمعوا لاحتمال عفو الغايب او صلح ويستوفى الكبير قبل الصغير لانه حق لا يجزى لثبوت
 بسبب لا يجزى وهو القرابة واحتمال العفو او الصلح من الصغير منقطع فثبت لكل واحد مالا كما
 في ولاية النكاح والابحور التوكيل يستيفان اي استيفاء القصاص بغيره الموكل عن المجلس لا يترتب
 وشبهت العفو ثابتة حال غيبة بل هو الظاهر للندب الشرعي قتل رجل عن رجل اولي له الامام فله
 والصلح لان السلطان وآمن لا ولي له العفو لان فيه خيرا للعامة ويقيد ابو المعنوق قاطع يد
 وقاتل قريب يعني اذا قطع رجل يد المعنوق عدا او قتل قريبه كونه قاب للمعتوق يقتل من جانبه لان
 لايه ولاية على نفسه فله بالانكاح ويصلح لانه النفع للمعتوق من الاستيفاء فلان يكمل الصلح اول
 هذا اذا صلح على قدر الدية او اكثر منه والا لا يجزى وتجب الدية كاملة ذكره الترمذي ولا يعفو لانه ابطال
 لحقه والوصي الصلح فقط لان ولاية القصاص تابعة لولاية النفس وهي مختصة بالاب والصبي كالمعتوق
 والقاضي كالاب في الاحكام المذكورة وتسقط خود نفسه ومادونها ورثة على ابيه بان قتل ابوه امه عدا
 او قطع يد عدا لا يستوفيه ابنه بل تسقط حرمته الابوة وبموت القاتل نفوت المحل ويعفو الاولياء وهم
 على مال وأن قتل لانه حقرهم فيجوز بقرتهم كيف شاؤوا ويجب الاوان لم يذكر الحلول والتأجيل لانه مال قاتل
 بالعقد والاصل في امثال الحلول كالمهر والنسب ويسقط ايضا بصلح احد دم وعفوه لان القود اذا ثبت للجميع
 فكل منهم يتمكن من الصلح والعفو من ضرورة سقوط حق البعض في القود سقوط حق الباقي فيه
 لانه لا يجزى وللباكت حصة من الدية لان استيفاء القصاص متقدر بغيره في القاتل وهو ثبوت عتمة يعفو

فلما ملك الاستيفاء
 الاب

سکڑا المجلد

وفى الحديث والافاضات بين المطالع والمارة
والذين النسخ والمابين بين العبد
والذين العبد بين الـ مصطفى المين

في جرح اليد اليمنى
في جرح اليد اليسرى
في جرح اليد اليمنى
في جرح اليد اليسرى

والجرح لا يقطع يدان بغير أن يتركها مقطعة يعني إذا قطع رجلان بغير أن يتركها مقطعة
من جانب واحد على يده حتى انفصلت لا يقطع يدان معاً وقال الشافعي يقطعها اعتباراً بالانفصال لا بالاطراف
تأخر لها بخلاف ما إذا أضر أحد السكين من جانب الآخر من جانب آخر حتى تنشق السكينان في الوسط وتأخر
اليد حيث لا يجزئ القود في يدها واحد منها إذ لم يوجد من كل منهما امر السكين إلا على بعض العضو ولما كان كل واحد منهما
قاطعاً للبعض لا لتمامه بالواحدة لا انفصالاً سواء فصلاً كما إذا أضر كل واحد من جانب آخر بخلاف النفس فإن
الشرط فيها السواء في العضو فقط وفي الطرف يعتبر المساواة في المنفعة والقيمة ومما دلتها في بعض القاطع
دوية المقطوعة لأن التلف حصل بفعلها فيجب ما نصفه الدية على كل منهما الربح من مالهما لما مر مراراً وإن
قطع رجل يمين رجلين سواء قطعهما معاً أو بالتعاقب فلما إذا أضر يمينه أي قطع يمينه ودية يمينه نصف دية
النفس فيقسمان بينهما نصفين أما ثبوت القطع فلا أنساباً وبها في سبب الاختصاص بوجوب التمسك في
الاختصاص ولا عبرة بالتقدم والتأخر كالفرمين في التركة وذلك لأن حق كل واحد منهما ثابت في كل اليد
وهو القطع مشغولاً بحق الأول لا يمنع ثبوت السبب في الثاني ولهذا لو كان القاطع لهما عبد استويا في الاختصاص
رقتة وأما ثبوت الدية لهما فلما عرفت أن الاطراف مهن في حكم الاموال وعرفت أن القود ثابت لهما
على الكمال لكن كل واحد منهما لم يستوف حقه كما هو حق فليعلم بالفروقة اعتبار مال اليد الاطراف كمالاً بقى حق
المظلوم على الظالم ولهذا وجبت الدية بخلاف ما إذا كان القصاص في النفس حيث يقتضي فيه بالقتل لهما
بدون الدية فيد بيمين رجلين لأنه لو قطع يمين رجل واحد وب رجل آخر قطع يدها وكذا إذا
قطعهما الواحدة فإذا أضر أحدهما إلى حد المقطوعين وقطع يدها القاطع فللاخر الدية أي دية يد واحدة
لأن الحاضر يستوفي حقه ولا يجب عليه التأخير لغيره لثبوت حقه بيمين وحق الآخر متردد لا ضمان
لا يطلب أو يعفو جانا أو صلى فإذا استوفى الأول تمام حقه بالقود بيمينه في تمام دية يد واحدة
لأن الاطراف ليست كالنفس كما مر في غير فقرتها لثبوتها في الأول لا بدعوى عاقلة الدية
لكن لأن خطأ قطع رجل بيمين رجل آخر ثم قتلها أضر القاطع بهما أي بوجوب قطعه وقيل في غير ذلك
بان قطع أحد أو قتل خطأ أو عكس بينهما أو لا متعلق بالحدين أو المختلفين أما في الحدين فإن

فإن يترك يمينه ما يقتضى بالقطع ثم بالقتل وإن لم يترك يمينه فله الدية المثل صورة ومعنى وعندهما يقتل ولا
يقتل في رجل من القاطع في جرح القتل وأما في المختلفين فإنه إذا قطع يدها ثم قتل خطأ يقتل بالقطع
ويؤخذ دية النفس في عكس يؤخذ الدية بالقطع ويقتضى للقتل لا اختلاف للجنايتين لكون أحدهما
عذراً والآخر خطأ وأخرجهما أيضاً في خطائين بينهما بغير أي يجب دية القطع ودية القتل وأخرجهما
واحدة في خطائين أي خطأ القطع وخطأ القتل لا بغير بينهما لأن دية القطع إنما تجب عند
أحكام أثر الفعل وهو أن يعلم عدم السرية والفرق بين هذه الصورة وبين عشرين لا بغير
بينهما أن الدية مثل غير معقول فالأصل عدم وجوبها بخلاف القصاص فإنه مثل معقول فالصل
أن القتل ما عدا أو خطأ والقطع كذلك صار أربعة ثم إما أن يكون بينهما بغير أو لا أصلاً ثمانية
قدم فبين حكم كل واحد منهما كما في ضرب جماعة سوط بغير من تسعين ولم يبق أثر ومات من عشرة حيث
يكتفي بدية واحدة فإنه لما بغير من تسعين لم تبغ معبرة إلا في حق التعزير وكذا كل جراحة أضرمت
ولم يبق لها أثر عند الشافعي وعن أبي سفيان في مثل حكومة عدل عن جرح جرحه الطبيب ومثل الدية وإن
بقى أي الأثر وجب حكومة عدل ومما يميزها في الدية ودية القتل عن المقطوع عن القطع فإنه
من ضمن دية يعني رجل قطع يد رجل عدا فعلى المقطوع عن القاطع ثم ما منه فصل القاطع الدية
في مال ولو عفى عما يحدث منه أيضاً أو عن الجنابة فهو عفو عن النفس لا عن الدية على القاتل خطأ
من الثالث والعهد من الكل يعني أن كانت الجنابة خطأ وقد عفا عنها فهو عفو من الدية فيعتبر
الثالث لأن الدية مال فحق الورثة يتعلق بها والعفو وصية فيصح من الثالث وأما العفو فحق
قود وهو ليس مال فلم يتعلق به حق الورثة فيصح العفو عنه على الكمال هذا عنده وعندنا العفو عن
القطع عفو عن النفس أيضاً كذا الشافعي يعني أن العفو عن الشبه كالعفو عن القطع عنده وعندنا عفو
عن النفس أيضاً قطعت امرأة يد رجل عدا فكتفى على يده ثم قتلها متهماً عليها دية في مالها
وعلى عاقلة لها لو خطأ هذا عند الشافعي لأن العفو عن اليد أو القطع لا يكون عفو عما يحدث منه
فكذا التزوج على اليد أو على القطع لا يكون تزوجاً على ما يحدث منه عند ثم إذا كان القطع عدا كان

ثم وجب على القصاص في الطرف وهو على تقدير التيقن وعلى تقدير السقوط او لا يصلح للمهر فجابا
 عليه من المثل **فان قيل** قد سبق ان القصاص لا يجري بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف يصح تزوجها عليه
قلنا الموجب للاصلية للقصاص لا اطلاع فوكفه والجرح قصاص وانما سقط للتعذر ثم يجب عليها الدية
 لان التزوج وان تضمن العفو لكن عن القصاص في الطرف فاذا سري تيقن انه قتل ولم يتنا ولا العفو فوجب الدية
 لعدم صحة العفو عن النفس وهو في مالها لانه عند العاقلة لا يتحمل فاذا وجب الدية والمهر تقاضا ان يستويا
 وان كان احدهما اكثر ترجع صاحبه على الاخر وان كان القطع خطأ كان تزوجها على ارش البير واذا سري النفس
 تيقن انه لا ارش للبير وان استمى معدوم فيجب المثل كما اذا تزوجها على ما يدين ولا شيء فيها والدية واجبة
 بنفس القتل لا خطأ ولا يقع المقاصة لان الدية على العاقلة **اقول** ان في ان يقع المقاصة على القول المختار في
 الدية وهو عدم وجوبها على العاقلة بل في القاتل كسيرة حقيقة ولو كسرها على يد غيره وما جرت من بابي
 السرية او على الجنابة فقامت فلها مهر مثلها لو عدم لان تكا على القصاص وهو ليس بمثل فلا يصلح للمهر فيجب
 المثل كما اذا كسرها على غيره او خسرته ولو كان عليها اي لاديه ولا قصاص لان حق القصاص وقدره يسقط على ان
 يصير مهر او هو لا يصلح ليقسط اصلا ورفع عن العاقلة قدر مهر مثلها لو خطأ لان هذا تزوج على الدية وهو
 يصلح للمهر فان ساء وكي من المثل الدية والامال سواء اي سوى المثل فكل على المثل لان العاقلة لان التزويج
 من الخواص الاصلية فيعتبر من جميع المال لا يفرقون شيئا منه لانهم انما يتجولون عنها بسبب جنابها فكيف
 يفرقون لها وفي اكثر اي ان كان مهر المثل اكثر من الدية لم تجب الزيادة لانها ضمت باقل من مهر مثلها و
 الزيادة في الاقل اي ان كان مهر المثل اقل من الدية يرفع عن العاقلة مهر المثل والزيادة منها وصية لهم اي العاقلة
 ونصح لانهم من الاجانب فان كان يخرج من الثلث يرفع عنهم ايضا ولا يسقط عنهم قدر الثلث واذا واصل
 الاول اذ لا تنفذ الوصية الا من الثلث قطعت يده بغير قطع زير مثلما يذكر فان ثبت بغيره عند القاضي فامر بالقصاص
 فاقطع زير لاي البكر بان قطع يده بغير المقتطوع الاول وهو بغير مقتص من وهو زير اي بقطعة ساق
 اذ تيقن بالسرية ان الجنابة كانت قتل او ان حق المقتص في القصاص في النفس اما استيفاء القطع
 من المقتص منه فلا يوجب سقوط الحق من المقتص في القتل وضمن دية النفس من قطع بنفس بغير

قودا

قودا فسرى يعني ان من القصاص في الطرف اذا استوفاه بنفسه باحكم الحاكم ثم سري لا النفس وما ضمن
 دية النفس عند المثل وعند ما لا يضمن وهو قول الشافعي لا استوفى حقه وهو القطع فسقط حكم القصاص
 اذا احتراز عن السرية خازنه عن وسفه فلا يتقيد بشرط السلامة لئلا يستدبر بالقصاص قصاص
 كالامام اذا قطع السارق وسري لا النفس وما كالبزاع والفساد والحجاء والحنان وله ان يقتل بغير
 حق لان حقه في القطع والموجود قتل الا ان القصاص سقط للشبهة لانه في معنى الخطأ لان قصد
 استيفاء حقه لا القتل وقيل للخطأ بوجوب الدية بخلاف ما ذكره وامن المسائل اذ يجب الحكم فيها بالقصاص
 على القاضي بتفقد والعمل على النزاع ونحوه بالعقد واقامة الواجب لا يتقيد بشرط السلامة
 كالمهر في الخرق وفي مسئلتنا هو مخير بين الاستيفاء والصفو بل المقصود بغيره فيقتيد استيفاءه
 بشرط السلامة كالمهر على الصبي هذا ما قالوا ويرد على ظاهره ان استيفاء القصاص بنفسه في هذه الصورة اذا
 اورش بشبهة يسقط بها القصاص كان ينبغي ان يورث حكم القاضي في الصورة الاوثر منه يسقط بها القصاص
 لان حكم القاضي ليس من المباشرة بنفسه **اقول** في دفعان حكم القاضي لا يورث بشبهة يرفع بها القصاص
 بل ما يوجب القصاص على مدعي القطع لانه اذا ادعاه واشتبه عند القاضي كان موجبا عليه الحكم به فيكون
 المدعي في حكم المكروه للقاضي كما يكون المستوفى بنفسه في حكم الخطأ بل يكون مكبر با حقيقة بمقتضى تعريف الكراه
 وهو محل الغيرة على فعله لعدم رضاه به لا اختياره فاذا كان في حكم المكروه او مكبره وجب القصاص عليه لان القاضي
 يكون الدل ويكون ذلك كالمباشرة للقتل العمد كما تقرر في موضعه وارش البير عطف على قوله دية النفس ان ارش
 البير من قطع يده من عليه قودا نفس فعند اي قطع وفي القتل بالقاتل ثم عفى عن القتل ضمن دية البير
 عند ارجوع وعند ما لا يضمن لانه لا يخفى ان لاي النفس يجمع اجزاها فان تلف البعض فاذا عفا فهو عفا سوى
 هذا البعض ولما استوفى في غير حقه لكن لاي القصاص للشبهة **باب الدية في القتل واعتبار حاله**
 اي حاله القتل القود يثبت للورثة بدلا لا ارثا اعلم ان هننا طريقين احدهما بطريق الخلاف وهو
 ان يثبت للملك المورث ابتداء بسبب مقتضى حق المورث كما اذا اشتهب العبد فقات الملك يثبت ابتداء للمورث
 بطريق الخلاف عن العبد لان العبد ليس له الملك وان بطريق الورثة وهو ان يثبت للملك المورث
 قتل نفس فظاهر انه قطع للبير غير حق لان حقه في القتل لا لا القطع ولو وجد استيفاء في القتل نظير حقه في الاطراف تعبا

انما انقطع من المثل لان المقتص من المقتص في القتل وضمن دية النفس من قطع بنفس بغير

النزاع من المال المثل بالبيع

اي يعدم حكم المثل فضاء القصاص بالفضل
 لا يعدم اختياره

انما انقطع من المثل لان المقتص من المقتص في القتل وضمن دية النفس من قطع بنفس بغير

ثم لو ارث بالنقل من اليد فزاد الامكان لان قولنا بان القصاص مورث عن الميت حتى يجرى فيه سهم الورثة من
عقوبة قبل الموت ونقض يدونه منه اذ انقلب حاله ونقض وصاياه منه كما في الدية وذميب الامام في الاول قولاً
بان القصاص غير مورث لانه يثبت بعد الموت للتشقي وذكر المكار واليت ليس من اهل وانما يثبت للورثة بطريق
الخلافة بسبب الميت اي يقومون مقامه فيحقونه ابتداء من غير ان يثبت للميت لان القصاص ملك الفصل في
الحل بعد موت الجرح ولا يتصور الفعل من الميت ولهذا صح عقوبة الورثة قبل موت الجرح والمناجحة عقوبة الجرح لان
السبب عقوله وقوله هو من قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً ان يقتل او يعفو عنه ان القصاص يثبت للورثة ابتداءً بخلاف
الدين والدية لان الميت اهل للملك المال ولهذا الوصية فيقتل به حيدر بعد موته فيمكنه واصل الاختلاف في اهل
ان استيفاء القصاص حق الورثة عنده وحق الميت عنده فان كان القصاص يثبت حق الورثة عند
ابتداء فلا يصير احدهم خصماً عن البلدة في اثبات حقهم بغير وكالة منهم وباقامة الخاضع اليه لاثبت القصاص في
حق الغائب فلو برهن احدكم بغيبة اخيه على قتل ابيه فحضر الاخ الغائب بعيد ما يمكن من الاستيفاء ويكفي القاتل
اذا اقام الخاضع اليه بالاجماع لانه صار متهماً بالقتل والمترجم بحكم الخطاء والدين متعلق بقوله
يعيدنا اي لو كان القتل خطأ لا يحتاج الى اعادة البيعة لان موجبه المال وطريق ثبوت الميراث وكذا
الدين اذا اقام احد الورثة بيعة على ان لا يبيع على فلان كذا فحضر اخوه لا يعيدنا برهن القاتل على عقوبة
فالمحضر خصم ويسقط القود اي اذا كان بعض الورثة غائباً وبعضهم حاضر اذا اقام القاتل بيعة
على الخاضع ان الغائب قد عفا فالحاضر خصم لانه يدعى على الخاضع سقوط حق القود وانتقال المال
فاذا قضى عليه صار الغائب مقضياً عليه كذا لو قتل عبد رجلين احدهما غائب فعنه اذا قتل عبد رجلين
احدهما غائب فادعى القاتل على الخاضع ان الغائب قد عفا عنه فالحاضر خصم ويسقط القود ان ثبت الملاك اخر
ولما قود بعفو شريكهما فمفعول القصاص منهما يعني ان رجلاً قتل عدواً له ثلاثة اوليا فشهد اثنان
منهم على صاحبهما انه قد عفا فان اخبارهما بعفو للقصاص منهما وهذه المسئلة على وجوه اربعة
ذكر الاول بقوله فان صدقهما اي المخبرين القاتل والشريك فلا شيء لاي الشريك لا بد بتصديقه ابطال نصيبه
ولهما ثلث الدية لان نصيبهما صار مالاً او كقولنا وان كذبهما اي كذب القاتل والشريك المخبرين

فلا شيء

فلا شيء للمخبرين لانهما باخبارهما اسقطا حقهما في القصاص فانقلب حالهما لولا انهما لمالكين القاتل والشريك
ولشريكهما ثلثها لان حق المخبرين لما سقط في القصاص سقط حق شريكهما فيه لعدم تجزئته وانتقل الى
المال وسقط حقهما في المال ايضا لما ذكره في حق حصته شريكهما وعلى ثلث الدية والثالث يقولون ان
صدقهما القاتل وحده اي كذبهما الشريك فكل من ثلثها لانه لما صدقهما اقرهما بثنائي الدية فلم
وادعى بطلان حق الشريك فلم يصدق فحول الا وعزم القاتل الدية اثلاثاً والرابع يقولون ان
صدقهما المخبرين الشريك فقط اي كذبهما القاتل فلا شيء للشريك ثلثها اي بعزم القاتل ثلث الدية
وهو نصيب الشريك ويصرف الى المخبرين لان زعم الشريك ان عفا التصديق للمخبرين فلا شيء لهما على القاتل
ولهما على القاتل ثلث الدية وما في يده وهو ثلث الدية مال القاتل وهو من جنس حقهما فيض
اليهما والقياس ان لا يلزم من ثلثها ادعاء المال على القاتل والقاتل ينكر فله ثلثها وما اقر به
القاتل لا شيء يكره بطلان تكذيبه وجه التحسين ان القاتل يتكذب به المخبرين قد اقر المشهود عليه ثلث الدية
لزم ان القصاص يسقط باخبارهما بالعفو كما ابتداء العفو منهما والمقر له ما كذب القاتل حقيقة
بل اضاف الوجوب الى غيره وفي مثل لا يرد الاقرار كمن قال فلان على مائة فقال المقر ليس
وكذا فلان فان المال المقر له كذا يثبت اختلاف شاهد اقل من زمانه او مكانه والله بان
قال احد ما قتل بعضاً والاخر قتل بسيفه وقال شاهد قتل بعضاً وقال الاخر جهلت اليه قبلت
اي شهادتهما لان القتل يختلف باختلاف الزمان والمكان والالة ويختلف احكامها والمطلق يغاير
المقيّد فكان على كل قتل شهادة فرد وثبت شهدا يقتل وقالوا جهلت الله وجب الدية والقياس
ان لا يجب ثلث لان القتل يختلف باختلاف الآلة فجهل المشهود به وجه التحسين انهم شهدوا بقتل مطلق
وللمطلق ليس بمحل لمتنع العمل به قبل البينة فيجب قتل موجبه وهو الدية فتجوز في مال لان الاصل في القتل
العقد فلا يلزم العاقلة لما قرأ اقر كل من رجلين يقتل زيد وقال الولي قتلناه فله ثلثها لان كلا
منهما اقر بانفاده بكل القتل وبالقصاص عليه والمقر له صدق في وجوب القتل عليه ايضا كذا كذب في
انفاده بالقتل وتكذيبه بالمقر له المقر له بعض ما اقر به لا يبطل اقراره في البينة لان ذلك تضييق وفسخ لا يمنع صحة اقراره

فلا شيء

الاشهاد على الجاني

ولو كان مكان الاقرار شهادة اي شاهد يقتل بغيره او آخران يقتل بكماله فان كان تكذيب
المشهود له الشاهد في بعض ما يشهد به يبطل شهادته لان التكذيب يفسد وثوق الشاهد ويوجب بطلان شهادته
شهادته على رجل يقتل خطأ، وحكم بالدية كما في المشهود له يقتل خطأ فان كان الولي لا يرضى بالدية بغير حق
او الشهود لا ياتون لتلف شهادتهم ورجعوا الى الشهود عليه اي على الولي لانهم ملكوا المقتول وهو مملوك
يد الولي كالفاسد والعقد كخطا، الا ان الرجوع الى اذ كان الشهادته على العمد يقتل به ثم جاء جاني آخر لورثة بين
تضمن الولي الدية والشهود فان ضمنوا الشهود لم يرجعوا على الولي عند ذلك لانهم اوجبوا الدية للولي ما ليس
وهو انقصا من فله وجعل لان يرجعوا على الولي بما لا يملكه بينهما وعند ما يرجعون على الولي كما في الخطا، ولو
شهد على اقراره اي اقرار القاتل بالخطا، او العمد جاء جاني لم يضمن الا في شهادتهما او شهدا على شهادته
غيرهما في الخطا، وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء جاني لم يضمن ايضا اذ لم يظن كذبها في شهادتهما لان المشهود به
الاصول على القتل لانفس القتل ضمن الولي الدية في الصورين للعاقلة اذ ظهر انه اخذ بانهم بغير حق ثم لما في حق
مسائل الشهادة في القتل شرع في مسائل اعتبار حالة القتل فقال العبرة بحال الرمي لا بالوصول عند ان حصل
ان العبرة بوقت الرمي في حق الضمان وللقاتل ان الضمان انما يجزى بالجناية وانما يجزى الشك في جانيها بفعل يدخل تحت
اختياره وهو الرمي لا الوصول فيجب الدية على من رمى مسلحا فارتد لمرئيه في فصل السهم اليه فمات الرمي الدية
لورثة المرن عند ذلك وقال لا شيء على الرامي لان التلف حصل في محل غير معصوم وان كان غير المعصوم صدر له
ان المرئ اليه وقت الرمي معصوم والعبرة به فيجب القيمة لسيده بدمي اليه بصيغة الجرح اي صار مرتبا اليه فاستغنى
فوصل السهم اليه فمات لان وقت الرمي مملوك وقال مجزى عليه فضل ما بين قيمة مرتبا اليه بغير مرتي وجب له
على حرم رمي سيده اقل اي خرج من الاحرام فوصل السهم لانه وقت الرمي حرم لانه حال ما في حرم فوصل
لانه وقت الرمي غير حرم ولا يضمن من رمى مقتضيا عليه بجرم فخرج شاهده فوصل لانه وقت الرمي مباح الدم
كتاب الجاني جمع دية تؤدى القاتل للمقتول اذا اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قيل لذكر المال
الدية تسمية بالمصدر وفا وما محذوفه كما في عدة كذا في المغرب والارش اسم للعواجب على ما دون النفس
الدية الف دينار من الذهب عشرة آلاف درهم من الفضة ومائة من الابل فقط يطبق ان الدية عند ذلك

تصدر

لا يكون

لا يكون الا من هذه الاموال الثلاثة وقالا منها ومن البقر مائة بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الخيل
مائة حلة كل حلة ثوبان وهذه هي الابل في شبه العذارى بين الاربع بقول من بنت مخاض وعشرون
ومن بنت لبون عشرون ومن حقة عشرون ومن جذعة عشرون وعشرون وهي الدية المخطئة
نقل في غاية البيان عن شرع القدر في ان تخطي الدية روى عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد وروى
الاشعري والمغيرة بن شعبه وان اختلفوا في كيفية التخطي فنحن في ما ذكره من هذا وعندنا
ان افعى ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون ثنية كلها خلفات في بطونها اولادها وخطا عطف
على شبه العذارى الا بل في الخطا انما هي من المذكرات الاربع ومن ابن مخاض عشرون بنت مخاض و
عشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون ابن مخاض وهذا قول ابن مسعود في خبرنا
بذكره في كتاب ما ذكره في النفس وهو عتق رقبة مؤمنة وان عجز عنه صام شهرين وللا بصره الا
اذا لم يرد به نص والمقادير تعرف بالتوفيق والجنين اذ لم يعرف حيوته ولا سلامته ويصح رضيع احد
ابوي سلم لانه مسلم تبعا والظاهر سلامة اطرافه ودية المرأة نصف دية الرجل في النفس مادونهما وقد
ورد هذا اللفظ موقوفا عن علي رضي الله عنه وعن النبي صلى الله عليه واله في الدية كالمسلم لقوله دية كل ذي
عهد في عهد الف دينار ودية قتل ابوك وعمره في النفس هو وما عطف عليه خبر لقوله الا في دية المالك
واللسان منع النطق او اداء اكثر الحروف والكلمة والحشفة والعقل والسمع والبصر والشم والذوق و
الاجبة ان حلفت ولم ينبت وشعر الرأس ايضا ان حلق ولم ينبت دية **اعلم** ان الجاني ان فوت في الاطراف جنس
منقعة على الكمال او ازال ما قصده الا دية من كمال الجاني عليه كل الدية لان التلف في النفس وجبه وهو
ملحق بالتلف من كل وجه يعطى الا دية اصله قضاء رسول الله صلى الله عليه واله بالدية كلها في اللسان والانف
وقد قضى عمر بن الخطاب على رجل يارب دية بقرته واحدة وقضت على راسه ذهب باعقله وسمعه وبصره وكل
كذا كل ما في البدن انسان كالاجنين والعينين واليدين والرجلين والشفتين والاذنين والاشنين
ونحوها للمرأة فان الواجب في كل اثنين منها دية كاملة وفي احد ما نصفها كذا روى في حديث سعيد بن
المسيب عن النبي صلى الله عليه واله في كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفيما كتبه النبي صلى الله عليه واله من حرم وفي العينين

الدية وفي اجزئها نصف الدية ولان في تقويت الاثنين منها تقويت جنس المنفعة او كمال الجان فيجب كمال
الدية وفي تقويت احدهما تقويت النصف فيجب نصف الدية وكذا اشفار العنين حيث يجب في كل
دية كاملة في الاثنين منها نصفها واحد ما في اشفار ربعها في ربع الدية لما ذكره في كل اصبع يد
او رجل عشرة لقوله عليه السلام في كل اصبع عشر من الابل وفيها مائة ثلاثة في احد ثلث دية
اصبع كما نثرها ونصفها في نصف دية الاصبع لو فيها مائة مائة كمال ابراهيم لانها نصفها وهو نظير انقسام
دية اليد على الاصابع كما في كل سنين يعني في كل سنين نصف عشر الدية وهو خمس من الابل لقوله في دية
لحم موسى الشحوت وفي كل سنين خمس من الابل ومن الدرام ثمانية درهم **فان قيل** لو قلنا بذلك يزد على دية
واحدة اذا التفت كل انسان لاني الغالب ثلثان وثلثون سنا واثلاثون كل ما اتلاف النفس من وجه
تقويت جنس المنفعة لانها تفي كمالها كمنع وحكم الاتلاف من وجه لا يجوز ان يزد على الاتلاف من كل
وجه **قلت** اين ثابت بخلاف القيل بالنصف فلا بد والسؤال ان كان غايه البينة واذا ثبت هذا بخلاف البينة
كان غير معقول المعنى فلا يجب ان يذكر له وجه معقول وان اريد ذلك بطريق التبرع فالوجه ما ذكره **عبد الله بن**
ان عدد الانسان وان كان اثنين وثلثين فالاربع الاخيرة وهي ثمان لحلم فلا تثبت لبعض الناس
وقد ثبت لبعضهم بعضها والبعض كل ما فالعدد المتوسط لكل انسان ثلثون ثم لكل انسان منفعتان الزينة و
المضغ واذا سقط سن بطل منفعتها بالكلية ونصف منفعة السن التي تقابلها وهو منفعة المضغ
وان كان النصف الآخر وهو الزينة باقيا واذا كان العدد المتوسط ثلثين فنصفه السن الواحدة
ثلث العشر ونصف المنفعة سدس العشر ومجموعها نصف العشر وفي عضو زان نصف مضرب دية
كيتيكت وعين يكتيكت وعلب انقطع نسل لان وجوب الدية يتعلق بتقويت جنس المنفعة والاعبرة
للاصورة بالانفعة الا اذا جردت عن المنفعة عند الاتلاف فيجب فيه حكومة عدل ان يكن في مجال
كاليد الشلاء وارش كما ملان كان ذلك كالاذن لثا خصة ذكره الزبيري **فصل** الاقود في الشجاج الالف
الموضحة عدل او من التي توضح العظم اي تبينه لامكان اعتبار المساحة فيها بان يتسبر غورها بالمساحة
ثم يتخذ حديد بعد ذلك فيقطع بها مقدار ما قطع وفي ظاهر الرواية يجب الفصل فيما ذكره ايضا ذكره

محمد في الأصل وهو الاتح لامكان اعتبار المساحة فيها ايضا ذكره في الموضحة ذكره الزبيري وفيها خطأ
نصف عشر الدية وفي الهامة عشر ياوهي التي تكسر العظم والمنقلة عشر ياوهي عشر ياوهي التي
تنقل العظم بعد ذلك والامة وهي التي تنقل الى ام الدماغ وعلى جلد رقبته يحجج الدماغ وبعد ذلك الامة
شجة تسمى بالدمغة بالعين المعية وهي التي تنقل الى الدماغ لم يذكرنا محمد لان النصف لا يبقى بعد عاودة
فيكون قسما لاسن الشجاج وكما في الجافية وهي التي تنقل الجوف ثلثا كل ذلك ثبت بالحرب وفي جافية
نقلت الى الجانب الاخر ثلثا لانه لا يكثر في العنقه هكذا حكم ولازها جانيقتان وفي الحارصة هو عطف
عليه خبر لقوله الذي حكومة عدل على الجاء المرحلة تحصر الجداري تحشده والتخرج الدم والدمغة بالعين
المرحلة وهي التي تظهر الدم والاشياء بل يجمع في موضع الجراحة كالمع في العين والداية وهي التي تنقل
الدم والاشياء وهي التي تبضع الجداري تقطع والمتلازمة وهي التي تاحذ في اللحم وتقطع والسمحاق وهي التي تنقل
الى جلد رقبته بين اللحم والعظم الرئيس تسمى سحيا فاحكومة عدل اذ ليس في الارش مقدار شرعا ولا يمكن
اصدار ما فيجب في الحكومة عدل وهو ما تورد عن ابراهيم الحقي وعمر بن عبد العزيز فيمن الحكومة بقوله
فيقوم عبد الله هذا الاثر ثم معه فقد التفتا ومباين القيمين من الدية هو الحكومة فيفضل ان هذا
للمعبد وقيمة بلا هذا الاثر الف درهم ومعه تسعة فالتفتا وبيئ ما مائة درهم وهو عشر الالف
هذا التفتا من الدية وعلى عشرة آلاف درهم فشر الف درهم فهو حكومة العدل وبقيت اخر اذ
عما ذكره الكرخي انه ينظر مقدار هذه الشجة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية وقال
شيخ الاسلام قول الكرخي اصح لان عليا رضي الله عنه اعتبره بهذا الطريق فيمن قطع طرف اسنان ذكره
الزبيري وفي اصابع يد يلاف وربعها نصف الدية يعني ان الارش لا يزيد بسبب الكلف لانه تابع بل الوجوب
في كل اصبع عشر من الابل فيكون في الحية خمسون ضرورة وهي نصف الدية ومعها الالف عد نصف دية
للاصابع والحكومة لنصف الالف عدل وفيها اصبع عشر بالاصبع وان كان اصبعان فخمسة
بالاصبعين والاشي في الالف مائة وفي اصبع زائدة هو ما عطف عليه خبر لقوله الذي الحكومة و
عين صبي وذكره وان لم يعلم حجة اصبحت كل من الثلثة بادل على نظره في الصين وجره ذكره

ذكره في الذكر وكلامه في اللسان الحكيم وان علمت باليد فان حكمه بعد الحكم باليد في العلم والحكمة
ودخل ارش موصحة اذهبت عقل او شمر راسه في الدية يعني اذا شج رجلا موصحة فذهب عقل او شمر راسه
ولم تنبت دخل ارش الموصحة في الدية لان قوت العقل ينقطع بذهاب الاعضاء اذ لا ينقطع بدونه
فصار كما اذا اوضح فوارش الموصحة يجب بفوات جزء من الشعر حتى لو نبت الشعر سقط ارشها والدية وجبت
لقوات الشعر وقد يتلفها جميعا بسبب واحد وهو فوات الشعر فيدخل الجرح في الكل كمن قطع اصبع رجل
فشلت به يد بخلاف اذا ناب والبهر والنطق اي لو شج موصحة فذهب احد هذه الاشياء لا يدخل ارش الموصحة
في ارش واحد منها لان كلامها جنسية فيما دون النفس المنفقة مختصة بنفسه فاشبه الاعضاء المختلفة
بخلاف العقل لان نفسه عايد الى جميع الاعضاء كما هو طريق معرفة ذناب السبع ان ينزل الجرح على جرح العقل
ثم ينادي ان اجاب او التفت علم انه لم يذهب في الفنا والى الصغرى وطريق معرفة ذناب البعير ان يرى
اهل البصرة فان قالوا بذهابه وجب الدية وان قالوا لا ندري اعتبر المدعى والكاربان يقول الحق
على الجرح اذهبت بعري فاذا انكر بطالب المير في البينة فاذا جرح فيكون القول للضارب مع يمينه على البينة
دون العلم اي يختلف بانه الجنانية لم تصدر عنه فان نكل حكم ذكره في الصغرى ايضا لا قود في ذناب
عينية بل دية الموصحة والعينين يعني شج رجلا موصحة فذهب عيناه فلا قصاص فيه بل بجدية فيهما
لان سرية الفحل مع ابتداء الفحل شيء واحد فان السرية لا تنفصل عن الجنانية وقد اتحد المثل في من
وجه بواسطة اتصال احدهما بالآخر واذا لم يكن آخر الفحل موجبا للقود لا يكون اولى موجبا لانه بالنظر
الى الابتداء ان كان عمدا فبالنظر الى انتهائهما خطأ فخطأ فمن وجد دون وجه فلا يكون موجبا للقود
للشبهة والقطع اصبع شل جارة لانه ايضا من قبيل السرية بل الدية فيها لان القصاص صلبا سقط وجب
ارش كل واحد منهما كونهما معصوين مستقلين او اصبع لا قود ايضا في اصبع قطع مفصل الاعلى فمثل
ما بقي لانه ايضا من قبيل السرية بل دية المفصل لانه مقداره عاقلة ان لا ينقطع بما بقي وكما في ما بقي
لانها تقدر الشرع فيه ان استغفر به وانما كان كذلك كونهما معصوا واحدا ذكره في الصغرى ولا قود ايضا
بكل نصف سن أسود باقية او اخر او اخر او دخلها عيب بوجه ما يجب كل دية السن ذنابها وقال

في الخلقة

في الخلقة ثم فيها اذا اخفرت او اسودت او احمرت انما تجب الدية اذا كانت منفقة المضغ والافلاك السن
مما يرى حال التحكم في الدية ايضا كما في الوجه الاول والافلاك شي وعلم هذا لابق كلام الكافي على اطلاقه
واختلف في الاصفر او المنى في الدية كما في سائر الالوان كذا في الخلقة افا دية من رجل سن رجل
فان شج من المصروع سن سن النان فنبت سن الاول او قلها الى قل رجل سن رجل فموت لا مكانها
عليها الا وجب الارش في الصورين اما في الاول فلانه يتبين ان الاستيفاء كان بغير حق لكنه لا يجب القصاص
للشبهة فيجب المال لان الموصح بسا والمثبت ولم يضر حيث نبت مكانها اخرى فانعدمت الجنانية واما
في الثاني فلان ابنه الا لا اعتبار له لان العروق لا تقود كذا لاذن يعني اذا قطع اذنه فالصقها فانما يجب
الارش لانها لا تقود الى مكان كانت عليه لا الى الجرح بل ارش ان قطع سن فنبت في مكانها اخرى لا
يلزم شي بالاجماع لعدم المسبب حيث نبتت مكانها اخرى لان الجنانية قد زالت وكذا لو قطع سن صبي
فنبتت في مكانها اخرى لا يلزم شي بالاجماع لعدم المسبب حيث نبتت مكانها اخرى فلم تنفقت
ولا الزنية او الشج شج رجلا فانما يجب ان يبيع لها اثر ونبت شعر سقط الارش كذا في الشين
له او جرح بضر يعني ان ضرب رجلا مائة سوط مثلا فحرقه فبرء ولم يبق له شعر سقط الارش كذا في الشين
ولم يبق اثر فدية للصورتين صبي صبي فنبتت في مكانها اخرى فنبتت في مكانها اخرى
على عاقلة الدية واعلم ان العجم ماله كذا في الخلقة وبيان في كتاب العاقلة ان العجم رجل جلا
فك بعض اسنانه يستحق المضروب من سن الضارب ذكر القدر كذا في الخلقة وطريقه ان يبرء بالبرء
حتى يكون سنة مثل سن المضروب **فان قلت** هذا ليس بعدل شيه وقد مر ان لا قود فيما دون
العدو **قلت** قد مر ايضا ان شبه العدو فيما دون النفس عدو فلا تغفل لا يبادر جرح الابعد برء لقوله
لبسائر في الجراحات ان لا ينظر وان الجراحات تغبر فيها ماؤها لاجلها لاحتمال السرية الى النفس
فيظفر انه قتل وانما يستقر الامر بالبرء عند المجنون والصبي خطأ وعلى عاقلة الدية لما روي عن
علي رضي الله عنه انه جعل عقل المجنون على عاقلة وقال عدو وخطاؤه سواء لان الصبي منطية للرجمة
والعاقلة في الخطا كما تحق التحفيف حتى وجبت الدية على العاقلة فالصبي وهو اعدا راول بهذا التحفيف

ان لم يكن من العجوان كان ففي ما لا يتراد الختار كالفارة لانها كاسرها ستارة ولا ذنب لها تستر لانهما فوجعا
القبول والاحسان الارث لانه عقوبة وصحاحا من اجل **بافسحة** ضرب بطن امرأه حرة احتراز عن الامة
وسائر حكمها فالقت جنينا ميتا وجبت غرة ومن نصف غرة الرجل ومن خمسة درهم لو كان الجنين في كرا
وعشرة دراهم للمرأة لو كان الجنين انثى وهو ايضا خمسة درهم لما روي انه عوم قال في الجنين غرة عبدة او امته
قيمة خمسة دراهم وروى او خمسة فيكون الفقرة نصف عشرة الدية انما هي الرقبة غرة لانه غرة ما يملكه اي غيره و
افضل او اطلق الفقرة وعلى الوجهين الجليلين رتبة كذا في الفايق في سنة لما روي عن محمد بن الحسن قال بلغنا ان
رسول الله جعل على العاقلة في سنة وتسمى بين ورثة سوى خواربان كان وارثا لما ترقى القاتل لا يرث ولا
عليه اي الضار لان من معنى العقوبة وقد عرفت في النفوس المطلقة فلا يتعداها ودية طفلة غرة اي وفيه
دية واحدة ان كان حيا فاما لانه اتلف الظاهر ان القتل حيا بالضرر السابق ودينان ان كان المضرروب
جنينين فاما لان الجوار يتعد ويتعد الجنين باو غرة ودية ان كان الجنين ميتا فاما الامة الفقرة للجنين
والدية للامة ودية الامة فقط ان ماتت الامة فالقت جنينا ميتا لان فوت الامة بسبب موت طاهر الا ان
يكونها وتنفق تنفسها ودينان ان القتل حيا فاما دية الامة ودية الجنين لانه قتلها ما قصار كما اذا
القت حيا وماتا وفي جنين الامة نصف عشرة قيمة في الذكر وعشرة في الانثى لان القيمة في الامة كالدية
في الحرة ولا يلزم منه كون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر فيما اذا كان قيمة الجارية اكثر من قيمة الفلانة
لان نادرو الفلانة قيمة تزيد على قيمتها بكثر حتى ان قوت جارية بالف درهم تقوم غلام مثلها في الصف المرفوعة
بالق درهم فلا يلزم الاكثرية بهذا اذا كان الجنين من غير مولانا ومن غير المعزور واما اذا كان من احد ما ففيه الفقرة
المذكورة في جنين الحرة ذكر كان او انثى لانه حرة ذكره الزبلي فان ضربت فاعققت سيرة نوقع في عبارة الوقاية
سيرة كانه من النكاح لان الفجر الحلال وهو مؤخر مطلقا حلالا فالقت فاما وجبت قيمة حيا لاديه لان قتل
بالضرر السابق وهو كان في حالة الرقبة وقدر ان العبرة بحالة الرمي لا الحصول ويلزم منه كون القيمة للمولود لا
لمورثه وما استبان بعضه كان ان الجنين الذي استبان بعض خلقه بمنزلة الجنين التام فيما ذكر من الاحكام
لاطلاق ما رويناه امرأه سقطت ميتا عذرا بدوا او قبل كثرها بطنها في الفقرة اي على عاقلة في سنة واحدة

الا ان يكون باذن الزوج في لا يلزم شيء ولو امرت امرأة ففعلت لا تسقط المأثورة كذا في المذهب
الحديث في الطريق وغيره احداث في طريق العامة كنعفا وهو المشراخ او ميرايا وهو جري الماء او
جرحنا وهو جري ماء يترك في الطريق قبل جرح من لا يربط اليه عليه او كان جازا احداثه ان لم
يضرهم وكل ان من المارة تقيد لان كلامهم صاحب الحق بالمرور ينف وبدرابة كان لصح النقض كما
في الملك المشترك وفي طريق الخاصة بان يكون غير نافذ لا اي الجوار احداث الشيء منها بلا اذن الشرع
وان لم يضر لانه كالملك الحصري ومن عاقلة دية من ما يسقطها عليه لانه يسقطه كما لو وضع حجر او
حطب في الطريق او في غير مكان فتلف به نفس من قيمة بهيمة تلفت بواحد من المذكور ان لم يأتوا بالامام
فان الضمان في جميع ما ذكر باحداث الشيء في طريق العامة انما يكون اذا لم يأتوا بالامام الا ان اذن
او ما وقع في غير طريق جوعا او غيا بغير الغيب الكسرة والمراد ههنا اختنا من هو البير وعندنا من
ان ما يخاف الضمان لان الغم بسبب الوقوع في حجر او ضربة اخر فخطب به رجل ممن لم ينجح لان فعل الاول
انفسه بفعل الضمان عليه كمن حمل على راسه او ظهره شيئا في الطريق فسقط شيء منها على آخر فتلف به فانه
يضمن او ادخل حصيرا او قنبرا او حصاة في مسجده فسقط شيء منها فتلف به ان من ضمن قنبرا مسجدا
غيره لانه اذا كان في مسجده لم يضمن لان التدبير فيما يتعلق بالمسجد لا يهل الا بغيره كمن نصب الامم وخبيا
للمولود ونحو ذلك فكان فعلهم مباحا مطلقا غير مقيد بشرط السلامة وفعل غيرهم تعديا او مباحا مقيد
بشرط السلامة او جلوس مسجده او كان مسجده او غيره حاك كونه غير متصل فخطب به احديا بسقط عليه اعم
فتلف بغيره قيد بكونه غير متصل لانه لو كان مصليا سواء على الفرض او النفل لم يضمن لان المسجد انما يبنى للصلوة
وان لم يكن مصليا سواء على الفرض او للتعليم او نام فيه اثنا الصلوة ضمن لاي لا يضمن من
سقط منه رداءه على انفسه فقط بغيره قيد بالبلد ان كان حاملا لفسط على انفسه فقط
او سقط فصر به انسان ضمن والفوق ان حامل الشيء يقيد فقط فلا حرج في التقيد بوصف السلامة بخلاف
اللابس فلو قيد بما ذكره لم يلزم لزوم فخطب مباحا مطلقا وضمن دوا حيا مال في طريق العامة وطلب نقض
مسلم او ذمي رجل وامرأة حرا او مكاتب لان الناس في المروءة الطريق شرعا وطريق الطريق الطلب يقول

لا تقتصر على هذا بل يمتدح حايط وهذا القدر يكفي ولا حاجة الى التذكير في الكتب التي يمكن في
في الاشارة الى انكار من متعلق بطلب عكس اي النقض كالمرايين الى بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان
ارجاع الموهون الى يد واب الطفل والوصي فان له ولاية التعرف في مال العبي والكتاب لانه ما كان
فولاية النقض له والعبد القاصر ولو مدينون لانه ولاية النقض له ثم ما تلف بالسقوط ان كان مالا له
في رقبته وان كان نفس فعلى عاقلة المولى لقوله عاقلة لان الكفاية من وجه على المولى وخمان المال
بالجود وخمان النفس بالمولى فلم ينقض من يمكنه مدة يمكنه اي يقتضيه فيها اي في تلك المدة مالا لمفعول
ضمن وعاقلة عطف على غير ضمن وجاز للنفس نفس المفعول ضمن المقدرة تنافي المال والنفس
اي بذلك الحايط لا الى لا يضمن من اشهد عليه في بيع دارة وقبضة المشتري او لا في الكافي وليس الهداية لفظ
اولا فسقط الحايط بالبيع فلفظ مال ونفس في المبيعين لان الجناية بترك الدم مع تمكنه وقد زال
بالبيع بخلاف اشترع الجناح لانه كان جانيا بالوضع وما ينفع بالبيع والاحمان على المشتري اذا لم يشهد
عليه الا ان يشهد عليه بعد شرائه في بعض لتركه التفرغ مع تمكنه بعد الطلب او طلب ممن لا يمكنه نقضه اي لا يضمن
من لا يمكنه نقضه وان طلب منه كالمترين والمستاجر والمودع والسكن اهدم قدرتهم على التعرف ماله
الحايط الى دار رجل فلا الطلب لان الحق لا يبيح تاجيل وابطال وان بني ما لا بد من ضمن بالطلب كما في اراء
فاجل القاضي او الطالب لانه حق العامة فلا يجوز لها ابطاله وان بني ما لا بد من ضمن بالطلب كما في اراء
الجناح وهو اخراج الخنزير من الجدار لا الطريق والبناء عليه وخوفه كالكتيف مثلا حايط الخنزير طلب
نقذه من اهدم وسقط على رجل فعطبت به ضمن عاقلة اي عاقلة المطلوب منه خسر الدية لان الطلب
صح في النفس فيكون متعديا فان قيل الواحد من الشك لا يقدر ان يهدم شيئا من الحايط فكيف يصح الطلب
منه قل ان لم يمكن من اهدم نصيبه يمكن من اصلاحه بوجه وهو المرافعة الى الحكم وبجصيل الغرض
فاذا ترك ضمن العاقلة كما تضمنوا الى العاقلة تلتزم ان حفر احد ثلثة في دارهم بئر او بنا حايطا فعطبت
اشتمل لان الحافر والبناء في الثلثين متعدي بطلب جنسية البرية والجناية عليها الاصل ان المروء
في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة لانه يتصرف في حق من وجه وفي حق غيره من وجه يكونه

مرصون
بناه

هذا هو الحق في هذه المسألة
والمراد من هذا هو الحق في هذه المسألة
والمراد من هذا هو الحق في هذه المسألة

هذا هو الحق في هذه المسألة

مشتركا

منه كما بين كل النسخ قلنا بالاباحة بشرط السلامة ليعتد النظر من الجانبين فيما يمكن الاحترار عنه لا
فيما لا يمكن لان تعديده بها مطلقا يؤول الى المنع من التعرف وسند بابه وهو مشهور اذا تقرر هذا
فقول من الركاب في طريق العامة ما وطئت دابته وما اصابته بيدنا او رجلها او راسها او كثر
اي عقت بمقدم لسانها او عبطت اي ضربت بيدنا او صدمت اي ضربت بنفسها شيئا يقال صطدم الفارس
ان ضرب احد من الاخرين فان الاحترار عن هذه الاشياء يمكن لانها ليست من ضرورات السير فقيده بشرط
السلامة عنها فلا حرجت هذه الاشياء في السير فيمكنه ان لا يتعد الا في الوطى ويوركبها لان الاطباء
مباشرة لانه قتل شقيل حرم الميراث وتلزم الكفارة وغيره تسبب في بشرط التعدي فصار كحفر البئر في
ملكه وفي المباشرة لا بشرط ولو حدثت في السير فيمكنه ان لا يتعد الا في الوطى ويوركبها لان الاطباء
ملكه والسير في السير فيمكنه ان لا يتعد الا في الوطى ويوركبها لان الاطباء
متعدا لما نتج عطف على قواها وطئت دابته نفع الدابة بالي والمهمة من ركبها جرحا فإلى لا يضمن
ما نتج برجلها او ذنبها سائرا اذا لا يمكنه الاحترار عنها مع سيره حتى او وقعها في الطريق ضمن لا
مكان الاحترار عن الايقاف وان لم يمكنه عن النخبة فصار متعديا بالايقاف وعطبت بباركته ترسله
او باليت في الطريق سائرا فانه لا يضمن ايضا لما من امتناع الاحترار او وقعها في فاقة بعض
الدواب لا يصل ذلك لابعده الوقوف فلو وقعها في غير ضمن لان متعديا بالايقاف الا ان يكون الايقاف
في موضع اذن من قبل الامام بايقافها فيه في لا يضمن اهدم التعدي وان اصابته بيدنا او رجلها
او نواة او اثارت غبارا او جرحا صغيرا ففقا وعينا او افسد ثوبا لا يضمن لتعذر الاحترار وبالكبير
يضمن لما كان الاحترار ضمن السابوق الدابة والقائدها ما اصابته بيدنا او رجلها اي كل صورة
يضمن فيها الركاب يضمن فيها السابوق والقائدها لانها سببان كالركاب في غير الاطباء فنجب فيها الضمان
بالتعدي كالركاب وهذا الحكم بطرود وينعكش الصحيح وذكر القدر في ان السابوق يضمن النخبة بالرجل لانه
مرأى عينه فيمكن الاحترار عنها مع السير وغاية عن بصر الركاب والقائدها لا يمكنه الاحترار عنها او
عليها بعض المشايخ واكثرهم على الاول وعليه الركاب الكفارة لان مباشرة ومع حكم المباشرة والايدي

الاعطاف والايدي

ان كان المقول مورثا لذكر ايضا بخلافها الى السابق والقاعدة الكفارة عليها ويرتان لانها سبب الكفاية
وحرمات الارث ليس من احكام التسيب عن عاقلة كل جازل وراجل ذكر الراجل في البسوط وغيره وفي
الاخر ان اصطدام ما قد مر منه الاصطدام وماتوا ولم يكونا من العجم حتى لو كانا منهم وجبت الدية في ما
لهم كما قرأوا وكان اي الاصطدام خطأ لان موت كل واحد منهما مضاف الى فعل صاحبه لان فعله نفس مباح
وهو المشي في الطريق فلا يعبر في حق النمان بالنسبة الى نفسه لانه مباح مطلقا في حق نفسه ولو اعتبر لوجب نصف
الدية فيما اذا وقع في غير قارعة الطريق اذ لو لامشبه وتعد في نفسه ليس في البسوط ففعل صاحبه وان كان
مباحا لكنه مقيد بشرط السلامة في حق غيره فيكون سببا للقتل عند وجود التلف به وفي خلافه في قولنا في
ولو كان الاصطدام عند انصافها الى الواجب نصف الدية اتفاقا لان كلا منهما ما بفعل وفعل الآخر
فيعتبر نصف الدية ويهدر النصف كما اذا جرح كل منهما في وقت واحد ولم يترك في الدية والكفاية صورة
العجم يجادل في ضمن دليل الختم ولهذا قال في الكفاية اي يجب نصف الدية في العدم على عاقلة كل واحد في
الظابط اليه الكاملة على ما ذكر في الكتب خلا انه ذكر في الخطا في وضع المسئلة والعرف ببيان قول النعم
ولو كان المصطدم ما عتد به من ماله لانه لا ينافي تعلقت به فبهمادفها وفلا وقد فات لا الا خلف ولو
كان احد مما حرم او الاخر عبد فعلى عاقلة المقتول قيمة العبد في الخطا ^{انما في العبد} فياخذنا ورثة المقتول اذ على
اصل الدية وم يجب القيمة على العاقلة لانه ضمان الادنى عند ما فقد خلف العبد الجاني بهذا القدر في نفسه
ورثة المقتول ويطلب ما زاد على عدم الخلف ونصها في العدم على عاقلة المقتول قيمة العبد لان
المضون في العدم النصف وهذا القدر ياخذ به في المقتول وما على العبد في رقبته وهو نصف دية المقتول
الا قدر ما خلف من البدل هو نصف القيمة ونصها الى الدية عاقلة سابق الدية وقع بعض الازمان
كالسج والحيام ونحوها على رجل فاما لا يمكن التخرج عند سقوط اجماع عدم شدة عليها او لعدم
احكامه وضمن ايضا عاقلة قايده بطار وطى بعينه من رجلا لان القايده عليه حفظ القطار كالسابق
وقد امكنه التخرج عنه فصار متعديا بالتقصير في الا ان ضمان النفس على العاقلة وضمان الماله في ما كان
في الكفاية ولو موعد الى مع القايده سابق في جانب الابل ضمان ان لم يكن لهما عاقلة وان كانت ضمانت

النفس

عاقلة

عاقلة هما لان قايده الواحد قايده لكل وكذا سابقه لا اتصال بينهما واما اذا لم يكن في جانب الابل بل توسطها
اي دخل بين الابل واخذ من تمام واحد منها من واحد ما عطف بما هو خلفه ويضمن ما عطف به ما هو
خلفه ويضمن ما عطف به ما هو بين يديه لان القايده لا يقود ما خلفه السابق لا تقطع الزمام والسابق
يسوق ما كان امامه قبل يقدر ربطه على قايده سابقا على قايده متعلقا به بطار جلا مفصولا من ضمن
عاقلة القايده لدية لانه قايده لكل فيكون قايده الذك البعير والعقد بسبب لوجوب الضمان في مقتضى سبب
الضمان منه لا يسقط الضمان به ولو جرحوا الى العاقلة بها اي بالدية على عاقلة الرباط لان الرباط هو
الذي اوقعه في هذا الضمان حيث ربط بالقطار وهو متعلق فيما صنع فصار في التقدير هو الجاني في قوله ربطه وقطار
واقف ضمنها اي الدية عاقلة القايده بالاجماع لانه قايده بعينه غير بلا اذنه لا امرها ولا لاله فلا يجرهونها
بما لحقهم على احد غاية الامر انه متعلق بالربط والابقاف على الطريق كذا زال بالقود فصاحا كالمو وضمن جرحا وتولى
غيره وكذا اذا علم القايده بالربط لا يجرهون على عاقلة الرباط بما لحقهم من الضمان لان القايده ضمن
والسلف قد اتصل بفعل فلما يرجع به ارسل كلبا او طيرا او ساقا اي شئ خلفه معه وان لم يمش خلفه
فما دام في فوره فهو سابق لانه لكم فيلحق بالسوق وان تراخي انقطع السوق وذكره الزيلعي صاحب
في فوره ضمن في الكلب كما تلف لانه محمول عليه من جهته فاضيف فعل اليه كالمكره ايضا في فعل الكلبه فيما
يصلح اليه لا الى اليمين في الطير الى البازي والغنم ان الكلب يحتمل السوق فاعبر سوقه والطير لا يحتمل
وجود السوق وعدمه سواء والكلب لم يسبق لعدم سبب الضمان ولا دابة منقطة اصابته نفس
او ما لا يلهي او زارها بالقول عدم جرح العبي او جازا يهدر من المنقطة ولان الفعل لا يضاف اليه اذ لم يوجد منه ما يوجب
النسبة اليه من الارسال وسوق ونحوها الى كلب كل من الكرم فاشهد عليه فيه ولم يحفظ حتى اكل العنب
لم يضمن وانما يضمن اذا اشهد عليه فيما يخاف تلف ثمنه ادم كالحياط المايل ونظير الثور وعمر الكلب العقور
فيضمن اذا لم يحفظ ضرب دابة عليها راكب ونحوها اي طعنها بعور ونحوه ففقد او ضربت بيد شخص
اخر غير الطاعن او غرت من ضرب او نحو فصد متوقفة ضمن هو الذي الضارب او ان خلس الراكب لانه المروى
عن عمر وعن ابن مسعود رضي الله عنهما في التسيب اليه في فعل غير متوقع فترجى جازبه في التقويم

الضمان

منقطة
بوشن من حيوان

جاء
ذكر حيوان

نظ
بوشن من حيوان

[illegible]

لما ذكرنا تعلق الاولى برتبة لا يمنع تعلق الثانية بها وان وصفا للمولى العبد الجاني او بانه اعترف او ذرية
او استولى على الجارية لبيانها ولم يعلم بها اي بالجنابة ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان علم ثم
الارش فان المولى قبل هذه النكاح كان تحت رابين الدفع والغداء ولما لم يبيع محلا للدفع بلا علم المولى
بالجنابة لم يبر ختار الارش نعمت القيمة مقام العبد ولا فائدة في التخيير بين الاقل والاكثر فوجب الاقل
مخلا ما اذا علم فانه يبر ختار الارش كما لو علم عن عتق بقتل زيد او حية او نجي فقتل اي قال ان قتلت زيدا
فقتل حية او قال ان رميت زيدا فانت حر فزني او قال ان شجيت زيدا فانت حر فنتج غرم الارش لانه يبر ختار
للغداة حيث اعتق على تقدير وجود الجنابة قطع عبد يد بغير عذر ورفع اليد بقبضه او لا فاعتق نفسه
منه فالعبد صحيح بها فانه اذا اعتق دل على ان قصده تصحيح الصلح اذا صح له الا ان يكون صلى عن الجنابة
وما يثبت منها وان لم يعتق له على سببه لانه اذا لم يعتق وسرى ظهرا ان الواجب ليس الى بل القود
تكان الدفع باطلا فية العبد الى سيده ويقطعه الولي او ينفقه اي تخير الولي بين القتل والعفو لانه
الدم كحاضر حتى ملأون مديون خطأ فاعتق سيده بلا علم بها غرم لرب الدين الاقل من قيمته
وذرية ولو لم يعلم المولى بالجنابة الاقل منها اي من القيمة ومن الارش فان السيد اذا اعتق المأذون
المديون غرم لرب الدين الاقل من قيمته ومن الدين واذا اعتق العبد الجاني جنابة خطأ غرم الاقل
من قيمته ومن الارش فكذا عند الاجتماع لعدم المزاحم بينهما اذ لو لا الاعتراف يدفع الى ولي الجنابة ثم
يباع الدين ولدت ما ذونة مديونة ولذا لا يدفع معها بجنابتها وبيع لربها لان دينها في ذمتها متعلق
برقبته بفسر الى الولد والدفع للجنابة في ذمة المولى وانما لا يقربها اثر الفصل الحقيقي وهو الدفع والسرية
تكون في الامور الشرعية لا الحقيقية عبد رجل ثم رجل آخر ان مولاه اعتق فقتل الى العبد المعتق ولما الى
للمرغم خطأ فالارش له اي المزام لانه لما غرم مولاه اعتقه فقد قرأه التحق على المولى دفع العبد ولا الغداء
بالارش وانما يستحق الدية على العاقل لانه مقر في صدق المزام في حق نفسه فقط الدفع والغداء ولا يصح
في دعواه الدية عليهم الا نجي قال فقلت اخا زيدا قبل عتقي خطأ وقال زيد بل بعد صدق الاول لان زيدا
يدعي عليه شيئا لو اقر به لم يلزم عليه الضمان لا على العاقل لانه يدعي عليه القتل الخطأ بعد العتق فلو اقر به لم

المالية لمكان معتبر أو فاقا وجب ان يتخير المولى على الوجه المذكور في سائر المواقف من خرق ثوب غيره خرقا
فاحشا يتخير المالك بين دفعه اليه وتخصيصه بغيره وبين ما سكت التوزيع في تفضيل النقصان ولان المالية كانت
معتبرة في الذوات والادمية غير متدرة فيها وفي الاطراف ايضا ولهذا لو قطع عبد يدرى المولى بالرفع او الفداء
ولو كان مالا محضا لوجب ان يباع فيها ثم في احكام الادمية ان النقصان على الاجرة او لا يملك الحنة ومن
احكام المالية ان ينقسم ويملك فخرنا على الشبهين فصل في حكم من حلف من حلفا من حلفا او لم يدرى المولى ان كان
علم حكمه فيلزم من كفايته جناية خطأ لم يجر ولا شيء عليه اي على واحد منهما ولو بعد العتق لان وجوب الجناية للخطأ
منه على سببه وافر لا ينفع عليه بعد اثباتها بالبينه ضمن مولاه الاقل من الارش والغية لما روي ان ابا عبد
البراء رحمه الله قضى بينه بالمدة على مولاه كان امير باتشام محقر من الصحابة فصار اجماعا ولان التدبير او
الاستيلاء وصار ما نفاذ دفع الرقبة عند الجناية ولم يدرى بخلاف الادمية الا في غير عالم بانه يجزيه فصلا كما فعل بعد
الجناية غير عالم بها وانما وجب الاقل من قيمته ومن الارش لان اصل وجوب الدفع بالجناية وقد تقرر في
سبب من المولى فوجب القيمة عليه منه والامتنع من المولى في اكثر من القيمة ولا حجة لولي الجناية في اكثر
من الارش ولا ثبتت الجنايات بين الاقل والاكثر في تحلل الجنس بخلاف العن حيث خير بين الدفع والفداء و
جنسها مختلف وان جنى المولى جناية لم يلزمه الاقيمة واحدة بمقابل عين واحدة فثبت ان ولي الجناية النانية
ولي الاول في قيمة ذميمة ذميمة اليه ولي الاول بقضاء ولا يطالب من المولى شيئا لانه يجوز في الدفع وتبيع مولاه
او ولي الاول او دفعت اليه بدونه اي بدون القضاء لانه لم يكن مجبورا الى دفعه حتى يدبر خطا فقام بمسحها
القيمة عن مولاه لانها ثبتت عليه بسبب تدبيره وبالموت لا تسقط ذلك قبل المدبر مولاه خطا يسبق في قيمة
لأن التدبير وحيدته برقية وقد سلمت له لانه عتق الموت سببه ولا وجه للقاتل فوجب عليه رد رقبة وقد
عجز عنه فعليه رد بدلها وهي القيمة ولو قبلت على ذلك الوارث او استسعاها فبمته ثم قبل اما الاول فخطا
واما الثاني فلما ذكر من ان التدبير وحيدته لا يغيب عتقا قطع سيده بده فسرى بين قيمته او قطع وان قطع
سيده في دفعه فسرى عنه لم يضمن لان الغصب يوجب ضمان ما غصب وسير الغاصب باسترداد
المقصود والاستيلاء عليه في المسئلة الاولى لا قطع المولى فيه بده نقصت قيمته بالقطع فوجب على

جنايات

الغاصب

الغاصب قيمة انقطع وفي الثانية ما قطع المولى يد عبد في يد الغاصب استسعاها بده عليه فبده الغاصب
من ضمان الحصول المذكور اليه ومن جنى عبد جنى غصبه فثبت له ضمان بده فان الحجر يؤخذ بافتقار الى اثبت
الغصب بالبينه يباع فيه دون اقراره لانه لا يباع بل يؤخذ به بعد عتقه حتى مدبره عند صاحبه ثم عند
مولاه ضمن قيمته لهما يباع اذا غصب رجل مدبره فبمته ثم رده الى مولاه فبمته اخرى ضمن المولى لولي
الجنايتين فيكون بينهما نصفين لانه موجب جناية المدبر وان كثر قيمته واحدة فوجب على المولى لانه يجر
نفس عن الدفع بالتدبير السابق من غير ان يجره بخلاف الفداء كما في العن اذا اعتقه بعد الجناية من غير ان
يعلمها وانما كانت القيمة بينهما نصفين كسوائهما في السبب وجع نصفها الى جع المولى بنصف ما ضمن من قيمة
المدبر على الغاصب لانه ضمن بالقيمة بالجنايتين نصفها بسبب كان عند الغاصب والنصف الآخر كان عند المدبر فوجب عليه
سبب جف من جهة الغاصب فصلا كما يلزمه نصف العبد لانه مدبره المسحق بسبب كان عند الغاصب كالأرد وقعه
الى الاول اي دفع المولى نصف القيمة التي اخذ من الغاصب الى ولي الجناية الاولى عند رده الى راس وقال ام لا
يدفع اليه لان الذي رجع به المولى الى الغاصب عوض ما سلم لولي الجناية الاولى لانه انما رجع على الغاصب بسبب
فكس فلا يدفع اليه بل لا يجتمع البدلان في مكان واحد ولهما ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى عليه لانه
احد فبمته ككلها وانما ينقص باعتبار مزاجه ان كان فاد او جنى من بدل العبد في المالك فارغا فاخذ
منه ليمحقه وبمته جنى عند المولى خطا ثم غصبه رجل فبمته لانه رجع الى المولى لان الجناية الاولى
كانت في يده والعن في الفضلين يعني اذا جنى عند غاصب ثم عند مولاه او بالعكس كما لم يكن الفرق بينهما
ان المولى يدفع العن نفسه وقيمة المدبر فاذا دفع العن رجع بنصف قيمة على الغاصب ويسلم للمالك عنده
وعندهما لا يسلم له بل يدفع الى الاول واذا دفعه اليه رجع في الفصل الاول على الغاصب وفي الثاني المدبر
غصب مرتين فبمته في كل مرة يعني رجل غصب مدبره فبمته ثم رده الى مولاه ثم غصب فبمته جناية اخرى
ضمن مولاه قيمة لهما الى ولي الجنايتين لانه متع عين العبد من الدفع بالتدبير فوجب عليه قيمة كما تروى
بها ان يتكلى القيمة على الغاصب لان الجنايتين كانت في يده فالحق المولى كله بسبب كان في يد الغاصب فوجب
عليه باكمل بخلاف المسئلة السابقة فانه هناك الحق النصف بسبب كان عنده والنصف بسبب كان في يد الغاصب

بسبب

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥
 श्रीकृष्णार्पणम् ॥
 श्रीगुरुभ्यो नमः ॥
 श्रीगणेशाय नमः ॥
 श्रीविष्णवे नमः ॥
 श्रीशिवाय नमः ॥
 श्रीब्रह्माय नमः ॥
 श्रीमहेश्वराय नमः ॥
 श्रीनारायणाय नमः ॥
 श्रीरामाय नमः ॥
 श्रीकृष्णाय नमः ॥
 श्रीबालक्याय नमः ॥
 श्रीमोक्षदत्ताय नमः ॥
 श्रीसर्वभूतार्थदाय नमः ॥
 श्रीसर्वलोकानन्दाय नमः ॥
 श्रीसर्वविघ्नहाराय नमः ॥
 श्रीसर्वदुःखहाराय नमः ॥
 श्रीसर्वप्रेमदाय नमः ॥
 श्रीसर्वज्ञाय नमः ॥
 श्रीसर्वशक्तिाय नमः ॥
 श्रीसर्वव्यापकाय नमः ॥
 श्रीसर्वभूतार्थदाय नमः ॥
 श्रीसर्वलोकानन्दाय नमः ॥
 श्रीसर्वविघ्नहाराय नमः ॥
 श्रीसर्वदुःखहाराय नमः ॥
 श्रीसर्वप्रेमदाय नमः ॥
 श्रीसर्वज्ञाय नमः ॥
 श्रीसर्वशक्तिाय नमः ॥
 श्रीसर्वव्यापकाय नमः ॥

فيظهر القاتل منهم قابلاً لكل منهم بالله ما قتلته ولا علمت فإنا لا الأولى أن لا يكلف له المقتول بأنهم قتلوه وقال
الشافعي إذا كان هناك لوث أخلف الأولياء حينئذ يمينان حلفوا بغيره على المدعى عليه إذا كانت الدعوى
أو خطأ في قول وفي فعل أو بغير المدعى بالعدو إذا كانت الدعوى في العمد وإن كحل المدعى عن اليمين حلف المدعى عليه فإن
حلفوا بغيره أو لا شيء عليهم وإن كحلوا فعليه المقصص في قول بالدية في قول باللوث الذي ذكره قرينة حالة
توقع في القالب صدق المدعى بأن يكون هناك علامة القتل في واحد بعينه كالدوم أو ظاهر يشهد المدعى من
عداوة ظاهرة أو شهادة عدل أو جماعة غير عدول إن أهل المحلة قتلوه وإن لم يشهد له الظاهر حلف أهل
المحلة للشافعي في البداية يمينين الأولى قوله لا أولياء فيقسم منكم خمسون إنهم قتلوه ولأن اليمين حجة لمن
يشهد له الظاهر كافي سائر الدعوى فإن الظاهر يشهد المدعى عليهم لآل الأصل في الذم البراءة والظاهر يشهد
للمدعى عند قيام اللوث وقرب العمد فيكون اليمين حجة له ولكن في هذه الحجة نوعان شبهة والقصاص
يسقطها فلماذا وجب الدية في الجدي وإن قوله عم البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه وروى ابن السبكي
أنهم بداء بالشهود بالقسمه وجعل الدية عليهم لوجود القليل بين أظهره ولأن اليمين ليست بحجة لا تخاف
فليس يكسفكون حجة لا تخاف نفس اليمين عندنا يظهر القاتل وتخبرهم عن اليمين الكاذبة فيقولوا
ففي القصاص إذا حلفوا حصل البراءة عن القصاص ثم يقضي على أهل المحلة بالدية لوجود القليل
بينهم وقد ثبت أنهم جميع بين الدية والقسمه وكذا عمره وإن ادعى ولي القليل على واحد من غيرهم
تسقط القسمه عنهم يعني إذا ادعى ولي القليل القتل على رجل من غير أهل المحلة كان ذلك كبراً منه لا مل
المحلة حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك عليهم وإن منهم فلما لا يان ادعى على واحد منهم بعينه لا يبطل القسمه و
الدية من أهلها وعن أبيه في رواية يكون ذلك البراءة منهم لأهل المحلة كذا في الثانية وإن لم يوجد أي النسب
فربما أي في المحلة كبر الخلف عليهم إلى أن يتم أي النسب ومن كحل منهم حجب حجب الخلف فيه واجب تعظيماً
لأمر الدم ولهذا يجمع بينه وبين الدية بخلاف النكول في الأموال لأن الخلف فيها بدعي عن أصل حق ولا يقط
ببدل المدعى وهذا لا يسقط بدل الدية وسخلف قال قتل زيد حلف بالله ما قتلته ولا عرفت قال لا غير
لأنه يريد إسقاط النسب عن نفسه بقوله فلا يقبل فحلف على ما ذكره لأنه لا اقرب بالفضل صاكر شئ عن اليمين فبقي

حكم من سواه فحلف عليه والاقسامه على صبي ومجنون لانهما ليس من اهل العقل الصحيح لما عرفت
 واليهين قول وامرأة وعبد لانهما ليس من اهل النطق واليهين على اهلها والاقسامه ولاديه على
 احد في حق ميت لا اثر له او خرج دم من فمه او انفه او دبره او ذكره لانه لا يقبل الا باليد من اثر يستدل به على
 كونه قتيلا وهو ما ذكره في اول الباب بخلاف ما ذكره من ان الدم يخرج من هذه المواضع عادة بلا فعل احد وما
 ثم حلفه كالكبير اذ اوجده فقط تام الخلف باثر من الاثر المذكورة فهو كالكبير في الاحكام المذكورة لان الظاهر ان
 تمام الخلف ينقص حيا رجل سوو دابة عليها فتقبل من عاقلة اي عاقلة الرجل دية اي دية القليل لا اهل
 المحلة لانه في دية فضا كان في دارة كذا لو قاتلها فان اجتمعوا الى القايه والسايين والركب ضمو الاله
 في اديهم ذكره الزيلعي واوجب فرتين او قبيلتين فعلى اقرهما لان قتيلا او جدين قريتين على عهد النبي
 فانه لم يمسح بينهما فوجد الى احدى القريتين اقرب فغض عليهم بالقسامه والديه وروى عمر بن الخطاب ان
 اي القريتين او القبيلتين فعليه ان كان الى القبيل موضع سمع منه الصوت لاهل قرية في الصورة الاولى و
 اهل قريتين في الصورة الثانية لانه اذا كان بحيث يبلغ الصوت بلغة الغوث فيمكن من النقرة وقد قهر واذا كان
 في موضع لا يسمع منه الصوت لا يلزمهم نقرة فلا يسيرون الى التقفير فلا يجعلون قاتلين تعذيب او جدي قتيلا في دار رجل
 فعليه القسامه وتدي عاقلة اذا ثبت انها له حجة لان التدبير في حفظ الملك الخاص الى المالك والديه على عاقلة
 لان نقرته وقوته بهم وهذا اذا كان له عاقلة والا فله كما مر من الراجح اليه لو كان له لاني عاقلة ولا نقره ولو
 وجد قتيلا في دار نفسه قتل عاقلة ورثته عند ارضه لان الدار حال ظهور القتل لورثته فالديه على عاقلة ومعه
 وعند زفر لا شيء فيه وبقي لما قالوا ان الدار هي حال ظهور القتل فيجعل كانه قتل في مكان ممدوا وان كانت
 الدار للورثة فالعاقلة انما تجلوا ما يجب عليهم تخفيفا لهم ولا يمكن الا على الورثة للورثة القسامه على
 اهل خطه اي على اصحاب الاملاك القديمة الذين يملكونه حين فتح الامام البلدة وتسميها بين الغانين بخط خطه
 لتبنيهم انفسا وجميع السكك الى لا يدخل السكان يعني المستأجرين والمستعيرين مع الملاك في القسامه
 عند ارضه وم قال بوسع عليهم جميعا لان ولاية التدبير يكون بالسكنى كما يكون بالملك لا يرى ان النبي جعل
 القسامه والديه على اليهود وان كانوا سكانا غير وانما ان المالك هو المقتضي بنقرة البقعة لا السكان و

بمكة يرد من
 واسل

واهل خبر مرقون على املاكهم ولا المشتريين عند ما ايضا وقال بوسع كلهم مشتركون لان وجوب الفمان
 بترك الحفظ ممن له ولاية الحفظ وعلى المالك وقد استوفاه ولهما ان صاحب الخط هو المقتضي بتدبير الخط وفي
 تنسب اليه لا المشتريين وقيل انما اشتريه المشتري في التدبير والقيام بحفظ الخط فكان هو المقتضي بالقيام
 والديه لا المشتريين وقيل انما اجاب ابو جرح بهذا بناء على ما يشاهد عن عادة اهل الكوفة في زمانه ان اصحاب
 الخط في كل محلة يقومون بتدبير المحلة ولا يشترك المشتريون في ذلك فان باع كلهم يعني ان يبي واحد من اهل
 الخط فذلك الحكم لان المشتريين اتباع لاهل الخط فابقي بشئ من الاصل يكون لكلهم له دون التسع وان لم يبيع
 ما بان باع كلهم فعلى المشتريين اتفاق الروايات ما تقدمهم عند ما اوزير احرم عنده فانتقلت عندهم اليهم
 وخلصت عندهم بهم وجد قتيلا في دار مشتركة بين قوم لبعضهم اكثر بان كان نصفها لرجل مثالا وعشرة
 لرجل وباقيها لآخر فعلى الرؤس ولا يعتبر قدر الا بقسما استواء صاحب القليل والكثير في الحفظ والتعظيم وان
 بيعت دار ولم يقبض حصة وجد فيها قتيلا فعلى اهل الدية على عاقلة البايع وفي البيع حيا فعلى عاقلة ذلي البير
 عند ارضه وعند ما ان لم يكن فيه حيا فعلى عاقلة المشتري وان كان فاعلى من يبيعه الدار سواء كان
 ليبار للبايع او المشتري فانه يعتبر البيد وما المالك وان وجد القتيلا في العنق فالقسمة والديه على من فيه
 من الكتاب والملاحيين والمالك وغيره فيه سواء وكذا العجالة وفي مسجدها او شارعا الى شارح الحجة
 احتراز عن الشارع الاعظم كما سباني على اهلها لانهم اجمع الناس بالتدبير فيه وفيه سوق مملوك على
 المالك وفي غيره اي غير المملوك والشارع الاعظم والسجن والجامع لاقسامه لان المقصود بان ينفى ثمة القتل
 فلا يتحقق في حق العامة والديه على بيت المال لان الغرم بالغنم اعلم ان الطريق ينقسم ابتداء
 الى قسمين احدهما طريق خاص وهو ما يختص بواحد او اكثر ويكون له مدخل لا يخرج كما ذكره وفي بحث
 الزاوية المستطيلة والآخر طريق عام وهو ما لا يختص بواحد او اكثر ويكون له مدخل ويخرج ويستحق هذا اثنان
 وهو ايضا قسمان احدهما شارع المحلة وهو ما يكون المروءة كثيرا لاهل المحلة وقد يكون لغيرهم ايضا
 وهذا ما قال في النافع وفي مسجدها على اهلها كما لو وجد في شارع المحلة والآخر الشارع الاعظم
 وهو ما يكون مروءة جميع الطوائف فيه على السوية كالطريق الواسعة في الاسواق وخارج البلدان

فلنك

التقوا
فقتلوا

وقد اما قال في الهداية ومن وجد في الجامع والشارع الا عظم فافترق فيه حكاية ان يعلم هذا المقام في
يندفع الشبهة ويصحح الاوهام ويقوم التقوا بالسيف واجلوا عن قبيل الى اخرى فافترقوا فافترقوا فافترقوا
قتيل على اهل الحلة لان حفظ الحلة عن مثل ذلك واجب عليهم فاذا لم يعرف من يباشر جعل عليهم القت
والدية الا ان يدعى الولي على القوم او على بعض منهم فلم يكن على اهل الحلة شيء لان هذه الدعوى تقتضي برائتهم
عن القسامة والاعط القوم في يقيموا البيعة او يخرجوا الدعوى لا يثبت الحق لكن سقط الحق عن اهل الحلة لان قوله
حجة على نفسه وجب قتل في برية لا عارة بغيرها معنى القرب على ملبس سماع الصوت او في زهر كبير وهو ما يش
يراد ولا مملكة كالفرات مثلا فافترقوا فافترقوا فافترقوا فافترقوا فافترقوا فافترقوا فافترقوا فافترقوا
القسامة والدية عليهم فقول الوقاية او ما يبرر ليس على اطلاقه لانه اذا كان بهذه الحالة لا يلحق القوت
من غيره فلا يوصف بالتقصير ولو كان القتل مجتبى بآب على اهل القرب القرى من ذلك الموضع على التفر
المذكور للقرب ولو في ارض اودار موقوفين على ارباب معلومة فعليهم لانهم اهل الناس بالنسبة لغيرها ولو كانت
موقوفة على مسجد فكالمسجد كان كالوحد السجدة وقدره ولو وجد في موضع غير مملوكه في قبيلة
والفسطاط على ساكنيها وفي خارجها ان كانوا ساكنوا خارجها فبأهل قبيلة وجب القتل فيها ولو كان
القبيلتين كان كما بين القرنيين وقدره ببيان وان نزلوا جلاء مختلفين على اهل العسكر حكم لانهم لما نزلوا
جلاء حصار الامانة كلها بمنزلة حلة واحدة منسوبة اليهم فيجب امة ما وجد في خارج الخيام عليهم ولو كانت
الارض التي نزلت فيها العسكر مملوكة فعلى المالك ان القسامة والدية بالا جاع لانهم سكان ولا يراحمون المالك
في القسامة والدية جرح في جرحي فقتل المالك في قوت افرش فمات فالقتل والدية على الجاني لان المالك
لجرح اذا انفصل عن الموت حصارا او لانه اذا اصاب المالك من صاحب ارض رجل مع جرح به رزق فقتل
آخره اهل القوت زمانا ثم يمين في قول ابن سريج وفي قياس قول ابنه يمين لان يمينه بمنزلة الحلة فوجوده جبا
في يد كوجوده فيها رجلان في بيت بلانان وجرحا على قبيلتين من الاودية عند ابن سريج فافترقوا فافترقوا فافترقوا
عند الاحتمال انه قتل نفسه والى من الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه وجرح قتل في قرية امراة كثر الحلف
عليها وثدي عاقلتها عند ابن سريج وعند ابن سريج القسامة ايضا على العاقله لانها على اهل القرية والمرأة ليست

فهدر

قلاية
بيان
ير

حتى
ان قبيلة

القصاص
بيان

شامل

منها

الامر القصاص

منها فاشبهت الصبي ولهما ان القسامة لنفي التهمة والدية من الملة تحققة بطل شهادة اهل الحلة بقتل
غيرهم اذا ادعى الولي على غير اهل الحلة وشهد شاهدان من اهلها لم يقبل عند ابن سريج وقال لا يقبل لانهم كانوا
بعيدون بصير واخصوا وقد بطل بدعوى الولي القتل على غيرهم فقتل شهداءهم كالكويل بالخصومة اذا عزل
قبل الخصومة ولا انهم خصوا بانزالهم قاتلين للتقصير العاقل من غيرهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا من الخصومة
كالوصي اذا خرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد او على احد منهم لم يقبل شهادتهم على واحد منهم بعد ما
ادعى الولي القتل عليه بعينه لان الخصومة قايمة على الكل على ما ذكره الشافعي في غير ما عمن نفسه فيكون متحما
كنا المعاقلة جمع معقولة بفتح الميم وضم القاف بمعنى العقول الى الدية سميت بالانها تعقل الدماء
ان شققت ومنه العقول لا يمنع القبايح العاقله من الذين يقسم عليهم دية القتل خطأ اهل الديوان لمن
عطاهم هو منهم يؤخذ من عطائهم في ثلاث سنين من وقت القضاء ومن لم يقبل الذين كتب اسماهم في الديوان
اي وظايتهم عندنا وعندك فمضى على العشرة كما روي ابن النعمان حكم عليهم ولا تسخ بعد ولا تسخ صلبة قال انا
اوليها كالارث والنفقات ولان قصته عمره فانه لما دون الدواوين جعل الدية على اهل الديوان
مخفر من الصحابة من غير تكبير منهم فكان اجماعا ولا يكتفى بنسخ بل تعزير معنى لان العقول كان على اهل
البصرة وقد كانت بانواع كالولاء والخلف والحد وهو ان يجر رجل من قبيلة وفي عهد عمر بن الخطاب
فجاء على اهل التبا على المصنف ولما قالوا لو كان اليوم قوم يتناحرون بالجر في فعاقلتهم اهل البرية
وان كانوا يتناحرون بالخلف فاهله والدية صلبة كما قال ابن سريج فكن اجابها فيما هو صلبة وهو العطاء
اول من اجابها في اصول اموالهم لانها اخف وما تحلت العاقله الا التخفيف والتعزير بثلاث سنين روي
عن ابن عمر ومحمد بن عمر كذا ما يجب في حال القاتل من الدية يعني يؤخذ في ثلاث سنين عندنا ويجب حالا
عند الشافعي وسواء امثلة ان شاء الله وان خرجت الى العطاء بالاكثريتها اي من ثلاث سنين او اقل
منها يؤخذ منها الاكثر او الاقل والى عطف على اهل الديوان اي العاقله القبيلة لمن يستمر اليه من
اهل الديوان وقوم عسكرة الوقاية هكذا اوجبه لمن ليس منهم لانه سبهم في الناس لان من جرحه
لمن لا يملك لا وجهه لا رجاءه اليه والصحابة والى لمن ليس منهم يؤخذ من كل اهل كل واحد من اهل العاقله

من وجوه

لا جعل مرة الكتاب لانه ليس بمكوك يراو على المهرين جعل الرهن لان وجوب الجعل للراة باجبا ماله العبد وماله
حق المهرين اذ موجب الرهن ثبوت يد الاثبات المهرين من الماله فكان الراة عاقله في الجعل عليه وان رده
بعد موت الراة اذ الرهن لا يبطل بالموت وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين او اقل منه وفي الاكثر قدر الدين عليه
والباقي على الراة لان حقها بالمهر المضمون فيه وصار كمن التذوا والتخلص عن الجناية بالغراء فانه على المهرين
بالقدر المضمون فيه وان كان مديونا فاعلى الجعل على المولى ان اختار العضا او القضا ماعلى العبد من الدين وان
ان من العضا بيع العبد فبدا بالجعل الى اخره صاحب الجعل جلا والا والباقي للفرما لانه مؤنة المكس فوجب عليه
يستو للمكس وان كان العبد جانيا فعلى المولى الغراء الى الجعل على المولى ان اختار الغراء لانه طهره عن الجناية
باختياره الغراء وتبين ان الراة اخي ماله والاوليا في الدفع الى الجعل على الاوليا ان اختار المولى دفع العبد
اليه لانه اخي جهم وان كان العبد موهوبا فاعلى الموهوب له وان رجع الواهب فجهت به الراة لان
الملك للموهوب له عند الراة فمروا به بالرجوع بالتقديس منه وهو ترك التفرق فيه فلا تسقط عنه الواجب الراة وان
كان لصبي ماله لانه مؤنة ملكه وان رده وصية فلا جعل له لان تديره واجبه عليه فلا يستحق الاجرة ابو جهم
البيع وقيل البعض جهم المشتري في المشتري بخير ان شاء جهم حتى يرجع الابو او رفع الامر الى القاضي فيسبح
العقد حكم بخر البيع عن التسليم ذكره في الكافي في باب التفرق في الرهن **كتاب المفقود** وهو موقوف من فقهاء
الشيخ اذا غاب عني وانا فاقده وهو مفقود واصطلاحا غاب لم يدر ايه في اتي موضع هو ولم يسمع خبره
اخي هو ام ميت حتى تخرج نفسي لا تسحق فلا كالحا لعمري لكونه مخالفا لقوله والذين يتوفونكم
الاية ولا يقسم ماله قبل ان يعرف حاله لان ظاهر حال الحيوة والقسمة بعد الموت ولا تسحق اجارته لانها لا تسحق
قبل الموت ويقوم القاضي من يقضي حق الكاين في زعم الناس ويحفظ ماله ويبع ما يجافي فساد لانه القاض
فيصير ناظر الكل عاجز عن النظر لنفسه كالعبي والمجنون والمفقود كذلك وفي نصب الحاكم والقيام عليه
نظرا فانه يقضي غلته والدين الذي اقرب غريم من غرمائه لانه من باب الحفظ ونجاس في كل دين و
بعقده لانه اصيل في حقوقه ولا يجام في الدين الذي تولاه المفقود ولا في نصب له في عقار وغرمين
في يد آخر لانه ليس له ان ياب عنه بل هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه لا يمكن له الخصومة بغير خلا

وانما الظاهر

وانما الظاهر في الوكيل بالقبض من جهة المالك في الدين فان ادعى احد من المفقود حقا من الحقوق لم يلتفت
الى دعواه ولا يقبل منه بينة ولم يكن وكيل القاضي ولا احد من الورثة خيرا وان راى القاضي سماع البينة
وحكم بذلك ينفذ حكمه لان الاختلاف في حق العضا ذكره المالك في ينفق على اقربائه بالولادة كولد وابويه
وعرسه لما مر في باب النفقة الاصل ان كل من يستحق النفقة في حال المفقود حال حضوره بالانقضاء القاضي ينفق
عليه من ماله عند غيبته لان القضاء يكون اعانة وكل من لا يستحقها في حضوره الا بالفضل لا ينفق عليه
من ماله لان النفقة تجب بالقضا والقضا على الغائب لا يجوز لا يعرف بينه وبينها الى من المفقود
وعرسه لقوله انما امراته حتى ياتي البيان ولو ارجع بين وعنده ما كل اذ ارجع بين بغير ما بينهما وعند
عدة الوفاة ثم تنزق ان شاء وعندهما ميت عطف على حي في حق غيره فلا يثبت من غيره ولا ينفق ما
اوصى له اذ اما الموصى بل يوقف قسط من ماله مؤنثه وموصيه الموت اقرانه في بلد اختلف في تقديره
حيوة وظاهر الرواية ما ذكره هنا فان ما يقع الحاجة الى معرفة فطريقه في الشئ الرجوع الى امثاله
كقيم المتلفا وميراث النساء وبما فقه بعد كل اقرانه نادروا بنا الاحكام الشرعية على الظاهر الغائب
واعتبر اقرانه في بلده لان التفحص عن حال الاقوان في كل البلد ان خارج عن الامكان وقال الربيعي المختار
ان يتوض الى راي الامام لانه يختلف باختلاف البلاد وكذا غلبه الظن يختلف باختلاف الاشخاص فان
الملك العظيم اذا انقطع خبره يغلب على الظن في اثن من مدة اتمت لاسيما اذا دخل ملكه ولم يكن سبب
اختلاف الناس في مدة الاختلاف اراهم فيه فلا معنى لتقدير المدة لانه ظاهري قبل موته اقرانه
حيثما فقه القسط الموقوف وبعبارة اخرى ان حكم بوجه في حق ماله يوم تمت المدة النظر
متعلق بماله اي حكم بوجه في حق ماله الذي زويه وحك تفرقة حقيقة او حكما يوم تمام المدة فتقديره
لان كان الآن ما للموت يعني اربعة اشهر وعشرة او يقسم ماله بين من ييرثه الآن ولا ييرث وارث
قبل الموت وفي مال غيره عطف على مال اي حكم بوجه في حق مال غيره من حين تقديره لا يكون بعد
ذلك حين ما كانا بالغير لانه كان ميتا والميت لا يمكن الاقرب ما وقف له ان من ييرث مورثه عند
موته لانه المستحق لهذا المال الموقوف الى الآن وذلك لما تقر في الاصول انما لا تسحق وهو ظاهر

الحال لما فيه الاحوال استحقا للموت

الحال حجة دافعة لا مثبتة فالمنفوق قبل المدة في فلا يثبت الوارث الذي كان حيا وقت نفقه وما قبل لكم
لأن الظاهر أنه كان حيا فصالح حجة لدفع ان يرث الغير وفي ما لم يثبت لان الظاهر لا يصلح للابن ان يرث
من الغير فمرة ما وقف للمنفوق الى من يرث مورثه يوم موته ليس للقاضي تزويج امه القاتل والمجنون
وعبد حواء ان يكاتبها ويبيعها كما في الفصول العادية **كتاب القبط** وهو لغة ما يلقط الى يرفع
من الاراض فيميل بمعنى مفصول ثم غلب على الصبغة المنسوبة باعتبار ما لانه يلقط ويشر عامول وطره
خوف من الهيلة او قرا من التهمة نذب رفق ان لم يحفظ حكاية بان يوجد في الامصار لان فيه ظاهرا شفقة
على الاطفال وهو من افضل الاعمال ووجب حجب حكاية بان وجد في مخازن ونحوها من المهاجرين راي ان
يقع في البيوت وكونه يجب عليه حفظه عن الوقوع وهو فرض كفاية لحصول المقصود بالبعث وهو الا
تجته ربه لان الاصل في بني آدم الحرية كقولهم اولاد آدم وحواء ولان الاصل في دار الامام ايضا الحرية ثم ان
في جميع الاحكام حتى ان قاذو الخمر لا يذوق لونه لوجوده وله من الايعاز له ان ينفقه وجنابة في بيت الله
وارثه له لان الغرم بالضم انفاق الملتقط عليه تبرع لا يكون ديناً عليه في القبط وان امره الى الملتقط
القاضي بان لا انفاق في الاصح الا ان يقول على ان يكون ديناً عليه في يكون ديناً على القبط يرجع به
الملتقط عليه لان للقاضي ولاية عليه وانما في الاصح لان مجرد امر القاضي بالانفاق عليه يكفي في الرجوع
على القبط فيما ذكره الطحاوي كما اذا فقه ديناً على شخص بامر فانه يرجع عليه وفي الاصح لا يرجع الا اذا
صرح بما ذكره لان مطلقه قد يكون للرجوع والترغيب فلا يرجع اليه بالاحتمال فان ادعى الملتقط الانفاق
كما ذكره اي يقول القاضي على ان يكون ديناً عليه فكذلك بان القبط الملتقط لا يرجع الا ببينة بخلاف
الوصي اذا انفق على الصغير حيث يصدق من الانفاق المتعارف ولا يحتاج الى بينة اي الملتقط
ان ينفق عليه من القاض ان يأخذه منه فانه في القاضي لا يقبل اي القبط الابنية على كونه
لقبط لانه من ان لا احتمال ان يكون ولده وبعض من يلزم نفقة واحتمال هذه الحيلة ليرفع النفقة عن
نفسه اذا اقامها بغيرها القاضي بلا ختم حاضره او بعد البينة الاولى فيقول ان علم عجزه ان لا ينفق
فان ابي بعد ما قبل ان وصفه الى القاضي عند آخر طلبه الاول فيعزل القاضي مخبر بين الدرع وعدمه

منبذ
بينا

هذا هو الوجه في دفعه
عن قوله لا يرجع اليه
في قوله لا يرجع اليه
في قوله لا يرجع اليه
في قوله لا يرجع اليه

لا يؤخذ

في النقص

لا يؤخذ من اخذه سبعة وان دفعه الى اخذه الى اخذه من اي آخر لقاط حقه وسبب ثبت من ادعاه
ولو كان المدعي رجلين فيكون ولدا له كما في الجارية المشتركة او يثبت ممن يصف من حال من الجارية
المدعيين علامة به فانه في يكون ولدا للواصف دون الآخر او ذات زوج عطف على رجلين اي وله كان
المدعي امرأة ذات زوج فانه يكون ولدا لها ان حصة قريها اي زوجها او برعت عنها ولذا لو كان المدعي
امرأتين فبرعت كل على ولده فانه يكون ولدا لهما او عبدا اي لو كان المدعي عبدا يثبت نسبة منه
فيكون حرا لان الاصل في دار الامام الحرية او ذمبا يثبت نسبة فيكون مسلما ان لم يكن في مقرهم اي
مقر الذميين بل في مصر من امصار المسلمين او قرية من قرىهم او موضع فيه كثار ومسلمون او ذمبا
ان كان فيه اي في مقر الذميين بان وجد في قرية من قرى أهل الذمة او ببيعة او كنيسة ما شذ عليه
من المال وعلى دابة هو عليه بالاي القبط اعتبارا لظاهره في اي الملتقط ذلك المال اليه اي القبط
بامر القاضي لانه مال ضائع والمقاضي ولاية صرف مثل اليه وقيل بدونه لانه للقبط ظاهر اول ولاية
الانفاق عليه للملتقط قبض جهته اي ما ذهب للقبط لانه نفع محض ونقل حيث يشاء ذكره قاض
خان وسليمة فرفقه لانه من تأديبه وحفظ حاله لا يحاكمه لانتفاء سبب الولاية من القرابة والملك
والكسوة والاتقرب ماله كالآدم فان ولاية التفريق لغيره المأوى هو يحصل بالرائي الكامل والشفقة الوافة
والموجود في كل منهما احديهما ولا اجازة لانه لا يمكن تلافى منافع فاشبه التمسك بالام فارتبها بملكها
كما ذكره في كتاب الكراهية في الاصح احراز عاقل يجوز اجازة لانه يرجع الى تأديبه والا اول رواية الجامع
الصغير ولا ان يجتنبه فان فعل فيمكن من كذا في الخاتمة **كتاب القبط** هو ام القبط في المعنى
كمن غلب استعمال القبط في الآدمي واللفظة في غيره نذب دفعها صاحبها لانه ان تركها ربما نقل
اليها يد فانية فيكتمها عن ما كثر فيضيع ما له فكان رفعها وسيلة لا ابعال الحق الى المستحق ولذا
قالوا يجب اذا خاف الضياع كما ترق فان شهد عليه بانه اخذه ليرده على صاحبه وعرف في مكان وجرت
فيه وفي الجامع بان ينادي ان وجرت لقطه لا ادري ما كثر فليأت ما كثره ولا يصغر بالارادة ما عليه
لان علم ان صاحبها لا يطلبها او انما لنفسه ان بقيت بعد هذا كالا طيبة المقدرة لاكل بعض الثمار كانت
اي لقطه

الكتاب
هو منبذ
في قوله لا يرجع اليه

لا بد

امانة عنده حتى اذا انكسرت بالانقراض قلت او كثر او اخذت من الخلل او لم ولم وعندك فموجب
 تعريف لفظ لازم الى ان يجر صاحبها فينتفع بالرافع بها باللفظ لو فغيره او لا يتصدق بها على فقير
 لو على اصل من الالباء والامهات الفقراء وشرع من الاولاد والاولاد الفقراء وشرع الفقيرة فان جازها
 اجازة الى التصديق ولا جاز ان الثواب او اخذنا من الفقير لو كانت قايمة والا فموجب صاحبها الاخذ او
 الفقير بلا رجوع بينهما يعني ان ضمن الاخذ لا يرجع على الفقير لا يرجع على الاخذ وان لم يشهد عطف على
 فان شهد فان اقر بالملقط باخذنا لغيره فموجب وفاء فان صدقت فبذره لانه متصدق وان تصادق اي
 الملقط والصاحب على اخذنا لصاحبها لم يضمن وفاء لان تصادقهما في جهة واحدة وكان كالبيتة و
 ان اختلفا بان قال الملقط اخذنا لغيره وقال صاحبها اخذنا لغيره عند ان يصرح وم لا عند ان يصرح
 بل القول قوله في اخذنا للرد وان لم يصرح من يشره او وجد لك في كوفي من اخذ الظالم اياها فالقول المظن
 ذكره الترتيب كذا البرهية في الاحكام المذكورة وما انفع الملقط عليها اي البرهية بلا اذن القاضى بغيره
 اي باذنه دين على صاحبها فاذا اخذ من الملقط حكم القاضى واجر القاضى بالرفع اي يتوقع بالاجابة
 كالفرس والبغل والطار والثور وانفع عليها بمنزلة الومين او ثلثة بقدر ما يقع عنده ان المالك ان كان حيا
 لحضر لان فيه بقاء العين على ملكه بالانعام الذين عليه قال في الهداية والكافي في هذا المقام وكذلك فعل بالاتباع
 ولم اجد في غيرهما بل وجبت في المحيط والبدائع والختلانة خلافا حيث قالوا لا يجوز اجارة الاتبع لاحتمال
 ان ياتى ولذا تركته وما لا نفع له من البرهية كالثابة ونحوها اذن القاضى بالاتفاق عليها بشرط الرجوع
 على صاحبها لما مر ان الاصح ان كان الاتفاق هو الاصل والامر ابتداء ببيعها وحفظ ثمنها لان النفع
 الدارة مستحق حصة وللنفع حصة اي منع البرهية عن صاحبها الاخذ فقرا لان بقاءها الى الان كان
 بنفعها فصار كأنه استغاد الكسب فان صدقت بعد حصة عطف لانه في معنى الرجوع فيها ملكا محسنا
 وقبله لا اذ لا تعلق له به فانما ياخذ حكم الرجوع عند اختيار الجنتين مدعيها علما منها محل الدفع لقوله
 فان جاء صاحبها وعرف علما منها وعدنا فادفعها وهذا الامر لا يباح لان وجوب الدفع انما هو بالبيتة
 علما بالمشهور وهو قوله عليه السلام البيهية للمدعي واليمين على من انكر ولا يجزى بالاحتجاج لما ذكرنا عند ان نفي

وان ضمن الفقير

يجب بيان العلامة جمل بابا بديه جاز لم يفسد بغير متاعه ومكره وحل منه الى اهله كذا في الفصول
 خطب وجد في الماء ان كان له قيمة فلفظها يراجع في حكمها ولا خلاف لمن اخذ كسائر المباحات الاصلية
 الوقف هو لغة بمعنى الحبس فان وقف الذي مصدره الوقف فمقتضى معناه ما ذكره ووقف الذي مصدره الوقف
 لازم وشرع حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالملك مع بمنزلة العارية خلافا لما فاقه عندهما حبس العين
 على حكم ملك اليك فيقول ملك الوقف على الله على وجه يعود ونفعه الى العبد فيلزم ولا يباع ولا يورث
 لهما ان عمر بن الدية قال يا رسول الله اني استغفرت مالا وهو عندي فبئس ان تصدق به فقال لم تصدق
 باصلها لا يباع ولا يورث ولكن ينفع ثمرته فقد نص على انه لازم وله قوله عليه السلام لا حبس عن
 فريض الله اي للمال حبس بعد موت المالك من القسمة بين ورثته فمن قال انه لا يبيع على ملك يلزمه
 القول بالحبس عن فريض الله وقيل الفتوى على قولهما كذا في الكافي وقرع على قوله والتصدق بالمنافع
 بقوله فلم يصح في رواية يعني اذا تضمن الوقف التصديق بالمنافع لم يجر لان المنفعة معدومة والتصدق
 بالمعدوم لا يجوز وصح في الاصح يعني ان الاصح انه صحيح اجماعا لان التصديق بالمنافع جازر عندنا ايضا كما
 جازت الوجبة خذمة عبده وسكنى داره وغلتها كذا غير لازم عنده ولذا قال ولم يلزم لبقاء الكسب كما
 في العارية والامر بالانعام ان لا يجوز للواقف اطلاقه في حيوة ولوارثه بعد وفاته على الفقراء او بني سبابة رضى الله عنه
 او خانا لبني السبيل او باطلا او جعل ارضه مقبرة لائزول ملك الوقف وقرع على عدم اللزوم بقوله فيصح عليك
 في حيوة وارثه اي كونه مورا ثابعا بعد موت والرجوع عنه ولو في مرض موته الا بالقضاء استثناء من قوله لم
 يلزم اي لا يكون الوقف لازما الا باحد امور اربعة ذكرها الاول بقوله بالقضاء من قاض يرى ذلك مؤلف من
 قبل السلف غير محكم بان كان قاضيا بحكم الجنتين اياه فانه ان حكم لم ينفع حتى جاز للقول ان ينقض كما
 تقرر في موضعه وطريق القضاء ان يملك الوقف ما وقفه المتوفى ثم يرجع حكمه كحكم غيره فانما انما افعال
 الحاكم وحكمه بانقطاع ملكه على قولهما من الوقف لزوم بالاجماع لانه فصل مجتهد فيه فاذا حكم للمولى كسائر
 الاحكام الصادرة من الحكم وما يدكره في حكم الوقفات قاضيا من القضاء قضى يلزم هذا الوقف
 بطلان حتى الرجوع عليه في الصحيح كذا في الكافي والبيان وذكر الكسب بقوله او بالمولود اذا اطلق به بيان قال

ان

أذا مات فقروفت داري على كذا ثم مات صحيح ولم يخرج من الثلث لأن الوصية بالمعصوم جازية كالوصية
بالمناضج كما صرحه ويكون ملك الميت فيه باقيا حكما فيستحق عنه دايما وان لم يخرج منه جاز بعد الثلث
الى ابن وبقي الباقي الى ان يظهر له ماله آخر او يجيز الورثة وان لم يظهر له ولم يجز واقسم الفلانة بينهما الثلثا
ثلثها للوقف والثلثان للورثة وفي قوله او بالموت اذا علق به اشارة الى ان جرد التعليق بالموت لا يفيد
زوال الملك بل لابد من الموت بعد التعليق ليفيد ذلك الثالث بقوله او بقوله وقفتها في حيوتى وبعد عتاني
مؤبدا فانه جازي عندهم لكن عندنا في ما دام حيا كان هذا نذرا بالتصدق بالفلانة فكان على الوفا بالنذر
ولان يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات جازي من الثلث ويكون سبيلا سبيل من اوصى عنه من عبده لان فان
لخدمته يكون للموصى له والرقبة على ملك المالك حتى اذا مات الموصى له باطمة بغير العبد يرثها الورثة المالك الا ان في
الوقف لا يتصور انقطاع الموصى له فثبتا هذه الوصية وذكر المراجع بقوله او بنساء سجدوا لاربع بطريق شرط الا ان
لان المسجد ليران يكون خالصا لله لقوله وان المساجد لله اي مختصة به فلا يخلص له شيء الا به والاذن
للناس بالصلوة فيه وصلوة جماعة وقيل لا حاجة الى صلوة جماعة بل يكفي واحد اذا اصاب فيه شرط الاذن
لهم به لان التسليم شرط للصلاة سجدة عند ما خلا في الابن في شرط في كل نوع تسليم يليق به وهو في المسجد
بالصلوة فيه وهذا الوجه والوجه الاول مع افادتهما اللزوم بالنظر الى الوقف ووارثه فيعدان خروج الوقف
عن ملك الواقف والوجه الثالث يفيد بعبث الواقف لزوم الوقف بالنظر اليه وخروجه عن ملكه ايضا و
لزمه بالنظر الى الوارث ان يخرج من الثلث الوجه الثالث لا يفيد خروج عن ملكه مادام جازي للزوم
بالنظر الى جواز رجوعه بل بالنظر الى الوارث اذا خرج من الثلث ثم ارثها بعد ما خالف الامام في عدم
زوال ملك الواقف وقالا لا يبرز والاختلاف فيما يتم بالوقف فذكره بقوله ولم يتم عطف على قوله لم يلزم
بعد ما لزم باحد الامور المذكورة لم يتم الا بذكره موقوف غير عند محمد لانه تصدق بالمنفعة او الفلانة وهذا
قد يكون موقفا وقد يكون مؤبدا فطلق لا يدل على التابيد فلا يبرز من التقييد فلو وقف على اولاده مثلا
بان قال وقفت على اولادي ولم يزد عليه وانقرضوا الى الاولاد عدا الوقف الى الملك عند كونه منقطع
الاخر ولو قال بان وقفت على عشرة سنين مثلا بطل اتفاقا لانه كالنوقيت في البيع وعندنا في سن

بتم بدونه اي بدون ذكر التابيد لان المقصود التقرب الى الله وهو تارة يكون بالقر في جهة يتوقف
واخرى بالقر في جهة لا يتوقف فذكر في بيع في الفصلين تحصيل المقصود والواقف اذا انقطع الموقوف عليه
كالاولاد مثلا صرف الوقف عنده الى الفقراء فالصحيح ان التابيد مشروط اتفاقا لكن ذكره ليس بشرط عندنا
لانه قوله وقفت او تصدقت يقتضي الادالة الى الله وهو مقتضى التابيد فلا حاجة الى ذكره كما عرفت
كما سائر وعنده محمد بشرط ذكره بما مر وهو ان الوقف عنده اي عند ابي سفيان اي شرع لا سقاط ملك
الواقف عن العين كالا عتاق فانه اسقاط لحق المولى لا تمليك للميت عن ذلك لانه المالك للواقف و
الوقف ولا للصدوق والجار بغيره وسائر غير فانه يخرج جزي ابي بوس الوقف عن الملك بنفس القول لا حاجة
الى العتاق وغيره وبجيز الشيوخ لان القسمة من ثمة القبط لانه للحيارة وتيممها فيما يقسم به
واصل القبط عنده ليس بشرط فكذا انتم وقد عرفت ان الوقف عنده اسقاط للملك لا عتاق والشيوخ
لا يمنع الاعتاق فلا يمنع الوقف ايضا وبقيت مشايخ العراق وعنده محمد صدقة لقوله لم يعلم رضى فقدي
باصحابه لا يبيع ولا يوصي ولا يورث بشرط اي من التسليم الى تسليم الوقف الوقف المتولى والقبط اي
قبض المتولى الوقف كما في الصدقة المنفقة دون الموصى بها فانها لا تزل عن ملك المتصدق بمجرد القول بل
بتسليمه وقبض الفقير وذلك لان التملك من الله لا يتحقق قصد الماتر الا ان ما ثبت له من الحق
في الصدقة ثبت في ضمن التسليم الى العبد فنزل منزلة الصدقات والكرامة ولو تم قبل التسليم لصاريه
مستحقا عليه والتبرع لا يكون سببا للاختصاص على المتبرع وبمنع الشيوخ فيما قبل القسمة لان اصل القبط
عنده شرط فكذا ما يتم به القبط وتما فيه فيما يحتمل القسمة بالقسمة وفيما لا يتحقق مع الشيوخ حتى لو وقف
نصف الحمام جازا كالصدقة المنفقة فانه اعتبر الوقف فانها لا يتم في مشايخ نعم كما اذا قال صدقة
نصف هذه الدارم العشرة لهذا الفقير فانها لا تتم ما لم يقصد ذلك الفقير وتم في مشايخ لا يقسم نصف
الحمام وبقيت مشايخ بخارى قال في جمع الفتاوى ثم على قوله محمول كانت الارض بين رجلين فقديقا
بها صدقة موقوفة على المسكين او على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم
يقوم عليها كان جازي لان المانع من الجواز على قوله هو الشيوخ وقت القبط لا وقت العقد

تحتل القسمة

وهناك يوجد الشيوع عند العقد لا يتم تصدق بالارض حلة والوقت القبض لا يتم اسلم الارض حلة ولو تصرف
كل واحد منهما بنصف هذه الارض مشاعا صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما الوقف متوليا على
لا يجوز لوجود الشيوع وقت العقد لان كل واحد منهما يملك على حدة ويمكن الشيوع وقت القبض ايضا لان
كل واحد من المتولين قبض نصفها شايها فان قال كل واحد منهما المتولية قبض نصيبه مع غيره حاجز ولو
تصدق احدهما بنصف الارض صدقة موقوفة على المكين ثم تصدق الآخر بنصفها كذلك وجعل ذلك ثلثا
واحد جاز لانه ان وجب الشيوع وقت العقد لم يوجد وقت القبض لان المتولى قبض الارض حلة وهما سلتا
الي حلة وكذا وجعل التولية الى جلين معا لا يتم صار كمتولي واحد وكذا لو اختلف جهة الوقف جاز
وكذا لو كان الواقف احد فجعل نصف الارض ونفعا على الفقراء مشاعا والنصف الاخر على امر آخر جاز
كل على قول محمد اما على قول ابي سفيان الوقف في كل ما لان الوقف عند مجوز غير مقبوض وغير مقسوم وبعض
زماننا انما يقول ان س وبنيته واذا انتم الوقف وتم لا يملك ان يكون مملوكا لصاحبه ولا يملك ان لا يملك
التملك لغير البيع وخو لا تحاله تملك الخارج عن ملكه ويحار ولا يبرهن لاقتضايها الملك ولا ينقسم الا
عندها اذا كانت الى القسمة بين الواقف وانما امكن ان اذا قضى فاضل مجوز وقف المشاع ونفذ قضاؤه صار
متفقا عليه سائر المتعلقين فان طلب بعضهم القسمة فعنده لا ينقسم ويترتبون وعند ما يقسم واجمعوا
ان الكل لو كان موقوف على المار باب فارادوا القسمة لا ينقسم كذا في المحيط وهو معنى قوله لا الموقوف عليهم
لهم ان القسمة تميزه واقرار البيع وتمليك مجوز ولا ينافي معنى التمايز على الافراز والمبادلة وجهه للمبادلة
بالحج في غير التملك ازال ابو يوسف مسجد عن ملك الواقف بقوله جعله مسجد لان التسليم ليس شرطه عند
لانه اسقاط كالاتفاق وشروط الصلوة كما أعاد ذكر المسجد ذكره اوله في تعداد موجبات اللزوم وذكره
هنا في القصة احكامه سائر الاوقاف في عدم شرط التسليم الى المتولى عند مجزوع ومنع الشيوع عند التسليم
خروج عن ملك الواقف عند اذنه وان لم يكن الحكم وان جعل كنه سر دابا هو موقوف سر دابة وهو بيت تحت
تحت الارض للتبشير بالصالح جاز في بيت المقدس ولو جعل لغيره جاز او جعل فوقه في فوق المسجد بيتا
وجعل بالمسجد الطريق وعزله عن ملكه فلا يكون مسجدا ولا يبرهن سبعة ويؤثر عنه اذا مات لانه

لا المسجد

مسجد

لان المسجد يجب خلوه من سائر ما يخلص من البقا حقه العبد متعلقا بغيره او باعلاه فلا يثبت احكامه
وعن ان سانه جواز الوجهين حين قدم بغيره ضرورة خفيف للنار من وعن محمدا حين دخل الرمي اجاز
ذكره كذا للضرورة كما لو جعل وسط داره واذن للصلاة فيه حيث لا يكون مسجدا ولا يبرهن ويؤثر عنه
لان ملكه محيط لجوانبه فكان له حق المنع والمسجد لا يكون لاحد فيه حق المنع لانه قال تبع ومن اظلم ممن
منع مسجدا لله ان يذكر فيها اسمه ولو خرب ما حوله فاسف عنه بقي مسجد اعند ابي سفيان ولا يعود الى
ملكه بغيره ان كان حيا والى ملكه وارثه ان كان ميتا وعاد الى الملك عند عمره لان عينه لقربة معيشة فاذا
انقطعت عاد الى ملكه كالحجر اذا نبث بالهدم ثم زال الاحصار وادرك الحج كان له ان يبيع به يد ما شاء ولها
ان القربة التي تصدق بالتميز اجاز ما حوله ذلك في المساجد فبعضها في المساجد والمارة ويهدى لاحصاء
لم يزل عن ملكه قبل النزوح ومثله جميع المساجد وحديثه اذا استغنى عن ما حيث لا يدخل ان في الملك عند مخالفا
لحج والرباط والبر اذا لم يتفع بها ايضا على الخلاف فيعرف وقف المسجدين والرباط والبر الى اقبس مجاورا
بغيره تبرع على قولهما اذا احرر الواقف والجمعة بان يبيع رجل مسجدين وعين لمصالح كل منهما وقفه وقول
مرسوم بعض الموقوف عليه بان انتقص مرسوم امام احد المسجدين او مؤذنه مثالا بسبب كون وقفه جازا جاز الحكم
ان يبرق من فاضل الوقف الاخر الى اتمها كشي واحد وان اختلف احد عما بان يبيع رجلان مسجدين او رجل مسجدا
ومرسته ووقف لهما اوقافا فاقلا الى المجوز الى كم ان يعرف من فاضل وقف احد عما الى الاخر في البر اذية وقف
ضيقه على الفقراء وكلها الى المتولى ثم قال الوصية اعطى من غلته فلان كذا او فلان كذا اقبل ما رايته من الصلوة
فجعل لهم باطل لان الوقف بعد التبرع خرج عن ملكه فلا يبرهن وصية على التبرع فيه الا اذا كان شرط في الوقف
قبل التبرع ان يعرف الى الواقف غلته الى ما شاء كذا في الثانية جاز جعل شي من الطريق مسجد او
اذ يجوز الصلوة في الطريق لا المرو في المسجد كذا في العمادية وجاز ايضا اخذ ارض تحت المسجد اذا ضاق
على الناس بالقيمة كذا في المجمع الفتاوى وجاز ايضا جعل الوقف الولائية لنفسه لان المتولى يستفيد الولائية
منه فيكون له ولا يبرهن ضرورة كذا بعد ذكر ان كان غير مأمون على الوقف فمما قصه ان يبرهن من يده نظرا
للفقر وكذا الوشرطان لا يخرج سلطان او قاض من يده ويؤثر عنه لانه شرط في حكم الشرع واجاز ابو يوسف

وقد انقضت القصة من العارضة واجاز
ايضا جعل الطريق مسجدا

كذا في الثانية الوقف في مرض الموت كالدية في غير من الثلث وشرط ما يشترط فيها من القبض والافراز فان
 خرج من الثلث او اجازته الوارث نفذ في الكل ولا يبطل في الزيادة على الثلث وان اجاز البعض دون البعض
 جاز به وما اجاز به وبطل في البقية الا ان يظهر للبيت مال غيره فينفذ في الكل كذا في الثانية الوقف ايضا للفقهاء
 وهو ظاهر ولا غشيا ثم للفقهاء كالموقف على الاول والاغنيا وبعد انظر اضرهم على الفقهاء او يستوي في الفرع ان الفقهاء
 والاغنيا كالرباطا ولان ما والمقابر والمساجد والسقيا والنفط ونحو ذلك **فصل في بيع بشرط الواقف**
 اجازته حتى اذا شرط ان لا يورثه من سبه وان لا يورثه في استجار سبه وكان اجلها اكثر من سبه اذ
 على الوقف وانفع للفقراء فليست ان في الوقف بشرط يورثه من سبه بل يورثه الاكل في الغرض حتى يورثه الغرض اكثر من
 سنة لان للواقف ولاية النظر للفقراء والغايب الميت وان لم يشترط الواقف فليست ان يورثه من سبه بل اذا
 الغرض كذا في الثانية فلو اجل الواقف مدتها الى اربعين سنة على اطلاقها فلا يقيد بمدة فليست ان
 يورثه من سبه بل اذا كان كيف يشاء جريا على سنن الواقف وقبل يقيد بسنة سواء كان الوقف دارا او راضا
 لزيادة احتياط في الوقف وبراها الى السنة يفتي في الدار ان المدة اذا طالت تؤدي الى ابطال الوقف فان
 من رآه ينفذ فيه تعرف المالك على طول الزمان يزع ما لكا وبثلاث سنين في الارض فان كانت
 مما يزرع في كل سنة مرة لا يورثه من سبه وان كانت مما يزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلاث سنين مرة
 كان لان يورثه ما مدة يمكن فيها المستاجر من الزراعة وبالمثل يورثه لا باقل من اجر المثل فعلا للضرر
 عن الوقف فلو رخص اجرة بسبب من الابواب بعد العقد على مقدار لا ينفذ العقد للمزوم الغرض ولو زاد الى
 اجرة على اجرة قبل العقد بان باجر المثل ثانيا لاني من الزمان واما الماض فلا حصه من الاجر الاول قبل
 لاني لا يعقد به ثانيا كزيادة واحدة فثبت في الذخيرة اذا استأجر أرض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة يبيع
 اجر المثل حتى جازت الاجارة فخرقت اجرتها لا تنسخ الاجارة واذا ازداد اجرتها لا تنسخ الاجارة
 واذا ازداد اجرتها بعد مضي مدة فعلا رواية فتاوى ثم قندين لا ينفذ العقد وعلى رواية شرح
 الطحاوي ينسخ ويجرد العقد والوقت النسخ بغير المستوي وزيادة الاجرة تعتبر اذا زادت عند الكل حتى
 لو زادوا واحدة ثقت لا يعتبر وعلى رواية الشرح لو زادت الاجرة فخرقت المستاجر الاول بالزيادة كان

هو اول من غيره ولا يورثه الوقف عليه كالامام والمدرس والاولاد ونحوهم لعدم تصرفهم في غيبة الابن
 اي بان يجعله الواقف متوليا فيكون له حق التصرف فيه متوليا جرة بدون اجر المثل لزمه انما كذا
 اجر منزل صغيره بدون اي بدون اجر المثل يعني لزمه ايضا انما اذ ليس كل من مال الولاية للخط والاستقطا
 كذا في العداية لا ينفذ اي اجارة الوقف بموت المورث لان العقد لغيره كالكوكيل والاب الوقف لاجارة
 لا يورثه رعاية الحق الموقوف عليه لان فيها ابطال حقه فلو سكن المورث في عيلة لاجر وبقي بالزمان
 باتفاق منافع بعضه اذا سكن رجل دار الوقف واسكنه المتولي بلا اجر قيل لا شيء على السكن وعامة
 على ان عليه اجر المثل وعليه الفتوى وكذا منافع مال اليتيم كذا في العداية وغيب عقاره يعني ان الفتوى في غيب
 العقار والدور الموقوفه بالزمان نظر للوقف ومن قضى عليه بالقيمة يؤخذ منه القيمة فيشتري بها
 ضيعة اخرى فيكون على سبيل الوقف لان هذه بدل الاول كذا في الاسترواق وتقبل في اي الوقف الشهادة
 على الشهادة وشهادة الرجال بالنسب والشهادة بالشرعة لا تثب اصله وان صرحوا به اي شهدوا بان
 وقا الواعظ القاضي شهيد بالتسامع تقبل بخلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع كالنسب فانهم
 اذا صرحوا بانهم شهدوا بالتسامع لا تقبل لان الوقف حق الله تعالى وفي تجويز القبول يتفرع الشرح
 للاوقات القديمة عن الاستملاك وغيره كذا في الاثبات شرط في الاصح فان الشهادة على اصل الوقف
 بالشرعة تجوز على الجواز المختار وان كان الوقف على قوم باعبارهم واما على الشرط فلا هو المختار
 كذا في العداية وبيان المصروف من الاصل يعني اذا شهدوا ان هذه الضيعة وقف على كذا تقبل فيه
 الشهادة بالتسامع متوليا على عريضة الوقف وهو اي البناء يكون للوقف فيعرف غلة الاصناف
 الوقف ان بناها من مال الوقف او مال نفسه ونواه للوقف او لم يورثها وان بنى لنفسه واشهد عليه
 له اي المتولي في الاجنبى ان بنى ولم يورثها فلا ذكر وان نوى كونه للوقف كان وقفا كذا الغرض يعني
 انه كالبنى في جميع ما ذكرنا والغرض في المسجدة مطلقا سواء نوى او لم يورثها ودارا ثم ادعى ان كانت
 وقفها او قال وقف على لا يصح للتناقص وليس ان يكلف للشخص ولو اقام البيعة قبلت كالمشهدوا
 على عتق امته تقبل بلا دعوى الولاية في امر الوقف للواقف وان لم يشترط لانه احق من الاجنبى و

النظام ان غيره منه راجح لا المتولى قال في ذي
 قاضيان في فصل في اجارة الوقف وما لا يتم قال
 رة وعلا اصول احيانا ينبغي ان يهرم الاجر والستاد
 او المتولى على ما اختاره المتأخرون من لزوم اجرة المثل
 بالقبض في الوقف وما لا يتم وقال استاذنا العلامة
 الاوقف للمزوم ابو السعود قدس سره في فتاواه ان
 لا يتولى وقف ما اصول احيانا ان يهرم اجر نصف
 المعطى الشهر بجوى زامه بان انتمى ونفقة
 في الكنت واقول ان تقصر حكمه بان يورث
 مع الغيب يهرم ما تحقق الغيب في هذه
 مدارا لما ذكره من الوقف كذا ان يكون
 حفظ

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page. The text is written in a cursive style and is partially obscured by the binding edge of the manuscript.

[illegible]

۵۱

تتأسلوا فاما احدهما وخلف ولا تصرف نصف الخلعة لا ابنة والنصف للفقراء كما مر في صورة تسمية
كل من الاولاد فاما الآخر صرف الكل الى الاولاد فيقسم بين ولد واحد من اولاد الآخر على
وقف على ذوى قرابته لم يدخل والده وولده رجل قال رضي هذه موقوفة على اقاربي او على قرابي
او على ذوى قرابتي قال حملان الوقف لا يفضل الذكر على الانثى ولا يدخل فيه والده والعاقبة ولا
ولده كذا في الثانية وان في يد يرحمن اخرها وقفت عليه ورحمن في الوقف بها للرجل فان اراد فلان
والا فيمنعها من ههنا كما هو الحكم في دعوى الملك وقفت بين اخوين ما احدهما وبقي في يد الثاني او لا لم يمت
ثم لم يرحمن على واحد من الاولاد الا ان الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد والوقف واحد
تقبل وينصب خصما عن الباقي ولو برهن الاولاد الا ان الوقف مطلق عليك وعليها فيمنع من الوقف
بطنا بعد بطن او كل في الفينة **كنا البيوع** هو البيع الذي دل عليه البيوع لغة بمبادلة مال بمال مطلقا
من الاضداد يقال باع الشيء اذا اشتراه او اشتراه وتعدى الى المفعول كبا حريف وبها يقال باعته الشيء او باع
منه واتم جمع كونه انواعا اربعة باعتبار البيوع لانه اما بيع سلف بمثلها او بيع مقايضة او بيعها بالثمن او بيع
بها كونه اشهر الانواع اربع فمن ثمن كبيع النعدين وبيعي حرقا او بيع دين بدين وبيعي سلفا وباعتبار الثمن
ايضا اربعة لان الثمن الاول ان لم يثبت يسمى مسامحة او اعتبر مع زيادة يسمى مراجة او بوزن يسمى تولية او مع
النقص يسمى خصية وشرا بمبادلة مال بمال بطريق الاكس اي الخبز فخره بمبادلة رجلين بمالهما بطريق
التبرع او الربية بشرط العوض فانه ليس ببيع ابتداء وان كان في حكمه فاما قبل على سبيل التراضي لثمنه وان بيع
المكره فانه منعقد وان لم يلزم به عقد لان عقد هو تعليق كلام احد العقدين بالآخر شرعا على وجه يظهر اثره
في المحل بالاجابة وهو الاشارة بي اول كلام احد العقدين سواء كان في بيع او شرب لانه ثبت لاخره في القول
والقبول وهو ان كلام احدهما سواء كان بيع او شرب لما مضى قال في الهداية البيع منعقد بالاجابة
القبول اذا كانا بلفظ الماضي ثم قال لان البيع انشاء تعرف بالاشياء يعرف بالشعب والموضوع للاخبار قد
استعمل في بيعه وادراكا للموضوع للاخبار لفظ الماضي في الامم فيه للحد فلا وجه للاعتراض عليه بانه لا يبرهن
ثم الشيء الى ذكره وان يقال وكان استعماله بلفظ الماضي والا لا يتم الدليل ثم قال ولا ينعقد بلفظين احدهما

العوض
بيان

لفظ المستقبل

لفظ المستقبل خلاف الكمال وقد مر الفروع هناك وادارة بلفظ المستقبل صيغة الامر نحو بيعت بكذا فقال بيعت لانه
قال هناك مثل ان يقول زوجه فيقول زوجك فلا وجه لعل على المضارع كما ذهب اليه بعض فقهاء نعم ينعقد به
البيع اذا قارن النية كما نقل صاحب النهاية عن الطحاوي وتحقق الفقهاء وينعقد ايضا بما في معناها
اي الماضيين نحو رخصت واعطيتك بكذا وخرجه يعني ان كل ما دل على معنى بيع وشرب ينعقد البيع به
ايضا فاذا قال ان عت منك هذا بكذا فقال رخصت او قال شربت هذا بكذا منك فقال خرجه يعني بيعت
بذلك خرجه فانه امر بالاحد بالبدل وهو لا يكون الا بالبيع فكانه قال بعته منك به خرجه فقدر البيع
فيثبت العقد باعتبار لا بلفظين احدهما الامر لينا في ما مر فان المعنى هو المعنى في هذه العقود
وان اعتبر اللفظ في بعضها كشركة المفوضة حيث لا يصح اذا لم يبين جميع ما يقتضيه حتى يتعاطى الى اعطاء
المبيع والثمن من الجانبين فان البيع ينعقد به بلا وجود لفظ فضلا عن الماضيين لوجود المقصود
وهو التراضي مطلقا اي في النفس والتسبيل هو الصحيح لا ما قاله الكوفي ينعقد به في الحس فلفظ كالبطل وكذا
وينعقد ايضا بلفظ واحد كما في بيع الاب من طفله بان يقول بعته هذا منك بكذا او شرته منه
بان يقول شربت هذا من ابني فاشجاره الاب كما شققة اقيمت مقام العبارتين فلم يخرج الى القول
وكان احصا في حق نفقة وتاييد عن طفله حتى اذا بلغ كانت العدة عليه دون ابية بخلاف ما اذا
باع ما لطفله من اجتنى فبلغ كانت العدة على ابية فاذا لم يزوج على الثمن في صورة الشراء لا يبرأ عن
الدين حتى ينصب القاضي وكذا لا ينعقد للصغير غير ذي ابية فيكون امانة عنده وكذا لو قال بعته منك هذا
بدراهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا ينعقد البيع وشجرة القابل في المجلس لا تخرج من حكم العقد جبرا
وهو متفق بين قول الكل بالكل والشرك لانه ان البايع اذا اوجب في شيء فقبل المشتري في بعض ذلك
او اوجب المشتري في شيء فقبل البايع في بعضه لم يجز لان فيه تفرع الصفقة وادار المتعاقدين لا يملك
ذلك لان فيه ضرر للمشتري والبايع لان المبيع ان كان واحدا لم يضر الشركة للمشتري وان كان متقيدا
فالعادة ضم الجيد الى الردي ونقص عن الجيد لشره ورج الردي فلو ثبت خيار قبول العقد في البعض
قبل المشتري العقد في الجيد ونقص الردي فنزال به الجيد عن يد البايع باقل من ثمنه وفيه ضرر له واذا لم يجز

والا فيمنعها من ههنا كما هو الحكم في دعوى الملك وقفت بين اخوين ما احدهما وبقي في يد الثاني او لا لم يمت
ثم لم يرحمن على واحد من الاولاد الا ان الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد والوقف واحد
تقبل وينصب خصما عن الباقي ولو برهن الاولاد الا ان الوقف مطلق عليك وعليها فيمنع من الوقف
بطنا بعد بطن او كل في الفينة **كنا البيوع** هو البيع الذي دل عليه البيوع لغة بمبادلة مال بمال مطلقا
من الاضداد يقال باع الشيء اذا اشتراه او اشتراه وتعدى الى المفعول كبا حريف وبها يقال باعته الشيء او باع
منه واتم جمع كونه انواعا اربعة باعتبار البيوع لانه اما بيع سلف بمثلها او بيع مقايضة او بيعها بالثمن او بيع
بها كونه اشهر الانواع اربع فمن ثمن كبيع النعدين وبيعي حرقا او بيع دين بدين وبيعي سلفا وباعتبار الثمن
ايضا اربعة لان الثمن الاول ان لم يثبت يسمى مسامحة او اعتبر مع زيادة يسمى مراجة او بوزن يسمى تولية او مع
النقص يسمى خصية وشرا بمبادلة مال بمال بطريق الاكس اي الخبز فخره بمبادلة رجلين بمالهما بطريق
التبرع او الربية بشرط العوض فانه ليس ببيع ابتداء وان كان في حكمه فاما قبل على سبيل التراضي لثمنه وان بيع
المكره فانه منعقد وان لم يلزم به عقد لان عقد هو تعليق كلام احد العقدين بالآخر شرعا على وجه يظهر اثره
في المحل بالاجابة وهو الاشارة بي اول كلام احد العقدين سواء كان في بيع او شرب لانه ثبت لاخره في القول
والقبول وهو ان كلام احدهما سواء كان بيع او شرب لما مضى قال في الهداية البيع منعقد بالاجابة
القبول اذا كانا بلفظ الماضي ثم قال لان البيع انشاء تعرف بالاشياء يعرف بالشعب والموضوع للاخبار قد
استعمل في بيعه وادراكا للموضوع للاخبار لفظ الماضي في الامم فيه للحد فلا وجه للاعتراض عليه بانه لا يبرهن
ثم الشيء الى ذكره وان يقال وكان استعماله بلفظ الماضي والا لا يتم الدليل ثم قال ولا ينعقد بلفظين احدهما

اخذ البعض بالبعض فلان لا يجوز اخذ الكل بالبعض اول وان تعد الصفقة فلا ذلك لانها انما هي عن البيع واليه
 اشار بقوله الا اذا ذكر في البيع لفظ البيع ففصل الثمن اشارة الى ما ذكر في الكافي ان قوله في الهداية الا ان
 يبين من كل واحد لانه صفقات معني لا يتم الا ان يبين ثمر لفظ العقد او بعبارة الصفقة لا يجوز بيان ثمن
 كل واحد وقال الزبيدي وليست بالبعض ليس مع دون البعض وان فصل الثمن الا اذا ذكر في البيع لفظ البيع مع ذكر
 الثمن كل واحد عندنا في وعندنا في ذلك فصل الثمن بان قال بعتك مدين كل واحد بكذا او بعتك مدين عشرة كل واحد
 منها بكذا او رضي الى البيع بقول لا يقول المشتري اشتريت هذا بقول قال القدر في ان رضي البيع في المجلس ففصل الصفقة
 يصح ويكون ذلك من المشتري في الحقيقة يستين في ايجاب لا يقول او رضي البيع بقول او اعرض عليه بانه انما يصح اذا
 كان للبعض الذي قبل المشتري حصته من الثمن كما في الصورة المذكورة وفي تقريرين باسما بعشرة لان الثمن ينقسم عليهما
 باعتبار الاجزاء فيكون حصته كل واحد معلومة فاما اذا اختلف العقد في العبد او ثوبين فلم يصح العقد بقوله
 احدهما وان رضي البيع لانه يلزم البيع بالحصة ابتداء وانه لا يجوز اقوال مشاؤه الفظة عن مراد القدر في ان
 تسمية عبارة المشتري ايجابا ورضي البيع بقول لا يدل على انه اعتبر في عبارة المشتري والبيع ذكر الثمن في الحقيقة
 بعض البيع فان مجرد قول المشتري اشتريت هذا لا يكون ايجابا ولا قول البيع رضيت بقوله الصمد
 تعريف البيع عليه وهو مبادلة مال بمال فظهر عدم لزوم البيع بالحصة ابتداء ولهذا قلت او رضي بقوله اشتريت
 هذا بكذا ويثبت اى خيار القبول في الخراج لا يبطل بالخبر الي وان طال لان المجلس جامع للمنفق في كل
 في كتاب الطهارة فاذا اعتدت الامور المستعجلة بسبب واحدة فلان تغير ساعة ساعة واحدة اول دفعا
 للعرض وتحقيقا للبرهان انما يمكن الخلع والصفقة على مال كذلك بل توقف الايجاب فيهما على ما رواه المجلس
 انهما اشتملا على البعدين من جانب الزوج والمول فكان ذلك مانعا من الرجوع في المجلس والكتابة والرسالة
 كالخطا يعني اذا كتب بعد عقد بعتك عدي فلانا بكذا او قال الرسول بعت هذا من فلان الغائب بكذا
 فاذهب واخبره فوصل الكتاب الى المكتوب اليه او اخبر الرسول المرسل اليه فقال في مجلس بلوغ الكتاب
 والرسالة اشتريت به او قبلته ثم البيع بينهما لان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر والرسول
 محبة وسفير فكلامه كلام المرسل فان الرسول على السلام كان يبلغ ثارة بالخطا وتارة بالكتاب

ويبطل

ويبطل الايجاب قبل القبول بالرجوع اى رجوع الموجبات المانع من الرجوع لزوم ابطال حق الغير فهو مشتق
 من ان لا الايجاب لا يفيد الحكم بدون القبول اعترض بان الحق غير مخير في الملك بل حقه التملك ايضا
 حتى وفيه ابطال له بان الايجاب اذا لم يفد ملكا للمشتري لم يكن من ملك الملك البائع فحق التملك للمشتري
 لا يفاض حقيقة الملك للبايع لكونها اقوى من ولا يستفيض بها اذا وقع الزكوة قبل الخول الى الساق
 فان التملك لا يقدر على الاسترداد لتعلق حق الغير بالمدة فوج لان حقيقة الملك زالت عن المركز فعمل
 الغير لا انتفاء ما هو اقوى منه ويبطل ايضا الايجاب قبل القبول بقيام ايهما من الموجب والغايل عن
 مجمل لان القيام دليل الرجوع والدلالة تعمل على الرجوع اعترض بانها انما تعمل على اذ لم يوجد مرجع بغيرها
 ومنها لو قال بعد القيام قبلت وجده الرجوع ولم يغير ورد بان الرجوع انما وجد بعد الدلالة ولذا لم
 يعارضوا ولم يزم اى البيع بهما الى الايجاب والقبول بايجابا لاحدهما في المجلس وقال الشافعي في كل منهما
 خيار المجلس لقوله عليه السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ولان النسخ ابطال حق الآخر فلا يجوز
 اقواله على ظاهره ان اريد بكون الآخر حق التملك في كذا لا يفيد ما مر وان اريد حقيقة الملك
 فمنوع بل هو قول السليمة ويمكن دفعه بان حق التملك ثابت قبل القبول فلم يثبت حقيقة الملك بعده لم
 يكن للقبول فايده زائدة بل كان وجوده وعدمه سواء مع كونه ركنا في الاصل ان يقال ولان
 الايجاب القبول يفيدان حقيقة الملك ما قال الله تعالى بالذين امنوا لانا اكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 الا ان تكون تجارة عن تراض منكم فاباح الاكل ولو في المجلس لوجود التجارة الناشئة عن التراضى والبيع
 تجارة فدل باطلا على ان في الخيار وجه وقوع الملك للمشتري والقول بالخيار تعبير وهو نسخ فلا يجوز
 والحوادث عن الحديث انه يجوز على خيار القبول اى قبول كل من المتعاقدين العقد في المجلس وفيه توقف توهم
 من ان الموجب بعد ما وجب لا يكون له ان يرجع لا خيار النسخ بعد الايجاب والقبول فحاشا وجد
 فيها وانقضا وحاشا وجد فيها احدهما والآخر موقوف واطلاق اسم المتبايعين عليه مما في الاول مجاز
 باعتبار ما يؤول اليه وفي الثانية مجاز باعتبار ما كان وفي الثالثة حقيقة لما تقرر في موضع ان
 اسم الفاعل حقيقة في الحال بمعنى اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل وعلى حال المبشرة بان كل

وفي الحديث ان البيع لا يملك الاصل
 فلو كان له في الايجاب والقبول
 فلو كان له في الايجاب والقبول

احدنا في الحبل والآخر متوقف في لاسا قبلها ولا ما بعدا او يتخللها فيعمل عليها لئلا يلزم ابطال حق الآخر
والترفع المذكور في الحديث محمول على تفرق الاقوال بان يقول احدهما بعت ويقول الآخر لا اشترى
او بالعكس حيث لا يبق الجواب بعده فان قيل التفرق يكون بعد الاجتماع وهو لا يتصور هنا قلنا
المراد بالتفرق عدم الاجتماع ابتداء وهو متى ظهر قاعدة مقررة في المنفاج وكذا في انهم يقولون ضيق ثم
الركبة او توسع ثم الثوب والمراد في الاول جعل ثم الركبة ضيقا ابتداء وفي الثاني جعل ثم الثوب واسفا ابتداء فلا
تفضل كفي في صحة البيع الاشارة في اعراض عن من البيع والتمس غير روية احتراز عن بيع درهم ودينار وحظية
وتوابعها فان الاشارة فيه لا يكفي بل لابد من مساواتها قدر الاحتمال الربوي كما سئل وانما كلف الاشارة
كونها بائع وطرف التفرق لا يحتاج الى بيان القدر والوصف بخلاف السلم فان معرفة قدر الشيء فيه ووصفه واجبة
فما كونه غير شار اليه كما سئل وشتره معرفة مسبوكة الى التسليم احتراز عما اذا قرآن غلظان عند
متاعا فاشتراه منه ولم يعرف فانه يجوز لهم احتياجه الى التسليم ذكره الزاوي بما مطلق بمعرفة غير له باله
المقتضية الى النزاع المقتضى لفساد البيع بان باع غائبا واشار الى مكانه وليس فيه مسمى بذكر الكمية غيره
فانه يجوز كما سئل في خيار الرؤية وشتره ايضا معرفة قدر الثمن كعشرة مثلكاين في الزنة احتراز عن الاشارة
كمسوق وما يحصل فيها هو المكمل والهدية المتعارفة والموزون كما سئل في الدنانير وسائر
ما يوزن اذا قوبلت بالاعيان القيمة ومعرفة وصفه كونه خارا با او سمر قد تبا لان جراتها
تتغير الى النزاع فيعبر عن العقد عن المقصود وحق البيع بآل اي ثمن حال وهو جمل لا طلاق قوله و
احل الله البيع وحرم الربا وعنه عدم انه اشترى من يهودي ثوبا بالاجل ورعيته درع ولا بد ان يكون الاجل
معلوما لان له باله في مانع من التسليم الواجب بالعقد فكذا يطالبه في قريب المدة وذكركم يسلم
في بعيد كما كنا في الهدية والكافي وغيرها اقوال في اشكال لان نص البيع مطلق كما قالوا وشتره معلومة
الاجل بالليل العقل تعييد المطلق بالرأي وهو غير صحيح لما تقرر في الاصول ان تعييد المطلق نسخ الكفا
بالرأي لا يجوز ويمكن دفعه بان اطلاق النص لما هو بالنظر الى نفس الاجل وعلى لم يعييد بالمعلومية
كما سئل في خيار الشرط ان اذا قال بعتك هذا الاجل او مؤجل حتى فصرف لا نصف يوم او ثلاثة

ايام او شهر والمعتد بالمعلومية انما هو وقت الاجل والنص ليس مطلقا بالنظر اليه وانما قلت معلوم
الوقت حتى اذا جيل وقت فسد البيع كالباع الى الخصام وكونه وتحقيقه ان البيع مطلق المطلق
هو المعتبر من الذات دون الصفات لا بالنفي ولا بالاثبات وذات البيع وحقيقته كما سئل
مباداة المال بالمال والتمس معتبر في مفهوم البيع والتأجيل من صفات الثمن فيكون صفات
البيع ولهذا يقال بيع مؤجل فبالنظر الى التأجيل يكون البيع مطلقا لا يجوز تعييده بظني و
اما تعييد وقت الاجل فليس من صفات البيع بل امر له نوع تعلق بصفة في النظر اليه لا يكون البيع
مطلقا فجوز تعييده بالرأي فيندفع الاشكال وبعد ما علم الاجل ان مات الباع لا يبطل الاجل
ان ما اشترى حل المال لان فائدة التأجيل ان يخرق فيؤدي الثمن من غلة المال واذا ما من الاجل
تعين المتروك لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل واذا منع الباع السنة الاجل فليشترى اجل سنة
ثانية يعني اذا اشترى ثمن مؤجل الى سنة غير معينة والقبض المبيع حتى مضى السنة فليشترى سنة اخرى
بعد قبضه وقالا لا يسلك وبمطلق اي صح البيع بثمن مطلق عن ذكر الصفة لا القدر لوجوب ذكره
لما عرفت فالعقد في العقد يقع على غالب المقدار غالب بقدر البذل في الرواج لانه المتعارف
فان استوى اي ان لم يوجد الغالب بل استوى الرواج في التقود لا المالية بل تفاوتت فيها فسد اي
البيع ان لم يبين الى الثمن انه من اي نوع لان له باله تفضي الى النزاع كما تكرر استوى المالية ايضا اي كما
استوى الرواج واختلف الكم كالا حادي والثلاثي والثلاثي صحيح ان اطلق اسم الدرهم على كل منها حيث
يطلق على الواحد من الاول والثنتين عن كل والثلاث من الثالث اسم الدرهم اذ لا نزاع عند عدم الظاهر
في المالية وهو المانع من الجواز وصرف الاما قد يرب من كل نوع مثلا اذا باع عبدا بالف درهم فلان يعطى
الالف من الاحادي او الفين من الثنائي او ثلاثة آلاف من الثلاثي هذا ما ذكر في الكافي واراد صاحب
الهداية وان كان في عبارة نوع غرض والاثنيان التقديران النعمان المصنوع من الذهب والفضة
مسكوكا او لا والفلوس من اختلف فكذلك في العادة في صحيح اي صحيح البيع وان عينا يعني اذا عين
العاقبة ان درهما مثلا ثم اراد المشتري تبديله بدرهم آخر وهو جاز عندنا ولا يسمع نزاع الباع وعند الشافعي

يتحققان بالتعيين من الجوز تبديله بأخر ولو هلك قبل التسليم أو استحق بعده أو قبل ينقض البيع عندنا
 بل يطالب بالتسليم مثل وانما قال في صحيح ما ذكره العارضة ان الدرهم والدنانير يتحققان بالتعيين في البيع
 الفاسد من الاصل ولا يتحقق في ما ينقض بعد الصحة صورة الاول ما اذا باع عبداً وقبض الثمن فظهر انه
 ثمن الجوز او باع جارية وظهر انها ام ولد يتحقق وراعى الثمن للرد لان هذا القبض حكم الغصب وصورة الثانية
 ما اذا باع عبداً فملك قبل التسليم فالثمن المقبوض لا يتحقق بالتعيين في رواية وهو الوجه وصح البيع في الطحاوي
 وهو لا يظن وودقيته لا يقع عليها عرفاً وسياسة في الوكالة والحبوب وصغيرها كالغرس والحق ونحوهما
 ولو كان جزءاً من الجوز فله حصة كذا في البيع بغير جنس بقوله عليه السلام اذا اختلف البيعان
 في حصة كل واحد منهما جاز في حصة جازفة فانه لا يبيع لاحتمال الربوا وصح ايضا بيع المكيل والموزون
 بانما اخرج معقون كل منهما جاز فله لان المانع من الصحة جهالة تقضي الى النزاع وهذا ليس كذلك لان التسليم
 في البيع متعلق فشره هلاك الاناء والجوز قبل خلاف السلم فان التسليم فيه متأخر فالهالك ليس بدار قبل فتنقضي
 المنازعة وعن ابن سفلان الجواز فيما اذا كان المكيل لا يكتسب كالتقصير ونحوها وما اذا كان
 كالتزبيل ونحوه فلا يجوز كذا اذا كان الجوز يتحقق او باع بوزن شيء اذا جفت تخف وصح ايضا في القدر
 المستحق واحداً كان او اكثر اذا بيع ضميراً كل قفيز او قفيزين مثلاً بكذا يبيع اذا قال بعتك هذه الصبرة كل قفيز
 او قفيزين او ثلاثة بكذا فابيع جاز في القدر المستحق من عدد القفز ان عندنا في الاصل في الا اذا زالت الجاهلية
 بعلم جميع القفز ان يسميتها او بالكيل في الجوز قبل الافتراق وقال الجوز مطلقاً لا ضميراً ان لا يبيع البيع عند
 ان في القدر المستحق اذا بيع ضميرتان من جنس كقصر في ثوبين كل قفيز او قفيزين بكذا حيث لم يصرح البيع
 عنده في قفيز واحد لتفاوت الصبرتين وعندنا ما يصرح فيهما ايضا وذكر في المحيط والايضاح ان العقد يصرح
 على قفيز واحد منهما ولا يبيح ايضا البيع عنده في القدر المستحق اذا بيع متفاوت كالتبذير وفي قطية
 عن كل شاة او شاتين بكذا والعهد المشتل على الاثواب المتفاوتة كل ثوب او ثوبين بكذا لان
 التفاوت في ابعاضها يقتضي الجاهلية المؤدية الى النزاع بخلاف الضربة وان سمي الجلبتين اي جملة
 المبيع والتمن بان قال بعت هذه الشاة وهي مائة بالفرم او بعت هذا العهد وهو عشرة مثلاً

البيع

صبرة
اشبار
بشر

بمائة

بمائة بالتفصيل اي لا يقول كل شاة بكذا او كل ثوب بكذا اصح البيع في الكل اجاباً متفاوتاً ولا معلومة
 المبيع والتمن فان باعها بهذا تفصيل لقوله وان سمي الجلبتين بالتفصيل يعني بعد سمي الجلبتين و
 لم يفصلهما فان باع الصبرة على انها مائة اي مائة قفيز بمائة صح البيع ولا يتفاوت الحكم من باع ان سمي
 لكل قفيز بدرهم وبين ان لا يسمي لعدم التفاوت بخلاف العدد المتفاوت كالمكيل وهو ان الصبرة اقل من
 المائة اخذ ما في المشتري الاقل كحصة من الثمن او فسخ العقد يعني انه خير بين الامرين لتفرق الصفقة عليه
 فلم يتم رضاه بالموجود او بهي اكثر من المائة فالزيادة على المائة للبائع والمائة للمشتري لان البيع وقع بمقدار
 معين وقد وجد فصح العقد والقدر ليس بوصف حتى يدخل في البيع كما في الثوب فيكون للبائع فان باع
 المذروع بمكلاً الى الجلبتين ولم يقل كل ذراع او ذراعين بكذا اصح البيع فان وجد المشتري تاماً اخذه
 بكل الثمن بلا اخبار وان وجد اقل خيراً من شاة اخذ الاقل بالكل الى كل الثمن او ثمر لان الذراع وصف
 في الثوب لا يمتنع كونه صفة عرضية له بل هو في اصطلاح الفقهاء ما يكون تابعاً للشيء غير منفصل
 اذا حصل فيه يزيد حسناً وان كان في نفسه جوهراً كذراع من ثوب وبناء من دار يسكن
 كما سبق في الايمان فان ثوباً هو عشرة اذرع وبسوى عشرة دراهم اذا انتقص منه ذراع لابس او تسعة
 بخلاف المكيل والعدد بان كان بعضاً منها يسمى قدراً او اصلاً ولا يغير انضمامه الى بعض آخر كما لا يجمع فان
 خطه عشرة اقفره اذا ساءت عشرة ودام كانت التسعة منها تسعة او تسعة وقد اختلفوا في
 تفسير الوصف والاصل والكل راجع الى ما ذكرناه والوصف بهذا المعنى لا يقابل شيئاً من الثمن كاطراف الحيوان
 الا اذا كان مقصوداً بالتناول كالمكيل واخذ ما في المشتري الاكثر بلا اخبار للبائع لانه وصف فكان كما اذا
 باع محبباً فاذا هو سليم وان باع المتفاوت بمكلاً اي سمي الجلبتين ولم يفصل صح البيع في الكل حيث ان
 سمي المبيع والتمن لزم البيع لمعلومية كل منهما الا الاقل والاكثر قال في غاية البيان نقلاً عن الايضاح
 اذا قال بعتك هذا القطيع على انه مخزون رائب وهذا العهد على انه مخزون ثوباً بكذا فابيع جاز لان
 جملة المبيع والتمن صار معلوماً بالتسمية فاذا وجد المبيع زائداً او ناقصاً فالبيع فاسد لان الزيادة
 لم يقع عليها العقد فبصير كانه باع ثوباً من وخشرين وهذا فاسد لانه مجهول متفاوت وان كان

نافعها فحتاج الى ان يحاط حصه الثوب الناقص ويحرمه في الضمان كما في سائر ما يختلف قيمته وان
 زاد في بيع المذروع بعد ذلك الجليلين كل ذراع بدرهم لم يضر بذكر العبرة لما ذكرنا ان الحكم لا يختلف من كان
 بين ذكر هذا القيد وبين تركه لعدم التفاوت صح في الكل لما ذكرنا فان وجدته اقل او اكثر اخذ الاقل بالاقل
 او تركه في الصورة الاولى لان الوصف وان كان تابعا لا يبقا بشئ من الثمن صار من اصلا بافرا
 بذكر الثمن فانهم قالوا الوصف بقا بشئ من الثمن اذا كان مقصودا بالثمن وحقيقه كما اذا قطع البايع
 يد العبد المبيع قبل القبض سقط نصف الثمن او حكم بحق البايع كما اذا حدث عيب عند المشتري او نحو الشارح كما
 اذا خاط المشتري الثوب المبيع ثم اطلع على عيب يكون للوصف قسط من الثمن فاذا صار اصلا ووجد نافعها
 ثبت الجنا ان شاء اخذ به حصته وان شاء ترك لتفريق الصفقة عليه او لغوات الوصف المرغوب فيه
 وفي الصورة الثانية اخذ الاكثر بالاكثرا ففسخ لانه ان حصل له الزيادة في المبيع لم يزد في الثمن لما ذكرنا
 نفعنا بغيره ففسخ فلو اخذ بالاقل لم يكن عاملا بمقتضى اللفظ وانما قال في الاول او ترك وقال ههنا او
 فسخ لان المبيع لما كان ناقصا في الاول لم يوجد المبيع فلم ينفعه البيع حقيقة وان كان اخذ الاقل بالاقل
 كاي بيع بالتعاطي وفي الثانية وجد المبيع مع زيادة في تباعه في الحقيقة فقدره وان وجدته في المذروع
 عشرة ونصف او تسعة ونصف اخذه في الاول عشرة بلا خيار وفي الثاني تسعة بلا خيار وقال
 ابو يوسف في الاول ياخذ به عشرة بلا خيار وفي الثاني عشرة به وقال محمد في الاول ياخذ به عشرة ونصف
 بالخيار وفي الثاني تسعة ونصف لان من ضرورة مقابلة النزاع بالدرهم مقابل نصفه بنصفه فجزى
 عليه حكما ولا يوجب ان لا يفر كل ذراع منزلة ثوب وقد انقض ولان الذراع وصف في الاصل وانما اخذ
 حكم المقدار بالشروط وهو مقيد بالنزاع فاذا اعدم الحكم الى الاصل وقبل في الحكم بس الذي لا يتفاوت جوازه
 لا يطيب المشتري ما زاد على المشتري لانه كما لموزون حيث لا يفرقة الفصل في بيع النزاع منه وان زاده
 اي القيد المذكور في بيع المتفاوت صح في الاول بقدره لانه لا يبين كماله منها فكان كل منها مبيعا ففتح في العبد
 الموجود لكنه خيره لتفريق الصفقة عليه وفسد الاكثر لانه اذا كان زايدها يتبقى لغيره في المزدود المتفاوت
 فيؤدي الى النزاع صح بيع عشرة اسهم من مائة سهم من دار اجاع الا عشرة اذرع من مائة ذراع

تبدل منزل كل ذراع صح

منها

منها عند البيع وعند ما جاز ذكره في غاية البيان نقلنا عن الصدوق في هذا الباب ان قوله تعالى
 يجوز البيع اذا كانت الدار مائة ذراع ويقرهم هذا من تعليلها ايضا حيث قال لان عشرة اذرع
 عن مائة ذراع عشرة اذرع فاشبه عشرة اسهم من مائة اسهم وانه ان البيع وقع على قدر
 معين من الدار لا على شاي لان الذراع في الاصل اسم خشبة يزرع بها وتغير ههنا لما يحل وهو معين
 لا المشاي لان المشاي لا يتصور ان يزرع فاذا اراد به ما يحل وهو معين كذا في جملة الموضوع بطل العقد
 ولا يوجب على الثمن ما هو رويان فاذا احدث ما روي بسكون الرأ وان بين ثمن كل لانه جعل القبول في
 المروي شرط جواز العقد في الروي واشترط قبول المهدوم في العقد بغيره **ففسخ** اعلم ان ههنا
 اصولا الاول ان كل ما هو متنازل اسم المبيع عرفا يدخل في البيع وان لم يذكر صريحا وان كل مكان
 متصلا بالمبيع اتصالا فمراكان تابعا له داخلا في البيع وما لا فلا قالوا ان ما وضع لان يفصله بشر
 بالاخر ليس اتصالا قرار وما وضع لان يفصله فهذا الاتصال قرار والثاني ان ما لا يكون من القسمين
 ان كان من حقوق البيع ومرافقه يدخل في البيع بذكره بالافلا اذا تقرر هذا فنقول لا يدخل العلو
 بشره بيت لكل حال ونحوه اي يبرأ في كل قليل وكثير هو فيه ومنه لان البيت اسم لما يبا فيه و
 العلو مثل والشئ لا يستتبع مثله فلا يدخل فيه الا بالانقيص عليه ولا يدخل العلو ايضا بشره منزل
 الاب اي بالقيود المذكورة لان المنزل اعم بين من الدار والبيت اذ يتا في فيه مرافق السكنى من نوع مقصود
 بانتقاء منزل المدواب فيه فليس به بالدار يدخل العلو فيه تبعا عند ذكر الحقوق وشبهه بالبيت
 لا يدخل فيه بدونه ويدخل هو في العلو والبناء ومقتضى غلق متصل باب الدار بخلاف المنفصل
 وهو القفل فانه ومفتاحه لا يدخلان بهذا القيد والكنيف بشره دار محدودة بانه اي بدون ذكر
 ذك القيد اما الدار فلا تسمى ما يدار عليه الحدود والعلو منها وكذا البيت هو اما المفتاح فلان الغلق
 المتصل جزء منها والمفتاح يدخل في بيع الغلق بلا تسمية لانه كالمفتاح لا يستتبع به الاب والقفل مفتاحه
 لا يدخلان والاسم المتصل بالبيت يدخل ولو من خشب لا يجزئ المتصل والسرير كالتسليم كذا في الكفا
 لان لا يدخل في بيع الدار الظلمة والطريق والشرب المسيل الاب اما الظلمة فلانها مبنية على هوا

فباب المنة
 اولان اورد

الطريق فاخذت حكم واما الطريق والشرب والمسيل فلانها خارجة عن الحد وكلها من الحقوق فتدخل
 فيكم ثا وتدخل في الاجارة بلا ذكر لانها تعقد لانقطاع ولا يحصل الا بالبيع لانه قد يكون للتجارة
 ويدخل الشجر وان لم يسم لا الذرع الا بالتسمية بشرط الارض لان الشجر متصل بالقرار فاشبه البناء
 والذرع متصل بالفصل فاشبه متاعا فيها ولا التمر شجرة لان الاتصال وان كان خلقيا للقطع
 للبقاء فصار كالذرع الا بكل ما فيها او منها لانه يكون من المبيع لا يحق فيها لانه ليس بالبيع
 بيع الذرع قبل ضروره بقتل لانه لا ينقطع به وتابع للارض فيكون كالوصف فلا يجوز ايراد العقد عليه
 بانفراذه وان باع على ان يتركه حتى يدرك لم يجز وكذا الرطبة والبقول وبعد ما يصح ان شرط تخلية المشتري
 ان تخلية ارض البعل بان يقطع او يرس عليه دابة فتا كل في بيع لان الشرط مقتضى العقد فلا يفيد
 يجوز بيع حصته من شريكه لوجود المقتضى وعدم المانع لانه بالنظر اليه كالاصل لا اختلاط ملكهما مطلقا ان
 سواء بلغ او ان الحصاد او لا ومن غيره ما يفيد ان لم يفسخ الحصاد فانه ينقلب الى الجواز كما اذا
 باع الجذع في السقف ولم يفسخ البيع حتى اخذ وسلا ولو كان الارض والذرع مشتركا فباع نصف الارض
 مع نصف الذرع من شريكه او اجنبي بغير رضا شريكه جاز واما المشتري مقام البائع ثم بيع نصف الذرع
 بدون الارض انما لا يجوز في موضع كان لصاحب الذرع حق القرار فيه بان ذرع ونصف ارضا اذا كان
 متقدما في الذراع كالفاحش في بيع النصف كذا في الناحية كذا منفردا ببيع كله اذ جاز بيعه ايضا
 ان لم يفسخ الحصاد اذ لم يرفع الفساد ببيع سميكة فيها ذرة لم يدخل في البيع يعني اصطفا سميكة في
 بطرنا ذرة فكل السميكة والذرة الثبوت اليد عليه فلو باع السميكة لم يدخل الذرة في البيع لانها ليست من اجزاها
 كذا في الهادي والكا في باب المراكز مع بيع البئر سنبلة والباقي يشهد باللام والقصر اذا قلت الباقلاء
 بالتمتعقت اللام كذا في الصحاح والارز السنبلة فشرنا الاول وكذا الجوز واللوز والفسقية
 وقال الشافعي لا يجوز بيع ذلك كله ولا في بيع السنبلة قولان وعندنا يجوز بيع ذلك كله لان المقصود
 عليه مستور بما لا منفعة له فاشبه شراب الصاعغة اذ يبيع بحبه ولنا ما زوى عن النبي ع انه
 نهى عن بيع النخل حتى يذوق وبيع السنبلة حتى يتقبض وبان من الآفة وحكم ما بعد الغاية خلاف

مطلب
 مع بيع البئر سنبلة

الاعتماد
 حكما

حكم ما قبلها قال في الغاية وفي نظر الاستدلال بمفهوم الغاية والاول ان يستدل بقوله نهى فان قيل
 يقتضي المشروعية **اقول** فيه بحث لان المشروعية التي تقتضيها النهي عن الافعال الشرعية هي مشروعية
 الاصل مع عدم مشروعية الوصف وهو عين الفساد في الدليل يفيد خلافا للمدعي لان المدعي صحة
 البيع والدليل يفيد ساد بل الصواب ان يقال ان الاستدلال بمبنى على ما قال صاحب المجمع في البديع
 ان الغاية عندنا من قبيل الاشارة لا المفهوم او على ما قال صاحب التلويح في بحث المعارضة و
 الترجيح ان مفهوم الغاية متفق عليه وصحة بيع ثمرة وان لم يبرأ صلاحها لانها مال متقوم حالا
 او مالا ولزم على المشتري قطعها اذا اشتراها مطلقا او بشرط القطع بشرط ابقائها على الشجر حال
 البيع يفيد لانه شرط لا يقتضيه العقد وينفع المشتري وجهه اي الثمن زيوفا ليس شرطه والسلعة
 وجسها به اي بالثمن يعني اذا باع سلعة بثمن فله حق جسها حتى يستوفي ثمنها فان سلمها الى المشتري
 بطل حقه في الجبس وليس له استرجاع السلعة وانما المطالبة بالثمن فلو قبض الثمن وسلم المبيع ثم وجد
 الثمن زيوفا لم يكن له استرجاع السلعة وانما المطالبة بحقه وقال زفر له ذلك قبض زيوفا بدل الجيا
 يعني كان له على اخذ درهم جيا و فاستوفى زيوفا على ظن انها جيا و فالتفوا ثم علم انها زيوفا ان كانت
 قايمة بمردها ويسترد الجيا والا اي وان لم يكن قايمة سواء كانت تامة او سميكة فلا اي لا يرد ولا
 يسترد وقال ابوسيرة مثل الزيوفا ويرجع بالجيا ولان الرجوع بالنقصان باطل لاستلزامه الربوا
 ولا وجه لابطال حقه في الجبودة لعدم رضاهما فكان النظر فيما عتياه واما ان قضاء الدين حصل فقبض
 جنس حقه وبعد العلم حقه في فسخ ذلك القضاء وهو ممتنع له ان كان ما به حصل القضاء وانما قال زيوفا
 لانها لو كانت رصا او مستوفة تزد اتفاقا وانما قال ثم علم لانه لو علم عند القبض انها مستوفة
 سقط حقه اشترى شيئا وقبضه وما مفلسا قبل نقد ثمنه فالبائع هو الذي للفرما ويقسموه يعني
 اشترى شيئا وقبضه ولم يقيد الثمن حتى ما مفلسا فالبائع سوية للفرما ولا يكون البائع احق به
 وعند الشافعي هو احق به وانما قال قبضه اذ لو لم يقبض فالبائع احق به اتفاقا **باب خيار**
الشرط والتعيب اعلم ان البيع نارة يكون لازما واخرى غير لازمة واللازم ما لا خيار فيه بعد

مطلب
 اذا باع سلعة بثمن فله حق
 جسها حتى يستوفي ثمنها

نقسمونه

وجود شرط غير اللازم ما فيه الخيار ويكون اللازم اقوى قد تم ذكر خيار الشرط والتعيين واذا
 بالاول ان يكون العاقد مخيرا بين قبول اصل العقد وردة او ايراد بان يشترط في أحد الشئين او
 الثلاثة على ان يعين ايا شاء وقد تمها على سائر الخيار لانها بما يعان ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرؤية
 لانه يمنع تمام الحكم واخر خيار العيب يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط انواع فاسد وفاق كما اذا
 قال اشترى علي ان بالخيار او على ان بالخيار ايا ما او على ان بالخيار ايراد او جاز وفاق وهو ان يقول
 على ان بالخيار ثلاثة ايام فادونها ويختلف فيه وهو ان يقول على ان بالخيار شهر او شهرين فانه
 فاسد عندنا في وزفر والشافعي وجاز عندنا في سوسم وجاز اي خيار الشرط للمتباعين
 اي كل من اشترى فلا يوجد البيع مالم يرضيا ولا احدهما ولا فيهما كما سيأتي في ثلاثة ايام اي الى آخره بقوله
 عليه السلام بخياره من منعه اذا بايعت فقل لا خلاية والخيار ثلاثة ايام وجاز الاستدلال ان شرط
 الخيار مخالف لمقتضى العقد وهو اللزوم فيكون مفسدا لكنه يجوز هذا النص الدال على الخيار في البيع
 والشراء بلفظ بايعت على خلاف القياس فيقتصر على المدة المذكورة فيه لا اكثر ولا يجوز اذا سمي مدة
 معلومة وان اجاز اي من الخيار بعد العقد ان اكثر من ثلاثة ايام فيها اي في ثلاثة ايام جاز اي
 البيع لزوال المفسد قبل تقرر ان اشترى لم يذكره بالفاء كما ذكر في الوقاية اشارة الى انه ليس من
 صور خيار الشرط حقيقة ليتفرع عليه بل اوردته عقوبة في حكمه مع علمه ان لم يقدر الثمن الى ثلاثة ايام
 فلا بيع صح والاشارة الى ان يقدره في الثلاثة قالوا ان في الفسخ فيكون مطلقا **اقول** سيد علي ظاهره
 انك قد عرفت ان النص الوارد في شرط الخيار مخالف للقياس وقد قررنا كتب الاصول ان ما ثبت
 على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه ودفعنا ان المقرر في كتب الاصول عدم جواز القياس الخفي
 على ما ثبت بخلاف القياس الخفي اذ قد قررنا فيها ايضا جواز الخاف حكم ثبت على خلاف القياس بغيره
 بطريق دلالة النص وبطريق الاتقان الذي هو القياس الخفي وكل منهما محتمل بهنا كما لا يخفى
 على الناظر المتأمل ولا يخرج المبيع بخيار البائع عن ملكه لان تمام هذا السبب بالمراضاة
 ولا يتم مع الخيار ولا هذا لو اعتقه البائع نفذ ولا يملك المشتري التعرف فيه وان قبضه المشتري

معا

لان هذا في معنى شرط الخيار والحاجة
 مست الى انفسه عند عدم النقد
 يخرج عن المماثلة صح

بأن البائع فاقضه

فملك

فملك فيه في مدة الخيار ضمن قيمة لانفسه في البيع بالملك لان كان موقفا ولا تفاذ به في الحق
 فبقى مقبوضا في يده على سبب الشراء وفي القيمة ولو ملك في يد البائع لملك عليه وانفسه البيع
 وكذا على المشتري كما في البيع المطلق والمخرج المبيع عن ملك البائع بخيار المشتري يعني اذا
 كان الخيار للمشتري فقط يخرج المبيع عن ملك البائع للزوم البيع في جانبه بانتفاء الخيار فان
 حصل المبيع عنده اي المشتري ضمن الثمن فان الهلاك لا يخلو عن مقدمه عيب سبلا اذا دخله
 وعجز عيب يمنع الرد واذا امتنع لزوم العقد وتم قبض الثمن المستحق خلاف ما اذا كان الخيار
 للبائع لان الخيار اذا كان له يملك البيع موقوف كما تر فيلزم القيمة ولا يملك اي للمشتري
 البيع وقالا يملك لانه خرج من ملك البائع فلو لم يدخل في ملك المشتري كان ملكا بلا ما كان ولا
 نظيره في الشرع ولا ان الثمن لم يخرج من ملكه فلو دخل المبيع في ملكه لاجتمع البدلان في ملك
 شخص واحد حكما للمعاوضة ولا نظيره في الشرع ورجع هذا بان الخيار انما شرع نظر للمشتري
 ليرد في قبضه على المصلحة فلو دخل في ملكه ربما كان عليه لانه بان كان المبيع قريبا فيقبض
 عليه ولا اي لعدم تملك المشتري للمبيع فروع الاول لو اشترى زوجة بقي النكاح لعدم ملك البين
 المزمل لكان ان وطئها اي وطئ المشتري بالخيار زوجة جاز له رد لان وطئه بالنكاح لا
 يملك البين ليمتنع الرد الا في البكر لانه تعيب طينة ان يبطل الرد والثالث قريبا لا يصدق
 عليه في المدة لعدم الملك فيها والحق مرتب عليه الرابع كذا اي لا يصدق ايضا من شره فائز
 ان ملكك عبدا فهو لعدم وقوع الشرط الخامس حبسها في المدة لا بعد من الكبر لانه انما يجب
 بعد ثبوت الملك لم يثبت الساسل ان ردت الامة المشتراه باي بالخيار على البائع فلا اثره
 عليه اذ لم يملكها المشتري ليجوز للملك فيجب التبرؤ السبع من ولدت في المدة بالنكاح لم يخرم
 ولديها ان اشترى زوجة بالخيار فولدت في ايام الخيار في يد البائع لا يبرأه وللمشتري فيملك
 الرد وانما قلنا في يد البائع لانها لو ولدت في يد المشتري لم يبرأه ويبطل الخيار لان الولادة
 عيب الثامن انه اي المبيع بالخيار يملك على البائع ان قبضه المشتري باذنه واودعه عنده اي

او ينفك

عند البيع لا ارتفاع القبض بالبرء لعدم الملك التاسع في خيار ما ذون شترى وايراه بايقض ثم في
المدة أي ان شترى عتد ما ذون شترى بالخيار وايراه بايقض عن ثمنه في مدة الخيار في خياره لانه
لما لم يمكنه كان رده في المدة امتناعا عن التملك والمأذون والاية ذلك فانه اذا اوجب له شترى فلا
ولاية ان لا يقبل العتد بطل شترى من ذوقه من ذوقه بالخيار اذا اسلم لئلا يمكنه سلبا بطل خياره
ومن له الخيار سواء كان بايعا او شترى او اجنبيا فلا ان يفسخ ولا ان يحجزه فاذا اراد الاجازة
يحجز بلا علم صاحبه ولا يقض بدونه أي بدون علمه ولو كان غائبا وقال بوس وثان في له
القبض ايضا بدونه كالا اجازة ولا من سلب من قبل ولا لانه لا يشترط رضاه كالكسب بالبيع فان
له ان يتصرف فيما وكل به بلا علم الموكل لانه مستطعن قبله وله ان الفسخ بقوله حق الغير بالرفع
والا يعرض عن الضرر لان الخيار كان للبايع جازا ان يعتد المشتري تمام العقد فيصرف فيه فيلزم غرامة
القيمة بهذا الكسب فان كان المشتري جازا ان لا يطلب البايع بسبعة مشتري باه وهذا نوع من شرط توقف
على علم كعمل الوكيل بخلاف الاجازة اذ لا التزام فيها مع انه موافق له فيها ولا انه مستطعن عليه من
قبل كيف وهو بنفسه لا يمكن النقص وانما ينقص لكون العقد غير لازم واعتراض بان ما ذكره ثم من التزام
الضرر وان دل على اشتراط العلم ولكن عندنا ما يتفق وهو انه ان يتفرق بالنقص لم يجز اخفى من ليس
للمشتري ان مضى المدة فيلزم البيع اجيب بان حرز مرضي به منه حيث ترك الاستيفاء باخذ التكفيل بخلاف
الغيبه وان نقض العقد من له الخيار فلو علم أي علم الاخر النقص في المدة قبل الفسخ ولا يورث هذا
أي خيار الشتر طريفة ان العقد لا يفسخ بفسخ الوارث كما كان يفسخ بفسخ المورث حال حيوة فاذا
كان الخيار للبايع وما ملك المشتري المبيع ولا ينافيه وارث البايع واذا كان للشتر وما ملك وارث
المشتري بلا خيار فان قبل يفسخ المشتري الوارث والمورث لم يكن ما كذا قلت العقد الموجب للملك كان موجودا
في حقه ولكن الخيار كان مانعا فاذا بطل الخيار في حق الوارث ظهر اثره الموجب فندبره وقال الشافعي
يؤثر عنه لانه صفة من حقوق البيع بخيار العيب والتعيين واجهوا انه لو مات من عليه الخيار وهو
لا خيار له في الخيار وان ان الارث فيما يقبل الانتفاء بالخيار ليس الا من شترى واراد ولا وارث في

في خيار الشتر طريفة ان العقد لا يفسخ بفسخ الوارث كما كان يفسخ بفسخ المورث حال حيوة فاذا كان الخيار للبايع وما ملك المشتري المبيع ولا ينافيه وارث البايع واذا كان للشتر وما ملك وارث المشتري بلا خيار فان قبل يفسخ المشتري الوارث والمورث لم يكن ما كذا قلت العقد الموجب للملك كان موجودا في حقه ولكن الخيار كان مانعا فاذا بطل الخيار في حق الوارث ظهر اثره الموجب فندبره وقال الشافعي يؤثر عنه لانه صفة من حقوق البيع بخيار العيب والتعيين واجهوا انه لو مات من عليه الخيار وهو لا خيار له في الخيار وان ان الارث فيما يقبل الانتفاء بالخيار ليس الا من شترى واراد ولا وارث في

خيار العيب والتعيين كالمسيلة ولا يورث ايضا خيار الرؤية لانه ايضا الا من شترى واراد ولا وارث في
المشتري لو مات قبل الرؤية فليس له الوارث الرؤية بعد كما كان له ولا خيار التعيين لما ذكره بل ثبت الوارث
ابتداء الاختلاط ملكه بملك الغير واذا بطل الخيار لزم البيع وتم ولا خيار العيب بل المورث اخفى البيع
سالمافكذا الوارث لقيامه مقامه ولما ثبت له الخيار فيما يجب فيه البايع بعد موت المورث وان
لم يثبت للمورث شرط الخيار احداهما يعني ان احد العاقدين اذا شرط الخيار لغيره بما جاز فاتي من العاقدين
والغير جاز او منقضى صحيح استحسانا والقياس ان لا يقع وهو قول فلان الخيار من احكام العقد فلا يقع
اشترط لغيره كالثمن وجه التحسان ان الخيار لغيره العاقدين ثبت بالنسبة عنه فيقدم الخيار للغير
اقتضاء فيجوز له ان يبايعه تعجبا لثمنه فيكون لكل منهما الخيار وفي اجازة احدهما من الاجمال والنسبة وهو الغير
ونقص الاخر الاول لوجوده وزمان لا يرد غير فيه وفي المعية أي ان خرج احدهما من منزلهما
معا يعتبر تصرفا عاقدا في رواية لان الناب بغيره تصرف منه وتفرق فان قص في اخرى لان الجاز
يلحقه النقص والمنقوض لا يلحقه الاجازة فاذا اجتمعا كان النقص ولي كسكان الحرة مع نكاح
الامة اذا اجتمعا كان نكاح الحرة اول لانه لا يرد على نكاح الامة بلا عكس لان الاحتياط فيه في الفسخ
بوجوب الحرة على المشتري والاجازة توجب الباطل والمحرم راجع على المبيع باع عتدين بالخيار واحد
ان فصل أي الثمن وعين أي محل الخيار صحيح أي العقد والآفل وهذا على اربعة اوجه احدها ان لا يفصل الثمن
ولا يعين ما فيه الخيار وهو فاسد لجهالة المبيع والثمن لان ما فيه الخيار كلنا ج عن العقد لانه مع
الخيار لا ينفصله في حق الحكم في الداخل في احدهما فهو مجرول وثانيها ان يفصل الثمن ويعين ما فيه الخيار
وهو جائز لكون المبيع والثمن معلومين وقبول العقد فيما فيه الخيار وان كان شرط الانعقاد العقد
في الآخر لكنه غير مفسد لكونه محلا للبيع كالمع بين وقف ومدبره والثالث ان يفصل ولا يعين والثابع
عكس وهو فاسد فيهما لجهالة المبيع او الثمن فان شترى كسبا او وزنيا او عتدا او احدا على ان الخيار
في نصفه صحيح فصل الثمن او الا لان النصف من الشيء الواحد لا يتفاوت فقيمه ايضا لا يتفاوت فاذا
كان ثمن الكل معلوما كان ثمن النصف ايضا معلوما فالبيع معلوم اذا الشروع لا يبيع الجواز

كذا في الكافي ووجه التعيين فيما دون الاربعه وهذا اختيار التعيين يعني ان يشرى ثوبين على ان باخرهما
 شاة بعشرة جاز وكذلك الثلاثة اخصاها وان كانت اربعة فمستند وهو العاين في الكل كما في البيع
 وهو قول في قول الشافعي وجعل الامتحان اذ في معنى شرط الخيار اذ الجواز ثم الحاجة الى ان اتمل تحت الارض
 والارفع مع انه مخالف لمقتضى العقد فكذلك يحتاج هنا الى اختيار من يشرى به او من يشرى به فحوز
 البيع على هذا الوجه فالحاجة والجزم انما توجب الفسخ اذا كانت مفقضية الى النزاع واذا شرط
 الخيار للمشتري فهي لا تقضي الى النزاع لان الامر صار مفوضا اليه فمختارا بآرائه ويزيد في الحاجة
 تنفع بالثلاثة اتمالها على الجيد والردى والوسط وفي الاربعه يوجد النزاع لكن لم توجد الحاجة وهذه
 الرخصة قايمة بهما فلا تحصل باحد مما تم قبل شرط ان يكون في هذا العقد خيار الشرط وقيل لا بشرط
 واذا لم يذكر خيار الشرط لا بد من توقيت خيار التعيين بالثلاث عنده وبعده معلومة عندهما
 بالخيار فمضى احدهما لا يرد الاخر يعني اشترى رجلان عبدا على انهما بالخيار ثلاثة ايام فمضى احدهما دون الآخر
 فليس للآخر ان يرد عنده ولا وقال لا يرد وكذا اختيار التعيين اشترى باعدا فظهر عنده فمضى احدهما لا الآخر
 والرؤية يعني اشترى ثوبا لم يراه فمضى احدهما فمضى الآخر فانه ايضا على هذا الخلاف ان اثنى
 الخيار لهما اثنان لكل واحد منهما لانه شرع في دفع الغبن وكل منهما محتج بالدفع عن نفسه فلو بطل هذا
 باطل الآخر خياره لم يحصل مقصوده ويلحق به ضرورة ان المشروط خيارا لهما لا خيارا لكل منهما بالانفراد
 فلا ينفرد احدهما بالرد **اقول** تحقيق ان الخيار تقرر محتاج فيه الى الرأى كالباع وكخوفه وكل ما هو
 اذا فوض الى رجلين لا يستبد واحد منهما فيه كالكال فان اذا وكل رجلين بالبيع وكخوفه لا يقرر احدهما
 على التفرق بدون الآخر لان الموكل رضي برأيهما لا يبرأى احدهما بخلاف التوكيل بطلاق زوجة بلا عوض او
 رد الوعدة وكخوفه فان الاحتجاج الى الرأى ليس بمحض وعبارة الواحد والاثنين فيه سوية ويبطل الى
 خيار الشرط الاخذ بالشفقة دارا انفعول الاخذ بهت صفة وان كانت حال من دارا وصف له بالامانة
 الخيارية ومن الدار المنفعة ان يبيع من اشترى دارا على انه بالخيار فيعتد ان يخرجهما فاخذ بالامانة
 فهي رضى لان طلب الشفقة دليل اختياره المتمكن فيها لان ثبوت له فمضى الخيار وهو بالاستدامة

تفنى

تفنى سقوط الخيار سابقا عليه فثبت للمكمن وقت الشراء بالاستدامة فثبت ان الجواز كان ثابتا بطلان
 خيار الرؤية فانه لو اشترى دارا ولم يره فمضى دارا فمضى خياره فانه لا يخرجهما فاخذ بالامانة
 بخيار الرؤية ولو عرض على بيعه لا يبطل ايضا خيار الرؤية ويبطل خيار الشرط لانه لو قال بطلت
 خيار الشرط سقط الخيار ولو قال بطلت خيار الرؤية لم يبطل خيار الرؤية لان ثبوت موقوف على
 الرؤية كما بينا وكذا في غاية البيان ويبطل ايضا تعقيب ما شرط فيه للخيار بما لا يوجب نفع
 كقطع يد يغان الروح يمنع حتى لو مرض وذل جاز رده ويبطل ايضا مضي المدة لان الخيار لم يثبت
 الا فيما كان مخيرا وفي وقت مقدم لم يبيع له بالخيار بعد مفقضية ويبطل ايضا تصرف لا يفسخ كالاتفاق
 والتدبير او تصرف لا يجل الا في المكمل كالموطى والقيل واللبس به او تصرف لا ينفذ الا في المكمل
 كالبيع والرمح والاجارة والرهبة فان كل ما هذا دليل اختيار المكمل واستيقاؤه لا اللبس والركوب
 مرة وكذا ذلك فانه يفصل للامتحان والتجربة فلا يبدل على الاستيقا، اشترى بالخيار راى العقد
 دخل الى العقد فيكون مخيرا في العقد وكذا اذا قال لا يظروا الليل دخل الظهر والليل عند ربح وعند ربح
 لا يدخلان لان العقد وكخوفه جعل غاية والغاية لا يدخل تحت المقتضا كالليل في الصوم وله ان الغاية
 اذا كانت لمدة الحكم اليها لا تدخل كالليل في الصوم فانه يتناول صوم ساعة فاذا قيل لا الليل مدة
 الحكم الى موضع الغاية واذا كانت لاخره ما وراى فيبقى موضع الغاية داخلها ويراى لو اقتصر على
 انه بالخيار ثبت الخيار مؤبدا فيفنى البيع فاسقطت الغاية ما وراى بخلاف التاجيل فانه لو باع
 مؤجلا الى رمضان لم يدخل رمضان فان مطلق التاجيل بان قال بعتك مؤجلا ولم يوقت
 لا يابدل تصرف الى نصف يوم او ثلاثة ايام او شهر وباشهر يفتى وكانت الغاية ممتدة الحكم اليها
 فلم تدخل والقول المنكر في الخيار يعني اذا اختلف العاقدان في اشتراط الخيار والقول لمن ينكره
 مع التعيين في ظاهر الرواية لان الخيار لا يثبت بالشرط وكان من العوارض القول لمن ينفقها
 في دعوى الاجل والمضى اي اذا اختلفا في مضي المدة فالقول المنكر لانها تضاد فاعلى ثبوت
 الخيار ثم ادعى احدهما السقوط بطلت المدة فكان القول للمكمن والزيادة يعني اذا اختلفا في القدر

فيكون

فأقول لمن يدعي أن الوقتين لأن الآخر يرد في زيادة شرط عليه وهو ينكر أن يرد في زيادة شرط عليه
 ووجد خلافه أخذ به ثمة أو نكره لأنه وصف مرغوب فيه فيستحق بالشرط في العقد ثم عدم قدرته
 بوجوب التخيير لأنه لم يرض به دون ذلك بل لا يقدر على التخيير. والكتابة قد ما يطلق الخيارات والكتاب
 في التخيير بين القبول لجميع الثمن وبين الرد إذا لم يمنع الرد سبب من الأسباب كشرهات على أنها قلوب
 أو يكون ولم يوجد كذلك فإنه خير مما ذكره خلاف شرطها على أنها حامل ويجب أن يطلق حيث يفيد العقد
 لأن ذلك ليس من قبيل الوصف بل من قبيل الشرط الفاسد لا يعرف ذلك حقيقة المشتري جارية
 بالخيار فله غير ما بدأه فإنا لا نأثرنا المشترة فتنزع البائع والمشتري فقال البائع غيرت والمبيعة
 ليست كذلك وإنما المشتري التغير ليس البائع بيته فأقول له أي المشتري مع البعدين وجاز للبائع
 وطنا لأن المشتري لما رده رضى بتمليكها من البائع بذلك الثمن فكان للبائع أن يتملكها كذا في
 الواقع **باب خيار الرؤية** جاز البعير والشتر لما لم يرد به أي البائع والمشتري يعني يجوز أن
 يبيع رجل شيئا ملكه ولم يره كما إذا ورثه وكذا يجوز أن يشتري رجل شيئا لم يره لما روى أن عثمان
 باع أرضا له بالبرقة من طلحة بن عبد الله فقبل طلحة أنك قد غشيت فقال له الخيار لأنه اشتريت
 ما لم يره وقبل عثمان أنك قد غشيت فقال له الخيار لأنه بعته ما لم يره فحكما جديرين مطع في بعض
 بالخيار لطلحة وكان ذلك مخمرا من الصحابة حتى سوا جحر البعير الغير المروي في المجلس بأن يكون
 زينا في ذوق أو برارة جواله أو درة في حقه أو ثوبا في كم أو جارية متنفقة وانتقائه موجود
 في ملكه ولم يرد المشتري شيئا منه أو غاب المبيع عن المجلس أو شرب إلى مكانه إلى أن يسمي إلى ليس في
 ذلك المكان مسمى بذلك الاسم غير ما للمشتري بالخيار عندنا أي عند الرؤية أن شاء أخذ وان شاء
 رده وقال الشافعي إذا لم يرد المبيع العقد بطلان المبيع وإن أقر العوض المجزأة بما فيه الرؤية
 فلا يرد الرؤية عليه لأنها كالنسخ وقد روى أنه عليه السلام قال من اشتري شيئا لم يره
 فله الخيار إذا رآه ولأن الجاهل إذا انتفى إذا انتفى إلى النزاع كما في شاة من القطيع وأما إذا
 لم يرض إليه فلا كغيره من الصبرة والجمالة بعدم الرؤية لا تنقض البية إذ لو لم يوافق بيرة فصار

بكماله

بكماله الوصف في المعايير المشار إليه بأن يشتري ثوبا يعلم عدد ذراعاته وأن رضى قبلها ينعى إذا
 قال رضى ثم رآه له أن يرد لأن الخيارات متعلق بالرؤية لما روي فلا يثبت قبلها كذا قيل
أقول فيه بحث أما أولا فلا تغرر في الأصول أن كل دخل في شرط لا يجب أن يكون شرطا
 بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشيء حتى يلزم من انتفاء انتفاء المشروط وأما ثانيا فلا أن هذا الكلام
 بمفهوم الشرط ونحن لا نقول به فالوجه أن يقال لزم العقد بالرضا قبل الرؤية لزم امتناع الخيار
 عندنا وهو ثابت بالنقص وما يردى بطلاله كان باطلا دون البائع أي ليس خيار الرؤية لما مر
 من قضاء جديرين مطع ولا يتوقف أي ليس وقت معين لأن الحديث ورد بخيار مطلق للمشتري
 فالنقوت في زيادة على النص فيبقى إلى أن يوجد مطلقا ولا يثبت إلا بالشرء والأجارة والصالح عن
 دعوى المال على شيء معين لأن كلامنا معاوضة وكفى رؤية ما يعلم به المقصود فإن رؤية جميع
 المبيع غير لازم لتعذره فيكفي رؤية ما يدل على العلم بالمقصود فإن كان المبيع شيئا وان لم يتفقا
 أحاده كالكيل والموزون وعلامته أن يعرض بالتموزج في اكتفى برؤية واحد منها إذا كان الباقي
 أرداه فمأراى فخ يكون مخيرة أو أن تفاوتت كالنساء والدواب لزم رؤية كل واحد والموزون واللوز
 من هذا القبيل فيأذكره الكوفي وقال صاحب البداية أي ينبغي أن يكون مثل الخنطة والتشعير
 متقاربة إذا تقرر هذا فقول ما يعلم به المقصود كوجه الصبرة لأنه يعرف حال البقية وإن وجدت
 أن شاء منها خيرة ووجه الرقيق لأن الوجه هو المقصود في الأدنى ووجه الدابة وكفلها لأنها مقصود
 في الدابة وشرط بعضهم رؤية القوائم والاول هو المروي عن أبي سوكس وعرض شاة البقية عطف
 على كوجه فإنه أيضا ما يعلم به المقصود فيكفي رؤية ظاهر ثوب مطوي غير معلوم لأنه أيضا
 يعرف البقية أما إذا كان في باطنه ما يكون مقصودا كبسج موضع العلم فلا بد من رؤية موضع علم
 معلوم قوله وحسب عطف على رؤية أي كفي شاة الأحم لان المقصود هو الذي يعرف به ووقوف
 ما يطعم لأنه المعرف المقصود ولا أي لا يكون خارج الدار وتختارها بل يجب رؤية جميع بيوتها وما
 روى من عدم الخيار لمن رأى حصى الدار أو خارجها فإن ما هو على عادة القدماء في الابنية

والقصة

كفها
صغرت

حسها
للميزان

جسها
الكل

فان دورهم يومئذ لم يكن متفاوتا فانظر الى الظاهر كان يوقع العلم بالداخل فاما اليوم فليس كذلك
او رؤية الدهن في الخرج جاز فانها لا يكون رؤية للدهن حقيقة لوجود الحائل وكفى نظركم
بالقبض كوكيل بالشر لا انظر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقبض ورسول الله صلى الله عليه وسلم
بالشر ان يقول الموكل كوكيل عن بشرة كذا وصورة التوكيل بالقبض ان يقول كوكيل عن
بالقبض ما اشتريته وحيارته وصورة الرسالة ان يقول كوكيل عن قبضه فمروية التوكيل
الاول سقط الخيار بالاجماع ورؤية الكوكيل الكسوف عند ان يجر اذا قبضه ناظر اليه في ليس
له والموكل ان يره الا من عيب واما اذا قبضه مستورا ثم راه فاسقط الخيار فانه لا يسقط لانه
اذا قبضه مستورا انتهى التوكيل بالقبض ان قص فلا يملك استقاطه قصد الصيرورة اجنبيا وان اسلم
رسولا قبضه قبضه بعد ما راه فللمشتري ان يره وقال الكوكيل بالقبض والرسول سواء في ان
قبضه بعد الرؤية لا يسقط خيار المشتري حتى عقد الا على اي بعد وشراؤه وسقط خياره اذا
اشترى نحتة فيما يدرك بالجنس وشتمه فيما يدرك بالشتم وذوقه فيما يدرك بالذوق ووصف العقار
ولا عبرة له بوقوعه في مكان لو كان بصيرة الراي كما روى عن ابن سنان ونظر وكيل لانه كنظر راى
احد التوبين فاشترى ايمان ثم راى الاخر فوجد عيبا فله رد على الاخر اى لارادة المبيع وحده لا لغيره
يلزم تفريق الصفقة قبل تمامها فانها لا يتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعده وشراى
اي ما راه قبل الشراء ان يغير خيره لانه اشترى ما لم يره اذ بالتغير صار شيئا آخر والاى وان لم
يتغير فلا اى لخياره لانه اشترى شيئا يراه الا اذا لم يعرفه الذي راه قبل العقد لانه لم يره وان
اختلفا في التغير فقال المشتري قد تغير وقال البائع لم يتغير فالقول للبائع مع منية
على المشتري البنية لان سبب لزوم العقد وهو الرؤية السابقة وظاهر التغير حادث
والقول لمن يمسك بالظاهر هذا اذا كانت المدة قريبة يعلم انه لا يتغير في مثل تلك المدة
وان بعدت بان راى امة شابة ثم اشترى انا بعد عشر سنين وزعم البائع انها لم تتغير
فالقول للمشتري لان الظاهر شاهد له باختلاف الرؤية فلم يشترى اى القول لمن يمسك

لانه ينكر امر احادنا وهو الرؤية شري عدل ثوب وقبض فباع ثوبا منه او وجب وسلم له
الى العدل بخيار رؤية او بشرط بل يعيب لان الرقة تغذر فيما خرج من ملكه وفي رد ما بقي
تفريق الصفقة قبل تمامها لان الخيار من يمنعان تمامها واما خيار العيب فلا يمنع تمامها بقبض
وفيه وضع المسئلة لانه لو كان قبل القبض لما جاز التصرف فيه فان عاود الثوب الذي باعه المشتري
اليه بسبب هو فسخ بان رد المشتري الى البائع بالقبض او رجوع الاول الى البنية فهو على خياره
فان ان يره الكوكيل خيار الرؤية لا ارتفاع المانع من الاصل وهو لزوم تفريق الصفقة وعن ابن
ان خيار الرؤية لا يعود بعد سقوط خيار الشرط وعليه اعتمد القدرى ويطلب اى خيار الرؤية
مبطل خيار الشرط وقد ذكره مطلقا اى سواء كان قبل الرؤية او بعده ويطلبه ما لا يوجب حقا
الغير كالبيع بالخيار والمساومة والرهبة بلا تسليم بعد الرؤية لا قبلها لان هذه التفقات لا تنزى
على صريح الرضا وهو انما يبطل بعد الرؤية واما التفقات الاول ففى قوى لان بعضها لا يقبل
وبعضها يقبل اوجب حقا الغير فلا يمكن ابطاله كذا طالب الشفقة بما لم يره اى يبطل بعد الرؤية
لا قبلها **باب خيار العيب** وجذب مشتراه ما ينقص ثمنه عند التجار وهو العيب المعتبر شرعا
والمراد به عيب كان عند البائع ولم يره المشتري على حين البيع ولا عند القبض لانه رضا باخذها
بكل الثمن او رده لان مطلق البيع يقتضى سلامة المبيع فاذا فانت خيرا لئلا يتقرر بطله ومما
ما لا يرضى به لا غير اى لا امسكه واخذ نقصا لانه لا وصف لا يقابلها شئ من الثمن الا اذا كان
مقصودا بالتناول كما مر وسنالك بالاباح ولو الى مادون السفر والبول والعرش والسفرة
كلها يختلف بالصغر والكبر فان شئ من هذه الاشياء اذا وجد من صغير غير مميز لا يكون عيبا
وان كان مميزا فيكون عيبا ويبرء بالبلوغ فان عاود بعد البلوغ كان عيبا حادثا فيكون
مختلفين لاختلاف سببهما فاذا حصل عند البائع في الصغر وعند المشتري في الكبر لا يره المشتري
على البائع بناء على انه عيب قديم وكالجنون وهو لا يختلف بهما اى بالصغر والكبر يعني اذا حصل
في البائع في الصغر وعاد في المشتري في الكبر يكون عيبا واحدا يره على البائع لانه افساد

في انظر الى العقل مع هذه القلب شعاع في الدماغ والجنون انقطاع ذلك الشعاع وهو يختلف باختلاف
 ذلك السبب كما يختلف في راحة الغم والذفر بالذال المعبر وتكون الفقدان راحة الابط والزننا والوقود منه اي
 من الزنا في اي في الامة متعلق بالعبود الاربعه يعني انها عيب فيها لانه المقصود قد يكون لا يتفرق
 ومن يخلو بدون الغلام فانها ليست بعيب فيها المقصود من الاحتلام ومن لا يخلو الا ان يخلص الاول
 فيه بحيث لا يكون في ان مثل الا نادرا فانه يكون له في البدن وهو ينقص الثمن ويكون الزنا عادة له
 لان اتباعه من يخل بالخدمة والكفرى وكالكفر في حاله لان طبع المسلم يتفرغ عن حجبته ولانه يجمع صفة في
 بعض الكفار فيختل الرغبة ولو اشتراه على انه كافر فوجهه مسلما لا يرد لانه زوال العيب والشعاع القديم
 لانه مرض ينقص الثمن والدين لان ما يشترط يكون مشغولة بحق الغناء ولشعر والماء في العين لانها متعلقة
 البصر وان تعلق حيفين نبت سبع عشرة والا خاصة لان كلاهما له في البطن فلو حدث متعلق بقوله
 مشر وخذ بمشتر ان لا يبعد ما ظهر العيب القديم لو حدث عيب آخر عند المشتري يرجع الى المشتري بنقصان
 اي نقصان العيب لا يتقوم به عيب وثقوم ولا عيب فان كان تفاوت ما بين القيمتين العشرة رجع بعشر
 الثمن وان كان نصف العشرة رجع بنصف عشر الثمن او ردة على البائع بخرجه البائع الا مانع من ردة المشتري و
 اخذ البائع ثوبه ثم اه مقطوع فظهر عيبه وجاز له ان يرد ثوبه او يقطع ثوبه او يقطع ثوبه او يقطع ثوبه
 ان يقول ان اخذه عيبا فالمشتري يبيعه يكون حابا المبيع فلا يرجع بالنقصان واما وطهرها
 عطف على ثوب شره اي كناية شره او لم يبراه من عيوبها فوطئها بكم كانت او ثوبها او ثوبها بكم كانت
 او لم يبراه من عيوبها فوطئها بكم كانت او ثوبها او ثوبها بكم كانت او ثوبها او ثوبها بكم كانت
 مع ذلك العيب ليس مانع من الاخذ كما كان في الجارية ثم بين المانع من الرده بخرضا البائع بقوله فان
 خاط الى المشتري المقطوع او صنفه بغير سواد فغيره لتكون الزيادة في المبيع اتقا فانه لو صنفه اسود
 فكذا الجوارح عند سواد عند زيادة كالمرة والصفرة وعنده السواد نقصان او قلت السوي
 بسمين وباجل خلط المشتري ملكه بمثل البائع فظهر عيبه القديم لا ياذم البائع ويرجع به الى يرجع
 المشتري بنقصان العيب لا يقول ان اخذه عيبا لاختلاط ملكه المشتري بالمبيع وهو الخيط والصبغ
 البائع

والسمن وفي العادة ان الردة متنع من جهة الشريعة لان المشتري يردّه والبائع يقبله الا ان الشريعة
 تمنعه عن الردة والفسخ لحصول الربوا كما لو باع الى المشتري الثوب الخيط وكفوه بعد ردة عيبه او
 مات العبد واعتقه قبل ان يردّه عيبه بجائنا او دبره او استولدنا فانه يرجع بالنقصان
 في هذه الصور امك في البيع بعد الردة فلا ان الردة كان عتقا قبل البيع فلا يكون المشتري في البيع
 حابا للمبيع لو كان البيع قبل الخياطه كان حابسا واما في الموت فلان الملك شري في
 وامتناع الردة ثبت حكما للموت لا بفعل فلا يمتنع الرجوع واما في الاعتاق فالقياس فيه ان لا
 يرجع بالنقصان وهو قول الشافعي لان امتناع الردة بفعل فصار كالقتل في الاحتكام يرجع
 لان الاعتاق انتماء للملك الى تمامه بخلاف البيع قبل الخياطه فانه قاطع للملك البائع الى غيره
 لا للمشتري للملك في العبد ولد هذا ملكه المشتري فصار البائع كالمستبق للملك فلم يرجع بالنقصان
 واما قلنا ان الاعتاق انتماء للملك لان الملك في الادنى ثبت على منافاة الدليل الى غاية
 العتق والشي ينتمى بمضى مدته والمنتمى مقررة نفه ولهذا ثبت الاول بالعتق وهو من آثار
 الملك فبقاؤه كبقا اصل الملك الاعتاق لا يكون كالقتل بل كالموت واما في التدبير والانتداب
 فلانها لا يذيلان للكد ولكن الحزن بها يخرج من ان يكون قابلا للنقل من مكمل الى مكمل فقد
 تعذر الردة مع بقاء الملك المستفاد بالشي حقيقة او حكما فيرجع بنقصان العيب لا بخرضا
 ذلك الملك بوصف السلامة كما لو عيب عنده وان اعتق على مال او قتل او اكل كل طعام وبعضه
 اولب الثوب فيخرج لم يرجع اما في الاعتاق على مال فلا يرد حبله وحبله ليل الحبل المبدل
 عن ان يرد ان يرجع لانه انتماء للملك وان كان بعوض واما الكتابة فلا انتماء كالاعتاق على
 مال بحصول العوض منها وان عجز المكاتب ينبغي ان يردّه بالعيب في الزوال المانع وهذا كما قالوا
 اذا اتى العبد المبيع ثم ظهر عيبه لا يرجع بالنقصان لان الرجوع خلف عن الردة فلا يبراه ان
 الخلف مادام جاتا لان رجوعه محتمل فيمكن رده فاذا رجع رده له والمانع واما في القتل
 ما بعده فالاصل فيه ان امتناع الردة اذا كان بفعل مخمولى من المشتري لا يرجع بشي لانه

او كان مضمونا كان مكملا لمبيع مع ومن شرط الرجوع بالنقصان ان لا يكون ممكلا واذا امتنع التوكل
 منه بالتملك او بفعل غير مضمون منه يرجع الانتفاء امساك ثم القتل ففعل مضمون اذ لو بشره في ملك الغير يقين
 وانما يلزم عن الثمن ان يملك فيه فيجوز سقوط الثمن عنه بسبب التمسك فصار كالمستفيد بالملك عوضا و
 اما الاكل واللبس الخلاف لا يرجع عند ابي ج وعندهما يرجع لان صنع في البيع مما يورثه فله في بشرى بالجلد
 فلا يمنع من الرجوع كالاغتياق ولا انه تعذر الرجوع بفعل مضمون منه في البيع فلا يرجع كالاغتياق والقتل
 شرعي كخوفه في بطنه ووجوده فاسد ينتفع به في الجلاء ولو بالنظر الى الدواب فله نقصان في لا يرد لان
 الكسب حادث ولكنه يرجع بالنقصان دفعا للفرق بعد الامكان والا اي وان لم ينتفع به لانه لا يملك
 الثمن اي كذا في كل المثل لان المثل في البيع باطل ولا يغير في الجواز صلاحيته كذا في كل المثل لان
 ما لبت باعها بالبيع مشرطه وورد عليه بعيب بعيبا متعلق بقوله ردة بعد ما تعلق به قوله
 بعيب على باعه يعني باع عبدا فباع المشتري ثم ردة عليه بعيب فاما ان قبل نقضا القاض او لا
 فان كان الاول فاما ان يكون باق ارجع ان المشتري ان ادعى على البائع ان اقراره بالعيب
 انكر فاقبض المشتري بالبينة وانما احتج الى هذا التأويل لانه اذا اقر باقراره لا يكون الرد محتاجا
 الى القضاء بان يرد عليه باقراره بالعيب فلا يكون له ان يرد على باعه لانه اقراره وانما ان يكون
 بالبينة او بتكول وفي كل من هذا ان يرد على باعه لانه قد خرج من الاصل فجعل البيع كالمقصود من البيع
 الاول فاجب له الخصومة والرد بالعيب غاية الامر انكر قيام العيب فلم يتم التناقص لكنه صار مكذبا
 شرعا بقضاء فارتفع التناقص وصار كمن اشترى شيئا واقر ان البائع باع مكن ثوبا ثم ظهر المستحق
 لا يبطل حقه في الرجوع على البائع بالثمن وان كان انكر وهو ان يكون الرد يرجع من المشتري لا الى البائع
 الرد على باعه لانه اقراره ومعنى جديده في الثالث والبائع الاول فالثمن هذا اذا كان رد المشتري
 ان على الاول بعد القبض اما اذ ارد قبله فلا فرق بينهما سواء كان الرد بقضاء القاض او بغيره لان
 الرد بالعيب قبل القبض فخرج من الاصل في حق الكل فصار كالمزجج بالردية او بخيار الشرط ثم اذا
 ردة عليه بغير نقضا بعيب كحدث مثله كالاصل الزائدة ليس ان يحاكم البائع هو الصحيح في بعض

مشرطه

مشرطه وادعى عيبا لم يجز ان لم يجز المشتري بعد دعوى العيب على دفع ثمنه اذ لو دفعه فله العمل بالظاهر
 فيستقضى القضاء فلا يقضي به حصول القضاء من الانتفاء بل يثبت العيب بشرط
 للعيب امسك والاي يرجع بالنقصان كما مر او كلف المشتري البائع على عدم العيب لم يكن
 له شاهد ويدفع الثمن وان كان له شاهد غائب هو دفعه ايضا الثمن ان حلف بافلا في الانتظار
 ضرر البائع وليس في الدفع كثر ضرر بالمشتري لانه متى اقام البينة ردة عليه لم يبيع واخذ ثمنه ولم يعبه ان
 نكل لانه حجة في الزام العيب وقد وقعت العبارة في الهداية بهذا ان يشتري عبدا فقبضه فادعى عيبا لم
 يجز على دفع الثمن حجة كلف البائع او يقيم المشتري بینه وقد تكلفوا في توجيهها بما تكلفوا او لم يلقوا
 من قبيل اللف والشرع التقدير في تقديره لم يجز المشتري على دفع الثمن ولا يكون للمشتري حجة الرد
 على البائع حجة كلف البائع او يقيم المشتري بینه وهذا في اقراره صاحب كسب فالكسب في الحقيقة
 قوله يوم باق بعضل ياربك لا ينفذ نفعا ايمانها لم تكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها
 خير ادعى باق عليه يشتري عبدا فادعى ان ابنه واراد تخليف البائع على ان لم يلبس عند ما في المدعى لم
 يخلف البائع حجة يثبت المدعى ان ابنه عند ما في عند نفسه لان القول وان كان قول البائع كمن
 انكاره انما يقرب بعد قيام العيب به في يد المشتري ومعرفة يكون بالبينة ثم اذا اثبت حلف
 ان البائع على البتات مع انه فعل الغير قال شمس الدين في الملوان التحليف على فعل الغير يكون على
 العلم مطروقا في جميع المسائل الا في دعوى الاباق حيث يكلف على البتات لان البائع يدعى تسليم البيع
 سلبيا فالاختلاف يرجع الى ما ضمن بنفسه ويقان التحليف بالله مما يثبت قطا وماله حجة الرد
 عليك من دعواه هذا ولقد سلم وما به هذا العيب لا يثبت مما يثبت عندك قطا فان هذه العبارة
 وان وقعت في الكتب كمن قال المتأخرون فيه ترك النظر للمشتري لانه يحتمل ان باعه وقد كان آتيا
 عند غيره وبه يرد عليه وفيه حصول عند ولا بالله لعد باعه وما به هذا العيب لان فيه ترك النظر للمشتري
 ايضا لان العيب قد حدث بعد البيع قبل التسليم وهو موجب للرد ولا بالله لعد باعه وسلم وما به
 هذا العيب بوجهه تعلقه بالشرطين فثبت له بالبينة عند قيامه في احدي الحالتين وعلى حاله التسليم

رجل اشترى عبدا فادعى من بيعه وقد كان اقراره بالبائع
 لا يكون لان يرجع بالنقصان العيب حجة البائع
 عند ردة البائع حجة كلف البائع او يقيم المشتري بینه
 ان من قبيل اللف والشرع التقدير
 والمعنى لا ينفذ نفعا ايمانها لم تكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها
 آمنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا

إذا ثبت متعلق بقوله حيث ثبت أنه ابيع عند نفسه كلف بايعه عند ماله إلى البائع لا يعلم أنه ابيع
 عنده لأن الدعوى صحيحة حيث ترتب عليه البينة فكذلك البين واختلفوا على قول الامام وله على ما قال البعض
 أنه الدعوى لا يصح إلا من خفي ولا يصح خصم إلا بعقوبام العيوب إذا انكسر عن البين فعنده مما يختلف ثانيا
 لطلب المشتري الرد عليه فإن بكونه ثبت العيب عند المشتري فإذا أراد الرد على البائع بهذا العيب كلف البائع
 على البتة كما تقدم من قوله بالمدح ما حقه الرد عليك فإن خلف لا يردوان نكل يرد عليه ثم الدعوى إن كانت
 في ابان الكبر كلف بالمدح ما ببيع من مبلغ الرجال لأن الابان في الصغر لا يوجب رد ما بعد البلوغ
 كذا في الهداية **اقوال** ينبغي ان يكون الحكم في البول في الفراش والسرقة ايضا كذلك في السرقة في العلية واليه اشار
 في غاية البيان بقوله وذلك لان احدى الخصال شرط في العيوب الثلاثة اختلاف اي البائع والمشتري بعد التقابل
 في قدر المبيع يعني يشتري عبدا وتعاوضا فوجد به عيبا فقال البائع بعدي هذا واخره وقال المشتري بعيتني
 وحده فائدة دعوى البائع جرت نفع تخصيص الثمن على تقدير الرد ولهذا قال وتعاوضا او المقبوض بان اشتري
 عبدين فقال البائع قبضتهما وقال المشتري ما قبضت الا احدهما فالقولان في صورتين للمشتري لأنه
 قابض والقولان للمقبوض كما في الغصب اشتري عبدين صفقة واحدة وقبض احدهما فوجد به عيبا او بالآخر
 عيبا اخذهما اودة عما ولو قبضهما مرة للمقبض لان تمام الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز تفرقها
 لان يكون بيعا بالحصه ابتداء وهو لا يجوز وبعد القبض يجوز لانه يكون بيعا بالحصه بقاء وهو جائز
 كما تقرر في كتب الاصول فبطل كليات او وزنيا ووجد به عيبا رد كله او اخذ لان الكيل والموزون
 اذا كان من جنس واحد كان كفي واحدا قبل هذا اذا كان في وعاء واحد وان كان في وعاءين كان
 عبدين حتى يرد الوعاء الذي فيه العيب الاخر ولو اتحق بعضه في بعض الكيل والموزون لم يخير بعد القبض
 بفرده ما بقا الا بفرده البعض والاتحاق لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها بخرص العاقد لا بالكيل والموزون
 اذا كان قبل القبض فله ان يرد الباقي لتفرق الصفقة قبل التمام وفي التوب جبر لان التبعض في عيب
 كان وقت البيع وظهر بالاتفاق اشتري جارية ولم يتبرأ من عيوبها فوطئها او قبلها او شربها لم يرد
 ثم وجد بها عيبا لم يرد ما مطلقا الى سواء كانت بكر او ثيبا نعمها الوطني اولا لان كلامها عيبا

ويرجع بالنقصان للمتناع الرد الا اذا رضى البائع باخذ ما لان الامتناع كان لحقه فاذ ارضى بالامتناع
 لما دلت من العيب انزال في القديم وجب الرد يعني اذا اشترى شيئا في رده فبني عيب ثم اطلع على عيب
 القديم لم يرد له لان حدوث العيب عنده مانع من الرد فاذا ازال جازا الرد لعود المنوع بزوال مانع
 ظهر عيب يسير الفايعة عند القاضي فوضعه عند العدل فيمكن ان ازاله على المشتري الا اذا قضى بالرد على
 البائع يعني يشتري جارية من رجل وغاب البائع فاطلع المشتري على عيب الجارية فوضع الامر للقاضي
 واثبت عنده الشراء والعيب فخذنا القاضي ووضعها على يدي عدل فثبتت في يده وحضر البائع للمشتري
 ان يستره ثم ان الرد على البائع لم يثبت فكان غيبته فكان الهلاك على المشتري قال في المسألة قلت ينبغي
 ان يكون هذا في اذ لم يقض القاضي بالرد على البائع بل اخذ ما منه ووضعها عند عدل ما اذا قضى على البائع بالرد
 فينبغي ان يمكن من مال البائع ويسترد المشتري الثمن لان اقصى ما في الباء ان هذا قضاء على الغايين
 بخم وكذا ينبغي في اظهر الروايتين عن اصحابنا ما اذا اؤا المصيب وعرض على البيع ولو استخذه وركوبه
 في حاجته رضيا لان كلا منهما دليل الاستبقاء ولو كان ركوب الرد لا يكون رضيا لانه كسيلة الى الرد كما سفي
 وشراء العلف عن ضرورة فانه اذا كانا عن ضرورة بان الاشتاق ولا تنقاد او يكون العلف في
 عدل واحد لا يكون رضا واذا اعدم الضرورة كان رضا واذا قطع المقبوض في قطع المبيع المقبوض او
 قبل بسبب كان عند البائع رد المقطوع لبقا عينه واخذ منها اي من المقطوع والمقبول يعني يشتري
 عبدا قد سرق ولم يعلم فقطع عند المشتري لانه يرد ما وبأخذ ثمه وقال لا يرد بل يرجع بما بين يديه
 سارقا وغير سارقا وعلى هذا الخلاف اذا قبل في المشتري بسبب وجد في يد البائع وهو بمنزلة الاتحاق
 عنده وبمنزلة العيب عنده اي ان الموجود في يد البائع المقطوع والقيل وهو الباقي المالية فينفذ العقد
 فيه لكنه تعيب فخرج بنقصا ثم رد الرد وان سبب الوجوب حصل في يد البائع والوجوب يفضي الى الوجود
 فيضاف الوجود الى السبب بقر قوله ولم يعلم به المشتري فيغيره مذهبهم لان العلم بالعيب رضاه به ولا يغير
 على قوله الصحيح لان العلم بالاتفاق لا يمنع الرجوع كما سيأتي في مباحث الاتحاق في باع بشرط البراءة
 من كل عيب لم يسم العيوب بعد ما صح قال الشافعي لا يصح بناء على مذهبنا الا براءه عن المحذور

لا يجوز له لا يبيع لان فيه معنى التملك حتى يرتد بالرد وتلك الجمل لا يبيع ولان لا يبيع في الاستحاط لا يفيض في التزاع
 وان تفهم التملك لعدم الحاجة الى التسليم فلا يكون مفهوماً ويدخل فيه في هذه الابواب العينية الموجودة
 حال العقد والحادث بعد العقد قبل القبض عند ان س وقال ثم لا يدخل فيه الحادث بعد العقد وهو نقل
 زفر قال شترى العبد من س ومائة مثرة فلا عيب به صورة شترى زيد من بكر غلاما فاراد به ان يبيعه من بشر
 فقال له حين الما ومائة مثرة فلا عيب ولم يبع الغلام من بشر فوجد زيد بعيب كان ينبغي ان لا
 يجوز رد ما على البائع لاقراره بعدم العيب لكنه يرد به بايعه ولا يبطل الى الرد لاقرار البائع بعدم العيب
 مجاز عن التزوج نظر بورانه لا يخرج عن عيب فتيقن القاضي بان ظاهره غير مراد ولو عتبه في العيبين
 قال للعور به او لا شك لا الى يرد به لاحاطة العلم به الا ان لا يحدث مثل بان قال لبيش اصبع زائدة ثم
 وجد باصبعاً زائدة لان يرد به ليتقننا بكذب في اقراره قوله لغيره قطعت يدك وبه صححي قال
 بايع عبد لاخر عتدي هذا البع فاشترى ما وباع باخر فوجده اي المشتري الثاني ابعاً لا يرد به من قرار
 البائع الاول ما لم يبرهن ان ابعه عنده اي عند البائع الاول المقر ان الموجود من البائع ان السكوت عند
 اقرار البائع الاول واقراره ليس بحجة على المشتري الاول فهو البائع ان مشتريه بعد اوامه قال اعتق البائع
 العبد او تبرأ او اقر بالامانة او هو حر الاصل وانكر البائع وحلف لعبد المدعي عن الاثبات قضى عليه في على
 المشتري بالعتق والتدبير والاستيلاء لاقراره بما ذكره ورجع بالعيب ان علم ببلان البطل الرجوع الى الرد
 عن ملكه الى غيره بانشاءه او اقراره ولم يوجد حتى لو قال باعه وهو ملك فلان وصدة فلان
 واخذ لا يرجع بالنقصان لانه اخرج عن ملكه في الظاهر باقراره كانه وبه كذا في الجامع الكبير باع
 الامام وامينه عنده عزق فلم يجز بيعها لانه لم يملك كما ترى في كتاب السير ووجد المشتري في البيع
 عيباً لا يرد عليه ما الى الامام وامينه لان الامين لا ينتخب خصماً بل الامام ينصب خصماً ولا يخلف
 لان قايده الخلف النكول ولا يبيع نكوله واقراره فاذا اثبت عليه العيب وردت ببيع ويرفع الثمن
 اليه والنقص والفضل يرجع الى الحكمة اي ان نقص الثمن اخرج عن الاول ان كان المبيع من اربعة اشياء
 الا خمس يعطى منها وان كان من الخمس يعطى فيه وكذا الزيادة توضع فيما كان المبيع منه لان

حتى لو لم يكن محرراً

الغرم بالغرم **باب البيع الفاسد** بغير الباطل وان كان في الباطل والموقوف والمكروه ايضا كالمكره
 وقوعه بغيره اسبابه والباطل ما لا يبيع اصلاً ووصفاً ولا يبيع المالك به حتى لو شترى عبداً
 بميتة وقبضه فاعتقه لا يفتق وانما سدا ما يبيع اصلاً لا ووصفاً ولا يبيع المالك عند اتصال القبض به
 حتى لو شترى عبداً بغيره وقبضه فاعتقه يفتق والموقوف ما يبيع باصلاً ووصفاً ولا يبيع المالك عليه كبيع
 التوقف ولا يبيع تمامه لتعلق حق الغير والمكروه ما يبيع باصلاً ووصفاً لكن جاوزه حتى منتهى
 عنه كالباع عند اذ ان الجدة اذا اقررت هذا فاعلم انه يبطل بيع ما انكحل والبيع باي كجهل ثمننا
 باو خال الباء عليه كالدوم والريح والميتة يسكون اليها والميتة بتشديد اليها الميتة التي
 ماتت حنفياً نفيها فان الميتة التي لم تمت حنفياً نفيها مثل الموقوفة مال عند اصيل الذمة كالمكر
 والمكره كجاسية والمعدوم ومنه حق التعلق فانه معدوم محض ومنه ايضا المضامين جمع مفقود
 ومنه ما في اصلا الفحول من الماء والمكافح جمع مملوكة ومنه ما في البطن من الجنين ويجوز ان يجل
 على ما يسكون والا كان خلاً وسبب ان بيع الحبل فاسداً باطل والنتاج بكس النون من تحت
 الاءة على البناء للمفعول وهو جمل الجمل وبيع امه تبين انه ذكر الفقيه كبر الجمل عتد وعك وهو بيع
 عتد تبين انه امه فان الامه ليست بعبد وكذا العك فيكون بيع معدوم وانما لم يكن هذه الاشياء بالالات
 المان وجوده يميل الى الطبع ويجري فيه البطل والمنع وهذا الاشياء ليست كذلك لان الآية المشي تبين
 بمول كل النسل وبعضهم اياه والتقدم انما تبين باحاطة الانتفاع به شرعاً وقد ثبت حصة التقويم
 بلا حصة المالية فان حصة من الحنطة ليست بمال حتى لا يبيع بغيرها وان ابيع الانتفاع بالعدم
 تحول الى مال كما ذكره الكافر ومثروا التسمية عامداً فان قيل ينبغي ان يجوز العقد فيما لم يله لانه
 مجتهد فيه بخلاف ان اتفق فيه كالمدة فينفذ في البيع بقضاء القاضي فلنا حرمة منصوص عليه لعله
 ولا مسامحة للاجتهاد في مؤخر النص فلا يبيع خلافه ولا ينفذ بالقضاء كذا في الكافي وما في حكمه في
 حكم ما ليس بمال عطف على ما ليس بمال كالم ولد والمكاتب والمذنب فان بيع هؤلاء ايضا باطل لكن ليس
 كبطان بيع الحرفان باطل ابتداءً وبقاءً لعدم حليته للبيع اصلاً لا بشيئ حقيقة الحرة وبيع هؤلاء

صفة

باطل فلو كان له من المدة ما لم يدخل في البيع لعدم المحلية لانه اذا جاز بيعهم من انفسهم فبطل ما قبله بطل بيع هؤلاء الكائن
الحركة بطلان بيع العين المضمومة اليهم في البيع كالمضموم الى الحركة ذلك لانهم دخلوا في البيع ابتداء كونهم
محلا في الجلاء ثم خرجوا منه لتعلق حقهم بغير العين بحصة من الثمن والبيع بالحصص بقاء جاز كما مر
بخلاف الخرافة لما لم يدخل في البيع لعدم المحلية لانهم لم يدخلوا في البيع بالحصص ابتداء وانه باطل كما مر في بيان مال عطف
على بيع ما لا يحل من غير متقوم كما مر في التفسير وميتة لم تحت حصة انما هي قيد بالكون ما لا يحل من غير متقوم
لومات حصة انما لا يكون ما لا يحل من المدة ايضا بالثمن الى الدرهم والدينار والفلوس النافذة
متعلق بقوله وبيع مال وانما بطل بيعها بالثمن لانه لا يبعد الحكم في طرف المبيع فان المبيع لتوقف البيع على
وجوده بخلاف الثمن والاصل ليس محال التمسك بهذا البيع لان ثبوته في المدة انما يكون حكما التمسك بقوله يمكن
مال اخر فاذ لم يوجد ذلك لا يثبت في المدة فلا يثبت فيه الملك لاستحالة ثبوت الملك في العدم وان ثبوت
بيع من البيع حتى يمكن ما يقابلها وان لم يمكن عين الخمر والخمر كاسبان وبطل ايضا بيع من
ثم ان حصة وذكيرة حصة الى مئة ماتت حصة انما هي قيدت به ليكون كالمال وانما بطل بيع العين والذكية
وان متى من كل لان لا غير داخل في البيع اصلا لكونه غير مال وبطل الى العين جعل شرط القول والحق وجعل شرط
المال شرط القول المبيع مطلقا لبيع من حصة من حصة الى مئة او من غيرهما وممكن ان وقف لانها محال البيع
عند البعض فبطلانها لا يبري الا غير ما يبيع من لا يجيز له حال العقد كبيع الصغير او حصة ما لا يجيز
فاحسن قال في العارية فان كان بيعهم واجازتهم يعني الاب والجد وصيتهما والقبض بمنزل القيمة او
باقدر ما يتقارب الناس في مثل جاز وان كان قد رما لا يتقارب الناس فيه لا يجوز ولا يتوقف على
الاجازة بعد الاذكار لان هذا عقد الاجير له حال العقد وبيع ثمن فيه المثل فانه اذا ثنى فقد ثنى الركن
فلم يكن بيعا وقيل بنفقة لان نفقة لم يمتنع لانه ثنى للعقد واذا لم يمتنع نفقة صار كانه سكت من ذكر الثمن
ولو باع وسكت عنه بنفقة البيع ونسبت الملك بالقبض كما سبنا في حكم اي حكم البيع الباطل
ان المبيع به لا يمكن ان لا يكون ملكا للمشتري لان الباطل لا يملك بغيره عليه الحكم بخلاف الفاعل
كلمة فانه حكم المبيع عند المشتري لم يضمن لان المقبوض امانة عند مالان العقد اذا بطل

هو الا
في البيع

يقول

بقي مجرد القبض باذن المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالتعدي وقيل يكون مضمونا لانه يصير كالمقبوض
على سبيل السرا وهو ان يسمي الثمن فيقول اذهب بهذا فان رخصت به اشترى به بما ذكره اما اذا لم يسم
فذهب به فملكه عنده لا يضمن نص عليه الفقيه ابو الليث قبل وعليه الفتوى كذا في العارية ثم لما فرغ
عن بيان البيع الباطل شرع في بيان البيع الفاسد فقال وفسد اي بيع ما سكت اي وقع السكت
فيه عن الثمن فان البيع لا يبطل به بل يفسد ويثبت الملك بالقبض لان مطلق البيع يقتضي المصاوة
فلا سكت كان عرضه القيمة فكانه باع بقيمة فيه ولا يبطل وفسد ايضا بيع عرض بالثمن
لان مشتري العرض انما يقصد تحملك العرض بالثمن فغيبه اعراض العرض لا يلزم في ذلك لانه معتبر في ملك
العرض لا في حق نفس العرض ففسدت التسمية ووجب قيمة العرض بالثمن واذا باع الثمن بالعرض
بان ادخل اليه في العرض اذ يعتبر شرط العرض لا يلزم لكونه مقايضة وفسد ايضا بيعه في العرض
باتم الولد والكتاب والمعتبر حتى لو تقابضا ملكا مشتري العرض العرض لانهم يدخلون في العقد
لا يبطل العقد فيما ضم الى واحد منهم وبيع معه ولو كانوا كالمال بطل وفسد بيع سكت لانه
بيع ما لا يملك او حصة او ثمن فاما في خطبة لا يؤخذ منه الا بحيلة لانه غير مقدور التسليم وان اخذوا
جاز لان مقدور التسليم الا اذا دخل في الخطبة بنفسه ولم يستد مدخل لعدم الملك وفسد بيع طير في الهواء
لانه قبل الاخذ غير مملوك فيكون الفساد بمعنى البطلان وبعدة غير مقدور التسليم وانما قال لا يرجع لما
قال الزيلعي اذا كان الطير بطير في الهواء ولا يرجع لم يجز بيعه واما اذا كان له وكثر عنده وبطير منه في
الهواء ثم يرجع اليه جاز وبيعته والحيوان اذا علم عددا وامكن تسليمها جاز بيعها لانه مال مقدور التسليم
وفسد ايضا بيع الكل انما كان بيع الشاة باطلا وبيع الحمل فاسد لان عدم الاول مقطوع به وعدم
الكمشكور فيه وفسد ايضا بيع امه الاحلها لما تقر ان مال لا يبيع افراده بالعقد المبيع
من العقد والحمل كذلك لانه بمنزلة اطراف الحيوان لا اتصال بها خلقه وبيع الاصل يتناولها فاشتهاء
يكون على خلاف الموجب فلم يمتنع فيصير شرط فاسدا وبيع يفسد به وفسد ايضا بيع لبن في
صنع للضر الاحمال كونها اشغالا ولا في صنف للضر وصوف على ظهر الغنم لان النبي عليه السلام

كذا

القائص
الغبي

الفرانج
ایک اور لفظ کے
خرمہ کی کلمہ
صاف منتخب

لا يجوز معها أيضا لأن الشيء إنما يدخل في البيع بتعاقفه ^{في}

۱۱۱

سکون یا شلوار

سکون یا شلوار

الذي ظهر القدم كذا في المغرب وصح البيع في النفل حتى بالتعامل فيه فصار كبيع الثوب او كشرط ان يستخر
 اي المبيع وهو عند هذا نظير شرط لا يقتضي العقد وفيه نفع للبائع وانما قال شرطا لما مر ان الخيار اذا
 كان ثلثا ايام جاز ان بشرط في الاستخدام او بغيره او بغيره او يستولي او لا يخرج العقد عند كان
 او امة عن ملكه هذا مثال شرط لا يقتضي العقد وفيه نفع للبائع وهو مستحق فان العقد يوجب ان لا يتردد
 الايدي فتوجد زيادة خالية عن العوض في البيع وفتح على الاصل المذكور بقوله فيصح اي البيع بشرط ان
 يقتضيه العقد شرط الملك للمشتري ولا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد شرط ان لا يبيع الدابة المبينة فانها ليست
 باهل للنفع جازا لمسلم فميتا يبيع خروا خنزير وشراهما وامر محرم غيرهما في غير المحرم يبيع صيدها وقال لا
 يجوز لان الموكل لا يبيع نفسه فلا يولي غيره كوكيل المسلم بجوئها بنزوح بجوئته ولان ما ثبت للوكيل
 يستقل له الموكل فصار كانه باشر بنفسه لانه المعبر عنه هذا الباب اهليتان اهلية الوكيل واهلية
 التفرقة في المأمور به والنظر في ذلك واهلية الموكل واهلية ثبوت الحكم له والموكل ذلك حكم العقد لانه
 يلزم انفكاك المأمور به عن اللزم الا يري الى صحة ثبوت ملكه للمسلم انما لا اسم موصوفه النظر في ومات
 عن خروا خنزير وايضا العبد المأذون له النظر في اذا اشترى غير ابيته الملك فصار له المولاه المسلم اتفاقا
 واذا ثبت لاهليتان لم يمنع العقد لاسلام لانه جالب لاسباب الموكل به ان كان غير اخلد
 ان كان خنزير اسية وقد قالوا هذه لو كالة مكر وهذه اشكر امة وحكم ان المشتري اذا اشترى
 المبيع بغيره بغيره حيا او دالة بان قبضه في محل العقد محقرة ولم ينه ملكه وقال الشافعي لا
 يملكه وان قبضه لانه حرام فلا يخال به نعمة الملك ولان النهي في المشرع لئلا يتنافى بينهما الى بين
 كونه مشروعا وبين كونه منهيًا عنه فيكون باطلا والبطل لا يفيد الملك وهذا لا يفيد قبض
 فصار كما اذا باع بالميته او باع للمز بالدرام ولنا ان ركن البيع صدر عن اهله ووقع في محل فوجب
 القول بانفعاده ولا شك في الاصلية والمجلية وكنه مبادلة المان بالمال وهو حاصل والنهي
 عن الافعال الشرعية يقتضي تقرر الشرعية لانه يقتضي تصور المنهي عنه اذا النهي عما لا يتصور
 لغوه وتحقيقه ما ذكره في مرات الاصول ان مدار الامر والنهي المقدورية فالنهي عن الافعال الحسية

يقتضي

يقتضي كونه مقدورة حسا وعن الامور العقلية يقتضي كونه مقدورة عقلا وعن الافعال الشرعية
 يقتضي كونه مقدورة شرعا والا كان عبثا محضاً فان النظر ان من الامور الحسية فاذا اقلت لشخص
 لا تظن بكثرة كل من يسمع الانتفاء القدرة وكذا اذا قلت للاعرج لا يتصر والبصير من الافعال الشرعية فاذا
 نهى عنه وجب ان يكون مقدورا شرعا وهو المعنى بقول علمائنا النهي عن الفعل الشرعي يقتضي المنع
 باصلا وغير المنع وعية بوصفه فان الاول ناظر الى المقدورية شرعا والاك النهي نفس البيع مشروعه وبه
 ينال نعمة الملك فالحكمة لا مر عارض وعدم ثبوت الملك قبل القبض حذر تقرير الفساد المجاور
 لانه واجب الرفع بالاسم فادب الامتناع عن المطالبة او لان الرفع والميت ليست ببال
 فانهم الكرم وان كان المشرع من غير وجهه ولم يمتد الى ان يحكم المقبوض في يد المشتري لانه من قبيل
 وهو الذي يماثل صورة ومعنى لان كان الرها كن مثليا او مثله معنى فقط وهو القيمة ان كان
 قيمته لانه معنوي بالقبض كالقبض بعينه قيمة يوم القبض وان زادت قيمة في يده فالتلف لانه
 دخل في ضمانه بالقبض فلا تعتبر كالمقصوب كذا في الكافي ويجب على كل من رها الى المتبايعين لم يقبل كل
 منهما اشارة الى وجوب الفسخ واللام يفيد الجواز فسخ قبل القبض دفعا للفساد وكذا بعد
 بعد القبض مادام اي المبيع في يد المشتري لم يقبل اذا كان الفساد في أصل العقد كبيع درهم بدرهمين
 ولما لا شرط ان كان بشرط ان لا يملكه من قبل صدر الشرع عن الذخيرة وصاحب الخلاء عن
 التجريد ان قول حمدا وما عندهما فكل منهما حق الفسخ لان الفسخ في الشرع لا يلحق احد الطرفين
 فانهما راضيان بالبيع فان باع اي باع المشتري شرعا فاسدا كما قبضه او وجهه وسلم
 او اعتقه فغيره وجهه واعتاقه لانه لما ملكه ملكه التفرق فيه فلا يتصور الفسخ فيه اتفاقا
 العبد بالتصرف في فسخ البيع الاول كان الحق الشرع وحق العبد مقدم لحاجة فعليه قيمة الماتر
 انه مضمون بالقبض كالقبض والكتابة والرهن كالبصير لانها لازمة لان فسخ عجرة عن رء العين
 فيلزم القيمة الا ان حق الاسترداد يعود بهج الكتاب وفك الرهن لزوال المانع قبل تحول الحق
 الى القيمة كذا في الكافي ولا يشترط القضاء في فسخ الفاسد لانه الواجب شرعا لا يحتاج الى القضاء

اسهل من الرفع
 انما الورقة المشتري على البائع فلم يقبل
 فاعاد المشتري الامانة فمك في يده
 لا يضمن كالفاسد ان ملكا

لا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما أي أحد من البائع والمشتري ويصح كذا في الظاهر وفي زيادة تفصيل
 فمن أراد فليست شرط ولا يأخذ البائع أي لا يأخذ المبيع بأيه بعد الفسخ حتى يرد ثمنه لأن المبيع
 مقابل له فيصير محسوبا كالمهر فان مات أي البائع فالمشتري أحق به أي بأكثره حتى يأخذ منه
 لأنه مقدم عليه في حيوة فكذا على ورثته وغير ما به بعد وفاته كالمهر ثم إن كانت دراهم الثمن
 قائمة يأخذها بعينها لا بأثباتين في البيع الفاسد في الأصح وإن كانت مستهلكة أخذها بالآثار مثلية
 طالب البائع ما ربح في الثمن لا المشتري في البيع صورة اشتري جارية ببيع فاسد وتبادلها بغيرها
 ورجع في تصدق بالرجوع وطيب البائع ما ربح في الثمن قال في الهداية والفروق إن الجارية مما يتبعين
 فيتعلق العقد بها فيمكن الخبز في الرجوع والدراهم والدينارين لا يتبعين في العقود فلم يتعلق العقد
 بها بعينها فلم يمكن الخبز فلا يجزئ التصديق وقال حنابلة في البيع فان قيل ذكر في الهداية في المسئلة
 فيما إذا كانت دراهم الثمن قائمة يأخذها بعينها لا بأثباتين بالتصديق في البيع الفاسد وهو الأصح
 لأنه بمنزلة الغصب فهذا يناقض ما قلتم من عدم تعيين الدراهم والدينارين قلنا يمكن التوفيق بينهما
 بأن هذا العقد شريعتين شبهة الغصب شبهة البيع فإذا كانت قائمة اعتبر شبهة الغصب في
 رفع العقد الفاسد وإذا لم يكن قائمة فاشترى بها شيئا يعتبر شبهة البيع حتى لا يسري الفاسد إلى بدل ما ذكرنا
 من شبهة الشبهة **أقول** لا يخفى على المتأمل المنصف أن ما ذكره لا يفيد التوفيق بين كلتي الهداية
 وإنما يفيد دليل المسئلة لا يرد عليه ما يرد على الهداية فالوجه ما قال في العناية أنه إنما يستقيم على الرواية
 الصحيحة وعلى أنها لا تتعين لأعلى الأصح وهي ما تراها تتعين في البيع الفاسد اعلم أن الخبز في
 المال نوعان جث لعدم المكس ظاهر أو جث لغساده في المكس والمال أيضا نوعان مما يتبعين كما وض
 وما لا يتبعين كالنقود والخبز لعدم المكس يعمل في النوعين كالنقود والفاسد إذا تصرف في العرض
 أو النقود ورجع بتصديق بالرجوع عنداني وم رجم الله يتعلق بمال غيره ظاهر فيما يتبعين و
 يمكن حقيقة الخبز وفيما لا يتبعين يتمكن شبهة الخبز لتعلق العقد به من حيث يكون سلة
 المبيع به أو تقدير الثمن فصار ملك الغير وسيل إلى الرجوع من وجه فيمكن فيه شبهة الخبز وأما الخبز

في البيع الفاسد
 إذا كان الثمن
 قائمة
 يأخذها
 بعينها
 لا بأثباتين
 في البيع
 الفاسد
 في الأصح
 وإن كانت
 مستهلكة
 أخذها
 بالآثار
 مثلية

لغساده المكس فيعمل فيما يتبعين لا فيما لا يتبعين لأن فساد المكس دون عدم المكس فنقلب حقيقة الخبز
 فيما يتبعين ثم شبهة بغيرها فنقلب شبهة فيما لا يتبعين ثم نقلب شبهة الشبهة بغيرها فلا
 تعتبر كما طالب رج مال أدعاه ففقد في ظهر عدم بالتصادق صورته ادعى على رجل ما لا يقضاه
 فخرج فيه المدعى ثم تصادق على أن هذا المال ليس على المدعى عليه فالرجح طيب لأن الخبز من هنا
 لغساده المكس لأن الدين واجب بالافراج ثم استحق بالتصادق وبطل المستحق فلو كان يعمل فيما يتبعين بغير
 دار شرانها فاسد أو غرس في أرض شرانها فاسد الزم فيه ما في قيمة الدار والأرض وقا لا ينقض البناء
 ويؤثر الدار وكذا الغرس لأن حق الشفعين ضعيف من حق البائع إذ يحتاج فيه إلى القضاء أو الرضا بطل
 بالتأخر ولا يورث بخلاف حق البائع والاضعف إذ لا يبطل بشئ فالأقوى أول أن لا يبطل به وحق الشفعين
 لا يبطل بالبناء والغرس فحق البائع كذلك ولا أن البناء والغرس حصل للمشتري بتسليط من جهة
 البائع وكل ما هو كذلك يقطع به حق الاسترداد كالبائع الحاصل من المشتري بخلاف الشفعين إذ التسليط
 لم يوجد منه ولهذا لو وجبها للمشتري لم يبطل حق الشفعين وكذا لو باعها من آخر فانه يأخذ بالشفقة
 بالبائع كمن بالثمن أو بالاول بالقيمة وأن لم يكن في الفاسد شفعة لأن حق البائع قد انقطع منها وعلى
 صار حق الشفعين لعدم التسليط من أقوى من حق البائع لوجوده منه ثم لما فرغ من بيان البيع الفاسد وأحكامه
 شرع في بيان البيع الموقوف وأحكامه فقال ووقف بيع مال الغير على أجازة وبيع العبد والصبي
المجورين على أجازة مولاه وعلى أجازة الأب والصبي وبيع ما من فاسد عقل غير رشيد على أجازة
القاضي وبيع الموهوب والمستأجر وأرض فمزارعة الغير على أجازة الميراثين والمستأجر والمزارع
ولو غاص في الأجازة لزم من يسلمه إلى المشتري وكذا الوقف في الميراثين أو أبا الميراثين وورثة الرهن
عليه ثم البيع وبيع بشئ بركة والبائع يعلم والمشتري لا يعلم توقفاً علم المشتري في مجلس البيع
نقذاً وان تفرقا قبل العلم بطل وبيع المبيع من غير المشتري يعني لو باع شيئاً من زيد ثم باعه من غير
الزيد فقد كسبه ولو غاص في الأول لا ينفذ كمن يوقف على أجازة المشتري إن كان بعد القبض
وإن كان قبله في المنقول لافي العقار فعلى الخلاف المعروف الذي سلكه وبيع الميراث عند ذل وقدر

لا يوقوف على إسلامه

في باب البيع بما يباع فلان والبائع يعلم والمشتري لا يعلم وان علم في المجلس صح والباطل والبيع بمنزل
 ما يبيع الناس به او بمنزل ما اخذ به فلان ذكره في شرح الشافعي في الاجور وفي نسخة الامام الرضوي
 هذا اذا لم يعلم المشتري بذلك فان علم في المجلس ان في رواية ابن ابي عمير في نسخة لم يحز
 الجارية ولو غيب في المجلس وبيع فيه خيار المجلس قد مر في قول البيهقي وبيع الفاضل فانه موقوف على
 اجارة المالك ان اقرب الفاضل البيهقي وان جدد للمقصود من بيته فكذا وان لم تكن ولم يملك
 حتى مكن ينقص البيع وحكمه اي حكم البيع الموقوف انه انما يقبل الاجازة اذا كان البائع والمشتري
 والمبيع قايما المراد يكون البيع قايما ان لا يكون متغيرا في ثبوتها او في احوالها او في ثبوتها او في احوالها
 امره ففصل المشتري فاجازت الثوب البيهقي في الاجور لانه صار شيئا اخر كذا التتم
 لو كان عرضا الى كناية طقيا لم يفسد البيهقي في الثمن ايضا اذا كان عرضا وصاحب المتاع ايضا
 اي كناية طقيا لم يفسد البيهقي في الثمن المذكورين في شرط قيام صاحب المتاع البيهقي في ثوبه متاع غيره فانت
 صاحب المتاع قبل ان يحجز البيهقي فاجاز وارثه لا يجوز وحكمه ايضا ان اخذ الثمن اي اخذ المالك الثمن
 او طلبه من المشتري ليس بجازة للبيهقي الموقوف واختلافه احسن في قبيل اجازة وقيل لا وقول
 اجيز بيع الاجرة اجاز كل ذلك من الخلاصة ثم لما فرغ من بيان بيع الموقوف واحكامه شرعا في
 بيان البيع المكروه وحكمه فقال ذكره البيهقي عند الاذان الاول للجمعة لان فيه اخلافا بواجب البيع اذا
 اذا تعدا او وقف بيباعان واما اذا بيباعا بيباعان فلا كراهة ذكره النجاشي وهو ان يزد في الثمن
 ليرغب غيره ولا يرد بشره لقوله عليه السلام لا تنابحوا وكره السوم على سوم غيره بعد رضائهما بثلث القول
 عليه السلام لا يستام الرجل على سوم اخيه ولا يخطب عليه خطبة اخيه وانه في نسخة النفق وهو مبلغ فاما
 اذا ساء منه بشئ ولم يكره احد مما اصاحبه فلا باس للغيران بساومه وبشره فانه بيع من يزيرو
 لهذا قال في الجواز من يزيرو فانه جائز لورود الاثر وهو محل التري في الخطبة ايضا وكره ايضا تلقى
 الجلب ان تلقى بعض اهل البلد المجلوب من خارج البلد اليه من الطعام المنقر لاهل البلد للثمن
 ولان فيه تضيق الامر على الحاضر من فان كان لا يضر فلا باس به الا اذا تبس في الثمن على الواردين

جاز ولو قطعه وخاطه
 ثم اجاز البيع

في الاجازة في البيع
 في البيع المكروه

في
 عورت
 ملك

واشترى

واشترى باقل من القيمة وبيع الحاضر للبادي زمان القطر لقوله عليه السلام لا يبيع الحاضر للبادي وهذا اذا
 كان اهل البلد في خطه وهو يبيع من اهل البلد ورغبة في الثمن العالي فيكره لانه اضرار بهم فان لم يكن
 كذلك فلا باس به لعدم الاضرار وقيل صورة ان يحج البادي بالطعام الى مخرج فينقل الحاضر على البادي وبيع
 الطعام ويقال في البيع على الناس فانه لو تركه لبيع نفسه وخصص في السعر والتفريق بين صغير
 ذي رحم محرم منه لقوله عليه السلام من فرق بين الوالدة وولد تافرق الله سبحانه وبين اجنبية يوم
 القيامة ووصف عليه السلام اهل بيته عن غلامين صغيرين ثم قال لا يما فصل الغلامان فقال
 احدهما فقال عليه السلام اذكر اذكر ويروي اردود ولان الصغير يستأنس بالصغير والكبير
 والكبير يشفق على الصغير ويقوم بحوائجه باعتبار الشفقة الناشئة من قرب القرابة وكان في
 بيع احدهما قطع الاستئناس والنفق من التعاقد وفيه ترك الحرمة على الصغير وقد اوعده عليه خلاف الكثير
 اذ ليس ترك الحرمة عليهم والنزوح بين لان النفس معلول بالقرابة المحرمة للنكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير
 قريب ولا قريب غير محرم فلا بد من اجتماعهما في ملكه حتى لو كان احدا الصغيرين له والاخر لغيره لا باس
 ببيع واحد منهما ولو كان التفريق لمحي مستح لا باس به كرفع احدهما بالناية وبيع بالدين ورقة
 بالعبث لانه المنظور اليه دفع الضرر عن غيره لا الاضرار به وحكمه اي حكم البيع المكروه انه لا يفسد لان
 النهي باعتبار معني مجاور للبيوع لا في صلبه ولا في شرايط صحته ومثل هذا النهي لا يوجب الفساد وكل
 ولا يجب نسي لان وجوبه في الفاسد لدفع الحرمة ولا حرمة منها ويكفي البيهقي قبل القبض لما مر
 ان عدم ثبوت الملك قبل القبض في البيهقي الفاسد حذر تفريق الفساد والمجاورة ولا فسادا منها
 ويجب الثمن لا القيمة ان هلكا لمقبوض في يد المشتري لان وجوب الثمن او القيمة في البيع الفاسد
 كونه في حكم الفسب وهذا كذا في **باب الاقامة** من لغة الاسقاط والرفع وشرعا منع البيع
 وتعلقه بلقطين احدهما مستقبل في شرح القدر والاقالة تثبت بلقطين احدهما في غير عن
 الماضي والاخر عن المستقبل يقول الرجل قلني ويقول صاحبه قلني وقال محمد هو كاي بيع لا يصح الا
 بلقطين يعتبر بهما عن الماضي وفي الفتاوى اختار قول محمد كذا في الخلاصة وتوقف على قبول الامر

في المجلس الخريد يتوقف قول الاقالة على المجلس وكما يصح قولها في مجلسها بنقها بالقول يصح قولها ذلك
بالفعل كذا اذا قطع قيصاً فمقالة المشتري ومن منسج فيما هو من موجبات العقد قال الزبيل في قولهم
فسخ في حق المتعاقدين غير جري على الاطلاق لانه انما يكون فسخاً فيما هو من موجبات العقد من غير
شروط واما اذا لم يكن من باب وجب بشرطنا يد فالاقالة فيه تعتبر بغير جديد في حق المتعاقدين ايضا
كما اذا اشترى بالدين المؤجل عينا قبل حلول الاجل ثم تقابلها عدا الدين حالاً كان باعاً منه وكذا اذا تقابلها
ثم ادعى رجل ان المبيع ملكه وشهد المشتري بذلك تقبل شهادته كانه هو الذي باعه ثم شهد به غيره
ولو كانت فسخاً لقبلت الاية ان المشتري لو رد المبيع بغير قبضه وادعى المبيع رجل ونشهد المشتري
بذلك تقبل شهادته اذا بالفسخ عدا ملكه القديم فلم يكن متلفاً من جهة المشتري لكونه فسخاً من
كل وجه وقرع على كونها فسخاً فروعاً ذكر الاول بقوله فطلت أي الاقالة بعد ولادة المبيعة لا
متناع الفسخ بسبب الزيادة ولو كانت بيعاً محضاً جاز قالوا هذا اذا ولدت بعد القبض واما
اذا ولدت قبل فالاقالة صحيحة عند ذلك بقوله ومحت بمثل الثمن الاول الا اذا باع المتول
او الوصي شيئاً بالثمن من قيمة حيث لا يجوز اقالته وان كان بمثل الثمن الاول رعاية لجانب الوقف
وحق الصغير وان وصليه شرط غير جنس أي جنس الثمن الاول واكثر منه أي من الثمن الاول والاقال
أي صحت الاقالة بمثل الثمن الاول وان شرط غيره اما الاول فلان الاقالة فسخ والفسخ لا يكون الا
على الثمن الاول كما انك فلان الشرط فاسد والاقالة لا تفد بالشرط الفاسد كما سيأتي الا اذا اشترى
أي المبيع عند المشتري استثناء من قوله والاقال فاقالة يجوز ج باقل من الثمن الاول لان نقصان
الثمن يكون بمقابلته الغايت بالعيب ذكر الثالث بقوله ولا تفد بالشرط لان فساد البيع به
للتزوم بالكمات والاربوا في الفسخ وذكر الرابع بقوله وجاز للبائع بيع المبيع قبل قبضه يعني اذا
تقابلوا لم يرد المشتري المبيع حتى باعه غيره فانيا جاز ولو كانت بيعاً فسد لانه باع قبل القبض
ولو باعه من غير المشتري لم يجز لان بيعه جدير في حق غيره وذكر الخامس بقوله وجاز بيع المكيل
والموزون بلا اعادة الكيل والوزن يعني اذا كان المبيع مكيلاً او موزوناً وقد باعه منه بالكيل

ثم تقابلوا واسترد المبيع من غير ان يعيد الكيل او الوزن جاز ولو كان بيعاً لم يجز وذكر السادس
بقوله وجاز بيعه المبيع للمشتري بعد الاقالة قبل القبض يعني اذا اشترى المبيع من المشتري
بعد الاقالة قبل القبض جازت الية ولو كانت بيعاً لم يجز لان البيع يفسخ به المبيع
للبائع قبل القبض وبيع في حق ثالث عطف على قوله فسخ قال في النهاية الخلاف فيما اذا
ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكر بلفظ المناسخة او المتاركة لا يحصل بيعاً اتفاقاً اعمالا
لموضوعه اللغوي وقد فرغ على كونها بيعاً فروعاً ذكر الاول بقوله فسخ في البيع لانه
اخذنا في الاقالة يعني اذا كان المبيع عقاراً لم يفسخ الفسخ ثم تقابلها بقبضه بالشفقة لكونها
بيعاً جديداً في حق كانه اشتراه منه وذكر الثاني بقوله ولا يرد البائع على الاول يعيب علمه بعد ثبوت
بعد الاقالة يعني اذا باع المشتري المبيع من آخر ثم تقابلها ثم اطلع على عيب كان في يد البائع فارد ان
يرده على البائع ليس له ذلك لانه بيع في حق كانه اشتراه من المشتري منه وذكر الثالث بقوله وليس
للواعيب جوع اذا باع الموهوب له الموهوب من آخر تقابلها يعني اذا كان المبيع موهوباً فبانه
الموهوب له ثم تقابلها للواهب ان يرجع في حقه لان الموهوب له في حق الواهب كالمشتري منه
وذكر الرابع بقوله والمشتري اذا باع المبيع من آخر قبل النقد جاز للبائع شراؤه منه بالاقال يعني
اذا اشترى شيئاً قبضه ولم ينقد الثمن حتى باعه من آخر ثم تقابلها او عدا الى المشتري فاشتراه منه قبل
تعد ثمنه باقل من الثمن الاول جاز وكان في حق البائع كالمملوك بشره جديداً من المشتري كذا وذكر
الخامس بقوله واذا اشترى بعروض التجارة عبداً للخدمة بعد الحول ووجده عيباً فرقاً بغير قبضه واسترد
العروض فملك في يده ولم تسقط التركة يعني اذا اشترى بعروض التجارة عبداً للخدمة بعد ما حال
لحوله فوجده عيباً فرقاً بغير قبضه واسترد العروض فملك في يده فان التركة لا تسقط عنه لانه بيع
جديد في حق الثالث وهو الفقير لان الرد بغير قبضه اقالة وهو كالمبيع يفسخ أي الاقالة لا يملك
الثمن لانها رفع البيع والاصل فيه المبيع لا الثمن ولهذا اذا ملك المبيع قبل القبض بطل البيع بخلاف
هناك الثمن وهو كالمبيع يفسخ أي بعض المبيع يفسخ بغيره واعتبار المبيع بالكل ولو تقابلها جازت

الاقالة بعد صلاحي احدهما ولا يبطل به الاكلان كل واحد منهما مبيع وكان البيع باقيا **باب المراجعة والتولية**
والوضيعة الاول بيع ملكك لم يملكه المشتري ليتناول ما اذا ضاع المقتضوب عند الفاحش ومن
 قيمته ثم وجده حيث جاز ان يبيعه مراكبه وتولية على ما ضمن وان لم يكن فيه بشرى بمثل ما قام عليه بقل
 بثمنه الاول ما يؤخذ من المشتري ليشن الاول بل مثل وقال مثل ما قام عليه لم يملك ان له ان يضم
 اجر القصار عليه ونحوه الى الثمن ويقول قام على كذا بزيادة على ما قام عليه وان لم يكن من جنس
 والثانية بيعه بى ما قام عليه بدونها اى بدون الزيادة والثالثة بيعه باقل منه اى بما قام عليه
 وشروطها اى البيوع الثلاثة شرطها اى شراء ما يبيعه مراكبه او نحوها بمثل من الموزون والمكيل
 والعدديا المتقاربة او مملوك من البايع الاول والثاني للمشتري متعلق بمملوك الرخ مثل معلوم
 حاله يعني هذه البيوع لا تصح اذا كان عوض المبيع الذى اشتراه البايع سابقا لقيمتها لان ثباتها
 على الاحراز عن الخيانة وشبهتها والاحراز عن الخيانة فى القيمة ان امكن فقد لا يمكن الاحراز
 عن شبهتها لان المشتري لا يشتري المبيع الا بقيمة ما وقع فيه من الثمن اذ لا يمكن دفع عنه حيث لا يمكن ولا
 دفع مثله اذ الغرض عدمه فتحيث به القيمة وعلى جبرولة تعرف بالظن والتجسس فتملك فيه شبهة الخيانة
 الا اذا كان المشتري مراكبه ممن يمكنه ذلك البذل من البايع الاول سبب من الاسباب فاشتره مراكبه برب
 معلوم من دراهم او شئ من المكيل والموزون الموصوف لا قدره على الوفاء بما التزم واما اذا اشتراه
 برب دعه يارده فانه لا يجوز لانه اشتراه براس المال وبعض قيمته لانه ليس من ذوات الامثال فصار
 البايع بايعا للمبيع بذلك الثمن القيمى كالثوب مثلا ويجوز من احد عشر جزء من الثوب ولبايعه
 عشر لا يجوز الا بالقيمة ومن جبرولة فلا يجوز ولا البايع ضم اجر القصار والصبيغ بالفتح مصدر وبالكسر
 ما يصبغ به والطراز علم الثوب والقفل والحمل وطعام المبيع وكسوة وسون الغنم والسمسار شرط
 واجره فى العقد فان اجرة السمسار ان كانت مشروطة فى العقد تضم والا فاكثرت المشايخ على انها لا تضم
 بخلاف اجرة الدلال فانها لا تضم اتفاقا لانه متعلق بقوله ضم وانما حلت اليها لانها تزيد عين
 المبيع كالصبيغ واخوانه وفى قيمة كالحمل والسون لان القيمة يختلف باختلاف المكان فيلحق اجرتها

ما ملكه ع

لان ع

براس المال وان فعل المشتري بغيره شيئا ما ذكر من القفل ونحوه لا يضم وبالمثل كل ما يزيد من المبيع
 او قيمته يضم وما لا فلا ذكره الزيلع الا اى ليس ضم اجر الطبيب لانه لا يزيد شيئا فى العين ولا القيمة
 واجر المعلم لان اجره لم يزد ماله المبيع فان التعلم حصل فيه له هذه وشغل غايته ان يكون
 تعليمه طاروا هو لا يكون فى الغنم والدلال والراعى ونفقة نفقة فانها لا تزيد من المبيع شيئا بخلاف اجر
 السمسار والمشرط ونفقة المبيع كما مر وجعل البايع وكما ربيت الحفظ لانها ايضا لا تزيد شيئا
 بخلاف اجر المبيع فانه يضم لافادته زيادة فى القيمة ويقول البايع حين البيع ضم ما يجوز ضمته قام
 على كذا المشتري بكذا تحذر عن الكذب خان الى البايع فى المراكبه اى ظهر خيانتة بالبيعة او باقراره
 او بنكوله خبير المشتري ان شاء اخذ اى المبيع بثمنه او رده وفى التولية حظ الاول لم يحط فى التولية
 لمبيع تولى لانه يزد على الثمن الاول فيجوز مراكبه فيستغفره بالتصرف ولو لم يحط فى المراكبه تبقى
 مراكبه على حالها وان كان الرجح اكثرا مما ظن المشتري فلا يتغير التصرف ويثبت له الخيانة
 لغوات الرضا ولو ملك المبيع او استهلكه فى المراكبه قبل الرد او حدث به مانع من اى من
 الرد لزمه بكل الثمن المستمى وسقط خيار لانه مجرد اختيار لا يقابل بشئ من الثمن كخيار
 الردية والشروط بخلاف خيار العيب المستحق منه للمشتري لجزء الغائب وعند العجز عن تسليمه
 ما يقابل من الثمن شري ثانيا بعد بيعه برب فان راجح اى اراد المشتري ان يبيع مراكبه طرحة
 عنه ما راجح اى كل ربح كان قبل ذلك وان استغرق الرجح الثمن لم يراجح صورة اشتري ثوبا بثلثين
 ثم باعه مراكبه بثلثين ثم اشتراه بعشرين فانه يبيعه مراكبه على عشرة ويقول قام على
 بعشرة ولو اشتراه بعشرين وباعه باربعين مراكبه ثم اشتراه بعشرين لا يبيعه مراكبه اصلا
 لان شبهة حصول الرجح الاول بالعقد ثابتة لانه ناكدة به بعد كونه على شرف الرد والبالوفوف
 على عيب والشبهة فى بيع المراكبه كالحقيقة احتياطا بخلافها اذا تخلل ثالث بان يشتري من مشتري
 مشتري مشتري لان التاكيد يحصل لغيره راجح اى جاز اى يبيع مراكبه سيد مشتري من ما ذونه
 المحيط دينه برقبته قتيده اذ لو لم يكن على العبد دين فباع من مولاه شيئا لم يبع لانه لا يفيد لولي

في البيع والشراء
في البيع والشراء
في البيع والشراء

شأنكم يكن قبل البيع لا يمكن التفرغ على ما شئتم المأذون متعلق بقوله راجح صورته
عبد ما دون ذلك في التجارة ثوبا بعشرة فلسين ومن يحيط بباعة من عبدة المأذون للمديون
بخر عشرة فاذ ايضا يبيع مائة على عشرة لان في هذا العقد وان كان صحيحا في نفسه شبهة
العدم لان العبد ملكه وما في يده لا يخرج عن حقه فاعتبر عدم ما في حق المراكمة لا يتنازلها على الامانة
فبقى الاعتبار للمشتري الاول فصار كأن العبد اشتراه للمولى بعشرة في الفصل الاول وبسبعة للمولى في الفصل
الكن فيعتبر الثمن الاول ويراجح رتب المال على ما يشاء من المضارب بالنصف متعلق بقوله بمضارب ولا
متعلق بشراؤه وعلى نصف ما يربح بشرائه ثانيا من مضارب متعلق بقوله بشرائه يعني ان كان مع
المضارب عشرة دراهم بالنصف فاشترى ثوبا وباعه من رتب المال بخمسة عشر فانه يبيع ما يربح
عشرة ونصف لان هذا البيع وان قضى الجواز عندنا اذا اعدم المخرج كما هو كذلك من ان لا يربح انما
يحصل اذا بيع من الاجنبى فبشبهه العدم لان المضارب وكيل عن رتب المال في البيع الاول من وجه
فاعتبر البيع الكس عندنا في حق نصف المخرج بلا بيان بالنصف وطى الثيب يعني اشترى جارية
او وطنها وهي ثيب ولم ينفقها الوطى يبيعها مائة ولا يجب عليه البيان اذا لم يجلس عنده شيء يقابل
الثمن لان الاوصاف لا يقابلها الثمن الا اذا كان مقصودا بالاتلاف كما مر مرارا ولهذا قال ولم ينقص
الوطى قال الربيعي المراد بقوله يبيع مائة بلا بيان انه اشتراه سليما بكذا من الثمن ثم اصابه العيب
عنده بعد ذلك اما نفس العيب فلا بد من بيانه بان يبين العيب الثمن من غير ان يبين ان اشتراه
سليما ثم حدث به عيب عنده كقوله الفاروق حرق النار للمشتري فان ما ضاع بالغرض او الحرق وان
كان جزءا يقابلها شيء من الثمن كالعذرة لم يجزئ عنه ويراجح بيان بالنصف بان يقابلها
بنفاهة فترها اجنبى فاخذ ارشها لانه صام مقصودا بالاتلاف فيقابلها شيء من الثمن ووطى
البكة لان العذرة جزء من العين يقابلها الثمن بنصفه فخرجه كالكسرة بنصفه ووطى لانه
صار مقصودا بالاتلاف بشرى نسبية وراجح بلا بيان يعني اشترى ثوبا بالف درهم نسبية وباعه
بربح مائة ولم يبين ففلم المشتري خسر المشتري ان شاء وقبل وان شاء رد لان الاجل شبه

بمشتري

البيع

البيع حتى يرد في البيع لاجل الاجل والشبهة من هنا ملحقه بالحقيقة فصار كأنه اشترى ثوبا
باع احدهما مائة بخمسة فثبت له الثمن عند علمه بالخيار فان اتلفه ثم علم لزمه كل ثمن
وهو الف ومائة لان الاجل لا يقابل شيء من الثمن كذا التولية يعني اذا كان وقاه اياه ولم
يبيّن خيرا لان الخيار في التولية مثلها في المراكمة لانه بناء على الثمن الاول وان كان كثر ملكه ثم
علم لزمه بالف جازي لما مر ان الاجل لا يقابل شيء من الثمن وان رجلا اشترى ثوبا فقام عليه ولم
يعلم مشريه قدر اى قدر ما قام عليه ففقد البيع مجرأه الثمن وان علم المشتري قدره في المجلس
صح البيع لزوال المنع قبل تقرر وخير المشتري ان شاء وقبل وان شاء رد لان الرضاء لم يتم
قبل اعدم العلم فيتخير كما في خيار الرؤية **فصل** في بيع العقار قبل قبضه لا المنقول عند
الرجوع وان س وعنده لا يجوز لقوله عليه السلام اذا اشترى ثوبا فباعه حتى يقبضه ولانه لا يقدر على تسليمه
قبل قبضه فلا يجوز بيعه كالممنقول ولما ان ركن البيع صدر عن اهل وقوع في محله والحديث
معلول باحتمال الهلاك وهو في العقار نادرجته او تصور ما لا يقبل القبض بان كان على ظهر النهر
ونحوه قالوا لا يجوز بيعه قبل ولا يقاس على المنقول وقد اضطرب مذهبنا كلاما شرح الهداية
وغيرهم والظاهر للموافقة لقواعد الاصول ما ذكر في العناية وهو ان الاصل ان يكون بيع المنقول
وغير المنقول قبل القبض جازي لقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا الآية لكن خفف منه
الربوا بديل مستقل مقارن وهو قوله تعالى وحرم الربوا والعامة مخصوصة بخوص فخصيصه بخبر
الواحد وهو ما روى انه عليه السلام نهى عن بيع ما لم يقبض ثم لا يخفى انما ان يكون معلولا
بعذر الانقضاء او لا فان كان ثبت المطلوب حيث لا يتناول العقار وان لم يكن وقوع
التعارض بينه وبين ما روى في السنن مسندا الى الاعرج عن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي
نهى عن بيع العذر وبينه وبين ادلة الجواز وذلك يستلزم التبرك وجعله معلولا بذكر الاعمال
لثبوت التوفيق والاعمال متعين لا محالة ويكون مختصا بعقد يفسخ به ملك الموقوف
قبل القبض بشرى الكيل لاجل الاجل فافترس ان شاء وقبل وان شاء رد لان الاجل شبه

كلام

ولم ياكل حتى يكيله لانه متى علم عن بيع الطعام حتى يخرج فيه صاعان صاع البايع وصاع المشتري ولانه
يحمل ان يربح على المفسر وطو ذلك للبايع بخلاف ما اذا باع جزارا لانه الزيادة للمشتري وبخلاف ما
اذا باع الثوب منارعة لانه الزيادة له اذا نزع وصنفه الثوب بخلاف القدر كما ذكره المشتري لانه
اذا ملك مكيلا او موزونا برهة او حصة جاز للمالك ان يتصرف فيه قبل القبض وقبل الكيل وفيه يكون الكيل
مبيعا لانه اذا كان ثمنًا جاز التصرف فيه مطلقا كذا في النهاية الا ان يكيل البايع بعد بيعه عند المشتري لانه
المبيع به غير معلوم مكيلا واحدا ويتحقق مع التسليم ونحو الحديث اجتماع الصفتين كما سياتي في السلم
ان شاء الله تعالى فاذا كان البايع قبل البيع وان كان يحفره المشتري لم يعتبر لانه ليس صاع البايع والمشتري
وهو شرط وكذا لو كان بعد البيع بغيره المشتري لان الكيل من باب التسليم اذ يعلم المبيع والتسليم لا يحفره
كذا الموزون والمعدود والميسر ولا ياكل حتى يزنه او يقيسه ثانيا ويكنى ان وزنه او عدده بعد البيع يحفره
المشتري لا المذرع اذ لا يشترط ما ذكر في المذرع وان اشتراه بشرط الذرع لما مر مرارا ان الذراع
وصف لا يقابل شي من الثمن فيكون المشتري قال ان يبيع هذا اذا لم يتم لكل الذراع ثمنًا وان سمي فلا ياكل له
التصرف فيه حتى يذرع جاز التصرف في الثمن قبل قبضه سواء كان مما لا يتعين كالنقود او يتعين كالكيل
الموزون حتى لو باع ابلاب درهم فكثر من الخط جاز ان ياخذ بدلها شيئا آخر لوجود المحذور وهو الملك
وانقضاء المانع وهو غير الانقضاء بالهلاك كما مر ان الاصل في البيع هو المبيع وبه لا ينفع البيع بخلاف
الثمن اما اذا كان من النقود فظاهر واما اذا كان من الكيل او الموزون فلانه مبيع من وجهين من
وجه واحد لانه لا يبطل الا في صورة المقايضة بهلاك احد مما قد مر وجاز زيادة المشتري في الثمن
ان قام المبيع لانه ان لم يتم لم يربح بجاءه بغيره الاعتياد من عند لانه انما يكون في موجوده واثبت ثم يثبت
ولم يثبت الزيادة لعدم ما يقابل فلا يستندى لا يلتحق باصل العقد بالاشهاد وجاز حط البايع عنه لانه جاز
يمكن اخراج البديل عما يقابل لكونه اسقاطا وانقضاء لا يستلزم ثبوت ما يقابل فينبط لخط في الحال وتلحق
باصل العقد كاشاد وجاز زيادته الى البايع في المبيع لانه تصرف في حقه ومكسبه وتعلق الاحتجاج باختلاف
البايع والمشتري بالكل الى كل الثمن والمبيع والزيادة والمزيد عليه فالزيادة والخط يلتحقان باصل العقد

لانها

لانها بالخط والزيادة بغير ان العقد من وصف مشروع وهو كونه راي او خيرا
او عدلا وكرها ولا يلة الدفع فاولى ان يكون ولاية التقييد قال صدر الشريعة ويمكن ان يقال ان
اذا احتج مستحق المبيع او الثمن فالاحتجاج يتعلق بجميع ما يقابل من الميزن عليه فلا يكون
الزيادة صلبة مبتدأة كما هو مذموم في الشافعي **اقول** لا يمكن ذلك لان مدار هذا الاحتجاج على الدعوى
والبيينة فان ادعى المستحق حجة الميزن عليه واشتد اخذه وان ادعاه مع الزيادة واشتد اخذه وكذا
ان ادعى الزيادة فقط ثم ان حكم الاحتجاج يظهر في التولية والمراجعة فيخرج ويؤتى عليه الكيل
ان زيد وعلى الباقي ان حط فان البايع اذا حط بعض الثمن عن المشتري قال لا أثر له في هذا
الشيء وقع عند التولية على ما بقي من الثمن بعد الحط فكان الخط بعد العقد ملحقا باصل العقد
فكان الثمن في ابتداء العقد هو ذلك المقدار وكذا اذا زاد المشتري على اصل الثمن او البايع على اصل
المبيع والتسليم ياخذ بالاقبل فيهما في الزيادة على الثمن والخط وان كان مقتضى اللحاق بالاصل
ان ياخذ بالكل في صورة الزيادة لان حقه يتعلق بالعقد الاول في الزيادة باطلان له وليس
ابطال قال جل الاخير عبيد من زيد بالف على ان ضامن كذا من الثمن سوى الف اخذ ما
مول العبد الف من زيد والزيادة من الضامن ولو لم يقل من الثمن فالأصل ان زيادة الثمن العبد
والى عليه على القابل اصل ان الزيادة في الثمن والثمن جائزة عندنا وتلحق باصل العقد
كانت العقد وردت ابتداء على الاصل والزيادة كما مر وان اصل الثمن لم يشرع بغير ما يقابل
ولهذا لا يصح ايجابه على الاجنبي لانه لا يستفيد بان ايما لا واما فضوله الثمن فيستغنى عنه
حتى بجهة الزيادة من الاجنبي كما يصح من المشتري اذ لا يسلم له ما شئ يقابل الزيادة وصارت
كبد الخلع فانه يصح على غير المراه اذ لا يسلم له ما شئ يقابل الزيادة اذ البضع عند الخروج غير
مقوم لكن من شرط الزيادة المقابلة تسمية وصورة حتى يجب وجود الثمن بواسطة
للمقابلة فاذا قال من الثمن فقد جعل المنة يقابل المبيع صورة فوجد شرطها فتصح فاذا لم
يقبل من الثمن لم توجد المقابلة صورة ولا معنى فلم يوجد شرطها فلا تصح وبقي الزام المال ابتداء المبيع

والمزيد

المشتري

حسب رايه في وجوب الثمن

الزيادة فظاهر
مما المشتري به

دار من غيره وهو رشوة وهي حرام صحيح تاجيل الدين وان كانت حالة في الأصل لأن الدين حق فلا
 ان يؤخره تيسر على الدين كما لا يبرأه إلى أجل معلوم أو مجهول بحالة رسيمة كانت جيل إلى الجهاد
 بخلاف ما كانت فاحشة كسب الربح سوى القرض فان تاجيل البيع لا يصح بيعه بالدرهم لانه لا
 معاوضة انتهى وان كان اعادة وجب له ابتداء الا اذا اوصى به فانه اذا اوصى بقرض من ماله الف
 درهم فلان السنة لم ترم من ثلثه ان يقرضه ولا يطالبه قبل السنة لانه وصية بالتبرع والوصية بتسليم
 فيها نظر للموصي ولما جوزت بالخدمة والسكنى ولم يمتد إلى حال المستقرض المقرض على آخره فاجله
 المقرض على آخره معلومة فانه يصح لو اراد المقرض ان يطالب المستقرض فذلك الدين ليس له ذلك لان
 الحوالة مبرأة براءة الدين في رواية وبرائة المطالبة في اخرى كذا في العبادية والله اعلم **باب البيع**
 لغة الفضل مطلقا وشرعا فضل أحد المتجاسين على الآخر ففضل فقير على فقير لا يكون ربوا
 لانفا المجاشية بالمعيار الشرعي وهو الكيل والوزن ففضل عشرة اذرع من الثوب الهروي على
 خمسة اذرع منه لا يكون ربوا لانفا المقدر الشرعي خاليا عن العوض احراز عن بيع كثر ثم وكثر شعر
 بكثري ثم وكثر شعر فان كان فاضل عن الاول غير خال عن العوض يصرف الجبس الى خلاف الجنس شرط
 لاحد العاقدين حتى لو شرط لغيره لا يكون ربوا في المعاوضة حتى لو كان الفضل الخالي عن عوض في
 الهبة ربوا وعلته القدر بالجنس الا في الاصل في الحديث المشهور وهو قوله عليه السلام الخطبة بالخطبة مثلا
 بمثل يابيد والفضل ربوا اي سيعوا مثلا بمثل او بيع الخطبة بالخطبة مثلا بمثل والخبر ينفى الامر وما كان
 الامر للوجوب والبيع مباح صرف الوجوب الى رعاية المماثلة كما في قوله تعالى فانه مقبوضه حيث صرف
 الايجاب الى القبض فصار شرط للرجوع والمماثلة بين الشئيين يكون باعتبار الصورة والمعنى معا
 القدر يستوي الصورة والجنس يستوي المعنى فيظهر الفضل الذي هو الربوا ولا يقبل الوصف لقوله جدينا
 ووردينا سواء فان وجد في القدر والجنس م الفضل فقير بقر بقرين منه والسا والو مع التاوي
 كفقير بقر بقرين منه احداهما او كلاهما شئيه وان عدا ما اي كل منهما احدا الى الفضل والنسبة وان وجد
 احدهما فقط حل الفضل كما اذا بيع فقير حنطة بفقير ثمير يابيد حل الفضل فان احد جزئي العلة

وهو الكيل موجوده من هنا لا الجاهل والاخر هو الجنس وان بيع خمسة اذرع من الثوب بسة اذرع منه بيا
 بيد حل ايضا لوجود الجنس وان عدم القدر لا التاوي الى الكيل التاوي في ثابتي صورتي ولو
 خمسة ربوا الفضل بالوصفين وربوا النسبة باحد هما لان جزء العلة لا يوجب الحكم ولكنه يؤرخ
 الشبهة وهي في باب الربوا المحقة بالحقيقة وان كانت اذرع منها فلا يرد من اعتبار الطرفين ففي
 النسبة احد البديلين معدوم وبيع المصدر وغيره جازية ونصا هذا المعنى مرعا لشبهة الشبهة فلم يحل
 في غير النسبة لم يعتبر الشبهة لما اتي اذرع من الحقيقة كس ثوب هروي في هروي فانه لم يحل لان اتحاد الجنس
 وبقر شعبة فانه ايضا يحل لوجود القدر والجنس والردى سواء لقول عليه السلام جدينا ووردينا سواء لان
 في اعتبارهما سدا بالبياعا ثم فرع على قول فان وجد احرم الفضل والتاوي قوله ثم بيع الكيل في
 الوزن بجنس اي بيع الكيل بالكيل والوزن بالوزن متفاضلا او غير متقوم كالجص فانه من الكيل
 والحديد فانه من الموزن والمطعم غير معتبر عندنا بل عند الشافعي وبالف عطف على متفاضلا وبتم
 التفريق الا ان لا يتفقا الى العوضان شتاء من قوله ثم بيع الوزن بجنس في صفة الوزن بان
 يوزن احدهما بغير ما يوزن به الآخر كالنقود والزرع والقطن والحديد ونحوه فان الوزن
 جميعا ظاهر لكنهما مختلفان في صفة الوزن ومعناه وحكي اما الاول فلان الزعفران يوزن بالمان
 والنقود بالسني اما الثاني فلان الزعفران يوزن بالتعيين والنقود بثلث التبيين بالتعيين
 واما الثالث فلانه لو باع بالنقود موازنة بان يقول اشتريت هذا الزعفران بهذا النقود المثلث اليه
 على اذ عشرة دنانير مثلا وقبضه البايح صح التصرف فيه قبل الوزن ولو باع الزعفران على انه منوان
 مثلا او قبل المشرى اليه ان يتصرف فيه حتى يعيد الوزن واذا اختلفا في صفة الوزن ومعناه وحكي
 لم يجمعهما القدر من كل وجه فتشبه الشبهة في الشبهة الشبهة فان الموزنين اذا اتفقا كان
 المنع للشبهة واذا لم يتفقا كان ذلك شبهة الوزن وحده شبهة فكان ذلك شبهة الشبهة وهي
 غير معتبرة وحل عطف على حرم الى حرم الكيل والوزن متساويا بالفاضل وحل ايضا بيعهما بلا قدر
 كما ان بيع ما دون نصف صاع فان المعتبر في قدر الكيل نصف الصاع لا ما دونه اذا التقى في الشرع

ذكره

بالتاوي

بما دونه باقل منه متعلق بالبيع المقدر كبيع ما دون نصف صاع باقل منه كحفتين من بر خفية منه فان
 بيعها بها جائز وان وجد الفضل انتفاء القدر الشرعي الا ان يكون استثناء من قوله بالاقرار انما يحل
 بيع الاقل من القدر الشرعي باقل منه اذا كان حاله اما اذا كان بالثبوت فلا يحل لوجود جزء من العلة
 محرم التمسك وهو الجنس حتى اذا انتفى الجنس ابيض مطلقا ولو بالتبوت والانتفاء كل من جرى
 العلة كبيع حفتين من بر خفتين من شقير كذا حكم كل عددي متعارفان ببيع العددي المتعارف بحسبه
 متفاضلا جاز ان كانا موجودين لانعدام المعيار وان كان احدهما نسبة لا يجوز لان الجنس باقراده
 محرم التمسك والمعتبر في غير العرف التبيين لا التقابل حتى لو باع بر آسبر بعينها وتفرقا قبل القبض
 جاز وقال الشافعي يعتبر التقابل قبل الافتراق في بيع الطعام بالطعام كما في العرف لقوله عليه السلام لا يملك
 المعروف يدك بيد ولنا انه مبيع متعين فلا يشترط فيه القبض كالشوب ومع يدك بيد عينها بعين كذا رواه
 عبادة بن الصامت البتر والشعر والتمر والمكبل والذهب والفضة وزن فان كل ما نقص رسول الله
 على تحريم التفاضل فيه كذا فهو مكبل ابد وان ترك الناس الكيل في مثل الخنطة والشعر والتمر والمكبل وكل ما نقص
 على تحريم التفاضل فيه وزنا فهو وزن ابد وان ترك الناس في الوزن كالذهب والفضة لا يغيران بوق
 لان النصل اقوى من العرف الاقوى لا يترك الا في خلاف ما عدا ما عدا الاشياء الستة فان لم
 ينقص عليه فهو محمول على عادات الناس لقوله عليه ما رآه المؤمنون حنا فهو عند الله حسن فليحذر
 بيع البتر بالبتر متساويا وزنا والذهب بالذهب متساويا كذا لا يجوز مجازة وان تعارفوا ذلك
 لاحتمال الفضل على ما هو للمعيار فيه الا ان السلم يجوز في الخنطة وكذا وزنا لوجود السلم في معلوم
 وجاز بيع الفلفل بالفلين باعيا زنا عند ابن عباس وقال حماد بن حذاف لا يجوز لان الثمنية تثبت باصطلاح
 الكل ولا تبطل باصطلاحهما واذا بيعت اثمانا لا تعين فصا كبيع الدرهم بالدرهمين ولهما ان
 الثمنية في حقهما تثبت باصطلاحهما اذ لا ولاية للغير عليهما واذا بطلت تعين بالثمين بخلاف
 النقود لانها للثمنية خلقه وجاز بيع الرطب بالرطب وبالتمر ببيع التمر بالتمر وبيع العنب بالزبيب
 وبيع البسر رطبا او مبلولا بمثل او بالياس وبيع التمر او الزبيب المنقطع بالمنقطع منها وبيع

الديق بمثل نقل عن محمد بن الفضل ان بيع الديق بالديق اذ كانا مكبلين والامحقر قوله
 متساويا في جواز البيع في الاشياء المعدودة ووجه الجواز انه ان كان بيع الجنس بالجنس لا اختلاف
 الصفة جاز متساويا وكذا مع اختلاف الصفة لقوله عليه السلام جيزنا وديها سواء والا جاز
 كيف ما كان لقوله ع اذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم وجاز بيع اللحم بالجوان وبيع اللحم والبيان
 اي بيع لحم الغنم بالبقرة وبالحك وكذا البئر بما بعضها ببعض وبيع الكبر باس بالفطن وبالفطن ببيع
 خل الدقل وهو اورداء التمر كحل العنب وبيع شحم البطن بالالاية او باللم وبيع البئر بالبئر والديق متساويا
 هذا في جواز البيع في الاشياء المعدودة من اللحم الى غيرها ووجه جواز متفاضلا اختلاف اجناسها
 وبالنسبة عطف على متفاضلا اي وجاز البيع بالتساوي ايضا في الاخير وهو بيع البئر بالبئر والديق
 وبيع في حاجة الناس كمن يبيع في طاقوت القبض حتى يقبض من الجنس الذي يسمى للبايع بغيره لا
 بالمسلم فيه قبل القبض لا ببيع البئر بالديق او بالسويق او بالخبز فان بيعه بها لا يجوز مطلقا لبقاء
 المجانسة من وجلاها من اجزاء البئر والمعيار فيها الكيل كمن يبيع مستويين بها وبين البئر لاكتناها
 في الكيل وتخلل حب البئر فلا يجوز وان كان كذا كذا ببيع الديق بالسويق مطلقا ايضا اذ لا يجوز
 بيع الديق بالمشوبة ولا ببيع السويق بالخنطة كذا ببيع اجزائها بالقيام المجانسة من وجه ولا
 الزيتون بالزيت ولا السمسم بالشيرة حتى يكون الزيت والشيرة اكثر مما في الزيتون والسمسم
 الدهن بمثل والزيت بالزيت فلا يبيع الزبوا وان لم يباع مقدار ما فيه لم يحز لاحتمال الزبوا وقدر
 ان الشبهة فيه كالحقيقة ويستقرض الجوز بوزن لا عدد عند ابن عباس لان احادها متفاوتة بالعدد
 دون الوزن وبيع في ذكر الزبيب ويستقرض الغلوس بها اي بالوزن والعدد بالزبيب اذ لا ينقص
 فيها والدرهم والدينار يستقرض بالوزن فقط لانها من الموزونات بالنقص كذا ما شكاه خالص
 لان الحكم للفاصل وما مثله خالص يستقرض بعد ان تعاملوا به لانه ليس مما ورد فيه النص فيجوز
 العرف كما مر ولا يستقرض الفيم لانه مختص بالمثلي وهو كل شيء يكال ويوزن نحو الخنطة والشعر
 والسمسم والتمر والزبيب وكذا في البخر ويجوز في العدديات التي لا تتفاوت تفاوتا فاحشا كالبعض

الحسن
 قال في جواز الكيل بالقياس بالقياس
 باعتبار المقصود والمعيار
 باعتبار النوع عند كل واحد
 لا يبيح بيع الجوز بالزبيب
 ولا اعتبار

ووزن ان تعاملوا به

والمعروف في الكافي في العترة عارضا شرعا لا إطلاق الاستفاد بالعين غير انه لا يمكن الاستفاد بالكليل
والمعروف والعقد المتعارف لا يثبت له كمال عينا بها وكانت المنفعة عائدة الى اهلها فقام
المثل في الرتبة مقام العين كانه اتفق بالعين وردة وهذا مما يان في ذوات الامثال يمكن ان يجاب
المثل في الرتبة لا في الحيوان والشيء اذا لامثل له ما ولا يربوا بين السيد وعبد ما دوننا غير مديون
لان العبد وما في يده يكون مملوكا فلا يكون بينهما بيع يستحق الربوا حتى اذا كان عليه دين
مستحق البيع ولا يربوا بين مسلم وحر حتى يمتد في دار الحرب لقوله عليه السلام ولا يربوا بين مسلم والحرق في
دار الحرب وكذا اذا ابتاعها بغيرها فاسد اذ كره الربوا فان ما لهم مباح ويقعد الامان لم يفسد
لكنه انما لم يفسد لم لا يفسد لم لا يتعرض لما في ايديهم بل ارضاهم فاذا اخذ ما لا مباحا بلا عذر او من امن ثم
فان الحرق اذا اسلم ثم لا يكون بينه وبين مسلم مستأمن في دار الحرب فربوا عند ان في لان مال
من اسلم ثم لا يفسد له نصارى كمال الحرق ويجوز اخذ مال الحرق برضاه للمسلم المستأمن وقال انه يربوا
جري بين مسلمين وهو حرام كذا في الكافي **باب الاستحقاق** لم يذكر الحقوق كما ذكر في سائر النسخ
لانها ذكرت في اوائل البيوع هو نوعان احدهما مبطل للملك ان من يملك بالكلية بحيث لا يبقى
لاحد عليه حق التملك كالحرية الاصلية والعقود وفروعه كالقيد والكتابة والاستيلاء وتاثيرها ناقلة
لدى المالك من شخص الى شخص كالاخفاق بالملك بان ادعى زيد على بكر ان ما في يده من العبد مملوك له
وبكر من عليه والنوعان بعد اتفاقهما في ارضها يجعل المستحق عليه ومن تمكن ذلك الشيء من جهة مستحقا
عليهم حتى ان احدا منهم لو ادعى واقام البينة على المستحق بالملك المطلق لا يقبل بئسة مختلفان في وجه
اخر النوع الاول انفس الحقوق الجارية بين الباعة بلا حاجة في انفس كل منها الى حكم القاض
بلا اختلاف رواية وفروع عليه يقول فكل من الباعة الرجوع على بايعه وان لم يرجع عليه يصنف
للمجهر الى وان لم يحصل الرجوع عليه ويرجع هو ايضا كذا ذكر على الكفيل وان لم يقض على المكفول
فان توقف رجوع البعض على البعض على حكم القاض انما يكون اذا بقي اثر العقد وهو المملوك كما
في النوع الثاني واذا لم يبع لم يرجع اليه وايضا بدل المملوك فلا يجمع ثمنان في ملك

مطلق بيع

واحد بخلاف الاستحقاق بالملك كما سئل وكلمة بلورية الاصلية حكم على الكافة اي كافة الناس حتى
لا يسمع دعوى المالك من احد كذا العتق وفروعه فان الحرية حق الله تعالى لا يجوز استرقاق
للمرأة وضاه والناس كلهم خصوص في انبات حقوق الله تعالى عليه ككونهم عبيد فكان مشهور
الواحد كحضور الكل بخلاف المالك لا حق العبد خلاصة فلا يستصحب للمخضر حضا عن الغائب لعدم
ما يوجب انتصابه حضا الا ان من تلقى المالك من جهة يبيع مفضيا عليه ايضا التقدي انما القضاء
اليه لا تحا والمالك من قف على حادثة لم يبر مفضيا اليه بها بتلك الجهة واما الحكم في المالك المورث
فعلى الكافة من التارخ لا قبل يعني اذا قال زيد لك بكبري عبدك ملكك منذ خمسة اعوام فقال
بكر ان كنت عبدك منذ ثمانية اعوام فاعتقني فبكر من عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال
عمر لك بكبري عبدك منذ ثمانية اعوام وانت ملكي الان فبرهن عليه يقبل وتفسخ
الحكم بحرية ويجعل ملكا له ويرد عليه ان قاضي خان قال في اوائل البيوع من شره الزنا
بعد ما حقق المسئلة حق التحقيق فصار متساويا اليها على قسمين احدهما عتق في ملك مطلق
وهو بمنزلة حرية الامل والقضاء به قضاء على كافة الناس والى القضاء بالعقود فيمكن عزه
وهو وقضاء على كافة الناس من وقت التارخ ولا يكون قضاء قبل فليكن هذا على ذكره
فان الكتب مشهورة خالصة عن هذا القابلية والنوع الثاني انفس الحقوق الجارية بين الباعة
في ظاهر الرواية لانه لا يوجب بطلان الملك ولا حكم به اي هذا النوع من الاستحقاق حكم على ذي
اليدين يؤخذ المدعى من يده وعلى من تلقى ذوال اليد المملوك منه بلا واسطة او وساطة فلا يسمع دعوى
المالك منهم ككونهم محكوم عليهم تفريع على قول الحكم به حكم على ذي اليد بل دعوى التنازع بان
يقول بايع من الباعة حين رجوع عليه بالثمن انا لا اعطى الثمن لان المستحق كاذب لان
المبيع نتج في ملكي او ملك بايع بلا واسطة او بها فسمع دعواه وبطل الحكم ان اثبت او تلقى
المالك من المستحق بان يقول انا لا اعطى الثمن لان اشتريته من المستحق فسمع ايضا ولا
يعاد البينة للرجوع هذا ايضا تفريع على قول الحكم به بل يعني اذا كان الحكم المستحق حكما على الباعة

فان ارادوا احده من المشتري ان يرجع على بايعه بالثمن لا يحتاج الى اعادة البيعة ولكن
لا يرجع احد من المشتري على بايعه قبل الرجوع عليه حتى لا يكون للمشتري الاوسط ان يرجع على
بايعه قبل ان يرجع على المشتري الاخر ولا يرجع بصيغة المجهول الى لا يحصل رجوع المحكوم عليه على الغير
اي الضامن بالدرك قبل القضاء على المكفول لانه الاصل ومنه يسر الحكم الى الكفيل وانما يرجع قبل
الرجوع على البايع ثمان في ملك شخص واحد لان بدل المستحق مملوك ثم الرجوع اي رجوع المشتري
بالثمن على البايع انما يكون اذا ثبت الاحتفاظ بالبيعة كما عرفنا حاجته متعديتها اما اذا ثبت باقرار
المشتري او بتكوله عن البيعة او باقرار وكيل المشتري بالخصومة او بتكوله فلا يرجع الرجوع بالثمن لان
لا يكون حجة في حق غيره وفي زيادات ابن بكير بن حامد البخاري اشترى دارا واشتقها رجل باقرار المشتري
او بتكوله عن البيعة لا يرجع على بايعه بالثمن فان اقام المشتري البيعة ان الدار ملك المستحق ليرجع على
بايعه بالثمن لا يسمع شتمه اما لو اقام البيعة على اقرار البايع ان المبيع ملك المستحق تقبل ويؤخذ بالثمن
ولو لم يثبت البيعة على اقرار البايع بذلك وكنت طلبت بميث بالثمن ما لم يكن له ذلك لانه يحتمل ان يكل
عن البيعة فيصير بتكوله كالمقر وبسبب ثمنه بعد ذلك في العارية وهذا ما يجب حفظه والناس
عند غافلون وقد فرغ عليه بقوله في بيعة ولدت عند المشتري لا يبيعه له فاستحققت بيعة بغيرها
ولدت اي باخذ المستحق وولدت فان اقر بها لرجل لا يبيعها وولدت اي باخذ المقر لولدت
والفرق ان البيعة تثبت للملك من الاصل والولد كان متصلا بها يوم ثبتت بها الاحتفاظ فيهما
ولا فرجة قاصرة ثبتت للملك في المخرجة ضرورة صحة الخبر وما ثبت بالضرورة لا يقدر بقدر الضرورة
التناقض يمنع دعوى الملك لانه يكون متما فيها لا دعوى الحرية اما الحرية الاصلية فلحقها في حال
الصلوق فان الولد يخل من دار الحرب صغيرا ولا يعلم حرية ابيه وانه فيقر بالرق ثم يعلم حرية
ابيه واية فيقر بالحرية والتناقض فيما في طريقه خفاء لا يمنع صحة الدعوى واما العارية فلان المولى
ينفرد بالاستعانة والتدبير بلا علم العبد فبجور فيه ايضا الخفاء فيجعل التناقض فيه عضوا واذا
اقام المكاتب بيعة على اعتاق سيده قبل الكفاية تقبل استقلال سيده بالخرير والطلاق فان

المرأة اذا اختلعت ثم اقامت بيعة على انة طلقها ثانيا قبل الخلع فانها تسمع وان تناقضت الخلع
في تطليقه لاستقلاله بالنسبة كما اذا قال السيد ابني ثم قال هذا ابني تسمع وكذا اذا قال لست
انا بوارث فلان ثم ادعى انه وارثه وبين جهة اربعة يجمع وفرغ عليه بقوله فلو قال رجل لآخر اني
فان بعد فاشترته ثم ادعى الحرية فثبتت حرية من العبد لم يعلم مكان بايعه لان الحرية المقر
بالعبودية ضمن سلامة نفسه وسلامة الثمن عند تقدير استيفاء من البايع فحصل المشتري
مغورا والتعدي في المعاهدة بسبب الطمان وفعلا للضرر بقدر الامكان فاذا ظهر حرية واهليته
المفان وتقدر الاستيفاء من البايع حكم عليه بالفان ورجع الى العبد عليه اي البايع اذا وجد لانه
قضى دينه على البايع وهو مضطرب فلا يكون متبرعا كغيره من اذ اقضى الدين لتخليص الرهن
حيث ليرجع على المديون ولو لم يقبل اشترى او قال ولم يقبل في عبد ليس على العبد شيء وان علم اي مكان
بايعه فلا اي لا يضمن العبد خلاف الرهن فانه اذا قال اني اشترى فاني عبد لا يخلص ضامنا لانه يخص
بعقد المعاهدة والرهن ليس كذلك بل يجب على عوض بقا بله وفائدة ذكر المسئلة بطريق التعزيز
على ذلك الصلح دفع اشكال من اول الامر ذكره الكتب المشهورة ان الدعوى شرط في حرية العبد عند
الرجوع والتناقض نفسه الدعوى لا عبرة بالتاريخ الغيبة بل العبرة بان يرجع المكفول قال المستحق غابت
عنه منذ سنة يعني اشترى رجل دابة من يد آخر وقال المستحق عند الدعوى غابت عنه هذه الدابة
منذ سنة قبل ان يقضى القاضي بالدابة للمستحق على البايع عن القصة فقال البايع لي
بيعتك انما كانت ملكا لي منذ سنتين لا بدفع الخصومة بل يقضى القاضي بالدابة للمستحق لان
المستحق ما ذكره تاريخ الملك بل ذكر تاريخ غيبة الدابة فثبت دعواه الملك بالتاريخ والبايع
ذكر تاريخ الملك ودعواه دعوى المشتري لان المشتري تلقى منه الملك فصار كانه المشتري ادعى ملك
بايعه بتاريخ سنتين الا ان التاريخ لا يغير حاله الا انفرادا كما سباني فسقط اعتبار ذكره و
بقيت الدعوى في الملك المطلق فيقتضي بالدابة العلم بالاحتفاظ لا يمنع صحة الرجوع يعني اذا
اشترى شيئا من رجل يعلم انه ليس ملكا له بل يغيره بعد ما استحق ذلك الغير واخذ المشتري من

واخرى المستحق

بالمشتري يرجع المشتري على البائع ولا يمنع علمه بالاختفاء صحة رجوعه فاذا استول منه بغير علم البائع
اياتا كان الولد رقيقا ويرجع بالثمن يعني اذ المشتري جارية مفصولة وهو يعلم ان البائع غاصب
فاستول ما كان الولد رقيقا لانعدام الغرر لعلمه بحقيقة الحال ولكن يرجع بالثمن على البائع
ولو اقام البائع بينة ان المشتري اقر بعد الشراء بملكه المبيع المستحق لا يبطل حق الرجوع بالثمن كذا في العا
لا يحكم بسجل الاختفاء بشهادة ائمة كذا بل بالشهادة على مضمونه يعني اذ اختفا واثبت من يد المشتري
ببخاري وقبض المستحق عليه السجل ويجوز بيعه بغير قيد واراد الرجوع عليه بالثمن واظهر سجل قاضي
بخاري واقام البينة ان هذا كيب قاضي بخاري لا يجوز القاضي سمرقندي ان يعلم به ويقبض المستحق عليه
بالرجوع وبالثمن ما لم يشهد الشهود ان قاضي بخاري قاضي بخاري على المستحق عليه بالدية التي
اشترى ايا من هذا البائع واخرجها من يد المشتري عليه هذا لان الخطأ شبه الخطأ فلا يجوز الاعتماد
على نفس السجل بل يشترط ان يشهدوا على قضاء القاضي وعلى تقرير المسحق عليه كذا في العادة كذا اما
سوى نقل الشهادة والوكالة والمراد بها سواء المأخوذ والسجل والصكوك فان في كل منها يجب ما
على مضمون المكتوب لان المقصود بكل منها كونه حجة على الخصم وهو لا يكون الا بخلاف نقل الشهادة
والوكالة فان المقصود بهما حصول العلم للقاضي ولهذا لا يجوز كون شهود الطريق كقاروا ان كان
الخصم كافرا قبض كل المبيع فاستحق بغيره بطل البيع في قدره اي قدر ذلك البعض فان اوثق اي اختفا
البعض العيب الباق او كان المستحق شيئين كشي واحد كالسيف والبقير والقوس بالوثيق خير المشتري
فيه اي في الباقي وهو ظاهر والا اي وان لم يورث عيبا في الباقي ولم يكن شيئين كشي واحد لم يرد
لزم الباقي المشتري بحقيقة من الثمن توضيح ان البيع اذا بطل في قدر البعض المستحق ينظر ان كان
اختفا ما اختفا يورث العيب الباقي كما اذا كان المعقود عليه شيئا واحدا مما في بيعه فخر
كالدار والارض والكرم والعبد ونحوها فالمشتري بالخيار في الباقي ان شاء رضى بخصه من
الثمن وان شاء رده وكذا اذا كان المعقود عليه شيئين وفي الحكم كشي واحد او عشرين فاستحق
احد مما قلده الخيار في الباقي وان كان ما استحق لا يورث عيبا في الباقي كما اذا كان المعقود عليه

ثوبين

ثوبين او عشرين فاستحق احدهما او مبرة حنطة او خمر او زينة فاستحق بعضه فانه لا فرق بين حقيقة
فلزم الباقي للمشتري بحقيقة من الثمن وليس للخيار كذا في شعره الطويل او بعضه او بعضه عطف
على كل المبيع فاستحق المقبوض او غيره اي غير المقبوض يبطل البيع فيه اي فيما اذا قبض البعض
ايضا اي كما بطل في قدر المستحق المقبوض في صورة قبض الكل وخير المشتري في الباقي سواء اوثق
اختفا البعض العيب فيه او لا الفرق الصفة على المشتري بسبب الاختفا في قبيل التمام او في حق
جمعه لانه دار فصول على شئ كما انه درهم مثلا فاستحق بعضها اي بعض الدار لم يرجع صاحب الدار شي
من البطل على المدعي لجواز ان يكون دعواه فيما بقى وان قل او استحق كلها اي كل الدار رد كل
للعلم بان ادعى عوض من لم يملكه فيرد وان ادعى ايا الدار كلها فصول على شئ كما انه فاستحق بعضها
اي بعض الدار يرجع بحقيقة لان الصلح على مائة وقع عن كل الدار فاذا استحق منها بشئ بغير ان
المدعي لا يملك في قدره فيرد بحسب من العوض صلح من الدار ان يرد على درهم وقبضها اي الدار اتم
فاستحق اى الدار اتم بعد الفرق يرجع بالدنانير لان هذا الصلح في معنى الفرق فاذا استحق البطل
بطل الصلح فوجب الرجوع جاز اعتنا في المشتري من غاصب جاز بيعه بغير قيد رجل عدا وبعاء
فاعتقه المشتري فاجاز المالك بيع الغاصب جاز عتقه عند ابي حنيفة وابي يوسف وعندهم لا يجوز اذ لا
عتق بدون الملك لقوله عليه السلام لا تعتق فيما لا يملك بن آدم والموقوف لا يبيع للمكذ ولو اقر ثبت
مستند او هو ثابت من وجه دون وجه والمصحح للملك الكامل الحديث ولهما ان الملك ثبت
موقوف بغير مطلق موضوع لا فائدة الملك فيوقف الاعتاق مرتبة عليه فينفذ بنفاذه وصار
كاعتاق المشتري من الراهن واعتاق الوارث عبدا من تركه مستفزة بالدين حيث يرضى و
ينفذ اذ اقطع الدين بعد لا يبيع اي لا يجوز بيع المشتري من الغاصب بعد ما اجاز المالك بيع الغاصب
اذ بالاجازة ثبت للبائع وهو المشتري الاول ملك ثابت فاذا طرأ على ملكه موقوف لغيره ابطله
اكتحاله اجتماع الملك للبايع والمكذ الموقوف في محل واحد باع عبدا بغير امره وبه من المشتري
على اقرار البائع او المولى انه يامر بالبيع واراد ردة المبيع لم يقبل للتناقض في الدعوى اذ اقرها

على التمسك بقرينة ما يصح ونفاذه لان الظاهر من مال المسلم العاقل مباشرة العقد الصحيح النافذ والبيته
مبينة على دعوى صحيحه فاذا بطلت المتقبل البيته وان اقر البائع به عند القاضي بطل ان طلب المشتري لان
النساقض لا يمنع صحة الاقرار لانه غير مترتب فيه فلم يشتر ان يساعد عليه فيتحقق الاتفاق بينهما فلما
شتر طلب المشتري باع دار غير بلا اذنه واعترف بالفصل وانكر المشتري لم يضمن البائع قال في الكفر من
بائع دار غيره فادخلها المشتري في بناء لم يضمن البائع وقال الزيلعي معنى المسئلة اذا باع دار غيره فغير
اذنه ثم اعترف البائع بالفصل وانكر المشتري لم يضمن البائع الدار لان اقرار البائع لا يصح على المشتري ولا يثبت
من اقامة البيته حتى ياخذها فاذا لم يتم المستحق وهو صاحب الدار البيته كان المتلف مضافا الى غيره عن
اقامة البيته لا اعقد البائع لان الفاضل لا يجوز بيعه فلهذا التقدير يعلم ان قوله وادخلها المشتري في
بناء وقع اتفاقا اذ لا تأثير للادخال في البناء في ذلك ولهذا تركت العبارة **مدنا بالسلم** لولا
بمع السلف فانه اخذ عاجل باجل سمي به هذا العقد لكونه معجلا على وقت فانه وقت البيع بعد وجوده
في ملك البائع والسلم عادة يكون بمال يبيع في ملكه فيكون العقد معجلا وهو مشروع بالكتاب وهو قوله
اذ انتم بدين الى اجل الآتي فانه يشمل السلم والبيع فيمن مؤجل وتأجيل بعد الحلول والسنة ومن قوله عليه
من انسلمتكم فليسلم في كل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم والجمع ويا باه القياس للبيع المعدوم
لكنه يترك لما ذكره ولم يستدل بما رواه عليه السلام من بيع مال بين انسان وخص في السلم لان محمد بن
العزير الحنفي قال في حواشي الهداية هذا اللفظ هكذا لم يرو من احدين الصحابة في كتب الحديث وكان من
كلام واحد من الفقهاء وشراعيه على ان يكون ذلك الشيء وبناء على البائع بشرط معتبرة شرعا وبما
بيانها والبائع في الاصل سلم اليه والمشتري رتب السلم والبيع سلم فيه والتمسك بالمال يصح فيما
يعلم قدره اي مقداره اعم من الكيل والوزن والذرع وصفه اي جوده وورائه ونحو ذلك كالكيل والموزن
للمؤمن احسن ارض عن الدنانير والدرام فانها من الموزنات لكنها ليست بثمن بل ثمن فلا يجوز فيها
السلم والعدوى المتقارب كالجوز والبيض والفلس واللبن والاشجار والحبوب معتبرين والزرعي كالشوب
مبينة قدره اي طول وعرض وصفه اي غلظه وورقه ووزنه ان يبيع به اي بالوزن فصحة السلم

المليح

المليح اي القدر بالمليح ويقال سكم مليح ومملوح ولا يقال مالح الا في لغة روية والطريق حين يوحى
غير مقيد بوقت دون وقت حتى لو كان في بلد لا ينقطع بجور مطلقا وزنا وضربا اي نوعا معلوما
قيد للمليح والطريق وصح في الطشت والقمحة والخفين اذا عين كل منهما بما يرفع النزاع لا فيما
لا يعلم ان اي قدره وصفه عطف على قوله فيما يعلم قدره وصفه كالحيوان واطرافه والجم والجلود
عدو اقيد للجلود والمطبخ مناجع خزمة وملي بالفارسية بنديليزيم والربطة جراجع خزمة وملي بالفارسية
دست نره والجوهر والحزب بالتحريك الذي ينظم فاته في كل من اتفا وتافاشا يمنع السلم حتى ان يتن
الطول والعرض والصفة في الجلود وقد ما يشتد به لونه جاز والمنقطع اي ولا فيما انقطع ولم
يوجد من حين العقد الى حين الحول الا لاجل ان اسفرق العدم جميع الوقت من العقد الى الاجل ولا
بكيل او ذراع معين لم يعلم قدره لان التسليم يتأخر فيه فربما يضيع فيؤدي الى المنازعة ولا بد من
او تم خلع معينة اذ قد يفسد به افة فلا يقدر على التسليم وشتر صحبة بيان الجنس وشعره والشعر
كسقية ونحوه والصفة كجدة وريدي والقدر كذا كذا لا ينقبض ولا ينسط والاجل واقلا شتره في
الاصح وقيل ثلاثة ايام وقيل اكثر من نصف يوم وقدر ائس المال في الكيل والوزن والعدوى يعني
بشتر طريان قدر ائس المال وان كانت مشرا الى به فيما يتعلق العقد على مقداره كالكيل و
الموزن والمعدود والمتقارب كالجوز والبيض وقال لا يشتد معرفة القدر بعد التعيين بالاشارة
حتى لو قال الفير اسلمت اليك منه الدية فترتب ولم يدرك قدر وزن الدرهم او قال اسلمت اليك هذا
البشره كذا ثمن من الزعفران ولم يدرك قدر البشره لا يصح عنده وعند صاحبه واجتمعا وان راس المال
اذا كان ثوبا او حيوانا يصير معلوما بالاشارة ومكان ايقاعه بالجل مؤنة والا اي وان لم يكن
للمؤنة في وقت شرا وهو الاصح لان الاماكن كلها سواء ولا وجوب في الحال كذا التمسك اي
التمسك بالمؤجل بان باع عبدا اخر اسير موصوفه في الذمة الى اجل حيث يشترط بيان مكان
الايقاع والعقبة بان اقامت ادا او شرا احد على صاحبه شيئا له حمل مؤنة كمن يابده غرس
او بناء في نصيبه يشترط بيان مكان الايقاع والاجل بان استاجر دارا او دابة مما له حمل مؤنة وبنيا
الاجرة بجاه

الطشت

خمس مائة

لو نقد

في الذمة بشرط بيان مكان الايفاء وشرط بقائها اي بقا صحة السلم قبض رأس مال قبل الافتراق فانه يفقد
محجى ثم يبطل بالافتراق لاعتد قبض فان اسلم مائة نقدا ومائة بغير السلم اليه في كثر بطل في هذه
الدين لان انتفاء القبض في المجلس وجاز في حصص النقد لاجتماع شرايطه والابتنع الفاد لانه الجاز
لوقوع السلم محجيا ابتداء حتى رأس المال في المجلس لا يتصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض اما الاول
فلان فيه نفوت القبض الواجب بالعقد واما الثاني فلان المسلم فيه بيع والتصرف فيه قبل القبض لا يجوز
كما ترى بشركه مستقلا بقوله لا يتصرف بان يقول رب السلم اعطني نصف رأس المال ليكون نصف السلم فيه
كل وتولية بان يقول اعطني مثل ما اعطيت المسلم اليه ليكون المسلم فيه كل وكومما وانما خصهما
بالكثرة لانها اكثر وقوعا من المراكحة والوضيعة وفتح على قوله لا يتصرف في بيعه فان تقايلا السلم
لم يشترى رب السلم اليه شيئا برأس المال حتى يقبضه كله لئلا يلزم التصرف في رأس المال قبل
قبضه اشترى كية او امر رب السلم بقبضه فضاء البيعة يعني اسلم كرا فاما حل الاجل اشترى السلم اليه من
رجل كرا او امر رب السلم بقبضه فضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه له نفسه فاكثرا ثم
اكتل النفس لاجتماع الصنفين شرط الكيل فالدين الكيل مرتين انتهى النبي ثم عن بيع الطعام حتى
يجري فيه صاعان وان امر بقبضه حتى ينعى ان لم يكن سلما وكان قرضا فامر بقبضه بقبض اكثر جاز لان
القرض عادة ولهذا ينعقد بلفظ الاعارة فكان الرد في عين الماخوذ مطلقا حكما فلا يجمع
الصنفان كذا في صحة ايضا في الصورة الاولى لو اشترى المسلم اليه كرا او امر رب السلم بقبضه
لدى لاجل المسلم اليه ثم لنفسه فعل اي اكتل السلم اليه ثم اكتل لنفسه وانما صح لاجتماع الكيلين
ولو امره رب السلم الى امر رب السلم اليه ان يكيل المسلم فيه في ظرف رب السلم فكان في ظرف
بقيته امر المشتري البائع فكان في ظرف اي طرف البائع لم يكن قبض لان الامر بالكيل لم يقع لعدم
مصادفة بكل الامر لان حقه في الدين لا العين فصار المسلم اليه مستعير الظرف رب السلم وانما
يمكن فيه بخلها كغيره في ظرف المشتري بامر بقبضه لو اشترى مثلا حنطة معينة فامر المشتري
البائع ان يكيل في ظرف المشتري بقبضه صار قابضا لانه مكل الحنطة بالشر او امر صادق ملكه

كس العين

كس العين ثم كس الدين في ظرف المشتري قبض وعكس لاصوره رجل اسلم كرا حنطة فلما حل الاجل اشترى رب
السلم من المسلم اليه كرا حنطة بعينها وفتح رب السلم ظرافا الى السلم اليه ليكمل اكثر السلم فيه وكرا
المشتري في ذلك الظرف فان بداو يكيل العين المشتري في ظرف صار قابضا للعين لصحة الامر
فيه والدين السلم فيه لمصادفة ملكه من استقرض حنطة وامر المقرض ان يزرعها في ارضه وان بداو
بالدين لم يجر قابضا شيئا منهما اما الدين فلم يجر صحة الامر فيه واما العين فلانه خلط بملكه قبل
التسلم فصار مستملا عند اذنه فيستقص البيع وهذا الخلط غير مضر به لجواز ان يكون مراده
البدلية بالعين وعند ما بالخير ان شاء نقض البيع وان شاء شاركه في الخلط لان الخلط
ليس مستملا عند ما اسلم امته وكرا وقبضت اي قبضها المسلم اليه تقايلا فانت بقاء التقابل
لو ماتت تقايلا صح اي التقابل وعليه اي على المسلم اليه فتمت ما يوم قبض فيها الى في الموت بعد التقابل
وقبل يعني اذا اشترى كرا بقبض السلم وجعل رأس المال امته وسلم اليه السلم اليه ثم تقايلا عقد السلم ثم
ماتت الامته في يد المسلم اليه بقى التقابل ولو ماتت تقايلا صح اي التقابل لان الجارية رأس المال وهو
في حكم الثمن في العقد والمبيع هو المسلم فيه وصحة الاقالة بتعهد قيام المبيع لا الثمن كما مر في مال الامية
لا يغير حال الاقالة من البقاء في الاول والصحة في الثانية فاذا انفسخ العقد انفسخ السلم فيه
انفسخ في المسلم اليه في الجارية تبعا فوجب عليه رد ما وقد عجز عنه فوجب رد قيمته كذا في المفاصلة
ومل بيع العين بالعين كما مر في وجهه يعني تبقى الاقالة وتصح بعد صك اكل احد العوضين لان
كل واحد منهما مبيع من وجه ومن وجه في الباقي بغير المبيعة وفيها كذا الثمنية بخلاف الشراء
بالثمن فيها يعني اذا اشترى امته بالف تقايلا فانت في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقايلا بعد
موتها فالاقالة باطلة لان الامته على الاصل في البيع فلا يتبع بعد صك اكلها فلا تنسخ الاقالة ابتداء ولا يتبقى
انتهاء لعدم علمها بالقول لمعنى الرداءة والاجل اي اذا اختلف عاقد السلم في شرط الرداءة والاجل والقول
لعدم علمها بالرداءة فبان يقول المسلم اليه شرطنا الرداءة وقال رب السلم لم نشتر شيئا ليكون العقد
فاسدا فاقول للمسلم اليه لان رب السلم استغنى في انكاره الصحة لان المسلم فيه راى على رأس المال عا

ولو ادعى رجل شرط الرداءة وقال المسلم اليه اني اشترط ان يقول رب السلام لاني يدعي الصحة وبالجملة القول في
الصورتين لم يدعي الصحة ولكنه عندها واما الاجل فايتهما ادعاهما القول له عنده لاني يدعي
الصحة والمنكر عندهما الاستصناع وهو ان يقول للصانع كل خلقا في اصنع من ما اكل خلقا من
هذا الجنس بهذه الصفة بكذا باجل كان يقول اني اشترط ان يقول رب السلام لاني يدعي الصحة وبالجملة القول في
وكذا في الاول والثاني وكذا ان يكون الاستصناع باجل سلبا اذ لم يتعاملوا فيها الوفاق واما اذا تعاملوا
فعد انهم يبيعون سلبا وعنهما الا ان اللفظ حقيقة الاستصناع فيحفظ على مقتضاه ويجعل الاجل
على التعجيل خلاف ما لا تعامل فيه لانه استصناع فاستدل فعمل على السلم الصحيح ولا انه دين يحتل السلم وجا
السلم باجماع كشيء فيه وفي تعاملهم الاستصناع نوع شبيه فلان الحمل على السلم اولى والاستصناع
بدون ان يكون الاجل صحيحا لاجتماع الشايات بالتأمل من زمن النبي عليه السلام الى يومنا هذا
وفي القياس لا يجوز ان يبيع المصنع والصحاح يبيعون بغير اجل كما نقل عن الحاكم الشهيد وفتح على قوله
صح يبيح بقوله يقول فالصانع يجبر على عمله ولو كان عدة لا يجبر بقوله والامر لا يرجع عنه ولو كان عدة
لجاز رجوعه المبيع هو العين لا العمل كما ذهب اليه ابو عبد البر في قولنا بان الاستصناع استعانة من المصنع
وهو العمل وفتح على كونه العين بقوله فلو جاز ما كان الصانع بما صنع قبل العقد وغيره عطف على غير مضمون
وجاز للفصل صح ولو كان المبيع عملا لما صح ولا يبيع اي المبيع له الامر بالرضا فصح بيعه قبل رده
الامر ولو تيقن له لما صح بيعه وله الامر بالخيار بعد رؤيته لانه اشترى ما لم يره ولم يصح اي السلم في غير التقابل
كالنوب لا باجل يعني لو امر حايكا ان يبيع ثيابا بالقرين عنده بدارم معلومة لم يجز ان لم يجز فيه
التعامل بغير اصل القياس الا اذا شرط في الاجل وبين شرائط السلم فيجوز السلم **سائر** بفتح
جمع شئت بمعنى المنفرد صح بيع كل ذي ناب او مخلب كالكلب والفرس والسباع والطيور والجوارح عقلت
اولا لانه ما لم يتقوّم له الاصطلاح والاختصاص لانه نجس العين والذوق في اي المبيع كالمسلم القوي على السلام
فما علم ان لم يعلم على المسلمين ولازم مكلفون محتاجون كالمسلمين الا في بيع
الخير والخير بقران عقدهم فيها كعقد السلم على الصغير والشاة ومبني لم تمت حقت انما كانا كالحزير

وانما قال

وانما قال لم تمت حقت انما كانا كالحزير كذا كذا لعل بيعها اتفاقا لما لا يستمال عند احد وقدر في
والذوق في بيع الفاسد وفتح على قوله كالمسلم في كذا كذا يقول فاذا اشترى اي الذي عبيد مسلي او مصحفا
يصح له خوله تحت اطلاق الحديث ويجبر على بيعه في ابقائه في يده اذ لا لايه وطلو زوج المشقة
قبض النكاحها يعني اذا اشترى جارية وزوجها قبل قبضها صح فاذا وطئ زوجها فقد قبضت
للمشترى والا فلا يكون بمجرد زوجها قبضا لها اشترى شيئا فباعه في يده البائع على يده وعدم
قبض ثمنه ان علم مكانه لم يبع لانه اي دين البائع لا يمكن ان يصل البائع الى حقه بدون المبيع وفي
ابطال حوا المشترى والا وان لم يعلم مكانه يبيع العبد واذا كان ملكا لم يشترط في طهره باقرار البائع فيظهر على
الوجه الذي اقر به مشغولا كحقه واذا تعذر استفاؤه يبيعه القاض كالمراصن اذا استمغلت بيع
القاض المصنوع ويقضي الدين وان اشترى ان كان المشتري ثمين وغالب حده مما فليخره دفع كل الثمن
وقبضه اي المبيع وجب حتى ينقضي كبره لانه مضطر في الدفع اذ لا يمكن الاستغناء بنصيب الاباء جميع
الثمن لان البيع صفقة واحدة ولاحق الجسد ما في شئ والمضطر يرجع كغير الرهن واذا كان له ان
يرجع عليه كان لاحق الجسد ان يستوفي حقه كالكامل بالثمن اذا قضى الثمن من مال نفسه ببيع شيئا
بالف مثقال ذهب وفضة نصف اي الذهب والفضة يرد بالمثل ان كان ثمنه مثقال من
الذهب مثقال من الفضة لان اثمان المثقال لهما على السواء وبيع شيئا بالف من
الذهب والفضة نصف اي الذهب والفضة بمثقال ودرهم وزن سبعة اي يجب من الذهب مثاقيل
من الفضة ودرهم وزن سبعة لانه اثمان الف لهما فينصرف الى الوزن المعهود في كل منهما قبض بغير
عن جدي لا علم وتلف كان قضا يعني اذا كان له على آخر عشرة دراهم جيا وقضاه زبونا وهو علم
فانفقها او هلكت فموقوف قضاء عند الله وم وقال ابو يوسف في مثله زبونا ويرجع بجباوه لان حقه في
الوصف مرقى كحقه في الاصل ولا يمكن رعايته بايجاضه ان الوصف اذ لا قيمة له عند المقابلة بخس
فوجب الرجوع الى ما قلنا واما ان من جنس حقه في الجوز به فيما لا يجوز الاستبدال جاز في بيعه بالاستيفاء
والا يبق حقه الا في الجوده ولا يمكن تداركها بايجاضها لانه لا يملك الاصل لانه لا يجابله

التمن

التمن

عليه ولا نظير له كذا في الكتب المشهورة قال صدر الشريعة مير علي بن محمد في مثل هذا في الشرع كثير فان جميع تكاليف
الشرع من هذا القبيل لانها اجبارية فزجر قليل لاجل نفع كثير **اقول** ليس من تكاليف الشرع من هذا
القبيل فان الضرر فيه ديني والنفع اخروي ولا يجوز للعبد ترك النفع الاخرى لانه حق الله تعالى بخلاف
ما نحن فيه فان الضرر والنفع فيه ديني وان يجوز للعبد ترك النفع الديني لانه حق الله تعالى به
كما ترى والعشور على صدور امثال هذا من هذا الفضل تبادر الى النظر انه كثير اما يغفل عن دقايق هذا
الفن لو فرغ في طرأ أو باض أو تنكح في أرضه قبل الجميع كان كل من الفرج والبعض وولد الطيبة لا اخذ لا
ارتب الارض لانه مباح سبقت يده اليه كصيد يشبه بشتبكت للجباف ودرهم او سكر ثم نفعه على
ثوبه لم يقدل اي سابقا ولم يكف اي لاحقا حتى اذا اعتد الثوب لذكره في صاحب الثوب وكذا اذا لم يقدل
ثم وقع فيه كغيره صار لهذا الفصل بخلاف ما اذا غسل النخل فارضه لانه غدا من انزاله يتملكه بغير الارض
كالشجر الثابت فيها والتراب المجمع فيها بخلاف الماء ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط
هنا اصلان احدهما ان كل مكان مبادلة ما ان يفسد بالشرط الفاسد لانه الشرط
الفاسد من با الرضا وهو المصاحف المادية لا غير ثاب من المعاوضات والبرعات لان الرضا
هو الفضل الخالص عن العوض وحقيقة الشرط الفاسد كما ترى زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا
بلا فيه فيكون فيها فضل خالص عن العوض وهو الرضا ولا يتصور ذلك في المعاوضات الغير المادية كالنكاح
والطلاق على ما في الخلع ونحوها ولا في التبرع كالماله بل يفسد الشرط ويصح التصرف في ثابتهما ان
التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التملك لانه من باب الغار وما هو من باب الاسقاط المحض
الذي يختلف به يجوز تعليقه مطلقا وذلك كالطلاق والعتاق وما هو من باب الاطلاق والولاية
يجوز تعليقه بالشرط الملام وكذا التبرع فان علي السلام من قبل قتيلا فلا سلبه وهو اربعة عشر
وقد مر به في البيع الفاسد واجازته فان اجازة البيع كالبيع حتى لو قال ان زاد فلان في الثمن
فقد اجزئت البيع بطل الاجازة والقسمة والاجازة فان في الاولى معنى المساواة وفي الثانية معنى
تمليك المنفعة والاجازة والرجعة فانها استدامة الملك فيكون معتبرا بان بدائه فلا يجوز تعليقه

بالشرط

بالشرط والصلح عن مال المال يكون معاوضة مال بمال فيكون بيعا والابراء عن الدين فانه تمليك
من وجهته يرد بالبرهان وان كان فيه معنى الاسقاط فيكون معتبرا بالتمليك **الا** اذا اعلق بكايين
لا ينعى الى بشرط كايين حتى لو قال يمدونه مال بمائة فقال الشرع يمدونه فقال المدعي انه داه بهما اخدم
ان يمدوا است صححت البراءة لان هذا تعليق بالبراءة بشرط كايين كذا في الاستر وشيئة وعزل الوكيل و
الاعتكاف فانها ليس مما يختلف به فلا يجوز تعليقه بالشرط والمراعاة والمعاملة فانها اجابة
لان من يجيزها لا على اعتبار الاجارة فيكون معاوضة ما بمال فيفسد ان بالشرط والاقرار فانه
اجبار مسترد بين الصدق والكذب فان كان كذبا لا يكون صدقا بقوات الشرط ولا بالعكس وانما
التعليق في الايجاب ليس بين ان لا يقع قبل وجود الشرط والوقوف فان فيه تمليك المنفعة والحكم
فانه تولية صورة وصلاح معنى اذا ايسر اليه الا بضر ضيقها لقطع الخصومة بينهما باعتبار ان صلاح لا
تعليقه ولا اضافته وباعتبار تولية بيع فلا يصح بالشك وما لا يبطل بالشرط الفاسد ستة وعشرون
للقرض والرهن والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعتاق والرهن والايضا والوصية والشركة
والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة والحوالة والوكالة والاقالة والكتابة الا اذا كان الفاسد
في صلب العقد صلب الشيء ما يقوم به ذلك الشيء وقيام البيع بالعوضين فكل فساد يكون في العوضين
يكون في صلب العقد قال الزيلعي في الكتاب انما يفسد بالشرط الفاسد اذا كان الشرط غير داخل في صلب العقد
بان كاتبة على ان يخرج من البلد او على ان يعامل فلانا فان الكاتبة على هذا الشرط تصح ويبطل
الشرط واما اذا كان الشرط داخل في صلب العقد بان كاتبة المسلم على خروجه او خنزيره فانها تفسد وانما
كانت كذبا لان الكاتبة في البيع من حيث العبد مال في حق المولى وشبه النكاح من حيث انه
انما في حق نف ففعلنا بالشرطين فليس بها بالبيع ففسد اذا كان المفسد في صلب العقد وشبهها
بالنكاح لا يبطل بالشرط الزايد **اقول** هذا يعلم ان ما قاله في الاستر وشيئة والعمادية او لا وتعليق
الكتابة بالشرط لا يجوز وانما يبطل بالشرط الفاسد مبني على كون الفاسد في صلب العقد وما قاله
ثانيا في الكاتبة بشرط متعارف وغير متعارف يصح ويبطل الشرط مبني على كون الشرط زائدا

بشرط

ليس معه فساد في صلح العقد والشرط في الأول بالفساد دون الكفلا وجه كما قال بعض المتألفين
هذا الكلام لا يتم على إطلاقه لأنه لو كان شرطاً لا يخرج من المدينة صح الكتابة وبطل الشرط
في هذه الصورة لم تبطل الكتابة بفقد الشرط وأذن العبد التجارة بأن ياذن المولى لعبد بشرط
أن يوقت بشهر أو سنة أو نحوهما ودعوة الولد بأن يقول المولى إن كان لهذه الامة محل فهو متي والصلح عن
دم العبد وكذا لا يبرأ عنه ولم يذكره الكفا بالصلح اذ ليس بشي كما يشترط فإن المولى اذا قال للقائل عدا
أبرأتك فمستك على ان لا يقيم في هذه البلدة مثلاً أو صلح معه عليه صح الأبراء والصلح ولا يعتبر الشرط من
الطاعة التي فيها القصاص فإن الصلح اذا كان عن القتل الخطأ أو الجراح التي فيها الأرش كان من القسم
والصلح عن جنابة العقب المقتضوب وجنابة الوديعه والعارية اذا ضمنها أي موجباً الصلح في الصورة
المذكورة فبطل شرط كفاية أو حواله فإن الصلح صحيح والشرط بطل وعقد الفدية فإن الامام اذا فتح بلدة
وأقر أهلها على ملكهم وشرطوا مع الامام في عقد الفدية ان يعطوا الجزية بطريق الأمانة كما هو المشروط
فالعقد صحيح والشرط باطل والرد بالعيب وجب الشرط بان يقول المشتري ان لم اره هذا الثوب المعب
عليك اليوم فقد رصيت وكذا الرد بخيار الشرط كان يقول ابطال خياري عدا ولا خيار أكثر من ذلك
بطل الشرط وله الرد بالعيب وخيار الشرط وعمل القاض بان يقول الامام للقاضي اذا وصل كتابك
اليك فانت معزول قبل صلح الشرط ويكون معزولاً وقبل لا يصح الشرط ولا يكون معزولاً ولا يصح
كذا في العارية والسرقة وغيره وانما لم يبطل هذه التفرقات بالشرط الفاسد لانها من معاوض غير ماله
او من تبرعاً او من اسقاطاً وما تنصحه اضافة الى المستقبل اربعة عشر الاجارة وفسخها اما الاجارة
فلانها تملك المنافع ووجودها لا يتصور في الال فيكون مضافاً ضرورة وهو معنى قول علماءنا الاجارة
تنقذ ساعة فساد على حسب حدودها واما فسخا فمفسر بما يجوز مضافاً كماله ان فسخا
وهو الاقالة يعتبر به حتى لا يجوز تعليق الشرط بالاضافة الى الزمان كالبيع اقول هكذا وقت العدة
منفسخ الاجارة الى الاجارة في الفصولين وغيرهما من المعبرات ووجه ما ذكره وبعد ذلك
نقل في الفصولين ما تجالفة حيث قيل ذكر في الفتاوى القاض طهر الدين لوقال آجروني دار في هذه

كتب عبده

فيها

وهو ما لا يبرأ منه ولا يبرأ

بالعيب

حنفاً بغيره

راس كل شهر بكذا جاز في قولهم ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقد فسخا لم يصح اجماعاً كذا ذكر في فتاوى صاحب
الحيوط ولو قال فسخا غداً لم يصح الفسخ المضاف للارواية لهذا واختلاف المشايخ فيه واختار طهر الدين
اذ لا يصح فبين الكلامين تنافي ظاهر فليكن اصل والمزارعة والمعاملة فانها اجارية حتى ان من تجر بها
لا تجر بها الا بطريقها ويراعى فيها شرطها والمضاربة والوكالة فانها من باب الاطلاق والاستحاطة فان
تصرف المضاربة والتوكيل قبل العقد والتوكيل في مال المالك والموكل كان موقوفاً حقاً للمالك فهو بالعقد
والتوكيل اسقط فيكون اسقاطاً فيقبل التعليق والكفالة فانها من الالة اما فيجوز اضافتها
الى الزمان وتعليقها بالشرط المالك كما تقر في موضع خلاف الوكالة حيث يجوز تعليقها بالشرط
مطلقاً كما ذكره الايضاً أي جعل الشخص وصياً والوصية بالمال فانها لا يفيدان الا بعد الموت فيجوز
تعليقها باضافتها والقضاء والامارة فانها تولية وتفويض محض فجاز اضافتها والطلاق
والعتاق فانها من باب الاطلاق والاستحاطة وهو ظاهر والوقف فان تعليقها بالماء الموجب
وما لا تنصحه اضافة الى المستقبل عشرة ابيع واجازته وفسخه والشفعة والشركة والرهبة و
الشكاح والرجعة والصلح عن مال والابراء من الدين فان هذه الاشياء وتلك كذا يجوز اضافتها
الى الزمان كما لا يجوز تعليقها بالشرط لما في معنى القار **باب التبرع** عنوانه الاكثر من بالكتابة
وهو لا يناسب لكون الصرف من انواع البيع كالربا والسلم فالاحسن ما أخيره هنا هو كونه بمعنى
الفضل فسمي بهذا العقد لا يتفجع بعينه ولا يطلب منه الا الزيادة وبمعنى النقل فسمي بالاحتياج
في بدلته الى النقل من يد الي يد قبل الافتراق وشرعاً بيع الثمن بالثمن أي ما حلق الثمنية كالذهب
والفضة سواء كان بغيره كبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة او بالهكس فان تجاساً
أي الثمنان بان يكونا ذهبيين او فضتيين لزم التساوي والتقابض كما تقرر في الزمان من قوله
الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلاً بمنزلة يد بيد والفضل ربا وقبل الافتراق بالابدية حتى
لو ذهباً بمشيان في جهة واحدة او نأما او انشغل عليهما في المجلس ثم تقابضا قبل الافتراق صح
وقد قال عمر رضي الله عنهما ان شئ من سطر فشب معه بخلاف خيار الخيرة اذ الخيرة تملك فيسقط ما يدل

كاد

على الرد والقيام دليل ولو وصل الى المتجانس جودة وصياغة اذا عجزت له الماتر في
 الربوا والآي وان لم تجانسوا فالتعاقب لماتر ان احدهما من العلة محرم الشا فلو باع احدهما
 بالآخر اي احد تخلف الجنس في الذنب بالفضة او بالعكس جزا او بفضل وتعاقبا فيه اي في المجلس
 صح لم يذكر الت والى لانه ليس محل الاستنباه ولا يتبين ان لا يتبين العوضان في الحرف كسائر العقود
 حتى اذا لم يكن عند العاقد من شيء فاستغرضا فاديا قبل اقرارهما او استحق كل من العوضين فاعطى
 كل منهما صاحبه بدل ما استحق من جنس او امسكا كما اشير اليه في العقد واعطيا مثلهما جاز وفيه
 الترف بخيار الشرط اذا تمتع باحتقاق القبض ما بقي الخيار لان احتقاقه مبني على المكس والخيار
 يمنعه والاجل لانه يمنع القبض الواجب ويصح الصرف ان اسقطا خيار الشرط والاجل في المجلس
 المفسد قبل تقرر طهر بعض البديل بقا فمؤ استقص في فقهنا في الحرف في المردود ويؤ في غيره
 لا ارتفاع القبض في فقهنا ولا يتصرف في من الحرف قبل قبضه لانه واجب حقا لا شك وفي تجويز فوائده فلو
 شري به اي ثمن الحرف ثوبا ففسد بان باع دينار بعشرة دراهم ولم يقبضها حتى اشترى بها ثوبا
 ففسد اشترى ما مع طوبى ذهب فبقي كل الف درهم بالفين نسبت فسد الكل ما في الحرف
 فلو باع التعاقب وانما في الامة فلان المفسد مقارن للعقد وقد تقرر في الكل معنى من حيث ان قبول
 العقد في القبض شرط القبول في الباقي ولو تعد الف في الحرف لكانت اية او اشترى اى الامة والطوق
 بالفين احد ما تعد الاخر نسبة فهو ثمن الطوق اما في الاخر فانه قبض حصة الطوق في المجلس
 لكونه بدل الحرف والظاهر من الاتيان بالواجب ما في الثانية فلان الاجل باطل في الحرف جاز في
 بيع الجارية والمباشرة على وجه الجواز هو الظاهر من العاقدين وان وصلية لم يبين اي انه ثمن
 الطوق او قال خذ هذا من ثمنها اما اذا لم يبين فظلالا لما باع قصد القسيه والاصح الا بان يجعل
 المقبوض في مقابل الفضة واما اذا قال خذ هذا من ثمنها فلان معناه خذ هذا على انه بعض
 ثمن مجموعها الظهور لا الف ليس ثمن المجموع وثن الفضة بعض ثمن المجموع فيجعل عليه تحري الجواز
 كذا اذا باع سيفا حلية منسوبة بانه ونقد في ثمنه فهو حصةها الى الحلية ان تخلص بالضرر وكان

المقبوض

المقبوض حصة الحلية وان لم يبين ذلك لما ذكرنا وكذا اذا قال خذ هذا من ثمنها فلان لم يتعاقبا حتى
 افترقا بطل العقد في الحلية لانه صرف فيها والآي وان لم يخلص بالضرر بطل العقد فيها الى السقف
 الحلية اما الحلية فلم امر واما السيف فلانه لا يمكن تسليمه بغير حرز ولهذا لم يجر افراده بالعقد كالجواز
 في السقف باع انا فضة وقبض بعض ثمنه وافترقا صح فيما قبض واشتركا في الامة لانه صرف وكذا صح
 فيما وجب شرط وبطل فيما لم يوجد فالنسيان لا يبيح ثم يبطل بالاقرة او فلا يشيع وان استحق بعضه
 اخذ المشتري باقية قبضه او رده لان الشك عيب في الامة واخفى بعض قطعة نفقة بيعت
 اخذ الباقي بقسط باختيار لان التبعض بالبيعة صح بيع درهمين ودينارين بدرهم ودينارين
 وبيع ثمنه بكثره تشهير بضعفه ما اشترى تشهير وعند زفر والشافعي لا يبيح لان قابل الجواز بالجلد
 ومن ضرورة الانقسام على الشيوع وفي صرف الجنس ان خلافه تغيير تقرر فقهنا المقابلة المطلقة
 تحتمل التفرق المذكور فيحمل عليه تفصيلا للتفرق ليس فيه تغيير اقل التفرق بل وصفه او موجه ثبوت
 المكس في الكل مقابل الكل وهو حاصل بهذا الوجه وبيع احد عشرة دراهم بعشرة دراهم ودينارين
 بان يكون عشرة بعشرة دراهم ودرهم دينار بالطريق المذكور وبيع درهم صحيح ودرهمين
 عليه وهو ما يرد به بيت المال وياخذ التجار بدرهمين صحيحين غلة لتحقيق التساوي في الوزن وسقوط : ودرهم
 اعتبار الجوزة من اقل اخر عشرة دراهم فباع من مائة الى عشرة عليه دينار بها الى عشرة عليه
 صح بالاجماع ويقع المقاصة بنفس العقد وان باع الى الدينار بعشرة مطلقا اي غير مقيدة بكونها ثوبا
 وفعلى الدينار وتقاصا العشرة بالعشرة صح ايضا اذ صار لكل واحد منهما على الاخر عشرة دراهم
 فتقاصا العشرة بالعشرة فيكون التقاص فسخا لبيع الدينار بالعشرة المطلقة وبيع الدينار
 بعشرة على غير ما ذكرنا ولم يحل عليه كان استبدال العشرة بالفاتر من الدرهم والقاب
 الذهب من الدنانير فضة وذهب حكما ويعتبر فيها من تحريم التقاضل ما يعتد بالجيا وفلا يصح
 بيع الحيا الحسن بى الى الحسن ولا يبيع بعضه الى بعض الفاتر الفضة والذهب ببعض منه الا ان
 وزنا وكذا لا يجوز الاستراض بها الا وزنا وذلك لان النقود لا يبيع عن قليل غش عادية فيلحق القليل

طارح

كوتى بروج

ودرهم

بالرداء والخير والردى سواء والغالب الغش من مائة الى الدرهم والدرناير في حكم العروض اعتبار الغالب ففتح
 بفتح الهمزة الغالب الغش من الدرهم والدرناير ان كان في كل واحد من الغشوش صر فالجيش
 الى الجنس وغيره الى التزايد وفتح بعده ايضا بفتح متفاضلا صر فالجيش الى خلاف الجنس شرط التقاض في الجنس
 في الصورتين وانما شرط لان القبض في كل الصل شرط في الغش لعدم التمييز وان كان في كل الصل
 مثله في الغالب الغش واقل منه ولا يترك فلا اي لا يصح البيع للربوا في الاولين والاحتمال في كل ذلك
 واذا راجع بعض غالب الغش لم يتعين بالتعيين والاى اذا لم يبرز يتعين بل لانه مادام
 والآفهو سلمة فيتعين بروج كان ثمة فلا يتعين بالتعيين وان كان يقبل البعض دون البعض فهو كالتزويق لا يتعلق
 العقد بعينه بل بحسنه زيفا ان كان البايع يعلم حال التحقق الرضا منه وبحسنه الاجاد وان لم
 يعلم لعدم رضاه فالمبايعة والاستقراض بما يروج منه يكون وزنا او عذرا او بهما الى ان
 كان يروج بالوزن فالمبايعة والاستقراض فيه يكون بالوزن وان كان يروج بالعدد فالعدد
 وان كان يروج بهما فكل واحد منهما لان المعبر هو المتعارف فيما لا ينقص فيه والمتساوي
 الخالص في المبايعة والاستقراض حتى لا يجوز البيع بها ولا اقراضها الا بالوزن بمنزلة الدرهم
 الردية ولا ينقص العقد بها كما قبل التسليم ويعطيه مثلها لان الخالص موجود فيها حقيقة ولم
 يصر مغلوبا فيجب اعتبارها بالوزن شرعا الا ان يشار اليها كما في كل الصل وكذا الغش في
 الصر فحتى اذا باعها بجنسها جاز على وجه الاعتبار ولو باعها بالخالصة لم يجز حتى يكون
 الخالص اكثر مما فيه من الخالص فان احدهما لما لم يقل على الاخر وجب اعتبارهما الشري شيئا به
 اي بالغالب الغش او غلوس نافقة فك واحد منهما قبل التسليم بطل البيع عند ذلك لان الثمن
 ملك بالكسادة لان الثمنية بالاصطلاح ولم يبق شيئا يبيعها بل انما في بطل واذا بطل في البيع
 ان قام ولم يملك الا فتمثل ان كان مثليا او قيمة ان كان قيميا صح اي البيع بفلوس نافقة
 بالتعيين لانه ثمن بالاصطلاح وبكاسدة به اي بالتعيين لانه سلمة فلا بد من تعيينه
 استقرض فلوسا فلكست رد مثلها عند ذلك لانه اعادة وموجبه اعادة العين مضمونة

والآفهو سلمة فيتعين بروج
 بالتعيين

وذا بالمثل

وذا بالمثل والتمنية فضل فيه صحة استقراضه لم يكن باعبار ثمنية بل لانه مثلي وبالكسادة
 لم يخرج من كونه مثليا ولذا صح استقراضه بعد الكسادة بشرى بنصف درهم فلوس او دينا
 فلوس او قيراط فلوس صح وقال زفر لا يصح لانه اشترى بالفلوس قازها بقدر بالعدد
 لا بالانواع والدرهم فلا بد من بيان عدد ثاقنا ما يباع بنصف درهم من الفلوس و
 الدائع معلوم عند الناس فاعني عن البيان وعليه اي على المشتري ان يدفع الى البايع
 قوما يباع بها اي بنصف درهم او دنايق او قيراط منها اي من الفلوس قال مشتري من اعطاه درهم
 من الصيارفة اعطاني بنصفه فلوسا وبنصفه نصفه اي بما ضرب من الفضة على وزن نصف
 درهم الاجبة فسد اي البيع في الكل للزوم الربوا بخلاف اعطاني نصف درهم فلوس ونصفه الا
 حبة اذ يكون النصف الاجبة بمثل ما بقي بالفلوس ولو تكرر اعطاني بان قال اعطاني نصفه
 نصفه الاجبة صح اي البيع في الفلوس فقط ولم يصح في نصف درهم الاجبة لانه لا كثر صار عقدين
 وذا كثر ربوا ونسأ واحد البيعين لا يوجب سداد الاخر **تنبيه** **لكننا** **البيع** **بيع** الوفاء قبل
 وحق قال الشيخ الامام نجم الدين النسفي في فتاواه البيع الذي تعارف اهل زماننا احتيا لا
 للربوا وسموه بيع الوفاء وهو في الحقيقة رهن وهذا المبيع فيه المشتري كالمهرن في يد
 المهرن لا يملكه ولا يطلق له في الانتفاع الا باذن مالكه وهو ضامن لما اكمل من ثمره
 او استهلك من شجره والدين يسقط بهلاكه اذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة
 اذا احل من غير ضمه للبائع استرداده اذا قضى دينه لا فرق عندنا بينه وبين الرهن
 في حكم من الاحكام لان المتعاقدين وان ستمياه بيعا ولكن غرضهما الرهن والكسنة
 بالدين لان البايع يقول لكل واحد بعد هذا العقد رهنت ملكي فلان والمشتري يقول
 ملك فلان والعبرة في التصرفات للمقاصد والمعاينة لا لالفاظ والمبايعة فان اصحابنا
 قالوا الكفالة بشرط براءة الاصيل حواله والحوالة بشرط ان لا يبرأ كفاية وجهه الحجة
 نفسها بحضرة الشهود مع تسمية المهر نكاح والاستهزاء الفاسد اذا ضرب فيه الاجل

فلوسا واعطاني بنصفه

سلم ونظائر كثيرة وكان الامام السيد ابو شجاع على هذا وقيل ببيع ذكره في مجموع النوازل انفق
 في هذا الزمان على صحة بيعه على ما كان عليه بعض السلف لانها تلفظا بلفظ البيع من غير ذكر
 فيه والعبارة للمفوض ايضا دون المقصود فان من تزوج امرأة ومن يتبعه ان يطلقها بعد
 ما جامعها صح العقد وقيل قايلا قاضي خان الصحيح انه اي العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ
 البيع لا يكون رهن لان كلامهما عقدا مستقلا شرعا لكل منهما احكام مستقل بل يكون بيعا فان
 شرط اي العاقدان الفسخ في اي العقد فسد لان البيع فيفسد بكذا ان يفسد ايضا ان لم يشترط في البيع
 ولكن تلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء لان هذا الشرط مفسد له او تلفظا بالبيع الجائز وغيرهما
 اي والى ذلك في زعمها صحيح غير لازم فانه ايضا يفسد على ما يترجمها وان ذكر اي العاقدان البيع
 بشرط ثم ذكره اي الشرط على وجه المعاد جاز اي البيع مخلو من الفسد ويلزم الوفاء به لان المواعيد
 قد يكون لازمة فيجعل هذا المصدا ولازم الحاجة ان صحيح بيع الوفاء في العقار احسانا للتقابل
 واختلف في المنقول قبل صحة العموم الحاجة وقيل لا يبيع خصوص التعامل **في الشفعة** ما
 فرغ عن البيع بانواعه شرعا فيما يترتب عليه وهذا احسن من تأخيرها الى اواخر الكتب كما وقع في سائر الكتب
 هي لغة من الشفع وهو الفهم شيئا ما يفر من ضم المشتري الى الملك الشفع وشرعا ملك العقار وهو
 الضيفه وقيل ما الاصل من دار او ضيفه كذا في المرفوع وما في حكمه كالعلوق في الكثرة العلوق
 بالشفعة ويستحق بالشفعة في السفل وان لم يكن طريق العلوق في السفل لانه احتق بالعقار عاله
 من حق الفراجير على ما شرته بمنتهى متعلق بالتملك ما قام عليه من الثمن وتثبت اي الشفعة بعد
 البيع للخليط اي الشر بكنه في البيع ثم اي بعد ما سلم ما ثبت للخليط في حق اي حق البيع كالشرب
 والطريق الخاصين معنى خصوصهما ان يكون الشرب من غير الجري في السفن وان لا يكون الطريق
 نافذا ثم اي بعد ما سلم ما ثبت لجار ملاحق ولو ذميا او ما دونها او مكاتب لا اطلاق ما روي
 من قول سلم الشفعة لشر بكنه قياسا وقوله جار الدار والارض ينتظره وان كان غايبا
 اذا كان طريقا واحدا والمراد جار هو شريك في الطريق ويثبت الحكم في الشرب لانه لا

سمت

الشفعة

الشفعة انما تثبت بالشركة في الطريق باعتبار الخلط وقد وجدت في الشرب بابه في سكة اخرى فان
 بابه ان كان في تلك السكة كان خليطا في حق المبيع فلا يكون جارا املاصقا صورة منزل مشترك
 بين اثنين في دار على قوم سكة غير نافذة اذا باع احد الشريكين نصيبه للمشتري فالشريك في
 المنزل الحق بالشفعة فان سلم فالشركة في الدار احق من الشركة في السكة لانهم اقرب
 للشركة بينهم في حق الدار فان سلموا فاحل السكة احق للشركة في الطريق فان سلموا فالحل لهما
 للملاصق وهو الذي على ظهر هذا المنزل وباب داره في سكة اخرى ولو وصليه اي ولو كان الجار
 الملاصق واضع الجوز على حائط اي حائط المبيع او شريك البايح في حشبة عليه اي على الحائط
 فان الجار بهذا المقدار لا يكون خليطا في حق المبيع ولا يخرج عن كونه جارا املاصقا كذا في
 الهداية والكافي وغيرهما ومن العبارة احسن من عبارة الوقاية لان المبدأ ومنها تفاهيم
 الجار على عدد الرؤس متعلق بقوله وتثبت لا قدر الملك وعند الشافعي تثبت على قدر الملك
 صورة دارين ثلاثة لاحدهم نصفها وللآخر سدسها وللثالث ثلثها باع صاحب النصف
 نصيبه فطلب الاخران الشفعة ففرض بالشفعة المبيع بينهما عند ذلك ففي اثلاثا بقدر
 ملكهما وان باع صاحب السدس ففرض بينهما الخمسا وان باع صاحب الثلث ففرض بينهما اربعا
 وعند بعضي بينهما نصفين في الكل وتستر عطف على تثبت اي تستر الشفعة به
 بالشرها اذا لا بد من طلب المواثبة لان حق الشفع ضيف بطر بالاعراض فاذا اشتد اشتد
 على طلبها تبس اخذ المقصود بحكم القاضي ولم يبق حاجة الى البيه على ما سياتي في ملك
 اي العقار وما في حكمه بالقضاء او الاخذ بالرضاء بين الشفع والمشتري قال في الوقاية
 والكنة ويمكن الاخذ بالراضى او بقضاء القاضي وصرح شارحهما بان قول او بقضاء
 القاضي عطف على الاخذ لا على التراضى لان القاضي اذا حكم بملك الشفع قبل اخذ
 ولما كان عبارة المتنين موصوطة لعطف بقضاء القاضي لا على التراضى بل ظاهرة في غير
 العبارة الا على احسن منها ثم اذا ثبت الملك للشفع قبل اخذه بعد حكم القاضي كان من العبارة

احسن من عبارة الهداية ايضا حيث قال ويمكن الاخذ اذا سلم المشتري او حكم بها حكمه لان قول او حكم
 عطف على تسليمه ان يكون الاخذ معتبرا في كل تسليم المشتري وحكم القاضى وليس كذلك ان
 ويطلبها الى الشفيع الشفعة اعلم ان الطلب هنا ثلاثة طلب المواثيق طلب الماشهد والتقرير
 وطلب الاخذ والتحكيم الاول بقوله ويطلبها الشفيع في مجلس علمه بالبيع سماعه معلق بالعلم
 من رجلين او رجل وامرأتين او واحد عدل قال لا يفي واحده كان او بعد احبها او امرأة ان كان
 الخبير صدقا ولا يمتد الى المجلس لما ثبت له خيار التملك حتى الى زمان التامل كما في الخبر فلو قال بعد
 ما بلف البيع لمدته او لاحول ولا قوة الا بالله او سجان الله لا تبطل شفعة لان الاول محل على الخصم
 جوار البيع مع الاثر من ضرر الدخيل بالشفعة وان تعجب منه بقصد اضراره والثالث لاقتناع الكلام
 كما هو عرف بعض الناس فلا يثبت من على الاعراض بل فقط معلق بطلبها بفهم من طلبها طلبت
 الشفعة او ان طالبها او اطلبها وتكون فان العبرة للمعنى وفي العرف اذ بهذه الفاظ الطلب
 الى الخصم عن امر ماض ومستقبل قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل اذا سمع بيع ارض تجب ارضه
 فقال شفعة شفعة كان ذلك طلبا منكذرا في الكافي وقيل يبطل يادى سكوت حتى لو اخرجت الشفعة
 في اوله او وسطه فقرأ الكتاب الى اخره بطلت شفعة كما في الايضاح الاول صحيح ويسمى هذا الطلب طلب المواثيق
 ليدل على طلب غاية التعجيل كان الشفيع ثبت ويطلب الشفعة والاشهاد فيه ليس بالارز واما الاشهاد بخلافه
 المحمود كذا في الهداية والكافي وسبب ان زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى بقوله ثم يشهد عند الدار لان
 الحق معلق بها او على البائع ان كان الدار غيبه ولم يسلم الى المشتري فانها اذا سلمت اليه لم يصح الاشهاد
 عليه خروجه عن ان يكون خصما اذ لا يملك ولا يملك المشتري ان لم يكن ذائبا لانه ما كان قابلا حال من
 ضمير المشتري فلان هذا الدار وان شفعها او كانت طلبت الشفعة واطلبها الان فان غيبه واطلبه
 ويسمى طلب اشهاد وهذا الطلب واجبه اذا تمكن من الاشهاد عند الدار وعادى اليد ولم يشهد بطلت
 شفعته فان كان في مكان بعيد شفعه فطلب طلب مواثيق وعجز عن طلب الاشهاد عند الدار او على
 ذي اليد وكل كيداً ان وجدوا الا يرسل رسولا او كتابا فان لم يجد فهو على شفعته فاذا حضر طالب

البائع

وذكره

وان وجد

وان وجد ولم يفعل بطلت شفعته كذا في النخبة واذا اشهد في الاول يعني طلب المواثيق عند احد
 الى عند الدار او البائع او المشتري استغنى عنه عن الاشهاد في كل لقب من مقام الطرفين
 فقلنا في الكافي عن الفتاوى الظاهرية وفي شرح الهداية عن مبسوط الشيخ الاسلام واما قال
 عند احد لان الاشهاد على عجز وطلب المواثيق بلا حضور واحد كما ذكر لا يقوم مقام الطرفين بلا حضور
 ثم طلب عند قاض فاما المشتري فلان دار كذا وان شفعها بدار كذا ثم يسلم الى ويسمى طلب
 وخصوصية وبنهاية مطلقا الى شهر كان او اكثر لا تبطل الشفعة عند ارج وقال محمد اذا تركه
 شهرا بلا عذر بعد الاشهاد بطلت وهو قول زفر لانها لم تسقط بغير المشتري فلا يمكن التفرق
 حذر انقصه من جهة الشفيع فقد رتب شهر لانه اجل ومادونه عاجل كما ترى في الايمان قال شيخ الاسلام
 الفتوى اليوم على هذا تغير احوال الناس في قصد الاضرار بالغير واختلاف في الوقاية وجوبه ليدل
 وهو ظالم لمذهب الحق قد تفرقت عافلا يبطل بتأخير كسائر الحقوق الا ان يسقط بالبلد
 وما ذكر من التفرق يمكن ان يدفع بان يرفع الامر الى القاضي حتى يامر الشفيع بالاخذ او التفرق لم
 يفعل فهو المضر بنصف وبه يفنى كذا في الهداية والكافي ولو علم انه ليس في البلدة قاض لا تبطل شفعة
 بالتأخير اتفاقا اذا لا يمكن من الخصوصية الا عند القاضي وكان عذرا او اطلب الى الشفيع الشفعة
 عند القاضي سأل القاضي الخصم عن ملكية الشفيع لما يشفع به فان اقر بها او نكل عن الخلف على
 العلم بان يحلف بالله ما يعلم انه ما كان الدار التي يشفع بها او به من الشفيع بكونه ما كالماتنفع
 به سأل اي سأل القاضي المدعى عليه عن الشراء فاذا اقر به او نكل عن البين على الحاصل
 او السبب ثبوت الشفعة ان كان متقفا عليه يحلف على الحاصل بالله ما يستحق هذا
 الشفيع الشفعة على وان كان مختلفا فيه شفعة الجوار يحلف على السبب ما اشترط
 هذه الدار لانه بما يحلف على الحاصل بمذهب الشفيع في او به من الشفيع فضع الى الشفيع
 الى بالشفعة وان وصليته لم تحجز الى الشفيع الثمن وقت الدعوى وبعد القضاء لزمه اي الشفيع
 احضار الثمن والمشتري حبس الدار لقبضه الى الثمن وتأخير اداءه الى الثمن لا تبطل الشفعة

منه

يعني اذا قيل الشفع اذ التمس فآخر لا تبطل الشفعة والخم الشفع البايع قبل التسليم اليه تسليم المبيع
الى المشتري لانه ذواليد ولكن لا يسمع البيعة اي بيعة الشفع عليه اي البايع بغيرية المشتري وتخرج
اي البيع كحضوره اي المشتري لانه المالك ويقضى بالشفعة والعهد على البايع حتى يجب
تسليم الارض عليه وعند التحقيق يكون عهد التمس عليه فيطلب منه بخلاف ما اذا قبض المشتري
المبيع من يده حيث لا يعتبر حضوره ولا يكون العهد عليه لانه صار اجنبيا الوكيل بالشراء
ختم الشفع لانه العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق العقد ما لم يسلم الى الوكيل فاذا
سلم اليه يكون هو الختم اذ لم يبق له يد ولا ملك فيكون الختم هو الموكل الشفع خيار الرؤية
والعيب وان شرط المشتري البراءة من اي من العيوب لان الاخذ بالشفعة بشرائه من المشتري
ان كان الاخذ بعد القبض وان كان قبله فشراء من البايع لتحويل الصفقة اليه ثبت له الخيار
كما اذا اشتراه منها ولا يسقط خياره برؤية المشتري ولا بشرط البراءة منه لان المشتري
ليس يناب عن الشفع فلا يعمل بشرط رؤيته في حق اختلاف الى الشفع والمشتري في التمس
قال المشتري الف ومائة وقال الشفع الف فالقول للمشتري مع بيعة لان الشفع يدعي احتقا
الدار عند نقل الاقل والمشتري ينكره ولو برهنا فالشفع اولى لان بيعة اكثر اثباتا ومع وان
كان بيعة المشتري اكثر اثباتا صورة لان البيعة لازمة وبيعة الشفع ملزمة بخلاف
بيعة المشتري فان بيعة الشفع اذا قبلت وجب على المشتري تسليم الدار اليه بالقبول
واذا قبلت بيعة المشتري لا يجب على الشفع شي بل تخير بين الاخذ والترك ادعى
المشتري ثمانا وبايعه اقل منه بلا قبضه فالقول له اي للبايع وبه اي بالقبض للمشتري
يعني ان ادعى المشتري ثمانا وادعى بايعه اقل منه ولم يقبض الثمن اخذنا الشفع بما قال
البايع لان الامر ان كان كما قال البايع فالشفع ياخذ به وان كان كما قال المشتري
يكون حقا عن المشتري بدعواه الاقل وحط البعض بغيره في حق الشفع كما مر وسئل
فياخذ به وان كان البايع قبض الثمن اخذنا الشفع بما قال المشتري اذا ثبت ذلك

بالبيعة

عن الجاني
بالجاني

بالبيعة او يمينه لان البايع يستيف الثمن خرج من بينه والحق في الاختلاف بين الشفع و
المشتري وقد ثبت ان القول للمشتري حط البعض بغيره في حق الشفع حيث ياخذ المبيع
بالاقل لانه يحق باصل العقد فكان الثمن مابق لاحط الكل لان العقد يكون بغير باطلا او صحتها
وعلى التقديرين لا يصح الشفعة ولا الزيادة على الثمن الاقل لان احتقا والاخذ بما دونها وفي الشراء
بمثلي ياخذ الشفع بمثل وفي قيم ياخذ بالقيمة ففي بيع عقار بعقار ياخذ كلا بقيمة الاخر يعني اذا
بيع عقار بعقار ياخذ شفع كل من العقارين كلا منهما بقيمة الاخر لانه بدل وهو من ذوات
القيمة وفي ثمن اي البيع ثمن مؤجل ياخذ كمال او يطلب الا ان ياخذ بعد الاجل ثبت بالشروط وليس
لوازم العقد واشترط في حق المشتري لا يكون اشتراط في حق الشفع كالخيار والبراءة من العيوب و
رضا البايع به في حق المشتري لا يدل على رضا في حق الشفع لتفاوت احوال الناس ولوم طلب
الشفع الآن وسكت عن طلبها وصح لطلبها عند الاجل بطلت شفعة لان حق الشفع قد ثبت
ولهذا كان له ان ياخذ الآن بثمن حال والسكوت عن الطلب يثبت حقه بطل الشفعة وفي شراء
ذبيحة او خنزير ياخذ الشفع بمثل الذبيحة والخنزير ولو كان الشفع ذميا وقيمتها ما لو كان الشفع
مسكيا وفي بناء المشتري في الارض والدار وغرسه بالثمن وقيمتها حال كونهما مستحق القلع وكلف
المشتري قلعها يبيع اذ ابنه المشتري او غرس ثم قضى للشفيع فهو بالخيار ان شاء اخذ بالثمن
وبقيمة البناء والغرس مستحق القلع وان شاء كلف المشتري قلعها كما في الغصب وان قلعها
اي البناء والغرس الشفع فاحتقت رجوع بالثمن فقط ولا يرجع بقيمة البناء والغرس على من
اخذ منه بايعا كان او مشتريا بخلاف المشتري فانه يرجع بقيمة ما على البايع لانه مسقط من
قبله بخلاف الشفع لانه اخذ حيزا وان خربت الدار واحرق بناؤها او جف شجر البستان
ولا تفعل لاحد فالشفيع له بالخيار ان شاء اخذنا بتمام الثمن لان البناء والغرس تابع حتى
دخلا في البيع بلا ذكر فلا يباعا بلهما شي من الثمن الا ان يكون مقصودا بالاتفاق كما مر او ترك لان
لان يمنع عن تلك الدار بما له وبحصة العرصه عطف على تمام الثمن ان نقض المشتري البناء

لان الاجل

بعضه ان نقض المشتري البناء قبل الشفع ان ثبت فخذ العوض بحصرها وان ثبت فخذ لانه صار مقصودا
بالاثر في قبضها بشئ من الثمن بخلاف الاول لان المالك فيه باقية سواوية والنقض له اي للمشتري لا
للشفيع لانه صار منفصلا فلم يبيع بتجارتته يكون للشفيع وفي شراء ارض بخل عليها ثم يبيع اذا
اشترى ارضا بخل عليها ثم ذكر الخلل اذا لا يدخل بدون الذكر او شرانا ولم يكن على الخلل ثم وانعزل عنه
اي عند المشتري باخذنا الى الشفع الارض والتميز بكل الثمن فربما كان الفصلين اما في الاول فلانه باعتبار
الاتصال كان تبعا للعقار كالبناء في الدار واما في الثاني فلانه مبيع تبعا لان البيع سرى اليه كما اذا
اشترى حاملا فولدت عنده كان ملكا تبعا وان اخذه المشتري ثم جاء الشفع لا يأخذ الثمن فيها لانها انما
تبعته للعقار وقت الاخذ بالاتصال لكن في الاول وهو ما اذا اشترى ارضا بخل عليها ثم سقط
حقه من الثمن لانه دخل في البيع قصدا وكان له تسط من الثمن فيفوت تسط بقواته لانه لا يتاثر
شئ من الثمن لحدوثه بعد القبض فلم يرد عليه العقد ولا القبض الذي له شبه بالعقد ففواته لا يوجب سقوط
شئ من الثمن **باب ما يكون** اي الشفعة فيه ولا يكون وما يطلبا لا تثبت قصدا لانه
العقار اتما في قصدا لانه تثبت في غير العقار بتبعية العقار كالشجر والتمر وما في حكمه كالخلوق وقد
بيان ملكه على صفة عقاري يعوض ما آتاه اذ لم يكن يعوض بل يثبت فيه الشفعة وكذا اذا
كان العوض غير مالي حتى لو خولج على دار لم يثبت وان لم يثبت في العقار وما في حكمه لانه الشفعة
لا تثبت فيه عند الشافعي لانها عند لرفع ضرر القسمة وعندنا لرفع ضرر الجوار كما هو روي وبشر وبشر
صفيحيث لا يشفع به اذ قسم ونهر وطريق مملوكين لا يباين ويخل فانها ليس بعقار ولا في حكمه بغير
وقد عرفت انهما اذا كانا تبعا للعقار يثبت فيهما الشفعة وعرض وفكر خلافا لما لا يثبت في مورث
فان الدار اذا ملكت بارت لا يثبت فيها الشفعة وصديقه وصديقه الابن شرط عوض بالبيع فيها اي
وعوضه فانها ليست بمعاوضة مال بمال فصارت كالارث الا ان يكون عوضا مشروطا لا يبيع
انتهاء ولكن بشرط التقاض وعدم الشيوع في الموهوب وعوضه لانها تعبد ابتداء وان لم يكن العوض
مشروطا فلا شفعة فيها ولا في دار قسمت بين الشركاء لان القسمة فيها مع الافراز ولهذا يجري

بيعا

ملك
سأه

فيها

فيها الجبر والشفعة لم تشرع الا في المملوك المطلقه او جعلت اجرة او بدل خلع او بدل عتق او بدل صلح
عن دم عم او ممر او ان فقبل بيعها مال بان تزوج امرأه على ان ترد على الزوج الف درهم
فلا شفعة في شئ منها لانها عندنا تخضع لمعاوضة مال بمال مطلق لانها تثبت بخلاف القياس بالاثار
في معاوضة مال بمال مطلق فيقتصر عليها او يبيع عطف على جعلت اي لا شفعة في دار بيعت بجبار
البائع ولم يسقط خياره لانه يمنع زوال الملك من البائع فان اسقط وجبت لزوال المانع عن زوال
الملك لكن يشترط الطلب عند سقوط الخيار الصحيح لان البيع يصير سببا لزوال الملك عند ذلك او يبيع
بيعا فاسدا يبيع اذا اشترى دارا اشتراها فاسدا فلا شفعة فيها لانه قبل القبض فليبقا ملكا للبائع فيها او
اما بعده فلا احتمال الفسخ لان لكل واحد من المتبايعين سبيل من فسخه ولم يسقط فسخها
اذا بيعت بيعا فاسدا وسقط حق الفسخ بان بنى المشتري فيها تثبت الشفعة او رد الى البائع
بجبار روية او شرط او عيب بفضا متعلق برده بعد ما سلمت يعني اذا بيع وسلمت الشفعة ثم رد
البيع باحد ما ذكر بفضا العاقبة فلا شفعة لانه فسخ لا يبيع بخلاف رد بلفضا لان الرد لم يفسخ
بالرضا صار كانه اشتراه او باقائه فانها يبيع في حق الثالث والشفيع ثالثا وتثبت في الشفعة
للعبد المسترق بالدين بحيث يحيط برقبته وكسبه في مبيع سببه وله ان يسيد به في مبيعته اي
العبد لان ما في دينه ليس ملكا مولاه وتثبت ايضا لمن اشترى سواء اشترى اصاله او وكاله
اي لمن وكل آخر بالشراء فاشترى لاجل الموكل والموكل شفع كانت الشفعة بصورة دارين
ثلاثة وللدار جارا ملحقا فاذا بيع الدار واشترى الجار اشركا وتثبت الشفعة للمشتري سواء
اشترى اصاله او وكاله وكذا تثبت للموكل اذا اشترى الوكيل لاجل وتثبت ايضا للشريك
الاخر وفائدة انها لا تثبت للمجار لان الشريك مقدم عليه لاي لا تثبت لمن باع وكيله كان او اميلا
لان اخذه بالشفعة يكون سعيها في نقض ما تم من جهته وهو الملك واليد للمشتري وسعي الانسان
في نقض ما تم من جهته مردود او يبيع وهو الموكل لان تمام البيع به اذ لو اوكيل لما جاز يبيع
او ضمن الدرر اي من ضمن الدرر عن البائع وهو شفع لا يثبت لانه لا يثبت في البيع فكانه

درهم

اي البائع

ما

او اشترى له

كالباع كذا اي كما اثبتت الشفعة فيما ذكرنا اثبتت ايضا فبائع الارض ما وقع في الوقاية من قوله
 الارض اعا بالنصب كانه سهو من الناس من طول حد الشفع الى الامتداد عريضة ذراع او شبر او
 اصبع وطول تمام ما يلاصق دار الشفع فان ما يلاصقها اذ لم يبع لا يثبت الشفعة لا تعطل
 الجوار وهذه حيلة الاسقاط شفعة الجوار كذا اذا اوجب للمشتري هذا المقدار وقبضه ولا حيلة اخرى
 ذكره بقوله او شري سراجا بدينار ثم باعها بدينار اخرى فلجاء الشفع في الاول لانه المبيع او لا لا في الك بل
 هو في جوار والمشتري شريك في الك فالشريك مقدم على الجوار وهذه حيلة ابطال حق الشفعة ابتداء
 ومن اجل تقييد تقليد رغبة الشفع في الشفع وهي انه اذا اراد ان يشتري الدار بالف كاشري سراجا
 واحد من الف سهم منها بالف الارض اعا ثم اشترى الباقي بدينار فاشفع لا ياخذ به بالشفعة الاولى
 لا الباقي لان المشتري صار شريكا وهو باع من الجوار ولا حيلة اخرى ذكرنا بقوله او شري اي الدار بدينار
 غايل كالف مثلا ودفع ثوبا بدينار فبعت عشرة بدينار بمقابلته الثمن فالشفعة بالثمن لا بالتوالي
 عقد آخر والثلث هو العوض عن الدار وهذه حيلة تعم الشركة والجوار فاشترى المنزل الذي قيمته مائة
 الف بالف وبعطى عن الالف ثوبا بقيمة عشرة الف كذا استحق يرجع المشتري على البايع
 بالالف لبقاء العقد فكيف يرجع البايع فالاولى ان يباع بالدار اتم الثمن دينارا حتى اذا استحق المنزل
 بطل الصرف فجيء بالدينار فقط اذا ظهر ان الالف لم يكن عليه فصارت من اشترى من آخر دينارا بعشرة ثم
 تصادق ان لا دين عليه فانه يرد الدينار ولا حيلة اخرى احسن واسهل ذكرنا بقوله او شري بدينار
 معلومة اما بالوزن او الاشارة بقبضه اي قبضه فلو سئل اشترى بدينار وبيع الثمن بدينار
 القبض فان الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجها له الثمن بمبلغ الشفعة كره الحيلة
 الاسقاط الشفعة الثابتة وفاقا بان يقول المشتري بدينار ثمانية انا باعها بمائة فاشترى فلما
 فائدة في الاخذ بها فسم الشفع ولا ياخذ بها لاثبات نسب الشفعة لكن يكره واما الحيلة لعدم
 ثبوتها ابتداء فعند ان سئل لا يثبت الدفع ضرر عن نفع لا في تمكن الدار عليه بل ارضاه ضرر عليه
 والحيلة لدفع الضرر عن نفع جاز وان تفرز الفير في ضمنه وعند مكره لانه الشفعة انما تثبت لدفع

من الشفعة

وهو الشفع

الضرر

التفرز باخه الحيلة ابقاء التفرز بالاول يعني يفتي بهنا وبالك في الزكوة قال صدر الشريعة انما اشترى
 لدفع ضرر الجوار فاشترى ان كان ممن يتفرز به الجيران لا يجل اسقاطها وان كان رجلا صالحا
 ينتفع به الجار والشفيع معنت لا يجب جوارحه فيحتال في اسقاطها بطلها اي الشفعة ترك
 طلب الموائمة او ترك الاشهاد عليه على طلب الموائمة قادر اعليه اما الاول فبان بغير طلب الموائمة
 حين علم بالبائع قادر اعليه بان لم ياخذ حقه او لم يكن في الصلوة فان شفعته تبطل فانها تبطل
 بالاعراض الحق وهو انما ثبتت حالة الاختيار وهي بالاقذار واما الك فبان ترك الاشهاد على
 طلبها حين علم بالبائع قادر اعليه بان كان عنده رجلان او رجل وامرأتان فسكت ولم يشهد
 على طلبه فانه ايضا دليل الاعراض قال في الهداية اذا ترك الشفع الاشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك
 بطلت شفعته وقد قال قبل هذا في باب طلب الشفعة الاشهاد في طلب الموائمة ليس بالزام واعترض
 عليه بان بين كلاميه تناقضا ومنشأه الغفلة عن قوله وهو يقدر على ذلك فان مراده ان
 الشفع اذا سمع البيع في مكان خال عن الشرود فسكت تبطل شفعته واذا قال طلبت الشفعة
 وان لم يسمع احد لا تبطل حتى اذا حضر عند القاضي وقال الشفع طلبت شفعته ولم اتركها وحلف
 على ذلك كان بارا في يمينه ويثبت طلب الموائمة وسبب في هذا زيادة تحقيق عن قريب وبطلها ايضا
 صلى اي الشفع منها اي الشفعة بعوض لانه تسليم فيرة الى العوض لبطان الصلح لانها مجرد حق
 التمكن بل امكن فلا يصح الاعتراض عنه لانه رشوة فيرده وبطلها ايضا موت الشفع بعد البيع
 قبل القضاء بها اي بالشفعة ولم يكن لورثته حتى الاخذ بالشفعة حتى اذا مات بعد القضاء
 بها ولو قبل نفع الثمن وقبضه لا تبطل بقرره بالقضاء وجه بطلانها لانها مجرد حق التمكن ولا ينفق
 بموت صاحب الحق فكيف يورث الا ان لا يبطلها موت المشتري لان المستحق باق بموت الشفع
 على لا يتغير بسبب الاستحقاق وبطلها ايضا بيع ما يشفع به قبل القضاء بها يعني اذا باع الشفع
 داره التي يشفع بها بعد شري المشتري قبل ان يقضى له بالشفعة وهو يعلم بالشر او لا فلو كان
 شفعته لان الاستحقاق بالجوار والشركة وقد زال قبل التمكن وبطلها ايضا جعله في جعل

بطلب

بما يشفع به سي او مقبرة او وقف مسجلا قال افاض خان كل شرط قيام المكل الشفع فيما يحق
 به الشفعة وقت القضاء فلو جعل داره التي يشفع بها الشفعة مسجدا او مقبرة او وقف
 مسجلا ففعله بالشفعة لم يكن شفعيا للبيعة فان المسجد والمقبرة والوقف المسجل بمنزلة الزايل
 عن ملكه قال الشفع طلبت حين علمت قال القول لا يدل على ان الاصل ان يقيم المشتري البيعة
 اما بان يقول الشفع تركت الطلب ليكون صورة الابتناء او يقول ما طلبت لانه وان كان
 نفيًا ظاهر الكثرة نفي محصور فيكون في حكم الاشياء كما تقرره الاصول وعلى التقديرين ان اقام
 البيعة تقبل ولا تجل في المشتري بانه لم يتركه او طلب وان لم يكن له بيعة على تركه واقام الشفع البيعة على طلبه
 تقبل وان كان له ما بيعة شرع بيعة المشتري لان الشفع متمسك بالظاهر ولهذا كان القول
 القول له ولم يكف باقامة خلاف قوله علمت امس وطلبت كما سئل ويدل على ذلك ما ذكره بعض
 مشرعي تلخيص الجامع ان الشفع لو لم يكن محقرة احد سمع ينفق ان يطلب لانه يبيع بلا اشراف وانما
 الاشراف لئلا ينكر فينفق ان يطلب حتى ان حلف المشتري يمكنه ان يخلفه ان طلب كما سمع فظهر
 ان الحكم ههنا ان المشتري ان اقام البيعة حكم بها والا فان اقامها الشفع حكم بها وان لم يكن
 لواحد منهما بيعة حلف الشفع حكم بالشفعة ولو قال علمت امس وطلبت حلف اقامة البيعة
 ولا يقبل قوله لانه اضاف الطلب الى وقت ما مضى فقد حكم بما لا يمكن استينافه لانه من حكمي
 الحال لا يصدر فيما حكمي لانه بيعة واذا لم يصف الطلب في وقت ما مضى بل اطلق الكلام اطلاقا فقد
 حكم بما يمكن استينافه للحال لانه جعله كانه علم بالشراء الآن وطلب الشفعة الآن فلذا جعل القول
 قوله كانه العمدية وغيره ما سمع الى الشفع شر ان سلمها الى الشفعة فظهر شره غير ان سمع يبيع
 بالغ فسلم وكان باقل او بكيلى او وزني او عدد في متقارب فبمئة الف او اكثر فهي الى الشفعة
 يكون للشفع ولا يكون تسليم مانعا وبمعرض كذلك اذا علم انها بيعت بمعرض فبمئة الف
 او اكثر لا اي لا يكون له الشفعة والاصل في ان الفرض في الشفعة يختلف باختلاف قدر الثمن
 وجنس المشتري فاذا سلم على بعض الوجوه ثم تبين خلافه بيعت الشفعة لحالها لان التسليم

في بيعة قوله قال القول له

لم توجد على الوجه الذي اتفق بانه اذا اخبر ان الدار بيعت بالغ درهم فسلم الشفعة ثم علم انها بيعت
 باكثر فالت تسليم صحيح لانه انما سلم لاسكتار الثمن فاذا كان اكثر من ذلك كان ارض بالتسليم وان علم
 انها بيعت باقل او بخط او بشعر فبمئة الف او اكثر فهو على شفعة لان تسليمه عند كثره الف
 لا يدل على تسليمه الف لانه اذا سلم في احد الجنتين لا يكون تسليمًا في الآخر فربما يسئل عليه اذا
 احدهما ويتعد الآخر وكذا كل موزون او مكيل او عدد في متقارب بخلاف ما اذا علم انها بيعت
 بمعرض فبمئة الف او اكثر فانه تسليم لان ما يخذ قيمته درهم او دينار ولو انها بيعت بدنانير فبمئة
 الف او اكثر صحيح التسليم وكذا هذا وان كان اقل فهو على شفعة يشفع حصه احد المشتريين من
 واحد لانه احد الباعة بل اخذ الكل او شره في اذ اشترى جماعة من واحد فالشفع ان يخذ الجنب
 احدهم وان باع جماعة من واحد لا يخذ حصه احد الباعة لان في الاول دفع ضرر الجار لاس و
 يشفع ايضا نصفه من رابع مشتري من دار فقسما بغيره اشترى رجل نصف دار فقام الباع والمشتري
 فالشفع ان يخذ النصف الذي صار للمشتري او يبيع وليس له ان يفسخ القصة لانها
 من تمت القبط لان القبط للانتفاع ولا يتم الانتفاع في الشايع الا بالقسمة صحيح الاب والوجه
 تسليمها بالشفعة على الصفة لانه نكر التجارة فصحت من يملك التجارة كذا اذا بلغها شرا او دار جوار
 الصبي فسكتا فان السكوت عن الطلب من يملك التسليم بمنزلة التسليم الوكيل بطلبها اذا سلم
 او اقر على الموكل تسليم الشفعة صحيح لو كان التسليم والاقر عند القاض وان كان في غيره فلا يجوز الا
 ان يخرج من الخصومة وقال ابو يوسف مطلقا ان لا يجوز مطلقا ولا اعلم **كتاب البيعة**
 لما فرغ من البيع الذي هو ملكك عين بعوض وما يبيع من الشفعة شرعا في البيعة التي هي ملكك عين
 بالعوض فقال من لفت بترعة وتفضل بما ينفع الموصوب له مطلقا قال الله في من لفتك
 ولما قال الله عا رب لم يسلنا اننا نأمر به من يسلنا الذكور ونشرعنا ملكك عين بالعوض اي
 بالانظر طعوض لا في عدم العوض بشرطه فيستقضى بالبيعة بشرط العوض فبشرطه يبيع بالبيع
 كوصية فانه مخرج فيها وتحت ايضا كذا فيقال بخلافه كذا في اعطاء اياه بطيب نفسه بالعوض او بغيره

لان بيعة

واطعمك هذا الطعام فاقبضه قال صاحب الهداية الاطعام اذا اضيف الى ما يطعم غيره اذ يملك
 العين بخلاف ما اذا قال اطعمك هذه الارض حيث يكون عارية لان عينها لا تطعم وقال صاحب المحجة
 في اضافة الطعام الى ما يطعم غيره يحتمل التمليك والاباحة فلان احتمل الامرين فاذا قال
 اقبضه دل ذلك على ان المراد التمليك ولهذا زيد بهنا قوله فاقبضه وجعلت هذا كقول اللام للتمليك
 انما نذكره لقوله عليه السلام من اعمر عري فهو للمعمر ولو رثته من بعده وسبانه تأبانه وجعلت ذلك على
 على وجعلت هذه الهداية لو نوى ان نوى بالحل الهبة لانه لا يتصور بيعها فيحتاج الى النية لانه قديم الهداية
 يقال حل الامر فلان على الفرس راد به التمليك كسوة يعني هذا الثوب فان الكسوة يرد بها التمليك
 قال الله تعالى او كسوتهم ودارى كسوتهم وخبر هبة نص على الحال من ضمير الظرف واللام في كل التمليك
 تسكنها هذا لا ينافي الهبة بل تنبيه على المقصود بمنزلة قوله هذا الطعام لكن تأكل وهذا الثوب تلبس لا
 رادى كسوتهم فان قوله سكنى تمييز فيكون تعبيرا لما قبله فيكون عارية لا هبة او عكس وهو رادى
 كسوتهم هبة فان معناه دارى كل بطريق السكنى حال كون السكنى هبة فيكون عارية لا هبة او دارى
 كل كسوتهم فان تقدير ما تخلفها تخلو وقوله سكنى تمييز او دارى كل سكنى صدقة أى بطريق السكنى
 حال كون السكنى صدقة او دارى كل صدقة عارية أى حال كونها صدقة بطريق العارية فعارية
 تمييز بينهم من المنفعة او دارى كل عارية هبة أى بطريق العارية حال كونها هبة تميزه عن هذه العارية
 تدل على العارية لا الهبة وقبول عطف على ايجاب فانها كالباع لا يوجب الا بالاجاب والقبول يتم
 عطف على نص بالقبض قال الامام حميد الدين ركن الهبة الايجاب في حق الواهب لا تبرع فتم
 من جهة المتبرع اما في حق الموهوب فلا يتم الا بالقبول ثم لا ينفذ ملكه فيه الا بالقبض الكامل يمكن
 في الموهوب فالقبض الكامل في المنقول ما يناسبه فقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض
 الكامل فيما يحتمل القسمة بالقسمة حتى يقع القبض على الموهوب بالاصال من غير ان يكون
 بتبعية قبض الكل وفيما لا يحتمل القسمة بتبعية الكل ولو وصليته ساعدا بملك الواهب لا مشغولا به
 فتم تبرع على قوله وتم بالقبض الكامل في مجلس الى مجلس الهبة بلا اذنه الى الواهب وبعد

كسوة

وفي القادر ما يناسبه

بالقبض

الى الجمل

الى بعد المجلس أى باذنه ولو نهى الى نهى الواهب الموهوب له عن القبض لم يقع القبض مطلقا الى
 الى في المجلس وبعد اذ لا عبرة للدلالة بمقتضى التصريح في محذور متعلق بقوله تم بالقبض والمراد
 به ان يكون مفرغا من ملك الواهب حقيقة وهو احرار عن هبة الثمر على النخل ونحوه كما سبقت
 مقسوم الى تعلق بالقسمة ولم يبيع مشاعا وبيع الا يقسم الى ليس من شأنه ان يبيع
 انه لا يبيع منتقفا بعد القسمة اصلا كعقد واحد ودية واحدة او لا يبيع منتقفا بعد القسمة من
 جنس الاشياء الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير والثوب الصغير لا يبيع بالقبض
 مشاعا فيما اى مطاع يترك من شأنه القسمة كالارض والثوب المذخور ونحو ذلك ولو وصليته الى
 ولو كانت الهبة لشركاء في ملك الواهب لا قبض الكامل لا يتصور في ان قسم الى فردا للجزء الموهوب
 المشاع وسلك الى الموهوب له تمت الهبة لانه تمامها بالقبض وعنده الاشياء ولو سلمه شيئا لا
 يملكه لا ينفذ تصرفه ويكون مضمونا عليه وينفذ تصرف الواهب كره قاضي خان كل من في خرفة
 وصوف على غنم وزرع وخلق في ارض ونحو ذلك من المشاع لا يملكه الا بالقبض في شيء
 منها كمنها في حكم المشاع حتى اذا فصلت هذه الاشياء عن ملك الواهب سلمت حتى يمتها كافي
 المشاع بخلاف قبض في يده ومن في سميح ومن في يمين حيث لا يبيع اصلا الى سواء افرزها وسلمها او لا
 لان الموهوب في حكم المهدوم وسرته ان الخط استحال وصارت دقيقا وكذا غير ما وبعد الاحالة هو عين
 آخر على ما عرفت في القبض بخلاف المشاع فانه محل للملك حتى يجوز بيعه لكن لا يمكن تسليمه فاذا زال
 المانع جاز وتم عطف على قوله فتم بالقبض وتبرع على قوله ولو ساعدا بملك الواهب لا مشغولا
 به في مشاع في داره وطعام في جرابه اذا سلمها بما فيها بخلاف العكس لو وصفت مشاعا في داره
 او طعاما في جرابه وسلمها الى الدار والجراب بما فيها صححت الهبة في المشاع والطعام ولو وصفت
 دارا وفيها مشاع الواهب وسلم الكل الى الموهوب له او وصفت جرابا وفيه طعام الواهب وسلم
 الجراب لا تصح الهبة والاصل ان الموهوب متى كان مشغولا بملك الواهب يمنع التسليم فممنوع صحة
 الهبة ومنه كان ساعدا يمنع التسليم فيصح الهبة في الفصل الاول الموهوب مشغولا لا مشغولا

فيه

8

8

وفي الموهوب شغول بمك الواسع وهذا لان المظروف يشغل الطرف واما الطرف فلا يشغل المظروف
 الا اذا وسمب المتاع والطعام ايضا قبض الكل باذنه يقع في الكل يعني لو وسمب الدار ولم يسلم حقه وسمب المتاع
 وسمب الجراب ولم يسلم حقه وسمب الطعام وسلم الكل صحت الهبة في الكل لانه اذا سلم الكل جلة حصار
 كانه وسمب الكل جلة بخلاف ما اذا تفرق التسليم وانما قال باذنه اذا لم ياذن له بالقبض فقبض ضمن
 لانه افسد ملكه غيره كذا في الكافي وينوب القبض في المجلس بالقبول يعني اذا صدر الاجاب من الواجب
 فقبيل قبول الموهوب لا العقد اذا قبض الموهوب باذنه صحت الهبة لان القبض في المجلس دليل
 القبول ثم ان القبض في المجلس يحصل بالتحليل بين الموهوب له والموهوب اخذ في المتاع
 حتى قال الامام ابو الليث في قبض عند محمد لا عند ابي س والخيار ان يصح في صحيحها الى الهبة بالتحليل
 لا فاسد كذا في الفتاوى الظهيرية وسمب دارا بمتاعها وسلمها فانما تحقق المتاع ثم وسمب الدار او وسمب
 الدار والمتاع صحت في الدار اذا بالاحتقاق ظهر ان يد في المتاع كان يدغيب وحصار كما لو غيب
 الدار والمتاع ثم وسمب الدار او وسمب الدار والمتاع ثم وسمب الدار فانه يصح ولو وسمب ارضا او رعا
 وسلمها فاستحق الزرع بطلت الهبة في الارض لان الزرع مع الارض حكم الاتصال كشي واحد فاذا اتفق
 احد ما صار كانه تحقق البعض الشايغ فيما يكتمل القسم فيبطل الهبة في الباقي كذا في الكافي وقال صدر
 الشريعة المفسر هو الشيوع المقارن لا الشيوع الطاري كما اذا وسمب ثم رجع في البعض الشايغ او
 اتفق البعض الشايغ بخلاف الرهن فان الشيوع الطاري مفسد وفي الفصول ان الشيوع الطاري لا يفسد
 الهبة بالاتفاق وهو ان يرجع في بعض الهبة شيئا مما كان الاحتقاق فيفسد الاحتقاق لا طارئا
 ذكر الشيخ الامام ابو بكر في منه المحيط **اقول** عدة صورة الاحتقاق من امثلة الشيوع الطاري
 غير صحيح والصحيح ما في الكافي والفصول لان الاحتقاق اذا ظهر بالبيينة كان مستندا الى ما قبل الهبة
 فيكون مقارنا لاطاريا عليها الهبة الفاسدة بتغير الملك بالقبض وبه يعني كذا في الفصول
 ومن القريب الرجوع فيها الى الهبة الفاسدة يعني اذا ثبت الملك فيها هل ثبتت ولاية الرجوع
 للواهب فيها وصحت هبة فاسدة لذى رحم محرم منه قال بعض المشايخ كانت المسئلة واقعة

في الموهوب له

في الفتوى

في الفتوى وقرئت بين الهبة الصحيحة والفاسدة وافتبث بالرجوع وقال الامام الهروي والامام
 محمد الدين هذا الجواب مستقيم اما على قول من لا يرى الملك بالقبض في الهبة الفاسدة فظروا ما على قول
 من يرى قبلا ان المقبوض في حكم الهبة الفاسدة مضمون على ما تقر فاذا كان مضمونا بالقيمة بعد
 الرهاك كان استحقاق الرد قبل الرهاك فيملك الرجوع والامام داود قال وصحت كذا من القمار في الخط والفرق
 السمن صحت الهبة في الخط والسمن فقط لما عرفت ان كل امرئ ما شاغل لكل لا مشغول به وصحت
 دارا لزوجها ومما بمتاعها ساكنان فيها جازت الهبة ويصير الرجوع قابضا للدار لان الملة ومتاعها
 في يد الزوج فصحت التسليم ذكره قاضي خان وصحت باذنه صدوق مقفل ودفع الى الصدوق لا يكون
 قبضا فلا يثبت الهبة لان القبض انما يحصل اذا صح الانتفاع به ولا انتفاع مع القفل ثم هبة ماله الموهوب له
 بلا قبض جديد يعني اذا كان العين الموهوبة في يد الموهوب له وديعة او عارية او امانة ملكها بالهبة
 والقبول وان لم تجدد فيها القبض لان القبض في باب الهبة غير مضمون فيصير في اصل القبض وهو
 موجود من انفسه عن قبض الهبة بخلاف البيع يعني اذا باع الوديعة او كونه تاعن في يده يحتاج
 الى قبض جديد لان البيع يقتضي قبضا مضمونا وقبض المودع قبضا امانة فلا ينوب عن قبض الضمان
 بل يحتاج بالقبض والاصل في ان القبضين اذا تجاسرا باحد ما ناب الاخر لا يحتاجا
 واذا اختلفا ناب الاقوى عن الاضعف بالعكس لان الاقوى مثل الادنى وزيادة وليس الاقوى
 ما في الاقوى وتم ايضا ما وصلي الاب لطفه بالعقد لانه في قبض الاب فينوب عن قبض الصغير لانه
 ولاية في شئ طرقة سواء كان في يد حقيقة او يد مودعة لان يد المودع كيد المالك بخلاف ما اذا كان
 في يد الفاحش المستاجر او المهر من حيث لا يجوز الهبة لعدم قبضه لان كل واحد منهم قابض لنفسه اذا كان
 الموهوب معلوما قال في النهاية لفظ البسوط وكل شئ وصحب لابنه الصغير واشهر عليه وذلك في
 معلوم فهو جازي القبض فيه باعلام ما وصلي والاشهاد عليه ثم قال والاشهاد بالقبض طرأ الهبة
 يتم بالاعلام لانه ذكر الاشهاد احتياطا للتحريم من محذور سائر الورثة بعد موته وعن محمده بعد
 ادراك الولد وتم ايضا ما وصلي لانه لطف بالقبض في الطفل عاقلا لانه في النفع المحض لطف

بالبيع او قبض اية او حتى احد مما لانه قائم مقامهما او قبض ام هو الى الطفل معها او قبض
اجنبي يربيه وهو الى الطفل معها او قبض من وجها لها الى الصغيره لكن بعد الزفاف لان الاب قائم مقام
نفسه في حفظها وقبض اليه لها ولو قبض الاب ايضا صح لان الاصل الولايه لانه الزوج منه ولم يجز هبة
للجل لكونه وصفاً لانه الاتصال بها بمنزلة اطرافه لانه ان لم يجز الهبة للجل وان جاز الاقرار ان
بين نسباً صالحاً وسبباً بيانه في الاقرار ان شاء الله تعالى صح هبة الاثنين دار الوأده لانها مسلمة
جمله وهو قد قبضها فلا شوب وعكس وهو هبة واحد الاثنين لا اي لا يصح لانها هبة النصف من كل واحد
فلم الشوب كصدوق عشرة الى غنيين فانه لا يجوز لان الصدوق على الفقي هبة فلا يجوز للشوب
وصح هو الى تصدق العشرة وهبتها على فقير لان الهبة للفقير صدقة والصدقة يفتي بها وجه الله تعالى
واحد والفقير نائب عنه بخلاف الهبة وعقب نصف الدار وسلم ثم الباقي لم يجز ولو وهب الى الباقي قبل التسليم
سلم الكل جملة صح في الكل لانه اذا سلم الكل جملة صار كانه وهب الكل جملة بخلاف ما اذا فرق التسليم
واشترطه قبل القبض متعلق بالهبة يجوز به اذا اشترى داراً فقبل ان يقبضها وهبها لآخر جاز
الهبة لما عرفت ان التصرف في العقار قبل القبض يجوز كذا في يجوز هبة درهم صحيح لرجلين لانه
هبة مشاع لا ينقسم وانما قال صحيح لان المفسوس في حكم العروض كما عرفت فيكون مما يقسم فلا
يجز هبة لرجلين للشوبه معه درهمان قال الرجل وهبت كل منهما ان استويا الى قدر العجز
والاجازت والفرق ان الهبة في الوجه الاول تناولت احداهما وهو مجهول فلا يجوز وفي الثاني تناولت
قدر درهم منهما وهو مشاع لا يجزئ التسمية فيجوز ويجوز ايضا هبة ابي متردد في دار الاسلام لطفه لان
يدل على باقية على حكم القيام بداره عليه فمفعول بداره من دخل فيها ولو وهب بعد دخوله
فيها لم يجز وقدره في باب استيلاء الكفار وكذا يجوز هبة البناء دون العروة اذا اذن لابي للموهوب له
الواهب تنقضة وهبة ارض فيها نزع دون النزع او تحيل فيها ثم دونه اي دون النزع اذا امره
الواهب الموهوب له بالحصاد في النزع والجداد كوفيل الموهوب له ذال لما عرفت في جازت الهبة بلب
الرجوع فيها صح اي الرجوع في اجنبي اراد به من لم يكن ذارح محرم من نزع به من كان ذارح وليس

ولايه

لواحد

لواحد

نقصه

نقصه
في الثلث لان المانع
للجواز الاشتغال
بملك المولى فاذا اذن
المولى في النقص والحصاد
للجداد هو

نحو

محرم ومن كان محرماً وليس له رحم ولذا قال ومنه المحرمية بالقرابة واحتمل من المحرمية بالنسب لان
كالاباء والاقرباء والاخوة والاخوات من الرضاع وعن المحرمية بالمصاهرة كاتهام النساء والربائب
وان واج البنين والبنات وقال الثالث في الرجوع فيها القول عليه السلام لا يرجع الواهب هبة الى الوالد
فيما يسهل له ولنا ما روي من قوله عليه السلام الواهب احب اليه ما لم يثيب منها الى ما لم يقبض منها
والمراد حق الرجوع بعد التسليم لانها لا يكون هبة حقيقة قبل التسليم والمراد بما روي ان لا ينفرد بالرجوع
بما قضاه ولا رضاه الا الوالد اذا احتج الى ذلك فانه ينفرد بالاختصاص الى الاتفاق وتسمى ذلك رجوعاً
نظر الى الظاهر وان لم يكن رجوعاً حقيقة على ان هذا الحكم غير مختص بالهبة بل الاب اذا احتج فلا اخذ
من مال ابنة ولو غاب كما ذكر في باب النفقة في صدر الشريعة ونحن نقول به اي لا ينبغي ان يرجع الا الوالد
فانه يتمكن للحياجة فتوهم بعض الناس من قوله ونحن نقول ان الاب يرجع فيها وهب لابنة عندنا ايضا
مطلقاً وهو مذهب باطل منشأه الفقيه عن قوله فانه يتمكن للحياجة فان مراده ما ذكرنا من ان لم يجز
لم يجز له الاخذ من مال ابنة فانه ما توهموا مخالفته يخرج علمنا ان كفاية خان وغيره ان قرابة الاولاد
من جملة الموانع كقرابة الاباء والاقرباء وان سلوا الاولاد وان سلوا والاخوة والاخوات واولادها
وان سلوا والاعمام والعلماء والاقوال والى الاقط فان اولادهم ليسوا بالحرام كما مر في كتاب الكحل
ثم ان موانع الرجوع في الهبة بسبب ذكر الاول بقوله ومنه المحرمية بالقرابة ووجه كونها مانعة
ان المقصود وهو صلة الرحم يحصل بها فانها واجبة في الحرام وكل عقد افاًد مقصود به يلزم وذكر
ان يقول وزيادة متصلة عطفاً على قوله المحرمية بالقرابة كبناء وعرس وسين ويجوز ان يكون مانعاً
ان الرجوع انما يصح في الموهوب والزيادة ليست الموهوبة فلم يصح الرجوع فيها والفصل غير
يمكن ليرجع في الاصل لا الزيادة فامتنع الرجوع اصلاً وذكر الثالث بقوله وموت احد هما اما اذا
مات الموهوب له فلان الملك قد انتقل الى الورثة واما اذا مات الواهب فلان الفصل بموجب حق الرجوع
الا للواهب والوارث ليس به اوجب وذكر الرابع بقوله وعوض فان حق الرجوع في الهبة كان كحل
في مقصوده وقد عرفت ذلك بوصول العوض اليه اضعف اليها اي الهبة بان قال خذ عوضاً عن

نقصه

بشكل او بعد اعطائها او بمقابلتها او مكانها فقبض لم يرجع فلو وقب وعوض ولم ينفذ رجع كل شيء
مطلقا اي سواء كان العوض من الموصوب له او الاجنبي بامر الموصوب له او الا ان العوض سلم
له فلم يبق حق الرجوع وكذا الاجنبي المعوض الرجوع في عوضه لانه متبرع عن الموصوب له لا
للسقاط حق الرجوع عليه وذلك جائز ولا يرجع المعوض على الموصوب له اذا كان بغير امر لانه متبرع
وكذا امره بالمال اذا قال عوض عني على ان ضامن كذا في الايضاح وذكر الخاسر بقوله وخرجها
عن الملك فان تبدل الملك تبدل العين وقد تبدل الملك تبدل السبب ذكر السادس بقوله والرجوع فانها
نظير القرابة المحرمة في النواصل دليل جريان التوارث بينهما بالاجابة وبطلان وكان المقصود الصلة
قد حصل وقت الريبة حتى لو وهب لامة ثم نكحها ان يرجع فيها ولو وهب لامة ثم نكحها فانها فليد ان
يرجع لعدم العلاقة بينهما في الاول وقت الريبة ووجودها في ذلك وقتها وذكر السابع بقوله وما كان
الموصوب فانه اذا هبك بعد الرجوع فلو ادى الموصوب له الهلاك صدق بلا حلف كذا في الكفر وضابطها
اي ضابط الموانع حروف تمنع خرقه مأخوذة مما قيل وما منع من الرجوع في الريبة يصاحي حروف منع
خرقه فالدال الزيادة والميم موت احد المتبادلين العوض والخا الخروج عن الملك والراء الرجعية و
القاف القرابة والها الهلاك الخاف الخاف السنان فكاه يشبه الرفع بالسنان
وهب الاخيه واجنبي عبد فقبضه اى الاخ والاجنبي العبد اى الواهب الرجوع في نفي الاجنبي لان
الريبة صحيحة في حقته لكون العبد متما لا يقسم ولا مانع من الرجوع بخلاف الاخ لان القرابة فيه مانعة
عنه وهب رجل شيئا وقبضه اى الرجل فوهبه اى الرجل العبد الاخر ثم رجع اليه اورد عليه فلما اول الرجوع
فيه لان الموصوب لما عاد الى كذا بالرجوع لا بسبب بركان للاول الرجوع فيه والخصم في الثاني
على ان كان فقير او باع منه ان كان غنيا لم يرجع الاول لان هذا مكسب جديد ليعوده اليه حبيب
وحق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا المكسب فلا يرجع كذا في المحيط بمرجع في اخفاق نصها اى
نصف الريبة والمراد الموصوب ينصف عوضها لانه لم يردفه اليه الا لئلا لم يرجع على الواهب لانها
فات بعضه رجع عليه بقرره لغيره من المعاوضات اى اخفاق نصفه يعني اذا احتج نصف

اذا

العوض لا يرجع بشي حتى يرد ما بقي من العوض لانه يصلح عوضا عن الكل ابتداء وبالاختفاق نظرا
للعوض الا هو فيكون خيرا لان حقه في الرجوع لم يسقط الا بتسليم كل العوض ولم يسلم فان شاء
رد ما بقي ورجع في الكل وان شاء امسك ما بقي ولم يرجع بشي بخلاف ما اذا كان العوض مشروطا
لانها تتم بغيرا فيوزع البديل على البديل فاذا احتج بعضه بمرجع بما يقابل من العوض كذا في الاسرار
ولو عوض نصفها رجع بالمعوض لان التهوين مانع فاذا وجد في النصف يمنع بقدره لو باع
نصفها او لم يرجع في النصف لان الرجوع في الكل في بعضه اولى فلا يمنعه بيع النصف وذا
اى الرجوع انما يمنع بحيث يؤخذ الموصوب من يد الموصوب له بتراض من الطرفين او حكم قاض لان
الرجوع في الريبة مختلف في قيمته من رأي ومنهم من ليس وفي اصله وبطلان الواهب ان طالب حقه
فالموصوب له يمنع ملكه وفي حصول المقصود وعدمه خفاء اذ من الجائز ان يكون مراده الثواب
والتواد فلهذا لا يرجع حصول مقصوده ومن الجائز ان يكون مراده العوض فعلى هذا يرجع فلا بد
من الفصل بالرضا او القضا فصيح اعتاق الموصوب اعتاق الموصوب له العبد الموصوب بعد الرجوع
متعلق بالاعتاق قبل القضا لانه لا يخرج عن ملك الموصوب له الا بالقضا فصيح اعتاق قبل و
لم يضمن اى الموصوب له بهلاك اى الموصوب بعد الرجوع وقبل القضا بعد المنع عن الواهب لئلا يملكه
فيه وكذا اذا هبك بدين بعد القضا لم يضمن لان اصل قبضه لم يكن موجبا ضمان المقبوض عليه وهذا
دوام عليه واستدامة الشئ معتبرة باصله ولكن ضمن بدي بهلاكه بعد القضا والمنع اى منه بعد
القضا وطلب الواهب فان الموصوب له يكون امانة عند الموصوب له والمنع بعد الطلب وجب ان
في الامانة ومع احد ما عطف على قوله بتراض اى الرجوع بتراض او حكم قاض فصيح كعقد الريبة من
الاصل واعادة الملك القديم لاهية الواهب فلم يشترط قبضه اى قبض الواهب لان القبض انما يعتبر في
انتقال الملك لا في عود الملك القديم وصح اى الرجوع في الشئ القابل للقبض كنصف دار وصحت
ولو كان صفة لا تمنع فيه تلف الموصوب في يد الموصوب له فاحتج فضمن لم يرجع على الواهب لانها
عقد تبرع فلا يسخي فيه السلامة قضى بطلان الرجوع لما منع ثم زال الى المانع عاد الرجوع بانه

انه اذا بنى في الدار الموهوبة وبطل القاضى رجوع الواجب بسبب البناء فهدم الموهوب للبناء وعادة
الدار كما كانت فلا يرجع فيها بخلاف ما لو اشترى عبدا بالجنار ثلاثة في العبد في مدة الجنار وخام
المشتري البايع في الرد وبطل القاضى حقيقة الرد بسبب الجنار ليس ان يرد كذا في الخط
وهي بشرط العوض هبة ابتداء هذا اذا ذكره بكليته بان يقول وصبت هذا العبد كذا على ان يكون
الثوب هذا واما اذا ذكره بحرف الباء بان يقول وصبت كذا الثوب بعبد كذا او بالفاء ودم وقبل الا
يكون بيعا ابتداء وانتهاء بالاجماع كذا في شروح الهداية وغيره فاشترط قبضها الى العاقدين للصحة
لكون كل منهما هبة وبطلت بالبيع كما هو حكم الهبة ولو لم يجر هبة الاب مال طفلة بشرط كماله جرت به
به وبيع انتهائا فترد بالبيع خيار الرؤية وتسقط الشفعة كما هو حكم المبيع هذا عندنا وعند
زفر والشافعي بيع ابتداء وانتهاء لان العبرة للمعان ولان اشتراط علي جنتين فيجمع بينهما ما يمكن
علما بالشبهين فان قلت الهبة تملك عين بلا عوض والبيع تملك عين بعوض فكيف يجمع واذا تملك
الاجير في الشرط وكذا على تعيد الشرطية قلت قد عرفت ان معنى كونها عليك بلا عوض كونها عليك بلا
شرط عوض لا بشرط عدم العوض فلا ينافي كونه بيعا وعرفت ايضا ان الشرط المنافي للملكية شرط فيه
معنى الربو والقمار لا مطلق الشرطية لوقال هذا كذا ان يكون ملكا كذا في البيع فيكون ما نحن فيه شرطا
ابتداء نظرا الى العبارة حتى لا يغير كذا في البيع لانما قبل القبض بشرط قبض العوض نظرا الى ما يؤول اليه حتى
توفى احكام البيع حال البقاء وصحبه باساقفة الموهوب لا يرجع فرق بين هذا وبين
الفصل بان في القسارة زيادة متصلة دون الفصل كذا عبد كافر اسلم في الموهوب كذا وجارية عليها
الموهوب القرآن والكتابة وكذا ما جرت لا يرجع الواجب في هذه الصور لان بالاسلام وتعلم القرآن
وكذا ما اذا دأب الموهوب لبطل الرجوع وكذا وصية بغير ادوية الموهوب الى المبيع حيث بطل حق
الرجوع لزيادة متصلة في قيمة الموهوب تصديق على غنى اي قال غنى تصديق عليك بهذه الدرام
او وصية بغير اي قال له وصيتك بهذه الدرام لا غير استيسار اللفظ في المسئلة الاولى ولم ينع
في الثانية كذا في الكافي **فصل** وصية الامهات او على ان يرد ما عليها او بغيرها او يستوفى

عوضي بها

بعث

توفر عليه
او يترتب

نمر

او وصية اراد تصديق بها على ان يرد عليه شيئا منها او يعوضه في الهبة والصدقة شيئا من تحت
الى الهبة لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة كما مر والشيء عليه السلام اجاز العرقى وبطل ان كذا كذا
وبطل الاستثناء اي استثناء المحل لانه انما يعمل في المحل الذي جعل فيه العقد وقد عرفت ان مدية المحل لا
يجوز فلا يجوز الاستثناء واما ايضا وبطل الشرط في الفقة مقتضى العقد وهو ثبوت الملك مطلقا فاذا
اعتبر الشرط المذكورة تقيدها بها وهو في الاطلاق واعتبر الضرب على قولهم او يعوضه شيئا
منها بان المراد به اما الهبة بشرط العوض فهي الشرط جازيان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان
اراد بان يعوضه شيئا من العين الموهوبة فهو الشرط جازيان من كذا كذا محض لانه ذكر
بقوله على ان يرد عليه شيئا منها **اقول** نحن الرشق الاول قوله في الشرط جازيان ممنوع
وانما يجوز ان اذا كان العوض معلوما كما عرفت من المباحث السابقة وخرج بعض شرآج
الهداية وكذا الى ان في الصدقة اعتق حملها ووصفها صحت الهبة في الاثم لان الجنين لم يبيع على ملكه
فلم يكن الموهوب مشفوا لملك الواهب بخلاف التبرع بغيره بغير حملها ووصفها لم تصح الهبة لان المحل بقي
على ملكه لا يجوز تعليق الابرار على الدين بشرط الاكابر اي بشرط كابر فلو قال لمدونة اذا جاء عتد
فانت بري منه اي من الدين بطل الى الابرار لا لا تعليق بشرط محض ولو قال لمدونة ان كان لك عليك
دين ابر كذا عنه وله عليه دين صح الابرار لا لا تعليق بشرط كابر فيكون تنجيز اجاز العرقى لا الرقبة
العرقى ان يجعل داره لآخر مدة عمره واذا ماتت عليه نصحت التملك وبطل الشرط والرقبة ان يقول
ان مت فيك فميتي كذا فيكون تملك مضافا الى زمان وهو من الارثاق وهو الانتظار
كاذب ينظر مودة فلا يصح لعدم التملك في الحال وقال بوس يصح الرقبة ايضا بناء على انها تملك
والشرط ان كذا دأب مدونة عنده فيكون النزاع لفظيا **كتاب الاجارة** لما فرغ من
مباحث تملك العين بلا عوض شرع في مباحث تملك المنفعة بعوض فقال في لغة فعالة من
اجرا جر من باب طلب ضرب اسم الاجرة وهي ما يعطى من كذا كذا لاجير وشرعا تملك نفع بعوض
وانما عدل عن قولهم تملك نفع معلوم بعوض كذا لانه ان كان تعريف الاجارة الصحيح لم يكن

ما نفعنا ولا الفاسدة بالثمن الفاسد وبالشيء الاصل وان كان تعريفه لا يتم لم يكن تعييد النفع
والعوض بالمعلوم صحيحا وما اخير منها تعريفه لا يتم كما ان تعريفه البيع كان كذلك حيث تناول
البيع الفاسد عين او دين او نفع الاولان الظاهران واما الثالث فسياتي توضيحي وينبغي ان نذكر
هذه الدار شهرا كذا او وصفتكم منافعها يعني ان الاجارة تنفق بلفظ العارية حتى لو قال لغيري
هذه الدار شهرا كذا او قبل المني ط كانت اجارة صحيحة اما العارية فلا تنفق بلفظ الاجارة حتى لو قال
اجر كذا هذه الدار بلا عوض كانت اجارة فاسدة لا اعارة ولو قال له وصفتكم منافع هذه الدار شهرا
بكذا يجوز وتكون اجارة كذا في الفتاوى والصفى واختلف في انعقادها بلفظ البيع ذكر الشيخ الاسلام
ان في اختلاف المشايخ وقال اذا قال لغيري وصفت منافع هذه الدار اجارة وعن الكوفي ان
الاجارة لا تنفق بلفظ البيع ثم رجع وقال تنفق كذا في الخلاصة ويعلم النفع ببيان المدة طال او قصر
كالسكنى والزراعة مدة كذا الى سكنى الدار والارض او زراعة الارض مدة كذا اوبى ان العمل كالطباخة
والصبغ والخباط وكحوا او الاشارة عطف على بيان ان العمل النفع ايضا بالاشارة كقولنا الى
ثمة فان النفع ليس شار اليه لكن يعلم من الاشارة ان الفعل المخصوص لا يلزم الاجر بالعقد الى بطلان
العقد ولا يجب تسليمه بغيره كان او دين لان العقد معاوضة احد العوضين منفعة تحت ثمن فاشيا
والآخر مال ومقتضى المعاوضة المساواة من ضرورة التراضي في جانب المنفعة التراضي في البذل بل تجل
بان يعطيه قبل حلول الاجل فانه يكون هو الواجب بالعقد حتى لا يكون لاحق الاثر اذا او شرط ان شرط بغيره
حال العقد فانه يجب الاستيفاء او استيفاء المنفعة المعقود عليها فان الاجر يجب ايضا او كونه
ان من الاستيفاء وفتر على هذا بقوله فيجب الاجر لانه قبضت ولم يسكن لوجود التمكن من الاستيفاء و
بقوله يسقط اي الاجر بالغصب اذا غصبها غاصب من يده يسقط الاجر للموكل طلب الاجر للدار والارض
لكل يوم وللاية لكل محل والقياس ان يطلب في كل ساعة يحيا بتحقيقه الى اوانه كما عرفت
لكنه يفيض الى الخارج اذا لم يعلم حقيقة الاستيفاء فخرج انما ذكره والخباط وكحوا بغيره للموكل طلب الاجر
في هذه الصناعات اذا فرغ اي عن العمل لا كل يوم وان عمل في بيت المستاجر حتى اذا عمل في بيت

محل
موقوف بغيره

المستاجر

المستاجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما في الهداية والتجريد وذكره في المبسوطين
والقواعد الظهرية والذخيرة وشروح الجامع الصغير انه اذا خاط البعض في بيت المستاجر يجب
الاجرة بحسب اجتهاد استحقاق الثوب بعد ما خاط بعضه يستحق الاجر بحسبه وللجزء فيه ان يجاز
طلب الاجر للجزء في بيت المستاجر بعد اخراجه من الشرفان احترق بعد فله الاجر ولا غرم له سبيل ان
الاجر والضمان لا يجتمعان وقبل الاجر ويغرم قال في الوقاية فان احترق بعد فله الاجر وقبله لا ولا غرم
فيما وقال صدر الشريعة اي الاجرة في بيت المستاجر قبل الاجرة عزم **اقول** فيه بحث اما اولاهما في شرب
الهداية فيما قبل الاجرة حتى قال في غاية البيان انما قيد بعدم الضمان في صورة الاحترق بعد الاجرة من
التقور لانه اذا احترق قبل الاجرة فعلى الضمان في قول اصحابنا جميعا واما ثانيا فلانه مخالف للفتاوى
المقررة الا في ذكرنا من الاجر المشترك بغيره ما تلف بغيره فان قيل وضع المسئلة فيما اذا خسر في بيت
المستاجر وذكر منع ان يخبره بغيره فيكون اجرا خاصا وسجي ان ما تلف بغيره لا يضمن قلنا قد خرج
الشراح بان اجير مشتركة حيث قالوا اجير الوحد من وقع العقد فحقه على المخرج بالتخصيص كسبيل كونه
الستور شره الخدمه على ان لا يخدم غيره وما نحن فيه مستاجر على العمل بلا بيان المدة ولا مدخل الفعل
في بيته فكان اجير مشتركة كذا غيرت العبارة الى ما ترى ومن شاء هذه الرفقة ان صاحب الهداية قال
فلو احترق او سقط من يده قبل الاجرة فلا اجرة له للمالك قبل التسليم فان اخرجته ثم احترق من
غيره فعلى الاجر لانه صار مسلما بالوضع في بيته ولا ضمان عليه لانه لم توجد منه الخيانة فجعل صاحب الوقاية
قوله ولا ضمان عليه علما بما قبل الاجرة ايضا فلم يميز ما نزل المدة على ملام الصواب واليه المرجع والمآب
من العمل في العين كالصباغ والقصار يصر بالانشاء وكوه قيد به ليكون له اثره احترز
بعين غاسل الثوب كسبيل يجب العين للاجر لان المعقود عليه وصفه في المحل فكان حقا
للبائس استيفاء البذل كما في البيع فلا غرم ان ضاع العين بعد لانه امانة في يده ولا اجر لان المعقود
هلك قبل القبض ومن لا اثر له كالحال والملاح وقاسل الثوب بغير ما ذكر لا يجب له الاجر
ذكره النهاية ان القصار اذا لم يكن له عمل الا انزاله الدرن اختلفوا فيه والاصح ان لا يحق له الجبس

ما اخرج

امدة

على كل حال ان البياض كان مستترا او قد ظهر فغيره ان كان ناكبا بالاستتار فصار كانه احدهما بالظهور
وعزاه الى الجامع الصغير لقاضي خان بخلاف ردة الابق حيث يكون الحق الجواب ان لم يكن له اثر
في العين فانه كان على شرف الهلاك فكانه احياء وباع منه بل جعل ان شرط عمل الاستعمال غير لان
المعقود عليه العمل من محل معين فلا يقوم غيره مقامه بخلاف السلم فان المعقود هناك العين للعمل
فجاء ان يعمل غيره والآي وان لم يشترط عمل جار يستعمل غيره لان الواجب عليه احداث المعقود عليه و
يمكنه الايفاء بنفسه وبالاستعانة بشرط عمل جار يستعمل غيره بغيره واستاجر رجلا ليحج بعينه فاما بعينه
فجاء بمن بقي فلا اجر بحسابه لو كان عبدا معلوما لانه اوفى بعض المعقود عليه فحق المعقود
بقدره والآي وان لم يكن عبدا معلوما فكذلك لكل الاجر واستاجر رجلا لايصال هبط اوزاد الى
ديار ردة الى القبط او الزنك لموت او عيبه ذكره في النهاية لا شيء الى الاجر لان المعقود عليه في الكتاب
تفعله لانه المقصود والكسيلة اليه وهو العلم بما في الكتاب لكن الحكم تعلق به وقد نقض بالهود فيسقط الاجر
ويصير كالحج اذا خاطب الثوب ثم نقضه فانه لا اجر له وكذا الرادفانه بالهود نقض تسليم المعقود فان
دفع الخطا لوثيرة في صورة الموت او من يسلم اليه اذا حضر في صورة الغيبة وجب الاجر بالثواب بالاجماع
وهو نصف الاجر المسمى لانه باقصة ما في نفسه واجبه ولم يحصل اليه ما يجب من الانتفاء للمعقود
عليه وهو الايصال صح استجار دارا ودكان بلا ذكر ما يعمل في لانه العمل المتعارف فيها يمكنه فيعرف
اليه وان لا يتفاوت فيصير العقد وكل عمل لا طلاق سوى موطن البناء كالتجارة لانه فيه
ضررا ظاهرا يستفيد العقد بما وراءه لانه ارض عطف على دار الى صح استجار ارض لبناء لو غرس
لانه منفعة معلومة تقصد بعقد الاجارة عادة فاذا مضى المدة قلده الى البناء وقطعه وسلم الارض
فارغة الا ان بعض المورج قيمة اي قيمة البناء وقطعه مستحقا للقلع فاذا ضمن بتملكه بلا وجه المشاجرة
ان نقص القلع الارض والا فبعضها او يرضى الى المورج بتركه فيكون البناء والغرس لصاحبها والارض لصاحبها
والزرع الى اذا انتقضت مدته لا يجبر على قلده بل يترك باجر المثل لان بتركه لانه نهاية معلومة
فامكن رعاية الجانبين فيه والطلب كالشجر لان له باقيا في الارض وليس كالزرع وقد علم حكم

او دابة عطف على ارض الى صح استجار دابة للركوب او الجمل بفتح الحاء او استجار ثوبا لللبس بين الركاب
والجمل كالحذاء واللبس قال في الكفر والدابة للركوب والجمل والثوب لللبس عطف على الدور في قوله صح
اجارة الدور ففهم منه ان اجارة الدابة وما عطف عليه جارية مطلقا وقد قال في الكفر فان
لم يبين من يركبها او ما يحمل عليه بالاو من يلبسه فالاجارة فاسدة ولهذا قلت ان بين الركاب الخ
فان عم بان قال على ان يركب او يلبس من شاء او يحمل ما شاء اركب واللبس من شاء وحمل ما شاء
لوجود الاذن من المورج ولكن اذا ركب بنفسه او ركب واحد اليه ان يركب غيره لانه تعين مراد من
الاصل فصار كانه نص على ركوبه ببداء الكافر وان خصص بركاب ولا يفي الفرض لانه تعدي
كلما اختلف بالمستعمل كالقسطا طحني لو استاجر قد فقهه في غير اجارة او اعاره ففقهه في سكن
فيه ضمن عندا من تفاوت الناس في نصبه واختيار مكانه وضرب وتاديه وعند محمد لا يضمن لانه
للسكنه فضا كالدار وفيما لا يختلف به اي بالمستعمل بطل التقييد لانه غير مقيد فان سمي في الجمل او
وقدر كثر بتركه الى المستاجر حمل مثله في الضرر وان شأ وبأوزنا والاخف كالسمسم والشعير
الاخر كالحمل والحد يدرجه اذا استاجر ما يحمل عليه ما قطن اسماء فليس ان يحمل عليه ما مثل وزنه
حديثا لانه ربما يكون اخر بالدابة لان الحد يجمع من موضع من ظهر تاوض من باراد رجل ان يركب
ركوبة اي ركوب نفسه نصف قيمتها بلا اعتبار الثقل بين المردف والمردف فان الخفيف الجاهل
بالفراسة قد يكون اخر من الثقل العالم بها كذا لارادفانه لو ركبها وحمل على عاتقه غير ضمن جميع
القيمة وان كانت الدابة تطيق حملها لان ثقل الركاب مع الذي حمله يجتمعان في مكان فيكون اشق
على الدابة اما اذا كانت لا تطيق فيجب على الضمان في الاحوال كلها وقيد بقوله رجلا لانه لو اردف صاحبها
لا يستمسك ضمن ما زاد الثقل وان كان حسيبا يستمسك فهو كالحمل كذا في الكافي وضمن بالزيادة
على حمل معلوم ما زاد ان اطاق حمل اي ضمن قدر زاد على قدر الحمل المعلوم في الثقل لانه يمكن
بما ذون فيه وغير ما ذون فيه والتسبيل في انقاس عليه ما والآي وان لم يطق حمل مثله فيضمن
كل قيمته لعدم العلم الاذن فيه فيكون اهل كالمركب بها بغير اي الركاب وبغيره وهو ان يجربها لا

والقطن منبسط على ظهرها

نفية التوقف ولا تجزئ في بعضهما لان الاذن مقيد بشرط السلامة لتحقيق السوق بدونه وجازة
 بها الى بالدية عما عن مكان مستوجرت اليه ولو وصلية ذامبا وجايبا الى للذات والمجى
 وزوايا البعطف على جوازها بها يعني اذا استاجر بها الى موضع اخر ثم ردت الى الاول ثم نفقت فهو
 ضامن قبل هذه المسئلة اذا استاجر بها ذامبا لا جايبا ليشترى العقد بالوصول الى الاول فلا يغير
 بالعود مردودة الى المالك معنى اذا استاجر بها ذامبا وجايبا يكون بمنزلة المودع اذا خالف
 في العود به ثم عاد الى الوفاق وقيل الجواب بجري على اطلاقه والفرق ان المودع مأمور بالبقاء
 للاستعمال المقصود اذا انقطع الاستعمال لم يبقا فلونا يبا فلا يبدأ بالقول قال في الهداية
 هذا الصحيح وقال في الكافي الاول صحيح ونزاع اي ضمن بنزع سرج حمار مكشركى واياك في معنى
 اذا اكثرى حمارا مسترجعا ونزع سرجه واكثره بعض مطلقا الى سوا كان مما يؤكف هذا الحمار يشمله
 او لا اما ان نظروا الى الاول فلان الاكشاف ليس من جنس السرج لاختلافهما صورة ومعنى فيضمن القيمة
 اذا عطيته كما اذا حمل الحديدي كان الخطه واسرجا بما لا يشترى الى الحمار بمنزلة حيث ضمن كل قيمة لانه بعد
 انكافا للاداة كمن ابدل الخطه بالحديد وسكوى اي ضمن الحمار ان قيمة متاع حمله ان ملكه يسلك طريق
 غير ما عينه المستاجر لكن ان سلكه بغيره وقدرت وتا الى الطريقان بالطول والفقير والصعوبة
 والسهولة حتى اذا لم يتفقا وتا فلا ضمان عليه ان ملكه ان لا فائدة في تعيينه في او يسلك ما لا يسلكه
 الناس الى ضمن ايضا اذا ملكه يسلك طريق لا يسلكه الناس لصحة التقييد وحصول المخالفة وتحملة في
 التوجيه اذا حمل قيمته ان ضمن اذا تلفت لان التمسك بغيره حتى ان المودع ان يسافر بالوديعه في البر
 لا البحر ولا الى الاجرة في الصور المذكورة ان بلغ المنفعة لسلامة حصول المقصود استاجر ارضا
 لزرع بتر فزرع وطيلة ضمن ما نفقت لان الرطبة اعظم ضررا من البر لا انتشاره ووقا فيها وكثرة الحاجة
 لا سقيها فكان خلافا لاسره قبض ما نفقت بلا اجرة لا يتقاضى صاحبها حيث اشتغل الارض بخمس اخر
 غير ما امر به دفع ثوبا الى حياطة ليجتنبه فيصا بدرهم في ثياب خبز الدافع ان شاء ضمنه ثوبا او
 اخذ الثياب باجر مثل ولم يزد على التسمية قبل معناه القطر الذي هو ذو طاق لانه يستعمل استعمال القميص

في بعضهما لان الاذن مقيد بشرط السلامة لتحقيق السوق بدونه وجازة بها الى بالدية عما عن مكان مستوجرت اليه ولو وصلية ذامبا وجايبا الى للذات والمجى وزوايا البعطف على جوازها بها يعني اذا استاجر بها الى موضع اخر ثم ردت الى الاول ثم نفقت فهو ضامن قبل هذه المسئلة اذا استاجر بها ذامبا لا جايبا ليشترى العقد بالوصول الى الاول فلا يغير بالعود مردودة الى المالك معنى اذا استاجر بها ذامبا وجايبا يكون بمنزلة المودع اذا خالف في العود به ثم عاد الى الوفاق وقيل الجواب بجري على اطلاقه والفرق ان المودع مأمور بالبقاء للاستعمال المقصود اذا انقطع الاستعمال لم يبقا فلونا يبا فلا يبدأ بالقول قال في الهداية هذا الصحيح وقال في الكافي الاول صحيح ونزاع اي ضمن بنزع سرج حمار مكشركى واياك في معنى اذا اكثرى حمارا مسترجعا ونزع سرجه واكثره بعض مطلقا الى سوا كان مما يؤكف هذا الحمار يشمله او لا اما ان نظروا الى الاول فلان الاكشاف ليس من جنس السرج لاختلافهما صورة ومعنى فيضمن القيمة اذا عطيته كما اذا حمل الحديدي كان الخطه واسرجا بما لا يشترى الى الحمار بمنزلة حيث ضمن كل قيمة لانه بعد انكافا للاداة كمن ابدل الخطه بالحديد وسكوى اي ضمن الحمار ان قيمة متاع حمله ان ملكه يسلك طريق غير ما عينه المستاجر لكن ان سلكه بغيره وقدرت وتا الى الطريقان بالطول والفقير والصعوبة والسهولة حتى اذا لم يتفقا وتا فلا ضمان عليه ان ملكه ان لا فائدة في تعيينه في او يسلك ما لا يسلكه الناس الى ضمن ايضا اذا ملكه يسلك طريق لا يسلكه الناس لصحة التقييد وحصول المخالفة وتحملة في التوجيه اذا حمل قيمته ان ضمن اذا تلفت لان التمسك بغيره حتى ان المودع ان يسافر بالوديعه في البر لا البحر ولا الى الاجرة في الصور المذكورة ان بلغ المنفعة لسلامة حصول المقصود استاجر ارضا لزرع بتر فزرع وطيلة ضمن ما نفقت لان الرطبة اعظم ضررا من البر لا انتشاره ووقا فيها وكثرة الحاجة لا سقيها فكان خلافا لاسره قبض ما نفقت بلا اجرة لا يتقاضى صاحبها حيث اشتغل الارض بخمس اخر غير ما امر به دفع ثوبا الى حياطة ليجتنبه فيصا بدرهم في ثياب خبز الدافع ان شاء ضمنه ثوبا او اخذ الثياب باجر مثل ولم يزد على التسمية قبل معناه القطر الذي هو ذو طاق لانه يستعمل استعمال القميص

وقيل هو بجري على اطلاقه لانها لا يتفاوتان في المنفعة لانه يشترى وسطه ويتوقع به انتفاع
 القميص ففيه الموافقة والمخالفة فيميل الى ان الجريتين سواء لكن يجب اجر المثل لقصور جهة المودع
 فلا يجاوز به الدرهم المستحق او حكم الاجارة الفاسدة دفع علامة ان جايك مدة معلوم يعلم ان
 على ان يعطى الاستاد للموكل كل شهر كذا جاز ولم يشترط على اخذ اجره بعد طلب الاستاد من المولى اجرا
 وهو من المولى من الاستاد ينظر الى عرف البلدة في ذلك العمل وان كان يشهد للمولى في اجر مثل الغلام
 على الاستاد وكذلك دفع ابنه ذكره قاضى خان **باب اجارة الفاسدة** نفقة بالعودة ذكر الاول
 بقوله بالنظر المفسر لان المنافع يكون لها قيمة بالعقد وتصير فيعتبر الاجارة بالمعاوضة
 المالية دون ما سواها من الكساح والخلع والصلح عن دم العمد وكفونا وذكر ان بقوله والشيوع
 بان يوجر نصيبا من داره او نصيبه من دار مشتركة من غير شركة وانما فسدت لان المقصود
 به الملك وهو امر حكى يمكن في الميثاق فيجوز اهل احترز به عن الشيوع الطارى فانه لا يفت الاجارة
 في ظاهر الرواية كما اذا اجر كل الدار ثم قسمها في النصف واجر رجلان دارهما الواحدة فاما احدهما او باع
 الا من شركة فانه كل من المنفعة فيحدث على ملكه فالبعض يحكم الملك الحقيقي والبعض يحكم الاجارة
 فلا يظهر معنى الشيوع انما يظهر الاختلاف في حق السبب والاعبرة باختلاف السبب مع اتحاد الحكم
 فاذا لم يظهر الشيوع صح العقد على انه لا ينعى في رواية عن ابن في كذا في الكافي وذكر الثالث بقوله وجها
 المسمى بان جعل الاجرة ثوبا او دابة بلا تعيين وذكر الرابع بقوله وعدم التسمية بان قال جرتك دارى
 شهر او سنة ولم يقل بكذا وتنف ايضا اذا استاجر ثوبا او دارا سنة بائة درهم على ان يترتها المستاجر
 ويكون على المستاجر اجر المثل بالغاما بلغ لانه لما شرط المدة على المستاجر صلت المدة من
 الاجرة في غير الاجر مجهولا ذكره قاضى خان وانما لم يذكر مهنه لدخوله تحت قول وجها له المسمى فان
 فسدت بها الى بردين وجب المثل بل يستفاد بالمنفعة لم يزد على المسمى الى اذا كان المثل زائدا على
 المسمى لا تجب اى الزيادة لانه امر جنسيا باسقاط حقها حيث سمى الاقل ونقص عنه الى ان كان
 اجر المثل ناقصا عن المسمى لا تجب قدر المسمى فساد التسمية وانما لم يجر المثل في الف وبها

تعليم ذلك العمل
 حكم باجر مثل
 الاستاد

لان المقصود
 منها الانتفاع وهو امر جنسى
 لا يمكن بالمشاء ولا يقصور
 تسليمه فلا يجوز خلاف البيع منسوخ
 لان المقصود به

ان قيل استغنى بالاجرة
 بالغاما بلغ والادى وان لم
 يفسد بها لم يلزم
 او الشيوع

بأنه ما بلغ ولم يزد على المستحق في الفساد وغيره مما لا يقع في القيمة في نفسها عندنا وإنما يتقوم بالعقد
 أو شبيهه فإذا لم يتقوم في نفسها وجب الرجوع إلى ما قوت به في العقد ويسقط ما زاد عليه لمضاهيا ما ساقط
 وإذا جهرل المستحق أو عدم التسمية التي للرجوع ووجب لمؤجل الأصل وهو وجوب القيمة بالقيمة ما بلغت
 هكذا ينبغي أن يقرر هذا الكلام فإن عبارات المضطربة في هذا المقام فإن أجردارة تفرغ على قول وجهان
 المستحق بعد كل شهر يؤول فكل سنة ستة أشهر مثلا ولم يرد في العقد فكل سنة أجر المثل بالقيمة ما بلغ
 وينسخ في الباقي من المدة أجر دار كل شهر كذا صح في واحد فقط ونفسه الباقي إذا لم يكن تصحيح العقد
 على جملة الشهور طرأ عليها ولا على ما بين الأدنى والكل لعدم أو لوقية بعضها من البعض فحين الأدنى
 وإذا تم الشهر الأول فكل منهما ان ينقض الاجارة لانتهاء العقد الصحيح وفي كل شهر سكن في أوله فانه
 إذا سكن ساعة من الشهر صح العقد فيه ولم يكن للموثر أن يخرجها إلى أن ينقض الاجارة وكذا كل
 شهر سكن في أوله لأن الشهر في منهما بالعقد يتم بالسكن في شهره وهذا هو القياس وقد مال إليه بعض
 المتأخرين في ظاهر الرواية لكل منهما الخيار في الليلة الأولى من الشهر الداخل ويومها لأن ذلك من الشهر
 وفي اعتبار الأول جرح الأمان يسمى الكل بأن يقول أجرها ستة أشهر كل شهر كذا متعلق بالمستلزمين
 معاينة إذا بين جملة الشهور وعين حصص كل منهما جاز العقد لأن المدة صارت معلومة فارتفع مانع
 من الجواز أجرها ستة أشهر كذا صح وأن لم يتم أجر كل شهر لأن المدة معلومة لا يرى أن اجارة شهر
 واحد يصح وأن لم يتم قسم كل يوم وأول المدة ماسمي بأن يقول من شهر رجب من هذه السنة والآتي
 وإن لم يتم شيئا فوق العقد لأن الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء في مثل يتعين الزمان الذي يعقب
 السبب في الاجل بان باع إلى شهر والامان بان حلف أن لا يكمل فلما نجا حيث اعتبر فيها الابتداء بعد الفراغ
 من التكلم فإن كان العقد حين يهلك الملاك اعتبر الاجارة أي شهور السنة كلها بالاجارة لأن الاجارة
 اصل في الشهور قال الله تعالى في موافق للناس والآقا لا يام لأن الاصل إذا تعذر يصار إلى البدل كذا جرح
 عبدا باجر معلوم وبطعام لم يجز لها بعض الاجارة جاز اجارة الحمام فجاز اخذ اجارة لما روي انه
 عليا سلام دخل الحمام في الحنفية واعطى اجرة ولتعارف الناس ولتجتم لما روي انه عدم اجتم واعطى اجرة

المعوم

تحت

والظهير باجر معين والقياس ان لا يصح لانها تروى على استمال العين وهو اللبن فصار كاستنجا البقرة
 والشاة ليس بلبنهما او البستان لياكل ثمرها في الامصار بلا تكبير ولا تسلم ان العقد ورد
 على استمال العين بل على المنفعة وهي حضنة وتلقين ثمرها وتربيتها وخدمته واللبن تابع
 وانما لا يستحق الاجارة اذا ارضفت بلبن الشاة لانها لم تات بالعمل الواجب عليها لانها ايجار وليس رضاع
 وطعامها وكسوتها وعندنا لا يجوز للجها له ولا ان الجها له انما لنفسه لا لفضاء الى المنازعة
 ومنها كمثل كالات العادة بين الناس التوسعة على الاطراف لان منفعة ذلك ترجع الى اولادهم
 والزواج وطنها لا في بيت المستاجر الا بانه يعين المستاجر ان يمنع زوجها من وطئها لان
 الوطئ حق الزوج فلا يمكن من ابطال حقه لكن المستاجر بمنعه من وطئها في منزل لان
 المنزل ملكه فلا يجوز له ان يدخل بها اذنه ولا في الزوج في نكاح ظاهر بين الناس وعليه شهود
 ففسخها اي فسخ اجارة الظهير بخلافه سواء كان الزوج ممن يشبهه ان تكون امراته
 ظهيرة او لا لان هذه الاجارة توجب خللا في حق الزوج والزواج ان يمنع امراته عما يجب
 خللا في حقه وفيما في نكاح غير ظاهر بل بقراره لا اي ليس ان يفسخ الاجارة
 لان العقد قد نزلها وقولها غير مقبول في حق من استأجرها وجاز للستاجر فسخها ان مرضت
 او حبلت لان لبنها يضر بالولد وعليها غسل الصبي ونيايه وانما لا يحل طعامه ودفعته
 لان العادة ان الظهير هي التي تنول هذه الامور فصار ذلك كالمشروط لا من شيء منها
 اي من الثيب والطعام والدمع وهو اي ثمنه واجرة اي اجر غسل المرضعة وارضاعها
 على ابيه وفرع على هذا بقوله فانه ارضفت بلبن شاة او غدة بطعام ومضت
 المدة فلما اجر فان اجرا لارضاع لما كان على الاب كان ترك الارضاع جرما ما على الاب
 فان الارضاع هو اشرب الحبيتي لبنها حلبة ثديها في فيه ولذا قال صاحب المسألة فان
 هذا ايجار وليس بارضاع فقولهم فان ارضفت يكون من قبيل المشاكلة بخلاف
 ما اذا دفعته الى خادمة منها حتى ارضفت حيث تستحق الاجرة كذا في الكلام

وهو الحسن قد ساقنا ارضعت لكم
 فانما هي اجرة صحت وعليه انفسه الاجارة
 وقد جرى بالتعامس نسخ

ملاحي
او ينظر

ثم نصح الاجارة للاذان والامامة والنج وتعليم القرآن والفقه والفناء والملاهي والنوحي
وفي المحيط في كتاب الاحسان اذا اخذ المال بلا شرط باج لانه اعطاء مال عن طوع
بلا عقد وحسب التيسر وهو ان يوجر في المزرعة على الاثاث والمراد اخذ الاجرة عليه والكل
ان الاجارة لا يجوز عندنا على الطاعة والمعاصي لكن لما وقع الفتور في الامور الدينية جوزه المتأخرون
ولذا قال فيفتي اليوم بفتحها اي الاجارة لتعليم القرآن والفقه والامامة والاذان وحج
المتاجر على دفع الاجر ونجس وعلى الطلوة المرسومة وهي مديونية تهي للمعلمين على ركن
بعض سؤد القرآن سميت بها لان العادة اهداء الخلاوي نفدي الاجارة ان دفع الى آخر
غير النسيب بصفه او استاجر حمارا ليجل زادا ببعضه اي بعض الزاد او ثورا ليطحن به
بعض دقيقه هذا الاجر يسمى فقير الطمان وقد نفى النبي عام لانه جعل الاجر ما يخرج من عمل و
الاولان في معناه او المجبر كذا اليوم بكذا اي اذا استاجر رجلا ليجبر له من العشرة الا
من الدقيق اليوم بدرهم فسد عندنا في الجاهلية المفقود عليه لان ذكر الوقت يقتضي كونه
المنفعة وذكر العمل مع تقدير الدقيق يقتضي كونه العمل والترحيل لاحد مما على الاخر مع
ان نفع المستاجر في وقوعه على العمل لانه لا يستحق الاجر الا به لكونه اجيرا مشتركا
ونفع الاجير في وقوعه على المنفعة لانه يستحق الاجرة بمضي المدة عمل او لا ففسد العقد
ولو كان المفقود كليهما اي يعمل هذا العمل مستقرا لهذا اليوم فهو غير مفقود عادة
وعن ابي حنيفة اذا سمي عملا وقال في اليوم جازت الاجارة لان في اللزوم لا التقدير المدة فلا
يقتضي الاستراق وكان المفقود عليه العمل وهو معلوم او ارضا بشرط ان يشيها
او يكره ان يراها او يشيها لان اثر هذا الافعال بعد انقضاء العدة وليست
مقتضيات العقد وفي نفع لصاحب الارض كالبيع بخلاف استجارها على ان يكرهها
ويزرعها لانه شرط يقتضي العقد لان الزراعة يستحق بالعقد وهي لا يثبت الا
بالسقي والكرب فلا نفد وبلا ذكر ذراعتها او ما يزرع فيها لم يصح اما الاول

جرت

منه
بمنه

فلا

وان كان في فلتناوة انواع الزراعة
وارضها بعض الارض فالتام يتي
شيئا منها لم يعلم المفقود عليه

فلان الارض ليست اجرة للزراعة واللبان والغرس فالتام يتي شيئا منها لم يعلم المفقود عليه
الا ان بيع الموجه بان يقول على ان تزرع ما شئت في تفتح لوجود الاذن منه ولو
زادها بلا كون الزراعة او ما يزرع في تفتح لاجل عادي العقد صحيحا وله المستحق لارتفاع
الجهالة بالزراعة قبل تمام العقد استاجر رجلا ليعمل بحداد ولم يسم حله فحل مفتدا فله
يضمن لان الاجارة فاسدة والعين امانة ولم يوجد التعدي وان بلغ المكان الموعود
فله المستحق من الاجر تخبانا والقياس ان يجزى المثل لانه وقع فاسدا وجه الاجارة ان
الجهالة ارتفعت قبل تمام العقد فان نازعا اي العاقدان قبل الزرع في الصورة الاولى
والثانية في الصورة الثانية فسخت الاجارة يعني فسختها القاضيه دفعا للفساد وان تعدي
اي المستاجر على الدابة وضمن او حمل طعاما مشتركا بينه وبين آخر فاستاجر احدهما الآخر
او حمارا الى مكان كذا فحمل الطعام كله فلا اجر له الا المستحق لاجل المثل اما في الصورة الاولى
ان الاجر والضممان لا يجتمعان واما في الثانية فلا ان الاجر لا يجتمع في الوجود فبطل
كاجارة ما لا منفعة لان المفقود عليه حل النصف الشايع وحله غير متصور لانه فعل
لا يتصور في الشايع من حيث انه شايع بخلاف البيع لانه تصرف شرعي وهو كملك كملك
للمحور في الطريق يعني استاجر دابة ثم جرد الاجارة في بعض الطريق وجب له ما كسب قبل الانكاس
ولا يجب له ما كسب في سبيل من الاستعمال فسقط الضمان كذا في الكافه وراى في شرح الجمع للمقص
بعد قوله فسقط الضمان قوله وعقد للتزام به لكل اجارة النفع بالنفع يجوز اذا اختلفا
واذا اتفقا لا ينعى اذا اجر دابة ليسكنها بسكنى دار اخرى او دابة ليركبها بركوب دابة اخرى
او ثوبه ليلبسها بلبس ثوب آخر لم يجز عندنا لان المفقود عليه ما يحث من المنفعة
وذا غير موجود في الحال فاذا اتفقا لم يكن كبدالة الشيء بغيره بل بغيره بغيره
الثالث عندنا بخلاف ما اذا اختلف الجنس لان الثاء في الجنس مختلف ليس محرم كذا
في الكافه **اقول** يرد على ظاهره وان قولنا لان الثاء في الجنس مختلف ليس محرم لما قال

لما بعد عندنا في يوسف
لانه بالجمود صار غاصبا
والاجر والزمان لا يجتمعان
وعند محمد بن كعبه الاجر كله نسخ

في الاجارة قائم لان الاجارة
لا تنسخ به وحده فوجب له
الاجر المستحق على المستاجر نسخ

مخالفة

منه ان يسلم هو في حد
او يوافي شعير وان عدا حقه
الفضل والنساء تسفح

فيجب التزو ان وجد العذر والنجس الفضل والنساء لو وجد العذر وان وجد احداهما وعزم
الاخر جعل الفضل والنساء فان التبر والشعر جنان مختلفان وقد حرم النكاح فيه وقد
ان مراده بالنجس المختلف ما لا يكون فيه قدر كسب الفتن من تبتير خفتين من شعير
حيث جاز فيه النية لا اختلاف الجنس وانتفاء العذر كما تقرر في باب ومهرنا كذلك فان
جنس النفع اذا اختلف النفع من المقدرات الشرعية لم يحرم النكاح الانتفاء جزء العلة
فيكون هذا داخل في قوله وان عدا حقه الفضل والنساء هذا وقد عطل في المحيط عدم الجواز
اذا اتحد الجنس بان المنافع معدومة في الطرفين فكانت نشأ لا عين والنسب مع نهى عن
بيع الكمال بالكمال الا انه خص عنه خلاف الجنس بالاجماع **باب من الاجرة** الاجرة نوعا
احدهما الاجرة المشتركة وثانيهما الاجرة الخاصة وسبب بيان الاول من يعمل الواحدة كلياً ط
وكفه او يعمل له اي لواحد على غير مؤقت فانه اذا استأجر رجلاً واحداً للخدمة في بيته غير
مقيتة يوم او يومين كان اجرة مشتركة وان لم يعمل لغيره او مؤقتاً بالاختصاص يعني اذا
استأجر رجلاً لخدمة شهر ابره من فواجر مشتركة لان يقول والشرع غنم غنم في بيعه اجرة
وحدة وسبب تحقيقه وانما يستحق اي لا يستحق الاجرة المشتركة الا بعمل الصانع وكفه
لان الاجارة عقد معاوضة فيقتضي المساواة بين العوضين لم يسلم المفقود عليه للثأجر
وهو العمل الا لم الاجرة عوض وهو الاجر ولا يضمن ما يملكه في يده سواء يملكه بسبب يمكن
التحرر عنه كالسرقه او بما لا يمكن كالحريق والفارة لان العين امانة عنده لا يقبض باذن
المالك لثقتة وهي قامة العمل فيه فلا يكون مضموناً عليه كالمودع واجرة الوصوان
وصلية شرطاً على الضمان لانه شرط لا يقتضي العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين اما في
ما لا يمكن التحرر عنه فبالاجماع واما فيما يمكن فبالخلاف فنقد ما يجوز لانه يقتضي
العقد عندهما وعند نفسه لما ذكرناه من المتأخرين بالصالح على النصف للاختلاف
الصحابه فيه كذا في العادة بل يضمن كل واحد من الطرفين كل طرف اي حرق الثوب الحاصل من

الدق

الدق اي دق القصار وزلق المال فان التلف الحاصل من زلقه حصل من تركه ^{التشبيث}
في المشي وانقطاع حبل تشد به الجمل فان التلف الحاصل له حصل من تركه التوثيق
في تشد الجمل وعرق السفينة من مرقه الا آدمية عرق اي لا يضمن اذ متاع عرق من
مرك السفينة او سقط من دابة وان كان بسوق او قوده لانه ضمان الادنى لا يجب
بالعقد بل بالحيابة وما يجب بهما يجب على العاقلة والعاقلة لا تتحمل ضمان العقود
وهذا ليس بجناية لكونه مازونا او ملك من حيازة او فصيله بحجر المعتاد وكذا دابة
اي لا يضمن ايضاً دابة ملك من فصد وكفه لم يجر اي لم يجر المعتاد لانه التزمه بالعقد
فصار واجبا عليه والواجب لا يجامع الضمان كما اذا اخذ القاضى او عذروا المفروء
به الا ان يمكن التحرر عنه كدق الثوب وكفه اذ بقوة الثوب ودقته يعلم ما يتحمل من
الدق بالاجتهاد فامكن تقييده بالسلمة منه بخلاف الفصد وكفه فانه يستغنى عما وقع
الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه ولا ما يتحمل من الجرح فلا يمكن تقييده بالسلمة
فقط اعتباره الا اذا جاوز المعتاد فيضمن الزايد كله اذا لم يملك واذا ملك يضمن
نصف دية النفس لانه يملك ما ذون فيه وغير ما ذون فيه فيضمن بحاسبه
وهو النصف حتى ان الختان لو قطع الحشفة وبرا المقتطوع يجب عليه دية كاملة
لان الزايد هو الحشفة وهو عضو كامل فيجب عليه دية كاملة وان ما يجب عليه
نصف الدية وهي من الفوايت حيث يجب الاكثر بالبسر والاقل بالبرهان كره الزنا بقى
فان انكسر ذن في الطريق ضمن الجاني قيمته في مكان حمله بلا اجر او مكان بخصه اجرة
اما الضمان فلانه تلف بفعله لانه الداخل تحت العقد عمل سليم والمفسد غير داخل
واما الخيار فلانه اذا انكسر في الطريق والجمل شيء واحد يتبين انه وقع متهدياً وانما
صار متهدياً عند الكسر فيميل الى اي الجهتين شاء فان مال الى كونه متهدياً ضمن
قيمه في الابتداء فلا يجب الاجر اذا تبين انه كان متهدياً من الابتداء وان مال الى

يشتق ما

لم يملك

من ابتداء من هذا الوجه
وله وجه اخر وهو ان ابتداء
الحاصل بامر فليكن تقديره

مكسورة تشبيها باللام الجارة لان الجرزم بمنزلة الجر
وفتحها لغة لكنه اذا دخل عليها الواو والفاء

او ثم جازا سما نضا قال الله تعالى
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وقال الله تعالى
ثم ليقصصنوا نكتهم قرئ بسكون اللام وكسرهما

وقوله (فتقول في امر الغائب) اشارة الى انه

لا يؤمر به المخاطب لان المخاطب له صيغة تصغير
وقرئ فلتفرحوا بالثناء خطابا وهو شاذ

وجاء في المجهول لتضرب انت الى

اخره لان الامر ليس للفاعل

المخاطب لان الفاعل محذوف

ولذا لا تضرب انا ولا تضرب نحن ونحو ذلك

لان الامر بالتهيئة يختص بالمخاطب

ان يقول فقطول في امر غير المخاطب

ويمثل بالتكلم والمخاطب المجهول

وفي الحديث قوموا فلما صل

لكم وفي التنزيل والنجم فطاياكم

واذا كان المأمور

جماعة بعضهم حاضر

فالقياس

يغلب

الحاضر نحو

افعلوا وافعلوا ويجوز على قلبي

ان يكون له ذوات في الابتداء وانما صار متعديا عند الضمنية فتمت عند ذلك واعطاه اجرة
 بحسبه وتبين النوعين الاجير الخاص وسحق اجير وحدا ايضا هو من جعل لواجب على
 موقت بالتخصيص وفائدة القيود عرفت مما سبق ويستحق الاجير تسليم نفسه مدة
وان جعل كاجير شخص كخدمته او رعي غنمه وليس له ان يعمل غيره لان منافع صارت
مستحقة له والاجر مقابل بها فيستحق ما لم يمنع من العمل مانع كالمرض والمطر ونحو
 ذلك مما يمنع التمكن من العمل علم ان الاجير للخدمة او لمرعى الغنم انما يكون اجير خاصا
 اذا شرط عليه ان لا يخدم غيره ولا يرعى غيره او ذكر او لا تكون يستاجر راعيا شرا لمرعى
 له غنما مستأما باجر معلوم فانه اجير خاص باول الكلام **اقول** ستره الله وقع الكلام على
 المدة في اوله فيكون منافعا للمستاجر في تلك المدة فيمنع ان يكون لغيره فيها ايضا
 وقول بعد ذلك لمرعى الغنم يحتمل ان يكون لا يباع العقد على العمل فيصير اجيرا مستأما
 لانه يقع عقد على العمل وان يكون البيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في تلك
 فان الاجارة على المدة لا تصح في الاجير الخاص ما لم يبين نوع من العمل بان يقول استاجر منك
 شرا للخدمة او للخصاد فلا يتغير حكم الكلام الاول بالاحتمال فيبقى اجير واحد ما ينقص على
 خلافه بان يقول علم ان ترعى غنم غيري مع غنمي وهذا خطأ به رواية واخر المدة بان
 استاجره ليرعى غنما مستأما له باجر معلوم شرا فح يكون اجيرا مستأما كابول الكلام
 لا يباع العقد على العمل في اوله وقوله شرا في آخر الكلام يحتمل ان يكون لا يباع العقد
 على المدة فيصير اجيرا وحدا ويحتمل ان يكون لتقدير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يتغير
 اول الكلام بالاحتمال ما لم يتخرج بخلافه ولا يضمن ما ملك في يده او بعلا اما الاول فلان العين
 امانة في يده بالاجال اما عنده فظاهرا واما عندهما فلان تعيين الاجير المستأما نوع
 استحسان عند صاحبه لانه لا يملك الا في حال من خلق كثير فلهذا كثرة
 الاجر وقيد بغيره عن القيام بها فيمكن عند الحاجة ان يبيع عليه الضمان اذا اهلكت بما يمكن

التحيز

التحيز عنه لئلا ينسأ بل في حفظها واجير الواجب لا يقبل الاعمال فاخذ بالقبض واما ان
 فلكان المنافع صارت ملكا للمستاجر فاذا امره بالتحرف الى ملكه صح وصار نائبا منابه
 فصار فعليه منقول الى ان كان فعليه نصفه وقرع عليه بقوله فلا يضمن ظنر حتى ضاع
 الى الصبي في يدنا او سرق مما عليه اي على الصبي من الشيء لكونها اجير وقد صح تردد الاجير
 بالترديد في العمل فان خطته روميا فبدرميين وزمانية نحو ان خطته اليوم فبدرم وان
خطته غدا فنصفه ومكانه نحو ان سكنت هذه الدار فبدرم او هذه فبدرميين والعامل
ان سكن في عطار فبدرم وان سكن في حدة فبدرميين والمساواة نحو ان يذهب الى
 كوفة فبدرم وان يذهب الى واسطة فبدرميين والجمل نحو ان تجمل عليها شعير فبدرم
وان تجمل عليها برة فبدرم وكذا اذا اخبر بين ثلاثة اشياء ولو بين اربعة لم يجز كما
 في البيع والجامع دفع الحاجة يمكن يجب اشترط اختيار التعيين في البيع لان الاجرا بما
 يجب بالعمل واذا وجد بهير المقصود معلوما وفي البيع يجب الشئ بنفس العقد فيحقق
 بالجملة بحيث لا يتغير النزاع الا بانبا الخيار ويجب اجرا ما وجد من الامر المتعدد
 فيهما قليلا كان او كثيرا لكن اذا كان الى التردد في الزمان نحو ان خطته اليوم فبدرم
 وان خطته غدا فنصفه يجب في الاول اي يجب ان اوجد العمل في اليوم الاول من اليومين
 المرد فيهما ما سمي من الاجر وفي الثاني يجب ان اوجد العمل في اليوم الثاني منها اجرا للمثل
 غير زائد على المستأما عندما غرطان جائزان وعند زفر زايان لان ذكر اليوم للتجمل
 وذكر الغد للتوفيق فيجتمع في كل يوم تسميتان والواجب احديهما ومن مجهول كما لو قال
 خطته اليوم فبدرم او نصف دريم ولهما ان كل واحد منهما مقصود فصار كاختلاف
 النوعين كالمرومية والفارسية وله ان العقد للمضي الى اليوم يبقى الى الغد فيجمع
 في الغد تسميتان ودرم او نصف دريم فيكون الاجر مجهولا وهي تمنع جواز العقد
 بنسبة المستاجر تنورا او كان نونا في الدار المستأجرة واحترق بعض بيوت الجيران او

دمر او جاعها

ان خطته فارسي فبدرم

لا الاجارة

مشرطان

الى الغد لم يثبت في الاول
 فلم يجمع في اليوم تسميتان
 فلم يكن الاجر مجهولا في اليوم
 والمضاد الى نسخ

ايقاد
ادب يرق

او الدار لاضمان عليه مطلقا اي سواء بآذن صاحب الدار او لا لان هذا الشق يظهر
الدار على وجه لا يغيره شيء الباقي الى نقصان الا ان يصنع ما لا يصنع الناس من ترك
الاحتياط في وصفه وايقاد يار لا يوقد مثلها في الشور والكانون كذا في العاديه كمناجر
جوار فضل عن الطريق ان علم انه لا يجده بعد الطلب فيمن كذا راجع في شيا من قطيعه
مخاف على الباقي ان تبهر كذا في الثانية لا يسافر بعد جزمه بلا شرط لان في
خدمه زياده مشقة فلا يستطاع الاطلاق لا يسترد مستاجر اجر عمل عبد مجبور في اذا
استاجر عبد مجبور اشترى واعطاه الاجر فليس للمستاجر ان ياخذ منه الاجر لان هذه
الاجارة بعد الفراغ صحيحة كحسانا لان فسادنا لرب عناية حق المولى في هذا الفراغ رعاية
حقه في الصحة ووجوب الاجر له ولا يضمن اكل غلبه عبد غصبه فاجر هو اي العبد نفسه
رجل غصب عبد فاجر العبد نفسه وسلم عن العمل تحت الاجارة لكونه نفعاً في حق المولى
فان اخذ العبد الاجر فاخذ الفاجب الاجر منه فاكمل لا يضمن عنداني وقالا لا يضمن لانه
اتلف مال الغير بل اتاويل لان الاجر مال المولى وله ان اتلف ما لا يضمن متقوم في حق المتلف
ولا يضمن كغصب السرقة بعد القطع كما اذا آجره الفاجب فانه اذا آجر عبد غصبه
واخذ الاجرة واتلف لا يضمن لان الاجر له وحق للعبد قبضها اي الاجرة الحاصلة من اجارة
نفسه اتفاقا لانه نافع محض ما دون فيه قبول الرتبة وفائدة يظهر في حق خروج
المستاجر عن غممة الاجرة فانه يحصل بالاداء اليه وباخذ ما مولاه فائمه لانه وجد عين
ماله ولا يلزم من بطلان التقويم بطلان الملك كما نصاب السرقة بعد القطع فانه
غير متقوم ومالك للمالك استاجر عبد اشهرين شهرين باربعة اشهرين صح على
الترتيب المذكور لان الشهر المذكور اول لا ينصرف الى ما يلي من الجوار فينصرف الى ما
يلتزم الاول ضرورة حكم كمال اذا اختلف في اباق العبد ومجده وجري ماء الرعي يعني
اذا استاجر عبد اشهرين بدرهم فقبضه في اول الشهر ثم جاء آخر الشهر والعبد مريض او

العقد

آبق

آبق واختلفا فقال المستاجر مريض هو او آبق من اول المدة وقال الموجه آخر ما حكم
الحال فان كان العبد آبقا او مريضاً في الحال يحكم بان كذا كمن من اول المدة فلا يجب
الاجر وان لم يكن آبقا او مريضاً يحكم بان كذا كمن من اول المدة فيجب الاجر وكذا الاختلاف
في جري ماء الرعي القول لرب الثوب في القميص والقباء والصفرة والمهق يعني اذا قال
رب الثوب للخياط امرتك ان تحيط ثوبي قباً فخطه قميصاً او للصبغ امرتك ان تصبغ
ثوبي احمراً فصبغته اصفر وقال الخياط والصبغ ما امرتني هو الذي فعلته فالقول في
الصورتين لرب الثوب مع البمين لان الاذن مستفاد من قبله فكان القول قوله فيما
اذن فيه فاذا لم يكن له ما يثبت فحلف رب الثوب في الصورة الاولى خيراً ان شاء الله فثبت
الثوب غير معمول والاجر له وان شاء اخذ واعطاه اجر مثله ولا يجاوز به المستأجر لانه امثل
امره في اصل ما امر به وهو القطع والخياط لكان خالفه في الصفة فيخار بينهما شاء
وفي الثاني خيران شاء فثبت قيمة ثوب البيض وان شاء اخذ ثوبه واعطاه اجر مثله لا
يجاوز به المستأجر ايضا والقول لرب الثوب في الاجر وعدمه اي صدق رب الثوب مع يمينه
في قوله علمت لي تجارنا الا صانع قال بل باجر لانه ينكر العقد ووجوب الاجر وتقوم عليه **باب**
فسخ الاجارة يفسخ اي للمستاجر ولاية الفسخ لا اثرها في فسخ لاحتمال الانتفاع بوجوب
آخر ولهذا لم يقبل فسخ تجار الشرط بان استاجر داراً سنة على ان اي المستاجر او الموجه
بالخيار فيها ثلثة ايام وانما تنفسح به لانها عقد معاوضة فلا يجب قبضه في المجلس
ويجمل الفسخ بالاقالة فيجوز شرط الخيار فيه كالبيع ويجوز الرجوع لانه عليه السلام قال
من اشترى شيئاً لم يره فلا خيار اذا اراده والاجارة شراء المنفعة فيشترى ظاهر الحديث
لفظاً او دلالة ويجوز عيب حاصل قبل العقد وبعد اما جواز الرجوع بعيب حاصل قبل
العقد فظاهر واما جوازه بما بعد العقد فلان المقصود عليه هو المنفعة وانما
توجد شيئاً فشيئاً وكل ما كان كذلك فكل جزم منه بمنزلة الابتداء فكان العيب حاصل

قبل القبض وذلك لوجوب الجباة في البيع وعلى هذا لا فرق بين ان يكون العيب حادثا بعد
قبض المستاجر او قبله لان الذي حدث بعد قبض المستاجر كان قبل قبض الموقوف عليه
وهو المنافع كذا في شروح الهداية يفوت النفع صفة عيب كحباب الدار وانقطاع
ماء الرمي وماء الارض فان كلا منها يفوت النفع فيثبت خيار الفسخ او كحل عطف
على يفوت به اي بالنفع يعني ان العيب لا يفوت النفع بالكلية بل كحل به بحيث يجوز
ان يستفيع به في الجلسه من الهدية ودبر الدابة فان الاجارة تنسخ به فلو لم يخل الى العيب
به اي بالنفع او استفيع الى المستاجر بالمثل بالنفع واستوفى المنفعة وقد رضى بالعيب او
ازال الى الاخلال الموجب سقط خيار طر وال سبب ولذا قالوا ان العيب اذا لم يخل بالنفع
المقصود لم يكن مجوزا للفسخ نحو ما اذا كان في الدار حائط للجمال ولا يستفيع به في سكناء
وسقط ذلك للحائط ليس ولاية الفسخ لان المقصود عليه المنفعة فاذا لم يتمكن الخلل فيها
لم يثبت الخيار وبعد عطف على خيار الشرط لزوم حرر لم يستحق بالعقدان بقي الى العقد
كما يكون وجمع حرر استوفى حذاه وهو الجراح لقلعه فان العقدان بقي لزوم قلع صحيح
وهو غير مستحق بالعقد وموت عرس او اختلاعهما استوفى اي طباخ لطبخ ولبنة فان
العقدان بقي فخر المستاجر بالتلاف مال غير الوليمة ولزوم دين عطف على لزوم حرر لا
يقضي الا بتمن المخرج فان اذا آجر دكانا او دارا ثم اقلعه من يدون لا يقدر على قضائها
الا بتمن ما جاورا وادفعتها تنسخ والا لزمه حرر الجبس وسفر عطف على لزوم مستاجر عبيدة
في المهر او مطلقا اي غير مقيد بكونها في المهر وان كان محمولا على الخدمية المصروفات تنسخ
ما كذا من السفر فلم يستاجر الفسخ لوجود العذر وان اراد المستاجر سفره فلان الفسخ
لوجود العذر ورضى المالك سفره فليس للمستاجر الفسخ لا تنشاء العذر واولا ليس مستاجر
وكان يستحق فان الاجارة ان بقيت لزم اداء اجر الدكان وهو يتنفع بالافلاس و
افلاس حياط يعمل بال استاجر عبد الجحيط نكره على قبيد بقوله يعمل بال لان من ليس

لوع

مال

مال ويعمل بالاجر فرائس مال ائيرة ومقرض فلا يتحقق العذر في حقه وبادا مكسري دابة من سفره
فانه عذر لانه لو مضى على موجب العقد لزمه حرر زانية لاحتمال كون قصد سفره في فريب وقت
او طلب عزيم له فخر او التجارة ففارقا بخلاف متعلق بغيره بقوله وخبيا طبع على مال
استاجر عبد اترك مستاجره اي مستاجر عبدا اي ليخيط ليعمل متعلق بالترك في العرف فانه
لا يكون عذرا اذ يمكن ان يعقد الفلام للخياط في ناحية ويعمل في العرف في ناحية وبادا
الكارى متعلق بقوله براء مكسري فانه ايضا ليس بعذرا اذ يمكن ان يعقد ويبعث دوابه
على يد تلميذه او اجيره ويبيع ما اجرة متعلق بقوله ولزوم دين فانه ليس بعذر بدو
لحوق دين كحمار وتنسخ الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بموت احد المالكين او احد العاقدين
لو عقدت النصف لانها لو بقيت نصيب المنفعة مملوكة او الاجارة مملوكة لغير المالكين
مستحقا بالعقد لا تنقل الى الوارث وهو لا يجوز ولو عقدت النصف الا الى المتفسخ
كالوكيل والوصي والمتولى لبقاء المستحق عليه والمستحق حتى لو مات المقصود اطلت
لما ذكرنا وتنسخ بموت احد المستاجر من او المخرجين في حصته فقط وبقيت في حصته
لتي وقال زفر تبطل فيها لان الشيوخ مانع قلنا الشرط شرعي وجودها في الابد لا البقاء
كالشهادة في النكاح **مسائل شتى** احرق حصا يذارض وهي جمع حصيد وحصيد
وما النزع المحصور والمراد منها ما بقي من اصول القصب المحصور في الارض استاجر
او استعار ثا فاحرق ما في ارض غيره لم يضمن لان هذا سبب وليس بمباشرة فلا
يكون متعديا كما في البر في ملكه ان لم تضرب التربة قال شمس الامة عدم الفهمان
اذا كانت التربة سائلة ثم تغيرت اما اذا كانت مضطربة فضمن لان موقد النار
يعمل انما لا تستقر في ارضه فيكون مباشرة او وضع جرة في الطريق فاحرقت شئ يضمن
لانه متعدي بالوضع والورفعها الترخ لا يثبت فاحرقت لا يضمن ففعل كذا في النهاية
سقي ارضه سقيا لا يتحمل ان لا يتحمل تلك الارض ذلك السقي فقضى اي الماء في اجارة ضمن لانه

علامات النسخ

مباشرة لا نسب اقصد خياط وكفه في مكانه من بطرح عليه العمل بالنصف جاز فان صاحب الكفا
قد يكون ذكيا وحرمة ولكن لا يكون حاذقا في العمل فيفقد حاذقا بطرح عليه العمل وكان
القياس ان لا يجوز لانه مستأجرة بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول كقفسر الطحان
لكن جاز احتسنا لانه شركة الوجود في الحقيقة فان هذا يوحي جاحية يقبل ذلك وذكر حذافته
يعمل فنظم المصلحة ولا تفرقة الجها فيهما تحصل كاستيجار رجل ليجل عليه محلا وركبين و
محل محلا معناه اذا فانه جاز احتسنا وفي القياس لا يجوز وهو قول الشافعي لان المحل متساو
مجهول فيفرض الى النزاع وجه الاحتسنا ان الجها ان تزول بالعرف للمعتاد واربته اجوداى
ارائه المحل الجاهل احسن لان الشهادة انفى للجها ان استأجر لى محلا فله زاد فكل من راد
عوضه لانه اتفق عليه حلا مقدار جميع الطريق فله ان يستوفيه قال الفاضل داره فمرغها والا
فاجرها كل شهر بكذا فلم يفرغ وجب المستى لانه اذ اعين الاجرة والفاضل رضى بها ظاهرا
انفق بينهما عقد اجارة الا اذا انكر الفاضل ملكه فاذا انكره لم يكن راضيا بالاجارة وان
وصلية اثبتت اى اثبت صاحب الدار كونها ملكا او اقر اى الفاضل بى اى ملكه ولم يرض بالاجارة
اى صرح بعدم رضائه في لا يفيد رضاه ظاهرا المستأجر اى جاز ان يوجر الاجير من غير موجه
والاجور ان يوجر بموجه لان الاجارة تملك المنفعة والمستأجرة حق المنفعة قائم مقام
الموجر فيلزم تملك المالك ويعبر ويودع فيما لا يختلف الناس في الانتفاع به لانه لما ملك من منفعة
جاز له ان يملكها لكن لا فيما يختلف الناس في الانتفاع بها والا كان متعديا فاذا استأجر دابة
ليركب لا يوجر غيره ولا يعبر لانه مما يختلف الناس في الانتفاع به وكل لا يستجار دابة فيفعل فوض
ولم يسلما اليه مضت المدة رجع الوكيل بالاجر على الامر كذا ان شرط تعجيل الاجر وقبض مضت
المدة ولم يطلب الامر وان طلب وان لم يعمل اى الاجر لا اى لا يرجع على الامر بعينه لو وكل بجلب اجر
له دارا معينة فاستأجر وقبضها ومنعها من الايجار او لاجته مضت المدة فالاجر على الوكيل لانه
احصل في الحقوق ورجع الوكيل بالاجر على الامر لانه في القبض نايب عن الموكل في حق تلك

المشاهدة

المنفعة فصار قابضا حكما فان شرط الوكيل تعجيل الاجر وقبض الدار ومضت المدة ولم يطلب
الامر منه رجع الوكيل بالاجر على الامر لانه في القبض نايب عن الموكل في حق تلك المنفعة
فصار قابضا حكما فان شرط الوكيل تعجيل الاجر وقبض الدار ومضت المدة ولم يطلبها
الامر منه رجع الوكيل بالاجر عليه لان الاجر صار قابضا يقبضه ما لم يظهر المنع ولو طلبها
فانه حتى يعجل لا يرجع به على الامر لانه ما جسر الدار من الامر واحدا لم يجرى حتى يذ الوكيل
من ان يكون يدنيا في فله الموكل قابضا حكما ولم يضر المنافع حادثة في يد الموكل حكما فلم
يجب الاجر على الموكل كذا في الكفا للقاضي الاجرة على كتب المكاتب قد رما يجوز لغيره لان
كتبها ليس من افعال القضاء ليعوم المستأجر لا يكون خصما للمدعى الاجارة والرمز
والشراء لان الدعوى لا يكون الا على ما كمل العين بخلاف المشتري لانه ما كمل العين كذا في
الهادية **كتاب العارية** لما فرغ من كتاب تملك النفع بعوض شرع في كتاب
تمليك النفع بلا عوض في الصحاح من بالتشديد كانها منسوب الى العارية لان طلبها
عار وعبث وفي الهداية من من العرية ومن العطية وفي الكفا من التعاور ومن
التناوية فكانه يجعل للغير نوبة في الانتفاع بملكه الى ان يعود اليه من ائمة ما ذكر
وشرعا تملك نفع بلا عوض وبهذا يخرج الاجارة وتصح باعترافه لانه صريح فيها و
اطعنك ان ضي لان العظام اذا اضيف الى ما لا يطعم كالارض يرا دبه اكل غلتها اطلاقا
لهم المحل على الحال وممكن قول هذا اوجار بين هذه ولم يرد به الهبة فان المنع تملك
العين عرفا وعند عدم ارادته تجل على تملك المنافع فاذا اراد به الهبة اى وتملك
العين والابقى على اصل وضعه وممكنك على دابة هذه اذ لم يرد به الهبة فان هذا
اللفظ يستعمل عرفا في الهبة يسبق من قولهم حمل الامير فلانا على الفرس ويراد به
التمليك ومعناه لفظة هو الاركاب وهو مستعمل فيه ايضا فاذا نوى احد ما صححت
وان لم يكن له نية حمل على الادنى لئلا يلزم الا على بالشك **قول** وبهذا التقدير

واصله ان يعطى نافقة
او شاة ليشر بلبنها ثم ترد
وكثيرا يستعمل في تملك العين

سنگار

أذا استغفر الأرض
بالقلع في يرضن له قيمتها منه

وكبره اي الرجوع قبل اي وقت غلب لان فيه خلف الوعد ولو اعار اي ارضه للزراع
لا يتخذ اي الارض حتى يحصد اي الزرع اي جازلا ان يحصد مطلقا سواء وقت اول
لان له نهاية معلومة وفي التكرار عات الحقائق بخلاف الفرس لا ليس له نهاية
معلومة فيقلع دفعا للقيمة عن المالك واذا كتب يكتب قد اقطعني ارضك لا
اعزتي يعني اذا اعار ارضا ايضا لم يزرها يكتب المستعير انك اقطعني ارضا كذا ازارعها
عند اي 2 وقال لا يكتب انك اعزتي لان الاعارة على الموضوعه لهذا العقد والكتابة
بالموضوع اولي ولا ان لفظ الاطعام اذ دل على المراد من الاعارة لانها تختص بالزراعة
واعارة الارض ثارة يكون للزراعة وتارة للبنا ونصب القسطاط فكانت الكتابة بلفظ
اولي بل علم ان غرضه الزراعة صح التوكيل بركة العارية والمقصود لانه الزرع فعلا
واجبا ولو توكيل به اي بالرد لا يجزئ الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده لان
الوكيل لم يضمن شيئا بل وعد ان يتبرع على الآخر بخلاف الكفيل لانه ضمن كالتوكيل بقضاء
الدين فانه اذا امتنع عنه لا يجبر عليه رد المستعير الدابة مبتدأ خبره قوله الاتي تسليم
لو وصليته مع عبدي اي عبد المستعير او جيره سائمة او مشاهرة لا مياومة ان المتعلق
بالرد اصطبيل ما كرها لانفس ما كرها او القيد عطف على الدابة الى دار ما كرها لانفسه تسليم
حتى اذا ملكا لم يضمن احسانا والقياس ان يضمن لانه لم يرد العارية على ما كرها ولا على
وكيل ما كرها بل ضيقها وجدا للاحسان انه ان بالتسليم المتعارف لان رد العارية
الى المرابط او الى دار المالك وملا في يد المالك حكما فكان رد ما الى يد المالك كذا ما مع عبد المستعير
مطلقا اي سواء يقدم على دابة او لا هو الصحيح او جيره كما مر اي مشاهرة او سائمة
لان المالك ارض به عاده لو كان المستعير غير يقين ان جواز رد المستعير الى
يد غلام صاحبه او وضعه في داره او اصطبيل انما يكون في الاشياء التي يكون في يد
الغلام عاده وكذا غيره واما اذا لم يكن كذلك كعقد لؤلؤ او خوفه فاذا رد المستعير

بلفظ الاطعام

الى غلام صاحبه او وضعه في داره او اصطبيل يضمن لان العادة في هذا الودع المودع الى
غلام يضمن بخلاف الاجنبي اي بخلاف ما اذا رد ما مع الاجنبي فانه يضمن وبخلاف رد
الوديعة والمقصود الى دار المالك فانه اذا رد ما اليها ولم يسلمها اليه ضمن واما
الوديعة فلا تملكها المحفظ ولم يرض بحفظ غيره والاما او دعه عنده واما القصب فلان
الواجب عليه ابطال فعله وذلك بالرد الى المالك العبد الماذون يملك الاعادة كذا في الخلاصة
والحجور اذا استعاروا من ملك يضمن بعد العتق لان المعير سطة على ائلافه وشروطه الفهم
فصح تسليطه وبطل الشرط في حق المولى ولو اعار هذا المحجور مثله فاستهلكه ضمن ان
الحال لان المحجور يضمن بائلا فانه مال الاستعاره فبطلت صبيته فصرح اي الذهب منه
فان كان الصبي مضطما عليه لم يضمن الى المستعير لانه لم يرضح اذ للمستعير بيعه والآن
يضمن لانه ضيقه حيث وضعه عنده من لا يفتقر ضبطه كذا في المحيط وضيقها اي وضع المستعير
العارية بين يديه فنام فضاقت لم يضمن لو كان نومه جالسا لان هذا حفظ عاده
وضمن مضطما على العارية مال طغله كذا في الخلاصة واجرة الرد اي رد العارة
والوديعة والعين المستأجرة والمقصود بالقرن على المستعير والمودع والموجر والغائب
والمترين لان المنفعة حصلت لهم **كتاب الوديعة** لا يخفى وجه مناسبتها لكتاب
العارية في لفظة مطلق التكرار وشروط امانته تكرر للحفظ وكرها الايجاب من
المودع كادعك او ما ينوب من اية او فعلا فان من وضع ثوبه بين رجلين سواء
قال هذا وديعة عندك او سكت وذهب صاحب الثوب ثم غاب الآخر وتكر الثوب
ثم فضاء صار ضامنا لان هذا ايداع عرفا صرح به قاضي خان والقبول عطف
على الايجاب حقيقة بان يقول قبلت او اخذت او نحو ذلك عرفا بان يسكت حين يضع
الثوب ولو قال لا قبل الوديعة فهو ضام بين يديه وذهب فضاء الثوب لا يضمن
لان صرح بالرد فلا يصير مودعا بل يقول كره قاضي خان وشروطها كون المالك قايلا

من المودع

لا يشاء عليه لانه لا بد من عقد تحفظ الشيء بدون ان يشاء عليه حال فإذ كان
 الطير في الهواء والعبد الابن والمال الساقط في البحر غير صحيح وحكمها وجوب الحفظ
 على المودع وصيرورة المال امانة عنده وقرع عليه بقوله فلا يضمن اي المودع ان
 يملك او سرق عنه لقوله لم يسلم المستودع غير المفلح ضامن والمفلح ضامن
 والاغلال الخيانة ولو وصليته وحدها اي لم يسرق معها مال للمودع وقال ما لكان يضمن
 للترمة والمخبة عليه ما نقلناه الا ان يموت في المودع مجرماً اي لم يبين حال الوديعة فانه
 يكون متصرفاً فيضمن كذا الامناء اي كل امين مات مجرماً احوال الامانة يضمن
 الامتوليا اخذ الفلانة ومات مجرماً او سلطان اودع بعض الفانيين بعض الفينة
 ومات مجرماً اي بلا بيان المودع وقاضيا اودع مال اليتيم ومات مجرماً اي بلا بيان
 المودع كذا في الثانية ويحفظها بنفسه وعياله اي زوجته وولده والديه واجيمه ويضمن
 ان يحفظ بغيرهم اودعها غيرهم لان المالك رضى بحفظه في يد دون غيره يضمن بالتسليم
 اليه الا اذا خاف حرقا او غرقا فلم يجاره او فكل اخر اذا لا يمكنه ان يحفظها في هذه الحالة
 الا بهذا الطريق نصا ما دون فانه لا يصدر عن عليه الابينة لانه يدعى ضرورة تسقط الضمان
 بعد تحقق سبب فصار كما اذا ادعى الاذن في الابداع كذا اي يضمن ايضا مودع اذا طلب
 اي رتب الوديعة فمنع اي المودع قادر على تسليمها فانه اذا طلب بالرد لم يكن راضيا باسكانه
 بعد فيكون متصرفاً بالمنع فيضمن او تعدي اي المودع وفتر التعدي بقوله فليس ثوبها
 او ركب دابرتها او اتفق بعضها فان المودع اذا اتفق بعضها ضمن ما اتفق منها ولم يضمن
 كلها او خلط مثل ما بقي فانه اذا اجاب بثلثها اتفق فخلط بالبلد صار ضامناً بجميعها لانه
 صار مستهلكاً للكل بالخلط كذا في الكاف او محجداً عنده يضمن اذا طلبها صاحبها فخر باعنه
 ثم اقر او لا ضمن لان المالك رضى عن الحفظ حين طاله بالرد فهو بالاسكان بعد غاصب
 فيضمن فان عاد الى الاقرار لم يبرأ عن الضمان لان العقد يقع فلا يعود الا بالتجديد

ولم

ولم تجدد وانما قال عنده لانه لو انكر عند غيره بانه اجنبي اعنك وديعة لفلان فقال لا يضمن
 لان المودع عند غيبة المالك من الحفظ لانه يقطع به قطع الطامعين عنها فلا يضمن به او حفظ
 اي الوديعة في دار امر به اي يحفظها في غير ما اي غير تلك الدار فيضمن بخلافه امره او خلط باله
 حتى لم يميز سواء خلط بالجن او خلافه فان الخلط استلزم عند ان مطلقاً وان
 اختلطت اي الوديعة بما في مال المودع بلا صنع منه كما اذا شق الكلب فاختلط شعره
 ولا ضمان اذا تعدي منه وهذا اتفاق وان ازال التعدي يضمن اذا تعدي المودع في الوديعة
 بان اودعها عند غيره ثم ازال التعدي فرددتها الى يده زال الضمان به فان الوديعة اذا ضاعت
 بهر المودع الى يده فضمن خلافاً للشافعي هذا الذي ذكره حكم الوديعة واختلف في سائر الامانة
 قال في العارية لو استعار دابة الى مكان سمي فجاوز بها المستعير المكان المسمى ثم عاد اليه فهو
 ضامن الا ان يردّها الى المالك قبل هذا اذا استعارها ذاهباً لا جابياً اما اذا استعارها ذاهباً
 وجابياً يبرأ وهذا القائل سوي بين المودع والمستعير المستاجر اذا خالفوا ثم عادوا الى
 الوفاق بغير فاعن الضمان اذا كانت مدة الابداع والاعارة باقية ومن المشايخ من قال في
 العارية لا يبرأ عن الضمان مما لم يبردها على المالك سواء استعارها ذاهباً او جابياً وهذا
 القائل يقول ان المستعير المستاجر اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان
 بخلاف المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق حيث يسير والقول اللطيف واليه مال
 الشيخ الاسلام خواهر زاده وله في المودع سفرها الى الوديعة وان كان لها حمل مؤنة
 ان آمن اي الطريق بان لا يقصده احد غلبا وان قصده امكنه دفعه بنفسه وبغيره
 ولم ينفذ اي المودع عن السفر فان لم يأت من او زهاه فضاقت ضمن اودعاه اي اودع رجلان
 رجلاً مثلياً يعني المشايخ او الموزوناً والعهد ثباً المتقاربة لم ينفذ اي المودع الى احد مما
 بقيت الاخر ولو وقع ضمن وقال لا يدفع ولا يضمن قبل الخلاف في المشايخ والقياس معاه
 الصحيح انه في المشايخ فقط ولذا قال كما في القتي اودعها ما يقسم اقسماً وحفظ

عنها بانه

اي لا

كل نصفه وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظ احداهما بآذن الآخر وذلك لانه رضى بحفظهما ولم
يرض بحفظ احدهما كل فان الفصل كالحفظ منتهى الضيق الى اثنين فيما يقبل الجزى يتناول
البعض دون الكل فيقع التسليم الى الآخر بلا رضى المالك وضمن دافع كذا لا يقضي لان
مودع المودع لا يضمن عنده بخلاف مما لا يقسم فان دافع كذا لا يضمن لانه لما اودعها
مع علمه بامتناع اجتماعها عليه ليل او نهارا او لمكنها التمهيات كان راضيا بدفع
الكل الى احدكما في بعض الاحوال كذا المهرتان والوكيلان بالشرء اذا سلم احدهما بالآخر
يقسم حيث يضمن بخلاف ما لا يقسم نهى عن الدفع الى عيال فدفع الى من له بذر اي انفاك منه
مع انه من عيال ضمن دفع الى من لا يدرى منه دفع الدابة الى عبده وما يحفظ النساء
الى عرسه لا الى لا يضمن وديعة اودع رجلا وديعة وقال لا تدفعها الى امرئتك وعبيدك
وامتك وكذا واجيرك ولم في عيال فان دفعها الى واحد منهم فهلك فان كان بذر امرئ دفع
اليه بان كان له سواها مثل وخدام فهو ضمان والام يضمن لان هذا الشرط مفيد فقد
يا من الان على المال ولا يضمن عن عيال لكن انما يلزم مراعاة شرط بقدر الامكان
فان كان يجد بذر من الدفع الى من نهى عنه وهو ممكن من حفظها على الوجه المأمور
فيضمن حفظها على الوجه المنهى عنه وان كان لا يجد بذر لم يضمن اذ لا يمكن الحفظ الا به
فلم يكن العمل به مع مراعاة هذا الشرط فلم يقبل التقييد فبطل فصار كانه قال لا يحفظ
فصار منقضا لصلا وسلكا اودع دابة وقال لا تدفعها الا غلاما او نهارا عن الدفع الى
امرأة والوديعة شيء يحفظ على يد النسأ والرجل ممن لا يجد بذر منها فهذا الشرط ناقض
فصار باطلا كما لو امر بحفظها في بيت معين من دار او صندوق في البيت فحفظ في بيت
آخر منها اي من تلك الدار او صندوق آخر منها اي من ذلك البيت فانه لم يضمن بخلاف
الدارين الاصل ان الشرط انما يصح اذا كان مفيدا والعمل به ممكن والنهي عن الوضع
في دار اخرى مفيد لان الدارين يختلفان في الامن والحفظ فصح الشرط فامكن

د ل ي ج ه

العمل

العمل به واما البيتان في دار واحدة فتسأل يختلفان في الحرز فالتكتم من الاخذ من احدكما يمكن
من الاخذ من آخر فصار الشرط غير مفيد وقد راعى العمل بما يضمن ولا يضمن وكذا الصندوق وان يغير
الصندوق في هذه الصورة لا يفيد فان الصندوق وقين في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهرا
الا ان يكون لهما الى البيت والصندوق في خلل ظاهر فصح يفيد الشرط ويضمن بالخلاف اودع
المودع في بيتك ضمن المودع المودع الاول فقط وقال لا يضمن ايتها شاة فان ضمن الآخر
رجع على الاول وان اودع الفاضل ضمن المالك بائنا من الفاضل والمودع اما الفاضل
نظاير واما مودعه فاقبضه منه بلا رضا ما لم تكن انه لم يعلم انه غاصب رجع على الفاضل
فصل واحد وان علم فكذا في الظاهر وحكي ابو اليسر انه لا يرجع واليه شار شمس لا يضمن كذا
في النهاية مما في الفاضل وغلبه الفاضل فان غاصبه والشرطي صار امثله بالتلفق منه
ابتداء لعدم اذن المالك فكذا البقاء معه الفادعي رجلا من كل منهما انه له اودع اياه فتكلاهما
فماوى الالف لهما وعليه الف اخر بينهما لان دعوى كل واحد منهما صحت فتوجهت اليه
لها واما بخلاف كل منهما بانقر له لان كلا منهما ادعاه بانقراد المسئلة على الرجة اوجه
لان امانا ان يحلف لهما او يحلف للاول وبشكل الثاني او بالكل او بكل لهما فان حلف لكل منهما
فلاشئ لهما وان حلف للاول وبشكل الثاني او بالكل او بكل لهما فان حلف للالف
للاول ولاشئ لك وان بكل لك ايضا فالالف يبرأ لانه اوجب الحق لكل منهما عليه ببذله او
اقراره وعليه الف اخر بينهما لان كموله اوجب لكل منهما كل الالف كان ليس معه غيره فاذا حلف
اليهما فقد صرف نصف نصيب هذا ذلك ونصف نصيب ذلك لهذا فيقرم ذلك اودع حجر عذير حجر
فاودع الحجر مجبور امثله وضاع المودع ضمن الاول لانه سطر على التلافه وشرط عليه الضمان فصح
التسليط وبطل الشرط في حق المودع فقط الى لا يضمن لك لان مودع المودع لا يضمن عند ايدى اذا
لم يكن بعد العتق رعاية المولى ولو ضاع المودع عند ثالث يضمن اذا اودع الحجر لك عند
المجور الثالث فهلك عند الثالث فلا ضمان عليه وان عتق لانه مودع المودع وهو غير ضمان

حق

عندئذ يخرج ونظم الاول بعد قوله لا سلطان الا وهو في الحال لا يستمكن به
 الا الثالث ومودع المودع يضمن عندئذ **كتاب الرهن** مناسبتة لكتاب الوديعة
 ان عين الرهن امانة في يد المرتهن كما سياتي فيكون كالوديعة هو لغة الجبس مطلقا وشعاعا
 المال احراز عن رهن الحرة والتدبير والمحرر وكذا يمكن اخذه الى الحق منه من المال وهو
 ذلك الحق الدين حقيقة وهو دين واجب ظاهر او باطنا او ظاهرا فقط فانه يصح ثمن عده وثمن
 خجل وثمن ذبيحة وبديل صلح عن انكار وان ائتم او وجد حرا او حرة او ممتعة او تصادقا ان دين
 لان الدين وجب ظاهرا او هو كاف لا اكثر من موعود كما سياتي او حكما كالاعيان المضمونة بالنظر
 او القيمة والقوم يستونها الاعيان المضمونة بنفسها وسياة تحقيق وجه التسمية ان شاء الله
 ينقد حال كونه غير لازم لانه تبرع كالرهن والصدقة بايجاب وقبول كما في الرهن فلا رهن تسليم
 والرجوع عنه فخرج على قوله غير لازم فاذا سلم الى الراهن وقبض من قبل المرتهن بحوزة
 اي مجموعا احراز عن رهن الثمر على الشجر ورهن الزرع في الارض لان المرتهن لم يجز
 اي عن مملوك الراهن وهو احراز عن عكس وهو رهن الشجر دون الثمر ورهن الارض دون
 الزرع ورهن دار فربها متاع الراهن متميزة احراز عن رهن المتاع كرهن نصف العبد
 او الدار كذا في غاية البيان وهذه المعاني هي المنسبة لهذه الالفاظ لا ما قيل في الاول احراز
 عن رهن المتاع والثالث عن رهن ثمر على الشجر دون الشجر كما لا يخفى على النظر لزم اي
 الرهن هو حراز لقوله فاذا سلم والتخلية فيه اي دفع المانع من القبض في زمان يمكن فيه قبض
 الكس في قبض المرتهن حتى اذا وجدت من الراهن بحضرة المرتهن ولم ياخذه فضاغ وضمن
 المرتهن فلا وجه لما قال الزيلعي بناء على ظاهر المعنى اللغوي ان الصواب ان التخلية تسليم
 لانه عبارة عن رفع المانع من القبض وهو فعل التليم دون المتاع والقبض فعل التليم
 كما سيجي اي كما ان التخلية فيه ايضا قبض اعترض على القوم بان التخلية ينبغي ان لا يكون
 في قبض الرهن اذا قبض منصوص في الرهن بخلاف البيع حتى استندوا على شرطية القبض

الرهن

في الرهن

في الرهن بقوله في زمان مقبوضة والاصل ان المنصوص برأى وجوده على اكل الحيات **كتاب الرهن**
 انما يراد وجوده على اكل الحيات اذا انقض عليه بالاستقلال واما اذا ذكر فيها المنصوص فلا
 يجان يراد وجوده كما ذكر فان التراضية في البيع منصوص عليه بقوله الا ان يكون تجارة عن
 تراضية فلو صح ما قال المعترض لطلبت بيع الكسرة وليس كذلك كما سياتي ولو ملك الرهن
 اعلم ان الرهن امانة محضة عندئذ لا يفي له هلك كما جعله مضمونا وعندنا امانة لكن يد المرتهن
 يد استيفاء وينتقل بالملك لان الاستيفاء يحصل من الماتية دون العين فلا استيفاء بالعين
 كما ذهب اليه يكون استبدال المرتهن مستوفى لا مستبدل وانما يحصل الاستيفاء بحسب الحق
 والمجاسة بين الاموال باعتبار صفة الماتية دون العين فكان هو امانة في العين
 كما ليس حقيقة الاستيفاء ولهذا كان نفقة الرهن على الراهن في حيوته وكففة بعد عاتة و
 هذا معنى قوله عدم عليه غرامة فاذا ملك الرهن ضمن المرتهن بالاقبل يجب دفعه باللام لا يتوهم
 كون من في قوله من قيمته ومن الدين تفصيلية وليس كذلك بل بيانية والمعنى بالاقبل الذي هو
 من مدين المذكورين ايها كان وقد وقع في نسخ الوقاية منكسر اولو استويا بالدين وقيمة الرهن
 سقط دينه اي صار المرتهن مستوفيا لدينه ولو كانت قيمة اي الرهن اكثر من الدين فالفضل امانة
 لان المضمون بقدر ما يقع به الاستيفاء وهو بقدر الدين ولو كانت اقل منه سقط من الدين قدره
 ورجع المرتهن بالفضل مثلا اذا رهن ثوبا بقيمة عشرة فبعثه في ملكه عند المشتري سقط دينه
 فان كانت قيمة الثوب خمسة يرجع المرتهن على الراهن بخمسة اخرى وان كانت خمسة عشرة ففضل
 امانة وضمن اي المرتهن بدعي الملك لا بيانية يعني اذا ادعى المرتهن ملك الرهن ضمن ان لم يعلم
 البيانية مطلقا اي سواء كان من الاموال الظاهرة كالحيوان والعبيد والعقار او من الاموال
 الباطنة كالنقد والحق والعروض وقال ما ذكر في ضمن الاموال الباطنة فقط لا في المرتهن
 طلب دينه من راحته لان الرهن لا يسقط طلب الدين واجبه بآي الراهن بالدين وان كان
 وان كان الرهن في يده لان حقه باق بعد الرهن والحبس جزاء الظلم فاذا ظهر ظلمه عند القاضي

المرتهن بيان

يجب دفع النظم ولا ايضا جسد بعد الفسخ حتى يقضى دينه او يبرأه لان الرهن لا يبطل بحرق
 الفسخ بل بوقوعه على الرهن بطريق الفسخ فانه يبقى مضمونا ما بقي القبض والدين لا الانتفاع به
 اي بالرهن عطف على قوله طلب دينه مطلقا اي بالانحزام ولا السكن والابس والاجارة او اعادة نسيء
 كان المرتهن او الرامن الا بالاذن اي اذن الرامن ان انتفع المرتهن او اذن المرتهن ان كان المستفيع
 الرامن فلو فعل اي انتفع بالرهن قبل الاذن تعدد ولم يبطل الى الرهن بآي بالتقدي واذا اطلب
 اي المرتهن دينه ولو غير بلد العقد لم يضر الرهن لان قبضة قبض استيفاء فلا وجه بقبض مال مع
 قيام يد الاستيفاء لان ملكه محتمل فاذا ملك في يد المرتهن تكرر الاستيفاء ان لم يكن حله مؤنة متعلق بقوله
 ولو في غير بلد العقد فان الاماكن كلها في حقه مكان واحد فيما ليس حله مؤنة فان احضره الى المرتهن
 الرهن سلم الرامن الدين ثم المرتهن الرهن ليتبعه حق المرتهن كما يتبع حق الرامن في حضور
 الرهن تحقيقا للتسوية كما في البيع والشئ مخضرة المبيع ثم يسلم الثمن وان كانت اي حله مؤنة
 تسلم اي الرامن الدين بلا احضار الرهن اي لا يكلف المرتهن احضار الرهن لان الواجب عليه
 التسليم بصفة التخلي لا النقل من مكان الى مكان ولكن الرامن ان يكلفه بالثمن ما سلكه كذا وكذا
 مرتهن طلب دينه لا يكلف اي المرتهن احضار رهن وضع عند العدل بامر الرامن كونه في يد الغير
 بامر الرامن ولا يكلف المرتهن احضار رهن بامر المرتهن بامر رهن حتى يقبضه لانه صادر دينه بالامر
 ببيع الرهن فصا كان الرامن رهنه وهو دين واذا قبض يكلف احضاره لقيام البدل مقام
 المبدل ولا يكلف ايضا مرتهن معه رهنه يمكنه اي يمكن الرامن من بيعه اي الرهن ليقضي دينه يعني لو اراد
 الرامن ان يبيع الرهن ليقضي الدين ثم لا يجب على المرتهن ان يمكنه من البيع لان حكم الرهن الجسد
 لا ان يقضي الدين فكيف يبيع الرهن من ثمنه ولا يكلف ايضا من قضى بعض دينه حتى يقبض البقية

تسليم بعض دينه

من الدين لان الجسد كل الرهن حتى يستوفى البقية بكماله جسد المبيع ويحفظ الثمن وعياله
 كزوجته وولده وخادمه واجيرة شاهرة او مسانحة يتكفون مع فان العبرة بالمكان لا
 النفقة حتى ان المرأة لو دفعت له زوجها لا يضمن ذكره الزيادة وحين يحفظه بغير علم لانه ترك الحفظ

لواجب

الواجب وتعدى الى امرها وابدا بمتاعه رهنه امانة وجعل خاتم الرهن في خصره يعني لو السرقة
 لانه استعمال وجعل في اصبع آخر فسطح وتعدى الى الرهن لانه ايضا استعمال لا الثلاثة فانه حفظ فان
 الشجعان يتقلدون في العادة بسيفين لا الثلاثة والفرمان في هذه الصور ضمان الغصب
 بجميع القيمة لان الزيادة على مقدار الدين ايضا امانة والامانة تقضي بالانفاق في لبس خاتمته
 اي خاتم الرهن فوق آخر ترجع الى العادة فان كان ممن يتجمل بلبس خاتمين ضمن والا كان حافظا
 فلا يضمن وعليه اي على المرتهن مؤنة حفظه كاجر سب الحفظ واجرا في وظائفه تمامه على المرتهن
 وان كان قيمة الرهن اكثر من الدين لان وجوبه بسبب لبس وحق الجسد اكل ثابت له واما مؤنة
 رده او جزء منه اليه فيقسم على المضمون والامانة يعني ان مؤنة رده الى مرتهن ان خرج
 من يده كجعل الابق على المرتهن ان كان قيمة الرهن مثل الدين وكذا مؤنة رده جزء منه الى يد
 المرتهن كمد او اداة الجروح وان كان قيمة مثل الدين تماما اذا كانت اكثر منه فيقسم على المضمون و
 الامانة فالمضمون على المرتهن والامانة على الرامن وكذا امد او اداة القروح ومعالجة الامراض
 والنفاء من الجنابة وعلى الرامن خارج الرهن ومؤنة تبقيته واصلاح منافع كنفقة الرهن
 وكسوته واجراء عياله وطيره ولرهن وسقي البستان والقيام بما مره فالى اصله ما يرجع
 الى قبالة فهو على الرامن سواء كان في الرهن فاضلا او لا وان العين بقيت على ملكه وكذا
 منافع لم تكن له او ما يرجع الى حفظه فهو على المرتهن اما خاتمة او بالتفصيل كما مر وكل
 ما هو واجب على احد منهما من الرهن والمرتهن فاذا اذخر كان متبرعا لانه قضى دينه غيره
 بغيره الا ان يامر به القاضي لان له ولاية عامة فكان صاحبه امره به **بما يشاء**
رهنه والرهن به او ببيع رهنه يعني الثمن والنفقة والكيل كونه تحت الاستيفاء فلو
 رهنه المذكورات بخلاف جنسها انكسرت هلكت بقيتها كما سائر الاموال وهو ظاهر ولو رهنه
 بجنسها هلكت هلكت بغيرها من الدين وبعبارة اخرى في القدر وهو الوزن او الكيل بلا عبرة
 للجودة ولا للقيمة فان الدين اذا كان وزنيا والرهن ايضا كذلك فملك فان تساوى بالقياس

حفظ

الدين وان كان الدين زائدا سقط قدر الرهن منه وبقي الزايد في ذمة الرهن وان عكس سقط
 قدر الدين منه والفضل للرهن لا الى لا يقع الرهن المشاع لان حكم الرهن كما عرفت بثبوت يدر
 الاستيفاء وهو لا يتصور في المشاع من حيث انه مشاع مطلقا الى سواه كان مما يحتمل القيمة
 او لا وسواء يرضى من بشره او من اجنبي والطار كالفان هو الصحيح كذلك الخ لانه وخر على شجر
 دونه اي دون الشجر وزرع او تحلها دونها اي دون الارض لان المرهون متصل بالبرهان
 خلفه فكان في معنى الشئ كذا العكس وهو رهن الشجر لا الثمر ورهن الارض لا النخل والزرع
 لان الاتصال يقوم بالطرفين فالاصل ان المرهون اذا كان متصلا بالبرهان
 يجوز لامتناع قبض المرهون وحده ولا يصح ايضا رهن حر ومذبر ومكاتبه وام ولد
 وقف وحر لان حكم الرهن ثبوت يدر الاستيفاء ولا يثبت الاستيفاء منها لعدم المالية في الحر وعدم
 بيع ما سواه ولا يصح ارتباها من مسلم او ذمي واللام متعلق بقوله رهن حر او ارتباها
 اي لا يجوز للمسلم ان يرهن حر او امثاله او يرهنها من مسلم او ذمي لتعذر الاستيفاء والاستيفاء
 في حق المسلم ولا يضمن له اي المسلم مرتهن بالثمن يعني ان كان المرتهن ذميا لم يضمنه المسلم كما
 لا يضمنها بالفصل منه لانها ليست بمال في حق المسلم وفي عكس الضمان يعني ان كان الرهن
 ذميا والمرتهن مسلم فيضمن المرتهن لانه اذا غصب لانه مال للذمي ولا يصح ايضا امانا
 كالوديعة والعارية ومال المضاربة والشركة لان موجب الرهن ثبوت يدر الاستيفاء والمرتهن
 فكان قبض الرهن مضمونا فلا بد من ضمان ثابت لبيع القبض مضمونا ويثبت استيفاء الدين
 منه وقبض الامانات ليست مضمون ليصح الرهن بها ومبيع في يد البائع لا عرف ان الرهن
 يجب ان يكون في متغلبة الدين حقيقة او حكما والمبيع في يد البائع ليس يدر حقيقة
 وهو ظاهر والاحكام لانه يجب ان يكون مضمونا بالمثل او القيمة والمبيع في يد البائع ليس يدر
 اذا ملكه سقط الثمن وهو حق البائع وليس فيه ضمان والقوم يسمونه بالعين المضمونة بغير
 وسيلة تحقيق ان شاء الله وودع في رهن الرهن بالدرك ان يبيع رجل سلفه وقبض

للمسلم

ثم

ثمنها وسلمها وخاف المشتري الاحتجاج واخذ بالثمن من البائع رهن قبل الدرك فانه باطل حتى
 لا يمكن حبس الرهن قبل الدرك ولم يحل واذا ملك الرهن كان امانة عنده حل الدرك ولا
 لان الاعتد حيث يقع باطلا كذا في الكافي واجرة نايحة ومغشية ومن خرج لو ملك
 الرهن لم يكن مضمونا اذ لا يقابل شي مضمون وكفالة بالثمن لتعذر الاستيفاء وشبهة
 لان المبيع غير مضمون على المشتري وعيد جاز او مديون لانه غير مضمون على المولى فانه لو
 ملكه لا يعلية شي وقصا مطلقا في النفس وما دونها لتعذر الاستيفاء بخلاف الخيانة
 خطأ لان استيفاء الارش من الرهن يمكن ويصح بعين مضمونة بالمثل او القيمة كالمفصوب
 وبدر الخلع والمهر وبدر الصلح عن دم عم اعلم ان الاعيان ثلاثة اقسام احدها عين غير
 مضمونة اصلا كالامانة فان الضمان عبارة عن رد مثل الهالك ان كان مثليا او قيمة
 ان كان قيميا فالامانة ان ملكك بلا تعذر فلا شيء في مقابلتها او بتعذر فلا تبقى امانة
 بل تكون مفصوبة وثانها عين مضمونة بنفسها كالمفصوب وخو وه والقوم يسمونها
 الاعيان المضمونة بنفسها ويريدون الاعيان المضمونة في حد ذاتها ووجه ان الضمان كما
 عرفت عبارة عن رد مثل الهالك او قيمة فالشي اذا كان مثليا او قيميا تجب لو ملكك تعين
 المثل او القيمة فيكون مضمونة في حد ذاتها مع قطع النظر عن العواض وثالثها عين ليست
 بمضمونة ولكنها تشبه المضمونة كمبيع في يد البائع فانه اذا ملكك لم يضمن احد مثله او قيمة لكن الثمن
 يسقط عن ذمة المشتري وهو غير المثل والقيمة فيجوز مثلا الاعتبار سموه بالعين المضمونة
 بغيرها فكانه من قبيل المشاكلة ويصح بدلين كما هو الاصل وهو توطئة لقوله ولو موعودا
 فتملك المرتهن عليه اي على المرتهن كما وعد من الدين يعني ان رهن ليعرضه الف درهم وملك
 الرهن في يد المرتهن فتملكه على المرتهن بمقابلته الالف الموعود فيجب عليه تسليم الالف الى الرهن
 اذا لم يكن الدين اكثر من قيمة الرهن بل كان مساويا او اقل حتى اذا كان اكثر لم يكن مضمونا
 بالدين بل بالقيمة ويصح ايضا براس مال السلم وعن الصرف لان المقصود ضمان المال

ثبوت
 والمجاسة في المالية فيثبت
 الاستيفاء من حيث المال

فان ملك

او عن الرهن ثم العقد الى السلم والعرف واخذ حقه في صاير الرهن مستوفيا لدينه لتحقيق القبض
 حكما فان اقره وقبله فليس له ان يعقد السلم والعرف لغوات القبض حكما ولا يملك
 هذا التفصيل في السلم في آخره بالذکر فقال وبالسلم فيه فان ملك الرهن ثم العقد
 وصار الرهن عوضا للسلم فيه فيصير كانه استوفاه وان فتح اي عقد السلم صار الرهن
 رهنا ببدله وهو راس المال فيحضر كالمفصوب اذا ملكه مطلقا وبه رهن يكون رهنا
 بقيمة وملكه بغيره الفسخ ملكه اي بالسلم فيجوز عليه رد السلم فيه لقبض راس المال
 لانه رهنة به وان كان مجوسا بغيره وهو راس المال ويصح ايضا بدين عليه اي الا بغيره طفله
 مفعول الرهن المقرر لانه يملك الا بدين وهذا او يذکر في حق البصيرة لان قيام الرهن بحفظ
 ابلغ حقوقا من الغرامة ولو ملكه مضمونا والوديعة يملك امانة والوصية كالاب عن ابن
 وزفر انه لا يجوز منها ويصح ايضا بمن عبدا وخلا وذكته ان ظهر العبد حر او الخلع خرا او الذكوة
 ميتا وبديل الصلح عن انكار ان اقران لا دين صورته رجل صالح عن انكار ورهن بديل
 الصلح شيئا ثم تضاد قاطع ان لا دين فالرهن مضمون والاصل في مثل ما ترات
 وجوب الدين ظاهرا كيف لصحة الرهن ولا يشترط وجوب حقيقة شري على ان يرهن
 شيئا او يعطى كفيلا حال كون الرهن والكفيل معنيين لثمة متعلقا يعطى وانى الى
 المشتري ان يرهن ما سمي اياه او يعطى كفيلا استماه صح اي الشراء اختصا لا قايلا لانه
 شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين ولانه صفة في صفة ومعنى منتهى
 كما تروجه الاختسان انه شرط ملائم للعقد لان الكفالة والرهن للاستيثاق وهو
 بلازم وجوب الثمن فاذا كان الكفيل حاضرا والرهن معينا اعتبره الشرط وهو الاتيان
 فصح العقد والاعتبار عين الشرط فنفذ ولا يجزى المشتري على الوفاء لان عقد الرهن شرع
 من جانب الرهن ولا يجزى على التبرع وانما صاحبا حق من حقوقه اذا وجد ولم يوجد بعد والوعد
 بالرهن لا يكون فوق الرهن وهو رهنة لا يلزم ما لم يسلم فلان لا يصير لازما بالوعد اولا

ملك

للبيع

اي

والبيع فسخ الا اذا سلم منه حالا او في الرهن رهنا في المشتري ولم يجز على الوفاء جان البيع
 ان يفسخ العقد لان رهنا بالبيع كان بهذا الشرط قيد ولا يكون راضيا واذا لم يرضه
 كان لان يفسخ او يرضى من الرهن الا اذا كان كذا ذكر حصول المقصود واذيد الاستيفاء
 انما ثبت على المعنى وهو القيمة لان الصورة امانة قال الى المشتري لبايعه وقد اعطاه شيئا
 غير المبيع امسك من امانة اعطى من كان رهنا لانه ذكر ما يدل على الرهن لان العبرة للمعنى
 وفي خلاف رهن عينا من رجلين بدين ككل منهما صح وكل رهن عند كل منهما لان نفسه
 رهن لاحدهما ونصف الآخر لانه الرهن اخيف الجميع العين بصفة واحدة ولا يرد
 فيه وموجب الجبس بالدين وهو لا يجزى فيضار مجوسا بكل منهما لانه فيهما اذا قل واحد جاز
 فخر احد اوليا، المقولين واستوى يكون مستوفيا لنفسه والبار في خلاف الرهن من رجلين حيث
 لا يجوز عند ابن في لان المقصود منها ايجاب الملك العين الواحدة لا يتصور كونها ملكا لكل
 منهما كما قلنا من الانقسام وهو ينافي المقصود وفي ترابها كل في نوبته كالعقد في حق الآخر
 ولو ملكه من كل حصه دينه او عند الرهال يصير كل منهما مستوفيا حصته لان الاستيفاء
 يجزى فان قضى دين احد ما فكل رهن للآخر لان جميع العين رهن في يد كل واحد منهما
 بلا تفرق رهن من رجل رهن بدين عليه ما صح اي الرهن بكل الى كل الدين بمسكه اي الرهن
 القبض لكل الى كل الدين لان قبض الرهن يحصل في الكل ببيع بطل حجة كل من شخصين
 انه رهن بدينه وقبضه منه مسئلة مستقلة لا تتعلق لها كالمسألة بغيره اذا اقام كل واحد
 رجلين على رجل انه رهن عبده الذي في يده وقبضه فربا بطل لان كلا منهما اثبت بينه
 انه رهنه كل العبد والوجه للقضاء بكل منهما بالكل لان العبد الواحد يستجمل كونه كل رهن
 بهذا وكل رهن اذ كان في حالة واحدة ولا للقضاء بكل واحد بعينه لعدم الاولوية ولا للقضاء
 بكل منهما بالنصف للمزوم الشيوخ فتبين التبرعات ولو مات رهنه والرهن معهما فمهر
 كل كذا كل الى بانه رهنه عبده وقبضه كان نصفه انما نصف العبد مع كل منهما رهنا بحقه لان

ان الشقوط

حكم في الحيوة الجسد والشيء بغيره وبعد الاستيفاء بالبيع في الدين والشيء لا يفرقة
باب رهن بوضع عند عدل سمي به لعدالة وضع الرهن والمرتهن ومنها الرهن
والمرتهن الرهن عنده صح خلافا لما كان فلا يأخذ منه الرهن من العدل أحدهما يتعلق
حق الرهن في الحفظ بغيره وأمانته وحق المرتهن به استيفاء فلا يمكن أحدهما إبطال حق الآخر
ويضمن أي العدل بدفعه إليه أي دفع الرهن إلى أحدهما لأنه مودع الرهن في حق العين و
حق المرتهن في حق المالية وأحدهما اجبتي عن الآخر والمودع يضمن بالدفع إلى الاجبتي و
يمكن على المرتهن أي أن ملك الرهن في يد العدل يمكن ضمان المرتهن لأن يده يد المرتهن و
كل أي الرهن المرتهن أو العدل وغيرهما يبيع أي بيع الرهن عند حلول الأجل صح لأنه توكيل
ببيع ماله فإن شرط أي التوكيل في عقد الرهن لم يفسد بالعزل وبموت الرهن أو
المرتهن لا بموت التوكيل سواء كان التوكيل للمرتهن أو العدل وغيرهما وإذا أكل التوكيل لا
يقوم وارث التوكيل ولا وصيته مقامه لأن الوكالة لا تجرى فيها الأثر ولأن التوكيل
برأيه لا رأيه غيره ولا أي التوكيل بغيره أي بيع الرهن بغيره ورثته أي الرهن كما يبيع حال
حيوة بغيره وإن مات المرتهن فالوكيل عليه وكالة لأنها لا تبطل بموته ولا بموت أحدهما
ويجوز أي التوكيل عليه أي على البيع حل الأجل الرهن غائب كئيبا يتغير المرتهن وكيفية الجار
أن يكلفه أي أيا ما يبيع فإن لم يجد فالفرض يبيع عليه كوكيل بالخصوص غائب موكلة
حيث يجبر عليه بالدفع الغزو ولو وكل بالبيع مطلقا لم يراه عن السبب لم يجد كذا في الكافي ولا
يبيع الرهن أو المرتهن الأجرضا الآخر لأن لكل منهما حقه في الرهن فلم يهرس حق الملك و
للمرتهن حق الاستيفاء بأعي الرهن العدل حتى خرج من الرهن فالرهن رهن مقامه وإن
لم يقبض لقيام مقام القبض في ملكه أي يمكن الثمن ملكه على المرتهن لبقاء عقد الرهن في الثمن
لقيامه مقام البيع المهرين كذا في قيمة عند رهن قتل أي إذا قتل العبد الرهن وعزم القاتل
قيمة صارت رهن بدل العبد وكذا عبد قتل أي العبد الرهن قد دفعه به فإنه أيضا يكون

رهن بدل العبد المقول فإن ما وفي أي أن باع العدل الرهن أو رهنه أي ثمن الرهن المرتهن فأنفق
أي الرهن في الرهن أي إذا ملك الرهن في يد المشتري قد وقع في يده رهنه من نسخ
صدر الشريعة بدل المشتري المرتهن فكانه سهر من النسخ ضمن المستحق الرهن قيمة الرهن
لأنه غاصب في حقه وحق البيع والقبض أي قبض الثمن لأن الرهن ملكه بأداء الضمان أو ضمن
المستحق العدل القيمة لأنه متعهد بالبيع والتسليم فهو أي فح يكون العدل مخير أن شاء
ضمن الرهن قيمة الرهن لأنه وكيل في بيعه عليه بالحقة بالغزو من جهته وحقه أي البيع والقبض
لأنه ملك بالضمان فبين أنه باع ملكه في لا يرجع المرتهن على العدل بدنه أو ضمن المرتهن ثمنه
الذي أداه إليه إذ يتبين بالتحقق أنه أخذ الثمن بغير حق لأن العدل ملك العبد بالضمان فهو
أي ذلك الثمن إلى العدل لأنه بدل ملكه وإنما أداه إلى المرتهن على ظن أن البيع ملك الرهن فلا
يتبين أنه ملك لم يكن رهنيا به فلا يرجع به عليه ويرجع المرتهن على رهنه بدنه لأن العدل
إذا رجع بطل قبض المرتهن الثمن فيرجع على رهنه بدنه ضرورة وفي القام عطف على قوله في الملك
أي إذا كان الرهن قايما في يد المشتري أخذه أي المستحق من مشتريه لأنه وجد عين ماله و
رجع هذا أي مشتريه على العدل ثمنه لأن القادر وحقوق العقد يتعلق به ثم يرجع هذا
أي العدل على الرهن بياي بثمنه لأنه الذي أدخله في العدة بتوكيل فيجب عليه تخليصه وإذا رجع
عليه صح قبض المرتهن الثمن وسلم المقبوض لو رجع إلى العدل على المرتهن بثمنه لأن العقد
انقبض بطل الثمن وقد قبضه المرتهن ثمنه فإذا بطل وجب نقض قبضه ضرورة ثم يرجع هو
أي المرتهن على الرهن بدنه لأنه إذا رجع عليه وانقضى قبضه عاد حقه في الدين كما كان فيرجع
به وإن لم يشترط أي التوكيل في عقد الرهن عطف على قوله فإن شرط بل وكل بعد بغيره أن ما ذكر
من التفصيل إنما يتأتى إذا شرط التوكيل في عقد الرهن وأما إذا لم يشترط فيه بل وكل الرهن
العدل بعد العقد مما لحقه العدل من العدة رجع بالعدل على الرهن فقط أي على المرتهن لأن
التوكيل إذا كان بعد العقد لم يتعلق به حق المرتهن فلا يرجع عليه في الوكالة المجردة عن الرهن

بان وكل انسانا بان يبيع شيئا ويقض دينه من ثمنه ففصل ثم لحقه غمده فلم يرجع به على القاضى خلاف
الوكالة المشروطة في الرهن اذا تعلق بها المرتهن وكان البيع واقعا لحقه وقد سلم له ذلك فجاز
ان يلزمه الضمان بقض المرتهن ثمنه او لا صورة عدم قبضه ان العدل باع الرهن بامر الراهن
وضاع الثمن في يد العدل بالتقديم ثم استحق المرصون فالضمان الذي يلحقه العدل يرجع به على
الراهن بكل الرهن مع المرتهن فاستحقا وضمن الراهن قيمته يمكن به بغيره اذ استحق الرهن
الراهن كل رجل فله الخيار ان شاء ضمن الراهن قيمته وان شاء ضمن المرتهن قيمته لان كلاهما
متعد في حقه بالتسليم او بالقبض فان ضمن الراهن بقيته لم يضمنها فقد يمكن به
لانه يمكنه بازاء الزمان فصح الايجاب وان ضمن المرتهن رجوع على الراهن بقيته التي ضمنها وبغيره
اما بالقيمة فلانه مغرور من جهة الراهن بالتسليم فاما بالدين فلانه انتقضت قبضه فيعود
حقه كما كان **باب التصرف والزيادة في الرهن** وقضى بيع الراهن اى اذا باع الراهن بلا
اذن المرتهن فالبيع موقوف لتعلق حق المرتهن به فيستوقف على اجازته ان اجاز المرتهن
او قضي اى الراهن دينه فغدا اما الاول فلان التوقف لحقه وقد قضى بسقوطه واما الثاني فلان المانع من
النفوذ قد زال والمقتضى وهو التصرف والصادق من الاصل في المحل موجود والثمن رهن
فان البيع اذا نفذ باجازه للمرتهن ينتقل حقه اليه وان فسخ اى المرتهن عقد الرهن لم
ينسخ في الاصح لان التوقف مع المقتضى المتقاضي انما كان لصيانة حقه وحقه ايضا بان يفتق
موقوفه واذا بيع موقوفه فحق المشتري لا يتركه او رفع الامر الى القاضي لينسخ الى القاضى العقد كالم
عجز الراهن عن التسليم ببيع اى الراهن الرهن من رجل ثم باع من اخر قبل الاجازة اى اجازة
المرتهن وقضى البيع كمن على اجازته ايضا اى كما وقف الاول فان الاول موقوف وللوقوف
لا يمنع توقفه اى اى اجازة اى اى اجازة المرتهن البيع كمن جاز لا الاول ولو باع الراهن الرهن
ثم اجرى اى الراهن او رهن او وصحب من غيره اى غيره المشتري فاجازت اى هذا التصرف
من البيع وغيره المرتهن جاز الاول وهو البيع لا البوابة والفرق بين مسئلتين حيث

المنفاد

جاز

جاز البيع كمن بالاجازة في الاول ولم يجر التصرف المذكورة بعد البيع في الثانية سوى البيع مع وجود الاجازة
لكل ان المرتهن فائدة في البيع لتعلقه ببدله بخلاف العقود المذكورة اذ لا تبدل في الرهن والرهن
وما في الاجازة بدل المنفعة الا العين وحقه في ماله العين لا المنفعة فكانت اجازته كبقاها
لحقه في المانع فنقد البيع وصح استناده واعتاق الراهن الرهن وتبديره واستبداله لانه
ضد عن الاصل ووقع في المحل فطل الرهن لغوات محله فلو كان الرهن موسرا اطول بدينه
لما كان له معنى لان الزمان قيمة الرهن مع حلول الدين وفي الموقبل اخذ منه الراهن قيمته وخلفت
وهنا بدله حتى يحل الدين لتحقق سبب الضمان وفائدة في التخيير وهو حصول الاستيفاء وجبها
الى طول الاجل فاذا حل استوفى حقه اذ كانت من جنس لان الغريم له ان يستوفى حقه من مال غيره
او اظفر بحقه فان كان فيها فضل رده لانها بحكم الرهن بالاستيفاء وان كانت اقل من حقه
رجع عليه بالزيادة لعدم ما يسقط ولو كان الراهن معسرا ففي العقد سعى في القيمة وان كان الدين
العبد المرتهن في الاقل من قيمته ومن الدين وان كان القيمة اقل من الدين سعى في القيمة وان كان
الدين اقل من سعى في الدين ورجع على سيده اذ اصابه غيبا لانه قضي وهو مضطرب بحكم الشرع فخرج
عليه بما تحمل عنه وفي اخيه يعني التبدير والاستبدال سعى كل من المدين المستولدة للمرتهن في كل الدين
بلا رجوع على سيده لانه اذ ياه من مال المولى لان كسبه مما لا يملكه الا المالك فلو كان الرهن رهنه كاستغاثه
غيبا اى ان كان الدين حلالا اخذ منه الدين وان كان موقبل اخذ قيمته فيكون رهنا الى حلول الاجل
واجبى التوقف للمرتهن في اخذ مثله او قيمته وكان اى الماخوذ رهنا بدله كخاتمة اى اى الرهن
مرتهنه رهنه او اعارة احد من الراهن والمرتهن باذن صاحبه آخر قبضه سقط ضمانه اى ضمان الراهن
حالا لمنافاة بين يد العارية وبدي الرهن وان وصليته بقي الرهن ولذا كان المرتهن ان يسترده
الى يده وفتح على قوله سقط ضمانه بقوله فتملكه اى الرهن مع مستعيره اى مع رهنه ان كان هو
المستعير ومع اجنبى ان كان هو المستعير ملكه الا في لغوات القبض المضمون وكل من مال
من الراهن والمرتهن رده اى رده الرهن المستعار رهنا كما كان لان لكل منهما حقا محترمان

دينه

فان ما الرهن قبل اقلية المهرتين في صورة الاعارة فالمرتهن احمق بآي بالرهن من سائر الغرماء
 لانه العارية ليست بلا زينة والضمان ليس له اوزم الرهن قطعاً فان حكم الرهن ثابت في ركنه
 الرهن مع انه غير مضمون بالهلاك واذا بقى الرهن فاذا اخذ عاذا الضمان يعود القبض فيعود
 بصفته واذا اجار او وهب وبيع احد ما بذل الاخر من اجنبي خرج عن الرهن فلا يعود الا بعد
 مبتدأ ولو ما الرهن قبل الرد الى المرتهن فالمرتهن اسوة للغرماء اذ تعلق بالرهن حق لازم
 التفرقة فيبطل به حكم الرهن بخلاف الاعارة حيث لم يتعلق بها حق لازم فانتهى قارئ عن عبد الغني
 اشتراه من مالك لا ينفذ الرهن لانه توقف على اجازة المالك فلا ينفذ باجازه غيره ولا ينفذ
 الدين بهلاكه لانه ملك الرهن ثبت بعد عقد الرهن بخلاف ما اذا ملك في يد المرتهن واخيراً
 المالك يضمن الرهن لانه ملكه بالضمان من وقت الفضيحة فكان ملك الرهن سابقاً على الرهن
 كذلك القاعدة ميرتهن اذن يستحال اي اذن له الرهن بلا طلب منه فيقال الاستحالة وان
 كان الرهن عارية او استعارة الى الرهن من رهنه لعل ان يملك الرهن حال العمل في
 صورتي اللزوم والاستعارة لم يضمن اي المرتهن لثبوت يد العارية بالاستحالة في مخالفة الميرتهن
 فانفق الضمان وفي طرفه اي قبل العمل وبعد الفراغ منه ضمن كالرهن اي ضمن المرتهن ضماناً كضمان
 الرهن وهو معلوم صحيح استعارة شئ للرهن لان المالك يرضى بتعلق دين المستعير به وهو يملك
 ذلك كما يمكن ان يتعلق بذمة بالكفالة واذا صح فيه ضمن المستعير شئاً من قليل او كثير فان
 الاطلاق واجبالا اعتبار خصوصاً في الاعارة لان الجاهل فيها لا تقضي له المنازعة وان
 عين المصير تعيد بما عينت من قدر فانه اذا عين قدر لا يجوز للمستعير ان يرهنه باكثر منه
 او اقل لان التقييد مفيد وهو ينفذ الزيادة لان غرضه الاحتباس كما يتيسر ادائه وينفي
 النقض لان غرض المصير ان يصير المرتهن مستوفياً لا اكثر بمقابله عند الهلاك ليرجع
 عليه ولو رهن باقل منه يملك الباقى امانة فلا يرجع عليه وجنس مرتهن وبلد فان
 كل ذلك يفتقر لتيسر البعض بالنسبة الى البعض وتفاوت الاشخاص في الامانة والحفظ فان

خالف اي ما اعطى التقييد ان خالف المستعير المصير منه اي المستعير المعير له الفقه وبيع الرهن
 لانه ملكه بالضممان فيبيع اذ رهنه مكن فبعض او ضمن المصير المرتهن لانه ايضا متقيد فصار
 الرهن كالفاسد والمرتهن كفا صلب الفاسد ورجع المرتهن بما ضمن من القيمة وبذرة
 على الرهن اما رجوعه بالقيمة فلما لم يفرغ من جهة الرهن واما رجوعه بالدين فلان
 قبضه انتقض فصار حقه كما كان وان وافق بان رهنه بمقدار ما امر به وملك الرهن عند
 المرتهن استوفى اي المرتهن كل دينه لوقيته كالدين او اكثر التمام لا سيما بالهلاك وجب مثله
 اي مثل الدين المعير المستعير وهو الرهن لانه قضى بكل قدر دينه ان كان كل مضموناً لا يضمن
 قدر المضمون والبار امانة لا القيمة لانه قد واقع فليس يتقيد ببعض دينه عطف على كل دينه
 اي استوفى المرتهن بعض دينه لوقيته اقل من الدين وباقي دينه على الرهن المرتهن
 اذ لم يقع الاستيفاء بالزيادة على قيمة لواقته المعير يعني ان المعير اذا اراد ان يقضى دين المرتهن
 لكن ملكه عن الدين ليس المرتهن ان يمتنع عن تسليم الرهن لان المعير غير متبرع بقضائه الدين
 لما فيه من تخليص ملكه فصار ادائه كاداء الرهن فيجب المرتهن على القبول ويرجع على الرهن
 بما أدى ان ساوى الدين بالقيمة لانه قضى دينه وهو مضطرب فلا يوصف بكونه تبرعاً وانما
 قال ان ساوى لان ان كان اكثر من القيمة يكون في الزيادة على القيمة متبرعاً فلا يرجع بذلك
 وان كان اقل من القيمة ولا تجبر المرتهن على تسليم الرهن ذكره تاج الشريعة يملك اي
 الرهن عند الرهن قبل رهنه او بعد فله لا يضمن وان وصليه تفرق فيه من قبل بالاختزام
 او الركوب او نحو ذلك لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن خلافاً للشافعي جناية
 الرهن على الرهن مضمونة لانه تفويت حق لازم محرم وتعلق مثله بالمال يجعل المالك
 كالاجنبي في حق الضمان وجناية المرتهن عليه اي الرهن سقط من دينه اي المرتهن بقدر
 اي الجناية لانه تلف ملك غيره فلم يضمنه واذا الزمه وكان الدين قد حُلَّ سقط من الضمان
 بقدره ولم يبق له الا ان ما زاد على قدر الدين من القيمة كان امانة وانما تضمنه بالالتزام

يوجب

لا بعد الرهن فهو بمنزلة الوديعة اذا تلفها المودع يلزمه الضمان كذا في غناية البسبب وجناية
 الرهن عليه ما وعليه ما لها من حذر والمراد بالجناية على النفس المال بان كانت الجناية خطأ
 في النفس او فيما دونها واما ما يوجب القصاص فهو معتبر بالاجماع كذا في النهاية اما
 كون جناية على الرهن هدرًا فانها جناية المحلوك على ما ذكره وفيما يوجب المال هدرًا لانه
 المستحق فلا يثبت الاحتفاظ له عليه واما كون جناية على الرهن هدرًا فلان هدر الجناية
 لو اعتبرنا بالمرتهن كان عليه التضييع منها لانه حصل في ضمانه فلا يفيده وجوب الضمان
 مع وجوب التخليص عليه رهن عبد يعزل الفاعل بالثمن فصار قيمة مائة فقتل حرق فقوم مائة
 وحل اجل اخذ مرتهن المائة من حقه وسقط باقية وهو سعة لان نقصان السعر لا يوجب
 سقوط الدين لانه عبارة عن فطور غيبات الناس بخلاف نقصان العين فاذا كان باقيا ويدر
 يد الاحتياط صار مستوفيا للكل من الابداء ولو باع بامر بهائه اي باع المرتهن العبد بالمره
 بها وقبضها رجع الباقي وهو سعة لان الرهن اذا باع صار كانه استرده وباع بنفسه في بطل
 الرهن وبيع الدين لا بعد ما استوفى فكذا ههنا فقتل اي عبد يعزل الفاعل مائة
 فخرج به فكل اي الرهن بكل دينه لان العبد الثاني في قيام مقام الاول فصار كانه الاول قائم وترجع
 بسعرة جنى اي العبد المردون يعني رهن رجل رجلا عبد اقيمة الف درهم بالف درهم او
 اقل منه فقتل العبد قتيلا خطأ فراه مرتهن لانه ضمان الجناية على المرتهن والعبد كله
 في ضمانه ودينه مستوفى لقيمة فقال المرتهن فذ العبد من الجناية بان فراه اصل رهنه وكان
 دينه على الراهن حاله العبد رهن كما كان ولم يرجع الى على الراهن بشئ من الفداء لان العبد كله
 مضمون وجناية المضمون كجناية الضامن فلورجع على الراهن رجع الرهن عليه ولا يفيده ولا يدر
 اي ليس المرتهن ان يدر فوال ولي الجناية لانه لا يمكن التمييز فان ابي اي امتنع المرتهن عن الفداء
 دفعه الراهن او فراه فيسقط الدين اي يقال للراهن ادفع العبد او فراه بالدين فادفع
 او فري سقط دين المرتهن واخذ الراهن العبد وبطل الرهن ان لم يكن اي الدين اكثر من قيمة

اي قيمة

اي قيمة الرهن بل يكون مساويا او اقل منها واما اذا كان اكثر فيسقط من الدين مقدار قيمة العبد
 ولا يسقط الباقى مات الرهن باع وصية الرهن وقضى الدين لانه قائم مقامه فان لم يكن له وصية
 نصب القاضي الوصي لبيعه رهن الوصي بعض التركة لدين على الميت عند عظيم من عزما به توقف على
 رضى الآخرين ولهم رد لانه انما بعض الغرماء بالايضا الحكم لان موجب عقد الرهن ثبوت يد
 الاحتياط للمرتهن حكما في شبه الاشياء بالايضا الحقيقي فان قضى دينهم اي دين سائر الغرماء
 قبل الرد اي قبل ان يردوه نفذت والمانع وهو حقه بغير الغرماء ولو انقر الغريم اي لم
 يكن للميت الا غريم واحد جاز هذا الرهن اعتبارا بالايضا الحقيقي وبيع في دينه لانه يباع
 قبل الرهن فكذا بعد واذ الرهن اي الوصي بدين للميت على اخر جاز لانه استيفاء حكما وهو
 يمكن فكذلك في رهن الوصي تفصيلا لانه في كمال الوصايا ان شاء الله تعالى **فصل في رهن**
عصية قيمته عشرة رهنها اي بعشرة فتمخر وتخلل وهو يساويها اي العشرة بغير رهنها بالاعش
 وكان ينبغي ان يبطل الرهن اذ بالتمخر خرج من كونه صالحا للايقان اذ لم يبيع مالا متقوما
 وانما يبطل لانه بعد ان يعود بالتخلل ولهذا اشترى عصية فتمخر قبل القبض لا يبطل البيع
 صيرورة خلا فكذا هذا ورهن شيئا كذا في قيمته عشرة فتمخر فقامت بلاذخ فخرج
 جلد فاقساوي درهما فهو اي الجلد رهن بباي درهم لان الرهن يتقرر بالمكان فاذا صح بعض
 المحل يعود حكمه بقدره بخلاف اذ امانت المبيعة قبل القبض فخرج جلد فاجب لا يعود البيع
 لان البيع ينتقض بالمكان قبل القبض والمنقضى لا يعود قبل ويقود البيع ايضا لما الرهن
 كونه وليته وصوفيه وشره للرهن لتولده من ملكه ورهن مع اصل لانه تبع له والرهن حقه
 لازم فيسرى اليه ويملك مجانا اي ان ملكه يمكن بالاشئ لان الاتباع لا يفسطرها بما يقابل
 بالاصل لعدم دخولها تحت العقد مقصودا وان بقي اي النماء وملك الاصل فكيف يفسطها اي اصل
 الرهن يوم القبض لان الرهن يصير مضمونا بالقبض الزيادة يصير مقصودا بالملك اذا بقي
 الوقت والتبع بقا لشيء اذا كان مقصودا كولد المبيع فانه قبل القبض لاحصته له من

التي لا بد من شرط ان يكون على قيمة او على ثمن او على ضمان او على رهن او على بيع او على حرق او على غش او على كسر او على سرقة او على اكل او على شرب او على زنا او على فحشاء او على غير ذلك مما ذكره الله تعالى في كتابه العزيز

من الثمن فاذا قبض المشتري وصار مقصودا بالقبض صار له حصة من الثمن ويسقط من الدين
حصة الاصل اي ما اصاب الاصل سقط من الدين لانه يقابل الاصل مقصودا وبغير البناء
كحصة اي ما اصاب البناء افكك الراهن به الزيادة فيخرج من الرهن مثل ان ثوبا بدينار
عشر ثم زيد الراهن ثوبا آخر فيكون مع الاول رهننا بالدينار مثل ان يقول
الراهن اقرضني خمسة اخرى على ان يكون العبد الذي عندك رهننا بالف درهم والفرق
ان الاصل المقر بينهم ان الاثني باصل العقد انما يتصور اذا كان الزيادة في المقود
عليه او المقصود به فالزيادة في الدين ليس من رهنها اما كونها غير مقصود عليه فظاهر واما
كونها غير مقصود به فلو جوده بسبب قبل الرهن بخلاف الرهن فانه مقصود عليه لانه لم يكن
قبل عقد الرهن ولا يبقى بعده رهن عبد اي عبد اي عبد اي عبد اي عبد اي عبد اي عبد
بدله فهو الى الاول من حيث يرد الى رهنه والمرتين امين في ذلك حتى يحل مكان الاول لان
الاول دخل في ضمانه بالقبض والدين فلا يخرج عنه ما بقيا الا بقبض فاذا كان الاول في ضمانه
لا يدخل في ضمانه ما رضى به دخولا احد ما فيه فاذا زال الاول دخل في ضمانه ثم قيل بشرط
تجديد القبض من لان يد المرتين على ان امانة ويدر الراهن يد استيفاء وضمان فلا ينوب عنه
وقيل لا بشرط لان الرهن تبع كالهبة وعينه امانة كما عرفت وقبض الامانة بنوب عن
قبض الامانة ابر المرتين الراهن عن دينه فقبض اي قبل الراهن الابر او قبضه فهلك الرهن في
يد المرتين بل من صاحب ملكه جانا احسانا وقال في بعض فتمت للراهن وهو القياس لان
القبض وقع مضمونا فبقى كذا مابق القبض وجه الاحسان ان ضمان الرهن باعتبار القبض
والدين لانه ضمان استيفاء وهذا لا يتحقق الا باعتبار الدين وبالابر لم يبق احدهما وهو الدين
والحكم الثابت بعلة ذات وصفيين يزول بزوال احدكما وله الزيادة الرهن سقط الضمان لعدم
القبض وان بقي الدين فكذلك اذا ابراء عن الدين سقط الضمان لعدم الدين وان بقي القبض ولو
استوفاه الى المرتين دينه بالتمام او بعضه بابقاء الراهن او مقطوع او شرى بباي بالدين

او

او صلى عنه الى الدين على عين او احواله مرتين بدنه على اخر فملك في يد المرتين هلك بالدين لان
نفذ التسقط بالاستيفاء وكذا لو تقرر ان الدين يفتى بامثالها الا انفسها كمن استيفاه بغير
لعدم الغاية لانه يفتى بامثلة فاذا هلك الراهن تقرر الاستيفاء له ورد ما قبض الرهن
اذا في صورة ابقاء الراهن او المقطوع او الشر او الصلح وبطلت الحوالة وهلك الراهن بالدين
اذا بالحوالة لا تسقط الدين ولكن ذمة المحتال عليه تقوم مقام ذمة المجمل ولهذا يعود الى ذمة
المجمل اذا مات المحتال عليه فملك كذا اي كما يملك الراهن بالدين في الصورة المذكورة يمكن
ايضا اذا هلك بعد تصادقهما على ان يكون لان الرهن مضمون بالدين اذ لجهته عند تمام الوجود
كما في الدين الموعود وقبضت الجهة لاحتمال ان يتصادق على قيام الدين بعد تصادقهما على
عدم الدين بخلاف الابر لانه سقط به **كتاب الغصب** اوردة عقيب كتاب الرهن لان في الاول
جنب اشترعا وفي الثاني جنب غير شرعي هو لفة اخذ الشيء من الغير بالغصب متقوما او لا يقال
غصب زوجة فلان في حرم فلان وشرعا اخذ مال من غير له الجنب متقوم احراز عن المخرج
احراز عن مال الحق فانه غير محرم من يد مالك بالاذن احراز عن اخذ من يد المالك باذنه وشرارة
لان ازالة يد المالك معتبرة في الغصب عندنا وعند الشافعي هو اثبات يد العدو عليه وشرارة
الخلاف يظهر في نزول الغصب كولا المصوبة وشرارة البستان فانما ليست بمضمونة عندنا
لعدم ازالة اليد وعنده مضمونة لاثباته والاصل ان المعتبر في الغصب عندنا ازالة اليد المحقة
واثبات اليد المبطله وعند الشافعي المعتبر هو ان فقط لا خفية احراز عن السرقة فاحراز
العبد وتحويل الدابة اي وضع الحمل عليه بالغصب لوجود ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطله فيها
لاجلوسه على البساط لعدم ازالة اليد بالقبض اذ لم يوجد منه النقل والتحويل والبسط فلهذا
وقد بقي اثر فعله الاستعمال فلم يكن اخذ عن يد وحكمه لا يتم علم انه مال الغير ورد الدين
قائمة والفرق بالكتابة والغير اي لغير من علم الاخير ان لانه حق الغير فلا يتوقف على علمه والائتم
لانه خطأ وهو مرفوع بالحدث ويجب التمسك في المشكك كالمكيل والموزون والهدوي للثقة

هكك

البطله

كقولك فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم الآية المراد بالمثل ما يوجد مثل في الاسواق
بالتفاوت بين اجزائه يعتد به وما لا يكون كذلك فهو قبيح في المثل فيكون مصنوعا بحيث
تخرج الصنعة عن المثالية بجعل نادر بالنسبة الى اصلها كالتخمين والقدرة والابرة فيكون
قيمتها وقد يكون مصنوعا بحيث لا يخرج عن المثالية لبقائه كثرته وعدم تفاوته كالدرهم
المفروبة والدنانير فان انقطع الى المثل فقيمة يوم المصومة وعند ان يسوم الفضة وعند
يوم الانقطاع لا يبرهن ان المثل لا يتغير بالمثل فيعتبر قيمة يوم انعقاد السبب الموجب لمحمد
ان الواجب المثل في الذمة وانما ينتقل الى القيمة بالانقطاع فيعتبر قيمة الانقطاع والاداء
ان انتقل لا يثبت بحد الانقطاع ولهذا الوجه ان يوجد مثل فلا ذكر بقضاء القاضي
ينتقل فيعتبر قيمة يوم المصومة والقضاء وحج القيمة في القيمة كالعرض والحيوان والعقد
المقارب يوم غيبته لا تطالب بالقيمة حين غيبته فيعتبر قيمة عند ذكره فان ادعى
الفاضل ان لا يحسن يعلم انه المقتضوب لوجه الظاهر فقي عليه بالبدل ان حق المالك
ثابت في العين فلا يقبل قوله في حقه بغيره على ظنه انه صادق كما اذا ادعى المدينون بالافلاس
برهن ان المالك انما عند غايته وقل الفاضل ان برهن ان ما عند ما كذا فينبغي ان يثبت الغائب
اول عند حجة لان وجود الفهم بالفضيلة ثابت ظاهر او انما اورد عارض البينة لمن يدعي
خلاف الظاهر وبينة المالك اول عند ان سلكه حاصل اختلافهما في الفهم وفي بينة اثباته
وهو ان الفاضل انما يتحقق فيما يتقارن ويحول ما عرف بان ازاله المال عن يد ما كذا بانثابا عليه
ولا يمكن تحققة الآلة المنقولة العقار الذي لا يتقارن لا يكون فلو اخذ عقارا ومكث فيه
بان غلب السبل على الارض فبقيت تحت الماء او غصبه ان اهدمت باقعة مساوية او جاسيل
فذهب بالبنا ان يضمن لا انتقام شرطه وهو الغصب قيل فان ابله عا والدين واستر وشي في فصولها
الاصح انه يضمن بالبيع والتسليم وبالحدود في الوديعه يعني اذا كان العقار وديعه عنده فحده
كان ضامنا بالاتفاق وبالرجوع عن الشهاد بان شرطه على رجل بالدار ثم رجعا بعد القضاء

في الصنعة

انقطع الحق

ضمنا

ومن فيهما ان العقار والمنقول ما تنقص بفعل متعلق بقوله نقص وسكنه هذا بيان
الفهم في العقار العبارة الصادرة عن المثل مع منها ما ذكره وبين شرائح الهداية وغيره من
بالهدم والسكنى بالسكنى بالخصوصه وهو ان يكون مقارنة بعمل ينقص الى الهدم البناء كالحداثة
والقضارة حتى قالوا في شره قول الهداية ويدخل فيما قاله اذا الهدم الدار سكنه وعمل انما قيد
بعمله اذا الهدم الدار بعد ما غصب سكن فيها لا بسكنه وعمله بل باقعة مساوية فلا ضمان
عليه عند ان وادى من فله ان مرادهم بيان ان ينقص الاول ما يوجد جاسا به وهو الهدم والسكنى
اليه بالافرة وهو السكنى الخاصة وقد غير صاحب الوقاية هذه العبارة فقال وما تنقص بفعل
سكنه فله من عليه ان السكنى ان قيدت بالعمل الموهوم من الموهوم للسبب الاول اعني الهدم بغرض ولا
لزم كون السكنى المجردة عن العمل الموهوم سببا للضمان وقد عرفت الدار مع السكنى اذا
انهدمت باقعة مساوية ليس في ضمان وعند نسخة منقولة من خط المص كانت العبارة
المنقوبة فيها اول الكافة الهداية وغيره ما تبعه صدر الشريعة والصواب ما يوافق الهداية
وزعمه فان الارض المقتضبة اذا انتقلت بالزراعة يفرم النقصان لانه اتلف البعض
عبدية او بجانة غصبه عطف على بفعل وبيان للضمان في المنقول ان من ايضا ما تنقص باجاة
عبدية غصبه فحصل في مدة الاجارة نقص سبب السبب لا بخلاف البيع يعني اذا انتقص
شي من قيمة المبيع في يد البائع بفوات وسف من قبل ان يقبض المشتري لا يضمن البائع شيئا
لنقصانه حتى لا يسقط شي من الثمن ونقص النقصان وتراجع اذا روى في مكان الغيب
يعني اذا رد الفاضل المقتضوب الى ما كذا بعد نقصان السرفان كان الرد في مكان الغيب
فلا ضمان عليه لانه يراجع بفواته لا بفواته وان لم يكن فيه تخير المالك بين اخذ
القيمة وبين الانتظار الى الذهاب الى ذكره لانه لا تنقصان حصل من قبل الفاضل
بنقله الى هذا المكان فكان له ان يلزم الضرر ويطلبه بالقيمة وله ان ينتظر ويصدق
باجرة عطف على من اي اذا غصب عبدا مثلاً وأجره واخذ اجرة فنقصه بالاستعمال ومن

استعمال

التمتع

في المكان الغصب

الاعمال

الاعمال

ما تصدق بغيره عند انقضاء الفاسد عند انقضاء الفاسد عند انقضاء الفاسد
 الا بالصدق والصدق هو الفاسد في العبد ما لا يصدق فكان هو الذي جعل
 ان تصدق بها الاستفاد بها بغيره وهو التصديق في مال الغير واجبه مستغارة اي اذا
 استغارة شيئا واجره واجره ملكه بحسب عليه تصدق لما ذكره في اي تصدق ايضا بغيره حصل
 بالتصديق في مودعه ومقصود به تحقيقا بالاشارة او بالشرع او بدرايم الوديعه او الفسب
 او الاخرى او اطلاقا ونقدنا لا ينعى ان المودع او الفاسد انصرف في الوديعه والمقصود في
 تصدق به عند انقضاء الفاسد وهذا واضح فيما يتحقق بالاشارة اليه كالعروض ونحوها لان
 العقد يتعلق به حتى لو ملك قبل القبض بطل البيع فيستفيد الرقبة واليد في البيع بملك حيث
 فيصدق به اما فيما لا يتحقق كالدرايم والذناير فقد ذكر في الجامع الصغير اذا اشترى بها
 فانه تصدق بالخرج فظاهر هذه العبارة يدل على انه اراد به اذا اشار اليها ونقدتها واما
 اذا اشار اليها ونقدتها من غير اطلاق ونقدتها او اشار الى غيرها ونقدتها فلي كل ذلك بطريق
 له لان الاشارة اليها لا تفيد التيقين فيستوى وجودها وعدمها الا ان يتأكد بالنقدتها وب
 كان ينعى الامام ابو الليث وفي الكافي قال شايخنا لا يطيب كل حال ان يتناول من المشتري
 قبل ان يضمن وبعد الفمان لا يطيب له الرجوع بكل حال وهو المختار لاطلاق الجواز في الجمعين والمضاربة
 اجرة او الفاسد فاجاز ما ذكره المدة فنقدنا من اجرامه في قبل الاجارة وما بقي لما ذكره
 الفاسد فوضوئي في حق وعند محمد اجرامه في الفاسد العاقد وما بقي لما ذكره فوضوئي في حق
 ما ذكره كذا في هذا الخلاف لاجره فاستحق في المدة واجاز المستحق لانه كالمالك عصب اي جمل
 مالا وغيره في المصوب اجرامه اذا تغير بغير فعله مثل ان صار العنب فيسب بنف أو الرطب ثم
 فان المالك فيه بالخير ان شاء اخذه وان شاء تركه ومنه فزال اسمه فان اعظم من اجرامه
 عما اذا عصب شيئا فذبحها فان ملكها لم يزل بالذبح المجزؤ اذ لم يزل اسمها حيث يقال
 شاة مذبوحة ولم يقل واعظم منافع لانه من قال فقد تناوله الخطأ اذا عصبها وطبخها

فان اشار اليها ونقدتها
 اي على غيرها

فان

باب عين الخطأ

فان المقاصد المتعلقة بغيره كعقلها عيب وكذا يؤول بالخطأ والحاجة اليه لان قوله زال اسمه مفعول عنه
 لان يلزمه او اختلط اي المصوب بملك الفاسد ولم يتميز اصلا كاختلاط بيرة وشعير وشعير
 او لم يتميز الا بخرج كاختلاط بيرة وشعيرة او بالكم من اي الفاسد المصوب وملكها الفمان في
 صورة التغير وزوال الكم فلكونه متقدرا واما الملك فلانه احدث صنعة متقومة لان قيمة
 الشاة تزداد بغيره كغيرها وكذا قيمة الخطأ تزداد بجعلها دقيقا واحدا منها صفة المالك
 بها كما من وجه حتى تبدل الاسم وفات اعظم المنافع وحق الفاسد في الصنعة قائم من كل
 وجه فيكون راجحا على الهاك من وجه على ما قرر في الاصول ان ضرب الترجيح اذا تعاضا كان
 الجحان في الذات احق منه في الحال واما الفمان في الاختلاط فلكونه متقدرا ايضا واما
 الملك لا يجتمع البدلان في ملك المصوب منه بلا حيل متعلق بملك قبل الرضا اي رضا المالك اما باء
 بدله او ابرائه او بغيره القاض وهذا احتساب والقياس ان يحل ان ملكه ثبت بكمه والملك مجزؤ
 التصرف بالتوقيف على وجه غيره ولهذا لو وصيه واباعه صح وجه الاحتساب قوله في الشاة المذبوحة
 المصلية بل ارضا جبرا اطعمها بالاشارة افاذ الامر بالتصديق زوال الملك المالك وحرمة
 الانتفاع للفاسد قبل الرضا ولان في باحة الانتفاع فتح باب الفسب فحرم قبله صما
 لمادة الفساد ونفاذ بيبه ومبته مع الحرمة لقيام الملك كذا في البيع الفاسد كذا في شاة
 وطبخها وطبخها بغيره وزرعه وجعل حديد سيفا والبناء على ساجدة وهي شجرة عظيم جدا
 والائيت الابلاد الهندوان ضرب الحجر من درهما او دينار او انا وقيل ان المالك بلا شاة لان العين
 باق من كل وجه ومضاه الاصل الثمنية وكذا يجوزنا وجه باقيان حتى يجرى فيه الربوا باعتبار
 ذبح شاة غير طرخها اي ذبح الغير شاة عليه اي الذابح واخذ قيمتها او اخذنا الى الشاة المذبوحة
 بعض المالك محجرا ان شاء فحتمه وسلم الشاة اليه وان شاء اخذنا ونحن نقصانها لانه اتلف من
 وجه لغوات بعض المنافع كالخيل والدر والنسل وبها وبها وهو الذي وان كانت الدابة
 غير محمول اللحم فقطع الفاسد طرخها بغيره المالك جميع قيمتها لوجود الاستحسان من كل وجه
 اي ما كقول الله

منها بغيره

لم يملكه في
 الفاسد

طرحها
 بغيره

الذبح

واستخدام الملوك لا يضمن بالقبض والاتلاف صورة غيب المنافع ان يفتصب عبد امثلا ويمسكه شره ولا يستعمل
ثم يبرده على سيده وصورة اتلاف المنافع ان يستعمل العبد شره ثم يبرده على سيده كذا في الكفاية والحق
ما ينقص كاستعماله في غير النقصان الا ان يكون الى المقصود يستثنى من قوله لا يضمن وقفا او
مال يتم فان منافعها يضمن كذا في العبادية وغيره ولا يضمن ايضا حر المسلم وحريره بان لم يضمن وفي
يد المولى ولا يضمن فالتلف في الاثر لا يضمن بما لا يضمن في حق المسلم بخلاف ما للفرق من المولى والحرير حيث يضمنان
بالاتلاف لانهما مال في حق غيب حر مسلم فكلهما يضمن بمقوم كالنقل من الظل الى الشمس ومنها اليه
جلد ميتة قد ينفى في غير مقوم كالتراب والشمس اخيرا المالك كما ناذ ليس فيه مال مقوم للمصاحب
وكانت الدبابة اظها را للمالية والتقدم فصار كفسل الثوب ولو اتلف ما ضمن لان اتلافه مكن الغير
واوخلها بمقوم كالمالك الى المصاحب للخل والاشي للمالك عليه في المصاحب لان الحرير لم يكن مقوما
والمال مقوم فخرج جانب المصاحب فيكون له بغير شئ ولو دفع به الى مقوم كالقيرط والقبض
نحوها الجلة اخذ المالك ورد ما زاد الدبابة هذا الدبابة اتصل بالجلد مال مقوم للمصاحب كالصبيغ
في الثوب فخرج جانب المصاحب ولو اتلفه لا يضمن لانه لم يتلف مال الغير ضمن بغيره وهو اللهو كبريطا
وجز ما روي في وطيط وطيطور قيمة صالى غير اللهو في الطيور يضمن الحشيش المخبوت ونحوه
الباري ويضمن باراقه مسكر ومنصفه وقدر معنا ما في كتاب الاشربة فيتم ما لا يمتثل لان المسلم
منوع عن تملك غيرها ولو كان فعلا جاز وان اتلف صليبه يضمن قيمته صليبا لانه مال
مستقوم في حق وهو مقر عليه فلا يكون الترضي له ويصح بيعها الى بيع هذه المذكورة وقال
لا يضمن ولا يبيع بيعها وقبل الخلاف في الدق والطبل اللذين يفران اللهو فاما طبل الفرات
والدق الذي يباح ضرب في العرس فيضمنه بالاتلاف بخلاف ما ان هذه الاشياء اعدت
للمصيبة فبطل تقويمها كالحمل والارها اموال الصلحا حيتها لما حمل من وجوه الاستفاد وان صلت
لما لا يجل ايضا وصارت كالامة المصنوعة ونحوها كالكبس النطوح والحمامة الطيارة والورق المقاتل
والعبد الحق حيث يجب فيها القيمة غير صالحة لهذه الامور والفقوى على قولها لكثرة الفاد

فيما

فيما بين الناس كذا في الكفاية حل في عبد الغير او حل رباطا دابة او فتح اقربها الى الدابة او فتح نقض
طائفة فذهب من المذكورات في الدابة والنقص خلاف محمد بن ابي السطان من يوفيه ولا يبيع
اذا اذ بل ارفع اليه من يفتق ولا يمنع عن الفسخ بغيره اي من الساعي او قال عند
سلطان قد يفرم وقد لا مقول قوله انه وجد ما لا يفرم لا يضمن في هذه الصور لا تسبب
وتحل فعل مختار ولو غرم قطعا يضمن لوجود التسبب كذا في الساعي لو سعى بغير حق
عند محمد بن زجر العن السعاية وببفتح امر عبد غيره بالاباق او قال اقبل نفسك ففصل الى ابق
وقتل نفسك ووجب عليه اي الامر قيمة ولو قال له اتلف مال مولاي فالتلف لا يضمن لانه بالامر
بالاباق او القتل صار غاصبا لانه استعمله في ذلك الفعل اما بالامر بالاتلاف مال المولى فلا يصير غاصبا
بما له وانما يصير غاصبا للعبد وللغيب المقصود قائم لا يملك وانما التلف بفعل العبد كذا في العبادية
استعمل عبد الغير فكأن يقول له ارفع هذه الشجرة وان الشجرة لك اكل انت وانا وان
لم يعلم انه عبد او قال ذلك العبد ان حر من قيمته ان يهلك لانه استعمله في منفعة ولو استعمله في
كان يقول ارفع الشجرة وان الشجرة لك اكل انت لا اي لا يضمن لانه لا يصير غاصبا كذا في الوقاية
كتاب الاكرام وجه المناسبة بينه وبين كتاب الفصط ظاهرا وهو انهما على امر مكرمة
وشرا على الغير على فعل اعم من اللفظ وعمل سائر الجوارح بما يتعلق بالخل وهو اعم من القتل
وانتلاف العضو والجس والقرب والقيود يهدم رضاه به اي رضا الغير بذلك الفعل لا اختياره
اي لا يعدم اختياره لكنه اي ما يقدم الترضاء قد نفى الاختيار وقد لا اي لا ينفى فالحاصل
ان عدم الرضا مقبض في جميع صور الاكرام واصل الاختيار ثابتة في جميع صوره لكن في بعض
نفى الاختيار وفي بعضها لا ينفى وهذا هو المستطوع في جميع كتب الاصول والفروع حتى
قال صدر الشريعة في التنقيح وهو اما يملك بان يكون بفوت النفس والعضو وهذا
معدم الرضا غير مفيد للاختيار فلا يصح ما قال في الوقاية هو فصل يوقه بغيره فيفوت
به رضاه او نفى اختياره فان فيه جعل شئ شيئا كما لا يخفى على من يعرف القيم

اوسى

والعجائب صدر الشريعة بعد ما قال فيه ذكر قال في شرح الوقاية ثم الاكره نوعان احدهما ان يكون مفقوت الرضا وهو ان يكون بالجبر والضرب والاك ان يكون مفقود الاختيار وهو ان يكون بالقتل او قطع العضو فقوت الرضا اعظم من فساده الاختيار ففي الجبر والضرب يفوت الرضا ولكن الاختيار الصحيح باق وفي القتل الرضا ولكن له اختيار صحيح بل اختيار غير فاسد ثم قال وتحقيقه الى آخر ما قال الشجرة تنبئ عن الثمرة مع بقاء اهلها وعدم سقوط الخطاب عنه لان الكثرة مبتلى والابتلاء بحقق الخطاب لما يرى ان مشرودين فرض وخطرو رخصته وبما ثم مرة ويوجرا اخرى ويؤهل الخطاب بقاء اهلها وشرط اربعة امور الاول قدرة الخامل على تحقيق ما يهدد به سلطانا او غيره يعني لها او نحوه هذا عند ما وعند ان لا يتحقق الامن سلطان لان القدرة لا يكون بلا منعة والمنفعة للسلطان قالوا هذا اختلاف عصر زمان لا اختلاف محجة وبرهان لان في زمانه لم يكن لغير السلطان من القوة ما يتحقق به الاكره فاجاب بنا على ما شاهد وفي زماننا ظهر الفساد وفساد الامور الى كل متقلب فيتحقق الاكره من العمل والفتوى على قولهما كذا في الخلاصة والاك خوف الفاعل وقوعه اي وقوع ما يهدد به الخامل بان يغلب على ظنه انه يفعل البصير به مجولا على ما ادعى اليه من الفعل والمباشرة والثالث كونه اي الفاعل متنفذا مما اكراه عليه حتى ما اى الحق نفسه كسبع ماله واتلافه واعتناق عبده او حتى شخص اخر كاتلاف مال الغير او حتى الشرع كشرب الخمر والزنا وكذا ما والرابع كون الكثرة به متلف نفيس وموجب لعدم الرضا وهذا في مراتبه وهو ايضا متفاوت بحسب الشئ اصل سببانه وهو الاكره اما ملجى ويفسد الاختيار لو كان باتلاف نفس او عضو او اما غير ملجى لا يفسد لو جبر عليه مذبذبين او ضرب بشدة يزيله المبسوط للحد في الجذب الذي هو اكره ما ينبغي للاعتناء البتين به وفي الذي هو اكره ما يجذب في الامم الشديد وليس في ذلك حد لا يزد عليه ولا ينقص منه لانه المقادير لا يكون بالرأى ولكنه على قدر ما يرى للحاكم اذا رغب اليه بخلاف جسد يوم او قيده اي قيده يوم او ضرب غير شديد فانما لا يكون اكره انا اذا لا يبال بمثلها عادة فلا يفهم الرضا

006⁴

٤٠ القرب

الآن الذي جاءه يعني انها يكون اكمل من اجله جاءه وعدة لانه ضرره اشده من ضرر الضرب الشديد فينفوت
به الرضا فالاول يعني المجبي رجوعه فيقبيل ابن الزوج وقد تكرر ذلك بالطلاق وكان تقرير المحلل كقولهم
من هذا الوجه فيضاف تقريره الى الحامل والتقرير كالايجاب فكان متعلقا فيرجع عليه بخلاف
ما اذا دخل بها لان المهر تقدرهنا بالمدخول بالطلاق ورجع الفاعل على الخليل بقيمة العبد في
الاعتاق لانه صلح الله فيه من حيث الاتفاق فيضاف اليه فله ان يفترقه موسرا كان او معسرا
لكونه ضمانا كامرا ولا يرجع الحامل على العبد بال ضمان لانه مؤاخذ باتلافه ونزوه فانه اذا اكراه
على النذر مع ولمزم لانه لا يحتمل الفسخ ورجعه فلا يعمل فيه الاكراه وهو من اللاتة عصر لمرحوم
ولا يرجع على الحامل بالزمنه اذا لمطالب في الدنيا ويمينه وظهاره حيث لا يعمل فيها الاكراه لعدم
احتمالها الفسخ ورجعته وايلاؤه وفيه في الايلاء بالكتاب يقول ثبت اليها فانها
لا صحت مع الزهرل صحت مع الاكراه ايضا واسلامه فانه اذا اكراه عليه صار مسلما او وجد احد
الركنين قطعا وفي الآخر احتمال فرجنا جانب الوجود احتياطا بلا قتل لورجوعه يعني اذا سلم
بالاكراه ثم رجع عنه لا يقتل لتكسبه شبهة لاحتمال عدم الاسلام من الابداء فيكون كغيره
اصليا فلا يكون مؤثرا ولا يعتبر ردة لانه متعلق بالاعتقاد لا يرى انه لو نوى ان يفر
يصير كافرا وان لم يتكلم بالاكراه دل على عدم تغير الاعتقاد فلا تبين عرسه لعدم
لكم بالردة صادرة للسلطان اي طلب منه ما لا بالاكراه ولم يهتئ بيع ماله الى المقل
مع ما كره اعطى ثمنه فباعه صح اي ذلك البيع لعدم الاكراه بالنظر اليه كذا في الخلاصة
خوفها الزوج بالبرجته وصحت مهرها لم تصح الرتبة ان قد راي الزوج على الضرب لوجود
الاكراه **كتاب الحج** هو لغة المنع مطلقا وشرعا منع نفاذ التصرف القوي خصه بالاكراه
لان الحج لا يتحقق في افعال الجوارح وبسره ان اثر التصرف القوي لا يوجد في الخارج بل اثر
يعتبره الشرع كالبيع وكفوه فاذا لم يوجد في الخارج جاز ان يعتبر عدمه بخلاف التصرف
الفعل الصادر عن الجوارح فانه لما كان موجودا في اجزاء الجسم اعتبر عدمه كالقتل الى

المختصة
بالحقيقة

أكل ميتة ودم وحم خنزير وشرب خمر لأن حرمة هذه الأشياء مقيدة بحالة الاختيار وفي حالة الضرورة
فيمنعها أصل الأصل لقوله تعالى أما اضطررتم اليه فإنه استثنى حالة الضرورة والاستثناء بحكم البناء في
بعد المشتبه والاضطرار يحصل بالأكراه الملبى وبالجهل على القتل ثم في هذه الصور كما في المختصة لأنه
لما أبيع كان بالامتناع ما هو الغيرة على المالك في وجوبه أيضا تلفظ كلمة كفو وقابله مطين بالبيان
وحدث قلبك قال مطين بالبيان فقال نعم فإن عادوا فعد وفيه نزل قوله لا آمن كرهه وقلبه مطين بالبيان الآية وبالجهل على القتل
في هذه الصور أجزأني ما جاور أن صبر ولم يظهر كفر حتى قتل لأن حبس رضى الله عنه صبر على ذكره حتى صلب
وسماه النبي عليه السلام سيد الشهداء ورجع أيضا اتفاق ما سلم لأن اتفاق مال الغير يستباح للضرورة
كما في المختصة وقد ثبتت ولكن صاحب المال ضمن الحامل لأن الفاعل له العمل فيما يصلح له والاتفاق
من هذا القبيل بأن يلقية عليه فيقتل لا يقتل أي لا يخرق قتل مسلم بل يصبر على أن يقتل فإن قتل كان أنما
لأن قتل المسلم لا يستباح للضرورة ما إلا أن يعلم أنه لو لم يقتل قتل ويقاد في العهد الحامل فقط عند
وحدث لأن الفاعل له أن يقول بوسل لا يقاد وواحد من الشبهة وقال في قضا الفاعل لأنه مباشر
وقال الشافعي يقاد وكل منهما الفاعل بالمباشرة والحامل بالتسبب فخص بالاولى في الرجل لأنه قاتل
لأنه لا تزنأنا كحكم العدم من يربيه فلا يستباح للضرورة مما كالتقتل ولكن لاخذ أحسانا يبيع إذا أبيع
زناه بالملجى كان مقتضى القياس أن نجد لأن انتشرا لآلة لا يدل على الطواعية إذ قد يكون طبعها كما
في النكاح وبأنه عطف على الأول يعني بأكراه غير ملجى لا أي لا يخرق في الأمور المذكورة لكنه أي الك
من الأكراه اسقط الحد في زنا ما لا تزنأنا وأن لم تكن مكرهة ولا أقل من الشبهة كذا في الثانية لأن زناه
أي لم يسقط الحد في زناه لأن الأكراه الملبى لم يكن خففة في حقه كما كان في حق المرأة حتى يكون غير ملجى
وشبهه لندري الحد في زنا ما لا يبيع أن الأصل أن التصرف بالقولية للمكره سواء كان مكرها
بالملجى أو بغيره تنعقد عندنا كما في البيوع الفاسدة وما يجتمل الفسخ فيفسخ فسخ المكره وما لا يجتمل
فلا يفسخ الأول وهو ما يجتمل الفسخ كبيع وشرايه وأجارته وصلى وأبرأه مدونة أو غير ذلك
فإنه إذا كره على واحد منها بأحد نوعي الأكراه فغير الفاعل بعد زوال الأكراه أن شاء أمضاه وإن

تحدث عمر بن يسار رضي الله عنه
حيث ابتلى به وقال عزم كيف
وحدث قلبك قال مطين بالبيان

قتل القوم

عطف على اتفاق
يغيره
في المختصة

شا

مفتد

وان شاء فسخ لأن الأكراه مطلقا يعدم الرضا والرضا بشرط صحة هذه العقود بقواته وأقراره فإنه
خير من احتمال الصدق والكذب وإنما صار حجة لرجحان جانب الصدق والأكراه دليل على كذب فيما يقره
قاصدا إلى دفع الشئ عن نفسه ويملك أي المبيع بالأكراه المشتري أن قبض كما في سائر البيوع الفاسدة
فيصح اعتناؤا أي اعتناؤ المشتري كونه ملكه ولم يرد أي المشتري قيمة لأنه تلف ملكه بعقد فاسد
قبض أي البائع للمكره الثمن أو سلم المبيع طوعا قيد للمذكورين نقد البيع لوجود الرضا وإن
قبضه أي الثمن مكره بالأي لا ينفذ لعدم الرضا وردة أي البائع الثمن الذي قبضه مكره كما أن يبيع
منه ولم يضمن أن مكره لأن الثمن كان أمانة عند المكره لأنه أخذها بأذن المشتري والقبض
إذا كان بأذن المالك فإني البضمان إذا قبضه للمتمكن وهو لم يقبضه كونه مكره حاشا على
قبضه فكان أمانة كذا في الكافي بخلاف ما إذا كرهه على الربية بما ذكره الدفع فوجب دفع
حيث يكون فاسدا أي يوجب المالك بعد القبض كالمهبة الصحيحة بناء على أصلنا أن
الأكراه على الربية كرهة على الدفع والأكراه على البيع ليس كرهة على التسليم بمالك المبيع في
مشتري غير مكره فمن أي المشتري قيمة للبائع لأنه قبضه بحكم عقد فاسد فكان مضمونا عليه
كما مر ولا يلزم البائع أن يضمن ما يشاء من الحامل والمشتري كالفاسد وغاصب الفاسد فأكراه
كالغاصب المشتري كالفاسد فأن ضمن الحامل رجع على المشتري بقيمة لأنه قام مقام البائع
بإدائه الضمان لأن المضمون يصير ملكا للضامن في وقت وهو الغصب وإن ضمن المضمون
وقد تولته الأيدي نفذ كل شره كان بعد أي بعد شره لأنه ملكه بإدائه الضمان فظهر أنه باع
ملكه ولا ينفذ ما كان قبل لأن استناد ملكه المشتري لا وقت قبضه بخلاف ما لو أجاز المالك
المكره عقدا منها حيث ينفذ ما كان قبل وبعد لأن المانع من التنازع فيه فهو الكمال جائزا
والك وهو لا يجتمل الفسخ ككراه وطلاق واعتناق وسائر ما سبب في فان هذه
المفتد نصت عندنا مع الأكراه قياسا على صحتها مع التهنيل وعندنا لا نصت
ورجع أي الفاعل إلى الحامل بنصف المستحق في الطلاق إن لم يطأ وكان المهر مستحقا والعقد

والبيع مكره

أي الزل
مخلف
أيون

وان لم يستم فيه يرجع عليه بالنزعة من المتعة لان ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع الفرية
من جهتها بمحضية كالارتداد وتقبيل من الزوج وقد ذكر ذلك بالطلاق وكان تقرير الحلال
من هذا الوجه بضاف تقريره الى الحامل والتقرير كالايجاب فكان متعلقا به فيرجع عليه بجملة ما اذا
دخل بالان المهر فقرر من بال دخول لا بال طلاق ورجع الفاعل على الحامل بقيمة العبد المتعلق
لا يصح الا في من حيث الاتفاق فيضاهى اليه فلا ان بضمنه مؤسرا كان او عسرا كونه ضمانا كما
ولا يرجع الحامل على العبد بال ضمان لانه مؤاخذ بالتلاف ونذره فانه اذا اكره على التذرع ولم يزل لا
يحمل الفسخ فلا يعمل فيه الا كراهة وهو من الثاني من جهته لا يرجع على الحامل بالنزعة او كراهة
له في الدنيا ويمينه وطهره حيث لا يعمل فيها الا كراهة لعدم احتمال ما الفسخ ورجعيته وابطاليته
وفيه فيه اي في الابطال بالتساوي بان يقول ثبت البراءة فاما صححت مع الزل صححت مع الاكره
ايضا واسلامه فانه اذا اكره عليه صار مسلما اذ وجب احدا كرهين قطعا وفي الاخر احتمال فيرجح
الوجود احتياطا بلا قبل لورج يعنى اذا اسلم بال كراهة ثم رجع عنه لا يقبل لنكح الشبهة لاحتمال عدم
الاسلام من الابداء فيكون كغيره اصليا فلا يكون مؤثرا ولا يعتبر رد لانه متعلق بالاعتقاد
الا يري انه لو نوى ان يكفر يصير كافرا وان لم يكلم به والا كراهة والى عدم تغير الاعتقاد فلا يبين
عنه لعدم الحكم بالردة صادرة للسلطان اى طلب منه ما لا يكره ولم يعين بيع ماله اى
لم يقبل مع ما كان واعطى منه فباعه صح اى ذلك البيع لعدم الاكره بالنظر اليه كذا في النكاح
خوفها الزوج بال ضرب حتى وصحت مهرها لم تنسخ الهبة ان قدر اى الزوج على الضرب لوجود
الاكره **كتاب الحج** هو لغة المنع مطلقا وشرعا منع بفاذ التصرف فيقول حقيقة ما ذكر
لان الحج لا يتحقق في افعال الجوارح وسهرا ان اثر التصرف فيقول لا بوجوده الخارج بل اثر تغيره
الشرع كالبيع ونحوه فاذا لم يوجد في الخارج جاز ان يغيره عنه مطلقا والتصرف فيقول الجوارح
عن الجوارح فانه لما كان موجودا خارجيا لم يجر اعتبارا بغيره كالقتل والاتلاف والمال والا كان
وسببه العصف بان يكون غير بالغ فان كان بغير العقل وان كان مميزة افعلا ناقصا

واذا اذن
غير مميزة كان

واذا اذن له الولي صح تصرفه لشرع جاب المصلحة والمجنون فان عدم الافاقية كان عديم العقل
غير مميزة وان وجبت في بعض الاوقات كان ناقص العقل كصبي عاقل في تصرفاته واما المقنونة
فاختلفوا في تفسيره واحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير لا
انه لا يقرب ولا ينتم كما يفعل المجنون والرق فان الرقيق لا اصلية في نفسه كونه تحت رعايته لحق المولى كمالا
بطل منافع عبده باجاء نفسه الى اخره ولا يمكن بقاءه بخلق الدين به ككن المولى او اذن رضوا
حقه فلم يصح طلاق الصبي والمجنون المفلوب اما المجنون فلم يعد عقلا واما الصبي الغير القابل
كالمجنون والعاقل لا يقف على المصلحة في الطلاق لعدم الشهادة ولا وقوف المولى على عدم التوافق
باعتبار بلوغه حد الشهادة والذات يتوقفان على اجازته ولا ينفذان بمباشرة ولم يصح اعتناهما
لتحقيقه في الضرب ولا اقرارهما لان اعتبار الاقوال بالشع والاقوال بحتم الصدق والكذب وقيل
الشارع شهادة البعض دون البعض فامكن ردة فرة نظرهما وصح طلاق العبد لانه اهل ويعرف
وجه المصلحة فيه وليس فيه ابطال ممكن المولى ولا نفوت منافع فينفذ واقرازة في حق نفسه لقيام
اهليته لا في حق مولاه رعاية لجانبه لان نفاذه لا يعر عن تعلق الدين بقرينة او كسبه وكلاهما
ماله فان اقر بال اقراره لثبته لوجود الاصلية وزوال المانع ولم يلزم منه في الحال اقيام المانع
اذا اقر لغير المولى عيال ولما اذا اقر له به فلا يلزم منه شي بعد عتقه لما تقرر ان المولى لا يستوجب
على عبده مالا ولو اقر بحد او قود عجل ولم يؤخر اى عتقه لانه مبيى على اصل الحرية في حق الدم وهذا
لم يصح اقرار المولى عليه في اى الحد والقود اذ اعقد منهم اى المجرب من يعقل اى يعقل العقديان
البيع سالب للملك والشراء جالب له احترز به عن المجنون المفلوب والصبي الغير خبير وليه بين
الفسخ والامضاء واراد بالعقد ما دار بين النفع والضرر بخلاف الاتية حيث يصح بلا اذن المولى
ونحو الطلاق والعتاق حيث لا يتحان وان اذن الولي وان اتلفوا اى المحجورون سواء عطلوا
او اكلوا ممنوا لانه لا يجر في افعال الجوارح لان اعتبار الفعل لا يتوقف على قصد فان التاميم
اذا انقلب على مال انسان واتلفه من وان عدم القصد كونه لا يوجب بالاداء الا عند القدرة

المميز بيان
الاثر بقول الهبة
لانه نفع محض

مع قيام العقل

كما لم يطلب بالدين الا اذا ايسر وكان النام لا يؤمر بالاداء الا اذا استيقظ لا يجوز مكلف بغيره
خفة يعثرى الانسان فتجلى على العمل بخلاف موجب الشرع او العقل وقد غلب في عرف الفقهاء على
تبدل المال واسرافه على خلاف مقتضى الشرع او العقل ونسبة وذيق عنداني وعند معا وعثر المشايخ
تجرح على السفيه واذا اطلب من ماء الفيل لم يجز عليه تجرعه القاض ومنه من البيع والاقرار وعثر معا
عند ان تجرح على الفاسق زجره الى بل مقيت ما جرح هو الذي يعلم الناس ليل وطيب جاهل ومطلب
مكاره من الذي يكادى الدابة ويأخذ الكراهة فاذا جاء او ان التسفر لادابة له فانقطع المكسرى
عن القوة فان في جرح كل من اوقع ضرر الهامة فالمقتضى الما جرح نفسه على الناس بينهم والطبيب الما جرح
ابداهم والمكارى المغلس موالهم فان دابة اذا ماتت في الطريق وليس اخرى ولا يمكن شراء
اخرى ولا الاتى فيؤدى الى تلافى اموال الناس بمنع المنع عن التصرف حسا قال في البدائع
ليس المراد به حقيقة الجرح وهو المقتضى الشرعى الذى يمنع نفوذ التصرف لا يرى ان المقتضى لوقته
بعد الجرح واحدا في القوي جاز ولو اوقع قبل الجرح واخطأ لم يجز وكذا الطبيب لو باع الادوية بعد
الجرح فبقي فدل انه ما اراد به الجرح حقيقة وانما اراد به المنع الحسى اى يمنع هؤلاء الثلاثة عن
علم حسا لان المنع عن ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ببلغ الصبي غير رشيد
عندنا هو الرشيد في المال فاذا بلغ مصلى المال لا يجز عليه ولو فاسقا وعثر المشايخ في الدين ايضا
لم يسلم اليه مال حتى يبلغ خمس وعشرين سنة كما روى عن عمر رضي الله عنه قال ينزل لب الرجل اذا بلغ
خمس وعشرين ولو وصلته صح تصرفه قبل ان لو تصرف في مال قبل ذلك نفذ وبعد اى بعد بلوغه
خمس وعشرين يسلم ماله اليه ولو بلغ رشيد وقال لا ينفذ حتى يوشى رشده ولا يجوز تصرفه فيه خمس
الباقى المديون ليس بيع ماله لديه لان قضاء الدين واجب عليه والمطلبة ظلمة فيجب الحكم
وقضا الظلم وايضا لا يلحق الاستحقاق وقضى اى القاضى بلا امره اى المديون وراحم دينه من
دراميه لان المداين ان ياخذ به يده اذا طفر بحسنه بلا رضا المديون فكان للقاض
ان يعينه وباعه وناشره لدراميه دينه وبالعكس القياس ان لا يجوز كمال الامر من لان الدائم

والدائم

والدائم متخالفان وجاز احسانا ووجه انهما متحدان جنس في الثمنية والمالية حتى يتم احدهما الى الاخر
الدعة مختلفان في الصورة حقيقة وكلما اما الاول فظ واما الك فله من جريان ربو الفضل بينهما
لاختلافهما في النظر الى الاتحاد ونسبة للقاضى والاية التصرف وبالنظر الى الاختلاف فيسلب عن الدين
ولاية الاخذ علما بالشبهتين لا اى لا يبيع القاضى عرضه وعقاره لدرام دينه لان المقاصد تعلق
بصورتهما واعيانهما وليس للقاضى ان ينظر لفرمانه على وجه يلحق به الضرر واما النفوذ فوسايل
لان المقصود فيها المالية لا العين فانصرفا فليس ومعه عرضة بشره يقبض بالاذن الا اذن
بايعه فبايعه اسوة للفرمان وان كان قبل القبض فليبيع ان عجب المتاع حتى يقبض الثمن وكذا
اذا قبضه المشتري بغير اذنه كانه ان يستره ويجب الثمن جرحا قاض وزرع القاضى اخر
ان جاز اطلاقه وما صنع المجزوء ماله من بيع او شراء قبل اطلاق الك وبعد كان جائز الان
جرح الاول بمقتضى فيتوقف على امضاء قاض اخر كذا في الحاشية **مسألة** بلوغ الصبي بالاحتمال
والانزال وبلوغ العصبية بالاحتمال والحيض والجبل الاصل ان البلوغ يكون بالانزال حقيقة
ولكن غيره مما ذكر لا يكون الا مع الانزال فحصل كل واحد علامة على البلوغ والآى وان لم يجر
شي منهما فصبي اى يحكم بالبلوغ حتى يتم له اى للصبي ثمان عشرة سنة ولها اى للصبي سبع
عشر سنة عنداني في قوله كذا ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي على حسن حتى يبلغ اشده واشد
الصبي على ما قال ابن عباس رضي الله عنه وتبعه الصبي ثمان عشرة سنة وقبل ان ثمان وعشرون وقبل
خمس وعشرون واقبل ما قالوا هو الاول فوجب ان يدار الحكم عليه لاحيائه الا ان الجارية
اسرع ادراكا من الضلام فنقص سنة من ثمان اشتمالها على الفصول الاربعة التي توافقها
وقال لا فيه ما يتام خمس عشرة سنة وهو رواية عن الامام وبقيت للعادة الغالبة اذ العلم
بظهور هذه المدة غالبا فعملوا المدة علامة في حق من لم يظهر له العلم وادى مده اى
البلوغ له اثني عشرة سنة ولها سبع سنين اذ قد يحصل لها في هذا السن علما بالبلوغ فان
راصفها اى قر بالبلوغ بان يبلغها هذا السن واقرا بالبلوغ كانه كالبالغ حكما لان

كذا قال يكون النظم والكشف بالانزال الى البلوغ
عند الاحتمال والاحتمال يحقق الانزال التام

انما يصح من شرطه ان يكون جازيا حتى يتم فاما ان يشترط
فانما يشترط ان يكون جازيا حتى يتم فاما ان يشترط
فانما يشترط ان يكون جازيا حتى يتم فاما ان يشترط

من ان كانا بائنا فقلنا جازيا جازيا جازيا
من ان كانا بائنا فقلنا جازيا جازيا جازيا

البلوغ لما كان حاصله هذا السن وتوفاً داراً وكان مما يعرف منها كما لحظ قبل اقرارها بضرورة
كنا **الاذن** لغة الاعلام وشراً فكل من تطلقا وهو نوعان احدهما اذن العبد
وهو كل من يترق بالرق الثابت بشرعاً على العبد واستقامت له الى حق المولى فان الاصل في الناس
كونه مالكاً للرق فانه يترق حقاً بعروض الرق صار مائلاً الى كونه له فاذ استقام المولى حقاً يعود
الممنوع فيترق في اذ كان اذن العبد فكل من استقام الحق فيترق العبد في نفسه ما جعلته فلا يخرج
ما عهده على مولاه فانه اذا اشترى شيئاً لا يطلب الثمن من المولى لانه مشتريه والوكيل يطلب من
الموكل لا يتوقفت يعني اذا اذن العبد يوماً او يوماً كان ما دون ابد الا ان يحجر عليه لانه لا يملك
لا يتوقفت ولا يخصص نوع فاذا اذن بنوع ثم اذنه الانواع فكل اذا قال فقد صبتا غافاة
اذن بشراً ما لا بد منه في هذا العمل وكذا اذا قيل اذني الفلانة كل شهر كذا بخلاف ما اذا اذن
بشراً شيئاً معيناً لانه استخراجه لا اذن ويثبت في الاذن دلالة اذا اراد المولى بيع عبده
الاجنبى احتراز عما اذا اراد بيع مملوكه فانه اذا اراد بيعه مملوكاً من اعيان المالك فسكت
فان اذنا في الثانية ويشترى في سكت المولى يكون اذنا في التجارة دفعا للضرر ولا يكون اذنا
في بيع ذلك الشيء او شراءه كذا في الاستشارة ويشترى ايضا مخرجاً فلو اذن الى العبد مطلقاً بان يقول مولاه
اذنت لك في التجارة صح كل جارة منه لان التجارة اسم عام يشتمل على كل نوع فيبيع ويشترى ولو فسخ فاشترى
خلافاً لهما وبالفن السير جاز اتفاقاً لغير الاحتراز عن اعيان البيع بالفن الفاحش منه بمنزلة
الشرع حتى اعتبر من الثلث فلا يتنازل الاذن ولا اذنا في التجارة والعبد مضمون باصله نفه صا كل
وهذا الخلاف الصبي الماذون ويؤكل من الماله لا يتفرغ بنفسه ويترن ويقبل الاذن
ياخذ ما قبله بالاجارة والمسايق وياخذ ما مزاعه ويشترى بذرايزه ويستاجر اجير مشاعرة
او سائمة ويؤجر نفسه ويضارب الى بيع المال مضاربة وياخذ ويشتري كذا في الامانة المذكورة
من صنيع التجار ويقر بدين لان الاقرار من توابع التجارة اذ لو لم يصح لم يصح ما لا يغير زوج ووالد
فان اقرارهم بالدين باطل عندنا بخلافها وهو كالاختلاف في بيع الوكيل منهم ذكره الترمذي

المولى

و

ويقر ايضا بنفسه وديعة لان الاقرار بهما ايضا من توابع التجارة كما كانت فظاهر وانما الاول فلات
ضمان الفضيحة من معاوضة لانه يمكن المصنوع بالضمان ويرى طعناً ما يبرر تحقيقاً بمقتضى الاذن
ويضيف من يطرح لانه من ضرورات التجارة ايجلاً بالقلوب اهل حرفته ويحط من الثمن يوجب
مثل ما يحط التجار لانه من صنيعهم وربما يكون الخط انظر الى من قبول العيب في خلاف الخط بلا عيب
لان يترع محض واذن العبد ذكره الترمذي ولا يترق الا باذن المولى لان الاذن بالتجارة ليس
له ولا يترى وان اذن كذا في تحفة الفقهاء وفي التلويح في بيان العواض على الاملية والائترو
رفقة ولا يكاتب لانه ما يلبس من التجارة ولا يفتق لانه فوق الكنت مطلقاً الى علم مال اولاً
ولا يقرض لانه يترع ابتداء ولا يملك لانه يترع محض مطلقاً الى بعض ولا ولا يبرر لانه كالرقة
ولا يكفل لانه من اخص مطلقاً الى النفس لا يملك الى دين وجب تجارته مبتدأ خبره قوله الاتي
يتعلق برقبته او بما هو في مضافاً كبيع وشراء واجارة وبيع وعزم وديعة وغنيب وامانة جرداً
وعزم وجب بوطي مشترية بعد الاحتاق يتعلق برقبته لانه دين ظهر وجوبه في حق المولى فيعلق
برقبته كدين الاستهلاك والمهر ونفقة الزوجة يباع في اذن حضر مولاه قال في الهداية يباع للفرء
الا ان يغدر المولى وقال شراح هذا اشارة الى ان البيع انما يجوز اذا كان المولى حاضراً لان
اختيار الفرء من الغايب غير متصور لان الخضم في رقبته العبد هو المولى فلا يجوز البيع الا بحضرة
او بحضرة نائبه بخلاف بيع الكسب لا يحتاج الى حضور المولى لان العبد خضم فيه ويقسم المحض
ويتعلق بكسبه مطلقاً الى سواء حصل قبل الدين او بعده ويتعلق بالترتب وان لم يحضر الى
مولاه هذا قيد الكسب والالتزام ولا تنافي بين تعلقه بالكسب والتعلق برقبته فيعلق بهما ولكن
يبدأ بالاستيفاء من الكسب ان توفير حق الفرء مع تحصيل مفسود المولى فان لم يوجد الكسب
من الرقبة كذا في الكافي لا لا يتعلق الدين بما اخذه منه مولاه قبل الدين لوجوب شرط الخلو
وبطال بقاءه بعد عطف لغير الدين في ذمته وعدم وفاء الرقبة ولا يباع ثانياً لان المشتري
يتمتع في شراءه فيؤدي الى امتناع البيع بالكلية فيفسد الفرء ومولاه اخذ غلة مثله

بوجود دينه وما زاد للفرد ما يفتقر لو كان المولى يأخذ من العبد كل شيء عشرين دراهم مثلاً قبل حقوق الدين كان له
 ان يأخذ ما يفتقر له من حقوقه كحسابه والقبيل لا يأخذ من الدين مقدم على حق المولى في الكسب والاحتساب
 ان في ذلك نفع الفرما لان حقهم يتعلق بكاسبه لا المكاسب الباقية الاذن في التجارة ولو منع
 من اخذ الفلانة تجر عليه فيفسد باب الكسب ولو اخذ اكثر من غيره مثلاً في فضل الفرما بتقديم حقهم
 والاضروء فيها ويخرجها اي يقول المولى يخرجك عن التفرق وايصال خبر جرحه اليه ان علم اكثر من غيره
 جرحه لوجوه عليه في السوء وليس في الاصل والرجلان لا يخرج المعتبر اشهر بالرجل وشوخته فيقام فيك
 الظهور عند الكل هذا اذا كان الاذن مشايهاً اما اذا لم يعلم الا العبد جرحه عليه معرفة بنحو الانتفا
 الضرر ويخرج ايضا باقية لان المولى لا يخرج من عهده الخراج عن طاعة عادة قاف كان جرحا
 عليه لانه موت مولا وجنونه مطبقا وحقوقه بدو الحرب من اعداء العبد لم يعلم لان الاذن ليس له
 لازماً وما لا يكون لازماً من التفقات يكون له واما حكم الابداء كانه ياخذ له ابتداء في كل ساعة
 كتمن من الفسخ والجرح عليه في كل ساعة فتركة كل ما كان عليه كانه شأناً الاذن فيه فيستر طاقياً لا يملك
 في تلك الساعة كما يشترط في الابداء وقد زالت بالموت والجنون وبالحاق ايضاً لانه موت حكمه حتى يعق
 متبروه وامرأه اولاده وتقسيم ما بين ورثته فصار محجوراً عليه في ضمن بطلان الاملية واستيلادها
 اي تجر الامة المأذونة باستيلادها فانه يحسنها بعد الولادة فيكون الاستيلاد ولان للرجل عادة لا يتغير
 اي اذا استمرت الامة المأذونة لها اكثر من قيمتها فبذلك المولى في ما دون لها على حالها لعدم دلالة
 الجرح في العادة بتخصيص المتبره وضمن اي المولى بها اي بالاستيلاد والتدبير قيمتها للفرما لا تتلف
 محلاً يتعلق به حقها ذهاباً يمنع البيع ويكفي ان يفتقر حقوقه اقر اي المأذون بعد جرحه ان ما فسخ
 امانته او عقيب بدلين عليه صح اقراره ويقتضيه ما في يده وقال لا يبيع لان صح اقراره ان كان الاذن
 فقتل بالرجل وان كان اليد فاقطع ابطالها لان يد المحجور عليه غير معتبرة ولا ان المصحة هو اليد ولهذا
 لا يصح اقراره قبل الجرح فيما اخذه لمولى من يده واليد باقية حقيقة وشروط بطلانها بالرجل حكماً
 فراجع ما في يده من الكسب عن حاجته واقراره دليل على حقيقته باخطا دينه بانه ورثته لم يكن مولا

مع حق يفتقر عليه كسب عتاق مولا وقال لا يملك المولى فيفتقر العبد عليه في وجوده سبب المكسب
 في كسبه هو مكسب غيره من اهل بيته لا يملك اعتاقه ووطى الجارية المأذون لها وهو دليل على المكسب وان مكسب المولى
 انما ثبت حكمه عن العبد حين فراجعه عن حاجته والمحيط به الدين مشغول بما فلا يخلف فيه العتق
 وعدمه فوجت ثبوت المكسب وعدمه وعقده ان لم يخط اي دينه بانه ورثته باخطا لانه عند ما فظالم
 واما عنده فلانه لا يعرض عن قليل دين فلو جعل ما نفعاً لانسد باب الانتفاع بكسبه فيختل المقصود من
 الاذن ويبع من مولا بمنزلة القيمة لانه كاجنبى عن كسبه كان عليه دين ولا يبيع منه بنفسه لانه
 من اهل بيته فحقه لكونه مولا ويبع مولا منه اي بمنزلة القيمة وبالاقل لان مولا اجنبى عن كسبه كان
 عليه دين كاتر والارثمة فيه ولا للمولى حصة المبيع بالثمن اي بقا بانه يستيف الثمن من العبد لان
 البيع لا يبرئ من مكسب المولى بل ينقل اليه الثمن فيبقى مكسب المولى على ما كان عليه حتى يستوفي الثمن ولهذا كان
 اخص به من سائر الفرما ولو باع المولى منه بالاكفر خطا لثرايد فسخ العقد اي يؤمر مولا بالرجوع
 او فسخ العقد الزيادة تتعلق بها حق الفرما وبطلان الثمن او سلم اي مولا المبيع قبل قبض الثمن فلا يملك
 العبد في لانه لم يملك المبيع قط فحقه الجرح والرجوع اليه على عبده دين فخرج مما صح اعتاقه اي المولى العتق
 مدبونا بقوله مكسب وضمن للمولى الفرما الاقل من دينه فبذلك اي اذا كان الدين ما قل من القيمة بضمن
 اذا احتق لهم الاذن الدين وان عكس من القيمة اذ يتعلق حقهم بالقيمة وهو تلفها وذا في المأذون ضمن فضل
 دينه على قيمة لان الدين في ذمته وما لزم المولى لا بقدر ما تلف ضمانا فبقى الباقي عليه كما كان يبيع عبداً
 له محيط دينه برثته وعقبة المشتري بعد ان قبض اجاز الغريم اي خير الفرما ان شاء اجاز بيعه ولا يملكه لان
 له والاجابة لا حقة كاذن السابق او ضمن المشتري او البائع قيمة لان حقه يتعلق بالعبدة كان لان يبيعه
 الا ان يقضى المولى دينه والبائع متلف بالبيع والتسليم والمشتري بالقبض والتغيب فيجوز في التقنين فان ضمن المشتري
 رجوع اي المشتري بالثمن على البائع لان اخذ القيمة كاذن العين وان ضمن البائع لم يملك المشتري ولم
 البيع لزم والمانع ثم اي بعد ما ضمن البائع ان رد اي العبد على مولا ببيع رجوع اي مولا على الفرما بقيمة وعاد
 حقه اي حق الغريم في العبد لا ارتفاع سبب ضمان وهو البيع والتسليم فصار كالفاسد البائع وسلم

توبت
اي جلت

وضمن بالقيمة ثم روي عليه كمال ان يرد على المالك رتبة القيمة كذا في الكفاية وانما اختار في القيمة كذا في الكفاية
 حتى لا يرجع عليه وان لا يثبت القيمة عند الاختار لان المخرج بين اثنين اذا اختار احدهما لم يثبت حقه
 فيه ولا لغيره بخلاف الآخر ولو ظهر ان العبد المقتب بعد التفتين في بيعه ما اختار فحينئذ يختار من كان له
 اى للغيرم عليه الى العبد ان يفضله بالقيمة ببينة او كقول لان حقهم تحول الى القيمة بالقضاء ولو فضله
 بالقيمة اى بقول الخصم بمينه وقد روي في غيرهم كذا في الزهراء وان باعته مقبلا دينه فالغيرم رتبة بيعه ان لم يبع بدينه
 ثم لانه اذا لم يبع به لم ينفذ البيع كيف كان وان وفي ثمنه بدينه ولا محابة في البيع لاي لغيرم ان يرد
 البيع لان حقه قد حصل منه فنفذ البيع والمانع والايحاط بالغيرم مشتريا بغير دينه ان عا بايو يفي
 لوباع المور عبد المديون وقبض المشتري ثم غاب الباي لا يكون المشتري خضعا للغيرم اذا انكر المشتري
 الدين لان الدعوى تفتن فسخ العقد وهو قائم بالبايع والمشتري فيكون الفسخ قضا على الغائب
 والخامس كمن يبيع عنده اشترى عبد وبيع سبكه عن اذنه وحججه فهو ما دون يبيع ان عبد اذا قدم
 مصر ابيع واشترى فالمسئله على وجهين احدهما ان يحرم ان مولاه اذن له فيصدق استحسانا عدلا
 كان او لا والقياس ان لا يصدق لانه مجرد دعوى منه ولا يصدق الا بحجة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبيعه
 على المديون ولا استحسان ان الناس تعاملوا واذكر واجماع المسلمين حجة بخلافها الاثر ويترك القياس
 والنظر ونائبهما ان يبيع ويشترى ولا يجزئ شيئا والقياس في ايضا ان لا يثبت الاذن لان النكاح
 محتمل في الاحتساق يثبت لان الظاهر انه مدون لان امور المسلمين محمول على الصلاح ما لم يكن ولا
 يثبت للجواز الا بالاذن فوجب ان يحمل عليه والعمل بالظاهر هو الاصل في المعاملة دفعا للفرع عن الناس
 ولا يبيع لديه الا اذا اقر مولاه باذنه لان الاذن بالتجارة رضا ببيع رتبة المأذون بالدين
 او اثبت الى الاذن الفرع من ان قال المولى هو محجور فالقول له تمسكه بالاصل فلا يبيع الا اذا اثبت
 الفرع اذنه في يبيع والنفق الاذن القسبي واليه تؤول البهتة اختلافا في العقلي تحت تحت
 كلامه في تشبيه تارة بكلام العقلاء واخرى بكلام المجانين وحكم حكم القسبي مع العقل وهو قسري جروا

واليمين على ما انكره

الولاية لها تصرف في ما ان نفع كالا سلام والائتية صح بدون اى بدون الاذن وان كان الطلاق والعقاق
 لا وان وصليه اذنا به وما نفع تارة ومرة اخرى كالبيع والشراء صح به اى بالاذن لان العبد
 العاقل يشبه البالغ من حيث انه عاقل مميز وبشبه طفلا لا عقل له من حيث انه لم يتوجه عليه الخطاب
 وفي عقله قصور وللغير عليه لاية فالحق باب النفع في النافع المحض وباطفاله الضار المحض وفي الدائم
 بينهما ما بالطفل في الضار المحض وفي الدائم بينهما ما بالطفل عند عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن ان كان
 النفع على الضرر بدالة الاذن ولكن قبل الاذن يكون منه قدا موقوف على اجازة الولي لان فيه منفعة
 لصيرورته مهتدا بالاجوه التجارية حتى لو بلغ فاجازة فقد غدا خلافا لفرقة لانه توقف على اجازة
 وليه وقصار ولتأنيف وشروط الصحة اذ الاذن ان يعقلا البيع سالب للملك عن البايع والشراء جالبا
 له اى للملك المشتري والى اللاب ثم وصيته ثم الجواب للاب ثم وصيته ثم القاض او وصيته دون الام او وصيته
 وقد سجد الاشارة اليه في كتاب الكفاية في باب الولي واقره اى القسبي والمعتوه الناس بما معهما من
 الكسب والارث يبيع اقره ان يشاء من ابيهم كالمفلان صح في ظاهر الرواية وعن ابن ابي عمير انه لا يبيع فيما ورثه
 لان صحته اقره في كسبه لحاجته الى كسبه التجارية والحاجة في الموروث وجه الظاهر بان مقام ابي
 الولي التحق بالبايع وكل من المالكين ملكه فيصح اقره فيهما **كتاب الوكالة** وجه المشتبة بين
 البايعين ان في كل من الوكالة والاذن معنى الرضا بتصرف الغير وعلى لغة الحفظ ومنه الوكيل في السماء
 ولهذا قلنا فيمن قال وكلت في ما عليك الحفظ فقط وقيل التركيب على معنى التفويض والاعتماد ومنه
 التوكيل يقال على الله توكلن اى توكلنا امورنا وسكننا وعلى هذا التوكيل لغة تفويض الامر الى الغير
 وشعره تفويض التصرف في امره الى غيره واقامته مقامه والتمسك به تبليغ الكلام الى الغير بلا دخل
 في التصرف شرط جواز ذلك الموكل اهل تصرف في كل اهل التصرف في المالا نفهم رادة التصرف المذكور فانها
 باطله لا تستلزم اى باطلان توكيل الموكل كافر ببيع الحريم وكون الوكيل ينفذ اى يعقل ان البيع سالب
 والشراء جالب ويعرف الغيب الفاضل والبسير ويقصده حتى لو تصرف تارة لا يقع عن الامر
 ففرع على قوله كون الموكل اهل تصرف بقوله فصح توكيل الموكل كافر ببيع الحريم وفرع على قوله والوكيل

اي اذ تصرف البيع لا غيره

في البيع والشراء
في البيع والشراء
في البيع والشراء

يقول بعض هذا منكم لا يقول بعض هذا منكم مع قول فلان وكذا الوكيل بالشراء يقول اشترى هذا منكم
ولا يقول لاجل فلان تنقل اي الحقوق به اي بالوكيل ان لم يكن اي الوكيل محجورا احترار
عن الصبي والعبد المحجور فان توكيل ما جازير كمن حقوق عند ما ترجع الى الموكل
ومثل حقوق العقد بقوله كذا المبيع ان وكل بالبيع وقبضه ان وكل بالشراء وقبضه اي من
مبيعه والمطالبة بشئ مشتري يعني ان الوكيل بالشراء اذا اشترى شئ يطالب المبيع بثمنه والرجوع
بما بالثمن عند الاتحافا الاتحافا ما باع او رجوعه هو بالثمن على بائعه عند الاتحافا ما اشترى والرجوع
اي تحافا وتحافا في شفعة ما باع وفي الهبة اي المبيع اليه بائع او كان بيده وبعد تسليمه للموكل بوجه
باذنه اي اذن الموكل المشتري منع الثمن من موكله بائعه يعني اذا وكل حال البيع شئ فباعه ثم الموكل طلب
الثمن من المشتري لم ينفذ لان المشتري اجبى عن العقد وحقوقه كما بينا وان دفع اليه الموكل حقه
ولا يطالبه بائعه يعني الوكيل ثانيا لان المقبوض حقه فلا فائدة في نزعه منه ثم رده اليه وبيرت
ذمة المشتري لو صول الثمن الى تحفه والمكثيث للموكل ابتداء لكن خلافا عن الوكيل جواب عن سؤال
مقدم كما ذكر في النهاية وهو ان يقال اذا ثبت المكثيث للموكل شئ في ان يكون الحقوق راجعة اليه لا ربا
تابعة للمكثيث جازعنه بهذا وقال نعم المكثيث للموكل ابتداء لكن ثبت له خلافا عن الوكيل
ان الوكيل خلف عن الموكل في حقه استفادة الثمن والموكل خلف عن الوكيل في حقه المالك كالعبد
اذا قبل الهبة ثبت المكثيث للموكل ابتداء وقبل المكثيث للوكيل لكن لا يتقرر بل ينقل الى الموكل بالهبة
وعلى القولين لا يعتد فريضة الوكيل او كان اليه المشتري عبر لا يفسد النكاح اما على الاول
فظاهر لان المشتري لم يملك واما على الثاني فلان العتق ونسب النكاح يقتضيان تقرر المالك على
ما ذكر في الزيادات وغيره فاذا لم يوجد له محصلا واعترض عليه بانه مخالف لاطلاق قوله من
ملك ذارحم محرم منه عتق عليه واجبت المطلق يصفى الى الكمال وهو المالك المقر والمجتر غير غا
وانما فرغها الاكثرون على القول الاول لانه اصح عندهم وحقوق عقيد يضيفه اي الوكيل الى
الموكل ككل وخلع وصلى عن النكاح او دم عتق على مال وكتابة وصحة وتصدق وعانة

عقد
اولا خاتون
طشمة جعفر عاتق
اوليه

يقول بعض هذا منكم لا يقول بعض هذا منكم مع قول فلان وكذا الوكيل بالشراء يقول اشترى هذا منكم
ولا يقول لاجل فلان تنقل اي الحقوق به اي بالوكيل ان لم يكن اي الوكيل محجورا احترار
عن الصبي والعبد المحجور فان توكيل ما جازير كمن حقوق عند ما ترجع الى الموكل
ومثل حقوق العقد بقوله كذا المبيع ان وكل بالبيع وقبضه ان وكل بالشراء وقبضه اي من
مبيعه والمطالبة بشئ مشتري يعني ان الوكيل بالشراء اذا اشترى شئ يطالب المبيع بثمنه والرجوع
بما بالثمن عند الاتحافا الاتحافا ما باع او رجوعه هو بالثمن على بائعه عند الاتحافا ما اشترى والرجوع
اي تحافا وتحافا في شفعة ما باع وفي الهبة اي المبيع اليه بائع او كان بيده وبعد تسليمه للموكل بوجه
باذنه اي اذن الموكل المشتري منع الثمن من موكله بائعه يعني اذا وكل حال البيع شئ فباعه ثم الموكل طلب
الثمن من المشتري لم ينفذ لان المشتري اجبى عن العقد وحقوقه كما بينا وان دفع اليه الموكل حقه
ولا يطالبه بائعه يعني الوكيل ثانيا لان المقبوض حقه فلا فائدة في نزعه منه ثم رده اليه وبيرت
ذمة المشتري لو صول الثمن الى تحفه والمكثيث للموكل ابتداء لكن خلافا عن الوكيل جواب عن سؤال
مقدم كما ذكر في النهاية وهو ان يقال اذا ثبت المكثيث للموكل شئ في ان يكون الحقوق راجعة اليه لا ربا
تابعة للمكثيث جازعنه بهذا وقال نعم المكثيث للموكل ابتداء لكن ثبت له خلافا عن الوكيل
ان الوكيل خلف عن الموكل في حقه استفادة الثمن والموكل خلف عن الوكيل في حقه المالك كالعبد
اذا قبل الهبة ثبت المكثيث للموكل ابتداء وقبل المكثيث للوكيل لكن لا يتقرر بل ينقل الى الموكل بالهبة
وعلى القولين لا يعتد فريضة الوكيل او كان اليه المشتري عبر لا يفسد النكاح اما على الاول
فظاهر لان المشتري لم يملك واما على الثاني فلان العتق ونسب النكاح يقتضيان تقرر المالك على
ما ذكر في الزيادات وغيره فاذا لم يوجد له محصلا واعترض عليه بانه مخالف لاطلاق قوله من
ملك ذارحم محرم منه عتق عليه واجبت المطلق يصفى الى الكمال وهو المالك المقر والمجتر غير غا
وانما فرغها الاكثرون على القول الاول لانه اصح عندهم وحقوق عقيد يضيفه اي الوكيل الى
الموكل ككل وخلع وصلى عن النكاح او دم عتق على مال وكتابة وصحة وتصدق وعانة

سبيلا
الوكيل
بالببيع
بالببيع
بالببيع

فيقضي مان

وايداع ورهن واقراض على الموكل ستره ان الحكم فيها لا يقبل الفصل على التسليم من قبل المالك
 والوكيل اجنبى عن الحكم فلا بد من العقد لا يكون الحكم مقارنا للسبب النكاح فلان
 الاصل في البضع الحرمة فكان النكاح اسقاطا لها والسبب في انفسه صدور السبعين
 شخص على السبيل الاصل ووقع الحكم لغيره فجعل غير البعثة الحكم السبب لوضا في النكاح في الغرض
 ان خلاف البيع فان حكمه قبل الفصل عن السبب في البيع بخلافه في صدور السبعين شخص
 اصله ووقع الحكم لغيره خلافاً واما الخلع فلانه اسقاط للنكاح والنكاح المراء والمنكحة للمرأة
 والوكيل امانة او منزهة عن التقديرين يكون سفيراً محضاً فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الصلح
 دم العرفان اسقاط محض والوكيل اجنبى سفيراً فلا بد من الاضافة وكذا الحال في البعثة هذا المحض
 ذكر العوم في هذا المقام ويصح ان يقال صدقة فيه بين ان يكون عن اقرار
 او انكار في الاضافة فان زيدا اذا ادعى داراً عمره فوكلا على ان يصالح على المائة فيقول زيد
 صالحت من دعوى الدار على عمر والمائة ويقبل الوكيل هذا الصلح يتم الصلح سواء كان عن اقرار او انكار الا
 انه اذا كان عن اقرار يكون كالبيع فيرجع الحقوق الى الوكيل كذا في البيع فليس بصلح على الوكيل واذا كان عن
 انكار فهو رد بين في حق المدعى عليه فالوكيل سفير محض فلا يرجع اليه الحقوق وذلك لانه ان اراد قوله
 يتم الصلح سواء كان عن اقرار او انكار تمامه بلا اعتبار اضافة في صورة الاقرار الى الوكيل في صورة
 الانكار الى الموكل فلا نسلم ذلك في عين محل النزاع وان اراد تمامه باعتبار تلك الاضافة كان اعترافاً
 بصحة كلام العوم فلا وجه لانكار الفرق والقول بالنسوية وقرع على كون الوكيل في هذه الصور سفيراً
 محضاً بقوله فلا يطالب من المرأة وكيلاً وكيل الزوج بالهرم وكيلها بتسليمها وببطل الخلع كما مر من كون
 الوكيل في هذه الصور سفيراً محضاً التوكيل بالاستقراض باطل حتى لا يثبت للملك ان تفويض التفرقة في ملك
 الغير انما لا يجوز اذا لم يكن جواز في التوكيل بالشراء عوض فافترقا لا الرسالة فانها غير باطلة لانتفاء
 تفويض التفرقة في ملك الرسول سفيراً محضاً وقد مر ان التوكيل بالاقتراض صحيح لانه تفويض التفرقة في ملكه
 ببيع **فانه بالبيع والشراء** ان تمت اى الوكالة جزء الشراء قوله لانه صححت قال في الهداية

من وكل بشرى فلا بد من تسمية جنس وصفته او جنس مبلغ ثمنه ليعرف الموكل بمعلوم ما يمكن الاتجار
 الا ان يوكله وكالة عامة فيقول اشترع ما رايت لانه فوض الامر اليه فاني بشرى يكون مثلاً
 او علم بصيغة المجهول يكون معلوماً بين الوكيل والموكل ما وكل بشرى او جمل جهاً لبيبة
 وهي جهالة النوع صححت اى الوكالة وان وصليته لم يبين الثمن لان الوكيل لا يقدر على الامتثال وان شرطية
 جهل اى ما وكل به جهالة فاحشة وهي جهالة الجنس لا اى لا تصح الوكالة وان وصليته بين الثمن
 لان الوكيل لا يقدر على الامتثال وان شرطية جهل اى ما وكل به جهالة متوسطة وهي ما بين
 النوع والجنس فان بين النوع او ثمن معين نوعاً صححت لان الوكيل لا يقدر على الامتثال كقول
 الجاهل ببيبة والا فلان الوكيل من هنا ايضا لا يقدر على الامتثال لكون الجهالة فاحشة **الاو**
 وهو ما جهل جهالة فاحشة ببيبة كالغرس والبفل والحمار والثوب الهوى او الموى وان
 وهو ما جهل جهالة فاحشة كالثوب والداية والفرقة والثالث وهو ما جهل جهالة متوسطة
 كالعبد والامة والدار فاذا وكل بشرى فليس ونحوه مما ذكر صح وان لم يبين الثمن لانه من القسم الاول
 واذا وكل بشرى عبداً ونحوه صح ان يبين النوع كالنكر او ثمن معين نوعاً من انواع العبد جعل
 ملحقاً بجهالة النوع وان لم يبين شيئاً من جهالة النوع والحق بجهالة الجنس لا يمنع الامتثال واذا
 وكل بشرى ثوباً ونحوه لا اى لا يصح وان بينه اى الثمن او مجرد بيان لا يرفع الجهالة التوكيل
 طعام يقع على البئر ودينه يعني دفعه الى آخر دارهم وقال بشرى اطعاماً بشرى البئر ودينه القياس
 ان بشرى كل مضمون اعتباراً للحقيقة كما في اليمين على الاكل او الطعام اسم ما يطعم وفيه التحسين
 ان الطعام اذا قرن بالبيع والشراء يحل على ما ذكرنا عرفاً ولا عرفاً الاكل فيقضي على الوضع وقيل يقع
 على البئر في دارهم كثيرة والجنس في قليل والدقيق في متوسطة رعاية التكتل بين الثمن والمثل في
 متخذ الوليمة يقع على الجنس مطلقاً يعني قلت الدراهم او شئت لانه الحال وكل بشرى هذا العبد
 بدين على الوكيل صححت اذا كان لرجل على آخر الف درهم ان بشرى بهذا العبد فاشترى صح ولزم
 الموكل حتى لو ماتت عليه وان اطلق يعني وكل بان بشرى له بالالف عبداً غير معين فاشترى

عبد كان اي كمال العبد لو قيل ان يقبضه الموكل حتى لو ما قبض الموكل على الكيل ولو وجد ما على الموكل
وقال لا هو الموكل في الوجهين اذا قبضه الكيل امان الدرام والدينار لا يتبينان في المعاد واما كان
او عينه لو تبايعا عينين ثم تصادقا ان لا دين لا يبطل العقد فصار الاطلاق والتقييد في
الدين سواء في صحة التوكيل ويلزم الموكل انه انما يتعين في الوكا لا في الوكيل لو كان بالعين منها او
بالدين عنها ثم استهلك العين واستقط الدين باسقاط الدين عن المدينين بطلت الوكالة واذا ثبتت
كان هذا تملك الدين من غير من عليه الدين بلا توكيل فلهذا كان امر ابراهيم شي لا يمكنه الموكل الا بالقبض
وهو الدين وكلاهما غير جائز واذا لم يصح التوكيل نفذ الشراء على الكيل فيمكن من ماله الا ان يقبضه الموكل
من الكيل فيصير بها بالتفاط فيمكن من ماله الموكل وكل عبد ابراهيم مولاه له ان يملكه الموكل فان قال
يقبضه فله ان يبيع صح فيكون الموكل لان العبد يبيع لان بشرى نفسه وبغيره بالوكالة ككود اجنبيا
عن ماله اليه البيع غير عليه من حيث ماله لان ماله في يده فاذا اضاف الى الامر صح فصل الامتنان فيقع العقد
للامر وان لم يقبل فله ان يبيع نفسه او قال يبيع نفسه لم يقبل له او فله ان يبيع نفسه في الاول فله امر
انه يبيع الشراء في امره انك فلان المطلق يحتمل الوجهين فلا يقع الامتنان بالاحتمال فيصير التفرقة
لنفسه والتمس على الوجهين لانه لا امر ما اذا وقع الشراء في ظاهره واما اذا وقع الامر فلان
البشرى هو العبد فيرجع الحقوق اليه فيطالب بالبشرى لكنه يرجع على الامر فان قيل العبد مناجور وقدر ان عبد
اذا كان مجورا عليه لا يرجع الحقوق اليه قلنا زال الجورنا بالعقد الذي بشرى به فمقرنا باذن المولى وكل عتق
بشرى نفسه من مولاه اي العبد بالقبض او كذا قال في كماله اي مولاه بشرى نفسه لنفسه في بيعه
عليه اي على كل المال لان بيع نفسه العبد منه اعتاق وشترى العبد نفسه على قبول الاعتاق ببدل
والوكيل غير عنه فصار كانه بشرى نفسه فلم يزل مولاه المولى ان لم يقبل وكذا بشرى نفسه كان العبد
لو قيل لان اللفظ حقيقة للمعاشرة وامكن الحمل بها اذا لم يبين في امره ذلك بخلاف شترى العبد نفسه
لتعاقب الجواز فيه وعلى الكيل منه لان العاقدة والالف الذي دفعه العبد للمولى لانه كتب
عبد قال اي المأمور بشرى العبد بشرى العبد لانه قال العبد وقال الامر بل بشرى لنفسه

فان كان

فان كان اي العبد بشرى فلو كان حيا فالقول للمأمور مطلقا اي سواء كان الثمن منقودا او لا ولو شترى فان
اي الثمن منقودا فكذلك اي القول للمأمور ولا اي وان لم يكن منقودا فله ان يبيع القول له وان كان غيره
ان العبد بشرى فله ان يبيع القول للمأمور ان كان الثمن منقودا سواء كان العبد حيا او ميتا والا
اي وان لم يكن الثمن منقودا فله ان يبيع القول للمأمور سواء كان العبد حيا او ميتا فان في هذه المسئلة على ثمانية
اوجه لانه اما ان يكون الثمن منقودا او لا وكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا حين اخبر الوكيل
بالشراء او ميتا فان كان مأمورا بشرى العبد بشرى فان اخبر عن بشرى العبد فالقول للمأمور بالاجماع
منقودا كان الثمن او غير منقودا لانه اخبر عن امر يمكنه استينافه والمخبر به في التحقيق والنبوت يستغنى عن
الشراء فيصدق وان كان العبد ميتا حين اخبر فقال يملك عدي بعشر اشرا وانكره الموكل فان كان الثمن
غير منقود فالقول للمأمور لانه مخبر عما لا يمكنه ان يشترى وهو البيع ليمكن من الرجوع بالثمن لو بطل
البيع والمخبر اذا اخبر بشي يترتب فيه ولا يمكنه ان يشترى في حال لا يكون القول قوله ويتضح ذكره في مسئلة الرجعة
اذا قال الزوج راجعت ان كانت العدة باقية يصدق لانه اخبر عما يمكنه الا فلا كذا هذا ذكره الشيخ
استينافه وعرضه الرجوع بالثمن والامر منكرو ان كان الثمن منقودا فالقول للمأمور مع عينة لان
التمس كان امانة في يده وقدره في الخروج عن عهدة الامانة من الوجه المذكور به فكان القول له و
ان كان العبد غير عينة فان حيا فقال للمأمور بشرى كذا فقال الامر بل هو عتق فان كان الثمن منقودا
فالقول للمأمور لانه مخبر عما يمكنه استينافه وان لم يكن منقودا فالقول للمأمور لانه وعندهما القول
للمأمور وان كان العبد ميتا فان لم يكن الثمن منقودا فالقول للمأمور لانه اخبر عما لا يمكنه استينافه وعرضه
الرجوع بالثمن والامر منكرو ان كان الثمن منقودا فالقول للمأمور لانه امين ادعى الخروج عن عهدة
الامانة فيكون القول قوله قال في الهداية من امر رجلا بشرى العبد بالقبض فقال له ففعلت وما عندي وقال الامر بشرى
لنفسه فالقول للمأمور فان كان دفع الالف فالقول للمأمور لان الوجه الاول اخبر عما لا يمكنه
استينافه وهو الرجوع بالثمن على الامر وهو منكرو القول للمكسر وفي ذلك هو امين يدعى الخروج
عن عهدة الامانة فيقبل قوله وقال صدر الشريعة كل واحد من التفسيرين شامل للصورتين فلهذا تم

الامر في البيع والامر في الشراء والامر في الهبة والامر في الوقف والامر في الميراث والامر في النكاح والامر في الطلاق والامر في الزنا والامر في العتق والامر في الجوارح والامر في الحدود والامر في النكاح والامر في الطلاق والامر في الزنا والامر في العتق والامر في الجوارح والامر في الحدود

الفرق اقول الامر ليس كما قال لان التعليق لا يجري في الصورة الاولى ولا يجوز ان يقال المأمور امين يدين
الخروج عن عهدة الامانة لانه انما يكون امينا اذا كان قابضا للثمن والقبض انما يقبضه الى
الوكيل بالشرع الرجوع بالثمن خلا امره او فعل ما امر به سواء كان دفعه الى الثمن الى بائعه او لا ولا ايضا جس
المبيع منه اي من امره ليقبض ثمنه وان لم يدفعه الى الثمن لا البائع بل يتقرر من انعقاد مبادلة حكمية
عنها ولهذا اذا اختلفا في الثمن تجالغان ويرى الموكل على الوكيل بالوكيل بان يمكن المبيع في يده الى الوكيل
قبل الجبس الامر كما يمكن من ماله ولم يبق الثمن لان يديه كيد الموكل فاذا لم يجس الموكل قابضا سيده
ولان جسته يستوفي الثمن لما ذكره بعده اي بحسب فطرية المأمور وسقط اي الثمن لان الوكيل كالبائع
منه فكان جسا لثمنه فبسط بالثمن في البيع وليس للوكيل شراء شيء بعينه شراءه لنفسه لانه يؤدى الى التزوير
الامر حيث اعتمد عليه الا اذا شره بغير جنس ما سمي او بغير النقود او بشيء غيره بامره بغيره فيكون المشتري
للكويل الاول لا خلاف امر الموكل فنقد عليه فان حفر اي الوكيل الاول فلا امره ان يكون المشتري للموكل
الا اول حصول اليه وكيل وعدم الخلفه وفي غير عين اي المشتري بالالف مطلقا بل تعييده كونه مكن للموكل
مكن نوى الشراء فيكون للموكل او اضاف العقد الى مال امره بان يقول اشتريت بهذا الف
وهو مال الموكل وان لم ينقد الثمن منه فان اضاف الى مال نفسه كان لنفسه حلالا على ما جمل
شرعاه او بفعله عادة اذا اشترى لنفسه باضافة العقد الى مال غيره تستلزم شرعا وعادة صح
اي التوكيل بعقد الصرف والاسلام العبارة المذكورة في كتب القضاة والفرق والاسلام قال صاحب المدايو
الكافوسا في المتأخرين المراد بالاسلام اي شره شيء بعقد السلم لا اي البيع التوكيل بقبول السلم لانه توكيل
ببيع الكثر بعقد السلم وهو لا يجوز اذا الوكيل بيع طاهما في ذمته على ان يكون الثمن لغيره ولا ينظر
في الشرع العبرة لمعارفة الوكيل فحما الى الصرف السلم لا لمعارفة الامر يعني ان فارق الوكيل
قبل القبض في العقدين بطلا لوجود الافتراق قبل القبض والاعبر لمعارفة الموكل لانه ليس بقا
والمعتبر قبض العاقد وهو الوكيل فيصح قبضه وان لم يتعلق به الحقوق كالعتي والعبد المحجور
عليه بخلاف الرسول لان الرسالة في العقد لا القبض قال يعني هذا لانه يبايعه فانه المشتري اي

الامر في

اي امر زيد بعد اقراره بقوله لزيد فان كذب اي كذب المشتري زيد في النكاح وقال ان امرته اخذه اي زيد لان قوله
يعني لزيد اقراره بالوكالة فاذا انكسر الامر بعينه صار ضاقتا لا قوله لا فيكون للموكل وان صدق اي صدق
المشتري زيد في النكاح لا الى الاخذة زيد لان اقرار المشتري اقراره بزيادة الامر لانه المشتري له بل حجة الامر
اول مرة بطل اقراره المقر ولم يشره المشتري فاذا سلم واخذ صار بيعا بالتعاطى امره بشر او من لم يدرهم
فشره منوعين به مما يباع من غيرهم الامر من نصفه لانه امره بشره من ولم يامر بشره الزيادة فنقد
المنع على الموكل والزيادة على الوكيل و امر بشره عشرين معينين بلا ذكر ثمن فشره احداهما و امر بشره اثني
بالالف و قيمته ما سوا المشتري احد ما بنصفه او اقل وقع عنه اي عن الامر في الصورتين اما في الاولى فانه
قابل للالف بهما و قيمته ما سوا فينقسم بينهما نصفين دلالة فكان امر بشره لكل واحد خمسمائة ثم الشراء
بها موافقة و باقل من بائعها فلهذا لا خير وبالله التوفيق فيقع عن المشتري الا اذا شره الباقي
قبل الخصومة لان الشراء الاول باي وقد حصل غرضه المقر به وهو تحصيل العبدين ولم يثبت للالف الام
دلالة والصريح يفوتها قال الوكيل شرهته بالف وقال الامر بنصفه فان كان الامر الف اي اعطاه الالف
صدق المأموران سواها اي المشتري الالف بعينه اذا وكل جارا بشره عبيد بالف فقال شرهته بالف وقال
الامر شرهته بنصفه فان كان الامر اعطاه الالف وهو يساويه فالقول للمأمور لانه امين فيه وقد أدى
الخروج عن عهدة الامانة والامر ببيع عليه خمسمائة وهو منكروا اي وان لم يساويه بل يساوي خمسمائة
فالامر اي صدق الامر بالامنين لانه امره بشره بغيره في المأمور اشتري بغيره فاحسن فيقع فيضمن
خمسمائة وان لم يالفه ويساويه نصفه اي خمسمائة صدق الامر بالامنين وان سواه حاله لان الموكل
والوكيل من كانا بالبيع والمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن فيجب التحالف فيبيع العقد فيلزم المشتري الوكيل
كلاعين لم يسم له ثمنه فشره واختلفا في ثمنه يعني اذا قال له اشتر هذا العبد ولم يسم ثمنه فشره
فقال الامر اشتريته خمسمائة وقال المأمور بالف وصدق البائع المأمور حاله لانها اختلفا في
مقدار الثمن وليس يمكن ثبته فوجب المصير الى التحالف كما في المسئلة الاولى الوكيل اذا خالف امر الامر ان
كان خلافه الاخير في الجبس وان وكله ببيع عبيد بالف يبيع بامره بالف و مائة ينقد ولو وكله ببيع

بالباقي منه
اي اذا شره الباقي

كذا في بيعه بانه دينارا لا لا ينفذ عليه وان كان خبر كذا في الامانة **فصل في الوكيل بالبيع** والشراء لا ينفذ
 من يترتب بانه كاصلة وفرع وزوج وعرب وسيد عبده ومكاتبه وشركه فيما يشترطه لان موافق
 التزم استثناء عن الوكيل وهذا موضع التهمة بدليل عدم قبول الشهادة بهذا اذا لم يطلق له الموكل
 واما اذا اطلق بان قال لي بيع من شئت في يجوز بيعه لهم بمثل القيمة ذكره الزيلعي وفي النهاية ان الوكيل
 اذا باع منهم ان كان باكثر من القيمة يجوز بغير خلاف وان كان باقل منها بغير فاحش لا يجوز بالاجماع
 وان كان بغير يسير لا يجوز عنده ويجوز عند ما وان كان بمثل القيمة فمن ابي رويان وضح بيع
 الوكيل بما قل او كثر والقرض والشيء لان التوكيل بالبيع مطلق فيجوز على اطلاقه في غير موضع التهمة
 وجه ايضا اخذ ان الوكيل من اوكفيا بالثمن فلا يضمن ان ضاع الى الرهن في يده او تولى ما على الكفيل
 الجواز الشرعي في الضمان وتغير شراؤه بمثل القيمة وعين يسير وهو ما يقوم به يقوم من اهل الخبرة
 حتى لا يجوز شراؤه بغير فاحش بالاجماع قال في النهاية هذا التحديد فيما لم يكن له قيمة معلومة في تلك
 البلد كالعبدة والدواب ونحوها فاما ما له قيمة معلومة من البلد كالخنزير والتم وغيره فانه لا يملك
 بالشراء لا ينفذ على الموكل وان كانت الزيادة شيئا قليلا كالغلس ونحوه وكل بيع عبدي نصف
 صح لان اللفظ مطلق عن قيد الاجماع وفي الشراء يتوقف على شراء الباقي فان اشترى باقية قبل
 ان يختص انتم الموكل والامر الوكيل لان الشراء البعوض يقع وسيله ينفذ على الامر اذا ربيع
 معيب على وكيل يبيته او نكول الوكيل واقاره فيما لا يحدث ردها الوكيل على الامر وبقاره فيما
 يحدث لا يلايه على الامر ان يبيع عن ان الوكيل يبيع ثوبا اذا باعه فله عليه العيب فان كان مما لا يحدث
 مثلا كالا صاع الزايدة او لا يحدث مثله في هذه المدة رده على الامر سواء كان الرده على الوكيل بالبيته او النكول او
 الاقرار في عيب لا يحدث مثلا الاصل في الوكيل المخصوص وهذا لو كان جعلت كذا في ما يصير حافظا بانه
 فقط وفي المضاربة العموم وهذا لو كان جعلت مضاربيا كان مضاربا في جميع الانواع فان باع الى
 الوكيل نساء فقال امره امرتك بغيره وقال طلف صدق الامر بناء على كون النقد اصلا في الوكالة
 وفي المضاربة يبيع المضارب نساء فقال رب المال امرتك بغيره طلفت صدق المضارب بناء

شركة

اخذ

والوكيل من اوكفيا بالثمن فلا يضمن ان ضاع الى الرهن في يده او تولى ما على الكفيل
 الجواز الشرعي في الضمان وتغير شراؤه بمثل القيمة وعين يسير وهو ما يقوم به يقوم من اهل الخبرة
 حتى لا يجوز شراؤه بغير فاحش بالاجماع قال في النهاية هذا التحديد فيما لم يكن له قيمة معلومة في تلك
 البلد كالعبدة والدواب ونحوها فاما ما له قيمة معلومة من البلد كالخنزير والتم وغيره فانه لا يملك
 بالشراء لا ينفذ على الموكل وان كانت الزيادة شيئا قليلا كالغلس ونحوه وكل بيع عبدي نصف

على كون

على كون الاطلاق اصلا فيها وسيا في تحقيقه فافكرنا المضاربة ان شاء الله لا ينفذ احد الوكيلين ووجه لان
 الموكل يبيع براهما لا يراى احد مما وان كان البذل مقدرا لان تقديره لا يمنع استعمال الرأى في الزيادة والنقصان
 وفي اختيار البائع والمشتري ونحو ذلك وهذا في تفرق المانع فيه عن الاجتماع ويحتاج فيه الى الرأى ولم يكن
 بلفظ واحد ذكر الاول قوله الثاني لخصوصية فان الاجتماع فيها متفردا لافضاء الى الشك في مجال القضاء
 وذكر الك بقوله ورد وديعة وقضاء دين وطلاق وعنف لم يوضا اذا لا يحتاج في شيء من ذلك الى الرأى بل
 هو تعبير محض وعبرة الواحد والثنى سواء بخلاف ما اذا قال له ما طلقا ثانيا شئت او قال امرتك بما يريد
 لانه بقوله في شئها على الجمال والطلاق والعنف يعوض لانه يحتاج في كل الرأى وذكر الثاني بقوله
 ولم يكن توكيلها بكلام واحد بل على التعاقب فيجوز لاحد ما ان ينفذ بالتفرد لانه رضى براهما
 كل منهما على انفراد وقت توكيله فلا يتغير ذلك بخلاف ما اذا وكلها بكلا واحدا لا يتفرد به احدهما وان كان
 احدهما حرا بالافعال قلا والاخر عبدا او حبيبا محجورا عليه لانه رضى براهما وقت توكيله فلا يتغير ذلك
 فان تفرقا احدهما بحفرة صاحبه فان اجاز صاحبه جازوا الا فلا ولو كان غايبا فاجاز لم يجر ذكره
 الزيلعي الوكيل بقضاء الدين لا يجبر عليه لانه لم يضمن شيئا بل وعد ان يتبرع على الامر بخلاف الكفيل لانه
 ضمن لا يملك الوكيل الا باذن امره او باعماله او بغيره كاصنع ما شئت مثلا فان وكل له
 اي باذن الامر كان وكيفا الامر لا ينفذ بعزل موكله او موته وينفذ لان موت الاول وسيلته
 تحقيقه في ادب القاضي ان شاء الله وكل الوكيل بلا اذنه اي اذن الموكل فقضاء وكيله عند
 اي عند الموكل الك او عقد بغيره قبله واجاز اي عقده او كان الموكل الاول قد رثى صح كما
 الاولان فلان المقصود وهو حضور رايه قد حصل في صورتين وانما الثالث فلان الاحتياج الى
 الرأى فيه لتقدير الثمن ظاهرا وقد حصل بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقد رثى لانه ما فوض اليهما
 مع تقدير الثمن ظاهرا من عرضه اجتماع رايهما في الزيادة واختيار المشتري كما قال فوضت
 اليك امراتي صار وكيلها بالطلاق وتقيدها بالمجلس فان طلق في المجلس صح والا فلا بخلاف
 قوله وكلتكم في امر امراتي حيث لا يتقيد بالمجلس فان طلق بعده صح من لا يملك غيره لم يجز تفرقه

توكيلها

بغير الامر

في حق لآن صحة التصرف مبنية على الولاية فإذا انتفت النانية انتفت الاول فاذا باع عبدا او مكاتب
او ذبي ما صغيره لغيره لغيره او شري واحد منهم به ان يترك المال بحكم الانتفاء ولا يترتب عليه كذا في حق
صغيرة كذا في حق مكاتب حيث لم يترك لواحد منهم ذلك الانتفاء الولاية **ببل الوكالة بالخصومة** **وغيره**
اعلم ان الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند الثلاثة خلافا لغيره ان القبض غير الخصومة وقدر في يادونه
واهم ان من مكاتب شيئا مكاتب تمامه وتام الخصومة وانتهى بها بالقبض وقالوا الفتوى اليوم على قول
لفس الزمان ولهذا قلنا الوكيل بالقبض لا يملك القبض وبقيت لظهور الخيانة في الوكالة وقدر في
على الخصومة من لا يؤمن على المال كذا الوكيل بالقبض على القبض على اصل الولاية لانه في معناه وضا
يقال ان قبضت حتى ان قبضت فانه مطاوع وقضى كمن الفرق بخلافه وهو فاض على الوضع والفتوى على انه
ايضا لا يملك الوكيل قبض الدين يملكها في الخصومة عندنا من حيث لو اقام المدعي عليه البيعة ان الدين
استغناه منها واهرا وقبل بيعة الوكيل قبض الدين لا يملكها فلو يرضى ذلك على الوكيل قبض
عبدان الموكل باعه وقت الامر في حق الغايب صورة وكلها قبض عبده وغائب قام ذو اليد البيعة
ان اشتراه من وكل بالقبض لم يقبل بيعة في اثبات الشراء وقبل دفع الخصومة في توقف حتى يحكم الموكل
وبعده بيعة كذا الطلاق والعناق يعني اذا قامت المرأة البيعة على الطلاق والعبد والامه على العناق
على الوكيل نقلا من مكان الى مكان لا يقبل بيعة البيعة على اثبات الصفا والطلاق وتقبل في قصر
يد الوكيل كغير الغايب الوكيل بالخصومة اذا ابى ان تمتع عن الخصومة لا يجبر عليها لانه لا يرضى شيئا
بل وعد ان يخلو في الكفيل حيث يجبر عليها لانه ضمن كما مر اذا وكل بخصومة ما واخذ حقوقه من الناس
على ان لا يكون وكلاهما يدعي على الموكل جاز فلو ثبت المال له ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل كذا
في الصفح صح اقرار الوكيل بالخصومة يعني اذا ثبت وكالة الوكيل بالخصومة واقام موكله سواء كان
موكلا للمدعي فاقربا يستغنا الحق او المدعي عليه فاقربا بثبوت عليه فان ذلك عند القاضي صح دون غيره
ان كان اقراره عند غير القاضي فشره به بشاهدان عند القاضي لا يصح وان اعزل به حتى لا
يدفع اليه المال ولو ادعى بعد ذلك الوكالة واقام بيعة لم يسمع له رجم انه يثبت على دفعه وكذا

صحة
يترتب على الامر

استثنى الاقرار واقعه عند بيعه اذا استثنى الموكل الاقرار بان قال وكلتك غير جارية الاقرار واقرا الوكيل عند الاستثناء
لا يصح لصحة الاستثناء ولكن يخرج عن الوكالة فلا يسمع خصومة لاي لا يصح توكيل كفيل بحال بقضه
صورة كفل عن رجل على فوكله صاحب المال يقبضه عن الترخيم لم يصح لانه الوكيل من جعل غيره ولو صح هذا
صار عاملا النفس ابراء ذمته فان عدم الكرم بخلاف الرسوا وكييل الامام يبيع الفنايم والوكيل
بالشروع حيث يصح ضمانهم باليمن والمهر لان كل واحد منهم سفير ومضيق ذكروا الترخيم الوكيل بمض
الدين اذا كفل صح وبطلت الوكالة لان الكفيل اقوى من الوكالة لكونها لازمة فصح ان يأسى لها
بخلاف العكس والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يجز لانه يبيع علمه لا التمسكته ولو ادعى
بحكم الثمن يرجع لبطالة وبدونه اي بدون حكم الثمن لا يبيع جمع كونه بغير عام صدق الوكيل قبض
لو غيبا امر بدفع دينه الى الوكيل يعني اذا ادعى رجل انه وكيل فلان الغايب يقبض دينه فصدقه الغريم
امر بدفعه اليه لانه اقرار على نفسه لان ما يدفعه خالص حقه او الديون يقبضها بمشاهرة لو ادعى انه
او في الدين الى الدين لا يصدق ذلك من الدفع الى الوكيل باقراره ولم يثبت الا بغيره وعجده دعواه فان
الغايب صدق في الامر وكذا في الغايب دفع الى المصدق اليه في الغايب ثانيا اذ لم يثبت الاستغناء
لا تكاره الوكالة والقول فيه قوله مع بيعة فبف الا اداء ورجع على الوكيل ان يفي في يده لان غرضه
من الدفع براءة ذمته ولم يحصل فلان يقبض قبضه واضع لا يبيع جمع لانه بصدقه اعترف انه
محقق في القبض وهو مظلوم في هذا الاخذ والمظلوم لا يظلم غيره الا اذا ضمن ان شرط على مدعي الوكالة
الثمن عند الدفع اي دفع ما ادعاه او لم يصدق اي في دعواه التوكيل ودفع اليه على جاز الاجازة
اي اجازة الغايب اذا انقطع رجاءه يرجع عليه او دفع اليه مكذا لانه في دعواه التوكيل ولو لم يكن
مصدق التوكيل غريبا بل هو مدعي بالبيع المدعي بالدفع لانه اقرار بالغير بخلاف الدين فانه يقبض على كذا
كذا لو ادعى الشراء وصدقه يعني ان لو ادعى انه اشترى الوديعة من صاحبها وصدقه الموكل
ثم يرد دفعها اليه لان اقراره على الغير غير مقبول وامر به اي بالدفع لو قال اي المدعي شرها اي الوديعة
المودع ميراثا اي وصدقه الموكل لان ملكه قد زال بموته وانفق ثمنه مال الوارث فبفقه اليه

الوادع عطف على لو كان غريبا

وكل بصيفه المحمول الجعل جعل كماله بقض مال ودفع الفريم قبض دايته ودفع الفريم اليه اي الكوكل
 يعني جبر على دفعه اليه لان وكالة ثبت بقوله اخذت رب المال حيث لم ينكر الوكالة وادعى الايفاء
 وفي ضمن دعواه اقرار بالدين وبالوكالة واذا كان اقرارا ثبتت الوكالة في زعمه ولم يثبت الايفاء
 بجبره ودعواه فيؤمر بالدفع اليه بخلاف دفع الفريم دايته على عدم قبضه بوجوب اذ ذمته فاذا عجز عن
 اقامة البينة يستخلف الكوكل على عدم علمه بقض الموكل اذ لا يجري النيابة في اليقين وكذا يعبر اليه ببيع
 بسبب فادعى البائع رضا المشتري لم يرد اي الكوكل على اي البائع جعته بخلاف اي البائع المشتري بخلاف
 مسألة الدين لان التدارك ممكن من ان يترادما قبض الكوكل اذ اظهر الخطا عند كونه ولا يمكن
 ذلك في العيالات القضا بالفسخ نافذ ظاهر او باطنا عند ذلك فيصح القضاء ولا يتخلف المشتري
 بعد لانه لا يغير اذ لا يجوز فسخ القضاء وليس في مسألة الدين قضاء بل امر بالنسب اذ اظهر الخطا
 فيه يمكن نزع منه ودفعه الى الفريم بل انقض القضاء ودفع رجل الى اخره غير شريطة ان ينفقها على احد فاعتق
 عليهم عشرة اخرى فيجب بها احسانا والقياس ان يكون متبرعا لانه خالف امره في دفعه العشرة على الموكل
 وجه الاحتياط ان الكوكل بالانفاق وكيل بالشراء لان الانفاق لا يكون بدون الشر فيكون التوكيل
 به توكيلا بالشراء والكوكل بالشراء يمكن العقد من مال نفسه ثم يرجع به على الامر الوكالة المجردة لا يدخل
 تحت الحكم قال في الصغرى الكوكل قامة البينة على الدين لا تقبل واذا ادعى ان فلانا وكل بطلب كل حق
 له بالكوفة وبقيضه والخصومة فيه وجا بالبينة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر الكوكل
 احد الموكل قبل حقه فان القاضي لا يسمح من شهوده حتى يحضر خصما جاهدا وكل ومقاربه فيقر
 الوكالة فان احضر بعد ذلك غيبا يدعي عليه حقا للموكل لا يخرج الاعادة البينة ولو كان يدعي انه وكل
 بطلب كل حق قبل ان يبين بيمينه يشترط حضرة ذلك بيمينه وان ثبت ذلك محضر من ذلك المعين ثم جاء
 بغيره آخر يدعي عليه حقا بيمينه على الوكالة مرة اخرى باب عزل الكوكل الكوكل ينزل عن الموكل
 لان الوكالة حقة فلا ان يبطل وينزل فان يقول عزك انت نفسك طاعة لغيرها اذ لا
 يعني اذ عزل الموكل شر طاعة الكوكل به وان عزل نفسه طاعة الموكل به حتى اذا لم يبلغ العزل

وانما الدين لا يثبت اذا كان حقا حقا فانما يثبت بالدين

فهو على

فهو على وكالة وتقره جازية يعلم باخباره بطلان بالعدل عدل وانتهى ولو غير عدل اعلم ان الوكالة ثبتت
 بغير الواحد كان او عبدا عدلا كان او فاسقا رجلا كان او امرأة حبيبا كان او بائنا وكذلك العزل
 عندهما وعند ذلك لا يثبت القول بالاعداد والعدالة وينزل ايضا بموت الموكل بمكنا وفقت
 عبارة القدر وتوقف في الكافي والوقاية هكذا بموت احدهما ولا يمكن لذكر الكوكل ههنا فالبينة
 تركت وينزل ايضا بخلاف احدهما من الكوكل والموكل جنونا مطبقا لان قليل بمنزلة الاغيار وهو
 شر عند الناس وحوكامل عند محمد وهو الصحيح والحكم بحقوقه اي حقوق احد ما يدر الحرب مرتقا فان
 لحوقه لا يثبت الا بحكم الحاكم فاذا حكم بطلان الوكالة بالاجماع واما قبل فوقفه عند ذلك واما
 ينزل من هذه الاشياء لان الوكالة عقد غير لازم فكان لبقاء حكم الابداء فيشرط القيام للموكل
 ساعة ما يشترط الابداء ود اي انزل الكوكل في الصور المذكورة اذا لم يتعلق به اي بالتوكيل حق
 الغير واما اذا تعلق به ذلك فلا ينزل كما اذا شرطت الوكالة في بيع الرهن كما مر وجعل امر امراته في بيعها
 ثم حق الزوج وينزل ايضا بتصرفه في اي تصرف الموكل حيث يبيع الكوكل عن الامتثال كما اذا وكل
 باعنا عبدا او فدية او تزوج امرأة او شرى او طلاق او خلع او بيع عبدا فاعتق او كاتب
 او زوج او اشترى او طلق فلانا او واحدة ومضت عدتها او خالوها او باع بنفاته او فقل
 واحدا منها بغير الكوكل عن ذلك الفعل فتبطل الوكالة ضرورة حتى ان الكوكل اذا طلقها واحدة
 والعدة قائمة بقيت الوكالة الى مكان تنفيذ ما وكلت ولو تزوجها بنفاته او باعها لم يكن للكوكل ان يزوجه
 منه لزمه وال حاجة بخلاف ما لو تزوجها الكوكل وابانها حيث يكون له ان يزوجه الموكل لان الحاجة
 باقية ويعود الوكالة اذا عاد اليه الموكل فديم ملكه يعني اذا وكل ببيع عبده ثم باع الموكل ثم رده
 عليه بيمينه بيمينه كان للكوكل ان يبيعه وكذا لو وكل كل واحد من رجلين بيمينه فباع احدهما فرد
 عليه بيمينه فكل واحد منهما ان يبيعه ثانيا كذا في الصغرى او بغير ان يبيعه ثانيا كذا في الصغرى
 واحدة فهي في العدة فتصرف الكوكل غير متصرف بان يرفع ابدا في وينزل ايضا بافراق الشريكين
 وان لم يعلم الشر بغير هذا فيحمل احدهما ان يكون الا فراقا بملك المالين او مال احدهما قبل

الشراء فاما الشركة تبطل وتبطل الوكالة التي في ضمنها علم بالاول والانه عزل حكمي اذا لم يكن الوكيل ممتحناً
 عند عقد الشركة وثانيتها ان احدهما او كلاهما لو وكل من يتصرف في المال جاز وافرقة الغزل
 هذا الوكيل في حق غير الموكل من اذ لم يصرح بالاذن في التوكيل وانما ذكرنا الوجهين اذ لو لم يصرح بالاذن
 على ظاهره لم يصح قولهم وان لم يعلم الشريك لا يصح ان يفرد احداهما بفسخ الشركة المستمرة
 للوكالة بل اعلم صاحبها ويتصرف ايضا بمجرى موكل لو كان الموكل كاتباً وحجراً لو كان ماذوناً لما
 ان بقاء الوكالة معتبرة بابتدائها غير لازمة بشرط في حاله البقاء قيام الامر كما في الابتداء فقد
 بطل بالجر فبطلت الوكالة علم الوكيل والالات البطلان حكمي كما اذا وكل كل الوكيل في العقود
 والخصومات لا قضاء الدين واقتضاه لان العبد مطالب ببقاء ما وليه وله مطالبة استيفاء ما
 له لان وجوبه كان بعقد فاذ بقى وصحة بقاء الوكيل على الوكالة كما لو وكل ابتداء بعد الحجر بغير انعقاد
 العقد بمباشرة لا ينحل بعزل الموكل وكيل عبده الماذون لانه يخرج خاص في الاذن في التجار والايكون
 الاعاظم كان الغزل باطلاً الا يهرى ان المولى لا يمكن تسمية عن ذكره مع بقاء الاذن ذكره التليق
 قال وكلتكم بكذا على ان لا يخرج من تحت يدي فانه اذا عزله لم ينحل بل كان وكيلاً له وهذا يسمى وكلاً
 دورياً وان اراد ان يعزل تحت يدي عن الوكالة يقول في عزله عنك فانه اذا قال عزلك
 كان معزولاً لانظر الى ظاهر اللفظ ومنصوباً بوجود الشرط حيث قال متى عزلتك فانت وكيل اذا
 قال متى عزلتك فعزل عن الوكالة الثانية بهذا اللفظ لان متى يفيد عموم الاوقات لا عموم الافعال
 ولو قال كلما عزلتك فانت وكيل لا يكون معزولاً بل كلما عزلك كان وكيلاً لان كلما يفيد عموم الافعال
 واذا اراد ان يعزله يقول في عزله رجعت عن الوكالة المحلقة فاذا عزله لا يبقى لها اثر فيما يقول
 بعد ما عزله عن الوكالة المنجزة الحاصلة من لفظ كلما في ينحل **كتاب الكفالة** هي لغة الفم
 مطلقاً وشراً ثم دلت في مطالبة النفس والمال والتسليم الهداية والكا في وغيرهما ثم دلت في
 المطالبة وقيل في الدين والاول اصح اقول لاصح في كالك اصله ليكون الاول اصح خروج الكفالة
 بالنفس مع اترهم تسمونها بعد التعريف الى الكفالة بالنفس والمال ثم ان تسميهم الكفالة الى العامين

دورياً
 في كل وقت
 في كل وقت

يشعر

يشعر بانحصار ما فيها مع اترهم ذكره وفي اننا المسائل ما يدرك على وجود قيمته وهو الكفالة بتسليم
 المال كما سبقت ولهذا اخبرنا تعريفها صحيحاً متناً ولا يجمع الاقسام صريحاً وركنها الا بالاجاب
 الكفيل يقول كفلت عن فلان لفلان بكذا والقبول الى القبول الطالب وهو المكفول له وشروطها
 مطلقاً كون المكفول به نفياً كان او مائلاً مقدوراً التسليم من الكفيل حتى لا تصح الكفالة بالحدود
 والقصاص كما سبقت وفي الدين كونه صحيحاً حتى لا يجوز الكفالة ببديل الكتابة كما سبقت وحكمها
 المطالبة على الكفيل بما هو على الاصيل تسليماً كان او مائلاً او املاً اهل الشريعة بان يكون حراً مكلفاً
 فلا تصح من العبد والصبي والمجنون لكن العبد يطالب بعد العقد كذا في الحديث فاما مدعي مكفول له
 اذ فائدة الكفالة ترجع اليه والمدعي عليه مكفول عنه ويسمى الاصيل ايضا والنفس الكفالة بالنفس
 او المال في الكفالة بالمال مكفول به فاما مكفول عنه والمكفول في الكفالة بالنفس واحد ومن لم يصر
 عليه مطالبة كفيل في الكفالة لئلا بالنفس فانه اذا كفالة بالنفس ايضا الاول
 ان ياخذ منه كفيل اخر وان كان بعدد النفوس المكفول بها فانه جاز كما يجوز بالديون الكثيرة
 او بالمال وما يتعلق به وهو التسليم ما الاول الى الكفالة بالنفس فتصح بكفلة نفسه وبما يعبر
 عنها اي عن النفس كالمس والوجه والرقبة والعتق والجسد والبدن كمفلة برأسه ووجهه
 وبجذبه ومفلة بنصفه او ثلثه او ربعه وتصح ايضا بغيره ويعلق فان على اللازم فمضاه
 انما قلتم تسليماً وانما يستعمل في معنى على وانما يدعى عيم فان امر عامته هي الكفالة او قبيل مدعي
 لا بانها من المعرفة لانه موجب الكفالة التسليم وهو من المعرفة لا التسليم واختلفنا
 ضامن تعريفه او على تعريفه كذا في الخلاصة فان عاين وقت التسليم احضره فافيد اطلب رعاية
 لما التزمه كذا في احضره ايضا اذا اطلق بان اطلقه قال ان كفيل لنفسي اطلبته تسليماً اليك او
 ان طلبته ونحو ذلك وعلم بان قال ان كفيل به كمالا طلبته او متما طلبته تسليماً اليك وان لم يطره
 جنب الحكم لا امتناعاً من ابقاء حقه لازم عليه كمن لا يحب اول ما ادعى عليه لم يصح ما اذا
 ادعى وان غاب المكفول عنه وعلم مكانه امر الى الحكم الكفيل مدة ذكاً به واية فان

المكفول به والمكفول عنه في الكفالة
 بالنفس واحك في الكفالة بالمال
 المكفول به مال والمكفول عنه
 المديون في النافع

ملتزم بياح

لا يجزى على اعطاء كفيلا في حق وقود مطلقا عنده وعند غيره في حق القذف لان في حق العبد وقود
 القود لانه في حق العبد خلاف الخالص لله تعالى ولا ان مبني الكل على الذرة فلا يجزى فيها
 الاستيثاق بخلاف سائر الحقوق لانها لا تندرج بالشبهة فيلحق بها الاستيثاق ولو
 اعطي جاز لا مكان ترتب موجب عليه وهو المطالبة بالنفس والحبس فيهما في حق وقود
 حتى يشهد مستورا او عدلا لان الحبس للمتهم من ثبوت باحدى شرطي الشهادة اما العود
 او العدالة بخلاف الحبس الاموال لا غاية عقوبة فيها فلا يثبت بالحبس كماله واما ان يثبت
 ان الكفالة بالمال فيصح ولو جعل المكفول به اذ اصح وثبت الدين الصحيح دين لا يسقط الا بالاداء
 او الابرار احترز عن بدل الكتابة وسبائنه ببيان يكفلت عنه بالف وبما كان عليه وبما يدرك في هذا
 البيع وهذا يسمى ضمان الدرك وهو ضمان الاحتقان اي ضمن المشتري اذا احتق المبيع وبما ثبت
 فلانا اي ما يثبت منه فانه ضمان لثمنه لا ما شتر به منه فانه ضمان للمبيع لان الكفالة
 بالمبيع لا يجوز كما سبأه وقد مر تمام تحقيقه من كن الرهن او ما ذاب اي ما وجب عليه وما
 في هذه الصورة شرطية معناه ان يثبت فلانا فيكون في معنى التعليل او علق غطف على
 صحه وبن بشرط يعبر مخرج الشرط والافعال المثل السابقة معنى الشرط ملايم اي مناسب للكفالة بان
 يكون شرط الوجود للحق كخون الحق المبيع او لا مكان الاستيفاء كخون قدم زيد وهو مكفول
 او تقدير الاستيفاء كخون غاب زيد المكفول عنه عن المقر فان كلاً منها مناسب للكفالة كالشرط
 المفهومة من الامثلة المذكورة فانها اسباب لوجوب المال فتناسب ضم الذمة الى الذمة لا
 الى لانصح الكفالة ان علق بنحو اي بشرط غير ملايم كخون هبت الريح اوجاء المطر قال في الهداية
 لا يصح التعليل بمجرّد الشرط كقولنا ان هبت الريح اوجاء المطر الا انه تنصح الكفالة في الحال حالاً
 لان الكفالة لا يصح تعليلها بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسد كالطلاق وتصح صاحب الكفالة
 وقال الزيلعي هذا هو فاق الحكم فيه ان التعليل لا يصح ولا يلزمه المال لان الشرط غير ملايم
 فصارت كما علق بدخول الدار ونحوه مما ليس بملايم ذكره قاض خان وغيره اقول فلو هو

ان

خطا لان المذكور في العادة والاهل وشيئة ان الكفالة مما لا تبطل بالشرط الفاسد فالظاهر
 ان فيه روايتين يؤيده ان صدر الشهيد ثقل سلة ان العبد للمأذون اذا ذبح وخاف حيا
 المال ان يعتقه المولى فقال رجل لصاحب المال ان اعتقه المولى فانا ضامن له ينك عليه
 صحت الكفالة ثم تقول هذه المسئلة دليل على ان تعليل الكفالة بشرط غير مقارن جابر
 ولا تنصح ايضا بجماله المكفول عنه وبجماله المكفول الاول نحو ما ذاب كبر على ان او اوج
 منهم فلي ذلك نحو ما ذاب للناس وواحد منهم عليك فلي كذا في العادة بالنفس حذره
 احترز عن الكفالة بنفس من عليه لانه والقصاص فانها يجوز كفاة ولا يجزى اية معينة
 مستخرجة له وخبره عبيد معينين سناجر لهما للبحر عن التسليم لانه استحق عليه الجمل على دابة
 معينة والكفيل لو اعطى دابة اخرى من عند لا يستحق الاجر لانه ان يغير المكفول عليه لا يركب
 ان الموجه لو حمل على دابة اخرى لا يستحق الاجر فصاعداً ضرورة وكذا العبد لخدمته بخلاف ما اذا
 كانت الدابة غير معينة لان الواجب على الموجه الجمل مطلقاً والكفيل يتغير عليه بان يحمل على دابة
 نفية ولا بالثمن للموكل ورب المال الى اذ اباع رجل رجلاً ثوباً بامره ثم ضمن الثمن عند المشتري
 للامر او باع المضارب بمال المضاربة ثم ضمن الثمن لرب المال لا يصح لان حق القبض للموكل
 والمضارب ولهذا لا تبطل بموت الموكل حتى لو مات كان لان يقبض الثمن وكذا لو مات الموكل
 عن قبض الثمن حال حيوته لا يعمل به في فلو صح الفحان صار ضماناً لنفسه وانه لا يجوز
 للغير ان يبيع عبد صفقة يبيع باع رجلان عبد الرجل صفقة واحدة وضمن احدهما الصاة
 حصته من الثمن بطل الضمان لان الصفقة اذا اتحدت فالثمن يجب لهما مشتركا بينهما فلو
 صح فحان احدهما الصاحبة بنصيبه يشايعا صار ضماناً لنفسه وهو باطل ولو صح في نصيب
 صاحبة خاصة يؤدى الى قسمة الدين قبل القبض وهو باطل لان القسمة يقتضى ان يصير
 حق كل منهما متقارناً في حيز واحدة وهو لا يتصور في الدين وان باع العبد صفقةين
 بان باع كل واحد منهما نصفه بصفقة واحدة فضمن احدهما الصاحبة حصته من الثمن

خطا

صح لان الصفة اذا تعدت فيما يجب لكل من مابعد يكون له خاصة ولا بالعمدة لان اسم مشترك يقع
 على الصلح القديم والعقد وحقوق العقد والدرك وخيار الشرط فتعد العمل ما قبل البيان ولذلك
 بطل الضمان ولا بالخلاص عند ادراك لان معناه عنده تحليف المبيع عن المستحق وتسليمه للمستحق
 وهو غير مقدور له وصح عند مالان معناه عند ضمان الثمن ان يخرج عن تسليم العين بورود
 الاحتياق فيكون كالتدرك لا يبدل الكتابة لانه في عرض الزوال بالعجز فلا يكون ديناً صحيحاً ولا ان
 ميتة مغلقة يفتح اذا مات من عليه دين ولم يترك شيئاً فكفل عنه للفرع ما جعل لم يصح عند ادراك لانه كفيل
 بدين سابق عن ذمة الاصل لان الدين عبارة عن اشتغال الذمة بدين يجادل او ذمة كذبة في الحكم حال
 لانه يقول اليه المال وقد عجز بنفسه وبخلفه فصار عاقبة الاستيفاء فسقط ضرورة ولا بالاقبول
 الطالب في المجلد الى مجلس عقد الكفالة الا في مسألة واحدة هي ان يكفل وارث المريض عنه بغيره
 بان يقول المريض لورثته او بعضهم تكفلوا عني بما علي من الدين لفرع ما في ضمنوا بيع غيبتهم
 فانه جائز اخذاً وان كان القبول لا يجوز لان الطالب غائب ولا يتم الضمان الا بقبوله
 وجه الاحتسان ان هذه وصية منه لورثته بان يقضوا دينه ولهذا يصح وان لم يتم المريض الدين
 وعزمه لان الجارية لا تمنع صحة الوصية ولهذا يصح قالوا لا يصح الا اذا ترك ما لا وصحت الكفالة
 بالقبول الطالب عند ذلك من مطلقاً في رواية ورواية اخرى اذا بلغه الخبر واجاز وبه يفتي كذا في بعض
 جامع الصغير وفي الفتاوى البزازية واجمعوا انه ان الكفيل اذا قال بطريق الاجبار بان يقول انما كفيل
 بمال فلان على فلان جاز كذا في الخاصة ولا بالامانات كالوديعة والمستعار والمستاجر وممل
 المضاربة والشركة ولا بالمبيع قبل القبض والمرهون بعد القبض لان من شرط صحة الكفالة
 ان يكون المكفول به مضموناً على الاصيل بحيث لا يمكن ان يخرج عنه الا بدفع او دفع بدله لتحقيق
 معنى الضم فيجب على الكفيل والامان ان ليست بمضمونة والمبيع قبل القبض ليس بمضمون بنفسه بل
 بالثمن كما تركه هذا المرهون ليس بمضمون بنفسه بل بسقط الدين اذا هلك فلا يمكن ايجاب الضمان
 على الكفيل في هذه الصور لعدم وجوبه على الاصيل ويجوز ان الكفالة بتسليمه الى الامان

والمبيع

والمبيع والمرهون فان كانت قايمة وجب تسليمها وان هلكت لم يجب على الكفيل شيء كالكفيل بنفسه
 وقيل ان وجب تسليمها على الاصيل كالعارية والاجارة جازت اي الكفالة به اي تسليمها والا
 اي وان لم يجب تسليمها عليه كالوديعة فلما لا يجوز الكفالة بتسليمها وتصح اي الكفالة بغير تسليمها
 دين صحيح مضمون على المشتري والمفصوب والمقبوض على سوم الشراء والمبيع بصفاف سدا
 فانها مضمونة حتى اذا هلكت عند البيع الضمان عليه فامكن ايجابه على الكفيل وتصح بالخارج لانه دين
 مطالب من جهة العبد فصار كسائر الدين كجواز النكوة في الاموال الظاهرة والباطنة لان الواجب
 فيها هو عبادة والمال محل ولهذا لا تؤخذ من تركه بعد موته الا بوصية والنوايب قيل هي ما يكون
 حقه كاجرة الخادم وكسرى النهر المشترك والمال الموقوف للخدمة الجيش وفداء الاسارى وقيل هي ما ليس بحق
 كالجباية التي فرضها باخذ الظلم بغير حق فان اريد الاول جاز الكفالة بها اتفاقاً لانه واجب مضمون
 وان اريد الثاني فليس بغير حق واختلاف في المنع والقسمة من النوايب لان القسمة ما يكون راتباً والنوايب ليست
 كذلك وانما يوقفه الامام لتجبره الجيش عند الحاجة اذا لم يكن في بيت المال شيء وقيل من ان يمنع احد من
 من القسمة بينه وبين صاحبه فيضمنه شخصاً لانه واجب والدرك قد مر بيانها والسجدة وهي الجراحة
 والكفالة بها ان يقول كفلت بموجبرها وهو الارش وقطع الاطراف اذا لم يكن موجب القصاص من
 الدية اذا الواجب في مال واجبا الاداء وقال ادفعه اليك او اقبضه لا يكون كفالة الا ان يذكر ما يدل
 على الالتزام او علق في الخاصة وفي الفتاوى النسخة لوقا صاحب الدين الذي كفل فلان انا
 ادفعه اليك او اقبضه لا يكون كفالة ما لم يحكم بما يدل على الالتزام بان يقول كفلت او ضمننت او على
 او اتي اما لوقا تعليقاً يكون كفالة فهو ان قال ان لم يؤد فلان فان اودى نصح للطالب مطالبة
 الاصيل مع الكفيل لان مفرق الكفالة وهو ضم ذمة الكفيل الى ذمة في المطالبة يقتضي قيام الذمة الاولى
 بالبراءة عنها الا اذا شرط البراءة فيكون اي الكفالة في حواله اعتباراً للمعنى كما ان الحواله بشرط
 عدم البراءة اي براءة المحيل كفالة ورايها مطالبة احد ما ولو بعد مطالبة الاخر لان مقتضى
 انهم لا يمكن خلاف المالك اذا اختار احد الفاضلين حيث يتضمن التملك منه اذا قضى القاضي به

سوم الشراء
وقصد الشراء

الامر من

على كل واحد منهما كما في حال الحياة لا يستدعي اصيل مما أدى الى كفيلا فلهذا الى طالبه وان لم يعط طالبه اذ
 به حق على احتمال قضاء الدين فلا يجوز الاستدراك ما بقى هذا الاحتمال من عجل ركونه ودفعها الى التمسك
 وان نزع الكفيل به الى المال الذي قبضه الكفيل من المطلوب قبل ان يعطى الطالب كتاب له الى
 للكفيل لانه ملكه بالقبض وكان النزع بذكر ملكه ونزبه الى النزع على قاضيه وهو الاصيل فيما
 يتحقق بالتعيين كالخطة والشعر وهذا اذا قضى الاصيل الدين وهو قول الشافعي وعندنا انه لا ينفرد
 به ولا يطالب النزع وهو رواية عنده امر فبذلك سيج العينة ففعل بالمبيع الكفيل والنزع الذي حصل له البيع
 يكون عليه الكفيل الامر بانه ان الاصيل امر الكفيل سيج العينة وهو ان يقول له اشتر من الناس
 نوعا من الاشياء ثم يقره فانه البائع ملكه فشرته ان فعل وهو ياتي الى تاجر فطلب منه القرض و
 يطلب التاجر النزع ويخاف من التاجر فيبيع التاجر ثوبا يساوي عشرة مثلاً بخمسة عشر مثلاً
 فيبيع موافق التسون بعشرة فيحصل له عشرة ويحب عليه للبائع خمسة عشر الى اجل ويقض خمسة عشر
 ورجاء ثم يبيع المقرض ثوبا يساوي عشرة بخمسة عشر فيأخذ الدراهم التي اقترضه على انها ثوب
 فيبقى عليه خمسة عشر فخرنا فاذ فعل ذلك نفذ النزع الذي ركنه التاجر بيمينه ولا يلزمه شيء لانه اتم
 ضامن بما يخسر كما قال بعضهم نظراً الى قوله على فانها للوجوب فلا يجوز كما اذا قال الرجل يبيع في
 السوق فما خسرته فعلى واما توكيد بالشرا كما قال بعضهم نظراً الى الامر فلا يجوز ايضا لانه
 نوع الثوب ونمته وسمى هذا النوع من البيع عينة لما فيه من السلف قال باعه بعينة اي شئ
 ذكره الزبلي كقول ما ذاب له او فقه له عليه او بما لم يملكه اي فعل جل عن رجل يذاب له عليه فغاب
 الاصيل فصرح المتكلم على الكفيل ان على الاصيل كذا روى ان لم يقبل به ثأنه على الكفيل حتى يحضر الغائب
 فينظر عليه لان شرط وجوب المال على الكفيل القضاء بالمال على الاصيل وهو لم يوجد كونه غائبا
 به من ان على زيد الغائب كذا وهذا كقول فقه على الكفيل لان المتكلم به مال مطلق فاما
 اثباته بخلاف ما تقدم فانه مقيد بكون المال مقضيا على الاصيل ولو زاد بامره فقه عليه
 لان الكفالة بامره تبرع ابتداء معاوضة انتمها وبغير امره تبرع ابتداء وانتمها وقا القضاء

وهو من جهة التبرع

الكفالة
 باصداها لا يكون قضاء بالآخر فادفعها بالامر ثبت وهو يتفرع الاقرار بالمال فمقتضى عليه
 بغير امر لا يجز جانب لانه صحته باعقود مبادم الدين في نزع الكفيل فلا يتعدى عنه وفي الكفالة بالامر
 يرجع الكفيل بما أدى على الامر كفالته بالذم كسليم المبيع واقر انه بان لاحقا في المبيع حتى لا يجوز
 بعد ما دعوى ملكيته ككتبته مشهود به في حكم كسليم المبيع او باع بيمينه فاذ اذ انما فانه ايضا
 للمبيع واقر انه بان لاحقا في المبيع ككتبته مشهود به في حكم كسليم المبيع مطلقا عن قيد الملكية وكونه
 نافذا باثباته فانه لا يكون تسليمه بل سماع بعده دعوى الملكية اذ ليس فيه ما يدل على اقراره بالملكية
 لان البيع قد يصدر من غير المالك وله كسليم المبيع ليعفظ الواقعة بخلاف ما تقدم فانه مقيد بما
 ذكره ككتبته مشهود به على اقرار العاقدين فانه ايضا لا يكون تسليمه اذ لا يتعلق به حكم وانما هو مجرد
 اخبار ولو اذ خبر بان فلان باع شيئا كان الا ان يدعيه قال فممنته كل شئ وقال الطالب حال القول
 للضامن يعني اذا قال الكفيل للطالب خمنت كذا على فلان الغائب لا يشترط ان ياتي الطالب بالامر وقال الطالب
 هو حال القول للكفيل وكسليم المبيع كسليم المبيع لا يشترط وقال الآخر حال والفرق ان الكفيل لم يقر بالدين
 اذ لا دين عليه التصحيح كما تقرر ان اقر بخرجه المطالبة بعد الشراء والطالب يدعي عليه المطالبة في الحال
 وهو ينكر القول له والمقر اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه هو تاخير المطالبة الى شهر فلا يقبل قوله بالابتداء
 لا يؤخذ ضامن الذكر ان الحق بالمبيع قبل القضاء على البائع باليمن لان البيع لا ينقض بخرجه والاحتجاج
 ما لم يقض باليمن على البائع فلا يجب الثمن على الاصيل ولا يجب على الكفيل قال الاخر اسكن هذا الطريق
 فانه امر فاسكن واخذوا ما لم يضمن ولو قال ان كان مخوفا واخذوا ما كان فانا ضامن وبان
 حالها ضمن وصار الاصيل ان المفروض انما يرجع على الغار اذا حصل الفرو في ضمن الغار صفة
 السلامة للمفروض وصاحته لوقال الطحان لصاحب الخطة في الدلو فجعلها في الدلو فذهب من ثقبه
 ما كان فيه الماء والطحان كان عالما به فممن لانه صار غارا في ضمن العقد فممن في المسئلة الاولى لان
 ثمة ما ضمن السلامة بحكم العقد وضمن العقد بقبض السلامة كذا في العادة **فممن** لهما دين
 على آخر فكل احد منهما صاحب بقبضه لم يجر يعني اذ الكفيل احد المتكفلين لصاحب بقبضه

جوابه

من الدين لم يخرج الا انصرف في انفسه يكون قسمه للدين وهو باطل ولو انصرف في الشايع يكون ضامنا
لنفسه فلو فسخ حكم الضمان له ان يسترده للاداء بعقد فاسد كما لو ادعى مبرعا جاز لان التبرع
لا يتم الا بالقبض وبه يصير عين وتغير نصيبه بغيره يصير عينه بفعل كذا في الوجوه بشرط الجامع
الكبير عليه ما دى من الاخر بان استرعا عبد بالف وكفل كل من لا اخرج له المانع ولم يرجع على
شريكه الا بما ادى زايده على النصف لان كلاً منهما اصيل في النصف وكفيل في النصف فمما يؤدى
ينصرف في ما عليه اصاله اذ لا معاوضة بين ما عليه كفالة لان الاول كفالة ومطالبة واما
مطالبة فقط واما التزايد فنصرف في ما عليه كفالة ولانه لو وقع في النصف عن صاحبه كان صاحبه
ان يرجع عليه بان يجعل المؤدى عنه لان المؤدى نايبه واداء نايبه كاداء المؤدى الى الدور كغلا
بشيء عن رجل بالتعاقب وكفل كل شيء في ذلك الشيء عن الآخر بامر به اذ كان على رجل الف
ورم مثلاً فكفل عنه رجلان كل منهما بحجبه على الافراد ثم كفل كل منهما عن صاحبه بما لزمه فكفالة
بالكفيل جائز فلو ادى اى احد ما يرجع بنصفه على شريكه ثم يرجع عن الاصيل او يرجع هو باكمل
على الاصيل لا ما عليه ما مستويان بل يرجع او الكفل كفالة فيكون المؤدى شايها بينهما فيرجع بنصفه
على شريكه اذ لا يؤدى الى الدور من اذ كفل كل منهما عن صاحبه بالجميع واما اذ كفل كل منهما
بالنصف ثم كفل عن صاحبه فمما قبلها الى كالمسألة الا وبارك الصريح حتى لا يرجع على شريكه بما
اوى ما لم يزد على النصف كذا لو كفل عن الاصيل بالجميع معاً ثم كفل كل عن صاحبه لان الدين
ينقسم عليهم ما نصفين فلا يكون كفيل عن الاصيل بالجميع او كفل كل اى بالجميع متعاقبين ثم
عن صاحبه بالنصف لما ذكره وان ابرأ الطالب احدتهما والاخر كفيل عنه بكفالة لان ابرأ الكفيل لا يوجب
براءة الاصيل فيبقى المالك على الاصيل والاخر كفيل عنه بكفالة فيأخذه افترق المتفاضلان الى
الشريكان شريكة معا وخذ الفريما اياها بشا بكل الدين لان كلاً منهما كفيل عن الآخر
كما سبقت في كتاب الشريكة ولا يرجع حتى يؤدى اكثر من النصف لما ذكره كفالة الرجلين كتاب
عقبة بعقد بان قال كاتبكما بالف لاسية مثلاً وكفل كل عن صاحبه جازاً أحسنه والقياس

ان لا يجوز

ان لا يجوز الا كفالة المكاتب والكفالة بيد الكفالة وكل منهما باطلاً عند الاجتماع او
كما اذا تعاقب كاتبهما فانه باطل ولان هذا في عقد وجه الاحسان ان تعرف الانسان يجب
تصحيحه بقدر الامكان وقد امكنهما بان يجعل كل المال على كل منهما في حق المولى وحق
نفس وعقبة الآخر معلقاً باداة لان معنى قوله كاتبكما بان اتيتم الف درهم فانتما حران
قال لكل منهما ان اديت الالف فان حر فليكون عتقاً وكل واحد معلقاً باداة الالف ولا يحصل عتقه
باداة نصفه اذ ان شرطه يقابل المشروط وجله ولا يقابل اجراً فيطالب المولى كلاً منهما بجميع المال حكم
الاصالة لا الكفالة فاما ادى عتق وعقبة الآخر تبعا كفاية في المكاتب فاما ادى احد ما يرجع
على الآخر بنصفه لا مستويان بل يرجع باكمل او لم يرجع بشئ اتفق المساواة وان اعتق احد ما قبل
يؤدى شيئا جازاً لمصادفة ملكه وبغير اعتق من النصف لانه لم يرض بالمال الا ليكون وسيلة لا العتق لم
يبقى وسيلة فيسقط النصف ويبقى النصف على الاخر لان المالك مقابل بغيره ما عتق يكون مؤثراً فمما
عليه ما واما جعل على كل منهما من النصف الضمان فكان ضرورياً لا يتعدى غير موضعها واذا اعتق استغنى عنه
وانتفى الضرورة فاعتق بمقابلته بغيره ما لم ينفق واذا اعتق المولى احد ما أخذتاً بشا بحقة
من لم ينفق واما اخذ المصنف فبالكفالة واما اخذ صاحبه فبالاصالة اعترض بان اخذ المصنف
تصحح الكفالة بيد وهو باطل واجيب بان كلاً منهما كان مطالباً بالجميع الالف الباقى بعض ذلك يبقى
على تلك النصف لان البقاء يكون على وصف الشئ فان اخذ المصنف رجوع على صاحبه ادى لانه اذاه
عنه بامر به وان اخذ الاخر لا اى لا يرجع عليه لانه اذاه عن نفسه مال لا يجب عليه عتق حتى يفتق هو دين لم
يظهر في حق المولى كما اذا الرزمة باقره او اقر اخيه او وطئه بشبهة او سلكه وديعه فانها لا تظهر في حق
المولى بل ياخذها بالعبد بعد عتقه حال علم من كفل به كفالة مطلقة اى عن قيد الحال والتاجيل لان المال
حال عليه لوجوده وبغيره في قول الذمة لكسرة الا يطالب لان ما في يده لم يولد ولم يرض به خلفه به والكفيل غير معسر
بخلاف ما اذا كفل بدين مؤجل حيث لا يلزم الكفيل حالاً لانه لا يلزم المطالب بالدين المؤجل وان
اوى رجوع عليه بعد عتقه او كفل بامر به لان الكفيل باداة متمكك الدين وقام مقام الطالب فاما المطالبة

فلهذا

مؤجل

بالمرحون ثم علم ثبت غيره فلا يكون غيره ان يشكره في حال الحوالة المطلقة فان الحوالة اما مطلقة او
مقتبضة فيكون في سبيلها ارسال الا يقتيد بالحق على المحل عليه ولا تعين له في ذنب او محيل على رجل ليس عليه دين ولا
في ذنب عين له واما المقتبضة فيكون للمحيل مال عند المحل عليه من ودعيه او عتقه عليه دين فقال
احل الطائفة عليك يا ابي الذي اعطى ان يرد ما من المال الذي اعطى عليك وقبل المحل عليه بالعين او الدين
ويقدر المحل عليه ان يرد ما الى المحيل اذا تعلق المحل بالعين او عليه بل حقه في ذمة المحل عليه في ذمة
سبعة لا يبطل باخذ ما عند من العين كالمفوض والودعيه او عليه من الدين سواء كانت الحوالة مطلقة
او مقتبضة اما الاول فلان الاطلاق ينشأ من تعلق الحق بخصيص ما عنده او عليه المبتطل تعلقه واما
فلان المحيل ليس له حق الاخذ من المحل فان دفع المحل عليه فهدى دفعه ما تعلق به حقه المحل فان دفع عليه
لا يقبل قول المحيل احل بدين اعطى المحل عليه اذا طلب ثل ما احل به من اجل حال جلا على آخر بالف
فدفع المحل عليه المحل ثم طلب الدافع الف من المحيل فقال المحيل احل بالف لكان عليه والمحل عليه
انكره فالقول له لا لمحيل ولا يكون الاقرار من المحل عليه بالحوالة اقرارا من الدين عليه ولا يقبل الحوالة
دليلا على انه عليه دين لان الحوالة تصح وان لم يكن للمحيل على المحل عليه دين ولا قول المحل للمحيل اذا طلبه
احلتي بدين اعطى بدين اذا قال المحيل المحل اعطى ما قبضت من فلان فان احلكتك قبضت لكانت قبضت
من قبض فقال المحل احلتي بدين اعطى بدين فقال المحيل لان المحل ان يرد على الدين وهو ينكره فالقول
للمنكر والى يكون الاقرار من المحيل بالحوالة اقرارا من الدين عليه بدين المحل لان لفظ الحوالة
يستعمل للوكالة كغير المحل اذا ادعى المحيل فليقبل الاحتمال عود المطالبة الى المحيل بالنحو حال على غيره على
ان يعطيه من داره الى دار المحل عليه فقبل محتمل الحوالة لان احال ما يقدر على ايفاء لانه يمكن بيعها
ولا يجبر على البيع لعدم وجوب الاداء قبل البيع ولو باع بغيره الاداء لتحقيق ولو احال على ان يعطى من
عن دار المحيل لا اي الاصح لانه لا يقدر على بيعها الا اذا امر بالبيع فصح تصح لوجود القدرة على البيع والاداء
بائع بشرط ان يجبر على المشتري بالتمتع عينا الى البائع بطل البيع لانه شرط لا يقتضي العقد وفيه
نفع للبائع ولو باع بشرط ان يحال بالتمتع لان يوجب العقد اذا الحوالة في العادة يكون

على الاملاء والاحسن قضاء فصار كشرط الجود كشرط السخية في علم الدين وفتح الباب واحدة السخية
تعتبر بشفقة وهي شئ محكم وسمى هذا العوض به الاحكام امره وصورة ان يدفع الى تاجر مبلغا قرضا
ليدفعه الى الصديقه في بلد آخر فخط الطريق **كتاب المضاربة** وجعل المنسبة بين الكتابين وجوه
مفصلة نقل المال من الحوالة والمضاربة في الجمل هي كفة متفاعلة من الضرب في الارض وهي السيرة
سمى هذا العقد بالمضاربة لان المضارب يسير في الارض غالبا لطلب الربح ونشر عا عقد شركة في الترخيم بالمال من
رجل وعلم من اخر وركنها بالايجاب بان يقول رب المال دفعت هذا المال اليك مضاربة او معاملته
او اخذ هذا المال واعلمت على ان مارزقه الله بيننا نصفان او اخذوا من الالفاظ التي ثبتت به
المضاربة والقبول بان يقول المضارب قبلت ونحوه وحكمها بالنوع الاول انما ايداع او كالا
قبض المال باذن ما كالا على وجه المبادلة والعويشة بخلاف المقبوض على سؤم الشراء لانه قبضه
بدلا وخلاف الرهن لانه قبضه وثيقة وتوكيل عند عمله لانه يتصرف فيه له بامر حقه يرجع بالحق
العوض على رب المال وشركة ان نزع لانه يحصل بالمال والعمل في شركة وفيه وعطيت خالفه لتقديره
على مال غيره فيكون ضامنا ولو وصليه اجاز بعدد ايام المضارب اذا اشترى ما زنى عنه ثم باعه
وتصرف فيه ثم اجاز رتب المال المحرر وكذا المتبضع واجارة فاسدة ان فسدت فان الواجب للمضارب
فيها اجر المثل كاجارة الفاسدة وبدل عمله لانه لا يستحق المستحق لعدم الصحة ولم يرض بالعمل تجا فيجب
اجر المثل فلما ربح لانه يكون في المضاربة الصحيح وان فسدت صلت اجارة بل اجر عمله كما هو حكم
الاجارة الفاسدة مطلقا سواء كان نزع او لا بل اربا دة على المشروط كما هو حكم الاجارة الفاسدة
وقدر ولا ضمان فيها هذه المضاربة الفاسدة كالصحيحة لانه امين فلا يكون ضمانا واما دفع
المال الاخر بشرط الرجوع للمالك في مضاعفة وشرط للعامل ففرض في شرط الرجوع وانما غير تسلوب
الوقاية حيث لم يبعد المضاعفة والقرض في سلك الايداع وغيره بما يرد عليه من قوله صدر الشرية
ان المضاربة اذا كانت عقد شركة في الرجوع فكيف يكون مضاعفة او قرضا وشرطها سنة الاول
كون وانس المال من الاثمان فلا يصح الا بائنه بانه لا ينافي شركة كحصول الرجوع فلا بد

من حال البيع بالشركة وهو التدايم والتدانيير والتبر والفلوس النافعة كما يأتي ولو دفع عرضا واحدا ببيعته وكل
مضاربة في ثمنه وقيل صح لأنه لم يصف المضاربة بل الأرض بل الثمن وهو مما يبيع به المضاربة والاضافة
للمستقبل يجوز لأنها وكالة او دية او اجارة فلا يمنع شي منها الاضافة اليه وان كان كونه عينا لا ينافي
لان المضاربة بداء ولا يشترط كون امينا فيما عليه من الدين فلو قال العمل بالدين الذي في ذمتك مضاربة
التصميم بخلاف ما لو كان له دين على ثالث فقال افضل ما لي على فلان واعلم في مضاربة جرت مجوزا لادخا
المضاربة الى زمان القبض والدين فيه يبرهن وهو يصح ان يكون راس المال وان كانت تسليمة للمضاربة
حتى لا يبيع الرب المال فيه بل لان المال يكون امانة عنده فالتام الا بال تسليم اليه كالدوية بخلاف الشركة لان المال
في المضاربة من احد الجانبين والعمل من الجانب الآخر فلا بد ان يحصل المال للعامل ليتمكن من التعرف فيه واما
العمل في الشركة فمن الجانبين فلو شرط خلوص اليد لحددها لا ينفق الشركة لا اشتراطها وهو العمل بها شرط
العمل على رب المال فعدا ان شرطه ان يعمل لما كمن مع المضاربة المضاربة لان هذا شرط يمنع من تسليم
المال الى المضارب والتخلف بين المالك والمضارب بشرط صحة العقد فباي باء كان من شرطه في الرابع كون
المال معلوما لئلا يقع في المنازعة سمي بان ينفق على قدر معين من مال يبيع به الشركة او اشتراكا كما
اذا وقع مضاربة الى رجل دراهم لا يعرف قدرها فانه يجوز ويكفي في القول قدرها وصفتها للمضارب مع يمينه
والبينة للمالك ولكن مسكون في المضارب من الرزح معلوما عنده اي عند العقد لان الرزح هو المفقود عليه
وجها له فوجب العقد والسادس شوب الرزح بينهما بحيث لا يستحق احدهما دراهم مسما لقطع الشركة
في الرزح لاحتمال ان لا يحصل من الرزح الا قدر ما شرطه واذا انتفى الشركة في الرزح لا يتحقق المضاربة لانها
جوزت بخلاف القياس بالنظر بطريق الشركة في الرزح فيقتصر على مورد النص فنفس شرط زيادة قدر معين
لاحدهما فلا جرم مثله لانهم لم يرض بالعمل مجانا ولا لاسيل المستمسك بشرط اللقب فيصار الى اجزائه ضرورة وانما
لرب المال لانه كما يمكن ان ينفق المضاربة كل شرط يوجب به الرزح كما لو قال كل نصف الرزح او ثلثه لغيره
لما ترات الرزح هو المفقود عليه في حالة نفق المضاربة وغيره لا لا غير ذلك من الشروط الفاسدة لا نفق
المضاربة بل يبطل الشرط كاشترط الحسن ان على المضاربة لانه ما جزم وانما كان من المال ولا يجوز ان يلزم

امين

غيرت

بمضاربة لانه لا نفق

غيرت المال كنفه شرط زائد لا يوجب قطع الشركة في الرزح والجهالة فيه فلا تنفذ بالشروط الفاسدة
كالوكالة ولا تنفذ معها تقوقف على القبض فلا يبطل بالشرط كالمدة واذا صححت فله اي المضاربة
في مطلقها وهو ما لم يقيد بمكان او زمان او نوع من التجارة نحو ان يقول دفعت اليك هذا المال
مضاربة ولم يزد عليه البيع مطلقا اي يقدر ان يبيع الا باجل لم يحدد عند التجار عشرة سنين سنة ولا ايضا
الشركة والتوكيل بهما الى بالبيع والشراء والسفر والابضاع وهو دفع المال بضاعة ولو لم يرب المال و
سبكه اذ لا يبطل المضاربة والايديع والرحمن والارتهان والايجار والاحتيا الى قبول الخوالة
بالثمن مطلقا الى على الاية والاعانة كالمزمن من صنيع التجار المضاربة عطف على البيع في قوله فله
مطلقا البيع كالمسكن في ان يضارب مع الاجنبي الا باذنه او باعماله لان الشيء لا يستبيع مثله
كسواءهما في القوة كالكسول لا يمكن التوكيل بخلاف المسير والمكاتب لا يمكن الاعادة والكتابة
لان الكلام في التعرف نيابة وبها يضر فان حكم الماكينة لا النيابة اذ المستمير يمكن المنفعة والمكاتب
صار حرا اذ والمضارب يعمل بطريق النيابة فلا بد من التفريق به او التفويض التام اليه والايديع و
الابضاع دون المضاربة فيضمنها ولا يقيد ان الى الاذن واعمل بكيفية الاقراض والامانة في ان
يشترى بكثرة من مال المضاربة بل يجب التفرغ بها لانها مال من صنيع التجار ولا يحصل بها العرض
وهو الرزح اما الدفع مضاربة فمن صنيعهم وكذا الشركة والحلط بالانفس فيدخل تحت هذا القول ووقع
على الامانة بقوله فلو شرى بماله الى المضاربة ثوبا وقوم بالماء او حمل مناع المضاربة من موضع
الى آخر بماله لا بماله بعد ذلك القول كان منوطا لانه استدان في حق المالك بل اذ انما قال بالماء لانه
اذا قصر بالنش تحكيم الصبغ وان صبغوا غير ذلك بما زاد ودخل في عمل من اكل انما قال لانه ان صبغ
اسود لم يدخل تحت العمل بل اكل عند لانه لما ترات السواد عيب عند بخلاف سائر الالوان كالحلطة الى
مال المضاربة بماله فلو يبيع اي اذا دخل في عمل من اكل لا يضمن للمضارب بهما اي يصبغه احمر وبالحلطة
لانه فقل ما فعل باذنه وله حصته صبغان بيع وحصته قيمة الصبغ في الثوب للمضارب وحقه
الثوب المبيض من مال المضاربة ولا يجاوز عطف على قوله لا المضاربة اي ليس في مطلقها تجاوز

الثوب ما لا يبيع به المضاربة كالثوب في الثوب
بغير ما من الصبغ فاذا بيع الثوب كان حرة

بل او سلقه او وقت لا يجوز عنده المالك لانه لا يمكن التصرف في الشيء قبل ان يرضى به وهذا
 التقييد مفيد لان التجارات تختلف باختلاف الامكنة والامتنعة والاوقات والاشخاص وكذا ليس
 ان يدفع بضاعة الى من يخرج من تلك البلدة لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه هذا المال في غير هذه البلدة
 فلما يمكن ان يستقر بغيره ايضا فان تجاوز بان خرج الى غير ذلك البلدة واشترى او اشترى سلفه غير ما عينه
 او في وقت غير ما عينه او باع مع غيره من عينه ضمن وكان ذلك له ولربحه وعليه حصة لانه تصرف في مال
 بغير امره وان لم يتصرف فيه حصة لانه لا يملك الذي عينه برئ من الضمان لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق
 ورجع للمال مضاربة على حاله لان المال باق في يده بالعقد السابق ولا اى له ايضا تزوج قوت من ماله
 وعن ابن سنان يزوج الامة لانه من الكفاية اذ يستفيد منه وهو سقوط النفقة من مال المضاربة
 ولها ان ليس من التجارة والعقد لا يضمن الا التوكيل بالتجارة فلا يملكه وان كان كذا بالكتابة والاعتناء
 على نصف قيمته ولا يشترط من يعتق على رب المال بقرارة او يمين بان قال ان ملكته فهو حر لان
 المضاربة اذن يتصرف بحصل المال وهذا انما يكون بشرا ما يمكن بيعه وهذا كمثل ولا من يعتق
 عليه المضاربة ان كان في المال ربح لان نصيبه يعتق عليه نصيب رب المال فان فعل الى ان اشترى من
 يعتق على واحد من صاحبه الى الشراوة لنفسه ومن المضاربة لان الشراوة وجد فاداعى المشتري نفقة
 عليه كالكوكل بالشراوة اذا خالف وان لم يكن من صحته الى شراوة يعتق لانها انما هي من الربح بزيادة
 قيمة بعد الشراوة يعتق حصلي المضارب من العبد لانه مملوك قريبه ولم يضمن المالك شيئا لانه اعتق عند المالك
 لا يصنع منه بل بسبب زيادة قيمة بل اختار مضاربا كالتقديس مع غيره بان اشترت امرأة ابن زوجها
 ثم ماتت وترك هذا الزوج واحا اعتق نصيب الزوج ولا يضمن شيئا لاجلها لعدم الصنع منه وسعى العبد
 في قيمة نصيب المالك من العبد لاجل ما عينه مع المضارب البع بالنصف واشترى به امة فيمنا
 الف فوطها فولدت ولدا مساويا الفا فداعاه حال كونه موسرا فبلغت قيمة الفاق خمسة الف
 للمالك بالف وذهب او اعتق ان نشأ المالك تسع الفلام في الف ومائتين وخمسين وان
 اعتق فان قبض الى المالك الف من الفلام ضمن للمدعي نصف قيمته الى الامة وذلك لان دعوة

المضاربة

المضارب وقعت صحيحة ظاهرا لانه يحمل على انه ولد من النكاح بان زوجه البائع له ثم باعها منه وادى
 جلي منه حمل الامر على الصلاح لكن لا يفيد هذه الدعوة لعدم المالك وهو شرط فيها اذ كل واحد من
 الجارية وولدها مشغول برأس المال فلا يظهر الربح فيه باعترفت ان مال المضاربة اذا صار اجناسا
 مختلفة كل واحد منها لا يربط على رأس المال لا يظهر الربح عندئذ لان بعضها ليس باولها من البعض
 لم يكن للمضارب نصيب في الامة ولا في الولد وانما ثبت له مجرد حق التصرف فلا يفيد دعوة فاذا اذات
 قيمته وصارت الفا وحسما يظهر الربح فملك المضارب نصف الزيادة فنفدت دعوته بوجود
 شرطها وهو المالك بخلاف اذا اعتق الولد ثم ظهر الربح حيث لا يفيد اعتناق السابق لانه انشاء
 ذابطل لعدم المالك لا يفيد بعده كدونه واما الدعوة فاجبار فاذا دفع حق غيره فهو باق في حقه
 المالك بعد ذلك نفذ دعوته كما اذا اخبر بخبره بعد اخبارة فاذا ملكه بعد ذلك صار حرا
باب اذن اي دفع المضارب مال الى غيره مضاربة بلا اذن المالك لم يضمن بالرفع
 لم يعمل كذا واذا عمل ضمن الدافع ربح كذا او لا وهو قولنا وظاهر الرواية عنه وفي رواية لم يضمن
 بالمرح وهو رواية للحسن عنه لانه يملك الاضياع فلا يضمن بالعمل ما لم يبرح فاذا ربح فقد
 اثبت له شركة في المال فيصير كالمالك بالغيره فيجب الضمان وجظاهر الرواية ان الربح انما يحصل
 بالعمل فيقام بسبب حصوله في صورة المالك مخونا به وهذا اذا كانت المضاربة الثانية صحيحة فان
 كانت فاسدة لا يضمن الاول ان عمل كذا لانه اجير فيه والاجير يستحق شيئا من الربح فلا يثبت الشركة
 له بل له اجر مثل على المضارب الاول والاول ما شرط له من الربح وان اذن المالك فدفق بالثلث
 ونصف كذا ونحوه وقيل له ما رزق الله فبيننا نصفان يعني بعد ما دفع اليه رب المال مضاربة
 بالنصف واذن له بان يدفعه الى غيره فدفعه بالثلث ونحوه فان كان رب المال قال له على
 ان ما رزق الله فبيننا نصفان فلما اكل النصف والاول السدس والثلث لانه دفع الاول الى كذا
 مضاربة صح حيث كان باذن المالك لانه اذن له ان يشرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله وما رزق الله
 نصف جميع الربح فلا يكون المضارب الاول ان يوجب شيئا من ذلك لغيره بل ما اوجبه كذا وهو ثلث

صحيح

مما حققه حصوله

جميع الربح فكان له

نصفه

الريح ينفذ في غير خاصة فيبقى السدس ويطبق له المذكور لأن عمل الكس وقع لكن استأجر جلا على خط
ثوب بدرهم فاستأجر الخط من تحت نصف درهم طاب لما لا فضل كذا هذا ولو قيل ما
رزق الله فهو بيننا نصفان فكل كل ثلث في المضارب بثلث الثلث والثلثان بين المضارب
الاول بين المالك نصفان لأن المالك ما شرط نصف جميع الريح بل نصف ما يحصل للأول من
الريح فاستحق كل جميع ما شرط له وما وراء ذلك جميع ما حصل للمضارب الأول والمالك شرط نصف
نصف ذلك إذا كان الباقي بينهما ولو قيل ما ذك من شيء فبيني وبينك نصفان وقد دفع إلى
بالنصف فلكل نصف ولهما إلى الأول والمالك نصفان الأول شرط لك نصف الريح وهو ما دون ثوب
جزة المالك فاستحق والمالك شرط نصف مائة الأول ولم يرخ الأول إلا النصف فكان بين
ولو قيل ما رزق الله في نصف أو قال ما فضل الله فبيني وبينك نصفان وقد دفع إلى آخر مضارب
بالنصف فنصف للمالك ونصف لك ولا شيء للأول لأن المالك شرط نصف جميع الريح فإذ
شرط الأول إلى النصف لك الأنصبة يكون لك بالشرط ولا شيء للأول لأنه جعل ما كان له للأول
استأجر أجيرا بالخط ثوبا بدرهم فاستأجر الأجير من تحت خط بدرهم فإنه لا يملك للأول شيء
عقد على جميع حقه ولو شرط لك ثلث المضارب بثلث للمالك والمضارب بثلث النصفان
المضارب الأول لك السدس من الريح لأنه شرط لك شيئا هو مستحق للمالك وهو السدس فلم
يؤحق المالك وجب عليه النصفان بالتسمية لأنه التزيم السلامة فإذا لم يملك جمع عليه كمن استأجر
أجيرا بالخط ثوبا بدرهم فاستأجر الأجير آخر الخط بدرهم ونصف فإنه بعض له زيادة الأجير صح
شرط للمالك ثلثا وللعبد أي عبد المالك ثلثا يعمل معه أي مع المضارب وثلث ثلثا لأن اشتراط
العمل على العبد لا يمنع التخلية والتسليم لأن العبد يذم معتبرا خصوصا إذا كان مأذونا له وشرط
العمل على أن له ولهذا لا يملك المولى لأخذه ما أودعه العبد وإن كان محجورا عليه وإذا لم يمنع التخلية
لم يمنع الصحة ولا كذلك اشتراط العمل على المالك لأنه يمنع التخلية فيمنع الصحة وإذا صح كان ثلث
الريح للمضارب لأن المشرط له هذا القدر والثلثان للمالك إن لم يكن على العبد دين لأن مشرط العبد

رجب ۱۱

فلسفہ

فلمستند وان كان عليه دين فلفراء وبطل الى المضاربة بموت احدكما الى المالك والمضارب بالمال
فتركيب بموت الوكيل او الموكل بطل الوكالة ولو قوت المالك بدار الحرب برئ او حكم القاضي به لانه
كالموت للاحق المضارب به لان تفرقة انما توقفت بالنظر الى امكانه ولا يمكنه في مال المضاربة
اوله عبارة صحيحة فلما توقفت في ملك المالك فقيت المضاربة على حالها ولا يبطل بالدفع الى المالك
او مضاربة فان قيل ينبغي ان يكون الاجتماع للمالك من العقد لان الرجوع يكون للمالك
قد اعتبر في مفهومه الشركة في الرجوع وشروط كونه مثا عابنه ما قلنا العقد اذا صح ابتداء باعتبار
شروع الرجوع بينهما لا يبطل تخصيص احدهما بالرجوع وعند زفر يبطل وينعزل بغيره اي ينعزل المضارب
بغير المالك بانه علم عزله لانه وكيل في جهة في شرط عليه بغيره كما تفر في الوكالة واذا علم والمال عوض
بيعه ولا ينعزل عنه لان احقاق الرجوع ولا يظهر ذلك الا بالنقد فيثبت له حقه البيع ليظهر ذلك ولا
ينصرف في ثمنه لان البيع بعد العزل كان للضرورة ليظهر الرجوع والاحاجة اليه بعد النقد ولا في
نقد من جنس رأس المال لانه معلول في حقه ويبدل خلافاً الى اذا عزله والمال نقد ولكن من
خلاف جنس رأس المال فليكن ببيعة جنس رأس المال قياساً لان النقيدين جنس واحد من حيث
الثمنية وفي الامتحان له ذلك لان الواجب على المضارب ان يرد مثل رأس المال وانما يتحقق ذلك بر
جنه فكان له ببيعة ضرورة افتراق اي المضارب والمالك في المال دين ورجع لزمه اي المضارب
طلبه كالا لاجير والرجوع كالا لاجرة له وقد سلم له ذلك فيجوز على اتمام علمه كافي الاجارة المحض كالدال فانه
يعمل بالاجرة والسهمسار وهو الذي تجلب اليه العروض والحيويات لبيعها باجر من غير ان يستاجر فهو
ايضا يعمل بالاجرة ويجعل ربحه في ذلك بمنزلة الاجارة الصحيحة فكذلك العدة فيجوز ان على طلب الثمن وبلا ربح
لا ان لم يكن في المال لم يلزم المضارب طلبه لانه وكيل محض ومبتدع ولا جبر على المبتدع ويؤكل
الى المضارب المالك بما بالطلب لان حقوق العقد تعلق بالعاقبة والمالك ليس بما قد فلما يمكن
من الطلب لا يتوكل فيؤمر بالتوكل لئلا يضيع حقه كذا سائر الوكلاء اي كل الوكيل بالبيع اذا امتنع
عن التقاضي لا يجبر عليه بل يجبر على ان يحيل صاحبه ولا يضيع حقه المالك من الرجوع يعني ان الربا من

بہارِ سخننامہ

مال المضاربة من الربح دون رأس المال والهلاك ينصرف إلى الشئ الاصل كما ينصرف الهالك في مال الكسوة
 لا العقول لا ينصيب فان زاد لم يضمن اي زاد الهالك على الربح لم يضمن المضارب لانه امين فلا يكون
 ضمنيا قسم الربح والعقد باق وان هلك المال او بعضه تنسأ الربح لباخذ رأس المال يعني ان قسم الربح
 والمضاربة بجارها ثم هلك المال او بعضه تنسأ الربح لباخذ المالك رأس المال لان الاصل ان القسم
 لا تنصحب حتى يستوفى المالك رأس المال لان الربح زيادة على الاصل وعلى الاصل لا يكون الا بعد سلامة الاصل
 فاذا هلك ما في المضاربة امانة يظهر ان ما اخذاه من رأس المال يضمن المضارب ما اخذ لانه اخذ
 لنفسه وما اخذ المالك محسوب من رأس المال فاذا استوفى رأس المال فما فضل بقسم بينهما لانه ربح
 وما نقص لم يضمن المضارب لانه امين وان اقتسم الربح ونسبها إلى المالك المضاربة ثم عقد عقدا آخر
 فهلك المال لم تنسأ الربح الاول لان المضاربة الاولى قد انتهت والثانية عقد جديد فهلك المال في
 العقد الثاني لا يوجب انتفاض الاول كما لو دفع اليه مالا آخر تنقض مضاربه في المظفر مبتدأ من ماله خبره كونه
 فانه اذا مرض كان دواؤه من ماله سواء كان في السفر والحضر لانه لم يجتنب المضاربة فلا يجنب
 النفقة بل هو ساكن بالسكن الاصل وجوب النفقة على الغير الاجتناب عنه فلا يوجب فكنات
 من ماله وفي السفر طعامه وشراؤه وكسوته واجرة خادمه وعسل ثيابه والذهن اذا احتج اليه ولو
 كراه او شرا وعلفه من ماله اي من ماله المضاربة فانه اذا سافر كان محبوسا بالعمل للمضاربة
 فوجب النفقة في ماله الاجل الاحتباس بالمعروف في غير ايد على الحاجة الاصلية ولا ناقص عنها و
 ضمن الزايد على المعروف ورد الباقي من الطعام وغيره بعد الاقامة في ماله الى مال المضاربة لتمام
 الحاجة وما دون سفر يقدر اليه ولا يبيت باهلا كالتفر والاقبال إلى المضارب اخذ المالك
 من الربح قدر النفقة اي قدر ما نفق المضارب من رأس المال حتى يتم رأس ماله فان فضل شئ
 قسم بينهما وان ربح اي باع المضارب مستأج المضاربة بمرأته حسب نفقة اي ما نفق على المتاع
 من اجرة الحمل واجرة القصار والحمل والسمسار لان هذه الاشياء تنسأ بغير القيمة وتعارف النجار
 الحاقها به لانها في بيع المراكمة لا في الاحتساب نفقة نفقة سفره ويقبلانه في المال لانهم

الملك

يقدر عليه
 في ماله

لم يتعارفوا

لم يتعارفوا ذلك ولا يبرأ في قيمة المتاع مع أي مع المضارب الف بالتصنيف فاشترى به بغير امانة
 بالعين واشترى بها اي بالعين عبدا ولم يتعد الا لغيره فضا الى الا لغيره عند اي المضارب غرم اي ضمن ٤٤
 اي المضارب خمسة والمالك الباقي وهو الف وخمسة وربع العبد للمضارب وباقيه وهو ثلثه
 اربعة لهما اي للمضاربة ورأس المال الفان وخمسة لانه المال كما صار العين ظهر ربح في المال
 وهو الف فكان بينهما نصفين ففقد المضارب منه خمسة فاذا باع بالعين عبدا صار العبد مشتركا
 بينهما فربح للمضارب وثلثه اربعة للمالك ثم لو اضاع الا لغيره قبل النقد كان عليه ما فدان بمثل
 العبد على قدر ملكه ما في العبد فربح على المضارب وهو خمسة وثلثه اربعة على المالك وهو الف وخمسة
 ففقد المضارب خرج عن المضاربة لانه صار مضمونا عليه ومال المضاربة امانة وبنيها تضاف
 ونصيب المالك على المضاربة لعدم ما بنا فيها ورايح على العين فقط يعني لا يبيع العبد مراكمة الا على
 العين لانه اشتراه بها فلو بيع العبد بغيرها وهو اربعة آلاف فخصتها اي حصتها المضاربة
 ثلثة آلاف فالالفان وخمسة منها رأس المال والربح منها خمسة بينهما نصفان شري من المالك
 بالغير عبدا يشتره بغيره ربح نصفه لانه اتمام الاتقان ببيع من المضارب كبسعه من ثلثه وكيله
 وان حكم بجواز تعلق حق المضاربة فلا يجوز بناء المراكمة عليه لانها بمنية على الامانة والاشارة
 عن شبهة الخيانة فتبني على ما شره به المالك فيكون المضارب كالكيل له في بيعه ولو كان بالعتق
 مراكمة خمسة لان البيع الجارى بينهما كالمهدوم لما ذكره فتبني المراكمة على ما شره به المضارب كانه
 اشتراه ونال اياه بلا بيع شري بالغيرا عبدا يعزل العين فقتل رجلا خطأ فامر بالرفع والقضاء
 فان دفع العبد انتهت المضاربة لان العبد بالرفع زال عن ملكه ما بلا بدل وان قد يخرجه العبد
 عن المضاربة اما حصته المضارب فلان ملكه فيه تقرر بالقضاء فصارت القسمة واما حصته المالك
 فلان العبد بالجناية صار كالمزابل عن ملكه ما اذا اوجب الاصل هو بالرفع وبالقضاء صار كانهما
 اشتراه ثم القدا عليه بما بالارباع فربح القدا عليه اي المضارب وباقيه وهو ثلثة الارباع على
 المالك فان القدا مؤنة المالك فيقدر يقدره وقد كان المالك بينهما اربعة لان المال اذا صار عينا

اشترى به

ما شره به

واحد ظن الرخ وهو الفينيهما والفاكك اسن سال واذا فاصار العبد لها مخرج عن مال
المضاربة فيخرج للمضارب يوما والمالك ثلثة ايام بقدر حقهما شري عبيد بالقرها وهلك المالك قبل
نقدته دفع المالك ثمة ثم اى كمالا هلك المالك دفع المالك الف الف المالك لا يتناهي وجميع ما دفعه رأس مال
فرق بين هذا وبين الكويل بشرع عبيد عبيد بالثمن الذي فاشري فله المالك الف قبل ان ينقده للبائع فان
له ان يرجع على الموكل مرة فقط بان المال في المضارب مائة مائة ولا يتناهي انما يكون بعقبض مضمون
فلو حطر قبضه على الاستيفاء صامنا وهو في الامانة فحل قبضه ثانيا على جهة الاقامة لا الاستيفاء فاذا
هلك كان المالك على المالك كذا الكويل لا مكان جعل مستوفيا لان الضمان لا ينافي الوكالة فان الفاضل اذا
وكل بيع الفاضل جازح اذا هلك في يده بعد ما صار وكيل المالك فاشري العبد بالف وجب للبائع
على الكويل الثمن ووجب للكويل على الموكل مثل فاشري في حقه عن الموكل محل قبضه على جهة الاستيفاء لا الامانة
فان استوفى مرة لم يبق الحق اصل فاذا هلك المقبوض كان المالك عليه لا حالة مو الفان فقال دعت
الفاء ونجى الفاء قال المالك دفع الفين او ادعى المضارب العموم او قال ما عني لي تجارة والمالك
ادعى الخصم يعني في صورتين الاخيرة فالقول للمضارب اما في الاول فان حصل اختلافا في مقدار
المقبوض والقابض استصحى المال في مثل القول القابض فحين كان او امينا او تهما من على ما ادعى
من الفضل قبل ان يرب المال يدعى فضلا في رأس مال والمضارب فضلا في الرخ والبيئات لا يتناهي اما في الاخرين
فلان الاسل منها العموم والقول لمن يتسكن بالاصل ولو ادعى كل نوعا فلما كان القول له لا تتناهي اما في
فاعتبار قول من يستفاد الاذن من جهة او بالبيسة للمضارب لا احتياجه الى نفي الضمان كما لو قال
معه الف فهو مضارب زيد وقد ربح وقال زيد بضاعة حيث يصدر زيد مع يمينه لانه ينكر دعوى الرخ
او دعوى تعويم عمل المضارب او كما قال من معه الف هو قرض وقال زيد بضاعة او ودعوى حيث يصدر زيد
مع يمين لانه ينكر دعوى التملك ولو قتا وقتا بان قال رب المال دفعت اليك في رمضان وقال المضارب
دفعت في شوال فيها حب الوقت الاخير الاول لان الاخير ينسخ الاول **كتاب الشفعة** للحنفي وجعل الشفعة
بين الكنتين على اختلاف شئ بشئ ومنه الشفعة بالتحرير كجبال الصايد لان فيه اختلاط بعض جبل

أحقه

والبيسة به

بالبعض

بالبعض ثم اطلقت على العقد مجازا لكونه سببا في صارت حقيقة عرفية وهي اما شركة مكر وهي ان يلكا
عين بارث او شرا او ابرها ب او استلاء على مال حرق او اختلاط ما لهما با لا يصنع من احد منهما
او خلطهما حتى تغد التمييز كالخطة بالخطة والشعر بالشعر ونحو ذلك ونقطة كالخطة بالشعر
ونحو ذلك وكل اجنبى في مال صاحبه لا يجوز له التصرف فيه الا باذنه كالا جانب فصح له بيع حصص
نصيبه من المال ولو من غير شركه بل اذنه يفتي بجوز بيع احد الشريكين نصيبه من المال من شركه ومن
غيره بل اذنه شركه الا في صورة الخلط والاختلاط فان لا يجوز الا باذنه والفرق ان خلط الجنس
بالجنس بصفة التقديس سبب لئلا يملك عن الخلط والاختلاط واذا حصل بغير تقديس حصل
الزوال من وجه دون وجه فاعتبر نصيب كل منهم زايلا عن الشركه في حق البيع من غير الشريك
فلا يجوز الا بغير الشريك غير زايلا في حق البيع من الشريك على ما تشبهين وهذا اول من عكس لان
التصرف مع الشريك اسرع نفاذا من التصرف مع الاجنبى يدل على جواز تملك البعض للشركه لا
للاجنبى وكذا اجارة المشاع من الشريك جازية واما شركة عقد عطف على قول اما شركة ملكة
ركنها الاجاب بان يقول احدهما شريك في كذا او في عامة التجارات والقبول بان يقول الآخر
قبلت فانها عقد من العقود الشرعية فلا بد لها من كساية او غير ذلك ان يكون المقود عليه التصرف
الذي عقد الشراكة عليه قابلا للوكالة ليقع ما يحصل كل منهما مشتركا بينهما فيحصل لنفسه بالاصالة
وشركه بالوكالة ولا يمكن ذلك فيما لا يقبل التوكيل كالا حطاب ونحوه من المباحة فان التوكيل
لا يصح فيه بل ما يكتسبه يكون له خاصة وعدم ما يقطعها الى الشراكة كشرط درهم مائة من الرخ
لاحدهما فانه يقطع الشراكة في الرخ لاحتمال ان لا يبقى بعد هذه الدرهم المسماة ربح يشتركان فيه
وهي الشراكة العقد ثلثة الاول شركة بالاموال والى شركة بالاعمال ويسمى هذه الشركة بمسطلحا
شركة الصنایع وشركة القبول وشركة الايدان ووجه التسمية ظاهر وانما كانت شركة الوجوه
قال في الهداية ثم هي على اربعة اوجه اى شركة العقود على اربعة اوجه مفاوضة وعنان وشركة
الصنایع وشركة الوجوه وشركة صاحب الكل وقال في غايه البيان هذا التقسيم في نظر لانه

يؤتم ان شركة الصنائع وشركة الوجوه مغايرتان للمفاوضة والاولى في التقييم ما ذكره الشنجان ابو جعفر
 الطحاوي وابو الحسن الكرخي في تخفيمهما بقولهما الشركة على ثلاثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال و
 شركة بالوجوه واحدة على وجهين مغايرتين وعنان وفي الهداية اشارة الى هذا حيث قال في بيان
 شركة الوجوه وانها تنصص مفاوضة لا يملك تحقيق الكفالة والوكالة في الابدان واذا اطلقت تكون
 عنان فلي عشرت على هذا اخرته وبينه على طبق غايه البيع قلت وكل منهما اما مفاوضة وهي
 المساواة يسمى هذا العقد بالاشتراط المساواة فيه من جميع الوجوه كما سئل او عنان مأخوذة من
 قولهم عن اي عرض هذا العقد لما قال ابن السكيت كانه عن لهما شي فاشترى كافيا ومن عنان الرئيس
 كما ذهب اليه الكافي والاصح لان كلا منهما جعل عنان التعريف في بعض المال لصاحبه اما المفاوضة
 في الشركة بالاموال فبان تقيمت وكالة اي يكون كل منهما وكيل الاخر لتحقيق المقصود وهو الشركة في
 المشتري لانه لا يقدر ان يدخل في ملك صاحبه الا بالوكالة من عدم ولا يملك عليه الا بقاء قدر ان الوكالة
 بالجور لا يجوز فوجب ان لا يصح هذه الشركة لتضمنها الوكالة بنحو لا كما اذا وكل بشراء ثوب ونحوه
 لانا نقول الوكالة بالجور لا يجوز قصد او يجوز ضمن كما تفرق المضاربة وكفالة بان يكون كل منهما كفيلا
 للاخر لتحقيق المساواة بينهما وتطلب كل منهما فيما باشره احدهما لابقال قدر ان الكفالة لا تنصح الا
 بقبول المكسوف له في الجلب فكيف جاز انهما مع جهالة لانا نقول قدر ايضا ان الفتوى على
 صحته ولو سلم فذلك في الكفيل القصد وهرنا نحن كالكوكالة وقا اي الشريكان مالا اي
 مالا تنصح الشركة كما سبقت بخلاف العوض والعقار حيث لا يفرق بينهما التفاضل فيها ونقر قايان
 بقدر احد ما على جميع ما يقدر الاخر من التفرقات والاولى المساواة فلا تنصح تغريغ على قوله
 وكفالة بين عبيدين وصبيبين ومكاتبين فانهم ليسوا باهل الكفالة ولا بين حرة ومملوك وبين
 وبالغ وسلم وذوي تغريغ على قوله فان كان البائع يستقل بالتصرف والكفالة والعهد لا يمكن
 شيئا منها الا باذن المولى والصبي لا يملك الكفالة وان اذن له المولى فيمكن التصرف باذنه
 والكافرا اذا اشترى حرا او خنزيرا لا يقدر المسلم ان يبيعه ومن شرطها ان يقدر على بيع ما اشتراه

وكل
 لا يمكن

سعى

شركة

شركة تكون وكيل في البيع والشراء وكذا المسلم لا يقدر على شراء ما يقدر الكافر عليه ولم يقل
 ودين كما في سائر الكتب لان ارجح ما يفيد في قوله وتقر قايان ذكرنا في مضمون عنه والابن
 في انعقاد شركة المفاوضة من ذكر لفظ المفاوضة او بيان معناها اي معنى ذكر لان اكثر الناس
 لا يعرفون جميع شرائطها فيجعل التصريح بالمفاوضة قايما مقام ذكر كل وان بيننا بجميع ما يقضى
 المفاوضة صحت اذا العبرة بالمعنى لا باللفظ فشري كل لهما اي اذا ذكر اللفظ وبين المعنى يكون
 ما اشتراه كل واحد منهما مشتركا بينهما لان مقتضى المفاوضة المساواة الاطعام اهل الادام
 وكسوتهم اي كسوة اهل وكسوة فانه يكون له خاصة احسانا والقياس ان يكون على شركة
 لانها من عقود التجارة فكان من جنس ما يتناوله عقد الشركة وجه الاحتياط انها مستثناة من
 مقتضى المفاوضة اذ كل منهما حينئذ شرك صاحب كان عالما بالحاجة لا ذكر في مدة المفاوضة
 ومعلوم ان كلا منهما لم يقصد بالمفاوضة ان يكون نفقة ونفقة عيال على شركة وانه لا
 يمكن من تحصيل حاجته الا بالاشراء فصارت كل منهما مستثناة من هذا القدر من تصرفهما هو مقتضى
 المفاوضة والاستثناء المعلوم بدلالة الحال كما استثنى المشروط والبايع ان يطلبت ثمن
 الطعام والكسوة ايهما شاء المشتري بالا صالة وصاحبه بالكفالة ويرجع الكفيل على المشتري
 ان ادى من مال الشركة بقدر حصته لان الثمن عليه خاصة وقدرة من مال الشركة وكل من
 لزم احدهما بما يصح فيه الشركة وسيلته بيان واحترز عن لزوم دين بالبيع فيه
 الشركة كالجنانية والصليح عن دم والتكاح والخلع والنفقة كالشراء والبيع والاتجار
 او كفالة بالمال بامر اي امر المكفول عنه فانه اي ذلك الدين الاخر حتى لو كفلا بامر لغيره الاخر
 وانما يضمن فيها تحقيقا للمساواة وبلا امر اي لا يضمن شركة لا تباين في محض الكفالة
 بالنفس وان كانت بامر كانت مفاوضة كما سبقت واما العنان في الشركة بالاموال عطف
 على قوله اما المفاوضة فهو شركة في كل تجارة او نفع منها كالتجارة والطعام ونحوها وتضمن
 الوكالة ليحقق المقصود بالشركة وهو التصرف في مال الغير فقط اي دون الكفالة لانها

مختصر بالتصريح به

مال
 ثبت في المفاوضة ضرورة المساواة التي يقضيها اللفظ وهذا لا ينبغي عنده كما ترى بعض الناس الحاجة
 ماسة اليه والمساواة ليست شرطاً فيه فوجب القول بصحة ومع فصيل مال احدهما لعدم شرط
 التساوي فيه مع تساوي مالهما لا بالرجح وبالفكر ان تساوي الرجح للمالين لقوله عدم الرجح
 على ما شرطوا والخصيف على قدر المالين مطلقاً بلا فصل بخلاف شرط كل الرجح للاحدهما بخروج العقود
 عن الشراكة وتصح ايضا بكون احدهما اى احد المالين دراهم والاخر دنانير او من احدهما دراهم ومن
 ومن الآخر سواد وبلا حيل وقال نفر والشافعي لا يصح بدونه لان الرجح فرع المال ولا يتصور وقوعه
 الفروع على الشراكة الا بشروط الشراكة في الاصل ولا يشترط في الاصل ان تكون الشراكة عقد توكيل من
 الطرفين لشركتهما بل ان يكون لشركتهما وهذا لا يقتضي الخلط والرجح يستحق بالعقد
 كما يستحق بالمال ولا يندسى الى العقد شراكة وهذه الشراكة مستندة الى العقد حتى جاز شراكة الوجوه
 والتقبل فاذا استندت الى العقد لم يشترط فيها المساواة والاختلاف والخلط وكل مطالب شراكة
 لا الاخر لما انه متضمن للوكالة لا الكفالة والوكيل هو الاصل في الحقوق ثم يرجع على شراكة حصة
 منه اى من الثمن ان اذاه من مال الامر مال الشراكة لانه وكيل من جرمته في حصته فاذا ادى من مال
 نفسه رجع عليه ولا يتحتم ان المفاوضة والعنان في الشراكة بالاموال لا بالتقديرات اى الدراهم والذنانير
 والفلوس النافقة الراجحة والتبر وهو ذهب غير مغزوب والنفقة وهي نفقة غير مغزوبة ان تعامل
 الناس بها اى بالتبر والنفقة الصحيح ان عقد الشراكة على الفلوس النافقة يجوز اتفاقا لكونها
 ثمناً باحلال الناس واما التبر فقد جعل في شراكة الاصل وفي الجامع الصغير بمنزلة العروض فلا يصح
 للرجس مال الشراكة والمضاربة وجعل في تفرق الاصل كالانمان والاو اظاير المنزوب قالوا المعبر فيه
 العرف ففي كل بلدة جري التعامل بالمباينة بالتبر فهو كالنفقة لا يتعين بالعقد وتصح الشراكة
 به ونزل التعامل باستعمال ثمن بمنزلة العرض المنصوص في كل بلدة لم يجز التعامل بها فهو كالعرض
 يتعين في العقود ولا يصح به الشراكة كذا في الكفر ولا يتحتم الا بالما ذكره وبالعروض لكن بعد بيع كل
 من الشريكين نصف حصة نصف عرض الاخر يعني لو باع كل منهما نصف ماله من العرض نصف

لا يتقرب
 وانما بالنسب

باصطلاحه

مال الآخر

مال الآخر من حصارا شريكين في الثمن شراكة ملكية لا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب
 صاحبه ثم بالعقد صار شراكة عقدية جاز لكل منهما ان يتصرف في نصيب صاحبه و
 هذه جلية لمن اراد الشراكة في العروض وان ملك احدهما وصين بارت او جنة
 ما صح فيه الشراكة كما مر آنفاً وقبض عطف على ملك صارت المفاوضة عناناً لمر وال
 المساواة المعتبرة في المفاوضة هناك مالها او مال احدهما قبل الشراء يبطلها لانها من
 العقود الجائزة في شرط الدوام ما شرط لا يتبدل وهو ظاهر في ملك المالين وكذا اذا ملك
 ملك احدهما لانه لم يرض بشراكة صاحبه في ماله الا بشراكة في ماله فاذا اذ ذلك لم يكن راضياً بشراكة
 فيبطل العقد لعدم الفائدة وهو اى الرهال على صاحبه اى صاحب المال قبل الخلط يمكن به او
 زيد الاخر اما اذا امكن في يد فظاير واما اذا امكن في يد الآخر فلكونه امانة عنده وبعد اى بعد
 الخلط يمكن عليهما لانه لا يتغير فملك من المالين فان ملك مال احدهما بعد شراء الآخر بما له شراكة
 لهما على ما شرط لان الملك حين وقوع شراكة بينهما ما قبل الشراكة وقت الشراء فلا يتغير لكونه ملك
 مال الآخر والشراكة شراكة عقدية حتى ان اتهما باء جاز ببيع لان الشراكة قدمت في المشتري فلا ينقض
 به ملك المال بعد تمامها ورجع على الآخر بحصة من ثمنه لانه اشترى نصفه بوكالة وثقل الثمن من
 مال نفسه فيصح رجوعه كما مر وان ملك قبل اى قبل شراء الآخر فان وكل حين الشراكة حرجاً
 فمشتري لهما على ما شرط في راس المال لا الرجح مثلاً ان كان راس المال بينهما اثلاثاً فاشترى
 يكون اثلاثاً وان كان انصافاً فكذا لان الشراكة ان بطلت فالوكالة المخرج بها قائمة فكان
 مشتركة كما كان بحكم الوكالة ويكون شراكة ملكية لا يمكن احدهما ان يتصرف في نصيب الآخر والآا
 وان لم يملك حرجاً فلا اى لا يكون المشتري لهما بل لشركتهما خاصة لان الوقوع على الشراكة
 على حكم وكالة ثبتت في ضمن الشراكة وقد بطلت الشراكة به ملك مال احدهما فيبطل ما في ضمنها
 من الوكالة وكل من هذين الشريكين اى المفاوضين وشركتهما العنان ان يبيع لانه
 بعنا وفي عقد الشراكة وبودع لانه من عادة التجار وبضارب اى يدفع المال مضاربة

خاصة

لم ينفذ بلا تعذر

لا تها دون الشركة فيجوز ان ينضم بها بخلاف الشركة لان الشيء لا ينضم من قبله ويؤكد من ينضم فيه بيعا
وشراء لانه من عادة التجار والمال وبيع اي يد كل من الشركيين امانة حتى اذا اهلك لا يضمن ولما
المفاوضة في شركة الصنایع فبان يشترک صانعان من و بان فيما يجب فيه المساواة في المفاوضة
المذكورة وهي المفاوضة في الشركة بالاموال بان يكونا من اهل الكفاية وان يشترطا ان يكونا من مازفة
الذين بينهما نصفين وان يتلفظا بلفظ المفاوضة قدرتيه سوي المال لا اختصاصا للمساواة
فيه بالمفاوضة السابقة كصناعين او خياط وصباغ اشارة الى ان الصنف والمكان ليس شرط
في شركة الصنایع وتقبل العمل عطف على يشترک الاجر بينهما اي يكون كل ما يتحمل احدهما من الاجر
مشتركا بينهما كما هو حكم المفاوضة ونصت وكالة الاعتبار في جميع انواع الشركة وكفاية تحقيقا
لمعنى المفاوضة وصحت وان وصلية شرط العمل نصفين والمال اثلثا استحسانا وفي القياس لا يصح
لان الضمان بعد العمل فالزيادة عليه من مال المدين فلم يجر العقد لافضائه اليه وصار شركة الوجوه
وجاء التحسان ان ما اخذ لا باخذ به كالان الرجوع عند احدى الجنبين عمل وقد اختلف لان المال
عمل والرجوع ما كان بدلا لعمل والعمل يتقوم بالتقوم فيقدر بقدر ما تقوم به فلا يجرم بخلاف شركة الوجوه
لما سئل ان شاء الله تعالى ولم يزل على احدى ارجلها ويطلب الاخرى كل منهما او يبرأ الراجح بدونه
والكسب بينهما نصفين وان عمل احدهما فبساوا تحسانا لان هذا مقتضى المفاوضة المتضمنة للكفاية
واما الغنای في شركة الصنایع فبان يشترک صانعان بل انسا وبنهما فيما ذكر ونصت وكالة
فقط ونثبت به الاحكام المذكورة تحسانا والقياس ان يثبت لان الشركة وقعت مطلقا عن
قيد الكفاية والاحكام المذكورة من موجباتها وجده التحسان ان هذه الشركة مقتضية لوجوب
العمل فذمة كل منهما ولهذا يستحق الاجر بنصيب تقبل عليه في جري المفاوضة في ضمان العمل
واقضا البديل حتى قالوا اذا اقر احدهما بدين من عن صابون او اسنان شتر كل من شتر كل
على صاحبه ويلزم خاتمة لان التخصيص على المفاوضة لم يوجد ونفاذا لا اقر بموجب التصريح
بها واما المفاوضة في شركة الوجوه سميت به اذ لا يشترى بالشيء الا من له وجاهه عند

في هذه الشركة
ما كان بدلا لعمل
والعمل يتقوم
بالتقوم فيقدر
بقدر ما تقوم به
فلا يجرم بخلاف
شركة الوجوه

الناس

الناس في ان يشترک من و بان فيما ذكر بل انسا وبنهما فيما ذكر ونصت وكالة
وتضمنت وكالة المفاوضة في شركة الوجوه سميت به اذ لا يشترى بالشيء الا من له وجاهه عند
تحقيقا بمعنى المفاوضة واما الغنای في شركة الوجوه فبان لا يعبه التساوي فيها
اي في الامور المذكورة في المفاوضة ونصت وكالة فقط لما تروا ان شرط ان يشترک في شركة
الوجوه مناصفة المشترى او مثلا في الرجوع كذا في شرط الفضل باطل لان الرجوع لا يستحق الا
بالعمل كالمضارب او بالمال كشرط المال او بالضمان كالاستاذ الذي يتقبل العمل من الناس
فيلقيه على التلميذ باقل مما اخذ فطيب الفضل بالضمان ولا يستحق بغيره الا يبرأ ان من قال
لغيره تصرف من ما كذا على ان لا يرضى ربحه لا يستحق شيئا لعدم هذه المعاني **فصل** في
الشركة الفاسدة لا شركة في الاحتطاش والاحتشاش والاحتطاش وسائر المباحات لان الشركة
ينضم التوكيل وهو ثابت ولا يبرأ ولا يبرأ التصرّف فيما هو ثابت للتوكيل وهذا المعنى لا يتصور من هنا لان
التوكيل لا يمكنه فلا يمكن إقامة الغير مقامه وما حصل احدهما فلا يملك للآخر لانه اشر عليه وحصل
معا فلهما لانه اشر عليهما نصفين تحقيقا للمساواة وما حصل احدهما باعانة الآخر فله
اي لحصل لانه الاصل في العمل والآخر اجر مثل علمه بالغاما يبلغ عند محمدا ولا يبرأ اذ على نصفين
عند الاسس كما هو حكم الاجارة الفاسدة على خلاف بينهما ولا يبرأ الاستغناء بان كان لاحدهما بخل
والآخر راوية واستحق احدهما والكسب لكونه عاملا وعليه اجر المثل الآخر لانه اجرة اجارة فاسدة
الرجوع في الشركة الفاسدة على قدر المال وان شرط الفضل لان الاصل الرجوع تابع للمال كالرجوع وكلم
عند الاعتراف الصحيحة التسمية ولم تصرح في بطل شرط التفاضل لان استحقاقه بالعقد فيكون فيه تقدير
الف وهو واجب الرجوع وبطل الشركة مطلقا بموت احدهما ولو حكما بان يبرأ ولو لم يبرأ
للرجوع وحكمه القاض لان الوكالة لازمة للشركة والموت يبطل الوكالة وبطل اللازم مبطل
للملزم ولا يبرأ من احدهما من مال الآخر بلا اذنه اي ليس لاحد الشركيين ان يؤدي زكاة مال
الآخر بلا اذنه لانه ليس من جنس التجارة فلو ادعى صاحب فادى بالزكاة او بالانفاق ضمن

سنة

وان جعل ياد او الاول لانه ان يغفل المأمور لانه اسقط الفرض عنه ولم يسقط نصرا مخالفا فيض علم او
 لم يعلم لانه صار محروما لا ياد الموكل حكم الفوات المحل لانه لا يختلف بالعلم والجهل كالوكيل يبيع العبد
 اذا اعتقه الموكل نعم علم به او لم يعلم وان ادى بما ادى كل واحد بعينه صاحبه وانفق اداؤه
 في زمان واحد او في علم التقدم والخر من كل قسط الاخر ويتقاسان فان كان مال احدهما اكثر
 يرجع بالزيادة شريفا وضلما باذن شرطي ليطا في له بجانا يعني اذا اذن احد المفاوضين
 بشرا لامة ليطا ما فاشرا المأمور ادى الثمن من مال الشركة في غير شري شرع على الشركة شيئا
 عند ان يرجع عندهما يرجع عليه بنصف الثمن لان الشراء وقع للمأمور خاصة وكان الثمن واجبا عليه وقد
 اداه من مال الشركة فيرجع عليه بنصف الثمن كما في ثمن الطعام والكسوة ولو ان الجارية تدخل في
 ملكها جريا على مقتضى الشركة ثم الاذن يتحقق به نصيبه لان الوطى لا ياكل الا بالملك فصار كما اذا
 اشترى بانه ثم قال احدهما الاخر اقضها لكانت هبة وهبة المشاع فيما لا يقسم جارية بخلاف طعام
 والكسوة لان ذلك مستثنى عن الشركة للضرورة كما ترى بانه والضرورة في مسئلتنا واخذ البايح
 في الطعام والكسوة قيمتها ايا شاء المشتري بالاصاله وصاحبه بالكفالة كما ترى **في المباحة** هي لغة مفاعلة من
 النزع وشرا عقدا على الزرع ببعض الخارج والانه عند النزع حديث رافع بن خديج انه عليه السلام
 نهى عن الخاربة وهي مزارعة الارض على الثلث او الربع والخبر وهو الاكارم على الجيرة وهي للبار وه
 الارض الرجوة ولانها تبايعا راض ببعض ما يخرج من عمل فكان في معنى فقير الطحا ان كاتر
 في الاجارة وتصح عندهما لانه عليه السلام دفع نخيل خمر الى اهلها معاملة وارضها مزارعة على
 نصف ما يخرج من تمر وزرع وبعمل الصحابة والتابعون والصالحون لا يؤمن هذا و
 يشتر الخبز الواحد والقباس ولهذا قالوا بوجوبه في ركنها الايجاب القبول كسائر العقود وطا
 ثمانية امور اصيلية العاقدين اذ لا يحل العقد ما يورثها وان صلاحية الارض للمزارعة يحصل
 المقصود والثالث بيان مدة متعارفة بان يقول الى سنة او سنتين مثلا لان العقد يد
 على منفعة الارض ان كان البذر من قبل العامل او على منفعة العامل ان كان البذر من قبل

صاحب

صاحب الارض والمنفعة لا تعرف مقدارها الا ببيان المدة فكانت المدة معيارا للمنفعة
 فيجب ان يكون المدة مما يمكن فيها من المزارعة حتى اذا اتيته مدة لا يمكن فيها من المزارعة
 لعدم حصول المنفعة وكذا اذا اتيته مدة يبيعش احدها الا مثلها عادة كذا في الذخيرة و
 الرابع بيان رتب البذر ان من كان من قبل لان المقصود يختلف باختلاف فان البذر
 ان كان من قبل العامل فالمقصود عليه منفعة الارض وان كان من قبل صاحبه فهو منفعة
 العامل فلا بد من بيان المقصود عليه لان جهالة يفضي الى النزاع ولكي يس بيان جزاكي
 جنس البذر اذا لا بد من بيان جنس البذر وهو لا يعلم الا ببيان جنس البذر وان كان من قبل
 حظ الاخر اى بيان من البذر من قبل لانه يستحق عوضا بالشرط فلا بد ان يعلم اذما لا يعلم
 لا يستحق شرط ما بالعقد والبيع التخيية بين صاحب الارض والعامل حتى اذا اشترط في العقد ما يور
 به التخيية وهو عمل صاحب الارض مع العامل فسد الثمن من الشركة في الخارج عند حصوله لانه
 اجارة ابتداء ويتم شركة انشائها وكل شرط يؤدى الى قطع الشركة في الخارج يكون منسدا للعقد
 وانما تصح عندهما اذا كان الارض والبذر لواحدا والبقر والعمل للاخر لان رتب البذر يستاجر الارض
 بجزء معلوم من الخارج ولو استاجرنا باجر معلوم من الدراهم والدنانير صح فكذا اذا اجرنا بذكر
 او العمل لواحدا والباقي للاخر لان صاحب الارض العامل يعمل بانه المستاجر فيصح كمالوا استاجر
 خباطا يخطط بابرة رتب الثوب وانما يصح ايضا اذا كان نفقة الزرع عليها بقدر حقها كما
 للخصاد والرفاع والتذرية لانه الغرم بالفقير حتى لو شرطت لاحدهما فسد العقد لانه شرط لا
 يقتضيه العقد وفي نفع لاحد العاقدين ففقد ان كانت الارض والبقر لواحدا والبذر والعمل للاخر
 لان رتب البذر استاجر الارض والبقر واستاجر البقر بجزء من الخارج مقصودا لا يصح لان منفعة
 البقر ليس بمنفعة الارض فان منفعتها قوة في طبعها بخلاف الارض والمنفعة البقر
 صلاحية يقام بها العمل فلهذا لا يمكن جعل البقر تابعا لمنفعة الارض ولا يجوز تخفقا
 منفعة الارض مقصودا بالمزارعة كما لو كان البقر مشروطا على احد ما فقط بخلاف جانب

لأن صاحب الأرض يستأجر العامل والبقر له العمل البذر في شرط عليه
 لو استأجر خباطا يخطط بابرة لنفسه او الأرض لواحدا والباقى للاخر

استاجر

رفاع
 يردن حاصل
 كونه جمل

تذرية
 خمر
 صاومق

او امر فاض فهو مستطوع في الاتفاق لان كل واحد منهما غير مجبور على الاتفاق فصار كالمشتركة
بينهما فانفق احدهما في قترتها بلا امر كان مقطوعا ونفسه اي المزارعة بدلين محجوز الى
بيعها الى بيع الارض كما في الاجارة وليس للعامل ان يطالبه بما يكره الارض وحصر الزمان و
سوى المساقاة بشئ اذ لا يجوز ان يطالب بالمسمى وهو الخراج لانه معدوم ولا باجر للمثل لانه
انما يجب عند فساد العقد ولم يفر ولو ثبت ان الشرع لم يمنع اي الارض قبل استحصالها لان في البيع
ابطال حق المزارع والتأخير او من الابطال ويخرج القاض ان حبله جزء الظلم وهو الظلم
لانه ممنوع عن بيع الارض فلم يملكنا **المساقاة** هي لغة مفاعلة من السقي وغيره
وقد الشجر الى من يصلح بجزء من ثمرها وهي كالمزارعة في انهما باطلة عند ان حبله في المزارعة
الفتوى على صحتها وشروطها كشرطها المكنة ههنا كالمساقاة العاقدين وبيان نصيب العامل والمخلدة
بين الاجارة والشركة في الخارج وماعدا ما من الشرط المذكورة فيها لا يجري ههنا
فتصح بلا ذكر المدة القياس لانها لا تصح لانها اجارة مفعلة كالمزارعة وتصح أحسننا وتقع على اول ثمر
مخرج اذ لا يذكروا وقت معين قلنا تنافوا ونفسه ان لم يخرج اي في هذه السنة لعدم تناول العقد
غير هذه السنة فكانت انصافا على ذكره وتمازج الشركة الا في دفع استثناء من قوله فتصح بلا ذكر المدة
غراس في ارض لم يبلغ الى ذلك الغراس الثمر على ان يصلح بافنا خرج كان بينهما نصفين حيث
تفرد ان لم يذكر سنين معلومة ذكره فاضح فان ادفع اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسم
الوقت فانها تفرد لان اصول الرطبة كالغراس في رطبة لتباها غايه كسنة الثمر مثلا
حيث لا يقع على اوج حرة اي قطع يكون اي يحصل ذلك الاول لا مابعد دفع رطبة انترج حرازا
على ان يقوم عليها حتى يذرتا ويكون اي البذر بينهما نصفين جاز بلا ذكر الوقت أحسننا لان
لا ذكر البذر وقت معلوما عند المزارعين والبذر انما يحصل بعمل العامل فان شرط المصنف
فيكون صحيحا والرطبة لصاحبها اذ لا اثر فيه لعمل العامل ولو شرط ان تصيفها فسد لا شرط
الشركة فيما هو حاصل قبلها ذكره مدة لا يخرج الثمر فيها يغيب لان المقصود بالمساقاة

الثمر

يجوز

يخرج

بان دفع الارض لغيره
فيها الكرم سنة او سنتين
بعض الخارج فانه يعلم قطعاً
لا يخرج الثمر فيها

الشركة

الشركة في الخارج وهذا الشرط يمنع المقصود فيكون مفيد للعقد وذكره من فخر الثمر فيها وقد لا ي
لا يخرج الا اي لا تنفذ لعدم العلم بغوات المقصود بل متوهم في كثر مزارعة ومساقاة بان يصطلم المزارع
او الثمر آفة سماوية فلو خرج اي الثمر في وقت سمي فصل الشرط الصحة العقد والا اي وان لم يخرج فيه
بل اخرج عنه ففسد العقد فيجب انهما سمي مدة لا يخرج الثمر فيها ولو علم ذلك ان كان ذلك العقد
فاسد فكذا اذا ثبت ثمرها واذا فسد فللعامل اجر المثل كما في المزارعة تصح اي المساقاة في الكرم وشجر
والبقول واصول البساتين والخل ولو وصليته في غيرات لم تذكر حتى لو كان مدر كالم بيعته
العقد اذا لا يكون في العمل العامل انتر وعند ذلك ففي الاجور المساقاة في الخيل والكرم ودفع ارضا
سنين معلومة على ان يفرسها اشجارا ويكون على الاشجار بينهما نصفين فسد لا شرطا لهما
فيما كان حاصلا قبل الشركة لا يعمل وهو الارض فان غرسها اي العامل الارض غراس من عند
فاخرجت ثم كان اكل لصاحب الارض والفراس عليه قيمة غرسه واجر مثل عمله لان صاحب الارض كاستاجر
العامل لجعل ارضه بستانا بالات فاعطى ان يكون اجرة نصف البستان الذي يظهر بعمله والاية له
فيكون في معنى فغير الطمان المنتهي عنه فيكون فاسدا ثم الغراس ملك للفراس وقد تغذر روبا
عليه لانصافا بالارض فيجب قيمتها واجر مثل عمله لانه لا يدخل قيمة الغراس لتقوم بانفسه بطل اي ان
يموت احداهما ومضى مدتها والثمر في هذا قيد لصورتي الموت ومضى المدة وانما بطلت لان صاحب
استاجر العامل بعض الخارج ولو استأجره بذرهم بطلت الاجارة بموت احداهما فكذا اذا استأجره
بعض الخارج فلو ما صاحب الارض فللعامل القيام عليه حتى يترك الثمر وان وصليته كرهه ورثته
صاحب الارض لان في انتقاض العقد بموت اضرارا بالعمل وابطال ما كان مستحقا بالعقد وهو
ترك الثمر في اشجار الى وقت الادراك اذ انتقض العقد فكيف يجوز قبل الادراك وفيه ضرر عليه فاذا
جاز نقض الاجارة لدفع الضرر فلان يجوز ان يقا باله فسد كان اولى وان ما العامل فلو رثته
القيام عليه وان كرهه صاحب الارض لا يتم قايمون مقامه وفي نظر الجانيين وان ماتا فالخيار
في القيام عليه او تركه الى ورثة العامل لقيامهم مقامه وقد كان له في حياته هذا الخيار بعد موت

كالمزارعة

الشركة

في عام

صاحب الأرض فكذا يكون لورثته بعد موته وان لم يمت احد من اهل النسخة مدتها اي مدة المساقاة فلان
 للفقهاء ان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينه وبين المالك سواء لان في الامر الجواز
 قبل الادراك انما هو بالقرابة والقرابة مدفوعة كما مر ولا يفسخ الا بعذر كما في الاجارة ومنه كون العامل
 عاجزا عن العمل فانما لو لم يفسخ لزم استجار الاجراء فيلحق بحزمه بعد المساقاة وقدر ان
 الفرض مدفوع او كون العامل سارقا نجاف على ثمر الشجر وسقف السقف بالثمن يجمع
 سقفه ويمنع الثمن كذا في الصحاح **كتاب الدعوى** ورأى عقيب المعاملة انما تنسب عليها
 في الوجوه هي لغة قول يقصد به الانسان اي تحقيق على غيره والفرق الثاني فلا يتصور وجوبها وعاد
 بفتح الواو لغتوى وقتاوى وشرا مطالبة حجة من حقوق العباد عند من وهي القاضية بالخلاص
 تخليص من المدعى عليه اذا ثبت والمدعى من اذا ثبت لا يجبر على الخصومة اذا تركها وتما كان هذا مقتضى
 للاغلب من المتنازعين فعلا احترز عنه بقوله من المتنازعين قولا ولما كان هذا مقتضى
 للمتنازعين في المباح احترز عنه بقوله في الحق اي حق العبد والمدعى عليه خلافا لاي تجبر على الخصومة
 اذا تركها فانطبق الحد على الحد وقد اختلف عبارات المشايخ في هذه والصحيح ما ذكرناه هنا قيل المدعى عليه
 وهو المتكسر والآخر هو المدعى قالوا هذا صحيح ولكن الشان في معرفة لان العبرة بالمعلة دون
 الصور فان الكلام قد يوجد من الشخص في صورة الدعوى وهو انكار مقنة كالمودع اذا ادعى رد
 الوديعة او هكذا انه لا يلزم رد ولا ضمان ولا جلفه القاضية لانه لا يمين ابد على المنقذ وركنها
 اي الدعوى اضافة الحق الى ان كان او لا من تاب الى المدعى من باب الكيل والاب الصغير وصحة
 عند النزاع باضافة الحق واهلها الى الدعوى الما قبل خزي به المحبون المميز قال الاسترشي
 في جامع احكام الصفار الدعوى من الصبي المحجور عليه صحبة اما الصبي الماذون فدعواه صحبة
 ان كان مدعىا وان كان مدعى عليه جوابه ايضا صحيح بشرط جواز تاجيل القاض فان الدعوى
 في مجلس غيره لا تصح حتى لا يجب على المدعى عليه جوابه وحكمها وجوب الجواب على الخصم وهو
 المدعى عليه حتى اذا امتنع عنه اجبره القاض وانما يقع اي الدعوى اذا التزم شيئا على الخصم

شرك

نفسه

بعد ثبوتها والا كان عبثا لا يقدم عليه عاقل وعلم المدعى عطف على الخصم اي صار ما يدعيه معلوما وبين
 ذلك بقوله ولو كان ما يدعيه منقولا في يد الخصم ذكر اي مدعيه انه في يده بغير حجة فان الشيء قد يكون بغير
 المالكين كحق كالتهم في يد المترين والمبيع في يد البائع لاجل قبض الثمن قال صدر الشريعة هذه العلة
 يشتمل العقار ايضا فلا ادري ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم **اقول** راية وجبهه موقوفه
 على مقدمتين متكتمين احدهما ان دعوى الاعيان لا تصح الا على ذي اليد كما قال في الهداية
 انما ينصب خضا اذ كان في يده والثانية ان الشبهة معتبرة بحج دفعها لا الشبهة الشبهة كما قال
 في الهداية ان شبهة التروا لمحققة بالحققة لا شبهة الشبهة اذا عرفت ما علم ان في ثبوت اليد
 على العقار شبهة لكونه غير متنازع فيه كذا في المنقول فانه ثبت مدعى فوجبه فدعى العقار بانبا
 بالبيت لتصح الدعوى وبعد ثبوت يكون احتمالا كون اليد لغير المالك شبهة الشبهة فلا يعتبر واما اليد
 في المنقول فلكونه مشاهدا لا يحتاج الى ائبانه لكن فيه شبهة اليد لغير المالك فوجب دفعها ليصح الدعوى
 وطلب عطف على ذكر احضارة اي احضار ما يدعيه ان امكن اثبات اليد في الدعوى والتشهادة
 لان الاعلام باقص ما يمكن بشرط وذلك في المنقول بالاشارة لانها تبلغ اسباب التعريف حتى قالوا
 في المنقول انما يتعذر نقلها كالتهم مثلا احضر الى كم عندها او بعث امينا وذكر قيمة ان تعذر اي
 احضاره ليظهر المدعى معلوما لان الاعيان تتفاوت والشيطان يكون الدعوى في المصلحة وقد تعذر
 مشاهدته فوجب ذكر قيمته لانها خلف عنه قال الفقيه ابو الليث بشرط مع ذكر القيمة وذكر الذكورة
 والانوثه وقال قلبي خان وصاحب الخبره ان كان العين غائبة وادعى انه في يد المدعى عليه فالتزم
 ان يبين المدعى قيمته وصفته شمع دعواه وتقبل بيته ولو قال غصبت مني عين كذا ولا ادري قيمته
 قالوا يسمع قال في الكافي ولم يبين القيمة وقال غصبت مني عين كذا ولا ادري انما كذا او كذا قيم ولا ادري
 كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب يسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف
 بيان القيمة لتعذر به **اقول** فائدة صحيحة الدعوى مع هذه البرهانه الفاحشة توجه اليمين
 على الخصم اذا التزم الجبر على البيان اذا اقر او تكفل عن اليمين فليست مثل فان كلام الكافي لا يكون كافيا

الخصم المدعى
 الى سوا السميل
 وحسبنا الله
 ونعم الوكيل

لا بد من التحقيق للمدعى على التوفيق ولو كان ما يدعيه عفا لكونه حدوده لتقدير التعريف بالاشارة لانه
 كما ينقل فيها الى التخييل لان العقار يعرف بكونه الثابت وقال زفر لان التعريف لم يتم ولنا لان حكم
 العمل الا ان يخلط في الحد الرابع لان المدعى يختلف بخلاف تركه كذا الشهادة اي كما يشترط التخييل في الدعوى
 يشترط في الشهادة وان ذكره من الحدود في الشهادة قبلت شرها وادعوا عندها خلافا لفرق وان كان العمل
 مشهورا كالتقاضي بذكره وفي الدار لا بد من التخييل وان كانت مشهورة عند لبي وعندهما لا يشترط
 لان الشهادة مغنية عنه ولا ان قد لا يجهل معلوما الا بالتخييل وذكر ايضا ان يطالبه لان المطالبة في المدعى فلا بد
 من طلبه وذكر ايضا ان في المدعى عليه لانه انما يجهل بها يكون في هذه وهو ان يكون في يدته فبصلاحها على انه
 في يدته بل يثبت بالبينة او علم القاض لا احتمال كون العقار في يد غيره وما قد نواضا على ذلك بخلاف المنقول
 لان اليد فيشترط ان يكون في العادة اذ عيها في يد رجل واراد احضاره في مجلس الحكم فانكر المدعى عليه
 ان يكون في يده في المدعى بشا هدين ثم هذا ان هذا الهيئ كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ
 بل يسمع ومن غير المدعى عليه على احضاره بهذه البينة ام لا كانت واقعة الفتوى وينبغي ان تقبل لانه
 ثبتت يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من يده وقد وقع الشك في زواله في يد المدعى في اليد لم يوجد
 المزول الشك في المملوك وفي المنقول اما لا يمكن احضاره عند القاض كالعبرة من الطعام والقطيع من الغنم
 والقاض فيه يلجأ ان شأه في ذلك الموضوع لو تيسر ذلك ان لم تيسر له الحضور وكان ما ذونا بالاختلاف
 يثبت خليفة الى ذلك الموضوع وهو نظيره اذا كان القاض في مجلس داره ووقع الدعوى في خيال واسع
 باب داره فانه يخرج الى باب داره لو يامر نايبه حتى يخرج ليشير اليه الشهود كحضرة ووالقرو
 او كان المدعى شفا يتخذ نفقا كالتخييل فلكم في باجي ان شأه في ذلك الموضوع لو تيسر ذلك ان لم تيسر له الحضور وكان ما ذونا بالاختلاف
 الذخيرة وذكر القاض الامام جبر الدين هذا انما يستقيم اذا كان العين المدعى في الموضع اما اذا كان
 خارج الموضع فيقف به القاض والمطر شرط جواز القضاء في ظاهر الرواية فطريقه ان يثبت واحدا
 من اعوانه حتى يسمع الدعوى والبينة ويقضي ثم بعد ذلك يفتي قضاء ولو كان ما يدعيه ديناني
 الذمة ذكره جند كالدراهم والدنانير والبر والشعير وحواليها والف وقفير وقفيرين وحواليها
 وقدره

شكته

فان الدين لا يعرف الا بذكره كدراهم مطلوبة به ما مر اذ حقه واذا حقت اي الدعوى سأل القاض
 وجه الحكم اذ الحكم بالبينة بخالف الحكم بالاقرار ومضى سؤالا ان يقول ان خصمك ادعى عليك كذا كذا
 ذاتقول فان اقر اي الخصم السرم اي القاض بموجبه لم يقل قط او حكم بما قال في الكافي ان اطلاق لفظ القضاء
 توسع لان الاقرار حجة بنفسه لا يتوقف على القضاء فكان الحكم من القاض السرم لا يخرج عن موجب ما اقر به
 بخلاف البينة على دعواه لان العمل في فصل الخصومة بالبينة وان انكر اي الخصم سأل الى القاض المدعى بالبينة
 اتبى عليه السلام قال المدعى لكن سئنا فقال لا نقول كدريته سأل ورتب اليمن على عدم البينة فلا بد من السؤال
 عنها ليتمكن من الاختلاف فاذ اقام اي المدعى البينة فمضى عليه لانه قد دعواه بالبينة فمضى من
 البيان فانه لا دلالة واضحة يظهر بها الحق عن البطل والا اي وان لم يقر بها بل عجز عن اقامتها فمضى
 اي القاض للخصم بطلبه اي طلب المدعى لان القاض لهذا الضيف الى حرف الام في الحديث وجه كونه حقا
 ان المنكر انما هو حقه على انكاره فمضى الشارع من انوار اليقين الكاذب وهو الغش وان كان كاذبا
 كما يزعم وهو اعظم من انوار المال وكحصل الى الف الثواب بذكر اسم الله وهو صادق على وجه التقدير
 ولا بد ان يكون النكول في محل القاض لان القاض قاطع للخصومة ولا عبرة لليمين غيره ومثل
 القضاء على التخييل النكول فيه اختلاف ثم لا حلف المدعى عليه فالمدعى على دعواه ولا يبطل حقه بمينة
 لكن ليس ان يخام ما لم يعم البينة على وقف دعواه فاذا وجدنا اقام ما يقضي له بها وبعض
 القضاة من السلف كانوا لا يسمعونها بعد اليمن ويقولون يترج جانب صدق باليمين فلا
 تقبل بينة المدعى وهذا القول يشترط لان عمر رضي الله عنه قبل البينة من المدعى بعد يمين
 المنكر وكان شيخ يقول لليمن الفاجرة احق بان تدر من العادلة ومن نظر كذب المنكر باقا
 البينة والصواب ان لا يطرجه لا يتاخر عقوبة الشاهد النور ذكره الزياتي فان كل اي
 قال لا حلف مرة او سكت بلا افة من طر ش او خرس فانه نكول حكما وقضى صح لان اليمن
 واجبة عليه لقوله ام اليمن عا من انكر ترك هذا الواجب بالنكول دليل على انه باول لمقر والا
 لا قدم على اليمن نقض عن عهدة الواجب دفعا للفر عن نفسه بيزال المدعى او الاقرار به

حينها

نور

فيعلة

حقه

نفسه

المعتبرين

البينة

بالنكول

والتشريع التورع على البين الكاذبة دون الترفع عن البين الصادقة فيستخرج هذا الجانب
 ابي جانب البذل والافقار على جانب التورع في تكول وهو القضا بعد عرض البين الى عرض القضا
 على التورع بان يقول ان لم يخلف احكم عليكم ثلث احوط الاحتمال ان يخلف بعد مرة او مرتين ولا
 عبرة بعد القضا بقوله احلف لا اذ بطل حقه بالتكول فلما يقض به القضا ويعتبر في قوله احلف
 قبل لكم ولو بعد العرض ثلث اذ لا يلزم فيه نقض القضا ولا فساد آخر ولا يبرر البين على المدعى وان
 تكلم حقه وعند الشافعي اذا لم يكن للمدعي بينة اصلا وحلف القضا المدعى عليه فنكح به البين على
 المدعى فان حلف قضا به والا المنازعة بينهما لان الظاهر صارت بشا هذا المدعى بتكوله فيعتبر بينة كالمدعى عليه
 وكذا اذا اقام المدعى بشا هذا واحدا وعجز عن اقامة شهادته فانه يبرر البين عليه ان حلف قضا به
 ادعى وان نكح لا ينفك له شيء لانه لم يفت بشا مدعيه وعندنا يستخلف المدعى عليه فقط ويقض عليه
 بالتكول بقوله عليه الصلوة والسلام البيعة للمدعى والبين على من انكره مطلقا التقية يقتضيه انفا فيكون
 كل واحد منهما من قسم صاحبه فيدل على خبره لان في جانب المدعى او اللام في البين لا استغراق من جعل
 الايمان حجة للمدعى فقد خالف النص في حديث الشاهد والبين عن ميار وبنائه مشهور بتلقيه الامة
 بالقبول حتى صار في خبر التواتر والابعاض على ان يحين معين قد ردة كذا في الكافي ولو قال اي
 المدعى عليه لا اقر والا انكر خبري القاض حتى يقر او ينكر لانه ظالم فخر او له الجور اي رجل على اخر ما لا
 فأنكر المدعى عليه فاصطلى على ان يخلف المدعى عليه وبه من المال فحلف فالصالح باطل وهو المدعى
 على دعواه ان اقام بينة تسع وان لم يقرها فاحلف بخلاف القاض لولا اي لو لم يكن الحلف الاول حجة في
 عنده فان التحليف عند غير القاض لا يعتبر كما ان التكول عند غيره لا يوجب الحلف لان المعتبر بين قاطعة
 للحضرة والبين عند غير القاض غير قاطعة ولو كان الحلف الاول عند كفي ولا يخلف ثانيا كذا لو
 اصطلى ان المدعى لو حلف فالحكم ضامن ولو حلف الى المدعى البين اي الختم كذا في العبادية لا الخليف
 في نكاح بان ادعى رجل على امرأة او هي عليه نكاحا والاخر منكر ورجعة بان ادعت عليه او هو عليها
 بعد العدة انه راجعها في العدة وانكره الاخر والاول بان ادعى المولى عليها او هي عليه بعد العدة انه

انقطة

ان

فا

في في المدة وانكره الاخر واستلاد بان ادعت امة على سيدها انها ولدت منه هذا الولد او ولدت ولدا
 قدما او سقطت بسقطا مستتبين للخلق منه وانكره المولى ولا يثبت من الجانب الاخر اذ لو ادعى
 المولى يثبت الاستلاد باقراره ولا يعتبر جلي بها ويرى بان ادعى على مجهول النسب او ادعى المجهول
 انه عبده وانكره الاخر ونسب بان ادعى على مجهول النسب ابنه او هو يدعي عليه والاخر منكر ولا يثبت
 ادعى على معروف الترق انه معتقه او مولا او ادعى المعروف ذلك عليه وكان في ولادة المولا والاخر منكر
 وحده سواء كان هو خالص حقا الكد التزنا وشهر ليلز وحده السرقة او دأير بين الحقيقين كد
 العذف حتى ان من ادعى على امرأة قد زنت وانكره القاذف لا يستخلف لان الغالب فيه حقا الكد عندها
 فالتحقيق بالمدة والى الصلة لك واما في السرقة فان تسارق يستخلف لاجل المال اذا اراد المالك اخذ
 المال لا يقطع فيقال ادع ذكر السرقة واقع تناو ما كن يكون كد عليه عين قال في النهاية لا تخلف
 في الحدود بالاجماع الا اذا تعين حقا بان علق عنقه عبده بالتزنا وقال ان زنيته فانت حر فادعى
 العبد انه زني ولا بينة له عليه يستخلف المولى حتى اذا انكح ثبت الحق لا الزني ولعمري بان تدعى المرأة
 العذف بالتزنا وجوب اللعان وهو ينكر جميع ما ذكره قولنا لا بد الله وقال احمد والله يستخلف فيها
 كلها الا في الحد واللعان لان هذه حقوق يثبت بان شبهات فيجري فيها الاستخلاف في الاول
 بخلاف الحدود وهذا لان قايمة الخلف ظهور الحق بالتكول والتكول اقرار لان الخلف بما وجب فتركه
 دليل على انه باذل ومقر لا يمكن ان يجعل باذلا لان التكول يعتبر من الماذون والكتاب وهما
 لا يمكن البذل فيجعل مقر ضرورة والاقرار تجري في هذه الاشياء كذا اقراره شبهة لانه
 سكوت في نفسه والسكوت محتمل فلا يكون حجة فيما يسقط بالشبهة واللعان حد الازدواج
 فاشبه حد العذف ولعمري ان التكول بذل واباحة اذ لو حلف الماؤر كذبناه في الاشكاله و
 لو جعل بذلا نظمت الخصومة بالاكذب فكان هذا هو حياية المسلم عن ان ينظر الكذب
 وهذه حقوق لا تجري فيها البذل ولا ينفذ حقا ما بالتكول كالفصاح كد النفس بخلاف
 الاموال وذكر لان المرأة لو قالت مثلاً لا نكاح بيني وبينك وكنت بذلت نفسي كذا لم يصح كلامها

انه عنده

مجلس خالص
حق الله عز وجل

وكذا سائر الامثلة فالحال ان كل قبيل الاباحة بالاذن ما يندفع عليه بكون وما لا فلا قال قاض خان
 الفتوى على قولها وقيل ينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعى عليه فان راه متصفنا بحلفه وبأخذ
 بقولها وان كان مظلوما لا يختلف اخذ بقوله كذا في الكافي وحلف السارق وان نكل ضمن ولم يقطع
 لانه في السرقة يدعى المال والخلة ويجوز ان لا يجامعه شبهة بخلاف الجباة لا يثبت به كما يثبت
 بشهادة رجل وامرأتين حيث لا يثبت القطع ويضمن المالك كذا التزوج اذا ادعت طلاقا قبل الدخول
 يعني اذا ادعت طلاقا قبل الدخول كالحلف الزوج فان ضمن نصف مهرها عندهم لان الاختلاف يجري في
 الطلاق اتفاقا خصوصا اذا كان المقصود المال لانه دعوى حقيقة فيثبت بكونه المال النكاح
 وكذا النسب اذا ادعى حقا يعني يخلف في دعوى النسب اذا ادعى حقا كارت ونفقة بان ادعى رجل على رجل
 انه اخوه ما ابوها وترى ما لا يدعى عليه وطلب من القاضي فرض النفقة على المدعى عليه بسبب
 الاخوة فانه يستلزم على النسب بالاجماع فان حلف برأه وان نكل ضمنه بالمال والنفقة لا النسب
 في اللقيط بان كان صبي في رجل النقط وهو لا يقهر عن نفق فادعت امرأة حرة الاصل انه
 اخوها تريد قهره بالملقة لما لها من حق الحضانه وادعت اختلافه فنكل ثبت لها حق نفق لا غيرها
 ولا يثبت النسب وعنف بالمكس بان ادعى عبدا على مولاه انه معتق لانه اخوه فاختلفه فان حلف برأه
 وان نكل ضمنه بالعنف والنسب وامتنع الرجوع في الهبة بان اراد الواهب الرجوع فقال الموهوب له
 ان اخوك فان المدعى عليه يستلزم على ما يدعى من النسب بالاجماع فان نكل في الصور المذكورة ثبت الحق
 يعني الارث والنفقة والرجوع والعنف وامتنع الرجوع لا النسب كان الى النسب لا يصح الاقرار
 به والاى وان يكن نسبيا يصح الاقرار به فحق الخلاف يعني يستلزم في النسب المجرد عنها اذا كان
 نسبيا يثبت باقراره بانه ان اقرار الرجل بيمينه بالاب والابن والزوجة والمولى واقراء المرأة
 اذ فيه تحمیل النسب الغير فكان اقراره على الغير فلا يصح فلو ادعى رجل على انه ابوه او ابنه ولم
 ينع ما لا يستلزم عندها لانه لو اقر بيمينه فيستلزم له اقراره الذي هو اقرار وان ادعى انه
 اخوه او عمه او خوزه كل لا يستلزم المدعى عليه لانه لو اقر بيمينه فيستلزم له اقراره الذي هو اقرار وان ادعى انه

المالك

نكحل

الغير منك

منك القود يعني ادعى على غيره قصاصا في النفس او في ماله فان نكل استلزم اجماعا فان نكل في
 النفس لم يقض بقتل الادعي بل حبس حتى يقر او يكلف او يماذون بها يقض عند اذنه وعند ما يلزمه
 الدية فيهما ولا يقض بالقصاص لان القصاص فيما دون النفس عقوبة تدرى بالشبهات ولا
 لا يثبت بالنكول كالفصاح في النفس لان النكول ان كان اقرارا عند ما فيه شبهة العدم لانه
 امتنع عن البين الصادق لا يكون اقرارا بل يكون بذلا وان امتنع القود بيمينه وله ان الطرف
 محل البذل فسوف بالنكول كالمالك فان الاطراف سكن بالنكول الاموال لانها خلقت وقاية للنفس
 كمالا فيجري فيها البذل بخلاف النفس وكلف في التعذيب يعني اذا ادعى على آخر ما يوجب التعذيب وادعا
 تخليفه اذا انكر فالقاضي يخلف لان التعذيب محض حق العبد وانما يملك العبد سلطانا بالعنف ولا يمنع
 الصغر وجوبه ومن عليه التعذيب اذا حكم صاحب الحق منه اقامه ولو كان حق الله كان من
 الاحكام على عكس هذا والاختلاف يجري في حقوق العباد سواء عقوبة او ماله فان نكل عند رلان
 التعذيب ثبت بالشبهات بخلاف ان يقض فيه بالنكول قال الله المدعي بيمينه حاضرة في المحر والاختلاف
 فيهم لا يخلف فيه بالمعز لانها اذا حضرت في مجلس الحكم لا يخلف اتفاقا كذا في الزهراء وبكفيل نفق ثلاثة
 ايام لم يلبث بيمينه المدعي ويجب ان يكون الكفيل معروفا والراي يحصل فائدة التكليف والابتد
 للكفيل من قوله بيمينه حاضرة في المحر لو قال لا بيمينه او شهودي غيب لا يكون اذ لا فائدة
 فيه فان ادعى ان يعطيه كفيل الا ازمه اي دار مع حيث سارحت لا يغيب ولا ازم الغريب ان كان
 للمحر غريبا ولا يغفل الى الغريب الا الى اخر المجلس في اخذ الكفيل والملازمة زبادة على قدر
 المجلس اضرازا بالغريب لمنعه عن السفر ولا ضرر في هذا القدر ظاهر او كلف بالبدون
 غيره لقوله لا تخلفوا ابائكم ولا اموالكم عيت فمن كان منكم حالف فليخلف بالله
 او يندر لا الطلاق والعنف في ملازمة الاداء الى المحل فمعه جاز للقاضي ان يخلف بالطلاق
 والعنف لقوله المبائ باليمين بالله في زمانا كمن اذا نكل لا يعصى وادامض لم
 ينفذ ذكره الزهري وشرح الهداية وبطلان اي اليمين بصفاته كما كان يقول القاضي

ولا بالتواغيت

اذا جرح عن اقامة البينة لا يخلو عن شخص نايب عن شخص توجه عليه
 ليخلف من قبله وقرع على الاول بقوله فالوكيل والوصي والمتولى واب الصغير بخلاف
 بطلب الخلف من الخلف ولا يخلف في واحد من الوكيل وغيره الا اذا صح اقراره او اقرار واحد منهم
 على الاصيل كالوكيل بالبيع او الخصومة في الرد بالعيب فان الوصي اذا خوص في عيب معين باعه للصغير
 لا يتخلف والوكيل بالبيع يستخلف لان العيب له جاء النكول ولو اقر الوصي صرح بالبيع فلا يتخلف
 فاما الوكيل فاقراره صحيح على الموكل فلا ينكول التحليف على فعل نفسه يكون على البتة اي انه لا ينكول
 والبتة القطع والتحليف على فعل غيره يكون على العلم اي انه لا يعلم انه لا يكره جلا ولا ظاهر واما الوجه الثاني
 لا يعلم ما فعل غيره فلو حلف على البتة لا تمنع عن العيب مع كونه صادقا فيما ينفر به فطلب العلم فاذا
 لم يقبل مع الامكان صار باذلا او مفرأ هذا اصل عندنا يمتنا وكان الامام محمد بن الاسلام يميز عليه حرقا
 وهو ان التحليف على فعل غيره على العلم الا اذا كان في فعله شيء يتقيل به اي بالخالف وقرع عليه بقوله
 فاذا ادعى سرقه العبد او اباؤه بخلاف البائع على البتة مع انه فعل الغير يعني ان مشتري العبد اذا ادعى
 انه سارق او ابوه واشتت باؤه او سرقته في يده وادعى انه ابوه او سرقته في يده البائع واراد التحليف
 بخلاف البائع بالثمة ما ابوه بالله ما سرق في يده هذا تحليف على فعل الغير واما صح لان تسليم
 البيع تسليم على العيوب واجب عليه اي على البائع فالتحليف بجمع الالف البائع بنفسه فيكون على
 البتات واذا ادعى سبق الشراء فمقرع على قول فعل غيره على العلم بغيره اذا اشترى زيد من عمر وشيا
 ثم ادعى بكرة اشتراه قبله وعجز عن البينة بخلاف حقه وهو بكرة على العلم انه لا يعلم انه اشتراه قبله
 كذا ادعى دين او عينا على وارث اما الاول فان يقول لآخر ان لي على مورثك الف درهم فأتى عليه
 الدين واما الثاني فان يقول هذا الذي ورثت من فلان بكم وبكم بغير حق ولا بينة لواحد منهما
 فان الوارث خلف على العلم لا البتة لما ذكرنا من اقراره الى قوله واما الثاني اذا علم القاضى لم يمانا او اقر به
 المدعى او بغيره من الخصم عليه كذا في العادة ولو ادعى احداهما الى الدين والدين الوارث على غير حلف
 للمدعى عليه على البتة لا العلم لما ذكرنا من اقراره الى قوله وجه الاول لا كالموكل به والمشتري اي لو ذهب

او الخصومة في الرد
 بالعيب من جهة المالك

ظاهر

المبيع

العبد

رجل

رجل رجل عتق فقبضه او اشترى رجل من رجل عتق في رجل وزعم ان العبد عبده ولا بينة له فاذا
 استحال المدعى عليه بخلاف على البتات ادعى رجل منكموه الظاهر انها منكوه ولا بينة له المدعى
 بخلاف الزوج على العلم انه لا يعلم انها منكوه فان حلفا لقطع النزاع وان نكل خلت اي المرأة
 على البتة اي انها ليست امرأه فان نكلت ففي نكاح المدعى كذا في العادة لا ان كل موضع وجب فيه البينة
 على البتة بخلاف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقف عليه بالنكول ولا بسطة اليدين عنه وكل موضع فيه وجب
 اليدين على العلم بخلاف على البتة يقف اليدين حتى بسطة اليدين عنه ويقف عليه اذا نكل لان الحلف على
 البتة كذا في غير خلاف العكس كذا في الزيلعي ادعى شيئا بخلافه بخلاف على الكل مرة في العادة ادعى شيئا
 مختلفا للجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل حمله ولم يذكر قيمة كل على حدة اختلف المشايخ فيه
 بفضلهم اختلفوا بالاجمال وهو الصحيح لان المدعى لو ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط الصحة
 الدعوى بيان قيمة كل واحد ادعى ان الاعيان قايمة في يده يؤمر باحضارها فقبل البينة بخلاف
 وان قال انها قد ملكت في يده او استملكها وبين قيمة الكل حمله ليسمع دعواه ويقبل بينة وان
 لم يكن له بينة خلف على الكل مرة اقر بدين او غيره ثم قال كنت كاذبا فاقراره حلف المقر له انه
 اي المقر لم يكن كاذبا فيه والمست بطل في دعواه عليه عندنا سنن وهو الحسن وعندهما يؤمر
 المقر له بالمقر له هو القياس لان الاقرار حجة ملزمة شرعا كالبينة بل والمان احتمال الكذب فيه
 بعد وجه الاحتسان ان العادة جرت بين الناس ان سألوا الرادوا الاستدانة يكتبون الصك قبل الاخذ
 ثم باخذون المان فلا يكون الاقرار دليلا على اعتبار هذه الحالة فيحلف عليه الفتوى بتغير حال
 الناس وكثرة الخداع والخبائث وهو يتفرق والمدعى لا يضره البينة ان كان صادقا فيضار اليه
 ذكره الزيلعي صحيح فداء اليدين والصالح منه يعني اذا ادعى رجل على آخر ما لا نكراه خلف فافتدى
 يمينه بمال او صالح معز يمينه على مال صحيح لما روى عن عثمان رضي الله عنه انه ادعى عليه اربعون
 درهما وافتدى بيمينه ولم يحلف وعن خديجة رضي الله عنها انه افتدى بيمينه بمال ولان حلف وقع
 والقالة القيل قال بعض الناس بصدق وقال بعضهم يكذب فاذا افتدى بيمينه صان عرضة وهو

اعلم

وجب

لان وجوب التحليف مبني
 على صحة الدعوى وقد صحت
 فوجب على الكرامة

شرط التحليف

بعضه

ما

كونه

فخط شيئا

والقالة القيل

حسن قال عليه السلام ذبوا عن اعراضكم باموالكم ولا تخلفوا بعدة اي ليس على من يستخلف بعد ذلك
 اذا لا يخطأ خصوصاً باخذ البدل من خلاف ما اشترى عينه بعشرة دراهم مثلاً حيث لم يجز وكان له
 ان يستخلف لان الشراء عقد ملك للمال بالمال واليمين ليست بمالك كذا في العناية **ببطلان التخالف**
 اختلاف اي المتبايعان في قدر الثمن بان ادعى المشتري ثمناً وادعى البائع اكثر منه او وصفاً بان
 ادعى البائع ثمناً راجحاً وادعى المشتري انه بدرهم كاسية او جنية بان ادعى البائع انه بالدينار
 وادعى المشتري انه بالدرهم او اختلفا في قدر المبيع بان اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري
 اكثر منه حكم لمن يصرح اي اياهما اقام البينة حكم له لانه تورعوا به بالجح فيبقى للجانب الآخر
 مجرد الدعوى والبينة اقوى لان كل من ادعى على الآخر في الحكم والدعوى لا تكفي وان برهننا حكم لمثبت
 الزيادة لان البينة لا تثبت الاقل لا يعارض مثبت الاكثر وان اختلفا فيهما الى الثمن
 والمبيع جميعاً بان قال البائع بعث العبد الواحد بالفين وقال المشتري بالبل بعث العبد
 بالف تحية البائع في الثمن والمشتري في المبيع او لان حجة البائع في الثمن اكثر اثباتاً وحجة
 المشتري في المبيع اكثر اثباتاً وان عجز الي ان لم يكن لكل واحد منهما بينة قيل للمشتري ايما ان
 ترضى بالثمن الذي يدعيه البائع والا فسحقنا المبيع وقيل للبائع ان تسليم ما ادعاه المشتري من
 المبيع والا فسحقنا المبيع لان الغرض قطع وقد امكن ذلك برضاء احدنا بما يدعيه الآخر فيجوز
 لا يجعل القاضي الفسخ حتى يستأكل كلامهما بما يجازاه وان لم يرضيا بدعوى احدهما تخالفان
 استخلف القاضي كلامهما على دعوى الآخر اصل ان التخالف قبل القبض حال قيام السلفه على وقوع
 القبض لان البائع يدعي المشتري زيادة الثمن والمشتري ينكر ويدعي على البائع وجوب تسليم
 المبيع بما ادعاه ثمناً والبائع ينكر فكان كل منهما منكراً فمخالف المنكر موافق للقبول اما التخالف
 بعد القبض فعلا خلاف القبول عند الدفع وان سلم ان المبيع سلم للمشتري فلا يكون متعباً على
 البائع شيئاً فبقى دعوى البائع على المشتري زيادة الثمن فهو ينكر فيكتفي بخلفه وانما ثبت التخالف
 بعد القبض لقوله ان اختلفا للمتباعين والسلفه قايمة تخالفوا ثم ادعوا بيمين المشتري

للصومعة

لان افراد

لان افراد ائمه انكار لانه المتكالب او لا يثبت فيكون هو الباقي بالانكار فيبدأ بيمينه لو سلمته بيمين اي هذا
 اذا كان بيع عين بدين والآي وان لم يكن كذلك يبيع عين بيمين حتى يكون مقايضة او ثمن بيمين
 حتى يكون صرفاً في ايرها شئاً اي بدله القاض بين ايرها شئاً لا استواءهما في قايمة النكول وصفة
 التخالف ان تخلف المشتري بانه ما اشتراه بالفين وتخلف البائع بالثمن ما باعه بالف فسحق القاضي
 فسحق القاضي البيع بينهما بطلب احدهما او بطلبهما ولا يفسخ وقيل يفسخ بنفس التخالف والصحيح
 هو الاول لانهما لما حلفا لم يثبت ما ادعاه كل منهما فبقى بيعاً بيمين مجزولاً وفسخ القاضي قطعاً للمنازعة
 بينهما لانهما لما حلفا لم يثبت ما ادعاه كل منهما فبقى بيعاً بيمين مجزولاً وفسخ القاضي قطعاً للمنازعة
 فلو وطئ المشتري الجارية المبعة بعد التخالف وقبل الفسخ قبل اي وطؤه لان السلم يخرج عن ملكه ما لم
 يفسخ الفسخ ومن نكل عن اليمين من المتبايعين لم يرد دعوى الآخر بالقضاء لانه صار مقراً
 بما يدعيه الآخر او باذنه لا لانه حلف في اصل البيع والاجل وغيره لان هذا اختلاف في غير المبيع والثمن فثبت
 السلم فيه وحلف المنكر اي منكر البيع والاجل وغيره لان هذا اختلاف في غير المبيع والثمن فثبت
 الاختلاف في القدر ولا بعد مال المبيع او خروجه من ملكه او تغيره بالعيب اذ يمكن اخرج عن المبيع
 ملكاً او تغيره بحدوث العيب منه وصار حاله لا يقدر على رده بالعيب اذ يمكن اخرج عن المبيع
 وان سلم على القول للمشتري وعند محمد والسنان في التخالف في قبض المبيع على يمينه الرأى لانه
 كلامهما يدعي حقا ينكره الآخر فيتحققان والجماع ان التخالف بعد قبض المبيع مخالف للقبول فلا ينعى
 الى حال مال السلم كذا بعضه اي اذا يمكن بعض المبيع اخرج عن ملكه ثم اختلفا في الثمن لم يتجافا
 الا ان يرضى البائع بغير حقه الرأى وجعل العقد كان لم يكن الاعلى القايمة ولا يبدل الكتابة اي ولا تخالف
 ايضا بين المولى والمكات ان اختلفا في قدر بدل الكتابة لان التخالف يكون في المعاد وضاع عند
 تجايد الحقوق اللازمة بديل الكتابة غير لازم لجواز العجز ولذا انعدم التالف وجب اعتبار الدعوى
 والانكار فيكون القول للمعبد مع يمينه لانكار الزيادة وان اقام ما البينة في يمينه المولى او لانه
 ثبتت الزيادة ولا راس المال بعد اقالته اي اذا اقاله العقد السلم واختلفا في راس المال لم يتجافا

اي عدم اخذ شئ
 من ثمن الحالك صح

اذ لو تحالف الفسخ الاقالة ويهود السلم وهو لا يجوز لان اقالة اسقاط الدين والساقط لا يعود كخلاف
 البيع يعني اذا اختلفا في قدر الثمن بعد الاقالة وقبل قبض المبيع كما تحالفوا وعاد البيع والفرق
 ان الغرض من التحالف فسخ العقد حتى يعود كل منهما على اصل حاله واليه الاشارة بقوله عليه السلام
 تحالفوا وتزاد التحالف في الاقالة في السلم لا يفيد هذا الغرض لان الاقالة في السلم بعد قبضه لا تخيل
 الفسخ بساير اسباب الفسخ حتى لو اقالا ففسخا الاقالة لا تفيض فلا تخيل الفسخ ايضا لما مر من اسباب
 الفسخ لا يعود واما الاقالة في البيع فمما يحتمل الفسخ بساير اسباب حتى لو اقالا ففسخا الاقالة تنقضي
 الفسخ بالتحالف ايضا لانفساء المانع ههنا لان مكل العين يحتمل الفسخ اختلفا في قدره من المثل
 لمن يهر من اقام البيعة لانه يهر عواها بها وهي كاسمها بيعة وان يهرنا فلها اي وفي المرأة
 ان شهد من المثل لاي للزوج بان كان مثل ما يدعى الزوج او اقل لان الظاهر للزوج وبنيته المرأة
 ثبتت خلاف الظاهر وقضى له اي للزوج ان شهد لاي من المثل بان كان مثل ما يدعى او
 لانها ثبتت الخط وهو خلاف الظاهر وان لم يشهد لاي من المثل لهما اي لواحد منهما بان كان اقل
 مما تدعيه بان كان اي ساقط استواءهما في الابتناء لان بيتهما ثبتت الزيادة وبنيته ثبتت الخط
 فلا يكون احدهما اولى من الآخر وان عجز عن البرهان تحالفوا وانهما تكفل لزمه دعوى الآخر لانه
 صار مقررا بما يدعيه خطرا وبذلك لا يفسخ النكاح لان يدين كل منهما بطل ما يدعيه صاحبه من
 التسمية فيبقى العقد بلا تسمية وهو لا يفسد النكاح اذ المهر تابع فيه بخلاف البيع فان عدم تسمية
 الثمن يفسد كرامة البيع ويفسخ القايضة قطعا للمنازعة بينهما بل يحكم من المثل لاي يجعل حكما
 فيقضى بقوله اي للزوج لو كان من المثل كما قال واقل منه ويقضى بقوله لو كان من المثل كما قال
 او اكثر منه فبأي يقضى عمر المثل لو كان من المثل بينهما بان كان اكثر مما قال واقل مما قاله اذ لم يثبت
 الزيادة على عمر المثل ولا الخط عليه التحالف اختلفا في بدل الاجارة بان ادعى الموجد ان اجرة شهر
 واكثر في عشرة دراهم وادعى المستاجر ان اجرة شهر او المنفعة بان ادعى الموجد ان اجرة شهر
 وادعى المستاجر شهرين قبل قبضها اي قبض او اختلفا فيما كان بدل الاجارة والمنفعة معا تحالفا
 المنفعة

حكما

نور
يشهد

وتزاد

التحالف فيه بل القول لشكر الزيادة
 ذكره في النهاية ووجه

بأن قيام المعقود عليه

في الاجرة وحجة المينا جرد
 لو اختلف

يعين

والقبأ

وتزاد المذكر الاجل بعد جريان التحالف ان الاجارة قبل قبض الثمن والمنفعة كالبيع قبل قبض المبيع
 فيكون كل من المتعاقدين يدعي على الآخر وهو ينكر ويكون كل واحد من العقدين معاوضة بغير ثمن
 الفسخ فالتحالف به واعترض بان قيام العقد عليه شرط الصحة التحالف والمنفعة معدومة واجب
 بان الدار مثلا اقيمت مقام المنفعة في حق ايراد العقد عليها فكانت اقامة تقدير وحلف المستاجر
 اولا اختلف في الاجرة وحلف الموجد في الاجرة وحجة المستاجر اولى لو اختلف في المنفعة وان كان ثبت
 قول الآخر وان يهر من قبل وان يهرنا فحجة الموجد اولى لو اختلف في المنفعة نظر الى زيادة الابتناء وحجة
 كل في ربا في يهر اولا لو اختلف فيما الى الاجرة والمنفعة بان ادعى الموجد شهرين عشرة والمستاجر
 شهرين خمسة فيقضى بشهرين بعشرة ولا تحالف لو اختلف بعد قبض المنفعة والقول للمستاجر لان
 جريان التحالف لاجل الفسخ والمنافع المستوفاة لا يمكن فسخ العقد فيها وبعد قبض بعضها الى المنفعة
 تحالفوا وفسخ اي الاجارة فيما بقي والقول للمستاجر فيما مضى لان الاجارة تنقضي ساعة فساعة على
 حسب حدوث المنفعة فيصير كل جزء من المنفعة على كونه للمعقود عليه ابتداء فصار ما بقي من المدة كالمنقود
 بالعقد فيتحالفان فيه بخلاف ما اذا امسك بعض المبيع لان كل جزء ليس بمعقود عليه عقدا مبتدئا بل
 بالكلية معقودة بعقد واحد فاذا تعذر الفسخ في بعضها بالهلاك تعذر في كل ضرورة اختلف
 الزوجان في متاع البيت سواء قام النكاح بينهما او لا وادعى كل منهما ان المتاع كله
 ولا بيته لهما فالقول لكل منهما فيما يصلح له يعني ان القول فيما يصلح للرجال كالعمامة والعنقوت
 والطيلست والسلاح والمنطقة والكسب والديج والفوس والنشاب وكذا قول الزوج مع بيته
 شهادة الظاهر له وفيما يصلح للنساء كالدرج والحاروشيا النساء وحليتهن وكذا قول
 المرأة مع بيته لان الظاهر شياهدا الا اذا كان كل منهما يبيع ما يصلح للآخر
 اي لان يكون الرجل صاعقا ولا سورا وخواتم النساء والحلي والخناجر وكذا قول كل واحد
 لهما كذا اذا كانت المرأة دالة تباع ثياب الرجال او ناجة تجوز ثياب الرجال والنساء او
 ثياب الرجال وحدها كذا في شروح الهداية والقول للرجال فيما يصلح لهما كالفرش والامتعة
 لهما

والأول والثاني والمنزل والعقار والمواشي والنقود والاموال وما في يد الزوج واذ كان
اشان في شيء وفي يد واحد كان القول كذا من خلاف ما يخص بالان لها ظاهر الاظهر من
اليده وهو لا يستحال بخص القول قولها كرجلين مختلفا في ثوب احدهما لا يست والآخر متعلق
بكمه فالأبسل له وهذا اذا كانا حيتين فان اما احدهما فكل واحد منهما يمينه حر كان او
دقيقا اذا لا يلد الميت فقيت يدي حتى بلا معارض هكذا في الهداية والجامع الصغير للصدر الشهيد
وصدر الاسلام والموسم في السلوان وقاض خان وقال شمس الدين الخسفي في الجامع الصغير وقع
في بعض النسخ التي منها باليه وهو سهو وفي رواية محمد بن عفران للحرثي بالراء ولو كان احدهما
مملوكا لم يرد في الحياة لان يد المملوك في الموت اذا لا يلد الميت فقلت يدي حتى عن المعارض وهذا
عندنا ح وقالوا العبد المذون والكتاب كالحرة لانها يذامصبة في خصوص ما ح له واختم
للمر والمكاتب في شيء هو في يد يدها فيقبض لستوانها في اليد خلاف ما لو كان مجررا حيث يقبض به
لحر اذا لا يلد **فصل** فيمن يكون خصما ومن لا يكون قال المدي عليه هذا الشيء او عينية
زيد او اجزئيه او اعيانها او عينية او عصبته من غير من عليه دفعت خصومة المدي يعني ادي
رجل عبدا في يد رجل انه له فقال ذو اليد مول فلان الغايب او عينية الى اخر ما ذكره فاقام على ذلك
بيته او اقام بيته ان المدي اقر انه فلان ان دفع عنه خصومة المدي لانه ثبت بيته انه حصل
اليه من جهة فلان وان يدك ليست بخصومة وقال ابن شريفة لا يخرج من الخصومة باقائه
البيته لانه لا يدين فصار منا فقتل في دفع الخصومة عن نفسه وقال ابن ابي ليلى يخرج من هذا بخرجه
قوله غير بيته اذا لزمه فيما يقرب عليه وقال ابو سنان كان ذو اليد رجلا صالحا يندفع عنه
الخصومة اذا اقام البيته وان كان معروفا بالجيل لا تندفع رجع اليه حين ابتلى بالقضاء وعرق
احوال الناس فقال الجنان من الناس قد يافخا لخصم ما يندفعه سر الى امره فيغزو وودعه
بشرها ودا الشهود حتى اذا جاء المالك وادان ثبت ملكه فيه اقام ذو اليد بيته على ان فلانا او
دعه فيبطل حقه وقال محمد لا يندفع لاني واليد اذا قال ان يفرجه بوجهه لا يسميه وشي قال ابو جعفر يندفع

عن

دعي

فالمنازع

بينهما

خصم

نقله عن شيخنا الميرزا محمد باقر
نقله عن شيخنا الميرزا محمد باقر
نقله عن شيخنا الميرزا محمد باقر
نقله عن شيخنا الميرزا محمد باقر
نقله عن شيخنا الميرزا محمد باقر
نقله عن شيخنا الميرزا محمد باقر
نقله عن شيخنا الميرزا محمد باقر
نقله عن شيخنا الميرزا محمد باقر
نقله عن شيخنا الميرزا محمد باقر
نقله عن شيخنا الميرزا محمد باقر

انسان

ان قال

ان قال الشهود نعرفه باسمه ونسب او بوجهه لان ذال يدعي حاج الى دفع الخصومة عن نفسه وانما يندفع
ان اثبت ان يدك يمكن خصومة وقد حصل ذلك لانه ثبت بيته انه ليس بخصم لهذا المدي
فانما تعلم ان مودعه ليس بهذا المدي اذا الشهود يعرفون المودع بوجهه وان قالوا او دعه من
لانعرفه لاني لا يكون دفعا لاحتمال ان يكون المودع هذا المدي كما لو قال الى ذو اليد شريفة من
الغايب حيث لا تندفع الخصومة لانه يدعي ان يدك يمكن صار معترف بكونه خصما او قال المدي
عصبته او سرقة او سرقة مني حيث لا تندفع بالخصومة وان وصليته بغيره من ذو اليد على ايداع
زيد اما الاولان فلان المدي انما صار خصما بدعي الفعل عليه لا يندفع دعواه باحالة الملك
لا غيره لانه لم يدع الملك بل ادعى الفعل عليه وهو الفضيحة والسرقة واما الثالث ففيه خلاف في حيث
قال تندفع به لانه لم يدع الفعل عليه بل ادعى الفعل على غيره وهو باطل فالتحقق بالعدم في دعوى
الملك ولهما ان هذا التعقيب في اليد والسرقة ولو عني لم تندفع كذا من لان ذلك الفعل سدي فاعلا
والظاهر ان الذي يدين وانما ابراهمه في دفعته ان كان من له تعينه خلاف عصبته مني على البناء
للمفعول حيث تندفع بالخصومة اذا لاحد فيه فلا يجزى عن كسفه فلو قبض عليه ثم حضر الغايب فاقام
البيته على الملك تقبل لانه لم يبر مقتضا عليه وانما قبض على ذي اليد فقط ولو قال الشريفة من زيد قال
ذو اليد هو الذي يدين ويخرج دفعته الى الخصومة بلا حاجة لقتضا لقتضا وقما على ان اصل الملك فيه
لزيد فظاهر ان وصوله الى يد ذي اليد من جهة فلم يكن يدك بخصومة بل يدنيابة والدعوى انما يبرح
على من يكون له يد الملك اذا برهن المدي ان زيدا وكل يقبضه في يده دعواه لانه ثبت بجهته
احق بامساك فان طلب المدي يمينه على ما ادعاه من الايداع حلف على البتة **اقول** وكذا وقعت
العبارة في الكافي والظاهر ان يقع التوكيل موقع الايداع ويكون المدي فان طلب المدي الايداع يمين
مدي التوكيل بناء على ما ادعى من الايداع كونه اقامة البرهان عليه حلف على البتة يعني على عدم توكيله
اياه لا تعلم على توكيله اياه فتدبر ولو قال ذو اليد ادعني وكيل لم يهدى الا بيته لان الوكال
لا تثبت بقوله **باب دعوى الرجلين** حجة الخارج في الملك المطلق او من حجة ذي اليد لان الخارج

للحد

بغير

هو المتع والبيت بينه وبينه كما هو في خلاف الثالث في فاذا انكسر المتع على قضي بالمال عليه خلاقا
 له قبل الملك بالملوك احتراما عن المقيد بدعوى التنازع عن المقيد بما اذا ادعى تناق المملك من
 واحد واحد ما قبض وبما اذا ادعى التنازع من اثنين وتاريخ احدهما فان في هذه الصورة يتقبل
 بينه وبين اليد بالاجماع كما بينا الا اذا ارادوا ان لا يتسبوا لان التنازع عظم عندنا في دعوى
 وعلى قولنا في يوسف مطلق الملك اذا كان من الطرفين وهو قولنا في آخر وقولنا في الاول وهو قولنا في آخر الا غير ذلك
 بل يقضي للخارج ادعى ان هذا لا غبار عليه عندنا وقولنا في اليد من سنة يقضي لليد ولا يلتفت الى
 بينه وبينه عليه لان ما ذكره المتع تاريخ غيبة العبد من يده لان تاريخ ملكه كان دعواه في الملك مطلقا
 لكن التنازع خاليا عن التاريخ وصاحب اليد ذكر التاريخ حالة الانفراد لا يعتبر عندنا في مكان دعوى صاحب
 اليد دعوى مطلق الملك دعوى التاريخ فيقضي بينه وبين الخارج برحمة الى الخارج على ما في يد اخره
 ادعى اثنان عين في يد اخر كل منهما يزم انهما لو اقاما البيت فقيس بهما بطريق الاشتراك بينهما
 روي ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناقة واقام كل منهما البيت فقيس بينهما
 نصفين وفي رحمة على التنازع من اي من آخر فلكل منهما نصف بيد في يد اخره اذ كان عبد في يد
 رجل ادعى اثنان كل منهما ادعى شراؤه منه واقام ما بينه وبينه بلا توقيت فلكل منهما بليل الى شراؤه
 نصف العبد نصف الثمن الذي شهد به بيته ورجع على آخر بنصف ثمنه ان كان دفعه كاستوائهما
 في الدعوى والحجة كما قالوا لو كان دعواه ملك المطلق واقام ما بينه وبينه وان شأه بتركه لان
 العقد الذي يدعيه هو اتحاد الصفقة قد تغير عليه اهل عتبه في ملكه فلم يحصل فيه زيادة وبأخذ
 كل ويترك احدهما بعد القضا لم يأخذ الآخر كل يقضي اذا قضي القضي بينهما نصفين فقال احدهما
 لا اختاركم يكن للآخر ان يأخذ جميعا لا صار مقضيتا عليه بالنصف فانفخ العقد حتى
 بقضا القاض لا يهود الا تجد يد ولم يوجد وذكر بعض الشا حين ناقلا عن مسوط شيخ
 الاسلام خواهر زاده انه لا خيار وهو الظاهر كذا في العناية وهو ان ما ادعاه الشخصان
 للسبق ان ارضا اي ان ذكر كل منهما تاريخا فهو الاول منهما لانه اثبت الشراء في زمان

مستند شرعي
 في يد اخره

لا يانعه في احد فانه دفع الآخر به ولذي وقتان وقت احدهما فقط الثبوت ملكه في ذلك
 الوقت ولذي يدان لم يفرخا اي ان لم يذكر تاريخا لكان في يد احدهما فهو اولى لان ملكه من
 قبض يد على سبعين شراؤه وتحقيقه يتوقف على مقدماتين احدهما ان الحادث يضاف
 الى اقرب الاوقات والثانية ان ماسع البعد بعدية زمانية فهو بعد اذا تفرقتا فقبض القابض
 وشراؤه غير حاد ثمان فيضافان الى اقرب الاوقات فيحكم بشيئهما في الحال وقبض القابض
 مبني على شراؤه تحت اخره ظاهر او كان بعد شراؤه ويلزم من ذلك ان يكون شراؤه غير القابض
 بعد شراؤه القابض فلان شراؤه قد تم تاريخا وقد تقدم ان التاريخ المقدم اولى او تاريخ احدهما
 يعني ان المتع لذي يدان تاريخ احدهما لان التاريخ حالة الانفراد غير معتبر كما مر في يد اليد لانه
 على سبعين الشراء كما عرفت ولذي وقتان وقت احدهما فقط الثبوت ملكه في ذلك الوقت مع احتمال
 الآخر ان يكون قبلا او بعده فلا يقضي له بالثبوت باليد لهما بان كان المبيع في يد ثالث يعني
 اذا ذكر بينه وبين الخارج وقتا فذوا اليد اولى اذ يذكر الوقت لا يبرز والاحتمال سبق ذي اليد لان
 ملكه من قبض يد على سبعين شراؤه الا ان يشهد بشراؤه الى تاريخ ان شراؤه قبل شراؤه صاحب اليد
 او ينفقضها اليد لان الصريح يفوق الدلالة وعلى ذلك عطف على قوله على ما في يد اخره يعني ان بين
 التنازع كل من التاريخين على هذه المرأة زوجته سقطا الى البرهان ان لم يورخا او استوي
 تاريخهما التفضل القضا بهما اذ النكاح لا يقبل التنازع في ثمن صدقة منهما لان النكاح
 مما يحكم به بصادق الزوجين فيرجع الى تصديقهما فيجوز اعتبار قولهما ان احدهما زوجها الا ان يكون
 الى ان يكون المرأة في بيت الآخر ودخل بها فيكون هو اولى ولا يعتبر قولها لان ملكه من نقلها
 او من الدخول بها دليل على سبعين عقده الا ان يبرهن الآخر ان تزوجها قبل فيكون هو اولى
 لان الصريح يفوق الدلالة في اصل انهما تنازعا في امرأة واقام ما بينه وبينه فان ارضا وتاريخ احدهما
 اقدم كان هو اولى وان لم يورخا او استوي تاريخهما فان كان مع احدهما قبض كالدخل بها
 او نقلها الى منزله كان هو اولى وان لم يوجد من ذلك يرجع الى تصديق المرأة وان صدقت

ما

احد المبرهنين
وان صدقت خيرة
في اليد البرهان

حيث

بينا

مضمون ونحو
الحجة غير مضمون
وعقد الصواب

مورخ

غير ذي برهان يعني ان ما ذكر كان فيما اذا صدقت فهي لما عرفت ان الكساح ثبت بتصادق النجدين
فان برهن الآخر فليس له لانه اقوى من التصديق ثم لا يقضي لغيره اذ لا شئ اقوى من البرهان الا
اذا ثبت سبعة لان البرهان مع التاريخ اقوى بكونه كما لا يقضي بحجة التاريخ على ظاهر الكساح
الا بانه انما يتبين على كساح ذي اليد الشرع والمهر او من جهة صدقة مع قبضه اذ لا يثبت
احدهما شرعاً من شخص واحد في الآخر فثبت من ذلك الشخص واقام البينة ولان تاريخ معهما
كان الشرع اولاً لانه اقوى بكونه معاً فثبت من الجانبين ومثبت للملك بنفسه بخلاف ما اذا اختلف
الملك لهما او كان معهما تاريخ لا يكون الشرع فيه عند اختلاف الملك بغير كل منهما فثبت عن ملكهما
لا اثبات الملك بهما في ذلك سواء وفيما اذا اختلف الملك لهما جان الا اثبات الملك لثبوتها بانها قوامها
محتاجان الى اثبات الملك لنفسهما وفيما يقدم الاقوى وفيما اذا كان معهما تاريخ والملك لهما او اختلف
لا قدمهما تاريخاً لثبوت ملكه في وقت لا ينافي فيه احد بخلاف ما اذا كان الملك مختلفاً حيث لا يثبت
في سبق التاريخ كما يثبت ان شاء الله وكذا الشرع والصدقة مع القبض في جميع ما ذكر من الاحكام
واما كون المهر اولاً من جهة صدقة مع قبضه فثبت ان رجلاً ادعى عبداً مثلاً في يد رجل آخر
وعليه المهر بصدقة وقبض وادعى امرأته ان ذاك العبد تزوجها على ذلك العبد وقبضه كان المهر
اولاً لانه كالثبوت اذ كل منهما عطفها وثبت للملك بنفسه ووجه معاً مع قبض اولاً من
جهة معاً فثبت ان العبد يكون الربية اولاً لانه ثبت للملك والرهمن لا يثبت ووجه الاتقان ان
المقبوض حكم الرهن وعطفها لخصه اقوى لان بينة اكثر اثباتاً بخلاف الربية بنية العوض لانه
بيع انشأه والبيع ولو بوجه اقوى من الرهن برهن خارجاً على ملك مطلق مورخ او شرعاً
من واحد غير ذي اليد احترز بهذا عما اذا برهن على ما في يد آخر كما هو برهن خارج على ملك
مورخ ووذو يد على ملك اقدم تاريخاً فثبت ان اولاً لانه ثبت ان اول المالكين فلا يتلقى الملك الا
من جهة ولو برهن على تاريخ متفق تاريخاً من اخر او وقت احدهما فقط فثبت لهما نصفين
في الصورتين امكان الاول فلان كل منهما يثبت الملك ليدوم ملكاً بوجه مطلق ولان تاريخ

فيه نصارى كما اذا حضر الباعان فادعى المالك تاريخاً فيكون بينهما نصفين واما في الثانية
فلان توقفت احدهما لا بد على تقدم الملك لجواز ان يكون الآخر اقدم بخلاف ما اذا كان الباع
واحداً لانهما اتفقا على ان الملك لا يتلقى الا من جهة فثبت احدهما تاريخاً بحكم له به حتى يتبين
ان غيره تقدمه ولم يتبين برهن خارج على الملك ووذو يد على الشرع منه بان كان مثلاً في يد زيد
فادعاه بكونه ملكه وبرهن زيد على الشرع منه فذو اليد اولاً لان تاريخ ان كان ثبت
اولاً للملك فذو اليد يتلقى الملك منه والاثبات في فيه نصارى كما اذا اقر بالملك ثم ادعى الشرع منه كذا
ان برهن كل من التاريخ وذي اليد على النتائج وخوفاً سبب للملك لا يتكر زمانه في معنى النتائج
كالسبب في ثبات النسب الامر كالثبوت القطعية وغزل القطع وحلب اللبن واتحاد الجبين والتبديد
وليس عزى بشد يد الزنا ووجه الصوف وخوفاً وان كان سبباً يتكر لا يكون في معنى النتائج فيبقى
به التاريخ المطلق وهو مثل المرأة والبنا والغرس وزراعة الخطة والحبوب فان اشكل عليهم
فثبت به التاريخ لان القضاء ببينة هو الاصل والحدول عنه تحديث النتائج فاذا يرجع الى الاصل
ولو كان النتائج وخوفاً عند بايعه فان كل منهما اذا اتفق الملك من رجل واقام البينة على سبب
ملكه عند لا يتكر منه بمنزلة اقامتها على ذلك السبب فذو اليد اولى من التاريخ لان بينة
قامت على اولية ملكه فلا يثبت التاريخ الا بالتلقي منه الا اذا ادعى التاريخ عليه فلهما فالخير
الحاصل ان بينة ذي اليد على النتائج انما يترجح على بينة التاريخ او على مطلق الملك ان
ادعى ذو اليد النتائج وادعى التاريخ اقتراحاً او ادعى التاريخ ملكاً مطلقاً اذ لم يترجح التاريخ على
ذو اليد فلهما خولاً لفصل او الوديعه او الاجارة او الرهن او العارية او خوفاً فاما اذا ادعى التاريخ
فلهما مع ذلك فثبت التاريخ اولاً وانما قال في رواية ما قال في العارية بعد نقل كلام الذخيرة ذكر
الفقيه ابو الليث في باب دعوى النتائج من المبسوط ما يخالف المذكور في الذخيرة فقال دابة في يد
رجل اقام آخر بينة ان دابة آجرها من ذي اليد او اعارها منه او رهنها اياه ووذو اليد اقام
بينة ان دابة نتجت عنه فان يقضى بها لذي اليد لانه يدعى ملك النتائج والاخر يدعى الاجارة

عبداً

وهو كل سبب

والمرعزى

يرجع الى اهل الخبرة
لاهم احصوا
اعترف به فان اشكل

١ والاعارة والنتاج كسما منهما فيقف لذي اليد وهذا خلافا لما نقل عنه ولو برهن احداهما من الخارج
 وفي اليد على الملك المطلق والآخر على النتاج فذو النتاج اولى لان برهانه قائم على الوكيلة الملك فلا يثبت
 برهن كل من خارج ^{في اليد على الشراء من الآخر} صاحب بلا وقت سقطا وترك في يده عند انذار وان سرق عند ثم يقضي
 الا بستانق منه ^{فذكر اليد بالبينتين} ويكون الخارج لا مكان العمل بهما بان يجعل ذوا اليد كانه اشترى من الآخر وقبض ثم باع
 لان القبض دليل الشراء كما هو والبيع لا يبيع قبل القبض لا يجوز عنده وان كان في العقار وآهها
 ان الاقدام على الشراء اقرامنه بالملك نصا كما اذا اقامت على اقرامين وفيه الزمان بالاجماع فكذلك انما
 وان وقتت البينتين في العقار قبضا ووقت الخارج كسما يقضي لذي اليد عندها فيجعل كانه الخارج
 اشترى او لا ثم باع قبل القبض فيبقى على ملكه وان اثبت قبضا يقضي لذي اليد بالاجماع لكون البيعين
 في العقار عندها وعند محمد جازين على القولين وانما وقت ذوا اليد سبق قبضه للخارج فيجعل كانه ذوا اليد اشتراه وقبض ثم باع
 يقضي للخارج لولا لا يصح عنده ولم يملك او لم يملك ثم حصل التمسك بغيره ولم يبرح بكثرة الشهود والاعدلية يعني اذا اقام احد المدعين شهادتين
 بيعة بل القبض والآخر اعدلية ^{والآخر بوجهين} والآخر بوجهين احدهما عدلين فلهما سواء اما الاول فلان الترجيح لا يقع بكثرة العلل حتى لا يتج
 القيس يقبل آخر وكذا الحديث واما الثاني فلان المعتبر في الشراء اصل العدالة ولا للاعدلية
 فلا يقع الترجيح بها ادعى احد خارجين نصف دار والآخر كل ما يبيع اذا كانت دار في يد رجل ادعاهما
 اثنان احدهما كلها والآخر نصفها وبرهنا في الربع الاول والباقي وهو ثلثه اربع لك عندهما
 فان صاحب النصف لا يبايع الآخر في النصف قبل ان يفسد شراعهما في النصف الآخر فيستصف
 بينهما وعند محمد جازين بينهما اثلاثا فمضى للبيعة باخذ سجين ومدعي النصف سهرما واحدا فيقسم بينهما
 اثلاثا وان كانت اى الدار معهما اى في يد محمد فلهما ومن مدعى الكل لانه اذا برهن كان فضله على
 وجه القضاء وهو الذي كان بيد صاحبه اذ اجتمع فيه بينة الخارج وبينة ذوا اليد وبينة الجازع
 او فقف لانه يترك نصفها الا على وجه القضاء وهو الذي كان بيده لان صاحبه لم يبعه ولا
 بلا ادعى فيبرك في يد برهنا على نتاج دابة الى تنازع عارف دابة واقام كل واحد منهما بينة اثباتها
 نجت عنده او عند بايعه مطلقا الى سواء كانت في يده او في يد احداهما او في يد ثالث لان المفع
 هما

برهن كل من خارج
 الا بستانق منه

ولم تثبتا

من ذى اليد وهو جاز
 في العقار عندها وعند محمد
 يقضي للخارج لولا لا يصح عنده
 بيعة بل القبض والآخر اعدلية

لا يثبت

لا يختلف ذكره الزبدي واتفاقه لمن وافق سنها وقت بشهادة الظاهر وان اشكل الى سنها
 بان لم يوافق التاريخين فلما اى قبض لهما بها لان احدهما ليس بالاولى من الآخر ان لم يكن في يد
 احدهما فقط بان كانا خارجين والداية في يد ثالث او في يدهما والاى وان كانت في يدهما
 فله اى قبض بهما الى اليد لان الامر لا يشكك في سنها فصار كما تراه لم يبرح خذ ذكره الزبدي وان
 خالفه لى سنها الوقيين بطلت البينتان كقولهم ركوب الغريقين فترك في يد من كانت في يده كذا في
 الهلية والكافي قال الزبدي الاصح انها لا يبطلان بل يقضي بينهما ان كانا خارجين او كانت في
 ايديهما وان كانت في يد احدهما يقضي بهما الى اليد لان اعتبار ذكر الوقت لحقهما وحقوقهما هنا
 في اسقاط اعتبار لانه في اعتبار اسقاط حقهما فلا يبرح ذكر الوقت نصا كما تراه ذكر النتاج من
 غير تاريخ وفيه صاحب اليد وان كانت في يد احدهما والاخر في يدهما كما اذا اشكل في موافقة
 سنها احد التاريخين وهكذا ذكره محمد والاول ذكره الحكم وهو قول بعض المشايخ وليس شري و
 لهذا قلت كانت لهما شرا كان فيهما يقضي بها لو كان المدعيان خارجين او ذوى يد
 لو في يد احدهما كانت له كما ذكره برهن احداهما على غصب شئ والآخر على ايداعه نصف اى اذا
 كان عين في يد رجلين فبرهن احدهما على الغصب والآخر على الوديعه يقضي بها بينهما نصفين
 لان الوديعه تدبر غصبا بالجوهر حتى يجيب عليه الضمان ولا يسقط بالرجوع الى الوفاق كما تقر
 في موضوع ادعى المالك في الحال وشهد الشهود ان هذا كان ملكه تقبل يعني اذا ادعى المالك في الحال
 وشهد الشهود ان هذا العين كان ملكه تقبل لان شهادتهم يثبت الملك في الحال
 لماضي ويثبت في زمان بقاؤه مالم يوجد المزمع كذا في العادة فاحدهما اكبرها والآخر متعلق
 بالجارها او تنازعا في ثوب احدهما لابل والآخر متعلق بكلمة كان الركاب والابس او من المتعلق
 بالجار والكم لان تفرقهما اظهر الاختصاص بالملك فكانا صاحبه في يد المتعلق خارج وذوا اليد
 او لا واما اذا اقاما البينة فبينت الخارج او لا ما ترمي ازا ومن في التسريح او لا من رد يعل لان
 تمكنه من ذلك الموضع دليل على تقدم يده بخلاف ما اذا كانا كائنين على التسريح حيث يكون بينهما

بها

خلاف ما اذا خالف بافضل من غيره
 في حاد الى الفواق
 في حاد الى الفواق
 في حاد الى الفواق

على الخلق فقد ظن المرء ان الطلوق ليس ثم يظهر انه من كان عدلا في اسقاط اعتبار التناقص واذا
 صححت الدعوة استندت الى وقت الطلوق فيظهر انه باع ام ولد له فيفسخ البيع لعدم جواز بيع ام الولد
 وبغير الثمن لان سلامة الثمن مبنية على سلامة المبيع بخلاف دعوى اب البائع لعدم انعقاد الطلوق
 على ملكه اذ كان له حق التملك على ولد وقد زال ذلك بالبائع وان ادعاه المشتري قبل ثبت اي نسبة منه
 ونجل على انه نكحها واستولد ثم اشتراها ولو ادعاه معه الى مع البائع او بغيره لا يثبت نسب المشتري
 لان دعوة البائع ودعوة استلاد يكون اصل الطلوق في ملكه والا فاول اقوى لما ذكره اي يثبت النسب من
 البائع ان ماتت الام فادعاه البائع وقد ولدت للماقل وبأخذه ونسبته للمشتري كل الثمن لان الولد
 هو الاصل في النسب لانها تستفيد الحرة منه الا ترى الى قوله عليه السلام اعقبتها ولذا فان ثبت لها حق الحرية
 والحققة الحرة والحقيقة اقوى من الحق فيستتب الاذن ولا يضر فوات التبع بخلاف الولد فانه اذا مات
 دون الام فادعاه البائع وقد ولدت للماقل لم يثبت نسبته لستفناء بالموت عن النسب ولم تصر ام ولد لان
 الاستلاد فرع النسب فلو ثبت لكان اصلا وهو باطل بخلاف بيعه فانه اذا باع عبدا ولد عنده ثم باعه
 المشتري من آخر ثم ادعاه البائع الاول انه باء وبطل البعان لان اتصال الطلوق بملكه كالبينة العادية
 والبيع يحتمل النقص وما لم ينشأ من حق الدعوة لا يحتمل فينقض البيع لاجله واعتناقها اي اعتناق المشتري
 الام والولد كونهما حرة ولو اعترف الام لا الولد فادعاه البائع الولد انه ابنه حكت دعوة ونسبته منه
 ولو اعترف الولد لا الام لم يصح دعوة لان حق الولد ولا في حق الام اما الاول فلانها اذا حكت بطل اعتناق
 والعقبة بعد وقوعه لا يحتمل البطلان واما الثاني فلانها تباع له فاذا لم يصح في حق الاصل لم يصح في
 حق التبع ضرورة والتدبير كالاعتناق لانه ايضا لا يحتمل النقص لثبوت بعض آثار الحرية كاستمتاع
 التملك للغير وفيما اذا اعترف المشتري الام او تدبر تاثير البائع على المشتري حصته من الثمن عندهما وعند
 غير كل الثمن في الصحيح كما في الموت كذا ذكره الهادي وذكره في المسوطة حصته من الثمن للاحصنة بالاعتناق
 ونفوق على هذا بين الموت والعقبة بان القايض كذا في البائع فيما زعم حيث جعلها مصفحة من
 المشتري فبطل زعمه ولم يوجد التكميز في فصل الموت فيؤخذ به فيفسر بجسدها ايضا كذا في الكافي

ودعوة المشتري
 ودعوة تحرير اذ
 اصل الطلوق لم يكن
 في ملكه
 التبع

فهو ابنه

ولو ولد

ولو ولدت لكثر من سنيين من وقت البيع لم يصح دعوة البائع اذ لم يوجد اتصال الطلوق بملكه يقينا و
 هو الشاهد والحق وصحة المشتري اي صدق المشتري البائع يثبت النسب اذ عدم ثبوت له عاين حقيقة
 مانع واذا صدق زال ذلك فلم يبطل بغيره لجرم بان الطلوق ليس في ملكه ولا يثبت حقيقة الحق
 والاحقة لدعوة تحرير وغير المالك ليس من اهله وكانت ام ولده كاحسانى ام ولدت من زوجها فملكها
 او امه ملكها زوجها فولدت فادعى الولد ثم لما بين حكم ولد امه بعد ما باعها ثم ادعاه اراد ان يبين
 حكم ولده ولده عنده بقوله باع المولود عنده فادعاه بعد بيعه مشتريه ثبت نسبة ورثته لانه اتصال
 الطلوق بملكه كالبينة كما مر والبيع يحتمل النقص وماله في حق الدعوة لا يحتمل فينقض البيع لاجله
 ولو ولدت فيما بين الاخر والاكثر وصدقه اي المشتري كان الحكم كالاول اي يثبت نسبته وامتهما وبفسخ
 البيع وبغير الثمن كذا لو كاتب الولد او رهنه او اجرة او كاتب الام او رهنها او اجرة او زوجها ثم ادعاه
 حيث ثبت ويرد هذه التصرفات بخلاف الاعتناق على ما مر باع احد التوأمين وبها ولدان بين
 ولادتهما اقل من ستة اشهر فيكونان من ماء واحد اذ لا يتصور علوق ابي حادنا اذ لا يحل
 اقل من ستة اشهر والعلوق على الطلوق متعذر لانها اذا اجبست ينسد الرحم فاذا كان كذلك فاذا
 ادعى نسبا جدهما ثبت نسبهما منه لانها لا ينفصلان نسبا فثبوت نسب جدهما يستلزم ثبوت
 نسب الآخر فكان علوقهما وولادتهما عنده واستحقاق المشتري ثم ادعى البائع الاخر ثبت نسبهما منه
 وبطل اعتناق المشتري لان الذي عنده ظهرا من الاصل فينقض كون الآخر ايضا كذلك لا محالة كون احدهما
 حر الاصل والاخر رقيق وقد خلقا من ماء واحد وكان هذا انقض الاعتناق بايم نفوقه وهو حرية الاصل
 قال لصبي هذا الولد متى ثم قال ليس مني ثم قال هو مني يصح اذ بالاقرار بان ابنه تعلق حق المقر والمقر
 اما حق المقر فانه يثبت نسب من رجل معين حتى يتفق كونه مخلوقا من ماء التران فاذا قال ليس
 الولد مني لا يمكن ابطال حق الولد فاذا عاد الى التصديق يصح ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا
 النفي لان النسب يثبت واثبت النسب لا ينشئ بالنفي وهذا اذا صدق الابن اما بغير التصديق
 فلا يثبت النسب لان جرمه كمن اذا لم يصدقه الابن ثم عاد الى التصديق يثبت النسب لان اقرار

ولو ولدت فيما بين الاقل
 والاكثر وصدقه اي
 المشتري كان الحكم كالاول
 يعني ثبت نسبها وامتهما
 ويفسخ البيع ويرد الثمن

بصح
 لا يثبت النسب الا بالاعتراف
 ولا بالاقرار

اقرار على غير بانه جرمه متى

فأقام الابن البينة انه اقرب الى ابنته تقبل بنسبه والاقرار بان ابنه مقبول لانه اقرب الى نفسه بانه جروءه اما
 الاقرار بان اخوه لا تقبل لانه اقرب الى الغير كذا في العادة قال له اي لصبي هو ابن زبير ثم قال هو ابني
 لم يكن ابني وان وصليته محمد زبير بنوته وهذا عندنا في حق وقال اذا جرد زبير بنوته فهو ابن الموقر واذا
 صدق زيد ولم يزد زبير بنوته ولا تكذيبه لم يصح دعوه المقر عندم لهما ان الاقرار ان زبير ذنوب فصار كان لم
 يكن والاقرار بالنسبة بغيره بالرد وان لم يجعل النقص ولا ان النسبة لا تجعل النقص بعد بنوته والاقرار
 بمثل لا يرد بالرد اذ تعلق حق المقر له لو صدق بعد التكذيب ثبت منه وايضا تعلق به حق
 الولد فلا يرد بغير المقر قال اي لصبي كان في يد مسلم وكافر فقال مسلم هو عبدي وكافر هو ابني كان ابني
 وجرا ان ادعيامه لانه يكون حرا حاله او مسلمانا لا يظهر لادلائل التوحيد لكل عاقل وفي العكس
 الاسلام تبعا ولا يحصل الحرية مع عجزه عن تحصيلها وان سبق دعوى المسلم كان عبدا كذا في
 النهاية وان ادعي بنوته كان ابنا للمسلم استوائهما في دعوى البنوة وترجح المسلم بالاسلام وهو
 اولى للصبي لحصول الاسلام له حاله لا تبعا لابي قال زوج اميرة لصبي معها هو ابني من غير باوقالت
 ابني من غيره فهو ابنيها لو كان غير محترمة والآي وان كان معتبرا فهو من صدق لان كلا منهما اقر الولد
 بالنسبة ادعى ما يبطل حق صاحبه فصح اقرارهما ولا يبطل حق صاحبه بغير قوله بغير احدهما
 على الآخر استواء ابيهما فيه وقيام ابيهما عليه وقيام الفراش بينهما دليل ظاهر على انه منهما ادعت
 ذات زوج بنوته صحت لم يخرج منها امرأة على الولادة لانها تخرج بالنسبة على الغير فلا يصدق الا
 بغير خلاف ادعاء الرجل فان فيه تحصيل النسبة بشهادة القابلة حجة فيها لان الحاجة الى تعيين الولد
 او النسبة بالفرش القاييم وان كانت معتدة لزم حجة تامة عندنا في حق وهي رجلان او رجل
 وامرأتان الا اذا كان هناك رجل ظاهر واعتراف من قبل الزوج وقالا يكفي في الجميع شهادة امرأة
 واحدة وقد مر في الطلاق وهذا النكاح والعدة كان ابنها ان لم يكن ذات زوج ولا معتدة ثبتت
 النسبة ما يقول لان في الزمان على نفسه كما في الرجل ولدت امته تزوجها اي رجل على انها حرة
 او تزوجها او اتزمتها وان حقت يعني من وطئ امرأة معتدة على مكره من او نكاح فولدت ثم انحلت
 معتدة

النسب

فلا

في

الولادة

ثاني فسرهم

ولولا

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين

حق

الوالد في جامع الصحابة ولان النظر من الجانبين واجب فيجعل الولد حرا الاصل في حق ابيه وورثته في بنوته
 نظر الهاشم الولد حاصل في يده بالاعتدائه فلا يضمن الا بالمنع كما في ولد المقتوبة فلذا يفتبر قيمته
 يوم تحاكم لانه يوم المنع وهو حر لما مر انه خلق من ماء الطهر ولم يرسل الى والدته بغيره كما رضى في الامنة
 المنكحة وان ما فلا شيء على ابيه لانعدام المنع وبيرته اي يكون الاب وارثا لانه حرة الاصل في
 حق ابيه فانه كمن يكون ميراثا لابي وان قتل ابوه او قتل غيره واخذ اي ابوه وبيرته غرم اي ابوه
 قيمته في الصورتين اما في الاولى فيلحق حق المنع من الاب يقتل وامر ان ينيه فليسلمه الولد
 له اذ الدير بدل المحل شرعا فصار الولد سالما لاسلامته فيفهم قيمة المستحق كما لو كان حيا
 ورجع بها اي قيمته التي ضمنها كمنها اي كما يرجع بغير الجارية على بايعه اي بايع الولد ببيع امته لانه
 جزء للمنع والبايع يضمن للمنتسبة في سلامة المبيع بجميع اجزائه لان الفرو يشملها بالا بهما اي
 لا يرجع به عليه لانه لزمه كاستيفاء منافعها في ليست من اجزاء المبيع فلم يكن البايع ضامنا
 لسلامته **فصل في الاستسقاء والاستبراء** والاشجار اي طلب شراشي من غيره
 وطلب حبيته منه وطلب ابدعه وطلب اجارته له يمنع دعوى المالك للطالب لان كلا منهما اقرار
 بان ذلك الشيء ملك لذي اليد فيكون الطلب بعد نفاضا واستسقاء في الامنة بمنعها اي دعوى
 المالك في الحرة يمنع دعوى النكاح كذا في مجمع قولي ادعى على اخرها لا فقال الختم المدعي على وجه الدفع
 ابرأ من دعواه وبيرهن فادعى ثانيا انه اي المدعي عليه اقر بعد الابراء فلو قال اي الختم
 ابرأ من وقيل او قال صدقته في ذلك لم يصح دفع الدفع بغير دعوى الاقرار وان لم يكن قال فقلت
 الابراء لانه بعد القبول لا يرد بالرد كذا في الفتاوى النظرية ادعى رجل على اخرها لا فقال اي
 لا يرد ما كان كذا على شيء فقط نفى الوجوب عليه في الماضي على سبيل الاستفراق فبهرهن كذا
 لا يكون للمدعي الف وبيرهن المنكر على القضاء او الابراء قبل هذا اي صار بهرمان المنكر مقبولا او قال زفر
 لا يقبل لان القضاء يتلو الوجوب وقد انكره فكان منقضا في دعواه وانما التوفيق
 لا يرد لان غير الحق قد يقضي وبيراه منه دفعا لخصوصه الا ان يزيدي المدعي بان يقول
 بخلاف ما اذا قال قبلت كبراء

عنده

صحة

لانه لم يقبل

لان جاز

لا يكون للمدعي

عليه لورده

لا يرد لان

لا يرد لان

لا يرد لان

لانه ضمن له سلامته

عليه

معناه

ولا اعرفكم وما شربكم كقولهم ولا اريكم ولا اجدني بينكم في الطلعة فلا تقبل بيته على القضاة ولا
 الابراء لتعذر التوفيق اذ لا يكون بين اثنين اخذوا عطاء وقضاة واقضاة ومغلط
 بلا اختلاط ومعرفة وقيل يقبل به ايضا نقل القدر عن اصحابنا انه ايضا يقبل لان المحج
 او الخدرة قد يؤذى على بابيه ويأمر بعض وكلاءه بارضائه ولا يعرف فكان التوفيق ممكنا قالوا
 على هذا اذا كان المدعي عليه ممن يتولى الاعان نفسه لا تقبل البيته وقيل تقبل البيته على الابراء
 في هذا الفصل باتفاق الروايات لا لا يتحقق بلا معرفة كذا في العناية وقال في القنية المدعي عليه
 قال للمدعي فلما ثبت الحق بالبيته ادعى الايصال لا يسمع ولو ادعى اقرار المدعي عليه بالوصول
 او الايصال يسمع قال احد الورثة لا دعوى اليه في الزكوة لا يبطل دعواه لان ما ثبت شرعا في
 من حقه لازم لا يبطل بالاسقاط كالحال قال است انا ابنتي لا يبي قال است انا وارث فلان ثم ادعى ارثه
 وبين الجنتين صح لما بينا في ان التناقض في موضع الحفاء لا يمنع صحة الدعوى قال ذوالبدر ليس
 هذا في وكوه اي ليس له ولا حق في فيه وكوه ذلك لا يمنع ثم ادعى فقال ذوالبدر هو الحق
 والقول قول لان هذا الكلام لم يثبت حقا لاحد لان الاقرار للمجهول باطل والتناقض انما
 يبطل اذا تضمن ابطال حقا على احد ولو كان ثم منازع كان اقراره في رواية وهو رواية الجاهل
 عن الاصل الصغير وفي رواية اخرى لا وهي رواية ككن قالوا القاضي يستال في اليد هو المالك المدعي
 فانه اقرب امره بالتسليم اليه وان انكره لم يثبت عليه ولو قال اي قال ليس هذا
 وكوه الخارج لا يدعي ذلك الشيء بعد التناقض وانما يمنع ذاليد على ما لم يقيم اليد كذا
 في العادة ادعى زيد مالا ولم يثبت فادعاه على آخر لم يسمع كذا في القنية اقرار مال غيره كما
 يمنع دعواه لنفسه من غير ما ادعى دعواه لغيره بوكالة او وصاية ان لورثة موصيه لان في تناقضا
 لان المال الواحد لا يكون لشخصين في حالة واحدة بخلاف ابراءه عن جميع الدعاوى ثم الدعوى
 بهما اي بوكالة او وصاية حيث يصح لعدم التناقض لان ابراء الرجل عن جميع الدعاوى المتعلقة
 بماله لا يقتضي عدم صحة دعوى مال غيره على ذلك الرجل ادعى دارا لنفسه ثم ادعى انها وقف

بالشغل
 او الغشنة

معنى اذا اقر رجل بما له لفلان
 ثم ادعاه لنفسه يصح وكذا
 اذا ادعاه بوكالة او وصاية

عليه

اولا

عليه يسمع كدعواه له اي لنفسه ثم دعواه لغيره ولو ادعى ان وقف لفلان ثم ادعى لنفسه لم يجز
 في رواية وهو رواية قاض خان وجاز في رواية اخرى ان وقف وهو رواية الزخيرة حيث قال
 فيه ومن ادعى لغيره بالوكالة او الوصاية ثم ادعى لنفسه لا تقبل الا ان يوفى فيقول كان لفلان
 ثم اشترى به منه واقام البيته على ملكه فتح تقبل ادعى العصبية وبين النسب برهن بالخبر ان النسب
 بخلافه ان قضى بالاول لم يقض به والا تاسقاطا للتعارض وعدم الاول برهن ان ابن عمه لا يبره
 وانه برهن الدافع ابن عمه لامة فقط او على اقرار الميت اي بانه ابن عمه لامة فقط دفعا قبل القضاء
 بالاول لا بعد لتأكد جالبضا بخلاف الاول ادعى ميراثا بالعصبية فدفعه ان يدعي خصم قبل
 الحكم اقراره مفعول يدعي بانه من ذوى الارحام اذ يكون في بين كلامية تناقض قال هذا الولد
 مني ثم قال ليس مني ثم قال هو مني صح اذ باقراره بانه متعلق حق المقر له اذ ثبت نسب من اجل
 مصير من لا ينبغي كونه مخلوقا من ماء الزنا فان قال ليس هذا الولد مني لا يمكن ابطال حق الولد
 فاذا عاد الى التصديق يصح اقول قد وقع العبادة في الكسوة وشيئة والعبادة هكذا قال هذا
 الولد ليس مني ثم قال هو مني صح باقراره بانه اتخ الظاهر انه سهو من النسخ الاول يدل عليه
 التحليل ذكره لانه يقتضي ان يكون ههنا ثلاث عبارات فيقول الاول اثبات البتوة والثانية
 نفيها والثالثة العود الى الاثبات المذكور فيهما العبارتان فقط ولو ادعى ان قال هذا الولد مني
 ثم قال ليس مني لا اي لا يصح النفي لان النسب ثبت فاذا ثبت لا ينبغي بالنفي برهن على قول المدعي
 ان يبطل في الدعوى او شرهوى كذبة او ليس عليه شيء صحح الدفع ولو برهن على قول يدور
 كويان آدم لا اي لا يصح الدفع اذ لا يلزم منه كذب شرهوى ثم خصم المدعي عليه جاب خطه البراءة
 يعني اذا ادعى رجل على آخر قد اقر من المال فاقربه المدعي عليه ثم قال قد برئت فتمتني عنه وانظر كتاب
 فقال المدعي نعم كنت ابراءت وتمكن كني كنت نصبتا وقت الابراء فالقول والبيته على خصمه
 لانه سنده الى حاله منافية للفان فالخصم اذا ثبت بلوغه في ذلك الوقت اندفع كلامه ادعى
 قيمة جارية مستملكة فبرهن الخصم انها بارأيت في ملكه كذا لا تقبل لان محج بها حجة كذا في الخبر

ذلك

هكذا

وهو برهن قوله وارث فلان
 فاعلم ان قوله وارث فلان

الابراء

حجته

ادعى الاخوة ولم يذكر اسم الجد بخلاف دعوى كونه ابن عم حيث يشترط فيه اسم الجد كذا في العاديه
 التناقض في موضع لا يمنع صحة وقيل منع ولهذا الاصل فروغ كثيرة ذكر بعضها سابقا
 وذكر منها واحد منها فقال فان ادعى الوصيه وانكر الوارث فاقام اي الوصيه له بينه
 فادعى الوارث الرجوع فقبل وهو الصحيح لان هذا تناقض في طريقه خفاء اذ اهل الموضع قد اوصى ولم يعلم
 به الوارث ورجع الموصي ولم يعلم به الوارث فحي بناء على ذلك وقيل لا لا تقبل نظائر التناقض وايضا
 اذا استأجر دارا من رجل ادعى على الآخرين هذه الدار ملكه لان كان اشترى بالاجل في صوفى وعلى
 ملكه واقام البيه تسمع ولا يكون هذا التناقض ما نفى صحة الدعوى لما فيه من الخفاء لان الاب
 يستقل بالشراء للصغير من الصغير لنفسه والابن لا يعلم بذلك وهذا كما لو اقامت المرأة بيته على
 الطلاق ثلثا بعد ما اختلفت نفقته بالمان تسترد بدل الطلع وان كانت متناقضة لاستقلال
 زوجها في ايقاع الطلاق عليها من غير علمها ولا بتناظر ذكره في العاديه وغيره **تدني الكفيل**
 ينتصب كما يمكن الاصيل بلا عكس الى الاصيل لا ينتصب خصما عن الكفيل لان القضاء على
 الكفيل قضاء على الاصيل وهو كذا والقضاء على الاصيل قضاء على الاصيل على صورته كان لاجل على آخر
 ألف ديم وكفيل بامر المطلوب فلحق الطالب الاصيل واقام عليه بينه ان لا عليك كذا
 وقلان كفل بامر كذا فانه يقضى على الاصيل بالف لا يكون هذا قضاء على الكفيل حتى لو
 الكفيل لقي ليس له ان ياخذ منه شيئا بلا اعادة البيه عليه ولو لقي على الكفيل او لا وادعى ان
 على فلان الف وانت كفيل بها عنده بامر واقام البيه ثبت المال عليه وعلى الغايب
 ويحسب الكفيل خصما عن الاصيل اذا اشترك الدين بين شريكين لا بجره الارث فاحدهما
 لا ينتصب خصما عن الآخر عندنا بخلاف اذا اشترك في ما يقع اذا اشترك بينهما بجره الارث
 فاحدهما ينتصب خصما عن الآخر عندنا سن ينتصب خصما على كل حال قال محمد ما قال ابو ج
 قياس وما قال ابو س الحسن ومحمد اخذ بالاستحسان كل من كذا المنتقى ثم على قولها
 اذا حضر الغايب وصدق الحاضر فيما ادعى كان بالخيار ان شاء شاكر المدعى فيما قبض

ثم يتبعان

ثم يتبعان المطلوب وان شاء يتبع المطلوب وياخذ بيقين كذا في العاديه **كتاب الاقرار**
 اورده بعد الدعوى لان الدعوى يقطع به فلا يحتاج بعده الى شيء اخر حتى اذا لم يوجد يحتاج
 الى الشهادة ولهذا عقبته بها وهو مشتق من القرار هو لغة اثبات مكان مشرئ وشرا
 اخبار حقيقة الاقرار عليه لا يثبت عليه بل يثبت له وشروطه سنذكر في اثنا الكلام ان شاء الله تعالى
 حكمه ظهور المقرب بالتصديق وقبول من المقر فانه يلزم على المقر ما اقرب على وقوعه والاعلى الخبر
 لان مدلوله الصدوق والكذب احتمال عقلي كما تقرره موضوعه الا في نسب الاولاد يعني اذا اقر رجل
 بنوة غلام مجهول النسب صحح اقراره وكذا اذا اقر بالوالدين والولد صح ونحوه وهو ان يقر رجل
 او امرأه بالزوج او المولى حيث يصح وشروطه تصديق هو لا وسيله تمام بيان ان شاء الله تعالى
 ولكن يرد في الاقرار بجره اي رد المقر لا بعده اي بعد التصديق فانه لا يرد في لا بنوة ابتداء
 عطف على قوله ظهور المقرب اي لا يثبت المقرب المقر لا يثبت بنا قبل بملك المقر المقر **اقول**
 ستره اتا لا اقرار اخبار كتمان الكذب فيجوز تخلف مدلوله الوضع عن خلاف الانشاء كالبيع والهبة
 ونحوه لا يوجب ما معنى بلفظ يقاربه في الوجود فيمتنع فيه التخلف فقد فرع على كون حكم الاقرار ظهور
 المقرب لا بنوة ابتداء او لا بقوله فصح الاقرار بالعلم بالمدعى يومه بالعلم اليقيني ولو كان غيبا
 مبتدأ بالماضي وثانيا بقوله لا الاقرار بطلاق وعنف مكر بالقيام دليل الكذب وهو الاقرار ولو كان
 حكمه ثبوت ما اقرب بان كان انشاء يصح لان انشاء ما مع الاقرار يصح عندنا وثانثا بقوله
 ولو ادعاه اي الاقرار ابتداء بان يقول انك اقررت لي بكذا فادفعه او جعله كذا الاقرار سببا بان
 يقول ان لي عليك كذا لانك اقررت به لم يسمع عند عامة المتأخر لان نفس الاقرار ليس ناقلا للملك
 لما عرفت بخلاف ما عساه اي الاقرار في الدفع فانه لم يسمع عندنا ان مدعى الاقرار في دفعه
 الدفع حتى لو اقام المدعى عليه بينه ان المدعى اقر ان هذا العين ملك هذا المدعى عليه بل تقبل و
 اجمعه على انه لو قال هذا العين ملكه واقرب به صاحب ابدا او قال لي عليه كذا او هذا اقرب به هذا
 المدعى عليه صح الدعوى وتسمع البيه على اقره لانه لم يجعل الاقرار سببا للوجوب

نصيب

في هذه الصورة لو انكر كل كلف على عدم اقراره وفي خلاف بين التسليم وقيل كلف لانه لو نكل ثبت
 الاقرار والفتوى على انه لا يكلف على الاقرار وانما يكلف على المال كذا في العادية ورايها بقوله
 ولو كذب المقر في اقراره بالمال لم يكلف له المقر اخذ المال الا بطلب نفسه اي نفس المقر ولو كان
 حكم الشبهة بكل اخذه وهو الاقرار حجة قاصرة اما حجة فلان النبي عليه السلام قد رجم ما عدا
 باقراره على نفسه بالزنا والسمعة باقراره فلما جعل الاقرار حجة في الحدود التي تنادي بالشهاد
 فلان يكون في غير ما اولى عليه انفسه الاجماع واما قصوره فلقصور ولاية المقر عن غيره فيقتصر عليه
 بخلاف البيعة فانها تصح بالقبض والقبض ولاية عامة فيصحب الى الكل اما الاقرار فلا يقتصر
 على القضا ولا ولاية على نفسه دون غيره فيقتصر عليه لواقعة مجرول النسب بالترك لم جاز ذلك
 على نفسه وماله ولم يصح على اولاده واهل بيته ومكاتبه اذ ثبت حق الحرية او اخذ
 لهؤلاء فلا يصح عليهم اقراره كلف اي عاقل بالغ حرا وعبد ماذون له بمعلوم متعلق باقرار
 صح اي اقرار كل من الحر والعبد الماذون اما الاول فظاهر واما الثاني فانه ملحق بالاجرة
 لان المولى اذا اذن له فقدرضى بعلق الدين بقرينة فكان مسلطا من جهة مطلقا الى سواء
 تصرف لا بشرط الصحة وتحققه اعلام ما صدق ذلك التصرف او لا كما سبنا وشروط التكليف
 لان الصبي والمجنون لا يتبعين باقرارهما حكم ولو اقر مجرول صح ايضا لان الحق قد يلزم
 مجرولا بان التمسك لا لا يدري قيمة او جرح جراحة لا يعلم ارتضاها ولو كان ذلك التصرف تصرفا
 لا بشرط الصحة وتحققه اعلام ما صدق ذلك التصرف كالفصب والوديعة فان لم ياله لا
 تمنع تحقق الفصب فان من غصب من رجل مالا مجرولا في كسب او وديعة مالا في كسب صح الفصب
 والوديعة ويثبت حكمها بخلاف ما شرط ذلك فان كل تصرف لا بشرط الصحة وتحققه اعلام ما صدق
 ذلك التصرف فالاقارب مع الجاهل لا يصح كالبيع والاجارة فان من اقرانه باع من فلان شيئا
 او اجاره من فلان شيئا او اشترى من فلان شيئا لا يصح اقراره ولا يجبر على المقر تسليم شي ولو لم يمسك
 المقر بمثل الفصب والوديعة بيان ما جهل بماله قيمة يعني اذا قال فلان على شيء اوصى لزمه ان

قد رجم

شرح

وبين

يبين بماله قيمة لانه اخبر عن ما وجب ذمته وما لا قيمة له لا يجب في الذمة فاذا بين بغير ذلك
 كان رجوعا فلا يصح وطهق المقر بيمينه اذا ادعى حصة الكثر ولم يبين يعني ان المقر اذا بين
 المجرول بماله قيمة وادعى المقر اكثر منه فانه يبرهن عليه حكمه والا صدق المقر بيمينه على عدم
 الزيادة ولم يصح اي الاقرار المجرول اذا انحشت جهالة بان يقول هذا العبد لواحد من الناس
 لان المجرول لا يكون مستحقا وان لم تجش بان اقراره غصب هذا العبد من هذا او من
 هذا فانه لا يصح عند شئ المية السخية لانه اقرار المجرول فانه لا يفيد وقيل يصح وهو
 الاصح لانه يفيد وصول الحق الى المستحق لانها اذا اتفقت اخذ فلها صح الاخر
 ويقال بين المجرول لان الباع من جهته وبيان الحق على الجاهل ومن اراد ان لا يبرهن ان لم
 يبين اجمعه القاطن على البيان ايضا لا يلحقه المستحق كذا في الكافي كذا اشارة الى عدم ماذون
 له يقول اقر مكلفه او عبده ماذون له مجرورا اقر بما لا قيمة فيه كخبر وقود يعني ان اقراره صحيح لان
 اقراره غير موجبه لعلق الدين بقرينة ومعنى مال المولى فلا يصح عليه بخلاف الماذون
 لانه مسلط على الاقرار من جهة المولى لان الاذن بالتجارة اذن بما يلزمها وهو دين التجارة
 بخلاف الحد والقود لا معنى على اصل الحرية فيها لانها من خواص الادمية ولهذا لا يصح اقرار المولى
 عليه بالحد والقود فيؤخذ به الآن ولا يؤخذ به الصبي وكذا المجرور اقر بما فيه قيمة كالمال نظرا
 اصل الادمية فيؤخذ به الصبي وعادة لحق المولى ولزمه في علي مال درهم يعني لا يصح في اقل منه
 لانه لا يعده مالا عاوده ولزمه في علي مال عظيم يصار في مال الزكوة وقد انصب قيمة في غيره
 اي في غير مال الزكوة يعني لا يصح في اقل من مائة درهم في الفضة واقل من عشرين مثقالا
 في الذهب وفي اقل من خمس عشرين في الابل والا في اقل من قدر النصاب قيمة في غير مال الزكوة لان
 النصاب عظيم حتى صار صاحبه غنيا ولزمه في علي اموال عظام ثلاثة ثقب من جمل اسماء
 اعتبارا لادب الجمع لوقال من الدراهم كان ستة مائة درهم وفي درهم ثمانية اعتبارا
 لادب الجمع وفي درهم ثمانية عشر اى لا يصح في اقل منها عند ذلك لانه اقصى ما يشترط اليه

تهمة

للتهمة وقصور الحجة

تهمة

يؤخذ

دينار اعليه

علم الجمع وفي كذا درهم درهم لا يغنيهم كذا في الهدية قال قاضي خان لو قال كذا دينار لان كذا
واقل العدد كناية عن العدد وان في كذا كذا درهم درهم كذا اي لم يصدق في اقل منه لان كذا كناية
عن العدد المحمول فعلا فبعد دينين جوهريين ليس في حرف العطف واقل العدد كذا كذا كذا
احد وفي كذا كذا درهم واحد وعشرون اي لم يصدق في اقل منه لانه ذكر عدد دينين مبرهين بينهما حرف العطف
واقل في كذا من العشرة واحد وعشرون وجوب الاقل في الفصلين ليقيننا به والاصل في الذم
البراهين ولو قلت اي قول كذا بلا او بان يقول كذا كذا درهم فاحد عشر جملة الواحد منها على التكرار
اذ لم يجمع بين ثلثه اعداد بلا عطف فلا بد من حمل الواحد على التكرار ثم حمل الاثنين على اقل عددهما
التعبير بذكر عدد دينين بلا عطف وتواحد عشر ومعها اي لو قلت لفظ كذا مع الواو وفي مائة واحد
وعشرون لانه اقل ما يعبر عنه بثلاثة اعداد مع الواو ولو رجع اي قوله كذا مع ثلث الواو بان
يقول كذا وكذا وكذا وكذا زيد الف على العدد الذي قبله فيلزم الف محضة واحد وعشرون لانه نظيره
على فليقر بالدين يعني اذا قال على من المال كذا او قبل كان اقرار بالدين لان على لا يجاوز الاثر
وقبل ينفي عن الضمان يقال قبل فلان عن فلان اي يحسن ويسمي الكفيل قبله لانه ضامن للمال وان
وصل به ودية اي ان قال المقر بانه وهو ودية صدق لان المضمون عليه الحفظ والمال محله
فقد ذكر المحل واراد الحال واحتمل اللفظ مجازا فصيح موصولا لا مفصولا عندي معي في بيتي في صدق
في كذا بالامانة لان اكل اقرار كونه الشيء في يدك وذا يكون امانة لانه قد يكون مضمونا وقد
يكون امانة وهذه اقرارها جميع مالي وجميع ما املكه به لا اقرار لان ماله او ما املكه يمنع
ان يكون لاحظه تلك الحال فلا يصح الاقرار واللفظ يحتمل الاشياء فيحمل عليه ويكون به مقتضى
التسليم فان وجد تحت والا فلا قوله لمدني الالف مبتداء وخبره قوله الالف اقرار يعني لو قال رجل
عليك الف درهم فقال بتره او انقذه او اجلي به او قضيتك او ابرأني او تصدقت به على او فقلت لي
انه او امكنك به على زيد اقراره بلا حيلة لا ما يكون الاربعه الاولى اقرار فلان الفيراجع الالف المذكور
وهو موصوف بالوجوب فكانه قال بتره او انقذه او اجلي او قضيتك الالف الواجب على صاحب لولم

يد بكم الفير

يد بكم الفير بان قال بتره لانه مثلا لا يكون اقرارا اذ لا دليل على انصاره الى المذكور واما الخاسر فلان
دعوى الابراء كالفضاء لان الابراء اسقاط وهو انما يكون محال واجبه عليه واما الساس والسابع
فلان هذا دعوى التمسك منه وذا لا يكون الا بعد وجوب المال فذمته واما الثاني فلان محمول الدين في
ذمته لا يكون بدون الوجوب وقوله نعم اقرار يعني اذا قبل به بل عليك كذا فقال نعم يكون اقرارا لانه
للجواب والاحتجاج لا الربط لا الالباء به بل نعم في جواب بل عليك كذا لان الاشياء من الاخرى قائم
مقام الكلام لامن غيره اقرار بدين موجب وقال المقر له حال صدق بيمينه يعني اذ صدقه المقر له في الدين
وكذا في التاجيل لزمه الدين حال لانه اقرار بحق على نفسه وادعى لنفسه حقا في يمينه في الاقرار
بالاجبة دون الدعوى كما لو اقر بغيره بدينه اذ اقلان استأجرة في يمينه المقر له في المكمل الاجارة و
لزم في اقل مائة ودرهم مكمل كذا درهم اي اذا قال له على مائة ودرهم لزم مائة درهم ودرهم ودرهم في
مائة وثوب ثوب وثوب المائة اي يرجع في ثوب المائة اليه والقبض في مائة ودرهم كذا وهو قول الثاني
لانه عطف منفصل على مبرم في الفصلين والعطف لم يوضع للبيان فثبت المائة مبرمة فيها
ولنا ان قوله ودرهم بيان للمائة عادة لان الناس استقلوا التكرار التدرج واكتفوا بذكر مرة و
هنا فيما يكثر استعماله وهو عند كثرة الوجوب بكثره ثوبا وذا في المقدمات كالمكمل والموزون
لانها ثبتت دينيا في الذمة سلميا وقرضا وثمنا بخلاف الشباب ومالا يتكامل ولا يوزن فان
وجوبها لا يكثر في الذمة لان الشب لا تثبت فيها الا التمسك والشك وذا لا يكثر في الحقيقة
كذا وثوبان اي اذا قال له على مائة وثوبان لزم ثوبان وثوب المائة وفي الجمع اي اذا قال له على
مائة وثلاثة ثواب كل ما ثابا لانه ذكر عدد دينين مبرمين اثنى مائة وثلاثة واعقبها بنفسه
فانصرف اليها لانها استوفيت الحاجه لا التف ليقال الاثواب لتصلح مع المائة لانها ما اقرت
بالثلاثة صار العدد واحد ولزم في على نصف درهم ودينار وثوب ونصف هذا العدد وهذا
البارية نصف كل منها لان الكلام كله وقع على شيء بغير عينه او بعينه فينصف في النصف الى الكمال
قال على نصف ونصف هذا اقرار بعشرة درهم وذا في اقراره او في اقراره كان من القصة لانه اكتفاء

الوجوب درهم

اقرار بدين موجب

بالتفصيل الاول شائع عندهم قال الله تعالى ولست اكن فيهم ثلثا ثمانية سنين وازدادوا تسعا يعني من
 السنين واكثر تميز في قصرة الزمان ما هي التمر والقوصرة في المبسوط بقوله غصبت ثم ارف
 قوصرة ووجهه ان القوصرة وعاء وظرف وغصبت الشيء وهو مظهر في التحقيق بدون الظرف فيلزم
 مانه وكذا الطعام في السفينة والمنطقة في الجو الفخايف ما اذا قال غصبت من قوصرة لان من
 لا اشترا فيكون اقرا بغصبت المنزوع وداية اي قربة في اصطبل لزمه اي الداية فقط اي بلا
 اصطبل لان غير المنقول لا يصح بالفصيح عما خلا في كذا الطعام في البيت يعني يلزم الطعام
 لا البيت الاصل فجز من المسائل ان الظرف ان امكن ان يحذف ظرفا حقيقة ينظر ان امكن نقل الزمان
 والالتم المظروف فقط عند ما لان الفصيح للموجب للزمان لا يتحقق في غير المنقول ولو ادعى انه لم ينقل
 لم يصدق انه اقرب غصبت تام لانه مطلق فيحمل على الكمال وعند محمد لزمه جميعا لان غصبت المنقول
 متصور وان لم يكن جعل ظرفا حقيقة لم يلزمه الا الاول كقوله درهم في درهم ولم يلزمه ان لانه
 لا يصلح ان يكون ظرفا لاقرب في خلقه وفقه لان الاسم يشمل ما واقر بسيف الفصل وجفنه و
 مما يلان اسم السيف مطلق على اكل النصل حديدية والجفن غداة والممايل جمع الممايل كالحاء ومعى علاقوه
 اقرب تجل له عيذنا وكثرت لاطلاق الاسم على الكل عرفا لانها بيت تزيين بالثياب والاسرة وتوتور
 واقرب ثوب في ثوب في منديل الزمان لانه ظرف في حقيقة وامكن نقله كقوله ثوب في ثوب في عشرة اثناء
 لا ثوب عند لاس وقال محمد عليه احد عشر ثوبا لان التغير من الثياب قد يلف في عشرة فامكن جعله
 ظرفا كقوله حنطة في جوالف واللاس وهو قول في اول ان العشرة لا يكون ظرفا لواجب عادة
 والمتنوع بالمتنوع حقيقة واقرب تحجب في حجب بنية الضرب لانه انما الضرب في تكملة الاجزاء
 لا في تكملة المال وبنية مع عشرة اي لو كان اردت حجب مع ثمانية عشرة لان اللفظ يحتمل قال الله
 فاوخر في عبادي قبل مع عبادي فاذا احتمل اللفظ ولو مجازا ونواه صحيح كسما اذا كان في شدة
 على نفسه كما عرف في موضعه وفي من درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة ثوب وعشرة
 وقا لا يلزم عشرة وقال زفر يلزم ثمانية وهو القياس لانه جعل الدرهم الاول والاخر حجة

عادة عرفان
 قال

والحد

والحد لا يدخل في الحدود ولها ان الغاية تجب ان تكون مؤداة كذا المقصود لا يجوز ان يكون
 حد للموجود ووجوده بوجوبه فيدخل الغايبين وله ان الغايب لا يدخل في المقيت لان الحد
 يضاير الموجود ولكن ههنا لا بد من ادخال الاول لان الدرهم كذا والثالث لا يتحقق بدون
 الاول فدخلت الاولى ضرورة في الثانية وفي من داري ما بين هذا الحابط الى هذا الحابط ما
 بينهما كما ذكر ان الغاية لا تدخل في المقيت اقرب بالجل الى جل الجارية او حلة شاة لرجل صحيح اقرب
 وان لم يكن بين وجهي او هو ان رجلا او من به رجل ومما الموصي فيقر وارثه للموصي كذا مطلقا
 اي سواء بين سبب صالح او لا او لا في قول صحيح ايضا لكن لا مطلقا بل ان بين سبب صالح
 كارت ووصية بان قال ما ابوه فوارثه او وصي به له فلان فالاقارب صحيح لانه بين الو
 عايننا كحكمة فكذا اذا ثبت باقراره ثم اذا وجد السبب الصالح فلا بد من وجود المقر به عند الاقرار
 او محتملا او ذلك بان تضعه لاقرب من ستة اشهر من زمان المورث او الموصي اذا كانت ذات زوج
 او لاقرب من سنتين من وقت الفراق اذا كانت معسرة فان ولدت حيا لاقرب من ستة اشهر
 في الصورة الاولى اي السنتين في الصورة الثانية فله ما اقر كوجوده في البطن حين مات
 المورث او الموصي او ميتا اي ان كان وارثا ميتا فلم يوصي والمورث اي يتر المال المورثة
 للموصي والمورث لان هذا الاقرار في الحقيقة لهما فاما ينقل الى الجنين بعد ولادته ولم ينقل
 فيكون لورثتهما او ولدت حيتين فلها ما اقر نصفين ان كانا ذكرا او اثنتين وان
 كان احدهما ذكر والاخر انثى ففي الوصية كذلك وفي الميراث كذلك مثل حظ الانثيين وان بين
 بغير صالح للسببية كسبع واقراض وميتة بان قال باع لفلان ثوبا او اقرضني او وهب لي او
 ابهم الاقرار ولم يبين سببا بان قال على فلانة كذا انفا اما الاول فلانه بين مستحبا لعدم
 تصور يلا من الجنين لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكم لانه لا يؤيد عليه وانما ذلك فلان مطلقا
 الاقرار بغير صالح الاقرار بسبب التجارة ولها انما اقرار المأذون واحد المتضاو ضنين عليه فيغير
 كما اذا صرح به اشهد اني جعل رجلا من شاهدين على ابي في مجلسه رجلا من اخوان

ولا ضرورة

له

سببا

اي ان ولدته

في مجلس آخر لزم الفان يعني لو اردت صكاً على الشهود فاقول عندكم مرتين او اكثر بالقرينة ذلك المجلس
 الف واحد اتفاق لان الك هو الاول كونه معقفاً بالمال الثابت في الصك وان لم يغير بالصك
 بل اقر بخضرة الشاهدين بالف ثم في مجلس آخر بخضرة الشاهدين بالف بلا بيان السبب فعند ان
 يلزم الفان بشرط مفارقة الشاهدين الآخرين للاولين في رواية وبشرط مفارقة الشاهدين في رواية
 وهذا بناء على ان الك غير الاول كما اذا كتب لكل الف صكاً واشهد على كل صك شاهدين وعندهما
 لم يلزمه الا الف واحد لانه العرف على ان تكرار الاقرار لتأكيد الحق بالزيادة في الشهود وان تعد المجلس
 فاللزم الف واحد اتفاق على خروج الك من لان المجلس ثانياً في جميع الكميات المتفرقات وجعلها في حكم
 كلاماً بالامر بكتابة الاقرار اقر يعني لو قال للصك كالتب لفلان خط اقر اي بالف على يكون اقراراً والشاهد
 في الصك كالتب عليه بالمال عليه وكذا لو قال كتب تبج هذا الدار يكون اقراراً بالبيع كتب ولم يكتب
 ولو قال للصك كالتب طلاق امر اي تطلق كتب او لم يكتب كذا في العادة وانما قال حكماً لان الامر انشاء
 والاقرار اجبار فلا يكون تخديراً حقيقة بل المراد ان الامر بكتابة الاقرار اذا حصل حصل الاقرار احد
 الورثة اقر بالدين قبل يلزمه كل وقيل حصته يعني اذا دعي رجل مينا على ميت واقر بعض الورثة
 بدفعي قول اصحابنا يؤخذ من حصته المقر جميع الدين قال الفقيه ابو الليث هو القياس لكن الاختيار
 عندي ان يؤخذ من ما حقه من الدين وهو قول الشعبي وابن ابي ليلى وسفيان الثوري وغيرهم
 ممن تابعهم وهذا القول بعد من الضرر وذكره شمس الدين الحلواني ايضا قال مشايخنا زيادة لا شرط
 في الكتب هو ان يقع القاض عليه باقراره او بخبره الاقرار لا يحل الدين في نصيب بل يحل بقضاء القاض
 ويظهر ذلك بزيادة الزيادة وهي ان احد الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد به رجلان الدين
 كان على الميت فانه تقبل وتسمي هذه المقر فلو كان الدين بكل نصيبه بخبره اقراره لزم
 ان لا تقبل شهادته لما فيه من المقر قال رحمه الله وينبغي ان يحفظ هذه الزيادة فان فيها فائدة
 عظيمة كذا في العادة **باب الاستثناء** وما بمعناه معني كالتب وخبره استثنى بعض ما
 اقر به متصلاً باقراره لزمه باقية يعني اذا قال له على عشرة دراهم الا واحد لزمه تسعة لما تقر به

في قوله

في الاصول انه تكلم بالباب في بعد التثنية اي الاستثناء فكما قال في التثنية له على تسعة وشرط الاتصال
 عند عامة العلماء كونه في محل عن ابن عباس جواز التثنية ولو كان اي كونه في كل مكان
 اي لزمه كل لو كان الاستثناء ببعض لفظه نحو علماني كذا الاستثناء لانه قد عرفت انه تكلم بالباب في
 بعد التثنية ولا باقي بعد الكل فيكون رجوعاً والرجوع بعد الاقرار باطل موصوفاً كان او مفصولاً
 فان استثنى الكل لزمه وبطل الاستثناء بخلاف ما اذا كان الاستثناء ببعض لفظه نحو علماني
 كذا الا فلان وفلان وفلان ولا علم له غيرهم فانه اذا كان ببعض اللفظ الاول لم يكن جعله تكليماً بالباب
 بعد التثنية لانه انما صار كذلك ضرورة عدم ملكه فيما سواه لا لامر به رجوع اللفظ بالنظر الى
 ذات اللفظ الممكن ان يجعل المستثنى بعض ما يتنا والصادر ككليم والامتناع من خارج بخلاف
 ما اذا كان بعض ذلك اللفظ حيث لا يمكن جعله تكليماً بالباب في بعد التثنية كذا اذا قال علماني كذا الا هو
 فانه يصح ايضا لوجود التفافية اللفظي استثنى وزنه او كليل من دراهم خمسة يعني لو قال له على
 مائة الا دينار او قفيرة خطية صح عندنا ج و ابن سنان مائة الا قيمة دينار او قفيرة خطية
 والقبول ان لا يصح هذا الاستثناء وهو قول محمد وزفر لان الاستثناء اخراج بعض ما يتنا وله
 صدر الكلام على معنى انه لو لا الاستثناء لكان داخل تحت الصادر وهذا لا يتصور في خلافه فليس
 لكنهما صحيحان احساناً بان المقدرات جنس واحد بمعنى وان كانت اجناساً صورة لا زانها ثبت
 في الذمة ثمة لما لا الدنيا وقطاهم وكذا غيره لان الكلي او الوزن مبيع باعينا زانها مثنى باوصافها
 حتى لو عينت ثقلها باعينا زانها ولو وصفها ولم يعينها صار حكمها كحكم الدنانير ولهذا يستوى الجيد
 والروى فيها وكان في حكم الثبوت في الذمة كجذبة الاستثناء تكلم بالباب في معنى لا صورة ولو
 استثنى غيرهما اي غير وزن وكيل منهما اي الدراهم لا اي لا يصح عندنا خلاف ذلك في انهما اخرجتا
 من حيث الماتية ولنا ان ذكر القدر لا يفيد الاثبات والجنس بل لا بد من وصف الثنية ولو معنى
 كما عرفت اذا وصل باقراره انشاء الله ابطال اي ابطال الاقرار لان التعليق بمشية الله
 ابطال عند محمد فبطل قبل انعقاده الحكم وتعليق بشرط لا يوقف عليه عند ابن سنان فكان اعدا ما

لا شك في

الدر

عن الأصل أو بغيره الخيارات بان قال على الف درهم على أن بالخيار ثلثه أيام لزم المال لصحة الاقرار لوجود
 الصيغة المقررة وبطل شرط لان الاقرار اخبار ولا يدخل في الاخبار لان كان صدقا فهو واجب
 العمل وان لم يخبر وان كان كذبا فهو واجب الرد فلا يخبر باختياره وعدم اختياره المثل ما ثبت في الاقرار
 الخيار في العقود ليس بغيره الخيارات بين نسخ وامضاء اقرار بدار واستثنى بناءا بان قال هذا لفظ الغلاف
 الابن، ما كانا في الارض والبناء للمقر ولم يصح استثنائه لان ام الدار لا يتناول البناء مقصودا والدار
 اسم لما اذير عليه لحاط من البعثة والبناء يدخل تبعاً لفظاً ولهذا لو اختلف البناء قبل القبض لا يسطر
 شيء من الثمن بمقابلته بل يخبر المشتري والاستثناء انما يكون مما يتناول الكلام نصاً لانه تعرف لفظي
اقول يريد على ظاهره ان يكون البناء جزء من الدار مما لا يخفى على احد ولهذا يضمن بالالف فيكون كواحد
 من العشرة فاقوجع عدم صحة استثنائه وتحقق معرفة وجهه موقوف على مقدمة تقريره في الكلام
 والاصول وهو ان يضمن احد ما اصلى وهو الذي دخل في مدلول الام بحيث اذا انتفى لم يصح اطلاق
 الام على الباقي كواحد من العشرة ورأس من الحيوان وثانيه مما لا يدور وهو الذي دخل في مدلول الام كمن
 اذا انتفى لا ينتفي اطلاق الام على الباقي كزيد ورجل حتى اذا قال مثقال هذا العبد لزيد الايد او رجل
 لم يخرج وهذا التحقيق يظهر رفع ما يردده على ظاهر قولهم الاقرار في الامان كن زائداً بان الكثرة تقتضي
 الدخول والزيادة يقتضي الخروج فكيف يجتمعان ووجه الدفع ان الدخول بالنظر الى تناول اللفظ و
 الخروج بالنظر الى التبعية حقيقة فلا منافاة وفصل الخاتم ونحوه البناء وطوق الجارية كبنائها
 اي بناء الدار كوزنها ثمتنا واللفظ تبعاً لالفاظ حتى لم يصح استثنائه ايضا بخلاف ما اذا
 قال لان ثمتها او بيتاً منها لانه دخل فيه لفظاً فصح استثنائه كذا اذا قال بناءاً في دارها فلان
 يعني اذا قال هكذا كانت الارض والبناء فلان اذا اقرار بالارض اقرار بالبناء بالدار ولو قال
 وعرضها فلان بعد ان قال بناءاً في دارها قال لان العرض عبارة عن البعثة الخالية عن البناء
 والشجر فكافة قال بياض هذه الارض دون البناء فلان وصح اي الاقرار بالالف من ثمن من
 بعينه وانكر فنه يعني قال على الف درهم من ثمن من ثمن فنه اشترط منه ولم يقض وان ذكر فنه

يتغير

الركن

مجلسه

كان

قبل

قبل المقر ان شئت فسم القن وخذ الف والالف شيء كلفه وسلم لزم الف والالف هذا المستلزم
 على وجه واحد هذا هو ان يصدق وسلم القن وجوابه ما ذكرنا ان ما ثبت بتصادقهما كما
 عيانا وانك ان يقول المقر القن فتنك ما بعته وانما بعته فتنك غيره وفيه المال لزم على المقر لانه
 اقر بوجوب المال عليه عند سلامة القن له وقد سلم حين ذاك لانه ما كان ولا يباين مطلوبه
 لاحكامها لا لاعتبارها فلا يعبه التكاثر في السلب بعد اتفانها على وجوب اصل المال والثالث
 ان يقول القن فتنك ما بعته وحكمه ان لا يلزم المقر شيء لانه انما اقر بالمال فاسلم له القن وسلم
 له والرابع ان يقول القن فتنك ما بعته وانما بعته غيره وحكمه ان يخالف لان كلاما من مامع
 ومنكر لان المقر يدعي تسليمه من عينه والاخر منكر المقر يدعي على المقر ايضا ببيع غيره
 وهو ينكر واذا اتى الف انتفى دعوى كل منهما عن صاحبه فلا يقضى عليه شيء والعبد سالك
 في يده هذا اذا عين القن وان لم يعينه لزم ما لالف ولغا انكاره اي لا يصدق في قوله ما بعته
 عند الشرح وصل او فصل لانه رجوع عما اقر به والرجوع عن الاقرار باطل لقوله من ثمن
 خمر او خنزير يعني او قال فلان على الف درهم من ثمن خمر او خنزير لزمه الف وصل او
 فصل لانه رجوعا بعد الاقرار وقال ان وصل صدق وان فصل لم يصدق لانه
 بيان تفسير فصح موصولا كاستثناء والشروط في ثمن متاع او قرض وهي زيوف وبهرجة
 او سقوة او رضا لزم للبيد يعني لو قال له على الف درهم من ثمن متاع او قال لقرضني
 الف درهم ثم قال من زيوف الخ او قال لا انما زيوف او قال فلان على الف درهم زيوف من
 ثمن متاع وقال المقر لحياء لزم للبيد عند الرجوع وصل او فصل لما مر وقال ان
 وصل صدق والالف لما مر ايضا وفي من عقيب او ودبيعة عطف على قوله وفي ثمن
 ان ادعى متعلق بقوله وفي من عقيب احده هذه المذكورات الاربع يعني ان قال له على الف
 درهم من عقيب او ودبيعة الا انما زيوف وبهرجة صدق اي المتدعي وصل او فصل باختصاص
 للعقب او ودبيعة بالزيادة دون الزيوف لان الفاصب يقبض ما يجد والفردع يودع ما يجز

الشيء من ثمن متاع او خمر او خنزير لزمه الف وصل او فصل لانه رجوعا بعد الاقرار وقال ان وصل صدق وان فصل لم يصدق لانه بيان تفسير فصح موصولا كاستثناء والشروط في ثمن متاع او قرض وهي زيوف وبهرجة او سقوة او رضا لزم للبيد يعني لو قال له على الف درهم من ثمن متاع او قال لقرضني الف درهم ثم قال من زيوف الخ او قال لا انما زيوف او قال فلان على الف درهم زيوف من ثمن متاع وقال المقر لحياء لزم للبيد عند الرجوع وصل او فصل لما مر وقال ان وصل صدق والالف لما مر ايضا وفي من عقيب او ودبيعة عطف على قوله وفي ثمن ان ادعى متعلق بقوله وفي من عقيب احده هذه المذكورات الاربع يعني ان قال له على الف درهم من عقيب او ودبيعة الا انما زيوف وبهرجة صدق اي المتدعي وصل او فصل باختصاص للعقب او ودبيعة بالزيادة دون الزيوف لان الفاصب يقبض ما يجد والفردع يودع ما يجز

الخط فليكن قوله بغير كلامه بل هو بيان التوقيع فصح موصو لا مفصلا في الآخرين يعني
 ان قال على الف درهم من غصب او دية الا انها ستوق او رضا فان وصل صدق وان فصل لا
 او استوق ليس من جنس الدرامم ولهذا لا يجوز بها التجوز في القرف والسلم لكن الامم بتنا ولما جاء
 تفصيل فكان بيان فصح موصو لا مفصلا قال غصبت ثوبا واجامع فيه بل ان لم يثبت الحكم سلامة
 لان الفصل لا يقتضي السلامة كما في قوله الف الا انه ينقص كذا مفصلا لما عرفت ان الاستثناء يصح
 متصلا لا مفصلا قال الا اخذت منك الفاد دية فملك وقال الآخر بل غصبت ضمن اي المقر لانه
 اقر بسبب الضمان وهو اخذ مال الغير ثم ادعى ما يوجب البراءة وهو الاذن بالاخذ والآخر بكونه كان
 المقول قوله مع يمينه الا ان يشكل عن اليمين في يلزمه المال بخلاف قوله غصبت بغير دية فاعطيتني
 ودية اي لو قال المقر اعطيتني الف درهم ودية فملك وقال المالك لا بل غصبت متى لا يضمن
 المقر لانه لم يقر بسبب الضمان والمقر له يقر عليه بسبب الضمان وهو ينكر فكان القول قوله قال كان
 هذا ودية اي عندي فاحذته فقال هو الذي اخذته يعني اذا اخذ رجل من رجل شيئا فقال اخذ
 كان هذا ودية فاحذته فقال المأخوذ منه هو الذي اخذه المأخوذ منه لان المأخذ اقر باليد ثم
 الاخذ منه وهو بسبب الضمان كما بين وادعى اخفاؤه عليه فلا يقبل بل يجب عليه رد عينه قايما
 بقيمة ما كان اخذته من اجر فيرسل ونحو ذلك فلان كبره او بريدته اي وقال فلان كذبت
 بل الغرض والشوب لي وقد اخذتهما متى ظلمنا القول للمقر ولا آخر البيت او خاطئون هذا بنصف درهم
 ثم قبضته وقال فلان الشوب ثوبى والقول للمقر ايضا قال هذا الف ودية لانه يرد على المقر مثلا
 ليكره لانه اقر به ليرد صح اقراره وصار ملكا وقوله بعد ذلك لا بل ليكره رجوع عنه فلا يقبل قوله
 في حق زيد ويجب عليه ضمان مثلها ليكره اقر بدين لان ان ثم قال كنت كاذبا فيه في اقراره حلف
 المقر على عدم كذبه اي على ان المقر ما كان كاذبا فيه اقر به وليس بباطل فيما يدعي عليه
 عندك رس وعندهما يوم تسليم المقر للمقر والفقرى على ان حلف المقر ببيان العادة
 بين اثم يكسبون صكلا اقرارهم باخذون المال كذا في **باب اقرار المريض** يعني مرض

لي عندك

قال

لا بل ليكره قال الف ليرد

الناس

الموت

الموت ذنب صحيحة مطلقا اي سواء علم سببه او علم باقراره فيها ودين مرضي موبة بسبب فيه اي مرضه
 معروف كبذل ما ملكه او اهلكه او مهره مثل عرسه وعلم متعينة بقدر ما علم ما اقر به فيه اي في
 مرضه وعند الشك في هذا يساوي الاولين لاستواء السبب وهو الاقرار ولان المريض مجبور
 عن الاقرار بالدين ما لم يفرغ عن دين الصحة فالدين الثابت باقرار المجبور لا يبرأ من الدين
 الثابت بلما حج كعبه ما ذوق اقر بالدين ثم اقر بالدين بعد الحج فالك لا يبرأ من الاول والكل اي دين
 الصحة ودين المرضي بسبب فيه معروف ودين المريض الذي علم بجهل الاقرار فيه يقدم على الارث
 لان قضاء الدين من الطوائج الاصلية وحقق الورثة بتعلق بالتركة بشرط الفراغ ولهذا يقدم خاصة
 في التكفين والمخرج فخصيص عزم بقضاء دينه ولا اقرار له سواء اقر بدين او عين لقوله عليه السلام
 ان الله اعطى كل ذي حق حقه الا وصية لوارث الا بتصدق البقية اي بقية الغرماء وبقية
 الورثة لان المانع من التخصيص تعلق حقوقهم بالتركة فاذا صدقوا وجازا اقرار المريض
 لغيره اي غير الوارث لوجود مقتضى وانقضاء المانع اما الاول فلانه تصرف في خالص ماله وهو
 يقتضي الجواز واما الثاني فلان المانع من الجواز كان الارث وقد انتفى ولو وصية كان اقراره
 بكل ماله مكره عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال اذا اقر الرجل في مرضه لغيره لغير وارث فانه
 جائز وان احاط ذلك بماله والقياس ان لا يصح اقراره الا في الثلث لان الشئ قد تصرفه على
 الثلث وتعلق بالثلثين حق الورثة ولهذا لو تبرع بجميع ماله لم يتخذ الا في الثلث فكذا الاقرار
 وجب ان لا يتخذ الا في الثلث ولكن نكر القياس لما روي عن ابن عمر اقر لاجنبي بماله ثم اقر
 بشيء ثبت بغيره بطل اقراره اقر لاجنبي ثم نكحها صح اقراره لها وعند زفر يبطل اقراره
 ايضا للترمة ولان اقراره ليس بنهر ما سبب التهمة فلا يبطل اقراره بسبب تحدث بعد خلاف
 المسئلة الاولى لان دعوة النسب تند الى زمان العلوق فيظهر ان الشبهة ثابتة في زمان اقراره
 فلا يصح اما الزوجية فيقتصر على زمان الشروع فلا يظهر ان اقراره كان لزوجة بخلاف الرتبة
 والوصية اي بخلاف ماله ولو وصيت لاجنبي او وصيها لاجنبي ثم تزوجها فانها يبطل ان اتفاقا

على

المانع وجاز التخصيص

له اي

فان الوصية تمليك في بعد الموت وهي وارثة فلا يصح ايراث في المرض لا تنفذ الا من الثالث كما
 سئل في ثقب الوصية فقيل الوصية ولو اقر بدين لم يملكها في اي مرض فلها الاقل من الارث
 اي ميراثها منه والدين لقيام التهمة ببقاء العدة وبان الاقرار كان مفسدا لبقاء الزوجية بينهما
 فربما اقدم على الطلاق ليصح اقرارها بزيادة عارثها كالتهمة في اقرارها فيثبت اقرار رجل بنوفا
 غلام حيث قال هذا ابني حمل نسبه مولد وقدر بيان فادى هذا القيد ويؤكد مثل مثل وضد
 اي الغلام المقر وهو من اهل اهل التصديق ثبت نسبه في الغلام منه اي المقر وشاكر اي الغلام
 الورثة بشرط جلاله النسب لو علم لم يثبت من الغير وان يولد مثل مثل للبا يكون مكذبا ظاهرا وان يصدق
 الغلام لان المسئلة في غلام يصير عن نفسه فلا يثبت من تصديقه لانه في يد نفسه حتى اذا كان صغيرا لا يثبت
 تصديقه ولذا قال وهو من اهل وشاكر الورثة لانه لما ثبت منه صار كالوارث المعروف صح اقرار
 اي الرجل بالولد والوالدين لانه اقر على نفسه وليس في حمل النسب الغير والزوجة والمولى لانه موجب اقرار
 يثبت بينهما بتصادقهما بلا اقرار احد فينفذ صح اقرارها بالوالدين والزوجة والمولى لان الاصل
 ان اقرار الانسان حجة على نفسه لا على غيره وبلا اقراره ولا يكون اقراره الا على نفسه فيقبل بشرط
 تصديقه لان اقراره غير مالا يلزمه لان كلامه في يد نفسه الا اذا كان المقر صغيرا في يد المقر وهو لا
 يصح عن نفسه او عبد له ثبت نسبه في الاقرار ولو كان عبدا لغيره بشرط تصديقه مولاه كما
 بشرط تصديقه الزوج في دعوى الولد او شهادته امرأه قابله كانت او غير قابله يعني اذا لم يكن المرأة
 ذات زوج ولا معتقة صح اقرارها بالولد لان فيه الزامها على نفسها دون غيرنا فينفذ عليها
 صح التصديق بعد موت المقر الامن الزوج بعد موتها المقرة يعني صح التصديق في النسب بعد
 موت المقر بقاء النسب بعد الموت وان اقر بكاحها وما قصده به بعد موته يصح حتى يكون
 لها المهر والارث لبقاء حكم النكاح وهو الصدة وان اقرت بنكاح رجل وماتت فصدقها
 الزوج بمهر تصديقه عند ادراج اثباتها لما ماتت زال النكاح في بولائه حتى يجوز له ان يتزوج
 اخرها واربعها ولا يحل له ان يغسلها فبطل اقرارها فلا يصح التصديق بعد بطلان الاقرار اقرار

نبياته

ذلك

نسبه

في حكمه اقراره بالولد والوالدين
 في حكمه اقراره بالولد والوالدين
 في حكمه اقراره بالولد والوالدين

لم يصح

سواها

نسب

بنسب من غير ولا كاح ونعم لم يثبت اي النسب ولا يقبل اقراره في حقلان في حمل النسب على الغير
 فاذا ادعى نفقة او حضنة تعبر في حقها ويرث الامع ارث وان يعبر عنه ان كان للمقر وارث
 معروف قريب ويعيد هو احق بالارث عن المقر حتى لو اقر باخيه وله عمة او خالة فالارث
 للعمة والخالة لان نسب لم يثبت فلا يرث الامع الوارث المعروف مات ابيه فاقرب باخيه شكرك في الارث
 بلا نسب مقتضى اقراره بشيان حمل النسب على الغير والاولاوية له عليه وشكرته في الارث وله فيه ولاية
 فيعتبر ان لا الاول اقراره ابني ميت له اي لذلك الميت على اخر دين يقبض متعلق باقره نصف
 لاشي له والنصف للآخر يعني ان من مات وترك بنين وله على رجل الف درهم فاقرب احد البنين ان
 اياه قبض منه نصفه وكذا في الآخر فلا شيء للمقر والمكذب نصف لان الاقرار يستفاد الدين اقرار
 بالدين على الميت لان قبض الدين انما يكون بقبض عين مضمون حتى يصير ديناً فيتقاضان
 فاذا كذب اخوه استغرق الدين نصيبه فمالم يقبض جميع الدين لا يكون له من الميراث شيء
 ولا يرجع المقر على اخيه بنصف ما قبض وان تصادق على ان شره اي المقبوض بينهما لانه
 لو رجع على اخيه لرجع اخوه على الغير فيرجع الغير على المقر بقدر ذلك الانتفاض المقاضاة في ذلك القدر
 وبما له دين على الميت والدين مقدم على الارث فيؤدي الى الدور **مسألة** حرة اقرت
 بدين فكذبها زوجها صح اي اقرارها في حقه اي حقا وزوجها عند ابي حقه تحبس وتلازم الدين
 الثابت بالمعانية بالستر مكال او الشراء او بالبينة وعند ما لا اي لا تصدق في حق الزوج
 فلا تحبس ولا تلازم لانه فيه منع عن غشيانها واقرارها لا يصح فيما يرجع الى بطلان حق الزوج
 مجهول النسب اقرت بالمرق للانسان وصدقه المقر له ولها زوج واولاد منه اي من الزوج
 وكذبها اي الزوج صح في حقها اي حق المرأة حتى اذا خلق بعد الاقرار ولد يكون رقيقا لا
 حقه وحق الاولاد ففرع على قوله لاحقه بقوله حتى لا يبطل النكاح وفرع على قوله وحق
 الاولاد بقوله واولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقت اي وقت الاقرار احراز
 لحصوله قبل اقرارها بالمرق فاما ولد خلق بعد الاقرار فانه يكون رقيقا عند ابي سن

ابيه

الغشيان
الجماع

وولد الرقيقة

ان كان

وقد اقر للمقر

اذ حكمه قدامه رقيق وحل عند محله لان تروجا بشرط حرية اولادها فالتصدق على
 ابطال هذا الحق مجرول النسب حرر عبده ثم اقر بالرق وصدق في حقه حتى صدر رقيقا له
 دون ابطال العتق حتى بقى معتقه حر اذ ان مات العتق اي العبد الذي اعتقه مجرول النسب
 يبرئه وارثه ان كان اي له وارث والآي وان لم يكن له وارث فالمقر له اي يبرئه المقر لانه
 كان للمقر فان ما المقرم العتق فانه لعصبة المقر لانه لما انتقل الولاء اليهم بخلاف
 ما لو كان حيا قال ان عليك الف فقال الحق والصدق واليقين او نكر اي حقا او صدقا او
 يقين او كراي قال حقا حقا او صدقا صدقا او يقينا يقينا او الحقا لانا او قريه بالبر
 بان قال البر للحق او الحق للبر لان اقراره انما بوصفه بالدعوى فصلا للجواب يستعمل في
 التصديق عرفا فكان قال ادعيت الحق لانا ولو قال الحق حق لانا لا يكون اقرارا لانه كلام تام
 بخلاف ما تقدم لانه لا يصلح للابتناء قال لامة يا سارق يا زانية يا مجنون يا ابله او قال هذه السرقة
 فعلت كذا فباعتها فوجد المشتري بها اي بالجارية واحدا منها اي من هذه العيوب لانه لامة
 بعد البيع به اي بواحد من هذه العيوب لانه لامة لانه لامة لانه لامة لانه لامة لانه لامة
 لا تحقيق الوصف الذي ناداه به ولذا لو قال لامة يا كافرة لا يفرق بينهما والاخر شتمه بخلاف
 هذه سارقة او هذه لاجتث ثوب واحدة من هذه العبارات لانه اجزاء وهو تحقيق
 الوصف وخالق باطل او هذه مطلقة فعلت كذا اجتث ثوب واحدة لانه يمكن من اثبات هذا
 الوصف شرعا فيجعل كلامه ايجابا ليكون صادقا فيما وثقه لا يمكن من اثباته كذا الوصف فيها
 وكان نداه شتما لا تحقيقا ووصفا كذا في كتابه **باب ما اذا اورد عقيب كناية بالمراد**
 ان الحاجة الى الشهادة بعد عدم الاقرار فيكون من اواخر اعراض الاعتبار هي اي الشهادة اخبارا
 الغير على اخر سوا كان حق الله او حق غيره عن يقين اي ناشبا عن يقين لا عن حساب وتخمين
 واليه الاشارة بقوله عليه السلام اذ اريت مثل الشمس فاشهد والافنح ولهذا قالوا انها مشتقة
 من الشهادة التي بمعنى المعاينة وشرط العقل الكامل بان يكون عاقلنا بالغا فلا تقبل شهادة
 للشهادة

المجنون

المجنون

والفهم

والعقبي والضبط وهو حسن السماع والحفظ الى وقت الاداء والولاية
 بان يكون حرا فلا تقبل شهادة العن وكبرها العقل في حقيقتها لفظا شريفا مع الخبر دون القسم
 ذكره الزيلعي حتى اذا تركه تقبل الشهادة وحكما وجوب الحكم على القاضي بموجبها بعد التكميم والعياض
 يا اي كونه حاجته ملزمة لانه خبر محتمل للصدق والكذب وكذا تركه بالنصوص والاجماع وتجب اي
 الشهادة بالطلب اي طلب المدعي في حق العبد وانما اعبر بطلبه لانها حقه فيشرط عليه كافي سائر
 الحقوق ان لم يوجد بغيره ولا يجوز كتمانها لقوله ولا ياتي بالشهادة اذا ما دعوا ثم انه انما ياتي
 ثم اذا علم ان القاضي يقبل شهادته وتعين عليه الاداء وان علم ان القاضي لا يقبل شهادته
 او كان واجبا فادى غير ما يقبل شهادته فقبل القاضي لاني لم ياتي وان ادى غيره ولم يقبل القاضي
 شهادته ياتي من لم يؤد اذا كان ممن يقبل شهادته لان امتناعه يؤدى الى تفسيق الحق
 حق الله كما فانه يجب فيه باطل كعتق الامة وطلاق المرأة فان فيه تحريم الغنى وترك
 الشهادة فيه ماضيا بالفسق والرضا في فسق وشتم في الحد وفضل لقوله عليه السلام الذي
 شهد عندنا لو شتمه بثوب كان جارا كذا تلقينه يقول العكس لست بها او قبلتها باية ظاهرة على رجحان
 الستر ويقول المسروق اخذ المسروق احيا الحق المسروق منه ورعاية الجانب الستر ونصا بها
 للزنا اربعة رجال لقوله والآية ياتين الفاحشة من نكاحكم فاستشهروا عليهن اربعة
 منكم ولقوله ثم لم ياتوا باربعة شهداء ونصا بالبيعة للحدود والقود رجالا لقوله وشهدوا
 شهدين من رجالكم ولا تقبل في الشهادة النكاح ياتينها من شبهة البدلية ونصا بالولاية
 وانما الالصبي المصلو عليه والبيكاره وعبوب النسب في موضع لا يطلع عليه الرجال امرأه واحده
 لقوله عم شهادة واحدة جارية فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى بالام يرد به الجنس
 اذ لم يكن ثم معهود اذ الكمال ليس بمرد قطعا فيرد به الاقل لتيقنه ونصا بالغير تام من الحقوق
 سواء كان مالا او غيره كنعكاح وكولاية ووصية واستمالة للارث رجلان او رجل وامرأة
 لما روي ان عمر رضي الله عنه اجاز بشهادة النكاح مع الرجال في النكاح والفرقة كما في الاموال وتوابعها

وطلاق

التزكية

طلبه

يقول من شتم على سبيل
 من الله عليه في الدنيا والاخر
 فيقول في السرقة انما شاهدت شهادة
 السرقة اخذ احيا الحق المسروق منه
 ولا يقول سرقي لاجل انقطع بين
 رعاية للستر

الصبي

ولزم في الكل من الصور الاربعة لفظ الشهادة للقبول حتى لو قال الشاهد علم او يظن لا تقبل ما
 لان النصوص وردت بهذه اللفظ وجواز الحكم بالشهادة على خلاف القياس فيقتضي ضرورة النص
 ولزم ايضا العدالة وهي كون حشوات الرجل اكثر من سبائيه وهذا يتناول الاجتناب
 من الكباير وتترك الامر على الصغار لان الصغيرة تكون كبيرة بالامر اعلم ما روي عن النبي انه قال
 لا صغيرة مع الاكابر ولا كبيرة مع الاستغفار لوجوبه اي لوجوب القبول لقوله وشهدوا وادعوا على
 منكم ولان الخبر يحتمل الصدق والكذب والوجه هو الخبر الصدق وبالعدالة يخرج جهة الصدق اذ من
 ارتكب غير الكذب من المخطورات يتركب الكذب ايضا وفي اشارة الى ان العدالة شرط وجوب العمل
 بالشهادة ولا شرط اهلية الشهادة لان الفاسق اهل الولاية والقضا والسلمة والامانة
 والشهادة عندنا وعند من ان الفاسق اذا كان وجيها في الناس ذميرة تقبل شهادته وانما
 لا تقبل الا ان القاضي لو قضى بشهادة صحح عندنا كذا في الكافي وهي الشهادة لو كانت على حاشية
 الاشارة الى اشارة الشاهد لثلاثة مواضع اعني الظاهر المدعي عليه والمشهدوب لو كان عينيا
 احرازه عن الدين ولو كانت على غائب او ميت فسموه ونسبوه الى ابيه فقط بان قالوا على فلان
 بن فلان لا تقبل حتى ينسبوه الى جده ولا ينسبوه حتى ينسبوه الى ابيه فقط بان قالوا على فلان
 الا اذا كان معروفا بان لا يكون في بلده ستر يكل في تلك الصنعة وان ذكر اسم ابيه وصنعة لا يكفي
 وجرنته ولم يكن في حلقته رجل اخر بهذا الاسم وهذه الجدة يكفي وان كان اخر مثله لا يكفي حتى يذكر
 بعيد التمييز ولو ذكر اسم ابيه وفخذه او صنعة ولم يذكر لجهته تقبل بشرط التعريف ذكر ثلاثة
 اشياء فعمل هذا لو ذكر لقبه واسم ابيه قيل يكفي والصحيح انه لا يكفي وشراط ذكر الجدة اشكال
 ولو قضى بالادلة لجهته كذا في العادة ولا يات الى عن شهادته بل اطمعن الحشم يعني ان
 القاضي يقتضي على ظاهر العدالة في المسلم ولا يات الى ولا يشترط ان الشاهد عدل اولا اذ لم يطمعن
 فيه الحشم واذا اطمعن في القاضي عنه في السنة وترك في العلانية الا في حقه وقود فانه يستل
 في السنة وترك في العلانية فيهما بالاجماع اطمعن الحشم اولا لانه يحتاج الى سقاط في شرط
 الاستفصال

والمدعي

الاستفصال وفيها وعند ما يستل في الكل سر او علانية وان لم يطمعن الحشم لان بناء القضاء
 على الحجة وهي شهادة العدل فيتعرف عن العدالة وبه يقتضي ترك التزكية في السنة ان يبحث
 قطعة وقطاس كتب فيه اسماء الشهود ومبنيهم ويلتمس من المزك تعريف حالهم والتزكية
 في العلانية ان يجمع القاضي بين المزك في مجلس القاضي فيستل المزك عن الشهود بحفرة هؤلاء
 اهلولا عدول مقبول الشهادة لغير كبيرهم او ليخرجهم ووقع الاكتفاء بتزكية السري زماننا
 لان تزكية العلانية بلا وقتنة اذ الشهود والمدعي يقابلون الجارج بالاذاء والاضرار وكفى
 للتزكية ان يقول المزك لي يكتب في ذلك القطاس تحت اسمه هو عدل ومن عرف بالفسق لا يكتب
 شيئا احتراز عن الركن او يكتب الله اعلم وان لم يقبل جازية الشهادة قال في الكافي ثم قيل لا بد
 ان يقول المقبل هو عدل جازية الشهادة اذ العبد والمحدود في القذف اذ اناب قد عدل والاصح
 ان يكتب بقوله هو عدل اثبت الحرية بالدارا **اقول** في اشكال لان المحدود في القذف المتعاقب
 قد يكون مقفلا كما ذكره فلا بد من قوله جازية الشهادة ليخرج وهذا لا يرد على عبارة الرضا
 اذ لم يذكر فيها المحدود في القذف لكن لا بد في ايضا من اعتبار هذا القيد ليخرج لا يكون الا
 بقوله هو عدل اصح ولا يصح تعديل الحشم هكذا قال البيهقي يعني ان تعديل المستعاض عليه الشهود لا يصح
 لان من زعم المدعي وشهوده ان المدعي عليه ظالم كاذب في الانكار وتزكية الكاذب الفاسق
 لا يصح وعند ما يتبع ان كان من اهل يابن عدل لكن عند محد لا بد من ضم آخر اليه لعدم جواز
 تعديل الواحد وابوس يجوز كما سبأ في والمراد بتعديل تزكيته بقوله عدول لكنهم اخطاوا
 او شسوا ثم عدول ولم يزد على هذا وما لو قال صدقوا او عدول صدقة فقد لم الحكم لانه قرار
 منه بثبوت الحق بخلاف ما لو قال ثم عدول ولم يزد عليه حيث لا يلزم منه شي الا انهم كونهم عدولا
 يجوز منهم النسب والخطا فلا يلزم من كونه عدلا ان يكون كلامه صوابا كفي واحد للتزكية
 وتزكية الشاهد والرسالة الى المزك لان التزكية من امور الدين فلا يشترط فيها الا العدالة
 حتى يجوز تزكية العبد والمرأة والاعمى والمحدود في القذف الشائب لان خبرهم مقبول في الامور الدينية

تعديل الواحد وابوس يجوز كما سبأ في والمراد بتعديل تزكيته بقوله عدول لكنهم اخطاوا
 او شسوا ثم عدول ولم يزد على هذا وما لو قال صدقوا او عدول صدقة فقد لم الحكم لانه قرار
 منه بثبوت الحق بخلاف ما لو قال ثم عدول ولم يزد عليه حيث لا يلزم منه شي الا انهم كونهم عدولا
 يجوز منهم النسب والخطا فلا يلزم من كونه عدلا ان يكون كلامه صوابا كفي واحد للتزكية
 وتزكية الشاهد والرسالة الى المزك لان التزكية من امور الدين فلا يشترط فيها الا العدالة
 حتى يجوز تزكية العبد والمرأة والاعمى والمحدود في القذف الشائب لان خبرهم مقبول في الامور الدينية

الاستفصال

والاحوط اثنان لان فيه زيادة طمانينة هذا كذا في تركيبة السرة واما تركيبة العلانية فيشترط فيها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغيره على لفظ الشهادة بالاجماع لان موضع الشهادة فيها اظهر ولذا يختص بجل القاضي لسامع اي يجوز لسامع ما يتعلق بالاقوال كالباع بان سمع قول الباع بعث وقول المشتري اشتريت والاقرار بان سمع قول المقر لعان على كذا او راي ما يتعلق بالافعال حكم قاض او غصب او قتل ان يشهد قاضا لغيره يجوز للمقر في قوله السامع وان لم يشهد عليه ويقول ان شهدته باع او اقر لانه عاين السبب فوجب عليه الشهادة به كما عاين هذا اذا كان الباع بالحق ظاهر وان كان بالتعاطي كذا لان حقيقة البيع مباداة المال بالمال وقد جرد وقبل لا يشهدون على البيع بل على الاخذ والاعطاء لانه بيع حكمي لا حقيقي ويقولون لا يشهدون كيد لا يكون كاذبا ولا يسمع الشهادة بسماعة من وراء حجاب اي لو سمع السامع صوت من يشهد عليه من وراء الحجاب لا يسمع ان يشهد الاحتمال ان يكون غيره اذ النعمة تشبه النعمة الا اذا تبين القابل بان يكون في البيت وحده وعلم ان هذا ليس غيره ثم جلس على المسكن وليس فيه مسكن غيره فسمع اقراره الداخل ولم يره اذ خرج يحصل به العلم كمن يفتي للقاضي ان لا يقبل اذ افسره اذ ليس من ضرورة جواز الشهادة القبول عند التقدير الشهادة بالتسامع يقبل في بعض المواقف لكن اذا صرح لم يقبل كما سئل ابو بصير شخص القابلة ويشهد عنده اثنان انها فلانة بنت فلان لا يجوز لمن سمع اقرارا ان يشهد عليها الا اذا راي شخصها يعني حال ما اقرت في يجوز ان يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها فتقاتل اني فلانة بنت فلان وقد وصفت لزوجي ميري فان الشهود لا يجتمعون الى شهادتها عدلين انها فلانة بنت فلان بن فلان مادامت حية اذ يمكن للشاهد ان يشهد بها فان مات فيحتاج الشهود الى شهادتها لئلا يثبت فلانة بنت فلان بن فلان كذا في العادة ولا يشهد على الشهادة ما لم يشهد عليها لانها تصرف على الاصيل بان الولاية في تنفيذ قوله على المشهود عليه وازالة الولاية الثانية للغير من الولاية من الولاية والتجمل منه ولا يشهد ايضا من راي خط الذي كتب فيه شهادته عليه

بن فلان قال الفقيه ابو الليث اذا اقرت امرأة من وراء حجاب وشهد عنده اثنان انها فلانة بنت فلان بن فلان نسج

قال ابو بصير شخص القابلة ويشهد عنده اثنان انها فلانة بنت فلان بن فلان مادامت حية اذ يمكن للشاهد ان يشهد بها فان مات فيحتاج الشهود الى شهادتها لئلا يثبت فلانة بنت فلان بن فلان كذا في العادة ولا يشهد على الشهادة ما لم يشهد عليها لانها تصرف على الاصيل بان الولاية في تنفيذ قوله على المشهود عليه وازالة الولاية الثانية للغير من الولاية من الولاية والتجمل منه ولا يشهد ايضا من راي خط الذي كتب فيه شهادته عليه

ولم يذكر

ولم يذكر ما يشهد به كذا القاضي يعني اذا وجد في يده اقرار رجل بجل رجل او شهادته وشهدوا لرجل على رجل نحو وهو لا يذكره لا يحكم به ولا ينفذه حتى يتذكره وكذا الراوي يعني اذا لم يتذكره لا يحكم به الرواية بطلانها لا يحل الا من علم ولا يعلم بها لان الخط يشبه الخط ولا يثبت مع الا بالنيابة والنسب والنكاح والخيول وولاية القاضي واصيل الوقف فان الشهادة بالتسامع جارية فيها اذا اقر بها رجلان او رجل وامرأتان عدولا كالحكم والقياس ان لا يجوز لان الشهادة لا يجوز الا بعلم ولا يحل العلم الا بالثبوت والعيان او بالجر المتواتر ولم يوجد نصا كالبيع والاجارة بل هو اولى لان حكم المال سهل من حكم النكاح وجه الاحسان ان هذه الامور تختص بمكانة بها بها خواص من الناس ويتعلق بها احكام يفتي على انقضاء القرون وانقراض الاعصار فلم يتمثل فيها الشهادة بالتسامع ادعى الى الخرج وتقطيع نكاح الاحكام بخلاف البيع والهبة والاجابة ونحوها لانه كلام يسمع كل واحد وانما يجوز ان يشهد بالتسامع اذا حصل العلم بالتواتر او بالاشهاد واخبار من شيع به ويشترط ان يخبره رجلان عدلان او رجل وامرأتان لانه اقل لها يقيد العلم الذي يثبت عليه الحكم في المعاملة وقبل مكنتي مع الموت باخبار واحد او واحدة لان الناس يكبرون مشاهدة نكاح الحاله فلا يخفى على الا واحد او واحدة بخلاف النسب والنكاح وينبغي ان يطلق اداء الشهادة بان يقول اشهد ان فلان بن فلان مات ولا يفتي حتى لو شرف القاضي لا يشهد بالتسامع لم يقبل شهادته هو الصحيح وانما قال اصل الوقف لانه يفتي على انقراض القرون دون شرائط لان اصل الوقف يشهد فاما شرائطها التي شرطها الواقف فلا تشهد قال الشيخ الامام ظهير الدين المرعشي في لابه من بيان البرية بان يشهدوا ان هذا وقف على المسجد والمقبرة وكذا حتى لو لم يذكره واذا ذكر في شهادتهم وتناول قولهم لا يقبل شهادتها على شرائط الوقف ان بعد ما ذكره وان هذا وقف على كذا لا ينبغي ان يشهدوا ان يشهدوا من غلته فيصرف الى كذا ولو قالوا ذكر في شهادتهم كذا في الكافي ويشهد راي جالس مجلس القضاة يتردد اليه الخصوم انه قاض وان لم يعاين تقليد الامام اياه ويشهد ايضا راي رجل وامرأة

في التسبب

كما مر

لا تقبل شهادتهم

دعهم

لم ي

القضاء

لا تقبل شهادتهم

يسكنان بيتا وبينهما انساب الانواع انما يعرف كمالها في عينها في يد غيره على انظار الحال و
يشهد ايضا في يد غيره سوى الرقيق المعبر فان غير المعبر حكمه حكم العوض في يد متعلق بالمرأى
المقدر متصرف كالملاك كما يتصرف الملاك انه لا متعلق بشهدا مقدر صورة رجل رأى عينها في يد
انسان ثم رأى ذلك العين في يد آخر والاول يدعى الملك وسعد ان يشهد بانه للمدعى لان الملك في
الاشياء لا يتغير بل ظاهر ان لا يغير بل منازعة دليل ظاهر اذا شهد به اي بانه ملكه فان وقع في قبضه
قلبه انه ملك الغير لا لجل الشهادة بل بالملك لان الاصل اعتبار اليقين في جواز الشهادة كما مر
من قوله اذ علمت مثل الشمس فان شئت والافق فاذن فذكر بصيرا في ما يشهد القلب فان
فسر الشاهد للقاضي شهادة بالتسامع في الصورة الاولى وبحكم اليد في الصورة الاخيرة
بطان فانه اذا اطلق وقع في قلب القاضي صدقه فيكون شهادته من علم ولا ذكر اذ افسر وقال
سمعت كذا وعن هذا كان المرسل من الاخبار اقوى من المثا هير كذا الكافي في الوقف فان
الشاهدين اذا فسر شهادتهما بالتسامع فله تقبل ذكره في العادة شهادته شهادتي حفر دفن
زيد وصلى عليه فهو معاينة حتى لو فسر للقاضي يقبل اذ لا يذنب ولا يفتل الاعلى الشهادة بالاجاب
شهادة بالقبول في المعاصاة كالبيع والاجارة والنكاح وكذا ما حقه لو شهدوا على تزويج الاب
فقط الى بلا ذكر القبول تقبل الشهادة بجلالة الله حتى لو شهدوا بالربية بلا ذكر القبول لم يقبل كذا
في العادة **باب القبول وعدمه** تقبل من اهل الاهواء اعلم ان اهل الاهواء على ما ذكر في الكتب
الكلامية اهل القبلة الذين لا يكون معتقدا اهل السنة ولم تجزئ في القدرية والرافضة
والخوارج والمعتزلة والمشبعة وكل منهم اثنتي عشرة فرة فصاروا اثنين وسبعين فرة وعندنا
تقبل شهادتهم خلافا للشافعي الا لظاہرة من غلاة الرافضة يعتقدون جواز الشهادة
لكل من خلف عندهم انه محقق ويقولون المسلم لا خلاف كاذبا وقيل يرون الشهادة لشيعتهم
واجبة لتمكن الشبهة في شهادتهم وتقبل من الذمي على منكر وان اختلفا ملة كاليهودي مع
النصارى وتقبل من الذمي على المستامن لان الذي اعلا حاله امانه كونه من اهل دارنا ولهذا

يعرف في الحديث

من المسانيد

الامية

تقبل

يقبل المسلم بالذمي ولا يقبل بالمستامن بل بالعسكري لا تقبل شهادته المستامن على الذمي لقصور ولا
عليه كونه اذ في حال امانه وتقبل شهادته من المستامن على منكر ان الحذر ان كانا كانوا
من اهل دارين كالمروم والشرك لا تقبل لانه الولاية فيما بينهم تنقطع بخلاف المنفصلين ولهذا لا يحل
التوارث بينهما وتقبل ايضا من عدو بسبب الدين فان العداوة الدينية تدل على قوة دينه
الدينية وعداؤه بخلاف العداوة في نكاح حرام فمن ارتكبها لا يؤمن من التقوى وتقبل ايضا من مسلم
اي من كتب معصية صغيرة بلا اضرار عليه ان اجتنب الكبير وهو معنى العدالة كما تر وتقبل
ايضا من اقلق لاطلاق النصوص بالتقييد بالحيثان والانه لا يخجل بالعدالة هذا اذا ترك
اختفا بالدين لم يقبل لانه لا يكون عدلا ولم يقدّر ابروخ له وقت اذ لم يترد به كتاب ولا شنة
ولا اجماع والمقادير لا تعرف بالبراي وقد المتأخرون يقبل سبع سنين الى عشرين وقيل اليوم
السابع من ولادته او بعده الى ان يحتمل ولا يهلك به ومن الخصى وولد الزنا والخشي اذا كانا عدولا
فان قطع العضو وجناية الابوين لا يوجب قدحا في العدالة وقيل عرضة شهادة علقه الخصى و
الخشي اما رجل وامراة وشهادة الجنسين مقبول ثم انه ان لم يكن مشكلا فلا اشكال فيه و
ان كان مشكلا فتجمل امره في حق الشهادة احتياطا والعقيق للمعتق وبالعكس لعدم
الترمة وقد ثبت ان قنبر شهد لعلي رضي الله عنه عند شريح فقبل شهادته وهو كان عتيق عرضة
والعمال المراد عمال السلطان عند عامة المشايخ لان نفس العمل بنفسه الا اذا كانوا على الظلم
قالوا هذا كان في زمانهم لان الفالب عليهم الصلاح فاما الذين في زماننا فلا تقبل شهادتهم
ظلمهم كذا في الكافي وتقبل الشهادة لاجبيه ولغيره ومن حرم رضاعة او مصاهرة كاتم امرته وبناتها
وزوج بناته وامراة ابية وابنة لان الاملاك بينهم متميزة والابوي متميزة ولا سوط بعضهم في
مال البعض فلا تحقق الزمة بخلاف الشهادة لقرابة ولذا وشهادة احد الزوجين للآخر وتقبل
من كافر على عبد كافر مولاة مسلم او عبيد كافر مولاة كافر على كافر على الكافر
مولاة مسلم وعبيد كافر مولاة مسلم بلا عكس لا يجوز شهادة الكافر على عبد مسلم مولاة

الانجيل في الحكم بالكتب باختلاف

عليه

اعني بامير كسبي او خوف
هلاكي واذلكه

ولا سوط

عبد

كافر وعكس مسلم موكله كافر فان مسلما اذا كان له عيب كافر اذن له بالبيع والشراء فله عليه
شهادته كافر ان يشترى او يبيع جازت شهادته عليه لان هذه شهادة كافر قامت على
انبات امر على الكافر قصدوا لزم منه الحكم على المولى المسلم ضمنا ولو كان المولى كافر او العبد لما دون
مسلم لا تقبل شهادته الكافر عليه لان هذه شهادة كافر قامت على اثبات امر على مسلم
قصدوا ولو ان مسلما وكل كافر يشترى او يبيع فله عليه الوكيل شهادته كافر ان يشترى او يبيع جازت
شهادته عليه لانها قامت لا ثبات امر على الكافر ولو ان كافر وكل مسلم يشترى او يبيع لا تقبل
شهادته عليه لان شهادته كافر قامت لا ثبات امر على المسلم قصدوا كذا في الشرح المسعودي
لتلخيص الجامع الكبير لا يمين كافر على مسلم عطف على قوله تقبل من اهل الاموال الا في الوصاية و
النسب اذ ادعى حق من قبل الميت على ختم حاكمه اذ ادعى الايباء من نهران واقام بين
نهرين على ختم مسلم او ادعى ان فلان بن فلان النهران مات وهو وارث واحضر من الميت
عليه بن واقام شاهد بين نهرين على ثقبيل هذا الحسنان والقبيل ان لا تقبل ولا تقبل
ان المسلمين لا يحضرون موت النهران والوصاية يكون عند الموت غالبا بسبب ثبوت النسب
النكاح وعدم لا يحضرون نكاحهم فلا تقبل شهادة النهران على المسلم في اثبات الايباء الذي بناؤه
على الموت والنسب الذي بناؤه على النكاح اذ ادعى الى ضياع الحقوق المتعلقة بالايباء فقبلت
ضرورية ما قبلت شهادته القابلة للضرورة ولا من اعلم لان الاداء يقتصر الى التمييز بين
الخصمين والمشهود به ان كان منقولاً ولا يميز الا بالنفقة وفيه شبهة يمكن الترخض عنها
بحسب الشهود ومرة اذا الشهادته من باب الولاية ولا ولاية له على احد فلا تقبل شهادته
ولو على كافر مملوك وصبي اذ لا ولاية لها على نفسها فقبلت غيرهما اولى الا ان يتجلى الى الشهادته
في الرق والصفر واذا بعد الحرية والبلوغ فقبل لان التجلي بالمعانية او السماع وحيث لا
يتافهاها وعند الاداء بها من اهل الشهادة ومحدود في قدره وان تاب لقوله تعالى ولا تأكلوا
شهادته ابد الا ان تجد كافر فيسلم فان الكافر اذا اخذ في القذف لم يحضر شهادته على اهل الزمة

الا على

لان له شهادة على جنس فترد ثمرة فان اسلم قبل شهادته عليه وعلى المسلمين لان هذه شهادة
استفاد بها بالاسلام ولم يحضرها وهو على اهل الاسلام لانها لم تكن ثابتة زمان
الرد والحق فلما جازت شهادته على اهل الاسلام جازت شهادته على الكافر فخره في خلاف العبد
اذا اخذ بالقدن ثم عتق حيث ثمة شهادته اذ لا شهادته للعبد اصلاً حال رقه فينوقف الرد على
حدوثها فماذا حدث كان رد شهادته بعد العتق من تمام حده ومجوز في جازت السجين
يعني اذا حدث بين اهل جازته في السجن واراد بعضهم ان يشهد في تلك الحادثة لم تقبل كونهم
مترابين كذا في الجامع الكبير واصل وفرضه وزوجه وعز سبه وسبه لعبد ومكاتبه الاصل فيه قوله
لا تقبل شهادة الولد للوالد ولا الوالد للولد ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيده
ولا المولى لعبد ولا الاجير لمن استأجره والمراد بالاجير على قول المشايخ التلميذ الخاص الذي يعذر
استاذة حرفة في نفقة وهو معنى قوله لا شهادته للقانع باهل البيت وقيل هو الاجير
مسألة او مشاهرة لانه يستوجب الاجير من فقه فاذا شهد له في مدة الاجارة فكان له ما جره
عليها وشركه فيما يشترى كان فيه لانها شهادة لنفسه من وجه فلو شهد فيها لا يشترى كان فيه تقبل
ومحنت بفعل الرد في الامر به على الفسوق وامان من في كلامه ليس وفي اعضائه تكت ولم يشترى
من الافعال الردية فلا يرد شهادته ونابجة ومفنية لا تركها لهما المرام طعناً في المال والمراد بالنا
التي تنفخ في مصيبة غير نا واخذت بمكاتب والتفتي لاهل حرام في جميع الادب ان خصوصاً اذا كان
من المرأة فان نفس رفع الصوت منها حرام فضلاً عن ضم الفناء اليه ولهذا لم يقيد بها بقوله
للناس وقيد فيه في المسببات فيمن الشربى شرب الا شربة المحرمة فان ادمان شرب غير ما
لا يسقط الشهادة ما لم يسكر على الله وشرط الايمان ليكون ذلك خلاصاً منه فان من شرب
المسكر او يظن ذلك لا يخرج من كونه عدلاً وان كان شرب الخمر كبيرة وانما تسقط عدالة
اذا كان يظن ذلك لا يخرج سكران ويلعب العصبان اذ لا نزوة لمثل ولا يحترز عن
الكذب عداوة كذا في الكافي وعدو الدين في قوله لا يجوز شهادة رجل على رجل غيرها

تمت

الكفار

مكسب بيان

انه ينظر
سأه

يصير

بجرحه

ليس ارتكاب من شاة
ان يحتد به

منها

لان للاجتهاد في مسائلنا
لكونه مباحا عند الشافعي

وان ادعى

عداوة في شيء من امور الدنيا وقال الزاهد ما ذكره الحظ مختار المتأخرين واما رواية المنصوصة
فخلافه فانه اذا كان عدلا تقبل شهادته قال وهو الصحيح وعليه الاعتماد ومن يلقب بالطيب
لانه غفلة واحرار على نوع كقولنا الفالب لا يظن العورات في السطوح وغيره وهو
فسق فاما اذا المسك الحام لا يستيناس ولا يظن بالابرة والعدالة لان مسكها في البيوت مباح
او الطيبور لانه من اللهب او يغني للناس لانه يفتحهم على نوع كقولهم على انك كاذب كبره ولا يمنع
عادة عن المجازمة والكذب واذا كان لا يسمع غيره ولكن يسمع نفسه لادارة الحوش فلا يفتح في الشهادة
او يترك ما يجزى به اية نوعا من الكناية الموجبة للحد لوجودها في اعتقاده واداء ليل قلة
وبينة فلهذا على شهادة كذا في الكفا **قول** ظاهر هذا خلافنا فاعلمنا في شرب الخمر سكر الكرم
بينهما ان المراد بارتكاب ما يجزى به بل ارتكاب ما يجزى به بالفصل ولا يكون ذلك الا باظهاره واطراح
الشهود عليه او يدخل الحام بلا ازار لان كشف العورة حرام ومع ذلك يدل على عدم المبالاة او بالكل
لانه فاسق وشروط في الميسون ان يكون مشهورا بكل الرعا لان التجار قلما يتخلصون عن الكسبة
المفردة للعقد وكل ذلك يوافقنا من الكسبة او يلقب بغيره او يقام بشرطه او يترك به اى
بالشرط الصلوة لان كلامها كبره تدل على الدناءة فاما مجرد اللعب بالنظر بغيره فمقار
وترك صلوة فيلحق بفسق مانع للشهادة مستأكله مباحا عند الشافعي وان كان مكروها
عندنا لانه للاجتهاد واما من يلعب بالنرد فهو مردود وشهادة مطلقا او ببول او باكل في الطريق
قيد لهما او يظن بفسق السلف وهو الصحابة والعلماء المجتهدين لان هذه الافعال تدل على قصور
عقله ومروته ومن لم يمنع عنها لا يمنع عن الكذب عمدا بخلاف من لا يتركها بشهادة اى ابناء
الميت ان اباها اوصى اليه جعل هذا الشخص وصيا وهو اى ذلك الشخص بغيره اى كونه وصيا
اى شهادتها احسانا وان اكل الوصي ذلك لم يقبل والقياس ان يقبل وان ادعى كسبه اى بنية الميت
اى غير عين لهما على الميت دين ومدبونه اى غير عين الميت عليه ما دين والموصى لهما اى جلين
اوصى لهما الميت ووصيته على الاجزاء اى نقب الوصي وهو متعلق بقوله كسبه اى كان القياس

ان لا يظن

مغنا

ان لا يقبل شهادته هؤلاء لانها تجر ان الى انفسها نفعها بشهادتها فذلك لان الوارثين قصدا
بها نصب من يتصرف لهما ويقوم باحياء حقوقهما والغريبين قصدا نصب من يستوفيان حقه
حقهما او يبران بالرفع اليه والوصيين قصدا نصب من يعينهما على التعرف في مال الميت والموصى لهما
قصدا نصب من يدفع اليهما حقهما وجه الاحسان انما ليست بشهادة حقيقة لانها توجب على القتل
ما لا يمكن منه بدونها ومنه ليست كذلك لئلا يكون من نصب الوصي اذ ارضى الوصي والموت معروف
حفظا لاموال الناس على الضياع لكن عليه ان يتامل في صلاحية من ينصبه وامليته وهو... بشهادتهم
كقوله مؤنة التعيين ولم يثبتوا بشهادة كذا لفرقة في كونها ليس بحجة بل وفقه مؤنة تعيين
القاضي ولو شهد ان اباها الفايب وكل يقبض بنية ردت اى شهادتها سواء ادعى الوكيل
الوكالة او لا يمكن الشبهة في شهادتها لانها لا يشهد ان لا يبرها وقد مر بطلانها كاشهادة
على جرح مجزى وهو ما يفسق الشاهد ولا يوجب عليه حق الشرح او العبد فانها لا تقبل كفا
او اكل الربوا او اذلة الى الشجر مستاجرهم وكذا في كسبة في لارتها انما تقبل فيما يدخل تحت الحكم
القاضي الزمان والفسق ليس كذلك لانه يدفع بالتوبة والانتجاع وان كان امر ازيد على الجرح
كن لا خسر في اثباته اذ لا تعلق له بالاجرة حتى لو اقام المدين عليه البيعة ان المدين استاجر كذا او
واعطاهم ذلك من ماله الذي عنده تقبل كاسيا في حال صدر الشريعة اذ اقام البيعة على العدة
فاقام الختم على الجرح ان كان الجرح جرحا مجردا لا يعتبر بنية الجرح وانما قلت ان صورة المسئلة
هنا لانه ان لم يعم البيعة على العدالة فاجزى خبر ان الشهادة فساد او اكل الربوا فان الحكم
لا يكون قبل ثبوت العدالة لا سيما اذا اخرج خبر ان ان الشهادة فساد **قول** حقيقة ان جرح
الشاهد قبل التعديل دفع الشهادة قبل ثبوتها من باب الديانا ولهذا قبل خبر الواحد كما في كتاب البيعة
والاحسان وبعد التعديل دفع الشهادة بعد ثبوتها وجب على القاضي العمل ان لم يوجد الجرح
المعتبر من القواعد المقررة ان الدفع اسهل من الرفع وهو المستحق كون الجرح الجرح مقبولا
قبل التعديل او من واحد وغيره مقبول بعده بل يحتاج الى نص الشهادة واثبات حق الشرح

واحدة

نوف

بها

او العبد فاحمل هذا التحقيق ما اعترض عليه بعض المتصنفين بالمشهور على مراد القائل ومع ذلك اهل
 عن القواعد وغافل حيث قال في قول في نظر الفرض ان مثل هذه الشهادة لا يعتد بها سواء قبل التعديل
 او بعد فلا حاجة الى ما ذكره من الصورة المقيمة ولذا ذكرت بعد التعديل وقبل قبلت مثل ان
 يشهد واعطى ان تشهد المدعى فسق او زنا او اكل الربوا او شرب الخمر او اقرام انهم شهدوا بالزنا
 او هو على اقرارهم انهم اجروا هذه الشهادة او على اقرارهم ان المدعى مبطل في هذه الدعوى وانه لا شهادة
 على المدعى عليه في هذه الحادثة وانما لم تقبل هذه الشهادة بل التعديل لان العدالة بعد ما ثبت
 لا ترفع الا بالاثبات حق الشبهة او العبد كما عرفت وليس في شيء مما ذكرنا من احدى هذه خلاف ما
 اذا وجدت قبل التعديل فانها كافية في الدفع كما ترى وقيل على اقرار المدعى بقدرهم وافران شهادتهم
 يزوروا بانهم استأجروا على هذه الشهادة لانه اقراره بانه لاحق له في دعواه وقبلت ايضا على
 انهم اى الشهادة عبيدا ومحمد ودون لفظ وانهم زفوا وصفوا الزنا او سرقوا كذا او شربوا
 الخمر ولم يتقدم العهد بان لم يزل الريح في الخمر ولم يمس شرفه الباقي فبعد التقدم اذ لو كان
 لا تقبل لعدم اثبات الحق بل ان الشهادة بحد متقدم مردود او شرعا والمدعى والمدعى عليه
 ما كان يشتركون فيه او قدوة والمقدور بغيره او انه اى المدعى استأجرهم بكذا واعطاهم اياه كان
 له عند اوان صالحهم على كذا ودفعه اليهم على ان لا يشهدوا على انور وشهدوا على انور
 فانما اطلب ما اعطيتهم وانما قبلت في هذه الصورة لان في بعضها حق الله وفي بعضها
 حق العبد والحاجة ملحة الى احيا هذه الحقوق فمن اى شأ مبررة قاض في حادثة اى لم يقبل
 شهادته فيها ليس الاخرى قاض غيره قبولها لان الظاهر ان رد الاول لوجه شرعي فلا يجوز
 مخالفة اكل الشهادة قاصرة بغيرها غير تقبل مثل ان يشهد بالدار بلا ذكر انما في يد الخصم تشهد
 به اقراران فانها تقبل لان الحاجة الى الشهادة بالاثبات يد المدعى عليه حتى يصير خصما في اثبات
 الملك للمدعى والافرق في ذلك بين ان يثبت كلاكين بشهادة فريق واحد او فريقين ثم اذا شهد
 انهما في يد المدعى عليه سألهم القاضي عن سماع تشهدون انهما في يده او عن ثمانية لانهم رجحا

هم

سمعوا اقراره لانها في يده وظنوا ان ذلك نطق لهم الشهادة كذا في العادة وشهد بالملك
 في المجرود واقراران بالمجرود حيث تقبلان كما ذكر وان شهد واعطى الكرم والنسب لم يعرفوا الرجل بين
 فشهد اقراران ان المدعى به اى بذلك الاسم وسباني نظاير تشهد عدل فقال او حنت بعض
 شهادتي لم يعرفنا يعني بعد مكنه تذكرا لفظا تذكرا في شهادته فذكر قبل اذ لم يكن فيه مناقضة و
 اطلق في الجامع الصغير والمحيط انه اذا لم يترج عن مكانه جاز ذلك اذ كان عدلا ولم يشترط
 عدم المناقضة وانه شرط حسن ذكره الزاهد في بيته الموت من الجرح اولى من بيته الموت بعد
 البرق في رجل جرح ومات الجرح فاقام اولياؤه بيته انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بيته
 انه برأ ومات بعد عشرة ايام فبيته اولياؤه المقتول ولا يبيته الضارب اولى من بيته كون القيمة
 مثل الثمن يعني ان وصايا باع كرم الصبي وبلغ الصبي وادعى غنا واقام بيته واقام المشتري بيته
 ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبيته الضارب اولى لانها ثبت امر ازاله اولان بيته الفسار
 ارجح من بيته الصبي وبينه كون المتصرف عاقلا اولى من بيته كونه مخلوط العقل او مجنون يعني ان
 امة اقامت بيته ان مولانا ذكرا في مرض موته وهو عاقل واقامت الورثة بيته انه كان مخلوط
 العقل فبيته الامة اولى وكذا اذا خالغ امراته ثم اقام الزوج بيته انه كان مجنونا وقت الخلع
 واقامت بيته على كونه عاقلا او كان مجنونا وقت الخلع فقام وليه انه كان
 مجنونا والمرأة على انه كان عاقلا فبيته المرأة اولى في الفصليين وبينه الاكرام اولى من بيته الطوع
 يعني لو اثبت اقرار انسان بشئ طالبا فاقام المدعى عليه بيته ان كنت مكرما في ذلك لا اقرار
 فبيته الاكرام اولى لانها ثبتت خلافا للظاهر **باب الخلاف في الشهادة اعلم ان**
بعض الباطنية على اصول مقررة منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى من
مدعى الحق ثبوت حقوقهم يتوقف على مطالبتهم ولو بالنوكيل بخلاف حقوق الله حيث
لا يشترط فيها الدعوى لان اقامة حقوقها واجبة على كل واحد وكل احد ختم في اثباتها
فصار كان الدعوى مقصودة ومنها ان الشهود اذا استشهدوا باكثر من المدعى كان

مسألة الموت من الجرح اولى

مسألة الضارب اولى

بيته

المجودة

سمع

المتكبر كبرهم فبطل شرها وادعوا بالاشهاد والاقول تقبل بالاتفاق فيه ومنها ان المكمل المطلق الزيد
من المقيد لثبوت من الاصل واليك بالسبب مقتصر على وقت السبب ومنها ان الاختلاف بين الشاهدين
ليس كاختلاف بين الدعوى والشهادة لان الشهادة لا يكون كل منهما مطابقة
للاخرى في المعنى وفي اللفظ لا يوجب اختلاف المعنى اما المطابقة بين الدعوى والشهادة فينبغي ان
يكون في المعنى فقط ولا عبرة باللفظ كما في الفصول وسبب زيادة توضيح له وبه يعلم ان عبارة الرواية
ليست كما ينبغي حيث قال شرط موافقة الشهادة في الدعوى كاتفاق الشاهدين لفظاً ومعنى
ولهذا قلنا يجب مطابقة الشهادة للدعوى لفظاً ومعنى مقابل معنى فقط فلو ادعى مكاناً مطلقاً
فشهد بملك كدعوى الدار بالارث مثلاً قبلت لانهم شهدوا باقل مما ادعى وذلك لا يمنع قبول الشهادة
للمطابقة كما ترى وبهذا لو ادعى مكاناً مطلقاً لا يوجب تقبل لانها لا تشهد بانها مكاناً مطلقاً
فبطل كما ترى ويجب تطابق اللفظ على اقله المعنى بطريق الوضع لا التضمن وعندنا كفاية الاتفاق في
المعنى حتى اذا ادعى رجل مائة درهم فشهدت مائة درهم وادعى رجل مائة درهم وادعى رجل مائة درهم
لم تقبل عنده لعدم المطابقة لفظاً وعندنا يقضي بارجعة لاتفاق الشاهدين الاخيرين فيها معنى فلو
شهد احداهما بالثلاث والآخر بالتسوية قبلت لانها معناها كذا الرتبة والعقبة ونحوها ولو شهدا
بالف والآخر بالعين او مائة ومائة مائة وطلعتين او ثلاث ردت لاختلاف المعنيين كما اذا
ادعى غصباً او قتل او شهدا احدهما بالآخر بالاقرب حيث لا يقبل بخلاف اذا شهدا بالاقرب حيث تقبل
وقبلت على الف في بالف ومائة ان ادعى المتكبر الاكثر وهو الف ومائة لاتفاقهما في الالف وتفرقة
احدهما بمائة بخلاف ما اذا كان يدعى الف فقط حيث لا يقبل لانه لا يدعى كدعوى شاهد بالزيادة هذا
الذي ذكرنا من موافقة الشاهدين وفي العين تقبل على الواحد كالمشهد واحد ان شهد بين العبد له وآخر
ان هذا قبلت على العبد الواحد الذي اتفقا فيه بالاجماع كذا في باب الشهادة في الشرب من الخبط
وفي العقد لا يقبل مطلقاً اي سواء كانت على الاقل او الاكثر او كان المتكبر هو البائع او المشتري
فلو شهد واحد بشراء عبيد او كسائر بغير بالف وآخر بالف وخمس مائة ردت لان المقصود اثبات السبب

في قوله لا يقبل
في قوله لا يقبل
في قوله لا يقبل

في قوله لا يقبل
في قوله لا يقبل
في قوله لا يقبل

وهو العقد فالبيع بالف غير البيع بالف وخمس مائة فاختلاف المشهود به لاختلاف الثمن فلم يتم
النصاب على واحد منهما ولان المتكبر يكتسب حصة مدين وكذا العتق بمال والصلح على
قود ومنه والخامس ان ادعى العبد في الصورة الاولى والثانية والثالثة والرابعة ان
والمرأة والرابعة لان هؤلاء لا يقصدون اثبات المال بل اثبات العتق وهو مختلف لما عرفت ان
ادعى الاخر بان قال مولى العبد فقتل على الف وخمس مائة والعبد يدعى الالف وقال ولي القصاص
صالحك على الف وخمس مائة والقائل يدعى الالف وكذا الباقين فالدعوى الدين في وجوبها اذ ثبت
العقد والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فبقي الدعوى في الدين كذا في الامامية والمتكبر في الرهن
اذا كان المرتهن كان دعواه في الدين بلا خفاء لان لا يكون الا بعد الدين فقبل البيعة في حق ثبوت
الدين كما في سائر الديون فيثبت الرهن بالف ضمناً وتبعاً للدين كذا في الكفاية قال صدر الشريعة
ليس من ادعى الدين لان الدين ثبت باقرار المدين فبذلك ان يقر عند احد الشاهدين بالف
عند الآخر باكثر ويكن ايضاً ان يكون الحق هو الاكثر كمن قضى الزيد على الالف او غيره عند احد
الشاهدين دون الآخر فالتوفيق بينهما ممكن اما بهرنا فالمال ثبت بتبعية العقد بالالف
غير العقد بالاكثر فيبقى على كل واحد شهادة فرد فلا تقبل كما في الطريق **اقول** جوابه ان المشبه لا
يجب ان يكون في حكم المشبه في جميع الوجوه بل المراد بكونه كدعوى الدين ان الشاهدين اذا كانا
مختلفين لفظاً لا تقبل عندهما وان كانا متفقين في ان ادعى المتكبر الاقل لا تقبل شهادة
الشاهد بالاكثر وان ادعى الاكثر تقبل على الاقل وانما كان كذلك لان المال في هذه الصور الاربع
وان كان ثابتاً بالعقد حين العقد وتابعاً له لكن الامر صار بالعكس حين الدعوى لما عرفت
ان صاحب الحق اذا اعترف بالعقد والعتق والطلاق والمتكبر في الرهن اذا كان هو المرتهن كان
الدعوى في الدين ولا يقبل العقد وان عتق بالبيع للدين كما في الرهن فظهر ان قوله فالمال ثبت بتبعية
العقد ثمانية وعشرون عدم التفرقة بين ثبوت العقد ونزوله فتدبر والاجابة كالبيع في اول المدة
الاثبات العقد وكالدين بعدد والمتكبر هو المخرج اذا الحاجة بهن ان اثبات العقد والشكاح

الروهن
تقدم

والعقد

كافي الطرف الآخر

في قوله لا يقبل
في قوله لا يقبل
في قوله لا يقبل

يصح بالاقول مطلقا أي سواء كان الدعوى من الزوج أو المرأة والمدعى يدعي الاقل والكثير وعندهما يبطل
الشهادة ولا يقضي بشئ كما في البيع لأن المقصود من الجانبين اثبات التكليف السبب والتكليف
بالف غير التكليف بالف وحسماته ولا أن المال في التكليف تابع ولهذا يصح بالنسبة المهر ومن حكم التتابع
أن لا يغير الأصل الا يرى أنه لا يبطل بنفيه ولا ينفى بفساده فكذلك لا يختلف باختلافه إذا اتفقا على ما هو الأصل
هو الملك والخل فوجب القضاء به وإذا وجب المهر ما لا منفردا فوجب القضاء بالقل المقدارين كما في المنفرد
وشهد بالف وقال احد ما قضى خمسمائة قبلت بالف لانهما اتفقا عليه كما إذا شهدا بغير الف
وقال احدهما قضاه أي ذلك الفرض قبلت الشهادة على الفرض اتفقا عليه ورد قوله كذا أي قضى
خمس مائة في الاول وقضى الفرض في الثاني لانه شهادة فردا إذا شهدوا آخر أخرج بوجود الشهادة
ولا يشهد من على أي القضاء في العورتين حتى يغير المدعى بما يقضي لئلا يكون إيعاءة على الظلم شهدا
بقيل زيد يوم كذا بمكة وشهد آخر أن يقتله فيه أي في ذلك يكون رد تابع أربعة رجال اجتمعوا
عند قاض فشهدا أن منهم بأكبره وكلا الآخران بما ذكرنا ثانيا ردت شهادتهما لأن احدهما الظاهر
كاذبة بيقين فإذا قضى باحد ماردت الاخرى لم يحان الا باليمين بشهادة بقرعة واختلفا
في قولها بان قال احدهما كانت بيضاء والاخر كانت سوداء او قال احدهما كانت صفراء والاخر كانت
حمراء قطع وقالا لا يقطع لانهما اختلفا في الشهادة فيتمتع به القبول كما إذا اختلفا في الذكورة
والانوثة او اختلفا في اللون في الغصب بل لأن الثابت بالغصب ضمان لا يسقط باليهرات
والثابت ههنا قد يسقط بها وله انهما اختلفا فيما ليس من صلب الشهادة ولهذا لو شكك عن
ذكر اللون قبل شهادتهما والتوفيق ممكن لأن اللونين قد يجتمعان بان يكون احدهما قهرا
اسود والاخر ابيض ويرى احدهما هذين احدهما في الآخر بخلاف الذكورة والانوثة لانه لا يعرف
الا بالقرب منه وعند القرب لا يقع الاثنياه فلما تشغل بالتوفيق ممكن لمورث لا يقضي لوارث
وخللاف الغصب لا يقع في النهار غالبا فيمكن ان شهد من القرب من الغصب غيبا مثل جميع
الوان المفصوب فلما تشغل بالتوفيق ممكن لمورث لا يقضي لوارثه بلا جرح هذين

ان لا يغير

اليوم

حد

وبين

وبين من الجواب بقولهما ما وكره ميراثا له او ذمكرا او في يده اعلم انهم اختلفوا في ان الشهادة
بالميراث هل يحتاج الى البر والنقل وهو ان يقول ما ذكره المتن او لا قال ابو حنيفة وم لا بد منه
خلافا لابي سب يقول ان ملك المورث ملك المورث لكون الوراثة خلافة ولا بد من دليل
ويرد عليه به نصات الشهادة بالملك للمورث شهادة به للوارث وهما يقولان الصحيح وكذا
يجب عليه الاشارة في الجارية الموروثة وكذا للوارث وهما يقولان ملك المورث يتجوز في حق الغني
ما كان صدقة على المورث الفقير والمجترى يحتاج الى النقل لئلا يكون اختصار الحال مثبتا لكن
يكفي بالشهادة على قيام ملك المورث وقت الموت لثبوت الانتقال ضرورة وكذا الشهادة
على قيام يد لان لا بد من الموت ويكفي في قلب يد ملك بواسطة الفهم اذا اظا من مال
المسلم في ذلك الوقت ان ليسوى لاسبابه ويبيّن مكان بيده من المقصوب والودائع فاذا
لم يبيّن في الظاهر من حاله ان ما في يده ملك فحجج اليه عند الموت وليل الملك كذا أي كالجرح في اقامة
فايدته قولهما أي الشاهدين كان أي ما يتبع هذا الوارث لابي عار او او دعه او اجرها
ذ اليد يعني اذا ما رجل فاقام وارث بينة على دارها كانت لابي عار او او دعه الذي هي
في يده فانه يأخذها ولا يكلف البينة انه ما وكره ميراثا له بالاتفاق اما عند أبي س فلان لا يجب
لجرح الشهادة واما عند فلان فيام اليه عند الموت يعني عن الجرح وقد وجد ان يد المسموم المودع
يد المعبر والمودع شهدا يدين من كذا ردت يعني اذا كانت دائرة يد رجل فادعى آخر انها واقام
بينته انها كانت في يده من كذا شهدا او سنة لم يقبل وعن أبي س انهما تقبل لان الثابت بالبينة
كالثابت باقرار الخصم ولو اقر المدعى عليه بدفعته الى المدعى اتفقا ولما ان هذه الشهادة قامت
على جمهول وهو اليه فانها الآن مستقيمة ويكفي ان كانت يد ملك وديعه او اجارة او غصب فلا
يحكم باعادتها بالفكر الا ان يقولوا أي الشاهدين انه أي المدعى عليه حدث اليه في قبضه أي المدعى
باليد ويؤمر أي المدعى عليه بالتسليم اليه أي المدعى لكن لا يقبل أي المدعى عليه بأي جزوال اليد عنه
مقضي عليه حتى لو بر من أي المدعى عليه بعده على انه ملكه قبل كذا في العادية وان اقر المدعى عليه

ملك الوارث يتجوز
في حق العين

يصي

اي يكون في المدعى او شهدائه او في المدعى عليه اقرب من المدعى بان كان في بيده او اقرب بكماله او شهدائه الى المدعى
 اخذه من بيده الى المدعى دفع الى المدعى كذا في الكافي **باب الشهادة على الشهاده** اعلم ان
 جوازنا احسان والقبول لا يقتضي لان اداء عبادته بدنية لم تمت الاصل لاحق للمشهود له
 لعدم الاجبار والاناية لا تجزى في العبادات البدنية لكنهم اختلفوا جوازنا في كل حق لا يسقط بشبهة
 لشدة الحاجة اليها لان الاصل قد يجرى عن ادائها لموته او سفره وخوفه فكل فلو لم تجز لادى الضياء
 كثير من الحقوق ولهذا جوزت وان كثرت ائمة الشهادة على شهادة الفروع ثم وكن
 فيها شبهة البدلية لان البدل ما لا يضر اليه الا عند العجز عن الاصل وهذه كذلك ولذا لا يقبل فيما
 يسقط بالشبهة كإشهاد النساء مع الرجال وتقبل فيما لا يسقط بالشبهة بشرط تعذر حضور الاصل
 اي حصل على القضية بموت او عجز عن الحضور فيكون مضميا لا يستطيع به حضور مجلس الحاكم او سفره الى
 غاياب مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فان جوازنا للحاجة وانما تقتضي الحاجة عند عجز الاصل وهذه
 الاشياء يتحقق العجز بلا مزية وعن ابن سنان اذا كان في مكان لو ذهب لاداء الشهادة لا يقدر
 ان يبيت باهل صحبته الاشياء واجبا لحقوق الناس قالوا الاول احسن والله ارفع وبأخذ الفقيه
 ابو الليث وبشرط شهادة عدد عن كل اصل لقول علي رضي الله عنه لا يجوز على شهادة رجل الا
 شهادة رجلين وان لم يغاير فرعا مما يعني لا يجب ان يكون لكل شاهدان مغايران بل يكفي
 شهادة شاهدين عن كل اصل ثم بين كيفية الشهادة على الشهادة بقوله بان يقول
 مخاطبا للفرع اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا اي قال بان فلان بن فلان للفلانة
 اقر عندي بكذا مثلا او يقول الفرع اشهد ان فلانا اشهدن على شهادة بكذا وقال
 فلان اشهد على شهادتي بذلك لا بد من شهادة الفرع وذكر شهادة الاصل وذكر
 التخييل والعبارة المذكورة نفى بذلك كل وجه وسطح العبارات ولها عند الاداء لفظ الطول
 من هذا وهو ان يقول الفرع عند القاضي اشهد ان فلانا اشهد عندي ان فلانا على فلان
 كذا من المال واشهدن على شهادتي فامر ان اشهد على شهادته وانا اشهد على شهادته

الشهادة

بذلك

بذلك ان فذلك ثمان شهادات والمذكور او لأخر شهادات والا فصر منه وهو ان يقول الفرع عند
 القاضي اشهد على شهادة فلان بكذا وفيه ثمان ولا يحتاج الى زيادة شهادتين وهو اختيار
 الفقيه ابو الليث واستاذنا ابن جعفر كذا في العناية صح تعديل الاصل لانه ان كان عدلا صح
 للتدكية والالم يصلح للشهادة لا يقال هو منهم لان شهادته نفس لا تصح الا بتعديل لاننا نقول
 العدل لا يترتب في شهادته نفس مع احتمال انه انما يشهد ليصير مقبول القول كذا في كذا يصح تعديل
 احد الشاهدين لا آخر لما ذكرنا ان كان عدلا وان سكت اي الفرع عن تعديل الاصل
 صح تعديله اي نقل شهادته الاصل وان كان مستورا كذا في المحيط وعدلوا الى تعذر القاضي الذي
 يسمع شهادة الفروع عدالة الاصول ممن أهل للتدكية كما اذا حضروا وشهدوا فان ثبتت
 عدالتهم حكم والا فلا انكر الاصل شهادة بطلت شهادة الفرع قال في الكافي في مغلطة انهم قالوا
 ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما نوا او غابوا ثم الفروع يشهدون على شهادتهم بهذه
 الحادثة اتماما مع حضرتهم فلما ثبتت الى شهادة الفروع وان لم ينكر واو هذا لان التخييل
 شرط وقفات للتعارض بين الخبرين يعني خبر الاصل وخبر الفرع وقال الزبيدي مغلطه
 اذا قال الشهود الاصل لم يشهد على شهادة فلانا او غابوا ثم جاء الفروع وشهدوا
 عند الحاكم لم يقبل شهادتهم لان التخييل شرط لم يثبت للتعارض بين خبر الاصول والفروع لان
 الاصول يحتمل ان يكونوا صادقين فلا يثبت التخييل مع الاحتمال في وقت العبارة
 في النهاية وشروطه وسائر المعينات هكذا وان انكر شهود الاصل الشهادة موافقة لما
 في الكافي ولا يخفى على احد مغلطه الاشهاد للشهادة فكيف يصح تفسيرها به ولعل
 غلط قولهم لان التخييل لم يثبت للتعارض فان معنى التخييل هو الاشهاد وخفي عليه ان
 التخييل لا يثبت ايضا اذا انكر اصل الشهادة بل هذا يبلغ من انكار الاشهاد لانه كناية
 وهي ابلاغ من التصريح بشهادة على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان الفلانية و
 قال الاخير بغير قترها وجاء المدعى بامرأة لم يعرفها انها هي فيل للمدعى ثابت شاهدان انها

شهادة
 الفرع

اقول

عن شيعي

هي لان التعريف بالنسبة قد تحقق بشهادتهما والمذكور ان تلك النسبة للحاضرة ويحتمل ان يكون لغيرها
 فلا بد من اثباتها للحاضر في هذا الوجه من ما قيل من شهادة قاصرة بغيرها غير ثم كذا الكتاب حكى
 يعني ان القاضي اذا كتب الى قاض آخر ان فلانا وفلان شهدا عندى بكذا من المال على فلانة بنت
 فلان الفلانية واحضر المدعى امرأة عند القاضي المكتوب اليه وانكرت المرأة ان يكون هي المنسوبة
 بتلك النسبة فلا بد من شاهدين آخرين يشهدان انهما هي المنسوبة بتلك النسبة ولو قالوا ان الشاهد
 فبرها في المسائل المذكورة بين لبيان النسبة التيمية لم يجر حجة بنسبها الى الخدم بسكونها في القبيلة
 الخاصة او جبرها الى ابد من التعريف وهو لا يحصل بالنسبة العامة والنسبة الى بني تميم عامة او لا يحصل
 عدم بخلاف النسبة الى الفخذ لانها خاصة حتى ان ذكره يقوم مقام ذكر الجد لانه لم يجد الا على مقام
 مقام الجد الا ان اشهدا الاصل على شهادة ثم نهاه الى الفرج عنها الى عن الشهادة على شهادة لم
 يصح اي نهية كافر ان شهدا على شهادة مسلمين كافر على كافر لم يقبل كذا شهادة على القضاء
 كافر على كافر وتقبل شهادة رجل على شهادة ابيه وعلى قضاء ابيه في الصحيح هذه المسائل المار بوجه من
 الخاتمة من ظهور ان شهد زورا بان اقر على نفسه شهد زورا او شهد بغير رجل وموته جبا جبا او شهد
 برؤية الهلال فمضى ثلثون يوما وليس السماء عليه وهو ذلك عثر بالنسبة قال في الكافي اعلم ان شاهد
 الزور يوزر اجماعا الفصل القضا بشهادة اولاد لانه انكس كبره الفصل ضربا باليمين وليس في احد
 مقدر فيعز زجر الونيكيل الا انهم اختلفوا في كيفية فقال ابو جعفر في شهادته فقط وقال القريب جرس
 وهو قول الشافعي لانه روى عن عمر بن الخطاب ان شهد الزور اربعين وكتم وجهه والشراخ كان نهار
 ولا يقرب من بيت الى سوقه او الى قومه ان كان غير سوق في اجمع ما كانوا يقولون انما
 وجدنا هذا سنا هذا زور فاحذروه وحذروه الناس وشراخ كان قاضيا في زمن الصحابة ومثل هذا
 التشر لا يخفى على الصحابة ولم ينكر عليه احد منهم فحل محل الاجماع **باب الرجوع عنها** هو ان يقول
 كنت مبطلا لغيرها الى الشهادة ونحوه كان يقول رجعت عما شهدت به او شهدت به زورا فيما شهدت
 فلا يكون انكارا رجوعا لان الرجوع عنها يقتضي سبق وجود ما لا يصح اى الرجوع الى الاعتراف القاضي سواء

من قبل ما مر

ولم ير الهلال

سوطا

الجنابة
 التوبة جسيبة
 التوبة جسيبة
 التوبة جسيبة
 التوبة جسيبة

كان هو الاول وعنه ولان الرجوع عنها توبة والتوبة على حسب الجنابة فالسبب بالسر والاعلان
 بالاعلان وشهادة الزور جنابة في مجلس الحكم فالتوبة عنها تنقذ به ولم يفتح الرجوع في
 غير مجلس القضا فاذا ادعى المشهود عليه رجوعها واقام عليه بينة او عجز عنها واراد تخليف
 الشاهد لم يقبل القاضي بينة عليها ولا يخلفها لان البينة واليمين بترتيبان عاد عوي
 صحيحة ودعوى الرجوع في مجلس القضا باطلة حتى لو اقام البينة انه رجع عند قاض فلان
 وضمة المال قبلت بينة لصحة السبب حكمه بعد القضاء وقبض المال التعزير والتعزير اما
 التعزير فلما مر واما التعزير اى تعزير ما اتلفاه بشهادة فلا قرارها على انفسها بسبب
 الضمان وهو الشهادة الباطلة والتناقض لا يمنع حكم اقراره على نفسه وانما قال وقبض المال
 لان القاضي اذا قضى ولم يقبض المدعى متعاه لا يجب الضمان لعدم الاتفاق ولم يقبض لانه كما
 لا يتحقق بالكلام المتناقض لا يقبض بالكلام المتناقض وحكمه قبل اى قبل القضاء التعزير
 فقط وقدر العبرة في حق الضمان للباقي لا الرجوع هذا هو الاصل وقد فرع عليه بقوله فان
 رجع احد ما ضمن النصف او بشهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فيبقى احد ما على الشهادة
 تبقى الحجة في النصف فيرجع على الرجوع مما لم يبق الحجة فيه وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم
 ابتداء ببعض العلة ثم يبقى بيقا وبعض العلة كابتداء الحول لا يصدق على بعض النصا ويبقى
 منعقد ابقا بعض النصا وان رجع احد الثلاثة لم يضمن اى الرجوع اذ بقي على الشهادة من
 يبقى بشهادة كل الحق وان رجع اخر ضمن الى الرجوعان النصف اذ بقي على الشهادة من يبقى به
 ثلاثة ارباع وان رجعتا ضمن النصف لبقا من يبقى به النصف وان رجعت ثمان من
 رجل وعشرة نسوة فلا ضمان لبقا من يبقى بشهادة كل المال وهو رجل وامرأتان فان
 رجعت اخرى ضمن التسع الربع لبقا من يبقى به ثلثة ارباع الحق اذ النصف يبقى بالرجل و
 الربع بالباقية وان رجع الكل الى الرجال والنساء فعليه السدس عند النصف عند ما وما
 بقي وهو خمسة الاسداس في الاول والنصف في الثانية عليهما من على القولين كما ان النساء وان كثر

اي القضاء ع

اي اذا شهد رجل وامرأتان فرجع
 بغير نصف المال فيبقى
 النصف على الشاهدة من يبقى به ع

وان كثر

في الشهادة لم يقم مقام رجل واحد ولهذا لا يقبل شهادته في الآيات فمقام رجل واحد كان ثابتاً بشهادة
نصف المال وبشهادته نصف ولو أن كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد ففشرة نسوة
كثيرة من الرجال فصار كما لو شهد به ستة رجال ثم رجعوا فان القضاة عليهم يكون اسدا
وان رجعت الى النسوة العشرة فقط وبقي رجل فالنصف وفاقا لما عندنا فظاهر لان الثابت
بشهادته نصف المال وكذا عنده اذ بقي من يبقى به نصف المال فصار كما لو شهد به ستة رجال ثم
خمس رجوع وخمس رجلان شهدا مع امرأة فجمعوا الى الكل لان المرأة الواحدة ليست بشهادة إذا لم تكن
كشاهيد واحدة فكانت الواحدة بغير الشا من كان القضاء مستنداً الى شهادة رجلين بلا
امارة ولا يضمن راجع في النكاح بمهر مسمى مطلقاً الى سواء شهدا عليها او عليها الاصل ان المهر
وان لم يكن مالا بان كان قصاصاً او نكاحاً او نحوهما لم يضمن الشهود عندنا خلافاً للشافعي وان
كان مالا فان كان الاتلاف يعوض بغيره فلا ضمان على الشاهد لان الاتلاف يعوض كلما اتلف
وان كان يعوض لا بغيره بقدر العوض بل فيما زاده وان كان الاتلاف لا يعوض اصلاً وجب ضمان
الكل اذا تقرر هذا فنقول اذا ادعى رجل على امرأة نكاحاً وهي جاحدة واقام عليه بينة نقضه بالنكاح
ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمن الا شيئاً سواء كان المسمى من مثلها او اقل واكثر لانها وان اتلفا
البضغ عليها بقوض لا يقره ولكن البضغ لا يتقوم على المتلف وانما يتقوم على الممتلك ضرورة النكاح
فان ضمان الاتلاف يقدر بالمثل والامثلة بين البضغ والمال فاما عند دخوله في ملك الزوج فقد
صار متقوماً اظهاراً لخطره الا ما زاد على مهر مثلها يعني ان كان مهر مثلها مثل المسمى واكثر
لم يضمن شيئاً لانها اوجب المهر عليه بقوض لا يقره او يزيد عليه وهو البضغ لانه عند الدخول في ملك
الزوج متقوم وقد بين ان الاتلاف يعوض بغيره لا بوجوب الضمان وان كان مهر مثلها اقل
من المسمى ضمننا الزيادة للزوج لانها اتلفا عليه قدر الزيادة بلا عوض ولا يضمن ايضا راجع الى
السبع الا ما نقص من قيمة المبيع ان ادعى المشتري بان يقول اشترت هذا العبد من هذا الرجل
بالف وهو يساوي الفين فانكر المتدعي فشهادته ان لم رجعا يضمنان للبايع الاتلاف اتلفاه
عليه

لا ضمان

يضمننا

علم

عليه ولا يضمن ايضا راجع في البيع الا ما زاد على القيمة من الثمن ان ادعى البايع بان يقول
ان المشتري مني اشترى هذا العبد بكذا وعليه الثمن وانكره المشتري فشهادته ان
اشترى العبد بالفين وهو يساوي الفين ثم رجعا يضمنان الاتلاف اتلفاه عليه ولا يضمن
في الطلاق قبل الوطى الا نصف مهرها يعني اذا شهدا بالطلاق قبل الوطى ثم رجعا يضمنان
نصف المهر بخلاف ما اذا شهدا بالطلاق بعد الدخول لان المهر تآكد بالدخول فلا اتلاف
وضمن في الفسخ القيمة يعني اذا شهدا على عتق عبد ثم رجع عن قيمة العبد وضمن في
القصاص للدية يعني اذا شهدا ان زيدا قتل بكذا فاقض زيدا ثم رجعا يضمنان الدية عندنا لا
القصاص لانه جراءة مباشرة القتل ولم يوجد منهما ذلك عندنا فنعني بقصاص ويضمن الفروع
برجوعه لان الحكم اضيف الى ادائه شهادة في مجال القضاء فكان التللف مضافاً اليه فضمن
لا نقول بعد الحكم كذب شهود الاصل وشهادتهم بل شهدوا على غيرهم بالرجوع ولا يلتفت
الى قولهم لان القضاء الممتضى لا يتقضى بقولهم كما لا يتقضى برجوعهم كذا في الكافي ولا
الاصل بقوله ما اشهد به يعني ان الاصول اذا رجعوا بعد الحكم وقالوا لم نشهد بشهود
الفروع على شهادتهما لم يضمنوا اذ لم يوجد من جهتهم سبب وجب للضمان لانكارهم سبب الاتلاف
وهو الاشهاد على شهادتهم ولا يبطل القضاء للتعارض بين الخبرين فصار كرجوع الشاهد
بخلاف ما قبل القضاء لانهم انكروا التحميل والابتناء او بقوله اشهد به وعطلت يعني
اذا قال الاصول والفروع اشهدنا بهم كذا غلطنا فانهم لا يضمنون عندنا راجع الى سبب
لان القضاء لم يقع بشهادتهم بل وقع بشهادة الفروع وعند محمد يضمنون لان الفروع نقلوا
شهادة الاصول فكانهم حضروا وشهدوا ثم حضروا ورجعوا ولو رجع الكل الى الاصول
والفروع ضمن الفروع فقط عندنا لان سبب الاتلاف الشهادة القايمة في مجال القضاء
وذا وجد من الفروع وعند محمد المشرقة بخبرين يضمن الفروع والاصول لان القضاء
وقع بشهادة الفروع من حيث ان القاضي عالين شهادتهم ووقع بشهادة الاصول

المشتري

لأنهم علم برجوعه
عن شهادتهما

تضمن

من حيث ان الفروع ناسيون عنهم ثقلوا شهادتهم بامرهم ومن المزمع بالرجوع يعني ان المزمع ان
 رجوع عن التزكية ممن عندنا في لان الحكم انما يضاف الى الشهادة والشهادة انما يصير حجة في
 بالعدالة وهي انما تثبت بالتزكية فصارت في معنى علة العلة كالتمس في ان سبب الحق لهم
 في الهواء وهو سبب الوصول الى المرمى الذي هو سبب تروا في الام وهو سبب الموت ثم اضيف الى المرمى الذي
 هو العلة الاولى حتى يحل عليه احكام القتل من القصاص والدية والكفارة وعند ما لا يعنون
 لانهم اثنوا على الشهادة خيرا فصارت كما لو اثنوا على المشهود عليه بان شهدوا باحصان لا شاهد
 الاحصان يعني لو شهدوا بالاحصان ثم رجعوا لم يضمنوا لانه شرط محض كما ضمن به اى بالرجوع
 شاهد البين لان شرطه ان يشهد شاهدان باليمين وقال انه قال لعبد ان دخلت
 الدار فان حرا وقال لامرأة ان دخلت الدار فان طالق وهي غير مدخول بها وشهد آخر ان
 بوجود الشرط اى دخول الدار ورجع الفريقان بعد الحكم فالضمان على شهود اليمين لا وجود الشرط
 وهو قيمة العبد ونصف المهر لانهم شهدوا العلة اذ التلغ انما حصل بالاعتان والتطبيق وهم
 الذين اثنوا على الحكم والتطبيق بالشرط كان مانعا فعند وجود الشرط اضيف التلغ الى
 علة لازوال المانع **كتاب الصلح** اوردهم هنا لانه انما يضاف اليه اذ لم يكن من المدعى عليه
 اقرار ولا للمدعى شاهد فاما سبب يوزع بعد الاقرار والشهادة فهو لانه اسم بمعنى المصالح
 وهو خلاف الخصامة واصلاح من الصلح بمعنى استقامة الحال وشراعتا عقدي منع النزاع وكره الكفا
 والقبول بان يقول المدعى عليه صالحك من كذا على كذا او من دعوى كذا على كذا ويقول الآخر قبلت
 او ضمنت او ما يدل على رضاه وقبوله بشرط العقل وهو شرط في جميع تصرفات الشرعية فلا يصح
 صلح المجنون وصبي لا يعقل ولا البتة ففتح من الصبي المأذون ان يقع او عصى عن ضرر بين
 يعني اذا ادعى الصبي المأذون على ان دين فصال على بعض حقه فان لم يكن عليه بنية جاز
 الصلح عند انعدام الاحتمال الا لخصومة والخلف والمال انفع منها وان كانت يجر لان
 الخط بترع وهو لا يمكن ان اخر الدين جاز سواه كان له بنية اول لانه من اعمال التجار والصبي المأذون

وهو سبب الرجوع

هذا هو الصلح وهو ما يوافق فيه الجمهور
 وهو ما يوافق فيه الجمهور وهو ما يوافق فيه الجمهور
 وهو ما يوافق فيه الجمهور وهو ما يوافق فيه الجمهور
 وهو ما يوافق فيه الجمهور وهو ما يوافق فيه الجمهور
 وهو ما يوافق فيه الجمهور وهو ما يوافق فيه الجمهور
 وهو ما يوافق فيه الجمهور وهو ما يوافق فيه الجمهور
 وهو ما يوافق فيه الجمهور وهو ما يوافق فيه الجمهور
 وهو ما يوافق فيه الجمهور وهو ما يوافق فيه الجمهور
 وهو ما يوافق فيه الجمهور وهو ما يوافق فيه الجمهور

في النجاسة كالبالغ

في النجاسة كالبالغ ولا الحرة يعني ان الحرة المصالح ليست بشرط ايضا ففتح الى الصلح من الصبي المأذون
 اذ كان له شفعة كذا لا يمكن الصلح على بعض الحق اذ كان له عليه بنية ويملك التأجيل مطلقا و
 حط بعض الثمن للغير في كره ولو صالحه البائع حط بعض الثمن جاز كما ذكر في الصبي المأذون
 ومن الكتابات فانه منظر العبد المأذون في جميع ما ذكر لانه عبد مباح عليه الدية فان عجز الكتاب
 فادعى رجل عليه دين فاصطلى ان يأخذ بعضه ويؤخر بعضه فان لم يكن له عليه بنية لم يجز لانه
 لما عجز صار مجورا فلا يصح صلي وشرايطا كون المصالح عنه حقا للمصالح ثابتا في المحل
 لاحقا لله ففتح على قوله ان يكون المصالح عنه حقا للمصالح بقوله فلو ادعت مطلقا على
 زوجها ان صبيتي في يده ابنها منه وهي فصاحت من النسب حتى بطل لان النسب حقا القبي
 لاحقا فلا يمكن الاعتراض عن حق غيره ما وفرع على قوله ثابتا في المحل بقوله ولو صالح الكفيل
 بالنفس على ما عطان بغيره من الكفالة بطل لان الثابت للطالب قبل الكفيل بالنفس حقا المطالبة
 بتسليم نفس المكفول بنف وذو كعبارة عن ولاية المطالبة وانما صفة الوالي فلا يجوز
 عنها بخلاف الصلح عن القصاص لان المحل هناك بغير مملوك كحق الاستيفاء فكان الحق ثابتا
 في المحل فيمكن الاعتراض عنه بالصلح كذا الصلح من الشفعة يعني اذ اصالح الشفيع من الشفعة
 لانه وجب له على شئ عا ان يسلم الدار للشركة كما في الصلح باطل اذ لا حق للشفيع في المحل سوى
 حق التملك وهو ليس بامر ثابت في المحل بخلافه من ولاية كماله ما وفرع على قوله لا يصح الله بقوله
 ولو صالح من حيز بطريقه لا يجوز ان يكون المصالح عنه حتى الله تعالى سوا كان مالا عين او
 دينا او حق ليس له حيز لا يجوز الصلح عن الزنا والسرقة وشرب الخمر بان اقر زانيا كوسا قنا
 من غير ما ورثا ربه فصال على ما عا ان لا يرفعوه الى ابي الامر لانه حق الله تعالى ولا يجوز
 من حقوه الله لان المصالح بالصلح يتوقف في حق نفسه بالاستيفاء كحق الاستيفاء بعضه
 واستقاط البائع والمعاوضة وكذا لا يجوز في غيره كذا اذ اصاب من حيز القرض بان قد فذ الصلح
 على ما عا ان يرفعوه عنه لانه وان كان للغير فيه حتى فاقا لب فيه حتى الله تعالى والمفلوب مطلق

على

طبع

رجلا

ربو ما

بالصوم شرطاً في التبرع ببيع الصلح عنه لانه حق العبد والعصا حرة النفس وما دونها لانه
 ايضا حق العبد وشرط ايضا كونه البديل مالا الاصل في هذا الفصل ان الصلح على اقل
 العقود اليه وبها يتصحح تصرف العاقل بقدر الامكان فان كان عن ماله بآل كان في معنى
 البيع فلا يبيع الصلح على المير والميتة والدم وصيد حرام وكحو ذلك لان في الصلح معنى المعاوضة
 فما لا يصلح للموض في البيع لا يصلح عوضا في الصلح معلوما ان احتيج اليه في المير والدم
 معلومة فان ادعى حقا في داره وادعى المدعى عليه قبل حقا في حانوته فصالحا على ان يترك
 كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه صح وان لم يبين كل منهما مقدرا حقه لان جهالة كل
 لا تنقض المنازعة كذا في الكافي او منقطة بان صاحب عاقل خذمية عبيد يهتبه او ركوب دابة يهتبه
 او زراعة ارض او سكنى دار وقت معلوما جاز الصلح ويكون في معنى الاجارة لانها تملك المنفعة
 بعوض وقد وجد حكمه وقوع البراءة عن الدعوى لما مر انه عقد في النزاع وهو اى الصلح انما
 باقر من المدعى عليه او سكوت منه بان لا يقر ولا ينكر او انكار وكل ذلك جاز في قوله الصلح
 خير عرفه بالام فالظاهر العموم الاول في الصلح باقر كبيع في احكامه لوقوعه عن ماله بآل لان
 البيع مبادله بآل كما مر فيجزى فيه اى في هذا الفصل احكامه اى احكام البيع وهي الشفعة والرد والمير
 وخيار شرط والفان ويجوز ان لا يبدل لانها هي المفوضية للمنازعة دون جهالة المصالح عنه
 لانه يقطا والساقط لا يفضي اليها وان اختلف المدعى وبعضه رجع المدعى عليه على المدعى بالبديل
 في الصورة الاولى وبعضه في الثانية يعني اذا ادعى زيد على بكر دار او بعضا منها وصالح بكر في
 الاول على الف وذلك على حسانية فاختفت الدار كلها او بعضها رجع بكر على زيد في الاول بالالف
 وذلك على حسانية وان اختلف البديل وبعضه رجع المدعى وهو زيد على المدعى عليه وهو بكر بالمدعى
 وهو الدار وبعضها لان كل منهما عوض عن الآخر فارتبما اخذ منه بالاختلاف رجع بادر
 ان كل اثنين لكل منهما بعض كما هو حكم المعاوضة وكاجارة عطف على قوله بيع لوقوع
 الصلح عن ماله بمنفعة لان العبرة للمصلحة والاجارة تملك المنفعة بعوض وهذا الصلح

بما له
مخيارا في بيعه

كذلك

كذلك بشرط التوقيت وبطل موت احدهما في المدة كما هو حكم الاجارة وقد مر والاخر ان اى
 الصلح بسكوت وانكار معاوضة في حق المدعى لانه باخذ عوضا عن حقه في زعمه وفداء
 بين وقطع نزاع في حق الآخر اذ لولا لبقاء النزاع ولم يزل بين وهذا في الانكار ظاهرا وما في
 في السكوت فانه يثبت الاقرار والانكار فلا يثبت كونه عوضا في حقه بالشك مع ان حمل على
 الانكار والى ان فيه دعوى تفرغ الذمة وهو الاصل فلا شفعة في صلح عن دار مع احد مما في
 اذا ادعى رجل على آخر داره فسكت الآخر او انكر فصالح عن داره بدفع شئ لم تجب الشفعة لانه يترى
 انه يستبقى الدار المملوكة له على نفسه بهذا الصلح ويدفع خصومة المدعى عن نفسه لانه يترى بها
 وزعم المدعى لا يلزمه وتجب الشفعة لو وقع الصلح عليها اى على الدار بان تكون بدلا باحدهما
 اى الانكار او السكوت لان المدعى باخذ عوضا عن حقه في زعمه فيعامل بزمه والاقرار جازنا
 يستأول بها وان اختلف المدعى وبعضه في صورة الصلح بسكوت او انكار يترى المدعى البديل اى
 بدل المدعى او بعضه ويجوز ضم مع المستحق لان المدعى عليه لم يدفع عوضا لا بدفع خصومة عن
 نفسه ويبقى المدعى في يده بلا خصومة احد فاذا اختلف لم يحصل له مقصوده ويظهر ايضا ان المدعى
 لم يكن له خصومة فيرجع عليه وان اختلف البديل او بعضه رجع الى الدعوى في كل اى كل العوض
 او بعضه لان المدعى لم يترك الدعوى الا لئلا يسلّم البديل فاذا لم يسلّم له رجع بالبديل ملكا قبل
 التسليم الى المدعى كاختلافه في الفصلين اى فصل الاقرار وفصل السكوت والانكار فان كان
 عن اقرار رجع بعد الملك الى المدعى وان كان عن انكار رجع بالدعوى صالح على بعض ما يترى
 لم يصبه يعني اذا ادعى رجل على آخر دارا فصالح على قطعة منها لم يصب الصلح وهو على دعواه في
 البينة لان الصلح اذا كان على بعض المدعى كان استيفا لبعض الحق وسقاطا للبعض
 كسقاط لا يرد على العاقل بل مخصوص بالتبين حتى اذا مات واحد وترك ميراثا فبعض
 الورثة عن نصيبه لم يجر كونه براءة عن الاعيان الا بزيادة شئ في البديل والابراء
 عن دعوى البينة هذا ما قالوا من الجيلة في جواز الصلح عن بعض وهو ان يزيد على بدل الصلح
 المدعى

مثلهما

البديل

درما مثل الكون مستوفيا بعض حقه واخذ العوض عن البعض او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى البتة
 لان الابرة عن دعوى جارية صح اي الصلح عن دعوى المال لانه في معنى البيع فاجاز بيعه جاز ودون
 صلي وعن دعوى النفقة كان يدعى دار سكنه سنة وصية من صاحبها في فضا على مال
 عن منفعة جاز لان اخذ العوض عنها بالاجارة جاز فكذا الصلح كمن اتما يجوز عن النفقة اذا
 كانت مختلفة للجنس بان يصلح عن السكنى على خدمة العبد مثلا واما اذا اكد جنسها كما اذا صالح
 عن السكنى على السكنى مثلا فلا يجوز وقد مر في كتاب الاجارة وعن دعوى الترقى اي اذا ادعى على
 جرحه لانه عيبه فصالح المدعي عليه ما جاز وكان عتقا بام مطلقا اي في حق المتدعي
 والمدعي عليه حتى يثبت الولاء لو وقع الصلح باقرار من المدعي عليه والاي وان لم يكن باقرار
 فقطع نزاع في نعم المدعي عليه وعتق بام لا يثبت الولاء الا ان يقيم المدعي البينة فمقتل
 ويثبت الولاء وعن دعوى الزوج النكاح وكان حلقا يعني صح الصلح اذا كان الرجل هو المدعي و
 المرأة تنكر لامكان اعتبار الصلح فيه بان يجعل في حقه في معنى الخلع لان اخذ المال عن ترك
 البضع خلع والصلح يجب حله على اقرب عقود اليه كما مر وفي حقها لاقتداء اليمين وقطع الخفوة
 لاسيما دعوى النكاح اي لا يجوز الصلح اذا كان المدعي المرأة بان تدعى نكاحا على رجل فصالها
 على شئ وانما يجوز لانه بدل لها لترك دعواها فان جعل ترك الدعوى منها فرة فلا عوض على الزوج
 في الفوت كما اذا مكنت ابن زوجها وان لم يجعل فرة فلما لم يكن على مكان عليه قبل الدعوى لان
 الفوت كما لم توجد كانت دعواها على حالها بقاء النكاح في دعواها فلم يكن شئ يقابل العوض
 فكان رشوة وقيل يجوز لانه يجعل كانه زاد في مهرها ثم صلتها على اصل المهر لا لزيادة فسقط
 الاصل لا لزيادة ولا عن دعوى حكمة ما عرفت ان الصلح لا يجري في حق الله ودعوى سبب الصلح
 اما اسقاط او معاوضة والنسب لا يخلو بالاولا والاولا قتل ما دون رجل او صلح عن نكاح لان نفقة
 ليست من كسب فلا يجوز التفرق فيها ثم صلح العبد المأذون له وان لم يصح كمن ليس له ولي القتل
 ان يقتله بعد الصلح لانه اذا صالح في فدية عن بديل فصحة العفو ولم يجب البديل في حق المولى

المعين

على النفقة

يحلها ببيع

بل

بل تاخر ان يابعد العتق لان صلح عن نفسه صحيح لكونه مكلفا ولم يصح في حق المولى فصار كانه
 صلح على بديل فجل يؤخذ به بعد العتق ولو فصل ذلك جاز الصلح ولو لم يكن له ان يقتله كذا
 كذا في العناية وصح اي الصلح يعني صلح المولى عن نفسه عتقه وحل اي القتل عمدا لان العبد من
 كسبه فيجوز التفرق فيه واستحلاله وصح صلح المكاتب عن نفسه كانه كالمحرر وجب عن يد المولى وهذا
 اذا ادعى احد رقبته فانه يكون خصاله واذا جني عليه كان الارش له واذا قتل لا يكون قيمته بل
 بل لو شئت حتى يؤدى بها كناية وبكلمة حرية في آخر حيوة فيكون الفضل له فصار الحر فيجوز صلح
 عن نفسه ولا كذلك العبد المأذون ذكره الزيلعي وصح الصلح عن مفسوب تلف باكثر من قيمة او
 عرض يعني ان من غصب ثوبا او عبدا قيمته الف واستهلكه فصالح على الفين او عرض جاز و
 عند ما لا يجوز اذا كان بغين فاحش لان حقه في القيمة فالناريد عليه باربوا وانه حقه في الهالك
 باق ما لم يحكم القاضي بالحقان حتى اذا ترك التضمن بقي العبد ناكحا على ملكه حتى يكون الكف
 عليه فاعتياضه باكثر من قيمة لا يكون ربوا اذا تزايد على المالك يكون في مقابلة الصورة الباقية
 حكما لا القيمة حتى لو قضي القاضي بالقيمة ثم صالحا على اكثر لم يجز لان الحق قد انتقل بالقضاء
 القيمة وكذا الصلح بعرض صح وان كان قيمة اكثر من قيمة مفسوب تلف احد المبرأ وصح
 في العبد باكثر من الدية والارش وفي الخطاء لان الدية في الخطاء مقدرة والزيادة عليها
 يكون ربوا في بطل الفضل والواجب في العدم والقصاص وهو ليس بمال فلا يتحقق فيه ربوا فلا يبطل
 الفضل هذا اذا صالح على احد مقدار الدية فان صالح على غير ما صح لانه مبادلة بها لكن يشترط
 القبض في المجلد يخرج عن ان يكون دينيا بدين كذا في الكافي كما في موهب اعتق نصفه فصالح
 عن باقية باكثر من نصف قيمة يعني عتقه بدين رجلين اعتقه احدهما وهو مؤثر فصالح عن باقية
 باكثر من نصف قيمة بطل الفضل اتفاقا لان القيمة في الفسخ منصوص عليه كما مر في باب تقدير
 ليس من تقدير القاضي ولا يجوز الزيادة عليه ولو صالح عن باقية بعرض صح مطلقا اي وان
 كان قيمة اكثر من قيمة العبد لان الفضل لا يظهر عند اختلاف الجنس وكل بالصلح عن دم عتد

فمنه

او على بعض دين يتبعه من الكيل او الموزون ان لم يرد الموكل دون الوكيل لانه اسقاط محض وكان
الوكيل سفيراً محضاً ولا ضمان عليه كالوكيل بالوكالة الا ان يضمنه اي الوكيل البذل فانه مؤخر بالتفاهل
لا بالصالح وفيما هو كبيع وهو اذا كان الصالح عن مال بغير ان يضمنه لان الحق في ترجيع الى الوكيل
هذا اذا كان الصالح عن اقراره واما اذا كان عن انكار فلا يجب البذل على الوكيل كذا في الكفاية صريح
وضمن البذل و اضاف الى مال بان قال على ان يضمن هذا او اشار الى تقديره وعرض بلا نسبة الى ان يضمن
على هذا الا ان يضمن هذا العبد او اطلق بان قال على الف ونقد اي سلم صح الى الصالح في هذه الصورة وصار
اي المصالح متبرعاً هنا اي في الصورة الرابعة لانه فعل بلا اذن المدعي عليه وان لم ينقد اي ان
لم يسلم الفضولي البذل وقفي اي صار الصالح موقوفاً على الاجازة فان اجازته المدعي عليه صح الصلح
ولزمه البذل والا اي وان لم يجزه رد اي الصلح هذه صورة من صور الفضولي اي ان يضمن المال أولاً
فان لم يضمن المال فاما ان يضيف العقد الى مال اولاً فان لم يضيف مال فاما ان يضيف الى نقد
او عرض اولاً فان لم يضيف فاما ان يسلم العوض اولاً فالصلح جائز في الوجهين كلاهما الا الوجه الاخير
وهو ما اذا لم يضمن البذل ولم يضيف الى مال ولم يشر اليه ولم يسلم الى المدعي حيث لا يحكم بجوازه بل
يكون موقوفاً على الاجازة اذ لم يسلم للمدعي عوض فلم يسقط حقه بما تاله من رضائه فاذا اجاز
المدعي عليه جاز ولم يشره المشروط بالشرط باختياره وان رده بطل بخلاف سائر الوجوه فانها
جائزة اما الاول فلان الحاصل للمدعي عليه البراءة رضاه به وفي حقها الاجتهاد والمدعي عليه سواء
ويجوز ان يكون الفضولي اميلاً اذا ضمن كالفضولي بالجمع اذا ضمن البذل واما الثاني فلانه اذا
اضاف الى نفسه فقد التزم تسليمه صح الصلح واما الثالث فلانه اذا عينه للتسليم فقد شرط له سلامة
العوض فصار العقد تاماً بقبوله وان تحقق هذا العقد او وجد به عيباً فرده او وجد حراً او
مدبراً او مكاتباً فلا سبيل له على المصطلح ولكن يرجع في دعواه لان المصالح لم يضمن واما
الرابع فلان دلالة التسليم على رضخ المدعي فوقي دلالة القمان والاضافة الى نفسه على رضاه
والخامس ان لم يكن كفا في الوجوه لم يفد صحة الصلح الصلح على جنس مال عليه اي اذا كان بدل

المدعي على المدعي عليه
الصلح

الصلح من جنس مال مستحق المدعي على المدعي عليه بعقد مداني جرت بينهما فالصلح اخذ ببعض حقه
وحظاً بما فيه لان تصرف العاقل البالغ يصح ما يمكن ولا يمكن تصحيحه معاً وحظه لما فيه من الزيادة
فصح اي الصلح عن الف على خمسة وعشرين الف جواً على خمسة وعشرين الف جواً على خمسة وعشرين الف جواً
المسئلة الاولى والبعض والصفة في الثانية لان عين هذه المسئلة كانت مستحقة بذكر العقد الذي
الدين به وعن الف جواً على الف جواً لا يمكن جعله معاوضة لان بيع الدرامم بالدرامم نسبة
لا يجوز فلما بد من حله على تأخير فيه معنى الاسقاط وعن عشرة دراهم وعشرة دراهم على عشرة
دراهم حالة او موقلة اذ يعتبر خطأ الدين تأخير كلاً وبعض الدرامم وتأجيل البعض للمعاوضة
لان مع الاسقاط لا رزم في الصلح فاذا امكن ان يجعل خطأ واسقاطاً لم يعتبر معاوضة لاعتد الدرامم
على تأخير موقلة لان الدين تأخير غير مستحق بعقد المداني فلا يمكن حله على تأخير حقه فيجعل على
للمعاوضة وبيع الدرامم بالدين تأخير نسبة لا يجوز ولا عن الف جواً على نصفه حالاً لان المعجل
غير مستحق بعقد المداني اذ المستحق به هو الموقل والمعجل غير منه فوقع الصلح على ما لم يكن مستحقاً
بعقد المداني فصار معاوضة والاجل كان حق المدعي وقد تركه باذنه ما حط عنه من الدين
وكان اعتباراً عن الاجل وهو حرام لا يبرأ من التوبة حرام التوبة مبادلة المال بالمال
فلان يجرم حقيقة أولى ولا عن الف سود على نصفه بغيره لان البيض غير مستحق بعقد
المداني لان من له السود لا يستحق البيض فقد صالح على ما لا يستحق بعقد المداني وكان
معاوضة الف بخمسة وزيادته ونصف الجوده وكان ربواً ولا عن دين عليه على جنس غير
بغيره لان الصلح على غير جنس للمعجل لا يكون الا معاوضة وجرم البذل بطلها صالح
كبر حظه على عشرة دراهم فان قبض اي العشرة في المجلس جاز اي الصلح لما عرفت ان
الصلح في صورة اختلاف الجنس مع البيع فيجب قبض احد العوضين في المجلس والا فلا اي ان لم
يقبض العشرة فلا يصح الصلح لانه يكون بيع الدين بالدين وهو باطل وان قبض خمسة
وبقي خمسة ففقر في النصف فقط لوجود المصحح في ذلك العقد كذا الحسن يعني لو صالح عن

عن عشرة عليه على ميكيل وموزون فان قبض في المجاز والافلام عرفت قال ارفع الى خمسة
 عند اكل برئ من الباقي فان وقع عند برئ والافلام الى من لم يدفع لم يبرأ عند ان في يوم
 وعند ان من يبرأ لان الابرأ حصل مطلقا فثبت البراءة مطلقا كما لو برأ بالابرأ كما يقال
 ولما انه ابرأ مقيّد بالشروط والمقيّد يفوت عند فواته وذلك لانه يبرأ بآداء خمسة مائة مائة
 الفدوانه يصلح عرضا حذرا فلا يبرأ وتوسلا الى تجارة ان يصلح ان يكون شرطاً لحسب المعنى
 وكلمة على وان كانت للمعاوضة لكنها قد يكون بمعنى الشرط كما في قوله تعالى يا ايها الذين
 بالدين شيئا وقد غدر العن المعنى المعاوضة فحمل على الشرط تصحى لتعرف هذه المسئلة على وجوه
 احدها ما ذكره والى ما ذكره بقوله ولو قال صالحى الى عن الالف على خمسة مائة تدفعها الى
 غدا وانت برئ من الفضل على اكل ان لم تدفعها غدا فاكل عليك كان الامر كما قال بعض ان
 قيل واذا برئ من الباقي والافلام على في الوجه الاول وهذا بالاجماع لانه انى يعبر عن التقيّد
 فاذا لم يوجد بطل والثالث ما ذكره بقوله وان قال ابرأ انك عن خمسة مائة من الالف على ان
 تعطينى خمسة مائة غدا برئ وان وصلية لم يعطها لانه اطلق الابرأ واداء خمسة مائة غدا لا يصلح
 عوضا ويصلح فلا يتقيّد بالشكل خلافا ما اذا ابرأ بآداء خمسة مائة لان الابرأ حصل مقرون
 فمن حيث انه لا يصلح عوضا يقع مطلقا ومن حيث انه يصلح شرطا لا يقع مطلقا فلا يثبت
 الاطلاق بالشك فيا تفرقا وذكر الرابع بقوله واذا لم يوقت اى لم يذكر لفظ غدا بل قال ارفع الى
 خمسة مائة على اكل برئ من الباقي برأ لانه لما لم يوقت للاداء وقت لم يكن الاداء عرضا صحيحا
 لانه واجب عليه في كل زمان فلم يتقيّد بل حمل على المعاوضة ولا يصلح عوضا بخلاف ما مر لان
 الاداء في الفدية عرض صحيح كما مر وذكر الخامس بقوله وان علق صريحا لم يصح بعض اذا قال
 ان اديت ان اومع او اذا فانت لم يصح الابرأ لانه علقه بشرط صريحا وهو باطل لما مر
 بيان ما بطل بالشرط وما لا يبطل قال اى المديون برئ الدين لا اقره كذا ما كان على حتى تؤخره
 عنه او تحط ففعل الى التاخير او الخطأ صح اى التاخير والخطأ لانه لا يمكن عليه اى الدين حتى

شرطاً مع الشك
 في تقييده بالشرط

برئى
 بحسب
 نوبه

انه بعد ان اخبر لا يمكن من مطالبة في الحال وفي الخط لا يمكن من مطالبة ما حط ابرأ ولو علم
 اى ما قال برئ اخذ الان اى اخذ المال من المقر في الحال بل انما اخبر وخط الدين المشترك
 اذا قبض احدهما شيئا منه شاركه الآخر فيه هذا اصل كل يفرغ عليه فروع بعينه اذا كان الدين
 دين على آخر فقبض احدهما شيئا منه ملكه مشاعا كاملا فلا صاحبه ان يشاركه في المقبوض
 لانه اذا اودى بالمقبوض لكن هذه الزيادة راجعة الى اصل الحق فيصير كزيادة الثمرة والولد في حق
 المشترك وكذا قبل المشاركة باق على ملك القابل لان العين غير الدين حقيقة وقد قبضه يد
 عن حقه فيملكه حتى ينفذ تصرفه فيه وبعض الشرية حصته والدين المشترك ان يكون واجبا بسبب
 متحد كشمس المبيع اذا اتحد التصرف وتضمن المال المشترك وكذا ذلك وجها على الفروع بالباقي
 لان المقبوض اذا كان مشتركا بينهما لانه ان يكون الباقي كذا ذكر فروع على الاصل المذكور بقوله
 فلو صالح احدنا عن نصيب على ثوب اخذ الشرية بالآخر نصف اى نصف الدين من غريمه لانه
 كان عليه ولم يستوف فيبقى في ذمته واخذ نصف الثوب من شرية لان التصليح وقع عن نصف
 الدين وهو مشاع لان نسبة الدين حال كونه في الذمة لا يصح وحق الشرية على كل جزء
 من الدين فيتوقف على اجازته واخذة النصف والى على اجازة العقد فيصح ذلك الا ان يضمن
 اى شرية لربع الدين لان حقه لو لم يصالح احدهما بالشرية بنصفه اى بنصف الدين شيئا
 حصته اى ضمن احدهما الآخر الربع اى ربع الدين لانه صار قابض حقه بالمقاصة بلا حط
 لان مبني السبع على المسايسة فصارت قبضة نصف الدين فيكون شرية ان يرجع بالربع
 بخلاف التصليح لان مبناه على الخطأ والاعتراض ولهذا لا يمكن بيع مائة فكان المصالح بالها
 ابرأه عن بعض نصيبه وقبض بعضه فاذا التزمنا دفع ربع الدين يتصرف المصالح
 لانه لم يستوف تمام نصف الدين فلذا اخبرناه وفي الابرأ عن حصته اى اذا ابرأ احد الشرية
 ذمة المديون عن حصته وفي المقاصة بدى سبقي اى اذا كان المطلوب على احد الطرفين
 دين بسبب ان يجب ابرأ عليه فصارت حصته المبرج الشرية على المديون بحصته في المدونين

لانه وان ازداد بالمقبوض اذ
 مائة الدين باعتبار حاجة القبض

عليه

لأنه أشرف موضع البلدة أو جبل فداه وأذن للناس بالدخول فيها ويحكم من كان قبله لأن الناس
 في داره وخدمته بغير إذن ولا يقبل يدعيه لأن قبولها يؤدي إلى مراعاة المصلحة العامة في حرم حرمة
 من اعتاد دمه وأذنه لا يبرق منها قدر أعظم جرت عادته قبل القضاء بها وأذنه لأن الأول صلب
 الرحم واللبس القضاء بغيره كالعقوبة أن لم يكن لها خصوصية إذ لو كانت كان أكلاً بقضاءه وشهد الجنابة
 لأنه من حقوق المسلم على المسلم لا الدعوة الخاصة وهي ما يعلم المضيف أن القاضي لا يحكم بالاعتذار لأن
 الخاصة لأجل القضاء بخلاف العامة ويعود من قضاء الخاصة أيضاً من جملة الحقوق وسوى بين الخصمين جلوساً
 وأقرباً لأقوله عليه السلام إذا ابتلى أحدكم بالقضاء فليست بينهم في الجلس إلا الشارة ونظر
 ولا يلبس أحدهما ولا يلبس إليه ولا يلقه حجة للتمتع ولا يخلو وجهه ولا يغسل يديه ولا يمزج مطلقاً
 إلى لا يمازحهما ولا واحد منهما ولا يغزها ولا يبرأ من يده بالقضاء هذا أحسن مما قال في الوقاية
 ولا يمزج معهما قال في الكفر ولا يمزج مع غيره ولا يلقه حجة للتمتع ولا يلقن الشاهد
 شهادة بأن يقول له أشهد بكذا وكذا لأنه أعانة لأحد الخصمين فيكره كتلفين الخصم وتخصه بوجس فيما
 لا تهمه فله أن لا يهدد بمحرمها به للجلوس فكان تلفيقه أحياناً للخصم بمنزلة احضار الخصم والسكفيل وإذا
 ثبت الحق على الخصم بقراره أو ببينة أمروا القاضي المقرب بوجده أي دفعه فإن أبي كذا امتنع عن الدفع حجة
 شرط الإلزام بعد امره ولم يفرق بين ما إذا ثبت الحق عليه ببينة أو بقراره وقرئ بينهما في الهداية قال إذا
 ثبت بالبينة تجزئ كما ثبت لظهور المظن بأكاره وإن ثبت بقراره لم تجزئ كما في المعروف كونه مطلقاً
 في أول الوصل فاعلم أن في الأمر ما لم يستجيب المأل فإذا امتنع بعد ذلك حجب لظهور مطلقاً عن
 الصدق شهيداً وكفى عن شمس الله عكلاً لأنه إذا ثبت بالبينة يعقد ويقول ما علمت له على ديننا
 الآتية فإذا علمت قضيت ولا يباين في ذلك في الأقرار والأحسن ما ذكره هنا كما قال الزيلعي
 قد رماير في اختلاف في تقدير مد الجلس الصحيح أنه مفوض إلى القاضي لأن الجلس في الأحوال
 الناس فيه متفاوتة بطلب في الحق متعلق بقوله جئنا قوله فيما نزمه متعلق به بدلاً عن
 ما حصل له كمن يسبح وقرض أو التزمه بغيره كالمهر المعجل وبذل الخلع ودين الكفارة لأن

في داره وخدمته بغير إذن ولا يقبل يدعيه لأن قبولها يؤدي إلى مراعاة المصلحة العامة في حرم حرمة من اعتاد دمه وأذنه لا يبرق منها قدر أعظم جرت عادته قبل القضاء بها وأذنه لأن الأول صلب الرحم واللبس القضاء بغيره كالعقوبة أن لم يكن لها خصوصية إذ لو كانت كان أكلاً بقضاءه وشهد الجنابة لأنه من حقوق المسلم على المسلم لا الدعوة الخاصة وهي ما يعلم المضيف أن القاضي لا يحكم بالاعتذار لأن الخاصة لأجل القضاء بخلاف العامة ويعود من قضاء الخاصة أيضاً من جملة الحقوق وسوى بين الخصمين جلوساً وأقرباً لأقوله عليه السلام إذا ابتلى أحدكم بالقضاء فليست بينهم في الجلس إلا الشارة ونظر ولا يلبس أحدهما ولا يلبس إليه ولا يلقه حجة للتمتع ولا يخلو وجهه ولا يغسل يديه ولا يمزج مطلقاً إلى لا يمازحهما ولا واحد منهما ولا يغزها ولا يبرأ من يده بالقضاء هذا أحسن مما قال في الوقاية ولا يمزج معهما قال في الكفر ولا يمزج مع غيره ولا يلقه حجة للتمتع ولا يلقن الشاهد شهادة بأن يقول له أشهد بكذا وكذا لأنه أعانة لأحد الخصمين فيكره كتلفين الخصم وتخصه بوجس فيما لا تهمه فله أن لا يهدد بمحرمها به للجلوس فكان تلفيقه أحياناً للخصم بمنزلة احضار الخصم والسكفيل وإذا ثبت الحق على الخصم بقراره أو ببينة أمروا القاضي المقرب بوجده أي دفعه فإن أبي كذا امتنع عن الدفع حجة شرط الإلزام بعد امره ولم يفرق بين ما إذا ثبت الحق عليه ببينة أو بقراره وقرئ بينهما في الهداية قال إذا ثبت بالبينة تجزئ كما ثبت لظهور المظن بأكاره وإن ثبت بقراره لم تجزئ كما في المعروف كونه مطلقاً في أول الوصل فاعلم أن في الأمر ما لم يستجيب المأل فإذا امتنع بعد ذلك حجب لظهور مطلقاً عن الصدق شهيداً وكفى عن شمس الله عكلاً لأنه إذا ثبت بالبينة يعقد ويقول ما علمت له على ديننا الآتية فإذا علمت قضيت ولا يباين في ذلك في الأقرار والأحسن ما ذكره هنا كما قال الزيلعي قد رماير في اختلاف في تقدير مد الجلس الصحيح أنه مفوض إلى القاضي لأن الجلس في الأحوال الناس فيه متفاوتة بطلب في الحق متعلق بقوله جئنا قوله فيما نزمه متعلق به بدلاً عن ما حصل له كمن يسبح وقرض أو التزمه بغيره كالمهر المعجل وبذل الخلع ودين الكفارة لأن

فليست

فان دفع فيها

مظن
 مهلت
 وركب
 وأكل

المال

المال إذ حصل فيه من ثمن غنائه به وأقامه على التزامه باختياره ودليله أنه وفي غير ما من التبرون
 لا إلى الجلس أذني الفقر أو لا دليل على البس إلا أن ثبت غنائه به فيجوز ما يراه الحكم كما مر
 لأن دليل البس إذا لم يوجد كان القول على ما عليه في المدعى أن ثبت غنائه به فيجوز ما يراه الحكم كما مر
 لم يظهر من المال إطلاقه فيطرة إلى ميسرة فيجوز ما يراه الحكم كما مر
 لا يمنع طلب الآخر حقه منه ولا يقبل بنية على الفاسية قبل البس لأن البنية على النفي فلا تقبل ما لم يثبت
 بمؤيد وهو الجلس بعد بصره تقبل على سبيل الاحتياط وبينة البس أو بنية البس إذا أقام المدعى بنية
 على البس أو المدعى عليه على الاعسار فبينة البس أو البس عارض وبينة البس أو البس عارض وبينة البس أو البس عارض
 لأن الجلس الظلم فإذا امتنع من أداء الحق مع القدرة عليه ظهر ظلمه فيجوز ما يراه الحكم كما مر
 لتفقيه ما ضيق له زوجته وولده لأنها تسقط بمضى الزمان وإن لم تسقط بأن حكم الحكم بها
 أو اصطاح الزوجان عليها فلا يجلس لأنها ليست ببديل من مال ولا لزمتها بغيره على
 ما ذكرنا بل تجلس لأنفاق عليه ما إذا أبي عن الأنفاق لأن النفقة حجة الوقت وفي تركه
 أملاكها فيجوز له منع ما كانها تقضي المرأة في غير حقه وقوله ما مر أن القضاء يستقي من الشهادة و
 شهادتها جائزة في غير ما فكذا القضاء وما فيه ولا يجوز فيه ما فيه بغيره البدلية ولا خلاف فاقض
 أي لا يثبت بالبس لأن المفوض إليه القضاء لا التقبل ولا التفرغ في غير ما فوض إليه كالكوكل لا يוכל
 بل أذن الموكل إذا فوض إلى الاختلاف إليه بأن قيل له من قبل السلطان وفي من شئت جلا في
 المأمور بأقامة الجمعة وهو الخطيب فإنه يستخلف في الصلوة للضرورة لكونها على شرف الفوات
 فلو لم يجز لفات الجمعة من سمح الخطبة مفعول تخلف وقد حقيقه في باب صلوة الجمعة وفتح
 على قوله إذا فوض إليه بقوله ونائب القاضي المفوض إليه نائب عن الأصيل يعني السلطان فلا يخرج
 أي إذا كان نائباً عن الأصيل لا يعزل القاضي إلا إذا فوض إليه بأن قيل له من قبل السلطان
 من شئت فيجوز له العزل ولا ينعزل إلا نائب القاضي بوجه أي القاضي عن القضاء وهذا البس
 فرع على ما قبله ونائب غيره أي غير المفوض إليه أن يفض عنه أو أجازه أي لم يفيض عنه كمن سمع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ان قضيته غيبية واجازت قضاؤه لان المقصود حضوره في الاول وقد وجد بعض حكم قاض اخر
اذا رفع الحكم قاض امضاء اذ كان مجتهدا في الاما خالف الكنت بالمشاهدة او الاجماع
اذا امرت لاحد الاجتهاديين على الآخر فقد تأيد الاول باتصال القضاء به فلا ينقض بما هو دون
قاضي فلو قضى بشا هديين المدعي وثبوت حمل الوطى بحجج النكاح مطلقا الثالث او يجوز بيع مترورك
التسمية عند او يجوز بيع درعيم بدرعين لا ينفذ اما الاول فلمن الفدية الكنت لا ينفذ قالوا تستهدوا
شهرتين من رجالكم فان لم يكونا فجل امران هذا انما يذكر لغيركم عليه ولانه قال في ذلك ان
ان لا اثر تابوا ولا امر به على الاذن واما الك فلا تخالف الحديث المشهور وهو حديث العسيلة واما
الثالث فلا تخالف اتفاقوا عليه في الصدق الاول فكان قضاؤه بخلاف الاول واما الرابع فلان الخلاف فيه
منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما فقد ذكر عليه الصحابة رضي الله عنهم ولا يعبر خلافه كذا في الكافي وقد
فرع على قوله يعني حكم قاض اخر بقوله فان لم يضر جرحه هذا شرط قوله الا ان ينفذ قضاؤه من حقه
في قذف وتائب وقضاء الاعمي وقضاء امرأة قوله كذا او قد متعلق بقوله قضاؤه او قضاؤه قاض
لامرأته وقاض شهادة المحرم والتائب وشهادة الاعمي وقضاء لامرأة بشهادة زوجها وقاض
قضية كذا او قد بشهادة تهما الى شهادة امرأة ان قضاؤه كذا من اجتهاديه ولم يخالف ما ذكره
لوا بطلان نفيه ثالث لان الاجتهاد الاول كالك والاول تأيد باتصال القضاء به فلا ينقض
باجتهاد لم يتأيد به لانه دونه والقضاء حقا للشرع بحجج صيانية من حيث ان يلزم ولا يتعرض
عليه واما قضاؤه بغير وصية مطلقا سواء كان على مسلم او كافير وقضاؤه كافر على مسلم فلا ينفذ
ابدا لان شفاء اهلية الشهادة عليهم عليه يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل يعني اذا
ادعى رجل ان اباه مات في يوم كذا وقضى به فادعت امرأة ان الميت تزوجها بعد ذلك اليوم يسمع
ويغض بالنكاح ولو ادعى قتل فيه وقضى به لم يسمع دعواتها النكاح بعده كذا اذا ادعى ان فلانا مات
وترك هذا اميرا لابي ومات وتركت ميراثا لي وقضى له بالبيتة فقال المدعي عليه انك انت تدعي
الارث عنه ماتت قبل فلان التي تدعي انه مات او لا واقام البيتة لم يصح الدفع وبشره ان القضاء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
في قضاؤه كذا او قد بشهادة تهما الى شهادة امرأة ان قضاؤه كذا من اجتهاديه ولم يخالف ما ذكره
لوا بطلان نفيه ثالث لان الاجتهاد الاول كالك والاول تأيد باتصال القضاء به فلا ينقض
باجتهاد لم يتأيد به لانه دونه والقضاء حقا للشرع بحجج صيانية من حيث ان يلزم ولا يتعرض
عليه واما قضاؤه بغير وصية مطلقا سواء كان على مسلم او كافير وقضاؤه كافر على مسلم فلا ينفذ
ابدا لان شفاء اهلية الشهادة عليهم عليه يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل يعني اذا
ادعى رجل ان اباه مات في يوم كذا وقضى به فادعت امرأة ان الميت تزوجها بعد ذلك اليوم يسمع
ويغض بالنكاح ولو ادعى قتل فيه وقضى به لم يسمع دعواتها النكاح بعده كذا اذا ادعى ان فلانا مات
وترك هذا اميرا لابي ومات وتركت ميراثا لي وقضى له بالبيتة فقال المدعي عليه انك انت تدعي
الارث عنه ماتت قبل فلان التي تدعي انه مات او لا واقام البيتة لم يصح الدفع وبشره ان القضاء

بالبيتة عبارة عن دفع النزاع والموت من حيث انه موث للسبب كما للنزاع لم يرفع بالبيتة بخلاف
القتل فانه من حيث هو محال للنزاع كما لا يخفى القضاء بكل او حرمة بشهادة زور ينفذ ظاهره باطنا
اذا ادعى بسبب معين يعني العقود كالبيع والشراء والاجارة والنكاح والفسوق كالاقالة والفرقة
بطلان وكخونه فانه ينفذ فيها عند ابي حنيفة ظاهره او باطنا بخلاف الامم كالمسألة وهي التي
لم يذكرها في البيتة فانه اجمعوا انه ينفذ فيها ظاهره او باطنا لان الملك لا يبدل من سبب ليس بعض
الاسباب او بعضها لغيرها فلا يمكن اثباتها على القضاء بطريق الاقتضاء وفي النكاح
والشراء يقدم النكاح فيصحح وفي الرهبة والصدقة روايتان عن ابن حنيفة والمراد بالنفاذ ظاهره
ان يسم القاض المرأة نفسها الى الرجل ويقول سبب نكاحك اليه فانه زوجك وبالنفاذ باطنا ان
يحمل له وطرها ويحمل لها التمكن فيما بينهما وبين الله سبحانه ان شهادة الزور حجة ظاهره او باطنا
فينفذ القضاء كذلك لان القضاء ينفذ بقدر الحجة وله ما روي ان رجلا ادعى على امرأة نكاحا بين
يدي علي رضي الله عنه واقام شاهدين وقضى بالنكاح بينهما فقاتلها امير المؤمنين لم يكن في حقه
منه فقال علي رضي الله عنه انك تزوجك ولو لم ينفذ العقد بينهما بقضاء لما امتنع من تجديده
النكاح عند ظليها ورغبة الزوج فيها وقد كان في ذلك خصمها من الزنا وكان الشرع زورا
بدليل القصة القضاء في مجتهديه في قوله خلاف رايه متعلق بالقضاء المراد بخلاف الراي خلاف
اصل المذهب كالحنفى اذا حكم من هذا الشافعي او كخونه بالعكس واما اذا حكم الحنفى بانه يذهب اليه ابو س
او لم او كخونهما من اصحاب الامام فليس حكما بخلاف رايه لو كان قضاؤه ناسيا ينفذ عند
له ولو عامدا فغيره روايتان وجه النفاذ انه ليس بخطا بيقين وعندهما لا ينفذ في الزمان
لانه قضى بما هو خطأ عنده قيل عليه الفتوى قاله في الهداية وقيل الفتوى على النفاذ فيها ولا
في الفتاوى الصغرى اذا قضى في محل الاجتهاد وهو لا يبرى ذلك بل يبرى خلافه ينفذ عند ابي حنيفة
وعليه الفتوى كذا في الكافي لا يقضى على غائب لانه اقوله عليه السلام لعلي رضي الله عنه لا تقضي لاحد الخفين
حتى يسمع الاخر ولان القضاء لقطع المنازعة بهرنا لعدم الانكار فلا يصح القضاء بالاجتهاد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ان لم يكن بدلي

ولا منازعة

نائية حقيقة كوكيل ووصية أو شرعاً كوصي القاض أو حكماً بان يكون ما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى
 على الحاضر فينتهي الحكم خصماً على الغائب ويصير القضا عليه كالقضا على الغائب كما اذا ابر من
 على ذي يدانه الشترى المدعى من فلان الغائب حكم على الحاضر كان حكماً على الغائب يعني اذا ادعى
 في يد غيره انه اشترا من فلان الغائب واقام البينة على ذي اليد وقضى به ثم حضر الغائب وانكر ذلك
 لا يلتفت الى انكاره ولا يحتاج الى اعادة البينة لانه صار مقضياً عليه فان المدعى لا يتوصل الى
 اثبات حقه على الحاضر الا بان يتبع على الغائب ولو كان ما يدعى على الغائب طاماً لم يدعى على الحاضر الا لا
 يكون الحكم على الحاضر حكماً اذا كان فيه ابطال احق الغائب كمن قال لامرأته ان طلق فلان امرأته
 فانت طالق فقامت زوجة الى فلان فلان طلق امرأته ووقع الطلاق على لا تقبل بغيره في
 الاصح لا تراثاً للخصم ضرراً على الغائب لا بطلان كجاء بخلاف كقولهم يتضمن مزاراً الى الوصل طلاقاً
 بدخول فلان الدار فانه قبل لعدم تيمنه ابطال احق الغائب وهو سائر باده تفصيل ذكره المنية فمن
 اراد فليست فيها واما اذا قضى عليه على الغائب متعلق بقوله لا يقض على غائب فقبل بنفذه
 قبل الا قال في العبادية الحكم على الغائب بنفذه عند النفي وينفذ عندنا في احدي الروايتين التركة
 اذا استغرقت بالدين فولاية البيع للقاضي لا للورثة اذا لم يكن للورثة فيها فلا يكون لهم ولاية
 البيع بغير رضاي القاضي مال الوقف والغائب واليتيم ويكتب للصبي كذا الحق لا الاب الوصي
 اي لا يرضى الاب مال ابنه والوصي مال اليتيم والفقير ان في الاقراض مصلحتهم بقاء الاموال
 محفوظة معقونة والقاضي بقدر على التحصيل بخلاف الاب والوصي قضى بالجور متعمداً واقرب فالغرم
 عليه في ماله ولو قضى بالجور خطأ فعلى المقتضى كذا في الثانية والواقعة للصدر الشهد حكماً
 اي جعل الخصمان بينهما من صلح قاضياً اي لم يتصف بمنايا في القضا فحكم بينهما ببينة او اقرار
 معني الحكم بالبينة رفع نزاع بينهما ومع الحكم بالاقرار الزام على المقر بموجبه كذا في النهاية او
 تكون له غير حجة او قود او دية على العاقلة ورضياً حكماً صحيح الاصل ان حكم الحكم بمنزلة الصلح فما
 يجوز استيفاءه بالصلح يجوز التحكيم فيه ومالا فلا واستيفاء للحد والعود والدية لا يجوز بالصلح

عن

على الغائب

لان فيه

حكماء

فلا يجوز

فلا يجوز التحكيم فيها ولا يفتي به اي بخصته في غير ما ذكره الا بغير العوام فيه كذا اي صحة اخباره باقرار
 احد الطرفين وبهذا لا يشاهد حال ولا يثبت اي بقاء حكمهما الا اي لا يصح اخباره بحكم لا نقضا ولا
 كالمعقول اذا قال قضيت عليك كذا وكل منهما الرجوع قبل حكمه لانه حكم من جهتهما فيستوقف
 حكمه على رضاهما فان قيل الحكم ثبت باتفاقهما فينبغي ان لا يصح الاخراج الا باتفاقهما قلنا
 شرط وجود الشيء لا يجب ان يكون شرطاً لبقاء ذلك الشيء كما في البناء لا بعده اي لا يصح الرجوع
 بعد حكمه لانه صدر عن ولاية عليهما كالقاضي اذا قضى ثم عزل لا يبطل قضاؤه لا يصح حكمه لا يوجب
 ولده وزوجته حكم القاضي المولى لا تقبل شهادته لهم للتممة فاول ان لا يصح قضاؤه لهم لان
 حكمهما الى المولى والحكم عليهم حيث يجوز لعدم التهمة فيه وان حكم ارجلين فلا بد من اجتماعهما
 حتى لو حكم احدهما بدون الآخر لم يجز لانه امر يحتاج فيه الى الرأي والرضا به الى المشتري فيما يحتاج فيه
 الى الرأي لا يكون رضائهما الى الواحد كما في البيع والخلع وكذا ما رفع حكم المولى ان وافق من جهة
 اذا لا يندفع في نقضه ثم في احكامه والا اي وان خالف ابطال فمرفق بين هذا وبين ما اذا رفع ال
 القضا قضيت قاضي اخر فانه لا يردده وان خالف رايه اذا كان ذلك في فصل محتمل فيه ووجهه
 ان الحكم له ولاية على المحكمين دون غيرهما والقاضي الذي دفع اليه حكم غيرهما فلا يكون حجة عليه
 وكان كالصلح فلان يردده اذا خالف رايه واما القاضي فله ولاية على كل ان سئل كان قضاؤه
 حجة في حق الكل فلا يكون لهذا القاضي ان يردده اذا صادف القضا محكماً بان يكون فضلاً
 بمحمد وفيه **فائدة** اذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع القاضي البينة عليه او غاب الوكيل بالخصومة
 بعد قبول البينة قبل التمهيد او ما اوكيل ثم عدلت تلك البينة قيل لا يقضى وقيل يقضى وقال شمس
 الائمة وهذا ارفع بالناس ولو اقر المدعى عليه ثم غاب يقضى عليه باقراره في قولهم وان غاب
 الوكيل او ما بعدهما اقيمت عليه البينة ثم حضر الموكل يقضى عليه بتلك البينة وكذا الوغاب ثم حضر
 الوكيل فانه يقضى عليه بتلك البينة وكذا الوما المدعى عليه بعد ما اقيمت عليه البينة فقفض بها
 على الوارث وكذا الوارث اقيمت البينة على احد الورثة ثم غاب يقضى بها على الوارث الاخر وكذا

بينة

بجميع اجزاء

فصل في

الموتلى

في كتابه

لواقعة البينة على نائبة الصفة في بياضه ولا يكلف باعادة البينة كذا في الثانية **باب كتاب**
القاضي قال في المداية باب كتاب القاضي الى القاضي ثم قال فان شهدوا على خصم حكم بالبينة
 لوجود البينة وكتب حكمه وهو المدعى سجيلا وقال في النهاية المراد بالخصم هو الوكيل عن الغائب او
 المسخر الذي جعله وليا لا يثبت له الحق ولو كان المراد المدعى لما احتاج الى كتاب قاضي آخر لان حكم القاضي
 قد تم على الاول **اقول** لا يخفى ما فيه من التكلف والاحسان يقال ان قوله فان شهدوا على خصم
 ليس مقصودا بالذات في هذا الباب بل توطئة لقوله وان شهدوا بغير خصم لم يحكم ونظائره كثيرة وغير هذا
 قوله الى القاضي لان هذا التباين غير خفي بل بين في السجل والمحضر والفصل والوثيقة شهدا على خصم
 حاكم حكم الى القاضي بها اي بشهادتهما وكتب به اي حكمه وهو السجل في المقرب السجل كتاب الحكم وقد
 سجل على القاضي به فالسجل كتاب قاضي ذكر فيه حكمه سواء كان من القاضي اخر او لا ذلك ظاهر والاول
 يكون في صورة الاحتجاج فان المدعى عليه اذا كان محكوما عليه واراد الرجوع على بايعه وهو في بلدة
 اخرى وطلب من القاضي ان يكتب حكمه الى قاضي تلك البلدة ليحصل حقه بكتابة القاضي ويكون ايضا
 سجلا لتتمه الحكم او شهدا على خصم غائب لم يحكم بشكل الشهادة لما مر ان القضاء على الغائب لا يصح
 وكتب بها اي بشكل الشهادة الى قاضي يكون الخصم في ولايته ليحكم المكتوب اليه وهو كتاب الحكم
 سمي به لانه المقصود به حكم المكتوب اليه وكتب القاضي الى القاضي ويقول الشهادة حقيقة لان
 مفهومه ذلك ويقبل فيما لا يسقط بشبهة احراز عن الحد والقود كما سبأ كالتدين فانه يعرف
 بالحد والوصف لا يحتاج فيه الى الاشارة والعقار فانه يعرف بالتحديد ولا يحتاج فيه الى الاشارة
 ولا تكلح بان ادعى رجل نكاحا على امرأة او بالعكس او كتاب القاضي بذلك الى قاضي آخر والطلاق
 بان ادعى طلاقا على زوجها والعنان والوصية والنسب للميت والمقصود والامانة
 والمصارعة المحذوران والشفقة والوكالة والوفاء والقدر اذا كان موجبه المال كما سبأ في
 انه لا يقبل في القود والوراثة فانه ذلك بمنزلة التدين وكالمسقول في المختار انما قال في المختار
 لما قيل انه لا يقبل في الاعيان المنقولة كالثياب والعبيد والامان وخونها للحاجة الى الاشارة

بالخصم هو

فيما ينقل

فيما ينقل عند الدعوى والشهادة وقال في المحرر ارجع ابو س عن القول الاول قال انه يقبل في العبد
 لالامة لان الاباق يقبل في العبيد دون الامان وعنه انه يقبل فيهما بشهادة وعن محمد انه يقبل في
 جميع ما ينقل وعليه المتأخرون ثم قال القاضي لا يجاب عليه الفتوى كذا في الكافي لافي حد وقود
 اي لا يقبل فيهما لان فيه شبهة البدلية عن الشهادة لان مبناهما على الاستقلال وقوله سفي
 اثباتهما وذكر عطف على قوله وكتب به بالاسم اي اسم القاضي الكاتب ونسبه وهم المكتوب اليه ونسبه و
 اسماء الشهود وانسابهم وان كل واحد منهم شهد عن الدعوى الصادرة عن فلان بن فلان ولا
 يصح الاقتصار على قوله غيب الدعوى ولا يكفي ان يكتب عن ذلك وغيب الشهادة حتى اذا شهد
 قبل الاشارة لا يقبل شهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى قد مر في كتاب الشهادة بيان المراد
 بالاتفاق لفظا ومعنى وقراءه اي قراء القاضي الكاتب على من اشهدهم ليعرفوا ما فيه ويعلمهم به
 ان لم يقرأ عليهم اذ لا شهادة بلا علم وكتب اسماءهم اي اسماء الشهود الطريق وانسابهم اي
 اي في الكتاب الحكمي فان كونه كتاب القاضي لا يثبت بحد شهادتهم دون الكتاب كذا في الخلاصة و
 كتب تاريخ الكتاب فيجوز لو لم يكتب فيه التاريخ لا يقبل وان كتب في غير محل موكان قاضيا في ذلك الوقت
 أم لا ولا يكفي بالشهادة اذ لم يكن مكتوبا وختمه عندهم وكتب اليهم الا لا يتوجه التغير وهذا
 عندنا في وقت اذ عند جماع علم الشهود بما في الكتاب من جوار القضاء به وابوس لم يشترط ذكر
 اسم المكتوب اليه ونسبه بل يجوز ان يكتب ابتداء لكل من يصل اليه كتابه من القضاة
 ولا القراء عليهم وختمه في ذلك حين ابتلى بالقضاء وليس كالمعاينة وعليه المتأخرون
 توسعة على الناس الى حمل ان سجل القاضي الى القاضي هو ينقل الشهادة لا يكون الا قبل الحكم و
 بشرط ان يكون الكتاب من معلوم الى معلوم اعلم معلوم الى المدعى عليه والقياس بان جواز
 العمل بكتاب القاضي لانه كتابه لا يكون اقوى من خطابه ولو حضر بنفسه سجل القاضي
 المكتوب اليه وعبر بكتب ما في الكتاب لم يجعل به القاضي لانه صار واحدا من الرعايا فكذا
 اذ كتب اليه كمنه يجوز فيما ثبت بالشهادة الحاجة الى التماس اليه اذ قد يكون الشاهد له في بلد

التغيير

في كتاب القاضي الى القاضي

في معلوم الى المدعى لمعلوم
اي المدعى

في بلدة

وخصه في بلدة اخرى في هذا الجمع بينهما ولا يمكن من ان يشهد على شهادتهما اذ اكثر الناس يجهلون عن
على الشهادة في اداء الشهادة على وجهها فيحتاج الى نقل الشهادة بالكتاب المجمل في كل القاض لا يقبل في الشهادة
الامن قاض مؤمن من قبل السلطان احراز عن الحكم يمكن له اي يقدر على اقامة الجملة
فلا يقبل من قاض يستين ولا يجوز كون شهود الطريق كفارا ولو كان المدعى المدعى عليه كافرا
لان شهادتهما ملزمة للحكم على القاض فيكون حجة عليه ولا جرة بالحكم اذ على غايته ما لا واراد
وكيل تحصيل الخلف المدعى القاض بانك ما قبضته كالأوبعضا وما ابرأت ذمته وما علم
ان رسولا او وكلا لكان قبض منه لان ذكر الغائب يحتمل ان يدعى بعد وصول الكتاب اليه اذ
ذلك الحال اليه ولا يكون له شئ في يتوجب اليقين على المدعى فاذا خلف قبل بدفع ذلك وتيسر
وان انقطع الشهود الى الطريق ولم يصلوا الى المكتوب اليه او وصلوا الى المكتوب اليه ووجد
الحكم في ولاية قاض اخر اشهد على شهادتهما جليلين اخرين كملوا الشهادة على كونهما
على طريقها الى الشهادة بدلا من اي يدل الشايد من الاصلين فانها اى ما كتب بدلا من
انتم الاصل الى اصل المكتوب ان كان الحكم في بلدة او في قاض اخر ان لم يكن فيه ثم الى اخره
لان يصل الى من يكون الحكم في ولاية ما فرغ عن بيان الاحكام المتعلقة بجانب القاض الكاتب
شئ في بيان الاحكام المتعلقة بجانب المكتوب اليه فقال ثم اذ ان كان الحكم في ولاية سواء
كان ابتداء او انتهاء لا يقبل اي نقل الشهادة الا بحضور الحكم لانه بمنزلة اداء الشهادة اذ الكاتب
ينقل الفاظ الشهود بكتاب الى المكتوب اليه كما ان شهود الفرع ينقل شهادته شهود الاصل
بعبارة كما لا شئ في الشهادة الا بحضرته الحكم خلاف سماع القاض الكاتب الشهادة لانه لا نقل لا
الحكم وهذا الحكم قيل ولم يشترط ايضا ابوسر في الاقطع قال ابوسر يقبل من غير حضور الحكم
الكتاب يخص المكتوب اليه فكان لان يقبل وحكم بعد ذلك يقع لما علم من الكتاب فاعتبر
حضور الحكم عند الحكم به كذا في غاية البيان ولا يقبل ايضا الا بشهادة رجلين او رجل
وامرأتين لان الكتاب قد يورث الخطأ شبه الخطأ والحكم يشبه الحكم فلا يثبت الا بحجة تامة

اي نقل

على الشهادة

على الشهادة

فكذلك لا يثبت الكتاب الا بحضرته الحكم

وايضا

وايضا كتاب القاض ملزم اذ يجب على المكتوب اليه ان يظهر فيه ويعمل ولا الزام الا بالبينه فاذا شهد
عنده اى شئ صد الطريق عند القاض المكتوب اليه ان كان بالقاض فلان بن فلان وعذروا
قال في الكتاب الصحيح انه انما يفتح الكتاب بعد ثبوت العدالة فربما يحتاج الى زيادة الشهود واولاد
الشهادة انما يكون بعد قيام الحكم وفراغ الحكم والزمه ما فيه ان يفي كايته قاضا فيبطل اي كتاب
القاض ان زال عن القضاء بموت او عزل او زوال اهلية القضاء عنه قبل وصول الكتاب اليه
لان الاصل ان خبر الواحد لا يقبل وانما قبلوه باعتبار الولاية الشرعية فاذا لم يبق غا والامر الى الاصل
ولهذا الوثيقة قاضيان في عمل احدهما او في مصر ليس من علمهما فقال احدهما لا آخر قد ثبت عندي
كذا قال عمل به لم يقبل الانتفاء الولاية كذا زال المكتوب اليه عن القضاء بما ذكر من الاسباب
ايضا سبب بطلان كتاب القاض الكاتب الا اذا كتب بعد اسمه ام المكتوب اليه والى كل من يصل اليه
من قضاة المسلمين فانه لما عرف الاول تحت كتاب القاض اليه فيجعل غيره تعالى وكلم من شئ
يثبت نفعاً ولا يثبت فعدا وان كتب اي قول الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين ابتداء
اي بلام تسمية القاض المكتوب اليه جوزه ابوسر فانه توسع بعد ما ابتلى القضاء فان قال
للحكم بعد وصول الكتاب ليست الذي كتب فيه فعل المدعى اثباته باقامة البينة على انه هو او طعن
عنده هذا القاض الذي كتب اليه الكتاب وفي الشهود الذين شهدوا عليه بالحق عند القاض الكاتب
الكتاب وقال لهذا القاض انني اتيك بما اوضح به هذا عندك وقال له من عن ذلك فاكره في علمها
قلت ذلك وقال فيهم ما يسطر بعد التزم بان قال ان الشهود الذين شهدوا عند القاض
الكاتب عليه بالحق عبيد او محمد ودون في قذافي ومن اهل الذمة سمع القاض هذا الطعن
فاذا اقام على ذلك شاهدين لم يقبل القاض ذلك الكتاب لان هذا الاشياء ليست بحجة مجرد
فلما تمتع قبول الشهادة عليها وبه تبين ان ما ذكره في شرح الجامع الصغير في كتاب القضاء
ان الخصم في ذكر ان الشهادة على الجرح المجزوم مقبول غير صحيح لان هذه الاشياء ليست بحجة
مجرد وهذا اذا اقام شاهدين وان اقام شاهدا واحدا ذكر في الكتاب ان هذه الشهادة ينعى

انه قيل

انه يمكن التهمة بشهادة الواحد فيقع الشبهة في القضاء والقضاء مع الشبهة لا يجوز فيخصه فان
 وجد الامر على ما قال هذا الواحد ولا يقضي بالكتاب في شدة ادب القاضي للخصاف وان مات الى الخلف
 نغذه الى القاضي الكتب على وارث او وصية لقيام مقامه جاز نقل شهادة شاهد واحد يعني
 اذا كان الرجل على آخر في بلدة اخرى دعوى وله شاهد واحد في بلدة اخرى فليدفع المدعي عليه واراد ان
 ينقل شهادته من بلدة يري على ذلك الشخص ويتمسك بكتاب الشهادة وبشاهد هناك جاز وجاز
 كتب توكل غائب يعني اذا كان الرجل على آخر في بلدة اخرى دعوى واراد ان يوكل رجلا في تلك البلدة ليحضر
 من جانبه مع ذلك الرجل جاز ايضا واختلف في حكم القاضي عليه قالوا ان حجة الغيبة علم القاضي حتى قال
 اذا علم القاضي ان زيدا غيب شيئا من المدعي فاخذ من زيد ويده المدعي وهذا جواب رواية الأصول
 وروى ابن سبويه عن ان القاضي لا يقضي بعلمه وان استأذنى في حال الغيبة حتى يشهد معه شاهد واحد
 قال لعل القاضي يكون غالطا فيما يقول فيشترط مع علمه شاهد آخر حتى يكون علمه مع شهادة شاهد
 آخر يعني شاهد من كذا في العادة ثم لما فرغ من ذكر السجل وبيان نقل الشهادة شرع في بيان المحضر
 وما اعتبر في السجل من تمام التبيين وبيان الصك والحجة والوثيقة فقال المحضر ما كتب حضور
 الشيخ احمين عند القاضي وما جرى بينهما من الاقرار من المدعي عليه او الانكار منه والحكم بعد انكاره
 بالبينة من المدعي او النكول عن البين من المدعي عليه ووجه الاستنباط وكذا السجل قال في
 المحيط البرهان ان الاشارة في الدعوى والمخاض ولفظ الشهادة من اتم ما يحتاج اليه وانما كانت
 اتم فقط لا لاحتمال لان المدعي يدعواه يستحق المدعي به على المدعي عليه والشهود بشهادة يثبتون
 استحقاقه والابنية الاتحاق مع الاحتمال كذا في السجل لا بد من الاشارة حتى قالوا اذا كتب
 في محضر فان جعل الحكم واحضر مع نفسه فلاننا قد دعي هذا الذي حضر عليه لا يفتي بحقه المحضر وينبغي ان
 يكتب فلو دعي هذا الذي حضر على هذا الذي احضره اذ يدونه يوم انه احضر هذا وادعي على غيره
 وكذلك عند المدعي والمدعي عليه في انشاء المحضر لا بد من ذكر هذا فيكتب المدعي هذا والمدعي عليه هذا
 لان بعض المشايخ كانوا لا يفتون بالصحة بدون ذلك قالوا في السجلات اذا كتب قضيت

العلم

فيه

الدعوى محضر

لمحمد هذا على احمد هذا لا بد ان يكتب قضيت لمحضر هذا المدعي على احمد هذا المدعي عليه وكذلك قالوا اذا كتب
 في المحضر عند ذكر شهادة الشهود واسراروا الى المتدعيين لا يفتي بصحة لان الاشارة المعهتر
 هي الاشارة عند الحاجة اليها في موضعها ولعلمهم اسراروا الى المدعي عليه عند الحاجة الى الاشارة الى
 المدعي واسراروا الى المدعي عند الحاجة الى المدعي عليه ويكون ذلك اشارة الى المتدعيين ولا يكون بغير
 فلا بد من بيان ذلك بالبلغ الوجوه وخبره معرب قطعاً للوهم والعكس ما كتب فيه البيع والتميز و
 الاقرار ونحوها في الصك كتاب الاقرار بالمال وغيره معرب والحجة والوثيقة يتناولان
 الثلاثة يعني السجل والمحضر والصك لان كل منها من الحجة والوثيقة **سائل**
 جمع شئيت بمعنى متفرق لا يند ذو سفيل في اي في السفيل ولا يفتي كونه بلا رضى ذي العلوي يعني
 اذا كان علواً لرجل وسفيل آخر فليس صاحب السفيل ان ينفذ فيه وتداولا ان يفتي كونه بلا رضى ذي العلوي
 عند ذلك سواء كان مقرر الذي العلوي او لا وقال لا يصنع في ما لا يرضى بالعلو وعلى هذا الخلاف اذا اراد
 صاحب العلوي ان يبنى في العلوي او يضع جذوعاً او يكثر كنيفاً زائفة مستطيل تشبه
 زائفة غير نافذة لا يفتح اهل الاول من حائط دارهم باباً في الثانية لان فتح للمرور وليس لهم حق
 المرور في الزائفة السفلي بل يفتي باهلها لا يفتحها جميع اجازتها مسكلاً لاربها حتى لو بيع بها
 دار لا يكون لاهل الدار حق الشفعة فاذا اراد واحد ان يفتح باباً فقد اراد ان يخذ طريقاً
 فيمكن الغير ويجوز له ان يفتح حق الشفعة فيها فيمنع من ذلك خلاف النافذة لان حق المرور فيها
 للصامة بخلاف زائفة مستندة الى طرف فاجت مجوز لان يفتح باباً في حائط في اي جانب
 شاء لان هذه سكة واحدة وهي بمنزلة سكة مشتركة في دار وكل واحد منهم حق المرور في
 كلها ولذا لو بيعت فيها كانت الشفعة لكل على التسوية فيفتح الباب لا يكثر لنفس الشفعة
 فلا يمنع ادعي حصة في وقت مستقبل بنية فبهر من على الشراء بعد وقت الربط وقبل الايقاع ادعي
 داراً في يد رجل له وصيه بالدار وسلمها اليه وقت كذا فاستل القاضي البينة فقال له جحر في البينة
 فاستر بها منه وادعي وقتاً بعد وقت البينة وبهر من عليه فيقبل لو ادعي وقتاً قبل وقت البينة

الى الاشارة

حق

فبرهن عليه لا تقبل الفرق ان التوفيق في الاول ممكن فلا يتحقق التناقص في الاول يقول وصح
 منذ شربهم ثم حذر في الرتبة في شربها منه منذ اسبوع وفي الوجه ان لا يمكن التوفيق في تحقيق
 التناقص قال رجل لاخر اشترت بهيمة هذه الجارية فاشترى في الاخر الشاة للفاصل اي جاز لمن
 قال اشترتها وطرها وكان الظاهر ان لا يجوز الاقرار بمكمل الفيران ترك البايغ لخصومة لان المشتري
 لما حجج كان فسحا من جهته اذ الفسخ يثبت به فاذا اشترى البايغ لخصومة ثم الفسخ باقرار
 العاين وهو امسك الجارية ونقلها اقر بقبض عشرة دراهم ثم انما يزوي وبه حجة صدق
 مع يمينه وفي التسوية لا اي لا يصدق لان اسم الدرهم يقع على الجواد والزيوف والتبرجحة المستوية
 ولا يجوز التجوز في الفرق والتسلم بالزيوف والتبرجحة لا بالاستوية والقبض لا يتحقق للجواد فلا
 تناقض بين دعوى الزيادة او التبرجحة وبين الاقرار بقبض الدرهم بقبض الجواد او حقه او
 الثمن او بالاشياء اما الاقرار بالاشياء الاول فظاهر واما الاقرار بالاشياء فلا بد من عبارة عن القبض
 التمام فكان عبارة عن قبض حصة التبرجحة ما يرد به التجار والزيوف ما يرد به بيت المال المستوية ما
 غلب عليه الغش قال رجل لاخر لك على الف درهم اي قال ليس عليك شيء ثم صدق اي قال في مجلسي
 عليك الف لغا تصديق بلا حجة اي لا يكون على المشتري لان المقر اذا قال لا شيء لك عليك ففقدته
 والمقر يتبرأ به الاقرار بمكمل بطل الشئ فاذا بطل برده التحق اقراره بالعدم فاذا ادعى بعد
 فلا بد من الحجة او تصديق حجة او حجة دنانير كثرها لا نذكرها من هذا وغيره جاز بشرط
 وبره المدعي عليه كذا في العادة اقام البينة على شراؤه وادركه بدينه بينة بآيوة على
 برائة من كل عيب بكاره بوجه يعني اذا ادعى على رجل انه اشترى منه هذه الامنة لا نذكر
 عليه البيع غير من المشتري عليه ثم وجد بها عيبا قدما وادركه ثانيا فبرهن البايغ انه برأ اليه
 سئل عيب لم يقبل التناقص بين الكلامين اذ شرط البراءة من العيب تصريفا في العقد بغيره
 عن اقتضاء صفة السلامة الى غير ثا وتغير العقد من وصف الى وصف بلا عقيد حال
 واذا بطل التوفيق ظهر التناقص وعن ابن سنان ان قبض اعتبارا بفصل الدين ولما

ادعى

او قيمتها
 فقال المدعي عليه بغيره
 يشهدون انه دفع اليه ثا

ان الدين قد يقضى وان كان باطلا كما ترو ولا كذا كذا من باطل من كذا ان شاة الله في اخره اي اذ كنت
 اقرار رجل يدين في حقه ثم كتب في اخره ومن قام بهذا الذكر لخطا فزوي وما فيه يعني من اخراج
 هذا العيب وطلب ما فيه من الخطا فله ولا يذ لك ان شاة الله بطل الذكر كله عند الامام وعندهما
 يفرق الاستثناء اذ قوله من قام الخ وقوله ما احتسب ان لان الاصل ان يفرق الاستثناء الى ما يليه
 لان الذكر للاستثناء ولو شرط في الكل يكون لا باطل وله ان الكل شيء واحد حكم العطف يفرق
 في الكل كما في الكلمات المطفوفة لقوله عبده حر و امرائه طالق وعليه شاة الله ان
 ولو ترك فحجة قالوا لا يلحق به وبغيره فاصل السكوت ما ذم فقال عرسه سلمت بعد موت
 وقال ورثته بل قبل صدقة قال ان الاسلام ثابت في الحال والحال يدل على ما قبلها كما في مسألة
 الطاحونة اذا اختلف الموجب والمستأجر في جريان الماء وانقطاعه حيث حكم الحال ويستدل بها
 على الماضي وهذا ظاهر بعينه للرفع وان لم يثبت للاختلاف كما في سلم ما فقالت عرسه سلمت قبل
 موته وقالوا بعد فان القول للمورث لانها تدعى امر احادنا والاصل في الموادر ان يضاف
 حدودنا الى الاول قال هذا ابن موهب الميت لا وارث له غيره وفقرها اليه يعني من ما ولد زيد
 رجل مائة درهم وديعة فقال المودع له رجل اخر هذا ابن الميت لا وارث له غيره فالقاضي يقضى
 بدفع الوديعة اليه لانه اقر بما في يده حق الوارث بطريق الخطا ففصار كما لو اقر بحق الوارث
 وهو حي بطريق الاصل فان اقر بدين اخر لم يفسد اذ كذب الاول بل يكون المال كله للاول
 لان هذه شهادة على الاول بعد انقطاع يده عن المال فلا تقبل كما لو كان الاول بنا معروفا
 شركة فسمت بين الورثة والفرما يشهدون لم يقولوا لا تعلم له وارثا او غيرا اخر لم يفتلوا
 اليهم يؤخذ منهم كقيل بالنفس عند الامام وقال لا يؤخذ لان القاضي نصب خطا للقبض والموت
 قد يقع بغتة فلا يمكن له بيان كل الورثة او الفرما فيجوز ان يكون له وارث غائب غير
 غائب فيجب على القاضي الاحتياط بالتكليف مبالغة في الاحتياط وتعدا ولا بد ان جربا له المكلف
 تبطل الكفارة كما ترو في كتابها ادعى دارا في يد رجل نصف والاحبة الغائب وبهرض عليه اخذ

ايضا

لم يفسد

عن الامام

المدعى وشركه باقية مع ذى اليد لا تكفي لحد دعواه اولا وقالوا اذا وجدنا ذى اليد اخذنا القاضى منه وجعلها
 في يد ايمان حتى يقدم الغائب وان لم يجد في ترك النصف الآخر في يده حتى يقدم الآخر لان الجاحدين في يده
 منه والمقر ايمان فيترك يده ولا ان اليد ثابتة لا تنزع بلا ضرورة لان القضاء وقع للميت
 بكل لان الوارث قال هذا ميراث ولا ارث الا بنوت المكمل للميراث واحتمال كونه مختار للميت
 ثابت فلا ينقض بغيره كما لو كان مقر او بطل جحودا بقضاء القاضى والظاهر انه لا يجدي فيما يستقبل
 لان الحادثة صارت معلومة للقاضى وذى اليد وجعدها باعنت ارباب الامر عليه وقد اكدنا
 المنقول في الصحيح ان اذا كانت الدعوى في المنقول فقبل يؤخذ منه اتفاقا لاحتياج المنقول الى الحفظ
 والتمسك من بين ابلغ في الحفظ كيد الشك في اما العقار فمحفوظا بنصف وقيل المنقول على الخلاف
 ايضا يبيع بغير النصف في يد ذى اليد وهذا الصحيح لانه يحتاج الى الحفظ والتمسك في يد ابلغ في الحفظ
 لان المال في يد اثنين اشد حفظا وبالاكثار صار ضمانا ولو وضع في يد عدل كان امينا فيه
 ولو تلف لم يضمن وانما لم يؤخذ الكفيل لانه انشاؤه خضوعه والقاضى وضع لقطعها بالانشاء في يده
 بثبوت ما يقع على كل شيء واذا قال مالي او ما ملكه صدقة يقع على مال الزكوة والفقير على واحد
 وهو قولنا لان اسم المال عام فيلزم التصديق بكل ما في الوصية ولان ايجاب العبد معتبر
 بايجاب الله ثم ما اوجب الله في الصدقة المضافة الى مال مطلق كقولك خذ من اموالهم
 صدقة تطهرهم الية يصرف الى الفضول الا كل المال فكذا ما يوجب العبد لنفسه بخلاف الوصية انها
 اخت الميراث لكونها خلافا كالوراثه والارث يجري في جميع الاشياء فكذا الوصية فان لم يجد غير
 اى غير مال الزكوة امسك منه قوته فاذا امسك صدقة بقدره لان حاجته مقدمة ان كان صاحب
 حرفة فيسلك قوت يومه وان صاحب دور وحوادث فيسلك قوت شهره وان كان صاحب صنعة
 فيسلك مقدار ما يصل اليه من ارباحه باعنا العلم الوصى لا التوكيل بلا علم الوكيل اذا وصى رجل
 لآخر ولم يعلم الوصى حتى يبيع شيئا من الثروة فهو وصى وبيعه جائز ولا يبيع ببيع الوكيل
 حتى يعلم والفرق ان الوصية استخلاف بعد انقطاع ولاية الموصى فلا يتوقف على العلم بغيره

يملك قوت سنة
 وان كان تاجرا

الوارث

الوارث والتوكيل اثبات ولاية التصرف في مال الاستخلاف بعده لبقاء ولاية المنوب عنه فلا يصح بلا
 علم من ثبت له الولاية فلو علم الوكيل ولو من فاسق صح تصرفه لان الاعلام بالوكالة اثبات حقا
 الوكيل يستوفيه ان شاء وليس الرضا له لثبوت ارادة الالتزام وبشرط ان لا يكون له حصة في الميراث
 كعلم السيد بخباية عبده والشفيع بالبيع والبكر بالنكاح وسلم لم يهاجر بالشرح لان الخبر بهذه
 الجملة يشبه التوكيل من حيث ان المتصرف يتصرف في ملكه ويشبه الولاية انما فيه من ضرر يلزم الآخر
 من حيث منعه عن التصرف فوجب ان يشترط احد شرطى الشهادة وهو العداوة والعدالة وتولية
 على الشبهين حقا ما يباع القاضى او امينه عبد الميراث واخذ المال فباع واشحق العبد من يد
 المشتري لم يضمن اى القاضى او امينه بمخرجه الامام فانهم خرجت من اى امثال هذا كثير فلو رجع الحقوق
 اليهم لم تقاعدوا عن اقامتها فيختل مصالح الناس ورجع المشتري على الميراث لانه عقد لم
 يرجع عهده على العاقبة فيجب على من يقع العقد والبيع وانع الميراث فيكون العهدة عليهم
 كما لو كان العاقبة صبي او عبدا محجورين وقدره كالأب غيرهما بالبيع فان الحقوق ترجع الى
 الموكل وان باع الوصى له الميراث باع القاضى وقبض منه وضاع من يده واشحق العبد اومات
 قبل قبضه الى الثمن رجع المشتري على الوصى لان الرجوع بالثمن من حقوق العقد وحقوق الرجوع
 الى العاقبة وهو الوصى نيابة عن الميت لانه وان نصيب القاضى فاما نصيبه لكونه قايما مقام الميت
 لا يكون قايما مقام القاضى وحقوق العقد ترجع اليه لو باشره في حياته فكذا ترجع الى من قام
 مقامه وهو الوصى عليه ان يرجع على الميراث لانه باع لهم فكان عاملا لهم ومن عمل لغيره عملا
 وحقه في ضمان يرجع على من وقع له العمل ولو ظهر بعد الميت مال رجع الغريم فيه بدينه لانه
 لم يقبل اليه وقيل لا يرجع بما غرم للوصى من الثمن لان الثمن وجب عليه بفعل الوصى لا قبض الوصى
 كقبضه والاصح انه يرجع لانه قضى ذكروا وهو مضطر فيه كذا في الكافي والقاضى اخذ الثلث الى
 الفقراء ولم يعطهم اياه حتى يسكن كان من ماله اى الفقراء والثالثان للورثة كذا في الواقف
 ووجهه ما مر انكر قاض عالم عدل بجرم او فطع او ضرب فقتل على شخص وسكن فعمل وقال

وربما يصحح الجسأ بالنظر إلى القليل وقد ينكر الأمر فتعذر اعتباره فيعلق الحكم بأصل التمييز ثم إن الأجر
هو أجر المثل وليس قدر معين فإن باشر القاض بنفسه القسمة فعلم رواية كون القسمة من جنس عمل
القضاء لا يجوز أن لا الأجر وعلى رواية عدم كونها منه جاز ويجب كونه عدلا عالميا بها بالقسمة
لأنه إن كان من جنس عمل القضاء فلا بد من القدرة وهي بالصلم ومن الاعتماد على قوله وهو بالعدالة
ولا يعين واحد لها أو لو تعين حكم بالزيادة على أجر مثله والاشترى المشتري المثل أو ضوابط على مقالات
الأجر فيؤدي إلى الأضرار بأن سحقت برضا الشك أو لا يتهم على أنفسهم وأموالهم لا عند صفر أحدهم
في الأتبع بل يحتاج إلى القاضى لقصور ولا يتهم عنه قسم تغلب أو عوارثه وعقارا أو عوارثه أو
ملكه مطلقا ولو عوارثه عن زيد لا أن يقسم حتى يبرهنوا على موت وعدو ورثة لا خلاف في الأولين
وفي هذا خلاف للأمامين لهما أنه في يد هما وهو دليل الملك والأقار أمانة التصديق والامتناع عنهم
فيقتسمهم كما في المنقول للمورث والعقار المشتري والبيته لا تقيد لانه على الشكر لكنه يذكر في حكم
القسمة أنه قسمها بأقاربهم ليعظم عليهم ولا يكون قضاء على شيء آخر لهم ولأن الميت يبرهن عقبتا على غيره
وقول الشكر لا يوجب عليه فلا بد لهم من إقامة البيته ليشبها بالقضاء على الميت فإن الشكر قبل القسمة
مبناه على ملك الميت بدليل حقه في الزوايد كالآدمية وأرباحه حتى يقطع من ماله بونه وينفذ وصاياها
والقسمة تقطع حق الميت عن التركة حتى لا يثبت حقه فيما يكره بعد من الزوايد وكان هذا قضاء
على الميت يقطع حقه فلا بد من البيته ويبرهنهم في مدعيها والبعض خفا وان كان مقسرا ولا إن
برهنها أنه إلى العقار معهما حتى يبرهن أنه لهما ينفذ إذا ادعيا الملك في العقار ولم يذكر كيف انتقل لهما
لم يقسم حتى يقيم البيته أنه لهما لا احتيا لا لغيرهما ثم قيل هذا قول ابن خازن وقيل قول الكل وهو
الاصح لأن القسمة جزأين حقوق الملك للمنفقة وحقوق اليد تسمى بالحفظ وامتنع الأول من العدم
الملك كذا أن لا استغناء عنه لأنه محقق بغيره كذا في الكافي بغيره على الموت وعدو الورثة وهو إلى العقار
معهم وفيهم صغير أو غائب قسم ونصب فابضأ لها هو وصي من الطفل وكيل من الغائب لأن في هذا
النصب نظر الغائب والصغير فلا بد من إقامة البيته على أصل الميراث في هذه الصورة عند أيضا بل

أخذ

٧ يكون
تكميلا

وإنما يجب أن يشترط
القدر في القسمة
وأن يكون القاض
مستقلا عن القسمة
وأن يكون عدلا عالميا

أول لأن في هذه القسمة قضاء على الغائب والصغير بقولهم وعند ما يقسم بينهم بأقاربهم ويبرهن حقا
الغائب ويشترطه قسمها بينهم بأقارب الكبار الحضور وأن الغائب الصغير على حجة وأن برهن
واحد من الورثة أو شره أو الشكر أو غائب أحدهم أو كان أي العقار مع الوارث الصغير أو الغائب
أو كان مع شيء منه أي من العقار لا أن لا يجوز القسمة أما الأول وهو عدم جواز القسمة إذا برهن
واحد فلا بد ليس مع خصم وهو أن كان خصما عن نفسه ليس أحد خصما عن الميت وعن الغائب
وان كان خصما عنهما فلا بد أن يبرهن عن نفسه فيقيم البيته عليه بخلاف ما لو كان الحاضر من الورثة اثنين
حيث تكون القسمة قضاء مخففة للميت أصليين وأما وهو عدم جواز القسمة إذا شره أو غائب
أحدهم فله فرق بين الارث والشره فان ملك الوارث ملك خلافه حتى يبرهنه بالبيع على بايع المورث
وبره عليه بالبيع ويصير مفرور شره المورث حتى لو وطى أمة شره أمانة مورثه فولدت فكثفت رجوع
الوارث على بايع مورثه بثمنها وقيمة الولد للمفرور من جهته فانتصب أحدهم خصما عن الميت فيما يبرهن
والآخر عن نفسه فصارت القسمة مخففة للمتقايين وأما الملك الثابت بالشره كحل واحد منهم ملك
جذب برسبب شره في نصيبه ولهذا لا يبره بالبيع على بايع بايعه فلا يقبض الحاضر خصما عن الغائب فيكون
البيته في حق الغائب قائما بما خضع حاضرها وقسم يطلب أحدهم أن استقع كل كخته وبطلب الكثير
فقط أن لا يستقع الآخر لقلته حصته يعني إذا استقع كل من الشكر بنصيبه يطلب أحدهم بتجسيمه لأن
في القسمة تكميل المنفعة وكان خصما لازما فيما يجتهد إذا طلب أحدهم وأن استقع أحدهم بتجسيمه
وتنظر الآخر لقلته نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسم وأن طلب صاحب القليل يقسم كذا ذكره الخصاص
على ذكر الحاكم في محقره أن أبرها طلب القسمة قسم القاض قال في الحاشية وهو اختيار الشيخ الإمام المعروف
نحو معزاده وعليه الفتوى وقال في الكافي ما ذكره الخصاص في الصحيح وفي الترجمة وعليه الفتوى لا أن القسم
أن تضر كل لقلته الأب طلبهم لأن الجبر على القسمة تكميل المنفعة وفي هذا فتوى في ما يهود على موهبا
بالنقص ويجوز بالتراضى لأن الحق لهم ولا الجسبي بالتدخل يعني لا يبق الجسبي بأدخال بعضه في بعض
بان أعطى أحد المتقاسمين بغير الآخر شيئا من ماله جاعلا بعض هذا في مقابلة ذاك إذا اختلفا ط

والصغير

صا

الشكر

على خصم فلا تقبل ما أثبتت وهو عدم
جواز القسمة إذا كان العقار مع الوارث
أو شيء منه فلا بد
الصغير أو الغائب أو الصغير
منه القسمة قضاء على الغائب
على بايعه أو كان في يد

بين الجنين فلا يقع القسمة تمهيداً بل يقع معاً وانه فيعتمد التراضي دون الجبر ولان الاجبار للقاضي
 بمعنى التمييز لا المفاضلة ولا التريق يعني اذا كان التريق وهو العبد والامانة بين اثنين وطلب احدهما
 القسمة فلاح امان ان يكون مع التريق اي يترتب فيه القسمة جبراً كالقلم والشياب ولا فان كان في القسمة
 في قولهم جميعاً على الاظهر اما عند ما فظاهر واما عند اني فيجعل الذي مع التريق اصلاً في القسمة جبراً
 ويجعل التريق تابعاً في القسمة ثبت الحكم في تبعاً وان لم يثبت مقصداً كالشرب في البيع والمنقولات
 في الوقف وان لم يكن فان كانوا ذكوراً وانا في القسمة بينهما عند اني ولا يجزم بها على ذلك وقالوا
 عليها لا تحال للجنس كما في الابل والغنم ولان التفاوت في الادق فاحش التفاوت المعاني الباطنة كالتدبير
 ونحوهما فلا يكون ذلك قسمة وافراز بخلاف الحيوانا فان التفاوت في العقل عند اتحاد الجنس لا يرد ان الذكر فيها
 والانس من بني آدم جنسان ومن سائر الحيوانا جنس واحد ولا الجواب قبل ان الاختلاف للجنس كالتدبير
 واليواقيت لا يقسم لان الجنس اختلف لم يتحقق معنى القسمة وهو تكميل المنفعة وقيل لا يقسم الكبار منها
 لفي التفاوت ونوع القسمة لقله التفاوت وقيل الجواب بحري على اطلاقه لان جملة الجواب في جنس من
 جملة الترتيب ولهذا الترتيب على القوة او بالقوة او خالف عليها لا يقع القسمة ولو تزوج
 او خالف على غير تقيده فاول ان لا يجزى القسمة ولا الحام والبز والرجل ابرضا هم وكذا الخاطبون والذين
 لان القسمة تكمل المنفعة فان لم يكن كل نصيب متفقاً به انتفاعاً مقصوداً لا يتحقق معنى القسمة
 فلا يقع القسمة بخلاف التراضي لا التراضي هم الضرر ومشاركة او اذ اوجانوت قسم كل واحد منهما ما
 ثلثة الدور البيوت المنزلة فانه من لازمة كانت او متفرقة لا يقع عنده قسمة واحدة الا بالترتيب
 والبيوت تقسم مطلقاً لتقاربها في معنى السكنى والمنزلة ان كانت مجتمعة في دار واحدة مثلاً
 بعضها ببعض قسمة واحدة والا فلا لان المنزل فوق البيت ودون الدار فالتحقق المنزلة
 بالبيوت اذا كانت متلازمة وبالدور اذا كانت متباعدة وقال في الفصول كلها ينظر القسمة
 لاخذل الوجوه ويخص على ذلك واما الدور والقبعة والدار والحانوت فيقسم كل منها وحدها
 لا اختلاف للجنس كما فرغ عن بيان القسمة وبيان ما يقسم وما لا يقسم شرعاً في بيان

في القسمة بين الزوجين
 في قولهم جميعاً على الاظهر

في القسمة

في القسمة

كيفية

سريفة القسمة فقال صح

في بصور القاسم ما يقسم اي ينبغي للقاسم ان يهور ما يقسم على القسط ليس كمن حفظ ويعدله اي يستوي
 على سهام القسمة ويذكر ما يعرف قدره ويقوم بما اؤثر بما يحتاج اليه بالآخرة ويغفر كل شيء
 اي يميزه عن الباطن بطريقه وشربه لئلا يكون نصيبه من نصيب الآخر فيحقق معنى التمييز ولا يوزن
 على الكمال فاذا كان اي ما يقسم بين جماعة لهم سدرس وثلاث ونصف مثلاً يجعل اي يجعل ما يقسم
 اسهم ويلقب الاول اسهم الاول وما يليه بالثاني والثالث الى التسدس ويكتب اساهمهم ويجعلها
 قسمة فمن خرج اسمه او لا في الاول فان كان صاحب التسدس قد حقه وان كان صاحب الثلث
 اخذه مما يليه وان كان صاحب النصف اخذ بالذي يليه ولا يدخل ولم ليست من التركة
 في القسمة الا برضاهم صورة دار بين جماعة فارادوا قسمة ما وفي احد الجانبين فضل بناء
 فارادوا احدى الشرا وان يكون عوض البناء وراهم وارادوا الاخران يكون عوضه من الارض
 ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه تير وبازاء البناء من الدراهم الا اذا تعذر في القسمة ذلك
 لان القسمة من حقوق الملك المشترك والشركة بينهم فلا يدر في الدراهم فلا يجوز قسمة ما
 ليس مشترك فان وقع سبل قسم تزامر بطل بقوله ويغفر كل قسم بطريقه وشربه وما بينهما من
 منومات الاول وطريقه في قسم الاخر بالشرط فيها اي في القسمة في المسيل والطريق عند ان
 القسم الاول ان امكن له يحصل معنى القسمة وهو قطع الشركة وتكميل المنفعة بالآخرة والا
 فسحق اي القسمة المقصود وهو ما ذكرنا لم يحصل فتفسخ وتشتت على وجه يمكن لكل منهما
 ان يجعل مسيلاً او طريقاً جازماً ما دام القاسمين عند اختلاف المتقاسمين في القسمة عند
 ابي في وابتس وعندم والشا في التجوز لا تراها شهاداً على فعل نفسه ولها ان تراها شهاداً
 على فعل غيره بما يستيفاه حقهما أسفل ذو علو وسفل وعلو مجرد ان عن العلو والسفل
 قوم كل واحد وقسمهما اي بالقيمة لان السفل يصلح لما لا يصلح له العلو كالبيوت والرداب
 والاصطبل وغير ذلك فصار كالجنب في القسمة فلا يمكن التعديل الا بالقيمة او احدى المتقاسمين
 بالاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسمة وزعم ان بعضاً مما اصابه في يد صاحبه وقد كان اشهد

فانه يجعل عوض البناء من الارض

في الدار

على نفسه بالاستيفاء لا ينفذ الآخرة لأن القسم بعد تمامها عقد لازم فمدى الفلطي ينفذ
حق الفسخ بعد لزوم سبب ظهور العقد فلا يقبل الآخرة فان لم يوجد تخلف الشرط لانهم
لواقر الزمهم واذا انكروا حلفوا عليه لرجاء النكول فمن حلف منهم تخلص ومن نكل جمع بين
نصيبه ونصيب المدعى فيقسم بينهما على قدر نصيبهما لان النكل كالمقروا اقر حجة عليه دون غيره
قالوا ينبغي ان لا يسع دعواه اصل التناقص واجب بان القاسم امين وهو عند
عاقول فاقول اننا نامل حق التامل ظهر الغلط في فعله فلا يؤثر ذلك الا في اقراره عند ظهور الحق وان
قال ان احد الشريكين جففة في نصيبه فاضربيه بقضه وانكر ان يكون له حصة لانه يدعى عليه
الفصل في سؤمك والقول للمكسر ميسر وان قال قبل اقراره بالاستيفاء اصابني كيد الاله
كذا او لم يسم الى الفاء ونحوه في القسم لانه الاختلاف في مقدار ما حصل بالقسم فيضار
نظير الاختلاف في مقدار المبيع كما ذكرنا احكام التناقص في الدعوى ولو اختلفا في التقويم لم
يلتفت اليه لانه دعوى القين ولا اعتبار به في البيع فكذا القسم لوجود التناقص اذا كانت الشبهة
بعضا الغافى والقين فاحش لان تصرفه مقيد بالعدل ولو اقسما دارا او اصابا كل طائفة
فادى احداهما شيئا في الآخرة من نصيبه وانكر عليه البينة لانه يدعى عليه حتى وهو مكسر وان
اقام عليه البينة المدعى لانه خرج ان استحق بعض من نصيبه لا تسحق القسم اتفاقا وفي
استحقاق بعض شيئا في الكل تسحق في القسم اتفاقا وفي استحقاق شيئا من نصيبه لا تسحق
عند ايجاج لكن له ولاية الفسخ بل يرجع في نصيب شريكه خلافا لما سفسفانه يقولون ينقض
القسم في ابريه ما يكون بينه من نصيب وقول حميد مضطرب والاصح انه مولى كذا في الكفا
ظهر دين في التركة المقسومة تسحق في القسم الى اذ اقضوه الى الورثة الذين او ابراء الوفا
وتم الورثة او بقى منها ما يقبض به ال بالدين يعني اذ اقسمة التركة بين الورثة ثم ظهر دين محيط
فيل للورثة اقضوه فان اقضوا صحت القسم والالتفات لان الدين مقدم على الارث
فحينئذ وفي المكل لهم فيها الا اذا اقضوا الدين او ابراء الغنماء فيهم في نصيب القسم لرواى المسألة

يدعى
: الآخرة
: بعض صح
: لا تفسخ
: وما يقم

فكذا اذا

فكذا اذا لم يكن محيطا للعقد حق التمسك بها الا اذا بقى منها ما يقبض بالدين فيع لا تفسخ لعدم الاحتياج اليه
ولو ظهر غيب فاحش في القسم بالقضاء ينقض عند النكل لان تصرفه مقيد بالعدل ولم يوجد
وان كانت بالتراضى لان يبطل فقد قبل بالبتفت الى قول من يدعى لانه دعوى القين فلا عبرة فيه
في البيع فكذا في القسم لوجود التناقص وقيل تفسخ وهو الصحيح كذا في الكفا في ادعى احد المتقاسمين دينا
في التركة صح حتى اذا اقام البينة لان ينقض القسم ولم يكن تسمية ابراء من الدين لان القسم
تصادف الصورة وحق الغريم يتعلق بالقين ولو ادعى عين لا اى لا يصح لوجود التناقص اذ لا اقام
على القسم اقراره بان المقسم مشترك وصح له ما يابى وهي لغة مفاعلة من الرتبة وهي الحلية الظاهرة
للمتزوج للشيء والتزامه بتفاعل منها وهو ان يتواضعا على امر فيه اثنوا حقيقة ان كلا منهما رضى
بهينة واحدة وبختارنا وشركا في المنفعة والقيس ان لا يجوز لانهما مبادلة المنفعة بجنسها
لكنها جازت بالاجماع في سكون هذا بعضا من دار وذاك بعضا وسكون هذا علونا وذاك سفلها
وفي خدمة عبد بان يخدم زيدا هذا العبد ويخدم بكرا العبد الا اذا كانت لهما في المكان كانت
افرازا من كل وجه ولهذا البينة ط فيها التناقص وجاز لكل منهما ان يستقل ما اصابه بالهاتين
شروط ذلك في العقد او لا حدوث كمنافع على ملكه ولا كذلك العارية والاجارة في الهاتين في الزمان افراز
من وجه ويجعل كالمستقرض نصيب شريكه فكان مبادلة من وجه وانما قلنا ذلك لان معنى الاقرار
بتحقيق في الهاتين في المكان دون الزمان وكذا الوترها يشاء في الزمان في عجز واحد لانهما متعينة فيه
لشعور الزمان في المكان والسيت الصغير كالعبد لا في غلة عبد او عبدتين او غلة بغير او بغيرين
او ركوب بغير او بغيرين او ثمة شجرة او لبن شاة اى لا يجوز الهاتين في هذه الاشياء اما في عبد
واحد فلان النصيبين يتساويان في الاستيفاء فالظاهر للتفسير في الحيوان فتعقبت المعادلة
بخلاف الهاتين في استعمال دار واحدة حيث يجوز في ظاهر الرواية لان الظاهر عدم التفسير في العقار فافترقا
واما في عبدتين او بغيرين فلان الزمان في الخدمة يجوز للضرورة لا امتناع قسمتها ولا ضرورة في الغلة
لانها تقسم واما في ركوب بغير او بغيرين فلان الركوب يتفاوت الركابين فلا يتحقق التسوية فلا يجز
بتفاوت

نفسه كذا

في العبد من الزمان كذا وما ذاك
الشريك بوجوب كذا في بيت صغير
بان يملك هذا الشريك بيتا
وذاك بوجوب وفقة عبدتين
بان يخدم

او بغير واحد

القاضي عليه واما في ثمة ثمة اولين شاة وكوه فلان الترابي مختص بالمنافع فلا يوجد في الاعيان
والضرورة تحقيق في المنافع لا امتناع تسميها بعد وجودها بالسرعة مشيرها بخلاف الاعيان **كتاب**
الوصايا وجاير اذ هذا الكتاب في اخر الكتاب فظاهر لان اخر احوال الادي في الدنيا الموت
والوصية معامل في وقت الموت وله زيادة اخصاص بكتا القسم لان القسم بين الورثة يكون
بعد الموت والوصية اسم بمعنى المصدر ثم سمي به الموصي به والايتها لغة طلبت من غير ان يقطع
في غيبته حال حيوته وبعد وفاته وشرعا يستعمل تارة بالام يقال اوصي فلان بكذا بمعنى ملكه
بعد موته ويستعمل اخرى باي يقال اوصي فلان اني فلان بمعنى جعل وصية له سيق في مال واطفاله بعد
موته والقوم يسمون الفرق بينهما وبين كل منهما بالانفصال بل ذكرهما في اثنائه تقرير
المسائل وقد بينت ههنا كل منهما بانفرادهما واما امتنع تعريف المشتركة بين المعنيين بمفهوم
واحد عرف كل منهما باو خال والمقسم بينهما فقال لا يصح جعل الغير ما كمالا بعد موته
او تفويض التصرف في ماله ومصالح اطفاله الى غيره بعد موته فههنا بيان للمعنيين
الاول في بيان الوصية بالمال وكوه وهو المنفعة فان الوصية قد تكون بالمنفعة كما سبقت
ذكرها قوله اوصيت بكذا فلان وكوه من الالفاظ المستعمل فيها وشرطها كون الموصي
اهلا للتملك فلا يجوز من المملوك ولو مكاتباً والصفير والمجنون وعدم استقراره بالدين لانه مقوم
على الوصية كالمكاتباني وكون الموصي حياً وقتها اذ لو كان جسداً بطلت الوصية وكونه غير وارث
والاقابل كالمكاتباني من عدم جواز الوصية للوارث والقاتل وكون الموصي به قابلاً للتملك بعد موت
الموصي ما لا كان او منفعة وحكمها كون الموصي به ملكاً جديداً للموصي له لاقامة الموصي اياه قائم
حتى وجب الاستبراء عليه الجارية الموصي بها جازت بالثالث للاجنبي وان لم تجز الوارث لقوله ان الله
تصدق عليكم بثلث امواكم في اخر اعماركم زيادة ثم نضفوها حيث شئتم وعليه الاجماع وبعبارة كونه
وارثاً او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانها تملك مضاف الى ما بعد الموت فبعبارة وقت
التملك حتى اذا اوصى لاجنه والابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بطلت الوصية للاخ لما ذكرنا لانه

في وهو وارث ثم ولد له ابن
حتى الوصية للاخ ولا عكس وان اوصى لاجنه

عذر

اذ لو لم يكن ميتا

في اعمالكم

عليه ان على الثلث لان حتى تعلق بماله لان عقا سبب زواله اليهم ويستغنوا عنه عن المال لكن الشئ جوده
في حق الاجانب بعد الثلث لئلا يترك تقصيره كما هو ولم يجز في حق الورثة لئلا يتأذى بعضهم بآثار
البعض الا ان يجيز ورثته بعده اي بعد موته وهم كبار لان الامتناع لحقهم وهم اسقطوه و
لا يعتبر اجازتهم حال حيوته لانها قبل ثبوت الحق فليس لهم ان يرفعوا عنه لان الساقط لا يعود
ونثبت باقل منه الى من الثلث عند غيبته ورثته او استغناهم بحصتهم لانه تروى بين الصدقة
على الاجنبي والرهبة للقريب والاولى والاولى في تفضيلها رضا الله ولولاها ما كان لولا غناهم ولا تفضيلهم
بحصتهم فالنكر اول لان ترك الوصية صدقة على القريب بعد الوصية تصدق على الاجنبي فلا اولى
اول اقوالهم افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح كترها مع احدهما ان لم يكن الورثة اغنياء
اولا يستغنون بحصتهم من التركة فنكر الوصية اول ووجب اذا كان عليه حق الله تعالى كالكفارة
والج لانه لما قصر منه في حيوته وجب عليه التذكر بعد مماته تخلياً لذمته وتوفراً الى الوصية عن الدين
لانه اهم الحاجتين فانه فرض والوصية تبرع الا ان يبرأ الغرماء في تصح لزوال المانع و
الى الوصية بالكل الى بكل ماله عند عدم وارثه لان المانع من التصحية تعلق حق الوارث فاذا
انقضى تصح وصحت لملكه بثلث ما اريد الخلاصة الوصية للعبد يعين من اعيان ماله لا تصح
اما لو اوصى بثلث ماله مطلقاً بعبه ويكون وصية للعق فان خرج من الثلث قيمة العبيد
كل بغير سعاية وان خرج بعضه عق وسقى في بقية قيمته ولو اوصى له من الدراهم والدنانير لغير سعاية
قال الامام النسفي الصحيح انه لا يصح كالوصية بالعين وقيل في المنية لو اوصى لعبده القن او لامة
القن جازت الوصية وهذا مخالف لما في الخلاصة فاما ان يقيه هذا الماسوي العين او يطلق و
يحل على غير الصحيح وفي الثانية لو اوصى بثلث ماله لامة ولد له بغير نفقة جاز الكل ان يحسنوا و
لو اوصى لعبد القن او لامة القن ثم مات جازت الوصية في كلهم الا عند ابن في الوصية
للقن بعتق ثلثه تجاناً وعليه ثلثا قيمة ثلث ماله من سائر التركة فيتقاصان ويبرأان
الفضل وعند صاحب جيبه بعتق العبد وتصرف الوصية او لا الى العتق فان فضل من الثلث شئ

لان ثبوت عتق العبد كان من
ان جوده بعد وفاته بخلاف ما يؤول اليه
لان ثبوت العتق

مستطوعون هم

ن الوصية

الكاشح م الكند
اولوب اراق
اولين كسنة

بشئ

كان الفضل للعبد وصحت الحملان يقول وصيت لحمل فلانة كذا درهمها وبكى بالحمل ايضا بان يقول
 او وصيت بحمل جاريتي هذه فلانة فان الوصيتين تصح لان الوصية تحت الميراث و
 الارث يجري في صورتين فيصح الوصية ايضا لكن الثانية انما تصح للحمل لا قبل من شئ ^{ان ولد}
 اشهر من وقت الوصية فان صحته وصية للحمل موقوفة على وجوده وانما يتحقق وجوده
 اذا ولد في هذه المتعة بالامة الاحملها فانها تصح لان الاصل انما يصح افراده بالعقد فيصح استثنائه
 ومالا فلا كرامة في البيوع ويصح افراد الحمل بالوصية فيصح استثنائه ومن المسلم للزنى وبالعكس
 فالاول القول ان لا ينهككم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولكن لا بعد الزمة يساوي المسلم
 في المعاملة تحت جوار النهر من الجانبين في الحيوة وكذا في الممات لا حرق في داره في الجامع الصغير
 الحرق وهو في دارهم باطل لا يبرأ بصله وقد زينا عن بتر من يقاتلنا القول انما ينهككم
 الله عن الذين قاتلوكم في الدين واخرجوكم من دياركم الآية وفي السير الكبير ما يدل على الجواز و
 وجه التوفيق انه لا ينبغي ان يفعل وان فعل جاز كذا في الكافي والنهاية **اقول** لا يخفى بعد
 بل وجه التوفيق ما يدل عليه قول الجامع الصغير وهو في دارهم احترار عن حرز في دارهم
 وهو المستثنى فان الحرز مادام في دار الحرب بما يقاتلنا بخلاف المستثنى فانه لا يترك في دارهم
 المراد عما ذكر في السير الكبير والاول في القول على السلام لا وصية لوارثه وقتا تلي مباشرة سواء كان
 عامدا او خاطيا ولانه قصد الاستعجال بفعل محظور ففوق الجرحان عن مقصوده وهو
 الارث يقول مباشرة احترار عن التسبب في صنع الجرح غير ملكه الا باجازة ورثته وهم كبار
 الاستثناء متعلق بالميتين فيكون القاتل حيا ذكره في الاسرار ولا من صبي مميز لانه
 بترع وهو ليس بميت لانه تجرده وامر دونه فانه يجوز عندنا انما حتى اذا لم يكن مميزا
 لم يحجز اصلا وان وصية مات بعد الادراك متعلق بقوله ولا من صبي مميز يعني اذا اوصى ثم
 مات بعد الادراك لم يحجز لعدم الاحلية وقت المباشرة او اوصا فيها اليه بان قال اذا ذكرت
 فتلكي فلانة وصية فانه لا يجوز لقصور الولي فلا يملك تجزؤا وتعليقا كما في الطلاق والعنا

ايضا

فانه احترار عن حرز في دارهم

القول في وصية للميت

ولامن عبد لانه ليس من اهل التبع ومكاتب وان ترك وفاء لانه ايضا ليس من اهل التبع وقيل
 عند ما تصح في صورة ترك الوفاة الا اذا اوصا فيها اي اوصا في العبد والمكاتب الوصية الى الفتي
 في تصح لان اهل بيته بائنامة والمناخ حق المولى فتصح اوصافه الى حال اقطاع ولا من معتقل
 بالاشارة اعلم ان اياها الاخرس وكما بينه كالبان بخلاف معتقل اللسان في حرية وكما جرح وطلاق
 وبيع وشراء وقود والفرق ان الاشارة انما تقوم مقام العبارة اذا كانت معهودة وذلك في
 الاخرس دون معتقل اللسان حتى لو امتد في وصية وصارت له اشارة معهودة كان بمنزلة الاخرس
 وقد الامتداد بسنة وقيل ان دامت العقلة الى الموت يجوز اقراره بالاشارة ويجوز ان يشاهد
 عليه لانه عجز عن التطق بمعنى لا يجري زواله فكان كالاخرس قالوا وعليه الفتوى ذكره الزيلعي قبولها
 بعد موته اي قبول الوصية لا يعتبر لا بعد موت الموصي لان آو ان شئت حكمها بعد الموت فيسقط قبولها
 وردها قبل الموت كما اذا قال لامرأة طالق غدا على درهم فمروا وقبولها باطل قبل الفدا كما روي
 اي بالقبول يملك الموصي ولا يملك قبل لان الوصية انما يملكها جديروا لهذا لا يبرأ الموصي بالعيب
 ولا يملك احدا ثبانا للملك لغيره بلا اختيار بخلاف الميراث فانه خلافه ثبت فيه هذه الاحكام
 من الشارع بلا قبول لولا لانه عليه الا اذا مات موصيه ثم مولى الموصي له بلا قبول فهو الموصي به
 لو رثته اي ورثة الموصي له استحقاقا والقبول ليس بطل الوصية كما ذكر ان المكنى موقوف على القبول ^{فصار}
 قبل قبوله بعد ايجاب البايع وجعل الحسن ان الوصية من جانب الموصي قد رثت بموته تمام لا يلحقه
 الفسخ من جهة ثمة انما توقف على الموصي له فاذا دخل في ملكه في بيع شرط فيه الجبا للشرى اذا مات
 قبل الاجازة وله اي يجوز للموصي الرجوع عنها اي الوصية بقوله يخرج خورجعت عما وصيت لانه
 تبرع لم يتم فصار كالبية وفعل يقطع حق المكنى عن المقصوب كقطع الثوب وخياطة او زير
 في الموصي به ما يمنع تسليمه بونه كالبنا او يزير بملكه كالباع فان كل تصرف واجب وان مكنى الموصي
 كان رجوعا كما اذا باع الموصي به ثم اشتراه او وصيه ثم رجع فان الوصية لا تنفذ الا في ملكه فاذا
 زال عنه كان رجوعا وخرج الشاة الموصي به رجوعا لانه لا تصرف الى حاجته عادة فصار هذا

فان ردّها

كشتر

المعنى اصله انما يكون رجوعا لان من اراد ان يعطى ثوبه غيره فيفسد عادة
 فكان ثوبه لا يكون رجوعا لان الرجوع انما في الماضي ونفى في الحال والمجوز في الماضي و
 الحال فيمنه مانع في الرجوع انما يكون النكاح ففرقة كل واحد وصية او وصية به لا رجوع في الرجوع
 لان وصف الحرمة والترتبة يقتضي بقاء الأصل فلا يتحقق الرجوع وقوله كل وصية او وصية بها اخرتها في
 تركتها فان الاول ليس رجوعا وان تركت شيئا سقط وانما لم يفسد فان الدارين
 اذا قال لم يردت تركت كل ما كان له لم يرد لو قال اخرت عنك لا يكون ابرأ من ذلك في المحظوظ بخلاف كل وصية
 او وصيتها في بطلان فانما ايضا رجوع لان الباطل اصبحت مثل الشيء الاصل الذي اوصيت به لم يرد ولو لم يرد
 او لغيره وان لم يرد فان كلا منهما يكون رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشركة وانما التخصيص له
 فاقترع رجوعا عن الاول ثم الورثة بل جاز ان شاء اجازوا وانما اؤامدة بخلاف ما اذا اوصى
 لآخر ايضا فانما لا يكون رجوعا لان اللفظ صالح للشركة والمحل يقبلها فيكون العبد مشتركاً بينهما ولو
 كان مشتركاً وقربا فالاول من الوصيتين بحالها لان بطلان الاول من ضرورات الانبثا لكنت فاذا لم
 فهو الاول ولو كان فلان جبا وقربا فبات قبل الموصي في الورثة بل بطلان الوصيتين لانه لما
 لكنت كان رجوعا عن الاول فبطلت في حق الاول وصحت في حق الثاني ثم بطلت بموت قبل موت
 للموصي تبطل وصية المريض ووصيته لمن نكحها بعد ما اوصى به الوصية الاصل من ان يكون
 الموصي وارثا او غير وارث لجواز الوصية ومنه ما يعتبر يوم الموت لا يوم الوصية وفي الاقرار يعتبر كون
 المقر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار بجوازه وفساده فاذا اوصى المريض لامراة بشي او وصية لشيئا
 ثم تزوجها ثم ما بطلت الوصية والرهبة اما الوصية فلانها ايجبا مضاف اليها بعد الموت وهي ورثة
 في الوصية للوارثين بطلان واما الرهبة وان كانت بمنزلة صورة فهي كالمضاف اليها بعد الموت
 حكما لانها وقعت موقع الوصايا لانها تبرع بغير حكمه عند الموت بخلاف اقراره فان المريض اذا اقر
 لامراة بدين ثم تزوجها ثم مات جاز اقراره للمراة المعترضة فيه كون المقر له وارثا او غير وارث يوم
 الاقرار وهي اجنبية فيه وتبطل وصيته ومبته واقراره لا يثبت كافر او عبدا او مكاتباً ان اسلم او

محمود

قوله انما لا يكون الوصية
 متعلقا بصحة الموصي

قوله انما لا يكون الوصية
 متعلقا بصحة الموصي

اعتق

غير جازا انما لا يكون الوصية

اعتق بعد ذلك ان بعد الوصية والرهبة فيلزم ان المعتبر فيهما حال الموت ولما اقر اقراره وان
 كان ملزما بنصف كمن سلبت وهو البتة قائم وقت الاقرار فيورث ثمة الاثبات فصار
 باعتبار التهمة ملحقا بالوصايا المقعدة وهو الصاجر عن المشي لدا في جليبه والمفلوج
 الفلج دا بعرض نصف البدن فيمنعه عن المشي والحركة الارادية والاشل وهو الذي يده ارتعاش
 وحركة والمسلول وهو الذي يكون له علة السل وهو قرح يكون في الرية ان طال مدة كونه كالصبي
 والافكالمريض يعني ان هذه امراض مزمنة فمن عرض له واحد منها وتفرق بشي من التبرعات مات
 قبل تمام سنة مثله على الفصول الاربعة كان المريض مرض الموت فبغير تفرقة من الثلث وان
 بعد تمامه لم يكن مرض الموت لانه اذا سلم في الفصول التي كل منها مظنة الهلاك صار المريض بمنزلة
 طبع من طبايعه وخرج صاحب من احكام المريض لا يستعمل بالبدن او اجتمع الوصايا وكان بعضها
 فرضا وبعضها نفلا وصاق الثلث في الفرض والنفل قدم الفرض سواء قدمه الموصي او اخره
 كالحج والركوة والكفارات لان الاصل ان يقدم الامم وان تساوت في القوة قدم ما قدم الى الموصي
 في الذكر لان الظاهر من حال الانسان شيئا بما هو الامم عنده والثابت بالظاهر كالثابت بالنص
 ولو نص على تقديم ما بدا به لزمنا تقديمه كذا نصنا اوصى بجمع اجمع عنده ركب من بلده ان كفى نفقة
 لان الواجب للرجوع عن بلده ولهذا يعتبر فيه من المال ما يكفي من بلده والوصية لا اداء ما كان واجبا عليه
 وجمع ركباً اذا لا يلزمه ان يجمع ما شيا فانصرف اليه على الوجه الذي وجب عليه والاى وان لم يكن فمن
 حيث تكفى والقبيل ان لا يجمع عنه لانه اوصى بالجمع بصفة وقد عرفت وجه الاحتجاج اننا نعلم ان من
 تنفيذ الوصية فتسقط ما يمكن ما يحتاج في طريقه ووجهه به ان يجمع عن كذا كمن بلده ان كفى نفقة
 والامن حيث تكفى وقالوا هو قول زفر بن عمن من حيث يبلغ وعلى هذا الخلاف اذا ما لم يحتاج
 عن غيره في الطريق ولما من لا وطن له فيجمع عنه من حيث مات بالاجماع وذكر الزبلي اوصى بان يجمع
 عنه بهذه المائة فربما يدرهم بجمع بجمع من حيث يبلغ استحسانا وان لم يكن شي اجمع بها فان
 بقي شيء رزق على الوارث لان الشركة حق الوثبة الا ما تستعمل بحق الوصية بخلاف الوصية باعتبار

نحوه

عبد عنه أي بهذا المائة فملك عن يدهم حيث لم يفتق بالباقي لأن الوصية إذا وجبت لمستحق لم
تفقد بالغيره ومنها أوصى بالوصف لعبد يشترى باسمه فلم يمتنع تنفيذ عبد يشترى بأقل
منه لانه خير الأول فكان فيه تنفيذ الوصية لغير الموصى له وهذا لا يجوز أوصى بان يشترى بكل مال
عبد يفتق عنه ولم يجز الورثة بطلت بما تعلق العبد المشتري بكل مضاير ما يشترى بالثالث كذا إذا
أوصى بان يشترى لعبد بلف درهم وثلاثمائة على الثلث لم يجز للتفاير بينهما أيضا **بالوصية**
بالثلث أوصى بثلثه و لاخر بثلثه فإجاز الورثة فلما التثان ولهم الثلث وان لم يجز في الوان
لم يجز الورثة فالثلث بينهما نصفين لأنهما استويا في سبب الحق فيستويان والثلث ينقسم
عن حقهما فيكون بينهما ولو أوصى بثلثه و لاخر بثلثه لم يجز وكذا عندنا في أن الثلث ينقسم بينهما
وعندنا ما يرجع أي يجعل أربعة أسهم ثلاثة للموصى له بكل واحد للموصى له بالثلث لأن الزيادة الثلث
أنما يبطل بمعنى أن الموصى له لا يستحق حقا على الوارث لكن يعتبر في أن الموصى له يأخذ من الثلث بجهة
ذلك الزيادة لا موجب لابطال هذا المعنى فخرج الثلث ثلثه فالثلث واحد والكل ثلاثة حصص أربعة
فيقسم الثلث بهذه السهام ولولا بثلثه و لاخر بنصفه لم يجز وقال الثلث بينهما نصفان عندهما
على خمسة أسهم سهمان لصاحب الثلث لأنه يجعل كل سهمين سهمًا وثلاثة أسهم لصاحب النصف لأنه
الحاصل بالقرب ولولا بالثلث ولولا بالثلث و لاخر بالسدس فالثلث بينهما اثلاثا عندهم بخلاف
ثم هذا الخلاف مبنى على خلاف مقرر بينهم ذكره بقوله ولا يفرز بوجه للموصى له بما زاد على الثلث قال
في العناية أي لا يجعل من ضرب من مال سهمًا أي جعل ومفعول لا يفرز كذا وفي أي لا يفرز شيئًا وقال
صدر الشرح في المرد بالقرب القرب المصطلح بين الثلث بقاءه إذا أوصى بالثلث والكل فعندنا في سهام
الوصية اثنتان لكل واحد نصف بغير النصف في ثلث المال فالنصف في الثلث يكون نصف الثلث
وهو السدس في كل سهمين المال وعندنا سهام الوصية أربعة والواحد من الأربعة ربع فيفرز الربع
في الثلث المال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب الكل ثلاثة من الأربعة وهي ثلاثة
أرباع الثلث فيفرز ثلاثة أرباع الثلث يعني ثلثه أي ثلث الثلث ولصاحب الثلث واحدة من

من الأربعة فيضرب الواحدة في الثلث وهو الربع يعني ربع الثلث لا في المأثور صورها عبد
لرجل قيمة أحدهما ألف قيمة الآخر ستمائة وأوصى بان يباع أحدهما ألفان بمائة والآخر
ألفان بمائة فإن المأثور حصلت لأحدهما بألف وللآخر بمائة وأكمل وصية لكونه في
حال المرض فاذا لم يكن لغيرهما ولم يجز الورثة بجازت المأثور بثلث فيكون بينهما اثلاثا
بغير الموصى له بألف بحسب وصيته وهي الألف والموصى له الآخر وصيته وهي خمسمائة فلو كان
هناك سائر الوصايا على قول في وجوب لا يفرز للموصى له بألف أكثر من خمسمائة والسعاية
صورها ان يوصى بعبد بقيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر ألفان ولا مال لغيرهما ان اجازته
الورثة عتقا جميعا وان لم يجز واعتقا من الثلث وثلث مائة ألف فالألف بينهما على قدر
صيتهما ثلث الألف الذي قيمته ألفان ويسعى في الباقي والثلث الذي قيمته ألفا يسعى في الباقي والدرهم
المرسل إلى المطلقة عن كونها ثلثا أو نصفًا أو نحو صورها ان يوصى لرجل بالفين و لاخر بألف
وثلث مائة ألف ولم يجز الورثة فانه يكون بينهما اثلاثا لكل واحد منهما يفرز بجميع وصيته لأن
الوصية في محجها صحيحة لجواز ان يكون له مال آخر يخرج من هذا القدر من الثلث ووجه فرق الامام
بين هذه الصور الثلاث وبين غير ثلث الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث حرجا
كالنصف والثلثين ونحوهما والشرع ابطال الوصية في الزايد يكون ذكره لفقوا فلا يعتبر في حق
القرب بخلاف ما اذا لم يكن مقدرة حيث لا يكون في العبارة ما يكون مبطلا للوصية كما اذا
أوصى بمخمس درهم والسق أن مائة درهم فان الوصية غير باطلة بالكلية لا يمكن ان
يظهر له مال فوق المائة ولذا لم يابطل بالكلية يكون معتبرة في حق القرب ولو أوصى بنصيب
بطل لأن الوصية بما هو حق الابن لا يصح لغيره ولو أوصى بمثل أي نصيب لانه لا يبطل إذا لم يقع
ولو أوصى بسهم أو جزء أي لو قال الوصية بسهم من مالي أو جزء منه لبيّن وأرشد أي يقال للوارث
أعط ما شئت لأنه مجهول الجهاك لا تمنع صحة الوصية فالبيان إلى الوارث هذا ما اختاره
الشيخ بناء على الفرقان التسم كالجزء وأما أصل الرواية فنخلاف وهو المذكور في الوقاية ولو

يكن

اوصى بسدس ماله ثم بثلثه واخير له ثلثه اي يكون السدس داخل في الثلث قال صدر الشريعة فان قلت
 قوله ثلث ماله ان كان اجباراً فكذلك ان كان انشاءً يجب ان يكون النصف عند اجازة الورثة
 وان كان في التسليم اجباراً وفي الثلث انشاءً فهذا يمنع ايضا اورد هذا السؤال ولم يجز عنه **فان**
 وبالله التوفيق نحن انشاءً وانما يجب النصف عند الاجازة لو كان النصف لو كان النصف مدلول
 اللفظ ولا يكتفى فان التسليم والثلث في كلامه شايع وجم الثلث في الشايع لا يفيد ازدياداً في الوارث
 بل يعين الاكثر مقدماً كان او ماخر اولاً قال الجرجاني في تعليقه لان الثلث متضمن للسدس فان التفت
 لا يتصور الا في الثلث وجم التسليم في الثلث الشايع لا يفيد ازدياداً في العدة فلا يتناول اكثر
 من الثلث وفائدة الاجازة انما تظهر فيما يكون متناول للفظ والا كان برأستنا لا اجازة
 ويقرب من هذا قول اهل المعقول ان جم الكلي الى الكلي لا يفيد الجزئية وفي سدس ماله مكرراً السدس
 يعني اذا قال سدس ماله ثم قال في ذلك المجلس او مجلس آخر سدس ماله كان سدساً واحداً لان المعروفة
 اعيدت معرفة وثلث درهم وعشمة وهكذا له ما بقي يعني لو اوصى بثلث درهم وثلث
 غنمة فملك ثلثاً كل من ماله وثلث وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله فملك ماله جميع ما بقي
 وقال في ثلث ما بقي لان كل واحد منهما مشترك بين الورثة والموصي له والمال مشترك بين
 ما تولى من على الشركة وبقي ما بقي من ماله وصار كما اذا كانت الشركة اجناساً مختلفة
 ولنا ان في الجمل الواحد يمكن جمع حق احدهم في الواحد والآخر في غيره الجمل على نفسه و
 اذا امكن الجمع جمع حق الموصي له فيما بقي بقدر ما للوصية على الارث لان الموصي جعل حاجته في
 هذا المعين مقدمة على حق ورثته بقدر الموصي به وكان حق الورثة كالشايع وحق الموصي كما
 والاصل في مال مشترك على اصل وتبع اذا امكن شي منه ان يجعل الباقي من التبع كما في مال الزكاة
 حيث يفرق الباقي الى العفو او الاثم الى نصيب عليه ثم وجم ولو اوصى بثلث رقيق او ثياب مختلفة
 او دور له اي الموصي له ثلث ما بقي لان الظاهر منها التفاوت بين افرادها فيكون اجناساً مختلفة
 فلا يمكن جمع حق احدهم في الواحد ولو اوصى بالدفء او بالوصية نقد ودين على الغير من جنس

هو اي الالف الموصى به نقد ان خرج الى الالف من ثلث اي ثلث النقد لا مكان ايها كل ذي حق
 حقه بالاجز فيصار اليه والالف ثلث النقد وثلث المأخوذ من الدين يعني كلما خرج شيء من
 الدين اخذ ثلثه حتى يستوفي الالف لان الموصي له شرى كل الوارث وتخصيصه بالعين تحس في
 حق الورثة لانه اول من الدين ولو اوصى بثلثه لزيد وبكر لميت كان لزيد مطلقاً اي سواء علم موت
 بكر اولاً لان الميت ليس له الوصية ولا يترجم اليه الذي هو من اهل بيته كما اذا اوصى لزيد وبكر
 وعن ابن سنان اذا اوصى الموصي مائة فلنصف الثلث لان الوصية صحيحة عنده كبكر فلم يرخص
 للمحلي الا بنصف الثلث بخلاف ما اذا علم لان الوصية لبكر لغو فكان راضياً بكل الثلث لزيد
 كذلك لو اوصى لزيد ولم يكن في هذا البيت ولا احد فيه كان الثلث لزيد لان المهدوم لا يحق
 ماله او اوصى له لزيد ولعقبه كان الثلث لزيد لان العقب من يعقبه بعد موته فيكون معقوباً
 في الحال اولاً اي لزيد ولوليد بكير فوات ولده قبل موت الموصي اولاً اي لزيد ولفقراء ولده اوفر من
 ولده وفات شرطه عند موت الموصي فالثلث كله لزيد في هذه الصور لان المهدوم او الميت
 لا يستحق شيئاً فلا يثبت المزاوية لزيد فصار كما اذا اوصى لزيد ولجدة او ان قال ثلث ماله
 بينهما اي بين بكر وزيد وبكر هو ميت فنصفه اي نصف الثلث لزيد لان مقتضى هذا اللفظ
 ان يكون لكل منهما نصف الثلث اوصى لزيد مثلاً بثلث وهو اي الموصي فقوله اي للموصي له ثلث ماله اي
 الموصي عند موته لان الوصية عقد اختلاف مضاف الى ما بعد الموت وينت حكمه بعد فينته ط
 وجود المكنة عند الموت لا قبله وكذا اذا كان له مال فملك ثم اكتسب اوصى بثلث غنمه ولا غنم له
 او ملك قبل موته بطل اي لا يصح ما ذكرناه ايجاب بعد الموت فيعقبه قيامه في فان هذه الوصية
 تعلقت بالعين فبطل لغو الوصية عند الموت ولو لم يكن له غنم فاستفادته ثم ما في الصحيح ان
 الوصية تصح كد الشاة من غنم ولا غنم لذل ان الوصية باطلة لانه ما اضاف الى الغنم علم ان
 مراده عين الشاة حيث جعل جزءاً من الغنم وفي قوله اوصيت بشاة من ماله لم يميزها
 من ماله لانه ما قال من ماله على ان غرضه الوصية بما له ولو اوصى بثلث ماله لأمهات

كله

اوله

بماله الشاة

اولادهم ووهن ثلاث وللفقراء والمساكين لهن اي لانهن الاولاد ثلاثة اقسام من الثلث ولها
 اي للفقراء والمساكين الباقيان من ثلاثة اقسام بالمناصفة هذا عندنا وعند محمد بن
 الثلث على سبعة اقسام ثلث منها لانهن الاولاد واثنان منها للفقراء واثنان للمساكين
 لان المذكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع واقله الميراث اثنان والوصية اخت الميراث ولها
 ان الجمع المحل باللام يراد به ليس بتبطل الحقيقة كقوله لا لكل الثلث فبراد به الواحد فيقسم على
 خمسة وطعن ثلاثة منها ولو اوصى بثلث لزيد وللفقراء اربعة عندنا وعند محمد بن يوسف الثلث اثنان
 ولو اوصى بمائة لزيد ومائة لغيره لم يراد به ان يكون لغيره مائة بل ان يكون لغيره مائة
 اي قال لاخر اشتهر كقولنا فلان لزيد مائة في الاصل لان نصيب زيد ومائة متساويان
 فيه وقد اشتهر كل آخر معهما فيكون شريكا لكل منهما وهو ثلث المائة ونصف ما لكل منهما في ذلك
 لان تحقيق المساواة بينهم غير ممكن لتفاوت المالاين والابد من العمل بمفهوم لفظ الاشتهار
 على ما وانه لكل واحد منهما كما هو وجه القيليس على اللفظ بقدر الامكان وفي قوله على دين
 فصدقه صدق الثلث يعني اذا قال المريض مخاطبا لورثته فلان على دين فصدقه فيما
 قال صدق فلان الى الثلث والقبيليس ان لا يصدق لانه امرهم بخلاف حكم الشرع وهو تصديق المتدعي
 لا حجة ولا قول فلان على دين اقرار بالجهول وهو وان كان صحيحا لكن لا يكتم به الا
 بالبيان قد فات وجه الاستحسان انه بساط على مال بما اوصى وهو يمكن هذا التسلط بقدر
 الثلث بان يوصيه له ابتداء فيصح تسليط ايضا بالاقرار له بدین مجهول والمراد قد حتمت
 ان ذلك بان يعرف اصل الحق ولا يعرف قدره فيسعى في تحكك رقبته بهذا الطريق فيجعل وصيته
 في حق التنفيذ وان كان دينه في حق المستحق وجعل التقدير فيما لا الموصى له فلهذا ان صدق
 في الثلث لا الزيادة فان اوصى بالثلث مع الميراث الاول بلا رجوع عنه عز الى الثلث
 كما في الميراث والموصى له الباقي وهو الثلثان للورثة لا غير اشرح معلوم وكذا معلوم
 هذا مجهول فلا يزعم فيقدم عز فيقال اي بعد ما اعزل يقال لكل من اصحاب الوصايا

فلما كمل منها

والورثة صدقوه فيما بينهم وما بقي من الثلث فلا يصح الوصايا ما لا يشركهم فيه صلوات الله
 وفي العزل فائدة اخرى وهي احد الفريقين قد يكون اعرف بمقدار هذا الحق واكثر به والاخر لا
 وربما يختلفون في الفضل اذا ادعاه الخصم فاذا عزمنا قلنا علمنا ان في التركة دينان شيئا
 في التركة فاصحاب الوصايا والورثة يبينانه واديبنا شيئا يؤخذ اصحاب الثلث ثلث ما اوتوا
 وابسأ لهم ويؤخذ الورثة بثلثي ما اوتوا بل ينفذ اقرار كل فريق في قدر حقه ويكلف كل واحد
 منهم على العلم بدعوى الزيادة اي اذا ادعى المقر زيادة على ذلك لانه يكلف على ما جرى بينه و
 بين غيره وفي بالف لوارث واجنبى له نصفه وخالف لوارث عنه اذا اوصى لوارث ولا جنبي
 فلا جنبي نصف الوصية وتبطل وصية الوارث لانه اوصى بما يمكن الا بصاء به وبالا يمكن فصح
 في الاول الاك وفي الحى والميت الكل لان الميت ليس له الوصية فلا يصح اوصاءه بما يكون لكل
 للحى وللوارث من اهلها ولا يصح باجادة الوارث لكنه حرم له اراض وثلثه انما هو متساوية
 بكل الرجل ان صاع ثوب ولم يدري هو والورثة يقول لكل ثوب حقك طلت يعني اذا كان الثلث
 جسد وروى وبسط فاصح بكل واحد رجل وصاع ثوب ولا يدري ايها هو والورثة يقول لكل
 واحد منهم الثوب الذي هو حقك قد ضاع وكان المستحق مجهولا او جهالة تمنع صحة القضاء
 وتحصيل المقصود فبطل الوصية كما لو اوصى لاجد عشرين الرجلين الا ان يسلم الورثة الثوبين
 الباقيين ان سلموا الباقيين زال المانع وهو الجود وصحت الوصية اخذوا بثلثي جسد
 وروى الردى ثلثي الردى وروى الوصية ثلث الكل من الجسد والردى لان الثوبين انما يقسمان
 بين الثلثة على هذا الوجه وهو ان ياخذ كل واحد منهم ثلث الثوبين ثمانية حق صاحب الجسد
 الجسد اذا حقق في الردى يبين ويجعل ان يكون حق في الجسد بان يكون هو الجسد الا ان يجمل
 ان يكون حق في الضام بان يكون هو الاجود وكان تنفيذ وصيته من محل جمل ان
 يكون حق في الضام بان يكون هو الاجود وكان تنفيذ وصيته من محل جمل ان يكون
 حق في الردى بان يكون الردى وكان تنفيذ وصيته من محل يكون حق في الردى وانما تقين

انها

هو الردى الا ان يكون حق في الضام بان يكون هو الردى

حقا الآخر في ثلث كل من التوبين منهما فقد تحقق حق لانه صاحب الجيد لا اخذ ثلثي الجيد وصاحب
 الردى ثلثي الردى لم يبق الا ثلث كل واحد منهما فقد تحقق حق في ذلك ضرورة كذا في الكافي وببيت
 معين من دار مشتركة نفسم فان اصاب كالبست المعين الموصى فهو للموصى له والاى وان لم يجر
 فلا قدره بعينه اذ كانت دار بين الرجلين فامضى احداهما لرجل بيتا من باب عينة فانها تقسم وان وقع البيت
 في نصيب الموصى في الموصى له عندهما وعند غيره نصف للموصى له وان وقع الاخر في الموصى له مثل ذراع البست فيما
 اصاب الموصى عندهما وعند غيره مثل ذراع نصف البيت كما في الاقرار بعينه اذا كان مكان الوصية اقرار
 فالحكم كذا في الاجماع وقيل في خلافه وبالف معين من مال يدر الاجازة بعد موت الموصى ونفع
 بعد ما يقع اذا اوصى من مال رجل لاخر بعينه فاجاز صاحب المال بعد موت الموصى فان دفعه الى جاز
 ولا ان يمنع لانه يبيع بمال الغير فيوقف على اجازة فاذا اجاز كان تبرعا منه ايضا ولا ان يمنع
 من التسليم لانه لم يتم بعد فاشبه الربية قبل التسليم بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث واجازة
 الورثة لان الوصية في مخرجها صحيحة لمصداقها فتملك نفسي الامتناع طلق الورثة فاذا اجاز واما
 سقط حقهم فينفذ من جهة الموصى اقر احد الابنين بعد القسمة بوصية ابيه وقع ثلث نصيبه لانه
 اقر له بثلث شايخ في التركة وهي في ايديهما فيكون مقر بثلث ما يدر بخلاف ما اذا اقر احد ابوين
 لغيره لان الدين مقدم على الميراث فيكون مقر بثلثه فيقدم عليه اما الموصى له بالثلث
 فشرى الوارث فلا يسلم رشي الا ان يسلم للورثة مثلا ولدت الموصى بها الزيد بعد موت الموصى و
 قبل القسمة وقبل الموصى له فماله ان يخرج من الثلث والا اخذ الثلث منها ثم منعه اذا
 اوصى لرجل بامية فولدت بعد موت الموصى ولذا قبل القسمة وكلاهما يخرجان من ثلث ماله فما
 للموصى له لان الام دخلت في الوصية اصالة والاولاد تبعها لا اتصال بالام واذا ولدت ولدا قبل القسمة
 والتركة قبلها بمقتضى حكم الميراث بليل ان ينفذ وصاياه منه ويقطع ديونه دخلت الوصية كانه
 اوجب فيها الوصية وكان له الموصى له وان لم يخرج من الثلث ينفذ وصيته او لامن الام ثم
 من الولد هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصى له ولو ولدت بعدها اي بعد القبول وبعد القسمة

الرجلين

فهو

فهو الموصى له لان التركة بالقسمة خرجت عن حكم ملك الميت فحدثت الزيادة على خالص ماله الموصى له
 ولو ولدت بعد القبول وقبلها اي القسمة ذكر القدر وان لا يكون موصى به ولا بعينه خروجه
 من الثلث وكان للموصى له من جميع المال كما لو ولدت بعد القسمة ومشاينا قالوا بعينه موصى
 حتى يعبر خروجه من الثلث كما لو ولدت قبل القبول ولو ولدت قبل موت الموصى لم يدخل تحت
 الوصية بل بقي على حكم ملكه ملك الميت لانه لم يدخل تحت الوصية قصد اولاد السراية والكسب لولد
 في جميع ما ذكرنا كذا في الكافي **باب الوصية في المرض الاعناق في المرض من انواع الوصية**
 كمن لما كان له احكام مخصوصة افرده ببا على حدة واخره عن حرج الوصية لان الصريح
 هو الاصل المعبر حال العقد في تصرفه في شاي في معنى الشريعة احتراز عن تصرف اخباري
 فانه اذا اقر بدين في المرض نفذ من كل المال وكذا النكاح فيه مهر المثل نفذ من كل المال فلو كان ذلك
 التصرف في الشاي في الصحة فمن اي بعينه من كل ماله والا فمن ثلثه بخلاف الاخبار بمال يتصرف
 فانه ليس كذلك والمعتبر حال الموت في الاضافة اليه فيكون ذلك التصرف في الشاي من ثلثه مطلقا
 اي سواء كان في الصحة او المرض بعد ان كان مضافا الى الموت اذا ما لوجود المضاق ومصر
 صح منه كالقحة لان حق الوارث في الفريضة انما يتعلق بماله في مرض الموت وبالبر اية ظهارة
 ليس كذلك واعتنا في المرض ومحاباة وصيته ومكانه من الثلث لانها في حكم الوصية كونهما
 في المرض فان حابا فاعتق في اي الحابا احق من الصنف واما الى الحابا والعقار في
 على اذا اعتق في الحابا سواء صورة الحابا ثم الاعتاق ما اذا باع عبدا قيمته ما يتان
 بمائة ثم اعتق عبدا قيمته مائة ولا مال له سواء باع في الثلث الى الحابا ويسعى العبد
 في كل قيمة وصورة العكس اعتق العبد الذي قيمته مائة ثم باع الذي قيمته مائتان بمائة
 يفي الثلث وهو المائة بينهما نصفين فالعبد المصنف يعتق نصفه تجاؤا ويسعى في
 نصف قيمته وصاحب الحابا ياخذ العبد الآخر بمائة وخمسين وعند جاعتق او في غيرها الا
 يلحق الغنم ولا ان الحابا اقوى لانه في ضمن عقد المعاوضة كمن ان وجد العتق او لا

وبالبرء

المكته في

۶۰ حضرت صاحب الکافی

افرج

في حق الكل للجهالة النافذة المنفعة عن الصرف اليهم وفي الوصية للفقراء والمساكين يحق الصرف الى اثنين منهم
 اعتبر المصلحة للمع والقرائن في الوصايا كما هو وبشروطان **أحدهما** ان يكون في الهداية ولو اوصى لبني
 فلان يدخل فيه اللانث في قول ابن ابي اؤلأ وهو قولهم لان جمع المذكور يتناول اللانث ثم رجع وقال
 يتناول المذكور خاصة لان حقيقة الاسم للمذكور وانتظام اللانث تجوز والكلام محققه وقال في
 الكافي ولو اوصى لبني فلان فهو على المذكور لا غير عند ابن سمي وهو قول آخر اعتبر بالحقيقة وقال محمد
 يدخل فيه اللانث وهو قول اولأ وقاله الوقاية وفي بني فلان لا يثنى منهم **اقول** لم يظهر لغيره اخبار صاحب
 الوقاية القول المرجوح عن الامام ووافقه ابوس في رواية الا اذا كان اسم قبيلة او اخذ الخنزير العشاء ثم
 اقل من البطن او لها الشعب القبيلة ثم الفضيلة ثم العار في البطن ثم الفخذ كذا في الصحاح فيتناول اللانث
 ومولى العتاقة والموا لا وخلفائهم اذ ليس ادبها العيان بل مجرد الانساب كبنى آدم ولها ما يدخل فيه
 مول العتاقة والموا لا وخلفائهم اوصى من له معتقون ومعتقون بطلت لان المولى لفظ مشترك
 بين معين احد مولى التبعة والاخر منع عليه فلا ينتظم به اللفظ اذ في موضع الانساب بخلاف ما اذا حلف
 لا يكلم مؤال فلان حيث يتناول الماعط والاسفل لانه مقام التثني والايان في فيه الا ان يبيته في جوبة قال في
 الكافي فوجب التوقف حتى يقوم البيان ولم يوجد بطل ضرورة وبداخل في كفا الموال من اعتق في صحة
 ومرضه لتناول اللفظ اياهم لا مدبره واهبات اولاده لان عتقهم يحصل بعد الموت والوصية
 تضاعف في حاله الموت فلا بد من تحقيق الاسم قبله عن ابن سمي انهم يدخلون لان سبب الاحتقاق لازم
 في حقهم في بطل اسم المولى **باب الوصية بالخدمة والسكنى والنمرة** صح الوصية بخدمته جديده
 وسكنى داره مدة معينة وابدأ لان المنافع يصح تملكها في حال الحيوة بديل وبدونه فكذا بعد الموت
 لحاجة كما في الاعيان ويكون مجبوسا على مملكه في حق المنفعة لا يملكها الموصي لانه لا يستوفى الموقوف
 عليه منافع الوقف على حكم مملكه الواقف ويجوز موقوف ومؤبد كما في الغارية فانها تملك على اصلنا
 بخلاف الميراث فانه خلافة فيما يملك المورث وهو في عين تبقى والمنفعة عرض لا يبقى حتى ان الموصي له
 بالخدمة اذا مات لا تورث عنه وبغلتها ما اى تحت الوصية بغلة دارها بدل المنفعة فانحدرت

الذي رجع
عنه

حق

عَلَيْهِ سَلَامٌ

عبد الوہاب

حكمها فان خرجت رقبتهما الى رقبته العبد والدار سلمت اليها اي الموصية لان حق الموصي
 في الثلث لا يراحم الورثة والاى وان لم يخرج رقبتهما من الثلث ترها يوا العبد اي يخدم الورثة
 يومين والموصي له يومان حق في الثلث وحقوق في الثلثين كما في الوصية بالعين ولا يمكن
 قسم العبد اجزاء لانه لا يخرج من ماله الا ما ياتى به من الميراث لا يبيع الميراث الا ما ياتى به من الميراث
 ولم يكن يخرج من الثلث بغير علم الميراث لان الثلث لا ينفق الا ما كان القسم بالاجزاء وهو اعتدل
 للشوية بينهما زمانا وذا توافي الميراث بغير علم احدهما زمانا او ماله باية اي قسم الميراث ماله باية
 من حيث الزمان لان الحق لهم الا ان الاول والى ليس للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثها الى الدار
 ابى لان لم تكن له خالص مكرهم وجه الظاهر ان حق الموصي له ثابت في سكة جميع الدار بان يظهر
 للميت مال آخر وكذا له حق المراهمة فيما في ايديهم لا يخرج ما في يده والبيع ينقض ابطال ذلك فهو
 وبطلان الوصية بموت الموصي في حيوة موصيه كما تقرر ان ايجاب الوصية يكون بعد الموت فاذا
 مات الموصي لم يصح الايجاب كما لا يصح ايجاب البائع للمشتري بعد موته وبعد موته اي موت الموصي لا يعود
 اي الموصي بالورثة لان الموصي اوجب الحق للموصي المستوفى للمنافع على حكم مكره فلو انتقل الى ولد
 الموصي لم يحتقما ابتداء من مكر الموصي بلارضاه وهو غير جائز ولي الموصي له بالخزنة والسكنى ان
 يورث العبد والدار لان المنفعة ليست بمال على اصلنا وفي ملكها بالمال احدث صفة المانية فيها
 تحقيقا للمساواة في عقد المعاوضة قائما ثبتت هذه الولاية لمن يملكها تبعاً بملك الرقبة او لمن
 يملكها بعقد المعاوضة يكون مملوكاً بالصفة التي يملكها بها اما اذا امتلكها بغير مقصود بغير عوض
 ثم ملكها بعوض كان ملكاً اكثر مما يملكه معنى ولا يجوز ولا للموصي بالقبلة اخذ الميراث الى العبد او سكنه
 اي الدار في الاصح لانه اوصى له بالقبلة وهي دارهم او دنائهم وهذا استيفاء المنفعة نفسها ولا شك انها
 متغايران ومتفاوتان في حق الورثة فانه لو ظهر دين يملكهم او اؤوه من القبلة بغير اذنا
 منه بعد استيفائها بخلاف ما اذا استوفى المنافع نفسها ولا ان يخرج العبد من البلية الا ان يكون
 هو واهله لا يخرج لغيره لانه ان خرج من الثلث لان الوصية تنفذ على ما يفرق من مقصود

٧
 ان
 موت

الموصي فاذا كان الموصي له واهله في موضع آخر مقصود ان يجعل العبد الى اهل بيته ثم واذا كانوا
 في مصر مقصود ان يكتسب من خدمة العبد من غير ان يلزمه مشقة السفر فلا يكون لان يخرج من
 بلد والاى وان لم يخرج من الثلث فلا اي لا يخرج العبد للخدمة الا باذن الورثة لبقاء حقهم فيه
 او جعل لخدمته عبده سنة ولا يخرج منه سنتين ولم يجزوا الى الورثة خدمتهم اي خدم العبد للورثة
 سنة ايام وخدم الموصي لهما ثلاثة ايام يوماً لصاحب السنة وبومها صاحب سنتين حتى يفضي
 سنتين لان عين العبد لا يقسم فبقسم بالثلاثة ايام انما توفير الحقوق اوصى بهذا العبد لفلان
 وخدمته لآخر وهو يخرج من الثلث صح اي الايصا لانه اوجب لكل منهما شيئاً مطلقاً وما اوجبه لكل
 بحمل الوصية بانفراد فلا يتحقق بينهما مشاركة فيما اوجب لكل منهما ثم اذا صحت الوصية لصاحب
 فلو لم يوص في الرقبة بشيء لصارت الرقبة ميراثاً للورثة مع كون الخزنة للموصي فكذلك اذا وصى بالرقبة
 لان آخر لان الوصية كالغيراث في كون الملك ثابت بعد الموت اوصى لرجل ثمة بستة اشقات الى الموصي
 وفي ثمة يكون لاي الموصي له هذه الثمة فقط لا ما يكرث بعدها وان ضم اي الموصي ابدان قال ثمة
 بستة لا ابدان فله معها الى الثمة الاولى ما يكرث بعدها مطلقاً كما في غلته بستة يعني اذا وصى بغلته
 بستة فله الغلة القائمة وغلته فيما يستقبل وان لم يقل ابدان والفرق ان الثمة ام للموجود عرفاً فلا
 يتناول المهدوم الا بدالة زائدة كالتمصيل على الا بدالة لا يتايد الا بتناول المهدوم مما يذكر
 وان لم يكن شيئاً واما الغلة فيمتناول الموجود وهو يورثه بغير حصة الوجود مرة بعد اخرى عرفاً يقال فلان
 ياكل من غلته بستة من غلة ارضه او داره فاذا اطلقت بيتاً او اطلاقاً في داره او داره اخي
 بخلاف الثمة فاذا اطلقت حيث لا يرد بها الا الموت فلهذا يفرق بين الميراث والارث في داره او داره
 عنه وولد له بسنه الى ان وقت موته ثم ليرثه او لا يرثه اذا اوصى بعوض غلته او بالارث او بغيرها ثم
 ما تنويع ما في بطونهم من الولد وما في فروعه من البن وما في ظهورهم من العرق في يوم الموصي سواء قال
 ابد او لم يقل لانه ايجاب عند الموت بغير قيام هذه الاشياء يومئذ بخلاف ما تقدم والفرق ان القياس
 ياتي بملك المهدوم الا ان في الثمة والغلة المهدومة جاز الشئ بورد الحق عليها كالمعاملة
 عليها

المهدوم
 مروضه

و بالاولاد
 ميت

والاجارة فاقطع ذلك جوارده في الوصية بطريق الاول لان بابه اوسع واما الولد المهدوم والتصور واللين
 فلا يجوز ايراده العقد عليها اصلاً ولا يستحق بعقد ما فكذا لا يدخل تحت الوصية بخلاف الموجود منها
 لان يجوز اخذها بعقد البيع تبعاً وبالعقد الخلع مقصوداً فكذا بالوصية او جعل داراً سجداً ولم
 يخرج من الثلث واجازوا الى الورثة في جعل سجداً لان المانع من الجواز يتعلق بحقوقهم فاذا اجازوا
 زال المانع وان لم يجزوا جعل ثلثها سجداً رعاية لجانب الوارث والوصية واوجه بظاهر مكية
 في سبيل البطلان في الوصية عندنا في لان وقف المنقول غير جائز عنده فكذا الوصية وعندنا
 تجوز واوجه في السجدة المحررة لان يقولون نفق عليه لانه ليس بل للملك والوصية تملكه وذكر النفقة
 بمنزلة الوقف على مصالحه وعند محمد تجوز لانه يجعل على الامر بالصرف في المصالح فيصحى الكلام قال
 اوصيت بثلثي لفلان او فلان بطلت عندنا في لجها لانه للموصي له وعندنا سليمان بن عيسى على
 اخذ الثلث كما لو قال لفلان او فلان على الف وعند محمد تجوز الورثة فانه ما شأوا أعطوا القيام
 مقامه **فصل في وصايا النبي وصايا النبي على اربعة اوجه** ايتها اما المعصية عندنا عندنا
 كما للمفنية والناس في تصح لو كانت لقوم معينين تملكهم من الثلث فانهم لا يقبلوا جاز تملكهم
 والآي وان لم يكونوا معينين فلا اي لا يصح اصلاً لانه اما تملكهم لان التملك للمجهر لا للبعث واما
 قرية فلا تراثها المعصية عند الكل فكيف قرية واما المعصية عندنا وقرية عندنا جعل داراً سجداً او اكل
 في المساجد فلا تصح اتفاقاً اعتباراً لا اعتقاداً لاننا نعمل معهم بديانهم الا ان يكون لقوم معينين
 في تصح تملكهم وذكر الجاهلية مشهورة واما القرية عندنا وعندنا جعل ثلثه للفقر او عتق اربعة
 واما بقرية عندنا وصية عندنا جعل داراً ببيعة لليهود او كنيسة للنصارى او بيتاً للنجوس
 فيصح مطلقاً اي سواء عينت قوماً او لا وعندنا لا اي لا يصح الا ان يوجه لمعينين لها ان وصية بالمعصية
 وفي تنفيذها تقرير بالمعصية والسبيل في المعصية ردّها لا تنفيذها ولا ان المعصية بديانهم في حقوقهم
 امرنا بان نتركهم وما يدينون وهي قرية عندنا فتصح وتورث الى البيعة والكنيسة وبيت النار
 ان حلفت بالصحة يعني اذا حلفت يهودي ببيعة ونفراق كنيسة ومجوسى بيت يافى صحته

والايراد في بيت المقدس فيصح اتفاقاً لان الآيات في بيت المقدس

مال

يقع في

ومعصية بيان

ثم فهو ميراث لان هذا بمنزلة الوقف عندنا في الوقف عنده يورث ولا يلزم ما لم يجعل فكذا هذا واما
 عندنا فلا تراثها معصية فلا تصح وذو موى اي من يتبع هو نفسه ميلاً الى البعث ان اقر لى حكم بكفره
 كطائفة منهم يقولون لعلى رضى الله عنه الآية الاكبر فكلما لم يترك يكون على خلاف المعروف في تصرفاته
 بين الامام وصاحبه وفي المرتبة الاصح ان يصح وصايا بالانها تبقى على الرتبة بخلاف المرتبة لانه
 يقتل او يسلم والآي وان لم يكونوا مسلمين وصايا بالانها امرنا بان نبدأ الاحكام على الظاهر **تنبيه**
 لما كان هنالك مسائل منته فتمت مما سبق فمنا فكان يجب حفظها والاهتمام بها باصالة للشريعة و
 قوتها وغلبة كثير من منس عنها اوردنا وصية بالتيه اشارة الى ما ذكر الوصية المطلقة بان تقول
 مثل هذا القدر من مالي او ثلث مالي او وصية هذا القدر من مالي او ثلث مالي لا تحل للفني لانه
 صدقة وهي على الفنى حرام وان وصية تمت بان يقول الموصي باكل من هذا الفقير والفنى لان اكل
 الفنى من الوصية لا يصح الا بطريق التملك لا بفتح الالف المقين والفنى لا يعين ولا يحصى واذا حلفت
 اي الوصية يعني بان يقول مثلاً هذا القدر من مالي او وصيته لزيد وهو غنى او يقوم اغنياً محصوراً
 حصلت لهم الصحة التملك لم تعينهم كذا الحال في الوقف يعني الوقف المطلق يخص بالفقر ولا ياكل
 للفنى وان علم واذا خص بفنى معين او يقوم محصور اغنياً حل لهم ويملكون منافع لا عين
 حتى اذا ما تفرغ في ملك الوقف او ورثته واذا ما توايكون للفقر **الباب في الايصاء**
 جعل الفقير وصياً او حى الى زيارى جعل وصياً وقبل عنده فان ردة عنده ردة لانه مبتدع في ذلك فان
 شاء دام عليه وان شاء حج لولا للموصي ولاية الزام التصرف على الفقير وليس الرجوع تقريراً او يمكنه
 ان يوصي غيره والآي وان لم يرد عنده سواء ردة عنده او بعده ما به فلا اي لا يرد لانه لا يقبل في
 وجهه اعتمد الموصي على قول فلم يوص الى غيره فلو جرد ردة في حيوة او بعده ما به لصار الميت مفزوعاً
 وذلك باطل وان سكت اي ان لم يقبل ولم يرد فمات الموصي فردة وقبوله لانه مبتدع في التصرف
 للغير فلا يلزم ذلك باقوله كالكالة ولا تعزير بها لان الموصي هو الذي اعتبر حيث لم يتصرف
 عن حاله انه يقبل الوصاية ام لا وان ردة ثم قبل صح الا اذا انفرد ردة اي الموصي اليه ان يقبل

بعد مودة

حتى قال لا قبل ثم قبل حتى ان لم يكن القاضى اخرج حين قال لا قبل لان الابطال لا يبطل بغيره وقوله لا قبل لان في ابطاله اضرارا بالميت والتزواجا بغيره فان كان القاضى اخرج عن الابطال حين قال لا قبل فماذا قبل بعد لا يصح لان اخرجه قد صح لانه موضع الاجتهاد اذ الرد صحيح عند زفر ولم يأت الابطال ببيع شئ من الزكاة وان جعل الى الوصى به اى يكون وصيا لوجود دليل القبول او المقصود به هو العرف وهو معتبر بعد الموت لان روايته ولايته بعد وينفذ البيع لصدوره عن الوصى وان لم يعلم كونه وصيا بخلاف ما يوجب كل رجل بالبيع فباع شيئا من متاعه وهو لا يعلم وكان حيث لا ينفذ لان الابطال اثباتا خلافا لثبوت الابطال قطع ولايته واذا كان اختلفا في صحة بغيره كما لو ارادته فاما التوكيل فان ثبوت الولاية وليس كذلك لثبوت حال قيام الموكل فلا يصح بغير علم من يثبت عليه كاتبا الملك بغير البيع والهبة واوصى الى عبيد لغيره او كافرا او فاسقا بغيره القاضى بغيره هذا القول يشير الى صحة الوصية لان الاخراج المفهوم من التبدل لما يكون بعد ثبوت الابطال وذكر في الاصل ان الوصية باطله قبل معناه سبطل في جميع هذه الصور وقبل في العبد عنه باطل لعدم ولايته وعدم استبداله وفي غيره معناه سبطل وقبل في الكافر باطل ايضا لانه لا ولاية له على المسلم ووجه الصحة ثم اخرج ان الابطال الى الغير انما يجوز شرعا لانه بنظر الموصى لنفسه ولا ولاية له بالابطال الى هؤلاء لانهم معنى النظر وان وجد اهل النظر لكون العبد اهلا للنظر في نفسه عليه من جهة من يقر عليه بمولى ولكن الفاسق من اهل الولاية والخطا في ارتكابه وتفرقا حتى لو تفرق فغير تفرقه وثبوت ولاية الكافر في الجلاء حتى نفذ شره اذ عبد مسلما وانما قال لا يتم معنى النظر لتوقف ولاية العبد على اجازة سيده وتمكنه من الجبر بعد ثبوت اشتغاله بخدمة المولى فيتوهم التقصير في استيفاء حقوق الميت وتوهم الجناية من الكافر للمفاداة الدينية ومن الفاسق لنفسه فخرج القاضى من الوصاية ويجعل مكانه وصيا اخر تيمنا للنظر واوصى له بعد صح لورثته وصفا حتى لو كان فيه كبر لم يصح وعندهما لا يصح مطلقا لان ثبوت الولاية للمملوك على المالك وهو قبل المشرق قوله انه اوصى الى مكاتب نفسه او مكاتب غيره وهذا لا يملك سببه بالتفرق وليس

آوان بيان
الامان

من هو اهله
الى من كان له وصى

لاح

فان الصغار وان كانوا
ما لا يمكن لما اقامه
ابوهم مقام نفسه صار مستتبنا
بالنظر في مثله

لا احد عليه بالولاية لهم عليه بخلاف عبد الغير فانه مولى عليه وبخلاف ما اذا كان فيه كبر لم يصح نصيبه ويمنعه بغير الوصية عن الاداء بحقه فامتنع للجواز واوصى الى عاجز عن القيام بها اى بالوصاية لم يجوز له القاضى بل ضم اليه غيره لان النظر يتم باعانة غيره ولو شكى الوصى اليه ذكر فلا يجيب حتى يعرف كنه حقيقة لانه ان شكى قد يكون كاذبا تحقيرا على نفسه ولو ظهر للقاضى عجزه اصله استبدل بغيره رعاية للنظر من الجانبين ويبقى الوصاية امين بقدر اى لا يجوز للقاضى اخراج لانه ان اختار غيره كان دون لانه مختارا لميت الا يرى انه يقدم على الميت مع كمال شفقة فلان يقدم على غيره احق واوصى الى اثنين لا ينفذ احدهما بالتفرق بدون الآخر ولو كان اوصى الى كل منهما بالانفراد عند ابن عمر ومحمد بن الاشعث وقال ابو يوسف يتفرق كل في الجميع لان الابطال من الولاية وهى اذا ثبتت للماتنين شرعا ثبتت لكل واحد كمالا على الافراد كالاخوين في ولاية الامكا وكذا اذا ثبتت شرطا فان الولاية لا تجتمع لغيره ككونها عبارة عن القدرة الشرعية والقدرة لا تجزى ولهما ان الموصى انما يرضى برأيهما لا راي احد منهما لغيره بينهما يتبين بخلاف الاخوين في النكاح لان السببية الاخوة وهى قائمة بكل منهما على الكمال والسببية من الابطال وهى لا اكل منهما ثم استثنى من قوله لا ينفذ احدهما بقوله الا بشرأ كفيه وتجريمه فانه لا يثبت على الولاية وربما يكون احدهما غائبا ففي اشترط اجتماعهما من الميت ولو فضل عند الضرورة جيرانه جاز والخطوة في حقهما لا يجمعان عليه شادة ولو اجتمعا لم يتكلم الا احدهما غالبا وشرعا جازية حقوق لان في تأخيرها خوف الضرر والارهاق اى يقول الربية للطفل فانه ليس من باب الولاية ولهذا يحكمه الامم ومنه نوعا ما واعتنا في عبيد معينين ورد ودية وتنفيذ وصية معينين لعدم الاحتياج الى الراى وبيع ما يخاف تلفه وجمع اموال ايتا يعة لان فيه ضرورة وان مات احدهما فان اوصى الى الميت او الى اخر فلا اى لمن اوصى

لان في الضرر رعاية الخفين
حق الموصى وحق الورثة
فان تكميل النظر يحصل به

سببين

اليهما

حقوق
حقوق

الي الوصي سواء كان الحي أو آخر التفرقة في التركة وخبره ولا يحتاج الى نصب القاضي وصيا والآي
 وان لم يوص الوصي ضم أي القاضي الي غيره لأن الموصي ان يخلط وصيتان متفرقتان في حقوقه ولكن
 تحقيق بنصب وصي آخر نصب القاضي وصيا امين كافيا لم ينعزل عنه لانه اشتغال بما لا يفيد الا
 ان يكون عدلا غير كاف في ضم اليه كافيا وينعزل عن غير كاف في التركة في مجموعاته وينعزل ايضا
 اي عن القاضي العدل الكافي واستبعد اي استبعد غير الدين المرغيب في بقاء مقدم على القاضي لانه
 مختار الميت فاذا انعزل وصي للميت وان كان عدلا كافيا فكيف وصي القاضي وصي الوصي وصي اهما
 يعني اذ مات الوصي وادخل في آخره وصية في تركة وتركه الميت الاول لان الوصي يتفرق بولاية
 منتقلة اليه فيمكن الايضاء الي غيره كالمتوفى في تركة الوصي نايبا عن ورثة متبعت مع
 الموصي له يصح بغير اذامه رجل له ورثة غيب اوصل الى يده وليكبر مبلغ جاز له الوصي ان يقسم
 تركة بين ورثة الغيب وبين الموصي له بان يأخذ حق الورثة وبسبب الباقي الموصي له لان الوارث
 خليفة الميت حتى يرد الباقي ويؤخذ عليه به ويظهر مغرور ابشر المورث حتى يكون الولد حر او اوصى
 خليفة الميت ايضا فيكون خضا للوارث اذا كان غائبا فصح تسمية عليه فلا يرثه الورثة
 عليه أي الموصي له ان ضاع قسمهم أي حصته الورثة مع أي الوصي لان المال بعد تمام القسمة
 على من وقع المال في قسمة وتسمية أي الوصي عن الموصي الغائب معهم أي مع الورثة لا إلى
 لا يصح لان الموصي له ليس خليفة عن الميت من كل وجه لانه ملكه بسبب صحة لا يرد ولا يرثه عليه ولا
 يظهر مغرور ابشر الموصي فلا يكون الوصي خليفة عنه عند غيبته فيرجع أي الموصي له ان ضاع قسم
 مع الوصي بثلث ما بقي لانه شر بكونه قسمة من مال المورث على التركة وبقي ما بقي
 عليها والقاضي قسمتها واخذ قسم أي يجوز ان يقسم التركة عن الموصي له الغائب مع
 الورثة واخذ قسم الموصي له لان القاضي نصب ناظر الاستماف في الموت والغيب ومن النظر افرار
 قسم الغائب وقبضه فنقد وصح حتى لو حضر الغائب وقبض المقبوض لم يكن له على الورثة
 سبيل فاسمهم أي الوصي مع الورثة في الوصية يحج واخذ الوصي المال فملك المال في يده او يدين

قصد

فينعزل وينصب عنه
ولو

كالجدة

جديد رخصة

للقاضي

ذلك

تج

تجع عن الموصي بثلث ما بقي من التركة لان التركة لانه اولها بل المقصود ما هو تاديه الحج
 فلم يعتبر دونه نصا كما اذا حكم من قبل القاضي بجمع بين أي الوصي عبد من التركة بغيره الغرماء
 لان الوصي قائم مقام الموصي ولو تولاه جبا بنفسه بغيرهم جاز وان كان في مرض موته فكذا
 من قام مقامه وسيرة ان حق الغرماء تعلق بالمالية لا بالصورة وهي باقية ببقاء الثمن باع
 أي الوصي ما اوصى به وبصدقه ثمنه فاستحق أي المبيع بعد ملكه ثمنه مع أي الوصي ضمن
 أي الوصي لانه العاقد فيكون العهدة عليه وهذه عهدة لان المشتري منه ماضى ببذل الثمن
 الا يسلم له العبد ولم يسلم فقذاخذ الوصي البايع مال الغير با رضاه فيجب عليه رده ورجع في التركة
 لانه عامل له فيرجع عليه كالكامل كوصي بايع حصته الصغير ويمكن ثمنه مع أي الوصي فاستحق
 أي العبد فانه أي الوصي يرجع في مال أي مال الغير لانه عامل له وهو أي الصغير يرجع على الورثة بجهته
 لان القاضي قسمه باستحقاق ما اصابه ولا أي الوصي ان يسلم في مال الصغير ويدفع مضاربة
 وبضاعة وبوكل بيع وشراء وتجارة ويبيع ماله ويكاتب فقه ويزوج امته لاقته ويرهن
 ماله بدينه وبدين نفسه فلو تمكن من كره قدر للموذي من دينه ولان يعمل به مضاربة وبشقي
 ان يشهد عليه ابتداء والاخذ في ديانته ويكون المشتري كله للصبي قضاء وبما تاله الاب في ذلك كله
 ولي للاب تحريمه ولو بالان ان يربح ماله ولو بغيره في العيادة ولا أي الوصي التجارة بالان
 لليتم لانفسه به أي لا يجوز التجارة لنفسه سواء ورثة من ابيه او بملكه بوجه آخر لا بالامانة فان
 فعل ورجع ضمن راس المال وتصدق بالرجع عند ارجع وتم وعند ان يسلم له الرجح ولا يتصدق بشي
 كذا في الخانية وممكن ان لا يقبل الموالي على الاملاء ولا الاعسار فيه من القفر ولا يقض أي الوصي مال النعم
 لانه يبرح وهو عاجز عن استخلاصه بخلاف القاضي فانه قادر عليه ولذا انه ان يقض فمال الوقف
 والغائب لا يبيع ولا يشترى الا بما يتفان لان تصرفه نظري ولا نظير في الغيبين القاضي بخلاف
 السيل لا يمكن الخرج عنه ففي اعتبار انفسه او باب البيع وبيع على الكبر العايل العايل لان الاب
 ياتي ما سواه ولا يلية فكذا وصيته وكان القياس ان لا يلية الوصي اذ لا يملك الا بملك الكبر كثرتم اتخذوا لانه

اليتيم

الناس

انما يمكن دين عليه دين
 قال
 لما يتسارع اليه الفساد فيحتاج الى الحفظ وحفظ الثمن انيسر وهو بكل الحفظ بخلاف العقار فانه يتحجب
 بنفسه في الفساق والظواهرية عدم جواز بيع العقار للوصي اذ لم يكن على الميت دين وانما اذا
 كان في ملكه بقدر الدين وسيمر الوصي بالعقار وان لم يكن له دين بضعف قيمة اول الدين كما نقلنا عن
 الظاهرية والنفقة اي نفقة الزوج في الهداية في اواخر باب النفقة الاب اذا باع العقار والمنقول على
 الصغير جاز كمال الولاية ثم ان ياخذ من نفقة لانه جنس حق او وصية مرسله ان مطلقه بان يقول
 ثلث مالي او ربعه مثلا وصية في جواز بيع العقار اذا كان في المال وزيادة حرجية على غلبة او ثلث او
 قربة الى الخراج حتى اذ لم يبيع كان حرجيا فلهذا اجازته لا يجوز اقره اي الوصي بدين على الميت والاشي
 من تركته لفلان لكونه اقرارا على الغير لا ان يكون المقروضا ثانيا فيصح فاحصه لانه اقرارا على
 اقره اي الوصي بدين لا ختم ادعى انه للغير لا يسمع كذا في العبادية شهد وحيث ان الميت
 اوصى بالزيد مائة او اثنان اباها او الى زيد بثلث ابي شهاب درهم فلانهم متفقون وانما
 الوصيان فلا يشانهما لانفسهما يوصيانا ان يبيع الميراث ليقول لفلان لان للقاضي
 ولاية نصيب الوصي ابتداء وولاية ثم اقر اليهما كما سقطا مؤنة التعيين عن القاضي وانما
 الابنان فليهما لانفسهما نفقا بنصب حافظ للتركة كذا شهادة تهما للصغير بما لا يجوز ان نقل اليه
 من الميت او غيره او كبير بما لميت فانها ايضا باطله اي الاولي فلان النصف في مال الصغير
 للوصي سواء كانت من التركة او لا وانما الثانية فلان مال الكبير ان كان من التركة فلا يجوز
 شهادة الوصي عند ابي في لان لولاية الحفظ وولاية البيع ان كان الكبير ياب وصي ابي الشهادة
 في مال غيره اي غير الميت فان مال الكبير ان لم يكن من التركة ولا تصرف الوصي فيه فتجوز شهادته
 وصحت شهادته رجلين لاخرين ببلغ دين على الميت ولاخرين للاولين بمثل خلاف الشهادة
 بوصية الف من اقولها وانما على قول ان لا تقبل في الدين ايضا لان الدين بالموت يتعلق
 بالتركة اذ لزمه حريت بالموت ولهذا لو استوفى احد ما حقه من التركة يشترك في الاخر فيكون
 الشهادة مثبتة حتى التركة فحققت التهمة ولهما ان الدين يجب في التهمة وهي قابله لحقوق

انما يمكن دين عليه دين
 قال
 لما يتسارع اليه الفساد
 فيحتاج الى الحفظ
 وحفظ الثمن انيسر
 وهو بكل الحفظ
 بخلاف العقار
 فانه يتحجب
 بنفسه في الفساق
 والظواهرية عدم
 جواز بيع العقار
 للوصي اذ لم يكن
 على الميت دين
 وانما اذا كان
 في ملكه بقدر
 الدين وسيمر
 الوصي بالعقار
 وان لم يكن له
 دين بضعف
 قيمة اول الدين
 كما نقلنا عن
 الظاهرية والنفقة
 اي نفقة الزوج
 في الهداية في
 اواخر باب
 النفقة الاب اذا
 باع العقار والمنقول
 على الصغير جاز
 كمال الولاية
 ثم ان ياخذ من
 نفقة لانه جنس
 حق او وصية
 مرسله ان مطلقه
 بان يقول ثلث
 مالي او ربعه
 مثلا وصية في
 جواز بيع العقار
 اذا كان في
 المال وزيادة
 حرجية على غلبة
 او ثلث او قربة
 الى الخراج حتى
 اذ لم يبيع كان
 حرجيا فلهذا
 اجازته لا يجوز
 اقره اي الوصي
 بدين على الميت
 والاشي من تركته
 لفلان لكونه
 اقرارا على الغير
 لا ان يكون
 المقروضا ثانيا
 فيصح فاحصه
 لانه اقرارا على
 اقره اي الوصي
 بدين لا ختم
 ادعى انه للغير
 لا يسمع كذا في
 العبادية شهد
 وحيث ان الميت
 اوصى بالزيد
 مائة او اثنان
 اباها او الى زيد
 بثلث ابي شهاب
 درهم فلانهم
 متفقون وانما
 الوصيان فلا
 يشانهما لانفسهما
 يوصيانا ان يبيع
 الميراث ليقول
 لفلان لان للقاضي
 ولاية نصيب
 الوصي ابتداء
 وولاية ثم اقر
 اليهما كما سقطا
 مؤنة التعيين
 عن القاضي وانما
 الابنان فليهما
 لانفسهما نفقا
 بنصب حافظ
 للتركة كذا
 شهادة تهما
 للصغير بما لا
 يجوز ان نقل
 اليه من الميت
 او غيره او كبير
 بما لميت فانها
 ايضا باطله اي
 الاولي فلان
 النصف في مال
 الصغير للوصي
 سواء كانت من
 التركة او لا
 وانما الثانية
 فلان مال الكبير
 ان كان من
 التركة فلا
 يجوز شهادة
 الوصي عند ابي
 في لان لولاية
 الحفظ وولاية
 البيع ان كان
 الكبير ياب وصي
 ابي الشهادة
 في مال غيره
 اي غير الميت
 فان مال الكبير
 ان لم يكن من
 التركة ولا
 تصرف الوصي
 فيه فتجوز
 شهادته وصحت
 شهادته رجلين
 لاخرين ببلغ
 دين على الميت
 ولاخرين للاولين
 بمثل خلاف
 الشهادة بوصية
 الف من اقولها
 وانما على قول
 ان لا تقبل في
 الدين ايضا لان
 الدين بالموت
 يتعلق بالتركة
 اذ لزمه حريت
 بالموت ولهذا
 لو استوفى احد
 ما حقه من
 التركة يشترك
 في الاخر فيكون
 الشهادة مثبتة
 حتى التركة
 فحققت
 التهمة ولهما ان
 الدين يجب في
 التهمة وهي قابله
 لحقوق

شئ

شئ فلا شركة ولهذا التبرع اجنبى بقضاء دين احد ما ليس لغيره كذا في الوصية لان الوصية
 الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في الدين فصار المال مشترك بينهم فاورث بشبهة او بشهادة الاولين
 والاخرين بثلث ماله حيث لم يصح ايضا لان الشهادة توجب شركة في الميراث بوجه **اضعف الوصية**
 مبتدأ خبره قوله الاتي كاقوى الوصيتين وهو وصي الام والام والعم في اقوى الحالين وهو حال
 صغير الورثة كاقوى الوصيتين وهو وصي الاب والجد والقاضي **اضعف** الحالين وهو حال الجد
 لان الوصي انما يستفد تصرف من الموصى فيكون تصرفه على مقدار تصرف موصيه فوصي الام حال صغير
 الورثة كوصي الاب حال كبيرهم **لاضعف** كوصي الام مثلا يبيع المنقول وغيره لقضاء الدين عند فقد
 الاقوى للضرورة ولا يشترى الا مالا لا بد للصغير منه من نفقة او كسوة ولا يتصرف مطلقا فيما استفاد
 الصغير من غير ابيه ما مر ان تصرفه على مقدار تصرف موصيه وصي الاب والجد لان وصيه قائم
 مقامه وهو اولى من الجد فكذلك اخنا ولان اختياره مع وجود الجد يدل على ان تصرفه انفع لبيته
 في تصرف ابيه وهو الجد وان لم يوصى لم ينصب وصيا فالجد مثله في مثل الاب وقايم مقامه في التصرف
 حتى يمكن دون الوصي ومهما ما لم يوصى نفعنا صا من الثانية منها رجل ما وترك
 ورثة فبلغهم ان اباهم اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى فقالوا اقرضنا ما اوصى به فذكر
 في المنتقى انه لا يجوز انما يجوز اذا اجاز وابعده العلم وكذا في المنتقى اذا دفع الوصي الى البيع
 ماله بعد البلوغ فاشهد البيه على نفسه قد قبض جميع تركته والده فلم يبق له تركته والده
 عنده من قليل وكثير الا قد استوفاه ثم ادعى شيئا في يد الوصي قال هو من تركته ابي واقام
 البيه فقلت بيته وكذا لو اقر الوارث انه قد استوفى جميع ما ترك والده من الدين على الناس
 ثم ادعى ديناً على رجل يسمع دعواه ومنها وصي انتفذت الوصية من مال نفسه
 قالوا ان كان هذا الوصي وارث الميت يرجع في تركته الميت والآفل وقيل ان كانت
 الوصية للعبد يرجع لان لها مطالبا من جهة العبد فكانت كقضاء الدين و
 ان كانت الوصية للتركة لا يرجع وقيل ان يرجع على كل حال وعليه الفتوى وهو

لاضعف
 الاستماع
 قبلت

بعبارة

كالوكيل بالشراء اذا ادى المثل من مال نفسه كان له ان يرجع وكذا الوصي اذا اشترى
 كسوة للصغير واشترى ما ينفع عليه من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا
 ولو فسخ دين الميت من مال نفسه واشترى كسوة للصغير من مال
 نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت وكذا الوصي اذا اشترى خراج اليتيم
 او عشرة من مال نفسه لا يكون متطوعا وكوفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله
 في ذلك ومنها وصي باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه باكره ما باع فان القاضى لم يرجع
 الى اهل البقرة والامانة انه باع بغيره وان قيمته ذكر فان القاضى لا يلتفت الى من
 يزيروا ان كان في الزيادة يشترى باكره وفي السوق باقل لا يفتقر بيع الوصي
 لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البقرة والامانة فان اجتمع رجلان منهم على
 شئ يؤخذ بقولهما وهذا قول محمد واما على قولهما فقول الواحد يكفي كما في الشراكة
 وعلى هذا قيم الوقف اذا اجر مستقل الوقف ثم جاء اخر يزيروا الاجر ومنها وصي باع
 تركه الميت لانفاذ وصيته فحلف الوصي فحلف والوصية بعد ان كان كاذبا
 في يمينه فان القاضى يقول للوصي ان كنت صادقا فخذ من البيع بينهما فحلف
 ذلك وان كان تقليقا بالخط وانما يحتاج الى فسخ الحاكم لان الوصي لو غرم على ترك
 الخصومة كان فسخها بمنزلة الاقامة فيلزم الوصي كما لو تقايلا خفية فاذا
 فسخ القاضى لم يكن اقاله فلما يلزم الوصي ثم الكنت يعون الوهاب

بغير امر الوارث واشهد
 على ذلك لا يكون متطوعا
 وكذلك بعض الورثة
 انا قضى دين الميت وكفن
 الميت من مال نفسه

ان اخبره اثنان من
 اهل البصر

هذا آخر ما من الله على بلطف من شرح غرر الاحكام المستمى بدرر الاحكام حيث
 وقفني بحمد وتحريره وعلى احسن الصور تصويره ما وبالمهمات خلعت عنهما الكتب
 المشهورة وان كانت في بعض المصنفات مسطورة ولقد بذلت مجهودي في التفتيح
 والتنقيح والتهذيب والتوضيح واستبغ احوال الائمة الكرام واستطلاع آراء فضلاء

العظام

كاتبة العظام حتى غفر على ما صدر عن بعض الافاضل من العشرات على مقتضى البشرية
 ووقفت على ما وقع من بعض الاماثل من ذلات النفس الانسان عنه عريه فان
 شايه العلوم بالنسبة الى هذا العلم كنسبة القطرة الى البحر المتكامل الامواج لا يفيض
 على فرايد كل غواص قوي فضلا عن الزجاج ولذا ترى العلماء المتأخرين مع كمالهم في
 الفنون الآلية وتصنيفهم فيها كتب معتبرة لم يجزوا حول هذا العلم ولم يصفوا فيه
 ولورسالة مختصرة وهذا العبد الفقير الى الله الفتي مع مطاردة معرفتهم في تصانيفهم
 فيما انتسبوا اليه ومعارضت آياهم في مؤلفاتهم فيما اعتمدوا عليه بحيث قبلها علماء
 العصر وفضلاء الدهر امتار منهم بكتب هذا المتن اللطيف المشحون بالقطيرة
 والشرع الشريف المملوء بالفداية الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا
 الله واعاننا عليه وما كنا نقدر عليه لولا ان اعاننا الله ليس الغرض من هذه الكلمات
 القدح بل الامثال من قوله تعالى واما نبوءة ربك فخذت وقد وقع الفراغ من تاليفه
 يوم السبت اثنى عشر من جمادى الاولى سنة ثمانين وثمانمائة وقد كانت البداية
 في اليوم السبت اثنى عشر من ذي العقدة سنة سبع وسبعين وثمانمائة على يد اضعف
 عباد الله واحوجهم الى رحمة مولف الكنت محمد بن فراموز ابن علي عالمهم
 الله تعالى بلطف الجلي الحمد لله

على التوفيق والله
 المرشد والموفق

قد وقع الفراغ من تنسيق هذا الكنت ثم يعون الله الملك الوهاب في اواسط ربيع الآخر
 المبارك من سنة خمس وخمسين والف على يد اضعف العباد احمد بن مصطفى بن محمد المدرسة
 متهم الله تعالى بحرمته اسمي العلي من جميع المسلمين والمسلمة برحمته وغفر الله له وعلى
 التمام والصلوة والسلام على سيد الانام وعلى اله واصحابه الكرام ثم يعون الله

ولا عيب

الاصلي

ثم الكتاب الدرر عن يد عبد الصفي المذنب المحتاج احتياجا شديدا الى مغفرة
الرب المحبوب والى شفاعته

الجيب

احمد بن

مصطفى

جو توفيق حق اوليك كندى كتابت زحمتى هم سماون خدا ندر ردی رحمتی

هر كم بر فانی احسان ایدر بچكر زحمتی

اوستنه بغور كی بغور حق رحمتی

نمذی او انظار بنوع الآخر المعظم

يوم الثامن بعد الضحى

سنة خمس

وخبين

والف

م

ولا بأس بطعام اليهود والنصارى كله
من الذبايح وغيرها ويستوي الجواب
بين ان يكون اليهود والنصارى من اهل
الجزيرة او من غير اهل الحرب وكذا يستوي ان يكون
اليهود والنصارى من بني اسرائيل وغيرهم
النصارى العرب ولا بأس بطعام الجوس
كله الا الذبح فان ذبحته هم حرام وفي التفريق
لا بأس ان يضيف كافرا لقراءة او الحاجة
كذا في الترمطاشي ولا بأس بالذهاب الى
الضيافة اهل الذمة كذا ذكره محمد بن حمد الله

من فتاوى هندية

عدد الاوراق في هذه الكتاب
سم

فصل في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولما جرى شتم الخواص اذا فرغوا من اناسكم وقضوا عن المسجون
قصدوا المدينة زيارت قبر النبي صلى الله عليه وسلم والصلوة والسلام اذ هو من افضل المذوبات والمستحبات بالتقرب
من درجة الواجبات فانه صلى الله عليه وسلم عرض عليه وبالغ في الذنب الى افاقا من وجد شقة ولم يزل
فقد جفاني وقاد على السلام من زيارتي وجهت لشفاعتي وقاد من زيارتي بعد غاي فكاغا زارني
في حياتي في غير ذلك من الحوادث ثم رايته اكثر الناس غافلين عن اذنه واستجابها باجابه من يقربها
وجزياتها اجبت ان اذكر فيها فضلا عظيم يناسب من هذا الكتاب اذ كوفيته بناس من الادب فاقول
ينبغي لمن قصد زيارة النبي صلى الله عليه وسلم ان يكثر الصلوة عليه وقد جاء في الحديث انه يبلغه ويصل اليه
فاذا قاين خطاة المدينة يصلي عليه ويقول اللهم هذا من نبيك فاجعله وقاية لي من النار واما من العذاب
وسو الحساب ويقتل قبل الدخول وبعد ان امكنه وينطق بليس حيا فهو اقرب الى التظلم ويدخلها
مواضعها على السكينة والوقار ويقول بسم الله وعامله رسول الله رأت ادخله مدخل صدق الى اخر كلامه
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد واهل بيته واصفيهم واغفر ذنوبهم واقم بابهم وعملهم وفضلهم ثم يدخل المسجد فصلى
عند منبره صلى الله عليه وسلم ركعتين يعقب بحيث يكون عمود المنبر عند منكبيه الا ان يكون موقفه صلى الله عليه وسلم
وهو بين قرة ومنبره قال عليه السلام بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي ثم يسجد
شكر الله تعالى على ما وقعه ويدعو بما يحب ثم ينفض قنطرة القبة صلى الله عليه وسلم فيقف عند راسه
مستقبلا القبلة يدنو منه قدر ثلثة اذرع او اربعة ولا يدنو منه اكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار القبة
فهو اصب واغنى للحرمة ويقف كما يقف في الصلوة ويمثل صورته الكريمة بالهيئة صلى الله عليه وسلم
كانه نائم في حجره عالم به يسبح كلامه قال صلى الله عليه وسلم من صلى علي عند قبري سمعته وفي الجنة وكل يقبره
ملك يبلغه سلام من سلم علي من امته ويقول السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله السلام
عليك يا صبي الله السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا نبي الرحمة السلام عليك يا شفيع الامة السلام
عليك يا سيد المرسلين السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا من قبل السلام عليك يا مدبر
السلام عليك يا محمد السلام عليك يا احمد السلام عليك وعلى اهل بيتك الطيبين الذين اخبر الله
عنهم الرحمن اهل البيت وطهرهم وظهرهم لظهور احوال الله عنا افضل ما جرى نبيا عن قومه ورسولا عن امته
اشهد انك قد بلغت الرسالة واديت الامانة وصححت الامة واوصيت الحجة وجاهدت في جيل

كرب لكرو وحيث يا مجيب دعوة المضطرين صل على محمد وعياله والشف كرو و حرفي كما كشف
عن رسولك خزنه وكره في هذه المقام يا حنان يا منان يا كثير المعروف يا دافع الاحشاء يا حم

الراحمين

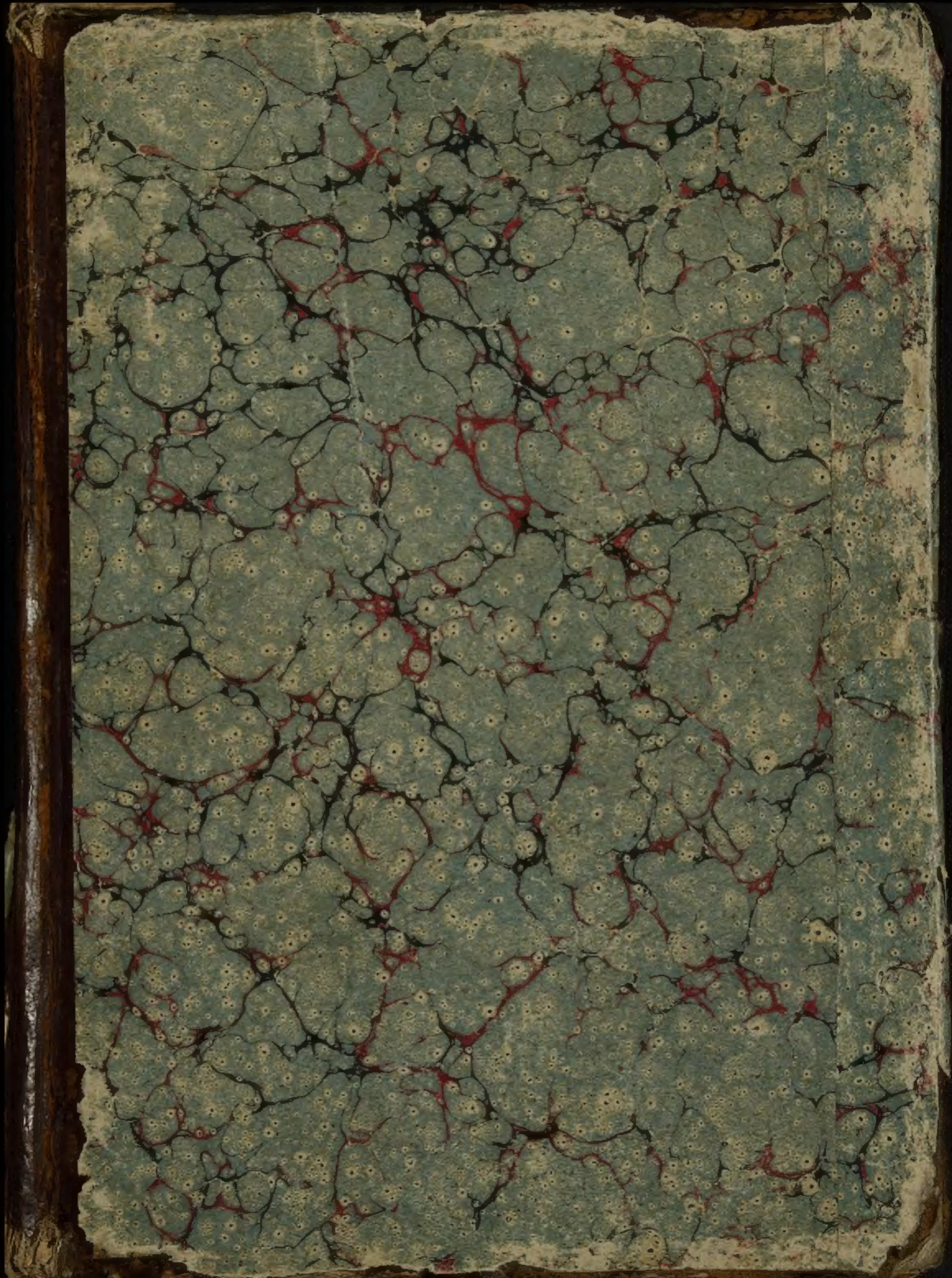
نقلته
من الاختيار
لتقليل المختار

م م

شماره

۱۲۰۱
۳

۷۷۷



وقالت عباد بن العباس انما اليقين فصيل الله على ركب وركب وركب صلوة دائمة الى يوم الدين
يا رسول الله عن ذلك وقد رزقنا ربك خيالك من بلاد شاسعة وتوابع بعيدة
قاصدين قضاء حقتك والنظر الى ما ترك والياحيز بربك
والاستشفاع بك لي ربنا فان الخطايا قد قصمت ظهورنا والاولاد
قد ثقلت كواهلنا وانت الشافع المشفع الموعود بالشفاعة
والمقام المحمود وقد قال الله تعالى ولو انهم اذ ظنوا انهم
جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا
رحيما وقد حسنا ظالمين لانفسنا مستغفرين لذنوبنا فاشفع
اعانتك وان يحشرنا في زمرك
لنا الى ربك
وانما
كسيرة نسيده اباك
بليد وعدينا
هم كل مر وعبدنا
فقد
بكل ما عجزت
ببورنا من صل الله
وغيره
ووصلت الارحام ولم تزل قائلنا الحق ناصر الابرار حتى اذا
اليقين فالسلام عليك ورحمة الله وبركاته اللهم امتنا على حبه
ولا تحب علينا في رابرة رحمتك يا كريم ثم يقول خير ما ياتي قبر عيسى
فيقول السلام عليك يا امير المؤمنين السلام عليك يا مظهر الاسلام السلام عليك
يا ملك الامم جازاك الله عنا افضل الجزاء ورضي عنك استغفرك فلقد نظرت الاسلام
والسلام خيانتا فقلت لا اتيام ووصلت اليهم الارحام وتوكلت الاسلام وكنيت



كسيرة نسيده اباك
بليد وعدينا
هم كل مر وعبدنا
فقد
بكل ما عجزت
ببورنا من صل الله

وكنيت اماما مضيا وهاديا مهديا جعت شمائم وحمم اغليت فقيرهم وحيروهم واللام عليك
ورحمته الله وبركاته ثم يرجع قد رصف ذراع فيقول السلام عليك يا اجمع روي الادب فيقيه ووزيره
ومشيره والمعاونين له على القيام في الدين والقيامين بعده بمصالح المسلمين فيركب الله احسن جزاء
جناك انوسل بكما الى رسول الله ليشفع لنا وسالنا ان يتقبل سعينا ويحبينا على املته ويمسنا على راسه
ويحشرنا في زمرة ثم يدعو لنفسه والديين ولين اوصاء بالدعاء ولجميع المسلمين ثم يقف عند راسه
صلى الله عليه وسلم كالاول ويقول اللهم قلت وقولك الحق ولو انهم اذ ظنوا انفسهم جاؤك الله وقد حسنا
سامعين قولك طاعينين امرك مستشفعين بنبك اليك ربنا اغفر لنا ولايانا ولا امرنا اننا ولاخواننا
الذين سبقونا بالايمان الا ربنا اننا في الدنيا حسنة الآتية سبحانك رب العرش العظيم ويريد في ذلك
ما يشاء وينقص ان شاء ويدعوا بما يحضر من الدعاء ويوفو له ان شاء الله تعالى ثم ياتي اسطوانة
الي بارزة التي تربط نفسها في راحة يده بين القبر والمنبر يصلي ركعتين ويتوب الى الله تعالى ويدعوا
ما يشاء ثم ياتي الروضة وهو كالخوف المربع وفيها يصلي امام الموضع اليوم فيصلي ما يستسر له ويدعوا
ويكثر من التسبيح والثناء على الله تعالى والاستغفار ثم ياتي المنبر فيضع يده على الرمانة التي كان
صلى الله عليه وسلم يضع يده عليها اذا خطب لينا له بركة الرسول ويصلي عليه ويسأل ما يشاء ويخوض
برحمته من سخطه وعقبة ثم ياتي الاسطوانة الخفانة وهي التي هاجر باقية المولود الذي احسن اليه
الجنة عليه السلام حين تركه وخطب على المنبر فنزل صلى الله عليه وسلم واحتضنه فسكن ويحبه هذا ان يجت
ليله مدت مقامه بقراءة القران وذكر الله تعالى والدعاء عند القبر والمنبر وبينهما ستر وجهر
ويستحب ان يخرج بعد زيارة حياء الله عليه وسلم الى البقيع فياتي المشاهد والمزارات خصوصا
قبر سيد الشهداء حمزة رضي الله عنه ويروي في البقيع بقية القباس وفيها مولد الحسن بن علي
وزين العابدين وابنه محمد الباقر وابنه جعفر الصادق وفيه امير المؤمنين عثمان وبقية ابراهيم
بن النبي عليه السلام وجماعة من اذواح النبي وعمته صفية وكثير من الصحابة والتابعين رضي الله
عنهم اجمعين ويصلي في مسجد فاطمة رضي الله عنها بالبقيع ويستحب ان يورث شهداء اخذ يوم
الحسين ويقول سلام عليك يا صديق ثم فتم عقبه الدار سلام عليك يا ارقوم مؤمنين وانا انشاء الله
لاحقون ويقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص ويستحب ان ياتي مسجد قباء يوم السبت كذا
ورد عنه عليه السلام ويدعوا يا اجمع المستصيرحين يا غياث المستغيثين يا مفرج